



فتاویٰ عالمگیری

جلد - ثالث





## كتاب البيوع جلد ثالث عالمكبرى

- ١ الباب الاول في تعريف البيع وركنه  
وشرطه وحكمه وانواعه \*
- ٢ الباب الثانى فيما يرجع الى انعقاد  
البيع وفي حكم المقبوض على سوم  
الشراء وفضيرة \*
- ٣ الفصل الاول فيما يرجع الى  
انعقاد البيع \*
- ١٢ الفصل الثانى في حكم المقبوض  
على سوم الشراء \*
- ١٥ الفصل الثالث في معرفة المبيع والتمن  
والتصرف فيهما قبل القبض \*
- ١٧ الباب الثالث في الاختلاف الواقع  
بين الايجاب والقبول \*
- ١٨ الباب الرابع في حبس المبيع بالتمن  
وقبضه باذن البائع وغيره وفي  
تسليم المبيع وفيما يكون قبضا وما لا يكون  
ونياة اجه القبضين من الآخر والتصرف  
في المبيع قبل القبض وفيما يلزم المتعاقدين  
من المؤنة في تسليم المبيع او التمن \*
- ١٩ الفصل الاول في جنس المبيع بالنسبة  
٢٠ الفصل الثانى في تسليم المبيع وفيما  
يكون قبضا وما لا يكون قبضا \*
- ٢٧ الفصل الثالث في حكم قبض المبيع  
بغير اذن البائع \*
- ٢٩ الفصل الرابع فيما ينوب قبضه من  
قبض الشراء وما لا ينوب \*
- ٣١ الفصل الخامس في خلط المبيع  
والجناية عليه \*
- ٣٢ الفصل السادس فيما يلزم المتعاقدين  
من المؤنة في تسليم المبيع والتمن \*
- ٣٧ الباب الخامس فيما يدخل تحت  
المبيع من غير ذكره صريحا وما لا يدخل \*
- ٣٧ الفصل الاول فيما يدخل في بيع  
الدار ونحوها \*
- ٣٣ الفصل الثانى فيما يدخل في بيع  
الاراضى والكروم \*
- ٢٨ الفصل الثالث فيما يدخل في بيع  
المنقول من غير ذكر \*

- ٥٠ الباب السادس في خيار الشرط \*  
٥٠ الفصل الاول فيما يصح منه وما لا يصح \*  
٤٣ الفصل الثاني في بيان عمل الخيار وحكمه \*
- ٨٩ الفصل الاول في ثبوت الخيار وحكمه وشرائطه ومعرفة العيب وتفصيله \*  
٩٧ الفصل الثاني في معرفة عيوب الدواب وغيرها \*
- ٥٦ الفصل الثالث في بيان ما ينفذه هذا البيع وما لا ينفذ وفي بيان ما يفسخ به وما لا يفسخ \*
- ٦٨ الفصل الرابع في اختلاف المتبائعين في اشتراط الخيار \*
- ٧٢ الفصل الخامس في شرط الخيار في البعض والخيار لعبر العاقد \*
- ٧٣ الفصل السادس في خيار التعيين \*
- ٧٦ الفصل السابع في الاختلاف في تعيين المشتري بشرط الخيار عند الرد وفي جناية المبيع بشرط الخيار وما يتصل به \*
- ٧٧ الباب السابع في خيار الرؤية \*
- ٧٧ الفصل الاول في كيفية ثبوت الخيار واحكامه \*
- ٨٣ الفصل الثاني فيما يكون رؤية بعضه كروية الكل في ابطال الخيار \*
- ٨٧ الفصل الثالث في شراء الامم والوكيل والرسول \*
- ٨٩ الباب الثامن في خيار العيب \*
- ١٠١ الفصل الثالث فيما يمنع الرد بالعيب وما لا يمنع وما يرجع فيه بالنقصان وما لا يرجع \*
- ١١٧ الفصل الرابع في دعوى العيب والخصومة فيه واقامة البينة \*
- ١٢٩ الفصل الخامس في البراءة من العيوب والضمان منها \*
- ١٣٢ الفصل السادس في الصلح من العيوب \*
- ١٣٥ الفصل السابع في الوصي والوكيل والمريض \*
- ١٣٩ الباب التاسع فيما يجوز بيعه وما لا يجوز \*  
١٣٩ الفصل الاول في بيع الدين بالدين وبيع الاثمان وبطلان العقد بسبب الافتراق قبل القبض \*
- ١٤٥ الفصل الثاني في بيع النمار وانزال الكروم والاوراق والمبطخة وفي بيع الزرع والرطوبة والحشيش \*
- ١٥٠ الفصل الثالث في بيع المرهون والمستأجر والمغصوب والآبق وارض القطيعة والاجارة والاكارة \*

- ١٥٥ الفصل الرابع في بيع الحيوانات \*
- ١٥٧ الفصل الخامس في بيع المحرم  
الصيد وفي بيع المحرمات \*
- ١٦٠ الفصل السادس في تفسير الربوا  
واحكامه \*
- ١٦٦ الفصل السابع في بيع الماء والجمد \*
- ١٦٧ الفصل الثامن في جهالة المبيع  
او الثمن \*
- ١٧٦ الفصل التاسع في بيوع الاشياء المتصلة  
بغيرها وفي البيوع التي فيها استثناء \*
- ١٨٠ الفصل العاشر في بيع شيئين احدهما  
لا يجوز البيع فيه وشراء ما باع باقل مما باع \*
- ١٨٣ الباب العاشر في الشروط التي تفسد  
البيع والتي لا تفسد \*
- ١٩٩ الباب الحادي عشر في احكام البيع  
الغير الجائز \*
- ٢٠٥ الباب الثاني عشر في احكام البيع  
الموقوف وبيع احدا لشريكين \*
- ٢١٠ الباب الثالث عشر في الاقالة \*
- ٢١٢ الباب الرابع عشر في المراجعة  
والتولية والوضيعة \*
- ٢٢٠ الباب الخامس عشر في الاستحقاق \*
- ٢٢٦ الباب السادس عشر في الزيادة  
في الثمن والخط والبراء من الثمن \*
- ٢٢٩ الباب السابع عشر في بيع الاب  
والوصى والقاضي مال الصغير  
وشرائطه \*
- ٢٣٥ الباب الثامن عشر في السلم \*
- ٢٣٥ الفصل الاول في تفسيره وركنه  
وشرائطه وحكمه \*
- ٢٣٨ الفصل الثاني في بيان ما يجوز  
السلم فيه وما لا يجوز \*
- ٢٢٣ الفصل الثالث فيما يتعلق بقبض  
رأس المال والمسلم فيه \*
- ٢٢٩ الفصل الرابع في الاختلاف الواقع  
بين رب السلم والمسلم اليه \*
- ٢٥٢ الفصل الخامس في الاقالة في السلم  
والصلح فيه وخيار العيب \*
- ٢٥٧ الفصل السادس في الوكالة في السلم \*
- ٢٦٠ الباب التاسع عشر في القرض  
والاستقراض والاستصناع \*
- ٢٦٨ الباب العشرون في البيعات المكروهة  
والارباح الفاسدة \*
- ٢٧٢ فصل في الاحنكار \*
- ٢٧٨ كتاب الصرف
- ٢٧٨ الباب الاول في تعريفه وركنه وحكمه  
وشرائطه \*

٢٨٠	الباب الثاني في احكام العقد بالنظر الى المعقود عليه *	٢٩٥	الفصل الثالث في الزيادة والخط في الصرف *
٢٨٠	الفصل الاول في بيع الذهب والفضة *	٢٩٦	الفصل الرابع في الصلح في الصرف *
٢٨٢	ومما يتصل بهذا الفصل بيع الحديد بالحديد والصفر بالصفر *	٢٩٩	الباب الرابع في انواع الخيارات في الصرف *
٢٨٣	الفصل الثاني في بيع السيوف المحلاة وما شابهها مما بيع فيه الفضة او الذهب مع غيره وفي بيع ما يباع وزنا فيزيد او ينقص *	٣٠٣	ومما يتصل بهذا الباب *
٢٨٦	الفصل الثالث في بيع الفلوس *	٣٠٣	الباب الخامس في احكام العقد بالنظر الى احوال العاقلين *
٢٨٩	الفصل الرابع في الصرف في المعادن وترايب الصواعين ويدخل فيه الاستيجار لتخليص الذهب والفضة من تراب المعدن *	٣٠٣	الفصل الاول في الصرف في المرض *
٢٩١	الفصل الخامس في استهلاك المشتري في عقد الصرف قبل القبض *	٣٠٦	الفصل الثاني في الصرف مع مملوكة وقرباته وشريكه ومضاربه وصرف القاضي وامينه ووكيله وصرف الوصى *
٢٩١	الباب الثالث في احكام تصرفات المتصارفين بعد العقد *	٣٠٦	الفصل الثالث في الوكالة في الصرف *
٢٩١	الفصل الاول في التصرف في بدل الصرف قبل القبض وفيما يكون قصاصا ببذله وما لا يكون *	٣١١	الفصل الرابع في الرهن والحالة والكفالة في الصرف *
٢٩٣	ومما يتصل بمسائل المقاصة وان لم يكن من هذا الباب ما ذكر في المنتقى *	٣١٢	الفصل الخامس في الصرف في الغصب والوديعة *
٢٩٣	الفصل الثاني في المراجعة في الصرف *	٣١٣	الفصل السادس في الصرف في دار الحرب *
		٣١٢	الباب السادس في المتفرقات *
		٣١٧	كتاب الكفالة
		٣١٧	الباب الاول في تعريف الكفالة وركنها وشرائطها *

(٠)

- ٢١٨ القسم الاول ما يرجع الى الكفيل \*
- ٢١٩ القسم الثاني ما يرجع الى الاصيل \*
- ٢١٩ القسم الثالث ما يرجع الى المكفول له \*
- ٢٢٠ القسم الرابع ما يرجع الى المكفول به \*
- ٢٢١ الباب الثاني في الفاظ الكفالة واقسامها واحكامها وما يتعلق بها \*
- ٢٢١ الفصل الاول في الالفاظ التي تقع بها الكفالة ولا تقع \*
- ٢٢٣ الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال \*
- ٢٢٠ الفصل الثالث في البراءة من الكفالة \*
- ٢٢٢ الفصل الرابع في الرجوع \*
- ٢٢٨ الفصل الخامس في التعليق والتعجيل \*
- ٢٢٩ الباب الثالث في الدعوى والخصومة \*
- ٢٥٢ الباب الرابع في كفالة الرجلين \*
- ٢٥٣ الباب الخامس في كفالة العبد والذمي \*
- ٢٥٦ مسائل شتى من الكفالة \*
- ٢٦٠ كتاب الحوالة
- ٢٦٥ الباب الاول في تعريفها وركنها وشرايطها واحكامها \*
- ٢٦٨ الباب الثاني في تقسيم الحوالة \*
- ٢٧٥ الباب الثالث في الدعوى في الحوالة والشهادة \*
- ٢٧٦ مسائل شتى من الحوالة \*
- ٢٧٨ كتاب ادب القاضي
- ٢٧٨ الباب الاول في تفسير معنى الادب والقضاء واقسامه وشرايطه ومعرفته من يجوز النقل منه وما يتصل بذلك \*
- ٢٨٢ الباب الثاني في الدخول في القضاء \*
- ٢٨٢ الباب الثالث في ترغيب الدلائل للعمل بها \*
- ٢٨٧ الباب الرابع في اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم \*
- ٢٨٧ الباب الخامس في التفليد والعزل \*
- ٢٩١ الباب السادس في حكم السلطان والامراء وما يقع للقاضي لنفسه \*
- ٢٩٢ الباب السابع في جلوس القاضي ومكان جلوسه وما يتصل بذلك \*
- ٢٠١ الباب الثامن في افعال القاضي وصفاته \*
- ٢٠٢ الباب التاسع في رزق القاضي وهديته ود موته وما يتصل بذلك \*
- ٢٠٥ وما يتصل بهذا الفصل الرشوة \*

- ٢٠٦ الباب العاشر في بيان ما يكون حكمه وما لا يكون وما يبطل به الحكم بعد وقوعه صحيحا وما لا يبطل \*  
 ٢٠٨ الباب الحادي عشر في العدوى وتسمير الباب والهجوم على الخصوم وما يتصل بذلك \*  
 ٢١٣ الباب الثاني عشر فيما يقضى القاضي بعلمه وما لا يقضى فيه بعلمه وفي القضاء باقل من شهادة الاثنين \*  
 ٢١٤ الباب الثالث عشر في القاضي يجد في ديوانه شيئا لا يحفظه وفي نسيان قضاؤه وفي الشاهد يرى شهادته ولا يحفظ \*  
 ٢١٦ الباب الرابع عشر في القاضي يقضى بقضية ثم بدأه ان يرجع عنها وفي وقوع القضاء بغير حق \*  
 ٢١٦ الباب الخامس عشر في اقوال القاضي وما ينبغي للقاضي ان يفعل وما لا يفعل \*  
 ٢٢٠ الباب السادس عشر في قبض المحاضر من ديوان القاضي المعزول \*  
 ٢٢٦ الباب السابع عشر فيما اذا وقع القضاء بشهادة الزور ولم يعلم القاضي به \*  
 ٢٢٩ الباب الثامن عشر في القضاء بخلاف ما يعتقد المحكوم له او المحكوم عليه وفيه بعض مسائل الفتوى \*  
 ٢٣١ الباب التاسع عشر في القضاء في المجتهدين \*  
 ٢٣٣ الباب العشرون فيما يجوز فيه قضاء القاضي وما لا يجوز \*  
 ٢٣٨ الباب الحادي والعشرون في الجرح والتعديل \*  
 ٢٤٥ الباب الثاني والعشرون فيما ينبغي للقاضي ان يضعه على يده مدل وما لا يضعه \*  
 ٢٤٩ الباب الثالث والعشرون في كتاب القاضي الى القاضي \*  
 ٢٧٧ الباب الرابع والعشرون في التحكيم \*  
 ٢٨٢ الباب الخامس والعشرون في اثبات الوكالة والورثة وفي اثبات الدين \*  
 ٢٩٢ الباب السادس والعشرون في الحبس والملازمة \*  
 ٥٠٣ الباب السابع والعشرون في ما يقضى به القاضي ويرد قضاؤه وما لا يرد \*  
 ٥٠٦ الباب الثامن والعشرون في بيان حكم ما يحدث بعد اقامة البينة قبل القضاء \*  
 ٥١٠ الباب التاسع والعشرون في بيان من يشترط حضوره لسماع الخصومة والبينة وحكم القاضي وما يتصل بذلك \*

- ٥١٣ الباب الثلثون في نصيب الوصى  
والقيم واثبات الوصية عند القاضي \*
- ٥١٧ الباب الحادى والثلثون في القضاء  
على الغائب والقضاء الذى يتعدى  
الى غير المقتضى عليه وقيام بعض اهل  
الحق من البعض فى اقامة البينة \*
- ٥٢٨ فصل فى المتفرقات \*
- ٥٣٥ كتاب الشهادات
- ٥٣٥ الباب الاول فى تعريفها وركنها  
وسبب ادائها وحكمها وشرائطها  
واقسامها \*
- ٥٣٧ الباب الثانى فى بيان تحمل الشهادة  
وحدادائها والامتناع من ذلك \*
- ٥٣٥ الباب الثالث فى صفة اداء الشهادة  
والاستماع الى الشهود \*
- ٥٥١ الباب الرابع فىمن تقبل شهادته  
ومن لا تقبل \*
- ٥٥١ الفصل الاول فىمن لا تقبل شهادته  
لعدم اهليته لها \*
- ٥٥٣ الفصل الثانى فىمن لا تقبل  
شهادته لفسقه \*
- ٥٥٧ الفصل الثالث فىمن لا تقبل شهادته للتهمة  
اولزوم التناقض اولزوم نقض القضاء \*
- ٥٧٥ الباب الخامس فيما يتعلق بالمحدود  
فى الشهادة على المحدود \*
- ٥٧٩ الباب السادس فى الشهادة  
فى المواريث \*
- ٥٨٥ الباب السابع فى الاختلاف بين  
الدعوى والشهادة والتناقض بينهما  
وفى ما يكون اكذابا للشهود وما لا يكون \*
- ٥٨٦ الفصل الاول فيما يكون  
المدعى به دينا \*
- ٥٨٨ الفصل الثانى فيما اذا كان  
المدعى به ملكا \*
- ٥٩٣ الفصل الثالث فيما يكون المدعى به  
مقدرا او يكون سببا من اسباب  
الملك \*
- ٥٩٥ الباب الثامن فى الاختلاف  
بين الشاهدين \*
- ٦٠٦ الباب التاسع فى الشهادة على النفى  
والبيانات يدفع بعضها بعضا \*
- ٦١١ الباب العاشر فى شهادة اهل الكفر \*
- ٦١٨ الباب الحادى عشر فى الشهادة  
على الشهادة \*
- ٦٢٢ الباب الثانى عشر فى الجرح  
والتعديل \*
- ٦٢٩ وما يتصل بذلك شاهد الزور \*



٦٥٢ الباب التاسع في الرجوع من الشهادة

في الحدود والجنايات \*

٦٥٥ الباب العاشر في الرجوع من الشهادة

على الشهادة \*

٦٥٦ الباب الحادي عشر في المتفرقات \*

## كتاب الوكالة

٦٥٩

٦٥٩ الباب الأول في بيان معناها شرعا

وركنها وشرطها والفاظها وحكمها

وصفتها وما يتصل به \*

٦٦٦ واما ما يتصل بذلك \*

٦٦٧ ومنه صحة تعليقها \*

٦٦٨ فصل في اثبات الوكالة والشهادة

عليها وما يتعلق به \*

٦٧٣ الباب الثاني في التوكيل بالشراء \*

٦٨٢ فصل في التوكيل بشراء شيء بغير مينة

والاختلاف بين الموكل والوكيل \*

٦٩٠ الباب الثالث في الوكالة بالبيع \*

٧٠٢ فصل في الوكيل بالهبة \*

٧٠٢ الباب الرابع في الوكالة بالاجارة وغيرها

٧٠٢ الفصل الأول في الوكالة بالاجارة

والاستيجار والمزارعة والمعاملة \*

٧٠٨ الفصل الثاني في توكيل المضارب

والشريك \*

## ٦٣٠ كتاب الرجوع من الشهادة.

٦٣٠ الباب الأول في تغميزة وركنه

وشرطه وحكمه \*

٦٣١ الباب الثاني في رجوع بعض

الشهود \*

٦٣٢ الباب الثالث في الرجوع من

الشهادة في الاموال \*

٦٣٢ الباب الرابع في الرجوع من

الشهادة في البيع والهبة والرهن والغارة

والوديعة والبضاعة والمضاربة والشركة

والاجارة \*

٦٣٧ الباب الخامس في الرجوع

من الشهادة في النكاح والطلاق

والدخول والخلع \*

٦٤١ الباب السادس في الرجوع من

الشهادة في العتق والتدبير والكتابة \*

٦٤٣ الباب السابع في الرجوع من الشهادة

في الولاء والنسب والولادة والاولاد

والمواريث \*

٦٥٠ الباب الثامن في الرجوع من الشهادة

في الهبة \*

بسم الله الرحمن الرحيم وتتم بالحير

## كتاب البيوع

وفيه مشرون بابا \* الباب الأول في تعريف البيع وركنه وشرطه وحكمه وأبوابه \* أما تعريفه فمبادلة المال بالمال بالتراضي كذا في الكافي \* وأما ركنه فنوعان أحدهما الإيجاب والقبول والثاني التعاطي وهو الأخذ والعطاء كذا في محيط السرخسي \* وأما شرطه فأنواع أربعة شرط الانعقاد وشرط النفاذ وشرط الصحة وشرط اللزوم أما شرائط الانعقاد فأنواع منها في العاقد وهوان يكون ماقلا مميزا كذا في الكفاية والنهاية \* فيصح بيع الصبي والمعتوه اللذين يعقلان البيع وأثره كذا في فتح القدير \* وإن يكون متعددا فلا يصلح الواحد ما قد آمن الجانبيين كذا في البدائع \* والآلأب ووصية والقاضي إذا باعوا أموالهم من الصغير أو اشتروا منه ويشترط في الوصي أن يكون فيه نفع ظاهر لليتيم والآلأرسل من الجانبيين كذا في البحر الرائق \* والآلأعبد يشتري نفسه من مولاة بأمره كذا في العيني شرح الهداية \* ومنها في العقد وهو موافقة القبول للإيجاب بأن يقبل المشتري ما أوجب البائع بما أوجبته فان خالفه بان قبل غير ما أوجبته أو بعض ما أوجبته أو بغير ما أوجبته أو ببعض ما أوجبته لم ينعقد الا فيما إذا كان الإيجاب من المشتري فقبل البائع بانقص من الثمن أو كان من البائع فقبل المشتري بأزيد انعقد فان قبل البائع الزيادة في المجلس جازت كذا في البحر الرائق \* ومنها في البدلين وهو قيام المايعة حتى لا ينعقد متى هدمت المايعة كذا في محيط السرخسي \* ومنها في البيع وهوان يكون موجودا فلا ينعقد بين المعدوم وماله خطر العدم كبيع نتاج النجا والحمل كذا في البدائع \* وإن يكون مملوكا في نفسه وإن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه فلا ينعقد بيع الكلا ولو في أرض مملوكة له ولا بيع ما ليس مملوكا له وإن ملكه بعده الآلأسلم والمغصوب لو باعه الغاصب ثم ضمنه نفذ بيعه كذا في البحر الرائق \* وإن يكون مالا متقوما شرعا مقدورا التسليم في الحال أو في ثاني الحال

كذا في فتح القدير \* منها سماع المانع قدين كلاهما وهو شرط انعقاد البيع بالاجتماع فاذا قال المشتري اشتريت ولم يسمع البائع كلام المشتري لم ينعقد البيع هكذا في الفتاوى الصغرى \* فان سمع اهل المجلس كلام المشتري والبائع يقول لم اسمع ولا وقر في اذنه لم يصدق قضاء كذا في البحر الرائق \* ومنها في المكان وهو اتحاد المجلس بان كان الايجاب والقبول في مجلس واحد فان اختلف لا ينعقد واما شرائط النفاذ فنومان أحدهما الملك او الولاية والثاني ان لا يكون في المبيع حق لغير البائع فان كان لا ينفذ كالمرهون والمستاجر كذا في البدائع \* واما شرائط الصحة فعمامة وخاصة فالعمامة لكل بيع ما هو شرط الانعقاد لان ما لا ينعقد لم يصح ولا ينعكس فان الفاسد عندنا منعقدنا فذا اذا اتضل به القبض ومنها ان لا يكون موقتا فان ائنه لم يصح ومنها ان يكون المبيع معلوما والتمن معلوما علميا يمنع من المنازعة فبيع المجهول جهالة تفضي اليها غير صحيح كبيع شاة من هذا القطيع وبيع الشيء بقيمته وبحكم فلان ومنها الفائدة فبيع مالا فائدة فيه وشراؤه فاسد كبيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة كذا في البحر الرائق \* ومنها الخلو من الشرط الفاسد وهو انواع منها شرط في وجوده غير كما اذا اشترى ناقة على انها حامل وان يكون المشروط مسطورا وشرط مالا يقتضيه العقد وفيه منفعة للبائع او للمشتري او للبيع ان كان من بنى آدم وليس بملايم للعقد ولا مما جرى به التعامل بين الناس وشرط الاجل في المبيع العين والتمن العين ويجوز في المبيع الدين والتمن الدين وشرط خيار منوب وشرط خيار موقت بوقت مجهول جهالة متفاحشة كهبوب الرقيم ومجى المطر وقدم لان او متقاربة كالحصان والدياس وقدم الحاج وشرط خيار غير موقت اصلا وشرط خيار موقت بالزائد على ثلاثة ايام كذا في البدائع \* واما الخاصة فمنها معلومية الاجل في البيع بنمن مؤجل فيفسدان كان مجهولا ومنها القبض في بيع المشتري المنقول وفي الدين فبيع الدين قبل قبضه فاسد كالمسلم فيه ورأس المال ولو بعد الاقالة وبيع شيء بالدين الذي على فلان بخلاف ما اذا كان على البائع ومنها الممانلة بين البدلين في اموال الربوا ومنها الخلو من شبهة الربوا ومنها القبض في الصرف قبل الافتراق ومنها ان يكون الثمن الاول معلوما في بيع المراجعة والتولية والا شراك والوضيعة \* واما شرط المزوم فخلوه من الخيارات الاربعة المشهورة وغيرها هكذا في البحر الرائق \* واما حكمه فنثبت الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع اذا كان البيع با تاوان كان موقفا فنثبت الملك فيهما عند الاجازة كذا في محيط المرخسى \* واما انواعه

## كتاب البيوع ( ٢ ) باب الثاني \* الفصل الاول

فبالنظر الى مطلق البيع اربعة نافذ وموقوف وفاسد وباطل فالنافذ ما افاد الحكم للحال والموقوف ما افاده عند الاجازة والغامد ما افاده عند القبض والباطل ما لم يفده اصلا وبالنظر الى المبيع اربعة بيع العين بالعين وهي المقايضة وبيع الدين بالدين وهو الصرف وبيع الدين بالعين وهو السلم ودكسه هو بيع العين بالدين ككثر البياعات هكذا في البحر الرائق \* وكذا باعتبار تسمية البدل يتنوع الى اربعة انواع مساومة وهو بيع بالثمن الذي يتفقان عليه ومرا بحة وهو بيع بمثل الثمن الاول وزيادة وتولية وهو بيع بالثمن الاول لا غير ووضعته وهو بيع بانقص من الثمن الاول هكذا في محيط السرخسي \*

الباب الثاني فيما يرجع الى انعقاد البيع وفي حكم المقبوض على سوم الشراء وغيره \* وفيه ثلثة فصول

الفصل الاول فيما يرجع الى انعقاد البيع \* قال اصحابنا رحمهم الله كل لفظين ينبئان من التملك والتملك على صيغة الماضي او الحال ينعقد بهما البيع كذا في المحيط \* فارسية كانت او عربية او نحوهما هكذا في التاتارخانية \* وينعقد بالماضي بلا نية وبالمضارع بها على الاصح كذا في البحر الرائق \* فاذا قال البائع ابيع منك هذا العبد بالف او ا بذله او اعطيكه وقال المشتري اشتريه منك واخذه ونويا الايجاب للحال او كان احدهما بلفظ الماضي والاخر بالمستقبل مع نية الايجاب للحال فانه ينعقد وان لم ينو لا ينعقد هكذا في القنية \* واما ما تمحض للحال كايبيعك الآن فلا يحتاج اليها واما ما تمحض للمستقبال كالمقرون بالسين وسوف والا مر فلا ينعقده الا اذا دل الامر على المعنى المذكور كخذه بكذا فقال اخذته فانه كما مضى كذا في النهر الفائق \*

سئل ابو الليث الكبير عن قال لاخر خذ هذا الثوب بعشرة فقال اخذت ثم البائع قال لا اعطيك قال ليس له ذلك وكذا لك المشتري ليس له ان يمتنع بعد قوله اخذت كذا في المحيط \* ثم اذا كان بلفظ الامر فلا بد من ثلثة الفاظ كما اذا قال البائع اشترمني فقال اشتريت فلا ينعقد ما لم يقل البائع بعث او يقول المشتري بع مني فيقول بعث فلا بد من ان يقول ثانيا اشتريت كذا في السراج الوهاج \*

ولا ينعقد بصيغة الاستفهام بالا اتفاق بان يقول المشتري للبائع اتبيع هذا الشيء مني بكذا او ابعته مني بكذا فقال البائع بعث لا ينعقد ما لم يقل المشتري اشتريت كذا في البدائع \* ولو قال لاخر ( خريدي اين \* جيزرا از من ) بكذا وقال الاخر اشتريته ولم يقل هو بعث لا يتم البيع كذا في الخلاصة \* وحكى الامام الاجل طهيرا الدين عن عمه شمس الائمة الاوزجندی واستاذة شمس الائمة السرخسي انه ينعقد لان ( فروختم ) مضمر في قول البائع ومعناه ( خريدي كه فروختم )

كتاب البيوع ( ٤ ) باب الثاني \* الفصل الاول

كذا في المحيط \* وهو المختار كذا في مختار الفتاوى \* ولو قال اقلتك هذا العبد بالف درهم فقال الآخر قبلت اختلفوا فيه قال ابو بكر الاسكاف ينعقد البيع بينهما بلفظة الاقاله وقال الفقيه ابو جعفر روح لا ينعقد وبه اخذ الفقيه ابو الليث روح وهذا قول ابي حنيفة روح كذا في فتاوى قاضي خان \* وينعقد البيع بلفظ السلم باتفاق الروايات كذا في المحيط \* ولو قال الرجل لآخر وهبت منك هذا العبد بالف درهم وقال الآخر قبلت صح البيع كذا في الخلاصة \* ويصح الا يجاب بلفظ الجعل كقوله جعلت لك هذا بكذا المان كره محمد رحمه الله ان القاضي اذا قال للدائن جعلت لك هذا بدنيك كان بيعا وهو الصحيح وبقوله رضيت وينعقد بلفظ اجزت بعد قوله بعثت كذا في البحر الرائق \* وكذلك لو قال المشتري اشتريت بكذا فقال البائع رضيت او امضيت او اجزت كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذا لو قال هذا العبد بيع لك بدنيك فقبل الآخر ينعقد البيع كذا في الغياثية \* قال لغيرة اشتريت مبدك بالف درهم فقال البائع قد فعلت او قال نعم او قال هات الثمن صح البيع بينهما وهو الاصح كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال اشتريته بكذا فقال البائع هو لك او مبدك او فداك تم البيع كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لآخر بعثت منك كذا بكذا فقال اخذت تم البيع كذا في الخلاصة \* ولو قال لآخر عوضت فرمى بفرومك فقال وانا فعلت ايضا فهذا بيع وعليه فتوى شمس الائمة الاوزجندی كذا في جواهر الاخلاطى \* واذا قال لغيرة هذا العبد عليك بالف درهم فقال الآخر قبلت يكون بيعا كذا في المحيط \* قال بعثت منك هذا العبد بالف وهبت الثمن منك وقال الآخر اشتريت لا يصح كذا في الوجيز للكردي \* واما اذا باع بكذا من الثمن وقبل المشتري ثم ابراه من الثمن او وهبه او تصدق عليه صح ولو باعه وسكت من الثمن ثبت الملك اذا اتصل به القبض في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله كذا في الخلاصة \* ويلزم على المشتري قيمة العبد كذا في جواهر الاخلاطى \* ولو قال بعثت منك بغير ثمن لم يملك المبيع وان قبض كذا في الخلاصة \* ولو قال بعثت منك هذا العبد بالنسي درهم فقال المشتري اشتريته بغير شيء لا يصح كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا اضاف البيع الى عضو من اعضاء المملوك ان اضافه الى عضو اذا اضاف العتق اليه يصح البيع بالاضافة اليه وما لا فلا كذا في الذخيرة \* في تجنيس الناصري لو قال (من فروختم اين بنده را بهزار درهم توخریدی

توخريدي ) فقال مجيبا له ( خريدم ) تم البيع اما لو قال ( من فروختم اين بنديرا بهزار درهم ) فقال المشتري ( خريدم ) ولم يزد على هذا لا يكون بيعا لعدم الاضافة كذا في النانارخانية \* ولو قال بعته بكذا بعد وجود مقدمات البيع فقال اشتريت ولم يقل منك صم وكذا على العكس كذا في فتح القدير \* ومن ابي يوسف رحمه الله لو قال لآخر عبدي هذا لك بالف ان اعجبك فقال اعجبني فهذا بيع كذا في الخلاصة \* وكذلك اذا قال ان وافقك فقال وافقني وكذلك اذا قال ان اردت او هويت فقال اردت او هويت فهذا بيع كله في الجواب وما في الا ابتداء فلا يلزمه كذا في الذخيرة \* قال ان كان هذا المصمت خمسمائة من وزن فقد بعته منك بكذا فقال المشتري فقد اشتريته ثم وزنه فكان كما قال البائع فليس يبيع الا اذا صرف البائع وزنه قبل هذه المقالة فيجوز لانه تحقيق وليس بتعليق كذا في القنية \* رجل قال لآخر اذهب بهذه السلعة وانظر اليها اليوم فان رضيتها فهي لك بالف درهم فذهب بها جاز وكذا لو قال ان رضيتها اليوم فهي لك بالف درهم جاز وهي بمنزلة قوله بعته منك هذا العبد بالف درهم على انك بالخيار اليوم كذا في فتاوى قاضيخان \* وهذا استحسان اخذ بها ملما ونا الثلاثة كذا في الذخيرة \* ولو قال بعته منك بالف ان شئت يوما الى الليل كان ذلك تنجيذا لا تعليقا كذا في البحر الرائق \* بعته بالف ان رضى فلان ان وقت للرضاء وتنا حاز ان رضى كذا في الوجيز للكردي \* وان اشترى ثوبا شراء فاسدا ثم لقيه خدا فقال ليس قد بعته ثوبك هذا بالف درهم فقال بلى فقال قد اخذته فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانا تباركا البيع الفاسد فهو جائزا اليوم رجل باع من رجل عبدا بالف درهم وقال ان لم تجئني اليوم بالثمن فلا بيع بيني وبينك فقبل المشتري ولم يأت به بالثمن ولقيه خدا فقال المشتري قد بعته منك هذا بالف درهم فقال نعم قد اخذته فهذا شراء الساعة لان ذلك الشراء قد انتقض ولا يشبه هذا البيع الفاسد كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال بعته بالف فان اتمتني بالثمن الى سنة فلا بيع بيني وبينك فهذا فاسد وليس هذا كالحيار وان شرط الى ثلاثة ايام فقال ان لم تأتني بالثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بيني وبينك جاز استحسانا ولو قال الى اربعة ايام يجوز او جاء به في الثلاثة فقال لا اريد تأخيرها فاني اجيزه اذا جاء به في الثلث كذا في الخلاصة \* اذا قال لآخر ان اديت اليك كذا درهم من هذا الثوب فقد بعته منك فادى الثمن في المجلس يكون ذلك بيعا فهذا بيع صحيح استحسانا ذكره في السير وكذلك

اذا قال (فروختم چون بهایمن رسد) فاعطاه الثمن في المجلس فهذا بيع صحيح استحسانا كذا في المحيط \*  
 اشتریت جاريتك هذه بعشرة دنانير (فروختی) فقال (فروخته کیر) صح ان كان مراده تحقيق البيع  
 كذا في القنية \* وفي التيممة سئل الحسن بن علي عن رجل ساوم وكيل البائع السلعة باثنين وعشرين  
 ديناراً فابى الوكيل الا بخمسة وعشرين فقال المشتري اترك لي هذه الثلاثة الدينار ورضى بذلك  
 من غير ان يوجد منه قول وهناك شهود على انه رضى فطابت نفسه بذلك هل يكون ذلك  
 بيعاً فقال هذا القدر ليس ببيع الا ان يوجد الايجاب والقبول او ما يقوم مقامهما من الفعل كذا  
 في التاتارخانية \* ولا يجوز ان يناديه من بعيد او من وراء جدار \* رجل في البيت فقال للذي  
 في السطح بعته منك بكذا فقال اشتریت صح اذا كان كل واحد منهما يرى صاحبه ولا يلتبس  
 الكلام للبعيد كذا في القنية \* والبعيد ان كان بحال يوجب الالتباس بقول كل منهما يمنع والا  
 فلا كذا في الوجيز للكردي \* رجل قال لآخر ان الناس يشترون كرمك هذا بالفى درهم  
 فقال بعته منك بالف درهم فقال اشتریت بهايصح ان لم يكن على طريق الهزل وان اختلفا  
 في الهزل والجدة فالقول قول من يدعى الهزل فان اعطاه شيئاً من الثمن لا يسمع دعوى الهزل كذا  
 في الخلاصة \* قال الدلال للبائع (فروختي بدين بها) فقال (فروخته شد) ثم قال للمشتري (خريدي  
 فقال (خريده شد) فان كان مرادهما تحقيق البيع ينعقد كذا في القنية \* اذا قال لآخر بعته عبيدي  
 هذا بكذا فقبضه المشتري ولم يقل شيئاً ينعقد البيع قاله الشيخ الامام المعروف (بخوار زاد) \*  
 كذا في السراجية \* اشتریت منك طعاماً بالف فتصدق بها على المساكين ففعل في المجلس ثم وان  
 لم يتكلم لدلالة القبول بخلاف التصديق بعد الافتراق لوجود الامراض تبيل القبول وكذلك  
 لو قال بعته هذا الثوب بالف فاقطعه قميصاً ففعل قبل الافتراق يتم البيع كذا في الوجيز  
 للكردي \* في الفتاوى لو قال لآخر بعته منك عبيدي هذا بالف فقال لآخر هو حر لا يعتق  
 كذا في الخلاصة \* وذكر شيخ الاسلام والصدر الشهيد رحمهما الله في دعوى الجامع  
 ان هذا جواب ويعتق العبد كذا في المحيط \* ولو قال فهو حر متق وعليه الف درهم كذا  
 في الخلاصة \* وروى ابراهيم بن محمد راج في رجل قال لغيره بعني غلامك هذا بالف درهم  
 فقال بعته فقال المشتري هو حر قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه قوله هو حر قبض منه  
 له ومتق عليه وقال محمد راج لا يعتق فلا يكون قابضاً بالاعتق كذا في المحيط \*



وَالْأَكْلَ وَالرُّكُوبَ وَاللِّبْسَ بَعْدَ قَوْلِ الْبَائِعِ بَعْتَ رِضَاءً بِالْبَيْعِ كَذَا فِي الْعَيْنِ شَرْحُ الْهِدَايَةِ \*  
 إِذَا قَالَ لِغَيْرِهِ كُلْ هَذَا الطَّعَامَ بِدَرَاهِمٍ لِي مَلِكٌ فَكَانَ هَذَا بَيْعًا وَكَانَ مَا أَكَلَ حَلَالًا لَمْ يَكُنْ  
 شَمْسُ الْأُتْمَةِ السَّرْخَسِي فِي شَرْحِ كِتَابِ الْأَمْتَحِسَانِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* رَجُلٌ كَانَ يَبَايِعُ رَجُلًا  
 وَيَشْتَرِي مِنْهُ الثِّيَابَ فَقَالَ الْمُشْتَرِي كُلُّ ثَوْبٍ أَخَذَ مِنْكَ فَلِكُ فِيهِ رِبْحٌ دَرَاهِمٌ وَكَانَ يَأْخُذُ مِنْهُ  
 الثِّيَابَ وَالْبَائِعُ يَجِيزُهُ بِالشَّرَاءِ حَتَّى اجْتَمَعَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ثَمَنُ عَشْرَةِ أَثْوَابٍ أَوْ أَكْثَرَ فَحَاسِبُهُ  
 وَأَعْطَاهُ لِكُلِّ ثَوْبٍ ثَمَنٌ وَرِبْحٌ دَرَاهِمٌ قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ أَرْبَحَهُ وَالثِّيَابُ مِنْدَرَةٌ عَلَى  
 حَالِهَا فَالرِبْحُ جَائِزٌ وَالشَّرَاءُ جَائِزٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الثِّيَابُ مِنْدَرَةً عَلَى حَالِهَا فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ وَلَا يَجُوزُ  
 الرِبْحُ رَجُلٌ سَأَلَ رَجُلًا بِثَوْبٍ فَقَالَ الْبَائِعُ أِبْيَعُهُ بِخَمْسَةِ عَشْرَ وَقَالَ الْمُشْتَرِي لَا آخُذُهُ إِلَّا بِعَشْرَةٍ  
 فَذَهَبَ بِهِ وَلَمْ يَقُلِ الْبَائِعُ شَيْئًا فَهُوَ بِخَمْسَةِ عَشْرَانِ كَانَ الْمُبِيعُ فِي يَدَيِ الْمُشْتَرِي حِينَ سَأَلَهُ  
 وَإِنْ كَانَ فِي يَدَيِ الْبَائِعِ فَآخُذُهُ مِنْهُ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَمْنَعْهُ الْبَائِعُ فَهُوَ بِعَشْرَةٍ وَلَوْ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي  
 وَقَالَ لَا آخُذُهُ إِلَّا بِعَشْرَةٍ وَقَالَ الْبَائِعُ لَا أَبِيعُهُ إِلَّا بِخَمْسَةِ عَشْرَ فَقَدْ رُفِدَ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي ثُمَّ تَنَاوَلَهُ مِنْ يَدَيِ الْبَائِعِ  
 فَدَفَعَهُ الْبَائِعُ إِلَيْهِ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا فَذَهَبَ بِهِ الْمُشْتَرِي فَهُوَ بِعَشْرَةٍ هَكَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي حَنَانٍ \*  
 فِي الْمَجْتَبَى إِذَا مَضَى عَلَى الْعَقْدِ بَعْدَ خِلَافٍ كَلِمَتَيْهِمَا يَنْظُرُ إِلَى آخِرِهِمَا كَلَامًا مَا فِيحْكُمُ بِذَلِكَ  
 كَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ \* وَلَوْ قَالَ بَعْتَ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ ثُمَّ قَالَ بَعْتَ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ  
 بِمِائَةِ دِينَارٍ فَقَالَ الْمُشْتَرِي قَبِلْتُ كَانَ الْبَيْعُ بِالثَّمَنِ الثَّانِي وَلَوْ قَالَ بَعْتَ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ  
 فَقَبِلَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ قَالَ بَعْتَ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ بِمِائَةِ دِينَارٍ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ أَوْ غَيْرِهِ وَقَالَ الْمُشْتَرِي  
 اشْتَرَيْتَ يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ الثَّانِي وَيَنْفَسَخُ الْبَيْعُ الْأَوَّلُ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي حَنَانٍ \* وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ  
 بِجَنَسِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ بِأَلْفٍ أَوْ أَكْثَرَ نَحْوَانِ يَبِيعُهُ مِنْهُ بِعَشْرَةٍ ثُمَّ بِأَلْفٍ بِعَشْرَةٍ أَوْ بِأَلْفٍ بِعَشْرَةٍ  
 بِعَشْرَةٍ لَا يَنْعَقِدُ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ بَيَقِي بِحَالِهِ لَخُلُوعِ الثَّانِي مِنَ الْفَائِدَةِ كَذَا فِي الظَّهِيرِيَّةِ \* وَلَوْ قَالَ لَأَخْرَجْتُ  
 مِنْكَ مَبْدِي هَذَا بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ وَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتَ مِنْكَ بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ إِنْ قَبِلَ الزَّيَادَةَ  
 فِي الْمَجْلِسِ فَالْبَيْعُ بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ صَحَّ بِأَلْفٍ وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتَ هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفٍ فَقَالَ  
 الْبَائِعُ بَعْتَ مِنْكَ بِأَلْفٍ جَازَ الْبَيْعُ بِأَلْفٍ كَذَا فِي الْخِلَاصَةِ \* وَلَوْ قَالَ بَعْتُكَ بِأَلْفٍ بَعْتُكَ بِأَلْفٍ فَقَالَ  
 قَبِلْتُ الْأَوَّلُ بِأَلْفٍ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَقْبَلْتَ الْبَيْعَ بِأَلْفٍ جَمِيعًا بِثَلَاثَةِ أَلْفٍ فَهُوَ كَقَوْلِهِ قَبِلْتُ الْآخِرَ بِثَلَاثَةِ  
 أَلْفٍ يَعْنِي يَكُونُ الْبَيْعُ بِأَلْفٍ وَالْآخِرُ بِأَلْفٍ إِنْ شَاءَ قَبْلُهَا فِي الْمَجْلِسِ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَكَذَا



بالبف وبمائة دينار وانما يلزمه الثاني وقيل يلزمه الثمنان والاول في الزيادات وهو وجهه وانما قبل  
الزيادة في المجلس لزم المشتري كذا في فتح القدير \* رجل قال لغيره بعتك هذا بالف درهم فقال  
لا قبل بل اعطني بمحسمائة ثم قال قد اخذته بالف قال ابو يوسف رحمه الله ان دفعه اليه فهو رضاء  
والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا اوجب احد المتعاقدين البيع فالأخر بالخيار ان شاء قبل  
في المجلس وان شاء رده وهذا يسمى خيار القبول وهو غير موقوف كذا في الجوهرة النيرة \* وخيار  
القبول بمدة التي آخر المجلس كذا في الكافي \* ويشترط لصحة القبول حيوة الموجب فلو مات قبله  
بطل الايجاب كذا في النهر الفائق \* وايهما قام من المجلس قبل القبول بطل الايجاب وكذا لو  
لم يقيم ولكنه تشاغل في المجلس بشيء غير البيع بطل الايجاب فان كان قائما ففقدتم قبل فانه يصح  
كذا في السراج الوهاج \* وسئل نصير صمن قال لا خربعت منك هذا العبد وفي يد المشتري فدم ماء  
فسربه ثم قال اشتريت قال كان بيعا تاما وكذا لو اكل لقمة ثم قال اشتريت كذا في الذخيرة \*  
واما اذا اشتغل بالاكل يتبدل المجلس فلو ناما او نام احدهما ان كان مضطجعا فهي فرقة واما اذا ناما  
جالسين لا يكون فرقة كذا في الخلاصة \* واذا اغمى عليهما ثم افافا وقبل جاز عند ابى يوسف رحمه الله  
وقال محمد رحمه الله اذا طال بطل كذا في التاتارخانية \* رجل قال لغيره اعطيتك هذا بكذا فلم يقل  
المشتري شيئا حتى كلم البائع انسا نا في حاجة له بطل البيع كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان  
في الغريضة وقبل بعد الفراغ منها جاز كذا في القنية \* ولو اضاف ركعة في النفل ثم قبل جاز كذا في الوجيز  
للكردري \* ولو كان المشتري في الدار فخرج ثم قال اشتريت لا ينعقد البيع بينهما كذا في المحيط \* وان  
تعاثا عقد البيع وهما يمشيان او يسيران على دابة واحدة او دابة بنتين فان اخرج المخاطب جوابه  
متصلا بخطاب صاحبه تم العقد بينهما وان فصل عنه وان قل فانه لا يصح وان كانا في محمل واحد  
كذا في العيني شرح الهداية \* في الخلاصة من النوازل اذا اجاب بعد ما مشى خطوة او خطوتين  
جاز كذا في فتح القدير \* وبه نأخذ كذا في النهر الفائق نأفلا من جمع التفاريق \* وقال الصدر الشهيد  
في الفتاوى في ظاهرها رواية لا يصح كذا في الخلاصة \* وان اوجب احدهما وهما واقفان نسا  
او سارا احدهما بعد خطاب صاحبه قبل القبول بطل الايجاب وان تباعا في السفينة في حال  
سيرها فوجدت سكة بين الخطابين لا تمنع ذلك الا انعقاد وهي بمنزلة البيت كذا  
في السراج الوهاج

## كتب البيوع ( ١ ) الباب الثاني \* الفصل الاول

في السراج الوهاج \* واذا قال بعثت من فلان الغائب فحضر في المجلس فلان وقال اشتريت بصرى كذا في المحيط \* ولو قال البائع بعث وقال المشتري اشتريت وخرج الكلامان معا ينعقد البيع هكذا كان يقول والدي رحمه الله كذا في الظهيرية \* ولا بد من كون القبول قبل تغير المبيع كذا في البحر الرائق \* فلو باع مصيرا ولم يقبل المشتري حتى تخمر ثم تخلل ثم قبل المشتري لم يجز كذا لو ولدت الجارية ثم قبل المشتري وكذا لك لو باع صديق فلم يقبل المشتري حتى قتل احدهما فنقبض البائع الدية ثم قبل المشتري هكذا في التاتارخانية \* رجل قال لا خير بعثك هذه الامة بالف درهم فلم يقبل المشتري حتى قطع رجل يدها ودفع ارش اليد الى البائع ولم يدفع فقال المشتري قبلته لا يجوز كذا في الظهيرية \* ذكر محمد رح في كتاب الوكالة مسئلة تدل على ان من قال لغيره بعث منك هذا العبد بكذا فقال المشتري قبلت ان البيع لا ينعقد بينهما ما لم يقل البائع بعد ذلك اجزت وبه قال بعض المشائخ وهذا الان البائع حين قال بعثت منك فقد ملك العبد من المشتري فاذا قال المشتري اشتريت فقد تملك العبد وملكه الثمن فلا بد من اجازة البائع بعد ذلك لئتملك الثمن وعامة المشائخ على انه لا يحتاج الى اجازة البائع بعد ذلك وهو الصحيح وهكذا روي عن محمد رح كذا في الذخيرة \* وللموجب ان ياك ان يرجع قبل قبول الآخر هكذا في النهر الفائق \* ولا بد من سماع الآخر رجوع الموجب كما في التاتارخانية وفي الينيمة يصح الرجوع وان لم يعلم به الآخر كذا في البحر الرائق \* ولو قال البائع بعثت منك هذا العبد بكذا ثم قال رجعت ولم يسمع المشتري رجوع البائع وقال اشتريت ينعقد البيع كذا في الظهيرية \* ولو قال بعث وقال المشتري اشتريت وقارنه الآخر رجعت ان كان معا لا ينم البيع وان عاقبه البائع رجعت ثم كذا في الوجيز للكردي \* واذا حصل الايجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لواحد منهما الا من عيب او عدم رؤية كذا في الهداية \* ولا يحتاج في تمام العقد الى اجازة البائع بعد ذلك وبه قال العامة وهو الصحيح كذا في النهر الفائق \* ولو قال المشتري اشتريت منك هذا العبد بالف وقال البائع بعث فقال المشتري لا اريده فليس له ذلك كذا في الذخيرة \* وان قال لآخر بعثت مني هذا الثوب بعشرة دراهم فقال له بعثت فقال المشتري لا اريده فله ذلك هكذا في السراج الوهاج \* رجل استباع من رجل ثوبا بنسعة دراهم فقال رب الثوب بالفارسية (بده درهم كم ندهم مندي) فقال الآخر رضيت فقال صاحب الثوب لا ابيع فله ذلك كذا في السراجية \* والكتاب كالحطاب وكذا

الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة كذا في الهداية \* قال تاج الشريعة وصورة الكتابة ان يكتب الى رجل اما بعد فقد بعث مبدى فلانا منك بكذا فلما بلغه الكتاب وقرأه وفهم مافيه وقبل في المجلس صبح البيع كذا في العيني شرح الهداية \* والرسالة ان يقول اذهب الى فلان وقل ان فلانا باع مده فلانا منك بكذا فجاءه فاخبره فاجاب في مجلسه ذلك بالقبول وكذا اذا قال بعث مبدى فلانا من فلان بكذا فاذهب يا فلان فاخبره فذهب فاخبره فقبل كذا في فتح القدير \* وان اقال بعث هذا من فلان الغائب بكذا فبلغه الخبر فقبل لا يصح ولو قبل عنه انسان في المجلس توقف على اجازته كذا في السراجية \* ولو قال بعته منه فبلغه بالان فبلغه رجل آخر جاز كذا في المحيط \* رجل كتب الى رجل اشتريت غبدك هذا فكتب اليه رب العبد بعته منك كان بيعا كذا في الظهيرية \* ولو كتب اليه بعني بكذا فوصل اليه فكتب بعته لم يتم ما لم يقل الكاتب اشتريت كذا في العيني شرح الهداية \* كتب رجل الى آخر بعث مبدى هذا مني بكذا فكتب المكتوب اليه بعث منك مبدى هذا فهذا ليس ببيع كذا في المحيط \* وبعد ما كتب شطر العقد او ارسل رسولا اذا رجع من ذلك صبح رجوعه سواء علم الرسول او لم يعلم كذا في العيني شرح الهداية \* ويصح رجوع الكاتب والمرسل من الايجاب الذي كتبه وارسله قبل بلوغ الآخر وقبوله سواء علم الآخر او لم يعلم حتى لو قبل الآخر بعد ذلك لا يتم البيع كذا في فتح القدير \* اذا قال لآخر بعث منك هذا العبد بكذا فقال الآخر لرجل آخر قل اشتريت فقال لرجل اشتريت ينظر ان اخرج الكلام مخرج الرسالة صبح الشراء وان اخرج الكلام مخرج الوكالة لا يصح كذا في المحيط \* وقد يكون البيع بالاخذ والاعطاء من غير لفظ ويسمى هذا البيع بيع التعاطى كذا في فتاوى قاضيهان \* ولا فرق بين ان يكون المبيع خميما او نفيسا وهو الصحيح هكذا في التبيين \* والشرط في بيع التعاطى الاعطاء من الجانبين هندشمس الائمة الحلواني كذا في الكفاية \* ومليه اكثر المشائخ وفي البزازية هو المختار كذا في البحر الرائق \* والصحيح ان قبض احدهما كاف لنص محمد رضى الله تعالى عنه على ان بيع التعاطى ينبت بقبض احد البدلين وهذا ينتظم الثمن والمبيع كذا في النهر الفائق \* وهذا القائل يشترط بيان الثمن لا نعقد هذا لبيع بتسليم المبيع وهكذا حكى فتوى الشيخ الامام ابي الفضل الكرماني كذا في المحيط \* وهذا فيما ثمنه غير معلوم واما الخبز والمحم فلا يحتاج فيه الى بيان الثمن كذا في البحر الرائق \* وفي المنة رجل

## كتاب البيوع ( ١١ ) الباب الثاني \* الفصل الاول

ماوم رجلا بشيء اراد شراءه منه ولم يكن معه وعاء ياخذ به فيه ثم فارقته ثم جاء بالوعاء بعد ذلك واطماه الدراهم فهذا جائز كذا في المضمرات \* في المنتقى له على آخر الف درهم فقال الذي عليه المال للذي له المال اعطيك بما لك من ماوم به بالدنانير ولم يقع بيع ففارقته فجاءه بها فدفعها اليه يريد الذي كان ساوم عليه ثم فارقته ولم يستأنف بيعا جاز السامة كذا في فتح القدير \* رجل اشترى وقراسن آخر بثمانية دراهم ثم قال للبائع ايت بوقر آخر بهذا الثمن والقه هنا فجاء البائع بوقر آخر والقي في ذلك الموضع فهذا بيع وله ان يطالب الامر بثمانية دراهم كذا في المضمرات \* في المجرد من ابى حنيفة رحمه الله ان اقال للحام كيف تباع اللحم قال كل ثلثة ارطال بدرهم قال قد اخذت منك زن لي ثم بدأ للحام ان لا يزن فله ذلك وان وزن فقبل قبض المشتري كان لكل واحد منهما الرجوع فان قبضه المشتري او جعله البائع في وعاء المشتري بامره تم البيع وعليه درهم وفي نوادر ابن سامة عن محمد رحمه الله ان اقال لقصاب زن لي ما عندك من اللحم او قال زن لي من هذا الجنب او قال من هذا الرجل على حساب ثلثة ارطال بدرهم فوزن له فلا خيار له كذا في المحيط \* قال لمن جاء بوقر بطيخ فيه الكبار والصغار بكم عشرة من هذه فقال بدرهم فعزل عشرة اختارها فذهب بها والبائع ينظر او عزل البائع عشرة فقبلها المشتري تم البيع كذا في فتح القدير \* دنع الى بائع الحنطة خمسة دنانير لياخذ منه حنطة وقال له بكم تباعها قال مائة دينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة لياخذها فقال البائع فدا ادفع اليك ولم يجز بينهما بيع وذهب المشتري فجاء غدا لياخذ الحنطة وقد تغير السعر فليس للبائع ان يمنعها منه بل عليه ان يدفعها بالسعر الاول كذا في القنية \* اشترى وسائد وطنافس لم تنسج ولم يذكر الاجل لا يصح ولو نسج الوسائد وسلمه لا يصح والتعاطى انما يكون بيعا ان لم يكن بناء على بيع فاسدا وباطل وما ان كان بناء عليه فلا كذا في الوجيز للكردي \* قال لا خير بكم هذا الوقر من الحطب فقال بكذا فقال سق الحمار فسائه لم يكن بيعا الا ان اسلم الحطب وانقذ الثمن كذا في السراجية \* قال لقصاب كم من هذا اللحم بدرهم فقال متوین قال زن فاعطى درهمافاخذة فهو بيع جائز ولا يعيد الوزن وان وزنه فوجده انقص رجع بقدره من الدرهم لان اللحم لان الانقضاء بقدر المبيع المعطى كذا في الوجيز للكردي \* رجل اتى قصابا كل يوم بدرهم والقصاب يقطع اللحم له ويزنه وصاحب الدراهم يظن انه من وثن اللحم في البلد هكذا ثم وزن المشتري في البيت يوما فوجدا للحم ثلثين استارايرجع على القصاب

بما يخص قدرا لنقصان من الدراهم ولا يرجع بقدر النقصان من اللحم هذا اذا كان الرجل من اهل البلدة التي وقع فيها البيع هو اما ان لم يكن من اهل هذه البلدة بان كان غريبا وقد اصطلح اهل البلدة على سعر الخبز واللحم وشاع ذلك على وجه لا يتفاوت فقال هذا الغريب لخباز او قصاب اعطني بدرهم خبزا او اعطني لحما بدرهم فاعطاه اقل مما شاع ولم يعلم المشتري بذلك ثم علم ففى الخبز ان يرجع كما ان كان من اهل هذه البلدة وفى اللحم ليس له ان يرجع لان الاصطلاح والتسعير فى الخبز متعارف فظهر فى حق الكل وفى اللحم من الغرائب فلا يظهر فى حق غير اهل البلدة كذا فى الظهيرة \* فى مجموع النوازل رجل له على آخر دين وطالبة فجاء المطلوب بشعير قدرا معلوما وقال للطالب خذ به سعر البلد قال ان كان سعر البلد معلوما وهما يعلمان ذلك كان بيعا تاما فاما اذا لم يكن سعر البلد معلوما او كان معلوما الا انهما لا يعلمان ذلك لا يكون بيعا كذا فى المحيط \* ومن بيع التعاطى تسليم المشتري ما اشترى الى من يطلبه بالشفعة فى موضع لا شفعة فيه وكذا تسليم الوكيل بعد ما صار شراؤه لنفسه الى الموكل اذا قبضه الا مروا انكرا لا مرو قد اشترى له كذا فى البحر الرائق ناقلا من المجنبى \* ومن صورته ما اذا جاء المودع بامة غير المودعة وقال هذه امتك والمودع يعلم انها ليست اياها وحلف فاخذها حل الوطؤ للمودع وللأمة التمكين وعن ابى يوسف رحمه الله لو قال للخياط ليست هذه بطانتى وحلف الخياط انها هى ومعه اخذها كذا فى فتح القدير \* ولو ردة بخيار عيب والبائع متيقن انها ليست له فاخذها ورضى فهو بيع بالتعاطى هكذا فى البحر الرائق \* وكذا القصار اذا رد ثوبا آخر على رب الثوب وكذا الاسكاف كذا فى الواقعات الحسامية \* دفع اليه دراهم ليشتري منه البطاطين المعينة فاخذها ويقول لا اعطيهما بها واخذ المشتري منه البطاطين فلم يسترد هاو يعلم عادة السوق ان البائع اذا لم يرض يرد الثمن او يسترد المتاع والا يكون راضيا ويصيح خلفه لا اعطيهما تطيبا لقلب المشتري فقال مع هذا لا يصح البيع كذا فى القنية \* قال خلف سالت اسدا ممن قال فى السوق من عنده ثوب هروى بعشرة فقال له رجل انا فاعطاه قال هذا ليس ببيع الا ان يقول حين اخذه اخذته بعشرة فاذهب وانظر اليه وسالت الحسن عن هذا فقال البيع جائز لكل واحد منهما حق نقض هذا البيع كذا فى المحيط \* الفصل الثاني فى حكم المفوض على سوم الشراء \* رجل ساءم رجلا بثوب فقال البائع

فقال البائع هولك بعشرين وقال المشتري لابل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض  
البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا ان المشتري ان استهلك الثوب يلزمه عشرون درهما وله ان يرد  
ماله يستهلكه قال ابو حنيفة وابو يوسف رضى الله تعالى عنهما القياس ان يكون عليه قيمته الا اذا  
تركنا القياس بالعرف ويلزمه عشرون واذا اخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك  
في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلك وارث المشتري بعد موت المشتري كذا في فتاوى قاضي خان \*  
واذا اخذ من رجل ثوبا وقال اذهب به فان رضيتته اشتريته فذهب به وضاع الثوب فلا شيء  
عليه ولو قال ان رضيتته اخذته بعشرة فضاع فهو ضامن قيمته كذا في المحيط \* وعليه الفتوى كذا  
في التاتارخانية \* ومن محمد رحمه الله رجل ماوم رجلا بثوب فاخذه على المساومة او دفعه اليه  
وهو يساومه وقال هو بعشرة فذهب به المشتري قال هو على الثمن الذي قاله البائع ابدأ حتى يرد  
عليه ومعنى قوله حتى يرد عليه ان يقول المشتري لا آخذ الا بتسعة او لا ارضى الا بتسعة كذا  
في الذخيرة \* رجل قال هذا الثوب بعشرين وقال المشتري اخذته بعشرة فذهب بالثوب فهلك  
في يده فعليه قيمته ولو قال البائع بعد ذلك لا انتقصه من عشرين فذهب به وهلك فعليه عشرون كذا  
في الخلاصة \* وفي فروق الكرابيس هذا الثوب لك بعشرة فتال هاته حتى انظر اليه او حتى اريه  
خيرى فضاع قال ابو حنيفة رحمه الله لا شيء عليه يعني يهلك امانته وان قال هاته فان رضيتته اخذته  
فضاع كان عليه الثمن والفرق انه في الاول امر بدفعه اليه لينظر اليه او ليريه خيره وذلك ليس ببيع  
وفي الثاني امره بالاتيان به ليرضاه وبأخذه وذلك بيع بدون الامر فمع الامر اولى كذا في النهر الفائق \*  
وان اخذه لا على النظر ثم قال انظر فضاع لا يخرج الكلام الاخير من الضمان الواجب باول  
المرّة كذا في الوجيز للكردي \* طلب من البزاز ثوبا فامطاه ثلثة اثواب وقال هذا بعشرة والثاني  
بعشرين والثالث بثلثين واحملها الى منزلك فاي ثوب ترضى به بعث منك فحمل الثياب  
فاحترقت في منزل المشتري فان هلك الكل جملة ولم يدر انها هلكت على التعاقب او علم انها  
هلكت على التعاقب لكن لم يعلم الاول هلاكا ولا الثاني ولا الثالث ضمن المشتري ثلث قيمة كل  
ثوب وان علم الاول لزمه قيمة ذلك والاخران امانة عنده وان هلك الثوبان وبقي الثالث لزمه  
قيمة نصف كل واحد منهما ان لم يعلم ايها هلك او لاورد الثالث لانه امانة وان هلك واحد وبقي اثنان  
لزمه قيمة الهالك وبرد الثوبين فان احترق ثوبان وبعض الثالث ولا يدرى ايها احترق او لاورد ما بقي

من الثالث ولا يضمن نقصان الحرق ويضمن نصف قيمة كل واحد من الثوبين كذا في الصغير \*  
 وأن احترق أحدهما ونصف الآخر معا يرد النصف الباقي ويلزمه الآخر ولا يملك جعل الأمانة  
 في الهالك وامساك النصف الباقي بكل الثمن وكذا لو بقي من الثياب شيء ليس له ثمن كذا  
 في الوجيز للكردي \* ولو أن رجلا بعث رسولا إلى بزاز أن يبعث إلى بثوب كذا فبعث إليه البزاز  
 مع رسوله أو مع غيره فضايع الثوب قبل أن يصل إلى الأمر وتصادقوا على ذلك فلا ضمان على  
 الرسول وبعد ذلك أن كان هو رسول الأمر فالضمان على الأمر وإن كان رسول رب الثوب  
 لا ضمان على الأمر حتى يصل إليه فإذا وصل إليه الثوب فهو ضامن كذا في الخلاصة \* رجل دفع  
 سلعة إلى مناد لينادي عليها فطولب منه بدراهم معلومة فوضعها عند الذي طالبه بها فقال ضاعت  
 مني أو وقعت مني كانت عليه قيمتها قالوا ولا شيء على المنادي وهذا إذا كان ما ذوناله  
 في الدفع إلى من يريد شراءها قبل البيع وإن لم يكن ما ذوناله في ذلك كان ضامنا كذا في الظهيرية \*  
 الوكيل بالشراء إذا أخذ الثوب على سوم الشري فإراه الموكل فلم يرض به الموكل  
 ورده عليه فهلك عند الوكيل قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح ضمن الوكيل  
 قيمته ولا يرجع بها على الموكل إلا أن يأمره الموكل بالأخذ على سوم الشراء فمخ إذا ضمن  
 الوكيل رجوع على الموكل كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي تجنيس الناصري ثوب غاب  
 عن دلاله لا ضمان عليه ولو غاب من صاحب الحانوت وقد ساوم وانفقا على ثمن فعلية قيمته  
 الثوب كذا في التاتارخانية \* استباع قوسا وتقرر الثمن فمده بأذن البائع أو قال له أن يكسر  
 فلا ضمان عليك فمده فانكسر يضمن قيمته وإن لم يتقرر الثمن لا ضمان لو بأذن وعن الإمام  
 إراه الدرهم لينظر إليه فغمزه أو قوسا فمده فانكسر أو ثوبا فلبسه فتحرق ضمن إن لم يأمره بالغمز  
 والمد واللبس وقيل إن كان لا يرى إلا بالغمز لا يضمن إن لم يجاوز ويصدق في أنه لم يجاوز كذا  
 في الوجيز للكردي \* رجل جاء إلى زجاج فقال له ادفع إلى هذه القارورة فارها إياه فقال  
 الزجاج أرفعها فرفعها فوقعت وانكسرت لا يضمن الراجع لأنه رفعها بذنه وإن كان على سوم  
 الشراء فالثمن ليس بمذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يضمن إلا بعد بيان الثمن في  
 ظاهر الرواية فإن كان القابض قال للزجاج بكم هذه القارورة قال الزجاج بكذا فقال أخذها فقال  
 الزجاج نعم فأخذها فوقعت من يده فانكسرت كان عليه قيمتها هذا إذا أخذها بأذن صاحبها



وان اخذها بغير اذن صاحبها كان ضامنا بين الثمن او لم يبين كذا في الظهيرية \* رجل ساوم رجلا بقدر فقال لصاحب القدر انني قد حك هذا فدفعه اليه فنظر اليه الرجل فوقع منه على اقداح لصاحب الزجاج فانكسر القدر والاقداح قال محمد رحمه الله لا يضمن القدر لانه امانة ويضمن ساثرا الاقداح لانه اتلفها بغير اذنه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اشترى شيئا فاعطاه البائع غير المبيع غلطا فهلك ضمن القيمة لانه قبضه على جهة البيع وهو سوم ولو قال لغلामه اقبس فقبض غلطا فهلك لم يضمن كذا في التاتارخانية \* الفصل الثالث في معرفة المبيع والثمن والتصرف فيهما قبل القبض قال القدوري في كتابه ما يتعين في العقد فهو مبيع وما لا يتعين فهو ثمن الا ان يقع عليه لفظ البيع كذا في الذخيرة \* الا عيان ثلث اثمان ابد او مبيع ابد او ما هو بين مبيع وثمان اماما هو ثمن ابد او ما هو ثمن والد راهم والدنا نير قابلها امثالها او اعيان اخر صاحبها حرف الباء ام لا والفلوس اثمان لا تتعين بالتعيين كالدرهم وما هو مبيع ابد فهي الا عيان التي ليست من ذوات الامثال والعدديات المتقاربة الا الثياب اذا وصفت وضرب لها اجل لتصير ثمننا حتى لو اشترى عبدا بثوب موصوف في الذمة ولم يضرب للثوب اجلا لم يجز وان ضرب له اجلا جاز ولو افرقا قبل قبض العبد لا يبطل البيع كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز البيع في الاعيان التي ليست من ذوات الامثال الا عينا كذا في العيني شرح الهداية \* واماما هو مبيع وثمان فهي المكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة فان قابلها الاثمان فهي مبيعة وان قابلها امثالها مكيل او موزون او عددي متقارب ينظر ان كان كلاهما مبيعا جاز وكلاهما مبيعان وان كان احدهما مبيعا والاخر دينا موصوف في الذمة فان جعل العين منهما مبيعا والدين ثمننا جاز ويشترط قبض الدين قبل التفريق وان جعل الدين منهما مبيعا والعين ثمننا لا يجوز ان قبض الدين قبل التفريق لانه يصير بائعا ماليا صندة ولا يجوز الا بجهة السلم وعلامة الثمن ان تصحبه الباء وعلامة المبيع ان لا تصحبه الباء وان كان كلاهما دينالا يجلزانه بيع ماليا صندة كذا في محيط السرخسي \* واذا عرفت المبيع والثمن فنقول من حكم المبيع اذا كان منقولا ان لا يجوز بيعه قبل القبض وكل جواب عرفته في المشتري فهو الجواب في الاجرة اذا كانت الاجرة مبيعا وقد شرط تعجيلها لا يجوز بيعها قبل القبض وكذلك بدل الصلح من الدين اذا كان مبيعا لا يجوز بيعه قبل القبض فاما المهر وبذل الخلع وبذل الصلح من دم العمد اذا كان مبيعا



فبيعهما جائز قبل القبض وما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجازته كذا في المحيط \* ولو وهبه او تصدق به او اقرضه او رهنه من بائعه لم يجز عند ابي يوسف رح ويجوز عند محمد رح وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو زوج الجارية المشتراة قبل القبض يجوز كذا في الوجيز للكردي \* هذا اذا تصرف المشتري في المنقول المشتري قبل القبض مع اجنبي واما اذا تصرف فيه مع بائعه فان باعه منه لم يجز بيعه اصلا قبل القبض كذا في المحيط \* واورهنه من البائع لم يصح ولو وهبه منه فقبله يفسخ البيع كذا في محيط السرخسي \* وان لم يقبل البائع الهبة بطلب الهبة والبيع صحيح على حاله كذا في التاتارخانية ناقلا من شرح الطحاوي \* قال محمد رح كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة ونحوها اذا فعله المشتري قبل القبض جاز كذا في الظهيرية \* وذكر الكرخي في مختصره اذا قال المشتري للبائع قبل القبض بعه لنفسك فقبل فهو نقض للبيع ولو قال بعه لي لا يكون نقضا ولو باعه لم يجز بيعه ولو قال بعه ولم يقل لي او لنفسك فقبل فهو نقض الاول وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رح لا يكون نقضا كذا في المحيط \* ولو قال بعه ممن شئت فانه لا يصح هكذا في التاتارخانية ناقلا من الخلاصة \* ولو قال المشتري للبائع قبل القبض امتقه فامتقه البائع جاز العتق من البائع وينفسخ البيع الاول ولا يقع العتق من المشتري عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله العتق باطل كذا في المحيط \* رجل اشترى جارية ولم يقبضها فقال للبائع بعها او طأها او كان طعاما فقال كله فقبل فان ذلك يكون فسحا للبيع ومالم يفعل البائع ذلك لا يكون فسحا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ملك المنقول بالوصية او بالميراث يجوز بيعه قبل القبض كذا في المحيط \* اشترى دارا وعقارا فوهبها قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولا يجوز في قول محمد رحمه الله ولو أجرها قبل القبض من البائع او غيره لا يجوز عند الكل وكذا لو اشترى ارضا فيها زرع زرعتها والزرع بقل ودفعها الى البائع معا ملة بالنصف قبل القبض لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي النوازل اذا اشترى دارا ووقفها قبل القبض وقبل نقد الثمن فالامر موقوف ان ادعى الثمن وقبضها جاز الوقف كذا في المحيط \* والتصرف في الاثمان قبل القبض والديون استبد الاموى الصرف والسلم جائز عندنا كذا في الذخيرة \*

وذكر الطحاوي أنه لا يجوز التصرف في القرض قبل القبض قال القدوري في كتابه هذا سهو والصحيح أنه يجوز كذا في المحيط \* وفي السير الكبير إذا أسر العدو وعبد المسلم وأحرزوه بدارهم فدخل مسلم دارهم واشترى العبد منهم وأخرجه إلى دار الإسلام فحضر المالك القديم وقضى القاضي بالعبد له بالثمن فلم يقبضه من يد المشتري من العدو حتى باعه إن باعه من الذي في يده يجوز وإن باعه من غيره لا يجوز قال وهو نظير ما إذا قضى القاضي برب العبد لمشتري بالعيب على البائع فلم يقبضه البائع حتى باعه إن باعه من المشتري يجوز وإن باعه من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة \* الباب الثالث في الاختلاف الواقع بين الإيجاب والقبول \* إذا أوجب البائع البيع في شئيين أو ثلاثة وأراد المشتري أن يقبل العقد في أحدهما دون الآخر إن كانت الصفقة واحدة ليس له ذلك وإن كانت متفرقة فله ذلك كذا في المحيط \* وكذا إذا أوجب المشتري وأراد البائع أن يقبل في البعض دون البعض ليس له ذلك إن اتحدت الصفقة وإن تفرقت فله ذلك كذا في الكافي \* وكذلك لو قال بعتك هذا العبد فقبل المشتري في نصفه لم يصح إلا أن يرصى الآخر في المجلس كذا في محيط السرخسي \* قال القدوري وإنما يصح مثل هذا إذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصنة معلومة من الثمن فاما إذا كان الثمن ينقسم باعتبار القيمة نحو أن أضاف العقد إلى عبيدين أو ثوبين لم يصح العقد إذا قبل المشتري في أحدهما وإن رضى به البائع كذا في الذخيرة \* ثم لا بد من معرفة اتحاد الصفقة وتفرقها فنقول إذا اتحد البيع والشراء والثمن بان ذكر الثمن جملة والبائع واحد والمشتري واحد فالصفقة متحدة قياسا واستحسانا وكذلك أن تفرق الثمن بان سمي لكل بعض من المبيع ثمنا على حدة واتحد الباقي بان قال البائع بعتك هذه الأثواب العشرة كل ثوب منها بعشرة كانت الصفقة متحدة أيضا وكذلك إذا كان البائع أو المشتري اثنين والثمن ذكر جملة بان قال البائع لرجلين بعتهما هذا منكما بكذا وقال المشتريان استرينا هذا منك بكذا كانت الصفقة متحدة كذا في المحيط \* هذا هو الكلام في الاتحاد وأما الكلام في جانب التفرق فنقول أن تفرقت التسمية بان سمي لكل بعض ثمنا على حدة وتكرر البيع أو الشراء والبائع والمشتري اثنان أو كان أحدهما اثنين فالصفقة متفرقة وكذلك إذا تفرق الثمن وتكرر البيع أو الشراء والبائع والمشتري واحد بان قال البائع لرجل بعتك منك هذه الأثواب بعتك هذا بعشرة بعتك هذا الخمسة وقال المشتري اشتريت منك هذه الأثواب

اشترى هذا بعشرة اشترى هذا بخمسة كانت الصفة متفرقة بالاتفاق كذا في النهاية \* وان اتحد العقد وتعدد العاقد والنمن ففي القياس يتعدد دو في الاستحسان وهو قول الامام وعليه الفتوى لا يتعدد كذا في الوجيز للكردي \* اذا اشترى شيئين او اشياء مختلفة او شيئاً واحداً ونقد به من الثمن و اراد ان يقبض بعض المبيع فان كانت الصفة واحدة ليس له ذلك وان كانت الصفة متفرقة فله ذلك فاذا اشترى رجل من آخر عشرة اثنوب يهودية كل ثوب بعشرة دراهم ونقد المشتري عشرة دراهم وقال هذه العشرة ثمن هذا الثوب بعينه و اراد ان يقبض ذلك ليس له ذلك لان الصفة منحدرة وكذلك لو ابرأ البائع المشتري من ثمن احد هذه الاثنوب بعينه وقال المشتري انا آخذ ذلك الثوب لم يكن له ذلك وكذلك لو اخرا البائع ثوب بعينه شهراً لم يكن له ان يقبض ذلك وكذلك لو ابرأه من جميع الثمن الا درهماً او اخر عنه جميع الثمن الا درهماً وكذلك لو وقع الشراء على ان ثمن ثوب منها بعينه حال و ثمن الباقي مؤجل لم يكن له ان يقبض شيئاً حتى ينقدا الحال وكذلك لو كان الثمن مائة وللمشتري على البائع تسعون درهماً فصار ذلك قصاصاً بما وجب على المشتري لم يملك المشتري قبض شيء من الاثنوب حتى ينقدا لعشرة وكذلك اذا كان ثمن احد الاثنوب بعينه عشرة دراهم و ثمن الباقي مائة دراهم فنقدا الدنانير ونقد الدراهم لم يكن له ان يقبض شيئاً منهما هكذا في المحيط \* رجلان اشترى من رجل عبداً ب ألف درهم فغاب احدهما وحضر الآخر فليس له ان يقبض شيئاً من العبد ما لم ينقدا الثمن جملة فان اوفى جميع الثمن قبض العبد كله ولا يكون متطوماً فاذا حضر الغائب ليس له ان يقبض حصته حتى يدفع الى الحاضر ما نقده من حصته فاذا فعل ذلك قبض نصيبه كذا في المحيط \* وان هلك العبد في يد الذي قبضه قبل ان يحضر الغائب او بعد ما حضر قبل ان يطلبه هلك اماله حتى رجع الذي قبضه بحصته وان حضر الغائب و طلب نصيبه فمنعه حتى يستوفي ما نقده منه ثم هلك هلك بما نقده منه بمنزلة المبيع يهلك في يد البائع وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو كان البائع ابرأ احد المشتريين من حصته من الثمن واخر عنه شهراً لم يكن له ان يقبض حصته من العبد حتى ينقدا الآخر حصته من الثمن كذا في الذخيرة \* وان تعددت الصفة في هذه الماثل انعكست الاحكام كذا في البحر الرائق \* الباب الرابع في حبس المبيع بالثمن وقبضه بان البائع وغيره انه وفي تسليم المبيع وفيما يكون قبضاً وما لا يكون ونياً به احد

القبضين عن الآخر والتصرف في المبيع قبل القبض وفيما يلزم المنع قدين المؤنة في تسليم المبيع  
 أو الثمن \* وفيه ستة فصول \* الفصل الاول في حبس المبيع \* الثمن \* قال اصحابنا رحمهم الله للبائع  
 حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن اذا كان حاكما في المحيط \* وان كان مؤجلا فليس للبائع ان  
 يحبس المبيع قبل حلول الاجل ولا بعده كذا في المبسوط \* ولو كان بعض الثمن حاكما ولا بعضه مؤجلا  
 فله حبسه حتى يستوفي الحال ولو بقي من الثمن شيء قليل كان له حبس جميع المبيع كذا في الذخيرة  
 وفي التفريد والمشتري ان لا يسلم الثمن اذا كان المبيع غائبا حتى يحضره كذا في التاتارخانية \*  
 سواء كان هذا في المصرا الذي فيه المبيع او في مصرا آخر ويلحقه المؤنة باحضاره كذا في السراج الوهاج \*  
 اذا استوفى الثمن وسلم المبيع او سلم بغير قبض الثمن او قبض المشتري باجازة البائع لفظا او قبضه  
 وهو يراه ولا ينهيه ليس له ان يسترده ليحبسه بالثمن وان قبضه بغير اذنه انه ان ينقض قبضه كذا  
 في الخلاصة \* ولو دفع بالثمن رهنا او كفلا به كفيل لم يسقط حق البائع في الحبس كذا في المحيط \*  
 في الزيادات ولو احال البائع غريبا على المشتري سقط حقه ولو احال المشتري البائع بالثمن  
 على انسان لم يسقط وذكر الكرخي ان هذا قول محمد بن ح وعنده ابي يوسف رحمه الله يسقط حق الحبس  
 كذا في محيط السرخسي \* في الفتاوى ولو اعار البائع المبيع من المشتري او اودعه سقط حق الحبس  
 حتى لا يملك استرداده في ظاهر الرواية كذا في البدائع \* ولو كان الثمن مؤجلا فلم يقبض المشتري  
 حتى حل الاجل كان له قبضه قبل نقد الثمن وليس للبائع منعه كذا في الذخيرة \* ولو اجله بالثمن  
 سنة خير من عينة فلم يحضر المشتري حتى مضت السنة فالاجل سنة من حين يقبض المبيع في قول  
 ابي حنيفة رحمه الله وان كان سنة بعينها صار الثمن حالا وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الثمن  
 حال في الوجهين كذا في المحيط \* ومحل الاختلاف فيما اذا امتنع البائع من التسليم اما اذا  
 لم يمتنع فابتداء من وقت العقد اجماعا كذا في البحر الرائق \* ولو كان في البيع خيار لهما او لاحد هما  
 والاجل مطلق فابتداء من حين يلزم العقد وفي خيار الرؤية يعتبر الاجل من حين العقد كذا  
 في المحيط \* ان اخر الثمن بعد العقد بطل حق الحبس كذا في البدائع \* ولو اشترى عبدا فاستغفه  
 او دبره قبل القبض وهو مفلس ليس للبائع ان يحبسه ونذا العتق ولا يسعى العلام في قيمته للبائع  
 عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في الخلاصة \* وهو على ظاهر الرواية كذا في المحيط \* ولو كاتبه  
 قبل القبض او آجره او رهنه للبائع ان يرجع الى التراضي حتى يبطل هذه التصرفات فان لم تبطل

هتني نقد المشتري الثمن جازت الكتابة وبطل الردن والاجازة كذا في الخلاصة \* والمشتري  
 اذا نقد الثمن كله او ابراه البائع من كله بطل حق الحبس كذا في البدائع \* وفي المنتقى اشترى  
 بابا فقبضه بغير اذن البائع وسمره بمسامير حديد او كان ثوبا فصبغه او ارضا فبناها او خرسها فللبائع  
 ان يأخذها ويحبسها فان قال البائع انا انزع المسامير واقلع الكرم ليصير الارض كما كانت فان لم يكن  
 في نزعته ضرر فله ان ينزعه وان كان فلا فاذ اهلك في يد البائع ضمن البائع قيمة المسامير والصبغ  
 كذا في محيط السر حسي \* ولو كان المبيع جارية فوطئها المشتري فان هلكت وولدت فليس  
 للبائع ان يحبسها وان لم تعلق ولم تلد فله ان يحبسها فلومات عند البائع فان احدث البائع  
 منعا بعد الوطئ هلكت من مال البائع وان لم يحدث هلكت من مال المشتري هكذا  
 في الوقعات الحسامية \* في الروضة مبدا قال لمولاه اشتريت نفسي منك بكذا فقال المولى بعث  
 ليس له ان يمنعه لاستيفاء الثمن كذا في الخلاصة \* وكذا لو وكل اجنبى العبد ليشتريه من مولاه له  
 فاعلم المولى واشترى نفسه له لا يملك البائع حبسه للثمن كذا في البحر الرائق \* الفصل الثاني  
 في تسليم المبيع وفيما يكون قبضا وما لا يكون قبضا \* من باع سلعة بثمن قيل للمشتري ادفع الثمن  
 اولاً ومن باع سلعة بسلعة او ثمناً بثمن قيل لهما سلعا معا كذا في الهداية \* وتسليم المبيع هو ان يخلى  
 بين المبيع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل وكذا التسليم  
 في جانب الثمن كذا في الذخيرة \* وشرط في الاجناس مع ذلك ان يقول خليت بينك وبين المبيع  
 فاقبضه كذا في النهر الفائق \* ويعتبر في التسليم ان يكون المبيع مفرزاً غير مشغول بحق غيره  
 هكذا في الوجيز للكردي \* واجمعوا على ان التخلية في البيع الجائز تكون قبضا وفي البيع الفاسد  
 روايتان والصحيح انه قبض كذا في فتاوى قاضي خان \* والتخلية في بيت البائع صحيحة  
 عند محمد رحمه الله خلافاً لابي يوسف رح رجل باع خلا في دن في بيته فخلى بينه وبين المشتري  
 فختم المشتري على الدن وتركه في بيت البائع فهلك بعد ذلك فانه يهلك من مال المشتري  
 في قول محمد رح وعليه الفتوى كذا في الصغرى \* رجل باع مكيلاً في بيت مكيلة او موزونا  
 موازنه وقال خليت بينك وبينه ودفع اليه المفتاح ولم يكله ولم يزنه صار المشتري قابضاً ولو انه دفع  
 الى المشتري المفتاح ولم يقل خليت بينك وبينه لا يكون قابضاً كذا في الظهيرية \* وقبض المفتاح  
 قبض

قبض الدار اذا انتهى له فتحها بلا كلفة والا فليس بقبض كذا في مختار الفتاوى \* ولو باع الدار وسلم المفتاح فقبض ولم يذهب الى الدار يكون قابضا قبل هذا اذا دفع اليه مفتاح هذا الغلق واما اذا لم يكن لم يكن ذلك تسليما وان دفع اليه المفتاح ولم يقل خليت بينك وبين الدار فقبضه لم يكن ذلك قبضا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال خذ لا يكون قبضا ولو قال خذه فهو قبض اذا كان يصل الى اخذه ويراه كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى الفضلي اذا قال لغيره بعث منك هذه السلعة وسلمتها اليك فقال ذلك الغير قبلت لم يكن هذا تسليما حتى يسلمه بعد البيع كذا في المحيط \* ولو اشترى غلاما او جارية فقال المشتري للغلام تعال معي او امش فتخطى معه فهو قبض كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا لو ارسله في حاجته كذا في فتح القدير \* ولو باع دارا غائبة فقال سلمتها اليك فقال قبضتها لم يكن قبضا وان كانت قريبة كان قبضا كذا في البحر الرائق \* وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* والقريبة ان تكون بحال يقدر على اغلاقها والا فهي بعيدة كذا في البحر الرائق \* اذا باع دارا من انسان ببلدة اخرى ولم يسلمها اليه الا باللفظ لم امتنع المشتري عن تسليم الثمن كان له ذلك كذا في المحيط \* اشترى عبدا في منزل البائع فقال البائع للمشتري قد خليتك فابى المشتري ان يقبضه ثم مات العبد فهو من مال المشتري كذا في مختار الفتاوى \* ولو اشترى ثوبا او امرأة البائع بقبضه فلم يقبضه حتى غصبه انسان فان كان حين امرة البائع بالقبض امكنه ان يمد يده ويقبض من غير قيام صح التسليم والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في الطريق والمشتري قائم عليها فخلى البائع بينها وبينه فلم يحركها المشتري من موضعها حتى جاء رجل واحرقها كان للمشتري ان يضمه فان استحقها رجل كان للمستحق ان يضمه المحرق وليس له تضمين المشتري كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى ابي الليث اذا باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها متاع قليل للبائع لا يصح التسليم حتى يسلمها اليه فارقة فان اذن البائع للمشتري بقبض الدار والمتاع صح التسليم لان المتاع صار ودعة عند المشتري كذا في الذخيرة \* وكذلك اذا باع ارضا فيها زرع للبائع وسلم الارض الى المشتري لا يصح التسليم كذا في المحيط \* ولو باع فطنا في فراش او حنطة في سنبل وسلم كذا فان امكن للمشتري قبض القطن او الحنطة من غير فتق للفراش ودق السنبل صار قابضا له وان لم يمكنه الا بالفتق والدق لانه تصرف في ملك البائع وهو لا يملك التصرف في ملكه ولو باع الثمر على الشجر وسلم كذلك صار



قابضاً لانه يمكنه الحجز من غير تصرف في ملك البائع كذا في البدائع \* ولو اشترى دابة والبائع ركبها فقال احملني معك فحملة فعطبت هلكت على المشتري قال القاضى الامام هذا اذا لم يكن على الدابة سرج فان كان عليها سرج وركب المشتري في السرج يكون قابضاً ولا فلا ولو كانا راكبين فباع المالك منهما من الآخر لا يصير قابضاً كما اذا باع الدار والبائع والمشتري فيها كذا في فتح القدير \* وذكر في الهارونى لو باع الابن دابة من ابنته الصغيرة في عياله وهو فيها ساكن جاز البيع ولا يصير الابن قابضاً حتى يفرغ الاب فان انهدمت الدار والاب فيها ساكن يكون من مال الاب وكذلك لو كان فيها مناع الاب وعياله وليس هو بساكن فيها وكذلك لو باع من ابنته الصغيرة هي على الاب او طيلسانا هو لا بسه او خاتما في اصبعه لا يصير الابن قابضاً حتى ينزع ذلك وكذلك في الدابة والاب ركبها حتى ينزل فان كان عليها حمولة حتى يحط عنها كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الرماك في حظيرة عليها باب مغلق لا تقدر الرماك على الخروج منها فباعها من رجل وخلق بينهما وبين المشتري ففتح المشتري الباب فغلبته الرماك فانفلتت كان الثمن على المشتري سواء كان يقدر على اخذ الرماك او لا وان لم يفتح المشتري الباب وانما فتحه رجل آخر وفتحته الريح حتى خرجت الرماك ينظر ان كان المشتري لو دخل الحظيرة يقدر على اخذها يكون قابضاً ولا فلا كذا في الظهيرية \* رجل له رماك في حظيرة فباع منها واحدة بعينها من رجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة واقبضها فتدخلت بينك وبينها فدخل ليقبضها فعالجها فانفلتت وخرجت من باب الحظيرة ونهبت قال محمد رحمه الله ان سلم الرمكة الى المشتري في موضع يقدر على اخذها بوهق ومعه وهق والرمكة لا تقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض وان كانت تقدر على ان تنفلت منه ولا يضبطها البائع فليس قبض وكذا لو كان المشتري يقدر على اخذها بوهق ولا يقدر بغير وهق وليس معه وهق كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان المشتري لا يقدر على اخذها وحده ويقدر على اخذها لو كان معه اصوان او فرس ينظر ان كان الاصوان او الفرس معه يصير قابضاً وان لم يكن الاصوان او الفرس معه لا يصير قابضاً كذا في المحيط \* وان كانت الرمكة في يد البائع وهو ممسك لها فقال للمشتري هاك الرمكة فاثبت المشتري يده عليها ايضاً حتى صارت الرمكة في ايديهما والبائع يقول للمشتري خلعت بينها وبينك وانالا امسكها

منعها لها منك وانما امسكها حتى تضبطها فانفلتت من ايديهما فالهلاک علی المشتري وان كانت  
الرمكة في يد البائع ولم يصل اليها يد المشتري فقال البائع للمشتري قد خليت بينها وبينك  
قابضها فاني انما امسكها لك فانفلتت من يد البائع قبل ان يقبض المشتري وهو يقدر علی اخذها  
من البائع وضبطها كان الهلاك علی البائع كذا في الذخيرة \* وان اشترى طيرا يطير في  
بيت مظلم الا انه لا يقدر علی الخروج الا بفتح الباب والمشتري لا يقدر علی اخذه لطيرانه  
وخلى البائع بينه وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير ذكرا الناطقي انه يكون قابضا  
للطير ولو فتح الباب غير المشتري او فتحه الربح لا يكون المشتري قابضا كذا في فتاوى  
قاضيجان \* مثل شمس الائمة الا وزجندی من فرس بين اثنين وهو في المرمى باع  
احدهما نصيبه من صاحبه وقال للمشتري اذهب واقبض فهلك الفرس قبل ان يذهب  
المشتري اليه قال الهلاك عليهما ووقعت في زماننا ان رجلا اشترى بقرة من رجل وهي  
في المرمى فقال له البائع اذهب واقبض البقرة فافتى بعض مشائخنا ان البقرة ان كانت  
برأى العين بحيث يمكن الاشارة اليها فهذا قبض وما لا فلا وهذا الجواب ليس بصحيح والصحيح  
ان البقرة ان كانت بقربهما بحيث يتممكن المشتري من قبضها لو اراد فهو قابض لها كذا  
في المحيط \* اشترى من آخر دهننا معين ودفع اليه قارورة ليزنه فيها فوزن بحضرة المشتري صار  
المشتري قابضا وان كان في دكان البائع او في بيته وان كان وزن بغية المشتري قيل بصير قابضا  
وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \* وفي البوازنة وكذا كل مكيال او موزون اذا دفع اليه  
الوصاء مكاله او وزنه في وعائه كذا في البحر الرائق \* ولو كان الدهن غير معين لا يصير قابضا ولا مشتريا  
سواء وزن بغيته او بحضرة ولا يحل للمشتري تصرف المالك فيه وهو المختار للفتوى هكذا  
في جواهر الاخلاطى \* ولو قبض بعد ذلك حقيقة الآن يصير مشتريا قابضا حتى لو هلك هلك عليه  
بالاتفاق كذا في الغيائية \* ولا يحل له التصرف فيه الا بعد الوزن ثانيا وعند البعض يحل التصرف  
قبل اعادة الوزن وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* ولو اشترى من آخر عشرة ارطال دهن  
بدرهم فجاء بقارورة ودفعها اليه وامره ان يكيل له فيها ذاك دهن معين فلما وزن فيها ارطال انكسرت  
القارورة وسال الدهن ووزن الباقي وهما لا يعلمان بالانكسار فما وزن قبل الانكسار فهلكه  
على المشتري وما وزن بعد الانكسار فهلكه على البائع ان بقي بعد الانكسار شيء مما وزن قبل



الانكسار وصب البائع فيه دهنًا آخر كان ذلك للبائع وضمن مثله للمشتري كذا في الظهيرية \* وأن دفع القارورة منكسرة إلى البائع ولم يعلم بذلك وصب فيه بامر المشتري فذلك كله على المشتري ولو أن المشتري أمسك القارورة بنفسه ولم يدفعها إلى البائع والمسئلة بها لكان الهلاك في جميع ما ذكرنا على المشتري كذا في المحيط \* وذكر في المنتقى رجل اشترى سمناود فعلى البائع ظرفا وامره بان يزن فيه وفي الظرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فتلف كان التلف على البائع ولا شيء له على المشتري وان كان المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم او كانا يعلمان جميعا كان المشتري قابضا للمبيع وعليه جميع الثمن وفيه ايضا رجل اشترى كرام من صبرة وقال للبائع كله في جوالقي ودفع اليه الجوالق ففعل كان المشتري قابضا كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي القندوري اذا اشترى حنطة بعينها فاسنعا من البائع جوالق وامره بان يكيل فيها فنعمل البائع فان كان الجوالق بعينها صار المشتري قابضا بكيل البائع فيها وان كانت بغير عينها بان قال امرني جوالقا وكلها فيه فان كان المشتري حاضرا فهو قبض وان كان غائبا لم يكن قبضا وقال محمد رح لا يكون قبضا مند ذبيبة المشتري في الوجهين حتى يقبض الجوالق فيسلمه اليه كذا في الفتاوى الصغرى \* قال هشام في نوادره سألت محمد ابن رجل اشترى من آخر شيئا وامره المشتري ان يجعله في وضاء المشتري فجعله فيه ليزنه عليه فانكسر الاناء وتوى ما فيه فهو من مال البائع لانه انما جعله ليزنه فيعلم وزنه لالتسليم الى المشتري فان وزنه ثم انكسر الاناء فهو من مال البائع ايضا وان وزنه في شن للبائع ثم جعله في اناء المشتري ثم انكسر فهو من مال المشتري كذا في الذخيرة \* ولو اشترى دهنًا ودفع القارورة الى الدهان وقال للدهان ابعث القارورة الى منزلي فبعث فانكسرت في الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان قال للدهان ابعث على يد غلامي ففعل فانكسرت القارورة في الطريق فانها تهلك على المشتري ولو قال ابعث على يد غلامك فبعث فهلك في الطريق فالهلاك يكون على البائع لان حضرة غلام المشتري يكون كحضرة المشتري واما غلام البائع بمنزلة البائع كذا في فتاوى قاضي خان \* وأن قال المشتري للبائع زن لي في هذا الاناء كذا وكذا وابعث به مع غلامك او قال مع غلامي ففعل فانكسر الاناء في الطريق قال هو من مال البائع حتى

يقول ادفعه الى غلامك او قال الى غلامي فاذا قال ذلك فهو وكيل فاذا دفعه اليه فكانه دفعه الى المشتري فيكون الهلاك عليه كذا في المحيط \* ان قال المشتري للبائع ابعث الى ابني واستاجر البائع رجلا يحمله الى ابنته فهذا ليس بقبض والاجر على البائع الا ان يقول استاجر على من يحمله فقبض الاجير يكون قبض المشتري ان صدقته انه استاجره ودفع اليه وان انكر استيجاره والدفع اليه فالقول قوله كذا في التاتارخانية \* وفي مجموع النوازل لو اشترى وعاء هدي من عروى في السوق وامره بنقله الى حانوته فسقط في الطريق هلك على البائع وكذا لو اشترى وفر النين في المصر على البائع ان ينقله الى بيته ولو هلك في الطريق هلك على البائع كذا في الخلاصة \* اشترى بقرة فقال للبائع سقها الى منزلك حتى اجيء خلفك الى منزلك واسوقها الى منزلي فماتت البقرة في يد البائع فانها تهلك من مال البائع فان ادعى البائع تسليم البقرة كان القول قول المشتري مع يمينه اشترى دابة مريضة في اصطبل البائع فقال المشتري تكون هنا الليلة فان ماتت مائت لي فهلكت هلكت من مال البائع لامن مال المشتري كذا في غناوى قاضيخان \* باع من آخر جارية ووضعها عند متوسط ليوفيه المشتري الثمن فضاقت عنده فهو على البائع ولو قبض المتوسط بعض الثمن وسلم الجارية الى المشتري بغير علم البائع فلبائع ان يسترد ها ومتى استرد هافله ان لا يضعها على يد المتوسط الا اذا كان المتوسط عدلا فان تعذر رد الجارية ضمن العدل قيمتها للبائع كذا في محيط السرخسى \* رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم ينقد الثمن فقال للبائع لا ائتمنك عليه ادفعه الى فلان فيكون عنده حتى ادفع اليك الثمن فدفعه البائع الى فلان فهلك عنده كان الهلاك على الباع لان المدفوع اليه بمسكه بالثمن لا جل البائع فيكون يده كيد البائع كذا في الظهيرية \* البائع اذا دفع المبيع الى من في عيال المشتري لا يصير قابضا حتى لو هلك بنفسه المبيع كذا في مختار الفتاوى \* ولو اشترى شيئا فنقد بعض الثمن ثم قال للبائع تركته رهنا عندك ببتيمة الثمن او قال تركته ودعة عندك لا يكون ذلك قبضا كذا في فتاوى قاضيخان \* لو اتلف المشتري المبيع في يد البائع او احدث فيه عيبا فهو قبض منه وكذلك لو فعله البائع بامره وكذلك لو اعتقه او دبره او اقران الجارية ام ولد له وكذلك لو فعله البائع بامره واذا اشترى جارية بها حبل فلحق ما في بطنها قبل القبض لا يكون قبضا لاحتمال انه لم يصح اعتاقه فلم يصير متلفا كذا في محيط السرخسى \* وان امر المشتري البائع بقبضه فقبضه لم يكن

كغَبْضِ الْمُشْتَرِي كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْكَرْدِيِّ \* أَلْتَفْرِيدُ إِذَا جُنِيَ عَلَى الْمُبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَاخْتَارَ  
الْمُشْتَرِي اتِّبَاعَ الْجَانِي بِنَفْسِ الْاِخْتِيَارِ يَصِيرُ قَابِضًا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ  
كَذَا فِي التَّاتَارِ خَانِيَّةٌ \* وَلَوْ قَتَلَ الْمُبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ نَفْسَ الْمُشْتَرِي مِنْ الدَّمِ فَهَذَا اخْتِيَارٌ مِنْهُ لِلْمُبِيعِ  
وَالْبَائِعِ أَنْ يَأْخُذَ الْقِيَمَةَ مِنَ الْقَاتِلِ فَيَكُونَ رَهْنًا فِي يَدِهِ فَإِذَا دَانَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنُ رَدَّ الْقِيَمَةَ  
عَلَى الْقَاتِلِ كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \* وَإِذَا أَمَرَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ بِطَحْنِ الْحَنْطَةِ فَطَحَنَ صَارَ قَابِضًا  
وَالدَّقِيقُ لِلْمُشْتَرِي كَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ \* وَلَوْ أَوْدَعَ الْمُشْتَرِي مِنَ الْبَائِعِ أَوْ أَعَارَ مِنْهُ أَوْ آجَرَهُ لَمْ يَكُنْ  
قَابِضًا وَلَا يَجِبُ الْآجَرُ وَلَوْ أَوْدَعَ الْمُشْتَرِي عِنْدَ اجْنَبِيٍّ أَوْ أَعَارَ مِنْهُ فَا مَرَا الْبَائِعَ بِالتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ يَصِيرُ  
قَابِضًا كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \* إِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ قُلْ لِلْعَبْدِ يَعْمَلُ لِي كَذَا فَا مَرَّةً الْبَائِعُ  
فَعَمَلَ صَارَ الْمُشْتَرِي قَابِضًا كَذَا فِي الْمُحِيطِ \* رَجُلٌ اشْتَرَى عَبْدًا لَمْ يَقْبِضْهُ فَا مَرَّ الْبَائِعُ أَنْ يَهْبَهُ مِنْ  
فُلَانٍ فَعَمَلَ الْبَائِعُ ذَلِكَ وَدَفَعَهُ إِلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ جَازَتْ الْهَبَةُ وَيَصِيرُ الْمُشْتَرِي قَابِضًا وَكَذَلِكَ أَمْرُ  
الْبَائِعِ أَنْ يُوَاجِرَهُ مِنْ فُلَانٍ فَعَمَلَ فَعَمَلَ جَازَ وَصَارَ الْمُسْتَأْجَرُ قَابِضًا لِلْمُشْتَرِي أَوْ لَا ثُمَّ  
يَصِيرُ قَابِضًا لِنَفْسِهِ وَالْآجَرُ الَّذِي يَأْخُذُهُ الْبَائِعُ مِنَ الْمُسْتَأْجَرِ يَحْتَسِبُ مِنَ الثَّمَنِ أَنْ كَانَ مِنْ جَنْسِهِ  
وَكَذَا لَوْ أَعَارَ الْبَائِعُ الْعَبْدَ مِنَ رَجُلٍ قَبْلَ التَّسْلِيمِ إِلَى الْمُشْتَرِي أَوْ وَهَبَ أَوْ رَهْنًا فَاجَازَ الْمُشْتَرِي  
ذَلِكَ جَازَ وَيَصِيرُ قَابِضًا كَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِيَيْنِ \* وَأَنْ قَالَ امْتَقَهُ فَا مَتَقَهُ الْبَائِعُ عَنْهُ قَبْضُهُ  
جَازٌ عِنْدَ الْأَمَامِ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْكَرْدِيِّ \* وَلَوْ أَمَرَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ أَنْ يَعْمَلَ  
فِي الْمُبِيعِ عَمَلًا لَا يَنْقُصُهُ كَالْقَصَارَةِ وَالْغَسْلِ بِأَجَرٍ وَبِغَيْرِ أَجَرٍ لَا يَصِيرُ قَابِضًا وَيَجِبُ الْآجَرَةُ عَلَى الْمُشْتَرِي  
أَنْ كَانَ بِأَجَرٍ وَأَنْ كَانَ عَمَلًا لَا يَنْقُصُهُ يَصِيرُ قَابِضًا كَذَا فِي الْبَدَائِعِ \* وَلَوْ اسْتَأْجَرَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ لَتَعْلِيمِ  
الْعَبْدِ أَوْ حَلْقِ رَأْسِهِ أَوْ قَصِّ شَارِبِهِ أَوْ ظَفَرِهِ لَا يَصِيرُ قَابِضًا وَلَهُ الْآجَرُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ  
يُعَدُّ نَقْصًا وَلَوْ اسْتَأْجَرَ الْبَائِعَ لِيَحْفَظَهُ لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ كَذَا فِي التَّاتَارِ خَانِيَّةٌ \* وَلَوْ زَوَّجَ  
الْمُشْتَرِي أَوْ اقْرَعَهُ عَلَيْهِ بَدِينٍ لَمْ يَكُنْ قَابِضًا مِنْهُ اسْتَحْسَانًا وَلَوْ وَطَّئَهَا الزَّوْجُ فِي يَدِ الْبَائِعِ فَهُوَ قَبْضُ  
فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا كَذَا فِي الْحَاوِي \* اشْتَرَى جَارِيَةً فَزَوَّجَهَا قَبْلَ الْقَبْضِ فَقَبَّلَهَا الزَّوْجُ أَوْ طَسَّهَا قَالَ  
يَنْبَغِي أَنْ يَصِيرَ قَابِضًا كَمَا لَوْ وَطَّئَهَا كَذَا فِي الْقَنِيَّةِ \* قَالَ فِي الْمُنْتَقَى اشْتَرَى جَارِيَةً وَزَوَّجَهَا  
قَبْلَ الْقَبْضِ فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا الزَّوْجُ يَنْتَقِضُ الْبَيْعُ وَتَمُوتُ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ وَيَكُونُ الْمَهْرُ  
الَّذِي عَلَى الزَّوْجِ لِلْمُشْتَرِي وَعَلَيْهِ حَصَّتْهُ مِنَ الثَّمَنِ بِقِسْمِ الثَّمَنِ عَلَى الْمَهْرِ وَعَلَى قِيَمَةِ الْجَارِيَةِ فَمَا

اصاب المهر من الثمن لزمه ويتصدق بالفضل ان كان في المهر فضل والمهر في هذا بمنزلة الولد قال  
 ثمة ايضا اشترى عبد ابحارية فلم يتقا بضاحتى زوج المشتري ابحارية من انسان بمائة درهم  
 ثم مات العبد في يد بائعه قبل ان يدفعه الى مشتري العبد فان العقد ينتقض فيما بينهما ورجعت  
 ابحارية الى الذى كانت له ومهرها له ويرجع على مشتريها بقدر النقصان وذكر هذه المسئلة في موضع  
 آخر من المنتقى وزاد في وضعها وقال رجل اشترى من رجل ابحارية بعبد فقبل ان يقبض  
 المشتري ابحارية زوجها المشتري من رجل بمائة درهم وقد كانت ابحارية قبل التزويج تساوى  
 ألفي درهم فنقصها التزويج خمسمائة ثم وطئها الزوج في يد البائع ثم مات العبد قبل التسليم الى  
 المشتري قال المهر للذى باعها ويكون له الخيار ان شاء اخذ ابحارية ناقصة ولا شيء له غيرها  
 وان شاء ضمن مشتريها قيمتها يوم وطئها الزوج ولو كان المشتري زوجها من البائع قبل  
 القبض فوطئها الزوج ثم مات العبد قبل التسليم فان بائع ابحارية ان شاء سلم ابحارية لمشتريها  
 وضمنه قيمتها يوم وطئها هو بحكم النكاح وان شاء نقض البيع فيها واخذ ابحارية من المشتري  
 وفسد النكاح وبطل المهر والخيار في نقض البيع فيها وتركه الى بائعها ومن مشتريها وينتقض  
 البيع بنقضه وان لم ينقضه القاضي ولو كان المشتري زوجها اياه بعد ما قبضها بامره وباقي  
 المسئلة بحالها لم يكن للبائع سبيل على ابحارية ويضمن المشتري قيمتها يوم قبضها وتسلم هي  
 للمشتري ويكون المهر على البائع والنكاح صحيح ولو كان المشتري قبضها بغير امر البائع ثم لقي  
 البائع فزوجها اياه وقد علم البائع بقبضه لها ولم يعلم فان هذا لا يكون تسليمًا من البائع  
 للمشتري لان تزويجه اياه قبل القبض صحيح فان وطئها البائع بعد ذلك في يد المشتري  
 بحكم النكاح فان هذا تسليم من البائع بقبضه فان مات العبد قبل التسليم لم يكن للبائع على الامة  
 سبيل كذا في المحيط \* الفصل الثالث في حكم قبض المبيع بغير اذن البائع \* لو قبض المشتري  
 المبيع بغير اذن البائع قبل نغد الثمن كان للبائع ان يسترده فان خلى المشتري بين المبيع وبين  
 البائع لا يصير البائع قابضًا ما لم يقبضه حقيقة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو تصرف المشتري  
 في ذلك تصرفًا يلحقه النقص بان باع او وهب او رهن او آجر او تصدق نقض التصرف وان كان لا يلحقه  
 الفسخ كالعتق والتدبير والاستيلاء لم يملك البائع رده الى يده كذا في النخبة \* ولو نقد  
 المشتري بائعه الثمن فوجده البائع زيوفًا او ستوفًا او مستحقًا او وجد بعضه كذلك كان له ان يمنع

المبيع فان كان المشتري قبضه بغير اذن البائع بعد ما نقد الزبوف او استوفى للبائع ان ينقض قبضه ولو تصرف فيه المشتري نقض تصرفه اذ كان تصرفا يحتمل النقض هكذا في المحيط \*  
وان كان قبضه باذن البائع ينظر ان وجد هازيونا فردها لا يملك استرداده عند اصحابنا الثلاثة وان وجد متوقا او رصا صا او مستحقا واخذ منه له ان يسترد ولو كان المشتري تصرف فيه فلا سبيل للبائع عليه سواء كان تصرفا يحتمل الفسخ ولا كذا في البدائع \* فان لم يجد البائع شيئا مما ذكرنا في الثمن حتى باع المشتري العبد او آجره او رهنه وسلم ثم ان البائع وجد في الثمن شيئا مما ذكرنا فجميع ما صنع المشتري في العبد جائز لا يقدر البائع على رده ولا سبيل له على العبد كذا في المحيط \*  
قال محمد ربح في الجامع واذا اشترى الرجل مصراعى باب او خفين او نعلين فقبض احداهما بغير اذن البائع ولم يقبض الآخر حتى هلك ما كان عند البائع هلك من مال البائع فلم يجعل قبض احدهما قبضا للآخر ثم قال ويصحير المشتري في المقبوض نقد جعلهما في حق الخيار كشيء واحد كذا في الذخيرة \* ولو احدث باحدهما ميما قبل القبض يصير قابضا لهما جميعا كذا في الظهيرية \* ولو قبض احدهما فاستهلكه او صبه صار قابضا للآخر حتى لو هلك الآخر عند البائع قبل ان يحدث البائع فيه حبسا او منعاه هلك على المشتري ولو منعه البائع بعد ذلك ثم هلك على البائع حتى سقط من الثمن بحصته كذا في الذخيرة \* ولو جنى البائع على احدهما باذن المشتري صار قابضا لهما حتى لو هلك بعد ذلك هلك من مال المشتري ولو منع البائع احدهما بعد ذلك او منعهما كان عليه قيمة ما هلك ولو اذن البائع للمشتري في قبض احدهما كان اذنا في قبضهما حتى لو قبضهما ثم استرد البائع احدهما ليحبسه بالثمن صار قابضا في المحيط \* قال محمد ربح في الجامع رجل اشترى جارية من رجل بالف درهم ولم ينقد ثمنها حتى قبضها بغير اذن البائع وباعها من رجل بمائة دينار وتقابضا وغاب المشتري الاول وحضر بائعه واراها استرداها لجارته من المشتري الآخر فان اقرا المشتري الآخر ان الامر كما وصفه البائع كان للبائع الاول ان يسترد هاوا اذا استرد ها بطل البيع الثاني وان كذب المشتري الآخر البائع الاول فيما قال او قال لا ادري احق ما قال ام باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب كذا في الذخيرة \*  
فان حضر الغائب وصدق البائع الاول فيما قال لا يصدق على المشتري الآخر وان كذبه يقال

يقال للبائع الاول اقم البينة على ما ادعيت فان اقام البينة بمحض من المشتري الاول والثاني ردها القاضي على البائع الاول وانتقض البيع الثاني الا اذا نقد المشتري الاول الثمن قبل الرد على البائع الاول فم لا يرد لها القاضي على البائع الاول وان نقد المشتري الاول الثمن بعد ما اخذها البائع الاول سلمت الجارية للمشتري الاول ولم يكن للمشتري الآخر عليها سبيل كذا في المحيط \* ولو ماتت الجارية في يدي المشتري الآخر كان للبائع الاول ان يضم المشتري الآخر قيمتها وتكون القيمة المرددة على البائع الاول قائمة مقام الجارية حتى لو هلك عند البائع الاول انتقض البيعان ويرجع المشتري الآخر على المشتري الاول بما نقد له من الثمن كما لو هلكت الجارية بعد الاسترداد في يد البائع الاول ولو لم تهلك القيمة في يد البائع حتى نقد المشتري الاول الثمن اخذ القيمة من بائعه ولم يكن للمشتري الثاني على القيمة سبيل كما لم يكن له على الجارية سبيل في مثل هذه الصورة ويرجع المشتري الثاني على المشتري الاول بالثمن الذي نقده واذا سلمت القيمة للمشتري الاول ينظر ان كانت من غير جنس الثمن لا يتصدق بشيء وان كانت من جنس الثمن يتصدق بالفضل ان كان ثمة فضل كذا في الذخيرة \*

الفصل الرابع فيما ينوب قبضه عن قبض الشراء وما لا ينوب \* الاصل ان البيع اذا وقع والمبيع مقبوض مضمون على المشتري بقيمته ينوب قبضه عن قبض الشراء لانه من جنس القبض المستحق بالشراء لان قبض الشراء مضمون بنفسه كذا في محيط السرخسي \* اذا تجانس القبضان بان كانا قبض امانة او ضمان تناوبا وان اختلفا ناب المضمون من غيره لا غير كذا في الوجيز للمكردي \*

فان كان الشيء في يده بخصب او مقبوضا بعقد فاسد فاشتراه من المالك مقدما صحىبا ينوب القبض الاول عن الثاني حتى لو هلك قبل ان يذهب الى بيته ويصل اليه او يتمكن من اخذه كان الهلاك عليه كذا في الخلاصة \* ولو جعل المنصوب بدل الصرف وافترا فلا يبطل وكذلك لو افتراق من مجلس الصرف قبل قبض احد البديلين ثم اشترى القابض ما قبض يصير قابضا للحال لانه لو بقي المقبوض في يده على حكم مقدنا سد كان مضمونا بقيمته فنان قبض الشراء كذا في محيط السرخسي \* ولو كان في يده عارية او ودعة او رهنا لم يصرفا بغير العقد الا ان يكون بحضرتها ويرجع اليه فيتمكن من القبض كذا في الحاوي \* وان فعل المشتري في فصل الوديعه والعارية ما يكون قبضا منه ثم اراد البائع ان يحبسها بالثمن لم يكن له ذلك



وان اخذها البائع من بيت المودع قبل ان يصل اليه يد المشتري كان له ذلك ولو كان المبيع بحضرتهم فباعه منه لم يكن للبائع حصة كذا في المحيط \* ولو ارسل فلان ما في حاجته ثم باع من ايده الصغير جاز فان هلك الغلام قبل الرجوع مات من مال الاب لان يده عليه قائمة لكنها يد امانة فلا ينوب من قبض الشراء ولو رجع وتمكن الاب من قبضه صار قابضا لانه وليه فان رجع بعد بلوغ الابن لا يصير الاب قابضا ويقبض الابن بنفسه ولو اشترى من غيره الابن ثم بلغ الابن فحق القبض للاب كما كان كذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى ابريق فضة بمائة دينار وقبض المشتري ابريق ولم ينقد الدنانير حتى افترقا وبطل الصرف لعدم قبض احد البديلين في المجلس كان على المشتري رد ابريق على البائع فان وضع المشتري ابريق في بيته ولم يرد حتى لقي البائع فاشترى ابريق منه شراء مستقبلا بدنانير ونقده الثمن ثم افترقا فالبيع جائز ويصير قابضا للابريق بنفس الشراء كذا في الذخيرة \* ولو اشترى عبدا وقبضه ونقد الثمن ثم تقايلا ثم اشتراه ثانيا وهو في يد المشتري صح الشراء ولو باعه من غير المشتري لم يصح ولا يصير قابضا بنفس العقد حتى لو هلك قبل ان يقبضه هلك بالعقد الاول وبطلت الاقالة والعقد الثاني لان المبيع في يده بعد الاقالة مضمون بغيره وهو الثمن الاول امانة في نفسه فشاب به المرهون فلا ينوب من قبض الشراء وكذا لو كان الثمن الاخير جنسا آخر سوى الاول كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى رجل غلاما بجارية وتقابضا وجعل كل واحد منهما ما اشترى في منزله ثم تقايلا ثم اشترى احدهما من صاحبه ما قاله اياه قبل ان يدفعه اليه حتى جاز الشراء صار المشتري قابضا بنفس الشراء حتى لو هلك قبل ان يصل يده اليه هلك على المشتري بالشراء الثاني ولم يبطل الاقالة لان كل واحد منهما بعد الاقالة مضمون على قابضه بالقيمة هذا اذا تقايلا والعبد مع الجارية قائمين اما اذا تقايلا بعد ما هلك العبد بعد التقابض صححت الاقالة ووجب على مشتري العبد قيمته فان اشترى الذي في يده الجارية في هذه الصورة الجارية من بائعها قبل ان يدفعها اليه وليست الجارية بحضرتهم ما تمت الجارية بعدا لشراء الثاني قبل ان يجددوا لمشتري لها قبضا هلك بالشراء الاول فبطلت الاقالة والشراء الثاني لان الجارية بعد هلاك العبد مضمونة على المشتري بغيرها وهو قيمة العبد ومثل هذا القبض لا ينوب من قبض الشراء ولو كانا قائمين بعد الاقالة ثم اشترى كل واحد منهما من صاحبه ما في يده بدراهم ثم هلكا معا او على التعاقب هلك كل واحد منهما من مال اشتراه لان كل واحد منهما مضمون بضماني نفسه ولهدا لو هلك احدهما بعد الاقالة

قبل الشراء تجب قيمته ولو اشترى جارية بدراهم على ان المشتري بالخيار فيه ثلثة ايام ثم تقابضائهم ففسخ  
المشتري البيع بخيار الشرط فلم يردّها على البائع حتى اشتراها منه شراء مستقبلا صم وكذا ك ينبغي  
ان يصم شراء الاجنبى من البائع قبل قبض البائع فلو هلكت الجارية قبل ان يصل اليها يد المشتري  
بطل الشراء الثانى وانفسخ وهلكت بحكم الشراء الاول لان المبيع في خيار الشرط بعد الفسخ مضمون  
على المشتري بغيره وهو الثمن ولو كان الخيار للبائع والمسئلة بحالها صم الشراء الثانى واذا هلكت الجارية  
هلكت بالشراء الثانى والجواب في الرد بخيار الرؤية وبخيار العيب نظير الجواب فيما اذا كان البيع  
بشرط الخيار للمشتري كذا في المحيط \* الاصل في جنس هذه المسائل ان في كل موضع انفسخ  
البيع بين البائع والمشتري في المنقول بسبب هو فسخ من كل وجه في حق الناس كافة فباعه  
البائع قبل ان يقبضه من المشتري يصم بيعه باعه من المشتري او من اجنبى وفي كل موضع  
انفسخ البيع بينهما بسبب هو فسخ في حق المتعاقدين عقد جديد في حق غيرهما لو باعه من المشتري  
يصم ولو باعه من اجنبى لا يصم وهذا اصل كبير رحمن اشار اليه محمد رح في بيوع الجامع كذا  
في الاخيرة \* اشترى ابريق فضة بابر يق فضة وتقابضا ثم تقايلا ثم تباعا قبل ان يفرقا ولم يتقابضا  
ثانيا وافترقا بطل البيع الثانى والاقالة وعاد البيع الاول لان في المصارفة كل بدل مضمون  
بعد الاقالة لصاحبه لا بنفسه اشترى ابريق فضة بدينار وتقابضا ثم انه زاد في الدينار صم اذا قبضها  
البائع في مجلس الزيادة ولا يشترط تجديد قبض فيما يقابل الزيادة ولو لم يزد ولكن جدد البيع  
على الابريق بزيادة او باقل من الثمن الاول يجب قبض الابريق والثمن الثانى وان لم يقبضا  
انتقض وعاد العقد الاول كذا في محيط السرخسى \* الفصل الخامس في خلط المبيع والجنانية  
عليه \* في نوادر ابن سماعة عن محمد رح في رجل اشترى من آخر كرحضة بعينه وكرشعير بعينه  
وام يقبضهما المشتري حتى خلطهما البائع قال يقوم كرم من هذا المخلوط وتقوم الحنطة قبل الخلط  
ثم يقسم ثمن الحنطة على ذلك ويحط من المشتري ما دخل الحنطة من النقصان وياخذ المشتري  
الكرو ياخذ الشعير بثمنه وكذلك لو باعه رطلا من زنبق ورطل من بنفسج فخلطهما ولو باع رطلا  
من زنبق ومائة رطل من زيت وخلط الزنبق بالزيت فقد بطل البيع في الزنبق والمشتري  
ان ياخذ الزيت ان احب فياخذ منه مائة رطل وله الخيار فيه وان كان ذلك لم ينقصه ولو ان  
رجلا كال من خابية زيت عشرة ارطال فاشترى منه رجل فلم يقبضها حتى خلطها للبائع



بما في الخابية كان المشتري في اخذه بالخيار كذا في المحيط \* رجل اشترى عبدا بالف ولم يقبضه  
 حتى رهنه البائع بمائة او آجره او اودعه فمات يفسخ البيع ولا يكون للمشتري ان يضمن احدا  
 من هؤلاء الا انه اذا ضمنهم رجعوا على البائع ولو اماره او وهبه فمات عند المستعير او الموهوب له  
 او اودعه فاستعمله المودع فمات من ذلك كان المشتري بالخيار ان شاء امضى البيع وضمن المستعير  
 والمودع والموهوب له وليس للضامن ان يرجع على البائع وان شاء فسخ البيع كذا في فتاوى  
 قاضيخان \* وكان للبائع ان يضمن المستودع القيمة لانه استعمله بغير امانة وليس له ان يضمن  
 المستعير لانه استعمله بامره كذا في المحيط \* رجل اشترى من رجل عبدا بالف درهم فلم يقبضه  
 حتى قطع البائع يده فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ العبد بنصف الثمن وان شاء تركه فان اختار  
 فسخ العقد سقط منه جميع الثمن وان اختار اخذ الا قطع فعليه نصف الثمن عندنا وكذا ان  
 لو قتله البائع قبل القبض يسقط الثمن من المشتري عندنا وان شلت يد العبد من غير فعل احد  
 كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك وان قطع اجنبى يد العبد فالمشتري  
 بالخيار فان اختار امضاء العقد فعليه جميع الثمن واتبع القاطع بنصف القيمة فاذا اخذ من القاطع  
 نصف القيمة تصدق بما زاد من نصف القيمة على نصف الثمن وان اختار المشتري فسخ البيع  
 فان البائع يتبع الجاني بنصف القيمة ويتصدق ايضا بما زاد من نصف القيمة على نصف الثمن لان  
 اصل الجنائية حصلت لا على ملك البائع وان كان باعتبار المال يجعل كالحاصل على ملكه كذا في المبسوط \*  
 ولو قطع البائع يده ثم قبضه المشتري باذنه او بغير اذنه فمات من جنائية البائع سقط نصف الثمن  
 ولزمه نصفه ولا شيء على البائع منه لان قبض المشتري مشابهة بالعقد من حيث انه يفيد ملك  
 التصرف ويؤكد ملك العين فقد تخلل بين جنائية البائع ومرايتها ملك التصرف للمشتري فيقطع  
 اضافة السراية اليها لان اختلاف الملك يمنع اضافة السراية اليها كما لو قطع يد عبد انسان ثم باعه  
 مولاه ومات منه عند المشتري لم يضمن الجاني الا في قطع اليد بخلاف قبض البائع للحبس بعد  
 قبض المشتري لان قبضه لا يفيد له ملكا تاما فلم يتخلل بين جنائته وسرايتها ملك فبقيت  
 السراية مضافة الى جنائته ولو قبض قبل نقد الثمن بغير اذنه فقطع البائع يده في يد المشتري  
 فمات منه سقط كل الثمن وان مات من غيره فعلى المشتري نصف الثمن كذا في محيط السرخسى \*  
 اشترى

أشترى عبداً فقتله إنسان ممدداً قبل القبض قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح خير  
المشترى في قول أبي حنيفة رحمه الله أن اختار أمضاء البائع كان القصاص له وإن اختار نقض  
البائع كان القصاص للبائع وعند أبي يوسف رح أن اختار أمضاء البائع كان القصاص للمشتري  
وإن اختار نقض البائع فلا قصاص ويكون القيمة للبائع ومحمد رح استحسن فقال يجب القيمة  
في الحالين ولا يجب القصاص وهو بمنزلة ما لو كان القتل خطأ كذا في فتاوى قاضيخان \* أشترى  
عبداً ولم يقبضه فأمر البائع رجلاً أن يقتله فالمشتري بالخيار إن شاء ضمن القاتل قيمته ودفع  
الثمن إلى البائع وإن شاء نقض البائع فإن ضمن القاتل فالقاتل لا يرجع على البائع كذا في الذخيرة \*  
ولو كان مكان العبد ثوب فقال البائع لحياط أقطعه لي قميصاً بجر أو بغير أجر لا يكون للمشتري  
أن يضمن الحياط ويرجع بالقيمة على البائع كذا في المحيط \* رجل اشترى شاة فأمر البائع إنساناً  
بذبحها إن علم الذابح بالبائع فالمشتري أن يضمنه إلا أنه لو ضمنه لا يرجع به على البائع وإن لم يكن  
علم الذابح بالبائع فليس للمشتري أن يضمنه كذا في الظهيرية \* ولو أن رجلاً شاة أمر رجلاً بأن  
يذبحها ثم باع الشاة قبل أن يذبح ثم ذبحها لما مور كان للمشتري أن يضمن الذابح ولا يرجع  
الذابح بذلك على الأمر وإن لم يعلم لما مور بالبائع كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان المشتري  
هو الذي قطع يد العبد صار قابضاً لجميع العبد فإن هلك العبد في يد البائع من القطع أو من غيره  
قبل أن يضمنه البائع من المشتري فعلى المشتري جميع الثمن وإن كان البائع منعه ثم مات من  
القطع فعلى المشتري جميع الثمن أيضاً وإن مات من غير القطع فعلى المشتري نصف الثمن فإن  
قطع البائع أولاً لا يده ثم قطع المشتري رجله من خلاف ثم برأ منهما جميعاً فالعبد لازم للمشتري  
بنصف الثمن ولا خيار له ولو كان المشتري هو الذي قطع يده أولاً ثم قطع البائع رجله من خلاف  
فبرأ منهما كان المشتري بالخيار إن شاء أخذ العبد وأعطى ثلثة أرباع الثمن وإن شاء تركه وعليه  
نصف الثمن ولو كان المشتري نقد الثمن ولم يقبض العبد حتى قطع المشتري يده ثم قطع البائع رجله  
من خلاف فبرأ منهما فالعبد للمشتري ولا خيار له فيه كذا في المبسوط \* وعلى البائع نصف قيمة  
العبد مقطوع اليد كذا في محيط السرخسي \* ولو كان البائع أولاً قطع يده ثم قطع المشتري رجله فالعبد  
لازم للمشتري بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف الثمن الذي أعطاه كذا في المبسوط \* هذا  
كله إذا برأت جنايتهما وإن سرت جنايتهما وماتت منهما فإن بدأ البائع ونطق يده ثم قطع المشتري

رجله ومات منهما في يد البائع فان لم يكن الثمن منقود الزم المشتري بثلاثة اثمان الثمن لان  
 بتقطع البائع سقط نصف الثمن والمشتري بالقطع اتلف نصف الباقي فبقى ربع المبيع تلف بسراية  
 الجناية تين فكان الربع عليهما نصفين وان كان الثمن منقود ايرجع على البائع بنصف الثمن لا تلافه  
 النصف اولا وبثمن قيمة العبد لان ثمنه تلف بسراية جنايته بعد قبض المشتري واما اذا بدأ المشتري  
 فقطع يده ثم البائع والمسئلة بها لعل عليه خمسة اثمان الثمن اذا لم يكن الثمن منقود او ان كان الثمن  
 منقود افعليه جميع الثمن وعلى البائع ثلثة اثمان القيمة هكذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى  
 عبدا بالف درهم ولم ينقده الثمن حتى قطع البائع يده ثم قطع المشتري يده الاخرى او قطع الرجل  
 التي في جانب اليد المقطوعة فمات من ذلك كله نقد بطل من المشتري بقطع البائع يد العبد  
 نصف الثمن ثم ينظر الى ما نقص العبد من جناية المشتري عليه في قطع يده او رجله فان كانت هذه  
 الجناية نقصته اربعة اخماس ما بقى فقد تقرر على المشتري اربعة اخماس نصف الثمن ثم الباقي  
 وهو خمس النصف تلف بجنايتهما فيكون نصف ذلك على المشتري فصار حاصل ما على المشتري  
 من الثمن اربعة اثمان الثمن ونصف عشر الثمن وسقط عنه بجناية البائع وسراية جنايته خمسة اثمان  
 ونصف مشرك في الميسوط \* ولو قطع البائع يده اولا ثم المشتري وآخر رجله من خلاف قبل  
 نقد الثمن ومات فعلى المشتري ثلثة اثمان الثمن وثلث ثمنه حصته جنايته وجناية الاجنبي ويرجع  
 المشتري على الاجنبي بثمن القيمة وثلثي ثمنها لان نصف العبد تلف بجناية البائع فسقط نصف  
 الثمن ونصف الباقي تلف بجنايتهما فتقرر على المشتري ربع الثمن ثم الربع الباقي تلف بجناية  
 الكل فتلف بجناية كل واحد ثلثه ويحتاج الى حساب له ربع ولربعه نصف وثلث وذلك اربعة  
 وعشرون ولا يتصدق بشيء من ذلك لانه ربع حصل في ملكه وضمانه ولو قطع البائع والاجنبي  
 يده اولا ثم المشتري رجله من خلاف ومات فعلى المشتري بجنايته ربع الثمن وبالنفس ثلثا ثمنه  
 ويرجع المشتري على الاجنبي بربع القيمة باليد وثلثي ثمنها بالنفس يكون على ما قلته في ثلث سنين  
 ثم ما يجب على الاجنبي فهو على المشتري لانه لما جنى بعده صار مختارا اتباع الجاني ثم ما يأخذه  
 من اليد ان كان اكثر من ربع الثمن تصدق بالفضل لانه وجب بجناية قبل القبض فكان ربع  
 ما لم يضمن ولا يتصدق بشيء مما يأخذه من النفس لانه ربع ما قد ضمن لانه حدث بعد دخول المبيع  
 في ضمانه كذا في محيط السرخسي \* واو قطع المشتري واجنبي يده معا ثم قطع البائع رجله

من خلاف فمات من ذلك كله فالمشتري بالخيار فان اختار البيع فعليه من الثمن خمسة اثمانه  
 وثلاث ثمنه ويسقط عنه ثمن الثمن وثلاثا ثمنه حصته ماتلف بجناية البائع وبسرابة جنايته ثم يرجع  
 المشتري على الاجنبي بثمانى القيمة وثلاثى ثمن القيمة ولا يتصدق بفضل ان كان في ذلك وان اختار  
 المشتري نقض البيع لزمه من الثمن حصته ماتلف بجنانيته وبسرابة جنانيته وذلك ثمن الثمن وثلاثا  
 ثمن الثمن ويسقط عنه ما سوى ذلك ويرجع البائع على الاجنبي بثمانى القيمة وثلاثى ثمن القيمة  
 فان كان فيه فضل تصدق بالفضل كذا في المبسوط \* ولو اشترى رجل من رجلين عبد اولم ينقد الثمن  
 فقطع احدا لبا نعين يده ثم الآخر رجله من خلاف ثم فقا المشتري عينه ومات من ذلك كله  
 في يد البائع فعلى المشتري للقاطع الاول ثمن الثمن وخمسة اسداس ثمنه ويرجع المشتري عليه  
 بثمانى قيمة العبد وسدس ثمنها على عاقلته في ثلث سنين وعليه للقاطع الثانى ثمن الثمن وخمسة  
 اسداس ثمنه ويرجع هو على عاقلته بثمانى قيمة العبد وسدس ثمن القيمة ويتصدق بما زاد على  
 ما غرم الا فضل ما اخذ من النفس فانه يطيب له ولو اشترى رجلان من رجل ثم قطع احد المشتريين  
 يده ثم الآخر رجله ثم البائع فقا ممينه ومات فان نقضا البيع فعلى الاول للبائع ثمن الثمن وسدس  
 ثمنه وعلى الثانى ثمن الثمن وسدس ثمنه ويرجع البائع على الاول بثمانى القيمة وسدس ثمنها  
 وعلى الثانى بثمانى القيمة وسدس ثمنها وان امضيا البيع فعلى كل واحد ثلثة اثمان الثمن وثلاث  
 ثمنه ويرجع القاطع الثانى على الاول بثمانى القيمة وسدس ثمنها كذا في محيط السرخسى \* رجل  
 اشترى شاتين فنطحت احدهما الاخرى قبل القبض فهلكت خير المشتري ان شاء اخذ الباقي  
 بحصتها من الثمن وان شاء ترك وكذلك لو اشترى حمارا وشعير افاكل الحمارا الشعير قبل القبض  
 لان فعل العجماء جبار فصارتها هلكت بآفة سماوية رجل اشترى عبدين فقتل احدهما الآخر  
 قبل القبض خير المشتري ان شاء اخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا لو اشترى عبدا  
 وطعا ما فاكل العبد الطعام قبل القبض لا يسقط شىء من الثمن لان فعل آدمى معتبر فصارت المشتري  
 قابضا للهالك بفعل الاول كذا في فتاوى قاضيجان \* ولو مات احد العبدین اخذ الباقي بحصته  
 من الثمن ان شاء ولو اشترى دابتين وماتت احدهما قبل القبض فان شاء اخذ الباقي بحصته  
 من الثمن وان شاء ترك وذكر في الجامع اشترى جارية فولدت قبل القبض ثم قتل احدهما  
 صاحبه اخذ المشتري الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك فان اخذه ثم وجد به عيبا رده بجميع الثمن

هكذا في محيط السرخسي \* ولو باع عبد ابرغيف بعينه ولم يتقابض حتى اكل العبد الرغيف بصير البائع مستوفيا للثمن لان جنابة العبد في يد البائع مضمونة على البائع ولو باع حمارا بشعير بعينه فلم يتقابض حتى اكل الحمار الشعير ينفسخ البيع ولا يكون البائع مستوفيا للثمن كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الولوالجية رجل اشترى من رجل جارية فوطئها المشتري قبل نقد الثمن بمنعها البائع فهلكت عنده لا يجب على المشتري العقر بالاتفاق وهو المختار كذا في التاتارخانية \* الفصل السادس فيما يلزم المتعاقدين من المؤونة في تسليم المبيع والثمن \* الاصل ان مطلق العقد يقتضي تسليم المعقود عليه حيث كان المعقود عليه وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان العقد هذا هو ظاهر مذهب اصحابنا راجح حتى انه لو اشترى حنطة وهو في المصروا الحنطة في السواد يجب تسليمها في السواد كذا في المحيط \* لو اشترى حنطة في منبليها فعلى البائع تخليصها بالكدس والدوس والتذرية ودفعها الى المشتري هو المختار كذا في الخلاصة \* والتبني للبائع كذا في النهر الفائق \* ولو اشترى حنطة مكابلة فالكيل على البائع وصبها في وعاء المشتري على البائع ايضا هو المختار كذا في الخلاصة \* وكذا لو اشترى ماء من سقاء في قرية كان صب الماء على السقاء والمعتبر في هذا العرف كذا في فتاوى قاضيخان \* وكل ما باع مجازفة من المقدرات كالتمر والعنب والثوم والجزر فقلعها وقطعها على المشتري ويكون المشتري قابضا بالتخلية وان شرط الكيل والوزن فعلى البائع الا ان يخبر البائع ويقول انها بالوزن كذا فاما ان يصدقه المشتري فلا حاجة الى الوزن او يكذبه فيزن بنفسه والصحيح المختار ان الوزن على البائع مطلقا كذا في الوجيز للمكردي \* وفي المنتقى اذا اشترى حنطة في سفينة فالخراج على المشتري واذا كانت في بيت ففتح الباب على البائع والخراج من البيت على المشتري وكذلك ان ابا حنطة او ثوبا في جراب وباع الحنطة والثوب دون الجراب ففتح الجراب على البائع والخراج من الجراب على المشتري كذا في المحيط \* واجرة الكيال والوزان والذراع والعداد على البائع اذا باعه بشرط الكيل والوزن والذرع والعد كذا في الكافي \* واجرة وزان الثمن على المشتري هو المختار كذا في جواهر الاخلاط \* واجرة نقد الثمن على البائع ان زعم المشتري جودة الثمن والصحيح انه على المشتري مطلقا وعليه الفتوى كذا في الوجيز للمكردي \* وهو ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيخان

في فتاوى قاضيخان \* هذا اذا كان قبل القبض وهو الصحيح اما بعده فعلى البائع كذا في السراج الوهاج \*  
ولو اشترى على ان يوفيه في منزله جاز خلا فالمحمد رح ولو اشترى حطباً في قرية وقال موصولا  
بالشراء احمله الى منزلي لا يفسد كذا في الخلاصة \* اذا اشترى وقرح حطب فعلى البائع ان ياتي  
به الى منزل المشتري بحكم العرف وفي صلح النوازل من محمد بن سلمة قال في الاشياء التي  
تباع على ظهر الدواب كالحطب والفحم وغير ذلك اذا امتنع البائع من الحمل الى منزل  
المشتري اجبر به على ذلك وكذا الحنطة اذا اشترى على ظهر الدابة فان كانت صبرة اشترها  
على ان يحملها الى منزله فالبيع فاسد كذا في الفتاوى الصغرى \* رجل اشترى صوفاني فراش  
فابى البائع فتقه فهذا على الوجهين اما ان كان في فتنه ضرراً ولم يكن ففى الوجه الاول لا يجبر  
عليه لان الضرر لا يلزم بالعقد وفي الوجه الثاني يجبر لكن مفعدا وما ينظر اليه المشتري فان ارضيه اجبر  
على فتقه كله كذا في الوقعات الحسامية \* في النصاب رجل اشترى دارا فطلب من البائع ان يكتب  
صكاً على الشراء فابى البائع من ذلك لا يجبر على ذلك وان كتب المشتري من مال نفسه وامره  
بالاشهاد وامتنع البائع من ذلك يؤمر بان يشهد شاهدين هو المختار لان المشتري محتاج الى الاشهاد  
لكن انما يؤمر اذا اتى المشتري بشاهدين اليه يشهدهما على البيع ولا يكلف بالخروج الى الشهود  
كذا في المضمرات \* فان ابى البائع يرفع المشتري الامر الى القاضي فان اقرب بين يدي القاضي  
كتب له سجلاً واشهد عليه كذا في المحيط \* وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم كذا في الوجيز  
للكرد ري \* ولكن يؤمر باحضار الصك حتى ينسخ من تلك النسخة فيكون حجة في يد المشتري  
والصك القديم في يد البائع حجة له ايضاً كذا في الفتاوى الصغرى \* فان ابى البائع ان يعرض  
الصك القديم ليكتب المشتري من ذلك صكاً هل يجبر البائع على ذلك قال الفقيه ابو جعفر  
في مثل هذا انه يجبر عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب الخامس فيما يدخل تحت المبيع  
من غير ذكره صريحاً وما لا يدخل \* وفيه ثلثة فصول \* الفصل الاول فيما يدخل في بيع الدار ومحوها \*  
قال محمد رح رجل اشترى منزلاً فوقعه منزل فليس له الا على الا اذا قال بكل حق هولاء او قال  
بمرافقه او قال بكل قليل وكثير هو فيه او منه وفي بيع الدار يدخل العلو تحت البيع وان لم يذكر  
كل حق هولاء او ما اشبه ذلك كما يدخل السفلى وان لم يذكر كل حق هولاء او ما اشبه ذلك هكذا  
في المحيط \* ولو اشترى بيتاً لا يدخل علوه وان ذكر الحقوق ما لم ينص على العلو كذا في محيط السرخسي \*



وان لم يكن عليه صلوك كان له ان يبني عليه ملوكذا في المراج الوهاج \* قالوا هذا الجواب على هذا التفصيل بناء على عرف اهل الكوفة وفي عرفنا يدخل العلوق الكل سواء باع باسم البيت او المنزل او الدار لان كل مسكن يسمى ( خانه ) سواء كان صغيرا او كبيرا الادار السلطان فانها تسمى ( سراي ) كذا في الكافي \* والجناح يدخل في البيع كذا في الينا بيع \* والظلة التي يكون على الطريق فهو السباط الذي احد طرفيه على جدار هذه الدار والطرف الاخر على جدار اخرى او على الاسطوانات خارج الدار لا تدخل تحت بيع الدار الا بذكر كل حق هولها وهذا قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يدخل وان لم يذكر كل حق هولها اذا كان مفتحتها الى هذه الدار وان ذكر الحقوق والمرافق يدخل منها بي حنيفة رح في البيع اذا كان مفتحتها في الدار وان لم يكن مفتحتها الى الدار لا تدخل وان ذكر الحقوق والمرافق كذا في المحيط \* ومن باع دارا دخل بناؤها في البيع وان لم يسمه كذا في الهداية \* اشترى بيتا في دار لا يدخل الطريق ومسبل الماء من غير ذكر ولو ذكر بحقوقه ومرافقه يدخل وهو الاصح كذا في الفتاوى الصغرى \* ومن اشترى منزلا في دارا ومسكنا فيها لم يكن له الطريق في هذه الدار الى ذلك المشتري الا ان يشتره بكل حق او بمرافقه او بكل قليل وكثير وكذا المسبل كذا في فتح القدير \* اشترى دارا لا يدخل فيه الطريق من غير ذكر وان باع دارا وقال بحقوقها ومرافقها او قال بكل قليل وكثير له فيها اخل فيها وخارج منها كان له الطريق كذا في فتاوى قاضي خان \* والطريق ثلثة طريق الى الطريق الا عظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انسان فالطريق الخاص لا يدخل في البيع من غير ذكر امانصا او ما بذكر الحقوق والمرافق والطريقان الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر وكذا حق مسبل الماء في ملك خاص وحق القاء الثلج في ملك خاص لا يدخل في البيع الا بذكر امانصا او بذكر الحقوق والمرافق كذا في المحيط \* وللشرب والمرفق من الثمن حتى لو باع دارا مع ممره فاستحققت الدار دون الممر ينقسم الثمن على الدار والممر كذا في الكافي \* واذا لم يدخل الطريق وليس له مفتح الى الشارع له ان يرد البيع ان لم يعلم بالحال كذا في الوجيز للكردي \* ولو كان في البيت باب موضوع لا يدخل في البيع من غير ذكر كذا في المحيط \* والخطب والنبن الموضوع في البيت لا يدخل في البيع من غير شرط هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* وبيع العلود والسفل جائزا اذا كان مبنيا فان لم يكن

مبنيا لا يجوز ثم اذا كان مبنيا لا يدخل طريقه في الدار الا بذكر الحقوق والمرافق كذا في السراج الوهاج \* ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى وللمشتري حق القرار عليه وكذا لو انهدم هذا العلوكان للمشتري ان يبنى عليه علوا آخر مثل الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو بيع السفلى يجوز البيع مبنيا كان او منهدما كذا في شرح الطحاوى \* ولو اشترى علو المنزل واستثنى الطريق صح كذا في الكافي \* ولو باع دارا ولم يذكر الحقوق والمرافق وكل قليل وكثير يدخل في البيع جميع ما كان فيها من بيوت ومنازل وعلو وسفل وجميع ما يجمعها ويشتمل عليها حدودها الاربعة من المطبخ والمخبز والكنيف كذا في المصمرات \* وبدخل في بيع الدار المخرج والمربط والبيرز كالحقوق والمرافق اولم يذكر وفي بيع منزل من الدار او بيت منها لا يدخل هذه الاشياء الا بالذكر وهذا اذا كان المخرج والمربط في الدار والمبيعة فاما اذا كان دارا اخرى متصلا بالدار والمبيعة لا يدخل هذه الاشياء كذا في المحيط \* واما اذا باع بيتانا سم البيت يقع على مبنى مسقف عليه باب فيدخل حيطانه وسقفه والباب كذا في السراج الوهاج \* والقرية مثل الدار فان كان في الدار وفي القرية باب موضوع او خشب اولبن او حص لا يدخل شيء من ذلك في البيع وان ذكر الحقوق والمرافق وكذا لو اشترى دارا وقال بكل قليل وكثير هو فيها او منها لا يدخل شيء مما ذكرنا في البيع كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو باع دارا وكان لها طريق قد سد صاحبها وجعل لها طريقا آخر فباعها بحقوقها فله الطريق الثاني دون الاول كذا في محيط السرخسى \* ولو باع بيتا بعينه من المنزل بحدوده وحقوقه فاراد المشتري ان يدخل المنزل وصاحب المنزل يمنعه من الدخول ويامر به بفتح الباب الى السكة فان كل البائع بين البيت الذي باعه طريقا معلوما في المنزل ليس له ان يمنعه وان لم يبين قال بعضهم ليس له ان يمنعه وهو الصحيح هكذا في الظهيرية \* امرأة لها حجرةان ومسترأح احدى الحجرتين في الحجرة الاخرى ومفتح المسترأح ورأسه من الحجرة الثانية فباعته الحجرة التي فيها المسترأح وليس رأس المسترأح فيها ثم باعت بعد ذلك الحجرة الاخرى التي رأس المسترأح فيها وقد كتبت لكل واحدة منهما صكا قال ابو بكر البلخي رح ان كانت كتبت في الصك الاول انه اشترىها بسفلها وعلوها ولم تكتب فيه دون المسترأح الذي رأسه في الحجرة الاخرى فالمسترأح في هذه الحجرة لمشتريها على حاله وان كان المكتوب في الصك الاول دون المسترأح الذي رأسه في الحجرة الاخرى



فلمشتري الحجر الاول ان يرفع المستراح من حجرته او يعد مفتحه والمشتري الثاني بالخيار ان شاء اخذ حجرته بحصتها من الثمن وان شاء ترك ان كانت البائعة شرطت له المستراح في البيع كذا في فتاوى قاضي خان \* مثل ابو بكر من امرأة لها حجرتان ومستراح احدى الحجرتين في الحجر الاخرى ومفتحه من الحجر الثانية فباعت الحجر التي مفتح المستراح فيها ثم باعت بعد ذلك الحجر الاخرى وقد كتبت لكل واحدة منهما صكا قال ان كانت كتبت في الصك الاول انه اشتراها بسفله وصلوها ولم تكتب فيه دون المستراح الذي في الحجر الاخرى فالمستراح الذي في الحجر الاخرى للحجر الثانية على حاله وان كان المكتوب في الصك الاول دون المستراح الذي في الحجر الاول فلمشتري الحجر الاخرى ان يدفع المستراح من حجرته وان لم يدفع فله ان يسد مفتحه والمشتري الثاني بالخيار ان شاء اخذ حجرته بحصتها من الثمن وان شاء ترك وان اشترطت له البائعة المستراح في البيع كذا في التاتارخانية فاقلا من الحاوى \* دار فيها بيوت باع بعض البيوت بعينها بمرافقتها ثم اراد البائع ان يرفع باب الدار الاظم وابى المشتري لم يكن للبائع ان يرفع وكذا لو باع بعض البيوت بمرافقتها من حقوقها هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان للبائع في الدار المبيعة مسيل او طريق لدار له اخرى بجنبها وقال بكل حق فذلك كله للمشتري وله ان يمنعه وكذلك يؤمر برفع خشب على حائط المبيعة وكذلك السرداب الذي تحته للمشتري الا ان يستثنيه البائع والقول للمشتري انه ام يستثنيه ولو كان الطريق والخشب والسرداب لاجنبي بحق لازم بملك او اجارة فهو عيب لانه ليس له ان يمنعه وان كان باعارة لا خيار له لانه ليس بلازم ولو قال البائع استثنيت ذلك فالقول قوله كذا في التاتارخانية \* ولو اشتري دارا فيها بستان دخل في البيع صغيرا كان او كبيرا فان كان خارجا منها لا يدخل وان كان له باب في الدار كذا قال ابو سليمان رجل باع دارا ولاخر فيها مسيل ماء فرضى صاحب المسيل ببيع الدار قالوا ان كان له رقبة المسيل كان له حصته من الثمن وان كان له حق جري الماء فقط فلا سطر له من الثمن وبطل حقه اذا رضى بالبيع هكذا في فتاوى قاضي خان \* وفي العيون اذا باع دارا لا بناء فيها وبها بئر ماء وآجر مطوى في البئر واشياء اخر كلها متصلة بالبئر دخل تحت البيع وفي النوازل اذا باع دارا وفيها بئر ماء وعليها بكرة ودلو وحبل فان باعها بدمها فقهاه دخل الحبل والدلو

والد لو في البيع لانهما من المرافق وان لم يذكر المرافق لا يدخلان والبكرة تدخل على كل حال لانها مركبة والاصل ان ما كان في الدار من البناء او ما كان متصلا بالبناء يدخل في بيع الدار من غير ذكر بطريق التبعية وما لا يكون متصلا بالبناء لا يدخل في بيع الدار من غير ذكر الا ان كان شيئا جرى العرف فيه فيما بين الناس ان البائع لا يضمن به ولا يمنعه عن المشتري فتح يدخل وان لم يذكر في البيع ومن هذا قلنا ان الغلق يدخل في البيع من غير ذكر لكونه متصلا بالبناء كذا في المحيط \* ولا يدخل الغلق في بيع الحانوت والدور والبيوت وان كان الباب مقفلا فذكر الحقوق والمرافق او لم يذكر ويدخل مفتاح الغلق استحسانا كذا في فتاوى قاضيجان \* ومفتاح القفل لا يدخل هكذا في المحيط \* ويدخل السلاليم في بيع الدار والبيت ان كانت مركبة وان لم تكن مركبة اختلفوا فيه والصحيح انها لا تدخل كذا في الظهيرية \* والسرر نظير السلاليم كذا في المحيط \* والا جار يدخل في بيع الدار سواء كان من قصب او لبن لانه مركب والجار في اصل اللغة السطح غير انه اريد به هنا السترة المبنية على السطح ولا يدخل في بيع البيت كما لا يدخل العلو كذا في الظهيرية \* والتنور تدخل في بيع الدار ان كانت مركبة وان لم تكن مركبة لا تدخل كذا في التاتارخانية \* وفي العيون اذا اشترى دار او فيها رضى الابل وقد اشترىها بحقوقها ومرافقها لا يدخل رضى الابل ولا متاعها للمشتري وهذا بخلاف ما لو باع ضيعة وفيها رضى ماء فباها بكل حق هولها حيث كان الرضى للمشتري وكذا كدولاب الضيعة للمشتري بمنزلة الرضى والدالة للبائع وكذلك جذوعها كذا في الذخيرة \* ولو اشترى بيت الرضى بكل حق هولها او بكل قليل وكثير هو فيه ذكر محمد رضى في الشروط ان له الحجر الاعلى والاسفل كذا في الظهيرية \* ولو باع نصف دهبية من شريكه او غيره يدخل نصف الباب الخارج كذا في القنية \* وان كان درج في الدار من خشب او ساج اصلها في البناء فانها تدخل في بيع الدار من غير ذكر ولو لم تكن في بناء بل تحول واتصفت فهو للبائع وهذا مثل السلم كذا في المحيط \* وكذلك السلاسل والقناديل المسمورة في السقف كذا في التاتارخانية نائلا من الفتاوى العتائية \* اشترى دارا واختلفا في باب الدار فقال البائع هو لى وقال المشتري لابل هو لى فان كان الباب مركبا متصلا بالبناء كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في يد البائع او في يد المشتري وان لم يكن الباب مركبا وكان مقلوعا فان كانت الدار في يد البائع كان القول

قوله وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي المنتقى .  
 اذا قال لغيره بعث هذا البيت وما اخلق عليه بابه فليس ما اخلق عليه بابه من المتاع للمشتري  
 وهذا يقع على حقوقه كانه قال بعثك بحقوقه قال هشام قلت لابي يوسف رح ان قال له بعثك  
 بما فيه من شيء قال هذا على حقوقه ايضا وان قال على ما فيه من المتاع فهذا جائز على ما فيه من المتاع  
 كذا في المحيط \* وفي النوازل مثل ابو بكر من رجل له داران في احدى الدارين سرداب مفتوحها  
 في الدار الاخرى فباع التي مفتوحها اليها ثم باع الدار الثانية قال السرداب للذي مفتوحها اليه وان  
 باع الدار التي السرداب تحتها اولا ثم باع الثانية لم يكن للذي مفتوحها اليه شيء \* وسئل ابو نصر من  
 رجل اشترى دارا وفيها سرداب مفتوحها الى دار المشتري واسفله الى دار جاره او كنيف مثل ذلك  
 فتنازع الذي المفتوح اليه والذي اسفله قال السرداب لمن له المفتوح اليه فان اقام الذي اسفله اليه  
 البينة قضى به له فان كان المشتري الذي اشتراه بحقوقه فله ان يرجع على بائعه بحصته من الثمن  
 كذا في التارخانية \* رجل له داران في سكة غير نافذة اسكن كل واحدة منهما رجلا فبنى  
 احدا السالكين سا باطا ووضع خشبة على حائط الدار التي هو فيها وعلى حائط الدار التي يسكنها  
 الساكن الآخر وجعل باب الساباط الى الدار التي هو فيها لا غير ورب الدار يعلم ذلك ثم ان الباني  
 طلب من رب الدار ان يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعها بحقوقها ومرا فقها ثم طلب الساكن  
 الثاني من البائع ان يبيع منه الدار التي هو فيها كذلك فباع ثم اختصم المشتريان فارد المشتري  
 الثاني ان يرفع خشب الساباط عن حائطه كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي المنتقى  
 اشترى حائطاً يدخل ما تحته من الارض وكذا ذكر في التحفة من غير ذكر خلاف وفي المحيط  
 جعله قول محمد والحسن رح وقول ابي يوسف رح انه لا يدخل وما اساسه فقيل الظاهر من مذهبه  
 انه يدخل كذا في فتح القدير \* اذا اشترى دارا او حائطا فانه لم حائط فوجد فيه رصاصا او ساجا  
 او خشبا ان كان من جملة البناء كالخشب الذي تحت الدار يوضع ليبنى عليه ويسمى شخ  
 بالفارسية فهو للمشتري وان كان مودعا فيه فهو للبائع كذا في المحيط \* وفي الفتاوى رجل باع  
 حائطا يدخل الواح الحانوت في البيع سواء باع الحانوت بمرا فقه ولا هو المختار كذا في الخلاصة \*  
 ولو ملك الحانوت ظله كما تكون في الاسواق ان ذكر المرافق تدخل والا لا كذا في الوجيز للكردي \*  
 ولو باع الحانوت حانوته يدخل كور الحانوت في البيع وان لم يذكر المرافق وكور الصائغ لا يدخل

وان ذكر المرافق لان كورا الحداد مركب متصل وكور الصائغ لا يكون مركبا وزق الحداد الذي ينفخ فيه لا يدخل كذا في فتاوى قاضيهان \* وقد ر من النحاس يطبخ لاصحاب السويق فيه الحنطة او للضباغبين يطبخ فيه الصبغ او للقصارين يوضع فيه الثياب للبائع كذا في المحيط \* وجدع القصار الذي يدق عليه الثياب لا يدخل وان ذكر المرافق كذا في الوجيز للكردي \* ومقلاة السواقين وهي التي يقلى فيه السويق اذا كانت من حديد او نحاس فهي للبائع وان كانت في البناء كذا في محيط السرخسي \* وان كانت من طين دخلت في البيع كذا في الذخيرة \* والصندوق المثبت في البناء واجاجين الغساليين وخوابي الزياتين وحبابهم ودنانهم وخمها (فرو بردة بزمين) او المثبت في البناء لا يدخل وليس هذه الاشياء من مناع الدار ولا من حقوقها ويستوى في هذه المسائل ان ذكر الحانوت مطلقا او بمرافقه او حقوقه كذا في المحيط \* باع الحمام لا يدخل فيه القصاع والفنجات وان باعه بالمرافق كذا في الظهيرية \* والبكرة والدلو الذي في الحمام لا يدخل كذا في محيط السرخسي \* وقال السيد الامام ابو القاسم في عرفنا للمشتري كذا في مختار الفتاوى \* وتدخل القدور في بيع الحمام من غير ذكر هكذا في المحيط \* وفي الحاوي مثل ابوبكر من مصابيح الحمام هل تدخل في بيع الحمام قال لا كذا في التاتارخانية \* الفصل الثاني فيما يدخل في بيع الاراضي والكروم \* اذا باع ارضا او كروما ولم يذكر الحقوق ولا المرافق ولا كل قليل وكثير فانه يدخل تحت البيع ماركب فيه للتبايد نحو الغراس والاشجار والابنية كذا في الذخيرة \* ثم ان محمد ارح ذكر ان الشجر يدخل في بيع الارضين من غير ذكر ولم يفصل بين المثمرة وغير المثمرة ولا بين الصغيرة والكبيرة والاصح ان الكل يدخل من غير ذكر كذا في الفتاوى الصغرى \* سواء كانت للحطب او غيره وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* ولا يدخل اليابسة فانها على شرف القطع فهي كحطب موضوع فيها هكذا في فتح القدير \* قال مشائخنا ان كان الشجر يغرس للقطع كشجر الحطب لا يدخل لانها بمنزلة الزرع كذا في الصغرى \* والزرع والثمر لا يدخلان في البيع استحسانا الا ان يشترط المبتاع هكذا في الذخيرة \* ولو باع الارض وقال بمرافقها لا يدخل الزرع والثمر في البيع في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال بكل قليل وكثير هو فيها ومنها من حقوقها او مرافقها لم يدخل ايضا وان لم يقل من حقوقها او مرافقها يدخلان فيه كذا في السراج الوهاج \* وفي المنتقى اذا قال بكل قليل وكثير هو فيها يدخل ما فيها من الزرع والبقل والرياحين وغير ذلك كذا

في الذخيرة \* ولا يدخل في بيع الارض ما كان موضوعا فيها كالثمار المجذوزة والزرع  
المجسدة والحطب واللبن الموضوع فيها الا ان يشترط صحتها كذا في السراج الوهاج \* ولو باع  
ارضا فيها مقابر صح البيع فيما وراء المقابر ومطرح الحصائد ليس من مرافق الارض فلا يدخل  
في البيع بذكر المرافق كذا في البحر الرائق \* واذا باع الارض والكرم وقال بعث منك بحقوقها  
او قال بمرافقها دخل في البيع بذكر الحقوق والمرافق ما كان غير داخل بدونهما وذلك الشرب  
والسيل والطريق الخاص كذا في المتابع \* ولو اشترى نخلة بطريقها من الارض ولم يبين موضع  
الطريق وليس لها طريق معروف من ناحية معلومة قال ابو يوسف رح يجوز البيع وبأخذ للنخلة  
طريقا من اي نواح شاء لانه لا يتفاوت فان كان متفاوتا لا يجوز في البيع كذا في فتاوى قاضيجان \*  
ورق التوت والاس والزعفران والورد بمنزلة الثمار واشجارها بمنزلة النخل كذا في التبيين \*  
بأع ارضا فيها نطن لا يدخل من غير ذكر وهو كالثمر واما اصل القطن فقد قالوا لا يدخل وهو  
الصحيح وشجر الباذنجان لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر هذا ذكر الحاكم احمد السمرقندي رح  
كذا في الظهيرية \* الطرفاء وشجرة الخلاف تدخل تحت البيع وكذا الغيضة وكل ماله ماق  
والامام الفضلي جعل قوائم الخلاف كالثمر بلغ آواها القطع اولا وبه يفتى كذا في الخلاصة \*  
ولو اشترى اشجارا لغرض لا يدخل الا وراق الا بالشرط كذا في لفتاوى الصغرى \* وان كان  
في الارض كراث فبيعت مطلقا فما كان على الارض لا يدخل في البيع المطلق وما كان مغيبا منه  
في الارض فالصحيح انه يدخل لانه يبقى سنين فيكون بمنزلة الشجر هكذا في فتاوى قاضيجان \*  
واما القث وفارسية اسبست والرطبة فما كان على وجه الارض لا يدخل في البيع من غير ذكر  
كالزروع والثمر واما اصول هذه الاشياء وهي ما كان مغيبا في الارض فمنهم من قال لا يدخل  
لان لنهاية الاصول مدة معلومة فيما بين الناس فيكون كالزروع ومنهم من قال تدخل لان نهاية  
هذه الاشياء تتفاوت تفاوتا فاحشا بتفاوت الاراضي فتكون كالاشجار وصار لاصل ان ما كان  
لقطع مدة معلومة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الثمر فلا يدخل في البيع من غير ذكر وما ليس لقطعه  
مدة معلومة فهو بمنزلة الشجر فيدخل تحت بيع الارض من غير ذكر والزعفران لا يدخل من غير  
ذكر وكذلك اصله كذا في المحيط \* ولا يدخل فيه ما ليس للبقاء وان كان متصلا به كالقصب والحطب  
والخشيش

والحشيش كذا في محيط السرخسى \* وكل ماله ساق ولا يقطع اصله حتى كان شجرا يدخل تحت بيع الارض من غير ذكر وما لم يكن بهذه الصفة لا يدخل تحت بيع الارض من غير ذكر لانه بمنزلة الثمر هكذا في المحيط \* بذرا رضة وبها قبل ان ينبت لا يدخل في البيع لانه ما لم ينبت لا يصير تبعاً ولو نبت ولم يصر له قيمة ذكر الفقيه ابو الليث رح انه لا يدخل فيه والصواب انه يدخل كذا في الظهيرية \* وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسى \* وفي حاشية فتاوى الفضلي اذا باع ارضا فيها زرع لم ينبت ان كان البذر قد غرس في الارض فهو للمشتري والا فهو للبائع فان سقاه المشتري حتى نبت ولم يكن غرس عند البيع فهو للبائع والمشتري متطوع فيما فعل كذا في النهاية \* ومن باع ارضا دخل ما فيها من النخل والشجر في البيع وان لم يسمه فان كانت النخل مثمرة وقت العقد وشرط الثمر للمشتري فله حصته من الثمر فان كانت قيمة الارض خمسمائة وقيمة النخل كذلك وقيمة الثمر كذلك فان الثمن ينقسم اثلاثا اجما ما فلو فاتت الثمرة بأفة سماوية او اكله البائع قبل القبض فانه يطرح من المشتري ثلث الثمن وله الخيار ان شاء اخذ الارض والنخل بثلثي الثمن وان شاء ترك في قولهم جميعا كذا في السراج الوهاج \* ثم يعبر في القسمة قيمة الثمار حين اكلها البائع كذا في المبسوط \* وان لم تكن الثمرة موجودة وقت الاعتداء اثمرت بعده قبل القبض فان الثمرة للمشتري وتكون الثمرة زيادة على الارض والنخل عندهما وقال ابو يوسف رح على النخل خاصة وببانه اذا كان قيمة الارض خمسمائة وقيمة النخل كذلك والثمرة كذلك فاكل البائع الثمرة قبل القبض طرّح من المشتري ثلث الثمن عندهما وياخذ الارض والنخل بثلثي الثمن ولا خيار له عند ابي حنيفة طرّح خاصة وعند محمد رح له الخيار وقال ابو يوسف رح يطرح منه ربع الثمن وله الخيار ان شاء اخذ الارض والنخل بثلثة ارباع الثمن وان شاء ترك كذا في السراج الوهاج \* وان كانت اثمرت النخل مرتين اخذ المشتري الارض والنخل بنصف الثمن وقال ابو يوسف رح ياخذها بثلثي الثمن وان اثمرت ثلث مرات اخذ الارض والنخل بخمسي الثمن وسقط منه ثلثة اخماس الثمن حصة الثمر وعند ابي يوسف رح ياخذها بخمسة اثمان الثمن وان اثمرت اربع مرات ياخذها بثلثي الثمن وعند ابي يوسف رح ياخذها بثلثة اخماس الثمن وان اثمرت خمس مرات ياخذها بسبعي الثمن وعند ابي يوسف رح بسبعة اجزاء من اثني عشر جزء من الثمن كذا في المبسوط \* ولو فاتت



الثمره بأفنه سماوية لا يطرح شئ من الثمن ولا خيار للمشتري في قولهم جميعا ولو كان سمي  
للنخيل خمسمائة وللارض كذلك فان الثمره في هذا الفصل زياده على النخيل خاصة اجما ما  
فاذا اكله البائع طرح من المشتري ربعه ولا خيار للمشتري عند البيع خفيفه طرح وعندهما له الخيار  
كذا في الجوهره النيرة \* ولو اشترى تالة صغيرة وتركها باذن البائع حتى كبرت وصارت عظيمة  
كان للبائع ان يامر بقلعها ويكون الكل للمشتري وان تركها بغير اذن البائع حتى اثمرت يتصدق  
المشتري بالثمره كذا في فتاوى قاضيخان \* وان اشترى ارضا ونخلها وليس لها شرب وهولم يعلم  
بذلك فله الخيار ههنا كذا في المنتقى كذا في المحيط \* رجل اشترى ارضا بشرها وللبيع  
في القناه التي يسقى منها الارض ماء كثير ذكر في النوادر انه يقضى للمشتري من الماء بقدر  
ما يكفي هذه الارض فيكون ذلك شراء مع الارض كذا في فتاوى قاضيخان \* اشترى ارضا  
الى جنبها افدق وبين الارض والافدق مسناة وعلى المسناة اشجار وجعل احد حدود الارض  
الافدق دخل المسناة وما عليها من الاشجار تحت البيع وهذا ظاهر كذا في الظهيرية \* من باع  
نخلا او شجرا فيه ثمر فثمرته للبائع الا ان يشترط المبتاع بان يقول المشتري اشتريت هذا الشجر  
مع ثمره سواء كانت موبدة او لا كذا في السراج الوهاج \* ولا فرق بين ما اذا كان للثمر قيمه  
او لم تكن في الصحيح ويكون في الحالين للبائع ههنا كذا في التبيين \* رجل اشترى شجرة بشرط  
ان يقلعها تكلموا في جوازها والصحيح انه يجوز للمشتري ان يقلعها من اصلها وان اشترى الشجرة  
بشرط القطع قال بعضهم ان بين موضع القطع او كان موضع القطع معلوما عند الناس جاز البيع  
والافلاو قال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله ان ينقطعها من وجه الارض فاما ههنا  
في الارض لا تكون له الا بالشرط كذا في فتاوى قاضيخان \* واعلم بان شراء الشجر لا يحلو  
من ثلثة اوجه اما ان يشتريها للقلع بدون الارض وفي هذا الوجه يؤمر المشتري بقلعها وله  
ان يقلعها بعروقها واصلها يدخل في البيع وليس له ان يحفر الارض الى ما ينتهي اليه العروق  
لكن يقلعها على ما عليه العرف والعاده الا اذا اشترط البائع لقطع على وجه الارض او يكون  
في القطع مضرة للبائع نحو ان يكون بقرب من الحائط او ما اشبهه فمؤمر المشتري ان ينقطعها  
على وجه الارض فان قطعها او قلعها ثم نبت من اصلها او هرونها شجرة فانها للبائع وان نزع  
من اولى الشجرة فما نبت يكون للمشتري واما اذا اشتراها مع قرارها من الارض فانه لا يؤمر

المشتري بقلعها ولو قلعها قبله ان يغرس مكانها اخرى واما اذا اشتراها ولم يشترط فغند ابي يوسف رج  
الارض لا تدخل في البيع وعند محمد رج تدخل في البيع وله الشجرة مع قرارها من الارض  
قال الصدر الشهيد والفتوى على ان الارض تدخل كذا في المحيط \* وهو المختار كذا في البحر الرائق \*  
واجمعوا انه لو اشترى لقطع لم يدخل ماتجنها من الارض كذا في النهر الفائق \* وان اشترى  
للقرار يدخل اتفا كذا في البحر الرائق \* وفي اى موضع دخل ماتحت الارض من الشجرة  
فانما يدخل بقدر غلط الشجرة وقت مباشرة ذلك التصرف حتى لو زادت الشجرة غلطا بعد البيع  
كان لصاحب الارض ان ينحت ولا يدخل تحت البيع ما يتناهى اليه العروق الافصان وعليه الفتوى  
كذا في المحيط \* اشترى شجرة بعروقها وقد نبت من عروقها اشجار فان كانت الاشجار لنابتة  
بحيث لو قطعت شجرة الاصل يبست صارت مبيعة والا فلا لانها اذا كانت يبست بقطع الشجرة  
كانت نابتة من هذه الشجرة فكانت مبيعة كذا في الذخيرة \* اشترى كرم ما تدخل الرثائل المشدودة  
على الاوتاد المضروبة في الارض وكذا عمد الزراجين المدفونة اصولها في الارض من غير ذكر  
هكذا في القنية \* رجل له ارض بيضاء ولاخر فيها نخيل فباعها برب الارض باذن الآخر بالف وقيمة  
كل واحدة منهما خمسمائة فالثمن بينهما نصفان فان هلك النخل قبل القبض بآنة سماوية خير المشتري  
بين الترك واخذ الارض بكل الثمن لان المشتري ملك النخل وصفا وتبعوا والتمن كله لرب الارض  
لانتقاض البيع في حق النخل فلم يسلم للمشتري الا الارض والثمن بمقابلة ما يسلم للمشتري دون  
مافات وان هلك نصف النخل فلرب النخل ربعه وثلاثة ارباع الثمن لرب الارض ولو اثمر النخل  
ما يسامى خمسمائة فقلنا الثمن لرب النخل وثلثه لرب الارض وعند ابي يوسف رج نصفه لرب الارض  
فان باع الارض والنخل وسمى لكل واحد ثمنا والارض والنخل لواحد او لرجلين ثم هلك النخل  
سقط نصف الثمن لان النخل اصل من وجهه ووصف من وجهه فان لم يسم لها ثمن يكون تبعها واذا سمي  
لها صارت اصلا فان اهلكت هلكت بحصتها من الثمن ولو لم يهلك النخل ولكنها اثمرت قبل القبض  
ثمر يساوي خمسمائة فالارض بخمسمائة والنخل والثمر بخمسمائة عند هم كذا في المكياني \*  
لو اشترى اشجار للقطع من وجه الارض وفي القطع ضرر بالارض واصول الشجر فليس له ان يقطع  
لان فيه ضررا لصاحب الارض فله ان يدفع الضرر وينتقض البيع وهو المختار لانه عاجز عن التسليم  
معنى كذا في محيط السرخسى \* وفي فتاوى ابي الليث ومن اشترى اشجار ليقطعها من وجه الارض



فلم يفعل حتى انتهى على ذلك مدة وجاء اوان الصيف فاراد المشتري ان يقطعها فان لم يكن في القطع ضرر بين بالارض واصول الاشجار له ان يقطع لانه تصرف في ملكه وان كان فيه ضرر بين فليس له ان يقطع دفعا للضرر من صاحب الارض واصول الاشجار وان لم يكن للمشتري ولاية القطع في هذه الصورة ماذا يصنع اختلف المشايخ فيه قيل يدفع صاحب الارض قيمة الاشجار الى مشتريها ويصير الاشجار له واختلفوا فيما بينهم انه يدفع قيمتها مقطوعة او قيمتها قائمة ما متهم على انه يدفع قيمتها قائمة وهو الصحيح وقيل ينتقض البيع بينهما في الاشجار ويرد صاحب الارض على المشتري ما دفع اليه من ثمن الاشجار وبه كان يفتي الفقيه ابو جعفر روح واختاره الصدر الشهيد في واقعاته كذا في المصنوعات \* ولو طلب رجل من آخر ان يبيع منه اشجارا في ارضه للخطب فاتفقا على رجال من اهل البصر لينظروا الى الاشجار كم يكون منها من الاوقار فاتفقوا على ان هذه الاشجار خمسة وعشرون وقرا من الخطب فاشتراها بثمن معلوم فلما قطعها كانت اكثر من خمسة وعشرين وقرا فاراد البائع ان يمنع الزيادة من المشتري ليس له ذلك كذا في الظهيرية \* وفي فتاوى ابي الليث رجل باع كرما بمجرى مائه وبكل حق هوله ومجرى مائه في مكة خير نافذة بينه وبين رجلين وعلى ضفة النهر اشجار فان كان رقبة المجرى ملك البائع كانت الاشجار للمشتري وان لم يكن رقبة المجرى ملك البائع بل كان له حق مسيل الماء فالاشجار للبائع هذا اذا كان الغارس هو البائع اولم يكن الغارس معلوما فان كان الغارس خير البائع كانت الاشجار للغارس كذا في فتاوى قاضي خان \* لو باع قرية ولم يسم حدودها فهو على موضع القرية البيوت والبناء دون المحترث كذا في محيط السرخسى \* ولو باع قرية بارضها وللبائع قرية اخرى بجانبها فقال بعثك هذه القرية احد حدودها او الثاني او الثالث او الرابع قرية البائع يدخل ارض هذه القرية التي لم يبيعها في ارض القرية التي باعها بما يليها وان قال احد حدود هذه القرية ارض قرية كذا لم يدخل فيه ارض القرية التي لم يبيعها كذا في المحيط

الفصل الثالث فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر \* رجل باع غلاما وجارية كان على البائع من الكسوة قدر ما يوارى مورتة كذا في فتاوى قاضي خان \* ثياب الغلام والجارية تدخل في البيع بغير شرط للعرف الا ان يكون ثيابا مرتفعة ليس للعرض فلا يدخل الا بالشرط لعدم العرف اذا العرف

إذا عرف في نيباب البذلة والمهنة ثم البائع بالخيار أن شاء أعطى الذي عليه وإن شاء أعطى غيره لأن الداخل بحسب العرف كسوة مثلها لا بعينها ولهذا لم يكن لها حصنة من الثمن حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على البائع بشيء وكذا إذا وجد بها عيبا ليس له أن يردّها كذا في التبيين \* ولو هلك الثياب عند المشتري أو تعيبت ثم ردا لجارية بعيب ردها جميع الثمن كذا في البحر الرائق \* ولو وجد بالجارية عيبا كان له أن يردّها بدون تلك الثياب كذا في التبيين \* هذا إذا هلكت وأما مع قيامها فلا بد من ردها وإن كان تبعا كذا في البحر الرائق \* هشام عن أبي يوسف رح رجل باع جارية وعليها قلب فضة وقرطان ولم يشترط أن ذلك والبائع ينكر قال لا يدخل شيء من الحل في البيع وإن سلم البائع الحل لها فهي لها وإن سكنت من طلبها وهو يراها فهو بمنزلة كذا في الظهيرية \* باع عبد الله مالاً لم يذكر المال في البيع فماله ملو له الذي باعه كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الصحيح كذا في جواهر الإخلاص \* وإن باع العبد مع ماله فقال بعته مع ماله بكذا ولم يبين المال فسد البيع وكذا لو سمي المال وهو دين على الناس أو بعضه دين فسد البيع وإن كان المال مينا جازا البيع إن لم يكن من الأثمان فإن كان من الأثمان فإن كان مال العبد دراهم والتمن كذلك فإن كان الثمن أكثر جاز وإن كان مثله أو أقل منه لا يجوز وإن لم يكن الثمن من جنس مال العبد بان كان ثمن العبد دراهم ومال العبد دنانير أو على العكس جاز أن يتقاضا في المجلس وكذا الوقبض مال العبد ونقد حصته من الثمن وإن اختلف قبل القبض بطل العقد في مال العبد كذا في فتاوى قاضيخان \* ويدخل العذر في بيع الفرس من غير ذكره كذا الزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الحمار من غير ذكره لأن الفرس لا ينقاد إلا بمقود وكذا البعير بخلاف الحمار كذا في فتاوى قاضيخان \* والحمل المشدود في منق الحمار يدخل في بيع الحمار للعرف إلا أن يكون العرف بخلافه كذا في محيط السرخسي \* ولو باع حماراً مؤكفاً يدخله الكاف والبردعة تحت البيع وإن كان غير مؤكف فكذلك هو المختار كذا في الخلاصة \* وهكذا في الظهيرية \* كذا اختاره الصدر الشهيد كذا في المحيط \* ولا يتعين ذلك إلا كافي بعينه كثوب العبد كذا في النهر النائق \* قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح لا يدخل إلا كافي في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفصل بين ما إذا كان الحمار مؤكفاً أو لم يكن وهو الظاهر لأن الحمار إذا بيع مع الكاف يقال ( بالجامه

كتاب البيوع ( ١٠ ) الباب السادس \* الفصل الاول

ميفروشم) كذا في فتاوى قاضيخان \* ويدخل الاقتاب في بيع الحمار كذا في البحر الرائق \*  
 اذا باع مرساؤه عليه سرج فلاروايته لهذا في شيء من الكتب قالوا وينبغي ان لا يدخل الا بالتنصيص  
 ما به او يكون الثمن كثيرا لا يشتري ذلك الفرس ما ربا بمثل ذلك الثمن كذا في العناية \*  
 ولجام الدابة والحبل المشدود على قرن البفر واجل لا يدخل الا بالشرط لعدم المعرفة الا  
 ان يكون العرف بخلافه هكذا في التبيين \* وفصيل الناقة وفلوات الرمكة وجحش الاتان والعجول  
 والحمل ان ذهب به مع الام الى موضع البيع دخل في البيع بدلالة الحال الا ان يكون  
 العرف بخلافه كذا في محيط السرخسي \* قال اصحابنا راج اشترى سمكة فوجد في بطنها  
 لؤلؤة فان كانت في الصدف تكون للمشتري وان لم تكن في الصدف فان كان البائع اصطاد السمكة  
 يرد لها المشتري على البائع ويكون عند البائع بمنزلة اللقطة يعرفها حولا ثم يتصدق كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* وكل شيء لا يكون غذاء للسمكة فللبائع فما يكون غذاء للسمكة فهو للمشتري  
 كذا في الذخيرة \* وان اشترى سمكة فوجد في بطنها سمكة فنكون للمشتري كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ولو كان فيه منبر يكون للمشتري كذا في الذخيرة \* ولو اشترى دجاجة فوجد فيها لؤلؤة فهي للبائع  
 كذا في المحيط \* وفي التجريد وكل شيء يوجد في حوصلة الطير مما ياكله فهو للمشتري وان كان  
 من غيره فهو للبائع كذا في التاتارخانية \* ولو وجد لؤلؤة في بطن السمكة التي في بطن السمكة  
 فهي للبائع ولو وجد في بطنها صدف ما فيه لحم وفي اللحم لؤلؤة كما تكون اللؤلؤة في الاصداف  
 فهي للمشتري وكذا لو اشترى اصدا فاكل ما فيها من اللحم فوجد في بعضها لؤلؤة في اللحم  
 فهي له هكذا في الذخيرة \* واعلم ان كل ما دخل تبعا لا يقابله شيء من الثمن ولذا خال في الغنية اشترى  
 دارا فذهب بناءها لم يسقط شيء من الثمن وان استحق اخذ الدار بالحصة ومنهم من سوى بينهم ما  
 بخلاف صوف الشاة لا ياخذ قسطا من الثمن الا بالتسمية كذا في النهر الفائق \* الباب السادس  
 في خيار الشرط \* وفيه سبعة فصول \* الفصل الاول فيما يصح منه وما لا يصح \* يصح البيع  
 بشرط الخيار لا حد العاقدين او لهما جميعا عندنا وكذا خيار الشرط لا جنبي جائز عندنا كذا في  
 فتاوى قاضي خان \* وهو موضوع للفسخ لا للاجازة عندنا فان قلت الفسخ يمضي وقته تم العقد  
 هكذا في السراج الوهاج \* وهو على انواع فاسد بالاتفاق كما اذا قال اشتريت على اني بالخيار او على  
 اني بالخيار اياها او على اني بالخيار ابداء جائزا بالاتفاق وهو ان يقول على اني بالخيار ثلثة ايام

فما دونها ومختلف فيه وهوان يقول على انى بالخيار شهرا او شهرين فانه فاسد عند ابي حنيفة رح  
 جائز عند ابي يوسف ومحمد رح كذا فى العناية \* فعند ابي حنيفة رح لا يجوز اكثر من ثلاثة ايام  
 وعندهما يجوز ان اسمى مدة معلومة كذا فى مختار الفتاوى \* والصحيح قول الامام كذا  
 فى جواهر الاخلاطى \* وان شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام اربا حتى فسد العقد فان اجاز  
 فى الثلث صح العقد عندنا كذا فى الكافي \* ولو شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام اولم يبين وقتا  
 او ذكر وقتا مجهولا فاجاز فى الثلث او سقطا الخيار بموته او بموت العبد او اعتقه المشتري  
 او احدث فيه ما يوجب لزوم العقد ينقلب جائزا كذا فى محيط السرخسى \* واختلف المشائخ  
 فى حكم هذا العقد فى الابتداء على قول ابي حنيفة رح فمنهم من يقول هو فاسد ثم ينقلب  
 صحيحا بالاسقاط قبل اليوم الرابع وهو مذهب اهل العراق كذا فى النهاية \* قيل وهو ظاهر الرواية  
 كذا فى النهر الفائق \* والاوجه انه موقوف فاذا مضى جزء من اليوم الرابع فسد العقد الآن  
 وهو مذهب اهل خراسان كذا فى النهاية \* واختارها الامام السرخسى وفخر الاسلام  
 وغيرهما من مشائخ ما وراء النهر كذا فى الفوائد الظهيرية والذخيرة كذا فى البحر الرائق \*  
 واذ لم يوقت للخيار وقتا وبطل صاحب الخيار خياره بعد مضى الثلث لا ينقلب جائزا عند  
 ابي حنيفة رح وعندهما ينقلب جائزا كذا فى السراج الوهاج \* وفى الفتاوى اذا اشترط للمشتري  
 خيار يومين بعد شهر رمضان والشراء فى آخر شهر رمضان فالشراء جائز وله الخيار ثلاثة ايام اليوم  
 الآخر من شهر رمضان ويومين بعده ولو قال لا خيار له فى رمضان فالبيع فاسد كذا فى المحيط \*  
 وفى الخانية اشترى شيئا فى رمضان على انه بالخيار ثلاثة ايام بعد شهر رمضان فسد العقد فى قول  
 ابي حنيفة رح وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على البائع فقال لا خيار لك  
 فى رمضان ولك الخيار ثلاثة ايام بعد رمضان او قال البائع للمشتري ذلك فسد البيع عند الكل كذا  
 فى فتاوى فاضل خان \* واذا باع من آخر ثوبا بعشرة دراهم ثم ان البائع قال للمشتري لى عليك  
 الثوب او عشرة دراهم قال محمد رح هذا عندنا خيار كذا فى المحيط \* خيار الشرط يثبت فى البيع  
 الفاسد كما يثبت فى البيع الجائز حتى لو باع صبا بالف درهم ورطل من خمر على انه بالخيار  
 فقبضه المشتري باذن البائع واعتقه لا يجوز لانا فدا ولا موقوفا كذا فى الفتاوى الصغرى \* اذا باع  
 على انه ان لم ينفد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فالبيع جائز وكذا الشرط هكذا ذكر محمد رح

في الاصل وهذه المسئلة على وجوه اما ان لم يبين الوقت اصلا بان قال على انك ان لم تتعد الثمن فلا بيع بيننا وبين وقتنا مجهولا بان قال على انك ان لم تتعد الثمن ايا ما وفي هذين الوجهين العقد فاسد وان بين وقتا معلوما ان كان الوقت مقدرا بثلاثة ايام او دون ذلك فالعقد جائز عند علمائنا الثلاثة ورحوان بين المدة اكثر من ثلاثة ايام قال ابو حنيفة رح البيع فاسد وقال محمد رح البيع جائز كذا في المحيط \* فان نقد في الثلث جاز في قولهم جميعا كذا في الهداية \* ولو اعتقه المشتري في الايام الثلاثة قبل ان ينقذ الثمن نفذ اعتاقه لان هذا البيع بمنزلة شرط الخيار للمشتري ولو مضت الايام الثلاثة ولم ينقذ الثمن فالصحيح انه يفسد ولا يفسخ حتى لو اعتقه بعد الايام الثلاثة نفذا صتا ته ان كان في يد المشتري وعليه قيمته وان كان في يد البائع لا ينفذ اعتاق المشتري هكذا في فتاوى قاضيهان في فصل الشروط المفسدة \* وان ابا عبيد او نقد الثمن على ان البائع ان رد الثمن فلا بيع بينهما كان جائزا وهو بمعنى شرط الخيار للبائع كذا في الذخيرة \* حتى اذا قبض المشتري المبيع يكون مضمونا عليه بالقيمة ولو اعتقه المشتري لا ينفذ اعتقه ولو اعتقه البائع نفذ كذا في فتح القدير \* ويجوز شرط الخيار بعد البيع كما يجوز شرطه وقت البيع حتى ان المشتري ان اقال للبائع او البائع قال للمشتري بعد تمام البيع جعلتك بالخيار ثلاثة ايام او ما اشبه ذلك صحيح وكان الخيار كما شرط له وان كان الخيار فاسدا فسد به العقد في قول ابى حنيفة رح وقال لا يفسد ومن باع من آخر شيئا وقبض المشتري المبيع ومضى ايام فقال البائع للمشتري انت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس لان هذا بمنزلة قوله لك الاقالة ولو قال انت بالخيار ثلاثة ايام فله الخيار ثلاثة ايام كما سمي هكذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيهان \* الفتاوى العتابة ولو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي تعقده ثم اشتراه مطلقا لم يثبت الخيار في البيع عند ابى حنيفة رح ولو قال المشتري على اني بالخيار في الثمن او في المبيع فهو كقوله على اني بالخيار كذا في التاتارخانية \* وان شرط الخيار الى الليل والى وقت الظهر والى ثلاثة ايام كان له الخيار في جميع الليل ووقت الظهر وثلاثة ايام ولا ينتهي الخيار ما لم تمض الغاية في قول ابى حنيفة رح وقال لا تدخل الغاية في الخيار كذا في الفصول العمادية \* هكذا ذكر المسئلة في الاصل و ذكر الحسن بن زياد من ابى حنيفة رح بخلاف ما ذكر في الاصل فقال ان ابا ع على انه بالخيار الى الليل فله الخيار ما بينه

ما بينه وبين ان تغيب الشمس فاذا غابت الشمس بطل خياره عند ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة \* ولو شرط خيار ثلثة ايام ثم اسقط منها يوما او يومين سقط ما اسقطه من ذلك وصار كأنه لم يشترط الا يوما كذا في السراج الوهاج \* باع عبد علي انه بالخيار ثلثة ايام على ان له ان يغله ويستخذه جازوا ان فعل ذلك لا يبطل خياره ولو باع كرما على انه بالخيار ثلثة ايام على ان ياكل من ثمره لا يجوز البيع كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا باع الاب والوصى شيئا من مال الصغير وشرط الخيار لنفسه فهو جائز فان بلغ الصبى في مدة الخيار تم البيع وبطل الخيار في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح في ظاهر الرواية الخيار الى الصبى فاذا اجاز البيع في مدة الخيار جاز وان رد بطل كذا في الفتاوى الصغرى \* الفصل الثاني في بيان ممل الخيار وحكمه \* اذا كان الخيار مشروطا للبائع بالمبيع لا يخرج من ملكه بالاتفاق والتمن يخرج من ملك المشتري بالاتفاق وهل يدخل في ملك البائع على قول ابي حنيفة رح لا يدخل وعلى قولهما يدخل كذا في المحيط \* ولو شرط الخيار لهما جميعا لا يثبت حكم العقد أصلا كذا في فتاوى قاضى خان \* وان كان الخيار مشروطا للمشتري فالتمن لا يزول من ملكه بالاتفاق والمبيع يخرج من ملك البائع بالاتفاق وهل يدخل المبيع في ملك المشتري على قول ابي حنيفة رح لا يدخل وعلى قولهما يدخل كذا في الفتاوى الصغرى \* ويتنق على هذا الاصل المختلف مسائل منها ان من اشترى زوجته على انه بالخيار ثلثة ايام لم يفسد النكاح عند ابي حنيفة رح وعندهما يفسدان وطئها في المدة قبل الاختيار ان كانت بكر اسقط الخيار اجماعا وان كانت ثيبا لم يسقط خياره وله ردها وعندهما يصير مختارا كذا في السراج الوهاج \* وهذا اذا لم ينقصها الوطؤ فان نقصها ولو ثيبا امتنع الرد هكذا في النهر الفائق \* واجمعوا انها لو لم تكن زوجته فوطئها فانه يصير مختارا سواء كانت ثيبا او بكر كذا في السراج الوهاج \* سواء نقصها الوطؤ او لم ينقصها كذا في النهاية \* ومنها اذا ولدت المشتراة في المدة منه بالنكاح لا تصير ام ولد له عنده خلا فاليها كذا في الهداية \* وهذا اذا ولدت في مدة الخيار وهي في يد البائع اما اذا كانت مقبوضة في يد المشتري وولدت عنده في مدة الخيار يسقط الخيار ويثبت الملك للمشتري وتصير ام ولد له بالاتفاق لانها تعيبت بالولادة كذا في الكفاية \* واذا اشترى جارية قد ولدت منه بشرط الخيار فعنده لا تصير ام ولد له بنفس الشراء وخياره على حاله الا اذا اختارها صارت



ام ولده وعندهما تصير ام ولد له بنفس الشراء وببطل خياره ويلزمه الثمن كذا في السراج الوهاج \*  
ومنها لو كان المشتري قريبه لم يعتق عنده خلافا لهما كذا في محيط السرخسى \* ومنها ان من قال  
ان ملكت عبدا فهو حر فاشترى عبدا بشرط الخيار فانه لا يعتق عنده ابى حنيفة رح وعندهما يعتق  
اما لو قال ان اشتريت عبدا فهو حر فاشترى عبدا بشرط الخيار فانه يعتق بالاتفاق ومنها اذا اشترى  
جارية بشرط الخيار وقبضها فحاضت عنده في المدة فاخارها لا يكتفى بتلك الحيضة في الاستبراء  
عنده وعندهما يكتفى بها كذا في السراج الوهاج \* وكذا اذا وجد بعض الحيضة فيها كذا  
في فتح القدير \* واذا فسخ المشتري العقد ورد الجارية على البائع لا يجب على البائع الاستبراء  
عند ابى حنيفة رح سواء حصل الفسخ والرد قبل القبض او بعده وعندهما ان كان الفسخ والرد  
قبل القبض لا يجب على البائع الاستبراء استحسانا والقياس ان يجب وان كان الفسخ والرد  
بعد القبض يجب على البائع الاستبراء قياسا واستحسانا كذا في المحيط \* واجمعوا ان العقد لو كان بائنا  
ثم فسخ العقد باقائه او غيرها ان كان قبل القبض لا يجب على البائع الاستبراء وان كان  
بعده يجب ولو كان الخيار للبائع ففسخ لا يجب الاستبراء فان اجازا لبيع فعلى المشتري  
ان يستبرئها بعد جواز البيع والقبض بحيضة مستأنفة اجماعا كذا في السراج الوهاج \*  
ومنها اذا قبض المبيع ثم اودعه عند البائع وهلك عنده في مدة الخيار او بعدها يفسخ البيع عنده  
وعندهما لا يفسخ ويلزمه الثمن كذا في المصمرات \* اما لو كان الخيار للبائع فسلمه الى المشتري  
ثم ان المشتري اودعه في مدة الخيار البائع فهلك في يده قبل نفاذ البيع او بعده يبطل البيع  
في قولهم جميعا كذا في فتح القدير \* ولو كان بائنا فقبضه المشتري باذن البائع او غير اذنه والثمن  
منقودا ومؤجل وله فيه خيار رؤية او خيار عيب فاودعه البائع فهلك في يد البائع هلك على المشتري  
فلزمه الثمن بالاجماع كذا في النهاية \* ومنها اذا اشترى العبد المازون سلعة وشرط الخيار لنفسه  
ثم ابرأه البائع من الثمن فان خياره على حاله ان شاء اختار ان يكون المبيع له بغير شيء وان شاء  
فسخ البيع وعاد الى البائع بغير ثمن وعندهما نفذ البيع وبطل خياره كذا في المصمرات \* واما لو كان  
العقد بائنا فبرأ العبد المازون من الثمن بابراء البائع فليس له ان يرد السلعة لا بخيار الرؤية  
ولا بخيار العيب بالاجماع ولو كان المشتري حرا والمسئلة بحاله ان يرد بخيار الشرط وان برأ  
من الثمن في قولهم جميعا وهو ظاهر وكذا له ان يرد بخيار الرؤية ايضا قبل القبض وبعده وان برأ

من الثمن ولو وجد به عيبا فإراد أن يردّه بعد ما برأ من الثمن فإنه ينظر أن كان قبل القبض فله الرد وإن كان بعد القبض فلمس له الرد كذا في النهاية \* ومنها إذا اشترى ذمي من ذمي خمرا أو خنزيرا فأسلما أو أسلم أحدهما قبل القبض بطل البيع سواء كان العقد باتا أو بشرط الخيار لهما أو لأحدهما ولو أسلما أو أسلم أحدهما بعد القبض فإن كان العقد باتا جاز ولا يبطل وإن كان بشرط الخيار للبائع فأسلم البائع بطل البيع ولو أسلم المشتري لا يبطل وخيار البائع على حاله فإن اختار الفسخ صارت الخمر إليه وإن اختار الإجازة صارت الخمر للمشتري حكما والمسلم من أهل أن يملك الخمر حكما وإن كان الخيار للمشتري فأسلم بطل العقد في قول أبي حنيفة ربح وفي قولهما تم العقد ولا يبطل وإن أسلم البائع لا يبطل بالاجماع وخيار المشتري على حاله فإن اختار المشتري العقد صارت له وإن فسخ صارت للبائع والمسلم من أهل أن يملك الخمر حكما كذا في النهاية \* ومنها حلال اشترى طبيبا بالخيار فقبضه ثم أحرم والطبي في يده ينتقض البيع عنده ويرد إلى البائع ولا يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع ينتقض بالاجماع ولو كان للمشتري فأحرم البائع للمشتري أن يردّه كذا في فتح القدير \* ومنها أسلم اشترى من مسلم عسيرا بشرط الخيار فتحمر في المدة ففسد البيع وعندهما تم كذا في النهاية \* ومنها أن الخيار إذا كان للمشتري وفسخ العقد فالزوائد ترد على البائع عنده وعندهما للمشتري كذا في فتح القدير \* باع عبدا بجارية على أن بائع العبد بالخيار ثلاثة أيام فاعتق البائع العبد في الأيام الثلاثة نفذت في قولهم ويبطل البيع وإن اعتق الجارية جاز ويكون إسقاط للخيار ويتم البيع ولو اعتقهما في كلام واحد نفذت فيهما ويغرم قيمة الجارية ولا ينفذ اعتاق المشتري لافي العبد ولا في الجارية ولو كان الخيار للمشتري كانت الأحكام على عكس هذا ولو كانت الجارية بنتا للبائع العبد والخيار لبائع العبد لا تعتق الجارية ولو كانت زوجته لا يفسد النكاح بينهما في قول أبي حنيفة ربح ولكنه لو اعتقه نفذت فيهما ويكون ذلك إسقاط للخيار كذا في فتاوى قاضيخان \* سئل عن من اشترى عبدا على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام قال ليس للبائع مطالبة الثمن ما لم يمض الثلث كذا في التاتارخانية نا تلا من الحاوي \* قال بشر سمعت أبا يوسف رح يقول رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار لم أجبر البائع على دفع العبد إلى المشتري ولا أجبر المشتري على دفع الثمن إليه ولو دفع المشتري الثمن أجبرت البائع على دفع العبد إليه ولو دفع البائع العبد إلى المشتري أمرت المشتري على دفع الثمن وله الخيار ولو كان الخيار للبائع ونقد المشتري الثمن وأراد أن يقبض العبد فمنعه



البائع فله ذلك غير ان يجبر البائع على رد الثمن قال اصحابنا رح خيار الشرط يمنع تمام الصفقة  
 فاذا كان الخيار للبائع او للمشتري والمبيع شيء واحد او اشياء لم يكن له ان يجيز العقد في البعض  
 ون البعض سواء كان المبيع مقبوضا او لم يكن لانه تفريق الصفقة قبل التمام وانه لا يجوز  
 بخلاف ما بعد التمام حيث يجوز التفريق كذا في المحيط \* ولو كان الخيار للبائع والمبيع مقبوض  
 فهلك بعضه او استهلكه انسان فللبائع ان يجيز البيع في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رح  
 وقال محمد رح اذا كان مما يتفاوت فهلك البعض انتقض البيع وليس للبائع ان يجيز في الباقي  
 وان كان مكيلا او موزونا او معدودا غير متفاوت فهلك بعضه فللبائع ان يلزم البيع فيما بقي  
 ولو استهلك المستهلك المبيع في يد المشتري فللبائع ان يلزمه البيع ويأخذ الثمن في قول ابي حنيفة رح  
 وقول ابي يوسف رح الاول وقال ابو يوسف رح بعد ذلك ليس للبائع ان يلزمه الا برضاء المشتري  
 ولو هلك احد العبدین في يد البائع لم يكن له ان يلزم المشتري العبد الباقي الا برضاء كذا  
 في الحاوي \* الفصل الثالث في بيان ما ينغذ به هذا البيع وما لا ينغذ وفي بيان ما ينفسخ به  
 وما لا ينفسخ \* من شرطه الخيار سواء كان بائعا او مشتريا او اجنبيا له ان يجيز في مدة الخيار  
 باجماع الفقهاء وله ان يفسخ فان اجاز بغير حصة صاحبه يريد بغير ماله جاز كذا في فتح القدير \*  
 شرطا للخيار اذا كان للبائع فجواز البيع ونفوذ باحد ثلثة معان احدهما ان يجيز البيع بالقول  
 في المدة كذا في السراج الوهاج \* كان يقول اجزت البيع ورضيته واسقطت خيارى ونحو  
 ذلك كذا في فتح القدير \* ولو قال هويت اخذه او احببت او اعجبني او وافقني لا يبطل  
 كذا في البحر الرائق \* والثاني ان يموت البائع في مدة الخيار فيبطل خياره بموته ونفوذ  
 كذا في شرح الطحاوي \* والثالث ان يمضى مدة الخيار من غير فسخ ولا اجازة ممن له الخيار  
 كذا في السراج الوهاج \* وكذلك اذا اضمي عليه او جن ومضت الايام الثلاثة ولو انه افاق  
 في مدة الخيار حكى عن الشيخ الامام الزاهد احمد الطواويسى انه لا يكون على خياره  
 وذكروا شمس الائمة الحلواني رح انه على خياره قال رح وهو منصوص في الماذون وهو الاصح  
 كذا في الذخيرة \* والتحقيق ان الاغماء والجنون لا يسقطان انما المسقط له مضى المدة من غير  
 اختيار كذا في البحر الرائق \* وكذلك لو بقي نائما حتى مضت المدة كذا في محيط السرخسى \*

وان سكر من الخمر لم يبطل خياره وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \* وان سكر من البنج في المدة يبطل خياره حتى لو زال السكر من البنج في المدة ليس له ان يتصرف بحكم الخيار هكذا حكى من الشيخ الامام الزاهد احمد الطواويسى رح والصحيح انه لا يبطل كذا في المحيط \* وان ارتد وعاد الى الاسلام في المدة فهو على خياره اجماعا وان مات او قتل على الردة بطل خياره اجماعا وان تصرف بحكم الخيار بعد هاتوقف تصرفه عند ابى حنيفة رح ونفذ عندهما كذا في الذخيرة \* ونسخة باحد الامرين اما بالقول او بالفعل اما بالقول بان يقول فسخت فبعده ذلك ينظر ان كان المشتري حاضرا يصح الفسخ ولا يحتاج فيه الى قضاء او رضاء وان كان غائبا لا يصح الفسخ ويكون موقوفا عند ابى حنيفة ومحمد رح خلافا لابي يوسف رح كذا في المحيط \* والخلاف انما هو في الفسخ بالقول اما اذا فسخ بالفعل فانه يفسخ حكما اتفقا في الحاضرة والغيبة والمراد بالغيبة عدم علمه وبالحاضرة علمه فلو فسخ في غيبته فبلغه في المدة تم الفسخ لحصول العلم به ولو بلغه بعد مضي المدة تم العقد بمضى المدة قبل الفسخ وكذا اذا اجاز البائع بعد فسخه قبل ان يعلم المشتري جاز وبطل فسحه كذا في البحر الرائق \* واما الفسخ بالفعل بان يتصرف البائع في مدة الخيار في المبيع تصرف الملاك كما ان اذ اعتق او دبرا وكاتب وكذلك اذ اباع من غيره وكذلك لو وهب وسلم بنفسه المبيع ولو وهب ولم يسلم لا يفسخ البيع واذا رهن وسلم بنفسه المبيع كذا في المحيط \* واذا اجر ذكر في بعض المواضع انه يكون فسحا وان لم يسلمه الى المستاجر وبه اخذ عامة المشايخ رح كذا في الذخيرة \* وان اسلم المبيع في مدة الخيار الى المشتري قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان سلمه على وجه الاختيار ولا يبطل خياره ولا يملكه المشتري وان سلمه على وجه التمليك بطل خياره كذا في الفصول العمادية \* والحاصل ان ما وجد من البائع في المبيع لو وجد منه في الثمن كان اجازة البيع يكون فسحا للبيع دلالة كذا في البدائع \* وجل باع عبدا بثمن في الذمة على انه بالخيار ثلثة ايام ثم وهب الثمن من المشتري في مدة الخيار وابراءه من الثمن او اشترى من المشتري شيئا بذلك الثمن بفسخه وابراءه وهبته وبطل خياره لان الثمن في الذمة بمنزلة العروض كذا في البدائع \* والبائع بالثمن الذي في ذمته شيئا كذا في البدائع هو لو اشترى خياره ولا يجوز شراؤه ولو كان الثمن دينيا فلو اشترى

على ان يسقط الخيار فيحيط منه من الثمن كذا اوزيرده هذا العرض بعينه في البيع جاز ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا باع عبدا بالف درهم على ان البائع فيه بالخيار ثلثة ايام فاعطاه المشتري بها مائة دينار ثم ان البائع نقض البيع فالصرف باطل وكان عليه ان يرد الدينار كذا في المحيط \* قال هشام سألت محمدا رح من رجل باع دارا على انه بالخيار ثلثة ايام فتواري المشتري في بيته اراد ان يمضي له الثلث فيجب له البيع هل يوخذ في هذا بالاعذار قال نعم ابعت اليه من يعذره فان ظهر والا ابطلت خياره الا ان يجيء في الثلث قلت فان لم يات الخصم في الايام حتى كان آخر الثلثة الايام اتاك في وقت لاتستطيع ان تبعث اليه من قبلك الا عذار فسالك ان تبطل الخيار عليه قال لا افعل ذلك قلت فان قال الخصم اني اعذرت اليه واشهدت فاختنفى مني فاشهد لي بذلك قال اقول اشهدوا ان هذا قد زعم انه قد اعذر الى صاحبه في الايام الثلثة كان ياتيه كل يوم فيعذر اليه فيختنفى منه فان كان الامر كما قال فقد ابطلت عليه الخيار واذا ظهر بعد ذلك وانكر سألت المدمي البيه على الخيار وعلى اعذاره كما كان ادعى كذا في الذخيرة \* اشترى شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام فجاء المشتري في الايام الثلثة الى باب البائع ليورد البيع فاختنفى البائع منه فطلب المشتري من القاضي ان ينصب خصما من البائع ليرده عليه اختلفوا فيه قال بعضهم ينصب خصما نظر للمشتري وقال محمد بن مسلمة رح لا يجيبه القاضي الى ذلك ولا ينصب خصما لان المشتري لما اشترى ولم ياخذ منه وكيل مع احتمال الغيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له فان لم ينصب القاضي خصما وطلب المشتري من القاضي الاعذار من محمد رح فيه روايتان في رواية يجيبه القاضي الى ذلك فيبعث مناد يابنادي على باب البائع ان القاضي يقول ان خصمك فلانا يريد ان يرد عليك البيع فان حضرت والا نقضت البيع فلا ينقض القاضي البيع من غير اعذار وفي رواية لا يجيبه القاضي الى الاعذار ايضا فليل محمد رح كيف يصنع المشتري قال ينبغي للمشتري ان يستأق فياخذ منه وكيل ثقة اذا خاف الغيبة حتى اذا غاب البائع يرد على الوكيل كذا في فتاوى قاضيخان \* اشترى شيئا يتسارع اليه الفساد على انه بالخيار ثلثة ايام في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال للمشتري اما ان تفسخ البيع واما ان تاخذ المبيع ولا شيء عليك من الثمن حتى تجيز البيع او يفسد المبيع عندك دفعا للضرر من الجانبين كذا في فتح القدير

كذا في فتح القدير \* ولو باع شيئا مما يتسارع اليه الفساد بيعا با تاولم يقبضه المشتري ولم ينتقد الله من  
حتى غاب كان للبائع ان يبيعه من آخر ويحل للمشتري الثاني ان يشتري وان كان يعلم ذلك  
كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان الخيار للبائع او للمشتري فقال من له الخيار ان لم افعل  
كذا اليوم ابطلت خياري لا يبطل خياره وكذا لو قال ذلك في خيار العيب ولو لم يقل ذلك  
ولكن قال ابطلت خياري فذا او قال ابطلت خياري اذا جاء غد فجاء غد ذكر في المنتقى انه يبطل  
خياره وليس هذا كالاول لان هذا وقت يجيء لا محالة بخلاف الاول كذا في الظهيرية \*  
ولو باع جارية بعد علي انه بالخيار في الجارية فهبة العبد او مرضه على البيع اجازة وعرضها  
على البيع فسخ على الاصح كذا في البحر الرائق \* رجل اشترى جارية على انه بالخيار فرد غيرها  
على البائع وقال هي التي اشتريتها فالقول قوله وللبيع ان يملكها ويطأها كذا في الوقعات الحسامية \*  
بشر عن ابي يوسف رح مسلم باع من مسلم عصيرا على ان البائع بالخيار وقبضها المشتري  
فصارت في يده خمرا فقد انتقض البيع ذكر المسئلة في المنتقى قال وضمن العصير وهكذا روى  
عن محمد رح وقال الحاكم ابا الفضل رح وقد قال في موضع آخر البائع على خياره ان سكت  
حتى مضى الثلث لزم المبيع المشتري ثم قال على ما ذكر بشر ان البيع ينتقض لو لم يتحصا  
حتى صار خلافا فاختر البائع الزام البيع فله ذلك ولا يعتبر رضا المشتري في المشهور ومن الرواية  
كذا في الذخيرة \* امنتقى باع عبدا على ان البائع بالخيار فان له في التجارة لا يكون  
هذا انتقضا للبيع الا ان يلحقه دين ولو مضاه بعد ما لحقه دين لم يجز كذا في محيط السرخسي \*  
ولو باع عبده على انه بالخيار ثلثة ايام وسلمه الى المشتري ثم غصبه من المشتري لم يكن ذلك  
فسخا للبيع ولا ابطالا للخيار كذا في الفصول العمدية في الفصل الخامس والعشرين \* وان ا  
باع عبدا على ان البائع بالخيار وقبضه المشتري وقتل العبد عند المشتري قتيلا ومات العبد  
وضمن المشتري قيمته للبائع اخذ اولياء الجناية القيمة من البائع وكان للبائع ان يرجع على المشتري  
بمثلها وهو بمنزلة الغصب رجل باع عبدا على انه بالخيار والعبد في يده فقال في الثلث قد  
فسخت البيع ونقضته ثم قال بعد ذلك قد اجزت البيع وقبل المشتري فهذا جائزا مستحسنا  
ولو جنى البائع على المبيع في هذه الصورة جناية ونقصه فقال المشتري انا آخذ كذا  
فليس له ذلك الا ان يسلم البائع له كذا في المحيط \* ولو استهلك المبيع اجنبي والخيار للبائع

لا يفسخ البيع والبائع على خياره سواء كان المبيع في يد المشتري أو في يد البائع فإن شاء فسخ البيع واتبع الجاني بالضمان وكذلك لو استهلكه المشتري أن شاء فسخ البيع واتبع المشتري بالضمان وإن شاء أجازته واتبعه بالثمن ولو تعيب المبيع في يد البائع فإن كان بأففة سماوية أو بفعل المبيع لا يبطل البيع وهو على خياره أن شاء فسخ البيع وإن شاء أجازته فإن أجاز فالمشتري بالخيار فإن شاء أخذه بجميع الثمن وإن شاء ترك لتغير المبيع قبل القبض وإن كان بفعل البائع بطل البيع وإن كان بفعل اجنبي لم يبطل البيع وهو على خياره أن شاء فسخ البيع واتبع الجاني بالارش وإن شاء أجاز واتبع المشتري بالثمن والمشتري يتبع الجاني بالارش وكذلك لو تعيب بفعل المشتري لا يبطل البيع والبائع على خياره أن شاء فسخ واتبع المشتري بالضمان وإن شاء أجازته واتبع المشتري بالثمن وكذلك إذا تعيب في يد المشتري بفعل اجنبي أو بفعل المشتري أو بأففة سماوية فالْبائع على خياره أن شاء أجاز البيع وإن شاء فسخه فإن أجاز أخذ من المشتري جميع الثمن غير أنه إن كان التعيب بفعل الاجنبي فالمشتري أن يتبع الجاني بالارش وإن فسخ فإن كان التعيب بفعل المشتري أو بأففة سماوية فالْبائع يأخذ الباقي وارش الجنانية من المشتري وإن كان التعيب بفعل اجنبي فالْبائع بالخيار أن شاء أتبعت الجاني بالارش وإن شاء أتبعت المشتري وهو يرجع بما ضمن على الاجنبي هكذا في البدائع \* وروى أبو سليمان عن أبي يوسف رح في الامالي إذا جنى المبيع في يد البائع جنانية والخيار له فإن نقض البيع دفعه البائع أو فداه فإن أمضى البيع أو سكت حتى مضت المدة وقبله المشتري ورضى بعيب الجنانية دفعه المشتري أو فداه كذا في المحيط \* رجل اشترى ابنه على أن البايع بالخيار ثم مات المشتري فأجاز البايع البيع عتق الابن ولا يرث أباه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو باع المكاتب أو الماذون وشرط الخيار لنفسه فعجز المكاتب أو حجر الماذون في مدة الخيار فقد لزم البيع وبطل الخيار في قولهم جميعا كذا في الينابيع \* باع شاة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فجز البايع صوفها في مدة الخيار يكون نقضا كذا في الفصول العمادية \* ولو كان الخيار للبايع والجارية عنده فوطئت بشبهة انتقض البيع كذا في المحيط \* ولو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فاكتمت اكتسابا عند البايع أو عند المشتري أو ولدت أولاداً فإن الكل بدور مع الأصل أن تم البيع بينهما يكون للمشتري وإن أنفسح البيع بينهما يكون للبايع كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا كان الخيار للمشتري فنقض

هذا البيع بما ذكرنا من المعاني الثلاثة وبمعنى آخر هو ما وان يتصرف المشتري في المبيع تصرف الملاك والاصل فيه ان كان كل فعل باشر المشتري في المشتري بشرط الخيار له فعلا يحتاج اليه للامتحان ويحل في غير الملك بحال فلا اشتغال به اول مرة لا يكون دليل الاختيار حتى لا يسقط خياره وكل فعل لا يحتاج اليه للامتحان او يحتاج اليه للامتحان الا انه لا يحل في غير الملك بحال فانه يكون دليل الاختيار كذا في الذخيرة \* اذا كان الخيار للمشتري فباعه او اعتقه او دبره او كاتبه او رهنه او وهبه سلم او لم يعلم او اجر فهذا كله اجازة منه لان هذه التصرفات تختص بالملك هكذا في النهاية \* وكذا لو اعتق بعضه كذا في النهر الفائق \* الوطؤ والتقبيل بشهوة والمباشرة بشهوة والنظر الى فرجها بشهوة اجازة من المشتري واما المس والنظر الى فرجها بغير شهوة لا يكون اجازة هكذا في البدائع \* ولو نظر الى سائر اعضائها بشهوة لا يسقط خياره لانه يحتاج اليه للامتحان بخلاف البائع لو لمس سائر اعضائها او نظر الى فرجها الا من شهوة او نظر الى سائر اعضائها من شهوة يجب ان يسقط خياره لانه لا يحتاج الى ذلك وهذه التصرفات لا تحل بدون الملك كذا في محيط الرخسى \* وهذا لشهوة ان تنتشر آلتها او يزداد انتشارها وقيل ان يشتهي بتلبه ولا يشترط الا انتشار كذا في السراج الوهاج \* رجل اشترى من آخر جارية على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام ثم ان المشتري قبلها او لمسها او نظر الى فرجها ثم اراد ان يردّها وقال لم يكن ذلك بشهوة فالقول قوله مع يمينه هكذا روى عن محمد بن حمران في المنتقى ثم قال الا يرى ان رجلا لو قبل امرأته او لمسها او نظر الى فرجها ثم قال لم يكن من شهوة كان القول قوله كذا ههنا ولو كان مباشرة ثم قال كان ذلك منى بغير شهوة لم يقبل قوله وكان الصدر الشهيد يقول في القبله يغتنى بحجرة المصاهرة ما لم يتبين انه فعل بغير شهوة وفي للمس والنظر الى الفرج كان يقول لا يغتنى بالحرمه ما لم يتبين انه فعل بشهوة فعلى قياس ما قاله الصدر الشهيد ثمه يجب ان يقال في مسألة المشتري اذا قبلها ثم قال لم يكن من شهوة ان لا يقبل قوله ويسقط خياره كذا في المحيط \* ولو قبلها المشتري فقال قبلتها بغير شهوة ان كان في الغم لا يقبل قوله وان كان في سائر البدن فالقول قوله وهو على خياره كذا في السراج الوهاج \* ذكر الصدر الشهيد ح في بيعه اذا نظرت الجارية الى فرج المشتري او قبلته او لمسته بشهوة فاقرا المشتري انها فعلته بشهوة فان فعلت ذلك يتمكن المشتري سقط خياره بالاجماع كذا في الفناوى الصغرى \* وان اختلفت اختلاسا



من غير تمكين المشتري وهو كاره لذلك فكذلك عند أبي حنيفة رح و روى من أبي يوسف رح انه لا يكون ذلك اجازة للبيع وقال محمد رح لا يكون فعلها اجازة للبيع كيف ما كان واجمعوا على انها لو باضعتته وهونائم بان ادخلت فرجه في فرجها يسقط الخيار هكذا في البدائع \* اذا دما الجارية المشتراة الى فراشه لا يبطل خياره وكذا اذا زوجها الا اذا وطئها الزوج كذا في الفتاوى السراجية \* وان كان الخيار للمشتري والسلعة مقبوضة فحدث بها عيب لا يرتفع لزوم العقد وبطل الخيار سواء كان بفعل البائع او بغير فعله وهذا قول أبي حنيفة وا بي يوسف رح كذا في الظهيرية \* وان كان العيب مما يحتمل الارتفاع كالمريض فالمشتري على خياره ان شاء فسخ وان شاء اجاز وليس له ان يفسخ الا ان يرتفع العيب في مدة الخيار فان مضت المدة والعيب قائم بطل حق الفسخ وازم البيع كذا في البدائع \* ولو مرض العبد والخيار للمشتري فلقى البائع وقال نقضت البيع ورددت العبد عليك فلم يقبل البائع ولم يقبضه فان مضت المدة والعبد مريض لزم المشتري وان صح فيها فلم يرد حتى مضت المدة كان له ان يرد على البائع بذلك الرد الذي كان منه كذا في فتح القدير \* واذا زاد المبيع في مدة الخيار في قبض المشتري زيادة متصلة متولدة من الاصل كالسمن والبراءة من المرض وذهاب البياض من العين فانها تمنع الرد والفسخ عند أبي حنيفة وا بي يوسف رح كذا في السراج الوهاج \* وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة منه كصبغ الثوب وخطأته ولت السويق بالسمن والبناء والغرس في الارض فانه مانع من الرد بالاجماع وكذلك اذا كانت الزيادة منفصلة متولدة كالولد واللبن والصوف والعقر والارش وغيرها فانها تمنع من الرد ايضا كذا في المينابيع \* والمنفصلة الغير المتولدة كالغلة والكسب لا تمنعه اتفاقا كذا في النهر الفائق \* فاذا اختار البيع فالزيادة له مع الاصل اجماعا وان اختار الفسخ يرد الاصل مع الزيادة عند أبي حنيفة رح وقال يرد الاصل لا غير الزوائد للمشتري كذا في السراج الوهاج \* ولو كان المبيع دابة فركبها المشتري والخيار له لينظر الى سيرها او قوتها او كان ثوبا فلبسه لينظر الى مقداره او كانت امة فاستخدمها لينظر ذلك منها فهو باق على خياره فان زاد في الركوب على ما يعرف به فهو رضا وسقط خياره فان ركبها لاحتاجته فهو رضا هكذا في السراج الوهاج \* هذا اذا كان الاستخدام يسيرا فاما اذا كان كثيرا يخرج عن حد الامتحان والاختيار يكون الخيار للملك كذا في المحيط \* وان لبسه



وَأَنْ لَبَسَهُ لِيَسْتَدْفَأَ بِهِ وَهُوَ أَنْ يَلْبَسَهُ لِدَفْعِ مَا يَدْفَعُ الْبَرْدَ بَطْلٌ خِيَارُهُ كَذَا فِي الظَّهْيَرِيَّةِ \* وَأَنْ رَكِبَهَا لِيَسْقِيَهَا أَوْ يَشْتَرِي لَهَا حُلْفًا أَوْ لِيُرِدَهَا عَلَى بَائِعِهَا فَالْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ أَجَازَةً فِي الْأَسْتِحْسَانِ لَا يَكُونُ أَجَازَةً وَهُوَ عَلَى خِيَارِهِ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ \* قِيلَ هَذَا إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ الرَّدُّ وَالسَّقْيُ وَالْعَلْفُ إِلَّا بِالرَّكُوبِ وَأَنْ أَمَكْنَ بَدُونِ الرَّكُوبِ يَبْطُلُ وَكَذَلِكَ الرَّكُوبُ لِحَمْلِ مَلْفٍ أَنْ كَانَ فِي وَعَاءٍ وَاحِدٍ لَا يَبْطُلُ وَأَنْ كَانَ فِي مَدْلَيْنِ يَبْطُلُ ذِكْرُهُ فِي السَّيْرِ الْكَبِيرِ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \* وَأَنْ اسْتَحْدَمَهَا مَرَّةً أُخْرَى فَإِنْ كَانَ فِي النَّوْعِ الَّذِي اسْتَحْدَمَهَا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى كَانَ اخْتِيَارُ الْمَلِكِ وَأَنْ كَانَ فِي نَوْعٍ آخَرَ لَا يَكُونُ اخْتِيَارًا وَالْأَكْرَاهُ عَلَى الْأَسْتِحْدَامِ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى اخْتِيَارُ الْمَلِكِ فَسَرُّ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الْأَجَارَاتِ نَقَالَ بَانَ بِأَمْرٍ بِحَمْلِ الْمَتَاعِ عَلَى السَّطْحِ أَوْ بِأَنْزَالِهِ مِنْ السَّطْحِ أَوْ بِتَقْدِيمِ الْفِعْلِ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ بِأَنْ تَغْمِزَ رِجْلُهُ بَعْدَ أَنْ لَا يَكُونُ مِنْ شَهْوَةٍ أَوْ بِأَنْ تَطْبِخَ أَوْ تَحْبِزَ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ يَسِيرًا وَأَنْ أَمْرًا بِالطَّبْخِ وَالْحَبْزِ فَوْقَ الْعَادَةِ فَذَلِكَ رِضًا كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَلَوْ رَكِبَ الدَّابَّةَ لِيَعْرِفَ سِيرَهَا ثُمَّ رَكِبَهَا مَرَّةً أُخْرَى أَنْ رَكِبَهَا لِمَعْرِفَةِ سَيْرٍ آخَرَ غَيْرَ الْأَوَّلِ بَانَ رَكِبَهَا أَوْ لَا لِيَعْرِفَ أَنَّهَا هَمَلًا جَ ثُمَّ رَكِبَهَا ثَانِيًا لِيَعْرِفَ مَرَّةً عَدَّ وَهِيَ هِيَ عَلَى خِيَارِهِ وَالثُّوبُ إِذَا لَبَسَهُ مَرَّةً لِمَعْرِفَةِ الطَّوْلِ وَالْعَرْضِ ثُمَّ لَبَسَهُ ثَانِيًا يَسْقُطُ خِيَارُهُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ \* وَلَوْ اشْتَرَى أَرْضًا مَعَ حَرَّتِهِ فَسَقَى الْحَرَّ أَوْ فَصَلَ مِنْهُ شَيْئًا أَوْ حَصَدَهُ أَوْ عَرَضَ لِلْبَيْعِ بَطْلٌ خِيَارُهُ لَا لَوْ عَرَضَهُ لِيَقُومَ كَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ \* وَلَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ نَخْلٌ فَصَرَمَ النَّخْلَ أَوْ لَقَعَ بَطْلٌ خِيَارُهُ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \* وَلَوْ زَرَعَ الْأَرْضَ أَوْ حَرَّتَهَا فَهُوَ رِضًا مِنَ الْمُشْتَرِي وَمِنْ الْبَائِعِ فَسَخٍ وَلَوْ كَانَ النَّهْرُ عَارِيَةً وَكَانَ يَسْقَى بِهِ كَمَا كَانَ يَسْقَى قَبْلَهُ سَقَطَ خِيَارُهُ وَكَذَا إِذَا أَعَارَهُ أَوْ آجَرَهُ سَقَطَ خِيَارُهُ سِوَا مَا سَقَى مِنْهُ أَسْتَعْبَرَا وَلَمْ يَسْقَ كَذَا فِي التَّائَارِ خَانِيَّةِ نَافِلًا مِنَ الْفَتَاوَى الْعَتَابِيَّةِ \* وَكَرَى النَّهْرَ وَكَبَسَ الْبُتْرَ يَسْقُطُ خِيَارُهُ وَلَوْ أَنْ هَدَمْتَ الْبُتْرَ ثُمَّ بَنَاهَا لَمْ يَعْذِ خِيَارُهُ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ \* وَلَوْ سَقَى مِنْ نَهْرِ الْأَرْضِ دَوَابَّهُ أَوْ شَرَبَ بِنَفْسِهِ لَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ لِأَنَّهُ مَبَاجٍ وَلَوْ سَقَى مِنْ نَهْرِ أَرْضٍ أُخْرَى فَهُوَ رِضًا بِخِلَافِ مَا إِذَا سَقَى مِنْهُ أَجْنَبِيٍّ بِغَيْرِ عِلْمِهِ وَلَوْ رَمَتْ مَاشِيَةً الْمُشْتَرِي الْكَلَاءُ يَسْقُطُ خِيَارُهُ بِخِلَافِ مَاشِيَةِ الدَّاسِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَأَنْ اشْتَرَى الرَّجُلُ نَهْرًا أَوْ بُتْرًا وَهُوَ بِالْخِيَارِ فَوَقَعَتْ فِي الْبُتْرِ شَاةٌ فَهَاتَتْ أَوْ وَقَعَتْ فِيهَا عَذْرَةٌ أَوْ شَيْءٌ مِمَّا يَنْجَسُ الْمَاءَ بِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهَا قَبْلَ الْخُرْجِ وَإِنَّمَا إِذَا نَزَحَ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ حَتَّى طَهَّرَ هَلْ لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى الْبَائِعِ لَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْكِتَابِ

واختلف المشايخ فيه قال بعضهم له حق الرد لان العيب زال في مدة الخيار على وجه لم يبق له اثر فيكون المشتري على خياره على قياس ما لو حرم العبد في مدة الخيار في يد المشتري ثم انقطع منه الحمى في المدة كان المشتري على خياره وحكى الفقيه ابو جعفر عن استاذنا ابي بكر البلخي انه لا يكون له الرد ايضا بعد النزع لانه بقي بعد النزع نوع عيب فانه وان ظهر مر فالايظهر مند بعض العلماء كذا في الذخيرة \* ولا يسقط خياره لو استثنى من البئر لشربه ووضوئه ودوابه لينظر الى كثرة الماء لانه محتاج اليه ولو سقى بها زرعاً بطل خياره لانه غير محتاج اليه لمعرفة قدر الماء هكذا في المحيط \* ولو قطع حوافر الدابة او اخذ بعض عرقها لا يبطل كذا في فتح القدير \* فان ودجها او فصد حنكها او بزفها فهو رضاء كذا في السراج الوهاج \* ولو حمل عليها ملغاً يسقط خياره هكذا روى عن ابي يوسف رجوعه عن محمد رحمه الله ان حمل ملغاً لها عليها لا يسقط خياره ولو كان له دواب فحمل على جميع الدواب عليها فذلك رضاء هكذا في المحيط \* اشترى بقرة او شاة على انه بالخيار فحلب لبنها بطل خياره كذا في الفتاوى السراجية \* وهو المختار كذا في جواهر الاخلاط \* وفي القدوري اذا سكن المشتري الدار او اسكنها رجلاً باجر او بغير اجر او رث منها شيئاً او احدث فيها بناء او جصصها او طينها او هدم منها شيئاً فهو رضاء للبيع كذا في الظهيرية \* ولو سقط حائط منها بغير صنع احد يسقط الخيار كذا في محيط السرخسي ولو اشترى داراً وهو ساكن فيها على انه بالخيار فدام على السكنى لا يبطل خياره كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان فيها ساكن باجر فباعها للبائع برضاء وشرط الخيار للمشتري فترك المشتري واستأجر الغلة فهذا رضاء كذا في الحاوي \* المشتري بخياراً لشرط اذ باع بخيار الشرط قبل يبطل الخيار وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* ولو نسخ من الكتب لنفسه او لغيره لا يبطل وان قلب الاوراق وبالدرس منه يبطل كذا في البحر الرائق \* قالوا ولو قيل بالانتساخ يبطل الخيار وبالدرس لا يبطل خياره فله وجه ويجوز الاخذ به كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الماخوذ كذا في جواهر الاخلاط \* ولو حجج الغلام او سقى دواء او حلق راسه فهو رضاء كذا في المحيط \* وعن محمد رحمه الله اذا امر الغلام بحز راسه يعني راس الغلام فهذا ليس برضاء الا ان يزيد به الدواء كذا الطلي بالنورة الا ان يراد به الدواء وكذا غسل الراس واللحية وفي المتنقى اذا احتجم الخادم بامر المشتري فهو رضاء كذا في الظهيرية \* ولو اشترى قناباً بخيار فراه بحجم الراس باجر فسكت

كان رضا لا لوبلا اجر لانه لا استخدام الاترى انه لو قال احببني فحججه لم يكن رضا كذا في البحر الرائق \* وفي الاصل اشترى جارية فامرها ان ترضع ولده لا يكون رضا كذا في الفصول العمادية \* ولو امر الجارية بعد ما اشتراها على انه بالخيار بالمشط والدهن او اللبس فهذا ليس برضا كذا في الظهيرية \* اشترى بشرط الخيار شيئا فقبضه او نقد ثمنه لا يبطل بذلك خياره كذا في الفصول العمادية \* ابن سماعة عن ابي يوسف رح في رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلاثا وقبضه فوهب للعبد مال او اكتسبه ثم استهلكه العبد بعلم المشتري بغير ان ذنه او غير علمه لا يبطل خيار المشتري ولو وهب للعبد ابن المشتري وقبضه العبد عتق الابن ولا يبطل الخيار في العبد ولو وهب للعبد ولد المشتري وقبضه العبد بطل الخيار في العبد قال ولا يشبه الولد ام الولد من قبل ان ام الولد تبقى على ملكه بعد بحكم الخيار والولد لا يبقى ولو ان المشتري استهلك المتاع الموهوب للعبد بطل خياره في العبد هكذا روى ابن سماعة عن محمد رح هذه المسئلة كذا في الظهيرية \* ولو اشترى عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام فقطع البائع يده عند المشتري بطل خيار المشتري في قول ابي حنيفة رح ولا يبطل في قول محمد رح وعن ابي يوسف رح فيه روايتان ولو قطع البائع يده قبل التسليم الى المشتري لا يبطل الخيار عند الكل ولو قطع اجنبى عند المشتري بطل الخيار عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا بيعت الدار بجانب الدار المشتراة بشرط الخيار للمشتري فاخذها المشتري بالشفعة فقد سقط خياره كذا في المحيط \* والاخذ ليس بقيد لانه يتم بمجرد الطلب سواء كان معه اخذ او لا كذا في النهر الفائق \* المشتري بشرط الخيار اذا رهن بالثمن في ايام الخيار جاز كذا في الفصول العمادية \* واذا باضت الدجاجة في المدة سقط الخيار الا ان يكون مذرة واذا ولد الحيوان سقط الا ان يكون الولد ميتا كذا في البحر الرائق \* وفي المنيع اذا ولدت في يد المشتري ولدا ميتا ان لم ينقصها الولادة فهو على خياره كذا في المحيط \* واذا كان البائع والمشتري جميعا بالخيار لم يتم البيع باجازه احدهما حتى يجتمعا عليه كذا في المبسوط \* وفي المنتقى رجل باع عبدا بامه على ان كل واحد منهما بالخيار في ما باع فاجاز بائع العبد البيع وقد تقاضاه في يد المشتري فقد لزمه وتم البيع وفيه رجل اشترى عبدا بجارية وشرط كل واحد الخيار لنفسه فيما باع ثم اعتق معا جاز عتق كل واحد منهما في السلعة التي كان يملكها رجل اشترى من آخر عبدا بالف درهم وهما جميعا

بالخيار فقال البائع قد اجزت البيع بمحض من المشتري وقال المشتري بعد ذلك قد فسخت البيع بحضرة البائع فالبيع يفسخ فان هلك العبد في يد المشتري قبل ان يرد في الايام الثلاثة او بعدها فعلى المشتري الثمن من قبل ان البائع قد الزم البيع وصار المشتري بالخيار ودون البائع ولو اصابه عيب قبل هذه المقالة او بعدها فهو سواء وعليه الثمن ولا يعتطع رده بعد العيب الذي اصابه وان بدأ المشتري ففسخ العقد ثم ان البائع اجاز البيع ثم هلك العبد فعلى المشتري قيمته <sup>١</sup> وكذلك لو اصابه عيب نقصه بعد هذه المقالة فالبيع منتقض يرد المبيع ويرد نقصان العيب ولو اصاب العيب قبل ان يفسخ المشتري البيع ثم اجازه البائع فالبيع لازم للمشتري وعليه الثمن كذا في المحيط \* <sup>٢</sup> واذا كان الخيار للبائع او للمشتري فتناقضا البيع ثم هلك عند المشتري قبل ان يقبضه البائع فعلى المشتري الثمن اذا كان له الخيار والقيمة ان كان الخيار للبائع كذا في المبسوط \* ولو اشترى شيئا على انهما بالخيار ورضي احدهما بالبيع صريحا او دلالة لا يرد الاخر بل يبطل خياره عند الامام وقال لا يرد البيع في نصيبه وعلى هذا الخلاف خيار الرؤية والعيب كذا في النهر والفائق \* رجل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان البائعين بالخيار فرضي احدهما بالبيع ولم يرض الآخر لزمهما البيع في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان \* الفصل الرابع في اختلاف المتبايعين في اشتراط الخيار \* اذا اختلفا فيه فالقول قول الذي ينفيه وان اختلفا في مقداره فالقول قول المقر بقصر الوقتين وان اختلفا في مضيه فالقول قول الذي ينكر مضيه كذا في المبسوط \* اختلفا في شرط الخيار واقاما البينة فبينة مدعى الخيار او كذا في القنية \* ان كان الخيار لاحدهما واختلفا في الاجازة والنقض في المدة فالقول لمن له الخيار رادعى الفسخ او الاجازة والبينة بينة الآخروان اختلفا بعد مضي المدة فالقول لمدعى الاجازة ايها كان والبينة لمدعى النقض واما اذا كان الخيار لهما واختلفا في النقض والاجازة في المدة فالقول لمدعى النقض والبينة للآخر وان اختلفا بعد مضي المدة فالقول لمدعى الاجازة والبينة لمدعى النقض كذا في محيط السرخسي \* هذا كله اذا لم يكن لبينتهما تاريخ ولو اרכת البينتان يقبل بينة اسبقهما تاريخا ايها كان على الفسخ والاجازة كذا في شرح الطحاوي \* قال محمد رح في الجامع الكبير رجل باع عبدا من رجل بالف درهم على ان البائع فيه بالخيار ثلاثة ايام وقبضه المشتري فمضت المدة

فمضت المدة فقال احدهما ايهما كان ان العبد مات في الثلث وانتقض البيع ووجبته القيمة وقال الآخر لاهل هوى ابقى فالقول قول من يدعى انه حي آق وان اقاما البينة كانت البينة بينة من يدعى انه حي ابقى ايضا كذا في المحيط \* واما ان اتصادقا على الموت فقال احدهما مات في الثلث وقال الآخر بعد الثلث فالقول لمدعيه في الثلث والبينة للآخر واما ان اتصادقا على الموت بعد الثلث في يد المشتري واختلفا في الغسخ والاجازة فاقام احدهما البينة ان البائع نقض في الثلث واقام آخرانه اجاز في الثلث فالبينة لمدعي النقض وقيل هذا قياس وفي الاستحسان البينة لمدعي الاجازة وان تصادقا على الموت في الثلث والمسئلة بحالها فبينة مدعي الاجازة اولى ولو ادعى احدهما الموت بعد الثلث واجازة البائع في الثلث وادعى الآخر الموت في الثلث ونقض البائع قبله فالقول لمدعي النقض والبينة للآخر ولو ادعى احدهما الموت بعد الثلث ونقض البائع في الثلث والآخر الموت في الثلث واجازة البائع قبله فالقول لمدعي النقض والبينة لخصمه وكذلك لو كان الخيار لهما فاختلغا على هذا الوجه كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رح في الجامع ايضا رجل باع عبدا على ان البائع بالخيار ثلثة ايام فقبضه المشتري وقيمته الف درهم فزادت قيمته في الايام الثلثة فصارت الف درهم ثم مضت الايام الثلثة واقام البائع البينة ان المشتري قتله خطأ في الايام الثلثة بعد ما صارت قيمته الف درهم وانكره المشتري فاقام المشتري بينة ان البائع قتله خطأ بعد مضي الايام الثلثة فالبينة بينة البائع ولو اقام احدهما البينة انه مات في يد المشتري في الايام الثلثة واقام الآخر البينة انه مات بعد الثلث كانت البينة بينة من يدعى الموت بعد الثلثة وان افضينا بوجوب ضمان القتل للبائع هناك للبائع ان يضمن ما قلة المشتري ولو اراد ان يضمن المشتري قيمة العبد يوم قبضه لم يكن له ذلك وكذلك ان اقام البائع بينة ان فلانا قتله في الايام الثلثة خطأ واقام المشتري بينة على ذلك الرجل او غيره انه قتله خطأ بعد مضي الايام الثلثة كانت بينة البائع اولى ويقضى للبائع على ما قلة القاتل بقيمته يوم القتل وان اختار تضمين المشتري القيمة لم يكن له ذلك ولو كان المشتري اقام البينة على البائع على ان البائع قتله في الايام الثلثة واقام البائع بينة ان المشتري قتله بعد الايام الثلثة فالبينة بينة البائع ولو اقام البائع بينة على ان هذا الاجنبى قتله بعد الايام الثلثة واقام المشتري بينة على ان هذا الاجنبى او غيره قتله في الايام الثلثة فالبينة بينة البائع وان اراد المشتري في هذا الوجه اثبات القتل على الذي اقام

عليه البائع البينة أنه قتله بعد الثلث وأراد تضمينه لم يكن له ذلك كذا في المحيط \* ولو اتفقا أن هذا الرجل خصبه في الثلث وأدعى البائع الموت في الثلث وأدعى المشتري الموت بعد الثلث فالبينة للمشتري ولو مكسافينة البائع أولى وللمشتري أن يضمن الغصب قيمته كذا في محيط السرخسي \* وكذلك إذا كان الغصب من اثنين كان للمشتري أن يأخذ الذي أثبت الغصب عليه بضمائه وإن لم يقيم البينة على ما وصفنا من القتل والموت فالقول قول من يدعى القتل والموت في الثلث كذا في المحيط \*

الفصل الخامس في شرط الخيار في البعوض والخيار لغیر العاقد \* ولو اشترى ثوبين أو عشرين أو ابتين على أنه بالخيار في أحدهما ثلثة أيام أو على أن البائع بالخيار في أحدهما ثلثة أيام فهذه المسئلة على أربعة أوجه في ثلثة منها يفسد البيع فيهما جميعا وفي الواحد جاز فيهما جميعا أما الوجه الثالث فاحدها أن الميعين الذي فيه الخيار ولم يبين ثمن كل واحد منهما على حدة والثاني إذا عين الذي فيه الخيار ولم يبين حصته كل واحد منهما من الثمن والثالث إذا بين حصتهما من الثمن ولم يعين الذي فيه الخيار والرابع إذا عين الذي فيه الخيار وبين حصتهما من الثمن فإن البيع جائز في أحدهما باقيا في الآخر الخيار فإن أجاز البيع من له الخيار أو مات أو مضت مدة الخيار من غير فسخ تم البيع فيهما ولزم المشتري ثمنهما وليس للآخر فسخ البيع في أحدهما ولا في كليهما حتى ينقذ ثمنهما كذا في البنا بيع \* ولو اشترى كيليا أو وزنيا أو عبد أو أحدا على أنه بالخيار في نصفه صح فصل الثمن أولا ولا فرق بين أن يكون الخيار للبائع أو للمشتري فإن كان الخيار للمشتري فله أن يرد النصف الذي شرط له الخيار فيه وإن كان فيه تفريق أو لصفقة على البائع لأنه رضى بهذا التفريق كذا في الكافي \* وإذا اشترى الرجل من آخر عشرين كل واحد منهما بالف درهم وشرط الخيار في أحدهما ببعينه للبائع حتى جاز العقد فقال المشتري أنا آخذ الذي لا خيار فيه وانقذ ثمنه لم يكن له ذلك ولو أراد البائع من المشتري أن ينقذ جميع الثمن وأبى المشتري لا يجبر عليه ولو أراد البائع أن يسلم الذي لا خيار فيه إلى المشتري ويقبض ثمنه من المشتري وتوقف العبد الآخر وقال المشتري لا أقبل منك ولا أعطيك شيئا من الثمن حتى تجيز البيع في الآخر فأخذها أو تفسخ العقد فيه فأخذ العبد الذي تم البيع فيه بحصته فذلك إلى المشتري كذا في المحيط \* ولو أراد البائع أن يدفع العبدين إلى المشتري ويأخذ ثمنهما لم يجبر المشتري على ذلك وإن قال المشتري أنا آخذ العبدين وانقذ ثمنهما ليس



له ذلك الا برضاء البائع ولو كان الخيار للمشتري في هذه الصورة فاراد المشتري ان ياخذ العبد الذي  
 وجب البيع فيه وياخذ ثمنه وابي البائع لا يجبر البائع عليه وكذا لك لو اراد البائع ان يسلم  
 الى المشتري العبد الذي وجب فيه البيع وياخذ ثمنه وابي المشتري ذلك فذلك كله  
 الى المشتري ولو قال المشتري انا آخذ العبدين وانقد ثمنهما وابي البائع ذلك لا يجبر البائع  
 عليه ولو قال البائع للمشتري اعطيك العبدين واخذ الثمنين وانت على خيارك لا يجبر عليه  
 كذا في الذخيرة \* رجل اشترى عبدا وشرط الخيار لغيره ثلثة ايام فايهما اجاز البيع جازوا بهما  
 ففسخ البيع انفسخ فالببيع على هذا الشرط صحيح عند علمائنا الثلثة استحسانا كذا في الجامع الصغير \*  
 وان اجازا احدهما وفسخ الآخر فان عرف السابق منهما فهو اولي كذا في المحيط \* وان فسخ  
 احدهما واجاز الآخر معا فالفسخ اولي كذا في الحاوي \* وهو الاصح هكذا في النهر الفائق \*  
 رجل امر آخرا بان يبيع عبده بشرط الخيار للآمر فباعه با تا بغير خيارا وبشرط الخيار لنفسه  
 توقف ولو امتثل بان يشترط الخيار للآمر ثبت الخيار لهما فايهما اجازا ونقض صح غير ان  
 الامر ان اجاز بطل خياره وبقي الامر على خياره ويكون الباقي خيارا لاجازة حتى لا يتوقف  
 بمدة وكذا لو امره بالبيع مطلقا وبشرط الخيار لنفسه فباع وشرط الخيار للآمر ولا جنبي ثبت  
 الخيار لهما لما مر ان اشتراط الخيار لغير العا قد اشتراط لنفسه كذا في الكافي \* واذا امر رجلا  
 بان يشتري له عبدا بعينه او بغير عينه وسمى له ثمنا وجنسا حتى صح الامر وامره ان يشترط  
 الخيار لنفسه يعني للمامور فاشترى وشرط لنفسه او للآمر او لا جنبي نفذ على الامر ولو امره  
 ان يشترط الخيار للآمر فاشترى بغير خيارا وشرط الخيار لنفسه لا ينفذ على الامر ولكن يلزم المامور  
 كذلك لو امره بان يشترط الخيار لنفسه فاشترى بغير خيارا لنفسه لا ينفذ على الامر ولو امره ان يشترط  
 الخيار للآمر فاشترى وشرط الخيار له كما امره به حتى نفذ على الامر ثم اجاز المامور البيع بطل خياره  
 والامر على خياره فان اجاز العقد كان العبد له وان رد كان الموكيل حتى لو هلك العبد بعد ذلك  
 في يد الموكيل هلك من مال الموكيل ولو ان الموكيل لم يجز البيع من الابتداء حتى قال الامر له  
 رد العبد فلا حاجة لي فيه فهلك بعد هذا القول في يد الموكيل هلك من مال الامر فان قال الموكيل  
 بعد ما قال له الامر رد هذا العبد رضيت بهذا العقد ثم هلك العبد في يد الموكيل هلك من مال الامر ولو باعه  
 المامور بعد الامر بالرد من رجل توقف على اجازة الامر ولو اجاز البيع الثاني نفذ البيع الثاني والاول



ونثبت الملك له ويطيّب له الربح ان كان في الثمن ربح وان نقض البيع الثاني صار الحال بعد نقضه كالحال قبل وجوده وان نقض البيع الاول بعد البيع الثاني لزم العبد المأمور ولكن لا ينفذ عليه بيعه الذي كان قبل ذلك فان جدد المأمور بيعاً بعد ذلك نفذ وطاب له الربح ان كان في الثمن ربح كذا في المحيط \* واذا اشترى الرجل شيئاً غيره بأمره وشرط الخيار للمأمور كما امره به حتى يثبت الشيء للمأمور وللوكيل ثم اختلف البائع والوكيل بعد ذلك فقال البائع ان الأمر قد رضى والأمر غائب وانكر الوكيل ذلك فالقول للوكيل بلا يمين وذكر شمس الأئمة الحلواني رح ان في استخلاف الوكيل في هذه المسئلة روايتين وعلى أصح الروايتين استخلاف الوكيل كذا في النخبة \* هذا اذا لم يقم البائع بينة على ما ادعى فاما اذا اقام البائع البينة ان الأمر قد رضى فان البيع لازم للمأمور وان كان الأمر غائباً وان لم يقم له بينة على ذلك الا ان المشتري قد صدقه فيما ادعى من رضا الأمر ثم حضر الأمر في مدة الخيار وانكر الرضا وادعى انه نقض البيع بمحض من البائع ذكر ان الشريء يلزم المشتري ولا يلزم للأمر حتى لا يكون للوكيل ان يرجع على الأمر بالثمن اذا لم يكن مدفوعاً اليه هذا اذا قال الأمر هذه المقالة في مدة الخيار وما اذا قالها بعد المدة فان البيع يلزمه ولا يكون مصدقاً فيما حكى لانه حكى امر الایملاك استينافه للحال كذا في المحيط \* ولو باع الاب او الوصى او المضارب او الشريك او الوكيل وشرط الخيار لنفسه او للذي عاقده جاز ولو بلغ الصبي في مدة الخيار بطل الخيار وتم البيع عند ابي يوسف رح كذا في محيط السرخسي \* وقال محمد رح في ظاهر الرواية الخيار الى الصبي فاذا اجاز البيع في مدة الخيار جاز وان رد بطل كذا في الصغير \* وان مضى وقت الخيار نقض البيع كذا في الكافي \* ولو باع المكاتب وشرط الخيار لنفسه فعجز في الثلث تم البيع في قولهم وكذلك الماذون اذا حجر عليه المولى في الثلث بطل الخيار كذا في المحيط \* ولو اشترى الاب او الوصى شيئاً للصبي بدين في الذمة وشرط الخيار ثم بلغ الصبي فاجاز الاب او الوصى جاز للعقد عليهما والصبي بالخيار ان شاء اجاز وان شاء فسخ فان اجاز الصبي تم البيع في حقه وان فسخ زال حق الصغير فصح الشراء في حق الاب او الوصى لوجود الاجازة فان لم يحجز الصبي شيئاً حتى مات الوصى بعد ما رضي بالبيع او قبل ذلك فالتيمم على خياره فان لم يموت الوصى ومات العبد في يد الوصى في وقت الخيار او بعد مضيه او مات النبي في وقت الخيار

في وقت الخيار قبل رضا الوصي بالمشتري أو بعده فالشري لازم للمشتري كذا في الذخيرة \*  
الفصل السادس في خيار التعيين \* صح خيار التعيين في القيميات لا في المنليات  
 فيما دون الأربعة استحسانا كذا في النهر الفائق \* ولا يصح في الأربعة كذا في الكافي \*  
 وهو أن يبيع أحد العبدین أو الثلاثة أو أحد الثوبين أو الثلاثة على أن يأخذ المشتري واحدا  
 كذا في البحر الرائق \* ويجوز خيار التعيين في جانب البائع كما جاز في جانب المشتري  
 كذا في الظهيرية \* وهو الأصح كذا في البحر الرائق \* وإذا وقع البيع على هذا فقبضهما المشتري  
 فأحدهما ملك المشتري مضمون عليه بالنمن والآخر ملك البائع أمانة في يده كذا في الحاوي \*  
 ثم قيل يشترط أن يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التعيين وهو المذكور في الجامع الصغير  
 قال شمس الأئمة وهو الصحيح وقيل لا يشترط وهو المذكور في الجامع الكبير قال فخر الإسلام  
 هو الصحيح كذا في التبيين \* وأن ترا ضيا على خيار الشرط مع خيار التعيين ثبت حكمه وهو  
 جواز أن يرد كلا من الثوبين إلى ثلاثة أيام ولو بعد تعيين الثوب الذي فيه البيع ولورد أحدهما  
 كان بخيار التعيين ونبت البيع في الآخر بخيار الشرط ولو مضت الثلاثة قبل رد شيء وتعيينه بطل  
 خيار الشرط وانبرم البيع في أحدهما وعليه أن يعين كذا في فتح القدير \* وإذا لم يذكر خيار الشرط  
 فلا بد من تاقيت خيار التعيين بالثلث عنده وبمدة معلومة أيتها كانت مندهما كذا في الهداية \*  
 وإذا ذكر الخيار مطلقا ولم يوقت كان الكرخي يقول لا يجوز هذا البيع واليه إشار في الجامع الصغير  
 وفي المآذون واليه مال شمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام على  
 البزدي كذا في المحيط \* وأن شرط معه خيار الشرط وهلك من له الخيار بطل خيار الشرط  
 ويثبت للوارث خيار التعيين حتى لا يملك الوارث رد هما وإذا اختار أحدهما بقي الآخر أمانة  
 فإن كان الخيار للمشتري وهلك أحدهما قبل القبض تعين الهالك الأمانة والقائم للبيع وله الخيار  
 في القائم يأخذه أو يرده ولو هلك بطل البيع كذا في محيط السرخسي \* وأن كان الباقي  
 اثنين له أن يأخذ أيهما شاء وأن شاء تركهما ولو هلك الكل بطل البيع كذا في شرح الطحاوي \*  
 ولو هلك أحدهما بعد القبض تعين الهالك للبيع والقائم للأمانة فيرده ولو هلك على التعاقب  
 تعين الهالك أولا للبيع قبل الهلاك ولزمه ثمنه ولو هلك معا لزمه نصف ثمن كل واحد منهما كذا  
 في محيط السرخسي \* وكذلك لو هلك على التعاقب ولكن لا يدري المسابق لزمه نصف ثمن

كل واحد منهما كذا في النهاية \* ولو قال البائع هلك اغلاهما ثمنا وقال المشتري لابل اخصهما  
 ثمنا فانقول للمشتري كذا في محيط السرخسي \* ولو اقام احدهما البينة على الانفرد قبلت بينته  
 وسقط اليمين ولو اقاما جميعا فبينة البائع او على ولو تعيب احدهما في يد البائع قبل القبض فالتعيب  
 منهما لا يتعين للبيع والمشتري على خياره ان شاء اخذ المعيب بجميع ثمنه وان شاء اخذ الآخر  
 وان شاء تركهما وكذلك ان تعيبا جميعا كذا في شرح الطحاوي \* ولو قبضهما ثم تعيب احدهما  
 في يده تعين ذلك للبيع والآخر للامانة وان تعيبا جميعا ان كان على التعاقب لزمه الاول  
 ويرد الباقي الى بائعه ولا يضمن نقصان ما حدث به. كذا في الينابيع \* وان اختلفا في الاول  
 فعلى ما ذكر كذا في البحر الرائق \* ولو تعيبا معا فلا يتعين احدهما للبيع وله ان يأخذ ايها شاء بثمنه  
 وليس له ردهما جميعا وبطل خيار الشرط ولو ازداد عيب احدهما بعد ذاك او حدث به عيب  
 آخر تعين ذلك للبيع كذا في الينابيع ولو تصرف المشتري في احدهما تصرف الملاك جاز تصرفه فيه  
 ويكون مختار له ولزمه ثمنه وتعين الآخر للامانة ولو تصرف البائع في احدهما فتصرفه فيه موقوف  
 ان تعين ذلك للبيع بطل تصرفه فيه وان تعين ذلك للامانة نفذ تصرفه فيه كذا في شرح الطحاوي \*  
 ولو تصرف المشتري فيهما وهما حيان فهو على خياره في رد الذي لم يختار وليس له ان يردهما  
 كذا في المحيط \* ولو باعهما المشتري ثم اختار احدهما صح بيعه فيه ولو صبغ المشتري احد الثوبين  
 تعين هو مبيعا ورد الآخر ولو اعتقهما البائع منق الذي يرد عليه وان كان اعتق ما اختاره المشتري  
 لا يصح اعتاقه وان استولدهما المشتري تعينت الاولى للبيع وضمن عقر الاخرى للبائع  
 ولا يثبت نسب ولدها منه لعدم الملك ويؤمر المشتري بالبيان انهما استولدها اولافان مات  
 قبل البيان فخير التعيين للورثة وان لم يعلم الورثة الاولى منهما ضمن المشتري نصف ثمن  
 كل واحدة ونصف عقرها للبائع وتسعيان في نصف قيمتهما للبائع وروى ان الولدين يسعيان  
 ايضا في نصف قيمتهما للبائع كذا في الظهيرية \* ولو وطئهما البائع والمشتري فولدتا وادعى  
 كل واحد الولدين صدق المشتري في التي وطئها او لا وضمن عقر الاخرى ويثبت نسب  
 ولد الاخرى من البائع ويضمن البائع عقر الاخرى للمشتري وان ما قبل البيان ولم يعلم  
 ورثة المشتري الاولى منهما لم يثبت نسب الولدين من احد وعقروا ضمن المشتري نصف ثمن  
 كل واحد منهما ونصف عقرها للبائع والبائع يضمن نصف عقر كل واحدة منهما للمشتري ويتقاصان

ولأولهم بينهما كذا في البحر الرائق \* ولو كان الخيار للبائع والمسئلة بحالها فله ان يلزم المشتري  
اي ثوب شاء وليس للمشتري خيار التترك لان البيع من جانبه بات وله ان يفسخ البيع لان له في المبيع  
منهما الخيار وليس له ان يلزمهما جميعا لان المبيع احد هما ولو هلك احد هما قبل القبض او بعده  
هلك امانة والبائع بالخيار ان شاء الزم الباقي وان شاء فسخ البيع فيه وليس له ان يلزم الهالك  
وان هلكا جميعا قبل القبض بطل البيع فيهما ولو هلكا بعد القبض ان هلك احد هما قبل صاحبه  
يجب على المشتري ضمان قيمة الهالك آخر الان الاول هلك امانة وان هلكا مع الزم نصف  
قيمة كل واحد منهما كذا في شرح الطحاوي \* ولو تعيب احد هما او كلاهما قبل القبض او بعده  
فخيار البائع على حاله وله ان يلزم المشتري ايهما شاء فان الزم السليم فلا خيار له في تركه  
وان الزم المعيب ان كان بعد القبض فكذلك وان كان قبل القبض فهو بالخيار ان شاء رضى به  
وان شاء تركه كذا في الينابيع \* وان الزم المعيب ولم يرض به ليس له ان يلزمه الاخر بعد ذلك  
كذا في الظهيرية \* وان شاء البائع فسخ البيع واسترد هما كذا في شرح الطحاوي \* وان تعيب  
كلاهما في يد المشتري فعليه نصف قيمة كل واحد منهما كذا في الينابيع \* ولو تصرف المشتري  
فيهما او في احدهما لا يجوز ولو تصرف البائع في احدهما يجوز تصرفه فيه وتعين الاخر للبيع وله  
خيار الالزام فيه والفسخ ولو تصرف فيهما جميعا يجوز تصرفه فيهما ويكون فسخا للبيع كذا  
في شرح الطحاوي \* ويسقط خيار التعيين بما يسقط به خيار الشرط كذا في الظهيرية \* ابن سماعة  
في نوادره عن ابي يوسف رح رجل اخذ من رجل ثوبين على ان ياخذ ايهما شاء ان شاء اخذ  
هذا بعشرة وان شاء اخذ هذا بعشرين وان شاء اخذهما جميعا فصبغ احدهما واختاره وردا الآخر  
فقال البائع اخترت الذي ثمنه عشرون وقال المشتري اخترت الذي ثمنه عشرة فالقول  
في الثمن قول المشتري ولو ان المشتري قطع الثوب قميصا ولم يخطئه ثم اختلفا في الثمن  
فان شاء البائع اخذ ما اقربه المشتري من الثمن وان شاء اخذ الثوب مقطوما وان كان القطع  
قد زاد فيه مثل الصبغ فلا سبيل للبائع عليه وله ما اقربه المشتري المعلن عن ابي يوسف رح رجل  
اخذ من رجل ثوبين على ان ياخذ احدهما بثمن مسمى فصاع احدهما وقطع الآخر فقال المشتري  
اخترت الذي قطعت ثم ضاع الآخر وانا فيه امين وقال البائع لا بل اخترت الذي ضاع ثم  
قطعت الآخر فعليك قيمة الذي قطعت مع ثمن الذي ضاع فان المشتري ضاع من نصف ثمن الذي

ضام ونصف قيمة الذي قطع ونصف ثمنه كذا في المحيط \* ويجوز خيار التعيين في البيع الفاسد أيضا إلا أن ههنا ما يتعين للبيع يكون مضمونا بالقيمة والباقي كما قلنا في الجائز فان ما تامعا ضمن نصف قيمة كل واحد منهما ولو امتقهما المشتري امتق أحدهما والتعيين اليه ولو امتق أحدهما بعينه أو بامه جاز وصاياه قيمته ولا يجوز امتاق البهيم لا من البائع ولا من المشتري ولو امتق البائع أحدهما بعينه ثم امتق المشتري ذلك أو مینه للبيع أو مات فعتق البائع باطل ولورد ذلك على البائع صح منقه ولو كان امتقهما وردا عليه امتق أحدهما والتعيين اليه كذا في الظهيرية \*

الفصل السابع في الاختلاف في تعيين المشتري بشرط الخيار عند الرد في جنابة المبيع بشرط الخيار وما يتصل به \* رجل اشترى من آخر شيئا على أنه بالخيار ثلثة أيام وقبضه ثم جاء ليرد على البائع بحكم الخيار فقال البائع ليس هذا هو الذي بعته وقال المشتري هو ذلك فالقول للمشتري مع يمينه كذا في الظهيرية \* ولو كانت السلعة غير مقبوضة في هذه الصورة فأراد المشتري إجازة العقد في حين في يد البائع فقال البائع ما بعته هذا وقال المشتري لا بل بعته هذا لم يذكر محمد رح هذا الفصل في شيء من الكتاب وقالوا ينبغي أن يكون القول قول البائع هذا الذي ذكرنا إذا كان الخيار للمشتري فاما إذا كان الخيار للبائع أن كانت السلعة مقبوضة فجاء المشتري بسلعة ليردها على البائع في مدة الخيار فقال البائع ليس هذا هو الذي بعته وقبضته مني فقال المشتري الذي بعته مني أو قبضته مني هذا فالقول للمشتري مع يمينه وأن كانت السلعة غير مقبوضة فأراد البائع الزام البيع في حين فقال المشتري ما اشتريت هذا ذكران القول للمشتري مع يمينه كذا في الذخيرة \* قال محمد رح رجل باع عبدا على أنه فيه بالخيار ثلثة أيام فقتل العبد قتيلا خطأ في مدة الخيار فعلم المولى ذلك فاجاز البيع وهو عالم بالجنابة لم يصير مختارا للفداء وصحت الإجازة وكان للمشتري الخيار لأن العبد قد تعيب في ضمان البائع فان اختار المشتري أخذ يخير بين الدفع والفداء وان اختار نقض البيع يخير البائع بين الدفع والفداء هذا إذا كانت الجنابة في يد البائع فان كانت في يد المشتري وباقي المسئلة بحالها فالبائع على خياره فان اجاز جاز ويثبت الملك للمشتري وقت العقد ثم يخير المشتري بين الدفع والفداء فان كان الخيار للمشتري وجنى العبد في يد البائع كان للمشتري خيار العيب ويبقى خيار الشرط أيضا فان اختار الأخذ يخير بين الدفع

بين الدفع والفداء وان اختار النقص يخير البائع ولو جنى في يد المشتري في مدة الخيار لم يكن له ان يرده على البائع الا ان يفديه في مدة الخيار فم له ان يرده بخيار الشرط لزوال العيب ولو لم يفدوا اختار الدفع سقط خيار الشرط وتقرر العبد على ملكه عند الاقدام على الدفع فيجب عليه الثمن رجل اشترى دارا بشرط الخيار للبائع او للمشتري او كان البيع باتا فوجد في الدار قنيل فعلى قول ابي حنيفة رجح الدية على عاقلة صاحب اليد على كل حال وعلى قول ابي يوسف ومحمد رجح على عاقلة المشتري ان كان البيع باتا وعلى عاقلة من يصير الدار له بالفسخ والاجازة ان كان فيه الخيار ثم مندهما اذا كان البيع باتا والدار في يد المشتري حتى وجبت الدية على عاقلة المشتري لم يذكر في الكتاب ان المشتري هل يتخير ويجب ان لا يتخير لان وجود القنيل في الدار ليس بعيب حل بالدار لا حقيقة ولا اعتبارا فان الدار لا تصير مستحقة بضمان الجناية كذا في المحيط \* الباب السابع في خيار الرؤية \* وفيه ثلثة فصول \* الفصل الاول في كيفية ثبوت الخيار واحكامه \* شراء ما لم يره جائز كذا في الحاوي \* وصورة المسئلة ان يقول الرجل لغيره بعث منك هذا الثوب الذي في كفي هذا وصفته كذا او الدرة التي في كفي هذه وصفتها كذا او لم يذكر الصفة او يقول بعث منك هذه الجارية المنتقبة واما اذا قال بعث منك ما في كفي هذا او ما في كفي هذه من شيء هل يجوز هذا البيع لم يذكر في المبسوط قال عامة مشائخنا اطلاق الجواب يدل على جوازه عندنا كذا في المحيط \* من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه ان شاء اخذه بجميع ثمنه وان شاء رده سواء رآه على الصفة التي وصفت له او على خلافها كذا في فتح القدير \* هو خيار يثبت حكما لا بالشرط كذا في الجوهرة النيرة \* ولا يمنع ثبوت الملك في البدلين ولكن يمنع اللزوم كذا في محيط السرخسي \* ولا يسقط بصريح الاسقاط قبل الرؤية ولا بعدها كذا في البدائع \* وله ان يفسخ وان لم ير عند عامة المشائخ رجح وهو الصحيح كذا في الفتاوى الصغرى \* وان اجازة قبل الرؤية لم يجوز خياره باق على حاله فاذا رآه ان شاء اخذه وان شاء رده هكذا في المصمرات \* وكما يثبت الخيار في المبيع للمشتري يثبت للبائع في الثمن اذا كان مينا كذا في فتاوى قاضي خان \* وشرط ثبوت الخيار ان يكون المبيع ما يتعين بالتعيين فان كان مما لا يتعين بالتعيين لا يثبت فيه الخيار كذا في البدائع \* والمكيل والموزون اذا كان مينا فهو بمنزلة سائر الاعيان وكذا التبر من الذهب والفضة والوانى ولا يثبت خيار الرؤية فيما ملك ديننا في الذمة كالسلم



والدراهم والدنانير عينا كان او دينا والمكيل والموزون اذا لم يكن معينا فهو بمنزلة الدراهم والدنانير كذا في فتاوى قاضي خان \* وانما يثبت في كل عقد يفسخ بالرد كالا جارة والصلح عن دعوى مال والقسمة والشراء وما اشبه ذلك من العقود التي تنفسخ بالرد كذا في شرح الطحاوي \* ولا يثبت في كل عقد لا يفسخ بالرد كالمهر وبديل الخلع وبديل الصلح من دم العمد وما اشبه ذلك من العقود التي يكون المردود مضمونا بنفسه لا بما يقابله كذا في الذخيرة \* الاسترو شنى في فوائد بعض الائمة استفتيت ائمة بخارا ان خيار الرؤية وخيار العيب هل يثبتان في الفاسد فاجابوا انهما يثبتان كذا في الفصول العمادية \* واختلفوا في انه مطلق او موقت قيل بانه موقت موقت امكان الفسخ بعد الرؤية لو تمكّن من الفسخ بعد الرؤية ولم يفسخ يسقط خيار الرؤية وان لم يوجد الا جارة صريحا ولاد لانه كذا في البحر الرائق \* والمختار انه لا يتوقت بل يبقى الى ان يوجد ما يبطله كذا في فتح القدير \* وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* وليس للبائع ان يطالب المشتري بالثمن ما لم يسقط خيار الرؤية منه كذا في فتح القدير \* وخيار الرؤية لا يورث حتى ان المشتري لو مات قبل الرؤية فليس لورثته الرد كذا في شرح الطحاوي \* ولو باع شيئا لم يره بان ورث شيئا لم يره حتى باعه جاز البيع ولا خيار له في قول ابي حنيفة رح الآخر كذا في الذخيرة \* ولو باع عينا بعين لم يره وبدين ثم رآه فرده ينتقض البيع بحصة العين ولا ينتقض حصة الدين لانه لا خيار له في حصته كذا في محيط السرخسى \* ومن اشترى ما رأى خيرا ان يغير وان لم يغير لا يغير الا اذا لم يعلم عند العقد انه كان رآه من قبل فحينئذ يثبت له الخيار كذا في التبيين \* وان اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير فالقول للبائع مع يمينه وعلى المشتري البينة هذا اذا كان ثا المدة قريبة يعلم انه لا يغير في مثل تلك المدة فان بعدت المدة بان رأى امته شابة ثم اشتراها بعد عشرين سنة وزعم البائع انها لم تتغير فالقول للمشتري كذا في الكافي \* وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اختلفا فقال البائع للمشتري رأيت وقت الشراء وقال المشتري لم اره فالقول قول المشتري مع يمينه كذا في البدائع \* وان كان المشتري محدود او اقر المشتري بقبض المحدود المشتري ثم قال بعد ذلك لم ارجع المحدود لا يقبل قوله كذا في المحيط \* وقد قال اصحابنا رح اذا اختلفا بعد ذلك فقال البائع ليس هذا ما بعثك وقال المشتري هو ما بعثني



فالقول قول المشتري وكذلك في كل موضع ينفسخ العقد بقول المشتري وحده وكل موضع لا ينفسخ العقد بقوله الا برضى البائع او حكم الحاكم فالقول قول البائع في الجميع مثل الرد بالعيب كذا في شرح القدوري للقطع \* رجل اشترى من الشاة المذبوحة كرشها قبل السالخ جاز بخلاف ما اذا باع من البطيخ بذره قبل القطع فانه لا يجوز وان رضى البائع بالقطع واذا جاز بيع الكرش قبل السالخ كان على البائع اخراجها وللمشتري خيار الرؤية كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان اشترى قبل الذبح لا يجوز كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو نظر الى جراب هروي فقبله ثم ان صاحب الجراب قطع منه ثوبا ثم اخبره انه قطع منه ثوبا ولم يره اياه حتى اشترى بما في الجراب فهو بالخيار اذا رآه وكذلك لو مرض رجل ثوبين ثم لف احدهما في منديل وجاءه ولم يره واشتراه منه ولم يعلم ايها هو فهو بالخيار اذا رآه كذا في الحاوى \* ولو اتاه بالثوبين جميعا ولف كل واحد منهما في مند بل وقال هذان الثوبان اللذان مرضت عليك امس فقال اخذت هذا الثوب بعينه بعشرة وهذا الثوب بعينه بعشرة ولم يره حالة الشراء لا خيار له وان اشتراهما بثمنين مختلفين بان قال اخذت هذا بعشرين وهذا بعشرة غله الخيار ولو قال اخذت احدهما بعشرين ولم يعلم ايها هو فهذا فاسد هكذا في المحيط \* وفي المنتقى اذا مرض على رجل جراب هروي فنظر الى كل ثوب ثم ان صاحب الثوب لف ثوبا من الجراب في منديل فاشتراه الذي مرض عليه الجراب فله الخيار اذا رآه وان كان بين صاحب الجراب انه من ذلك الجراب حتى بينه انه شيء يعرفه بعينه كذا في الذخيرة \* واذا اشترى شيئا قد كان رآه وهو لا يعرفه بان رأى ثوبا في يد انسان ثم ان صاحب الثوب لفه في منديل وباعه منه او رأى جارية في يد انسان ثم رآها منتقبة عنده فاشترها منه ولم يعلم بانه ذلك الثوب او تلك الجارية فله الخيار اذا رآه بعد ذلك كذا في المحيط \* اشترى راوية ماء فله الخيار اذا رآه لان بعض الماء اطيب من بعض وكذا لو شرط من رجلته وهي من دجلة لان بعض المواضع اطيب من بعض كذا في محيط السرخسي \* وخيار الرؤية يمنع تمام الصفقة حتى ان من اشترى من آخر عدل زطى فلم يره فتقبضه وحدث بثوب منه عيب فليس له ان يرد منه شيئا بخيار الرؤية كذا في الذخيرة \* ولو اجاز العقد في بعض المبيع دون البعض بان اشترى ثوبين او عشرين لو ما شبه ذلك ورأهما بعد ما قبضهما ورضي باحدهما فتال رضيت بهذا لم يجوزوا الخيار على حاله كذا في المحيط \* ولو اشترى شيئين ورأهما ثم قبض احدهما فهو رضاء رواه ابن رستم

من ابي حنيفة رح ورؤية احدى لا يكون كرويتهما الا اذا قبض الذي رآه فالتلفه فم يلزمه وفيه خلاف ابي يوسف رح كذا في الظهيرية \* رجلان اشتريا شيئا لم يرياها وقبضاها ثم نظرا اليها فرضى به احدهما واراد الآخر الرد ليس له الرد الا ان يجتمعا عليه وهذا قول ابي حنيفة رح وكذلك اذا كان البائع اثنين والمشتري واحدا والخيار للبائعين فنقض احدهما واجازا الآخر لا يجوز ما لم يجتمعا على الاجازة ولو ان رجلين اشتريا جارية قدر آها احدهما فقبضاها فنظرا اليها الذي لم يرها واجتمعا على ردها فلهم ذلك ولو ان الذي رآها قال رضيت وانفذت البيع قبل ان يرد الذي لم يرها كان للذي لم يرها ان يرد جميع المبيع ورضاء شريكه بمنزلة رؤيته كذا في المحيط \* ومن رأى احد الثوبين فاشتراهما ثم رأى الآخر فله ان يرد هما او يمسكهما كذا في الكافي \* ولو اشترى عدل زطى لم يرد فليس منه ثوبا بطل خياره في الكل كذا في محيط السرخسي \* والرد بخيار الرؤية فسخ قبل القبض وبعده ولا يحتاج الى قضاء ولا رضا البائع وينفسخ بقول ردت الا انه لا يصح الرد الا بعلم البائع عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في البحر الرائق \* واذا قبضه ثم رآه فهو على خياره ما لم يجز او يوجد منه ما يدل على الرضاء كذا في الظهيرية \* والرضاء به يصح بعد الرؤية بمحض من البائع وبغير محضر منه بالاتفاق وهو على ضربين رضاء بالصريح ورضاء بالدلالة والرضاء الصريح ان يقول بعد الرؤية رضيت او يقول اجزت والرضاء بالدليل ان يراه بعد الشراء فيقبضه كذا في الذخيرة \* وما يبطل به خيار الشرط من تعيب او تصرف يبطل به خيار الرؤية ثم ان كان تصرفا لا يمكن فسخه بعد وقوعه ونفاذه كالاعتاق والتدبير او تصرفا يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة يبطل قبل الرؤية وبعدها كذا في الكافي \* فان باع بعد القبض قبل الرؤية ثم رد عليه بعيب بقضاء قاض او بما هو فسخ من كل وجه وفك الرهن وانتقضت الاجارة لا يعود خيار الرؤية وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* وان كان تصرفا لم يتعلق به حق الغير بان باع بشرط الخيار لنفسه او وهب ولم يسلم او عرض على البيع لا يبطل خياره وان كانت هذه التصرفات فيه بعد الرؤية يبطل خياره كذا في الكفاية \* ولو عرض على البيع بعض المبيع بعد الرؤية بطل خياره عند محمد رح ولا يبطل في قول ابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان \* والصحيح قول ابي يوسف رح كذا في البدائع \* ولو كانت به ثم عجز فرآه لم يكن له ان يرد به بالخيار كذا في الحاوي

كذا في الحاوي \* لو خرج بعض المبيع من يده أو نقص في يده أو زاد زيادة متصلة أو منفصلة فانه يبطل خياره كذا في السراج الوهاج \* وكذا لو كان جارية فوطئها أو لمسه بشهوة أو نظر إلى فرجها من شهوة أو دابة فركبها لحاجة نفسه أو نحو ذلك هكذا في البدائع \* ولو كان البيع بشرط الخيار للمشتري فهو كما أطلق حتى يسقط به الخيار قبل الرؤية كذا في العيني شرح الكنز \* وكذا إذا باعه بيعاً فاسداً أو سلمه كذا في الظهيرية \* وكذلك لو وهبه وسلمه قبل الرؤية كذا في محيط السرخسي \* وكذا بنقد الثمن مع الرؤية كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو هلك في يده شيء منه بطل خياره كذا في الحاوي \* وأن تصرف فيه تصرفاً ينقصه وهو لا يعلم به بطل خياره كما إذا جرد صوف الشاة المبيعة وهو لا يعلم انها المبيعة أو لبس الثوب ولا يعلم انه المبيع ونقص ثيابه كذا في السراج الوهاج \* ولو اشتري جارية لم يرها فادعها البائع للمشتري وهو لا يعرفها فماتت عنده فهو قابض وعليه الثمن لأنها ماتت في ضمانه كذا في محيط السرخسي \* ولو استودعها المشتري البائع بعد ما قبضها فماتت عند البائع قبل ان يرضى المشتري فهي من مال المشتري وعليه الثمن كذا في المبسوط \* وإذا اشتري خفاً فالبسته البائع وهو نائم فقام فمشى فيه وذلك ينقصه فقد بطل خيار الرؤية وإن لم ينقصه لا يبطل خيار الرؤية كذا في المحيط \* ولو اشتري داراً لم يرها فبيعت داراً بجانبها فآخذها بالشفعة لا يبطل خيار الرؤية في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو المختار كذا في النهر الفائق \* في الكبرى ولو اشتري لؤلؤة في صدق قال أبو يوسف رح البيع جائز وله الخيار إذا رآه وقال محمد رح البيع باطل وعليه الفتوى كذا في المصمرات \* وأما لو قال بعثك ما في هذا الجوالق أو ما في هذا البيت جائز وله الخيار إذا رآه وأما لو قال بعثك ما في هذه الدار أو ما في هذه القرية لا يجوز لأن الجهالة متغاخضة كذا في محيط السرخسي \* إذا جازت ابتلعت لؤلؤة قبا مع اللؤلؤة لا يجوز البيع وإن كان المشتري رأى اللؤلؤة قبل الابتلاع وإن باع اللؤلؤة بعد ما ماتت الدجاجة جاز البيع وللمشتري خيار الرؤية في اللؤلؤة وإن لم يكن رآها قبل ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اشتري متاعاً وحمله إلى موضع فله رده بعيب أو رؤية لورده إلى موضع العقد والافداً كذا في البحر الرائق \* سواء أزدادت قيمته بالحمل أو انتقصت كذا في القنية \* اشتري لبناً على أن يحمله البائع إلى منزل المشتري إن كان المبيع بلفظ الغارمية جاز البيع وإن لم يكن رأى اللبن فرآه بعدما حمله البائع إلى منزله

## كتاب البيوع ( ٨٢ ) الباب السابع \* الفصل الاول

قال الفقيه ابوالليث لم يكن له ان يردده بخيار الرؤية لانه لو رده يحتاج الى الحمل فيكون ذلك بمنزلة عيب حدث عند المشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* ومؤنة رد المبيع بعيب او بخيار شرط او رؤية على المشتري وفي جامع الفصولين لو اسكن المشتري في الدار رجلا لا يسقط خيار الرؤية الا ان اسكنه باجره كذا في البحر الرائق \* ولو اشترى ارضا فان للاكار ان يزرعها بطل لان فعله بامر كفعله كذا في العيني شوح الكنز \* ولو اشترى ارضا ولها اكار فزرعها الاكار برضى المشتري بان تركها عليه على الحالة المتقدمة ثم رآها فليس له ان يردّها كذا في الكفاية \* اذا اعار الارض قبل ان يزرعها المشتري فان الخيار لا يسقط قبل الزراعة كذا في الفصول العمادية \* وفي الولوالجية اراد ان يبيع ضيعته على وجه لا يكون للمشتري خيارا للرؤية فالحيلة ان يقر بثوب لانياسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر له يستحق الثوب المقربه فيبطل خيار المشتري كذا في النهر الفائق \* اشترى من آخردار لم يرها فرآها ولم يقل (هسند آمد يانيامد) وقال لقوم (كواه باشيد بر خريدن من اين خانه را) ثم اراد ان يردّها بخيار الرؤية ليس له ان يردّها كذا في الذخيرة \* رجل اشترى دارا هي في بلدة اخرى فقال البائع للمشتري سلمتها اليك ثم امتنع المشتري من اداء الثمن لعدم الرؤية وعدم القبض حقيقة كان له ان يردّها بخيار الرؤية فان لم يردّها يؤمر البائع بان يخرج مع المشتري الى تلك البلدة او يبعث وكيلًا الى تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار اليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان عبدا فوجده اعمى فقال اريد ان عتقه من كفارة يميني فان اجزى والاردته فله ان يردّه بشر من ابي يوسف رح في رجل اشترى كرمي حنطة ولم يرها فاقال في احدهما قبل القبض او بعده فله خيار الرؤية فيما بقي كذا في الذخيرة \* في المنتقى اشترى شيئا لم يره فقال للبائع بعه او قال بعه لنفسك فهذا اردا لساعة باعه البائع او لم يبعه ولو قال ذلك بعدما رآه لم يذكر هذا الفصل في هذه المسئلة انما ذكره بعد هذا في مسئلة الشاة فقال اذا اشترى شاة ولم يقبضها حتى قال للبائع بعه او بعه لنفسك فهو سواء فان كان لم يرها فهو السامة نقض البيع ورد بخيار الرؤية وان كان قد رآها لم يكن نقضا حتى يقول قد قبلت ذلك وانا ابيع كذا في المحيط \* اشترى شاة لم يرها فقال للبائع احلب لبنها فتصدق به او صبه على الارض ففعل بطل خياره في الشاة بقبض اللبن كذا في البحر الرائق ناقلًا من جامع الفصولين \* ولو اشترى عبدين فقتل احدهما فقتل العبدان انسان خطأ قبل القبض فاخذ المشتري

قيمته من قاتله وانفاقه لا يبطل خياره في الآخر كذا في الظهيرية \* وفي الأصل اذا جرح العبد  
 عند المشتري جرحا له ارش او كانت امته فوطئها غير المشتري بشبهة فليس له ان يرد ها بخيار  
 الرؤية فان وطئها غير المشتري بطريق الزنا او وطئها المشتري او كان الجرح من المشتري فليس  
 له ان يردا الا ان يرضى البائع في المسائل الثلث فاذا ولدت ولدا فان بقي الولد فليس له الرد  
 على كل حال وان مات الولد ان اوجبت الولادة نقصا ناظرا فليس له الرد الا برضاء البائع  
 وان لم توجب هي نقصا ناظرا فكذا على رواية كتاب المضاربة كذا في المحيط \* ولو كانت  
 دابة او شاة فولدت لم يكن له ان يرد ها وكذا لو قتل ولدا هو او غيره فان مات الولد كان  
 له الرد كذا في الحاوي \* ولو ان البائع جرح العبد عند المشتري او قتله ذكر في الأصل انه  
 وجب البيع على المشتري وعلى البائع القيمة في القتل والارش في الجراحة كذا في المحيط \*  
 ومن عيسى بن ابيان اذا زوج المشتري الجارية قبل القبض ثم رآها قبل دخول الزوج بها  
 فله الرد والمهر يصلح بدلا عن عيب التزويج وان كان ارش العيب اكثر من المهر وقيل يغرم  
 الباقي وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو حم العبد ثم ذهب الحمى عنه كان له ان يرد  
 اذا رآه ولو خاصمه الى القاضي وهو محمول فابى البائع ان يقبله فان القاضي يبطل الرد  
 ويجوز البيع فان صح بعد ذلك لم يكن له ان يرد بعد قضاء القاضي ولو اشهد على رده بحضرة البائع  
 وهو الصحيح ثم حم قبل ان يقبضه ثم انلعت عنه الحمى وعاد الى الصحة فهو لازم للبائع كذا  
 في الحاوي \* اشترى حنطة مجازنة قدر آها فلم يقبضها حتى جفت ونقصت لاختياره كذا  
 في مختار الفتاوى \* ثم اعلم ان كل من له الخيار يملك الفسخ الاثلاثة لا يملكونه الوكيل والوصي  
 والعبد المان و ان اذا اشترى شيئا باقل من قيمته فانهم لا يملكونه اذا كان خيار عيب ويملكونه  
 اذا كان خيار رؤية او شرط كذا في البحر الرائق \* الفصل الثاني فيما يكون رؤية بعضه كرؤية  
 الكل في ابطال الخيار \* اصله ان غير المرئى ان كان تبعا للمرئى فلا خيار له في غير المرئى وان كان  
 غير المرئى اصلا ينظر ان كان رؤيته ما رأى لم يعرفه حال ما لم يره بقي خياره وان كان يعرفه  
 بطل خياره كذا في محيط السرخسي \* اذا اشترى جارية او عبدا ورأى وجهه ورضى به لا يكون  
 له الخيار بعد ذلك كذا في المحيط \* وكذا ان انظر الى اكثر الوجه فهو كرويه جميعه ولو رأى  
 من بنى آدم الى جميع الاعضاء من غير الوجه فخياره باق كذا في السراج الوهاج \* ولو اشترى

فرسا او بغلا او حمارا او نحو ذلك فرأى وجهه لا خير روى عن ابي يوسف روح ان له الخيار  
 مالم يروجهه ومؤخره وهو لصحيح كذا في البدائع \* وقد قالوا ان قال اهل الصنعة والمعرفة  
 بالدواب انه يحتاج الى النظر الى القوائم كان شرطاً في سقوط الخيار ايضا كذا في شرح القدوري  
 للاقطع \* ورؤية الحافر والناصية والذنب لا يكفي هو الصحيح كذا في الفتاوى الغبائية \* وفي شاة القنية  
 لا بد من النظر الى ضرعها ومائرجسدها كذا في الظهيرية \* وان اشترى شاة اللحم لا بد من الجس  
 حتى لو رآها من بعيد فهو على خياره كذا في البدائع \* ولو اشترى بقرة حلوبة او ناقة حلوبة فرأى  
 كلها ولم ير ضرعها فله الخيار كذا في السراج الوهاج \* وفيما يطعم لا بد من الذوق وفيما يشم لا بد  
 من الشم وفي دفوف المغازي لا بد من سماع صوتها كذا في التبيين \* اشترى مما يذاق فذاقه ليلا  
 ولم يره سقط خياره كذا في القنية \* وان كان ابيع منقولاً ليس بحيوان فان كان شيء منه مقصوداً  
 كالوجه في الماء فراهباً ذلك لا يبطل خياره مالم يروجهه وان لم يكن شيئاً منه مقصوداً كالكرباس اذا  
 رأى البعض ورضى به بطل خياره اذا وجد غير المرئي مثل المرئي في الصفة كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وان وجد دونه فله الخيار كذا في الذخيرة \* ولو اشترى ثوباً واحداً فرأى ظاهره مطوياً ولم ينشده فان كان  
 ما ذجا ليس بمنقش ولا بذى علم فلا خيار له وان كان منقشاً فهو على خياره مالم ينشده وير  
 نتشه وان لم يكن منقشاً ولكنه ذو علم فرأى علمه فلا خيار له وان لم ير علمه فله الخيار كذا  
 في البدائع \* ثم قيل هذا في مرفهم اما في عرفنا فما لم يرباطن الثوب فلا يسقط خياره لانه استقر  
 اخلاف الباطن والظاهر في الثياب وهو قول زفر روح وفي المبسوط الجواب على ما قال زفر روح  
 كذا في فتح القدير \* ولا يكفي ان يرى ظهر الطمسة مالم يروجهها وموضع الرشى منها وما كان له  
 وجهان مختلفان يعتبر رؤيتهما كذا في الظهيرية \* وقالوا في البساط لا بد من رؤية جميعه كذا  
 في النهر الفائق \* وفي لوصادة المحشوة لو رأى ظاهرها فان كانت محشوة بما يحشى مثلها يبطل  
 خياره وان كانت محشوة بما لا يحشى مثلها فله الخيار كذا في البحر الرائق نالاً عن المعراج \*  
 ولو اشترى جبة مبطنة ورأى بطانتها فله الخيار اذا رأى ظاهرها سواء كانت البطانة مقصودة  
 بان كان على فروا ولم يكن لان الظهارة مقصودة بكل حال الا اذا كانت الظهارة غير مقصودة  
 بان كانت شيئاً حقيراً ولو رأى ظاهرها فليس له الخيار ان رأى بطانتها الا ان كانت البطانة مقصودة  
 بان كان



بان كان عليها فروكذا في التا تاريخانية نافلا من البرهانية \* وفي فتاوى النسفى اذا اشترى مكاسب وقد جعل وجوه المكاسب بعضها الى بعض فنظر المشتري الى ظهورها لا يبطل خيار الرؤية ولو نظر الى وجوهها ولم ينظر الى الصرم يبطل خيار الرؤية كذا في الصغرى \* وقيل ينبغي ان ينظر الى الصرم في زماننا لتفاوته وكونه مقصودا كذا في فتح القدير \* وفي تراب المعدن وتراب الصواغين يعتبر رؤية ما يخرج ولو اشترى سرجا بأداته وقبضه ولم يزل به ثم رآه فله ان يرد الكل وكذا الرحي بأداتها اذا لم ير شيئا مبينا منها ثم رآه فله الخيار كذا في الظهيرية \* ولو اشترى خفين او مصرا عيين او نعلين ورأى احدهما كان له خيار الرؤية اذا رأى الباقي كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الفتاوى واذا اشترى نافجة مسك واخرج المسك منها فليس له ان يردا لرؤية او عيب لان الاخراج يدخل فيه عيبا حتى لو لم يدخل كان له ان يردا كذا في الذخيرة \* اشترى قوصرة مسكر لم يره ثم اخرجته من القوصرة وغربله سقط خياره كذا في البحر الرائق \* ولو اشترى دهنًا في قارورة فنظر الى القارورة ولم يصب الدهن على راحته او على اصبعه فهذا ليس برؤية عند ابي حنيفة رح كذا في الخلاصة \* ولو رأى ما اشتراه من وراء زجاجة او في مرآة او كان المبيع على شفا حوض فنظره في الماء فليس ذلك برؤية وهو على خياره كذا في السراج الوهاج \* ولو اشترى سمكا في الماء يمكن اخذه من غير اصطيان فراه في الماء قال بعضهم لا يسقط خياره وهو الصحيح هكذا في فتح القدير \* ولو نظر الى المبيع من وراء ستور فبق كان رؤية كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي المنتقى من محمد رح اذا رأى عنب كرم فله الخيار حتى يرى من كل نوع منها شيئا وفي النخل اذا رأى بعضه ورضي به بطل خيار الرؤية وجعل رؤية نوع من انواع النخل جائزا على كله واذا اشترى رمانا حلوا وحامضا ورأى احدهما فله الخيار اذا رأى الآخر وفيه ايضا اذا اشترى حمل نخل فرأى بعضه ورضي به لم يلزم البيع حتى يرى كله فيرضى به وكذا لك الثمار الظاهرة كلها ما يدخل منها في الكيل والوزن وما يدخل في العد بعد ان يكون في رأس النخل والشجر كذا في الذخيرة \* وهو المختار هكذا في المضمرات \* وان كان المبيع مقارا ذكر في عامة الروايات انه اذا رأى خارج الدار ورضي به لا يبق خياره قالوا هذا اذا لم يكن في الداخل بناء فان كان فيها بناء لا بد من رؤية الداخل او ما هو لمقصود منه وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \* حتى اذا كان في الدار بيتان شتويان وبيتان صيفيان



وبيتا طابق يشترط رؤية الكل كما يشترط رؤية صحن الدار ولا يشترط رؤية المطبخ والمزبلة والعلو الا في بلد يكون العلوم مقصودا كما في سمرقند وبعضهم شرط رؤية الكل وهو لا ظهر ولا شبه كذا في المحيط \* وفي بيت الغلة يفتى بجواب الرواية انه يكفي برؤية الجدار خارج البيت كذا في الخلاصة \* وان كان كرم ما ذكر في الكتاب انه اذا رأى رؤس الاشجار من خارج ورأى رأس كل شجرة ورضي به لا يبقى خيار الرؤية كذا في فتاوى قاضي خان \* وقالوا لا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه كذا في البحر الرائق \* واذا كان المشتري اشياء فرأى وقت الشراء بعضها دون بعض ان كان من المكيلات والموزونات فان كان في وعاء واحد فلا خيار له الا اذا وجد الباقي بخلاف ما رأى فيثبت له الخيار لكن خيار العيب لا خيار الرؤية وان كان في وعاءين فان كان الكل من جنس واحد وعلى صفة واحدة اختلف المشائخ فيه قال مشائخ العراق لا خيار له وهو الصحيح وان كان من جنسين او من جنس واحد على صفتين فله الخيار بلا خلاف كذا في البدائع \* وان كان المبيع من العدديات المتفاوتة نحو الثياب التي اشتراها في جراب والبطاطين التي تكون في الشريحة وغير ذلك لا بد من رؤية كل واحد وان رأى البعض فهو بالخيار في الباقي ولكن اذا اراد الرد يرد الكل كذا في الذخيرة \* وفي العدديات المتقاربة نحو الجوز والبيض رؤية البعض تكفي اذا وجد الباقي مثل المرئي او فوقه كذا في المحيط \* لكن اذا رده يرد الكل وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \* فان قال المشتري في هذه الفصول لم اجد الباقي على الصفة التي رأيت المرئي بل دونه وقال البائع لا بل وجدته على تلك الصفة فالقول قول البائع مع بمينه وعلى المشتري البينة كذا في الذخيرة \* ولو اشترى شيئا مغيبا في الارض كالبصل والثوم والجزر وما اشبهه لم يكن برؤية بعضه مختارا وهو على خياره ما لم يرجع جميعه وهذا عند ابي حنيفة رح وصنדהما اذا قلع شيئا منه يستدل به على الباقي ورضى به سقط خياره كذا في السراج الوهاج \* وعامة المشائخ رح قالوا لم يذكر هذه المسئلة في ظاهرا الرواية وانما ذكرها في الامالى من ابي يوسف رح انه قال ان كان المغيب في الارض مما يكال او يوزن بعد القلع كالثوم والجزر والبصل فقلع المشتري شيئا باذن البائع او قلع البائع ان كان المقلوع مما يدخل تحت الكيل او الوزن اذا رأى المقلوع ورضى به لزم البيع في الكل ويكون رؤية البعض كروية الكل اذا وجد الباقي كذلك وان كان المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يبطل

خياره هذا اذا قلع البائع او قلع المشتري باذن البائع فان قلع المشتري منه شيئاً بغير اذن البائع ان كان المقلوع شيئاً له ثمن لزمه البيع في الكل رضى به او لم يرض كذا في فتاوى قاضي خان \* وجد في ناحية اخرى من الارض اقل منها اولم يجد فيها شيئاً كذا في المحيط \* وان كان المقلوع قليلاً لا ثمن له لا يبطل خياره والفتوى في هذه المسائل على قول ابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كان ذلك يباع عدداً كالنخل فروية البعض لا يبطل خياره فيما بقي اذا حصل القلع من البائع او من المشتري باذن البائع وان قلع المشتري بغير اذن البائع وكان المقلوع شيئاً له ثمن سقط خياره كذا في المحيط \* وهو المختار كذا في فتح القدير \* هذا اذا كان المغيب معلوماً وجوده في الارض فان باعته قبل النيات او بعد ما نبتت في الارض الا انه لا يدري اهو نابت في الارض او ليس بنابت لا يجوز بيعه ولو باع ما هو موجود في الارض مثل البصل ونحوه وقلع البائع شيئاً من موضع وقال ابيعك على ان في كل مكان مثل هذا في الكثرة لا يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضي خان \* وقال ابو يوسف رح ان باع جزراً فقال البائع اخاف ان اقلعه فلا ترضاه فيهلك على وقال المشتري اخاف ان اقلعه فلا يصلح لي فلا اندر على رده فمن تطوع منهما بالقلع جاز وان لم يتطوعا فسخ القاضي العقد بينهما كذا في شرح القدوري للاقطع \* ولو اشترى كردجين من الجزر فقلع فوجد في احد الكردجين جيد او قلع الآخر فوجده معيباً لا يرد شيئاً منه لانه تعيب بالقلع لكنه يرجع بنقصان العيب ولو اشترى جزراً في جوالق فوجد في املاه جزراً طويلاً وفي اسفله قصيراً صغيراً فان كان القصير لا يشتري بما يشتري به الطويل كان معيباً فيرجع بالنقصان كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي نوادر هشام سألت محمداً رح من رجل اشترى عشرة اجربة جزر في الارض فقبض الارض وبعث الغلام وامره بقلع الجزر فقلع كله ثم جاء المشتري هل له خيار الرؤية قال نعم قالت قد نقصه القاع ثلث القيمة قال وان نقصه كذا في المحيط \*

الفصل الثالث في شراء الاممى والوكيل والرسول \* بيع الاممى وشراؤه جائز  
 باتفاق الائمة الثلاثة كذا في فتح القدير \* وله الخيار اذا اشترى ولا خيار له فيما باعه كذا في السراج الوهاج \* وتعليبه وجسه بمنزلة النظر من الصحيح فيما يجس وفي المشومات يعتبر الشم وفي المدقوق يعتبر الذوق كذا في الذخيرة \* ولا يشترط بيان الوصف في اشهر الروايات كذا في محيط السرخسى \* فان كان ثوباً فلا بد من صفة طوله وعرضه ورفعته مع الجس وفي الحنطة

لا بد من اللمس والصفة كذا في الجوهرة النيرة \* ولو اشترى ثمارا على رؤس الاشجار فانه يعتبر فيه الوصف لا غير في اشهر الروايات كذا في محيط السرخسى \* ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له وهذا هو الصحيح من المذهب كذا في شرح القدوري للاقطع \* وكذا الدابة والعبد والاشجار وجميع ما لا يعرف بالجس والشم والذوق كذا في السراج الوهاج \* وان وجد هذه الاسباب قبل العقد فلا خيار كذا في فتاوى التمر تاشي \* ولو وصف له ثم رضى به ثم ابصر لا يعود الخيار كذا في البدائع \* ولو اشترى البصير ثم مضى انتقل الخيار الى الوصف كذا في فتح القدير \* ولو قال الا همى قبل الوصف رضيت لم يسقط خياره كذا في الجوهرة النيرة \* قال محمد رح في الجامع الصغير عن ابي حنيفة رح اذا اشترى طعاما ولم يره وكل وكيل بقبضه فلو قبضه الوكيل بعد ما رآه ونظر اليه فليس للمشتري ان يرده ولو ارسل رسولا بقبضه فقبضه الرسول بعد ما رآه ونظر اليه فللمشتري ان يرده وقال ابو يوسف ومحمد رح الوكيل والرسول سواء وللمشتري ان يرده ان شاء وان شاء اخذه كذا في الذخيرة \* واصل المسئلة ان الوكيل بالقبض يملك ابطال خيار الرؤية عنده خلافا لهما وانما يملك ابطاله عنده اذا قبضه وهو ينظر اليه فان قبضه مستورا ثم اراد بعد ما نظرا بطل الخيار قصدا فليس له ذلك كذا في الكافي \* وصورة الوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكيلي في قبض المبيع او وكلتك بقبضه وصورة الرسول ان يقول كن رسولا مني في قبضه او امرتك بقبضه او ارسلتك لتقبضه او قال قل لفلان يدفع اليك المبيع كذا في البحر الرائق نافلا من الفوائد \* اما الوكيل بالشراء فرويته كروية الموكل بالاتفاق كذا في المحيط \* وليس للموكل اذا رأى ان يرده كذا في العيني شرح الهداية \* واجمعوا على ان الرسول بالشراء لا يملك ابطال الخيار ولا يكون رويته رؤية المرسل ويثبت الخيار للمرسل اذا لم يره كذا في البدائع \* واذا وكل انسانا او ارسله قبل الشراء حتى رآه ثم اشتراه الموكل والمرسل بنفسه يثبت له خيار الرؤية كذا في المحيط \* وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* الوكيل بالشراء اذا اشترى شيئا كان رآه الموكل ولم يعلم به الوكيل كان للوكيل خيار الرؤية كذا في فتاوى فاضل خان \* وهذا اذا كان وكيله بشراء شيء بغير عينه فلو كان وكيله بشراء شيء بعينه قدره الموكل ولم يره الوكيل فليس للوكيل خيار الرؤية اذا اشتراه كذا في الفصول العمادية \*

في الفصول العمادية \* التوكيل بالرؤية مقصود الا يصح ولا تصير رؤيته كروية موكله حتى لو اشترى شيئا لم يره فوكل رجلا برؤيته وقال ان رضيته فخذ له لم يجز كذا في البحر الرائق فافلا من جامع الفصولين \* ولو وُكِّلَ رجلا بالنظر الى ما اشترى ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يفسخه يصح التوكيل فيقوم نظره مقام نظر الموكل لانه جعل الرأى والنظر اليه فيصح كما لو فوض الفسخ والاجازة اليه في البيع بشرط الخيار كذا في محيط السرخسى \*  
**الباب الثامن في خيار العيب** \* وفيه سبعة فصول \* **الفصل الاول في ثبوت الخيار وحكمه وشروطه** ومعرفة العيب وتفصيله \* خيار العيب يثبت من غير شرط كذا في السراج الوهاج \* وان اشترى شيئا لم يعلم بالعيب وقت الشراء ولا علمه قبله والعيب يسيرا وفاحشا فله الخيار ان شاء رضى بجميع الثمن وان شاء رده كذا في شرح الطحاوي \* وهذا ان لم يتمكن من ازالته بلا مشقة فان تمكن فلا كاحرام الجارية فانه بسبيل من تحليلها كذا في فتح القدير \* وليس له ان يمسه ويأخذ النقصان كذا في شرح القدير للاقطع \* ثم ينظر ان كان الاطلاع على العيب قبل القبض فلم يشتري ان يرده عليه وينفسخ العقد بقوله ردت ولا يحتاج الى رضاء البائع ولا الى قضاء القاضي وان كان بعد القبض لا ينفسخ الا برضاء او قضاء ثم ان ارده برضاء البائع كان فسخا في حقهما بيعا في حق غيرهما وان رد بقضاء كان فسخا في حقهما وفي حق غيرهما هكذا في السراج الوهاج \* وفي كل عقد ينفسخ بالرد ويكون مضمونا بما يقابل به بالرد بالعيب اليسير والفاحش واما في كل عقد لا ينفسخ بالرد ويكون مضمونا بنفسه لا بما يقابل به كالمهر وبدل الخلع والنكاح فانه لا يرد بالعيب اليسير وانما يرد بالعيب الفاحش هكذا في شرح الطحاوي \* وانما لا يرد المهر بالعيب اليسير اذا لم يكن مكيلا او موزنا اما ان كان مكيلا او موزنا فيرد باليسير ايضا كذا في الفصول العمادية \* والفاحش من المهر ما يخرج من الجيد الى الوسط ومن الوسط الى الردي كذا في البحر الرائق \* والحد الفاصل فيه كل عيب يدخل تحت تقويم المقومين بان يقومه مقدم صحيحا بالف ومع العيب باقل ويقومه مقوم آخر مع هذا العيب بالف فهو يسير وما لا يدخل تحت تقويم المقومين بان اتفق المقومون في تقويمه صحيحا بالف واتفقوا في تقويمه مع هذا باقل فهو فاحش هذا هو المختار للفتوى كذا في مختار الفتاوى \* واما حكمه فهو ثبوت الملك للمشتري في المبيع للحال ملكا غير لازم هكذا في البدائع \* ويكون موردا كذا في شرح الطحاوي \* ولا يتوقف كذا في السراج الوهاج \* واما شرائط ثبوت الخيار

فمنها ثبوت العيب عند البيع او بعده قبل التسليم حتى لو حدث بعد ذلك لا يثبت الخيار ومنها  
ثبوته عند المشتري بعدما قبض المبيع ولا يكتفى بالثبوت عند البائع لثبوت حق الرد في جميع  
العيوب عند عامة المشايخ ومنها العقل في الا باق والسرقة والبطل على الفراس ومنها اتحاد  
الحالة في العيوب الثلاثة فان اختلفت لم يثبت حق الرد ومنها جهل المشتري بوجود العيب  
عند العقد والقبض فان كان عالما به عند احدهما فلا خيار له ومنها عدم اشتراط البراءة من العيب  
في المبيع عندنا حتى لو اشترط فلا خيار للمشتري كذا في البدائع \* قال القنوري في كتابه كل ما يوجب  
نقصانا في الثمن في عادة التجار فهو عيب وذكر شيخ الاسلام خواهرزاده ان ما يوجب نقصانا  
في العين من حيث المشاهدة والعيان كالشلل في اطراف الحيوان والهشم في الاوانى او يوجب  
نقصانا في منافع العين فهو عيب وما لا يوجب نقصانا فيهما يعتبر فيه عرف الناس ان مدوه عيبا  
كان عيبا والا لا هكذا في المحيط \* والمرجع في كونه عيبا او لا اهل الخبرة بذلك وهم التجار  
او ارباب الصنائع ان كان المبيع من المصنوعات كذا في فتح القدير \* العمى والعور والحوادث  
والاصبع الزائدة والناقصة عيب كذا في المحيط \* وكذا القبل مصدر الا قبل وهو الذي كانه  
ينظر الى طرف انفه والبزى وهو خروج الصدر هكذا في البدائع \* وكذا الصمم والخرس وسائر  
العيوب التي تكون في الخلقة كذا في الحاوى \* والبحر والد فر عيب في الامة وليس بعيب  
في الغلام الا ان يكون فاحشا لان ذلك يدل على اعيى الباطن والداء في نفسه عيب كذا  
في الكافي \* وهكذا في البدائع والمبسوط والتبيين \* والبحر عيب فيهما وهو انتفاخ ما تحت السرة  
هكذا في البحر الرائق \* والقرن عيب وهو عظم ينبت في الفرج يمنع الوطى والعقل عيب  
وهو لحم ينبت في الفرج يمنع الوطى كذا في السراج الوهاج \* وقيل ان يكون المأثى منها شبيه الكيس  
لا يلند الواطى بوطئها كذا في الظهيرية \* ولو اشترى جارية قد كانت ولدت عند البائع او عند غيره  
ولم يعلم به المشتري ثم علم كان له ان يردّها في احدى الروايتين وعليه الفتوى نفس الولادة  
في البها ثم ليس بعيب الا ان يوجب نقصانا وبه يقتضى كذا في المضممرات \* والحبل عيب  
في الجارية كذا في السراج الوهاج \* ولو اشترى حبل فولدت عند المشتري لا خصومة له  
مع البائع فان ماتت في نفاها رجع بنقصان الحبل ان لم يعلم به عند الشراء كذا في البحر الرائق \*  
وفي النصاب الحبل في البها ثم والدواب ليس بعيب الا ان يوجب نقصانا بينا وبه يقتضى كذا

في المضمرات \* والرتق عيب وامرأة رتقاء اذا لم يكن لها خرق الالمبال والفتق عيب وهو ريم في المانة وربما يهيم بالمرء فيقتله ولا يكون ذلك الا لداء في البدن كذا في الظهيرية \* والغناء في الجارية التي تتخذ ام ولد عيب كذا في المحيط \* وفي البقالى لو كان ابوها او جدوها بغير رشد فهو عيب وفي نوادر بن رشيد عن محمد رح اذا كان ابوها او جدوها بغير رشد فهو عيب عندى في الجوار اللتى تتخذن امهات اولاد اما غير ذلك فليس بعيب الا ان يكون عيبا عند النخاسين كذا في الذخيرة \* والزنا عيب في الجارية قل ذلك او كثروا في الغلام ان كان قليلا فليس بعيب وانما هي كبيرة ارتكبتها ويجب عليه التوبة والاستغفار وان كان مد مناملى الزنا بحيث يخل بخدمته المولى فهو عيب كذا في الينا بيع \* وكذا اذا ظهر وجوب الحد عليه فهو عيب كذا في البدائع \* واذا كانت الجارية ولد الزنا فهو عيب وليس بعيب في الغلام كذا في المحيط \* والعيوب كلها لا بد لها من المعاودة عند المشتري حتى يرد الا الزنا في الجارية فانه روى عن محمد رح في الامالى لو اشترى جارية بالغة وقد كانت زنت عند البائع فللمشتري ان يرد ها وان لم ترن عنده وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رح رجل اشترى جارية فابقت عنده ثم وجدها واستحقها مستحق ببينة فعيب الا باق لازم لها ابداء وهذا نص على ان الباقي ايضا لا يشترط معاودة عنه فعلى هذا لا يرجع المستحق بنقصان العيب عليه وان لم يعاودها عنده وكذا من اشترى منه يرد ها عليه من غير معاودة عنده والاول هو الظاهر كذا في التبيين \* ولو اشترى عبدا يعمل به عمل قوم لوط فان كان مجانا فهو عيب لانه دليل الابنة وان كان باجرا فلا بخلاف الجارية فانه يكون عيبا كيف ما كان كذا في القنية \* وفي البرازية التخثت نومان احدهما بمعنى الردى من الافعال وهو عيب والثانى الرهونة واللين في الصوت والتكسر في المشى فان قل لا يرد وان كرره كذا في البحر الرائق \* والعنة عيب وكذا الخصى ولو اشترى عبدا على انه خصى فوجده فحلا لا يرد ولو اشترى على انه فحل فاذا هو خصى كان له ان يرد كذا في فتاوى قاضيان \* والادرة عيب وهو عظم الخصيتين كذا في الظهيرية \* والثؤلؤل عيب اذا كان ينقص الثمن وان كان لا ينقصه فليس بعيب والخال كذلك فقد يكون الخال زينة لا ينقص من المالىة وهو ما اذا كان على الخد وقد يشينه اذا كان على راس الارنبه وذلك ينقص من المالىة كذا في المبسوط \* وهم الختان في الغلام والجارية ليس بعيب اذا كانا جليبين او مولدين صغيرين وان كانا مولدين



كبير من فهو عيب كذا في محيط السرخسى \* وهذا في عرف بلادهم فاما في دارنا فالجارية لا تختن لعدم الختان فيها لا يكون عيبا اصلا كذا في البدائع \* وهكذا في فتاوى قاضيهان \* فان طلق العبد الزوجة قبل الرد سقط الرد وان طلق الامة زوجها ان كان الطلاق رجعيا فله الرد لان المطلقة الرجعية في حكم الزوجة بدليل ان للزوج ان يراجعها بغير اذن سيدها وان كان الطلاق بائنا سقط الرد قال في الكرخي اذا كانت الجارية محرمة الوطى على المشتري برضاع او صهرية فليس بعيب مثل ان يكون اخته من الرضاعة او امه من الرضاعة او ام امرأته او ابنتها كذا في السراج الوهاج \* والدين في العبد والامة عيب الا ان يقضى البائع وبيرى الغرماء كذا في الخلاصة \* وفي التنية الدين عيب الا اذا كان يسير الا يعد مثله نقصا ناكذا في البحر الرائق \* وكذا لك لو وجدته مرهونا او مستاجرا كذا في الينابيع \* وفي الكرخي اذا كان في رقبة جنابة فهو عيب ويتصور هذا فيما اذا حدثت الجنابة بعد العقد قبل القبض اما اذا كانت قبل العقد فالبائع يصير البائع مختارا للجنابة فان قضى المولى قبل الرد سقط الرد كذا في السراج الوهاج \* وشرب الخمر ان كان ينقص الثمن يكون عيبا في الجارية وفي العبد ليس بعيب الا ان يكون امرد وهذا اذا كان فاحشا لا يكون للناس مثله فان لم يكن كذلك لا يكون عيبا في الجارية كذا في الخلاصة \* والسعال القديم عيب اذا كان من داء ما القدر المعتاد منه فلا يعد عيبا والبرص عيب والجذام عيب وهرقم تحت الجلد يوجد نته سن بعيد وربما ينقطع الا مضاعفه هو فحش العيوب كذا في الظهيرية \* والسن السوداء والخضراء عيب وفي الصفراء اختلاف الروايات كذا في المحيط \* والسن الساقط عيب ضرر سا كان او غيره وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* وارتفاع الحيض عيب في الجارية البالغة وهي التي باغت سبعة عشر سنة وكذلك اذا كانت مستحاضة فهو عيب كذا في السراج الوهاج \* ويعرف ذلك بقول الامة فتد اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعده وهو الصحيح كذا في الهداية \* قالوا في ظاهره لا يقبل قول الامة فيه كذا في الكافي \* ولوا شترى عبدا فوجد مقاصرا ان كان يعد عيبا كالقمار بالنرد والشطرنج ونحوهما فهو عيب وان كان مما لا يعد عيبا عرفا كالقمار بالجوز والبطيخ يقال له بالفارسية (كوز باختن وسته زدن وخر بزه زدن) لا يكون عيبا كذا في الفصول العمادية



في الفصول العمدية \* ولو وجد المملوك على غير الاسلام فهو عيب كذا في الحاوي \*  
 وانا اشترى عبدا على انه كافر فوجده مسلما لم يردّه وعلى العكس يرد كذا في التهذيب \*  
 وكذا اذا اشترى نصراني عبدا على انه نصراني فوجده مسلما لم يثبت له خيار كذا في السراج  
 الرهاج \* والعسر عيب وهو الذي يعمل بيسارة ولا يستطيع ان يعمل بيمينه لان يكون اعسر يسرا  
 وهو الاضبط الذي يعمل باليدين كذا في المبسوط \* والعشا عيب وهو ضعف بالبصر حتى لا يرى عند  
 شدة الظلمة او شدة الضوء والعسم عيب وهو يبوسة وتشنج في الاعصاب والسلعة بالكسر عيب وهي  
 زيادة تحدث في الجسد كالغدة تتحرك اذا حركت وقد تكون من حمصة الى بطيخة والسلعة بالغة  
 الشجة وفسرها شمس الائمة السرخسي بالقروح التي تكون على العنق كذا في الظهيرية \* التحنف  
 عيب وهو اقبال كل واحد من الابهامين الى صاحبه وقال ابن الاعرابي الذي يمشي على ظهر  
 قدميه كذا في الظهيرية \* والصدف عيب وهو التواء في اصل العنق والشدق عيب وهو توسع  
 مفطر في الفم كذا في المبسوط \* والكي عيب الا ان يكون سمة كما يكون في بعض الدواب والفجج  
 عيب وهو في آدمى تقارب صدور قدميه وتباعد عقبية والغدع عيب وهو المعوج الرسغ كذا  
 في المحيط \* وكثرة الدمع في العين عيب اذا كان من داء كذا في السراج الوهاج \* واشتر  
 عيب وهو انقلاب في الاجفان كذا في الظهيرية \* ريح السبل عيب كذا في الخلاصة \*  
 والجرب في العين وغير العين عيب كذا في المحيط \* والظفر عيب وهو بياض يبدو في انسان  
 العين يسمى بالفارسية ناخنة والشعر في جوف العين عيب كذا في الظهيرية \* والصهوة وهي  
 لون بين الصفرة والحمرة يعد عيبا في التركية والهندية لا في الرومية والصقالية لان مائة شعور  
 اهل الروم تكون كذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* والشمط عيب وهو ان يكون بعض شعر الرأس  
 او اللحم ابيض والبعض اسود كذا في مختار الفتاوى \* ثم اللون المستوي في الشعر السواد  
 وما سوى ذلك اذا كان ينقص الثمن ويعد التجار عيبا فهو عيب كذا في الظهيرية \* وفي الحاوي  
 ظهرت الجارية مخضوبة الرأس قال ان ظهر بها شمط ردها وان ظهر بها شقرة لا يردّها الا اذا كان سواد  
 الشعر مشروطا في البيع كذا في التاتارخانية \* الابق والبول في الفراش والسرقة ليس بعيب في الصغير  
 الذي لا يعقل بان كان لا يأكل وحده ولا يلبس وحده نا ما اذا كان صغيرا ما فلا فانه يكون به عيبا  
 ولكن يوجب حق الرد عند اتحاد الحالة هكذا في المضمرات نا فلا من الزاد \* فاذا وجدت

هذه الاشياء من الصغير عند البائع والمشتري في حال صغره فهو عيب يرد به اذا وجدت مندهما في حال كبره فكذلك واما اذا اختلفت مكان عند البائع في صغره وعند المشتري في كبره فلا يرد به كذا في الغيائية \* وفيما عدا الجنون من السرقة والاباق والبول على الفراش ذكر شمس الائمة الحلواني في شرحه ظاهر الجواب انه لا يشترط المعاودة في يد المشتري ومن المتأنيخ من قال يشترط وهو الصحيح وبعضهم ذكر في شروطهم ان معاودة هذه الاشياء شرط بلا خلاف من المتأنيخ وهكذا ذكره في عامة الروايات كذا في المحيط \* لو وجد العيب القديم عند المشتري ثم زال قبل ان يرد به بطل خياره كذا في السراج الوهاج \* وحد الاباق انه اذا استخفى وغاب من مولاه تمردا فهو باق وهو اختيار الشيخ الامام طهير الدين المرعيني هو المختار و به يقتضى كذا في مختار الفتاوى \* الاباق مادون السفر عيب بلا خلاف بين المتأنيخ كذا في النهاية \* اذا خرج من البلدة يكون عيبا بالاتفاق ان ابقى من المولى او من رجل كان عنده باجارة او عارية او وديعه فان لم يخرج منه اختلفوا فيه ولا شبه ان يقال ان كانت البلدة كبيرة مثل القاهرة يكون عيبا وان كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه اهلها وبيوتها لا يكون عيبا كذا في التبيين \* ومن القرية الى مصر باق وكذا على العكس ولو ابق من فاصب الى مولاه فليس بعيب ولو ابق منه ولم يرجع لا الى المولى ولا الى الفاصب فان كان يعرف منزل مولاه ويقوى على الرجوع اليه فهو عيب وان لم يعرفه او لا يقدر فلا كذا في فتح القدير \* وان ابق في دار الحرب من المغنم قبل ان يقسم ثم رد الى المغنم فهو ليس بابق وان بيع في المغنم وقسم المغنم فوقع في سهم رجل فابق في دار الحرب يريد الرجوع الى اهله او لا يريد فهو آبق كذا في الظهيرية \* والسرقة وان كانت اقل من عشرة دراهم فهو عيب وقيل مادون درهم نحو فلس او فلسين فليس بعيب والعيب في السرقة لا فرق فيه بين كونه من المولى او من غيره الا في الماكولات فان سرقتها لاجل الاكل من المولى ليس عيبا ومن غيره عيب وسرقتها للبيع من المولى وغيره عيب كذا في فتح القدير \* وفي جامع النصولين لو سرق بصلا وبطيخا من الغلة او فلسا كما يسرق التلامذة لم تكن عيبا ولو سرق بطيخا من غلة الاجنبي فهو عيب وهو المختار كذا في البحر الرائق \* وان سرق شيئا من الماكولات لا اذا كان عيبا المولى او الاجنبي فيه سواء كذا في الفصول العبادية \* واذا نقب البيت وام يخناس شيئا فهو عيب

كذا في الظهيرة \* قال في الفوائد الظهيرية وهنا مسألة عجيبه وهي ان من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش كان له ان يرد فان لم يتمكن من الرد حتى تعيب عنده بعيب آخر كان له ان يرجع بنقصان العيب فان ارجع بنقصان العيب ثم كبر العبد هل للبائع ان يسترد ما اعطى من النقصان لزوال ذلك العيب بالبلوغ لا رواية لهذه المسئلة في الكتب ثم قال رض وكان والدي رح يقول ينبغي ان يسترد استدلالا بمسئلتين احدهما ان الرجل اذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج كان له ان يرد فان تعيبت عنده بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع بالنقصان ثم ابانها زوجها كان للبائع ان يسترد النقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية ان المشتري عبدا فوجده مريضا كان له ان يرد فان تعيب عنده بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم برى من مرضه هل للبائع ان يسترد النقصان قالوا ان كان البرء بالمداواة لم يكن له ان يسترد والا فله ذلك والبلوغ ههنا لا بالمداواة فكان له ان يسترد كذا في النهاية وعدم استمسك البول عيب كذا في البحر الرائق \* والجنون في الصغر عيب ابد او معناه ان اجن عند البائع في الصغر ثم جن في يد المشتري في الصغر او في الكبر يرد وقيل اذا اشترى عبدا قد جن عند البائع فله ان يرد وان لم يجن عند المشتري والجمهور على انه لا يرد ما لم يعاود عند المشتري هو الصحيح كذا في الكافي \* ومثله ان يكون اكثر من يوم وليلة ومادونه لا يكون عيبا كذا في التبيين والعيني شرح الكنز \* وفي الظهيرية من المحاضرات الطرار والنباش وقطع الطريق كالسارق عيب في العبد كذا في البحر الرائق \* ولو اشترى عبدا امره فوجده مخلوقا للحيه او منتوف للحيه كان له ان يرد ان ظهر ذلك في مدة بعد الشراء يعلم انه كان عند البائع كذا في فتاوى قاضي خان \* وان اشترى جارية تركية لاتعرف التركية او لاتحسن والمشتري عالم بذاك الا انه لا يعلم انه عيب عند التجار فقبضها ثم علم انه عيب فان كان هذا عيبا بينا لا يخفى على الناس كالعور ونحوه لم يكن له ان يرد وان لم يكن بينا يخفى على الناس كان له ان يرد وانما اذا اشترى جارية هندية لاتعرف الهندية ينظر ان هذه اهل البصر عيبا فله الرد وان لم يعدوه عيبا فليس له الرد كذا في المحيط \* اشترى جارية فوجدها لاتحسن الطبع والخبره اصلا ليس بعيب ان لم يشترط وكذا في العبد فان كانا بحسنان ثم نسياني يد البائع فللمشتري الرد كذا في الخلاصة \* وفي الكبرى لو اشترى جارية فوجدها وجع العين ياتي مرة بعد اخرى

ان كان حديثا لا يرد وان كان قديما يرد كذا في التاتارخا نية \* واذا اشترى جارية فوجد بها وجع الضرس ياتى مرة بعد اخرى فان كان حديثا فليس له الرد وان كان قديما فله الرد كذا في التاتارخا نية \* وفي المحيط الامنة المشتراة اذا قالت بى وجع الضرس لم ترد بقولها كذا في السراجية \* اذا كانت احدى العينين زرقاء والاخرى غير زرقاء او احدهما كحلاء والاخرى بيضاء فهو عيب كذا في البحر الرائق \* اشترى فلانا فظهر به حمى فهو عيب له ان يرده كذا في مختار الفتاوى \* واذا اشترى جارية ثيبا على ان البائع لم يطأها ثم ظهر انه كان وطئها قبل البيع فليس له الرد كذا في المحيط \* وفي المنتقى اشترى جارية على انها مذرأة فقبضها وماتت في يده ثم ظهر انها كانت ثيبا لا يرجع على البائع بشيء سواء كان ذلك ينقصها او لا ينقصها رواه الحسن عن ابي حنيفة رح وروى ابن مالك عن ابي يوسف رح انه يرجع عليه بمقدار نقصانها كذا في الذخيرة \* ولو اشترى جارية على انها صغيرة فان اهلها بالغ لا يرد لها كذا في الخلاصة \* ولو اشترى جارية فوجدها ذميمة او سوداء ليس له حق الرد اذا كانت تامة الخلقة كذا في الظهيرية \* اشترى جارية فوجدها محترقة الوجه بحيث لا يستبين لها قبح ولا جمال كان له حق الرد فان امتنع الرد بسبب من الاسباب قومت محترقة الوجه كما هي وقومت صحيحة فبز محترقة الوجه ولكن على القبح لا على الجمال فيرجع بفضل ما بينهما كذا في المحيط ناقلا عن الزيادات \* اذا اشترى جارية على انها جميلة فوجدها قبيحة ترد كذا في الخلاصة \* رجل اشترى فلانا بركبتيه ورم فقال البائع انه ورم حديث اصابه ضرب فاورمه فاشتره المشتري على ذلك ثم ظهر انه كان قديما لا يرد قال رض وهذا ان لم يبين السبب واما اذا بين السبب ثم ظهر انه كان بسبب آخر فبطل الذي بين كان له ان يرد كما لو اشترى عبدا وهو محموم فقال البائع هو حمى غب فاذا هو غير ذلك كان له ان يرد كذا في فتاوى قاضيجان \* وكذلك اذا قال البائع ان كان قديما فجوابه على ثم تبين انه قديم فليس له الرد وكذلك اذا اشتره على انه حديث فاذا هو قديم ليس له الرد ذكر المسئلة في فتاوى الفضلى كذا في الذخيرة \* اشترى فلانا ليس لاحد ان نية ثقب الى الدماغ فهو عيب وثقب الاذن وان كان واسعا في الهندية ليس بعيب وفي التركية عيب ان مدوة ميبا كذا في الخلاصة \* وكثرة الاكل تعد عيبا في الجارية دون الغلام كذا في مختار الفتاوى \* وفي صلح الفتاوى اشترى جارية وبها قرحة

قرحة ولم يعلم المشتري انها عيب فله الرد والصحيح من الجواب في مسئلة القرحة ان كان هذا عيبا  
بيننا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد وان لم يكن هذا عيبا بيننا فله الرد كذا في الذخيرة \*  
الفصل الثاني في معرفة عيوب الدواب وغيرها \* اشترى بقرة فوجدها لا تحلب فان كان مشاهيا  
يشتري للحلب فله ان يرد وان كان مثلها يشتري للحم لا ولركانت تاخذ بضرعها وتمص جميع لبنها  
فهذا عيب كذا في الخلاصة \* وقلة الاكل في الدواب عيب وليس بعيب في بني آدم كذا  
في السراج الوهاج \* وفي فوائد شمس الاسلام ولو كانت الدابة اكلة خارجا عن العادة  
ليس بعيب كذا في الخلاصة \* اشترى حمارا لا ينهق فهو عيب كذا في القنية \* ولواشترى  
ثورا فاذا هوينام ( يعني كاو بوقت كركردن مى خسد ) يكون عيبا كذا في الفصول العمادية \*  
ولواشترى حمارا فوجده بطيء الذهاب فليس له الرد الا اذا اشترى على انه مجول وان كان  
يعثر كثيرا دائما فهو عيب وان كان في الاحايين فليس بعيب كذا في الظهيرية \* اشترى ديكاً  
فيمصم في غير الوقت له ان يرده كذا في مختار الفتاوى \* رجل اشترى شاة فوجدها مطومة الاذن  
ان اشترى الا لاضحية كان له ان يردها وكذلك كل ما يمنع التضحية وان اشترى الا لاضحية  
لا يكون له ان يردها الا ان يكون ذلك عيبا عند الناس وان اختلف البائع والمشتري فقال المشتري  
اشتريتها للاضحية وانكر البائع ذلك فان كان ذلك في زمان الاضحية كان القول قول  
المشتري اذا كان من اهل ان بضحي كذا في فتاوى قاضي خان \* ( كاو يا كوسفند پليدى  
مى خورد اكر پيوسته خورد عيب بود واكر در هفته يكبار يا د و بار خورد عيب نبود ) كذا  
في الفصول العمادية \* وذكر في المنتقى ان الرجل اذا اشترى دابة فوجدها تاكل الذباب  
ان اكثر ذلك فهو عيب وان كانت تاكل في الاحايين فليس بعيب كذا في الظهيرية \* اذا اشترى  
حمارا فنزاع عليه حمر هل يكون هذا عيبا يرد به حكى ان هذه المسئلة صارت واقعة ببخارا فلم يتفق  
اجوبة ائمة ذلك العهد واجاب القاضي الامام عبد الملك الحسين النسفي انه ان كان مقهورا  
فهو ليس بعيب وان سلم نفسه لذاك فهو عيب فاتفقوا عليه كذا في الذخيرة \* والدخس عيب  
وهو ورم يكون في اطرة حافر الفرس والاطرة دون الحافر كذا في الظهيرية \* والعزل عيب وهو  
ميلان في الذنب والممش عيب وهو شئ يخرج في ساق الدابة يكون له حجم وليس  
له صلابة كذا في المحيط \* وبل الخلعة عيب اذا نقص الثمن لاجله يعني اذا كان يميل من ماء

فمه ما يبتل به المخلاة التي جعل فيها علف كذا في محيط السرخسى \* وخلع الرأس عيب وهو ان يكون له حيلة يخلع رأسه من المقود وان شد عليه كذا في الظهيرية \* الخنف عيب وهو تدانى القدمين وتبا عد الغنذين كذا في المحيط \* والحزن وهو ان يقف ولا ينقاد والجموح وهو ان لا يقف عند اللجام عيب هكذا في الخلاصة \* والجرد بالذال المعجمة عيب وهو كل ما يحدث في مرقوب الدابة من ترايدا وانتفاخ عصب والزوائد عيب وهى اطراف عصب تتفرق عند العجاية وتنقطع مندها وتلصق بها والعجاية مصب في فرس البعير كذا في الظهيرية \* والصكك عيب وهو ان يصطك الساقان او الرجلان عند المشى كذا في محيط السرخسى \* والمهقوع عيب خسرته في الاصل فقال ما خون من الهقعة وهى الدائرة التى تكون في صدره من جانبه الايسر ويكون ذلك ابيض يتشاءم به وفسر في المنتقى فقال المهقوع الذى اذا سار سمع ما بين خاصرته وفرجه صوت والانتشار عيب وهو انتفاخ في العصب عند الاتعاب وقيل هو اتساع سواد العين حتى كاد ياخذ البياض كله كذا في المحيط \* اشترى فرسا فوجده كبير السن قيل ينبغى ان لا يرد الا اذا شرط صغر السن كالجارية اذا وجدها كبيرة السن كذا في البحر الرائق \* وفي فتاوى آهواشترى بقرة تذهب من مكان المشتري الى مكان البائع قال لا يكون عيبا وفي الغلام بمرتين او ثلث كذلك كذا في التاتارخانية \* ومن اشترى ناقة مصراة وهى التى شد البائع ضرعها حتى اجتمع اللبن فيه فصار ضرعها كالصراة وهى الخوض فليس له ان يردّها والتصريّة ليس بعيب عندنا وكذلك لو سودا نامل عبده واجلسه على المعرض حتى ظنه المشتري كائبا او البسه ثياب الخبازين حتى ظنه خبازا فليس له ان يردّه كذا في الظهيرية \* اشترى خفين فوجد هما ضيقا لا يدخل رجلاه فيهما ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة ان كان لا يدخل رجلاه لعله في رجلاه لا يردوان كان لا يدخل لعله في رجلاه يردون ذكر شيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل ان اشترى ثوبا ليلبسها فله الرد وان اشترى ثوبا مطلقا لا يرد وكان القاضي الامام على الهندي يفتى بالرد اشترى ثوبا للباس او لغير اللبس فان وجدا حدهما اضيق من الآخر فان كان خارجا عما عليه خفاف الناس في العادة يرد والا فلا كذا في الظهيرية \* ولو كان لا يدخل لعله في رجلاه فقال البائع ( د رهاي تو فراخ شود ) فاخذ المشتري ولبس يوما فلم يتسع هل له ان يرد كانت واقعة الفتوى واجاب بعض الاثمة انه لا يرد كذا في الفصول العمدانية \* اشترى مسجلا لا يسع



الرجل مع اللقافة ويسعها بدونها فله الرد اذا اشترنها للبس كذا في القنية \* في فتاوى الفضلي  
اشترى جبة ووجد فيها فارة مينة فهو عيب وتاويل المسئلة اذا كان اخراجها بوجب نقصانا  
في الحبة فان كان لا يحتاج الى الخرق ونقصان الحبة لا يكون عيبا كذا في الخلاصة \* وفي الذخيرة  
اذا اشترى ثوبا نجسا ولم يعلم به ثم علم وكان بحال اذا غسل لا ينقص الثوب لا يكون له حق الرد  
على ما هو المختار للفتوى كذا في المصمبرات \* وان كان فيه دهن فهو عيب لان الدهن  
فلما يزول كله فيعد عيبا كذا في فتاوى قاضيخان \* اشترى حانوتا فوجد بعد القبض على با به  
مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرد لانه سلامة لا يمتنع عليه الاحكام كذا في القنية \* باع سكنى له  
في حانوت لغيره واخبرا لمشتري ان اجرة الحانوت كذا نظهر ان اجرة الحانوت كان اكثر  
من ذاك قالوا ليس له ان يرد السكنى بهذا السبب كذا في فتاوى قاضيخان \* وكون نقب  
المغلاق للبيت الذي يبيع في جدار الغير عيب وكذا لو كان في جداره نقب كبير يعد عيبا كذا  
في الوجيز \* اشترى ارضا فظهر انها مشروطة ينبغي ان يتمكن من الرد كذا في القنية \* واذا اشترى  
حنطة مشارا اليها فوجدها ردية فليس له حق الرد بالعيب وكذا اذا اشترى اناة فضة بعينها فوجدها  
ردية من غير غش ولا كسر فلم يعتبر الرداءة في المكيل والموزون عيبا هكذا في المحيط \* وان وجد  
الحنطة مسومة او غفنة كان له ان يرد ها كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اشترى نقرة على  
انها زخم دار فقبضها واذا بها فلم يكن زخم دار كان له ان يرد ها لان فوات الشروط بمنزلة  
العيب كذا في فتاوى قاضيخان \* اشترى روثين قلعي فوجد فيه ترا با يرده بلا فصل بين  
القليل والكثير كذا في الوجيز \* ولو اشترى بائة من بقل فوجد في جوفها حشيشا فان كان يرد  
عيبا فله الرد وكذلك لو اشترى قفة او قرطالا من الثمار فوجد في اسفلها حشيشا فله ان يرد  
وكذلك اذا اشترى صبرة فوجد في اسفلها كانا والباقة الدستجة وما ينسج من سعف الطرفاء  
ان صغر فهو قفة وانظم فهو قرطال كذا في الظهيرية \* رجل اشترى ارضا فوجد فيها طريقا  
يمر فيه الناس كان له ان يرد بالحجة ولو اشترى كرما فوجد فيه بيوت النمل كثيرا كان له ان يرده  
كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا لو وجد في الكرم ممر الغير او مسيل ماء الغير كذا في الخلاصة \*  
واذا اشترى كرما نظهر ان شربه على ناوق يوضع على ظهر نهر او على موضع آخر فله حق الرد  
كذا في المحيط \* وكذلك اذا كان بحال لا يمكن سقيه الا بعد ان يسكر النهر كذا في الظهيرية \*



وكذا لو وجد حائطا واحدا مشتركا فهو عيب ولو وجد الحائط حصا ان كانوا يعدونه عيبا فهو عيب  
 كذا في الخلاصة \* اشترى دارا ولها مسيل ماء الى ساحة الغير ثم ظهر انه بغير حق ولم يعلم  
 وقت الشراء انه بغير حق فله الرد وان شاء امسكها ورجع بنقصانه كذا في القنية \* اشترى ارضا  
 ونحلا ليس لهما شرب ولم يعلم به له الخيار كذا في الوجيز للكردي \* وفي المنتقى اشترى مصحفا  
 فوجد في حروفه سقطا او اشتراه على انه منقوط بالنحو فوجد في نقطة سقطا قال هذا عيب يرد به وفيه  
 ايضا واذا اشترى مصحفا على انه جامع فاذا فيه آيتان ساقطتان او آية ساقطة قال هذا عيب يرد به  
 ووجدت في موضع آخر رجل اشترى لولده مصحفا قال المعلم ان فيه خطأ كثيرا قال ان كان فيه  
 خطأ الكتابة يرد به ويرجع بالثمن كذا في المحيط \* ولو اشترى ارضا فنزت عنده وقد كانت  
 تنزع عند البائع فله ان يرد الا اذا رفع المشتري وجه الارض فيعلم انها نزت لرفع التراب  
 او جاء الماء الغالب من موضع آخر لا يرد كذا في محيط السرخسي \* ولا ينظر ان يكون النز  
 في يد المشتري اكثر مما كان في يد البائع او كان مثل ذلك القدر بل اذا كان بعين ذلك السبب  
 يملك الرد كيف ما كان كذا في المحيط \* وكذلك اذا اشترى كرما وقد ظهر في يد المشتري  
 بهاري ان كان بالسبب الذي كان في يد البائع يملك الرد كذا في الفتاوى الصغرى \* اشترى  
 خبزا على انه مطبوخ بالماء الفرات ثم علم انه بخلافه فله الرد وكذا اذا لم يذكر لفظ الشرط كذا  
 في القنية \* وكذا لو اشترى الحناء ونحوه على ان الكل مثل الجاشني وليس من جنس ما رآه  
 اول مرة يرد كذا في الخلاصة \* اشترى خمسمائة قفيز حنطة فوجد فيها ترابا ان كان ذلك التراب  
 مثل ما يكون في مثل تلك الحنطة ولا يعده الناس عيبا ليس له ان يرد ولا ان يرجع بنقصان العيب  
 وان كان مثل ذلك التراب لا يكون في تلك الحنطة ويعده الناس عيبا فان اراد ان يرد الحنطة  
 كلها فله ذلك وان اراد ان يميز التراب فرده على البائع بحصته من الثمن ويحبس الحنطة ليس  
 له ذلك هذا اذا لم يميز فلو ميز فوجد ترابا كثيرا ويعده الناس عيبا فان امكنه ان يرد ما كلها  
 على البائع ذلك الكيل لو خلط البعض بالبعض فله ان يرد وان لم يمكنه الرد بذلك الكيل  
 لو خلطهما بان انتقص بالمتقية ليس له الرد لكن يرجع بنقصان العيب وهو نقصان الحنطة الا  
 ان يرضى البائع ان ياخذها ناقصة فيكون له ذلك وعلى هذا كل ما كان نظيرا لحنطة كالسمسم  
 وغيره

وغيره لو اشتراه فوجد فيه ترابا فهو على التفصيل الذي ذكرنا كذا في المحيط \* ولو اشترى دهنًا فوجد فيه اللاي فهو كذلك حتى لا يرد اللاي وحده كذا في الخلاصة \* ولو اشترى مسكًا فوجد فيه رصاصًا يميز الرصاص ويرد على البائع بحصته من الثمن قل اوكثر كذا في الظهيرية \* جعل ابو يوسف رح لجنس هذه المسائل اصلا فقال كل ما يسامح في قليله لا يميز كثيرا وكل ما لا يسامح في قليله كان له ان يميز كثيرا والرصاص في المسك لا يسامح في قليله فيميز كثيرا ويسامح في قليل التراب فلا يميز كثيرا عامة المشايخ اخذوا بهذه الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا اشترى شحما فوجد فيه ملحًا كثيرا فهو على ما ذكرنا في الحنطة يجد فيها التراب كذا في المحيط \* وفي فتاوى ابي الليث لو اشترى نقرة من نحاس فاذا بها فخرج منها حجر مثل ما يخرج من النحاس فله ان يمسك من الثمن بحسابه الا ان يشاء البائع ان ياخذها كذلك ويرد الثمن كذا في الذخيرة \*

الفصل الثالث فيما يمنع الرد بالعيب وما لا يمنع وما يرجع فيه بالنقصان وما لا يرجع \* الاصل

ان المشتري متى تصرف في المشتري بعد العلم بالعيب تصرف المالك بطل حقه في الرد واذا اشترى دابة فوجد بها جرحا فادواها او ركبها لحاجته فليس له ان يردّها ولو ادواها من عيب قد برى اليه فله ان يردّها بعيب آخر لم يبرأ اليه كذا في المحيط \* الاستخدام مرة لا يكون رضا بالعيب الا اذا كان على كره من العبد واذا استخدم مرتين يكون رضا بالعيب وبه يفتى كذا في المصنوعات \*

وفسر الاستخدام في كتاب الاجارات فقال بان يا مرة بحمل المتاع على السطح او بانزله من السطح او بامرها بان تغمر رجله بعد ان لا يكون من شهوة او بامر بان تطبخ او تخبز بعد ان يكون يضيرا فان امر بالطبخ والخبز فوق العادة فذلك يكون رضا كذا في الذخيرة \* ولو ركب الدابة لينظر الى سيرها او لبس الثوب لينظر الى قدره فهذا منه رضا كذا في المحيط \* واذا ركبها ليردّها او ليسيئها او يشتري لها علفا فليس برضا اذا لم يجد بدا من ذلك بان كانت صعبة او هوها جز من المشي او كان العلف في ماء فان كان في وعائين فلا حاجة الى الركوب فكان رضا كذا في السراجية \* ولو حمل عليها ملف دابة اخرى وركبها او لم يركبها فهذا يكون رضا كذا في الذخيرة \* وان كان المشتري دارا فسكنها بعد ما علم بالعيب اورم منها شيئا او هدم يسقط خياره كذا في البدائع \* اشترى ظئرا فوجد بها عيبا فامرها ان ترضع صبيا لا يكون رضا ولو حلب من لبنها فاطعم صبيا او باع فهو رضا كذا في محيط السرخسي \* ولو حلب لبنها ولم يبع ولم ياكل

فكذلك الجواب في صلح الفناوى ان الحلب بدون البيع او الاكل يكون رضا كذا في المحيط \*  
 وعن ابي يوسف رج فيمن اشترى جارية لها لبن فارضعت صبيالها او للمشتري ثم وجد بها  
 عيبا فله ان يردّها ولو انه حلب لبنها واستهلكه او شربه ثم وجد بها عيبا لم يردّها كذا في الظهيرية \*  
 اشترى بقره فشرب من لبنها ثم اطلع على عيب لا يردّها ويرجع بنقصان العيب كذا في الفصول  
 العمادية \* رجل اشترى شاة او بقره مع ولدها فعلم بعيب ثم ارتضع منها الولد كان له ان يردّها  
 ولم يكن ذلك رضا بالعيب وان كان هو اصل الولد عليها وان احتلب المشتري من لبنها شيئا فشربه  
 او سقاه ولده بعد ما علم بالعيب كان ذلك رضا بالعيب كذا في فناوى قاضى خان \* وان جز صوفها  
 ثم وجد بها عيبا فان لم يكن الجز نقصا فله ان يردّها قال محمد رح الجز مندى ليس بنقصان  
 وفي موضع آخر من المنتقى اذا جز صوفها بعد العلم بالعيب فهو رضا ولو اخذ من عرفها  
 فليس برضا كذا في المحيط \* قيل له فان اشترى كرما فامر عنده فقطفت ثمارة ووضعها  
 على الارض ثم وجد بها لكرم عيبا لم يعلم به قال ان كان الغطف لم ينقصه شيئا فله ان يردّه  
 كذا في الفصول العمادية \* رجل اشترى جارية على انها صالحة جاز البيع فان لم تكن  
 صالحة لا يكون للمشتري ان يردّها كذا في فناوى قاضى خان \* اشترى عبدا فوجد به عيبا  
 فضربه بعد ذلك فان كان اثر الضرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان لطمه او ضربه سوطين  
 او ثلثة ولم يؤثر فيه كان له ان يرد كذا في الفصول العمادية \* ولو اشترى عبدا في صينه بياض  
 فسأل بائعه عنه فقال انه من الضرب ويزول الى عشرة ايام ومضت العشرة ولم يزل لا يردّه  
 كذا في الغنية \* سئل على بن احمد عن رجل اشترى غلاما ثم ادعى عليه بعد ثلثة ايام ان له سعالا  
 وبقي هذا الغلام مدة ثلثين يوما او اكثر بعد هذه الدعوى في يده واستعمله ثم بعد ذلك ادعى  
 عليه السعال هل له ان يردّه على ذلك العيب فقال ان استعمله بعد ما علم بعيب فهو رضا كذا  
 في التاتار خانية ناقلا عن البيهقي \* واذا وطئ الجارية المشتراة ثم اطلع على عيب بها لم يردّها  
 ويرجع بنقصان العيب سواء كانت بكر او ثيبا الا ان يقول البائع انا اقبلها كذلك وكذلك اذا قبلها  
 بشهوة او لمساها بشهوة وان وطئها او قبلها بشهوة او لمساها بشهوة بعد ما علم بالعيب فانه رضى بالعيب  
 وليس له ان يردّها ولا يرجع بنقصان العيب واذا وطئها غير المشتري في يد المشتري بزنا فليس له  
 ان يردّها بكر او ثيبا ويرجع بنقصان العيب الا ان يرضى البائع ان ياخذها كذلك

وان كان الوطؤا لشبهة حتى وجب العقربى الواطئ فليس له الرد وان رضى به البائع كذا في المحيط \* ولو اشترى جارية فزوجها لا يردها وطئها الزوج ام لا رضى البائع بالرد اولم يرز كذا في المضمرات \* ويرجع بالنقصان كذا في محيط المرخسى \* ولو كان لها زوج عند البائع فوطئها عند المشتري فان كانت ثيبا فانقصها الوطؤا لا يردها الا برضاء البائع وان لم ينقصها له الرد هذا الذى ذكرنا فى الثيب اذا وطئها فى يد البائع مرة ثم وطئها عند المشتري واماد لم يكن وطئها عند البائع وانما وطئها عند المشتري لم يذكر فى الاصل وقد اختلف المشائخ فيه والصحيح انه يرد كذا فى المضمرات نافلا من النصاب \* وان كانت بكر الا يرد ويرجع بالنقصان ولو قال البائع انا قبلها كذا لك فله ذلك كذا فى محيط السرخسى \* اشترى خشبة ليتخذها مدقة شرط ذلك فى البيع فقطعها فى الليل واقربه ليس بها عيب ثم جدد العقد عليها بغير شرط فنظر اليها بالنهار فوجدها معيبة كان له ان يردها كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو اشترى برزونا فخصاه ثم اطلع على عيب به كان له الرد اذا لم ينقصه الخصاء كذا ذكره فى فتاوى اهل سمرقند وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغينانى يفتى بخلافه كذا فى الظهيرية \* ولو اشترى ثوبا فوجده صغيرا لا يمكن قطعه فاراد رده فقال له البائع اره الخياط فان قطعه والارده على فاره الخياط فان اهو صغير لا يقطع فان له رده كذا فى السراج الوهاج \* وكذلك الخف والفلنسوة كذا فى الينابيع \* وكذا اذا قضا درهم زبوا فقال للقباض انفقها فان راجت عليك والاردها على فقبلها على ذلك فلم ترج عليه فله ان يردها استحسانا كذا ذكره فى كتاب الصلح من النوازل كذا فى الظهيرية \* المشتري اذا وجد المبيع معيبا فقال له البائع بعه فان لم يشترده على فعرض فلم يشتر لا يرده كذا فى الفتاوى الصغرى \* ولو اشترى عبدا فاستقال البائع فابى ان يقيله قال هذا ليس بعرض على البيع فله ان يرده كذا فى الظهيرية \* رجل اشترى ثوبا فقطعه ولم يخط فوجده عيبا فليس له ان يرده فان قال البائع انا قبله كذا كان له ذلك وان باعه المشتري صار مبطلا حق الرد فلم يرجع بشيء علم اولم يعلم وان خاطه ثم وجد به عيبا كان له ان يرجع بالعيب فان قال البائع انا قبله كذا لك لم يكن له ذلك كذا فى الجامع الصغير \* وكذلك فى السويق اذا لته بالسمن او العسل كذا فى المضمرات \* واذا عرضه على البيع بعد ما علم بالعيب او آجره او رهنه فذلك رضى بالعيب وليس له ان يرده بالعيب ولا يرجع بنتصان العيب كذا فى الذخيرة \* وفى التدورى اشترى شيئا و آجره ثم طلع على عيب فله

ان ينقض الاجارة ويرد المستاجر بالعيب بخلاف ما لورهنه من غيره كذا في الظهيرية \*  
 اذا وهب المبيع بعدما اطلع على عيب به ولم يسلم فليس له ان يرده على بائعه ولو فعل شيئاً  
 من ذلك قبل العلم بالعيب يعنى العرض والهبة بدون التسليم فهذا لا يكون رضا كذا  
 في الذخيرة \* رجل اشترى عبداً قبضه فوهبه لرجل وسلمه الى الموهوب له ثم رجع في الهبة  
 بغير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له ان يرده في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح  
 وعن محمد رح ان له ان يرده كذا في فتاوى قاضى خان \* اعلم ان الزيادة نوعان متصلة ومنفصلة  
 والمتصلة نوعان غير متولدة من المبيع كالصبغ وما اشبهه وانها تمنع الرد بالعيب بالاتفاق سواء  
 قال البائع انا قبله كذلك او لم يقل ومتولدة من المبيع كالسمن والجمال وانجلاء البياض وانها لا تمنع الرد  
 بالعيب في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضى خان \* فان ابى المشتري  
 الرد واراد الرجوع بالنقصان وقال البائع لا اعطيك نقصان العيب ولكن رد على المبيع حتى ارد  
 عليك جميع الثمن هل البائع ذلك على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ليس له ذلك وعلى  
 قول محمد رح له ذلك كذا في الظهيرية \* واما الزيادة المنفصلة فنوعان ايضا متولدة من المبيع  
 كالولد والثمر وما هو في معناهما كالارث والعقر وانها تمنع الرد بالعيب والفسخ بساير اسباب  
 الفسخ عندنا وغير متولدة من المبيع كالكسب والغلة وانها لا تمنع الرد بالعيب والفسخ بساير  
 اسباب الفسخ وطريقه ان يفسخ العقد في الاصل دون الزيادة ويسلم الزيادة للمشتري مجاباً  
 بغير عوض كذا في المحيط \* هذا اذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري فاما اذا كانت هالكه  
 فهلاكها ان كان بائنه سماوية له ان يرد الاصل بالعيب ويجعل كانها لم تكن وان كان بفعل  
 المشتري فالبايع بالخيار ان شاء قبل ورد جميع الثمن وان شاء لم يقبل ويرد بالعيب وان كان  
 بفعل اجنبى ليس له ان يرد ويرجع بنقصان العيب هكذا في البدائع \* هذا اذا حدثت الزيادة  
 بعد قبض المبيع اما اذا حدثت قبل قبضه وكانت متصلة حادثة منه فانها لا تمنع الرد وان كانت  
 متصلة غير حادثة منه صار المشتري قابضاً بذلك وصارت الزوائد كأنها حدثت بعد القبض  
 فيمنع الرد ويرجع بالارث وان كانت منفصلة حادثة منه كالولد والصوف واللبن والثمر  
 والارث والعقر فانها لا تمنع الرد فان شاء ردهما جميعاً وان شاء رضى بهما بجميع الثمن كذا  
 في السراج الوهاج

في السراج الوهاج \* ولو لم يجد بالمبيع عيبا لكن وجد بالزيادة عيبا فليس له حق الرد الا اذا كان حدوث تلك الزيادة قبل القبض يورث نقصانا في المبيع فحينئذ يكون له الرد لاحتل النقصان في المبيع كذا في شرح الطحاوي \* ولو قبض الزيادة والاصل ثم وجد بالمبيع عيبا يرد به بحصته من الثمن لانه صار للزيادة حصة الثمن بعد قبضها ولو وجد بها عيبا يرد بها خاصة بحصتها من الثمن كذا في القنية \* وان كانت منفصلة غير حادثة منه كالسبب والهبة فانها لا تمنع الرد فاذا رده فالزيادة تكون للمشتري عند البيع كمنفعة روح ولا يطيب له وعندهما الزيادة للبائع ولا يطيب له ايضا وان رضى بالعيب واختار المبيع فالمبيع مع الزيادة له اجماعا ولكن لا يطيب له كذا في السراج الوهاج \* ولو قبض المبيع مع هذه الزيادة ووجد في المبيع عيبا فعند البيعة روح يرد المبيع خاصة بجميع الثمن وعندهما يرد مع الزيادة ولو وجد بالزيادة عيبا لا يرد ها ولو هلكت الزيادة والمبيع معيب يرد خاصة بجميع الثمن بالاجماع كذا في القنية \* رجل اشترى حنطة فذهب الغبار عنها عند المشتري وانتقص كيلها ليس له ان يرد ها وكذلك لو كان فيها رطوبة فجفت عند المشتري واشترى خشبة رطبة فيبست عنده كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي المنتقى اذا اشترى عبدا كاتب او خبازا وقبضه فنسي ذلك في يده ثم اطلع على عيب به فله ان يرد كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى اذا اشترى من آخر تمر بالرى وحمله الى الكوفة ثم اطلع على عيب به هناك وارا دان يرد قال محمد روح ليس له ذلك حتى يرد الى الرى ولو كان مكان التمر جارية اشار محمد روح الى انها ليست نظير التمر حيث قال ارى معر هذه ثمه وهن اقربا ولا ارى لحملها تلك المؤونة كذا في الظهيرية \* قال محمد روح في الزيادات اذا اشترى الرجل من آخر جارية بيضاء احدى العينين وهو يعلم بذلك فلا خيار له في رد ها فان لم يقبضها المشتري حتى انجلي البياض ثم عاد البياض فهي لازمة للمشتري ولا خيار له في رد ها ومن ابي يوسف روح ان له الخيار والصحيح ما ذكره في ظاهر الرواية الا يرى ان رجلا لو اشترى جارية وثنيها ساقطة او سوداء والمشتري يعلم بذلك فلم يقبضها حتى نبتت الساقطة وذهب السواد عن ثنيها ثم سقطت تلك الثنية او عاد السواد فالجارية لازمة للمشتري لان البائع لم يعجز عن تسليم ما التزم بالعقد كما التزم ولو قبضها وهي بيضاء احدى العينين او ثنيها ساقطة وهو يعلم بذلك ثم انجلي البياض ونبتت الثنية ثم عاد البياض وسقطت الثنية ثم وجد بها عيبا آخر كان عند البائع يرد بها بذلك العيب ولو لم يعد البياض



في العين التي ذهب عنها البياض لكن ابيضت العين الاخرى لم يكن له ان يرد الجارية بعيب ابدًا ولو لم تبيض العين الاخرى ولكن عاد البياض في العين التي ذهب عنها البياض بفعل المشتري بان ضرب المشتري عينها فابيضت ثم وجد بها عيبا آخر كان عند البائع لم يكن له ان يرد ها فان قال البائع انا اقبلها كذلك واراد جميع الثمن كان للمشتري ان يرد ها عليه بخلاف ما اذا عاد البياض بضرب الاجنبى في يد المشتري حيث لا يكون للمشتري ان يرد ها بالعيب وان رضى به البائع هذا الذي ذكرنا كله اذا اشترىها مع علمه انها بيضاء احدى العينين واما اذا اشترىها ولم يعلم بكونها بيضاء احدى العينين وقبضها ثم علم كان له ان يرد فان لم يرد حتى انجلي البياض لم يكن له ان يرد ها بعد ذلك وان استحقها سليمة لم يعلم بالعيب فان عاد البياض لا يكون له ان يرد ها ايضا واو وجد بها عيبا آخر كان له ان يرد ها كذا في المحيط \* اشترى جارية وهى بيضاء احدى العينين ولم يعلم بذلك ولم يقبضها حتى انجلي البياض من عينها ثم عاد بياضها فعلم بذلك كان له ان يرد ها ولو قبضها وهى بيضاء احدى العينين ولم يعلم بذلك حتى انجلي البياض ثم عاد بياضها لا يكون له ان يرد ها كذا في فتاوى قاضى خان \* وفي فتاوى الفضلى رجل اشترى جارية وفي احدى عينيه بياض فانجلي البياض ثم عاد فقبض المشتري وهو لا يعلم بذلك ثم علم فله ان يرد ها كذا في المحيط في نوع معرفة العيوب \* وكذلك اذا اشترى جارية وهى ساقطة الثنية او مسودة الثنية وهو لا يعلم بذلك فقبضها ثم علم بذلك ثم زال السواد ونبتت الثنية لم يكن له ان يرد ها وكذا لو سقطت الثنية او عاد السواد بعد ذلك لم يكن له ذلك ولو وجد بها عيبا آخر كان له ان يرد ها كذا في المحيط \* تنف ريش الطائر المذبح يمنع الرد بالعيب كذا في القنية \* وفي فتاوى ابى الليث اشترى عبدا وبه مرض فزاد المرض في يد المشتري فليس له ان يرد ها على البائع لكن يرجع بنفسه ان العيب كذا في الظهيرية \* رجل اشترى عبدا كان محمومًا عند البائع كان يأخذ الحمى كل يومين او ثلثة ايام ولم يعلم به المشتري فاطبق عليه عند المشتري ذكر في المنتقى ان للمشتري ان يرد ها ولو انه صار صاحب فرش بذلك عند المشتري فهذا عيب آخر غير الحمى فيرجع بالنقصان فلا يرد وكذا لو كان به قرحة فانفجرت او كان جديا فانفجر كان له ان يرد وان كان به جرح فذهبت يده من ذلك عند المشتري او كانت موضحة فصارت آمة عند المشتري ليس له ان يرد كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا كان في المشتري حمى غيب في يد البائع وزال ثم عاد في يد المشتري ان عاد



ثانياً فبالرّد لاتحاد السبب ولو كان الثاني ربعا لا يكون له الرّد لاختلاف السبب وكذا لو اشترى وقد ظهر في يد المشتري مرض فهو على هذا ويخرج من هذا جنس هذه المسائل كذا في مختار الفتاوى \*  
 اشترى عبداً فقبضه فحمّ عنده وكان يحمّ عند البائع قال ابن الفضل المسئلة محفوظة عن اصحابنا انه ان حمّ في الوقت الذي كان يحمّ فيه عند البائع كان له ان يردّه او في غيره فلا كذا في النهر الفائق  
 نافلا عن الخائبة \* لو كان بالمبيع ان قرحة وبدت ولم يعلم به فعادت قرحة واخبر الجراحون ان عودها بالعييب القديم لم يرد ويرجع بالنقصان هكذا في القنية \* اشترى جارية وقبضها وخاصم البائع في عيب الجارية ثم ترك الخصومة اياماً ثم خاصمها فقال له البائع لم امسكتها طول المدة بعدما اطلعت على عيب فقال المشتري انما امسكتها لانظر ان هل يزول العيب قال محمد بن الفضل رح ترك الخصومة لهذا لا يكون رضا بالعييب وله ان يردّها على البائع وكذا اذا اراد الرّد فلم يجد البائع واطعمه وامسكه اياماً ولم يتصرف فيها تصرفاً يدل على الرضاء ثم وجد البائع فله ان يرد قال الفقيه ابو الليث رح على هذا ادركت مشائخ زمانى رح كذا في الفصول العمادية \* في المنتقى  
 رجل اشترى من رجل عبداً ثم ان المشتري امر رجلاً ببيعه ثم علم الآمر بعد ذلك ان به عيباً قال ان باعه الوكيل بمحض من الموكل ولم يقل الموكل شيئاً فهذا منه رضاء بالعييب حتى لو لم يتفق البائع ليس للمشتري ان يرد العبد على بائعه بذلك العيب قال وكذا لك ان اعلمه الوكيل انه يذهب من فوره لبيعه فلم ينهه فهذا منه رضاء او اخبر الأمران الوكيل ساوم به وهو يعرضه لبيعه فلم ينهه فهذا منه رضاء بالعييب كذا في المحيط \* اشترى سنجاباً وجلود الثعالب فبها للدبغ وظهر بها عيب يرجع بالنقصان كما لو اشترى ابريسماً وبه فظهر به عيبه كذا في القنية \* رجل اشترى ارضاً ليس عليها خراج فوجد بها ذهباً ثم وضع عليها الخراج لا يكون له ان يردّها ولو اشترى عبداً وقبضه ثم رده على البائع بخيار الشرط او بخيار الرؤية او العيب ثم ذهبت عينه عند المشتري ضمن المشتري نصف الثمن وان ذهبت عيناه ضمن النقصان ولا خيار للبائع ولو اشترى داراً فباع بعضها ثم وجد بها عيباً قال ابو حنيفة وابو يوسف رح لا يرد ولا يرجع بشيء كذا في فتاوى قاضيخان \* اشترى كرمًا فاكل الثمار ثم اطلع على عيب فليس له الرّد وان رضى البائع كذا في المحيط \* ولو اشترى فيلقاً فشتمه ثم وجد به عيباً فله الرّد كذا في القنية \* اشترى قدوماً وادخله في النار ثم اطلع على عيب لم يردّه ولو اشترى ذهباً فادخله في النار ثم اطلع على عيب رده كذا في الذخيرة \* وهكذا في الخلاصة \*

أشترى حد يد ليتخذ آلات النجارين وجعله في الكور ليخرجه بالنار فوجده ميبا ولا يصلح لتلك الآلات يرجع بالنقصان ولا يرد كذا في الغنية \* ولو اشترى منشارا وحده ثم اطلع على عيب به لم يرد الا برضاء البائع كذا في الصغير \* ولو اشترى سكيناً فحده ثم وجد به عيباً ان حده بالمبرد ليس له ان يرد هالانه ينقص منه وان حده بالحجر له الرد كذا في الفصول العمادية \* اشترى برمة جديدة فقال له البائع اطبخها فان ظهر بها عيب اقبلها بعد الطبخ واد الثمن فطبخها فظهر بها عيب لا يرد بدون الرضاء ويرجع بنقصان العيب فلو علم العيب لكن لم يعلم انه قديم فتصرف فيه تصرف المالك ثم علم قدمه لم يرد كذا في الغنية \* واذا اشترى عبداً فوجده مباح الدم بقود او برده او قطع طريق يقتل فقتل عند المشتري يرجع على البائع بكل الثمن عنده وقال لا يرد ولكن يرجع بنقصان عيبه فيقوم صادف وغير صادف فيرجع بفضل ما بينهما ولو اشترى عبداً قد سرق ولم يعلم به المشتري فقطع في يد المشتري له ان يرد على البائع ويرجع بكل الثمن عنده وقال لا يرد ولكن يرجع بنقصان عيبه فيقوم صادف وغير صادف فيرجع بفضل ما بينهما ولو سرق عند البائع ثم عند المشتري فقطع بهما يرجع بالنقصان عندهما كما بينا وعنده لا يرد بل ارضاء البائع للعيب الحادث ويرجع بربع الثمن لان اليد من آدمي نصفه وقد تلفت بجنايتين وان قتله البائع كذا لك يرجع المشتري على البائع بثلاثة ارباع الثمن فان تداولته البيوع والايدي ثم قطع او قتل عند الاخير يرجع الباعه بعضهم على بعض عنده كما في الاستحقاق وعندهما هو بمنزلة العيب فيرجع الاخير على بائعه وهذا اذا لم يعلم المشتري به فان علم به لم يرجع بشيء عندهما وعنده يرجع في اصح الروايتين لانه بمنزلة الاستحقاق عنده والعلم بالاستحقاق عنده لا يمنع الرجوع كذا في الكافي \* وهكذا في الجامع الصغير \* فان اعتقه المشتري بمال ثم قتل او قطع فعندهما يرجع بالعيب وعند ابي حنيفة رح لاوان اعتقه بلا مال يرجع به عندنا كذا في الجامع الصغير \* رجل اشترى عبداً وقبضه ثم باعه من البائع فوجد به البائع ميباً قديماً قال ابو يوسف رح وهو قول ابي حنيفة رح له ان يرد على المشتري الاول كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي المنتقى اشترى من آخر ديناراً بدرهم وتقاضا ثم ان مشتري الدينار ربا الدينار من رجل آخر ثم وجد المشتري الآخر ميباً

وَرَدَهُ عَلَى الْمُشْتَرَى الْأَوَّلِ بِغَيْرِ قَضَاءٍ كَانَ لِلْمُشْتَرَى الْأَوَّلِ أَنْ يَرُدَّهَا عَلَى بَائِعِهِ بِذَلِكَ الْعَيْبِ  
وَعَلَى هَذَا إِذَا اقْبَضَ رَجُلٌ دِرْهَمًا لَهْ عَلَى رَجُلٍ وَقَضَاهَا مِنْ غَرِيمَةٍ فَوَجَدَهَا الْغَرِيمَ زَيْوْفًا وَرَدَّهَا عَلَيْهِ بِغَيْرِ  
قَضَاءٍ الْقَاضِي فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهَا عَلَى الْأَوَّلِ كَذَا فِي الظَّهِيرَةِ \* وَفِي الْمُنْتَقَى اشْتَرَى عَبْدًا فَوَجَدَهُ أَعْمَى  
فَقَالَ الْمُشْتَرَى لِلْبَائِعِ أَرِيدُ أَنْ أَمْتَقَهُ مِنْ كَفَّارَةٍ يَمِينِي فَإِنْ جَازَمَنِي وَالْأَوَّلُ رَدَّهَا فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهَا كَذَا  
فِي الْمَحِيطِ \* اشْتَرَى جَرَابٌ ثَوْبَ عُرْوَى فَوَجَدَ الْمُشْتَرَى بِالثِّيَابِ عَيْبًا وَقَدْ كَانَ أَتْلَفَ الْجَرَابِ  
فِي الْمُنْتَقَى أَنْ لَهُ أَنْ يَرُدَّ الثِّيَابَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ قَالَ رَضٍ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ فِي الْجَارِبَةِ  
وَالْعَبْدِ إِذَا وَجَدَ بِهِمَا عَيْبًا بَعْدَ مَا أَتْلَفَ ثَوْبَهُمَا كَذَلِكَ وَكَانَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ هُمَا بِكُلِّ الثَّمَنِ كَذَا  
فِي الْفُصُولِ الْعَمَادِيَّةِ \* وَفِي الْمُنْتَقَى مِنْ مُحَمَّدِ رَحِ الْمَشْتَرَى فِي خِيَارِ الْعَيْبِ إِذَا قَالَ لِلْبَائِعِ  
أَنْ لَمْ أَرِدْ عَلَيْكَ الْيَوْمَ فَقَدْ رَضِيتُ بِالْعَيْبِ فَهَذَا الْقَوْلُ بَاطِلٌ وَلَهُ الرَّدُّ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ \*  
رَجُلٌ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ دَارًا فَادْعَى رَجُلٌ فِيهَا مَسِيلَ مَاءٍ وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيْنَتُهُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْعَيْبِ  
فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرَى أَمْسَكَهَا بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا فَإِنْ كَانَ قَدْ بَنَى فِيهَا بِنَاءً فَلَهُ أَنْ يَنْقُضَ بِنَاءَهُ  
وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِقِيَمَةِ بِنَائِهِ كَذَا فِي الظَّهِيرَةِ \* الْعَبْدُ الْمَازُونُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَوَجَدَهُ مَعِيْبًا  
وَقَدْ أَبْرَاهُ الْبَائِعُ عَنِ الثَّمَنِ أَوْ وَهَبَ لَهُ الثَّمَنَ وَقَبْلَ الْعَبْدِ لَكَ لَا يَمْلِكُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ وَلَوْ كَانَ  
مَكَانَ الْعَبْدِ الْمَازُونُ حُرًّا وَجَدَ بِهِ الْعَيْبَ بَعْدَ الْقَبْضِ لَا يَمْلِكُ الرَّدُّ وَإِنْ وَجَدَ الْعَيْبَ قَبْلَ الْقَبْضِ  
فَلَهُ الرَّدُّ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ \* أَقْرَأَ الْمُشْتَرَى بَعْدَ مَا أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ أَوْ قَبْلَهُ أَنْ الْمُبِيعُ كَانَ لِفُلَانٍ غَيْرِ الْبَائِعِ  
وَكَذَلِكَ فَلَهُ الرَّدُّ عَلَى الْبَائِعِ وَبِالْعَوْدِ إِلَى الْمُشْتَرَى بَعْدَ الْبَيْعِ هَالَمَا بِالْعَيْبِ لَا يَكُونُ لَهُ حَقُّ الرَّدِّ  
وَإِنْ كَانَ فَسَخًا كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْكَرْدِيِّ \* وَلَوْ بَاعَ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ بِسَبَبٍ هُوَ فَسَخٌ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ثُمَّ أَطْلَعَ  
عَلَى عَيْبٍ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهَا كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ \* رَجُلٌ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ عَبْدًا بِكَرْمٍ مَوْصُوفٍ  
بِغَيْرِ عَيْنَةٍ وَتَقَابُضًا ثُمَّ وَجَدَ بَائِعَ الْعَبْدِ بِالْكَرْمِ مَا وَحَدَّثَ بِهِ عِنْدَهُ عَيْبٌ آخِرُ فَانْهَ لَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ  
وَإِنْ كَانَ الْكَرْمُ عَيْنَةً عِنْدَ الشَّرَاءِ رَجَعَ فِي الْعَبْدِ بِمَنْثَلِ نَقْصَانِ الْعَيْبِ فِي الْكَرْمِ إِنْ رَضِيَ الْبَائِعُ وَهُوَ  
مُشْتَرَى الْعَبْدِ أَنْ يَأْخُذَ الْكَرْمَ عَيْنَةً وَيَرُدَّ الْعَبْدَ رَجُلًا اسْتَقْرَضَ مِنْ رَجُلٍ كَرْمًا حَنْطَةً وَقَبْضُهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ  
مِنْهُ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ يَعْنِي الْمُسْتَقْرَضُ اشْتَرَى الْكَرْمَ الْمُسْتَقْرَضَ مِنَ الْمَقْرَضِ ثُمَّ وَجَدَ بِالْكَرْمِ عَيْبًا قَالَ  
أَبُو يُونُسَ رَحِ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا بِالْعَيْبِ وَلَا يَرُدُّهَا فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْقَرْضُ  
دِرْهَمًا فَاشْتَرَى الْمَقْرَضُ بِهَا دِينَارًا وَنِزْوَقَ قَبْضَ الدِّنَارِ ثُمَّ وَجَدَ الْمُسْتَقْرَضَ الدِّرْهَمَ الْمَقْرَضَ زَيْوْفًا فَلَهُ

بأحدهما عيباً بعد القبض كان له أن يرد المعيب منهما وكذا السيف المحلى والمنطقة كذا في النهر الفائق \*  
 وأن كان المشتري شيئاً واحداً فوجد ببعضه عيباً قبل القبض وبعده فليس له أن يرد المعيب خاصة  
 وأن كان المعقود عليه مما يكال أو يوزن من ضرب واحد فوجد ببعضه عيباً ليس له أن يرد المعيب  
 خاصة سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده حكى الشيخ الإمام الزاهد أحمد الطواويسى أنه كان على  
 قياس قول محمد رح يجب أن يرد بعض المكيل والموزون بالعيب وإن كان مجتمعاً إذا كان التمييز  
 لا يزيد بالمعيب عيباً وكذا لك إذا وجد البعض صفاراً فاراد أن يغربل ويرد الصفار من الحب  
 الذى هو من تحت الغربال ويمسك الباقي ليس له ذلك وكذلك إذا اشترى الحوز والبيض فوجد  
 البعض صفاراً فاراد أن يرد الصفار خاصة ويمسك الباقي فليس له ذلك وحكى من الفقيه  
 أبى جعفر الهندوانى رح أنه قال ما ذكر من الجواب فى المكيل والموزون محمول على ما إذا  
 كان الكل فى وعاء واحد أما إذا كان فى أوعية مختلفة فوجد فى وعاء واحد معيباً فإنه يرد ذلك  
 وحده بمنزلة الثوبين والصنفين كالحنطة والشعير وكان يفتى به ويؤم أنه رواية من أصحابنا وبه  
 أخذ شيخ الإسلام خواهرزاده رح ومن المشائخ من قال لا فرق بين ما إذا كان الكل فى وعاء واحد  
 أو أوعية ليس له أن يرد البعض بالعيب وإطلاق محمد رح فى الأصل يدل عليه وبه كان يفتى  
 شمس الأئمة السرخسى كذا فى المحيط \* قال الفقيه أبو جعفر فيما إذا اشترى لفائف أبريسم  
 فوجد بعض ما فى كل لفافة معيباً فاراد أن يرد ذلك خاصة بأن يميز المعيب فليس له  
 ذلك ولو وجد لفافة منها كلها معيباً كان له أن يرد ذلك ويمسك ما لا عيب به كذا  
 فى المحيط \* وكذلك إذا اشترى مدداً كبة من الغزل فوجد فى كل واحد شيئاً معيباً  
 لا يكون له أن يميز ذلك ويرده خاصة وإن وجد بعض الغزل معيباً له أن يرد ذلك ويمسك  
 ما لا عيب به كذا فى الذخيرة \* ولو استحق بعض المكيل والموزون لاختياره فى رد ما بقي هذا  
 إذا كان الاستحقاق بعد القبض أما لو كان ذلك قبله له أن يرد الباقي كذا فى الهداية \*  
 وإذا كان المشتري ثوباً وقد قبضه المشتري ثم استحق بعضه فللمشتري الخيار فى رد ما بقي  
 كذا فى النهاية \* وإذا حدث عندا لمشتري عيب بأففة سماوية أو غيرها ثم أطلع على عيب  
 كان عند البائع فله أن يرجع بنقصان العيب وليس له أن يرد المبيع إلا أن يرضى البائع أن يأخذه  
 عيبه

بعبه الحادث عند المشتري فله ذلك اللهم الا ان يمتنع اخذه اياه لحق الشرع كذا في فتح الندير \*  
وكيفية الرجوع بنقصان العيب ان يقوم المبيع ولا عيب به ويقوم وبذلك العيب فان كان تفاوت  
ما بين القيمتين النصف فالمشتري يرجع على البائع بنصف الثمن واذا باع المشتري المبيع  
بعد ما علم بالعيب فالاصل في هذا ان في كل موضع لو كان المبيع قائما على ملك المشتري وامكنه  
الرد على البائع اما بالرضا او بدون الرضا فاذا ازاله من ملكه بالمبيع او ما اشبهه لا يرجع  
بنقصان العيب وفي كل موضع لا يمكنه الرد لو كان المبيع قائما على ملكه فاذا ازاله من ملكه  
بالمبيع او ما اشبهه يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط \* رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم  
بعيب حتى قتله هو وخيره ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البائع بشيء كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ولو قتله اجنبى لا يرجع بالنقصان قتله عمدا او خطأ كذا في المحيط \* \* وان قتله بنفسه فكذلك  
في ظاهر الرواية عن ابي يوسف رحمه الله يرجع بنقصان العيب كذا في شرح التكملة \* ومن اشترى  
عبدا فحرره بلا مال او مات عنده فاطلع على عيب رجع بنقصان العيب والتدبير والاستيلاء  
كالا عتاق ولو حرره بمال او كاتبه ثم اطلع على عيب لم يرجع بشيء كذا في الكافي \* وهكذا  
في محيط السرخسى \* ولو اشترى جبة فلبسها وانتقصت باللبس ثم علم بفارة ميتة فيماتها فانه يرجع  
بنقصان العيب الا ان ياخذها البائع ويرضى بنقصان اللبس كذا في فتاوى قاضي خان \*  
اشترى سمكة فوجدها معيبة وغاب البائع ولراى حذوره يفسد فشواها وباعها فليس له ان يرجع  
بنقصان العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر كذا في القنية \* اشترى جدرا مائلا فلم يعلم به  
حتى سقط فله الرجوع بالنقصان كذا في النهر الفائق \* قال في القدوري اذا اشترى طعاما  
او ثوبا وخرق الثوب واستهلك الطعام ثم اطلع على عيب كان به لا يرجع بنقصان العيب بخلاف  
ولو لبس الثوب حتى تخرق من اللبس او اكل الطعام ثم اطلع على عيب به قال ابو حنيفة رحمه الله  
لا يرجع بنقصان العيب وهو الصحيح وان اشترى عبدا وباع بعضه وبقي بعض لم يرد ما بقي  
ولم يرجع بنقصان العيب بحصة ما باع بخلاف وهل يرجع بحصة ما بقي ففي ظاهر الرواية  
عن اصحابنا رحمهم الله لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الذخيرة والمحيط \* ولو اشترى دقيقا فاما خبز  
بعضه وجده مرافا ابوجهفرا له ان يرد الباقي بحصته من الثمن ويرجع عليه بنقصان ما خبز منه  
وهو قول محمد رحمه الله خاصة قال ابو الليث وبه نأخذ كذا في لينابيع \* ولو اشترى طعاما فوجده

هييا وقد اكل بعضه يرجع بنقصان عيب ما اكل ويرد ما بقي بحصته وهذا قول محمد رح  
وبه كان يفتى الفقيه ابو جعفر وبه اخذ الفقيه ابو الليث وان باع نصفه يرد ما بقي عند  
محمد رحمه الله ايضا وعليه الفتوى ولا يرجع بنقصان ما باع كذا في المضمرات \* هذا  
اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاء فان كان في وعائين في جوارقين او في  
قوصرتين او ما اشبه ذلك فاكل ما في احد هما او باع ثم علم بعيب كان عندا البائع كان له  
ان يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان \* اشترى سمنا ذئبا فأكله  
ثم اقر البائع انه كان وقعت فيه فارة وماتت فله ان يرجع بنقصان العيب عند ابي يوسف ومحمد رح  
وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* اشترى خبزا فوجد اقل من السعر المعهود رجع بالباقى وكذا  
كل ما ظهر سعره كذا في السراجية \* ومن اشترى بيضا او بطيخا او قثاء او خيارا او جوزا او قمرعا او فاكهة  
فكسره غير عال بالعييب فوجده فاسدا فان لم ينتفع به كالقرع المروا للبيض المذري يرجع بالثمن كله  
لانه ليس بمال فيكون بيعه باطلا بخلاف مال الكسرة عالما بالعييب لا يرد ولا يعتبر في الجوز صلاح  
قشره وان كان ينتفع به مع فساد بان ياكله الفقراء ويصلح للعلف يرجع بحصة العيب كذا  
في فتح القدير \* الاذا رضى به البائع هذا اذا لم يتناول منه شيئا بان تناول بعد مذاقه لم يرجع بشيء  
ولو وجد البعض فاسدا او هو قليل جاز البيع استحسانا والقليل ما لا يخلو الجوز عنه عادة كالواحد  
والاثنين في المائة وان كان الفاسد كثيرا لا يجوز و يرجع بكل الثمن كذا في الهداية \* واذا اشترى  
بيض النعامة فكسرها ووجدها مذرة ذكر بعض المشائخ انه يرجع بنقصان العيب ولا يرجع بجميع  
الثمن لانه ينتفع بقشرها فكونها مذرة يكون عيبا فيها وهذا الفصل يجب ان يكون بالخلاف  
واما اذا اكسر بيض النعامة فوجد فيها فرخا ميتا اختلف المتأخرون منهم من قال لا يجوز لانه اشترى  
شئيين واحدهما ميت ومنهم من قال يجوز لان الميت في معدنه كذا في المحيط \* وجاز عند ابي يوسف  
ومحمد رح في حصاة الصحيح منه وفي النهاية هو الاصح كذا في النهر الفائق \* اشترى بعيرا  
فلما ادخله داره سقط فذبحه انسان بامر المشتري فظهر به عيب قديم كان للمشتري ان يرجع  
بنقصان العيب على البائع في قول ابي يوسف ومحمد رح وبه اخذ المشائخ هذا اذا علم بالعييب  
بعد الذبح اما اذا علم بالعييب ثم ذبحه هو لو غيره بامره او بغير امره لا يرجع بشيء كذا في فتاوى  
قاضي خان \* اشترى حيوانا فذبحه بنفسه فاذا امع او فاسد فساد اقدما رجع بالنقصان عندهما



وعليه الفتوى ولو اكل معاه بعضه ثم علم رجع بنقصان ما اكل ويرد الباقي كذا في السراجية \*  
 وَاذا اشترى جملا فظهر به عيب فوقع فانكسر منقه فنكسه ليس له ان يرجع على البائع بشيء كذا  
 في الذخيرة \* رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع ليرده فعطب في الطريق  
 فانه يهلك على المشتري ثم المشتري ان اثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع كذا في فتاوى  
 قاضي خان \* اشترى جارية فقبضها فابقت ثم علم بها عيبا لا يرجع بشيء مادامت حيا وان ماتت  
 يرجع بالنقصان كذا في محيط السرخسي \* ولوا شترى عبدا بجارية فتقابضا فوطى المشتري  
 الجارية ثم رأى صاحب العبد فلم يرض او وجد به عيبا فردده بخير ان شاء ضمن مشتري الجارية  
 قيمتها يوم قبض مشتريها وان شاء اخذ الجارية ولا يضمن النقصان ان كانت بكر او لا العقران كانت  
 نيبا كذا في الذخيرة \* رجل باع من رجل عبدا بامته وتقابضا ثم وجد مشتري الامته بالامته  
 اصبعاً زائدة وردها عليه بقضاء قاض واخذ العبد ثم ان مولى الامته اطلع على ان مشتري الامته  
 قد كان وطئها قبل ان يستردها والوطي لا ينتقصها شيئا وذلك بعد ما ماتت الامته في يد الذي  
 ردت اليه او بعد ما باعها فليس له شيء كذا في المحيط \* سئل حمير اللوبري ويوسف بن محمد  
 وعمر بن الحافظ رح عن قايض ثورا ببقرة وهي حامل فوادت عند المشتري ووجد الاخر بالثور  
 عيبا فردده على صاحبه بماذا يرجع عليه بقيمة الثور ام بقيمة البقرة قالوا يرجع بقيمة البقرة كذا  
 في التاتارخانية نائلا عن اليتيمة \* ولو اشترى ارضا فجعلها مسجدا ثم وجد به عيبا فانه لا يرد في  
 قولهم واخذوا في الرجوع بنقصان العيب والمختار للفتوى انه يرجع كما لو اشترى ارضا  
 فوطئها ثم علم بعيب ذكره لال انه يرجع بنقصان العيب كذا في فتاوى قاضي خان \* اشترى  
 ثوبا وكفن به ميتا فان كان المشتري وارث الميت وقدا شترى بشيء من التركة رجع بالارش  
 ولو تبرع بالتكفين اجنبى لم يرجع بالارش العيب كذا في المحيط \* اشترى شجرة فقطعها فوجدتها  
 لا يصح الا لخطب يرجع بنقصان العيب الا ان ياخذ البائع متطوعة قالوا وهذا اذا شترى بها  
 لا لاجل الخطب اما اذا اشترى لاجل الخطب لا يرجع بنقصان العيب كذا في الذخيرة \* قال محمد  
 رح في الجامع مسلم اشترى عصيرا وقبضه وتخم في يده ثم اطلع على عيب لم يرد؛ ويرجع بنقصان  
 العيب فان قال البائع اذا اخذ الخمر بعينها فليس له ذلك لان امتناع الرد لحق الشرع فان لم يخصه  
 في العيب حتى صارت خلا رجوع بنقصان العيب ولا يرد؛ بالعيب الا ان يقبل البائع كذا في المحيط \*



ولو ان نصرانيا اشترى من نصراني خمر او تقابضا ثم اسلما ثم وجد المشتري بالخمر ميبا لا يرد به بالعيب وان قبله البائع كذلك ولكن يرجع بنقصان العيب فلان لم يرجع بنقصان العيب حتى صار الخمر خلا لم يرد به البائع بالعيب الا ان يرضى البائع كذا في الذخيرة \* سئل ابو القاسم عن اشترى خلا فلما صلب في خابية المشتري ظهر انه منسحل لا ينتفع به قال هو مائة في يد المشتري فان هلك او فسد لا ضمان عليه وان اهراقه المشتري بفساده قال ان كان بحال لا قيمة له اذا شهد عليه شاهدان فلا شيء عليه كذا في التاتارخانية \* المشتري الثاني اذا وجد المبيع معيبا وقد تعذر الرد بعيب حدث عنده فرجع على بائعه بنقصان العيب لم يكن لبائعه ان يرجع بنقصان العيب على البائع عندها بي حنيئة رح خلا فالهما كذا في الصنم \* رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم بعيب كان عند البائع الاول فان المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بنقصان العيب على البائع الاول لان البيع الثاني لا يفسخ بالرجوع بنقصان العيب ومع بقاء البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني على الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* قال محمد رح في الجامع الصغير رجل اشترى من آخر عبدا بالف درهم وتقابضا ثم اشترى ان البائع قد كان اعتقه قبل البيع او دبره او كانت امته فاقترانه استولدها وانكر البائع ذلك وحلف لا يصدق المشتري على البائع ويكون العبد حرا في الاقرار بالعنف ولاؤه موقوف وصار مديرا موقوف في مسألة التدبير وكذا في مسألة الاستيلاء وان وجد المشتري بالمبيع ميبا علم انه كان عند البائع فله ان يرجع بنقصان العيب وكذا لك لو كان المشتري اقترانه حرا الاصل والمسئلة بحالها رجع بنقصان العيب كذا في المحيط \* ولو ادعى المشتري انه باعه وهو ملك لفلان وصدقه المقر له واخذه ثم وجد المشتري به ميبا لا يرجع بنقصانه ولو كذب المقر له فله رده كذا في محيط السرخسي \* ولو علم بالعيب ثم اقتربه لفلان وكذب به رده كذا في الكافي \* ولو وجد به المشتري عيبا قد يما وقد حدث عنده آخر حتى امتنع رده وذلك قبل الاقرار فرجع بنقصان العيب ثم اقتربه المشتري للمقر له وصدقه المقر له لم يرجع البائع على المشتري بنقصان العيب الذي اخذ منه كذا في المحيط \* ولو اشترى عبدا وقبضه ثم قال بعته من فلان بعد ما اشتريته واعتقه فلان وكذب المدعى عليه في ما قال فان العبد يعتق على المشتري باقراره فان وجد به

فبما بعد ذلك لا يرجع على البائع بشيء ولو ادعى المشتري انه باعه من فلان ولم يذكر ان فلانا  
اعتقه وجد فلان ذلك وحلف ثم وجد به عيبا فانه يرد على البائع كذا في فتاوى قاضي خان \* أشترى  
من رجل عبدا بالف درهم وتقاضا فاقرا المشتري ان العبد كان لفلان اعتقه قبل ان اشتريته  
وانكر البائع ذلك كله فاما ان صدقه المقر له في الملك والاعتاق او صدقة في الملك دون الاعتاق  
او كذب به فيهما جميعا ففي الوجه الاول كان العبد مولى للمقر له فان وجد المشتري بالعبد عيبا قديما  
لم يرجع بشيء وفي الوجه الثاني دفع العبد الى المقر له وكان عبدا له لا يعتق عليه وان وجد المشتري  
به عيبا لم يرجع بشيء وفي الوجه الثالث متق العبد على المقر وكان الولاء موقوفوا وان وجد المشتري  
بالعبد عيبا قديما يرجع بنقصان العيب على البائع كذا في المحيط \* فان ما د فلان الى تصديقه  
رجع البائع عليه بما اخذ من العيب ولو اقر انه كان لفلان فاعتقه بعد ما اشتريته لم يرجع بنقصان  
العيب سواء صدقه المقر له او كذب به كذا في محيط السرخسي \* الفصل الرابع  
في دعوى العيب والخصومة فيه واقامة البينة \* يجب ان يعلم بان العيب نوعان ظاهر يعرفه القاضي  
بالمشاهدة والعيان كالقروح والعمى والا صبح الزائدة واشباهها وباطن لا يعرفه القاضي بالمشاهدة  
والعيان والظاهر انواع قديم كالاصبع الزائدة ونحوها وحديث لا يحتمل الحدوث من وقت البيع  
الى وقت الخصومة كثر الجدرى وما شبه ذاك وحادث لا يحتمل الحدوث من وقت البيع  
الى وقت الخصومة كالجراحات وما اشبهها وحادث لا يحتمل التقدم على مدة البيع واما الباطن  
فنوعان نوع يعرف بآثار قائمة كالثيابة والحبل والداء في موضع لا يطلع عليه الرجال ونوع  
لا يعرف بآثار قائمة كالسرقة والاباق والجنون فان كان الدعوى في عيب ظاهر يعرفه القاضي  
بالمشاهدة ينظر اليه فان وجدته سمع الخصومة وما لا فلا فان كان العيب قديما او حديثا لا يحدث  
من وقت البيع الى وقت الخصومة كان للمشتري ان يرد لان عرقه اقيامه للحال بالمعينة وتيقنا  
بوجوده عند البائع اذا كان لا يحدث مثله او لا يحدث في مثل هذه المدة الا ان يدعى البائع  
سقوط حق المشتري في الرد بالرضاء او غيره ويكون القول قول المشتري فيه مع يمينه كذا في  
المحيط \* ثم عند طلب البائع يمين المشتري يحلف المشتري باتفاق الروايات وعند عدم طلبه  
هل يحلف المشتري عامة المشائخ على انه لا يحلف في ظاهر الرواية ثم كيف يحلف المشتري  
اكثر القضاة على انه يحلف بالله ما سقط حقه في الرد بالعيب من الوجه الذي يدعيه لا نصا

ولادلالة وهو الصحيح كذا في المحيط والذخيرة \* وأن كان عيبا يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة  
ويحتمل التقدم عليه أو كان مشكلا فالقاضي يسأل البائع اكان به هذا العيب في يده قال نعم  
كان للمشتري حق الرد الا ان يدعى البائع سقوط حق المشتري في الرد ويثبت ذلك بنكوله  
أو بالبينة فان انكر فالقول قوله مع يمينه ان لم يكن للمشتري بينة على كون هذا العيب عند البائع  
كذا في المحيط \* ونكلموا في تحليفه قال مشائخنا رح الصحيح انه يحلف بالله ماله حق الرد عليك  
بهذا العيب الذي يدعيه كذا في محيط السرخسي \* وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية \*  
وأن كان عيبا لا يحتمل التقدم على مدة البيع فالقاضي لا يردّه على البائع واما اذا كان العيب  
باطنا فان كان يعرف بأثار قائمة في البدن وكان في موضع يطلع عليه الرجال فان كان للقاضي بصارة  
بمعرفة الامراض ينظر بنفسه وان لم يكن له بصارة يسأل ممن له بصارة ويعتمد على قول عدلين  
وهذا احوط والواحد يكفي فاذا اخبره واحد مدل بذلك يثبت العيب بقوله في توجه الخصومة  
فيحلف البائع ولا يرد بقول هذا الواحد كذا ذكر بعض المشائخ في شرح الجامع وفي شرح  
آداب القاضي للخصاف ينظر ان كان هذا العيب مما يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة عرف  
ذلك بقول الواحد او المثني او اشكل عليهما ذلك واختلفوا فيما بينهم فانه لا يرد على البائع  
بل يحلف وان كان هذا العيب مما لا يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة ان عرف وجوده بقول الواحد  
لا يرد ويحلف البائع وان عرف وجوده بقول المثني ذكر في الاقضية وفي القدروى انه يرد بقولهما وهكذا  
ذكر بعض المشائخ في شرح الجامع كذا في الذخيرة \* وأن كان عيبا لا يطلع عليه الا النساء كالجبل وما شبهه  
ذلك فالقاضي يريها النساء الواحدة الواحدة العدة تكفي واثنان احوط فاذا قالت واحدة عدلة انها  
حبل او قالت ثنتان ذلك يثبت العيب في حق توجه الخصومة فبعد ذلك ان قالت او قالتا حدث  
في مدة البيع لا يرد على البائع ولكن حلف البائع فان نكل الآن يرد عليه وان قالت او قالتا كان  
ذلك عند البائع فان كان ذاك بعد القبض لا يرد ولكن يحلف البائع وان كان ذلك قبل القبض  
فكذلك لا يرد بقول الواحد هل يرد بقول المثني ذكر بعض مشائخنا ان على قياس قول ابى حنيفة  
رح لا يرد وعلى قياس قولهما يرد ذكر الخصاف في ادب القاضي انه لا يرد في ظاهر رواية  
اصحابنا وفي القدروى انه لا يرد في المشهور من قول ابى يوسف ومحمد رح فيحلف البائع  
فاذا نكل فقد تأكدت شهادتهما بنكوله فيثبت الرد ذكر الصدر الشهيد في بيوع الجامع الصغير

وفي دعوى الحبل لو قالت امرأة انها حبلى وقالت امرأتان او ثلث ليس بها حبل يتوجه الخصومة على البائع بقول تلك المرأة ولا يعا رضاء قول المرأتين والثلث في انها ليس بها حبل ولو قال البائع للقاضي المرأة التي تقول انها حامل جاهلة ينبغي للقاضي ان يختار لذلك امرأة عالة كذا في المحيط \* رجل اشترى جارية قد بلغت فادعى انها خنثى قال محمد رحمه يحلف البائع البتة ما هي كذلك لانه لا ينظر اليه النساء والرجال كذا في فتاوى قاضيهان \* والجواب في دعوى الاستحاضة في حق حكم الرجوع الى النساء لتوجه الخصومة وفي الرد بشهادتهن قبل القبض وبعده كالجواب في دعوى الحبل ولكن اذا شهد الرجال على الاستحاضة قبلت شهادتهم لان دور الدماء يراه الرجال فجاز ان يثبت بشهادتهم كذا في المحيط \* ولو اشترى جارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يسمع دعوى المشتري الا ان يدعي ارتفاع الحيض بالحبل او بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل يسمع دعواه ويرىها القاضي النساء ان قلن هي حبلى يحلف البائع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبلى فلا يمين على البائع كذا في فتاوى قاضيهان \* والمرجع في الداء الى قول الاطباء كذا في الذخيرة \* ولو ادعى بسبب الحبل عن محمد رحمه روايتان في رواية ان كان من وقت شراء الجارية اربعة اشهر وعشرة ايام يسمع الدعوى وان كان اقل من ذلك فلا وفي رواية شهران وخمسة ايام وعليه عمل الناس وهو المختار للفتوى كذا في مختار الفتاوى \* فاذا سمع القاضي الدعوى سأل البائع اهي كما يقول المشتري فان قال نعم ردها على البائع وان قال هي كذلك للحال وما كانت كذلك عندي توجهت الخصومة على البائع لتصادقهما على قيامه للحال فان طلب المشتري يمينه حلف فان حلف برى وان نكل ردت عليه وان اقام المشتري بينة لم تقبل على الانقطاع وتقبل على الاستحاضة وان انكر البائع الانقطاع في الحال هل يستحلف عند الامام لا وعندهما يستحلف كذا في النهر الفائق \* قال في كتاب الافضية اشترى جارية وطعن المشتري بشجة كانت بها عند البائع وحلف القاضي البائع فنكل فردها المشتري عليه فادعى البائع بعد ذلك انها حبلى في يد المشتري وهي حبلى في هذه الساعة فالقاضي يسأل المشتري من ذلك فان قال مالي بها علم فالقاضي يريها النساء فان قلن هي حبلى لا يثبت الرد بقولهن ولكن يتوجه الخصومة على المشتري فيحلفه بالله ما حدث هذا الحبل

تُندك فان حلف فلا شيء عليه والرد ماض وان نكل يثبت ما ادعى البائع فيردها على المشتري. مع نقصان عيب الشجة فان قال البائع انا مسك الجارية مع الحبل ولا اضمن نقصان عيب الشجة كان له ذلك ولو ان القاضى حين سأل المشتري من الحبل قال هذا الحبل كان عند البائع ولم اعلم به سمع دعواه فيحلف البائع فان حلف لم يثبت وجوده عند البائع وقد اقر المشتري بوجوده عنده فكان للبائع ان يرد الجارية عليه ويرد معها نقصان الشجة وان نكل عن اليمين ظهر ان هذا العيب كان عند البائع وظهر ان الرد كان صحيحا قال ولو كان القاضى حين قضى بزد الجارية على البائع بعيب الشجة فقبل ان يرد المشتري الجارية على البائع قال البائع انها حبلى وانه حدث عندا لمشتري وقال المشتري لابل كان عند البائع فالقاضى لا يعجل في الرد ويحلف البائع على ما ادعى المشتري عليه انه حدث عنده ولا يمين على المشتري هنا كذا في المحيط \* وان اكل العيب باطنا لا يعرف بانار قائمة بالبدن نحو الا باق والجنون والسرقة والبول في الفراش فانه يحتاج الى اثباته في الحال وطريق معرفة ثبوته على ما ذكره محمد درج في الجامع ان يسأل القاضى البائع ايه هذا العيب في الحال قالوا انما يسأل البائع من ذلك ان اصرح دعوى المشتري وانما يصح دعوى المشتري ان ادعى ان هذه العيوب كانت في يد البائع وقد وجدت في يد المشتري الا ان الجنون يصح دعوى المشتري بهذا القدر وفي الا باق والسرقة والبول في الفراش لا بد لصحتها من زيادة شيء وهو ان يقول المشتري هذه العيوب كانت في يد البائع وقد وجدت في يد المشتري والحالة متحدة ويعنى بالاتحاد ان يكون وجودها في يد البائع وفي يد المشتري قبل البلوغ وبعد البلوغ ام لو كانت في يد البائع قبل البلوغ ووجدت في يد المشتري بعد البلوغ فهذا لا يكفي لصحة الدعوى والسؤال البائع وفي الجنون سواء كان في يد البائع والمشتري قبل البلوغ او كان في ايديهما بعد البلوغ او كان في يد البائع قبل البلوغ وفي يد المشتري بعد البلوغ فهذا يكفي لصحة الدعوى والسؤال البائع كذا في الذخيرة \* ان ادعى ابا ق ونحوه مما يتوقف الرد فيه على وجود العيب عندهما كالبول في الفراش والسرقة والجنون لم يحلف البائع اذا انكر قيامه للحال حتى يبرهن المشتري انه ابقى عنده امالوا اعترف بقيامه للحال فانه يسأل من وجوده عنده فان اعترف به رده عليه بالتماس من المشتري

مَنْ المشتري وان انكر طولب المشتري بالبيينة على ان الابق وجد عند البائع فان اقامها رده  
والاحلف بالله لقد باعه وسلمه وما ابق عنده قط فان برهن المشتري على قيامه للحال حلف البائع  
بالله ما ابق عندك قط وان لم يبرهن ولم يقر البائع فعند الامام لا يحلف خلافا لهما هكذا  
في النهر الفائق \* ولا يحلف المشتري على الرضاء من غير دعوى البائع عند ابي حنيفة ومحمد راجع  
ثم اذا ادعى البائع كيف يحلف المشتري اكثر القضاة على انه يحلف بالله ما سقط حقك  
في الرد من الوجه الذي يدعيه البائع لا صريحا ولا دلالة كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا  
في البحر الرائق \* رجل اشترى مبداء فوجد به عيبا فانكر البائع ان يكون عنده فاقام المشتري  
شاهدين شهدا أحدهما انه باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر على اقرار البائع بالعيب لا يقبل  
كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ابتاع في صفقتين بان اشترى نصفه بخمسين دينارا ثم اشترى  
منه النصف الآخر بمائة دينار وعلم بعيب فيه وقال كان قبل البيعين وقال البائع حدث عندك  
بعدهما فالقول للبائع ولو قال المشتري احلف في النصف الثاني واتوقف في النصف الاول  
لاني اتيقن بالعيب عند البيع الثاني واشك فيه عند البيع الاول له ذلك فان حلف لزم والا يرد  
وله ان يستحلفه بعده في النصف الاول كذا في الكافي \* ولو خاصم المشتري في النصف الاول  
قبل ان يخاصمه في النصف الثاني فنكل البائع من اليمين فرد عليه النصف الاول ثم  
اراد رد النصف الثاني بذلك النكول لم يكن له ذلك حتى يخاصمه فيه خصومة مستقبلة  
كذا في المحيط \* ولو خاصمه في النصفين له ذلك واقاراه بالعيب في النصف الاول اقراره  
في النصف الثاني بخلاف العكس ونكوله في أحدهما ليس بنكول في الآخر كذا في الكافي \*  
اذا خاصمه في النصفين جميعا لم يكن على الواحد الا يمين واحدة لانه جمع بين الدعويين فيكتفى  
بيمين واحدة كما لو جمع بين الديون في الدعوى وان نكل لزمه كل العبدوان حلف في النصف ونكل  
في النصف لزمه ما نكل لا غير وما اذا كان البائع اثنين فباعا عبدا من رجل صفقة او صفقتين فباع  
أحدهما وورثه الآخر ثم طعن المشتري بعيب فيه ان شاء خاصمه في احد النصفين وان شاء فيهما فان  
خاصمه في احد النصفين حلفه فيما باعه على البتات وفيما باع مورثه على العلم كذا في محيط السرخسي \*  
فان حلف في أحدهما لم يقع به الاستغناء من اليمين في النصف الآخر وان نكل في أحدهما لم يكن  
ذلك لازما في النصف الآخر وان جمع بين النصفين في الخصومة فلا يخلوا ما ان يكون البيع صفقة



او صفقتين فان كانت صفقتين حلفه على النصفين ويجمع بين اليمين بالله لقد بعته النصف وسامته ومابه هذا العيب ولقد باعه صاحبه نصفه وسلمه وما يعلم به هذا العيب وهذا بالاتفاق فاما اذا كانت الصفقة واحدة فكذلك الجواب عند محمد رح وعند ابي يوسف رح يكتفى باليمين على نصيبه خاصة على البتات وينوب تلك من يمينه في النصف الذي باعه مورثه كذا في المحيط \* رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من عبدة ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية انها حرة فردها الثالث على بائعه بقولها وقبل البائع الثاني منه ثم الثاني ردها على الاول فلم يقبل الاول قائلاً ان كانت الجارية ادعت العتق كان الاول ان لا يقبل وان كانت الجارية ادعت انها حرة الاصل فان كانت حين بيعت وسلمت انقادت اذاك فهو بمنزلة دعوى العتق وان لم تكن انقادت ثم ادعت انها حرة الاصل لم يكن للبائع الاول ان لا يقبل كذا في فتاوى قاضي خان \* والصحيح انه اذا لم يسبق منها ما يكون اقرا بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية والمشتري ان يرجع على البائع بالثمن كذا في جواهر الاخلاطى \* ذكر في المنتقى رجل اشترى جارية والجارية لم تكن عند البائع فقبضها المشتري ولم تقر بالرق ثم باعها المشتري من آخر والجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقبضها المشتري الثاني ثم قالت الجارية انا حرة فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم على بعض بالثمن فان قال المشتري الاول ان الجارية اقرت بالرق وانكر المشتري الثاني ذلك وليس للمشتري الاول بينة على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه لانه ادعى اقرار الجارية بالرق كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الظهيرية اشترى عبيد اثنان بالثمن حالة والآخر بالثمن صفة او صفقتين فردا احدها بعيب ثم اختلفا فقال البائع ردت مؤجل الثمن وقال المشتري بل معجله فالقول للبائع سواء هلك ما في يده المشتري او لا ولا تحالف ولو اختلفا في الثمنين فادعى البائع ان ثمن المردود كذا وعكس المشتري فالقول للمشتري كذا في النهر الفائق \* باعه عبداً ووهب له عبداً آخر وقبضهما ومات احدهما واراد رد الحي بعيب وقال المبيع هذا وقال البائع هو موهوب فالقول للبائع انه موهوب وللبيع ان يرجع في الحي وان ادعى المشتري ان الموهوب ميت ويرجع المشتري عليه بالثمن ولكن انما يرجع البائع في الحي بعد ان يحلف انه ما باعه الحي وكذا المشتري انما يرجع بالثمن على البائع بعد ان يحلف انه ما اشترى الميت



ورجع البائع على المشتري بقيمة الميت ولو اشترى مبدئين ومات احدهما واراد رد الحى بالعيب وقال ثمنه دراهم وقال البائع دنانير فالقول للمشتري ولو كان العبد واحدا واراد رده بالعيب وقال البائع المبيع غيره فالقول له كذا فى الكافي \* من محمد ربح فى الاملاء اذا اشترى الرجل من آخر مبدئين بالف درهم صفقة واحدة ووجد باحدهما عيبا بعد ما قبضهما ثم اختلفا فى قيمتهما يوم وقع البيع فقال المشتري كان قيمة المبيع الفى درهم وقيمة الآخر الف درهم وقال البائع على مكس هذا لم يلتفت الى قول واحد منهما وينظرا الى قيمة العبدين يوم يختصمان فيه فان كانت قيمة كل واحد منهما يوم الخصومة الف درهم رد المبيع خاصة بنصف الثمن بعدم احلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه كذا فى الذخيرة \* وان اقاما جميعا البينة على ما ادعيا اخذ ببينتهما جميعا فيما ادعيا من الفضل فيجعل قيمة المردود الفى درهم حاشى ما شهد به شهود المشتري ويجعل قيمة الآخر الفى درهم على ما شهد به شهود البائع فيرد المشتري المبيع بنصف الثمن ولو مات احدهما والآخر قائم ووجد بالقاء عيبا واختلفا فى قيمة القائم وفى قيمة الميت ولا بينة لهما فالقول قول البائع فى قيمة الهالك ويقوم الباقي على قيمته يوم اختصما ولو اقاما البينة على قيمة الهالك فالبينة بينة البائع ايضا ولو لم يقيما بينة على قيمة الهالك واقاما البينة على الحى فالبينة بينة المشتري كذا فى المحيط \* وفى النوازل رجل اشترى خلافا خابية وحمله فى جرة له فوجد فيها فارة ميتة فقال البائع هذه الفارة فى جرتك وقال المشتري لا بل كانت فى خابيتك فالقول قول البائع كذا فى الظهيرية \* وفى فتاوى اهل سمرقند اشترى دهننا بعينه فى آنية بعينها واتى على ذلك ايام فلما فتح رأس الآنية وكان رأسها مشدودا منذ قبضها وجد فيها فارة ميتة وانكر البائع ان يكون فى يده فالقول قول البائع لانه ينكر العيب وتاويل المسئلة اذا كان رأسها مشدودا وقت القبض ولم يعلم انفتاحها بعد ذلك الى ان وجد فيها الفارة ولا عدها اما لو صرف استمرارا لشدة عدم انفتاح رأس الآنية الى ان وجد فيها الفارة فالقول للمشتري وله الرد كذا فى المحيط \* وان اشترى مبداء وقضه ثم جاء به وقال وجدته مخلوقا للحية فانكر البائع فالقول قول البائع فان اثبت المشتري انه مخلوق للحية اليوم فان لم يكن ياتى على البيع وقت يتوهم فيه خروج الحية عند المشتري له ان يرده وان كان اتى على البيع مثل ذلك لم يرد ما لم يقيم البينة انه كان مخلوقا للحية عند البائع

او استحلفه فنكل كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى رجل باع من آخر عبداً وقبضه المشتري وطعن فيه بعيب وقال اشتريته اليوم ومنله لا يحدث في اليوم وقال البائع بعته منذ شهر ومنله يحدث في الشهر فالقول للبائع اشترى من آخر جارية ووجد بها عيباً فخاصم البائع الى صاحب الشرط والسلطان لم يوله الحكم ف قضى على البائع ودفعها اليه وقضى للمشتري بالنمن كله وصح المشتري ان ياخذ الثمن منه اشترى دابة واراد ان يرد ها بعيب وقال البائع قد ركبته في حوائجك بعد ما علمت ا لعيب وقال المشتري لا بل ركبته لارد ها عليك فالقول للمشتري وتاويل المسئلة على قول بعض المشائخ اذا كان لا يمكنه الرد الا بالركوب كذا في المحيط \* ولو قال البائع ركبته للسقى بلا حاجة ينبغي ان يسمع قول المشتري كذا في فتح القدير \* ولو ادعى المشتري عيباً بالمبيع والبائع يعلم ان هذا العيب كان به يوم البيع وسعه ان لا ياخذة حتى يقضى القاضي عليه بالرد عليه وكان والدي رح يقول هذا اذا اشتراه البائع من غيره لانه اذا قبله من غير قضاء لا يمكنه الرد على بائعه اما لو لم يشتريها من غيره فعليه ان ياخذ ولا يكون في سعة من الامتناع كذا في الظهيرية \* رجل اشترى شيئاً فعلم بعيب قبل القبض فقال ا بطلت البيع بطل البيع ان كان بمحض من البائع وان لم يقبل البائع وان كان ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال ا بطلت البيع الصحيح انه لا يبطل البيع الا بقضاء اورضاء كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل باع من آخر جارية فقال بعته وبها قرحة في موضع كذا وجاء المشتري بالجارية وبها قرحة في ذلك الموضع واراد ردها وقال البائع ليست هذه القرحة تلك القرحة والقرحة التي اقررت بها قد برأت وهذه قرحة حادثة عندك فالقول قول المشتري كذا في المحيط \* لو قال بعته واحد من عينيها بيضاء وجاء المشتري بالجارية وعينها اليسرى بيضاء واراد ان يرد ها فقال البائع كان البياض بعينها اليسرى وقد ذهب وهذا بياض حادثة بعينها اليسرى فالقول للمشتري وكذلك اذا قال البائع بعته وبواسه شجة الى آخر المسئلة فان قال البائع في فصل الشجة كانت الشجة موضحة فصارت منتقلة عندك فالقول للبائع في هذا وكذلك في فصل بياض العين لو قال البائع كانت بعينها نكتة بياض وقد اذن اد عندك والعين مبيضة كلها او ما منها فالقول للبائع وان كانت بعينها نكتة بياض فقال البائع كان البياض مثل الخردل او اقل من هذا قال اذا جاء

قال اذا جاء من هذا امر متعارف جعل القول للمشتري وان تفاوت فالقول للبائع ولو قال بعته  
وبها حمى فجاء المشتري بها محمولة يريد ردّها فقال البائع زادك الحمى لا يصدق البائع  
وكان للمشتري ان يردّها ولو قال البائع بعته وبها عيب وجاء المشتري وبها عيب واراد ردّها  
فقال البائع لم يكن بها هذا العيب وانما كان كذا وكذا فالقول قوله ولو قال بعته وبه عيب في رأسه  
فجاء به ليرده واراد ان يردّه بعيب برأسه فالقول للمشتري انه هذا العيب وان كذبه البائع  
والحاصل ان البائع اذا نسب العيب الى موضع وسماه فالقول للمشتري وان لم ينسبه الى  
موضع بل ذكره مطلقا فالقول قول البائع كذا في الذخيرة \* ولو اشترى جارية فقبضها ثم جاء  
يردّها وقال وجدتها ذات زوج وانكر البائع او اقرانه كان لها زوج ولكنه مات والمشتري يدعى  
قيام الزوجية لم يثبت للمشتري الرد وله ان يحلف البائع ولو اقام المشتري البينة ان فلانا زوجها  
وهو غائب لم يلتفت الى بينته الا اذا اقام البينة على اقرار البائع بالنكاح فانها تقبل ولو اقر البائع  
ان زوجها كان فلانا ولكن طلقها طلاقا بائنا قبل البيع والمشتري يدعى قيام الزوجية فالقول  
قول البائع فان حضر الزوج وادعى النكاح وانكر الطلاق فالقول قوله وللمشتري ردّها وان قال  
البائع بعته منك ولها زوج ولكنه طلقها قبل ان اسلمها اليك او مات عنها وسلمتها اليك ولا زوج لها  
فالقول قول المشتري وله ان يردّها كذا في السراج الوهاج \* لو كان لها زوج عند المشتري  
فقال البائع كان لها زوج عندي غير هذا الرجل ابانها او مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع  
كذا في فتاوى قاضيخان \* وان اشترى خادما وقبضه فطعن بعيب به فجاء بالخادم ليرده فقال  
البائع ما هذا خادمي فقال المشتري هذا خادمك الذي اشتريت فالقول قول البائع مع يمينه  
كذا في الذخيرة \* مبدى في رجل ادعاه اثنان كل واحدانه باعه من ذي اليد بكذا ولم ينقد الثمن  
وبرهناسلم المبيع لذي اليد بالثمنين فيقضى لكل واحد بثلثين ادعاه وكذا لو قال انه عبده ولد في يده وباعه  
منه لان الدعوى في الثمن والكل فيه سواء فان وجد به عيبا رده بالعيب على واحد منهما ولا يرد عليهما  
وان رجع بالنقصان على احدهما له ان يرجع بنقصان على الآخر الا ان ياخذ معيبا ولومات العبد في  
يد المشتري ثم علم بعيب قديم به رجع عليهما بنقصان العيب وكذا لو لم يمت ولكن قطع يده واخذارشا  
ووجد به عيبا رجع بنقصانه عليهما ولا يملك الرد عليهما ولا يملك احدهما اخذه ولو ارجا ومضى تاريخ  
احدهما رد بالعيب على الآخر كان ذا اليد اشتراه من الاول ثم باعه من الثاني ثم اشتراه منه كذا في الكافي \*

رجل قال لآخر ان عهدي هذا آبق فاشتره مني فقال الآخر ليكنم شبيعه فقال بكذا انا اشتراه منه ثم وجده المشتري آبقا فليس له ان يرده وهذا ظاهر في باعه للمشتري من آخر فوجده المشتري الثاني آبقا فارد ان يرده وانكر المشتري الاول ان يكون آبقا فاقام المشتري الثاني بينة على مقالة البائع الاول لم يستحق به شيأ ولو قال البائع الاول للمشتري الاول بعتك هذا العبد على انه آبق او على اني برىء من اباقه والمسئلة بحالها كان للمشتري الاول بعتك هذا العبد على المشتري الاول ولو قال البائع الاول بعته على اني برىء من الابق ولم يقل من اباقه لم يرده المشتري الآخر على المشتري الاول ما لم يقم البينة على انه باعه وهو آبق كذا في الظهيرية \* وفي المنتقى رجل اقر على عبده بدين ثم باعه من آخر ولم يذكر الدين ثم باعه المشتري من آخر ولم يذكر الدين فان للمشتري الآخر ان يرده على بائعه بذلك الاقرار الذي كان من البائع الاول لان الدين لازم وللغيرم ان يرد المبيع فيه وليس هذا كالاقرار بالابق قبل البيع وبعده في حق فسخ البيع الآخر بين المشتري وبين بائعه الذي لم يقر بالابق والاقرار بالزوج كالاقرار بالدين في ان المشتري الآخر يرد على بائعه بالاقرار الذي كان من البائع الاول كذا في المحيط \* رجل اشترى عبدا وقبضه فساومه رجل آخر فقال المشتري لا عيب به فلم يتفق البيع بينهما ثم وجد المشتري بالعبد عيبا يحدث مثله واقام البينة ان هذا العيب كان عند البائع كان له ان يرده وقول المشتري للذي ساومه ليس به عيب لا يبطل حقه في الرد كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال للذي ساومه اشتره فانه ليس به عيب كذا فلم يتفق بينهما بيع ثم ان المشتري ادعى ذلك العيب واراد ان يرده على بائعه بذلك فليس له ذلك ولو كان مكان العبد ثوب وباقي المسئلة بحالها لا يسمع دمواء ولا يرده على بائعه في الوجهين جميعا ولو كان العيب مما لا يحدث مثله اصلا ولا يحدث مثله في هذه المدة يرد القاضي العبد على بائعه كذا في المحيط \* رجل اقران امته ابقت ثم وكل وكيلان ان يبيعا ولم يبين انهما آبقان فباها ما موره وتقابضا ثم علم المشتري بذلك الاقرار واراد ردها على بائعه وكذب بائعه وقال لم تأبق فليس للمشتري ان يرد ها على الوكيل ولو ان الموكل قال للوكيل ان عهدي آبق فبعه وتبرأ من اباقه فباعه الوكيل ولم يتبرأ من اباقه ثم علم المشتري بمقالة الموكل قبل القبض فله ان يرده بذلك كذا في الظهيرية \* من الفصول اءامامة والاصابع زائدة ليردها على رجل فانكر الرجل بيعها

منه ثم اقام البيئته على شرائه ثم قال البائع اشتريت مع براءة من كل عيب واقام البيئته عليه لا يقبل كذا في الحمادية \* رجل اشترى عبدا فاذا ان يرد به بالعيب واقام البائع البيئته على اقراره انه باع العبد قبلت بيئته وليس له ان يرد به بالعيب ولو اقام البائع البيئته انه باع من فلان وفلان حاضري محمد والمشتري الاول يجحد ايضا كان جحد هما بمنزلة الاقالة ولا يرد كذا في فتاوى قاضيهان \* لو قال لجارية يا سارقة او يا آبهة او يا زانية او يا مجنونة او قال هذه السارقة فعلت كذا ونحوها لا يكون اقرارا منه بقيام هذه الاوصاف حتى لو باعها ثم رجعها للمشتري كذا لك لم يردّها على البائع بقوله ذلك كذا في مختار الفتاوى \* اذا باع عبدا واقر البائع والمشتري با باقه وكان ذلك منهما في عقد البيع ثم باعه المشتري من آخر وكنتم اباقه ثم باعه المشتري الثاني من آخر على انه مأمون وليس بأبق ثم علم المشتري الآخر بالابق وبما جرى بين البائع الاول والمشتري الاول من اقرارهما بالابق وقت جريان البيع لم يكن له ان يردّه ولا يكون اقرار المشتري الاول باباقه نافذا على من لم يشتر منه من الباعة ولوان المشتري الاول اشتراه من غير اقرار منه ومن البائع الاول باباقه ثم اقام المشتري الاول بيئته على اباقه ورده القاضي على البائع الاول ثم ان البائع الاول باعه من ذلك المشتري او من رجل آخر وباعه المشتري من رجل وباعه المشتري الثاني من رجل آخر ثم علم المشتري الآخر بالابق وبما جرى بين المشتري الاول وباعته من رد القاضي العبد عليه بالابق ببيئته قامت فله ان يردّه على بائعه كذا في المحيط \* رجل اشترى من آخر جارية ثم ادعى انها آبهة واقام البيئته على اباقها وردّها القاضي بذلك ثم اقام رجل البيئته على انها امته ولدت في ملكه وقضى القاضي له بالجارية ثم باعها هو منه فخاصمه المشتري في اباقها واحتج عليه بحكم الحاكم بالابق فله ان يردّها كذا في الظهيرية \* باع الامام او امينه غنيمة محرزة ووجد المشتري ميبا لا يرد عليهما كذا في الكافي \* ولكن ينصب الامام رجلا للخصومة معه ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يمين عليه لو انكر وانما هو خصيم لا تباينه بالبيئته واذا اقر من صوب الامام بالعيب انعزل ثم اذا رد بالعيب فانه ينضم الى الغنيمة ان كان قبل القسمة وان كان بعدها فانه يباع بالثمن وان نقص الثمن او زاد ان كان في بيت المال كذا في البحر الرائق \* اشترى عبدا وباعه من ابنه في صحته ثم مات فورثه الابن وليس له وارث سواه ثم وجد بالمشتري عيبا قديما كان له ان يرد الا انه يسأل القاضي حتى ينصب

خصما عن الميث فبرده الابن على ذلك الخصم ثم الابن يرد على بائع ابيه فان كان للميث وارث آخر يرد الابن على ذلك الوارث ثم يرد على بائع الميث ولم يفصل محمد رح في الكتاب بين ما اذا كان الميث ائتمنى الثمن وبين ما اذا لم يستوف اطلاق محمد رح في الكتاب دليل على التسوية في الوجهين كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو باع الوارث من مورثه فمات المشتري وورثه البائع ووجد به ميبا ردا الى الوارث الاخران كان وان لم يكن له سواء لا يرد ولا يرجع بالنقصان وكذا لو اشترى لنفسه من ابنة الصغير شيئا وقبضه واشهد ثم وجد به ميبا يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب من ابنة خصما يرد عليه ثم رده الاب لابنه على بائعه وكذا لو باع الاب من ابنة كذا في الوجيز للكردي \* مكاتب اشترى اباها او ابنته لا يرد بالعيب ولا يرجع بنقصان فان عجز المكاتب بعد ما علم بالعيب يرد المولى وينولاه المكاتب فان باع المولى المكاتب او مات يرد المولى بنفسه فان ابرأه المكاتب قبل العجز لا يرد المولى وان ابرأه المولى قبل عجز المكاتب جاز كذا في محيط السرخسي \* وكذا اذا اشترى امه او ما اذا اشترى اخاه او عمه او اخته فعلى قول ابي يوسف ومحمد رح هؤلاء ينكحون معه فصارا للجواب فيهم والجواب في الابن والاب على السواء وعلى قول ابي حنيفة رح هؤلاء لا ينكحون معه فملك ودهم بالعيب كما يملك بيعهم فان ابرأ المولى البائع من العيب قبل عجز المكاتب لا يصح ابرأه فنده واذا اشترى المكاتب ام ولده ووجد بها عيبا ان كان معها ولد لا يملك ردها كما لا يملك بيعها ولكن يرجع بنقصان العيب والمكاتب هو الذي يلي الرجوع فان ابرأ المكاتب البائع من العيب قبل العجز صح وان ابرأ المولى لا يصح وان لم يكن معها ولد فكذلك الجواب على قولهما وعلى قول ابي حنيفة رح له ان يرد لها كذا في المحيط \* اشترى من مكاتبه عبد لا يرد المولى بالعيب ولا يخاصم بائعه كذا في محيط السرخسي \* مكاتب او حرا اشترى عبدا وكاتبه ثم وجد به ميبا لا يرد به ولا يرجع بنقصان العيب ايضا فان ابرأ المكاتب او الحرا البائع صح الا براء حتى لا يكون لمولى المكاتب بعد العجز ولا لوارث الحرة ولا لرد بالعيب ولو ابرأ المولى البائع قبل عجز المكاتب لا يصح الا براء وكذلك وارث الحرة اذا ابرأ البائع لا يصح ابرأه وان كان ذلك في مرض موت الحرة ولو ان المولى ابرأ البائع بعد ما عجز المكاتب الاول قبل عجز الثاني او بعد عجز الثاني صح الا براء



ضخ الابراء وكذا وارث الحر اذا ابرأ البائع بعد موت المورث صح الابراء ولو اشترى عبدا وباعه من آخر ثم مات المشتري الاول ثم ظهر بالعبد عيب كان عند البائع الاول فابرا وارث المشتري الاول البائع من العيب صح الابراء حتى لو رد العبد عليه لا يستطيع هورده على البائع وان كان الرد ممتنعا في الحال ولو كان المولى اشترى العبد او لا من الرجل وباعه من مكاتبه ثم عجز المكاتب ثم وجد المولى بالعبد عيبا واراد المولى ان يردده على بائعه هل له ذلك لم يذكر هذا الفصل في الكتاب قال مشائخنا ينبغي ان لا يكون له ذلك كذا في المحيط \* عبد ماذون مديون باع عبده من مبيده بمثل قيمته وقبضه فعلم المولى بعيب في العبد فان كان الثمن منتقدا او كان دينابان كان ذراهم اود نانيرا او مكيلا او موزونا غير عين او كان عرضا لكنه هلك في يد العبد حتى صار دينابا لا يردده وان لم يكن الثمن منقودا ولكنه عرض قائم في يد العبد رده ورد قبل القبض في الوجه كذا في الكافي \* ماذون مديون اشترى عبدا فباعه من مولاة وقبضه ثم ابرأه الغرماء من الدين فوجد المولى بالعبد عيبا لا يردده ولا يرجع بالنقصان وان لم يقبض يردده باع شيئا من آخر ولم يقبض فوهب منه الثمن لا يرد المشتري بالعيب وان كان قبض الثمن ثم وهب منه يردده بالعيب كذا في محيط السرخسي \* باع عبدا ووهب ثمنه للمشتري او ابرأه ثم وجد عيبا رد قبل قبضه لا بعده كذا في الكافي \* الفصل الخامس في البراءة من العيوب والضمان منها \* البيع بالبراءة من العيوب جائز في الحيوان وغيره ويدخل في البراءة ما علمه البائع وما لم يعلمه وما وقف عليه المشتري وما لم يقف عليه وهو قول اصحابنا راجح سواء سمى جنس العيوب او لم يسم اشار اليه او لم يشرو ويبرأ عن كل عيب موجود به وقت البيع وما يحدث بعده الى وقت التسليم في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح لا يبرأ من العيب الحادث كذا في شرح الطحاوي \* ولو شرط انه بريء من كل عيب به لم ينصرف الى الحادث في قولهم جميعا وكذلك اذا خص ضربا من العيوب صح التخصيص كذا في المحيط \* ولو باع بشرط البراءة من كل عيب به وما يحدث فالبيع بهذا الشرط فاسد كذا في شرح الطحاوي \* ولو اختلفا في عيب انه حادث بعد العقد او كان عنده لا اثر لهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح القول للبائع مع يمينه على العلم انه حادث هذا اذا اطلق اما اذا ابرأه مقيدا بعيب كان عند البيع ثم اختلفا على نحو ما ذكرنا فالقول للمشتري كذا في البحر الرائق \* واذا شهد شاهدان على البراءة من كل عيب في جارية ثم اشتراها احد الشاهدين بغير البراءة



فوجد بها عيبا كان له ان يردّها وكذا لو شهدا على البراءة من الابق ثم اشترى بها احدهما فوجدها آفة فله ان يردّها ولو شهدا انه يبرأ من اباها ثم اشترى بها احد الشاهدين فوجدها آفة فليس له ان يردّها هكذا في المبسوط \* ولو تبرأ البائع من كل عيب يدخل فيها العيوب والادواء وان تبرأ من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه الكى والاصبع الزائدة ولا اثر فرج قد برأ كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو تبرأ من كل غائلة فالغائلة السرقة والابق والفجور كذا في السراج الوهاج \* ولو تبرأ من كل سن سوداء يدخل الحمراء والخضراء كذا في فتح القدير \* ولو باع عبدا وتبرأ من كل فرج به دخل تحته القروح الدامية وآنا رقوق قد برئت ولا يدخل تحته آثار الكى لان الكى غير القروح كذا في المحيط \* ولو أبرأ من كل آفة برأسه فان ابرأه موضحة لا آفة لا يبرأ من الموضحة كذا في محيط السرخسى \* رجل قال لا خرانت برىء من كل حق لى قبلك دخل العيب وهو المختار ولا يدخل الدرك كذا فى الواقعات الحسامية \* رجل اشترى ثوبا فاره البائع فيه خرقا فقال المشتري قد أبرأتك من هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذاك يريد ان يقبض الثوب من البائع فرأى الخرق فقال المشتري ليس هذا مثل ما أبرأتك منه كان ذلك شبرا وهذا ذراع كان القول في ذلك قول المشتري وكذا في زيادة بياض العين وكذا لو أبرأه من كل عيب بها او ابرأه عن عيوبها ثم قال المشتري هذا حدث بعد البراءة وكذلك لو قال أبرأتك من هذا البرص ثم قال هذا خبر ذلك حدث بعد البراءة كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال برئت اليك من كل عيب بعينه فاذا هو اصور لا يبرأ وكذا لو قال برئت اليك من كل عيب بيده فاذا يده مقطوعة لا يبرأ وان كان اصبع واحدة مقطوعة او اصبعين مقطوعتين برىء كذا في محيط السرخسى \* وان كان مقطوعة اصبعين فهما عيبان ولا يبرأ اذا كانت البراءة من عيب واحد باليد وان كان الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد كذا في فتاوى قاضى خان \* لو قال انا براء من كل عيب بهذا العبد الا اباقة فوجده آبقا فهو برىء عنه ولو قال الا الابق فله الرد بالابق كذا في المحيط \* رجل باع ثوبا على انه برىء من كل شىء به من الخرق وكانت فيه خروق قد خا طها او رقعها او رفاها فهو برىء من ذلك وكذا لو كانت فيه خروق من حرق نارا وعفونة فهو برىء منها كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا اشترى عبدا على ان به عيبا واحدا فوجده عيبين وقد تغذ رده بموت او ما اشبه ذاك فعند ابنى يوسف رح

الخيار الى البائع وقال محمد رح الخيار الى المشتري يرجع بنقصان اى العيبين شاء فيقوم العبد  
وبه العيبان ويقوم وبه العيب الذي لا يريد الرجوع بنقصانه فرجع بفضل ما بينهما وكذا لك  
اذا وجد به ثلثة عيوب وتعيب عنده بعيب زائد حتى تعذر الرد يرجع بنقصان العيبين من الثلثة  
اى ذلك شاء عند محمد رح فيقوم وبه العيب الذي لا يريد الرجوع بنقصانه ويقوم وبه العيوب الثلثة  
فيرجع بفضل ما بينهما كذا في المحيط \* اذا اشترى عبدين على ان باحدهما عيبا فوجد باحدهما عيبا  
فليس له حق الرد ولو وجد به عيبين فله حق الرد وكذلك لو وجد بكل واحد منهما عيبا فله  
حق الرد فبعد ذلك ينظر ان كان ذلك قبل القبض ردهما جميعا وان كان بعد القبض يرد بهما شاء  
وهذا قول محمد رح فالخيار الى المشتري عند محمد رح فان كان قبض احد العبدين ولم يعلم  
بالعيب فيه ثم علم بالعيب بالعبد الآخر وقبضه مع العلم بالعيب فيه ثم علم بالعيب بالذى قبضه اولا  
كان له ان يرد ايهما شاء فان اراد رد الذى قبضه مع العلم بالعيب فقال البائع ليس لك ان ترده لانك  
رضيت بعيبه حين قبضته مع العلم بالعيب لا يلتفت الى قول البائع وان علم بقيام العيب بالعبدين  
ثم قبضهما او قبض احدهما كان ذلك منه اختيار الهما كذا فى الذخيرة \* باع شيئا على انه  
برىء من كل عيب لا يكون اقرارا بالعيب بخلاف ما لو شرط البراءة عن عيب واحد او عن عيبين  
كان ذلك اقرارا بذلك العيب ببيان اذا باع عبدين على انه برىء من كل عيب بهذا العبد بعينه  
وسلمهما الى المشتري فاستحق احدهما ووجد المشتري بالآخر عيبا لزمه المبيع بحصته من الثمن  
فيقسم الثمن على العبدين وهما صحيحان لا عيب بهما فاذا عرفت حصة المستحق يرجع المشتري  
على البائع بحصة المستحق من الثمن ولو باع عبدين بثمان واحد على انه برىء عن عيب واحد  
بهذا العبد ثم استحق احدهما فوجد بالذى برىء عن عيب واحد به عيبا فانه يقسم الثمن عليهما  
على قيمة المستحق صحيحا وعلى قيمة الآخر به عيب واحد فاذا عرفت حصة المستحق  
رجع المشتري على البائع بذلك كذا فى فتاوى قاضى خان \* اذا باع من آخر عبدا على ان لا عيب به  
واكن تبرأ اليه من عيب واحد فاشتره على ذلك وقبضه ثم وجد به عيبين وقد تعذر رده بسبب  
من الاسباب يرجع بنقصان اى العيبين شاء من قيمته صحيحا بخلاف ما اذا لم يقل فى الابتداء  
لا عيب به فان هناك يرجع بنقصان اى العيبين شاء من قيمته معيبا بالعيب الآخر ولو اشترى عبدين  
على انه برىء من كل عيب باحدهما فقبضهما ثم وجد باحدهما عيبا ولا يكون له ان يرد فان استحق الآخر

بقوله ذلك يرجع بحصته من الثمن فيقيم الثمن عليهما وهما صحيحان ولو اشترى بهما على انه برى من ثلث شجاج باحدهما فوجد باحدهما ثلث شجاج واستحق الآخر فانه يقسم الثمن على المستحق وهو صحيح وعلى الآخر وهو مشجوج بثلث شجاج كذا في المحيط \* وفي نوادر ابن جماعة من ابي يوسف رح اشترى من رجل عبدا وضمن له رجل ميوبه فوجد به عيبا ورده فلا ضمان عليه في قياس قول ابي حنيفة رح وهذا على العهدة وقال ابو يوسف رح هو ضمان للعيوب وهذا مثل ضمان الدرك في الاستحقاق وكذلك لو ضمن له رجل ضمان السرقة والعثاق فوجده حرا او مسروقا ضمن وكذلك لو ضمن رجل العمى والجنون فوجده كذلك يرجع على الضامن بالثمن ولو مات منه قبل ان يرد وقضى على البائع بنقصان العيب كان للمشتري ان يرجع بذلك على الضامن كذا في الذخيرة \* رجل اشترى عبدا فضمن رجل للمشتري بحصة ما يجد فيه من العيب من الثمن قال ابو حنيفة وا بو يوسف رح يجوز ذلك فاذا وجد به عيبا ورده على البائع كان له ان يرجع على الضامن بحصة العيب من الثمن كما يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضيهان \* الفصل السادس في الصلح من العيوب \* قال محمد رح في الاصل اذا اشترى عبدا بالف درهم وقبضه ونقده الثمن ثم وجد به عيبا فانكر البائع ان يكون باعه وبه ذلك العيب ثم صالح البائع على ان يرد عليه درهم مسماة حاله او الى اجل فهو جائز ولو صالحه من العيب على دينار فان نقده قبل ان يتفرقا فهو جائز وان افترقا قبل ان ينقده بطل الصلح ولو كان المشتري باعه وانتقد الثمن ثم اطلع على عيب به فصالح باعه منه على درهم لم يجز فان كان العبد مات عند المشتري الثاني فرجع على باعه بنقصان العيب ثم ان البائع الثاني صالح الاول على صلح فعلي قول ابي حنيفة رح الصلح باطل وعندهما صحيح وان كان الثمن مكيلا او موزونا بغير مئنه وبين الكيل والوزن وتقابضا ثم وجه بالعبد عيبا فصالح فان وقع الصلح على بعض الثمن من جنسه فهو استيفاء لا استبدال فيجوز حالا ومؤجلا سواء كان الثمن قائما في يد المشتري او مستهلكا وان وقع الصلح على خلاف جنس الثمن فهو مائة ففى كل موضع حصل الافتراق فيه من عين بدين يجوز وفي كل موضع حصل الافتراق فيه من دين بدين لا يجوز وان كان الثمن مكيلا او موزونا بعينه وتقابضا وصالحه على بعض الثمن من ذلك الجنس مؤجلا او بعينه فهو جائز ان كان الذي اخذه عوضا عن العبد مستهلكا وان كان الذي

هو ثمن قائم بعينه لم يجز الصلح على بعض الثمن من ذلك الجنس مؤجلا و جاز حال اذا اوفاه قبل ان يتفرقا و كان بعينه كذا في المحيط \* و زوال العيب يبطل الصلح فيرد على البائع ما بدله او حط اذا زال ولو زال بعد خروجه من ملكه لا يرد ولو صالحه بعد الشراء من كل عيب بدرهم جاز وان لم يجد به عيبا ولو قال اشتريت منك العيوب لم يجز كذا في فتح القدير \* طعن بعيب في عينها ثم صالح البائع من عينها على شيء جاز وان لم يذكر العيب وجعل تسمية محل العيب بمنزلة تسمية العيب كذا في المحيط \* ولو وجد به عيبا فاصطلحا على ان يحط كل عشرة و ياخذ الاجنبي نما وراء المحطوط و رضى الاجنبي بذلك جاز و جاز حط المشتري دون البائع ولو قصر المشتري الثوب فاذا هو متخرق وقال المشتري لا ادري تخرق عند القصار او عند البائع فاصطلحا على ان يقبله المشتري ويرد عليه القصار و رهما و البائع درهما جاز و كذلك لو اصطلحا على ان يقبله البائع ويدفع اليه القصار درهما و المشتري درهما قيل هذا غلط و تاويله ان يضمن القصار او لا للمشتري ثم يدفع المشتري ذلك الى البائع كذا في فتح القدير و في فتاوى الفضلي اشترى من آخر جارية و وجد بها عيبا فاصطلحا على ان يدفع البائع كذا درهما و الجارية للمشتري فهو جائز و ان اصطلحا على ان يدفع المشتري ذلك و الجارية للبائع لا يجوز الا اذا باعها منه باقل من الثمن الذي اشتراها منه بعد ان كان نقد الثمن كله كذا في الذخيرة \* و هكذا في فتاوى قاضيخان \* اشترى ثوبا فقطعه قميصا ولم يخطه ثم وجد به عيبا اقر البائع انه كان عنده فصالحه البائع على ان قبل البائع الثوب و حط المشتري منه من الثمن مقدار درهمين كان هذا جائزا و يجعل ما احتبس عند البائع من الثمن بمقابلة ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط \* قال في الاصل اشترى امة بخمسين دينارا و قبضها و طعن المشتري بعيب بها فاصطلحا على ان قبل البائع السلعة و رد عليه تسعة و اربعين دينارا فالرد جائز و هل يطيب للبائع ما استفضل من الدينار ينظر ان كان البائع مقرا ان هذا العيب كان عنده على قول ابي حنيفة و محمد و رح لا يطيب و يجب عليه رده على المشتري و على قياس قول ابي يوسف و رح لا يلزمه الرد و اما اذا كان جا حدا ان هذا العيب كان عنده ان كان عيبا لا يحدث مثله فكذلك الجواب و ان كان عيبا يجوز ان يحدث مثله طاب الفضل للبائع بالاتفاق و ان لم يقر ولم ينكر بل سكنت فهو و ما لو انكر سواء كذا في الذخيرة \* و ان كان اخذ من المشتري ثوبا و قبل منه السلعة على ان يرد عليه الثمن كله فهذا و حبسه الدينار سواء ولو كان مكان الثوب دراهم فان قبضت في المجلس فكذلك الجواب

وان كانت الدراهم الى اجل لم يجز على وجه من الوجوه لانه صرف ولو كان مكان الدراهم طعام موصوف الى اجل وهو ينكر ان العيب كان عنده على ان يرد عليه الثمن وتقابضا قبل ان يتفرقا والعيب يحدث مثله فهو جائز وان تفرقا قبل ان ينقده الثمن بطل الطعام لانه دين بدين وقسمت الدنانير على قيمة السلعة الصحيحة وقيمتها وبها العيب ويرد على المشتري ما اصاب السلعة وامسك ما اصاب النقصان كذا في المبسوط \* رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا قبل القبض فصالحه البائع من العيب على جارية كانت الجارية زيادة في المبيع فيقسم الثمن الذي اشترى به العبد على العبد والجارية على قدر قيمتهما حتى لو وجد باحدهما عيبا رده بحصته من الثمن وان كان هذا الصلح بعد ما قبض المشتري العبد كانت الجارية بدلا من العيب حتى لو وجد بالجارية عيبا ردها بحصة عيب العبد من الثمن كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن رح رجل اشترى من آخر عبدا ووجد به عيبا قبل ان يقبضه وصالحه من العيب على عبد آخر وقبضهما المشتري ثم استحق احد العبدين رجوع المشتري بحصة المستحق من الثمن ايهما كان كانه اشترى بهما جميعا ولو قبض العبد المشتري ثم وجد به عيبا فصالحه منه على عبد ودفع الثمن ثم استحق العبد المشتري يبطل الصلح في العبد الثاني كذا في المحيط \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* صالحه من العيب على ركوب دابته في حوائجه شهرا فهو جائز قالوا تاويله اذا شرط ركوبه في المصر ما اذا شرط ركوبه خارج المصر او اطلق لا يجوز كذا في الذخيرة \* استحق المبيع من يد المشتري ورجع على بائعه فصالحه بائعه على مال قليل فللبائع ان يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في الصغرى في مسائل الاستحقاق \* ادعى عيبا في جارية فانكر البائع فاصطلحا على مال على ان يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن بها هذا العيب او كان بها لكن برئت وصحت كان للبائع ان يرجع على المشتري وياخذ ما ادى من بدل الصلح كذا في الصغرى \* ولو طعن في بياض بعينها فصالح البائع من ذلك على ان حط منه درهمان كان جائزا فلوانه انجلي البياض بعد ذلك رد الدرهم على البائع وكذلك لو طعن بحبل فيها فصالحه البائع على ان حط منه درهمان ثم ظهر انه لم يكن بها حبل فانه يرد الدرهم وكذلك لو اشترى امه فوجد بها منكوعة فاراد ان يرد ما على البائع فصالحه البائع على درهم ثم طلقها الزوج طلاقا كان على المشتري رد الدراهم

كذا في المحيط \* اشترى ثوبا فقطعه قميصا وخاطه فباعه بعد ذلك او لم يبيعه حتى اطلع على عيب به او كان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحه من العيب على درهم كان جائزا وكذلك اذا صبغه بصبغ احمر ثم باعه او لم يبيعه حتى صالحه من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى باعه ثم صالحه من العيب لم يصح والسواد بمنزلة القطع المفرد عند ابى حنيفة رح وعندهما بمنزلة النطع مع الخياطة كذا في الذخيرة \* اشترى حمرا او وجد به عيبا قديما فادار الرد فصولح بينهما بدينار واحد ثم وجد به عيبا آخر فله ان يردّه مع الدينار كذا في القنية \* في المنتقى رجل اشترى من آخر كرا حنطة بعشرة دراهم وقبض الكرا ولم يدفع الثمن حتى وجد بالكرا عيبا ينقص العشر فادار ردّه فصالحه البائع من العيب على كرا شعير بعينه فانه جائز وحصة الشعير نقصان العيب وان كان بغير عينه ووصفه وسمى اجله فهو باطل لانه صار بمنزلة سلم لم يدفع اليه رأس ماله فان دفع عشر الثمن وقال هذا حصة كرا الشعير فهو جائز والشعير سلم وكذلك اذا دفع اليه كل الثمن ولو دفع اليه عشر الثمن ولم يقل هذا حصة الشعير فان الذي نقده من جميع الثمن فيثبت عشر كرا الشعير ويبطل تسعة اعشاره كذا في المحيط \* الفصل السابع في الوصي والوكيل والمريض \* ولوباع الوصي مال الميت يلزمه العهدة ويرد عليه بالعيب ولو اشترى عبدا بالف وقبضه قبل نقد الثمن فمات المشتري من دين الف سوى الثمن ولا مال له سوى العبد فوجد الوصي به عيبا فردّه على البائع بغير قضاء لا ينقضه الغريم وياخذ الوصي من البائع نصف الثمن ويدفعه الى الغريم وكذلك لو قال بغير عيب كذا في محيط السرخسي \* ولو ان البائع لم يقبل هذا العبد من الوصي حتى خاصمه الى القاضي فان كان القاضي علم بدين الغريم الآخر لا يردّه بل يبيعه ويقسم الثمن بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضي ولا بعده وان لم يعلم القاضي بدين الغريم الاخر وخصص الوصي البائع في العيب ردّه بالعيب على البائع ويبطل الثمن الذي للبائع على الميت فان اقام الغريم بينة على دينه خير البائع المردود عليه ان شاء امضى الرد وضمن الغريم الآخر نصف ثمن العبد فيصير الثمن بينهما نصفين وان شاء نقض الرد ورد العبد حتى يباع في دينهما كذا في الذخيرة \* فان كان العبد مات او حدث به عيب آخر عند البائع او اعتقه او دبره او استولد بعد رد القاضي تعيين عليه ضمان نصف الثمن فان كانت قيمة العبد يوم الرد اكثر من ثمنه مما يتغابن فيه جعل ذلك عفوا وان كان اكثر مما لا يتغابن فيه لم يجعل ذلك عفوا كذا في محيط السرخسي \* ولو ان رجلا اشترى عبدا في صحته بالف درهم



وقبض العبد ولم ينقد الثمن حتى مرض وعليه دين ألف درهم فوجد بالعبد ميباً فرد : بغير قضاء  
او استقال البيع البائع فاقاله فان برأ من مرضه فجميع ما صنع صحيح وان لم يبرأ من مرضه  
ومات وقيمة العبد مثل الثمن او اقل منه ولا مال له غيره كان الجواب فيه كالجواب في الوصي  
اذا رد العبد بغير قضاء او اقاله البيع وقيمة العبد مثل الثمن او اقل منه ولم يقبل البائع العبد  
حتى خاصم المشتري البائع الى القاضي في العيب في مرض المشتري فالقاضي يرد العبد  
عليه سواء علم بدين الغريم الا خرا ولم يعلم فان مات المشتري من مرضه بعد ما رده عليه  
فالجواب فيه كالجواب في الوصي اذا رده بالعيب بقضاء ولم يعلم القاضي بدين الغريم الا خرا  
الا انه مني كانت قيمة العبد اكثر من الثمن فانه لا يخير المردود عليه بل ينقض الرد ويباع  
العبد ويقسم ثمنه بينهما نصفان ولو قال انا امسك العبد وارد نصف القيمة حتى يزول المحاباة  
لم يكن له ذلك كذا في المحيط \* الوكيل بالبيع اذا باع ثم خوصم في عيب فقبل المبيع بغير قضاء لزم  
الوكيل ولا يلزم الموكل ويكون المبيع للوكيل ولا يكون للوكيل ان يخاصم الموكل فان خاصمه واقام البينة  
على ان هذا العيب كان عند الموكل لا يقبل بينته هذا اذا كان ميباً يحدث مثله وان كان قديماً  
لا يحدث ذكر في عامة روايات البيوع والرهن والوكالة والماذون انه يلزم الوكيل وهو الصحيح  
وبه اخذ الفقيه ابو بكر البلخي وان كان الرد بقضاء القاضي فان كان بالبينة لزم الموكل قد يما  
كان العيب او حديثاً وان كان القضاء بنكول الوكيل فكذلك عند علمائنا وان رد على الوكيل  
بأقراره بقضاء القاضي ان كان عيباً لا يحدث مثله كان ذلك رداً على الموكل وان كان عيباً يحدث  
مثله لزم الوكيل وللوكيل ان يخاصم الموكل فان اقام الوكيل بينة ان هذا العيب عند الموكل  
رده على الموكل كذا في فتاوى قاضيخان \* وان لم يكن له بينة فله ان يحلف الموكل فان نكل رده  
عليه وان حلف لزم الوكيل وهذا كله اذا كان الوكيل حراً ماعداً فان كان مكاتباً او عبداً ما دوننا  
فالاخصومة في الرد بالعيب معهما ولا يرجعان على المولى ولكن يباع الماذون فيه ويلزم الدين  
المكاتب كذا في المحيط \* الرد بالعيب يكون للوكيل وعليه مادام حياً ما فلا من اهل لزوم العهدة  
فان لم يكن من اهل وجوب العهدة بان كان عبداً مسجوراً او صبياً مسجوراً كان الرد الى الموكل  
فان كان من اهل وجوب العهدة فمات الوكيل ولم يدع وارثاً ولا وصياً كان الرد الى الموكل  
كذا في فتاوى قاضيخان



كذا في فتاوى قاضي خان \* من امر عبد غيره بان يشتري نفسه للأمر من مولاه بالف درهم فقال نعم فأتى مولاه وقال بعنى نفسى لفلان بالف درهم ففعل فهو للأمر فان وجدا الأمر بالعبد ميبا و اراد خصومة البائع فان كان العيب معلوما للعبد يوم اشترى نفسه لم يرد به وان لم يكن العبد عالما بذلك فله الرد والذي يلى الخصومة في ذلك العبد وكان للعبد الرد من غير استطلاع رأى الأمر كذا في الذخيرة \* الوكيل بالشراء اذا اشترى جارية للموكل ولم يسلمها اليه حتى وجد بها ميبا كان له ان يردّها كان الموكل حاضرا او غائبا وبعد التسليم الى الموكل لا يملك الرد الا بامر الموكل فان ادعى البائع في البوجه الاول ان الموكل رضى بالمعيب والموكل غائب وطلب يمين الوكيل او الموكل ليس له ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا لم يستحلف ورد الوكيل التجارية على البائع ثم حضر الموكل وادعى الرضاء فاراد استرداد الجارية من يد البائع فله ذلك كذا في الذخيرة \* وان اقام البائع بينة على ما ادعى قبلت بينته وان اقر الوكيل ان الموكل رضى بالمعيب صح اقراره حتى لا يبقى له حق الخصومة كذا في فتاوى قاضي خان \* وان اقر الوكيل انه ابراه الأمر صدق على نفسه ولزمه المبيع الا ان يرضى الأمر او يقوم بينة على ذلك فيلزم الأمر كذا في محيط السرخسي \* ولو كان مكان الوكيل بالشراء وكيل بالخصومة في العيب فادعى البائع ان المشتري رضى بهذا العيب لا يملك رده حتى يحضر الموكل فيحلف كذا في المحيط \* الوكيل بالشراء اذا اشترى وسلم الى الموكل فوجد الموكل به ميبا رده على الوكيل ثم الوكيل يرد على البائع كذا في فتاوى قاضي خان \* الوكيل بالشراء اذا اشترى ووجد بالمشتري عيبا قبل القبض و ابرأ البائع من العيب جاز ولزم الأمر وان كان بعد القبض لزمه دون الأمر كذا في الخلاصة \* المشتري من الوكيل يرد بالعيب عليه وان وصل الثمن الى الموكل كذا في الوجيز للكردي \* الوكيل بالشراء اذا اشترى العبد الذي وكل بشرائه ثم علم بالعيب قبل القبض يخير الوكيل يسيرا كان العيب او فاحشا فان رده اراد وان رضى فان كان العيب يسيرا ينفذ على الموكل وان كان فاحشا فعلى الوكيل استحسانا الا ان يشاء الأمر كذا في الصغرى \* وذكر في المنتقى ان على قول ابي حنيفة رح اذا كان المبيع مع العيب يساوى بالثمن الذي اشتراه فرضى به الوكيل فانه يلزم الأمر وفي الزيادات الوكيل اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض لزم الأمر وان رضى بعد القبض فانه يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يفصل بين اليسير والفاحش والصحيح ما ذكر في المنتقى سواء كان قبل القبض

او بعد كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال الأمر للمشتري حين رأى العيب لأرضى به فرضى به المشتري فللأمر ان يلزمه المأمور كذا في الصغرى \* وذكر في المنتقى لو وكل رجلا ببيع عبده خاف الركيل انه أبى ولم يعلم انه اقربه قبل الوكالة او بعد الوكالة ثم باع العبد من رجل وتقاضاهم اطلع على مقاله لو كبل فله ان يرد على الوكيل وليس للوكيل ان يرد على الموكل ولو كان المشتري سمع اقرار الوكيل بذلك قبل البيع ثم اشتراه منه لم يكن له ان يرد على الوكيل كذا في المحيط \* وان وجد المشتري من الوكيل عيبا اخذ الثمن من الوكيل ان كان نقد الثمن اليه وان نقد الثمن للموكل فمن الموكل كذا في الوجيز للكردي \* من اشترى عبدا ثم باعه من آخر ثم وجد المشتري الآخر عيبا فرده على المشتري الاول ان رده قبل القبض بقضاء او برضاء فللمشتري الاول ان يرد على بائعه فان كان المشتري الآخر قبض العبد ثم رده على المشتري الاول فان كان الرد بقضاء يمينه او بنكول المشتري الاول او باقراره بالعيب فله ان يرد اذا ثبت ان العيب كان عند البائع الاول ومعنى القضاء بالانقرار انه انكر الاقرار فثبت بالبينة وان رده برضاء المشتري الاول فالمشتري الاول لا يرد على بائعه والجواب فيما يحدث مثله كالمريض وفيما لا يحدث كالا صبي الزائدة سواء في الصحيح كذا في الكافي \* وفي المنتقى اشترى من آخردار او اسلمها الى انسان ثم افترقا قبل القبض ثم رأى المشتري بالدار عيبا فله ان يرد على بائعها وان لم يتفرقا حتى تناقضا السلم فكذلك له ان يرد على بائعها وهذا يجب ان يكون على قول محمد راجح لان بيع العقار قبل القبض لا يجوز عنده كذا في الذخيرة \* قال محمد راجح رجل اشترى من آخر عبدا بالف درهم وقبضه ثم باعه بمائة دينار وتقاضاه ان المشتري لقي بائعه وزاد في الثمن خمسين دينارا حتى صحت الزيادة ودفع المشتري الزيادة الى البائع ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فرده على البائع بقضاء قاض اسند الثمن والزيادة جميعا وكان للمشتري الاول ان يرد على بائعه كذا في المحيط \* ولو ان البائع مع المشتري جدد ابعا ثانيا باقل من الثمن الاول او باكثر ثم رده بالعيب لم يكن للبائع الثاني ان يرد على البائع الاول بذلك العيب سواء كان يحدث مثله او لا يحدث مثله كذا في الحلاصة \* ولو كان المشتري الثاني زاد في الثمن برضا بعينه ثم وجد بالعبد عيبا فرده على الاول بقضاء رده المشتري الاول على البائع الاول وان لم يجد المشتري الثاني بالعبد عيبا لكان هلك العرض قبل ان يقبض البائع الثاني بقيمة العرض خمسون دينارا فانه

ينتقض العقد في ثلث العبد ويعود ذلك الثلث الى البائع الثاني فان وجد المشتري بعد ذلك بالعبد عيبا ورد الثلثين الباقيين على البائع الثاني بقضاء فان للبائع الثاني ان يرد العبد على البائع الاول بذلك العيب وان كان لم يهلك العرض لكن اقاله البيع في ثلث العبد ثم وجد بالباقي عيبا لا يرد على بائعه كذا في المحيط \* رجل اشترى عبدا وقبضه وباعه من آخر وجد المشتري الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة وامسك العبد ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع الاول كان له ان يرده على بائعه ولو وجد المشتري الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع ليس له ان يرده على بائعه كذا في فتاوى قاضي خان \* والمشتري متى علم انه صادق في دعوى البيع لا يسعه الرد فيما بينه وبين الله تعالى الا اذا عزم ان لا يخاصم الثاني اذا وجد بينه يوما من الدهر فحينئذ يسعه الرد فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة \* ولو صدقه في البيع ثم قال انه كان تلجئة او كان فيه خيار الشرط او خيار الرؤية او كان بيعا فاسدا فينتقض كان له الرد بالعيب على بائعه ولو تصادق بعد البيع انهما الحقابه الخيار ثم نقضه صاحب الخيار لم يرد على البائع ولو اقر عند القاضي بالبيع ثم جحد انهما اقرأ عنده بشيء جعل القاضي جحودهما فسحا حتى لو اراد الاخر امساكه او اعاقه لا يصح ولا يرد الثاني بالعيب على البائع الاول كذا في محيط السرخسي \* رجل اشترى عبدا وقبضه ووجد به عيبا فاراد ان يرده فاقام البائع بينة ان المشتري اقر انه باعه من فلان قبلت بينته ولم يكن للمشتري ان يرده سواء كان فلان حاضرا او غائبا ولو كان البائع اقام البينة ان المشتري باع هذا العبد من هذا الرجل وهو حاضر لكنهما يجحذان البيع والشراء لم يرد المشتري الاول كذا في الذخيرة \* وسأله غلاما بالنبي عشر فابى وقال وهبته لك وقبضه المشتري ووهب له الدنانير الاثنى عشر وقبضها ثم وجد الموهوب له بالعبد عيبا ليس له ان يرده كذا في القنية \* الباب التاسع فيما يجوز بيعه وما لا يجوز \* وفيه عشرة فصول

---

الفصل الاول في بيع الدين بالدين وبيع الاثمان وبطلان العقد بسبب الافتراق قبل القبض \* بيع الدين بالدين جائز اذا تفرقا عن المجلس بعد قبض البدلين حقيقة او حكما وبعد قبض احد البدلين حقيقة والاخر حكما سواء كان مقد صرف او لم يكن اما بعد قبض البدلين حقيقة بان اشترى من آخر دينا را بعشرة درهم حتى كان العقد صرفا ولم يكن الدرهم

والدنا نير بحضرتهمائهم نقد في المجلس وتفرقا جاز وكذا لك اذا اشتري فلوسا او طعاما بدرهم حتى لم يكن صرفا ولم يكن الكل بحضرتهمائهم نقد في المجلس وتفرقا جاز واما بعد قبض البدلين حكما بان كان لرجل على آخر عشرة دراهم والاخر عليه دينار فاشترى كل واحد منهما ماعليه بماله على صاحبه حتى كان العقد صرفا ولم يكن صرفا بان كان له على آخر فلوس او طعام والاخر عليه دراهم فاشترى كل واحد منهما ماعليه بماله على صاحبه وتفرقا كان العقد جائزا واما بعد قبض احد البدلين حقيقة والاخر حكما بان كان لرجل على رجل عشرة دراهم فاشترى من عليه الدراهم بد دينار ونقد الدينار وتفرقا من المجلس فالعقد جائز وكذلك ان كان لرجل على رجل حنطة فاشترى من عليه الحنطة الحنطة بالدراهم ونقد هافي المجلس جاز وذكر في صلح الفتاوى مسئلة الحنطة وقال لا يجوز البيع وان نقد الدراهم في المجلس قالوا وما ذكر في صلح الفتاوى محمول على ما اذا كانت الحنطة مسلمات فيها ما اذا كانت الحنطة قرضا او ثمن بيع جاز البيع على ما ذكرنا كذا في المحيط \* واما اذا حصل الافتراق بعد قبض احد البدلين لا غيرا حقيقة او حكما فان حصل الافتراق بعد قبض احد البدلين حقيقة جاز في غير الصرف ولم يجز في الصرف بيانه في من اشترى دينارا بعشرة دراهم حتى كان العقد صرفا قبض الدينار ولم يسلم العشرة وقبض العشرة ولم يسلم الدينار حتى تفرقا كان البيع باطلا ولو اشترى فلوسا او طعاما بدرهم حتى لم يكن العقد صرفا وتفرقا بعد قبض احد البدلين حقيقة يجوز ما اذا حصل الافتراق بعد قبض احد البدلين حكما لا غير لا يجوز سواء كان العقد صرفا ولم يكن بيانه في من اذا كان له على رجل دينار فاشترى من عليه الدينار بعشرة دراهم حتى كان العقد صرفا وتفرقا قبل نقد العشرة كان باطلا وكذا لك اذا كان عليه فلوس او طعام فاشترى من عليه الفلوس او الطعام بدرهم وتفرقا قبل نقد الدراهم كان العقد باطلا وهذا فصل يجب حفظه والناس منه غافلون كذا في الذخيرة \* وانا اشترى من آخر الف درهم بمائة دينار ونقد مشترى الدراهم الدنا نير ولم ينقد بائع الدراهم الدراهم وقد كان لبائع الدراهم على مشترىها الف درهم دين قبل نقد الصرف فقال بائع الدراهم لمشتريها اجعل الف التي لي عليك بالدراهم التي وجبت لك على بعقد الصرف فرضي به المشتري جاز وهذا استحسان والمقاصد بدین وجب بالشري بعد نقد الصرف بان اشترى من آخر دراهم بد دينار ونقده ولم يقبض

ولم يقبض الدراهم حتى اشترى مشترى الدراهم من بائعها بها ثوبا فقال بائعها لمشتريها اجعل  
الدراهم التي لي عليك بالدراهم التي لك على بعقد الصرف وتراضيا عليه ذكر في رواية ابي سليمان  
انه يجوز واليه اشار في الزيادات وذكر في رواية ابي حفص انه لا يجوز ذلك وهو الصحيح هكذا  
في المحيط \* ولو تباعا فللسا بعينه بفلسين باعيا نهما جاز البيع بتبيين كل واحد منهما حتى ارهاك  
احدهما قبل القبض بطل العقد ولو اراد احدهما ان يدفع مثله ليس له ذلك كذا في شرح الطحاوي \*  
ولو باع فللسا بغير عينه بفلسين بغير اعيانهم لا يجوز وان تباضا في المجلس ولو باع فللسا بعينه بفلسين  
بغير اعيانهم او على العكس لا يجوز ما لم يقبض ما كان دينا في المجلس كذا في محيط السرخسي \*  
قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني كل جواب في الفلوس فهو الجواب  
في الدراهم البخارية اصني بها الغطارف وكذلك الجواب في الرصاص والسترق قالوا يجب  
ان يكون في العدالي كذلك كذا في الذخيرة \* حتى لو باع واحد منهما باثنين يجوز بعد  
ان يكون يدا بيد هذا هو المختار للفتوى كذا في الغيائية \* ولو تباعا فللسا بدراهم على ان كل واحد منهما  
بالخيار وتقابضا وا فترقا بطل البيع ولو كان الخيار لاحدهما فكذلك عند ابي حنيفة ربح وعندهما  
يجوز كذا في البدائع \* ذكر القدوري في شرحه ايضا قال محمد ربح واذا اشترى فلوسا بفلوس  
على ان كل واحد منهما بالخيار وتقابضا وتفرقا على ذلك فالبيع فاسد ولو كان احدهما بالخيار  
فالبيع جائز ويجب ان يكون هذا قول ابي يوسف ومحمد ربح يريد به اذا كان الخيار لاحدهما  
كذا في الذخيرة \* ولو باع فللسا بعينه بفلسين باعيا نهما بشرط الخيار يجوز كذا في محيط السرخسي \*  
لو اشترى بفلوس كاسدة في موضع لا تنفق فان كانت باعيا نهما جاز وان لم تكن معينته لا يجوز  
قال محمد ربح في الجامع واذا استقرض الرجل من رجل كرا من طعام وقبضته ثم ان المستقرض  
اشترى من المقرض الكرا الذي له عليه بمائة درهم جاز ووجب عليه للمستقرض كرامته  
فيصح شراؤه بخلاف ما اذا اشترى غير من عليه الكرا حيث لا يجوز واذا جاز الشراء ان نقد المائة  
في المجلس فالشراء ماض على الصحة وان ا فترقا من غير قبض بطل الشراء وهذا بخلاف  
ما لو وجب للمستقرض على المقرض كرا حنطة ثم ان كل واحد منهما اشترى ما عليه لصاحبه به  
على صاحبه وتفرقا حيث يجوز قالوا وهذا الجواب الذي ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة  
ومحمد ربح واما على قول ابي يوسف ربح فالمستقرض لا يصير ملكا للمستقرض الا بالاستهلاك

بعد القبض فلم يجب في ذمة المستقرض للحال شيء فلا يصح الشراء فاذا استهلكه ثم اشتراه الآن يصح الشراء بخلاف ثم اذا نقد المشتري وهو المستقرض للمائة في المجلس ثم وجد بالكر القرض عيبا لم يردده ولكن يرجع بنقصان العيب من الثمن ولو كان القرض المقبوض مستهلكا كان الجواب كما قلنا الان الفصل الاول يكون مختلفا فيه والفصل الثاني مجمعا عليه وكذا لك الجواب في كل مكيل وموزون غير الدراهم والدنانير والفلوس اذا كان قرضا ولو كان المستقرض اشترى الكرا الذي عليه بالقرض بكم مثله جاز اذا كان مينا وان كان دينا لا يجوز الا اذا قبضه في المجلس فان وجد المستقرض بالقرض عيبا لم يردده ولم يرجع بنقصان العيب بخلاف الفصل الاول ولو اشترى المستقرض الكرا المستقرض بعينه وهو مقبوض لم يصح شراؤه عند ابي حنيفة ومحمد رحم علي قول ابي يوسف رح يصح ولو اشترى المقرض من المستقرض عين القرض صح عند ابي حنيفة رح وعلی قول ابي يوسف رح لا يصح كذا في المحيط \* رجل اقترض رجلا الف درهم على انها جباد وقبضها ثم اشتراها المستقرض من المقرض بعشرة دنانير صح ثم ان اصح الشراء ههنا بالاتفاق فان لم ينقد الدنانير في المجلس وانفردا بطل العقد فان قبض الدنانير في المجلس فالعقد ماض على الصحة فان وجد المستقرض الدراهم القرض زيوا او نبهرجة لم يرددها ولا يرجع بنقصان العيب ههنا ايضا كذا في التاتارخانية \* رجل له عشرة دراهم صحاح فاراد ان يبيع من انسان باثني عشر درهما مكسرة لا يجوز فان اراد الحيلة فالحيلة في ذلك ان يستقرض منه اثني عشر درهما مكسرة فيقبضه العشرة ثم يبرئه من درهمين كذا في الوقعات الحسامية \* اذا ادعى رجل على غيره شيئا مما يكال او يوزن او يعد فاشتره المدعى عليه من المدعى بمائة دينا ثم تصادقا انه لم يكن للمدعى على المدعى عليه شيء فالعقد باطل تفرقا ولم يتفرقا ولو ادعى دراهم او دنانير او فلوسا فاشترىها المدعى عليه بدراهم ونقد الدراهم ثم تصادقا انه لم يكن عليه شيء ففي مسئلة الدراهم والدنانير ان لم يتفرقا ورجع بمثل ما اشترى في المجلس يصح العقد ولو تفرقا عن المجلس بطل العقد وفي الفلوس لم يطل العقد وان تفرقا عن المجلس قبل قبض ما اشترى كذا في الذخيرة \* واذا باع درهما كبيرا بدرهم صغير او درهما جيدا بدرهم رديء يجوز لان لهما فيه غرضا صحيحا فاما اذا كانا مستويين في القدر والصفة فبيع احدهما بالآخر قال بعضهم لا يجوز واليه اشار محمد رحم في الكتاب وبه كان ينتهي الحاكم الامام ابو احمد كذا



في المحيط \* الدرهم المصروبة على ثلاثة انواع احدها ان يكون ثلثاها صفرا وثلثها فضة او ثلثة ارباعها صفرا وربعها فضة او خمسة اسداسها صفرا وسدسها فضة او كان الصفر هو الغالب ونوع منها ان يكون ثلثاها فضة وثلثها صفرا وثلثة ارباعها فضة وربعها صفرا او كانت الفضة هي الغالبة ونوع منها ان يكون الصفر مع الفضة سواء النصف من هذا والنصف من هذا والنوع الاول من الدرهم يجعل في الحكم كشيئين مختلفين صفرا فضة ولا يكون احدهما مغلوبا لصاحبه ويعتبر كل واحد منهما على حدة وان اشترى بهذا النوع من الدرهم فضة خالصة او ماله حكم الفضة الخالصة فان كان وزن الفضة الخالصة اقل من وزن الفضة التي في الدرهم او يكون وزن الفضة المنفردة مثل وزن الفضة التي في الدرهم او كان لا يدرى وزنها لا يجوز البيع عند علمائنا وان كان وزن الفضة الخالصة اكثر من وزن الفضة التي في الدرهم يجوز البيع ويكون الفضة بالفضة والزيادة من الفضة الخالصة بازاء الصفر ويراعى فيه شرائط الصرف حتى انه لو اخل بشرط من شرائطه فسد الصرف وبطل في الصفرا ايضا ولو اشترى بهذا النوع من الدرهم ذهباً يجوز كيف ما كان ولو اخل بشرط من شرائطه بطل الصرف وبطل البيع في الصفرا ايضا ولو تباع هذا النوع من الدرهم بفضة او بذهب او بغيره ما كان متفاضلا او متساويا والتقابض فيهما جميعا من شرطه كذا في شرح الطحاوى \* واذا اشترى درهم اكثرها غش واقلها فضة بدرهم من هذا الجنس واحد منهما نسيمته لا يجوز ان كانت رائجة وكذلك اذا اختلفا جنسا لا يجوز اذا كان احدهما نسيمته وكذلك اذا كان المنقود رائجا والنسيمته كاسدة مردودة كذا في الغيائية \* الوجه الثاني ان يكون الفضة في الدرهم المغشوشة غالبية بان كان ثلثاها فضة وثلثها صفرا فبيعت بالفضة الخالصة لم يجز الاسواء بسواء كذا في الذخيرة \* وكذا يبيع بعضها ببعض لا يجوز الامتثال بمثل كذا في البدائع \* الوجه الثالث ان يكونا على السواء بان كانت الدرهم المغشوشة نصفها فضة ونصفها صفرا فبيعت بالفضة الخالصة فان كانت الفضة التي في الدرهم غالبية على الصفرا لا يجوز بيعها الاوزنا بوزن وان لم تكن غالبية بان كانا على السواء فهو بمنزلة الوجه الاول هكذا في المحيط \* ولا يجوز البيع بها ولا اقراضها الاوزنا الا اذا اشار اليها في المبايعة فيكون بياننا لقدرها ووصفها كما لو اشار الى الجياد ولا ينتقض البيع بهلاكها قبل التسليم وفي الصرف كغالب الغش حتى لو باعها بجنسها جاز على وجه الاعتبار ولو باعها بالخالصة لا يجوز حتى يكون الخالص اكثر



## كتاب البيوع ( ١٢٢ ) الباب التاسع \* الفصل الاول

مما فيه كذا في النهر الفائق \* قال في الجامع واذا كانت الدراهم ثلثاها صغرا وثلثها فضة فاشترى بها رجل متاعا وزنا جاز على كل حال ولا يتعين تلك الدراهم وان اشترى بدراهم مسماة من هذه الدراهم بغير معينها عددا وهي بينهم وزنية فلا خير في ذلك وان اشترى بعينها عددا فلا باس به وان كان تعامل الناس المبايعة بها وزنا فبعد ذلك ان ادعى من غيرها يحتاج الى وزن هذه الدراهم المشار اليها وان ادعى عينها صح من غير وزن كما في الدراهم الخالصة ولو عين هذه الدراهم وسماها وقال اشتريت منك هذا المتاع بهذه الدراهم وهي كذا كذا درهم اراد به تسمية الوزن وكانت تباع في ما بين الناس وزنا وقع ذلك على الوزن هذا اذا كان بينهم وزنا وان كان بينهم عددا فاذا اشترى بها بغير معينها عددا جاز وان كان فيها الخفاف والثقال كذا في الذخيرة \* وان كانت الدراهم ثلثاها فضة وثلثها صغرا فهي بمنزلة الدراهم الزيوف والنهرجة ان اشترى بها شيئا ان لم تكن مشارا اليها لا يجوز الشراء الا وزنا كما لو كان الكل فضة زيفا وان كانت مشارا اليها يجوز الشراء بها من غير وزن وان كانت الدراهم نصفها فضة ونصفها صغرا فالجواب فيها كالجواب فيما اذا كانت الدراهم ثلثاها فضة وثلثها صغرا سواء كذا في المحيط \* ومن اشترى بها سلعة فكسدت وترك الناس المعاملة بها بطل البيع عند ابي حنيفة رح ثم ينظر ان كان المبيع قائما بعينه اخذه البائع وان كان هالكا ضمن المشتري قيمته يوم القبض وقال لا لبيع جائز الا ان عند ابي يوسف رح يجب عليه قيمتها يوم القبض وعند محمد رح آخر ما يتعامل الناس بها واذا اشترى بالفلوس ثم كسدت فهو على هذا الخلاف كذا في الينا بيع \* وشرط في العيون ان يكون الكساد في سائر البلاد فلو كسدت في بعض البلاد دون البعض لا يبطل عند ابي حنيفة رح قالوا وما ذكر في العيون قول محمد رح واما على قولهما فلا وينبغي ان ينتفى البيع بالكساد في تلك البلدة التي وقع فيها البيع كذا في فتح القدير \* ولو اشترى رجل من آخر ثوبا بدراهم بعينها من التي ثلثها فضة وثلثها صغروا وهي عندهم وزنا او عددا فلم ينقدها حتى ضاقت لم ينتقض البيع حتى يعطيه مثلها وهذا اذا علم عددها او وزنها حتى يتمكن المشتري من اعطاء مثلها عددا او وزنا كما قال محمد رح في الكتاب اما اذا لم يعلم ينتقض البيع وان كانت الدراهم ثلثاها فضة وثلثها صغرا فهو بمنزلة الدراهم النهرجة والزيوف لا ينتقض البيع بهلاكها ويرد مثلها وزنا ان علم وزن المشار اليه فان لم يعلم

فان لم يعلم ينتقض البيع وكذا لك الجواب في ما اذا كان نصفها فضة ونصفها صغرا وان كانت الدراهم ثلثاها صغرا او بيعت وزنا بيع السلم يجب ان يتعين بالنعيين فيبطل البيع بهلاكها قبل التسليم كذا قاله مشائخنا رح كذا في المحيط \* ولو كسد هذا النوع من الدراهم وصارت لا تروج بين الناس فهي بمنزلة الفلوس الكاسدة والزيوف والرصاص حتى يتعين بالاشارة اليها ويتعلق العقد بعينها حتى يبطل العقد بهلاكها قبل النقد لكن قالوا هذا اذا كان العاقدان مالين بحال هذه ويعلم كل واحد منهما ان الآخر يعلم بذلك واما ان اكانا لا يعلمان او يعلم احدهما ولا يعلم الآخر او يعلمان لكن لا يعلم كل واحد منهما ان صاحبه يعلم فان العقد لا يتعلق بالمشار اليه ولا بجنسها وانما يتعلق بالدراهم الرائجة التي عليها تعامل الناس في تلك البلدة هذا ان اصارت بحيث لا تروج اصلا واما اذا كانت يقبلها البعض دون البعض فحكمها حكم الدراهم الزيفة فيجوز الشراء بها ولا يتعلق العقد بعينها بل يتعلق بجنس تلك الدراهم الزيوف ان كان البائع يعلم بحالها خاصة وان كان البائع لا يعلم لا يتعلق العقد بجنس المشار اليه وانما يتعلق بالجيد من نقد تلك البلدة كذا في البدائع \* وفي الخلاصة والبزازية من المنتقى غلت الفلوس او رخصت فعند الامام الاول والثاني ولا ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها يوم البيع والقبض وعليه الفتوى انتهى اى يوم البيع في البيع ويوم القبض في القرض كذا في النهر الفائق \* واذا كانت الدراهم صنوفا مختلفة منها ماثلتها فضة وثلثاها صغرا ومنها ما ثلثاها فضة وثلثها صغرا ومنها ما نصفها فضة ونصفها صغرا فلا بأس ببيع احدي هذه الصنوف بالصنف الآخر متفاضلا يدا بيد ولا خيرا في ذلك نسيئة فاما اذا باع جنسا منها بذلك الجنس متفاضلا ففي ما اذا كانت الفضة خالصة لا يجوز الا مثلا بمثل وفي ما اذا كان الصغرا لبا او كانا على السواء يجوز متساويا ومتفاضلا ويشترط ان يكون يدا بيد باختيار صورة الفضة وعلى قياس هذه المسئلة قالوا اذا باع من العد الى النى في زماننا واحدا باثنين يجوز بعد ان يكون يدا بيد هذه الجملة من الجامع الكبير كذا في المحيط \* قال ومشائخنا لم يفتوا بجواز ذلك في العد الى وانطرفة لانها امر الاموال في ديارنا فلما بيع التفاضل فيه ينفتم باب الربوا كذا في الهداية والتبيين \*

الفصل الثاني في بيع الثمار وانزال الكروم والاوراق والمبطخة

وفي بيع الزرع والرطبة والحشيش \* بيع الثمار قبل الظهور لا يصح اتفاقا فان باعها بعد ان تصير منتفعا بها يصح وان باعها قبل ان تصير منتفعا بها بان لم يصلح لتناول بنى آدم وعلف الدواب

فالصحيح انه يصح وعلى المشتري قطعها في الحال هذا اذا باع مطلقا او بشرط القطع فان باع  
بشرط الترك فسد البيع وهذا اذا لم يتناه عظمها فان تناهى عظمها فبا معها مطلقا او بشرط القطع  
صح وان باع بشرط الترك لم يصح قياسا عند ابي حنيفة وابي يوسف ورح وصح استحسانا عند محمد ورح  
وفي الاسرار ان الفتوى على قوله كذا في الكافي \* وفي التحفة الصحيح قولهما كذا في النهر الفائق \*  
ولو باع كل الثمار وقد ظهر البعض دون البعض فظاهر المذهب انه لا يصح وكان شمس الائمة  
الحلواني والغضلي يفتيان بالجواز في الثمار والبازنجان والبطيخ وغير ذلك ويجعلان الموجود  
اصلا في العقد والمعدوم تبعا استحسانا لتعامل الناس والاصح انه لا يجوز كذا في المبسوط \*  
ولو اشتراها مطلقا وتركها باذن البائع طاب له الفضل وان تركها بلاذنه وزاد ذاتا تصدق  
بما زاد في ذاته وان تركها بعدما تناهى لم يتصدق بشيء وان باع مطلقا وتركها على النخل  
وأجر النخيل مدة معلومة بطلت الاجارة وطاب له الفضل كذا في الكافي \* ولو اشتراها مطلقا  
من النطع واثمرت ثمرة فان كان قبل تخلية البائع بين المشتري والثمار فسد البيع وان كان بعده  
لم يفسد ويشتريان والقول للمشتري في مقدار الزائد مع يمينه وكذا في البازنجان والبطيخ  
والحيلة في كون الحادث للمشتري ان يشتري اصول البازنجان والبطيخ والرطوبة ليكون  
الحادث على ملكه كذا في النهر الفائق \* اشترى انزال الكروم وبعضها نى وبعضها قد انضج  
فان كان كل نوع بعضه نى وبعضه قد انضج جاز وان كان بعض الانواع نيا والبعض قد انضج  
لا يجوز والصحيح انه يجوز في الوجهين وهذا اذا باع الكل فان باع البعض وبعضها نى وبعضها  
قد انضج او الكل نى لا يجوز وكذلك ان كان مشتركا بين رجلين باع احدهما نصيبه وبعضه  
نى او الكل نى لا يجوز وهذا اذا باع من اجنبى فان باع من شريكه افتى ركن الاسلام  
على السعدي انه لا يجوز كذا في المحيط والذخيرة \* والحيلة في ذلك ان يبيع الكل ثم يفسخ  
البيع في النصف او الثلث ونحو ذلك ولو باع نزل الكرم بعدما انضج وادرك مشاما او غير مشام  
جاز كذا في السراجية \* اشترى الكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الا كارجاز البيع وله حصة  
من الثمن وان لم يرض لا يجوز بيعه كذا في مختار الفتاوى \* ولو اشترى ثمرة بد اصلاح  
بعضها وصلاح الباقي يتقارب وشرط الترك جاز عند محمد ورح وان كان يتاخر ادراك البعض  
تاخر اكثير البيع جائز في ما ادرك ولم يجز في الباقي كذا في الخلاصة \* وان اشترى الرجل

عذب كرم على انه الف من فلم يخرج منه الا قد رتسمائة من فللمشتري ان يطالب البائع بحصة مائة من من الثمن كذا في الظهيرية \* اشترى اوراق التوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفاصح ولو ترك الاغصان فله ان يقطعها في السنة الثانية ولو تركها مدة ثم اراد قطعها فله ذلك ان لم يضر ذلك بالشجرة كذا في البحر الرائق \* ولو اشترى اوراق فرصاد بعدما ظهرت على الشجرة ولم يقطعها حتى ذهب وقتها قال الفقيه ابو جعفر ان اشترى الاوراق باغصانها وبين موضع القطع لا يكون للمشتري ان يرد البيع بحكم ذهاب الوقت ويجبر على جزها الا ان يكون قطع الاغصان يضر بالشجرة فحينئذ بخير البائع ان شاء فسخ البيع وان شاء رضى بالقطع وان اشترى الاوراق بدون الاغصان ان اشترى على ان ياخذها من ساعته جاز وان اشترى على ان ياخذها شيئا فشيئا لا يجوز وكذا لو اشترى على ان يتركها على الشجرة وان اشترى على ان لا يشترط شيئا فان اخذها في اليوم جاز وان لم ياخذها حتى مضى اليوم فسد البيع كذا في فتاوى قاضيخان \* والحيلة في ذلك ان يشتري الشجرة باصلها ياخذ الاوراق ثم يبيع الشجرة من البائع او يهبها له كذا في مختار الفتاوى \* وبيع قوائم الخراف يجوز وان كانت تنمو ساعة فساعة وبيع الكراث يجوز وان كانت تنمو من الاسفل لمكان التعامل فاما ما لا تعامل فيه وهو ينمو ساعة فساعة لا يجوز كذا في الظهيرية \* قال الامام الفضلي الصحيح ان يبيع قوائم الخراف لا يجوز كذا في فتح القدير \* ولو كانت المبطخة لو احدث فباع قبل ان يخرج الحدجة بهذا اللفظ ( اين خيار زارار و ختم ) يجوز البيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج من الحدجة ثم ما يخرج من الحدجة يخرج على ملكه ولو اراد ان يترك في الارض ويكون له الولاية الشرعية فالحيلة ان يشتري الحشيش وشجار البطيخ ببعض الثمن ويستاجر الارض ببعض الثمن من صاحب الارض اياما معلومة وفي الجامع الصغير لا يجوز كذا في الخلاصة \* وينبغي ان يقدم ببيع الاشجار والثمار او الحشيش ويؤخر الاجارة فانه لو قدم الاجارة لا يجوز كذا في مختار الفتاوى \* ولو باع اشجار البطاطيخ واعار الارض بجوز ايضا الا ان الاعارة لا تكون لازمة ويكون له ان يرجع كذا في فتاوى قاضيخان \* مبطخة بين شريكين باع احدهما نصيبه من انسان لا يجوز لان في قلعه ضررا يلحق غير البائع والا انسان لا يجبر على تحمل الضرر وان رضى به فينبغي ان يشتري كل المبطخة من الشريكين ثم يفسخ كذا في المحيط \* رجل قال لغيره ( اين خيار زارار و ختم بده درم ) نكان ذلك قبل

ان يخرج الحدة قال ابو بكر محمد بن الفضل رح يجوز ويكون البيع ماى شجرة البطيخ دون ما يخرج من الحدة بعد ذلك كانت الحدة للمشتري وان كان البيع بشرط الترك لا يجوز البيع فان كانت المبطحة مشتركة فباع احدهما نصيبه منها لا يجوز فان باع نصيبه من المبطحة وسلم الى المشتري كان نصيب البائع للمشتري ما لم ينقض البيع ولو اجاز الشريك الذى لم يبع بيع صاحبه ورضى به كان له ان لا يرضى بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* باع الزرع وهو بقل ان باعه على ان يقطعه المشتري او يرسل فيها دابة لتأكله جاز وان باعه على ان يترك حتى يدرك لا يجوز وكذا بيع الرطبة وفارسيتها سبست زار على التفصيل المذكور هو المختار وهو ما خول الفقيه ابى الليث كذا في جواهر الاخلاطى \* في فتاوى ابى الليث ارض بين رجلين فيها زرع لهما باع احدهما نصف الزرع الذى هو نصيبه من غير شريكه بدون الارض فان كان الزرع مدركا يجوز وان كان غير مدرك لا يجوز الا برضاء صاحبه باع مطلقا وبشرط القطع وان باع بشرط الترك لا يجوز وان رضى به صاحبه ولو باع احدهما نصف الزرع مع نصف ارضه جاز وقام المشتري مقام البائع ثم في الفصل الاول اذا لم يجز بيع نصف الزرع لولم يفسخ العقد حتى ادرك الزرع انقلب العقد جائزا وان كان الزرع في الفصل الاول مع الارض مشتركا بين رجلين باع احدهما نصيبه من الزرع من شريكه بدون الارض لا يجوز ان لم يكن مدركا كذا في المحيط \* وهو المختار للفقيه ابى الليث هكذا في محيط السرخسى \* وعلى هذا القطن وسائر انواع الزرع اذا كان مشتركا بين اثنين باع احدهما نصيبه من صاحبه بدون الارض وما اذا باع نصف الزرع مع نصف الارض من شريكه او من اجنبى بغير رضاء شريكه جاز وفي الاجناس اذا باع النصف من الزرع المشترك من شريكه يجوز في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* وفي الفتاوى الصغرى ان اذا كانت الشجرة مشتركة بين اثنين باع احدهما نصيبه من الاجنبى لا يجوز ولو كان بين ثلاثة باع احدهم نصيبه من احد صاحبيه لا يجوز ولو باع منهما جاز كذا في الظهيرية \* وان كان الزرع بين رب الارض والاكارف باع رب الارض من الاكارف نصيبه لا يجوز ولو باع الاكارف نصيبه من رب الارض جاز لانه لا يحتاج في التسليم الى القسمة ولو كان مدركا جاز بيع كل واحد منهما نصيبه من صاحبه وفي مزارعة الجامع الاصغر قال نصير مزارع بالثلث باع نصيبه من الزرع من رب الارض او غيره

اوغیره لايجوز وفي الأصل اذا باع رب الارض وفيها زرع بينه وبين الاكار جعلت على وجهين الاول ان يكون الزرع بقلا وفي هذا الوجه يتوقف البيع على اجازة المزارع سواء باع الارض مع الزرع او بدون الزرع فان كان باع الارض مع جميع الزرع وانا جاز المزارع البيع في الارض والزرع جميعا نفذ البيع وانقسم الثمن على قيمة الارض وعلى قيمة الزرع فما اصاب الارض فهو اصابا حب الارض وما اصاب الزرع فهو بين رب الارض والمزارع نصفان وان لم يجز المزارع البيع فالمشتري بالخيار ان شاء ترص حتى يدرك الزرع وان شاء نقض البيع وان كان صاحب الارض باع الارض وحدها فان اجاز المزارع البيع فالارض للمشتري والزرع بين رب الارض والمزارع وان لم يجز المزارع البيع فالمشتري بالخيار وان كان صاحب الارض باع الارض بخصته من الزرع وانا جاز المزارع البيع اخذ المشتري الارض وحصته رب الارض من الزرع بجميع الثمن وان لم يجز فالمشتري بالخيار وان اراد المزارع ان يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح انه ليس له ذلك اذا كان الزرع مدركا وقت البيع وفي هذا الوجه ان باع الارض وحده او مع نصيبه من الزرع جاز البيع من غير توقف وان باع الارض مع جميع الزرع ينفذ البيع في الارض ونصيب رب الارض من الزرع ويتوقف في نصيب المزارع فان اجاز المزارع ذلك ينفذ البيع في حصته ايضا وكان له من الثمن حصته نصيبه من الزرع والباقي من الثمن لرب الارض وان لم يجز ليخير المشتري اذا لم يعلم بالمزارعة وقت الشراء كذا في الذخيرة \* ارض فيها زرع فباع الارض بدون الزرع او الزرع بدون الارض جاز وكذا لو باع نصف الارض بدون الزرع وان باع نصف الزرع بدون الارض لايجوز الا ان يكون بينه وبين الاكار فبيع الاكار نصيبه من صاحب الارض جائز وان باع صاحب الارض نصيبه من الاكار لايجوز هذا اذا كان البذر من قبل صاحب الارض واما ان كان من قبل الاكار ينبغي ان يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان مدركا جاز بيع كل واحد منهما نصيبه من صاحبه وفي مزارعة الجامع الاصغر مزارع بالثلث باع نصيبه من الزرع من رب الارض او من غيره لايجوز كذا في المحيط \* ذكر شيخ الاسلام ان رب الارض اذا باع نصيبه من الزرع بدون الارض من اجنبي او باع المزارع نصيبه من اجنبي والزرع لم يدرك حتى لم يجز البيع لدفع الزرع من صاحبه ثم ان صاحبه باع نصيبه بعد ذلك من ذلك المشتري انقلب البيع الاول جائزا كذا في الذخيرة \* ثم بيع نصف الزرع بدون الارض انما لايجوز



في موضع كان لصاحب الزرع حق القرار بان زرع في ملكه اما اذا لم يكن له حق القرار بان كان متعديا في الزراعة كالغاصب جاز بيع نصف الزرع وعلى هذا اذا باع نصف البناء بدون الارض ان كان محققا في البناء لا يجوز ان كان متعديا جاز كذا في المحيط \* في التيممة ذكر البقال من اشترى ارضا فزرعها فاشرك في الزرع والارض جاز ولو اشرك في الزرع وحده لم يجز كذا في التاتارخانية \* اشترى فصنا على شجرة يجوز ولو اشترى بقلا في مبقلة لا يجوز كذا في القنية \* ولو اشترى رطباً على رؤوس النخل بتمر على الارض جزافاً من غير الكيل لا يجوز كذا في التهذيب \* دفع ارضه الى رجل معاملة بالنصف على ان يغرس فيها فغرس ثلثها ثم باع صاحب الارض ارضه ونصيبه من الاغراس بعد مضي المدة صح فلو باع المشتري من آخره البيع وهذا يجب ان يكون على قول محمد رح واما على قولهما يصح لان بيع العقار قبل القبض جاز عندهما وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* واذا باع جزء من الكراث بعد ما لا يجوز وان باع كذا وكذا جزء لا يجوز وكذلك هذا في سائر البقول اذا باع منه جزء بعد ما لا يجوز وان باع كذا وكذا جزء لا يجوز وكذلك في الفصيل اذا باعه بعد ما لا القصيل في الحال يجوز البيع وكذلك هذا في الاشجار اذا باعها وهي ثابتة ليقطع او ليقال في الحال فهو جائز كذا في الذخيرة \* ولا يجوز بيع الكلاً وارجارته وان كان في ارض مملوكة غير ان لصاحب الارض ان يمنع الدخول في ارضه واذا امتنع فلغيره ان يقول ان لي في ارضك حقاً فاما ان توصلني اليها وتحشه وتدفعه لي هذا اذا نبت بنفسه فاما اذا كان سقى الارض واعد لها الانبات فنبت ففي الذخيرة والمحيط والنوازل يجوز بيعه لانه ملكه وهو مختار الصدر الشهيد ومنه لو خندق حول ارضه وهبها للانبات حتى نبت القصب صار ملكاً له وعليه الاكثر كذا في البحر الرائق \* ولو احتشه انسان بلا اذنه كان له الاسترداد هو المختار كذا في جواهر الاطلاعي \* والحيلة في جواز ارجارته ان يستأجر الارض لايقاف الدواب فيها ولمنفعة اخرى بقدر ما يريد صاحبه من الثمن والاجرة فيحصل به مرضهما كذا في البحر الرائق \* ويدخل في الكلاً جميع انواع ما ترعاه الدواب رطباً كان او يابساً بخلاف الاشجار لان الكلاً ملاساق له والاشجار لها ساق فلا تدخل فيه حتى جاز بيعها اذا نبت في ارضه والكماة كلاً كذا في التبیین \* وبيع بيض صيد في ارضه لم يؤخذ لا يجوز كذا في الحاروي \* الفصل الثالث في بيع المرهون



والمستأجر والمغضوب والأبق وأرض القطيعة والآخر والأكارة \* اختلف في بيع المرهون  
 ما منهم على ان بيعه موقوف هو الصحيح هكذا في جواهر الأخلاطى \* حتى لو قضى الراهن  
 الدين أو أبرأه المرتهن من الدين أو رد الرهن عليه أو أجاز ورضى به تم البيع ولا يحتاج الى  
 تجديد العقد كذا في الغيانية \* وأن لم يجزه المرتهن بيعه وطلب المشتري من القاضي التسليم  
 فالقاضي يفسخ العقد بينهما كذا في المحيط \* وبيع المستأجر نظير بيع المرهون موقوف عند عامة  
 المشايخ وهو الصحيح وللمشتري الخيار إذا لم يعلم وقت الشراء ان المشتري مرهون أو مستأجر  
 كذا في الذخيرة \* قال الصدر الشهيد الصحيح ان جواب ظاهر الرواية له الخيار وان كان عالماً به  
 كذا في الغيانية \* ولو أراد المستأجر فسخ البيع ذكر الصدر الشهيد ان له ذلك في ظاهر الرواية  
 وفي رواية الطحاوى ليس له ذلك وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده ان فيه روايتين والفتوى  
 على انه ليس له ذلك كذا في الفصول العمادية \* ولو كانت الاجارة طويلة فباع ثم جاء ايام الفسخ نفذ بيعه  
 عند اكثر المشايخ كذا في فتاوى قاضيهان \* وأختلفوا في المرتهن قال بعضهم له ذلك وقال بعضهم  
 لا وهو الصحيح كذا في الغيانية \* ثم اذا لم يجز المستأجر حتى انفسخت الاجارة بينهما نفذ البيع السابق  
 وكذا المرتهن اذا لم يفسخ حتى قضى الدين نفذ البيع السابق وليس للراهن والآخر حق الفسخ  
 اصلاً فان أجاز المستأجر البيع نفذ ولا ينزع منه حتى يصل اليه ماله كذا في الفصول العمادية \*  
 وأن كان المستأجر مما يحتمل الهلاك عند المستأجر بعد الحبس لا يسقط الدين بخلاف الرهن  
 كذا في فتاوى قاضى خان \* باع الدار الموحرة بغير رضا المستأجر ثم زاد المستأجر في الاجارة  
 وجدد العقد ينفذ البيع الموقوف لان تجديد الاجارة يتضمن فسخ الاول فينفذ البيع كذا في القنية \*  
 اذا باع الآخر المستأجر من رجل بغير ان المستأجر ثم باعه من المستأجر جاز البيع من المستأجر  
 وهو نقض البيع الاول ولو باعه من رجل ثم باعه من رجل آخر فجاز المستأجر البيع الاول  
 والثانى نفذ البيع الاول وبطل الثانى كذا في الصغرى \* ولو باع عبده المأجور وسلمه الى المشتري  
 فقبضه لم يكن للمستأجر ان يضمه بخلاف المرتهن فان له ان يضمه قيمته كذا في محيط السرخسى \*  
 سمع المستأجر البيع فقال للمشتري في اجارتي ولكن من كرمك ان تتركني حتى آخذ الاجرة  
 التي دفعتها اليه فهو اجازة وينفذ البيع كذا في القنية \* والمشتري من الراهن اذا باع أو اعتيق  
 ثم أجاز المرتهن البيع نفذ بيعه وصنقه بلا خلاف كذا في الفصول العمادية \* واذا باع الراهن الرهن

بغير اذن المرتهن ثم باعه من المرتهن جاز البيع من المرتهن وهونقص البيع الاول كذا في المحيط \*  
 وَاذا باع الراهن المرهون من رجل بغير اذن المرتهن ثم باعه من رجل آخر بغير اذن المرتهن  
 ثم اجاز المرتهن احد البيعين نفذ البيع الذي لحقته الاجازة والتمن للمرتهن يستوفي منه حقه  
 كذا في الصغرى \* ولو كان مكان البيع الثاني رهن او اجارة واجاز المرتهن الرهن او الاجارة  
 ينفذ البيع ويبطل الرهن والاجارة كذا في الذخيرة \* باع عبدا مرهونا فاحتقه المشتري قبل  
 ان يقبضه من المرتهن عتق ويضمن قيمته للمرتهن ولا تمن للبائع عليه كذا في محيط السرخسى \*  
 باع الراهن الرهن وقبض الثمن ثم باعه من آخر قبل الفك ثم افتكه فالسابق اولى كذا في القنية \*  
 اذا باع المغضوب من غير الغاصب فهو موقوف هو الصحيح فان اقر الغاصب تم البيع ولزمه  
 وان جحد وللمغضوب منه بينة فكذلك كذا في الغياثية \* وان لم يكن له بينة ولم يسامه حتى هلك  
 انتقض البيع كذا في الذخيرة \* ومن باع ملك غيره ثم اشتراه وسلم الى المشتري لم يجز  
 ويكون باطلا لا فاسدا وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان الغاصب اذا باع المغضوب  
 ثم ضمنه المالك جاز بيعه ولو اشتراه الغاصب من المالك او وهبه منه او ورثه منه لا ينفذ بيعه  
 قبل ذلك كذا في الفصول العمادية \* وروى بشر بن ابى يوسف رح في رجل فصب من آخر طعاما  
 وتصدق به وكان قائما في يد المساكين حتى اشتراه الغاصب من المغضوب منه جاز شراؤه  
 ويرجع في صدقته ولا يجوز عن كفارة من يمينه وان استهلك المساكين الطعام بعد الشرى  
 ضمنوا وان لم يشتر وضمن قيمته جازت صدقته واجزت من كفارته ولم يرجع فيها ولو كان الطعام  
 مستهلكا حال ما اشتراه الغاصب من المغضوب منه في ايدي المساكين فالشرى باطل الا  
 ان يقول اشترى منك مالك على من الطعام فتح يجوز الشرى وجازت الصدقة للمساكين  
 قال محمد رح في الجامع رجل فصب من آخر عبدا ثم ان الغاصب امر رجلا حتى يشتره  
 له من مولاة فاشترى صحيح الشراء وصار الا مرقا بضائه بنفس الشراء وكذلك لو امر رجل اجنبى  
 الغاصب ان يشتره له ففعل صحيح وصار الا مرقا بضائه بنفس الشراء كذا في المحيط \* ابن سامة  
 بن محمد رح رجل فصب من آخر عبدا وباعه الغاصب من رجل وسلمه الى المشتري ثم  
 ان الغاصب صالح مولاة منه على شيء قال ان صاحبة على القيمة سراهم او نانيه جاز بيع الغاصب  
 وان صالح

وان صالح على مرض من العروض فهو بمنزلة بيع مستأنف مستقبل وبطل البيع الاول كذا في الظهيرية \* وان اعتقه ثم ضمن القيمة لم يجز عتقه كذا في مختار الفتاوى \* والمشتري من الغاصب اذا اعتق ثم اجاز المالك البيع لا ينفذ عتقه قياسا وهو قول محمد رح وعند ابى حنيفة وابى يوسف رح ينفذ استحسانا ولو كان المشتري من الغاصب بامه ثم اجاز المالك البيع الاول لا ينفذ بيع المشتري بلا خلاف الغاصب اذا باع المغمصوب من رجل ثم باعه المشتري من الآخر حتى تداولته الايدي ثم ان المالك اجاز عتقا من العقود جاز ذلك العقد فغصب عبدا وباعه من انسان ثم ان المشتري باعه من آخر ثم ان المالك ضمن الغاصب فانه ينفذ البيع الاول ويبطل بيع المشتري كذا في الفصول العمادية \* ولو قطعت يده عند المشتري واخذ المشتري ارشها ثم اجاز المولى بيع الغاصب كان العرش للمشتري ويتصدق بما زاد على نصف الثمن واذا مات العبد او قتل ثم اجاز المولى لا يصح اجازته واذا كان المشتري اعتق العبد فقطعت يده ثم اجاز المولى بيع الغاصب كان الارش للعبد كذا في التاتار خانية \* هشام من ابى يوسف رح في رجل غصب من رجل عبدا وباعه ثم جاء المغمصوب منه واجاز البيع قال ان كان المغمصوب منه يقدر على اخذ العبد فاجازته جائزة والا فلا وان كان اغتصبه بالرى والعبد بالكوفة والغاصب والمغمصوب منه كلاهما بالرى فاجاز المغمصوب منه البيع قال محمد رح امضاؤه جائز وقال ابو يوسف رح ان اعلم انه في الاحياء فامضاؤه جائز وان لم يعلم احى هو ام ميت فامضاؤه باطل وهذا قول ابى يوسف رح الآخر كذا في الظهيرية \* ولو خاصم المالك الغاصب وقضى له ثم اجاز البيع يصح في ظاهر الرواية ولو لم يعلم قيام المغمصوب بان ابق فاجازه يصح الاجازة في ظاهر الرواية وكل ما حدث من كسب وولد ومقر وارث قبل الاجازة فللمشتري كذا في محيط السرخسى \* قال في الجامع رجل غصب من الآخر جارية وغصب آخر من رب الجارية عبدا وتبايعا العبد بالجارية وتذا بضا ثم بلغ المالك ذلك فاجازه كان باطلا ولو كان ما لكهما رجلين فبلغهما فاجازا كان جائزا وصارت الجارية لغاصب الغلام والغلام لغاصب الجارية وعلى غاصب الغلام قيمة الغلام لمولاه وعلى غاصب الجارية قيمة الجارية لمولاه كذا في المحيط \* واما اذا غصب احدهم ادراهم والاخر دنانير من رجل واحد وتبايعا وتقا بضا واقترا فاجاز المالك جاز ويضمن كل واحد مثله وان لم يجز بطل والغلوس مثل الدراهم والدنانير واما اذا غصب احدهم ادراهم والاخر منه جارية ايضا وتبايعا فاجاز المالك جاز فان اخذ

فأصاب الجارية الدراهم ثم أجاز المالك وهلك عنده ذلك أمانة ولكن يضمن المشتري الجارية مثل دراهمه فإن أجاز قبل قبض فأصاب الجارية الدراهم ثم قبض وهلكت عنده فله أن يضمن أيهما شاء فإن ضمن المشتري لم يرجع على البائع وإن ضمن البائع يرجع على المشتري بمثلها فكان له وإن أرجع بها سلم له ما أخذه كذا في محيط الصرخسى \* بيع الآبق لا يجوز فإن عاد من الآبق وسلمه إلى المشتري روى من محمد رح أنه يجوز وبه أخذ الكرخى وجماعة من مشائخنا وهكذا ذكر القاضي الأسبجاني رح في شرحه والمذكور في شرحه إذا ظهر الآبق وسلمه إلى المشتري يجوز البيع وإيهما امتنع أما البائع عن التسليم أو المشتري عن القبض يجبر عليه ولا يحتاج إلى بيع جديد إلا إذا كان المشتري رفع الأمر إلى القاضي وطلب التسليم من البائع وظهر عجزه عن التسليم عند القاضي وفسخ القاضي العقد بينهما ثم ظهر العبد حينئذ يحتاج إلى بيع جديد وروى عنه رواية أخرى أنه لا يجوز ذلك البيع ويحتاج إلى بيع جديد وبه أخذ جماعة من مشائخنا وبه كان يفتى أبو عبد الله البالحي وهكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب البيوع في باب البيوع الفاسدة هكذا في المحيط \* قالوا والمختار هذا وتاويل الرواية الأولى أنهما يتراضيان عند عود العبد كذا في الغيائية \* وإن جاء رجل إلى مولى الآبق وقال إن عبدك الآبق عندي وقد أخذته فبعه مني فباعه جاز كذا في الذخيرة \* فإذا جاز بيعه فإن كان حين قبضه أشهد أنه قبض هذا ليرده على ماله لا يصير قابضا فإن هلك قبل أن يرجع عليه انفسخ البيع ورجع بالثمن وإن لم يشهد يصير قابضا هكذا في فتح القدير \* ولو قال هو عند فلان وقد أخذه فبعه مني فصدقه فباعه لا يجوز لكنه فاسد إذا قبضه المشتري ملكه كذا في البحر الرائق \* إذا اشتري عبداً وابق قبل القبض فإن المشتري بالخيار في فسخ ذلك العقد ولا يكون للبائع أن يطالب المشتري بالثمن مالم يحضر العبد الآبق كذا في الذخيرة \* ولو باع الآبق من ابنه الصغير لا يجوز ولو وهبه له أوليته في حجره جاز وأما الآبق من الكفارة جائز إذا علم حيوته ومكانه كذا في النهاية \* وإذا أبق العبد المغصوب من يد الغاصب ثم أن المالك باع العبد من الغاصب وهو آبق فالبيع جائز كذا في الذخيرة \* وبيع أرض الخراج جائز يرد به أرض السود وكذلك أرض القطيعة يجوز بيعها وهي التي أقطعها الإمام لقوم وخصمهم بها كذا في الحاوي \* وأما بيع أرض الآخرة والآكارة فالآخرة هي الأرض الخراب يأخذها الإنسان بأمر صاحبها فيعمرها ويزرعها والآكارة الأرض التي يد الأكره فنقول إن باعها

صاحبها جاز وان باع الذي له اخارتها واما كارتها لا يجوز واذ باع الارض وهي في عقد مزارعة آخر قال شمس الاثمة الحلواني المزارع اولى في مدته من ايها كان البذر فان اجاز المزارع البيع فلا اجر لعمله وفي مجموع النوازل ان اجازة المزارع يكون كل النصيبين للمشتري يريد به اذا كان في الارض فلة وان لم يحجز لا يجوز البيع وكذا في الكرم سواء ظهر الثمار ولم يظهر وقيل الجواب في مسئلة الارض على التفصيل ان كان البذر من المزارع لا يجوز في حقه وان كان من رب الارض وقد القى البذر لا يجوز وان كان الارض فارغة يجوز وكذا في الكرم ان لم يظهر الثمار يجوز البيع وبه كان يفتى ظهير الدين كذا في المحيط \* وان لم يزرع ولكن المزارع كرب الارض وحفر الانهار وغير ذلك في ظاهر الرواية ينفذ بيعه وهو الاصح ولو باع الكرم لم ينفذ في حق العامل سواء عمل في الكرم او لم يعمل كذا في الفصول العمادية \* ولو اشترى قرية ولم يستثن منها المسجد والمقبرة فسد البيع هذا اذا كان المسجد معمورا فان خرب ما حوله واستغنى الناس عنه لا يفسد وان اشترى ضيعة فيها قطعة من الوقف لا يجوز كالسجدة ذكر شمس الاثمة الحلواني وشمس الاثمة السرخسي رح وقال ركن الاسلام على السغدي رح يجوز وفي التفريد ذكر رجوعهما الى قول ركن الاسلام هو المختار ولو باع ارضا مملوكة مع ارض موقوفة ولم يستثن حصته المملوكة من الموقوفة من الثمن يجوز في المملوكة في اصح القولين ولو اشترى ملكا وفيه طريق العامة لا يفسد البيع والطريق عيب وفي المنتقى الطريق ان كان ليس بمحدود ولا يعرف قدره فسد البيع ولو باع قرية وفيها مسجد واستثنى المسجد في بيع القرية هل يشترط ذكر الحدود في المسجد اختلف المشائخ رح فيه والمختار انه لا يشترط وبه يفتى واستثناء الحياض وطريق العامة على هذا وفي المقبرة لا بد من ذكر الحدود الا اذا كانت ربوة كذا في مختار الفتاوى \* جبل فيه كبريت فحمل منه وبيع الاباس به وكذلك لو حمل من حجرة فباع وكذلك لو كان فيه اشجار فستق فحمل الفستق فباع وكذلك الملم وهذا كله ان لم يكن المكان ملكا لاحد فان كان لا يجوز بيع شيء مما ذكرنا كذا في التاتارخانية \*

الفصل الرابع في بيع الحيوانات \* بيع السمك في البحر او لبئر لا يجوز فان كانت له حظيرة فدخلها السمك فاما ان يكون اعداها اذ لك او لا فان كان اعداها اذ لك فما دخلها ملكه وايس لاحد ان يأخذه ثم ان كان يوخذ بغير حيلة صطياد جاز بيعه وان لم يكن يوخذ الا بحيلة لا يجوز بيعه فان لم يكن اعداها اذ لك لا يملك ما يدخل فيها فلا يجوز بيعه الا ان يسد الحظيرة وان ا

دخل فتح يملكه ثم ينظر ان كان يوخذ بالحيطة جاز بيعه والا لا يجوز ولو لم يعدها لذلك ولكن اخذه  
ثم ارسله في الحظيرة ملكه فان كان يوخذ بلا حيطة جاز بيعه او بحيلة لم يجز كذا في فتح القدير \*  
وفي كل موضع جاز بيع السمك في الماء اذا قبضه المشتري ورآه فله الخيار واذا اخذ سمكة  
وجعلها في حب ماء فالجواب فيه على التفصيل الذي قلنا في الحظيرة كذا في المحيط \* وان كانت  
في نهر مظيم لا يجوز بيعها بحال وان قدر على التسليم بعد البيع وكذلك لو ملك السمكة ثم انفلتت  
من يده فوقع في النهر غير ان ههنا ان قدر على التسليم بعد البيع فقبل ان يفسخ العقد جاز للمشتري  
خيار الرؤية سواء رآها قبل ذلك او لم يرها وهذا عند ابي الحسن الكرخي وقال مشايخ بائع رح  
لا يجوز بيعها وان قدر على التسليم كذا في الينابيع \* وان كان في الحظيرة سمك وقصب وباع السمك  
والقصب جملة فان كان لا يمكن اخذ السمكة الا بصيد فالبيع فاسد في الكل اصطاد السمك  
قبل ذلك او لا وان كان يمكن اخذ السمك من غير صيد ان لم يكن اصطاد السمك قبل ذلك  
فالبيع فاسد في السمك وهل يفسد في القصب قالوا على قياس قول ابي حنيفة رح يفسد وعلى  
قياس قولهما لا يفسد والصحيح ان على قولهما يفسد العقد في القصب وان كان اصطاد السمك قبل  
ذلك يجوز البيع في الكل عندهم جميعا كذا في الذخيرة \* والحمام اذا علم مددها وامكن تسليمها  
جاز بيعها اما اذا كانت في بروجها ومخارجها مسدودة فلا اشكال في جواز بيعها واما اذا كانت  
في حالة طيرانها ومعلوم بالعادة انها تحيى فكذلك كذا في فتح القدير \* واذا اراد الرجل  
ان يبيع برح حمام مع الحمام ان باع ليلا جاز وفي المنتقى اذا باع طيرا في الماء او سمكا فيه  
وهي مما يرجع اليه او طيرا يطير في السماء ويرجع اليه فالبيع جائز ويسلم اذا رجع وكذلك  
الطبي الذي الف وهو داجن ويرجع اليه وان توحشت بعد الف ولا يوخذ الا بصيد فباعه  
لم يجز بيعه كذا في الذخيرة \* بيع فرس ما تد لا يجوز اذا كان لا يمكن اخذه الا بحيلة  
كذا في السراجية \* ولا يجوز بيع النحل اذا كان مجموما عند ابي حنيفة وابي يوسف رح  
الا اذا كان في كوارثها مسل فاشترى الكوارث بما فيها من النحل وقال محمد رح يجوز اذا كان  
مجموما كذا في الحاوي \* بيع النحل يجوز عند محمد رح وعليه الفتوى كذا في الغبائية \*  
وفي فتاوى ابي الليث اذا اشترى العلق الذي يقال له بالفارسية مرغك يجوز وبه اخذ الصدر الشهيد  
كذا في المحيط



كذا في المحيط \* وهو المختار ولو استأجر انسانا ليرمل عليه العلق جازبالاتفاق كذا في الخلاصة \* وبيع بذر القز وهو بيع بذر الفيلق يجوز عند أبي يوسف ومحمد رحم وعليه الفتوى وبيع دود القز وهو دود الفيلق يجوز عند محمد رحم أيضا وعليه الفتوى كذا في الواقعات \* ولا يجوز بيع هوام الارض كالحيّة والعقرب والوزغ وما أشبه ذلك ولا يجوز بيع ما يكون في البحر كالضفدع والسرطان وفيرة السمك ولا يجوز الا انتفاع بجلده او عظمه كذا في المحيط \* وفي النوازل ويجوز بيع الحيات اذا كانت ينفع بها في الادوية وان كانت لا ينتفع بها لا يجوز والصحيح انه يجوز بيع كل شيء ينتفع به كذا في التاتارخانية \* بيع الكلب المعلوم عندنا جائز وكذلك بيع السنور وسباع الوحش والطير جائز عندنا معلما كان او لم يكن كذا في فتاوى قاضي خان \* وبيع الكلب الغير المعلوم يجوز اذا كان قابلا للتعليم والا فلا هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \* قال محمد رحم وهكذا نقول في الاسد اذا كان بحيث يقبل التعليم ويصاد به انه يجوز البيع فان الفهد والبازي يقبلان التعليم على كل حال فيجوز بيعهما على كل حال كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى العنانية ويجوز بيع الذئب الصغير الذي لا يقبل التعليم وقال ابو يوسف رحم صغيرة وكبيرة سواء كذا في التاتارخانية \* وبيع الفيل جائز وفي بيع القردة روايتان من ابي حنيفة رحم في رواية يجوز وهي المختار كذا في محيط السرخسى \* ويجوز بيع جميع الحيوانات سوى الخنزير وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* ويجوز بيع بناء بيوت مكة ولا يجوز بيع اراضيها كذا في الحاوى \* وبيع دور بغداد وحوادث السوق التي للسلطان لا يجوز ولا شفعة فيها كذا في التهذيب \* الفصل الخامس في بيع المحرم الصيد وفي بيع المحرمات \* بيع المحرم الصيد لا يجوز وكذلك بيع صيد المحرم لا يجوز كذا في المحيط \* ولا يجوز بيع صيد في المحرم محرم باع او حلال كذا في السراجية \* حلالان في المحرم تباعا صيدا في الحل جاز عند ابي حنيفة رحم ولكن يسلمه بعد ما خرج منه الى الحل وعند محمد رحم لا يجوز كذا في محيط السرخسى \* ولو احرم وفي يده صيد لغيره فباعه ماله وهو حلال جاز ويجبر على التسليم وعليه الجزاء ان تلف ولو وكل محرم حلالا ببيع صيد فباعه فالبيع جائز في قول ابي حنيفة رحم وقال البيهقي باطل كذا في الحاوى \* ولو وكل الحلال محرم ما ببيع صيد او شرائه لا يجوز ولو وكل رجل رجلا ببيع صيد فاحرم الامر وباع الما مور فالبيع جائز في قول ابي حنيفة رحم وعندهما باطل كذا في المحيط \* ولو اشتري حلالا من حلال صيدا فلم يقبضه حتى



أحرم أحدهما انتقض البيع كذا في الحاوي \* ولا يجوز بيع ذبيحة المجوسي والمرتد وغير الكتابي وكذلك لا يجوز بيع ما تركت التسمية عليه عمدا كذا في الذخيرة \* وفي التجريد وكذلك ذبيحة الصبي الذي لا يعقل والمجنون كذا في التاتارخانية \* ولا يجوز بيع ما ذبح المحرم من الصيد وما ذبح الحلال في الحرم من الصيد كذا في الحاوي \* ويجوز بيع ذبائح أهل الكتاب كذا في المحيط \* أهل الكفر إذا باعوا الميتة فيما بينهم لا يجوز ولو باعوا ذبيحتهم وذبيحتهم أن يخنفوا الشاة أو يضر بها حتى مات جاز كذا في الوقعات \* ولو تباع الذميان خمر أو خنزير أو ثم أسلم أو أسلم أحدهما قبل القبض انتقض البيع يريد به إثبات حق الفسخ ولو تقابضا الخمر ثم أسلم أو أسلم أحدهما جاز البيع قبض الثمن أو لم يقبض كذا في الحاوي \* وإذا اشترى الذمي عبدا مسلما جاز وأجبر على بيعه صغيرا كان البائع أو كبيرا كذا في التاتارخانية ناقلًا عن التجنيس \* ولو اشترى كافر من كافر عبدا مسلما شراء فاسدا أجبر على رده ويجبر البائع على بيعه ولو اعتقه الذمي أو دبره جاز ويسعى المدبر وكذلك إن كانت أمة يستولدها ويوجع الذمي ضربا ولو كاتبها جازت الكتابة ولا ينتقض وكذا إذا اشترى الذمي مصحفا وكذلك إذا ملك الذمي شقصا من عبد مسلم فالحكم في البعض كالحكم في الكل ولو كان أحد المتعاقدين مسلما والآخر ذميا لم يجز بينهما إلا ما يجوز بين المسلمين ولو وكل المسلم ذميا ببيع الخمر أو شرائه جاز في قول أبي حنيفة رح وقال لا يجوز ولو أن يتامى النصراني أسلم عبد لهم أجبروا على بيعه فإن كان لهم وصى بأمه وإن لم يكن جعل القاضي لهم وصيا فباعه لهم ولو وهب مسلم عبدا مسلما لكافر أو تصدق به عليه وسلمه إليه جاز وأجبر على بيعه كذا في الحاوي \* وفي العيون لا بأس ببيع عظام الفيل وغيره من الميتات الأعظم الآدمية والخنزير وهذا إذا لم يكن على عظم الفيل وأشباهه دمومة فاما إذا كان فهو نجس ولا يجوز بيعه وفي فتاوى أهل سمرقند إذا ذبح كلبه وباع لحمه جاز وكذا إذا ذبح حمارة وباع لحمه وهذا فصل يختلف المشايخ فيه بناء على اختلافهم في طهارة هذا اللحم بعد الذبح واختيار الصدر الشهيد على طهارته ولو ذبح الخنزير وباع لحمه لا يجوز كذا في الذخيرة \* ويجوز بيع لحم السباع والحمر المذبوحة في الرواية الصحيحة ولا يجوز بيع لحوم السباع الميتة كذا في محيط السرخسي \* وأما جلود السباع والحمر والبغال فما كانت مذبوحة أو مدبوضة جاز بيعها وما لا فلا هذا بناء على أن الجلود كلها تطهر بالذكاة أو بالدباغ الأجلد الإنسان والخنزير وإن أظهرت بالذكاة جاز الانتفاع بها فيكون محلا للبيع وأما

شعر الميثة وعظمها وصوفها وقرنها فلا باس بالانتفاع بها وبيع ذلك كله جائز وأما العصب ففيه روايتان في رواية جاز الانتفاع به وبيعه كذا في المحيط \* ولا يجوز بيع شعر الخنزير ويجوز الانتفاع به للخوارزمي ولا يجوز بيع شعور الانسان ولا يجوز الانتفاع بها وهو الصحيح كذا في الجامع الصغير \* ولو اخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم ممن عنده واعطاه هدية عظيمة لا على وجه البيع والشراء لا باس به كذا في السراجية \* ولم يجز بيع لبن امرأة ولو في قدح حرة كانت او امة ولم يضمن مثله كذا في الكافي \* وعن ابي يوسف رح يجوز بيع لبن الامة هو المختار كذا في مختار الفتاوى \* ولا ينعد بيع الملائيم والمضامين والمفتوح ما في رحم الانثى وعلى هذا يخرج بيع عصب الفحل والحمل كذا في البدائع \* ولا يجوز بيع الحر والخمر والخنزير والميثة كذا في التهذيب \* ويجوز بيع السرقين والبعير والانتفاع بهما وأما العذرة فلا يجوز الانتفاع بها مالم تختلط بالتراب ويكون التراب غالباً وكذا بيع العذرة لا يجوز مالم تختلط بالتراب غالباً كذا في المحيط \* بيع سرقين الرباطات لا يجوز الا اذا جمعه رجل فباعه كذا في السراجية \* ويجوز بيع خمر الحمام ان كان كثيراً واهبته كذا في القمية \* والحلال اذا اختلط بالحرام كالخمر والغارة يقع في السمن والعجين فلا باس ببيعه اذا بين مالم يغلب عليه او استويا كذا في محيط السرخسى \* ولا باس بالانتفاع به من غير الاكل وفي الخانية اذا وقعت قطرة من البول او الدم في خل او زيت لا يجوز بيعه كذا في التاتارخانية \* وما كان الغالب عليه الحرام لم يجز بيعه ولا هبته وكذلك الزيت اذا وقع فيه ودك الميث فان كان الزيت غالباً جاز بيعه وان كان الدوك غالباً لم يجز والمراد من الانتفاع حال غلبة الحلال الانتفاع في غير الابدان وأما في الابدان فلا يجوز الانتفاع به كذا في المحيط \* ويجوز بيع البربط والطبل والمزمار والدف والنرد واشباه ذلك في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا يجوز بيع هذه الاشياء قبل الكسر ذكر المسئلة في اجارات الاصل من غير تفصيل وذكر في السير الكبير تفصيلاً على قولهما فقال ان باعها ممن لم يستعملها ولا يبيع هذا المشتري ممن يستعملها فلا باس ببيعها قبل الكسر فان باعها ممن يستعملها او يبيعها هذا المشتري ممن يستعملها لا يجوز بيعها قبل الكسر قال شيخ الاسلام رح ما ذكر من الاطلاق في الاصل محمول على التفصيل المذكور في السير كذا في الذخيرة \* وان تلفها انسان فان كان الاتلاف بامر القاضي لا يضمن وان لم يكن بامر القاضي فكذلك في قول ابي يوسف ومحمد رح كذا في فتاوى قاضي خان \* والفتاوى على قولهما كذا في التهذيب \*

ولو باع عبدا بما يرعى ابله في ارض المشتري او بما يشرب من ماء يثره جاز وكذا الوبايع عبدا بجارية من جوارى البائع او من جوارى المشتري ولم يعينها ينقذ كذا في محيط السرخسي \* قال ابو حنيفة رح يجوز بيع الا شربة المحرمة كلها الا الخمر وعلى مستهلكها الضمان وقال ابو يوسف و محمد رح لا يجوز بيعها ولا يجب الضمان على مستهلكها كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العنابية ولا باس ببيع العصير ممن يتخذه خمر او لا ببيع الارض ممن يتخذ كنيسة كذا في التاتارخانية \* ولا يجوز بيع المكاتب والمدبروام الولد ومعتق البعض كذا في الحاوي \* ولو باع ام الولد وسلمها لايملكها المشتري وكذلك معتق البعض وكذلك المدبر عندنا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولورضى المكاتب بالبيع ففيه روايتان والظاهر الجواز كذا في الهداية \* وفي الجمع المكاتب اذا جاز بيعه لا يفصد هو المختار من الرواية وعليه عامة المشائخ كذا في مختار الفتاوى \* ولو هلك المحروم الولد والمدبر والمكاتب في يد المشتري لم يضمن وقال يضمن في المدبروام الولد قيمتهما وهورواية عن ابي حنيفة رح بخلاف المكاتب فانه لا يضمن المشتري اذا قبضه ومات عنده اتفاقا كذا في الكافي \* ولو باع مالا متقوما بمكاتب او ام ولد وقبض المالك ملكا فاسدا ويجوز بيع ام الولد من نفسها وكذلك بيع المدبر من نفسه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اشترى بميتة او دم لا يملكه لانه ليس بمال لعدم تمولهما فعلى هذا لو اشترى بجلد الميتة وذلك جلد يمسكه الناس للدباغة ينقذ ولو اشترى عبدا بميتة او دم وقبضه وهلك هل يضمن قيمته ذكر في السير الكبير انه لا يضمن عند ابي حنيفة رح ويضمن عندهما كذا في محيط السرخسي \* وذكر شمس الائمة السرخسي انه يضمن وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* واولاد الاماء من اولئك بمنزلة الاصول وكذلك الولد المشتري في حال الكتابة والوالدان وامام من سواهم من ذوى الارحام فلا يدخلون في الكتابة ويجوز بيعهم في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا يجوز كذا في الحاوي \* الفصل السادس في تفسير الربوا واحكامه \* وهو في الشرع عبارة من فضل مال لا يقابله عوض في معاوضة مال بمال وهو محرم في كل مكيل وموزون بيع مع جنسه وعلته القدر والجنس ونعنى بالقدر الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن فاذا بيع المكيل كالبر والشعير والنمر والملح او الموزون كالذهب والفضة وما يباع بالا واتي بجنسه

مثلا بمثل صح وان تفاضل احدهما لا يصح وجيده ورديه سواء حتى لا يصح بيع الجيد بالردى مما فيه الربوا الامثلا بمثل ويجوز بيع الحفنة بالحفنتين والتفاحة بالتفاحتين ومادون نصف صاع في حكم الحفنة ولو تباعا مكيلا او موزونا غير مطعوم بجنسه متفاضلا كالجص والحد يد لم يجز عندنا وان وجد القدر والجنس حرم الفضل والنساء وان وجد احدهما ومدم الآخر حل الفضل وحرم النساء وان عد ما حل الفضل والنساء كذا في الكافي \* وكل شيء نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كىلا فهو مكيل ابدان ترك الناس الكيل فيه مثل الحنطة والشعير والتمر والملمح وكل شيء نص على تحريمه وزنا فهو موزون ابدان وان ترك الناس الوزن فيه مثل الذهب والفضة كذا في السراج الوهاج \* ومالا نص فيه ولكن عرف كونه كيلىا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مكيل ابدان وان اعتاد الناس بيعه وزنا في زماننا وما عرف كونه موزونا في ذلك الوقت فهو موزون ابدان ومالا نص فيه ولم يعرف حاله على عهد رسول الله عليه الصلوة والسلام يعتبر فيه عرف الناس فان تعارفوا كيلا فهو مكيل وان تعارفوا وزنه فهو وزنى وان تعارفوا كيلا وزنه فهو كيلى ووزنى وهذا كله قول ابى حنيفة ومحمد رح كذا في المحيط \* فعلى هذا الوبا ع البر بجنسه متساويا وزنا او الذهب بجنسه متساويا كيلا لم يجز عندنا وان تعارفوا ذلك كذا في الكافي \* فلو باع المكيل وزنا او الموزون كيلا لا يجوز وان تساوا يافىما بيعابه حتى يعلم تساويهما بالاصاله كذا في النهر الفائق \* قال الشيخ الامام واجمعوا على ان مائبت كيلا بالنص اذا بيع وزنا بالدرهم يجوز وكذا مائبت وزنه بالنص اذا بيع كيلا بالدرهم يجوز كذا في الذخيرة \* وكل ما يباع بالامناء او بالاواقى كالدهن ونحوه فوزنى كذا في مختار الفتاوى \* فلو بيع ما ينسب الى الرطل والا وقية كيلا بكيل متساويين يعرف قدرهما كيلا ولا يعرف وزن ما يحلها لا يجوز ولو تباعا كيلا متفاضلا وهما متساويان في الوزن صح كذا في فتح القدير \* وفي المبسوط الحنطة العفنة مع الحنطة الجيدة جنس واحد وكذلك السقى مع البخسى والفارسى مع الدتل في التمر جنس واحد مع اختلاف الوصف وكذلك العلكة مع الرخوة كذا في الظهيرية \* وقد اعتبروا الجودة في الاموال الربوية في مال اليتيم فلا يجوز للوصى بيع جيدة بردى وينبغى ان يكون الوقف كذلك كذا في النهر الفائق \* وصح بيع البيضة بالبيضتين والتمرة بالتمرتين والجوزة بالجوزتين وصح بيع الفلاس بالفلسين باعيانها عند ابى حنيفة

وأي يوسف رح وعند محمد رح لا يجوز كذا في الكافي \* وصح بيع العنب بالزبيب منه ألا كيلا عنده  
 خلافا لهما وكذا كل ثمرة لها حال جفاف كالنيس والمشمش والجوز والكمثرى والرمان والاحاص  
 يجوز بيع رطبها برطبها وبأبها بيا بسهما كذا في النهر الفائق \* ولا بأس ببيع الناطف بالتمر متفاضلا  
 إلا أن يكون ذلك في موضع يباع التمر فيه وزنا فإنه لا يجوز إذا كان نسبة وان كان في موضع  
 يباع التمر فيه كيلا جازت النسبة أيضا كذا في فتاوى قاضي خان \* ذكر أبو الحسن الكرخي  
 أن ثمار النخيل كلها جنس واحد وأما بقية الثمار فثمرة كل نوع من الشجر جنس واحد كالعنب  
 كلها جنس واحد وإن اختلفت أنواعها وكذلك الكمثرى كلها جنس واحد وإن اختلفت  
 أنواعها وكذلك التفاح كلها جنس واحد حتى لم يجز بيع نوع من العنب بنوع آخر متفاهلا  
 وعلى هذا التفاح والكمثرى ويجوز بيع الكمثرى بالتفاح متفاضلا وكذا بيع التفاح بالعنب متفاضلا  
 كذا في الذخيرة \* بيع العنب بالدبس ينبغي أن يجوز كيف ما كان كذا في القنية \* ويجوز بيع الحنطة  
 المبولة بالحنطة المبولة والمبلولة باليابسة والرطبة بالرطبة والرطبة باليابسة والباقلاء الرطب  
 بالزبيب المنقع بالزبيب المنقع وبغير المنقع عندهما وعند محمد رح لا يجوز إلا إذا علم أنهما  
 إذا جفا كانا سواء كذا في محيط السرخسي \* وفي بيع الحنطة المقلية بغير المقلية اختلاف المشائخ رح  
 والأصح أنه لا يجوز أن تساوي كيلا وأما بيع المقلية بالقلية فيجوز إذا تساوى كيلا كذا في المحيط \*  
 ولا يصح بيع البر بالدقيق والسويق متساويا ومتفاضلا وصح بيع الدقيق بالدقيق متساويا كيلا عندهما  
 كذا في الكافي \* بيع النخالة بالدقيق عند أبي يوسف رح يجوز على طريق الاعتبار  
 كانت النخالة الصلة أكثر من النخالة في الدقيق وعند محمد رح لا يجوز على طريق الاعتبار  
 بل إذا تساوى كيلا كذا في الصغرى \* وإذا باع الدقيق بالدقيق وزنا لا يجوز كما لا يجوز بيع  
 الحنطة بالحنطة وزنا وبيع السويق بالسويق وبيع النخالة بالسويق نظير بيع الدقيق بالدقيق  
 وإذا باع دقيقا منخولا بدقيق غير منخول جاز إذا تساوى كيلا كذا في الذخيرة \* وبيع الدقيق بالحمص  
 يجوز كذا في القنية \* وبيع الحنطة بالخبز والخبز بالحنطة وبيع الخبز بالدقيق والدقيق بالخبز قال  
 بعضهم يجوز متساويا ومتفاضلا وعليه الفتوى لأن الحنطة كيلى وكذا الدقيق والخبز وزني فيجوز  
 بيع أحدهما بالآخر متفاضلا ومتساويا إذا كانا نقدين وإن كان أحدهما نسبة إذا كان الخبز نقدا  
 جاز عند همامنا وإن كان الحنطة أو الدقيق نقدا والخبز نسبة عند أبي يوسف رح يجوز

وهو رواية من ابى حنيفة رح وعليه الفتوى كذا في الظهيرية \* وقال ابو حنيفة رح لا بأس  
 بالخبز قرص بقرصين يدا بيد وان تفاوتا كبيرا فهذا نص على ان بيع الخبز يجوز كيفما كان  
 عندهم كذا في القنية \* وفي المجتبى باع رغيغا نقدا برغيغين نسيئة يجوز ولو كان الرغيغان  
 نقدا والرغيغ نسيئة لا يجوز ولو باع كسرات الخبز يجوز نقدا ونسيئة كمفما كان كذا في النهر الفائق \*  
 ولا يجوز استقراض الخبز وزنا ولا عددا عند ابى حنيفة رح وقال محمد رح يجوز بالوزن  
 والعدد جميعا للتعامل وقال ابو يوسف رح يجوز بالوزن وعليه الفتوى كذا في التبيين \*  
 وفي شرح الجمع الفتوى على قول محمد رح كذا في البحر الرائق \* وبيع الدقيق بالسويق  
 لا يجوز عند ابى حنيفة رح تساويا او تفاضلا وعندهما يجوز تساويا او تفاضلا بعد ان يكون يدا بيد  
 كذا في المحيط \* وفي الاصل ولاخير في بيع الحنطة بالحنطة مجازفة قالوا وهذا اذا كانت الحنطة  
 بحيث تكال فاما اذا كانت قليلة فيجوز بيع البعض بالبعض وكذلك الجواب في كل مكيل  
 وموزون وان بيعت الحنطة بالحنطة مجازفة ثم كيلتا فكانتا متساويتين لا يجوز والاصل ان في  
 كل مريض اعتبر المماثلة بين البدلين في المعيار الشرعي شرط الجواز العقد يشترط العلم  
 بالمماثلة في المعيار وقت مباشرة العقد كذا في الذخيرة \* ان اشترى طعاما بطعام مثله فجعله  
 له وترك الذي اشترى ولم يقبض حتى افترقا فلا بأس به عندنا والتقابض في المجلس في بيع  
 الطعام بالاطعام من جنسه او من خلاف جنسه ليس بشرط عندنا كذا في المبسوط \* ولو باع الحنطة  
 بالشعير متفاضلا يدا بيد جاز وان كان في الشعير حبات الحنطة قدر ما يكون في الشعير  
 وكذا لو بيعت الحنطة بالحنطة لا يجوز الا متساويا وان كان في كل واحد من الجانبين حبات الشعير  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اشترى حنطة في سنبلها بحنطة مذرة لا يجوز عندنا الا ان يعلم  
 ان المذرة اكثر كذا في الظهيرية \* وان باع قصيل حنطة بحنطة كيلا وجزا فاجاز ان لم يشترط  
 الترك كذا في البحر الرائق \* في الاصل ولو باع الزيت بالزيتون او دهن السمسم بالسمن او شاة على  
 ظمرها صوف بصوف او شاة في صمها لبن بلبن او العصير بالعنب او الرطب بالدبس او اللبن  
 بالسمن او القطن بحب القطن او النوى بالتمر او دارقها صغائح ذهب بذهب او صيفا مفضضا بفضة  
 او الحنطة المنناة بحنطة في سنبلها اذا كان الخالص والمفصول اكثر من المكنون والمضمون جاز عندنا  
 وان كان المفصول اقل او مثله او لا يدري لا يجوز البيع بالاجماع وهذا اذا كان النفل في البديل الآخر



مستقوما وان لم يكن مستقوما لا يجوز البيع كما اذا باع السمن بالزبد لا يجوز الا اذا علم ان السمن الخالص  
 مثل مافيه فيجوز هذا التقييد مروي عن الشيخين في ح نصاب كذا في محيط السرخسي \* ولو باع القطن  
 بغزله جاز عند محمد رح وهو اظهر ولو باع المحلوج بغيره جاز اذا علم ان الخالص اكثر مما في الآخر  
 ولو باع غير المحلوج بحب القطن فلا بد ان يكون الخالص اكثر من الذي في القطن هكذا  
 في النهر الفائق \* والكر باس بالقطن يجوز كيفما كان بالاجماع كذا في الهداية \* ولا باس  
 بغزل قطن بثياب قطن يدا بيد وكذا ذبل كل جنس بثيابه اذا كانت لا يوزن تلك الثياب كذا  
 في القنية \* ويجوز بيع قفيز سمسم مربي بقفيز سمسم غير مربي والزيادة بازاء الرائحة وقال  
 ابو يوسف رح انما تعتبر الرائحة اذا كانت تزيد في وزنه بحيث لو خلص نقص كذا في الحاوي \*  
 ودهن البنفسج والخمير جنسان والادهان المختلفة اصولها اجناس كذا في فني القدير \* والخل  
 والزيت جنسان وكذا اذا اختلف الادهان بما يطيب به الدهن يجعل جنسين وان كان اصلهما  
 واحدا فتلاوا يجوز بيع قفيز دهن سمسم مربي بقفيز دهن سمسم غير مربي وجعلوا الرائحة التي  
 فيه بازاء الزيادة ولا يجوز بيع رطل زيت مطيب برطل زيت غير مطيب لان الرائحة زيادة فكانه  
 باع زيتا بزيت وفضل كذا في السراج الوهاج \* وفي المنتقى وان باع مكوك سمسم مربي بنفسج  
 بخمس مكايك سمسم غير مربي يدا بيد يجوز وان كان المربي مثله في الكيل لا يجوز وكذا  
 سويق ملتوت بسمن ومحملي بسكر بسويق غير ملتوت وغير محلي كذا في المحيط \* ولو اشترى شاة  
 بلحمها فان اشترى بلحم شاة مذبوحة مسلوخة استخرج شحمها وامعاؤها ان تساويا جازوا الا بلا  
 وان اشترى بلحم شاة مذبوحة غير مسلوخة ان كان اللحم اقل مما في المذبوحة او مثله او لا يدرى  
 لا يجوز وان كان اللحم اكثر مما في المذبوحة جاز وان اشترى باللحم شاة حية في القياس لا يجوز  
 الا ان يعلم ان اللحم اكثر من لحم الشاة وهو قول محمد رح وفي الاستحسان يجوز على كل حال  
 وهو قولهما كذا في فتاوى قاضيخان \* ويشترط التعيين واما نسيئة فلا كذا في النهر الفائق \*  
 ولو اشترى شاة مذبوحة بشاة حية يجوز اجماعا ولو اشترى شاتين حيتين بشاة مذبوحة غير مسلوخة  
 جاز كذا في السراج الوهاج \* ولو اشترى شاتين مذبوحتين مسلوختين بشاة مذبوحة  
 غير مسلوخة جاز لانه لحم اللحم وزيادة اللحم في الشاتين المسلوختين بازاء سقط الآخر ولو اشترى  
 شاتين



شأنهم مذبوحتين غير مسلوختين بشاة مذبوحة مسلوخة لم يجز لان زيادة اللحم مع السفط ربوا  
ولو اشترى شاتين مسلوختين بشاة مذبوحة مسلوخة لم يجز لان كليهما لحم والزيادة ربوا الا اذا كانا  
معتويين في الوزن يجوز حينئذ كذا في شرح الطحاوي \* واللحم معتبرة باصولها فالبقر  
والجوا مبيع جنس واحد لا يجوز بيع لحم احدهما بالآخر متفاضلا والابل جنس واحد مرابها  
وبخنها وكذلك الغنم جنس واحد ضأنها ومعزها كذا في الذخيرة \* الفتاوى العنابية واللحم النسي  
بالمطبوخ يجوز سواء عند اصحابنا رح ويحرم التفاضل الا ان يكون في المطبوخ شئ من التوابل  
كذا في التاتار خانية \* لحم الابل والبقر والغنم والبانها اجناس مختلفة يجوز بيع البعض ببعض  
متفاضلا يدا بيد ولا خير فيه نسبة وكذا الالية واللحم وشحم البطن اجناس مختلفة يجوز بيع البعض  
بالبعض متفاضلا يدا بيد ولا خير فيه نسبة كذا في فتاوى قاضي خان \* واما شحم الجنب ونحوه  
فتابع للحم وهو مع شحم البطن والالية جنسان وكل ذلك لا يجوز نسبته واما الرؤوس والاكارع  
والجلود فيجوز يدا بيد كيف ما كان الانسيئة كذا في فتح القدير \* ويجوز بيع خل الخمر  
بخل السكر متفاضلا كذا في الحاوي \* وصح ايضا بيع خل الدفل بخل العنب متفاضلا كذا  
في النهر الفائق \* ولو باع الخل بالعصير متفاضلا لا يجوز لان العصير يصير خلاى الثانى كذا في الظهيرية \*  
وفي نوادر ابن جماعة من ابى يوسف رح في لبن المخيض مع لبن الحليب اذا كان المخيض  
اثنين والحليب واحدا لا بأس به وان كان المخيض واحدا والحليب اثنين فلا خير فيه من قبل  
ان الحليب فيه زيادة زبد وقيل ايضا فيما اذا كان الحليب اثنين ان كان الحليب بحيث لو اخرج  
زبد نقص من رطل فهو جائز وان كان لا ينقص فلا خير فيه كذا في المحيط \* ولا بأس ببيع لحوم الطير  
واحدا باثنين يدا بيد ولا خير فيه نسبة كذا في فتاوى قاضي خان \* وروى من ابي حنيفة رح انه يجوز  
بيع الطير بلحم الطير متفاضلا وان كان من نوع واحد كذا في الحاوي \* ولا بأس بان يبيع دجاجة  
بدجاجتين مذبوحات مشويات كن او نيات كذا في مختار الفتاوى \* ولا بأس بالسمك واحدا  
باثنين لانه لا يوزن فان كانا جنس منه يوزن فلا خير فيما يوزن الامثلا بمثل كذا في الظهيرية \*  
وكل مصر لا يوزن فيه اللحم لا بأس بان يباع طابق بطابقين وينظر في ذلك الى حال اهل البلدة  
كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو باع كوز ماء بكوزى ماء جاز في قول ابى حنيفة وابى يوسف رح  
لان الماء عندهما ليس بكيلى ولا وزنى فيجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا والجمدان كان يباع وزنا

فبيع بالجمد يجوز مقيدا بشرط التساوي كذا في الظهيرية \* والحديد والرصاص والشبه اجناس  
 كذا في النهر الفائق \* واذا باع ثوبا منسوجا بالذهب المخالص لا بد لجوازه من الاعتبار وهو  
 ان يكون الذهب المنفصل اكثر كذا في المحيط \* والثياب تتجنس باصولها وصفاتها وان جمعتها الاسم  
 كالمروى مع المروى والمروى الذي ينسج ببغداد غير الذي ينسج بخراسان كذا في الحاوي \*  
 وكذا المتخذ من الكتان مع المتخذ من القطن وكذلك الزند نجى مع اللوزارى جنسان  
 مختلفان كذا في الخلاصة \* واللبد الارمنى والطالفانى جنسان هكذا في النهر الفائق \*  
 ولا بأس ببيع غزل القطن بالكتان او لصوف بالشعر واحد باثنين فان كان احدهما نسيئة لا يجوز  
 لمكان الوزن كذا في الظهيرية \* وكذلك غزل خز بغزل قطن كذا في المحيط \* وفى المنتقى  
 ولا يصح غزل قطن ليس بغزل قطن خشن الامثلا بمثل كذا في الذخيرة \* ولا يجوز بيع الثمر المفلق الذي  
 استخراج منه النوى بغير المعلق الامثلا بمثل هكذا في الظهيرية \* ولو باع لبدا بصوف ان كان اللبد  
 بحال لو نقض يعود صوفا يعتبر المساواة فى الوزن وان كان لا يعود لا يعتبر كذا في فتاوى قاضى خان \*  
 ويجوز بيع الصابون بالصابون مثلا بمثل كذا فى القنية \* ولا ريب ان المولى ومبده هذا الم يكن عليه دين  
 يستغرق برقبته فان كان عليه دين لا يجوز وفى المحيط فى كتاب الصرف لا ربوا بينهما وان كان  
 عليه دين كذا فى التبیین \* والمدبر وام الولد كالعبد بخلاف المكاتب كذا فى البحر الرائق \*  
 والمتفا وضمان لا ربوا بينهما وكذا شريكا لعنان اذا تابعا من مال الشركة وان كان من ذيرة  
 لم يجز كذا فى التبیین \* ولا بين المسلم والحربى فى دار الحرب هذا قولهما وقال ابو يوسف رح  
 ثبت بينهما الربوا فى دار الحرب وكذا اذا دخل اليهم مسلم با ما ن فباع من مسلم اسلم  
 فى دار الحرب ولم يهاجر اليها جازا الربوا معه عند ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح  
 لا يجوز وما اذا هاجر اليها ثم عاد الى دارهم لم يجز الربوا معه كذا فى الجوهرة النيرة \* وكذا  
 لو اسلما ولم يهاجرا كذا فى النهر الفائق \* وان اتبا بعا ببعاء فاسدا فى دار الحرب فهو جائز وهذا  
 عند ابى حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رح لا يجوز كذا فى التبیین \* الفصل السابع  
 فى بيع الماء والجمد \* لا يجوز بيع الماء فى بئر ونهر هكذا فى الجاوى \* وحيلته ان يواجر الدلو والرشاء  
 هكذا فى محيط السرخسى \* فاذا اخذه وجعله فى جرة او ما اشبهها من الاوعية فقد احرز  
 نصرا حتى به فيجوز بيعه والتصرف فيه كالصيد الذى ياخذ كذا فى الذخيرة \* وكذلك

ماء المطر يملك بالخيار كذا في محيط السرخسى \* وأما بيع ماء جمعه الانسان في حوضه ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة في شرح كتاب الشرب ان الحوض اذا كان مخصصا او كان الحوض من نحاس او صفر جاز البيع على كل حال وكانه جعل صاحب الحوض محرز الماء بجعله في حوضه ولكن يشترط ان ينتطح الجرى حتى لا يختلط المبيع بغير المبيع وان لم يكن الحوض من الصفر والنحاس ولم يكن مخصصا فقد اختلف المشائخ رح فيه على حسب اختلافهم في بيع الحمد في المجددة في الصيف قال محمد رح والمختار في هذه المسئلة انه ان سلم او لا على سوم البيع ثم باعه بعد التسليم جاز وان باع اولاهم سلم لا يجوز كذا في المحيط \* والصحيح انه يجوز بيعها قبل التسليم ان سلم الى ثلثة ايام وان سلم بعد ثلثة ايام لا يجوز كذا في محيط السرخسى \* رجل باع المجددة الاصح انه يجوز سلم او لا ثم باع او باع اولاهم سلم وهو اختيار الفقيه ابى جعفر والاحوط ان يسلم اولاهم يبيع كذا في فتاوى قاضى خان \* وكان الفقيه ابن نصر محمد بن سلام البلخى يجوز البيع بعد التسليم وقبله اذا لم يتخلل بين البيع والتسليم مدة طويلة يان سلم بعد البيع بيوم او يومين ولو سلم بعد ثلثة ايام لا يجوز وعلى هذا اكثر مشائخ ما وراء النهر ثم اذا جاز البيع ثبت للمشتري خيار الرؤية اذا رآها حين وقع التسليم فان رآها بعد ما وقع التسليم فان وقع لتام ثلثة ايام لم يكن له خيار الرؤية وان وقع التسليم قبل ذلك يبقى له خيار الرؤية الى تمام ثلثة ايام من وقت العقد كذا في المحيط \* واذا باع الشرب وحده لا يجوز اذا باع الشرب مع الارض يجوز واذا باع ارضا مع شرب ارض اخرى لم يذكر محمد رح هذا الفصل وحكي من الفقيه ابى نصر بن سلام رح انه يجوز وقال الفقيه ابو جعفر اليه اشار محمد رح كذا في الذخيرة \* رجل اشترى من السقاء كذا وكذا قربة من ماء الفرات قال ابو يوسف رح ان كانت القربة بعينها جاز لمكان التعامل وكذا البراوية والحجرة وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول ابى حنيفة رح كذا في فتاوى قاضى خان \* واذا قال لغيره اسق د و ابى كذا شهرا بدرهم لم يجز ولو قال كل شهر كذا قربة فهو جائز اذا اراد القربة ولو قال لغيره اسقيك ملاء قرا حلك ماء ففتح له من نهر وسقاء فلا شيء له ولو قال اسق د و ابى من نهرى او من حوضى كذا فذلك جائز كذا في الذخيرة \*

الفصل الثامن في جهالة المبيع او الثمن \* ومن اطلق الثمن في البيع بان ذكر القدر

دون الصفة كان على غالب نقد البلد وان كانت النقود مختلفة ففسد البيع الا ان يبين احد  
او يكون اروج فينصرف اليه وهذا اذا كانت مختلفة في المايعة فان كانت سواء فيها جازا لبيع  
اذا اطلق اسم الدرهم وينصرف الى ما قدر به من اى نوع شاء وذا بان يكون الواحد احدى  
والآخر ثانيا او ثلاثا فما لية الاثنين او الثلث كما لية الواحد من الاحدى ولا يسمى الواحد  
من الثنائى او الثلاثى درهما بل ينصرف الدرهم في مرفهم الى احدى الاشياء وهو الواحد  
من الاحدى والاثنان من الثنائى والثلث من الثلاثى كذا في الكافي \* واذا اشترى الرجل  
شيئا من غيره ولم يذكر ثمننا كان البيع فاسدا ولوان البائع قال بعت منك هذا العبد  
بلا ثمن وقال المشتري قبلته كان البيع باطلا كذا في الظهيرية \* رجل قال لمد يونه الذي عليه  
عشرة دراهم بعتنى هذا الثوب ببعض العشرة وبعتنى هذا الثوب الاخر بما بقى من العشرة  
فقال نعم قد بعتهك فهو جائز وان قال بعتنى هذا ببعض العشرة وبعتنى هذا الاخر ببعض العشرة  
فقال نعم قد بعتهك كان فاسدا لانه بقى من العشرة شيء مجهول بخلاف الاول فانه لم يبق من العشرة  
شيء كذا في فتاوى قاضي خان \* جهالة المبيع او الثمن مانعة جواز البيع اذا كان يتعذر معها التسليم  
وان كان لا يتعذر لم يفسد العقد كجهالة كيل الصبرة بان باع صبرة معينة ولم يعرف قدر كيلها وكجهالة  
عدد الثياب المعينة بان باع اثوابا معينة ولم يعرف عددها كذا المحيط \* واذا قال بعت منك هذه  
الصبرة كل قفيز منها بدرهم قال ابو حنيفة ربح يجوز البيع في قفيز منها بدرهم ولا يجوز البيع في الباقي  
الا اذا علم المشتري جملة القفزان قبل التفريق فله الخيار ان شاء اخذ كل قفيز بدرهم وان شاء  
ترك ويلزمه البيع بدرهم وقال ابو يوسف ومحمد ربح يجوز البيع في جميع الصبرة كل قفيز منها  
بدرهم سواء علم الجملة او لم يعلم وكذلك لو قال بعت منك هذه الصبرة كل قفيزين منها بدرهمين  
او كل ثلاثة اقفزة بثلاثة دراهم فهو على هذا الاختلاف كذا في شرح الطحاوى \* فان لم يتنازعا  
حتى كالهالبائع او بعضها وسلمها الى المشتري لزم في جميع ما يسلمه عندها بيمينه ربح ويبطل  
في الباقي وعلى هذا الخلاف كل وزن في لبس في تبعية ضرر كالعسل والزيت وغيرهما من الموزونات  
كذا في المضمرات \* واما الحكم في الذرمى اذا قال بعت منك هذه الارض كل ذراع منها  
بكذا قال ابو حنيفة ربح لا يجوز البيع في الكل لافي الذراع الواحد ولا في الباقي الا اذا علم المشتري  
جملة الذراعان

جملة الدراهم في المجلس فله الخيار وان تفرقا قبل العلم تاكد الفساد وقال ابو يوسف ومحمد رح يجوز البيع في الكل كل ذراع بما سمي له من الثمن ولا خيار له وكذلك اذا قال بعث منك هذا الثوب كل ذراعين بدرهمين او قال كل ثلثة اذرع بثلثة دراهم فهو على هذا الاختلاف وكذلك الحكم في الوزني الذي في تبعيضه مضرة للبائع واما الحكم في العددي فانه ينظر ان كان متقاربا فالحكم كما ذكرنا في الكيلوي والوزني وان كان عدديا متغا وتأنحوان يقول بعث منك هذا القطيع من الغنم كل شاة منها بعشرة فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الذرعي ولو قال بعث منك هذا القطيع كل شاتين بعشرين درهما لا يجوز البيع في الكل في قولهم جميعا وان علم الجملة في المجلس واختار البيع لا يجوز ايضا كذا في شرح الطحاوي \* ولو باع الصبرة الاقفيزا منها جاز في جميعها الاقفيزا منها بخلاف ما اذا باع هذا القطيع من الغنم الاشاة منه بغير عينها فالبيع فاسد كذا في السراج الوهاج \* ولو باع لؤلؤة على انها تزن مثقالا فوجدها اكثر سلمت للمشتري كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو باع هذه الحنطة وهذا الشعير كل قفيز بدرهم ولم يسم جملتها فالبيع فاسد في الكل عند ابي حنيفة رح حتى يعلم الكل فاذا علم فله الخيار ان شاء اخذ كل قفيز من الحنطة بدرهم ومندهما يجوز في الكل ولو قال قفيز منهما بدرهم جاز البيع على قفيز واحد ونصفه من الحنطة ونصفه من الشعير ولا يجوز في الباقي فاذا علم كله فله الخيار عند ابي حنيفة رح ولو باعهما على ان كل واحد عشرة افقرة كل قفيز بدرهم لزمه كل واحد بنصف الثمن وهو عشرة حتى لو وجد باحدهما عيبا بعد القبض رده خاصة بنصف الثمن ولو باع كل قفيز منهما بدرهم ثم وجد باحدهما عيبا رد المعيب خاصة بحصته من الثمن فان كانت قيمة الحنطة ضعف قيمة الشعير رد الشعير بثلث الثمن والحنطة بثلثيه ولو قال القفيز منهما بدرهم فكانه قال كل قفيز منهما بدرهم ولو باع صبرة حنطة وقطيع ضم على ان الصبرة عشرة والقطيع عشرة كل شاة وقفيز بعشرة ان وجد كل واحد عشرة جاز البيع وان وجد القطيع احد عشر فسد البيع في الكل وان وجد القطيع عشرة والصبرة احد عشر صح البيع ولو وجد كل واحد تسعة جاز وي طرح منه عشرة دراهم وله الخيار ولو وجد القطيع عشرة والصبرة تسعة جاز البيع ويقسم كل عشرة على شاة وقفيز والاشاة الزائدة يضم اليها قفيز من هذه الحنطة فاذا تبين حصته جملة الحنطة يطرح منها عشرة ويخير في الكل بين الاخذ ببقية الثمن وبين تركه وان وجد القطيع تسعة والصبرة عشرة فسد البيع

في قفيز من الصبرة لجهالة ثمنه لانه لا يعرف ثمنه الا بعد القسمة عليه والشاة الفائنة والصفة منى  
فسدت في البعض فسدت في الكل عند ابي حنيفة رح وعندهم لا يفسد في الكل فيجوز في تسعة اغانام  
وتسعة اقفة وله الخيار كذا في محيط السرخسى \* في القدورى اذا قال بعت منك هذا اللحم  
كل رطل بكذا فالبيع فاسد في الكل عند ابي حنيفة رح وقالوا البيع جائز في الجميع ولا خيار  
له هكذا في المحيط \* رجل اشترى العنب كل وقربكذا والوفر عندهم معروف ان كان العنب  
عندهم من جنس واحد يجب ان يجوز في وقرواحد عند ابي حنيفة رح كما في بيع الصبرة كل قفيز  
بدرهم وان كان العنب اجناسا مختلفة لا يجوز البيع اصلا عند ابي حنيفة رح كبيع قطيع الغنم  
وعندهما اذا كان جنسا واحدا جاز في كل العنب كل وقربما قال وكذا اذا كان الجنس مختلفا  
هكذا اورد الصدر الشهيد في الفتاوى والفقهاء ابو الليث جعل الجواب بالجواز فيما اذا كان العنب  
من جنس واحد متفقا وان كان من اجناس مختلفا قال الفقيه الفتوى على قولهما تيسير الامر على  
المسلمين كذا في الخلاصة \* في المنتقى رجل قال لا خربعتك هذه السفينة الا جركل الف بعشرة دراهم  
فالبيع فاسد ولو قال لا خربعتك منه الف بعشرة فان عدله الف تم البيع فيها ولكل واحد منهما ان يمنع  
من البيع ما لم يعد له كذا في المحيط \* وفي البزازية اشترى عنب كرم على انها الف من فظهر  
تسعمائة طاب للبائع بحصة مائة من من الثمن وعلى قياس قول الامام يفسد العقد في الباقي  
كذا في البحر الرائق \* وان كان المبيع كيليا وسمى جملة كيله يتعلق العقد بما سمي منه  
كما اذا قال بعت منك هذه الصبرة على انها مائة قفيز كل قفيز درهم او على انها مائة قفيز  
بمائة درهم وسمى لكل قفيز ثمننا اوله يسم فان وجد كما سمي فيها ونعمت ويكون للمشتري  
ولا خيار له وان وجدها اكثر من مائة قفيز فالزيادة لا تدخل في البيع ويكون الزيادة للبائع  
ولا يكون للمشتري الا مقدار ما سمي منها بمائة درهم ولا خيار له ايضا وان وجدها اقل من مائة  
قفيز فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ بحصته من الثمن وان شاء ترك ويطرح حصة النقصان  
موا سمي لكل قفيز ثمننا على حدة او سمي للكل ثمننا واحدا وتعين المقصود باول الكيل ولا عبرة  
للكيل الذي بعده وكذلك هذا الحكم في جميع الكيليات وفي جميع الوزنيات التي ليس  
في تبعيضها مضرة هكذا في شرح الطحاوى \* وان اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة  
او ارضا على انها مائة ذراع بمائة فوجدها اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بجملة الثمن



وان شاء ترك وان وجدها اكثر من الذراع الذي سماه فهو للمشتري ولا خيار للبائع  
وان نقص فقد فات الوصف المرغوب فيختل رضاه فيخير ولا يحط شيء من الثمن كذا في الكافي \*  
ولو قال بعث منك هذا الثوب او هذه الارض على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فوجدها عشرة  
لزمته بعشرة دراهم ولا خيار له وان وجدها خمسة عشر ذراعا فهو بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع  
بدرهم وان شاء تركها وان وجدها تسعة اذرع او اقل اخذها بحصتها ان شاء كذا في الينابيع \* لو اشترى ثوبا  
على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فوجدته عشرة اذرع ونصف اخذه بعشرة ان شاء وان وجدته تسعة  
ونصفا اخذه بتسعة ان شاء صندابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ان وجدته عشرة ونصف اخذه باحد عشر  
وان وجدته تسعة ونصف اخذه بعشرة ان شاء وقال محمد رح ان وجدته عشرة ونصف اخذه بعشرة  
ونصف وان وجدته تسعة ونصف اخذه بتسعة ونصف والصحيح قول ابي حنيفة رح قالوا هذا  
في مذروع يتفاوت جوانبه فاما في مذروع لا يتفاوت جوانبه كالكرباس اذا اشترى على انه عشرة  
اذرع بكذا فوجده زائدا لا يسلم له الزيادة كذا في محيط السرخسى \* وكذلك في جميع الذرميات  
كالخشب وغيره وكذلك في كل وزني في تبغيضه ضرر كالاناء المصوغ من الصفر  
والنحاس وغيرهما نحو ان يقول بعث هذا الاناء على انه عشرة اماء بمائة درهم فوجده ناقصا او زائدا  
سمى لكل من ثمننا ولم يسم كذا في المضمرة \* رجل قال ابيعك هذا الثوب من هذا الطرف  
الى هذا الطرف وهو ثلثة عشر ذراعا فاذا هو خمسة عشر ذراعا فقال البائع غلطت لا يلتفت  
الى قوله ويكون للمشتري بالثمن المسمى قضاء وفي الديانة لا يسلم كذا في الظهيرية \*  
واربع مصوغا من الفضة على ان وزنه مائة بعشرة دنانير وتقابضا او ترقائما وجد وزنه مائتين  
فهو كله للمشتري بعشرة دنانير ولا يزداد في الثمن شيء وان وجدته ثمانين او تسعين فالمشتري  
بالخيار لو سمي لكل عشرة ثمن فقال بعث منك على انها مائة بعشرة دنانير كل وزن عشرة دنانير  
وتقابضا ثم وجد وزنه مائة وخمسين ان علم بذلك قبل التفرق فله الخيار ان شاء زاد في الثمن  
خمسة دنانير واخذ كله بخمسة عشر دنانيرا وان شاء ترك وان علم بعد التفرق بطل البيع  
في ثلث المصوغ وله الخيار في الباقي فان شاء رضي بثلثية بعشرة دنانير وان شاء رد الكل  
واسترد الدنانير وان وجد خمسين وعلم ذلك قبل التفرق او بعده فله الخيار ان شاء رده ويسترد  
عشرة دنانير وان شاء رضي به واسترد من الثمن خمسة دنانير وكذلك لو باع مصوغا من ذهب



بدرأهم فهو على هذا التفصيل كذا في شرح الطحاوي \* ولو باع مصوغا بجنسه مثل وزنه فوجده زيدا فان علم بها قبل التفرق فله الخياران شاء زاد في الثمن وان شاء ترك وان علم بها بعد التفرق بطل لفقد القبض في قدرها فان وجد اقل فله الخياران شاء رضى بها واسترد الفضل وان شاء رد الكل سواء سمي لكل وزن درهم درهم او لا كذا في البحر الرائق \* واما الحكم في العددي فانه ان كان عدديا متقاربا كالجوز والبيض فحكمه كحكم الكيلى والوزنى ويتعلق العقد بمقداره اذا سمي للكل ثمنا واحدا او سمي لكل واحد ثمنا على حدة وان كان عدديا متفاوتا كالغنم والبقر ونحوهما فان لم يسم لكل واحد منهما ثمنا كما اذا قال بعث منك هذا القطيع من الغنم على انه مائة بالف درهم او سمي كما اذا قال كل شاة بعشرة فان وجده مائة كما سمي فيها ونعمت وان وجده زيادة فالبيع فاسد في الكل سمي لكل واحد ثمنا ولم يسم فان وجده اقل ان لم يسم لكل واحد ثمنا فالبيع فاسد ايضا وان سمي لكل واحد منها على حدة فالبيع جائز ولكن له الخياران شاء اخذ الباقي بما سمي من الثمن وان شاء ترك وكذا لك الحكم في جميع العدديات المتفاوتة ولو قال بعث منك هذا القطيع من الغنم كل شاتين بعشرين درهما وسمي جملته مائة فالبيع فاسد وان وجده كما سمي كذا في شرح الطحاوي \* ولو اشترى على انها اكثر من عشرة اقفرة فوجدها اكثر من عشرة جازوان وجدها عشرة او اقل لا يجوز ان اشترى على انها اقل من عشرة فوجدها اقل جازوان وجدها عشرة او اكثر لا يجوز وعن ابي يوسف رح انه يجوز في الدار على انها عشرة اذ راع في الوجوه كلها يجوز كذا في الفتاوى الصغرى \* واما اذا باع الحنطة على انها اقل من كراوا اكثر من كرف فوجدها اقل او اكثر جازوان وجدها كراوا فساد البيع واما اذا باعها على انها كراوا اقل جاز كلفها كان ولزمه لانه ان وجد كراوا اقل فهو المسمى وان وجدا اكثر فالزيادة لم تدخل تحت البيع فيرد هاوله الكرمائة وكذا لو باعها على انها كراوا اكثر الا انه اذا وجد اقل بطرح حصة النقصان ويخير كذا في محيط السرخسى \* واذا اشترى حنطة على انها كرف فوجدها ينقص قفيز يفسد العقد في الباقي عند ابي حنيفة رح وهو الصحيح وعلى هذا اذا اشترى مائة جوز كل جوزة بفلس فوجد بعض الجوز خاويا فان العقد لا يجوز كذا في الحاوي \* ويتعدى الفساد الى الباقي عند ابي حنيفة رح وكذلك اذا اشترى مائة بيضة

بيضة كل بيضة بدائق فوجد البعض مذرة فان العقد فاسد في المذرة ويتعدى الفساد الى الباقي  
عند ابي حنيفة رح وعلى قياس هذه المسائل يخرج ما اذا اشترى عبدا معينا في كرم معين على انه كذا منا  
فوجده كذا لك او اقل او اكثر كذا في المحيط \* ولو باع مدلا على انه عشرة اثواب فنقص ثوب  
او زاد فعد البيع كذا في الكافي \* ولو بين ثمن كل ثوب ونقص صح بقدرة وخير وان زاد فسد  
وقيل عند ابي حنيفة رح يفسد في فصل النقصان ايضا والصحيح انه يجوز كذا في التبيين \* رجل  
عنده حنطة او مكيل آخر او موزون ظن انها اربعة آلاف من فباعها لاربعة نفر لكل واحد منهم الف  
من ثمن معلوم ثم وحده ناقصا قال بعضهم لهم الخيار ان شاؤوا اخذوا من الموجود بحصته من الثمن  
وان شاؤوا تركوا والصحيح ما قال بعضهم ان الجواب فيه على التفصيل ان باع منهم جملة فكذلك  
وان باع منهم على التعاقب فالنقصان على الاخير دون الاولين وهو بالخيار ان شاء اخذ ما  
وجد وان شاء ترك كذا في فتاوى قاضي خان \* قال محمد رح في الجامع اذا اشترى الرجل  
من غيره زق زيت بمائة درهم على ان له الزق وما فيه من الزيت على ان وزن ذلك كله  
مائة رطل فوزن ذلك فوجد كله تسعين رطلا الزق من ذلك عشرون رطلا والزيت سبعون  
فان النقصان من الزيت خاصة فيقسم الثمن على قيمة الطرف وعلى قيمة ثمانين رطلا من زيت  
فما اصاب الزيت يطرح ثمنه ويجب الباقي وكان للمشتري الخيار فيما بقي ان شاء اخذه  
بما قلنا وان شاء ترك وقال اكثر مشائخنا رح ينبغي ان يفسد العقد في الكل عند ابي حنيفة رح  
وان وجد المشتري الزق ستين رطلا والزيت اربعين رطلا فان كان الزق لا يبلغ ذلك القدر  
في مبيعات الناس كان للمشتري الخيار ان شاء اخذ الكل بكل الثمن وان شاء ترك وان  
وجد المشتري الزق مائة رطل والزيت خمسين رطلا كان البيع فاسدا ولو وجد وزن الزق  
عشرين رطلا ووزن الزيت مائة رطل لزم المشتري الزق وثمانون رطلا من الزيت بجميع الثمن  
ويرد الباقي على البائع وكذلك لو كان الزق على حدة والزيت على حدة فاشترى بها جملة  
كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط \* رجل اشترى زيتا على ان يزنه بطرفه ويطرح منه مكان  
كل طرف خمسين رطلا فهو فاسد ولو اشترى على ان يطرح منه بوزن الطرف جاز كذا  
في الجامع الصغير \* ولو اشترى زيتا في ظرف وسمنا في ظرف آخرنا شترهما بغير ظرف على  
ان يكون ذلك كله مائة رطل فوجد السمن اربعين رطلا والزيت ستين فانه يرد من الزيت

على البائع عشرة ارطال ويطرح من ثمن السمن مقدار عشرة ارطال من الثمن وكذلك  
 اذا اشترى حنطة في جوالق وشعيرا في جوالق آخر بغير الجوالق على ان الكل مأنة من فهو  
 على هذا وكذلك اذا اضاف المأنة الى ثلاثة اصناف من المكيلات دخل تحت العقد من كل صنف  
 ثلث المأنة كذا في المحيط \* ويجوز البيع بائنا بعينه لا يعرف قدره وبوزن حجر بعينه لا يعرف  
 قدره وروى الحسن من ابي حنيفة رح انه لا يجوز الاول اصح كذا في الكافي \* وهذا اذا  
 كان الاثاء لا ينكس بالكبس ولا ينقبض ولا ينسط كالقصعة والخزف واما اذا كان ينكس كالزنبيل  
 والقفة فلا يجوز الا في قرب الماء استحسانا بائنا مل فيه وكذا اذا كان الحجر يتفتت وكذا اذا  
 باعه بوزن شيء يخفى اذا جف كالخيار والبطيخ كذا في التبيين \* ويشترط لبقاء عقد البيع على الصحة  
 بقاء الاثاء والحجر على حالهما ولو تلفا قبل التسليم فسد البيع كذا في البحر الرائق \* في المنتقى  
 رجل معه درهم قال اشتريت منك هذا الثوب مثلاً بهذا و اشار الى مأنة من الدرهم فوجده  
 ستوقا فالبيع فاسد كذا في المحيط \* رجل اراد ان يشتري جارية فجاءه بصرة فقال اشتريت  
 هذه الجارية بهذه الصرة او قال بما في هذه الصرة فوجد البائع ما فيها خلاف نقد البلد فله ان يردّها  
 ويرجع بنقد البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما اذا قال اشتريت هذه الجارية  
 بما في هذه الحابطة ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار ويسمى هذا خيار الكمية  
 لا خيار الرؤية لان خيار الرؤية لا يثبت في النقود كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا اشترى  
 شيأ برقمته وله يعلم المشتري رقمه فالعقد فاسد فان علم بعد ذلك ان علم في المجلس جاز العقد  
 وكان الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح يقول وان علم بالرقم في المجلس لا ينقلب  
 جائزا ولكن ان كان البائع دائما على ذلك الرضى ورضى به المشتري ينعقد بينهما عقد ابتداء  
 بالنراضى كذا في الذخيرة \* وان تفرقا قبل العلم بطل وكذا الوبايع بما باع فلان والبائع يعلم  
 والمشتري لا يعلم ان علم المشتري في المجلس صح والابطل كذا في الخلاصة \* رجل باع ثوبا  
 برقمته ثم ان البائع باعه من آخر قبل ان يبين الثمن جاز بيعه من الثاني ولو ان البائع اخبر الاول  
 بالثمن فلم يجزه حتى باعه البائع من آخر لم يجز بيعه من الثاني ولو استهلكه قبل العلم بالثمن  
 كان عليه القيمة والرقم بسكون القاف علامة يعلم بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن كذا  
 في الظهيرية \* وفي الاصل اذا قال اخذت هذا منك بمثل ما يبيع الناس فهو فاسد ولو قال بمثل

ما خذ به فلان من الثمن فان ملما مقدار ذلك وقت العقد فابيع جائز وان لم يعلم فالفقد فاسد فان ملما بعد ذلك ان ملما وهما في المجلس ينقلب العقد جائزا ويتخير المشتري لان ما يلزم المشتري من الثمن انما ظهر في الحال وهذا يسمى خيار تكشف الحال كذا في النخبة \* وفي شرح الشافي لو باع بمثل ما باع فلان ان كان شيئا لا يتفاوت كالخبز واللحم يجوز ولو اشترى مدل زطي بقيمته او بحكمة لم يجز للجهالة كذا في الخلاصة \* ولو باع شيئا بربح ده يارده ولم يعلم ما اشترى به فابيع فاصح حتى يعلم المشتري فيختار او يدع وهو رواية ابن رستم عن محمد بن داود علم ورضي به جاز البيوع وروى ابن سامة عن محمد بن داود ان البيع فاسد ومعناه انه موقوف على الاجازة ولو قبض واعتقه او باعه قبل العلم او مات المشتري فالتحق والبيع جائز وعليه القيمة ولو كان متوقفا عليه بحكم القرابة ولم يكن علم بالثمن حتى قبضه فعليه القيمة كذا في المحيط \* ونسب بيع عشرة اذرع من دار او حمام عند الامام وقال يجوز اذا كانت الدار رماثة ولا فرق عنده بين ان يقول من مائة او لافي الاصح كذا في النهر الخائق \* واختلف المشايخ على قولهما فيما اذا لم يسم جملتها والصحيح الجواز كذا في البحر الرائق \* قال شيخ الاسلام واجمعوا على انه لو باع سهما من عشرة اسهم من هذه الدار انه يجوز ولو قال ذراعا من هذه الدار ان عين موضعه بان قال من هذا الجانب الا انه لم يميزه بعد فالفقد منعقد غير نافذ حتى لا يجبر البائع على التسليم وان لم يعين موضع الذراع فعلى قول ابي حنيفة رح لا يجوز اصلا وعلى قولهما يجوز ويذرع الدار فان كانت عشرة اذرع صار شريكا بمقدار عشرة الدار ذكر شمس الائمة الحلواني ان على قولهما اختلف المشايخ الاصح انه يجوز عندهما واذا باع سهما من الدار ولم يعين موضعه ذكر شمس الائمة الحلواني انه لا يجوز ولو قال بعنك ذراعا من هذا الثوب ولم يعين موضعه او قال من هذه الخشبة ولم يعين موضعه ذكر بعض مشائخنا انه على الخلاف الذي ذكرنا في مسألة الدار وذكر بعضهم انه لا يجوز بالاجماع كذا في المحيط \* اشترى ذراعا من خشبة او ثوب من جانب معلوم لا يجوز ولو قطعه وسلمه لم يجز ايضا الا ان يقبله ومن ابي يوسف رح انه جائز ومن محمد بن داود فاصد ولكن لو قطع وسلم فليس للمشتري ان يمتنع من اخذه كذا في القنية \* رجل قال بعث منك نصيبا من هذه الدار بكذا اجاز ان اعلم المشتري بنصيبه من الدار وان لم يعلم به البائع لكن يشترط تصديق البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري بنصيبه لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد بن داود علم البائع بذلك ولم يعلم

كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو باع جزء من خمسة اسهم او سهمين منها وانصيبى منها او من خمسة انصباء او جزءا ونصيبا فيها جاز مندا بيمينه فخرج استحصانا لاقيا ما كذا في البحر الرائق \* رجل اشترى من آخر مائة او ارضا وذكروا حدوده ولم يذكر ذرها لا طول ولا عرضا جازا للمشتري اذا عرف الحدود ولم يعرف الجيران يجوز فلهم بذكر الحدود ولم يعرف المشتري الحدود جاز البيع اذا لم يتع بينهما تجاحد وقد عرف جميع المبيع كذا في الخلاصة \* رجل باع حنطة مجموعة في محفورة من ارض والمشتري لا يعلم مبلغها ولا منتهى المحفورة قالوا كان له الخيار وان كان يعلم منتهى المحفورة الا انه لم يعلم مبلغ الحنطة جاز البيع ولا خيار له الا ان يخرج تحتها كان او نحوذ لك كذا في الظهيرية \* رجل قال بعث منك هذه المائة الشاة بهذه المائة الشاة كلا منها بشاة والبيع فاسد رجل قال لا خربعت منك هذه البقرة وهى حية كل رطل بدرهم فقبضها فضاقت منه ضمن قيمتها ومن محمد رح في من قال بعثك هذه الشاة كل ثلاثة ارطال بدرهم بوزن جثته فالبيع باطل وكذلك اذا قال وزنها خمسون رطلا فاشترى منه كل ثلاثة ارطال بدرهم وكذا اذا قال بعثك هذه الرمانة بوزنها درهم كذا في المحيط \* اذا قال لغيره بعث منك عبدا بكذا ولم يسمه ولم يره المشتري فالبيع باطل لان المبيع مجهول بسبب عبد الغير وعبد آخر له وكذلك اذا قال بعثك عبدا فالبيع فاسد اذا كان له عبد آخر فان اتفق البائع والمشتري ان المبيع هذا العبد فالبيع جائز واختلف المشائخ في معنى قوله البيع جائز منهم من قال معناه ان البيع الاول يجوز اذا اتفقا ومنهم من قال ينعقد بينهما بيع آخر بالتعاطى لان ينقلب البيع الاول جائزا كذا في الذخيرة \* وفي شرح كتاب العتاق اذا قال لغيره بعث منك عبدا الى بكذا وله عبد واحد ان قال عبدا الى في مكان كذا جاز البيع وان لم يقل في مكان كذا قال شمس الاثمة الحلواني رح عامة المشائخ على انه لا يجوز البيع قال رح وهو الصحيح كذا في المحيط \* رجل قال لغيره بعث منك جميع ما في هذه الدار من الرقيق والدواب والثياب والمشتري لا يعلم لما تحويها الدار كان البيع فاسدا ولو كان مكان الدار بيت والمسئلة بحالها يجوز وكذا لك هذا في هذا

الصندوق والجوالق كذا في الظهيرية \* الفصل التاسع في بيع الاشياء المتصلة  
 بغيرها في البيوع التى فيها استثناء \* لا يجوز بيع لبن في صرم ولا ولد في بطن ولا يجوز بيع صوف

على ظهر

على ظهر الغنم في الرواية المشهورة كذا في مجيئ السرخمي \* ولو سلم الصوف واللبس  
 بعد العقد لم يجز ايضا ولا ينقلب صحيحا كذا في البحر الرائق \* ولا بيع في مصب الفحل كذا  
 في شرح الطحاوي \* ويجوز بيع الحنطة في منبليها مكايلة وموازنة وان لم تشتد الحبوب بعد كذا  
 في القنية \* ولم يجز بيع المزابنة وهو بيع التمر على النخل بتمر مجذون مثل كيل ما على النخل  
 من التمر حزر او طنا والمحافلة وهو بيع الحنطة في منبليها بحنطة مثل كيلها خرضا كذا في النهر الفائق \*  
 ولو اشترى ثوب تلك الحنطة لا يجوز ولو اشترى الثوب بعد الكدس قبل التذرية جاز كذا  
 في الخلاصة \* ولم يجز ايضا بيع الملاصة وهي ان يتساوما سلعة ويتفقا على انه اذا لمسه المشتري  
 فقد باعها منه ولم يجز ايضا بيع القاء الحجر وهو ان يلقي حصاة وئمة اثواب فاي ثوب وقع عليه  
 كان هو المبيع ولا فرق بين كونه معين وغير معين لكن لا بد ان يسبق تراضيها على الثمن وكذا  
 المنابذة وهو ان يبتذل كل منهما ثوبه الى الآخر ولم ينظر كل واحد منهما الى ثوب صاحبه على  
 جعل النبذ بيعا كذا في النهر الفائق \* ولو باع الجبل دون الحنطة جازوا الجبل ساق الحنطة  
 كذا في الظهيرية \* ولو اشترى الصدف ولم يسم اللؤلؤة جازوله اللؤلؤة كذا في الخلاصة \*  
 اذا باع البذر الذي في البطيخ ممن يريد البذر ورضى صاحب البطيخ ان يقطع له البطيخ فالباع  
 باطل ولم يجز اصلا هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط \* وكذا بيع النوى في التمر وحل السهم  
 وزيت الزيتون وان سلم البائع ذلك للمشتري لم يجز كذا في الحاوي \* دفع اليه فز لا ينسج له  
 صمامة من سداة فنسجها ثم اشترى منه الابريسم الذي نسجه فيه جاز كذا في القنية \* وفي العيون  
 لو باع حبا في بيت لم يمكن اخراجه الا بقلع الباب يجوز واجبره على تسليمه خارج البيت  
 وان سلم المشتري ان لا يقدر ان يسلم اليه البائع في البيت فان لم يقدر الا بالاكسر كسره واخرجه  
 وقيل البيع باطل كذا في مختار الفتاوى \* ولو باع حب هذا القطن لا يجوز وفي المنتقى واختار الفقيه  
 ابو الليث رح انه يجوز كذا في الخلاصة \* ولو باع الجلد والكرش قبل الذبح لا يجوز فان ذبح  
 بعد ذلك ونزع الجلد والكرش وسلم لا ينقلب العقد جائزا كذا في الذخيرة \* ولو باع جذما  
 في سقف او ذراعا من ثوب من طرف منه معلوم او ذراعا من خشبة من موضع بعينه او حلية  
 سيف لا يتخلص الا بضرر او نصف زرع لم يدرك او كان ذلك بين رجلين فباع احدهما نصيبه  
 من غير شريكه فالبيع فاسد فان رضى البائع ان يقطع الجذع او يقطع الذراع من الثوب او الخشبة



او الحلية من السيف او يحصدا لزراع اذا كان كله له فللمشتري ان يفسخ قبل ان يفعل شيئا من ذلك فان فعل البائع قبل ان يفسخ المشتري لزومه العقد ولا خيار له كذا في الحاوي \* وبيع موضع الجذع من الحائط وهبته لايحوز بالاتفاق كذا في مختار الفتاوى \* وبيع الفص في الخاتم على هذا ان كان فيه ضرر لايحوز والخاتم امانة في يد المشتري وان لم يكن فيه ضرر جاز وعليه ثمن الفص ان هلك الخاتم في يده وان كان فيه ضرر لاشيء عليه ان هلك كذا في الخلاصة \* وفي نوادر ابن سماعة قال سألت محمدا من باع فصا في خاتم او جذعا في سقف ولا ينزع ذلك الا بضرر يملكه المشتري او هو موقوف قال هو موقوف لايملكه مادام للبائع فيه خيار ان شاء سلم وان شاء لم يسلم اشارة الى ما قبل القلع فاذا صار بحال لا يقدر البائع فيه على الامتناع من دفعه يملكه المشتري فان لم يخاصم المشتري في ذلك حتى باع البائع الخاتم باسره او باع البيت من انسان آخر ودفعه اليه قال محمد رح بيع البائع ثانيا ينقض بيعه ولا كذا في المحيط \* ذكر في المنتقى اصلا في جنس هذه المسائل فقال كل ما اجبر البائع على دفعه الى المشتري فقبضه على ذلك البائع مضاع لزمه وكل ما لم اجبره على دفعه الى المشتري فدفعه اليه لا يكون قابضا ولا ضمان عليه اذا هلك كذا في الذخيرة \* رجل باع صوفيا في فراشه فابى البائع فتقه ان كان في فتقه ضرر لم يحزوان لم يكن في فتقه ضرر يحزوانا اختلغا في الفتق فعلى البائع ان يفتق شيئا حتى ينظر اليه المشتري فاذا رآه ورضى به اجبر على فتح الباقي وكذلك بيع الجزر في الارض على هذا كذا في الخلاصة \* ويشترط لجواز بيع العمارة في الحانوت والاشجار في الارض ان لا يلحقها ضرر بالقلع في الاملاك للباعة كذا في القنية \* قال ابن سماعة قلت لمحمد رح رأيت ان اغتصبت جذعا فسقفت به بيتا او اغتصبت اجرا فبنيت به دارا واغتصبت مسمارا فجعلته في باب ثم انى بعته البيت والباب والدار يحوز البيع في ذلك واذا علم المشتري يكون له الخيار في رد الدار والبيت والباب قال البيع جائز وليس للمشتري فيه خيار كذا في المحيط \* اكار له صمارة في ضيعة رجل فباع العمارة ان كانت العمارة بناء او شجرا جازا زالم بشرط الترك في الارض وان كان كرا با او كرى انهار او نحو ذلك لايحوز كذا في الظهيرية \* ولو كان المبيع دارا او ارضا بين رجلين مشاعا غير مقسوم فباع احدهما قبل القسمة بينا منها بعينه او قطعة بعينها فالبيع لايحوز لاني نصيبه ولا في نصيب صاحبه بخلاف ما اذا باع جميع نصيبه من الدار والارض فالبيع جائز كذا في شرح الطحاوي \* ولا يحوز بيع المسيل وهبته



ويجوز بيع الطريق وهبته كذا في التبئين \* ولو باع امته في بطنها ولد موصى به لأخر فجاز الموصى له ثم ولدت بعد قبض المشتري فلا شيء له من الثمن وان ولدت قبل القبض فله حصته من الثمن الا اذا مات قبل القبض فلا حصته له وان ولدت قبل القبض ولم يجز الموصى له او امته اخذ المشتري الآن بحصتها من الثمن ولا يصح الاجازة بعد الولادة بحال كذا في التاتار خانية \* ولو استثنى من المبيع ما يجوز افراده بالعقد جاز الاستثناء كما لو باع صبرة الاصاغا منها او دنا من خل او دهن الاشارة امنا وكذا لو كان عددًا متقاربًا جاز البيع ولو استثنى منه ما لا يجوز افراده بالعقد لا يصح استثناءه كما لو باع جارية الاحملها وشاة الاعضا منها او قطيعا من الغنم الاشارة او سيفًا محلي الا حليته لم يجز كذا في محيط السرخسى \* ولو باع بناء او دار او استثنى مافيه من الخشب او استثنى مافيه من اللبن والاجر والتراب يجوز ان اشتراه للنقص كذا في القنية \* ولا يجوز ان يبيع الثمر ويستثنى منها ارطًا لا معلومة هذا ان اباعها على رأس الشجر اما ان كان مجد وذاباع الكل الاصاغا منها فانه يجوز قالوا هذه رواية الحسن وهو قول الطحاوي واما على ظاهر الرواية ينبغي ان يجوز ولو باع نخلا واستثنى منه نخلا معلوما جاز كذا في السراج الوهاج \* ولو باع صبرة بمائة الا عشرة فله تسعة اعشارها بجميع الثمن ولو قال على ان عشرة الى فله تسعة اعشارها بنسعة اعشار الثمن خلا لما روى من محمد رح انه بجميع الثمن فيهما ومن ابي يوسف رح لو قال ابيعك هذه المائة الشاة بمائة على ان هذه لي او ولي هذه فسد ولو قال الالهة كان ما بقي بمائة كذا في فتح القدير \* ولو قال هذه المائة لك بمائة درهم الانصفها فان النصف بمائة درهم ولو قال ولي نصفها كان النصف بخمسين درهما كذا في المحيط \* ولو باع اغناما او مدلا بذلك واستثنى واحدا غير معين فالبيع فاسد ولو استثنى معينا جاز كذا في الخلاصة \* وكذلك الحال في كل عدد من متفاوت كذا في فتح القدير \* ولا يجوز بيع جارية اعتق مافي بطنها ونظيرها احدى عشرة مسألة احدنها يجوز العقد والاستثناء وهي ما لو اوصى بالام واستثنى الجنين او اوصى بالحمل واستثنى الام صح الاستثناء واربعة منها يفسد العقد والاستثناء وهي ما لو باع امته او كانت بها او استأجرها او صالح عليها من دين واستثنى الجنين فسدت هذه العقود وستة يجوز العقد ويبطل الاستثناء وهي ما لو وهب الام او تصدق وسلمها او امهرها او صالح عليها من دم العمد او خالع عليها او اعتق الام واستثنى الجنين في هذه العقود بطل الاستثناء ونفذت العقود عليها كذا في محيط السرخسى \*

وفي الامالي من محمد رح اذا قال الرجل لغيره بعتك هذا العبد بالف درهم الا نصفه بخمسمائة درهم فالبيع جائز في جميع العبد بالف وخمسمائة وكذا لو قال الانصفه بمائة درهم فالعبد كله للمشتري بالف ومائة درهم وفي الامالي من محمد رح اذا قال له بعتك هذا العبد بالف درهم على ان لي نصفه بذئلمائة درهم او ستمائة درهم او قال بثلاث النمن او قال بمائة دينار فالبيع فاسد في هذا كله كذا في المحيط \* رجل باع رقبة الطريق على ان يكون للبائع فيها حق المرور جاز وكذلك لو باع صاحب الدار السفلى على ان يكون للبائع حق قرار العلو عليه كذا في الظهيرية \* ذكر ابن سماعة في نوادره من محمد رح اذا قال لغيره ابيعك هذه الدار بالطريقا فيهما من هذا الموضع الى باب الدار ووصف طوله وعرضه وشرط ذلك لنفسه او لغيره فالبيع جائز والنمن الذي سمي كله نمن مابقي من الدار سوى الطريق ولو قال في بيع الدار على ان للبائع عليها طريقا ووصف طوله وعرضه لا يجوز ذلك كذا في المحيط \* ولو قال ابيعك داري هذه بالف على ان لي هذا البيت بعينه لا يصح ولو قال الا هذا البيت جاز البيع ولو قال بعتك هذه الدار لا يباها جاز البيع ولا يدخل البناء في البيع ولو باع ارضا الا هذه الشجرة بعينها بقرارها جاز البيع وللمشتري ان يمنع من تدلي اغصان الشجرة في ملكه كذا في البحر الرائق \* الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف بين ابي يوسف وزفر رح اذا قال لغيره بعتك هذه الدار بالف درهم الامانة ذراع فالبيع فاسد في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف رح البيع جائز والمشتري بالخيار اذا علم ذراع الدار فان شاء كان البائع شريكا معه في الدار بالمائة الذراع وان شاء ترك كذا في المحيط \* ولو قال ابيعك هذا الطعام بالف درهم الا عشرة اقفزة منها فالبيع فاسد في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف رح البيع جائز وللمشتري الخيار اذا عزل منه عشرة الاقفزة ولو باع بمائة لا دينارا كان بتسع وتسعين كذا في البحر الرائق \* الفصل الحادي عشر

في بيع شيئين احدهما لا يجوز البيع فيه وشراء ما باع باقل مما باع \* ومن جمع بين حر وعبد او شاة ذكية وميتة وباصهما بطل البيع فيهما سمي لكل واحد منهما اولم يسم عند ابي حنيفة رح وعندهما ان سمي لكل واحد منهما صح في العبد والذكية كذا في الكافي \* وكذلك لو اشترى شاتين مسلوختين فان احدهما ذبيحة مجوسى او ذبيحة مسلم ترك التسمية عليها عمدا فان ذلك والميتة سواء عندنا كذا في المبسوط \* وان جمع بين قن ومدبر او مكاتب او ام ولد او بين عبده وعبد غيره صح في القن والعبد

والعبد بالحصّة من الثمن ومن جمع بين وقف وملك وأطلق صح في المالك في الأصح كذا في الكافي \*  
ولو اشترى دين من خل ثم ظهر أن أحدهما خمران لم يبين حصّة كل دين من الثمن فالعقد فاسد  
في الكل وإن بين فكذلك عند أبي حنيفة رح وعندهما يجوز العقد في الخل كذا في الذخيرة \*  
وإذا اشترى عبيدين وقبض أحدهما ولم يقبض الآخر حتى باهما جميعا بالف على أن كل واحد  
بخمس مائة جاز البيع فيما قبض ولم يجز فيما لم يقبض كذا في المحيط \* رجل اشترى مملوكا فباعه  
مع مملوكه قبل أن يقبض ما اشترى جاز البيع في الذي هو عنده عند علمائنا الثلاثة كذا في الخلاصة \*  
وإذا اشترى عبدا بالف درهم وقبض العبد ولم ينقد الثمن حتى باعه مع آخر له من البائع بالف درهم  
كل واحد بخمس مائة فإنه يجوز البيع في عبده ولا يجوز في العبد الذي اشتراه كذا في الذخيرة \*  
وفي المنتقى رجل اشترى دارا وطريقا من طرق المسلمين محدودة معلومة يعنى جمع بين الدار  
وبين طريق المسلمين في البيع فاستحق الطريق بعد ما قبضهما المشتري فإن شاء المشتري رد الدار  
وإن شاء أمسكها بحصتها إذا كان الطريق مختلطا بالدار فإن كان مميزا لزمته الدار بحصتها  
ولم يكن له الخيار وإن كان الطريق ليس بمحدود لا يعرف قدره فسد البيع ولو كان مكان الطريق  
مسجد خاص يجمع فيه فالقول فيه مثل الطريق المعلوم فإن كان مسجد جماعة فسد البيع كله هكذا  
ذكر في بعض النسخ وفي بعضها وإن كان مسجد جامع فسد البيع كله لأن بيع المسجد الجامع  
لا يجوز ولا يحل وكذلك إذا كان مهدوما أو أرضا ساحة لأبناء فيها بعد أن يكون في الأصل مسجد  
جامع وإذا كان الأرض مشتركة بين رجلين باع أحدهما جميع الأرض من صاحبه كان الشيخ الإمام  
الاجل ظهير المدعي المرغيناني رح يقول بفساد البيع وكذا كان يقول فيما إذا صالح المدعى عليه  
مع المدعى من دعواه على دار مشتركة بينهما ولو اشترى عبدا بخمس مائة نقد وخمس مائة له  
على فلان أو بخمس مائة إلى العطاء فسد البيع في الكل ذكره القدرى في شرحه كذا في المحيط \*  
وإذا اشترى من آخر محدودا بعشرة دراهم والف من من الحنطة وبين أوصافها إلا أنه لم يبين  
مكان الإبقاء للحنطة حتى فسد البيع على قول أبي حنيفة رح في حصّة الحنطة هل يتعدى الفساد  
إلى الباقي على قوله قال ينبغي أن لا يتعدى كذا في الذخيرة \* ولم يجز شراؤه وشراء من لا يصح  
شهادته له ما باع بنفسه أو يبيع له بأن باع وكيله بأقل مما باع قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره من مشتريه  
أو من وارثه لا من الموهوب له والموصى له والبيع لم ينقص ذاتا واتحد الثمنان جنسا والدينان

جنس الدراهم ههنا وفي الشفعة كذا في الكافي \* وكذلك ان بقى عليه شىء قبل نقد الثمن كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العنابية و لو باعه بدنانير ثم اشتراه بدرهم باطل لا يجوز و لو باعه بدنانير ثم اشتراه بتمر النضه باقل جاز و اذا اشتراه بالفلوس باقل قيل على قول محمد رح لا يجوز وعلى قيلين قولهما يجوز كذا في التاتارخانية \* و لو اشترى بجنس آخر او بعد ما تعيب يجوز كذا في التهذيب \* و لو اشتراه باكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن او بعده جاز و لو رخص السعير فانقص من حيث السعير فاشتراه باقل مما باع لم يجوز ولا عبرة للمعركذا في الخلاصة \* و لو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يجوز وكذا لو احال البائع على المشتري ثم اشتراه باقل مما باع كذا في القنية \* و لو باع المشتري من رجل ثم ان البائع الاول اشتراه من المشتري الثانى باقل مما باع جاز فان عاد المشتري الى المشتري الاول ان عاد بسبب هو فسح في حق الناس كافة لا يجوز للبائع الاول ان يشتريه باقل مما باع وان عاد اليه بسبب هو فسح في حقهما ببيع جديد في حق الثالث كان للبائع ان يشتريه باقل مما باع كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العنابية و لو قبض الثمن ثم اشتراه باقل جاز و لو وجدها زيوفا فردها لم يبطل الجواز وكذا لو صالحه من الثمن على ثوب وقبضه ثم اشتراه باطل ثم وجد بالثوب عيبا فردده لا يفسد الشراء و لو وجد الدراهم ستوقا فسد الشراء و لو باعه ثم اشتراه ابوه او ابنه باقل جاز في حال حيوته وبعد موته و اذا باع المضارب ثم اشتراه رب المال باقل لم يجوز وان كان فيه ربح و لو اشترى عبدا بمائة و قبضه ثم باع من البائع امة بثلاثمائة درهم ثم اشترى الامة بالعبد ومائة جاز في نصف الامة كذا في التاتارخانية \* باع عبدا بالفسخ نسيمه و شرط الاختار لاجنبى فجاز المشروط له الخيار البيع ثم اشتراه الاجنبى بخمسمائة قبل نقد الثمن جاز وان كان البائع هو الذى اشتراه لم يجوز كذا في السراجية \* و لو ان المشتري وهب السلعة من انسان و وهبه الموهوب له من الواهب وهو المشتري بعد ذلك ثم ان المشتري باعه من البائع باقل جاز وكذلك لو ان المشتري باع العبد من انسان ثم اشتراه ثم باعه من البائع باقل مما باع جاز و لو ان المشتري وهبه من انسان وسلمه ثم رجع في الهبة ثم باعه من البائع باقل لا يجوز اذا وكل ببيع مبدله بالف فباعه الوكيل ثم اراد الوكيل ان يشتريه باقل مما باع لنفسه او لغيره بامره قبل نقد الثمن لا يجوز و لو باع المدير او المكاتب او العبد لم يكن للمولى ان يشتريه باقل هكذا في المحيط \* و لو باع ثم وكل آخر حتى يشتري باقل جاز صنده كذا في الخلاصة \* صح البيع في المضموم الى شراء ما باعه باقل قبل النقد

كما لو اشترى امة بخمسائة ثم باعها ومعهما اخرى من البائع قبل نقد الثمن بخمسائة جاز البيع في التي لم يشترها منه وفسد في الاخرى كذا في البحر الرائق \* وفي القدرى ولا يجوز ان يبيع سلعة بثمن حال ثم يشترى بها بذلك الثمن الى اجل ولو باعه بالف درهم نسيئته الى سنة ثم اشتراه بالف درهم الى سنتين لا يجوز ان زاد على الثمن درهما او اكثر جاز ويجعل الزيادة في الثمن الثانى بمقابلة النقصان الممكن بزيادة الاجل كذا في المحيط \* الباب العاشر في الشروط التى تفسد البيع والى لا تفسد \* يجب ان يعلم بان الشرط الذى يشترط في البيع لا يخلوا ما ان كان شرطاً يقتضيه العقد ومعناه ان يجب بالعقد من غير شرط فانه لا يوجب فساد العقد كشرط تسليم المبيع على البائع وشرط تسليم الثمن على المشتري واما ان كان شرطاً لا يقتضيه العقد على التفسير الذى قلنا الا انه يلازم ذلك العقد ونعنى به انه يؤكد موجب العقد وذلك كالببيع بشرط ان يعطى المشتري كفيلاً بالثمن والكفيل معلوم بالاشارة او التسمية حاضراً في مجلس العقد قبل الكفالة او كان غائباً من مجلس العقد فحضر قبل ان يتفرقا وقبل الكفالة جاز البيع استحساناً وكذا البيع بشرط ان يعطى المشتري بالثمن رهناً والرهن معلوم بالاشارة او التسمية جاز البيع استحساناً وان لم يكن الرهن من مقتضيات العقد الا ان الرهن يؤكد موجب العقد قال في المنتقى وان لم يكن الرهن معيناً ولكن كان مسمى ان كان مرضاً لم يجز فان كان مكيفاً او موزوناً موصوفاً فهو جائز وان لم يكن الرهن معيناً ولا مسمى وانما شرط ان يرهنه بالثمن رهناً للبيع فاسد الا اذا تراضيا على تعيين الرهن في المجلس ودفعه المشتري اليه قبل ان يتفرقا او يعجل المشتري الثمن ويبطل الاجل فيجوز البيع استحساناً كذا في المحيط \* واذا لم يكن الكفيل معيناً ولا مسمى فالعقد فاسد وان كان الكفيل جاضراً في مجلس العقد وابتى ان يقبل الكفالة اولم ياب ولكن لم يقبل حتى افترقا واخذ في عمل آخر فالبيع فاسد استحساناً قبل بعد ذلك او لم يقبل كذا في الذخيرة \* ولو شرط ان يرهن كرحطة حبيدة جاز لان هذه الجهة لا تفسد البيع ولو شرط فيه رهناً معيناً امتنع من تسليم الرهن لم يجبر عليه ولكن يقال للمشتري اما ان يدفع الرهن او قيمته او الثمن او يفسخ العقد كذا في محيط السرخسى \* واو امتنع المشتري هذه الوجوه فللبائع ان يفسد البيع كذا في البدائع \* واذا اشترى شيئاً بشرط ان يكفل فلان بالدرك فهو كالببيع بشرط ان يعطى المشتري بالثمن رهناً او بنفسه كفيلاً فانه يصح اذا كان الكفيل حاضراً في مجلس العقد وكفل كذا في الصغرى \* ولو باع على ان يحيل البائع

وجلا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستحانا ولو باع على ان يحيل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياسا وجاز استحسانا كذا في الظهيرية \* وقيل في الحوالة ان باع بشرط ان يحيل المشتري بجميع الثمن على غيره فسد البيع ولو شرط ان يحيله بنصف الثمن على غيره جاز ذكر المحاكم في مختصره انه يجوز مطلقا وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وان كان الشرط شرطا لا يلايم العقد الا ان الشرع ورد بجواز كالحيازة والاجل اولم يرد الشرع بجوازه ولكنه متعارف كما اذا اشترى نعلا وشراكا على ان يحذوه البائع جاز البيع استحسانا كذا في المحيط \* وان اشترى صرما على ان يخمر البائع له خفا او قنسوة بشرط ان يطن له البائع من عنده فالبيع بهذا الشرط جائز للتعامل كذا في التاتارخانية \* وكذا لو اشترى خفا به خرق على ان يخمر البائع او ثوبا من خلقاني وبه خرق على ان يحيطه ويجعل عليه الرقعة كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى كريبا بشرط القطع والخياطة لا يجوز لعدم العرف كذا في الظهيرية \* وان كان الشرط شرطا لم يعرف ورود الشرع بجوازه في صورة وهو ليس بمتعارف ان كان لاحد المتعاقدين فيه منفعة او كان للمعقود عليه منفعة والمعقود عليه من اهل ان يستحق حقا على الغير فالعقد فاسد كذا في الذخيرة \* ولو باع عبدا على ان يسلمه المشتري قبل نقد الثمن كان البيع فاسدا كذا في الظهيرية \* رجل قال لرجل بعثك عبدى هذا بalf درهم على ان تعطينى عبدك هذا اوقال على ان تجعل لى عبدك هذا فسد البيع لانه شرط الهبة في البيع ولو قال بعثك عبدى هذا بalf درهم على ان تعطينى عبدك هذا زيادة جاز ويكون ذلك زيادة في الثمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو باع عبدا على ان المشتري متى باعه فالبائع احق بثمنه فالبيع فاسد كذا في السراج الوهاج \* بعث منك هذا الحمار على انك مالتم تجاوزه هذا النهر فردته على اقبله منك والا فلا يصح وكذا اذا قال مالتم تجاوزه الى الغد كذا في القنية \* ولو اشترى شيئا لبيعه من البائع فالبيع فاسد ولو اشترى ثمرا ليحذه البائع او يقرض البائع المشتري الفاء البيع فاسد كذا في الخلاصة \* ولو باع شيئا على ان يهب له المشتري او ينصدق عليه او يبيع منه شيئا او يقرضه كان فاسدا ولو باع على ان يقرض فلانا الاجنبى كان جائزا كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم اذا شرط منفعة المعقود عليه انما يفسد العقد اذا كان المعقود عليه من اهل ان يستحق حقا على الغير وذلك الرقيق فاما سوى الرقيق من الحيوانات



من الحيوانات التي لا تستحق على الغير حقاً فاشترط منفعتها لا يفسد العقد حتى لو اشترى شيئاً من الحيران سوى الرقيق بشرط ان لا يبيعه او لا يهبه فالبيع جائز وان كان في هذا الشرط منفعة للمعقود عليه كذا في المحيط \* ولو باع عبداً او جارية بشرط ان لا يبيعه وان لا يهبه ولا يخرجها من ملكه فالبيع فاسد كذا في البدائع \* وان باع عبداً على ان يطعمه المشتري جائز وان باع على ان يطعمه خبيصاً او لحماً كان فاسداً كذا في فتاوى قاضيخان \* وان باع عبداً بشرط ان يعتقه المشتري فالبيع فاسد في ظاهر رواية اصحابنا رح حتى لو اعتقه المشتري قبل القبض لا ينفذ عتقه ولو قبضه ثم امتعه ينقلب العقد جائزاً استحساناً في قول ابي حنيفة رح حتى يلزمه الثمن وعلى قولهما لا ينقلب جائزاً حتى يلزمه القيمة كذا في المحيط \* واجمعوا انه لو هلك في يده قبل الاصلق لزومه القيمة وكذلك لو باع من رجل او وهبه من رجل وجبت عليه القيمة كذا في النار تارخانية \* اشترى جارية على ان يكسوها القز او على ان لا يضربها او على ان لا يؤذيها ففسد البيع كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو باع جارية على ان يدبرها المشتري او على ان يستولدها فالبيع فاسد كذا في البدائع \* وان كان شرط المنفعة جري بين احد المتعاقدين وبين اجنبي بان اشترى على ان يقرض البائع فلان الاجنبي كذا وقبل المشتري ذلك ذكر الصدر الشهيد رح في شرح الجامع في باب الزيادة في البيع من غير المشتري ان العقد لا يفسد ذكر القدوري رح ان العقد يفسد وصورة ما ذكر القدوري رح اذا قال المشتري للبائع اشتريت منك هذا على ان تقرض او على ان تقرض فلانا وذكر ان العقد فاسد كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى قال محمد رح كل شيء يشترط على البائع وهو يفسد العقد فاذا شرط على الاجنبي فهو باطل من جملة ذلك اذا اشترى دابة على ان يهب هولاء مشرين درهمين فهو باطل وكذا لو قال على ان يهب لي فلان مشرين درهمين او كل شرط يشترط على البائع لا يفسد العقد فاذا شرطه على الاجنبي فهو جائز وهو بالخيار كذا في الخلاصة \* اذا اشترى شيئاً على ان يحط فلان الاجنبي كذا منه جاز البيع وهو بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء تركه وروى ابن سماعة عن ابي حنيفة رح اذا اشترى من آخر شيئاً على ان يهب البائع لابن المشتري او لاجنبي من الثمن كذا ففسد البيع كذا في البحر الرائق \* اذا باع ثوباً على ان لا يبيعه المشتري او لا يهبه او دابة على ان لا يبيعه او يهبها او طعاماً على ان لا ياكله ولا يبيعه ذكر في المزارعة ما يدل على



جواز البيع وهكذا روى الحسن في المجرد من البيعينة رح وهو الصحيح هكذا في البدائع \*  
وهو الظاهر من المذهب كذا في الهداية \* وروى الحسن من أبي حنيفة رح اذا اشترى من آخر  
دابة على ان لا يبيعها فالبيع جائز وكذلك اذا قال علي ان ينحرها وان قال علي ان يبيعها  
من فلان او علي ان لا يبيعها منه فالبيع فاسد ولن قال علي ان يبيعها ويهبها ولم يقل من فلان  
فالبيع جائز قال في المنتقى وهكذا روى ابن سميعة من محمد رح وان اشترى علي ابن لا يبيع  
الا باذن فلان او اشترى دارا علي ان لا يهد مها او لا يبيعها الا باذن فلان فالبيع فاسد كذا  
في المحيط \* رجل باع شيئا على ان يشتريه لنفسه لا يجوز البيع ولو قال بعته منك هذا بمائة درهم  
سجنا ورشوة جاز البيع كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اشترى علي ان يؤدي الثمن من يبعه  
فهو فاسد كذا في البحر الرائق \* واوباع دارا علي ان يتخذها مسجد للمسلمين فسد البيع وكذا  
لو باع طعاما علي ان يتصدق به على الفقراء وكذا لو باع بشرط ان يجعلها سقاية او مقبرة للمسلمين  
فسد البيع كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي لعنة ابنة ولو شرط ان يتخذ بيعة او يتخذ العصير خمر اذ كذا  
في التاتارخانية \* ولو قال ابيعك هذا بثلاثمائة درهم وعلي ان يخدمني سنة او قال بثلاثمائة درهم علي  
ان يخدمني سنة او قال بثلاثمائة درهم ويخدمك سنة كان فاسدا لان هذا بيع شرط فيه الاجارة وكذا  
لو قال ابيعك مبدى هذا بخدمتك سنة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو باع ثوبا علي ان يحرقه المشتري  
او دارا علي ان يخربها فالبيع جائز والشرط باطل كذا في البدائع \* وان كان شرط ليس فيه منفعة ولا مضر  
نحو ان يبيع طعاما بشرط ان ياكله او ثوبا بشرط ان يلبسه فالبيع جائز كذا في المحيط \* ولو اشترى جارية  
بشرط ان يطاء الاولادها فعند محمد رح يجوز في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \*  
في المنتقى اذا قال لغيره ابيعك هذا العبد بالف درهم لك علي فلان نضاء منى لك من فلان  
فالبيع جائز وهو متطوع من فلان وفي نوادر ابن سميعة من محمد رح اذا باع الرجل  
عبد له من رجل بالدين الذي للمشتري علي فلان وهو الف ورضى به فلان فهو جائز والمال  
للباعث على الغريم الذي عليه الدين كذا في المحيط \* واذا باع عبدا من رجل علي ان يدفع المشتري  
ثمنه الى الغريم للبايع كان البيع فاسدا وكذلك اذا باع عبدا من انسان علي ان يضمه المشتري  
منه فالغريم له كان البيع فاسدا كذا في الذخيرة \* رجل قال لغيره بع عبدك من فلان علي  
ان اجعل لك بمائة درهم جعلنا علي ذلك فباعه من ذلك الرجل بالف درهم ولم يذكر الشرط

في البيع جاز البيع ولا يلزمه الجعل وان كان اعطاء كان له ان يرجع فيه وكذا لو قال بع مبدك من فلان على ان اهب لك مائة درهم كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي المنتقى اذا قال لغيره اشترى منك هذا بالمانئة التي على فلان فهو فاسد وان قال اني ابيعك ثوبى بمائة لك على فلان على ان يرمى فلان مما عليه لك فهو جائز كذا في المحيط \* رجل باع شيئاً وقال بعث منك بكذا على ان اعط من ثمنه كذا جاز البيع ولو قال على ان اهب لك من ثمنه كذا لا يجوز ولو قال بعث منك بكذا على ان اعطت منك كذا او قال على ان وهبت لك كذا جاز البيع لان الهبة قبل الوجوب حط وفي الوجه الاول شرط الهبة بعد الوجوب كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اشترى عبداً وشرط الخيار لنفسه شهراً على انه ان ارضه على بيع او استخدمه فهو على خياره فالبيع فاسد واذا كان لرجل على رجل دينار فاشترى منه ثوباً على ان لا يقاصه فالبيع فاسد في ظاهر رواية اصحابنا حتى لو امتنقه المشتري قبل القبض لا ينفذ متقه ولو امتنقه بعد القبض ينقلب العقد جائزاً عند ابي حنيفة رح استحسننا حتى يلزمه الثمن وعلى قولهما لا ينقلب جائزاً حتى يلزمه القيمة كذا في المحيط \* رجل اشترى انزال كرم بشرط ان يبنى البائع حيطانه فسد البيع ولو قال البائع اشترى ابني الحوائط جاز البيع ولا يجبر على البناء ولكن يخير المشتري اذا لم يبن ان شاء امسك وان شاء رد كذا في الظهيرية \* باع شيئاً على ان يعطيه بالتفاريق ان كان ذلك شرطاً في البيع لا يجوز البيع وان لم يكن شرطاً ولكن ذكر بعد البيع كان للبائع ان يأخذ جملة كذا في مختار الفتاوى \* ولو اشترى بشرط ان يوفيه في منزله فانه ينظر ان كان المشتري في المصر ومنزله ايضاً فيه فالبيع جائز بهذا الشرط استحسننا في قول ابي حنيفة وابى يوسف رح ولو كان منزله خارج المصر او المشتري خارج المصر ومنزله في المصر لا يجوز بالاجماع وكذلك اذا كان كلاهما في غير المصر ولو كان بشرط الحمل الى منزله لا يجوز بالاجماع كذا في شرح الطحاوى \* اشترى حطباً في قرية شراء صحيحاً وقال موصولاً بالبيع واحمله الى منزلي جاز البيع لان هذه مشورة وليس بشرط ان شاء حمل وان شاء لم يحمل كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اشترى من آخر داراً على ان يسلم فلان المبيع له ولم يملك ان لفلان فيها شيئاً اولم يعلم فالبيع فاسد وقال الحسن ان علم ان له فيها شيئاً فان سلم المبيع جاز والا كان بالخيار في حصّة البائع فان شاء اجازته وان شاء ابطله كذا في المحيط \* واذا قال المشتري زدتك في الثمن مائة على ان تبيعني بالف درهم ففعل جاز البيع وكان البيع بالف ومائة

وكذلك اذا قال اهب لك زيادة في الثمن كذا في الذخيرة \* باع عبدا على ان يؤدي اليه الثمن في بلد آخر فسد البيع هذا اذا كان الثمن حالا فان باع بالف الى شهر على ان يؤدي اليه الثمن في بلد آخر جاز البيع بالف الى شهر ويبطل شرط الايفاء في بلد آخر لانه باع بالف الى اجل معلوم وانما ذكر الايفاء في بلد آخر لتعيين مكان الايفاء وتعيين مكانه فيما لاحمل له ولا مؤنة لا يصح وان كان شياً له حمل ومؤنة يصح تعيين مكان الايفاء ويجوز البيع ايضا كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل باع على انه بالنقد بكذا وبالنسيئة بكذا الى شهر بكذا الى شهرين بكذا لم يجز كذا في الخلاصة \* اذا قال لغيره ابيعك هذا الزق وهذا الزيت الذي فيه على ان الزق خمسون رطلا والزيت خمسون كل رطل منهما بدرهم فوجد الزق ستين رطلا والزيت اربعين فان الثمن ينقسم على قيمة الزيت وعلى قيمة الزق ثم يزداد على الثمن حصة العشرة الارطال التي وجدها زائدة في الزق وينقص من الثمن حصة عشرة الارطال التي وجدها ناقصة من الزيت ثم يقال له ان شئت فخذ وان شئت فدع كذا في المحيط \* اذا باع برذنا على انه هملاج فابيع جائز واذا اشترى شاة على انها حامل واشترى ناقة على انها حامل ففي ظاهر الرواية لا يجوز كما لو باع على ان معها ولذا كذا في الذخيرة \* ولو استقرض من آخر الف درهم ببخارا على ان يوفيه مثلها بسمرقندا واستقرض ببخارا الف درهم الى شهر على ان يوفيه مثلها بسمرقندا لا يجوز كذا في المحيط \* ولو باع شاة على انها حبل فسد البيع كذا في الظهيرية \* ولو اشترى جارية على انها حامل فقد ذكر الفقيه ابو بكر البلخي رح ان المشائخ رح اختلفوا في جواز هذا البيع بعضهم قالوا لا يجوز كما لو شرط الحمل في البها ثم وقال بعضهم البيع جائز قال الفقيه ابو بكر البلخي رح وهذا القول اصح مندى كذا في الذخيرة \* وروى من الفقيه ابي جعفر الهندواني رح انه قال هذا الشرط اذا كان من البائع يجوز لبيع وان كان من المشتري لا يجوز كذا في شرح الطحاوي \* ولو اشترى جارية للظورة على انها حامل لم يجز البيع كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو باع جارية وتبرأ من الحبل وكان لها حبل اولم يكن فالبيع جائز كذا في المبسوط \* ولو اشترى بقرة على انها حلوب اولبون قال الطحاوي لا يجوز وبه كان يفتي الشيخ الامام الاستاذ رض وقال الكرخي رح يجوز وبه اخذ الفقيه رح وبه يفتي الصدر الشهيد رح وبه يفتي كذا في الخلاصة \* باع جارية

بأع جارية ظمرا على أنها ذات لبن ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان البيع فاسد  
 وذكر من الفقيه ابي جعفر رح انه جائز لان هذه بمنزلة الصنعة فصار كما لو اشترى عبدا على انه  
 كاتب او خباز و ثمة يجوز كذا ههنا وهو الصحيح و عليه الفتوى كذا في الغيانية \* لو اشترى  
 بطيخة على انها حلوة او زيتا و سمسما على ان فيه كذا منا من الدهن او ارزا خاما على انه يخرج  
 الارز الابيض من المانة كذا منا او شاة او ثورا حيا على ان فيه كذا منا من اللحم فسد البيع  
 في الكل لتعذر معرفته تبيل العمل كذا في القنية \* ولو باع شاة على انها تحلب كذا فالبيع  
 فاسد باتفاق الروايات وكذلك لو اشترى على انها تضع بعد شهر فالعقد فاسد كذا في الذخيرة \*  
 قال اشترى منك هذه البقرة على انها ذات لبن وقال البائع انا ابيعها كذلك ثم با شر العقد  
 مر سلا من غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد كذا في القنية \* اشترى جارية على انها  
 تغني كذا كذا صوتا فاذا لا تغني جاز ولا خيار له قالوا وهذا اذا ذكر هذه الصفة على وجه التبري  
 عن العيب وفي الفتاوى ان البيع بهذا الشرط فاسد على قول ابي حنيفة رح واحدى الروايتين  
 من محمد رح واما اخذ به هو الاول وعلى هذا يبيع الكباش النطاح والديك المقاتل اذا كان  
 شرط ذلك على وجه التبري عنه يجوز ايضا كذا في الغيانية \* اشترى جوزا على انه فاسد لا يجوز البيع  
 الا ان يكون كثيرا يشترى مثله للحطب كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اشترى حمامة على  
 انها تصوت كذا كذا صوتا فالبيع فاسد لانه لا يمكن اجبار الحمام على ذلك والمشروط  
 لا يمكن التعرف منه للحال فيفسد كذا في الظهيرية \* وفي الاصل اذا باع كلبا على انه عقور و حمامة  
 على انها دارة لا يجوز الا ان يبين ذلك على وجه العيب كذا في الذخيرة \* ولو اشترى  
 دارا واشترط مع الدار الفناء لا يجوز باع ارضا و شرط ان احدث المشتري فيها حدا فاستحقت  
 فالبيع ضامن للمشتري بذلك لا يجوز لان البائع لا يضمن الحفر وما شاكلة وانما يضمن البناء  
 والغرس والزرع كذا في محيط السرخسى \* ولو اشترى جارية على انها تحب كل يوم كذا  
 او تكتب كل يوم كذا لا يجوز كذا في الخلاصة \* باع زرعاً وهو بقل على ان يرسل المشتري  
 فيها دابة جاز استحسانا و عليه الفتوى وفي القياس يفسد به اخذ ببعض المشائخ كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 اشترى ارضا على ان خراجها على البائع فالبيع فاسد ولو شرط البعض على البائع ان شرط عليه  
 شيئا من خراج الاصل فكذلك وان شرط عليه زائدا على خراج الاصل جاز اشترى ارضا على

ان خراجها ثلاثة دراهم ثم ظهر انه اربعة او قال اربعة ثم ظهر انه ثلاثة فالبيع فاسد هذا اذا كان علم ذلك فان لم يعلم بالتبع جائز والمشتري بالخيار ان شاء قبلها بخراجها كلها وان شاء تركها ولو اشترى الارض الخراجية بغير خراج او ارضا بغير خراج اشترىها مع الخراج بان كان للبائع ارض خراجية وضع خراجها على هذه الارض فباها وعلم المشتري ذلك فالبيع فاسد كذا في الخلاصة \* اشترى عبدا على ان يكون سرقته على البائع ابد او جنونه عليه الى ان يستهل الهلال فحين قبل ان يستهل الهلال فرده على البائع فلم يقبضه البائع فهلك عند المشتري قالوا البيع بهذا الشرط فاسد فاذا رده على البائع بحيث تناله يده فقد برى منه ولا شيء للبائع عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* مثل القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي من ارض خراجها عشرة باء ما لكها مع خراج خمسة مشر زاد عليها من خراج ارض اخرى قال البيع فاسد وكذا في جانب النقصان قيل وان لم يعلم مقدار اصل الخراج على هذه الارض واختلف البائع والمشتري في المقدار فادعى المشتري اقل وادعى البائع اكثر هل ينظر الى خراج مثل هذه الارض في تلك القرية واذا اراد المشتري ان يحلف البائع ما يعلم ان اصل خراج هذه الارض كذلك فذلك فقال الخصم في الخراج نائب السلطان فسئل وما قوله ان كانت البلدة خراجية الا انه لا يعلم كيف وضع اصل الخراج غير انهم يوزعون الخراج على الشرب بذلك جرى العرف بينهم في القديم فباع رجل ارضا بغير خراج او بخراج قليل هل يجوز فقال هذا عرف مخالف لحكم الشرع كذا في الذخيرة \* اشترى ارضا على ان البائع يتحمل خراجها فقبضها المشتري فاخذها الشفيع بالشفعة ظنانه ان البيع بهذا الشرط جائز ثم ظهر له انه كان فاسدا قال القاضي الامام ابو علي النسفي رح البيع فاسد وفي البيع الفاسد لا يثبت للشفيع حق الشفعة ما لم يبطل حق البائع في الاسترداد فان كان الشفيع اخذها بتراضيها كان ذلك بيعا مبدءا فان شرطا في الاخذ بالشفعة ان يتحمل البائع خراجها كان للشفيع ان يرد والا فلا كذا في الظهيرية \* ولو اشترى بشرط ( انك همسا يكن باركشند ) البيع فاسد وكذا لو باع بشرط ان لا يؤخذ منه الجبائية ولو اشترى على ان الجبائية الاولى ليس على المشتري واتفقا على ذلك جاز البيع كذا في الخلاصة \* اذا باع ولم يذكر الخراج ولم يجعله شرطا في البيع جاز ثم يظن ان كان خراجها كثيرا مثل ما بعد ذلك ميبا في الناس يخير المشتري بسبب العيب وان لم يكن كذلك فلا خيار له كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا باع ارضا وقال ان خراجها كذا ثم ظهرت

الزيادة ان كانت الزيادة شيئاً يعبده الناس ميبا فله الرد واذا اشترى داراً على انها حرة عن النوائب  
 فاذا بطالب المشتري بالنوائب فله ان يرد ها على بائعه ان كان حياً وعلى ورثته ان كان ميتاً  
 وكذلك اذا اشترى على ان قانونها نصف دانق فاذا هوا كثر فله ان يرد ها واذا باع حانوتاً  
 على ان غلتها مشرون فاذا هي خمسة مشرفان اراد بذلك انها كانت تغل فيما مضى كذا  
 فلا يفسد به العقد وان اراد بذلك انها تغل في المستقبل فالعقد فاسد وان اطلق ولم يفسر ولم يرد  
 به شيئاً فالعقد فاسد كذا في المحيط \* باع ارضاً على ان فيها كذا كذا نخلة فوجد ها المشتري  
 ناقصة جاز البيع ويخير المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك ولو باع داراً على ان  
 فيها كذا كذا بيتاً فوجد ها المشتري ناقصة جاز البيع ويخير المشتري على هذا الوجه ولو باع ارضاً  
 على ان فيها كذا كذا نخلة فوجد ها ثمانية اكرارها وكان نخل فيها غير مثمرة فسد البيع  
 كما لو باع شاة مذبوحة فاذا رجليها من الفخذ مقطوعة فسد البيع كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 واذا باع ارضاً على ان فيها نخيلاً واشجاراً فان اليس فيها نخيل واشجار فالبيع جائز ويخير المشتري  
 واذا باع بنخيلها واشجارها فهذا مالو باعها على ان فيها نخيلاً واشجاراً سواء وكذا لو باع  
 داراً بسفليها وعلوها فاذا اعلولها كان للمشتري الخيار واذا قال بعثك هذه الدار باجذاعها وابوابها  
 وخشبها فان اليس فيها اجذاع ولا ابواب ولا خشب فهو بالخيار وان كان فيها بابان وجذعان فلا خيار له  
 وان كان فيها باب واحد وجذع واحد فله الخيار ولو قال بعثك بما فيها من الاجذاع والابواب  
 والخشب والنخيل فلم يجد شيئاً من ذلك فلا خيار له اذا اشترى سيفاً على انه محلي بمائة  
 درهم فضة او نعلين على انها مشرقة بشراك او خاتماً على ان فضة باقوت او فصاً على انه مركب  
 فيها حلقة ذهب فاذا لا شراك الى آخره او كانت هذه الاشياء كما شرطت فتلف الشراك  
 واشباه ذلك قبل القبض فالمشتري بالخيار في هذه الصور ان شاء اخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء  
 ترك الا اذا اشترى فصاً على انه مركب في حلقة ذهب فلم توجد الحلقة فان في هذه الصورة  
 البيع فاسد والجملة في ذلك ان كل شيء يباع ويدخل فيه في البيع تبعاله من غير ذكر ذلك الغير  
 فاذا بيع ذلك الشيء وشرط ذلك الغير معه في البيع ووجد ذلك الشيء ولم يوجد ذلك الغير  
 فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ ذلك الشيء بجميع الثمن وان شاء ترك وكل شيء يباع ولا يدخل  
 فيه في بيعه تبعاله من غير ذكره اذا بيع ذلك الشيء وشرط غيره معه في البيع ولم يوجد ذلك الغير



فالمشتري ياخذ ذلك الشيء بحصته كذا في المحيط \* باع ثوبا على انه مصبوغ بالصفر فاذا هو ابيض  
 جاز البيع ويخبر المشتري كما لو باع دارا على ان فيها بناء فاذا لا بناء فيها جاز البيع ويخبر المشتري  
 بخلاف ما لو اشترى ثوبا على انه ابيض فاذا هو مصبوغ بالصفر كان فاسدا كما لو باع دارا على  
 ان لا بناء فيها وكان فيها بناء يفسد البيع كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو باع دارا على ان بناءها آجر  
 فاذا هو لبن ذكر في التجريد انه فاسد كذا في الخلاصة \* وكذا لو باع ثوبا على انه مصبوع بالعصفر  
 فاذا هو مصبوع بالزعفران فسد البيع ولو اشترى كرا باسا على ان سداه الف فاذا هو الف ومائة  
 يسلم اليه الثوب ولو اشترى على انه سدا سي فاذا هو خما سي خير المشتري ان شاء اخذ بجميع الثمن  
 وان شاء ترك كذا في فتاوى تاضيخان \* وان قال بعثك هذا الثوب القزا والخز وكان مختلطا  
 فان كان السدي مما شرط واللحمة من غيره فالبيع باطل وان كانت اللحمة مما شرط فالبيع جائز ويخبر  
 المشتري في فصل القز وفي الخز لا خيار للمشتري ان كانت اللحمة خزا والسدي من غيره قال  
 بشر سالت ابا يوسف رح عن رجل اشترى من آخر ثوبا على انه كتان فاذا نلته قطن فله ان يرد  
 وان قطعه لم يرجع بشيء ولو كان اكثره قطن فالبيع فاسد كذا في المحيط \* اشترى سويقا على انه لته  
 بمن من السمن وتقابضا والمشتري ينظر اليه فظهر انه لته بنصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري كما  
 لو اشترى صابونا على انه متخذ من كذا اجرة من الدهن ثم ظهر انه اتخذ من اقل من ذلك والمشتري  
 كان ينظر الى الصابون وقت الشراء جاز البيع من غير خيار وكذا لو اشترى قميصا على انه متخذ  
 من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري ولو باع من آخر ابريسما فوزنه  
 البائع على المشتري فذهب به المشتري ثم جاء بعد مدة قال وجدته ناقصا ان كان يعلم انه انتقص  
 من الهواء لاشيء على البائع وكذا لو كان النقصان مما يجري بين الوزنين وان لم يكن النقصان  
 من الهواء ولا مما يجري بين الوزنين فان لم يكن المشتري اقرا نه كذا منا فله ان يمنع حصته  
 النقصان ان كان لم ينقده الثمن وان كان نقده رجع عليه بذلك وان كان المشتري اقرا نه قبض  
 كذا منائم قال وجدته اقل من ذلك فليس له ان يمنع من البائع شيئا من الثمن ولا يشترده رجل  
 باع حبا من طعام ثم ظهر النصف تبنا فانه ياخذه بنصف الثمن بخلاف ما لو اشترى بثرا من حنطة  
 على انه عشرة اذرع فوجده اقل يخبر المشتري ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا  
 لو اشترى



لو اشترى كذا با على انه كتاب النكاح من تاليف محمد رح فاذا هو كتاب الطلاق او كتاب الطب او كتاب النكاح لا من تاليف محمد رح قالوا يجوز البيع لان الكتاب هو السؤال على البياض وذلك جنس واحد وانما يختلف انواعه وهو لا يمنع الجواز ولو اشترى شاة على انها نعجة فاذا هي مع جاز البيع ويخير المشتري ولو اشترى بعير على انه خراسي فلم يجد خراسيا كان له ان يرد كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا باع شخصا على انها جارية فاذا هو غلام فلا بيع بينهما وهذا استحسان اخذ به علماءنا والاصل في هذه المسئلة وما يجانسها ان الاشارة مع التسمية متى اجتمعنا في العقد فوجد المشار اليه على خلاف المسمى ان كان الخلاف من حيث الجنس فالبيع باطل حتى ان من باع فصا على انه ياقوت فاذا هو زجاج كان البيع باطلا وان كان المشار اليه من جنس لمسمى الا انه يخالفه في الصفة فالعقد جائز والمشتري الخيار اذا رآه كما لو اشترى فصا على انه ياقوت احمر فاذا هو اصفر كذا في المحيط \* اشترى فانسوة على ان حشوها فطن ففتقها المشتري فوجد المشتري صوفنا اختلفوا فيه قال بعضهم يفسد البيع فيرده المشتري ويرد معها نقصان الفتق وقال بعضهم يجوز البيع ويرجع بالنقصان وهذا اصح هكذا في الظهيرية \* ولو باع جبة على ان ظهارتها كذا وبطانها كذا وحشوها كذا فوجد الظهارة على ما شرط والبطانة والحشوة على خلافه فالبيع جائز ويخير المشتري وان كانت الظهارة من غير ما شرط فالبيع باطل واذا باع قباء على ان بطانته قوهي فاذا هو مروي فالبيع جائز ويخير المشتري وكذلك اذا قال حشوة قز فاذا هو فطن كذا في المحيط \* اشترى ارضا ثم امتنع عن ايفاء الثمن وقال اشتريتها على انها جريبان فاذا هي انقص وقال البائع بعثها كما هي وما شرطت لك شيئا كان القول قول البائع في انكار الشرط مع يمينه باع حمارا وقال ( بان شرط ميغروشم كه غارني است ) كان للمشتري ان يرد وكذا لو قال ابيعك على ان لا ترجع على بالثمن عند الاستحقاق كان البيع فاسدا كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو اشترى جارية ثيبا على ان البائع لم يكن وطئها ثم بان ان البائع كان وطئها لزم البيع ولا يكون للمشتري ولاية الرد كذا في الظهيرية \* ولو اشترى جارية على انها بكر فاذا هي غير ذلك فلو قال المشتري لم اجد ها بكر او قال البائع بعثها وسلمتها وهي بكر فذهبت القول قول البائع مع اليمين ويحلف لقد بعثها وسلمتها وهي بكر ولم يذكر انه يربها النساء وذكر في كتاب الاستحسان انه يربها النساء كذا في الخلاصة \* وفي نوادر ابن سماعه رجل اشترى

من آخر سمكة على انها عشرة ارطال ووزنها على المشتري فوجد في بطنها حجارة ووزنه ثلثة ارطال او نحو ذلك و السمكة على حالها فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وان كان قد شواها قبل ان يعلم بذلك فاني اقوم السمكة على انها عشرة ارطال واقومها وهي سبعة ارطال فيرجع بحصة ما بينهما وان وجد في بطنها طينا او ما اشبه ذلك مما تاكل السمكة لازمة البيع ولا خيار له وقال محمد رح فيمن اشترى من آخر طستنا على انه عشرة امناء فقبضه فاذا هو خمسة امناء فهو بالخيار ان شاء امسكه بجميع الثمن وان شاء ترك وان حدث به عيب عند المشتري واني البائع قبوله لاجل العيب فانه ينظر الى الطست فان كان قيمته على عشرة امناء مشرين وعلى خمسة امناء عشرة والعيب نقصه على قيمته خمسة امناء درهما فانه يرجع على البائع بنصف الثمن لنقصان الوزن ويرجع ايضا بعشر الثمن لاجل العيب وذلك درهم كذا في المحيط \* اشترى بعيرا على انه لا يصيح فوجده يصيح كان له ان يرده وهذا الجواب ظاهر فيما اذا كان يصيح زيادة على العادة بحيث يعد ذلك عيبا عند الناس كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اشترى جارية على انها لم تلد فظهر انها كانت ولدت ولدا كان له ان يردها كذا في الظهيرية \* رجل قال لعيره بع عبدك من فلان بالف درهم على ان يكون الثمن على والعبد لفلان المشتري في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع ولو قال بع عبدك من فلان بالف درهم على اني ضامن لك بخمسمائة درهم من الثمن جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اشترى ثوبا على انه نيسابوري فاذا هو بخاري او عمامة على انها شهرستاني فاذا هو سمرقندي البيع فاسد كذا في الخلاصة \* اشترى جارية على انها مولدة الكوفة فاذا هي مولدة البصرة يردها اشترى ثوبا على انه هروي فاذا هو بلخي البيع فاسد عند اصحابنا الثلاثة وفي نوادر بشر من ابي يوسف رح اذا اشترى سفينة على انها ساج فاذا فيها خير الساج قال ان كان شيئا لا بد من ان يكون فلا خيار له وهو بجميع الثمن يريد بهذا انه اذا استعمل فيها شيء من خير الساج لا يصلح ذلك الشيء الا من خير الساج ولو كان كل السفينة من غير الساج فلا بيع بينهما وروى بشر عن ابي يوسف رح رجل قال لغيره بكم هذا الثوب الهروي والثوب مصنوع صنع الهروي فقال بكذا فباعه قال قال ابو حنيفة رح هو مثل الشرط انه هروي وهو تولى يريد بهذا التبيين انه هروي كان البيع باطلا كذا في المحيط \* اذا شرط الاجل في المبيع العين فسد العقد وان شرط الاجل في الثمن والنمن دين فان كان للاجل

معلوم ما جاز البيع وان كان مجهولاً فسد البيع ومن جملة الآجال المجهولة البيع الى النيروز والمهرجان وقد ذكر محمد رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ السلام مسألة النيروز والمهرجان في الجامع الصغير واجاب بالفساد مطلقاً والصحيح من الجواب في هذه المسئلة انهما اذا لم يبينوا نيروز المجوس او نيروز السلطان فالعقد فاسد واذا بينا احدهما وكانا يعرفان وقته لا يفسد العقد هكذا في المحيط \* ولم يجز بيع الى قدوم الحاج والحصاد والدياس والنطاف والجذاذ كذا في الكافي \* وان اشترى الى فطر النصارى وقد دخلوا في الصوم جاز وقبل دخولهم في الصوم لا يجوز فان اسقط الاجل الفاسد قبل مضيه ينقلب العقد جائزاً استحساناً وعند زفر رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ السلام لا ينقلب جائزاً والصحيح قولنا لان مشائخنا قالوا العقد موقوف فيظهر انه كان جائزاً باسقاط المفسد وهكذا روى الكرخي عن ابي حنيفة رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ السلام وهو الصحيح واما سائر البياعات الفاسدة روى الكرخي عن اصحابنا انه ينقلب جائزاً بحذف المفسد والصحيح انه لا ينقلب جائزاً كذا في محيط السرخسى \* ولو باع مطلقاً اجل الثمن الى هذه الاوقات جاز كذا في النهر الفائق \* وان اجله الى شهر الريح فهو باطل وان قال في رجب اجلتك الى رجب فهو على الرجب القابل وان قال الى انسلاخه فالى انسلاخ هذا الرجب والبيع الى الميلاد فاسد كذا ذكر محمد رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ السلام في الكتاب فان كان المراد ميلاد البهائم فالجواب على ما اطلق في الكتاب وان كان المراد ميلاد عيسى عم فماذا كرم من الجواب محمول على ما اذا لم يعرفا وقته كذا في المحيط \* رجل اشترى منا ما بالف درهم الى عشرة اشهر على ان يطعنه الثمن اى نسد كان يومئذ كان البيع فاسداً رجل باع مبداً بالف على ان ينقده كل اسبوع بعض الثمن حتى ينقده خمسمائة عند مضى الشهر كان فاسداً كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا اشترى مسكاً وزناً فوجد فيه الرصاص فهو بالخيار ان شاء رد الرصاص وحط من الثمن بقدر وزن الرصاص وان شاء ترك واذا اشترى سمناً وزناً فوجد فيه رباً قد قال محمد رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ السلام ان كان رباً قد يكون مثله في السمن ولا يعد عيباً لزمه بجميع الثمن وان كان يعد عيباً فان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك وان كان مما لا يكون مثله في السمن فان شاء اخذه بخصته وان شاء ترك رجل اشترى من آخر جراب ثياب هروية او غيرها واشترى قوصرة تمر فلم يقبضها حتى عمداً البائع واخرج الثياب من الجراب واخرج التمر من القوصرة ثم باع الجراب او القوصرة وترك الثياب او لم يبع الجراب والقوصرة لكنه انتفع بها قال المتاع والتمر لازم للمشتري ليس له ان يمنع من الثياب

والتمر لكان الحراب والقوصرة كذا في المحيط \* أشترى حبة لؤلؤ وشرط لها وزنا وتقابضا ثم وجدها ناقصة وقد استهلكها قال لا يرجع بشيء في قياس قول أبي حنيفة رح ولكنه استقيم ذلك وترك قياسه فيه لأن نقصان اللؤلؤ يحط من الثمن شيئا كثيرا وجعل له أن يرجع بالنقصان وفي باب الاجارة وفي آخر كتاب الصرف اذا باع على أن وزنها مثقال فاذا هو مثقالان فالزيادة تسلم للمشتري بغير ثمن لأن الوزن فيما يضره التبعض بمنزلة الوصف كذا في الذخيرة \* أشترى بستانا فيه نخل وشجر وشرط انه عشرة اجربة وقبضه بغير مساحة فاكل ثمرة سنين ثم وجده تسعة اجربة لم يرد ولم يرجع بشيء في قياس قول أبي حنيفة رح كذا في المحيط \* ومن محمد رح فيمن اشترى ارضا فيها نخل وكرم على أنها عشرة اجربة واكل ثمرها سنين ثم تبين انها خمسة اجربة قال تقوم هذه الارض وهي خمسة اجربة بكم تساوى ولو كانت عشرة اجربة في مثل حالها بكم تساوى فيرجع بفضل ما بينهما كذا في الذخيرة \* رجل معه قفيزان من حنطة في زنبيل فباع قفيزا من رجل بدرهم ولم يقبض حتى باع من آخر قفيزا منه بدرهم ثم هلك احد القفيزين فالمشتري بالخيار فيه ان شاء اخذ كل واحد منهما نصف القفيز الباقي بنصف الثمن وان شاء ترك وان ترك احدهما نصيبه فاراد الآخر ان ياخذ القفيز كله بدرهم فليس له ذلك الا ان يشاء البائع فان قبض المشتري الآخر قفيزا ولم يقبض الاول شيئا ثم ان المشتري الآخر رد ذلك القفيز على البائع بعيب بغير قضاء قاض فليس للمشتري الاول في القفيز المردود شيء انما له ان ياخذ القفيز الباقي او يترك فان خلط البائع احدا للقفيزين بالآخر انتقص بيع المشتري الاول وان لم يخلط البائع وكان قد رد عليه بعيب بقضاء قاض وليس بالقفيز الباقي عيب فاراد المشتري الاول ان ياخذ الباقي دون المردود وابتى البائع الا ان ياخذ نصف كل واحد منهما فذلك للبائع فلو هلك القفيز الباقي عنده وبقي المردود الذي به عيب فاراد المشتري الاول تركه فذلك له وان اراد اخذ كله فله ذلك وان شاء ان ياخذ نصفه ويترك نصفه فعل ولو كان القفيز الها لك هو المردود الذي به عيب والقفيز الباقي هو الاول الذي لم يكن به عيب فللمشتري ان ياخذ نصفه وليس له ان ياخذ كله فان سلم البائع كله فللمشتري ان يمتنع كذا في المحيط \* رجل اشترى ارضا بشرها فاذا اشرب لها فاراد المشتري ان ياخذ الارض بحصتها ويرجع على البائع

على البائع بحصة الشرب من الثمن فله ذلك كذا في الذخيرة \* اذا اشترى طعاما مكايلة وقبضه فانه لا ياكله ولا يبيعه ولا ينتفع به حتى يكيله وكذلك اذا كان البائع ابتاعه واكتاله من بابه بحضرة المشتري لم يجزله ان يقتصر على ذلك الكيل ولا يبيع ولا ياكل حتى يكتاله ثانيا كذا في المحيط \* ثم مامة المشايخ حملوا في ما اذا كال البائع قبل البيع والمشتري يراه اما ان اكله بعد العقد فيجوز التصرف فيه وان لم يعد الكيل والوزن وعليه الفتوى كذا في التهذيب \* وان كاله البائع بعد البيع عند غيبة المشتري اختلفوا فيه والصحيح انه يشترط كيل آخر كذا في التاتارخانية \* واذا اشترى من غيره حنطة مجازفة وباعها بعدما قبضها من غيره مكايلة فانه يكفي فيه كيل واحد وكذلك اذا استقرضه من رجل كحنطة على انه كر ثم باعه مكايلة فانه يكفي كيل واحدا ما كيل المشتري وما كيل البائع المستقرض بحضرة المشتري ولو اشترى حنطة مجازفة وباعها من غيره بعدما قبضها مجازفة واستفاد حنطة من ارضه او بالهبة وباعها من غيره مجازفة او ملك حنطة ثمنها على انه كرو قبضها وباعها مجازفة قبل الكيل فهو جائز كذا رواه ابن سماعة عن محمد بن روح واذا اشترى مكايلة وباعه من غيره مجازفة قبل ان يكيل هل يجوز ظاهر ما اطلق محمد بن روح في الاصل يدل على انه لا يجوز وذكر ابن رستم في نوادره انه اذا باعه مجازفة قبل ان يكيله جاز ولو باعه مكايلة قبل ان يكيله لا يجوز فصار في المسئلة روايتان وكل جواب عرفته في المكيلات فهو الجواب في الموزونات كذا في المحيط \* اذا اشترى من آخر ثوبا على انه عشرة اذرع كان له ان يبيعه وان يتصرف فيه قبل الذرع واذا اشترى من آخر عدد يابشرط العدهل يجب اعادة العد لم يذكر محمد بن روح هذا الفصل في الكتب الظاهرة قالوا وقد ذكر الكرخي ان على قول ابي حنيفة رح يشترط اعادة العد لا باحة التصرفات وعلى قولهما لا يشترط وفي شرح القدوري اما المعدودات فيجب اعادة العد في رواية وفي رواية لا تجب وصح القدوري هذه الرواية اشترى طعاما مكايلة او موازنة شراء فاسدا وقبض بغير كيل ثم باعه وقبضه المشتري فالبيع الثاني جائز وانما يعتبر عادة الكيل في البيعين الصحيحين كذا في الذخيرة \* قال محمد بن روح اذا اشترى كراما من طعام مكايلة بمائة درهم فاكله من البائع لنفسه ثم انه ولحقه رجلا بالثمن الاول لم يكن للمشتري ان يقبضه الا بكيل مستقبل وان كان المشتري الاول الذي باع من هذا الثاني اكله لنفسه بمحض من المشتري فان اكله المشتري الثاني فوجده يزيد ففيزا رد الزيادة على المشتري الاول

سواء كانت هذه الزيادة زيادة تجرى بين الكيلين او زيادة لا تجرى فان ردها للمشتري الثاني على الاول ينظر ان كانت الزيادة مما يدخل بين الكيلين كانت الزيادة للمشتري الاول لا يرد لها على بائعه وان كانت الزيادة لا تدخل بين الكيلين ردها للمشتري الاول على بائعه فان وجد المشتري الثاني ناقصا كان للمشتري الآخر ان ياخذ المشتري الاول بحصته سواء كان النقصان بعد خل بين الكيلين او لا يدخل فان كان النقصان مما يدخل بين الكيلين يرجع للمشتري الاول على بائعه وان كان مما لا يدخل وثبت ذلك بالبينة او بتصديق البائع يرجع بذلك وكذلك لو كان البيع الثاني مزاحمة ولو كان المشتري الاول باع من الطعام قفيزا ودفعه الى المشتري ثم باع الباقي على انه كرمثل ما اشتراه تولية فاكثاله الثاني فوجده كراتما فذلك جائز ولا خيار له لكن ثمن الكرمي قسم على احدى اربعين قفيزا فما اصاب القفيز يسقط من المشتري الثاني وذلك جزء من احدى واربعين جزء من الثمن ولزمه الباقي وعند محمد رج يخير ان شاء اخذ الكل بجميع الثمن وان شاء ترك ولو كان العقد الثاني مزاحمة وباقي المسئلة يحاها فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رج يخير المشتري ان شاء رده وان شاء امسكه بجميع الثمن كذا في المحيط \* اشترى كرا بمائة درهم على انه اربعون قفيزا فاكثاله وتعابضا فابتل فصا رخمسين فافسده الماء ثم باع مزاحمة او تولية ولم يبين جاز والمشتري منه اربعون قفيزا وبقيت له عشرة اقفزة وان باع هذه العشرة الزائدة مزاحمة او تولية باعها على خمس الثمن وهذا على قياس قولهما وعلى قياس قول ابي حنيفة رج لا يبيع هذه العشرة مزاحمة ولو اصابه الماء بعد الكيل الثاني قبل القبض اخذ المشتري كله بكل الثمن ان شاء كذا في المحيط السرخسي \* رجل اشترى كرا حنطة بمائة درهم على انه اربعون قفيزا وكاله فاذا هو اربعون قفيزا فقبضه المشتري ثم تقايلا البائع ثم اكثاله البائع فاذا هو يزيد او ينقص قفيزا وتصاد فان ذلك من نقصان الكيل او من زيادة الكيل فالزيادة مع الاصل للبائع والنقصان عليه حتى لا يحط شيء من الثمن وكذلك لو اصابه الماء فزاد قفيزا ورضي به البائع فذلك كله له الا ان يكون لم يعلم به فله ان يرده بالعيب ويبطل الاقالة ويعود البيع الاول وكذلك ان كان رطبيا وقت البيع وهو كرتام ثم جف وانتقص عندا لمشتري ثم تقايلا فاكثاله فانتقص ولم انه من الجفاف او تصادفا عليه فذلك كله للبائع ولا يحط من الثمن شيء كذا في المحيط \* الاصل ان المبيع ان كان مينا مشارا اليه بيع بشرط الكيل فالزيادة الحادثة قبل الكيل للبائع وبعده



للمشتري وان لم يكن المبيع مينا مشار اليه فالزيادة التحادث بعد الكيل قبل القبض للبائع وبعد القبض للمشتري اذا اشترى طعاما على انه قفيز بدرهم فابتل قبل الكيل ثم كاله فاذا هو قفيز ور بيع بسبب البطل فان شاء اخذ منه قفيزا وان شاء ترك وان ازداد بعد الكيل بمحض من المشتري قبل القبض فالزيادة له ويخير لمكان البطل وان انتقص بعد الكيل اخذه بجميع الثمن ولو انتقص قبله اخذه بحصته من الثمن كذا في محيط السرخسى \* ولو كاله للمشتري بمحض من المشتري فكان قفيزا فلم يقبضه المشتري حتى اصيد عليه الكيل فاذا هو يزيد او ينقص قدر ما يكون بين الكيلين لزمه بجميع الثمن لان المعقود عليه تعين بالكيل ولم يظهر خطأ الكيل الاول حتى لو كانت الزيادة والنقصان قدر ما لا يجزي بين الكيلين ان كان زائدا لزيادة على بائعه وان كان ناقصا اخذه بحصته من الثمن في الحالين جميعا كذا في المحيط \* واذا اشترى قفيزا من صبرة بدرهم فعزل البائع منها قفيزا او كاله للمشتري ولم يسلمه اليه فاصاب الصبرة والمعزول ماء وزاد كل قفيز ربعا للبائع ان يعطى المشتري قفيزا الاخير من اي الطعامين شاء وللمشتري الخيار في قبوله ولو نقص الصبرة والمعزول بان كان نديا فجفى كان له قفيز تام ولا خيار لواحد منهما ولو اشترى قفيزا من صبرة فقبض قفيزا من جملتها ثم رده بعيب انتقص البيع واذا تباعا قفيزا بقفيز باعيا نهما فابتل احدهما بعد الكيل قبل القبض فزاد ربعا فذلك للمشتري ويخير ولا يفسد البيع لمكان الزيادة ولو كانت الزيادة قبل الكيل يخير صاحب الطعام اليابس بين اخذ قفيز وبين الترك عند ابي حنيفة وابي يوسف رح واذا تباعا قفيزا من صبرة بقفيز بعينه وكال صاحب الصبرة قفيزا منها ولم يسلمه اليه حتى اصابها والمعزول ماء فصاحب القفيز اليابس بالخيار ان شاء اخذ قفيزا رطبا وان شاء ترك وعند محمد رح يفسد البيع ولو ابتل المعزول خاصة فعليه تسليم قفيز من اليابس ولا خيار لواحد منهما كذا في محيط السرخسى \* الباب الحادي عشر في احكام البيع الغير الجائز \* البيع نومان باطل وفاسد فالباطل ما لم يكن محله مالا متقوما كما لو اشترى خمرا او خنزيرا او صيدا الحرم او الميتة او دما مسفوحا فهو لا يفيد الملك واما الفاسد وهو ان يكون بدلا مالا كما لو اشترى بخمرا وخنزير او صيدا الحرم او مدبرا او مكاتب او ام ولد او ادخل فيه شرطا فاسدا او نحوه فانه ينعقد البيع بقيمة المبيع ويملك عند القبض كذا في محيط السرخسى \* واختلف المشايخ انه مضمون ام امانة قال بعضهم هو امانة وقال بعضهم يكون مضمونا عليه كذا في شرح الطحاوي \* ويشترط ان يكون القبض



بإذن البائع وما قبضه بغير إذن البائع في البيع الفاسد فهو كما لم يقبض وفي الزيادات إذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد من غير إذن البائع ونهيه فإن قبضه في المجلس يصح القبض استحسانا ويثبت الملك فيه للمشتري وإن قبض بعد الافتراق من المجلس لا يصح قبضه لاقياسا ولا استحسانا ولا يثبت الملك فيه للمشتري وإذا كان له بالقبض نقبض في المجلس أو بعد الافتراق من المجلس صح قبضه ويثبت الملك قياسا واستحسانا إلا أن هذا الملك يستحق النقص ويكره للمشتري أن يتصرف فيما اشتري شراء فاسدا بتمليك أو انتفاع لكن مع هذا لا تصرف فيه تصرفا نفذ تصرفه لا ينقض تصرفه ويبطل به حق البائع في الاسترداد سواء كان تصرفا يحتمل النقص بعد ثبوته كالبيع واشباهه أو لا يحتمل النقص كالاقتاق واشباهه إلا الإجازة والنكاح فانهما لا يبطلان حق البائع في الاسترداد كذا في المحيط \* لو أمتقه أو باعه المشتري أو دبره بطل حق الفسخ وكذا لو استولدها وتصير الجارية أم ولد للمشتري وعلى المشتري قيمة الجارية وهل يغرم العقر ذكر في البيوع أنه لا يغرم وفي الشرب روايتان والصحيح أنه لا يضمن العقر وكذا لو كاتبه وعلى المشتري قيمته فإن أدى بدل الكتابة وعق تقرو على المشتري ضمان القيمة وإن عجز ورد في الرق أن كان ذلك قبل القضاء بالقيمة على المشتري فللبائع أن يسترد وإن كان بعد ما قضى عليه بالقيمة لأسبيل على العبد للبائع ولو أوصى به صحت الوصية ثم أن كان الموصى حيا فللبائع حق الاسترداد وإن مات بطل حقه فإن الثابت للموصى له ملك جديد بخلاف الثابت للوارث فإن مات المشتري شراء فاسدا فللبائع أن يسترد من ورثته وكذا إذا مات البائع فلمورثته ولاية الاسترداد كذا في البدائع \* ولو قطع الثوب وخاطه أو بطنه وحشاه ينقطع حق البائع في الفسخ كذا في محيط السرخسى \* رجل اشتري ثوبا شراء فاسدا وقبضه وقطعه ولم يحطه حتى أودعه عند البائع فهلك ضمن المشتري نقصان القطع ولا يضمن قيمة الثوب كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان المبيع فضاء فبنى المشتري فيها بناء أو غرس أشجارا بطل حق الفسخ عندهما وعند محمد رح لا يبطل كذا في محيط السرخسى \* الواجب في البيع الفاسد القيمة أن كان المبيع من ذوات القيم والمثل أن كان مثليا وهذا إذا هلك عند المشتري أو استهلكه أو وهبه أو سلمه وينقطع حق الاسترداد للبائع وكذا لو رهن أو باع المشتري من آخر فلو افتك الرهن ورجع في الهبة أو عاد المبيع إلى البائع بما يكون فسحا للبائع أن يسترد وهذا إذا لم يقبض

وهذا اذا لم يقض القاضى بالقيمة فان تضى ليس له حق الاسترداد كذا فى الخلاصة \* وان كان المبيع قائما فى يد المشتري لم يزد ولم ينقص فانه يرد على البائع ويفسخ البيع فيه الا ان الفساد كان قويا دخل فى صلبه وهو البديل او المبدل فكل واحد منهما يملك فسخه فى حضرة صاحبه عندهما ومندابى يوسف رح يملك بحضرة صاحبه وبغير حضرة صاحبه واذا لم يكن الفساد قويا دخل فى صلبه وانما دخل الفساد بشرط فيه منفعة لاحد المتعاطين فكل واحد منهما يملك فسخه قبل القبض واما بعد القبض فالذى له الشرط يملك فسخه بحضرة صاحبه ولا يملك الآخر ولو ازيد المبيع فى يد المشتري فلا يخلو اما ان تكون متصلة او منفصلة وكل واحد منهما على ضربين اما ان تكون متصلة متولدة من الاصل كالحمى والجمال وانجلاء بياض او غير متولدة كالصبغ فى الثوب والسمن فى السويق والبناء فى الساحة والمنفصلة متولدة من الاصل كالولد والعقرو الارش والنمر والصوف او غير متولدة من الاصل كالكسب والغلة والهبة والصدقة فان كانت متصلة متولدة من الاصل فانه لا ينقطع حق البائع عنه وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل كالصبغ وغيره انقطع حق البائع عنه وتقرر عليه ضمان القيمة او المثل ان كانت من المثليات وكذلك لو كان قطنا فغزله او غزلا فنسجه او حنطة فطحنها انقطع حق البائع عنه وتحول الى القيمة او المثل ولو كانت الزيادة منفصلة ان كانت متولدة من الاصل فانها لا تمنع الفسخ وله ان يردهما جميعا ولو كانت الولادة نقصتها يجبر النقص الواقع فيها بالحادث منها ولو هلكت هذه الزوائد فى يد المشتري فلا ضمان عليه ويغرم نقصان الولادة ولو استهلك هذه الزوائد يضمن ولو هلك المبيع والزيادة قائمة فللبائع ان يسترد الزيادة وياخذ من المشتري قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة من الاصل فللبائع ان يسترد المبيع مع هذه الزوائد ولا يطيب له فان هلكت الزيادة فى يد المشتري فلا ضمان عليه وان استهلك فلا ضمان عليه ايضا فى قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما يغرم ولو استهلك المبيع والزوائد قائمة فى يد المشتري تقرر عليه ضمان المبيع ويثبت الزيادة للمشتري وان انتقص المبيع فى يد المشتري ان كان النقصان بآفة سماوية فللبائع ان ياخذ المبيع مع ارش النقصان وكذلك النقصان بفعل المشتري او بفعل المعقود عليه فاما ان كان النقصان بفعل الاجنبى فالبايع بالخيار فى الارش ان شاء اخذ من الجانى ولا يرجع على المشتري وان شاء اتبع المشتري ثم المشتري يرجع على الجانى ولو قتله الاجنبى فللبائع ان يضمن

المشتري قيمته ولا سبيل له على الفاتل والمشتري يرجع على عاقلة الفاتل بالقيمة في ثلث سنين ولو كان النقصان بفعل البائع صار مستردا حتى انه لو هلك في يد المشتري ولم يوجد منه حبس من البائع صار مستردا ويكون هلاكه على البائع وان وجد منه حبس ثم هلك بعده فانه ينظر ان هلك من سرية جنائية البائع صار مستردا ايضا ولا ضمان على المشتري وان هلك لا من سرية جنائية فعليه ضمانه ويطرح حصة النقصان بالجنائية ولو قتله البائع او سقط في بئر حفرها البائع صار مستردا وبطل عنه الضمان هكذا في شرح الطحاوى \* ولو اشترى جارية شراء فاسدا وقبضها وباعها وربح فيها تصدق بالربح ولو اشترى بثمنها شيئا آخر فربح فيه طاب له الربح كذا في السراج الوهاج \* رجل اشترى دارا شراء فاسدا وقبضها فخربت خرابا فاحشاثم خالصم البائع الى القاضى فقضى القاضى للبائع بتيعة الدار يوم قبض المشتري كان للشفيع ان ياخذها من المشتري بتلك القيمة رجل اشترى عبدا شراء فاسدا وقبضه ثم اعتقه او قتله وقيمته يوم القتل والاعتاق أكثر من قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو اشترى من رجل عبدا بمكاتب او مدبرا وبام ولد وتقابضا ملك مشتري العبد العبد ومشتري المكاتب والمدير وام الولد لا يملكه وان قبضه باذن البائع وكذلك لو اشترى عبدا بمال الغير بغير اذن صاحبه ملك مشتري العبد العبد ولا يملك الآخر ما قبض حتى يجيز مالكة البيع وكذلك لو اشترى من رجل عبدا بشرب او بماء غير مرفوع في حوض او نهر او بئر او اشترى بذرا غير محصود فهو على ما ذكرنا كذا في شرح الطحاوى \* من اشترى جارية شراء فاسدا ليس له ان يطأها فان وطئها ولم يعلقها كان للبائع ان يستردها فاذا استردها ضمن المشتري مقرها للبائع وان اطلقتها يضمن قيمتها فاذا وجبت القيمة فعلى قول شمس الائمة السرخسى لا مقر عليه وعلى ما ذكره شيخ الاسلام في المسئلة روايتان على رواية كتاب البيوع لا مقر عليه وعلى رواية كتاب الشرب عليه العقر هكذا في المحيط \* رجل اشترى امة شراء فاسدا فلم يغبضها حتى اعتقها فاجاز البائع اعتاقه منعت على البائع ولا شيء على المشتري ولو اشترى عبدا شراء فاسدا فقال للبائع قبل القبض اعتقه عنى فاعتقه البائع منه كان العتق على البائع دون المشتري كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو اشترى عبدا شراء فاسدا وقبضه ثم قال للبائع هو حر لم يعتق فان قال بعد ذلك هو حر ان كان الكلام الاول بحضرة المشتري عتق كذا في محيط السرخسى \* ولو اشترى حنطة شراء فاسدا فامر البائع

ان يطحنها فطحنها كان الدقيق للبائع وكذا لو كانت شاة فامر البائع بذبحها فذبحها ولو اشترى قفيز حنطة شراء فاسدا و امر البائع قبل القبض ان يخلطها بطعام المشتري ففعل ذلك كان ذلك قبضا من المشتري وعليه مثلها للبائع كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اشترى امته شراء فاسدا وزوجها بمهر مسمى فوطئها الزوج وقد كانت بكر اثم ان البائع خاصم فيها واخذها فالنكاح جائز والمهر للبائع ثم ان كان فيه وفاء بما نقصها من ذهاب العذرة فلا شيء على المشتري وان كان النقصان اكثر من المهر رجع به على المشتري كذا في المحيط \* ولا يجوز بيع جارية بجاريتين الى اجل فان قبضها ونهبت عينها عنده ردها ونصفي قيمتها ولو فقاها غير المشتري كان للبائع خيار ان يضمن الفاقى والمشتري بقيمته ثم رجع المشتري على الفاقى ولو ولدت ولدين ومات احدهما اخذ الجارية والولد الباقي ولم يضمنه قيمة الميت ويضمن نقصان الولادة الا اذا كان في الولد وفاء ولو مات الولد بجنايته يضمن قيمته ولو ماتت الام وحدها اخذ الولدين وقيمة الام كذا في محيط السرخسى \* اشترى عبدا شراء فاسدا وقبضه باذن البائع ونقده الثمن ثم اراد البائع ان يأخذ عبده كان للمشتري ان يحبس العبد منه الى ان يستوفي الثمن فان مات البائع ولا مال له غير العبد كان المشتري احق بالعبد من غرماء البائع فيباع بحقه فان كان الثمن الثانى مثل الثمن الاول اخذه المشتري وان فضل الفضل لغرماء البائع وان كان الثمن الثانى اقل كان هو اسوة لساير غرماء البائع يضرب هو معهم ببقية حقه في ما يظهر من التركة وان مات العبد في يد المشتري كان عليه قيمته ولو اشتراه بالدين كان له على البائع قبل الشراء شراء فاسدا وقبضه باذن البائع ثم ان البائع اراد استرداد المبيع بحكم فساد البيع واراد المشتري حبسه بما كان له عليه من الدين لم يكن له ذلك فاذا مات البائع وعليه ديون كثيرة والعبد عند المشتري فغنى ما اذا وقع الشراء فاسدا لا يكون المشتري احق بالعبد كذا في المحيط \* رجل باع عبدا بيعا فاسدا ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم ابراه البائع من القيمة ثم مات الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمة الغلام ووقال ابرأتك من الغلام ثم ملك عند المشتري كان برياً من الغلام لانه اذا ابراه من الغلام فقد اخرجته من ان يكون مضمونا وصار امانة فلا يضمن عند الهلاك كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اشترى غلاما بخمسمائة وقيمة خمسمائة شراء فاسدا وقبضه نازدات قيمته من قبل السعر حتى صار يساوى الفاقباعة فعليه خمسمائة لا غير اعتبار القيمة يوم القبض ولو فصب عبد اقيمة الف فازدادت

قيمتة حتى صارت الفين ثم اشتراه من المالك شراء فاسدا ثم مات العبد فان وصل الى الغاصب بعد ما اشتراه فعليه الذان وان لم يصل حتى مات فعليه الف لان الزيادة في الغصب امانة وانما تصير مضمونة في الشراء بالقبض والقبض لم يوجد كذا في الظهيرية \* غاصب العبد اذا اشتراه من المغصوب منه شراء فاسدا واعتقه نفذ اعتقه لانه اعتقه بعد القبض كذا في فتاوى قاضى خان \* ولورد المشتري المبيع على بائعه في الشراء الفاسدا بنفسه العقد على اى وجه رد عليه ببيع او هبة او صدقة او بعارية او ودیعة وكذلك لو باعه من وكيل البائع بالشراء وسلم اليه برى من ضمانه ولو باعه من عبد البائع وهو ماذون له في التجارة وليس عليه دين لا يجوز لكن البيع فاسد ینفسخ عليه ولا يبرأ من الضمان حتى يصل المبيع الى البائع ولو كان العبد ماذونا في التجارة وعليه دين صح البيع وتقرر عليه الضمان للبائع ولو كان اشترى من العبد الماذون عليه دين وقبضه باذنه ثم باعه من سيده جاز بيعه من السيد وتقرر عليه الضمان للعبد وان كان العبد لادين عليه لا يجوز لبيع الثانى ولكن ینفسخ البيع الاول ويبرأ من ضمانه بالرد على السيد لان رده على مولى العبد كرده على العبد ولو باعه من مضارب البائع صح البيع وتقرر عليه الضمان ولا ینفسخ البيع ولو كان البائع وكيل لغيره بالشراء فاشترى من المشتري منه لموكله صح البيع الثانى ويثبت عليه الثمن للمشتري وتقرر له الضمان على المشتري الاول فيلتقيان قصاصا الا اذا كان في احد هما فضل يرد كذا في شرح الطحاوى \* ولو كان المبيع ثوبا فصبغه المشتري بصبغ يزيد من الاحمر والاصفر ونحوهما روى عن محمد رح ان البائع بالخيار ان شاء اخذه واعطاه مازاد الصبغ فيه وان شاء ضمنه قيمته وهو الصحيح كذا في البدائع \* ولو باع ارضا بيعا فاسدا فجعله المشتري مسجدا لا يبطل حق الفسخ مالم يبين في ظاهر الرواية فان بناءه بطل في قول ابى حنيفة رح وغرس الاشجار كالبناء كذا في فتاوى قاضى خان \* وفي نوادر ابن سماعة عن ابى يوسف رح رجل اشترى عبد اشراء فاسدا ثم ان المشتري اذن له في التجارة فلحقه دين ثم ان البائع خاصم المشتري في استرداد العبد فانه يرد اليه ولا سبيل للغرماء عليه ويضمن المشتري الاقل من قيمة العبد ومن الدين للغرماء كذا في المحيط \* اشترى جارية شراء فاسدا وقبضها باذن البائع ثم انه يريد ان يسترداها من المشتري بحكم فساد البيع فاقام المشتري بينة انه باعها من فلان بكذا فان صدقه

فان صدقة البائع فيه ضمنه فيمنها وان كذب في ما قال كان له ان يسترد هاهنا فان اشترى البائع الجارية ثم حضر الغائب وصدق المشتري كان له ان يسترد الجارية من البائع وان كان البائع الاول صدق المشتري في ما قال واخذ القيمة ثم حضر الغائب لم يكن للبائع الاول استرداد الجارية سواء صدق الذي حضر المشتري الاول او كذب به ولو قال بعته من رجل ولم يسمه وكذب به البائع كان للبائع ان يسترد هاهنا فان استرد ثم جاء رجل فقال المشتري عنيت هذا فان كذب ذلك الرجل المشتري فلا استرداد ماض وان صدق فكذلك كذا في المحيط \*

اذا اختلف المتبايعان احدهما يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد ان كان يدعى الفساد بشرط فاسد او اجل فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبيئة بيئة مدعى الفساد باتفاق الروايات وان ادعى الفساد لمعنى في صلب العقد بان ادعى انه اشتراه بالف درهم ورطل من خمر والاخر يدعى البيع بالف درهم في ظاهر الرواية القول قول مدعى الصحة ايضا والبيئة بيئة الآخر كما في الوجه الاول هكذا في فتاوى قاضي خان \* الباب الثاني عشر في احكام البيع الموقوف وبيع احد الشريكين \* اذا باع الرجل مال الغير عندنا يتوقف البيع على اجازة المالك ويشترط لصحة الاجازة قيام العاقلين والمعقود عليه ولا يشترط قيام الثمن ان كان من النقود فان كان من العروض يشترط قيامه ايضا كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم اذا صححت الاجازة في ما اذا كان الثمن شيئا يتعين بالتعيين وكان الثمن قائما فالثمن يكون للبائع دون المجيز ويرجع المجيز على البائع بقيمة ماله ان كان من ذوات القيم وبمثلته ان كان من ذوات الامثال هكذا في المحيط \* ولو ملك الثمن في يد البائع قبل الاجازة او بعدها هلك اماته ولو هلك المبيع في يد المشتري فللمالك ان يضم اليهما شاء فان ضمن المشتري يرجع بالثمن على البائع ان نقده وان ضمن البائع فان كان المبيع مضمونا عنده نفذ البيع وان كان اماته عنده فان سلم او لائم باع نفذ البيع وان باع او لائم سلم لا ينفذ البيع ويرجع بما ضمن على المشتري كذا في محيط السرخسي \* واذا مات المالك لا ينفذ باجازه الوارث وعند اجازة المالك يملك المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اشترى غيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري صبييا او محجورا عليه فيتوقف هذا اذا لم يضاف الفضولي الى غيره فان اضافه بان قال بع هذا العبد لفلان فقال البائع بعته لفلان توقف والصحيح انه يكفي في التوقف ان يضاف

في احدا لكلامين الى فلان وفي فروق الكرايمسى لوقال اشتريت لفلان بكذا والبائع يقول بعث منك بطل العقد في اصح الروايتين هكذا في النهر الفائق \* وان قال البائع للمفصولي بعث هذا منك لاجل فلان فيقول الفضولي قبلت او اشتريت او يقول اشتريت منك هذا لاجل فلان فيقول بعث ينفذ العقد على المشتري ولا يتوقف ولا يأت في موضع آخر لوقال صاحب العبد للمفصولي بعث منك هذا العبد بكذا وقال الفضولي قبلت لفلان او قال اشتريت لفلان او بدأ الفضولي فقال اشتريت منك هذا العبد لفلان فقال البائع بعث منك فالصحيح ان العقد يتوقف ولا ينفذ على الفضولي هكذا في المحيط \* رجل قال لغيره اشتريت عبدك هذا من نفسي بالف درهم ومولى العبد حاضر فقال المولى قد اجزت وسلمت قال محمد ربح يجعل كلام المولى بيعا السامة رجل باع عبد الغيرة بغير ان نه فقال المولى قد احسنت واصببت ووفقت لم يكن كلامه اجازة للبيع وله ان يردنه وان قبض الثمن يكون اجازة وكذا لوقال كفيتمني مؤنة البيع احسنت فجزاك الله خيرا لم يكن ذلك اجازة للبيع الا ان محمد ربح قال قوله احسنت واصببت يكون اجازة استحسانا كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* باع ارض ابنه فقال الابن مادمت حيا فانا اراض بالبيع او اجزته مادمت حيا فهو اجازة ولو قال امسكها مادمت حيا لا يكون اجازة كذا في الوجيز للكردي \* وفي المنتقى ان قوله بئس ما صنعت اجازة بشر من ابي يوسف رحمهما الله تعالى رجل باع عبدا رجلا بغير امره فبلغه الخبر فقال للبائع قد وهبت لك الثمن او تصدقت به عليك فهذا اجازة ان كان قائما كذا في الظهيرية \* ببلغ المالك ان فضوليا باع ملكه فسكت لا يكون اجازة ولو بلغ البيع فاجازة قبل علمه بمقدار ثمنه ثم علم المقدار ورد البيع فالمعتبر اجازته لارده باع الفضولي او المودع بلاذن المودع فبرهن المالك على اجازة البيع حال قيام المبيع لا يتمكن من اخذ الثمن من المشتري الا ان يكون وكيل من الفضولي في قبض الثمن باع عبدا غيره فمات العبد ثم ادعى المالك انه كان امره بالبيع يصدق وان قال ببلغني البيع واجزته لا يصدق كذا في الوجيز للكردي \* رجل باع عبدا رجلا بغير ان نه بمائة درهم فجاء المشتري الى مولاه واخبره ان فلانا باع عبده بكذا فقال المولى ان كان باعك بمائة درهم فقد اجزت قال محمد ربح ان كان فلان باعه بمائة درهم او اكثر فهو جائز وان كان باعه باقل من مائة لا يجوز وكذا لو باعه بمائة دينار لا يجوز واجازته تكون على الصنف الذي ذكر وكذا لو قال ان باعك بمائة درهم فهو جائز فهو على ما وصفنا ولو قال ان باعك بمائة درهم اجزت ذلك لم يجز ولا يكون ذلك



اجازة بل يكون عدة فان باعه بعد هذا ان شاء اجاز وان شاء لم يجز كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 باع ثوب غيره بغير امره فصبغه المشتري فاجاز رب الثوب البيع جاز ولو قطعة وخاطه لم يجز  
 لان المبيع قد هلك كذا في محيط السرخسى \* ولو اشترى الفضولى شيئاً لغيره ولم يصف الى غيره  
 حتى كان الشراء له فظن المشتري والمشتري له ان المشتري له فسلم اليه بعد القبض بالنمن الذي  
 اشتراه به وقبل المشتري له فاراد ان يسترد من صاحبه بغير رضا لم يكن له ذلك ولو اختلفا  
 فقال المشتري له كنت امرتك بالشراء وقال المشتري اشتريته لك بغير امرك فالقول قول المشتري له  
 لان المشتري لما قال اشتريته لك كان ذلك اقرارا منه بامره كذا في البدائع \* رجل اشترى  
 عبدا شراء فاسدا بالف درهم وقبضه ثم باعه من البائع بمائة دينار ان قبضه البائع كان ذلك فسخا  
 للبائع الفاسد وماله يقبضه لم يفسخ كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل باع عبدا بغيره بغير ان صاحبه  
 بالف درهم وقبله المشتري وباه آخر من آخر بالف درهم بغير امر صاحبه وقبله المشتري الثاني  
 توقف العقدان واذا بلغ المولى ذلك فاجازهما ينصف العقدان وكان لكل واحد من المشتريين  
 الخيار كذا في المحيط \* وكذلك لو كان الفضولى واحدا بابه منهما وقال الكرخی مسئله الفضولى في ما  
 اذا بابه منهما معا لانه لو قب بين العتدين كان الثاني فسخا للاول ومن اصحابنا من لا يجعل الثاني  
 فسخا للاول وهو الصحيح كذا في محيط السرخسى \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن حرج رجل  
 باع ثوب غيره من ابن نفسه بغير امر مالكة والابن صغير ماذون او بابه من عبده الماذون له وعليه دين  
 اولادين عليه ثم ان البائع اعلم رب الثوب انه قد باع ثوبه ولم يعلمه ممن باعه لا يجوز ذلك الا في عبده  
 المديون كذا في المحيط \* والبيع احق من النكاح والاجارة والرهن حتى لو باع فضلى امته رجل وزوجها  
 فضولى آخر من آخر او آجرها او رهنها فاجازهما المولى معاجاز البيع وبطل غيره والعنق والكتابة  
 والتدبير احق من غيرها والهبة والاجارة احق من الرهن والهبة احق من الاجارة والبيع احق من  
 الهبة في الدار واستويا في العبد كذا في الكافي \* ولو قال اشتريت عبدك هذا من نفسي ومن فلان  
 بالف درهم يعنى امس فقال المولى قد رضيت لم يجز في شيء ولو قال اشتريت عبدك هذا امس  
 اشتريت نصفه من نفسي بخمس مائة ونصفه من فلان بخمس مائة فهو جائز في النصف الذي  
 اشتراه من فلان اذا قال المولى اجزت كذا في المحيط \* والمشتري فسخ البيع قبل الاجازة  
 وكذا للعضولى قبلها كذا في الوجيز للكردي \* ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور الذي

يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة والده او وصيه او جده او القاضي وكذا  
المعتوه والصبي المحجور ان ابلغ سفيا يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصي او القاضي  
والعبد المحجور ان اباع شيئا من مال المولى او من مال وهب له او اشترى شيئا يتوقف على  
اجازة المولى واذا باع رجل عبده الماذون المديون بغير اذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء  
واذا باع المولى العبد الماذون بغير اذن الغرماء وقبض الثمن هلك ثم اجاز الغرماء بيعه صح  
ويهلك الثمن على الغرماء وان اجاز بعضهم البيع ونقض بعضهم بحضرة العبد والمشتري لا يصح  
الاجازة ويبطل البيع ومن الموقوف اذا باع المريض في مرض الموت من وارثه عينا من اعيان ماله  
ان صح جاز بيعه وان مات من ذلك المرض ولم يجز الورثة بطل البيع ومنه المرتد اذا باع  
او اشترى يتوقف ذلك ان قتل على رده او مات او لحق بدار الحرب بطل تصرفه وان اسلم  
نفذ بيعه اذا دفع ارضه مزارعة مدة معلومة على ان يكرن البذر من قبل العامل وزرعها العامل  
اولم يزرع فباع صاحب الارض يتوقف على اجازة المزارع هكذا في فتاوى قاضيخان \*  
رجل اشترى من رجل ثوبا فباعه البائع من آخر بفضل عشرة دراهم ثم اجاز المشتري البيع لا يجوز  
بالاجازة كذا في الحاوي \* جارية بين رجلين باعها احدهما بغير اذن الشريك وقبضها المشتري  
فاعتقها ثم اجاز الشريك البيع لا يجوز في حصته كذا في فتاوى قاضي خان \* في نوا در ابن سماعة  
اذا باع احد الشريكين نصف الدار مشاعا ينصرف ذلك الى نصيبه ولو باع فضرى نصف الدار  
المشتركة بين رجلين ينصرف البيع الى نصيبهما فان اجاز احدهما صح في النصف الذي هو نصيب  
المجيز وهذا قول ابي يوسف رح وقال محمد وزفر رح البيع جائز في ربعها كذا في المحيط \* رجلان  
بينهما صبرة من طعام فباع احدهما قفيزا من الصبرة وكاله للمشتري بعد البيع فاجاز الشريك  
بيعه اولم يجز جاز البيع ويكون جميع الثمن للبائع وان باع احدهما قفيزا فاجاز الشريك ثم كاله  
للمشتري فباع ما بقي كان للشريك على البائع نصف قفيز ولا سبيل له على المشتري ولو لم يكن  
الشريك اجاز البيع حتى ضاع ما بقي من الطعام اخذ الشريك من المشتري نصف الطعام الذي  
باع ولو عزل احدهما قفيزا من الصبرة المشتركة وباع ذلك القفيز فاجاز الشريك بيعه كان الثمن  
بينهما نصفين وان لم يجز الشريك بيعه واخذ من المشتري نصف ما باع فاراد المشتري ان يرجع  
على البائع

على البائع بتمام القفيز ليس له ذلك ولكنه بالخيار ان شاء رجع بنصف الثمن على البائع وان شاء ترك كذا في فتاوى قاضى خان \* قرية مشتركة بينهما باع احدهما منها دوراً وقراحين او ثلثاً جاز في النصف ولو باع نصف قراح لم يجوز وكذا اذا باع حجرة منها لم يجوز وكذا بيع طريق في ارض بينهما لا يجوز الا برضاة ولو باع البيت من الدار ثم باع بقية الدار جاز في النصف واذا باع نصف بناء من غير ارضه لم يجوز كذا في المحيط \* واذا كانت الحنطة او الموزون مشتركة بين اثنين فباع احدهما نصيبه من شريكه او من الاجنبى فنقول ان كانت الشركة في المال بسبب الخلط منهما باختيارهما او بالاختلاط من غير اختيارهما يجوز بيع احدهما نصيبه من شريكه ولا يجوز من الاجنبى الا باذن شريكه واذا كانت الشركة بسبب الميراث او الشراء او الهبة يجوز بيع احدهما نصيبه من شريكه ومن الاجنبى بعد اذن شريكه ولا يملك التصرف في نصيب شريكه كذا في الفتاوى الصغرى \* ذكر في النوازل باع نصيباً له من الشجرة بغير اذن شريكه بغير ارض ان كانت الاشجار بلغت آوان القطع جاز البيع وان لم يبلغ فالبيع فاسد في الوقعات نخل بين شريكين وعليها تمر وارض بين اثنين وفيها زرع قال لم يذكر هذا في الكتاب وينبغي ان يجوز كذا في المحيط \* واذا قال لا خربت منك نصيبى من هذه الدار بكذا وعلم المشتري بنصيبه ولم يعلم البائع جاز بعد ان يقرأ البائع انه كما قال المشتري وان لم يعلم المشتري قال ابو حنيفة ومحمد رَحِمَهُمَا لا يجوز علم البائع او لم يعلم وقال ابو يوسف رَحِمَهُمَا يجوز علم البائع او لم يعلم كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو كان ثياب بين رجلين او غنم او ما اشبه ذلك مما ينقسم فباع احدهما حصته من شاة او ثوب فانه يجوز وليس لشريكه ان يبطله في رواية محمد رَحِمَهُمَا وفي رواية الحسن بن زياد لا يجوز الا باجازة شريكه وبه اخذ الطحاوى رَحِمَهُمَا كذا في المحيط \* بثرو ارض بين رجلين باع احدهما نصيبه من البئر بطريقه في الارض جاز البيع في البئر ولا يجوز في الطريق وهو الصحيح ويتوقف على اجازة صاحبه فلو اجاز شريكه جاز البيع في الكل وان باع نصف البئر بغير طريق جاز هكذا في محيط السرخسى \* اذا باع نصف البناء مع نصف الارض جاز سواء باعه من اجنبى او من شريكه وان باع نصف البناء بدون الارض من اجنبى او من شريكه لا يجوز قالوا وهذا اذا كان البناء بحق اما اذا كان بغير حق جاز بيع نصفه من اجنبى ومن شريكه كذا في المحيط \* ومن باع مبدراً رجل واراد المشتري رد العبد وقال انك بعته بغير امر صاحبه وجهد البائع ذلك وقال

بل بعثك بامر صاحبه فاقام المشتري بينته على اقرارها حب العبد انه لم يأمره ببيعه اواقام بينته على اقرار البائع بذلك لا يقبل بينته وان اقر البائع عند القاضي ان رب العبد لم يأمره بالبيع بطل البيع ان طلب المشتري ذلك ولو جحد رب العبد امره عند القاضي وغاب وطلب بائعه الفسخ فسخ القاضي البيع بينهما فان طلب المشتري تاخير الفسخ ليحلف الأمر على عدم الامر لم يؤخر فلو حضر الأمر وحلف اخذ العبد وان نكل ما د البائع ولو حضر وجحد الأمر عند القاضي والمشتري غائب لم يأخذ العبد وللباع ان يحلف رب العبد بالله ما امرتني ببيعه فان نكل ثبت امره وان حلف ضمن البائع ونفذ بيعه ولو مات رب العبد قبل حضوره وورثه بائعه وجحد الأمر وبرهن لا يقبل بينته وان برهن على اقرار مشتريه بعدم الأمر بعد موته تقبل ولو ورثه البائع وغيره فان ادعى غيره جحد الأمر يسمع ومشتريه ان يحلف بالله ما تعلم ان المولى ما امره ببيعه فان نكل ثبت الأمر وان حلف اخذ نصف العبد ورجع المشتري على البائع بنصف الثمن وخير في النصف الآخر هذا اذا اقر المشتري بان العبد ملك الأمر فلو جحد لنا قول الأمر حتى يبرهن على ملكه كذا في الكافي \* الباب الثالث عشر في الاقالة \* قال ابو حنيفة رحمه الله في فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما الا ان لا يمكن جعلها فسخا بان ولدت المبيعة فيبطل كذا في الكافي \* اذا باع جارية بالف درهم وتقايلا العقد فيها بالف درهم صحمت الاقالة وان تقايلا بالف وخمسائة صحمت الاقالة بالف ويلغون ذكر الخمسائة وان تقايلا بخمسائة فان كان المبيع قائما في يده المشتري على حاله لم يدخله عيب صحمت الاقالة بالالف ويلغون ذكر الخمسائة فيجب على البائع رد الالف على المشتري وان دخله عيب يصح الاقالة بخمسائة ويصير المحطوط بازاء النقصان ولو كانت الاقالة بجنس آخر ذكر في عامة الكتب انها تصح الاقالة عند ابي حنيفة رحمه الله بالنهن الاول ويلغون ذكر جنس آخر وان ازداد المبيع ثم تقايلا فان كان قبل القبض صحمت الاقالة سواء كانت الزيادة منصلة او منفصلة وان كانت بعد القبض ان كانت منفصلة فالاقالة باطلة عنده وان كانت متصلة صحمت الاقالة عنده هكذا في المحيط \* اقلنى حتى اؤخرك الثمن سنة واقلنى حتى اضع عنك خمسين تصح الاقالة للتأخير والمحط وقال الثانی جاز ايضا اصله ان الاقالة تصح عند الثانی بلفظين احدهما ماض والاخر مستقبل كقوله اقلنى فقال الآخر اقلت وقال محمد رحمه الله لا يماضيين كالبيع واختار في الفتاوى قول محمد رحمه الله كذا في الوجيز للكردي \* رجل باع شيا ثم قال للمشتري

اقلنى بالبيع فقال قد اقلتك لم يكن ذلك اقالة في قول ابي حنيفة ومحمد رح في ظاهر الرواية حتى يقبل البائع بعد ذلك قبل كذا في فتاوى قاضيهان \* لو قال المشتري تركت البيع وقال البائع رضيت واجزت يكون اقالة كذا في الخلاصة \* بيع بمن بارده ( فقال اداوم ) لاتصح الاقالة ما لم يقل ( يذيرتم ) وبه يفتى كذا في الوجيز للكردي \* ولو طلب البائع الاقالة من المشتري فقال المشتري هات الثمن وقبل البائع فهو كقول البائع اقلنى كذا في الخلاصة \* جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال البائع لا دفعه بهذا الثمن فاخبر به المشتري فقال انا لا اريده ايضا لا يفسخ كذا في القنية \* وينقعد بالتعاطى ولو باحد الجانبين هو الصحيح كذا في النهر العائق \* قبض الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قال بعد ايام ان الثمن غال فرد البائع بعض الثمن المقبوض فمن قال البيع ينقعد بالتعاطى من احد الجانبين جعله اقالة وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي \* اشترى ابريسما فاخذه ثم قال للبائع لا يصلح لعملى فخذته وادفع الى الثمن فابى البائع فقال تركت كذا من الثمن وادفع الى الباقي ففعل فهو اقالة لا بيع مبتدأ طلب البائع من المشتري ففسخ البيع فقال المشتري ادفع الى الثمن فكتبه قبالة ورفعه اليه فاخذها منه ورد المبيع فهو فسخ كذا في القنية \* باع من آخر ثوبا فقال له المشتري قد اقلتك البيع في هذا الثوب فاقطعه قميصا فقطع البائع قميصا قبل ان يتفرقا ولم ينكلم بشيء كان اقالة كذا في فتاوى قاضيهان \* وشرط صحة الاقالة رضا المتقاييلين والمجاس وتقا بض بدل الصرف في اقلته وان يكون المبيع محل الفسخ بسائر اسباب الفسخ كالرد بخيار الشرط والرؤية والعيب عند ابي حنيفة رح فان لم يكن بان ازداد زيادة تمنع الفسخ بهذه الاسباب لاتصح عند ابي حنيفة رح وقيام المبيع وقت الاقالة فان كان هالكا وقت الاقالة لم تصح واما قيام الثمن وقت الاقالة ليس بشرط اذا تباعا عينا بدين كالدرهم والدينار عينا او لم يعينا والفلوس والمكيل والموزون والعدييات الموصوفة في الذمة ثم تقايلا والعين قائمة في يد المشتري صححت الاقالة سواء كان الثمن قائما او هالكا وان تقايلا بعد هلاك العين لم تصح وكذا ان كانت قائمة وقت الاقالة ثم هلك قبل الرد على البائع بطلت الاقالة وكذا اذا كان المبيع مبدى وتقا بض ثم هلكا ثم تقايلا لاتصح الاقالة وكذا لو كان احدهما هالكا وقت الاقالة والآخر قائما وصحت الاقالة ثم هلك القائم قبل الرد بطلت الاقالة ولو تباعا عينا بعين وتقابض ثم هلك احدهما في يد مشتريه ثم تقايلا صححت الاقالة وعلى مشتري الهالك قيمته ان لم يكن له مثل ومثله

ان كان له مثل فيسلمه الى صاحبه ويسترد منه العين وكذلك لو تقايلا والعينان قائمان ثم هلك  
احدهما بعد الاقالة قبل الرد لا تبطل الاقالة هكذا في البدائع \* ولو هلكا قبل التراد بطلت الاقالة  
كذا في المحيط \* رجل باع من آخر كرم او سلم فاكل المشتري نزلها سنة ثم تقايلا لا تصح وكذلك لو هلك  
الزيادة متصلة او منفصلة او استهلكها اجنبى كذا في الخلاصة \* ولو اسلم عبدا في طعام فقبض الطعام  
فمات العبد ثم تقايلا صححت الاقالة ويازمه قيمته كذا في محيط السرخسى \* ولو اشترى عبدا بنقرة  
او بمصوغ وتقابضا ثم هلك العبد في يد المشتري ثم تقايلا والفضة قائمة في يد البائع صححت الاقالة  
وعلى البائع رد الفضة ويسترد من المشتري قيمة العبد ذهبا لافضة ولو كان العبد وقت الاقالة ثم هلك  
قبل الرد على البائع فعلى البائع ان يسترد الفضة ويسترد قيمة العبدان شاء ذهبا وان شاء فضة كذا  
في البدائع \* رجل اشترى صابونا رطبا وقبضه فجف عنده وانتقص وزنه بالجفاف ثم تفاسخا  
البيع صح الفسخ ولا يجب على المشتري شيء من الثمن لاجل النقصان رجل اشترى لحما  
او سمكا او شيئا يتسارع اليه الفساد فذهب المشتري الى بيته ليحییء بالثمن فطال مكثه وخاف  
البائع ان يفسد كان للبائع ان يبيعه من غيره استحسانا وللمشتري الثاني ان يشتري من البائع  
ثم ينظر ان كان الثمن الثاني اكثر من الثمن الاول كان عليه ان يتصدق بالزيادة وان كان  
انقص فالنقصان يكون من مال البائع ولا يكون على المشتري الاول كذا في فتاوى قاضى خان \*  
رجل اشترى حمرا وقبضه ثم جاء بالحمرا بعد اربعة ايام ورده على البائع فلم يقبل البائع  
صريحا واستعمل الحمرا ايا ما ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الاقالة كان له ذلك كذا في الظهيرية \*  
باع امة وانكرا لمشتري الشراء لا يحل للبائع ان يطأها ما لم يعزم على ترك الخصومة لان البيع  
لا يفسخ بحكود المشتري فان مزم البائع على ترك الخصومة حل له ان يطأها وكذا لو باع  
جارية ثم انكر البيع والمشتري يدعى لا يحل للبائع ان يطأها فان ترك المشتري الدوى  
وسمع البائع انه ترك الخصومة حل له الوطؤ كذا في فتاوى قاضى خان \* اشترى من رجل  
عبدا بامته وتقابضا ثم ان المشتري باع نصفه من رجل ثم اقال البيع في الامه بعد ذلك جازت  
الاقالة وكان عليه لبائع العبد قيمة العبد وكذلك لو لم يبع لكن قطعت يد العبد واخذ الارش ثم اقال  
البيع في الامه كذا في الظهيرية \* رجل اشترى عبدا بالف درهم ودفع الثمن ولم يقبض العبد  
فقال له

فقال له البائع بعد ما لقيه وهبت لك العبد والتمن كان ذلك نقضا للبيع ولا يصح دبة  
التمن كذا في فتاوى قاضيخان \* قوم في السفينة وقد اشترى قوم من رجل منهم في السفينة  
امتنعة فخيف الغرق ووقع الاتفاق على القاء بعض الامتنعة من السفينة حتى تخف السفينة فقال  
بائع الامتنعة من طرح منكم المتاع الذي اشترى مني فقد اقلته البيع فطرحوا صحت الاقالة  
استحسنا كذا في الخلاصة \* رجل اشترى عبدا ثم ادعى انه باعه من البائع باقل مما اشترى  
قبل نقد التمن فسد البيع وادعى البائع انه اقال البيع كان القول قول المشتري في انكار الاقالة  
مع يمينه ولو كان البائع يدعى انه اشتراه من المشتري باقل مما باع والمشتري يدعى الاقالة  
يحلف كل واحد منهما كذا في الظهيرية \* الوكيل بالبيع يملك الاقالة قبل قبض التمن  
في قول ابي حنيفة ومحمد رح واما الوكيل بالشراء ذكر شمس الائمة السرخسي وشيخ الاسلام  
المعروف ( بخوارزاده ) انه لا يملك الاقالة كذا في فتاوى قاضي خان \* ويصح اقالة الموكل  
مع البائع والمشتري واقالة الوارث والوصي جائزة ولا يجوز اقالة الموصي له كذا في القنية \*  
ويجوز الاقالة في المكيل من غير كيل ولا يصح تعليق الاقالة بالشرط بان باع ثوبا من زيد فقال زيد  
اشتريته رخيصة فقال ان وجدت مشتريا بالزيادة فبعه منه فوجد فباعه بازيد لا ينعقد البيع الثاني  
كذا في الوجيز للكردي \* والاقالة لا تبطل بالشروط الفاسدة عند ابي حنيفة رح لانها فسخ كذا  
في محيط السرخسي \* من له دين مؤجل اذا اشترى بذلك الدين ممن عليه شيئا وقبضه ثم تقايلا  
لا يعود الاجل ولورده بالعيب بقضاء كان فسخا من كل وجه فيعود الاجل ولو كان بالدين كفيل  
لا يعود الكفالة في الوجهين كذا في الفتاوى الكبرى \* باع بقرة ثم قال لمشتريها بعثها منك رخيصة  
فقال المشتري ان كانت رخيصة فبعها واستريح فيها لنفسك واوصل الى تمن بقرتي النى بعثها مني  
فباعها ورشح فان كان قبل القبض او بعده لكن قال له مشتريها بعها لنفسك فهو فسخ والربح له والا  
فهو توكيل والربح للموكل باع صيغة مشتركة بينها وبين ابنها البالغ واجاز الابن البيع ثم اقامت  
الام واجاز الابن الاقالة ثم باعها ثانيا بغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لان الاقالة  
يعود المبيع الى ملك العاقد لا الى ملك الموكل والمجيز اشترى كرما بالذهب دفع مكانه حنطة  
ثم تقاسمها البيع قيل له ان يطلب الحنطة اشترى بدراهم خياد ودفع زيوفا مكانها وتجوز بها  
البائع ثم تقايلا فللمشتري ان يرجع على البائع بالخيار اشترى شيئا له حمل ومؤنة ونقله



الى موضع آخر ثم تقايلا بمؤنة الرد على البائع اشترى بقرة وتقا بضائهم تقايلا والبقرة بعد في يد المشتري يحلبها وياكل لبنها فللبائع ان يطلب منه مثل اللبن ولو هلك في يد المشتري تبطل الاقالة ولا يسقط ضمان اللبن من المشتري لظهور الاقالة في حق القائم دون الهالك كذا في القنية \*  
ولو اشترى ارضاً مع زرعها وحصده المشتري ثم تقايلا صحت في الارض بحصنها من الثمن بخلاف ما لو تقايلا بعد اذ راكمه فانها لا تجوز كذا في النهر الفائق \* رجل اشترى شيئاً وتقا بضاً ثم مكسدت الدراهم ثم تقايلا فانه يرد تلك الدراهم الكاسدة كذا في الخلاصة \*  
ولو اشترى ارضاً فيها اشجار فقطعها ثم تقايلا صحت الاقالة بجميع الثمن ولا شيء للبائع من قيمة الاشجار وبسلم الاشجار للمشتري هذا اذا علم البائع بقطع الاشجار واذا لم يعلم به وقت الاقالة يخير ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك كذا في القنية \* اقالة الاقالة جائزة الاقالة اقالة السلم كذا في النهر الفائق \* ولو باع بعد الاقالة من المشتري جاز ولو باع من غيره لم يجز ولو قال البائع البيع ثم اقال البائع بائعه الاول جاز وكذا بيعه من بائعه يجوز كذا في محيط السرخسي \*  
الباب الرابع عشر في المراجعة والتولية والوضيعة \* المراجعة بيع بمثل الثمن الاول وزيادة ربح والتولية بيع بمثل الثمن الاول من غير زيادة شيء والوضيعة بيع بمثل الثمن الاول مع نقصان معلوم والكل جائز كذا في المحيط \* ولو باع شيئاً مراجعة ان كان الثمن مثلياً كالمكيل والموزون جاز البيع اذا كان الربح معلوماً سواء كان الربح من جنس الثمن الاول او لم يكن وان لم يكن مثلياً كالعروض ان باعه مراجعة ممن لا يملك العرض لا يجوز وان باعه ممن يملك ذلك العرض ان باعه بالعرض الذي في يده وربح عشرة جاز وان باعه بربح (د) يارده لا يجوز الا اذا علم الثمن في المجلس جاز وله الخيار فاذا اختار العقد يلزمه احد عشر استحسننا وكذا لو باعه بالتولية ولا يعلم المشتري بكم يقوم عليه لا يجوز الا اذا علم الثمن في المجلس جاز وله الخيار وهكذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى ثوباً بعشرة فاعطى بهادينا را او ثوباً ف رأس المال العشرة حتى لو باعه مراجعة لزم المشتري الثاني عشرة ولو اشترى ثوباً بعشرة خلاف نقداً لبلد فباعه بربح درهم فالعشرة مثل ما نقد والربح من نقد البلد ولو نسب الربح الى رأس المال فقال ابيعك بربح (د) يارده فالربح من جنس الثمن كذا في المحيط \* ولو اعطى الزبوف مكان الجياد وتجوز بها البائع فله ان يبيع مراجعة على الجياد كذا في الحاوي \* ولو اعطاه بالثمن مريضاً او رهناً فهلك

يبيع مربحة على الدراهم كذا في محيط السرخسى \* باع متاعا مربحة واخبره ان رأس ماله مائة دينار فلما اراد ان يدفع الثمن قال اشتريته بدنا نير شامية والبيع ببغداد قال ليس له الانقد بغداد وان اقام بينة انه اشتراه بدنا نير شامية قبلت بينته ويكون المشتري بالخيار كذا في المحيط \* ولو وهب المشتري المبيع من انسان ثم رجع في الهبة فله ان يبيع مربحة وكذا لك لو باعه ثم رد عليه بعيب او خيار او اقاله فلو تم البيع فيه ثم رجع اليه بميراث او هبة لم يكن له ان يبيعه مربحة واذا كان المبيع جملة مما يكال او يوزن او يعد وهو غير متفاوت كان للمشتري ان يبيع بعض تلك الجملة وان كان جملة مما يختلف او عدديا متفاوتا فان باع بعضها مشاها مربحة جاز وان باع معينها فان كان الثمن جملة لم يجوز وان سمي لكل واحد ثمننا جاز يبيعه مربحة على ما سمي له في قول ابي حنيفة واهي يوسف رح كذا في الحاوي \* ولو اسلم عشرة دراهم في ثوبين من جنس واحد وبين جنسهما ونوعهما وصفتها وزرعهما على السواء وقبضهما عند محل الاجل واراد ان يبيعهما مربحة على خمسة يكره ما لم يبين وقال لا يكره كذا في الكافي \* واذا اشترى ثوبا واحدا واحترق نصفه فليس له ان يبيع النصف الثاني بنصف الثمن وان كان الباقي نصف الثوب باعتبار الذراعان كذا في المحيط \* فاصب العبد اذا قضى عليه بقيمة العبد عند الاباق ثم عاد العبد من الاباق فله ان يبيعه مربحة على القيمة التي غرم الا انه يقول قام على بكذا وكذا لو اشترى عبدا بخمر فقبضه فابق يقضى القاصى عليه بالقيمة للبائع كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل وهب لرجل ثوبا على عوض اشترط وتقابضا فليس له ان يبيعه مربحة في قياس قول ابي حنيفة رح كما في الصلح واما في قياس قول ابي يوسف رح فان العوض مثل قيمة الهبة فلا باس بان يقول قام على بكذا ولا يقول اشتريته رجل ورث عبدا فباعه بالف ثم اقال البيع بعد التقابض او قبله فاراد ان يبيعه مربحة لم يبيعه في قياس قول ابي حنيفة رح كذا في الحاوي \* ولو اشترى مخموم حنطة بمخمومي شعير بغير عينهما ثم تقابضا فلا باس بان يبيع الحنطة مربحة وكذلك كل صنف من المكيل والموزون بصنف آخر ولو اشترى قفيزا من الحنطة بقفيزي شعير بغير عينهما ثم باع الحنطة بربح ربع الحنطة لم يجوز وهذا بخلاف ما لو اشترى قلب فضة ثم باعه بربح درهم كذا في المحيط \* ولو اشترى ثوبين ولم يسم لكل واحد ثمنالا يجوز بيع احدهما مربحة وان سمي لكل واحد منهما ثمننا جاز مندهما وعند محمد رح لا يجوز ومن اشترى شيئا واغلى في ثمنه فباعه مربحة على ذلك جاز

وقال أبو يوسف رح إذا زاد زيادة لا يتغابن الناس فيه فاني لأحب أن يبيعه مرابحة حتى يبين رجلان  
 اشتريا مكيلا أو موزونا أو معدودا متقاربا واقتسماه جاز لكل منهما أن يبيع حصته مرابحة ولو كان  
 ثيابا ونحوها فاقسماها لم يجز لكل واحد منهما بيع حصته مرابحة كذا في محيط السرخسى \* أشترى  
 دنانير بدراهم فاراد أن يبيع الدنانير مرابحة لا يجوز كذا في الظهيرية \* أشترى متاعا ورقم  
 باكثر من ثمنه فباع مرابحة على الرقم جاز ولا يقول قام على بكذا وكذا الوورث أو اتهدب  
 ما لا وباع برقمه وهذا إذا كان عند البائع أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن أما إذا علم  
 أن المشتري يعلم أن الرقم والثمن سواء فإنه كان خيانة فله الخيانة كذا في محيط السرخسى \*  
 ولو أشترى نصف عبد بمائة ثم أشترى النصف الآخر بمائة نيس فله أن يبيع أي النصفين شاء  
 مرابحة على ما أشتراه فإن شاء باع الكل على ثلثمائة درهم مرابحة كذا في الحاوى \* ويجوز أن يضم  
 إلى رأس المال اجرا لقصارو والصبيغ والطراز والقتل والحمل وسوق الغنم والأصل أن عرف  
 التجار معتبر في بيع المrabحة فما جرى العرف بالحاقه برأس المال يلحق به وما لا فلا كذا في الكافي \*  
 ولا يحمل عليه ما أنفق عليه في سفره من طعام ولا كراء ولا مؤنة لانعدام العرف فيه ظاهر كذا  
 في المبسوط \* ولا يضم اجرة الراعى والتعليم للعبد صناعة أو قرآنا أو علما أو شعرا أو كراء بيت الحفظ  
 وعلى هذا لا يضم اجرة سائق الرقيق وحافظهم وكذا حافظ الطعام وكذا لا يضم اجرة الطبيب  
 والرائض والبيطار وجعل الآبق واجرا الحفان والغداء في الجنابة وما يؤخذ في الطريق من الظلم  
 الا اذا جرت العادة بضمه كذا في النهر الفائق \* ولا يلحق اجرة الحمامة ولا بزيد اجرا لكيا لين  
 في ثمن الطعام كذا في الحاوى \* ويضم اجرة السمسار في ظاهر الرواية ولا يضم ثمن الجلال  
 ونحوها في الدواب ويضم الثياب في الرقيق وطعامهم الا ما كان سرفا وزيادة ويضم علف الدواب  
 الا ان يعود عليه شيء متولد منها كالبا نها وصفوها وسمنها فيسقط قدر ما نال ويضم ما زاد بخلاف ما اذا  
 أجر الدابة أو العبد والدار واخذ اجرته فإنه يربح مع ضم ما أنفق عليه لان الغلة ليست متولدة من  
 العين وكذا حاجة اصاب من بيضها يختص بمأنا ل وما أنفق ويضم الباقي ويضم اجرة التجصيص  
 والتطيين وحفر البئر في الدار ما بقيت هذه فان زالت لا يضم وكذا سقى الزرع والكرم وكشحه  
 لو قصر الشوب بنفسه أو طين أو عمل هذه الاعمال لا يضم شيء منها وكذا التطوع منطوع بهذه الاعمال  
 أو باعارة

أوباعارة كذا في قسم القدير \* ويضم نفقة كربي الانهار وجعل القناة والمسناة والكراب وغرس الاشجار  
 مادامت باقية وكذا نفقة اجر الجازل للثمر واللفاط ولا يضم اجر الحافظ كذا في محيط السرخسى \*  
 وإذا اشترى شاة واستاجر من يذبحها ويسلخها ويملحها فانه يضم ذلك كله الى رأس ماله وكذلك  
 اذا اشترى نحاسا واستاجر من يضربه آنية يحتسب بذلك وكذلك الخشب ينحسب ابوابا  
 وكذلك اذا اشترى حطبانا اتخذ منه فحما فانه يحتسب اجر الموقد واللاتون والنقالين  
 كذا في المحيط \* ولو زوج عبده لم يلحق مهره برأس المال ولو زوج امته لم يحط مهرها  
 من رأس المال ولو اشترى لؤلؤة فثقبها باجر يضم اجرة الى الثمن واما اليافقوة فان كان ثقبها  
 ينقصها فلا يضم وان كان يزيد خيرا او لا بد منه يضم ولو اشترى ثوبا وبطانة فاتخذهما جبة وحشاها  
 قطنان ورثه او وهب له يضم اجرة القطن والخياطة الى ثمنه وكذلك لو ورث الثوب وبطنه بالغرو الذي  
 اشتراه او كان الغرو ميراثا والظاهرة شراء يضم ثمن الغرو والخياطة اليه ولو كان ثوبان احدهما شراء  
 والآخر ميراث فباعهما مرا بحة وقال يقومان على بعشرة لا يجوز لان الثوب الموروث لم يشتره بشيء  
 ولو صبغ الثوب الموروث بعصفر وانفق عليه درهمان باعهما مرا بحة وقال يقومان على بكذا جاز  
 كذا في محيط السرخسى \* وان خان في المرا بحة فهو بالخيار ان شاء اخذ بكل الثمن وان شاء  
 ترك وان خان في التولية حطها من الثمن وهذا عند ابي حنيفة رح فلو هلك المبيع قبل ان يرد  
 او حدث به ما يمنع الفسخ عند ظهور الخيانة لزمه جميع الثمن المسمى وسقط خياره عندا ببيع حنيفة رح  
 وهو المشهور من قول محمد رح كذا في الكافي \* اذا كان بالمبيع عيب فدلس فلما علم رضى به  
 فله ان يبيعه مرا بحة وكذا لو اشتراه مرا بحة فجاء به صاحبه فله ان يبيعه مرا بحة على ما اخذ به كذا  
 في الحاوى \* وان احدث بالمبيع عيب في يد البائع او في يد المشتري بأفة سماوية او بفعل المشتري  
 او بفعل المبيع فله ان يبيعه مرا بحة بجميع الثمن من غير بيان عند علمائنا الثلاثة ولو كان الحادث  
 من فعله او فعل اجنبى لم يبيعه مرا بحة حتى يبين وكذلك اذا حدث من المبيع نماء وهو قائم  
 في يده كالثمرة والولد والصوف او هلك بفعله او فعل اجنبى لم يبيعه مرا بحة حتى يبين ولو هلك  
 بأفة سماوية جاز له ان يبيعه مرا بحة من غير بيان ولو اشترى جارية ثيبا فوطئها جاز له ان يبيعه مرا بحة  
 من غير بيان وان كانت بكر الم يبيعها مرا بحة حتى يبين كذا في المحيط \* وان اشترى ثوبا فاصابه  
 قرض فارا وحرقت نار يبيعها مرا بحة بلا بيان وان تكسر الثوب ينشره وطيه فانتقص لزمه البيان كذا

في الكافي \* ولو استغل الدار والارض من غير نقص دخل فيها جاز له ان يبيعه مرا بحة من غير بيان ولو اشترى نسيئة لم يبيعه مرا بحة حتى يبين وهذا في الاجل المشروط فان لم يكن مشروطا الا انه متعارف مرسوم في ما بين التجار مثل البياح يبيع الشيء ولا يطالبه بالثمن جملة بل يأخذه منه منجما في كل شهرا وكل عشرة ايام فكثر المشائخ على انه ليس له ان يبين ثم في الاجل المشروط اذا باعه من غير بيان وعلم به المشتري فله الخيار ان شاء رضى به وامسكه وان شاء رده كذا في المحيط \* فان استهلك المشتري المبيع او هلك فعلم بالا جل ازم البيع كذا في النهر الفائق \* ولو اشترى بالدين ممن عليه الدين شيئا وهو لا يشتري ذلك الشيء بمثل ذلك من غيره فليس له ان يبيعه مرا بحة من غير بيان وان كان يشتريه بمثل ذلك الثمن من غيره فله ان يبيعه مرا بحة سراء اخذه بلفظ الشراء او بلفظ الصلح وفي ظاهر الرواية يفرق بين الصلح والشراء هكذا في الظهيرية \* وفي كل موضع وجب البيان ولم يبين فاذا علم المشتري بذلك فالمشتري بالخيار ان شاء مضى البيع بالثمن كله وان شاء رد المبيع فان لم يكن المبيع قائما في يده لزمه جميع الثمن ولا خيار له كذا في الحاوي \* واذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن باعه مرا بحة بما بقي بعد الحط وكذلك لو حط عنه بعدما باع حط ذلك عن المشتري الثاني مع حصته من الربح ولو كان ولا حط ذلك على المشتري الآخر ولو زاد المشتري في الثمن باعه مرا بحة على الاصل والزيادة جميعا وهذا مذهب علما ثلثة ولو اشترى ثوبا لم ينقد ثمنه ثم باعه مرا بحة جاز فان اخرا الثمن عنه شهرا بعد ذلك لم يلزمه ان يؤخر عن المشتري كذا في المحيط \* ولو وهب الثمن كله جاز له ان يبيعه مرا بحة على ما اشترى كذا في الحاوي \* ومن اشترى ثوبا وباع بربح ثم اشترى طرح كل ما ربح ان باعه مرا بحة وان احاط بثمنه لم يبعه مرا بحة وهذا عند ابى حنيفة رح وعندهما يبيعه مرا بحة بالثمن الاخير فاذا اشترى ثوبا بعشرة ثم باعه بخمسة عشر وتقاضاهم اشتراه بعشرة يبيعه مرا بحة بخمسة ويقول قام على بخمسة ولا يقول اشتريته بخمسة ولو اشتراه بعشرة وباعه بعشرين ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مرا بحة اصلا عبيد ماذون عليه دين يحيط برقبته اشترى ثوبا بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر باعه سيده مرا بحة على عشرة واذا اشتراه سيده بعشرة وباعه من العبد بخمسة عشر باعه العبد مرا بحة على عشرة والمكاتب كالماذون ولو بين انه اشتراه من عبده الماذون المديون او من مكاتبه له ان يبيعه مرا بحة على خمسة عشر كذا في الكافي \*

ولو اشترى رب المال من المضارب مال المضاربة باعه مربحة على حصته من الربح وكذا لو اشترى ممن لا يقبل شهادته له عند ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسى \* واذا اشترى من شريك له شركة صنان فلاباس ان يبيعه مربحة وهذا اذا كان الشىء لشريكه خاصة واشتراه لنفسه فاما اذا كان الشىء من الشركة واشتراه لخاصة نفسه فله ان يبيعه نصيب شريكه مربحة على ما اشتراه ويبيع نصيب نفسه مربحة على الثمن الاول كذا في الحاوى \* رجل اشترى عبدا بالف درهم وتعاوضا ثم باعه مربحة على الف ومائة درهم وقد تعاوضا ببلغ المشتري الثاني ان شراء الاول كان بالف فخاصمه في ذلك فاقام بينة عليه بذاك فقال بائعه قد كنت اشتريت بـالف درهم ثم وهبته له ثم اشتريته بالف ومائة لم يصدق على ذلك فان طلب يمين المشتري على علمه وقال المشتري شهد نى حين وهبته واشتريته بالف ومائة استحلفته على علمه ولولم يدع بيعه هذا ولكنه قال هذه المائة الزائدة انفتحتها عليه في طعامه وفي حملته من الذى قد اشتريته فيه الى هذا البلدان كان انما باعه مربحة على ما قام عليه فالقول قوله مع يمينه وان قال قد اشتريته بالف ومائة فباعه على ذلك لم يقبل قوله في هذه المائة انها نفقة رجل اشترى ثوبا بخمسة عشر درهما ونقد الثمن ثم باعه بربح (ده يارده) واخبرانه قام علي بعشرة ثم انتقد عشرة وربحها ثم قال بعده غلطت قام علي بخمسة عشر وكذبه المشتري فانه لا يقبل بينة البائع على ما ادعى من رأس المال وان صدقه المشتري في ذلك قيل له اعط خمسة دراهم ونصفا او رد المبيع في قول ابي يوسف رح واما في تياس قول ابي حنيفة رح فلا يوخذ المشتري بزيادة انما يقال للبائع ان شئت فانسح البيع وخذا الثوب ورد ما انتقدت وان شئت فسلم البيع بالذى انتقدت لا يزداد عليه ولو قال المشتري انما اشتريته بخمسة فخننت وسميت رأس مالك عشرة واراد استحلافه على ذلك فلا يمين على البائع في قول ابي حنيفة رح ولو اقر البائع ان رأس ماله خمسة او قامت على ذلك بينة فانه يرد في قول ابي يوسف رح واما في قول ابي حنيفة رح فلا يرد شيئا ان شاء المشتري رد المبيع وان شاء امسك بالثمن الذى نقده وان كان اشتراه تولية في المسئلتين جميعا فانهما يترادان في الزيادة والنقصان في قول ابي يوسف رح وكذا لك قال ابو حنيفة رح في النقصان وكذا لك قياس قوله في الزيادة وكذا لك لو ابتاعه بربح درهم على عشرة فهو مثل ذلك في جميع هذه الوجوه في (ده يارده) كذا في المحيط \* واذا باع الرجل المتاع بربح (ده يارده)

او ما شاكل ذلك فاذا علم المشتري بالنمن ان شاء اخذه وان شاء ترك وان علم بالنمن قبل العقد فليس له ان يردوا اذا اشترى رجل ثوباً بخمسة دراهم واشترى آخر ثوباً بستة دراهم ثم باعهما جميعاً صفقة واحدة مرابحة او مواضعة فالنمن بينهما على قدر رأس مالهما كذا في الجاوي \* ولو اشترى ثوباً يساوي عشرة عشرة واشترى آخر ثوباً بعشرة يساوي عشرين وامره ببيعه مع ثوبه فقال قام علي بعشرين وابعك بربح عشرة فاشتراهما وقبضهما وجد بثوب الامر عيباً واراد رده فقال المشتري اشتريتهما صفقة واحدة بعشرين وانقم النمن والربح اثلاثاً فاده بثلثي النمن وقال البائع بصفقتين فردّه بالنصف فالقول للمشتري مع يمينه بالله ما يعلم ان الامر كما قال البائع وان اقاما البينة فالبينة للمشتري وياخذ من البائع ثلثي النمن ويرجع المأمور على الامر بنصف النمن خمسة عشر ويغرم خمسة في ماله ولو ادعى المشتري صفقتين وادعى البائع صفقة فالقول للبائع والبينة للمشتري كذا في الكافي \* فان وجد المشتري العيب بثوب المأمور رده بعشرة وان اقاما البينة فالبينة بينة المشتري وان وجد العيب بثوب الامر رده بخمسة عشر لان المشتري ادعى فيه خمسة عشر وقد اقر البائع بخمسة زائدة فان شاء صدقه واخذ منه وان شاء ترك قال مشائخنا راح هذا اذا كان البائع مصراً على اقراره فاما اذا لم يكن مصراً على اقراره لا ياخذ بتلك الخمسة كذا في المحيط \* ومن وثق رجلاً بشياً بما قام عليه ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد البيع فان اعلمه البائع في المجلس صح البيع وللمشتري الخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه كذا في الكافي \* ولو اشترى ثوباً بعشرة فباعه بوضيعة (ده يازده) يجعل كل درهم من رأس المال احد عشرة جزء فيكون الجملة مائة وعشرة فيسقط منها جزء واحد من احد عشر وذلك عشرة وعلى هذا يجري هذا الباب حتى لو باعه بوضيعة (ده وازده) يجعل كل درهم اثنا عشر فيكون مائة وعشرين ويسقط منها عشرون كذا في المحيط \* الباب الخامس عشر في الاستحقاق \* استحقاق المبيع على المشتري يوجب توقف العقد السابق على اجازة المستحق ولا يوجب نقضه وفسخه في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* واختلف في البيع متى يفسخ والصحيح انه لا يفسخ ما لم يرجع على بائعه بالنمن حتى لو اجاز المستحق بعد ما قضى له او بعد ما قبضه قبل ان يرجع المشتري على بائعه يصح كذا في النهر الفائق \* اذا كان المشتري شيئاً واحداً كالثوب الواحد والعبد فاستحق بعضه قبل القبض او بعده



عند البيع فقبضها المشتري ولم تقر بالرق ثم باعها المشتري من آخر وهي لم تكن حاضرة  
عند البيع الثاني وقبضها المشتري ثم قالت انا حرة فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم  
على بعض بالثمن فان قال المشتري ان الجارية اقرب بالرق وانكر المشتري الثاني ذلك  
وليس للمشتري الاول بينة على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري  
الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل  
في يده عبد باع نصفه من رجل ولم يسلم حتى باع نصفه من آخر وسلم النصف اليه ثم جاء  
رجل واستحق نصف العبد بمينة كان المستحق من البيعين جميعا وان كان المشتري الاول  
قبض العبد ولم يقبض الثاني ينصرف الاستحقاق الى الثاني دون الاول وان قبضاه جميعا  
كان المستحق منهما رجل اشترى عبد ين من رجل بالف درهم وقبضهم اثم استحق نصف  
احدهما فان العبد الثاني يكون لازما للمشتري بحصته من الثمن وله الخيار في العبد الذي  
استحق نصفه في قول ابي حنيفة رح كذا في الظهيرية \* ولو باعه نصفه واودعه النصف او باع النصف  
ثم باع نصفه بمينة او دم لم يكن المشتري خصما للمستحق ولو باع من رجل نصفه واودع  
من آخر نصفه قضى بنصف ما اشترى وهو الربع كذا في الكافي \* اشترى ارضا وعمرها فاستحققت  
هل يرجع على بائعه بما انفق في عمارتها لا رواية لهذه المسئلة قيل لا يرجع سنل شمس الا سلام  
الا وزجندی ممن اشترى جارية فظهرت انها حرة وقد مات البائع ولم يترك شيئا ولا وارث له  
ولا وصي غير ان بائع الميت حاضر قال القاضي يجعل للميت وصيا حتى يرجع المشتري  
عليه ثم هو يرجع على بائع الميت كذا في المحيط \* رجل اشترى شيئا فاستحق من يده ورجع  
المشتري على البائع بالثمن ثم وصل المبيع الى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بالنسليم الى البائع  
ولو اشترى شيئا فداقرانه ملك البائع ثم استحق عليه ورجع على البائع بالثمن ثم وصل اليه  
بوجه من الوجوه فانه يؤمر بتسليمه الى البائع كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل اشترى امة  
وقبضها ونقد الثمن ثم استحقها رجل بالبينة فاراد المشتري ان يرجع على البائع بالثمن فقال له البائع  
قد علمت ان الشهود شهود زور وان الامة كانت لي قال المشتري انا اشهد ان الامة كانت لك  
وانهم شهدوا بزور لا يبطل حق المشتري في الرجوع بالثمن الا ان الجارية لو وصلت اليه يوما  
من الدهر بوجه من الوجوه يؤمر بالرد على البائع كذا في الظهيرية \* اشترى امة وقبضها ثم اشتراها

منه اهل الحرب ثم اشتراها هذا الرجل منهم ثم استحققت بالبينة وقضى القاضي للمستحق ان ياخذها  
 فله ان يرجع بالثمن على بائعها الاول كذا في المحيط \* اشترى جارية وضمن له آخرا بالدرك  
 فباع من آخر وذلك من آخر وتقا بضواثم استحققت فليس لواحد منهم ان يرجع على بائعه حتى  
 يقضى عليه وكذا لك الكفيل لا يرجع الاول عليه حتى يقضى عليه فان اقام واحد منهم البينة  
 ان العبد عبد البائع بعد ما قضى به للمستحق لم يقبل بينته وان كان العبد لم يستحق ولكنه اقام البينة  
 انه حر الاصل او انه كان عبدا فلان فاعنته او اقام رجل البينة انه عبده دبره فقضى بشيء من ذلك  
 فلكل واحد ان يرجع على بائعه قبل القضاء عليه ولذلك المشتري الاول ان يرجع على الكفيل  
 قبل الرجوع عليه كذا في الحاوي \* اشترى امه وقبضها فادعاها آخر فاشتراها منه ايضا ثم استحققت  
 وقد ولدت للمشتري قال محمد رح يرجع بالثمنين على البائعين فان كانت جاءت بالولد لاكثر  
 من ستة اشهر من وقت اشتراها من الآخر رجوع بقيمة الولد التي يغررها للمستحق على البائع  
 الآخر وان جاءت لاقل من ستة اشهر من ذلك الوقت لا يرجع بقيمة الولد على واحد منهما  
 قال محمد رح ويضمن البائع في الارض المشتراة اذا استحققت البناء والغرس والزرع وضمن  
 الزرع ان ينظر ما قيمته فيضمنه البائع كذا في المحيط \* رجل اشترى دارا وقبضها ثم جاء رجل  
 واستحق نصفها ثم ان المشتري اقام البينة انه اشتراها من المستحق ولم يوقت لذلك وتناقال محمد رح  
 لا يرجع المشتري على البائع بشيء من الثمن انما هو رجل اشترى دارا فادعاها آخر فاشتراها  
 المشتري من المدعي ايضا فانه لا يرجع على البائع بشيء ولو اقام المشتري البينة على انه اشتراها  
 من المدعي بعد استحقاق النصف قبلت بينته وكان له ان يرجع على البائع بنصف الثمن كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* ابن سماعة عن ابي يوسف رح في الاملاء رجل اشترى من رجل ارضا  
 بيضاء بنى فيها بناء ثم استحققت الارض وقضى القاضي على المشتري بهدم البناء فهدمه ثم استهلكه  
 فلا شيء على البائع من قيمة البناء وهذا اختيار منه له وان لم يستهلكه ولكن المطرافسده كان البناء  
 صحيحا فصارت طينا او كسره رجل فعلى البائع فضل ما بين النقص والبناء وان شاء البائع  
 اخذ النقص على تلك الحالة واعطاه قيمة البناء مبنيا ويدفع عنه ما حدث في النقص من النقصان  
 من كل وجه فان اختار هذا المشتري بالخيار ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وكذا لك كل فساد  
 يدخله

هكذا في جميع النسخ الحاضرة والعبارة المناسبة للمقام كان كان اوبان كان

او بعده فللمشتري الخيار في الباقي ان شاء اخذه بالحصنة وان شاء ترك وان كان المشتري شبيثين كالنوبيين والعبدین فلم يقبضهما حتى استحق احدهما او قبض احدهما ثم استحق الآخر فللمشتري الخيار في الآخر وان استحق بعد القبض فلا خيار له في الآخر وان تفرقت الصفقة عليه وان كان المشتري مكايلا او موزونا استحق بعضه قبل القبض فللمشتري الخيار في ما بقي وان استحق بعضه بعد القبض فعن ابي حنيفة رح روايتان كذا في المحيط \* رجل له ثلثة افقرة حنطة باع منها قفيزا ثم باع آخر ثم باع منها قفيزا من ثالث ثم قالهم الا فقرة الثلثة ثم استحق رجل من الكل قفيزا فانه ياخذ القفيز الثالث كذا في الظهيرية \* اذا استحق المبيع او المغصوب مذبا ع او غصب رجع بثمنه وبرئ الغاصب اشترى ثوبا او غصبه وخاطه قميصا او برا وطحنه او شاة وشواها فاستحق لا يرجع بثمنه ولا يبرأ الغاصب بل للمالك تضمينه ولو لم يخط ولم يشور رجع بالثمن وبرئ الغاصب ولو برهن ان الراس له وآخر ان اللحم له وآخر ان الجلد له لم يرجع على البائع بالثمن وكذلك لو اشترى ثوبا فقطعه ولم يخطه وبرهن رجل ان الكمين له وآخر ان الدخريص له وآخر ان البدن له لا يرجع المشتري على البائع بالثمن كذا في الكافي \* واذا استحق المبيع قبل القبض فادعى المتبايعان ان البائع اشتراه من المستحق وقبضه ثم باعه من المشتري يقبل بينهما فان لم يجد بينة فنقض القاضي البيع بينهما ورد البائع الثمن على المشتري ثم وجد البائع بينة لا ينقض النقص ولو كان الاستحقاق بعد قبض المبيع نقض النقص ويلزم المشتري الاخير فان كان المتبايعان نقضاه من غير قضاء بان طلب المشتري الثمن منه فاعطاه لا يرتفع نقضهما بحال وان نقض المشتري بغير قضاء البائع لا ينقض حتى ينقضه القاضي كذا في الحاوي \* وفي المنتقى رجل اشترى عبدا بالف درهم وهب البائع الثمن للمشتري قبل القبض او بعده ثم استحق العبد فلا سبيل للمشتري على البائع ولو اجاز مستحق العبد العقد قبل ان يقضى له بالعبد فان البيع جائز والهبة جائزة في قول ابي حنيفة رح ان كانت الهبة قبل قبض الثمن ويضمن البائع مثله لرب العبد ولا يجوز الهبة بعد القبض فيؤديه المشتري ويكون لرب العبد كذا في المحيط \* اشترى من رجل عبدا ثم وهبه لرجل ثم باعه الموهوب له من رجل فاستحق من يدا المشتري لم يكن للمشتري الاول ان يرجع بالثمن على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فان رجع رجع كذا في الظهيرية \* رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من آخر او تصدق به على رجل ثم جاء رجل

واستحقه من يد الموهوب له او من يد المتصدق عليه كان للمشتري ان يرجع بالثمن على بائعه  
ولو اشترى عبدا وباعه من رجل وسلم فاستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري الاول  
بالثمن على بائعه قبل ان يرجع المشتري الثاني عليه في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى  
قاضي خان \* مبيعة ولدت عند المشتري لا باستيلاده فاستحققت بيمينه تبعها ولدها وان اقربها  
لرجل لا يتبعها ولدها واذا تضي بالاصل للمستحق ولم يعلم بالزوائد تدخل الزوائد تحت القضاء  
وكذا اذا كانت الزوائد في يد آخر وهو غائب لم يدخل الزوائد تحت القضاء كذا في الكافي \*  
واذا قال عبد لمشتراشترني فانا عبد فاشتره فاذا هو حر فان كان البائع حاضرا او غائبا فيبنة  
معروفة فلا شيء على العبد وان كان البائع غائبا فيبنة غير معروفة بان لم يدر مكانه فان المشتري  
يرجع على من قال له اشترني فانا عبد بمادفع الى البائع من الثمن ثم يرجع على من باعه بما رجع  
المشتري به عليه ان قدره كذا في البحر الرائق \* ومن ادعى حقا مجهولا في دار فانكر المدعى عليه  
ذلك فنصولح منه على مائة درهم فاخذها المدعى فاستحق بعضها لم يرجع على المدعى  
ولو ادعى كلها فصالحه على مائة درهم فلا بد من نقض الصلح ولو اقام البينة عليه لا يقبل بينته  
الا اذا ادعى اقرار المدعى عليه بالحق فتح يصح الدعوى فيقبل البينة كذا في الكافي \*  
ولو ادعى قدر معلوما كربعها لم يرجع مادام في يده ذلك المقدار وان بقي اقل منه رجع بحساب  
ما استحق كذا في البحر الرائق \* اشترى امه وقبضها فادعت انها حرة الاصل او ملك فلان  
او معتقة او مدبرة او ام ولده وصدقها فلان او حلف المشتري فنكل لا يرجع بالثمن على البائع  
وان برهن على انها ملك المستحق لا تقبل وعلى اقرار البائع على انها ملك المستحق تقبل  
ولو برهن المشتري على انها حرة الاصل وهي تدعى او برهن على انها ملك فلان وهو  
اعتقها او دبرها او امتولدها قبل شرائه تقبل ويرجع بالثمن على البائع كذا في الكافي \* اشترى  
جارية وقبضها فباعها من غيره ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية انها حرة فردها  
الثالث على بائعه بقولها وقبل البائع الثاني منه ثم الثاني ردها على الاول فلم يقبل الاول قالوا  
ان كانت الجارية ادعت العنق كان للاول ان لا يقبل وان كانت ادعت انها حرة الاصل فان كانت  
نحسين بيعت وسلمت انقادت لذلك فهو بمنزلة دعوى العنق وان لم تكن انقادت  
ثم ادعت انها حرة لم يكن للبائع الاول ان لا يقبل رجل اشترى جارية وهي لم تكن

يدخله بجناية احد فالمشتري بالتخييار والبائع بالخيار فان اتفقا على وجه من ذلك امضى بينهما وان اختلفا ترك في يد المشتري وضمن البائع فضل ما بين النقص الى البناء وان كان النقصان من غير جناية احد فهو مثل ذلك في قول ابي يوسف رح كان للمشتري ان يمسكه ويرجع بفضل ما بين الهدم الى البناء كذا في المحيط \* رجل اشترى دارا وبنى فيها وغاب ثم ان البائع باعها من آخر ونقض المشتري الآخر بناء الاول وبنى فيها بناء ثم جاء الاول واستحقها فان كان الثاني بناها بالآلات هي ملكه يضمن المشتري الثاني للمشتري الاول حصة بناء الاول من الدار العامرة ونقض البناء الاول للمشتري الاول ان كان قائما وان كان الثاني استهلكه ضمن قيمة ذلك للمشتري الاول وان بنى بنقض الاول فالمشتري الثاني يضمن للمشتري الاول حصة البناء من الدار العامرة والمشتري الاول ان يمسك البناء وليس للمشتري الثاني دفعه فان زاد المشتري الثاني في ذلك زيادة اعطاه قيمة الزيادة من غير ان اعطاه اجرا العامل كذا في الذخيرة \* اشترى جارية وقبضها فولدت له ثم اعتقها وتزوجها فولدت له ولدا آخر ثم استحققت فليس عليه الا عقروا احد وكذلك لو لم يتزوجها بعد العتق ولكنه زنى والعيان بالله فولدت له اولادا ثم انها استحققت لم يغرم للمستحق الا مقرا واحد او صار ذلك العتق كان لم يكن وثبت نسب الاولاد ويغرم قيمتهم ويرجع على البائع بقيمة الاولاد الذين كانوا قبل العتق ولا يرجع بقيمة الاولاد الذين كانوا بعد العتق كذا في المحيط \* واذا اشترى امته من انسان فاستحققت من يده بالملك المطلق وقضى الفاضى بالامته للمستحق وقصر يد المشتري من الامته ورجع المشتري على البائع بالنمن فاقام بينة ان هذه الامته ولدت في ملكه من امته وان القضاء للمستحق وقع باطلا وليس لك حق الرجوع علي بالنمن قبلت بينته اذا اقامها بحضرة المستحق وبعض مشائخنا ابوا ذلك فقالوا ينبغى ان لا يشترط حضرة المستحق وهكذا حكى في فتاوى شمس الائمة السرخسى بفرغانة كذا في الظهيرية \* جارية بين رجلين اشترىها هامن رجل واستولدها احدهما وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف مقرها ثم استولدها ثانيهما مستحقا مستحق وقضى القاضي له بالجارية وبقيمة الولدين وبالعقر على المستولد فان المستولد يرجع على الشريك بما ضمن له ثم يرجعان بالنمن على البائع ويرجع على البائع بنصف قيمة الولدين حصته من الشراء ولا يرجع بالنصف الثاني كذا في الذخيرة \* وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رح رجل باع من رجل ساجنة ملفاة في الطريق

وقبض الثمن وخلي بين المشتري وبين الساجدة ولم يحركها المشتري من موضعها فقد صار قابضاً لها فان احرقها رجل فهي من مال المشتري فان جاء مستحق استحقها ببينة فانه بالخيار ان شاء ضمن المحرق وان شاء ضمن البائع ان كان البائع هو الذي الفاها في ذلك الموضع ولا سميل للمستحق على المشتري ان لم يكن المشتري حركها من ذلك الموضع كذا في المحيط \* استحق حملاً من يد رجل ببخارا وقبض المستحق عليه السجل وبائعة بسمرقند فقد قدمه الى قاضي سمرقند واراد الرجوع عليه بالثمن وظهر سجل قاضي بخارا فاقر البائع بالبيع ولكنه انكرا لاستحقاق وكون السجل مسجل قاضي بخارا فام المستحق عليه البينة ان هذا السجل سجل قاضي بخارا لا يجوز لقاضي سمرقند ان يعمل به ويقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود ان قاضي بخارا قضى على المستحق عليه بالحمار الذي اشتراه من هذا البائع واخرجه من يد المستحق عليه كذا في الذخيرة \* فلو قال البائع في الدفع ان الحمار نتج في ملك بائعي وليس لك الرجوع علي واقام البينة تقبل ان كانت بحضرة المستحق ويشترط حضرة الحمار وقال الامام ظهير الدين لا يشترط حضرة الحمار وكذا في دعوى العبد الحرية اذا رجع المشتري على البائع بالثمن لا يشترط حضرته ولا يشترط حضرة المستحق عليه في الحمار كذا في الخلاصة في كتاب الدعوى \* الباب السادس عشر في الزيادة في الثمن والخط والابراء عن الثمن \* الزيادة المتولدة من المبيع كما لولد والعقر والارش والثمر واللبس والصرف وغيرها مبيعة كذا في محيط السرخسي \* فان حدثت قبل القبض كان لها حصنة من الثمن وان حدثت بعد القبض كانت مبيعة تبعا ولا حصنة لها من الثمن اصلا ولو اتلف البائع النماء المتولد من المبيع قبل القبض سقط حصته من الثمن ويقسم الثمن على قيمة الاصل يوم العقد وعلى قيمة الولد يوم الاستهلاك ولا خيار للمشتري عند ابي حنيفة رح وقال لالدخيار ولو استهلك النماء اجنبي ضمن قيمته وكان مع الاصل مبيعا كذا في المحيط \* الزيادة في الثمن والمثمن جائزة حال قيامهما سواء كانت الزيادة من جنس الثمن او غير جنسه ويلتحق باصل العقد ولو ندم المشتري بعد ما زاد يجبر اذا امتنع وفي الرد بالعيب وغيره يعتبر الزيادة كانه باعه مع هذه الزيادة وان اذاد في الثمن لابد ان يقبل الآخر في المجلس حتى لو لم يقبل وتفرقا بطل كذا في الخلاصة \* وانما تصم الزيادة اذا كان المبيع محل العقد فلو آجرا لمشتري او رهن او ذبح او خاطا واتخذ سيغا او قطعت يده

واخذ المشتري ارشها صحت الزيادة الا انه لو باع من المرتين والمستاجر او باع بعد الذبح  
والخياطة وغيرهما لا تصح ولو اعتق او كاتب او دبر او استولد او مات او قتل او وهب او باع  
او طعن او نسج او تخمر او اسلم مشتري الخمر لا يصح الزيادة كذا في الكافي \* وان كان دقيقا  
فخبره او اتخذ اللحم قلية او سكبا جاوشاة فجعلها اربا اربانم زاد في الثمن لا يصح هكذا في الخلاصة \*  
ولو زاد بعد ما صار الخمر خلاصحت الزيادة بلا خلاف كذا في الذخيرة \* ولو اشترى عبدا  
بالف فباعه من آخر بمائة دينار فزاد الاخر خمسين دينارا او رد بعيب بقضاء رجع بالثمن  
والزيادة ولو زاد المشتري الثاني عرضا يساوي خمسين دينارا نصف الثمن فهلك العرض قبل  
قبض المشتري الاول بنفسه البيع في ثلث العبد ولورد بثلثي العبد بعيب بقضاء رد كل العبد على بائعه  
الاول ولو تقايلا في الثلث ثم رد ثلثيه بقضاء لا يرد شيئا كذا في الكافي \* ثم في كل موضع تصح الزيادة  
من المشتري تصح من الاجنبي ايضا كذا في المحيط \* ولو زاد الاجنبي ان زاد بامر المشتري  
يجب على المشتري ولا يجب على الاجنبي وان زاد بغير امره فهي موقوفة ان اجاز المشتري  
لزمته وان لم يجز بطلت ولو كان حين زاد ضمن من المشتري او اضافها الى مال نفسه لزمته  
الزيادة بعد ذلك فان كان بامر المشتري يرجع عليه والا فلا كذا في الخلاصة \* الزيادة المتولدة  
لاتزام المبيع في الزيادة المشروطة مادام المبيع قائما حتى كانت الزيادة المشروطة زيادة على المبيع  
دون الراد والثلث ينقسم اولا على المبيع وعلى الزيادة المشروطة ثم ما اصاب المبيع ينقسم عليه وعلى الولد  
ويعتبر بقيمة الاصل يوم العقد بقيمة الزيادة المشروطة يوم الزيادة بقيمة الولد يوم قبضه رجل اشترى جارية  
قيمتها الف درهم بالف درهم فولدت الجارية قبل القبض ولدا قيمته الف درهم ثم ان البائع زاد المشتري  
غلا ما يساوي الف درهم ثم ازدادت قيمة الولد فصارت الف درهم ثم قبضهم المشتري ونقد  
الالف ثم وجد بالولد عيبا رده بثلث الالف وان وجد بالام عيبا ردها بسدس الالف وان وجد  
بالزيادة عيبا ردها بنصف الالف وكذلك لو لم تلد الجارية لكن عينها بضاء وقت العقد فذهب  
البياض من عينها ثم ان عبدا فاعا عينها عند البائع فدفعه مولاه بالجناية الى البائع ثم زاد البائع المشتري  
عبدا يساوي الفاف هذا والاول سواء اذا قبضهم المشتري ينقسم الثمن على قيمة الجارية وقت العقد  
وعلى قيمة الزيادة يوم زاد ثم ما اصاب الجارية ينقسم على قيمتها وقت العقد وعلى قيمة العبد  
المدفوع بالعين يوم قبضه المشتري فاذا وجد باحدهم عيبا رده بالحصصة اما اذا كانت عيناها صحيحتين



هذه البيع وفيمنها ألف درهم تضرب مبدع منها عند البائع حتى ابيضت فدفعه مولاه الى البائع  
ثم زاد البائع المشتري مبدعاً يساوي ألف درهم ثم قبضهم المشتري فيقسم الثمن اولا على قيمة  
الجارية يوم العقد وعلى قيمة الزيادة نصفان ثم ما اصاب الجارية ينقسم عليها وعلى العبد  
المدفوع نصفان قلت قيمة العبد او كثرت ولوماتت الجارية بسبب غير فقهى العين ثم زاد  
البائع المشتري في البيع دابة تساوي ألف درهم ورضى به المشتري صححت الزيادة فاذا  
قبض المشتري يقسم الثمن على قيمة الجارية يوم العقد وعلى قيمة الولد والعبد المدفوع يوم  
قبض المشتري فحصة الجارية تسقط بهلاكها قبل القبض وحصة الولد او العبد المدفوع يقسم عليه  
وعلى الزيادة يعتبر قيمة الزيادة يوم الزيادة وقيمة الولد والعبد المدفوع يوم قبض المشتري  
فان لم يقبض المشتري شيئا من ذلك حتى هلكت الزيادة هلكت بحصتها ويتخير المشتري ان شاء  
اخذ الولد او العبد المدفوع بحصة من الثمن وان شاء ترك وهذا الخيار غير الخيار الذي ثبت  
له بهلاك الجارية قبل القبض وان هلك الولد او العبد المدفوع قبل القبض وقيمت الزيادة للبائع  
ان يمسك الزيادة من المشتري في ذاني المحيط \* ولو اشترى امتين بألف فولدت احدهما ولدا  
فماتت فزاد البائع عبداً وقيمة كل واحد ألف وازداد الولد ألفاً فقبضهم قسم الثمن اولا على  
الامتين نصفين فما اصاب الام قسم على الام وولدها اثلاثاً اعتباراً بقيمة الولد يوم القبض  
وقيمة الام يوم العقد وسقط قسطها بهلاكها ونلت الثمن للولد ثم قسم العبد الزيادة على ما في الولد  
والحيمة من الثمن فيستتبع الولد خمسى العبد والحيمة ثلثة اخماسه ومافي الولد من الثمن  
وهو ثلث لآل فيه وعلى خمسى الزيادة اسداساً بقدر قيمتهما وقيمة خمسى الزيادة اربعاً  
وقيمة الولد الفان يجعل كل اربعاً مائة منهما فصار خمسا الزيادة منهما وصار الولد خمسة اسهم ومافي  
الحيمة عليه او على ثلثة اخماس العبد اثماً بقدر قيمتهما وقيمة الحية ألف وقيمة ثلثة اخماس الزيادة ستمائة  
فجعل كل مائتين منهما فتكون الامة خمسة اسهم وثلثة اخماس الزيادة ثلثة اسهم فيكون الكل  
ثمانية اسهم فلو هلك العبد قبل قبضه ظهر ان لا يباله شيء وان الام هلكت بنصف الثمن والنصف  
في الحية والزيادة يتبع الحية وخبر المشتري لتخير المبيع قبل القبض ولو بقي وقيمته ألف سقط  
بموت الام الربع وفيه ربع فيقسم مافي عليه وعلى ثلث العبد الزيادة لانه يقسم بين الولد والحيمة  
اثلاثاً

اثلاثا ثلثاه تبع لها وثلثه تبع للولد ارباعا بقدر قيمتها ربعة في ثلث الزيادة وثلثة ارباعه في الولد وما في الحبة عليها وعلى ثلثي العبد ارباعا ما ثلثة ارباعه في الحبة وخمسة ارباعه في ثلثي الزيادة كذا في الكافي \* اشترى عبدان بالف قيمة احدهما الف وقيمة الآخر خمسمائة ثم صار قيمة الاول الفان زاد المشتري يقسم الزيادة عليهما يوم البيع اثلاثا وان كان احدهما هالك يوم الزيادة صحت الزيادة بقدر القائم وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* في المنتقى رجل اشترى عبيدين صفقة واحدة بالف درهم وتقابضا ولم يتقابضا حتى زاد المشتري مائة في ثمن احدهما العبدان بعينه ا وقال في ثمن احدهما ولم يعين لا يجوز الزيادة وان كان لكل واحد منهما ثمن على حدة وزاد في ثمن احدهما بعينه جاز وكذا اذا زاد في ثمن احدهما لا بعينه وجعل القول قول المشتري في اضافة الزيادة الى احد الثمنين وذكر في موضع آخر من هذا الكتاب ان اشترى عبيدين صفقة واحدة بالف درهم ثم زاد المشتري في ثمن احدهما العبدان بعينه القياس ان يجوز ويقسم الثمن على العبدان ثم يدخل الزيادة في حصة العبد الذي زيدت فيه وكذلك اذا زاد جارية في ثمن احدهما بغير عينه جاز وكان للمشتري ان يضيفها الى ايهما شاء وكذلك اذا زاد عرضا كذا في المحيط \* باع امه فلم يقبضها حتى زاد البائع امه اخرى ثم استحققت الاولى ياخذ المشتري الباقية بحصتها من الثمن كذا في محيط السرخسي \* حظ بعض الثمن صحيح ويلتحق باصل العقد عندنا كالزيادة سواء بقي محلا للمقابلة وقت الخطا ولم يبق محلا كذا في المحيط \* اذا وهب بعض الثمن من المشتري قبل القبض او ابرأه من بعض الثمن فهو حظ فان كان البائع قد قبض الثمن ثم حظ البعض او وهب بان قال وهبت منك بعض الثمن او قال حظت بعض الثمن منك صح ووجب على البائع رد مثل ذلك على المشتري ولو قال ابرأتك من بعض الثمن بعد القبض لا يصح الابراء كذا في الذخيرة \* وان اخط كل الثمن او وهبه او ابرأه عنه فان كان ذلك قبل قبض الثمن صح الكل ولكن لا يلتحق باصل العقد وان كان بعد قبض الثمن صح الخط والهبة ولم يصح الابراء هكذا في المحيط \* الابراء من الثمن بعد الاقالة يجوز والمبيع امانة في يد المشتري بعد الاقالة كذا في التاتارخانية \* باع فلانا ما يبيعافا سدا وتقابضا ثم ابرأه البائع من القيمة ثم مات الغلام ضمن القيمة ولو قال ابرأتك من الغلام فهو بريء كذا في السراجية \* الباب السابع عشر في بيع الاب والوصى والقاضي مال الصغير وشراؤهم له \* يجوز بيع الاب من ابنه الصغير وشراؤه من نفسه استحسانا

ويرجع الحقوق الى الصبي ويقوم الاب بمقامه فيها ولهذا لو بلغ ملك مطالبة الاب بالثمن ولو باع  
 الاب من غيره فبلغ لا يملك المطالبة بنفسه كذا في محيط السرخسى \* واختلف المشايخ في انه  
 هل يشترط لتمام هذا العقد الايجاب والقبول والصحيح انه لا يشترط حتى ان الاب لو قال بعث  
 هذا من ولدى فلان بكذا او قال اشتريت من مال ولدى هذا بكذا فانه يتم العتد ولا يشترط  
 ان يقول بعث هذا من ولدى واشتريت ويجوز هذا البيع من الاب بمثل القيمة وبما يتغابن الناس  
 فيه والجدا بوالاب عند انعدام الاب بمنزله كذا في المحيط \* باع الاب ضيعة او عقارا لابنه الصغير  
 بمثل قيمته فان كان الاب محمودا او مستورا عند الناس يجوز وان كان مفسدا لا يجوز وهو الصحيح  
 وان باع منقولا وهو مفسد في رواية لا يجوز الا اذا كان خير للصغير وهو الاصح وبيع الاب  
 على ابنه الكبير المجنون جنونا طويلا جاز وقصيرا لا يجوز والمجنون الطويل مقدر بشهر فصاعدا  
 والقصير بمادونه وهو الاصح كذا في محيط السرخسى \* الاب والرصى اذا باع عقارا للصغير  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان رأى القاضى نقض البيع خير للصبي كان له نقضه  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* باع الاب من الصغير شيئا بمثل الثمن فاجاز القاضى نفذ وكذا وجعل البائع  
 وصيا فاجازه هو ينفذ كذا في القنية \* ومن كان له ابنان صغيران فباع مال احدهما من الآخر بان  
 قال بعث عبد ابني فلان من ابني فلان جاز واذا بلغا فالعهدة عليهما في الصحيح كذا في المحيط \*  
 الاب اذا باع ماله من ولده الصغير لا يصير قابضا بنفس البيع حتى لو هلك المال قبل ان يصير بحال  
 يتمكن من القبض حقيقة هلك على الوالد كذا في فتاوى قاضيخان \* والثمن الذي لزم بشراء مال  
 ولده لنفسه لا يبرأ منه حتى ينصب القاضى وكيلان عن الصغير فيقبضه من ابنة ثم يرد الية فيكون ود يعة  
 من ابنة في يده وفي ما باع داره من ابنة وهو فيها ساكن لا يصير الابن قابضا حتى يفرغها الاب ويشترط تسليمها  
 الى امين القاضى كذا في محيط السرخسى \* فان ما د الاب بعد ما تحول عنها فسكنها وجعل فيها متاعه  
 او اسكنها عياله وكان غنيا صار بمنزلة الغاصب كذا في المحيط \* رجل اشترى لولده الصغير ثوبا وخادما  
 ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده الا ان يشهد انه اشتراه لولده ليرجع عليه وان  
 لم ينقد الثمن حتى مات يوخذ الثمن من تركته ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك على هذا الوالدان كان الميست  
 لم يشهد انه اشتراه لولده وان اشترى لابنه الصغير وضمن الثمن ثم نقد الثمن في القياس يرجع  
 على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان قال حين نقد الثمن نقدته لا يرجع على الولد كان

له ان يرجع على الولد كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو اشترى لولده الكسوة والطعام يرجع بثمنه عليه وان لم يشهد عليه لانه ما موربه غير متطوع فيه بخلاف شراء الدار والعقار كذا في محيط السرخسى \* الاب اذا باع مال الصبى وسلم قبل استيفاء الثمن يملك استرداد المبيع ليحبسه لاستيفاء الثمن كذا في الخلاصة \* امرأة اشترت لولدها الصغير ضيعة بماله على ان لا ترجع على الولد بالثمن جاز استحسانا وتكون الام مشترية لنفسها ثم تصير هبة منها لولدها الصغير وصلة وليس لها ان تمنع الضيعة عن ولدها كذا في فتاوى قاضى خان \* دار لرجل وله امرأة بينهما ابن صغير فقالت المرأة اشتريت منك هذه الدار لابننا بماله وقال الاب بعثها يجوز كذا في الخلاصة \* ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والاجنبى فقالت المرأة لهما اشتريت منكما هذه الدار لابنى بماله فقالا بعنا جاز لان الاب لما جوز شراء هاجملة الدار فقد اذن لها شراء الجملية كذا في فتاوى قاضى خان \* ذكره شام ان الاب اذا اشترى عبدا بنه الصغير لنفسه شراء فاسدا فمات العبد قبل ان يستعمله الاب او يقبضه او يامر به بعمل مات من مال الصغير ولو باع عبدا له من ابنه الصغير بيعا فاسدا ثم اعتقه الاب جاز عتقه كذا في المحيط \* ولو اشترى الاب مال ولده لنفسه فبلغ الصبى كانت العدة من قبل الولد على الوالد كذا في فتاوى قاضى خان \* وكل الاب رجلا ببيع عبد الاب من ابنه لا يجوز ان كان الابن صغيرا لا يعبر من نفسه الا اذا قبل الاب العقد من الوكيل جاز والصحيح ان حقوق العقد تثبت للموكل وتكلموا في ان الامر يكون متصرفا لنفسه او للصغير والصحيح انه متصرف للصغير نائب عنه وما كان من حقوق العقد من جانب الابن فعلى الاب وما كان من جانب الاب فعلى الوكيل وكذلك لو وكل ببيع مال احد ابنيه من آخر فباع لا يجوز ولو وكل رجلين فتبايعا جاز وكل الاب رجلا ببيع عبدا بنه فباعه الوكيل من الاب جاز كذا في محيط السرخسى \* وفي نوادر ابن سماعة في من باع عبدا بنه الصغير من رجل بالف درهم ثم قال في مرضه قد قبضت من فلان الثمن ثم مات في مرضه لم يحز اقراره ولو قال في مرضه قد قبضتها من فلان فضاقت كان مصداقا ولو قال قد قبضتها واستهلكتها لم يكن مصداقا ولا يبرأ المشتري منها ولا يكون للمشتري اذا اخذ منه الثمن ان يرجع به على الاب او في ماله كذا في المحيط \* ان اشترى الاب ذارحم محرم من الصغير بماله نفذ على الاب دون الصغير كذا في محيط السرخسى \* وان اشترى للمعتزة امه استولدها بالنكاح يلزم الاب

قياسا وفي الاستحسان يجوز على المعتوه شراء واحدة من ذلك والاصح هو الاول كذا في الذخيرة \*  
ولو اشترى لابنه الكبير المعتوه من ماله من يعتق عليه لا ينفذ عليه وينفذ على الاب نبعذ لك ان كان  
المشتري قريبا من الاب عتق عليه وان كان اجنبيا منه كام الصغير والمعتوه او اخيهما او اختهما  
لا يعتق عليه كذا في المحيط \* باع الاب ملك ابنته فقال الابن كنت بالغاً حين باعته بغير اذني  
وقال الاب كنت صغيراً فالقول قول الابن ولو ماتت وخلفت اولاداً صغيراً وكباراً فباع ابو الصغير  
شيئاً من التركة قبل القسمة يصح في حصّة الصغير اذا كان بمثل القيمة كذا في القنية \* ولو اشترى  
الوصي مال اليتيم لنفسه جاز في قول ابيحنيفة رح اذا كان خير اليتيم والخيرية في غير العقار ما نال  
شمس الائمة ان يبيع مال نفسه ما يساوي خمسة عشر عشرة وان يشتري لنفسه ما يساوي عشرة  
بخمسة عشر وتفسير الخيرية في العقار عند البعض ان يشتري لنفسه بضعف القيمة وان يبيع  
من اليتيم بنصف القيمة كذا في فتاوى قاضيخان \* ثم اذا جاز بيع الوصي من نفسه على تول  
ابحنيفة رح هل يكتفى بقوله بعث او اشتريت كما في الاب او يحتاج الى الشطرين لم يذكر  
محمد رح هذا الفصل في شيء من الكتب وذكر الناطقي في واقعاته انه يحتاج فيه الى الشطرين بخلاف  
الاب كذا في المحيط \* ولو باع الوصي ماله من اجنبي بمثل قيمته يجوز وقيل انما يجوز تصرفه  
باحد شرائط ثلثة اما ان يبيع بضعف قيمته او للصغير حاجة الى ثمنه او يكون على الميت دين  
لا وفاء الابن وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* ولو امر الوصي رجلاً بان يشتري شيئاً  
من مال اليتيم فاشترى لموكله لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* الصبي الماذون له اذا باع  
مال نفسه من الوصي فانه كبيع الوصي بنفسه ولو باع الصبي الماذون من الاجنبي بغير فاحش  
يجوز عند ابيحنيفة رح كذا في المحيط \* وصي باع عقار اليتيم ومصلحة اليتيم في بيعه الا انه يبيع  
لينفق الثمن على نفسه قالوا يجوز البيع ويضمن الثمن لليتيم اذا انفق الثمن لنفسه كذا في فتاوى  
قاضيخان \* ولو اشترى الوصي لاحد اليتيمين من الآخرة لا يجوز وكذلك ان اذن لهما بالتجارة  
ليتبايعا لا يجوز لان الوصي لو با شر ذلك لا يصح فكذلك من استفاد التصرف من جهته وكذلك  
لو اذن لعبديهما في التجارة فباع احدهما من صاحبه لا يجوز وفي الاب يجوز في الابنين وعبيدهما  
كذا في محيط السرخسي \* القاضى اذا باع ماله من اليتيم او اشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز  
كذا

كذا في فتاوى قاضيخان \* القاضي اذا اشترى من الوصي شيئاً من مال اليتيم جاز وان كان هذا القاضي جعله وصياً كذا في الفتاوى الكبرى \* أحد الوصيين اذا باع مال اليتيم من الوصي الآخر لا يجوز في قول أبي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان \* وصى اشترى لليتيم من مديون اليتيم داراً بعشرين قيمتها خمسون ديناراً فلما استوفى الدين اقال ببيع لا يجوز كذا في القنية \* الوصي اذا باع مال اليتيم بالنسيئة اذا كان التاجيل فاحشاً بان لا يباع هذا المال بهذا الاجل لا يجوز وان لم يكن كذلك لكن يخاف عليه الجحود عند حلول الاجل او هلاك الثمن عليه فكذلك وان كان لا يخاف عليه الجحود ولا هلاك الثمن عليه جاز بيع الوصي رجل استباع مال اليتيم من الوصي بالف ورجل آخر استباعه بمائة والف والاول املى من الثاني قالوا ينبغي للوصي ان يبيع من الاول كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو باع الوصي التركة من غيره فان كان الورثة صغاراً جاز بيعه في كل شيء ضياعاً كان او عقاراً او عروضاً سواء كانوا حضوراً او غيباً على الميت دين اولاً لكن انما يبيع بمثل القيمة او بما يتغابن الناس في مثله قال شمس الأئمة في ادب القاضي هذا جواب السلف وجواب المتأخرين انه انما يجوز بيع العقار باحدى الشرائط الثلاث اما ان يرغب المشتري بضعف قيمتها او للصغير حاجة الى ثمنها او على الميت دين لا وفاء له الا به فلو كانت الورثة كلهم كباراً او كانوا حضوراً اولاديين على الميت لا يملك التصرف في التركة اصلاً لكن يتقاضى ديون الميت ويدفع الى الورثة وان كان على الميت دين ان كان محيطاً بالتركة اجمعوا انه يبيع كل التركة وان لم يكن مستغفر قايبيع بقدر الدين وفي ما زاد على الدين يبيع عند أبي حنيفة رح ايضاً وعندهما لا يبيع وان لم يكن في التركة دين لكن الميت او وصي بوصايا ان كانت الوصية بالثلث او دونه انفذها وان كانت اكثر من الثلث انفذ بقدر الثلث وما بقى للورثة ولو اراد ان يبيع شيئاً من التركة لتنفيذ الوصية اجمعوا انه يبيع بقدر الوصية وما زاد على الوصية فعلى ما ذكرنا من الخلاف وهذا اذا لم يقض الورثة الدين ولم ينفذ الوصية من خالص ملكهم اما اذا فعلوا لم يبق للوصي ولاية بيع التركة اصلاً وان كانت الورثة غيباً وحده من محمدرح

وفي المنقول عنه قال شمس الأئمة الحلواني في شرح ادب القاضي للخصاف \*

كذا في جميع النسخ العالمية وفي المنقول عنه بتذكير الضمير في الموضعين \*

ثلاثة أيام فان لم يكن في التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقول ولا يبيع العقار ولو خيف هلاك العقار  
 اختلف المشائخ فيه والاصح انه لا يملك بيعها وان كانت التركة مشغولة بالدين في العروض يبيعها  
 مطلقا بقدر الدين والزيادة على الدين وفي العقار على ما ذكرنا وان كانت الورثة بعضهم صغارا  
 والبعض كبارا ان كان الكبار غيبا والتركة خالية من الدين وعن الرصية فانه يبيع المنقول ومن العقار  
 يبيع حصة الصغار ويبيع حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف وان كانت التركة مستغرقة يبيع العقار  
 والمنقول وان كانت غير مستغرقة يبيع بقدر الدين من العقار والمنقول بالاجماع وبيع الزيادة  
 على ما ذكرنا من الخلاف وان كان الكبار حاضرا ان كانت التركة خالية يبيع حصة الصغار  
 من العقار والمنقول بالاجماع وبيع حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف وان كانت التركة  
 مشغولة بالدين ان كان مستغرقا يبيع الكل وان كان غير مستغرق يبيع بقدر الدين وفي الزيادة  
 على الخلاف كذا في الخلاصة \* وكل ما ذكرنا في وصي الاب فكذا في وصي وصيه ووصي الجد  
 ابي الاب ووصي وصيه ووصي القاضي ووصي وصيه فوصي القاضي بمنزلة وصي الاب الا في  
 خصلة وهو ان القاضي اذا جعل احدا وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل احدا  
 وصيا في نوع كان وصيا في الانواع كلها كذا في فتاوى قاضيخان \* في نودار هشام من محمد رح وصي  
 يتيم باع غلاما لليتيم بالف درهم قيمته الف درهم على ان الوصي بالخيار فازدادت قيمة العبد في مدة  
 الخيار فصارت الف درهم فليس للوصي ان ينفذ البيع وهو قول البيهقي وابي يوسف رح  
 كذا في المحيط \* امرأة باعت متاع زوجها بعد موته وزعمت انها وصيته ولزوجها اولاد صغار ثم قالت  
 المرأة بعد مدة لم اكن وصية قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا تصدق المرأة على المشتري  
 وبيعها موقوف الى بلوغ الصغار فان صدقوها بعد البلوغ انها كانت وصية جاز بيعها وان كذبوها  
 بطل فان كان المشتري سرقن الارض المشتراة لا يرجع المشتري على المرأة بشيء هذا اذا ادعت  
 المرأة بعد البيع انها لم تكن وصية وان ادعى صبي انها باعت ولم تكن وصية يسمع دعوى  
 الصبي اذا كان ما دون ابي التجارة او في الخصومة ممن له ولاية الخصومة كالقاضي والوصي  
 ونحوهما فان عجز من استرداد الضيعة تضمن المرأة قيمة ما باعت على الرواية التي يضمن البائع  
 قيمة العقار لها لبيع والتسليم كذا في فتاوى قاضيخان \* للصبي او المعتوه اب او وصي اوجد صحيح  
 فاذن القاضي للصبي او المعتوه في التجارة وابي ابو فاذنه جائز ان كان ولاية القاضي مؤخره



من ولاية الاب او الوصى كذا في القنية \* الباب الثامن عشر في السلم \* وفيه ستة فصول \*  
 الفصل الاول في تفسيره وركنه وشرايطه وحكمه \* اما تفسيره فالسلم عقد ينبت به المملك  
 في الثمن عاجلا وفي المثلثين آجلا اما ركنه ان تقول لآخر اسلمت اليك عشرة دراهم في كرخنة  
 او اسلفت ويقول الآخر قبلت \* وينعقد السلم بلفظ البيع في رواية الحسن وهو الاصح كذا في محيط  
 السرخسي \* اما شرائطه فنوعان نوع يرجع الى نفس العقد ونوع يرجع الى البدل اما الذي يرجع الى نفس  
 العقد فواحد وهو ان يكون العقد عاريا من شرط الخيار للعاقدين او لاحدهما بخلاف خيار المستحق فانه  
 لا يبطل السلم حتى لو استحق رأس المال وقد افتراق بابدانها ورأس المال قائم في يد المسلم اليه ينقلب  
 ولو ابطال صاحب الخيار خياره قبل الافتراق بابدانها ورأس المال قائم في يد المسلم اليه ينقلب  
 العقد جائزا عندنا وان كان هالكا او مستهلكا لا ينقلب الى الجواز بالاجماع كذا في البدائع \* اما الذي  
 يرجع الى البدل فستة عشر ستة في رأس المال وعشرة في المسلم فيه اما الستة التي في رأس المال  
 احدها بيان الجنس انه دراهم او دنانير او من المكيل حنطة او شعير او نحو ذلك \* والثاني بيان النوع انه  
 دراهم غطرية او صديقية او دنانير محمودية او هريرة وهذا اذا كان في البلد نقود مختلفة واما اذا كان  
 في البلد نقد واحد ذكر الجنس كاف \* والثالث بيان الصفة انه جيد او ردي او وسط كذا في النهاية \*  
 والرابع بيان قدر رأس المال وان كان مشارا اليه في ما يتعلق العقد على مقداره كالمكيل والموزون  
 والمعدود وقال ابو يوسف ومحمد ربح لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالاشارة حتى لو قال لغيره  
 اسلمت اليك هذه الدراهم في كرخنة لم يرد وزن الدراهم او قال اسلمت اليك هذا البر في كذا منا  
 من الزعفران ولم يرد قدر البر لا يصح عنده وعندهما يصح كذا في الكافي \* ولو كان رأس المال  
 مما لا يتعلق العقد بقدره من الذرعيات والعدديات المتفاوتة لا يشترط اعلام قدره ويكتفى بالاشارة  
 بالاجماع كذا في البدائع \* ولو اسلم في شيئين مختلفين ورأس المال مكيل او موزن لم يجز  
 حتى يبين حصته كل واحد منهما من رأس المال في قول ابي حنيفة ربح وان كان من غيرا لمكيل  
 والموزون لم يحتج الى التفصيل وقال ابو يوسف ومحمد ربح يجوز في ذلك كله كذا في الحاوي  
 لو اسلم جنسين ولم يبين قدرا احدهما بان اسلم دراهم ودنانير في مقدار معلوم في البر فبين قدر  
 احدهما ولم يبين الآخر لم يصح السلم فيهما كذا في البحر الرائق \* والخامس كون الدراهم  
 واندنانير منتقدة وهو شرط الجواز عند ابي حنيفة ربح ايضا مع اعلام القدر كذا في النهاية \*

والسادس ان يكون مقبوضا في مجلس السلم سواء كان رأس المال دينا او مينا صندمامة العلماء استحسانا وسواء قبض في اول المجلس او في آخره لان ساعات المجلس لها حكم ساعة واحدة وكذا لو لم يقبض حتى قاما يمشيان فقبض قبل ان يفترقا با بدانهما جاز كذا في البدائع \* في النواذر لو تعاقد ا عقد السلم ومشيا ميلا او اكثر ولم يغيب احدهما عن صاحبه ثم قبض رأس المال فافترقا جاز كذا في الذخيرة \* ولو ناما او نام احدهما ان كانا جالسين لم يكن ذلك فرقة لتعذر الاحتراز منه وان كانا مضطجعين فهو فرقة كذا في فتاوى قاضى خان \* وفي النوازل رجل اسلم عشرة دراهم في عشرة افزة حنطة ولم يكن الدراهم عنده فدخل بيته ليخرج الدراهم ان دخل حيث يراه المسلم اليه لا يبطل السلم وان توارى عنه بطل كذا في الخلاصة \* ولو خاض احدهما في الماء وغمس فيه فان كان الماء صافيا بحيث يرى بعد الغمس لم يثبت الافتراق وان كان كدرا لا يرى بعد الغمس يثبت الافتراق كذا في مختار الفتاوى \* ولو ابى المسلم اليه قبض رأس المال في المجلس اجبر الحاكم عليه كذا في المحيط \* واما الشروط التى في المسلم فيه فاحدها بيان جنس المسلم فيه حنطة او شعير والثانى بيان نوعه حنطة سقية او بخسية او جبلية او سهلية والثالث بيان الصفة حنطة جيدة او ردية او وسط كذا في النهاية \* اسلم في (كندم نيكو) او قال (نيك) او قال سره يجوز هذا هو الصحيح والمأخوذ به كذا في الغيائية \* والرابع ان يكون معلوم القدر بالكيل او الوزن او العدد او الذرع كذا في البدائع \* وينبغى ان يعلم قدره بمقدار يؤمن فقده من ايدي الناس ولو علم قدره بمكيال بعينه كقوله بهذا الاناء بعينه او بهذا الزنبيل او بوزن هذا الحجر لا يجوز ان كان لا يعلم كم يسع في الاناء ولا يعرف وزن الحجر كذا في جواهر الاخلاطى \* وكذا في الذرعات ينبغى ان يعلم قدره بذرع يؤمن فقده من ايدي الناس وان اعلمه بخشبة بعينها ولا يدري كم هي او بذراع يده او يد فلان لا يجوز كذا في الذخيرة \* ولا يصح بمكيال رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه اذا كان كيل الرجل وذراعه مغاير الكيل العامة وذراعهم واما اذا كانا موافقين لكيل العامة وذراعهم فتقييده بذلك يكون لغوا والسلم جائز كذا في الينابيع \* ولا بد ان يكون المكيال مما لا ينقبض ولا ينسبط كالقصاص مثلا فان كان مما ينكبس بالكبس كالزنبيل والجراب لا يجوز للمنازعة الا في قرب الماء للتعامل فيه كذا روي عن ابي يوسف رح كذا في الهداية \*

الخامس ان يكون المسلم فيه مؤجلا باجل معلوم حتى ان سلم الحال لا يجوز واختلف في ادنى الاجل الذي لا يجوز السلم بدونه من محمد ربح انه قدر ان ناه بشهر وعليه الفتوى كذا في المحيط \* ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركته حالا كذا في فتاوى قاضيخان \* السادس ان يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى حين المحل حتى لو كان منقطعا عند العقد موجودا عند المحل او على العكس او منقطعا فيما بين ذلك وهو موجود عند العقد والمحل لا يجوز كذا في فتح القدير \* وحد الوجود ان لا ينقطع من السوق وحد الانقطاع ان لا يوجد في السوق وان كان يوجد في البيوت كذا في السراج الوهاج \* وان السلم في ما يوجد الى حين المحل ولم يقبضه حتى انقطع في ايدي الناس فالسلم صحيح على حاله ورب السلم بالخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء انتظر لوجوده كذا في الينابيع \* السابع ان يكون المسلم فيه مما يتعين بالتعيين حتى لا يجوز السلم في الدراهم والدنانير واما البرهه في السلم فعلى قياس رواية الصرف لا يجوز وعلى قياس رواية كتاب الشركة يجوز كذا في النهاية \* الثامن ان يكون المسلم فيه من الاجناس الاربعة من المكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة والذرعيات كذا في المحيط \* فلا يجوز السلم في البيوت ولا اطرافه من الرؤوس والاكارع وكذا لا يجوز في العبيد والاماء لا خلافا في العقل والاخلاق كذا في السراج الوهاج \* التاسع بيان مكان الايفاء في ماله حمل ومؤنة كاهل ونحوه كذا في الكافي \* وهو الصحيح كذا في النهر الفائق \* قال ابو يوسف ومحمد ربح ليس بشرط ولكن ان شرطه صحيح وان لم يشترطه يتعين مكان العقد للتسليم كذا في الكافي \* وان شرط رب السلم على المسلم اليه ان يوفيه السلم في مصر كذا ففي اي موضع دفعه اليه من ذلك المصرفه ذلك وليس لرب السلم ان يكلفه في موضع آخر كذا في المحيط \* قيل هذا اذا لم يكن المصروف عظيم فان كان عظيما بين نواحيه فوسخ لا يجوز ما لم يدين ناحيته منه لان جهالتها مفضية الى المنازعة كذا في محيط السرخسي \* في ما لا حمل له ومؤنة كالمسك والكافور لا يشترط تعيين مكان الايفاء باجماع وهل يتعين مكان العقد للايفاء في رواية البيوع والجامع الصغير يتعين وهو الاصح وهو قولهما كذا في محيط السرخسي والينا بيع \* وذكر في الاجارات انه لا يتعين ويوفيه في اي مكان شاء وهو الاصح كذا في الكافي والهداية \* فلو عين مكانا قيل لا يتعين لانه لا يفيد حيث لا يلزم بنقله ومؤنة ولا يختلف ما ليته باختلاف الامكنة

وقيل يتعين وهو الاصح كذا في العناية \* ولو عقد السلم في البحر او على شاطئ البحر  
في ماله حمل ومؤنة سلم اليه في اقرب الاماكن منها كذا في الينابيع \* العاشر ان لا يشمل  
البدلين احد وصفي علة الربوا النقد وهو القدر او الجنس وهذا مطرد الا في الاثمان فانه يجوز اسلامها  
في الموزونات لحاجة الناس كذا في محيط السرخسي \* اما بيان حكم السلم هو ثبوت الملك لرب السلم  
في المسلم فيه مؤجلا بمقابلة ثبوت الملك في رأس المال المعين او الموصوف معجلا للمسلم اليه كذا في النهاية  
وان اصح السلم فاحضر المسلم اليه المسلم فيه لا خيار لرب السلم فيه الا ان يجد على خلاف المشروط فيجب  
المسلم اليه باحضار ما وقع عليه العقد كذا في الينابيع \* الفصل الثاني في بيان ما يجوز لسلم فيه وما لا يجوز  
اذا اسلم ثوبا هرويا في ثوب هروي لا يجوز وان اباغ قفيز حنطة في قفيز شعير لا يجوز ايضا كذا في الذخيرة \*  
ويجوز ان يسلم مايكال في مايوزن اذا كان الموزون مما يصلح ان يكون مسلما فيه بان يكون مبيعا  
مضبوطا بالوصف حتى اذا اسلم الحنطة في الذهب والفضة لا يجوز عندنا ويكون مقدرا باطلا  
وهو الاصح ويجوز ان يسلم مايوزن في مايكال هكذا في المبسوط \* ولا يسلم مايوزن في مايوزن اذا كانا  
مما يتعينان في العتد كالخديد في الزعفران واما اذا اسلم الدراهم والدنانير في الوزنيات يجوز  
ولو اسلم نقرة فضة او تبراس من الذهب او المصوغ في الزعفران قال ابو يوسف رح يجوز ولو اسلم  
الفلوس في الوزني يجوز الا اذا اسلمها في جنسه ولو اسلم اواني الصفر في الوزنيات ان كانت  
الاواني تباع وزنا لا يجوز وان كانت تباع عددا يجوز الا انه لا يجوز كما قلنا في الفلوس هكذا  
في شرح الطحاوي \* ولا يجوز اسلام المكيل في المكيل وان اختلف النوعان مما لا يكال ولا يوزن  
فلا باس به واحدا باثنين يدابيد ولا باس به نسيمته اذا كان المسلم فيه مضبوطا بالوصف على وجه  
يلتحق بذكر الوصف بذوات الامثال حتى لو اسلم ثوبا هرويا في جوهرة او درة لا يجوز وكذا  
في الحيوان عندنا وان كان من نوع واحد مما لا يكال ولا يوزن فلا باس به اثنان بواحد يدابيد  
ولا خيره نسيمته على قول علمائنا حتى لو اسلم هرويين في ثوب هروي لا يجوز عندنا هكذا  
في المبسوط \* ولو اسلم مكيلا في مكيل او موزون او شيئا في جنسه وغير جنسه بطل العقد في جميعه

كذا في جميع النسخ العالمية الحاضرة وفي العيني شرح الكنز ومنح الغفران لا يشمل  
البدلين احد وصفي علة ربوا الفضل وفي فتح القدير ان لا يشمل البدلين احد علة ربوا

في قول ابى حنيفة رح وصندهما يصح في حصة الموزون وخلاف الجنس كذا في الحاوي \* ولا بأس بالسلم في نوع واحد مما يكال ويوزن على ان يكون حلول بعضه في وقت وحلول بعضه في وقت ولا يحتاج الى بيان حصة كل واحد منهما واذالم يقبض حتى فات المسلم فيه وصار مثله غير موجود لا يبطل السلم عند علمائنا الثلاثة ولكن رب السلم بالخيار ان شاء انتظر الى وقت وجود مثله فيا خذ منه وان شاء لم ينتظر ولم يصبر الى ذلك الوقت واخذ رأس ماله كذا في شرح الطحاوي \* واذ اسلم الدراهم في الزعفران يجوز ولا بأس بان يسلم الفلوس في الحديد والرصاص وما اشبهه واذ اسلم الفلوس في الصفر لا يجوز والمراد من الفلوس الرائجة امالو كانت كاسدة لا يجوز اسلامها في الحديد والرصاص ولو اسلم النصل في الحديد لا يجوز وكذا السيف في الحديد وان اسلم السيف في الصفر يجوز اذا كان السيف يباع مددا وان كان يباع وزنا لا يجوز كذا في المحيط \* ولا يجوز اسلام الحنطة في الدراهم المؤجلة عندنا واذالم يصح سلمها قال عيسى بن ابان رح يبطل العقد اصلا قال شمس الائمة ابو بكر محمد بن ابي سهل السرخسي رح هو الصحيح هكذا في الظهيرية \* ولو اسلم في المكيل وزنا كما اذا اسلم في البر والشعير بالميزان ففيه روايتان والمعتمد الجواز وعلى هذا الخلاف لو اسلم في الموزون كيلا كذا في البحر الرائق \* واذ اسلم في اللبن في حينه كيلا او وزنا معلوما الى اجل معلوم جاز وكذلك الخل والعصير نظير اللبن ثم ذكر في اللبن حينه قال شمس الائمة رح هذا في ديارهم لان اللبن كان ينقطع من ايدي الناس في بعض الاوقات اما في ديارنا لا ينقطع فيجوز في كل وقت والخل يوجد في كل وقت فلا يشترط الحين والعصير لا يوجد في كل وقت فيشترط السلم في حينه ايضا كذا في الذخيرة \* ويجوز السلم في السمن كيلا ووزنا الا رواية عن محمد رح لا يجوز وزنا وكذلك ما يكال بالوطل يجوز كيلا ووزنا كذا في التاتارخانية نافلا عن الفتاوى العنابية \* ولو اسلم في حنطة حديثة قبل حدونها لا يصح عندنا لانه اسلم في المنقطع وعلى هذا يخرج ما اذا اسلم في حنطة موضع انه ان كان مما لا ينوهم انقطاع طعامه جاز السلم فيه كما ان اسلم في حنطة خراسان والعراق او فرغانة وكذا اذا اسلم في طعام بلدة كبيرة كسمرقند وبخارا او كاشان جاز ومن مشائخنا من قال لا يجوز الا في طعام ولاية والصحيح ان الموضع المضاف اليه الطعام ان كان مما لا ينفد طعامه فالبايجوز السلم فيه سواء كان ولاية او بلدة كبيرة وان كان مما يحتمل ان ينقطع طعامه فلا يجوز السلم فيه كارض بعينها او قرية بعينها كذا

في البدائع \* ولو كانت النسبة الى قرية لبيان الصفة لان الغيبين المكان كالخشم راني ببخارا يصح لان ذكره لبيان الجودة كذا في الكافي \* ولو اسلم في حنطة هراة لا يجوز ولو اسلم في ثوب هراة يجوز اذا اتى بجميع شرائط السلم كذا في شرح الطحاوي \* وفي نوادر ابن سماعة رح يجوز ان يسلم المروى البغدادي في مروى مرو وكذا في المروى البغدادي في مروى الاهواز ومروى الواسط كذا في المحيط \* ولو اسلم قطناً هروياً في ثوب هروى جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اسلم شعيراً في مسيح من شعرا وصدونا في لبدا وخزافي ثوب خزان كان لا ينقض شعرا جاز وان كان ينقض ويعود شعرا كاللبد لا يجوز ولو اسلم غزلاً في ثوب غزل جاز كذا في محيط السرخسى \* وكل معدود تفاوت آحاده كالبطيخ والرمان لم يجز السلم فيه مدداً كذا في الحاوي \* ويجوز السلم في العدديات المتقاربة حتى يجوز في الجوز والبيض مدداً او كيلاً او وزناً وذكر في الزيادات انه يجوز السلم في الجوز والبيض متى بين بيض الدجاجة والا وزان لم يسم وسطاً ولا جيداً لانه لما سقط التفاوت من حيث القدر فلان يسقط من حيث الصفة اولاً كذا في محيط السرخسى \* وعن ابي يوسف رح كل ما يتفاوت آحاده في القيمة فهو عددي متفاوت وكل ما لا يتفاوت آحاده في القيمة فهو عددي متقارب ومن ابي يوسف رح اذا اسلم بيض الاوز في بيض الدجاج او بيض النعام في بيض الدجاج جاز وان اسلم بيض الدجاج في بيض النعام او اسلم بيض الدجاج في بيض الاوزان كان في حين يقدر عليه جاز وان كان في حين لا يقدر عليه لا يجوز كذا في المحيط \* ويجوز السلم في الكافور مدداً ولو اسلم بالوزن رأيت في جواب الفتاوى انه يجوز ايضا كذا في المضمرات \* ويجوز السلم في الفلوس مدداً في ظاهر الرواية كذا في الينابيع وهو الصحيح كذا في النهاية \* ويجوز السلم في الباذنجان مدداً او كذا الكمثرى والمشمش ذكره الزندويسى رح كذا في فتاوى قاضيخان \* وروى الحسن ان السلم في البصل والثوم يجوز كيلاً وعدد لانه عددي متقارب كذا في محيط السرخسى \* قال ولا خير في السلم في الزجاج الا ان يكون مكسوراً فيشترط وزناً معلوماً وكذا لك جوهر الزجاج فانه مرزون معلوم على وجه لا تفاوت فيه كذا في المبسوط \* اليتيمة اذا اسلم في اوانى الذهب والفضة وجعل رأس المال ذهباً فلا يجوز السلم فيها كذا في التاتارخانية \* ولا يجوز السلم في الاوانى المتخذة من الزجاج لانها مدنية متفاوتة



ويجوز في الطوا بيق اذا بين نوعا معلوما وفي الاواني المتخذة من الخنزف ان بين نوعا معلوما  
 عند الناس يجوز وكذا الكيزان كذا في الظهيرة \* ولا باس في اللبن والاجر اذا سمي ملهنا معلوما  
 وانما يصير اللبن معلوما اذا نسب طوله ومرضه وعمقه الى ذراع العامة فان كان اهل الامة  
 اصطلعوا على ملبن واحد فلا حاجة الى بيان الملبن كذا في الينا بيع \* وكذا السلم في الثياب  
 بعد بيان الطول والعرض بالذرعان المعلومة كرباسا كان او حريرا ولا يشترط ذكر الوزن في الكر باس  
 واختلفوا في الحرير والصحيح انه يشترط كذا في فتاوى قاضيخان \* وان بين الوزن ولم يبين  
 الذرع لا يجوز قال شيخ الاسلام خواهر زاده في شرحه اذا شرط الوزن في الحرير ولم يشترط الذرعان  
 انما لا يجوز السلم اذا لم يبين لكل ذراع ثمننا واما اذا بين لكل ذراع ثمننا يجوز كذا في المحيط \*  
 ولو اسلم في ثوب الخزان بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن جاز وان ذكر الوزن  
 ولم يذكر الطول والعرض والرقعة لا يجوز وروى انه اذا بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن  
 لا يجوز ايضا كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا اشترط كذا ذراعا مطلقا فله ذراع وسط اعتبارا المنظر  
 من الجانبين واختلف المشائخ رح في تفسير قوله فله ذراع وسط بعضهم قالوا اراد به المصدر  
 وهو فعل الذرع لا الاسم وهو الخشب يعني لا يمد كل المد ولا يرخى كل الارحاء وقال بعضهم  
 اراد به الخشب لان خشب الذرع تتفاوت في الاسواق فمنها ما يكون اقصر ومنها ما يكون اطول  
 قال شيخ الاسلام والصحيح انه يحمل عليهما اذا اشترط مطلقا فيكون له الوسط منهما انظر المجانبين  
 كذا في الذخيرة \* قال في الاصل ولا باس بالسلم في الثياب كذا معلوما وفيما ناه معلوما وكذا الغرارة  
 اذا كان معلوما جاز والا فلا خيرة وقد اختلف المشائخ رح فيه قال بعضهم انه مكيل على كل حال  
 وقال بعضهم ان تعارف الناس وزنه فهو موزون وان تعارفوا كميته فهو مكيل كذا في المحيط \*  
 ولا يجوز السلم في ثواب الصواغين والمعادن كذا في التارخانية نافلا عن العتابية \* ويجوز السلم  
 في البسط والحصر والبوارى اذا اشترط من ذاك ذراعا معلوما وصفة معلومة وصنعة معلومة كذا  
 في الحاوى \* ويجوز في الجوالق والمسوح والاكسية بصفة معلومة طولا وعرضا ورقعة لانه يمكن  
 ضبطها بالنصف ولا يجوز في الفرى لانها متفاوتة كذا في محيط السرخسى \* ولا خير في السلم  
 في جلود الابل والبقر والغنم وان بين من ذلك ضربا معلوما يجوز كذا في الذخيرة \* وفي المبسوط  
 ولا يجوز السلم في الادم والورق الا ان يشترط من الورق والادم ضربا معلوما بطول والعرض والجودة

(هـ) والنسخ ههنا مختلفة ففي واحدة منها بالغاء وهو الظاهر وفي اكثرها بالغين وفي بعضها بالغين



فحينئذ يجوز السلم فيه كالثياب وكذلك الادم اذا كانت تباع وزنا فانه يجوز السلم فيها  
 هذا كذا في وجه لا يمكن المنازعة بينهما في التسليم والتسلم كذا في الظهيرية \* ولا يجوز  
 في الرأس والاكارع كذا في الخلاصة \* ولا يصح السلم في اللحم عند ابي حنيفة رح وقال يجوز  
 اذا بين جنسه ونوعه وسنه وموضعه وصفته وقدره كشاة خصى مثني من الجنب والفخذ سمين  
 مائة رطل وفي منزوع العظم روايتان والاصح عدمه وفي الحقائق والعيون الفتوى على قولهما  
 اذا حكم الحاكم بجواز صحت اتفاقا كذا في البحر الرائق \* ويجوز السلم في الالية والشحم عند الكل  
 كذا في الظهيرية \* والسلم في السمك لا يخلوا ما ان يكون طريا او مالحا ولا يخلوا ما ان يسلم فيه  
 عددا او وزنا فان اسلم فيه عددا لا يجوز طريا كان او مالحا وان اسلم فيه وزنا ان كان مالحا يجوز  
 وان كان طريا فان كان العقد في حينه والاجل في حينه ولا ينقطع فيما بين ذلك فانه يجوز ولا فلا  
 كذا في شرح الطحاوي \* وان اسلم السمك الصغار بالكيل او الوزن فالصحيح انه يصح في  
 الصغار كذا في الينابيع \* وفي الكبار عن ابي حنيفة رح روايتان في ظاهر الرواية عنه وهو قولهما  
 يجوز قال في الاصل ولا خير في السلم في شيء من الطيور كذا في محيط السرخسي \*  
 وفي الكيوانات التي لا تتفاوت كالعصا فير قيل لا يجوز وهو الاصح ولا يجوز في لحوم الطيور  
 قيل هذا في لحوم طيور لا تقتنى ولا تحبس للتوالد لانه بمعنى المنقطع فاما ما يقتنى ويحبس للتوالد  
 قيل لا يجوز عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وقيل يجوز بالاتفاق وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي \*  
 ولا يجوز السلم في الخبز عند ابي حنيفة ومحمد رح لا وزنا ولا عددا وعلى قول ابي يوسف رح  
 يجوز وزنا واختارا لمشا ئخ رح للفتوى قول ابي يوسف رح اذا اتى بشرائطه لحاجة الناس  
 لكن يجب ان يحاط وقت القبض حتى يقبض من الجنس الذي سمي حتى لا يصير استبدالاً  
 بالسلم فيه قبل القبض كذا في المحيط \* ولا يجوز اسلام الخبز في الحنطة والدقيق وعندهما يجوز وعليه  
 الفتوى كذا في التهذيب \* ويجوز السلم في الدقيق كيلا ووزنا كذا في الظهيرية \* ولا خير في السلم  
 في شيء من الجواهر واللؤلؤ اما الصغار من اللؤلؤ التي تباع وزنا وتجعل في الادوية يجوز السلم  
 فيها وزنا ولا بأس بالسلم في الجص والنورة كيلا لانه مكيل معلوم وهو مقدور التسليم في كل  
 وقت كذا في المبسوط \* ولا بأس بالسلم في الدهن اذا اشترط من ذلك ضربا معلوما قيل المرئى وغيره  
 سواء هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \* ولا بأس بالسلم في الصوف وزنا وان اشترط كذا كذا

صبيرة بغير وزن لم يجز ولو اسلم في صوف غنم بعينها لم يجز وكذلك البانها وسمونها ولاخير في السلم في السفن الحديث والزيت الحديث والحنطة الحديثة وهي التي تكون في هذا العام ولاباس بالسلم في نصل السيف يريد به اذا كان معلوم الطول والعرض والصفة ولايجوز اسلام الصوف في الشعر لانه يجمعهما الوزن قال شمس الائمة الحلواني هذا اذا كان الشعر يباع وزنا وان كان لا يباع وزنا فلايجرم النساء كذا في المحيط \* ويجوز سلم الذميين في الخمر ولايجوز في الخنزير فان اسلم احدهما بطل والمسلم والنصراني سواء في احكام السلم ما خلا الخمر كذا في محيط السرخسي \* ولاباس بالسلم في القطن والكتان والابر يسم والنحاس والتبر والحديد والرصاص والصفر والشبه وهذه الاشياء من ذوات الامثال والحناء والوسمة والرياحين اليابسة التي تكال نظير هذه الاشياء واما الرياحين الرطبة والبقول والمحطب فهذه الاشياء ليست من ذوات الامثال فلايجوز السلم فيها ولاباس بالسلم في الجبن والبصل اذا كان معلوما عند اهل الصنعة على وجه لايتفاوت هو الصحيح كذا في المحيط \* واذا اسلم في الجذوع ضربا معلوما وسمى طولته وغلظه واجله والمكان الذي يوفيه فيه فهو جاز وكذلك الساج وصنوف العيدان والخشب والقصب واملأ الغلط في القصب باعلام ما يشد به الطن بشرا وذراع او نحو ذلك فعند ذلك لايجري المنازعة بينهما كذا في المبسوط \* ولاخير في السلم في الرطبة كذا في الذخيرة \* والغزل من ذوات الامثال ذكره شمس الائمة السرخسي وذكر الطحاوي ان كل ما كان موزونا فهو مثلي كذا في المحيط \* ولاباس بالسلم في طست او قممعة او خفين او نحو ذلك اذا كان يعرف وان كان لايعرف فلاخير فيه كذا في الهداية \* ولاباس بالسلم في القوت وزنا كذا في الخلاصة \* واذا اسلم في الماء وزنا وبين المشارع جاز واذا جاز في الماء جاز في الجمد ايضا كذا في فتاوى قاضيخان \* الفصل الثالث في ما يتعلق بقبض رأس المال والمسلم فيه \* لايجوز للمسلم اليه ان يبرئ رب السلم من رأس المال فان ابراه وقبل رب السلم البراءة بطل عقد السلم وان رد البراءة لم يبطل كذا في المحيط \* ولايجوز ان ياخذ عوض رأس المال شيئا من غير جنسه فان اعطاه من جنس اجود منه او ارد في الصفة فرضي المسلم اليه بالاردي جاز وان اعطاه اجود من حقه اجبر على اخذه وقال زفرح لايجبر ولا ياخذ الابرضاه وهو المختار كذا في السراج الوهاج \* ولايجوز الاستبدال بالمسلم فيه ولو اعطاه السلم جبدا مكن الردي يجب رب السلم على القبول مندنا وان اعطاه رديا مكن الجيد لايجبر ولو كان السلم ثوبا جيدا

فجاء بثوب رديء وقال خذ هذا وارده عليك درهماً فهذه ثمانى مسائل اربعة في المذروعات واربعة في المكيلات والموزونات اما المذروعات اذ اكل السلم ثوباً فجاء المسلم اليه بازيد ووصفا وذرماً وقال خذ هذا وزد لي فيه درهماً جازو ويكون زيادة الدرهم بمقابلة الجودة والذراع الزائد ولوجاء بثوب رديء وبما هو انقص ذرماً وقال خذ هذا وارده عليك درهماً ففعل لا يجوز ولو اعطاه الرديء موقال خذ هذا ولم يقل وارده عليك درهماً فقبل جازو ويكون ذلك ابراء من الصفة وان كان السلم من المكيلات والموزونات بان اسلم عشرة دراهم في عشرة اقفة من الحنطة فأتى بحنطة جيدة وقال خذ هذا وزد لي درهماً لا يجوز ولوجاء بلحد مشرق فيز او قال خذ هذا وزد لي درهماً او جاء بتسعة اقفة وقال خذ هذا وارده عليك درهماً فقبل جازو ولوجاء بعشرة اقفة ردية وقال خذ هذا وارده عليك درهماً لا يجوز ومن ابي يوسف رحمه الله في الفصول كلها كذا في فتاوى قاضيخان\* وهكذا في الظهيرية\* وبصح الحوالة والكفالة والارتهان برأس المال فان فارق رب السلم المسلم اليه قبل القبض بطل العقد وان كان الكفيل والمحتال عليه في المجلس ولا يضرهما افتراق الكفيل والمحتال عليه اذا كان المتعاقدان في المجلس ولو اخذه رهنًا فافترقا والرهن قائم انتقض العقد ولو هلك في المجلس مضى العقد على الصحة ولو اخذ بالمسلم فيه رهنًا فهلك الرهن صار مستوفياً ولو لم يهلك الرهن ولكن مات المسلم اليه وعليه ديون كثيرة فصاحب السلم احق بالرهن الا انه لا يجعل الرهن بدينه بل يباع بجنس حقه حتى لا يصير مستبدلاً بالمسلم فيه قبل القبض كذا في المحيط\* واذا جاء المسلم اليه الى رب السلم فخلع بينهما وبين السلم يصير قابضاً بالتخلية كما في دين آخر كذا في فتاوى قاضيخان\* ويجوز الحوالة بالمسلم فيه وكذلك الكفالة الا ان في الحوالة يبرأ المسلم اليه وفي الكفالة لا يبرأ ورب السلم بالخيار ان شاء طالب المسلم اليه وان شاء طالب الكفيل ولا يجوز لرب السلم الاستبدال مع الكفيل ويجوز للكفيل ان يستبدل مع المسلم اليه عند الرجوع في اخذ بدل ما أدى الى رب السلم كذا في البدائع\* ولو كان بالسلم كفيل فاستوفى الكفيل السلم من المسلم اليه على وجه الاقتضاء ثم باعه ورشح فيه فذلك حلال له اذا قضى رب السلم طعاماً مثله ولا خلاف في هذا اذا تقرر ملكه باداء طعام السلم وانما الخلاف في ما اذا اكل المسلم اليه هو الذي قضى رب السلم طعام السلم فانه يبرج على الكفيل بطعام مثل ما دفع

ما دفع اليه ثم قال في هذا الكتاب فمار به يطيب للكفيل وهو قول ابي يوسف ومحمد رح وذكر محمد من ابي حنيفة رح انه قال احب الى ان يرد على الذي قضاؤه ولا اجبره عليه في القضاء وفي كتاب الكفالة قال يتصدق بالفضل هذا اذا قبضه الكفيل على وجه الاقتضاء فاما اذا قبضه على وجه الرمانة بان يسلم اليه المسلم اليه طعام السلم ليكون رسوله في تبليغه الى رب السلم فتصرف فيه وريح فالربح لا يطيب له في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في المبسوط \* ولو قال رب السلم كل مالي عليك في غرائرك او قال كله واعزله في بيتك ففعل لا يصير رب السلم قابضا كذا في فتاوى قاضيخان \* ومن اسلم في كرفا مررب السلم المسلم اليه ان يكيل له في غرائر رب السلم ففعل ورب السلم غائب لم يكن قابضا حتى لو هلك هلك من مال المسلم اليه كذا في الهداية \* ولو كان رب السلم حاضرا يصير قابضا بالاتفاق سواء كانت الغرائر له او لمبايع هكذا في فتح القدير والعيني شرح الهداية \* ولو دفع رب السلم غرائره الى المسلم اليه وفيها طعامه وقال كل مالي عليك في الغرائر ففعل ورب السلم غائب اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يصير قابضا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو طعنه بامر رب السلم لم يصير قابضا كذا في الحاوي \* فاذا اخذ رب السلم الدقيق كان حراما كذا في التاتارخانية \* وان امره بصبه في البحر في السلم ففعل هلك من مال المسلم اليه كذا في العناية \* ولو امر رب السلم غلام المسلم اليه او ابنه بقبض السلم ففعل كان جائزا كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا وكل رب السلم وكيل ايدفع رأس المال الى المسلم اليه صح فان دفع الوكيل وهما في المجلس بعد صبح وان قام الوكيل عن المجلس قبل الدفع وذهب وهما في المجلس بعد لا يبطل السلم وان ذهب رب السلم عن المجلس او المسلم اليه قبل دفع الوكيل بطل السلم وكذلك لو كان المسلم اليه وكل رجلا بالقبض ان اسلم الى رجل دراههم في حنطة ثم ان المسلم اليه اشترى من رجل حنطة على انها كروا وفي رب السلم من كرا السلم فانه يحتاج لا باحة التصرف فيه من الاكل والبيع واشباه ذلك الى كيلين كيل للمسلم اليه وكيل لرب السلم ولا يكفي لرب السلم كيل المسلم اليه وان كان رب السلم حاضرا حين اكتال المسلم اليه وكذلك لو ان المسلم اليه امر رب السلم بقبضه فقبضه يحتاج الى ان يكيله مرتين او لا للمسلم اليه بحكم النيابة عنه ثم يكيله لنفسه ولا يكتفى بكيل واحد وكذلك لو كان المسلم اليه دفع الى رب السلم دراههم حتى يشتري له حنطة بشرط الكيل وقبضه

وكاله ثم قبضه قضاء بحقه فعليه ان يكيله ثانيا لنفسه كذا في المحيط \* ولو اشترى المسلم اليه حنطة مجازفة او استفاد من ارضه او بميراث او بهبة او وصية او فادرب السلم وكاله بمحضر منه فيكتفى بكيل واحد كذا في النهاية \* ولو استقرض الطعام بكيل وسلمه الى رب السلم لم يحتج الى اعادة الكيل كذا في الحاوي \* وكل جواب عرفته في المكيلات فهو الجواب في الموزونات كذا في المحيط \* وان كان رأس المال عينا فوجده المسلم اليه مستحقا او معيبا فان لم يجز المستحق او لم يرض المسلم اليه بالعيب بطل السلم سواء كان بعد الافتراق او قبله وان اجاز المستحق او رضى المسلم اليه بالعيب جاز السلم سواء كان قبل الافتراق من قبض رأس المال اولا ولا سبيل للمستحق على المقبوض وله ان يرجع على الناقد بمثله ان كان مثاليا كذا في البدائع \* وان كان رأس المال ديناً وقبضه فلا يخلوا ما ان يوجد مستحقا او ستوقا او زيوفا ولا يخلوا ما ان يوجد ذلك في المجلس او بعد الافتراق فان وجده مستحقا في المجلس فان اجاز المستحق جاز اذا كان رأس المال قائما نص على ذلك في الجامع وان لم يجز انتقص القبض بقدره من الاصل فصار كانه لم يقبض فان قبض مثله في المجلس جاز والا فلا كذا في محيط السرخسي \* وان وجدها ستوقا ان كان ذلك في مجلس العقد فان تجوز به المسلم اليه لا يجوز فاما اذا رده وقبض الجيد مكانه في المجلس جاز كذا في المحيط \* وان وجدها زيوفا او نبهرجة وكان ذلك في مجلس العقد فان تجوز المسلم اليه جاز وان رده واستبدل به في مجلس العقد يجوز وان افتراق قبل الاستبدال بطل السلم كذا في الذخيرة \* واما اذا وجد شيئا منها مستحقا وكان ذلك بعد الافتراق من المجلس ان اجازة المالك وكان رأس المال قائما جاز وان رد بطل السلم بقدره مندهم جميعا واما اذا وجد شيئا منها ستوقا وكان ذلك بعد الافتراق من المجلس بطل السلم بقدره قل او كثر تجوز به اورد استبدال مكانه اولم يستبدل ولا يعود جائزا بالقبض بعد المجلس كذا في المحيط \* واما اذا وجد شيئا منها زيوفا وكان ذلك بعد الافتراق فان تجوز به جاز وان لم يجوزه ورده اجمعوا على انه اذا لم يستبدل في مجلس الرد فان السلم يبطل بقدر ما رد واما اذا استبدل مكانه في مجلس الرد ففي رواية الاستحسان لا يبطل متى كان الرد قليلا وبه اخذ علما ونارحمهم الله وان كان كثيرا فعند ابى حنيفة رح يبطل ومندهما لا يبطل استحسانا هكذا في الذخيرة \* ثم اتفقت الروايات الظاهرة المشهورة عند ابى حنيفة رح ان ما زاد على النصف كثير واما النصف ففيه روايتان وفي رواية الثالث

كثير وهو الاصح والاحوط كذا في محيط السرخسى \* وفي الحاوى قال نصير كان شهداد يقول المسلم اليه اذا وجد في الدراهم زيوفا بعد ما افترقا ينبغي ان ياخذ البديل اولاً ثم يرد الزيوف قال الفقيه هذا احتياط فلوردد الزيوف واخذ البديل قبل ان يفرقه يجوز ايضا في قول علما لنا اذا كان اقل من النصف كذا في التاتارخانية \* ولو وجب على المسلم اليه دين مثل رأس المال هل يصير رأس المال قصاصا بذلك الدين ام لا فهذا لا يخلو اما ان وجب دين آخر بالعقد واما ان وجب بالقبض فان وجب بالعقد فاما ان وجب بعقه متقدم على عقد السلم واما ان وجب بعقد متأخر عنه فان وجب بعقد متقدم على السلم بان كان رب السلم باع من المسلم اليه ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبض العشرة حتى اسلم اليه عشرة دراهم في حنطة فان جعل الدين قصاصا او تراغيا بالمقاصة يصير قصاصا وان ابى احدهما لا يصير قصاصا وهذا استحسان وان وجب بعقد متأخر عن السلم لا يصير قصاصا وان جعله قصاصا هذا اذا وجب الدين بالعقد فاما اذا وجب بالقبض كالغصب والقرض فانه يصير قصاصا سواء جعله قصاصا اولاً بعد ان كان وجب الدين الآخر متأخرا عن العقد هذا ان تساوى الدينان فاما اذا تفاضلا بان كان احدهما افضل والاخر دون فرضى احدهما بالنقصان وابى الآخر فانه ينظر ان ابى صاحب الفضل لا يصير قصاصا وان ابى صاحب الادون يصير قصاصا كذا في البدائع \* قال محمد راجح في الزيادات رجل اسلم الى رجل مائة درهم في كره حنطة وسط الى اجل معلوم ودفع اليه رأس المال ثم ان رب السلم باع من المسلم اليه عبدا بكر حنطة وسط مثل المسلم فيه وقبض الكره ولم يسلم العبد اليه حتى انتقض العقد بموت العبد او بالرد بخيار الشرط او الرؤية او بالرد بالعيب قبل القبض بقضاء او بغير قضاء او بعد القبض بقضاء حتى انفسخ العقد من كل وجه في حق الناس كافة كان على رب السلم ان يرد الكره الذي هو ثمن العبد حكما لانفساخ العقد في العبد فان قال بائع العبد وهو رب السلم انا امسك الكره المقبوض واراد مثله كان له ذلك فان لم يرد رب السلم الكره الذي هو ثمن حتى حل السلم صار قصاصا بكر السلم تقاصا ولم يتقاصا وكذلك لو كان عقد البيع بينهما قبل السلم ولكن قبض الكره الذي هو ثمن كان بعد السلم ثم انفسخ البيع بينهما بالاسباب التي ذكرنا صار الكره الذي هو ثمن قصاصا بالسلم عند حلول الاجل ولو كان مشتري العبد وهو المسلم اليه رد العبد بعد القبض بالتراضي او تقابلا لعقد في العبد وباقى المسئلة بحالها فان الكره الذي هو ثمن لا يصير قصاصا بالسلم في الفصاين



تقاصا ولم يتقاصا ولو كان مقد البيع وقبض الكرفل عقد السلم وباقي المسئلة بحالها فان الكرا الذي هو ثمن العبد لا يصير قصاصا بكر السلم وان تقاصا كذا في المحيط \* ولو وجب على رب السلم دين بقبض مضمون نحو ان يغصب منه او يستقرض بعد السلم يصير قصاصا ولو كان غصب منه كرا قبل العقد وهو قائم في يده حتى حل السلم فجعله قصاصا صار قصاصا سواء كان بحضورتهما او لم يكن ولو كان الكرا ودیعة عند رب السلم قبل العقد او بعده فجعله المسلم اليه قصاصا لم يكن قصاصا الا ان يكون الكرا بحضورتهما او يرجع رب السلم فيحلى به ولو غصب منه كرا بعد العقد قبل حلول السلم ثم حل صار قصاصا ولو كان الغصب وانما قبل العقد فلا بد من ان يجعله قصاصا وهذا كله اذا كان الغصب في مثل الحق فان كان في اجود او دون لم يصير قصاصا في الجيد الا برضاء المسلم اليه وفي الردى والابرضاء رب السلم هكذا في الحاوي \* اسلم الى آخرمانة في كرا فاشترى المسلم اليه منه كرا مثله بما تين مؤجلا وقبضه فان كان قائما في يده فاراد رب السلم ان يقبضه من كرا السلم لم يجز فان قبضه وطحنه فعليه مثله ولا يصير الواجب عليه قصاصا بالسلم وان رضيا به فان قبض الضمان ثم قضاها ياءه عن كرا السلم جاز ولو لم يطحن ولكن تعيب عنده فان شاء المسلم اليه اخذه وان شاء ضمنه فان ضمنه مثله لا يصير قصاصا وان اخذه ثم قضاها جاز فان اختار اخذ الكرا بعينه ولم يسترد فجعله قصاصا جاز اذا رضيا به جميعا ولو اصاب على المقاصة قبل ان يختار المسلم اليه شيئا لم يذكره محمد رح في الكتاب وقد قالوا انه يجوز ولو لم يجعله قصاصا واسترد المسلم اليه الكرا لمعيب ثم غصبه رب السلم ورضى به فهو قصاص ولا يلتفت الى رضاء المسلم اليه وانما غصب الكرا المبيع اجنبى من المسلم اليه ثم احال المسلم اليه رب السلم على الغاصب ليقبضه من سلمه لم يجز والحوالة باطلة فان تعيب عند الاجنبى ورضى به رب السلم جاز وكذلك لو كان ودیعة عند الاجنبى ورضى به رب السلم الا انه اذا هلك الكرا لمبيع قبل قبضه في الغصب لا تبطل الحوالة وفي الودیعة تبطل هكذا في محيط السرخسى \* رجل اسلم الى رجل في قفيز من رطب وجعل اجله في حينه حتى كان جائزا فاعطاه المسلم اليه مكانه قفيزا من تمر او اسلم في قفيز من تمر فاعطاه مكانه قفيزا من الرطب وتجوز به رب السلم فهو جائز في قول ابي حنيفة رح وعندهما ان كان المسلم فيه قفيز رطب فاعطاه مكانه تمر الا يجوز على كل حال وصا ركما لو اسلم في ثلثة



في ثلثة ارباع قفيز تمر ثم امنوفى قفيزا من تمر وان كان اسلم في قفيز من تمر فاعطاه قفيزا من رطب فهو على وجهين مندهما اما ان يقبضه على وجه الاستيفاء بان يقول المسلم اليه لرب السلم خذ به بحقك او قضاء لحقك او قضاء من حقك او ما اشبه ذلك من العبارات او يقبضه على وجه الصلح والابراء بان يقول خذ به صلحا بحقك او قضاء من حقك على انى برىء مما كان لك قبلى نفى الوجه الاول هو باطل وفي الوجه الثانى وهو ما اذا كان على طريق الصلح والابراء ينظر الى هذا الرطب كم ينقص اذا جف فان علم ذلك يبنى على ما يعلم وان لم يعلم يبنى ذلك على اكثر ما لا يزيد عليه النقصان فان علم انه اذا جف ينقص مقدار الربع او علم انه لا يزيد النقصان على الربع ويبقى ثلثة الارباع ينظر بعد هذا ان كانت قيمة القفيز من الرطب مثل قيمة ثلثة ارباع قفيز من تمر او اقل فالصلح جائز وان كانت قيمة قفيز من الرطب اكثر من قيمة ثلثة ارباع تمر السلم بطل الصلح رجل اسلم الى رجل في قفيز من حنطة فاعطاه مكانه قفيز حنطة متقلية لم يحز في قولهم جميعا وكذلك لو اسلم في قفيز بهرا خضر او اصفر في حينه واعطاه مكانه قفيز بهر مطبوخ او اسلم في قفيز حنطة فاعطاه مكانه قفيز حنطة مطبوخة او اسلم في قفيز حنطة فاعطاه مكانه قفيز دقيق لا يجوز ولو اسلم في قفيز حنطة فاعطاه قفيزا من حنطة قد وقع في الماء حتى انتفخ فهذا جائز عند ابى حنيفة وابى يوسف رح وعند محمد رح لا يجوز ولو اسلم في زيتون فاخذ مكانه زيتا لا يجوز وان علم انه اكل مما فى الزيتون كذا في المحيط \* الفصل الرابع في الاختلاف الواقع بين رب السلم والمسلم اليه \* ان وقع الاختلاف في جنس المسلم فيه بلن قال رب السلم اسلمت اليك عشرة دراهم في كر حنطة وقال المسلم اليه اسلمت عشرة دراهم في كر شعير تحالفا استحسانا ان لم يكن لهما بينة ويبدأ بيمين المسلم اليه في قول ابى يوسف رح الاول وفي قوله الآخر يبدأ بيمين رب السلم كذا في المحيط \* واذا تحالفا للقاضى يقول لهما ماذا تريدان فان قالانفسخ العقد او قال احدهما ذلك ففسخ القاضى العقد بينهما وان قالانفسخ تركهما رجاء لان يعود احدهما الى تصديق صاحبه كذا في الذخيرة \* وايهما بكل قضى عليه بما ادعى صاحبه كذا في شرح الطحاوى \* وايهما اقام بينة قبلت بينته وان اقاما البينة ان لم يتفرقا من مجلس العقد بعد فعند محمد رح يقضى بعقدين يقضى على رب السلم بعشرين درهما وعلى المسلم اليه بكر حنطة وكر شعير وان تفرقا من المجلس ونقد رب السلم عشرة لاخير يقضى بعقد واحد ببينة رب السلم وعند ابى حنيفة وابى يوسف رح يقضى بعقد واحد ببينة رب السلم على كل حال كذا في المحيط \*

وان اختلفا في قدر المسلم فيه فهذا او ما لو اختلفا في جنس المسلم فيه سواء وان اختلفا في صفة المسلم فيه ولا بينة لواحد منهما القياس ان يتحالفا وفي الاستحسان لا يتحالفان وبالقياس ناخذ فان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى ببينته طالبا كان او مطلوبا فان اقاما جميعا البينة فعلى قولهما لا شك انه يقضى بعقد واحد ببينة رب السلم واما على قول محمد رح ذ كر في بعض المواضع انه يقضى بعقدين وانه قياس وبه ناخذ كذا في الذخيرة \* ومن اسلم الى رجل عشرة دراهم في كرحنطة فقال المسلم اليه شرطت رد يا وقال رب السلم لم تشتر شيئا فالقول قول المسلم اليه وفي عكسه قالوا يجب ان يكون القول ارب السلم عند ابي حنيفة رح وصندهما القول للمسلم اليه كذا في الهداية \* وان اختلفا في رأس المال ورأس المال شيء لا يتعين بالتعيين ان اختلفا في جنسه بان قال رب السلم اسلمت اليك عشرة دراهم في كرحنطة وقال المسلم اليه لابل اسلمت الى دينار في كرحنطة ولا بينة لواحد منهما فانهما لا يتحالفان قياسا ويكون القول قول رب السلم وفي الاستحسان يتحالفان فان اقاما لبينة فعند محمد رح يقضى بعقدين على رب السلم بدینار وعشرة دراهم ويقضى على المسلم اليه بكرى حنطة ان لم يتفرقا من مجلس العقد ولم يذكر في الكتاب قول ابي حنيفة واهي يوصف رح في هذه الصورة وذكر ابن سماعه في نوادره منهما انه يقضي بعقدين وذكر الكرخي انه يقضي بعقد واحد ببينة المسلم اليه وهو الصحيح وان وقع الاختلاف في قدر رأس المال او صفته فالجواب فيه كالجواب في ما اذا وقع الاختلاف في صفة المسلم فيه او قدره كذا في المحيط \* الاصل انهما اذا اختلفا في جنس المسلم فيه او قدره او في رأس المال من هذه الوجوه واقاما البينة فعندهما يقضى بعقد واحد ما امكن فان تعذر فعقدين وصند محمد رح يقضى بعقدين فان تعذر فعقد واحد كذا في محيط السرخسي \* اذا اختلفا في المسلم فيه وفي رأس المال ورأس المال شيء لا يتعين بالتعيين ان اختلفا في جنس المسلم فيه وفي جنس رأس المال ولا بينة لهما يتحالفان قياسا واستحسانا فان اقام احدهما بينة قبلت بينته وان اقاما البينة يقضى بالعقدين ان لم يتفرقا من مجلس العقد بخلاف وان وقع الاختلاف في قدر المسلم فيه وفي قدر رأس المال ولا بينة لهما يتحالفان واذا اقام احدهما بينة قبلت بينته وان اقاما البينة قضى بعقدين عند محمد رح ان لم يتفرقا من مجلس العقد وعندهما يقضى بعقد واحد وان اختلفا في صفة رأس المال والمسلم فيه فالجواب في حق التحالف ان يتحالفا قياسا واستحسانا والجواب في البينة عندهم جميعا كالجواب

في ما اذا اختلفا في صفة المسلم فيه او في صفة رأس المال لا في ركن كل جواب عرفت ثم في اقامة البينة عندهم فهو الجواب هنا كذا في الذخيرة \* واذا كان رأس المال مينا بان كان مرصا ان اختلفا في جنس المسلم فيه فان الجواب في التحالف ان لا يتحالفان قياسا ويكون القول قول المسلم اليه ولكن في الاستحسان يتحالفان ثم الجواب الى آخره على ما بينا وان قامت لاحدهما بينة يقضى ببينته وان اقاما جميعا البينة فانه يقضى بعقد واحد عندهم جميعا وان اختلفا في قدر المسلم فيه فالجواب في حق التحالف والبينة كالجواب في الفصل الاول عندهم جميعا وان اختلفا وفي صفة المسلم فيه ان لم يقد لاهما بينة فالقياس على ما مضى ان يتحالفا وفي الاستحسان لا يتحالفان وبالقياس ناخذ وان قامت لاحدهما بينة يقضى بها وان اقاما جميعا البينة يقضى بعقد واحد عندهم جميعا كذا في المحيط \* فان اختلفا في جنس رأس المال ولم يقد لاهما بينة فالقياس ان لا يتحالفا ويكون القول لرب السلم وفي الاستحسان يتحالفان وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى ببينته وان اقاما جميعا البينة فعلى قول محمد رح يقضى بعقدين وعلى قول ابو حنيفة وابي يوسف رح يقضى بعقد واحد على رواية الكرخي وهو الاصح وان اختلفا في مقدارة ان لم يقد لاهما بينة فالقياس ان يكون القول لرب السلم ولا يتحالفان الا انهما يتحالفان استحسانا بالاثار وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى ببينته وان اقاما جميعا البينة يقضى بعقد واحد عندهم وان اختلفا في صفة ان لم يقد لاهما بينة فانهما لا يتحالفان قياسا واستحسانا ويكون القول لرب السلم فان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى ببينته وان اقاما جميعا البينة يقضى بعقد واحد عندهم جميعا وان اختلفا فيهما ان اختلفا في جنس رأس المال وجنس المسلم فيه ان لم يقد لاهما بينة فانهما يتحالفان قياسا واستحسانا وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى ببينته وان اقاما جميعا البينة يقضى بعقدين وان اختلفا في قدر رأس المال والمسلم فيه ان لم يقد لاهما بينة فانهما يتحالفان قياسا واستحسانا وان قامت لاحدهما بينة تقبل بينته وان اقاما جميعا البينة فانه يقضى بعقد واحد عندهم جميعا وتقبل بينة كل واحد منهما في اثبات الزيادة فاما اذا كانا اختلفا في صفة رأس المال والمسلم فيه ولم يقد لاهما بينة فانهما يتحالفان قياسا واستحسانا وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى ببينته وان اقاما جميعا البينة فانه يقضى بعقد واحد وتقبل بينة كل واحد منهما في اثبات الزيادة كذا في الذخيرة \* وان اختلفا في مكان الابداء قال ابو حنيفة رح القول قول المسلم اليه ولا يتحالفان وقال صاحبنا يتحالفان قيل الخلاف على العكس

والاول اصح كذا في فتاوى قاضي خان \* وهذا اذا لم يقيم لاحدهما بينة وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى ببينته طالبا كان او مطلوبا وان اقاما جميعا البينة ذكرانه يقضى ببينة الطالب ويقضى بعقد واحد كذا في المحيط \* ولو اختلفا في اجل السلم فالاختلاف فيه لا يوجب التحالف والتراد عند علمائنا الثلاثة رح كذا في شرح الطحاوي \* فلو اختلفا في اصل الاجل فان كان المدمى للاجل رب السلم فالقول قوله ولو ادعاه المسلم اليه وانكره رب السلم فالقول قول المسلم اليه والعقد صحيح استحسانا في قول ابي حنيفة رح وقالوا القول قول رب السلم والعقد فامد كذا في الحاوي \* هذا اذا لم يقيم لاحدهما بينة وان قامت لاحدهما بينة فبليت بينته وان اقاما البينة فالبينة بينة من يدعى الاجل كذا في المحيط \* وان اتفقا على شرط الاجل واختلفا في قدره كان القول قول رب السلم مع يمينه كذا في فتاوى قاضي خان \* هذا اذا لم يكن لاحدهما بينة وان قامت لاحدهما بينة يقضى ببينته وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المطلوب ولا يقضى بعقد بين عندهم جميعا كذا في الذخيرة \* ولو اختلفا في مضى الاجل بعدما اتفقا انه شهر فالقول قول المطلوب كذا في التهذيب \* وان قامت لاحدهما بينة تقبل بينته وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المطلوب كذا في المحيط \* ولو اختلفا في قدره ومضيه فالقول في القدر قول رب السلم والقول في المضى قول المسلم اليه ولو اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المسلم اليه على ائباب زيادة انه لم يمض كذا في شرح الطحاوي \* واذا وقع الاختلاف بينهما في قبض رأس المال في المجلس فاقام رب السلم البينة انهما تفرقا قبل قبض رأس المال واقام المسلم اليه انه قبض رأس المال قبل الافتراق فان كان رأس المال في يد المسلم اليه فالبينة بينة المسلم اليه والسلم جائز كذا في الذخيرة والمحيط \* وان كانت الدراهم في يد رب السلم باعيا بها فقال المسلم اليه اودعتها اياه او غصبتها بعد القبض وقد قامت البينة على القبض كان القول قوله ويقضى بالدراهم كذا في الحاوي \* وان قامت لاحدهما بينة فان قامت لرب السلم لا تقبل وبينه المسلم اليه تقبل وان لم يقيم لاحدهما بينة فان كانت الدراهم في يد المطلوب ان كان الطالب لا يدعي عليه غصبا ولا وديعة وانما يقول ما قبضت رأس المال فانه لا يمين على واحد منهما وان ادعى الطالب الغصب عنه او الوديعة بعد ما انكر القبض في المجلس فالقول قول المطلوب وان كانت الدراهم في يد رب السلم فان كان المطلوب ادعى القبض ولم يدع على الطالب غصبا ولا وديعة بعد ذلك فلا يمين

(٥) كذا في جميع النسخ المحصورة والظاهر ان يقال على اثبات زيادة الاجل والله لم يمض

فلا يمين على واحد منهما وان ادمى المطلوب الغصب او الوديعة بعدما ادمى قبض رأس المال في المجلس وانكر الطالب فمن مشائخنا من قال القول قول المطلوب مع يمينه فيحلف ويجوز السلم ويأخذ رأس المال من رب السلم ومنهم من قال بان هذا كذا اذا قال الطالب لم تقبض مفصلاً بان قال اسلمت اليك وسكت ثم قال الا انك لم تقبض او قال اسلمت اليك ولم تقبض بالعطف لابل الاستثناء فاما اذا قال موصولاً لم تقبض والمطلوب يقول قبضت يجب ان يكون القول قول الطالب في هذه المسئلة ولا يكون القول قول المطلوب هكذا في المحيط\* اذا جاء المسلم اليه بعد ما تفرقا من المجلس بنصف رأس المال وقال وجدته زيوفا ان صدقه بذلك رب السلم كان له ان يرد على رب السلم وان كذبه في ذلك وانكر ان يكون من دراهمه وادعى المسلم اليه انه من دراهمه فان كان المسلم اليه اقر قبل ذلك فقال قبضت الجياد او قال قبضت حتى او قال قبضت رأس المال او قال استوفيت الدراهم ففي هذه الوجوه الاربعة لا يسمع دعواه بالزيادة حتى لا يستحلف رب السلم اما اذا قال قبضت الدراهم في القياس ان يكون القول لرب السلم وفي الاستحسان القول للمسلم اليه واما اذا قال قبضت فالحقول للمسلم اليه كذا في الذخيرة\* ولو اقر بقبض الدراهم ثم ادعى انها ستوفة لا تقبل وان قبض ولم يقر بشيء ثم ادعى انها ستوفة قبل قوله كذا في فتاوى قاضيخان\* واذا اقر بعض رأس المال بنهرجه او مستحقة فاختلفا فقال رب السلم هو ثلث رأس المال وقال المسلم اليه هو النصف فالحقول قول رب السلم مع يمينه ولو كان مستوفياً او رصاصاً فاختلفا في ذلك فالحقول قول المسلم اليه كذا في الحاوي\* واذا شرط في السلم في الثوب الجيد فجاء بثوب وادعى انه جيد وانكر الطالب فالحقاضي يرى اثنين من اهل تلك الصنعة وهذا الحوط والواحد يكفي فان قال جيد اجبر على القبول كذا في الخلاصة\* رجل قال لآخر اسلمت الي عشرة دراهم في كرحنطة الا اني لم اقبضها او قال اسلفتنى الا اني لم اقبضها فان ذكر قوله الا اني لم اقبضها موصولاً للكلامه صدق قياساً واستحساناً وان ذكر مفصلاً بان سكت مائة ثم قال الا اني لم اقبضها صدق قياساً ولم يصدق استحساناً ثم انما لم يصدق على جواب الاستحسان ذكر ان القول قول الطالب مع يمينه هذا اذا قال اسلمت الي اما انه ا قال دفعت الي عشرة او قال نقدتنى لكن لم اقبضها قال ابو يوسف رح لا يصدق وصل ام فصل كما لو قال قبضت ثم قال لم اقبض وقال محمد رح يصدق ان وصل وان فصل لا يصدق كذا في المحيط\*

وأن اختلفا فقال رب السلم شرطت لي أن توفيئني في محلة كذا وقال المسلم اليه امطيك في محلة اخرى غير تلك اجبر رب السلم على القبول كذا في الذخيرة \* وإذا كان الشرط في عقد السلم ان يوفيه في مكان كذا فقال المسلم اليه خذه في مكان آخر وخذ مني الكراء الى ذلك المكان فقبضه كان جائزا ولا يجوز اخذ الكراء وعليه رد ما اخذ من الكراء وهو بالخيار ان شاء رضى بقبضه وان شاء رده حتى يوفيه في المكان الذي شرط له فان هلك المقبوض في يده فلا شيء له كذا في المبسوط \* ولو شرط ان يوفيه اياه في منزله بعد ما يوفيه في محلة كذا بان قال على ان توفيئني في درب سمرقند ثم توفيئني بعد ذلك في منزلي بكلا باد عامة المشائخ على انه لا يجوز قياسا واستحسانا وكان الفقيه ابو بكر محمد بن سلام يقول يجوز السلم استحسانا كذا في المحيط \* ولو شرط ان يوفيه اياه في منزله ابتداء بعض مشائخنا رح قالوا القياس ان لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وقال الحاكم الشهيد هذا القياس والاستحسان في ما اذا لم يبين منزله ولم يعلم المسلم اليه انه في اى محلة اما اذا بين او علم المسلم اليه ذلك يجوز قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة \* لقى رب السلم المسلم اليه بعد حلول الاجل في غير البلد الذي شرط الايفاء فيه فله مطالبة بالمسلم فيه ان كانت قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط او دونه قال رضى الله عنه وافتنى بعض مفتى زماننا بأنه لا يتمكّن من المطالبة وهذا الجواب احب الى الا في موضع الضرورة وهو ان يقيم المسلم اليه في بلد آخر فيعجز رب السلم عن استيفاء حقه كذا في القنية \*

الفصل الخامس في الاقالة في السلم والصلح فيه وخيار العيب \* يجب ان يعلم بان الاقالة في السلم جائزة كذا في المحيط \* فان تقايلا في كل المسلم فيه جازت الاقالة سواء كانت الاقالة بعد حلول الاجل او قبله وسواء كان رأس المال قائما في يد المسلم اليه او هالكا ثم اذا جازت الاقالة فان كان رأس المال مما يتعين بالتعيين وهو قائم فعلى المسلم اليه رد عينه الى رب السلم وان كان هالكا مما له مثل فعليه رد مثله وان كان مما لا مثل له فعليه رد قيمته وان كان رأس المال مما لا يتعين بالتعيين فعليه رد مثله هالكا او قائما وكذلك اذا قبض رب السلم المسلم فيه ثم تقايلا والمقبوض قائم في يده جازت الاقالة وعلى رب السلم رد عين ما قبض وان تقايلا السلم في بعض المسلم فيه فان كان بعد حل الاجل جازت الاقالة بقدره اذا كان الباقي جزءا معلوما من النصف والثلث ونحو ذلك من الاجزاء المعلومة والسلم في الباقي الى حل اجله عند عامة العلماء وان كان قبل حل الاجل ان لم يشترط في الاقالة تعجيل الباقي جازت الاقالة ايضا والسلم في الباقي الى حل اجله



ون اشترط فيها تعجيل الباقي لم يصح الشرط والاقالة صحيحة وهذا على قياس قول ابي حنيفة ومحمد ربح لان الاقالة عندهما فسخ كذا في البدائع \* وان اراد رب السلم ان يستبدل برأس المال شيئا بعد الاقالة لم يجز استحسانا وبه اخذ امامونا الثلاثة كذا في المحيط \* واجمعوا ان قبض رأس المال بعد الاقالة في باب السلم في مجلس الاقالة ليس بشرط لصحة الاقالة كذا في التاتارخانية ناقلا من السغناقي \* رجل اسلم جارية في كرحنطة فقبضها المسلم اليه ثم تقايلا فماتت في يد المسلم اليه صحت الاقالة وعليه قيمتها يوم قبضها ولوتقايلا بعده لأك الجارية جاز ايضا وعليه قيمتها كذا في الجامع الصغير \* مثل على بن احمد من رب السلم اذا اشترى المسلم فيه من المسلم اليه قبل القبض باكثر من رأس المال او برأس المال هل يكون ذلك اقالة السلم فقال لا يصح الشراء ولا يكون اقالة كذا في التاتارخانية \* باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه باكثر من رأس المال او برأس المال لا يصح ولا يكون اقالة كذا في القنية \* تقايلا اسلم ثم اختلفا في رأس المال فالقول للمطلوب ولوتقايلا السلم بعد ما قبض رب السلم المسلم فيه وهو قائم في يده ثم اختلفا في مقدار رأس المال يتحالفان هكذا في محيط السرخسي \* في فتاوى ابي الليث رح رجل اسلم الى رجل في كرحنطة فقال رب السلم للمسلم اليه ابرأتك من نصف السلم وقبل المسلم اليه وجب عليه رد نصف رأس المال لان هذه اقالة في نصف السلم هكذا قاله ابو نصر محمد بن سلام والفقيه ابو بكر الاسكاف رح كذا في الذخيرة \* رب السلم اذا وهب المسلم فيه من المسلم اليه كانت اقالة للسلم ويلزمه رد رأس المال كذا في فتاوى قاضيخان \* في الفتاوى العتابية ولوتقا سحاور رأس المال مرض فباعه رب السلم من المسلم اليه جاز ولا يجوز من غيره وفيه ايضا نصراني اسلم في خمر ثم اسلم احدهما فهو كالاقالة حتى لا يجوز الاستبدال برأس المال بعد الفسخ كذا في التاتارخانية \* في نوا درابن رستم من محمد رح رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كرحنطة وله عليه ايضا كرا الى سنة فاقاله السلم على ان يعجل له الكرا النسبئة قال الاقالة جائزة والكرا الى اجله كذا في المحيط \* واذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه على ان يرد عليه مائتي درهم او مائة درهم وخمسين كان باطلا فاما اذا قال صالحتك من السلم على مائة من رأس المال كان جائزا وكذا اذا قال على خمسين من رأس المال لان الصلح على رأس المال في باب السلم اقالة وبعد هذا اختلف المشايخ رح في قوله صالحتك من السلم على خمسين درهما من رأس المال انه يصير اقالة في جميع السلم



اوفي نصف العلم وان قال صالحك من السلام على ما تنى درهم من رأس المال لا يجوز  
يريد بقوله لا يجوز انه لا يثبت الزيادة اما يقع الا قاله بقدر رأس المال هكذا ذكر شيخ الاسلام  
في شرحه واشار شمس الائمة السرخسي في شرحه الى انه يبطل الا قاله في هذا الوجه اصلا  
كذا في الذخيرة \* واذا سلم الرجلان الى رجل في طعام فصالحه احدهما على رأس ماله  
فالصالح موقوف عند ابى حنيفة ومحمد رح فان اجازه الآخر جاز وكان المقبوض من رأس المال  
مستركا بينهما وما بقى من طعام العلم مشترك بينهما وان لم يجره فالصالح باطل وعند ابى يوسف  
رح الصالح جائز بين المصالح والمسلم اليه وكذلك لو كان بالمسلم كفيل فصالح احد صاحبي السلم  
مع الكفيل على رأس ماله فهو كالصالح مع الاصيل على الخلاف الذي بينا كذا في المبسوط \*  
وهذا اذا اسلما عشرة دراهم مشتركة الى رجل في كرم من الطعام فان لم يكن العشرة مشتركة  
بينهما لكن اسلما عشرة دراهم ثم نقد كل واحد منهما خمسة لى بذكر محمد رح هذا في البيع  
وذكر بعض المشائخ رح في شرح البيوع انه يجوز هذا الصالح في حصة المصالح بالاجماع  
وبعضهم قالوا هذا ليس بصحيح فقد ذكر في صالح الاصل هذا الفصل وذكر فيه قول ابى حنيفة رح  
على حسب ما ذكر في الفصل الاول ولم يذكر في شيء من الكتب ما اذا قال احد ربى السلم  
عقد السلم بحصته قد اختلف المشائخ رح على نحو ما ذكرنا في الفصل المتقدم كذا في المحيط \*  
اذا سلم رجل واخذ بالسلم كفيلاً ثم صالح الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف على اجازه  
المسلم اليه سواء كانت الكفالة بامره او بغير امره ان اجاز جاز وان لم يجز بطل ويبقى السلم  
على حاله في قول ابى حنيفة ومحمد رح وكذلك لو صالح الاجنبى رب السلم على ذلك  
هذا اذا كان رأس المال من النقود فان كان عينا كالعبد والثوب ونحوه يتوقف الصالح على اجازه  
المسلم اليه في قولهم وان اقال الكفيل وقبل رب السلم اختلف المشائخ رح فيه قال بعضهم  
هى والصالح سواء وقال بعضهم يتوقف في قولهم جميعا كذا في الظهيرية \* قبض البر المسلم فيه وتعييب  
هنده ووجدته عيباً قديماً فعند ابى حنيفة رح ان قبله المسلم اليه مع العيب الحادث عاد السلم  
وان ابى فله ذلك وقال ابو يوسف رح ان ابى ان يقبله معيباً رد عليه مثل ما قبض ويوجع بما شرط  
في السلم وقال محمد رح ان ابى ان يقبله رجع عليه بقدر النقصان من رأس ماله كذا في الكافي \*

من قبض ما اسلم فيه ثم اصاب فيه عيبا رده وان وجد به عيبا آخر فالمسلم اليه بالخيار ان شاء عرضى بزيادة العيب وقبله وسلم اليه سلمه غير معيب وان ابي قبوله قال ابو حنيفة رح بطل حق رب السلم وليس له حق الرد ولا الرجوع بحصة العيب هذا اذا كانت زيادة العيب عند رب السلم بأ فدهما وية او بفعل رب السلم فاما اذا كان بفعل الاجنبى واخذ رب السلم قيمة النقصان منه فليس له ولاية الرد بالعيب وليس للمسلم اليه قبوله بزيادة العيب لاجل الارش وبطل حقه في العيب في قول ابو حنيفة رح هكذا في شرح الطحاوى \* قال هشام في نوادره سألت ابا يوسف رح عن رجل اسلم عشرة دراهم في ثوب فاخذ وقطعه ثم وجد به عيبا قال ليس له ان يرجع بنقصان العيب وعنه ايضا قال مالت محمد ارح عن رجل اسلم الى رجل درهمين احدهما في الحنطة والاخر في الارز ودفعهما اليه ثم وجد احدهما مستورا قال ان كان دفعهما اليه معا فسد في نصف الحنطة ونصف الارز وان كان دفع اليه كل درهم على حدة فان اقاما البينة فالبينة بينة الذي اسلم اليه وان لم يقم لهما بينة تحالفا وفسد السلم كله وعن ابراهيم بن رستم عن محمد رح قال رجل اسلم الى رجل خمسة دراهم في خمسة افقرة حنطة وخمسة دراهم في خمسة افقرة شعير خمسة للحنطة على حدة وخمسة للشعير على حدة فاصاب درهما مستورا يعنى بعدما تفرقا فقال رب السلم هو من الحنطة وقال المسلم اليه هو من الشعير فالقول قول رب السلم وان تصادقا انهما لا يعلمان من ايهما قال يردا لمسلم اليه درهما آخر على رب السلم وينقص من كل واحد منهما خمسة وروى بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح في رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كرحنطة وخمسة دراهم في كرشعير فاعطاه عشرة للحنطة ثم اعطاه خمسة للشعير ثم وجد درهما مستورا بعد ما تفرقا فقال المسلم اليه وهو من دراهم الحنطة وقال رب السلم هو من دراهم الشعير قال ان كان المسلم اليه اقربا لاستيفاء القول قول رب السلم وان لم يكن اقربا لاستيفاء القول قوله وان تصادقا انهما لا يدريان من ايهما هو قال يكون نصفه من العشرة ونصفه من الخمسة فينقص مشرا الحنطة ونصف مشرا الشعير وان كان اعطاه خمسة عشر في صفقة واحدة فانه ينقص ثلثا مشرا الحنطة وثلث خمس الشعير كذا في المحيط \* الفصل السادس في الوكالة في السلم \*

من وكل رجلا ليس له دراهم في كرحنطة فاسلمها الوكيل بشروط السلم جاز كذا في شرح التكملة \* والوكيل هو الذي يطالب بتسليم الماهل فيه عند محل الاجل وهو الذي يسلم رأس المال ثم ان كان الوكيل نقد دراهم الموكل اخذ المسلم فيه ودفعه الى الموكل وان كان نقد دراهم نفسه

(٥) قوله من قبض ما اسلم فيه الى قوله هكذا في شرح الطحاوى لم يوجد الا في نسخة واحدة من النسخ الكافية  
(٦) هكذا في جامع سابقا والظاهر ان نصف مشرا الحنطة وعشر الشعير

ولم يدفع اليه الذي وكله شيئاً يرجع بما نقد على الموكل كذا في الذخيرة \* ولهذا الوكيل ان يقبض السلم فاذا قبض كان له ان يحبس من الامر حتى يستوفي الدراهم فان هلك المقبوض في يده ان هلك قبل ان يحبس من الموكل يهلك امانته وان هلك بعد الحبس قال ابو يوسف رح يهلك هلاك الرهن وقال محمد رح يسقط الدين قلت قيمة الرهن او كثرت وذكر شمس الأئمة السرخسي ان هذا قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان \* فان كان دفع رأس المال من مال الموكل واخذ بالسلم كفيلاً او رهناً جازاً فان اهل السلم فاخر الوكيل او ابرأ الذي عليه الطعام منه او رهبه له جاز ويضمن الوكيل للموكل وكذا ان احوال به على ملىء او غير ملىء و ابرأ الاول جاز عليه خاصة ويضمن الامر بطعامه وان اقتضى الطعام ان ون من شرطه جاز وللموكل ان يضمنه مثل طعامه وان تارك الوكيل السلم جاز ويضمن الطعام للموكل في قياس قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الفتاوى \* وان اتى السلم جاز ويكون ضامناً للموكل مثل السلم في قول ابي حنيفة ومحمد رح هكذا في فتاوى قاضيخان \* واذا عقد الوكيل عقد السلم ثم امر الموكل باده رأس المال وذهب الوكيل فقد بطل السلم وكذا لك لو كان الذي عليه السلم وكل رجلاً بقبض رأس المال وذهب من المجلس قبل ان يقبض وكيله رأس المال بطل السلم كذا في الذخيرة \* واذا خالف الوكيل بالسلم فاسلم في غير ما امره الموكل بالسلم فيه كان للموكل ان يضمن الوكيل دراهمه وان شاء ضمن المسلم اليه فان ضمن الوكيل بقى السلم صحيحاً على الوكيل وان ضمن المسلم اليه ان ضمنه وهما في المجلس يعنى الوكيل والمسلم اليه ونقد الوكيل دراهم اخر فالسلم جائز وان ضمنه بعد ما تفرقا من المجلس فان السلم يبطل كذا في المحيط \* قال واذا دفع الى رجل عشرة دراهم ليسلمها في طعام فناول الوكيل رجلاً فباعه فان اضاف العقد الى دراهم الامر كان العقد للأمر وان اضاف الى دراهم نفسه كان عاقداً لنفسه وان عقد العقد بعشرة مطلقه ثم نواها للأمر فالعقد له وان نوى لنفسه فالعقد له فان لم يحضره نية فان دفع دراهم نفسه فالعقد له وان دفع دراهم الأمر فهو للأمر في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح هو عاقداً لنفسه ما لم ينو عند العقد انه للأمر وان كان با في النية فقال الأمر نويته لي وقال المأمور نويته لنفسه فالطعام للذي نقد دراهمه بالاتفاق كذا في المبسوط \* ولو وكل رجلاً ان يأخذ له دراهم في طعام فاخذها الوكيل ثم دفعها الى الموكل فالطعام للسلم على الوكيل وللموكل على موكله دراهم قرض ولو اسلم وكيله في طعام فقبض الموكل السلم او فسخ العقد مع المسلم اليه جاز

استحسنا ناول للمسلم اليه ان يمتنع من دفعه اليه كذا في خزانة الاكمل \* واذا وكل رجلين ليسلما فاسلم احدهما لم يجوز ان اسلما ثم تارك احدهما المسلم اليه لم يجز في قولهم جميعا كذا في الحاوي \* رجل وكله رجلان كل واحد منهما ان يسلم له عشرة دراهم في طعام لكل واحد منهما على حدة فاسلم لهما في عقد جاز وان خلط الدراهم ثم اسلم كان السلم له ويكون ضامنا لهما بالخلط كذا في فتاوى قاضي خان \* وان اسلم دراهم كل واحد منهما على حدة الى رجل واحد ثم اقتضى شيئا فادعى كل واحد من الأمرين انه من حقه فالقول قول المسلم اليه فان كان هو غائبا فالقول قول الوكيل فاذا قدم المسلم اليه وكذب الوكيل فالقول قول المسلم اليه ولو وكله بثوب يبيعه بدراهم فاسلمه في طعام الى اجل فهو عاقد لنفسه وان امر ببيعه ولم يسم له الثمن فاسلم في طعام الى اجل جاز على الأمر في قول ابي حنيفة رح ولم يجز في قولهما كذا في المبسوط \* ولو امره بان يسلم دراهمه الى رجل بعينه فاسلم الى غيره لم يجز كذا في خزانة الاكمل \* واذا وكله بالسلم فادخل الوكيل في عقد السلم شرطا افسده لم يضمن الوكيل كذا في الحاوي \* قال وان وكله ان يسلم له عشرة دراهم في طعام فالطعام الدقيق والحنطة عندنا استحسنا نأكلوا هذا ان كانت الدراهم كثيرة فاما اذا كانت قليلة فانما ينصرف الى الخبز فاما الدقيق ففيه روايتان في رواية هو بمنزلة الحنطة وفي رواية هو بمنزلة الخبز وهذا القياس ثابت في الوكيل بالشراء فاذا وكله ان يسلم له دراهم في طعام فاسلم في شعير او غيره فهو صحيح وللموكل ان يضمن الوكيل دراهمه وان شاء اخذها من المسلم اليه كذا في المبسوط \* ولو وكل ذميا بعقد السلم جاز مع الكراهة كذا في خزانة الاكمل \* الوكيل بالسلم اذا اسلم وتحمل الغبن الفاحش لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا وكل الوكيل رجلا بقبض السلم ممن عليه فقبضه برمي الذي عليه السلم فان كان وكيل الوكيل عبدا او ابنة الذي في عياله او اجيرة فهو جائز على الأمر وان كان اجنبيا فالوكيل الاول يكون ضامنا للطعام ان ضاع في يدي وكيله وان وصل الى الوكيل الاول برمي هو وكيله من الضمان كذا في الحاوي \* وليس للوكيل بالسلم ان يوكل غيره الا ان يقول الموكل اصنع ماشئت كذا في خزانة الاكمل \* الوكيل بالسلم اذا اسلم الى نفسه او مفاوضه او عبده لا يجوز وان اسلم الى شريك له شركة عنان جاز ان لم يكن ذلك من تجارتها وان اسلم الى ولده او زوجته او احدا بويه لا يجوز في قول ابي حنيفة رح خلافا لصاحبيه كذا في فتاوى قاضي خان \*

ولو قال اسلم مالي عليك في كرحنطة ان عين رجلا بعينه صحت الوكالة بالاجماع وان لم يعين رجلا فكذلك عندهما وقال ابو حنيفة رح لا يصح الوكالة كذا في الينابيع \* قال واذا دفع الوكيل الدراهم مسلما على ما امر به الامر ولم يشهد على المسلم اليه بالاستيفاء ثم جاء المسلم اليه بدراهم زيوف ليورد عليه فقال وجدتها فيها فهو مصدق وان كان اشهد عليه بالاستيفاء لم يصدق بعد ذلك على ادعائه انه زيوف معناه اذا ائثر المسلم اليه بالاستيفاء الجياد او بالاستيفاء حقه او بالاستيفاء رأس المال فهو منقض بعد ذلك في دعواه انها زيوف فلا يسمع ذلك منه ولا يقبل بينته عليه ولا يتوجه اليه في خصمه فاما اذا اقر بالاستيفاء الدراهم فاسم الدراهم يتناول الزيوف والجياد فلا يكون مناقضا في قوله وجدتها زيوف كذا في المبسوط \* اذا اسلم في القطن لا يعطى فيه الورام كما في البيع اتفق عليه مشائخ زماننا بشر من ابي يوسف رح في الاملاء رجل اسلم الى رجل عبدا في كرحنطة ودفع اليه العبد ثم ان المسلم اليه باع العبد من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري وجد بالعبد عيبا ورده على المسلم اليه بغير حكم ثم ان رب السلم مع المسلم اليه اراد ان يتقايلا السلم فان قال رب السلم للمسلم اليه رد على العبد وابرأتك من السلم او قال ابرأتك من السلم بهذا العبد او قال اقلنى السلم بهذا العبد فهذا كله باطل وان قال اقلنى السلم ولم يذكر العبد او قال ابرأنى من السلم وخذ رأس مالك ولم يذكر العبد فقد انتقض السلم وله قيمة العبد رأس ماله كذا في المحيط \* رجل باع من آخر عبدا بثوب موصوف في الذمة فهذا على وجهين اما ان لم يضرب في الثوب اجلا او ضرب ففى الوجه الاول لا يجوز وفي الوجه الثانى جاز فلما افترقا قبل القبض لا يبطل العقد كذا في الوقعات الحسامية \* وان زاد رب السلم في رأس المال جاز ما جلا ولا يجوز آجلا فان نفعها في المجلس صح وان تفرقا قبل قبض الزيادة بطل من السلم بقدر الزيادة وان زاد المسلم اليه ينظر ان كان رأس المال عينا وهو فاقم جاز ما جلا وآجلا وان كان رأس المال دينا ان زاد المسلم اليه عينا جاز ما جلا وآجلا وان زاد دينا دراهم او دنانير يشترط قبض الزيادة في المجلس كذا في محيط السرخسى \* الباب التاسع عشر في القرض والاستقراض والاستصناع \* ويجوز القرض فيما هو من ذوات الامثال كالمكيل والموزون والعددي المتقارب كالبيض ولا يجوز في ما ليس من ذوات الامثال كالحيوان والثياب والعدديات المتفاوتة

المنفاوته ويملك المتقبوض بالقرض الفاسد لان الاقراض الفاسد تملك بمثل مجهول فيفسد وملكه بالتبض كالمقبوض في البيع الفاسد والمتبوض بحكم قرض فاسد يتعين الرد فاما في القرض الجائز اذا كان قائما في بد المستقرض لا يتعين في الرد وهو بالخيار ان شاء رده وان شاء رد مثله كذا في محيط السرخسى \* ثم في كل موضع لا يجوز القرض لا يجوز الانقاع به لكن يجوز بيعه كذا في الفصول العمادية \* ويصح استقراض الخبز وزنا لاعددا عند ابي يوسف رح وعليه الفتوى كذا في الكافي \* وهكذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية \* وفي نوادر هشام عن ابي يوسف رح انه قال لا ضرورة ولا خير في قرض الحنطة والدقيق بالوزن وكذلك التمر وان كان حيث يوزن كذا في المحيط \* ذكر في الاصل اذا استقرض الدقيق وزنا لا يرد وزنا ولكن بصطلحان على القيمة وعن ابي يوسف رح في رواية يجوز استقراضه وزنا استحسانا اذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى كذا في الغيائية \* ولا يجوز استقراض الحطب والخشب والقصب وسائر الرياحين الرطبة والبقول فاما الحناء والوسمة والرياحين اليابسة التي تكال فلا بأس باستقراضها كذا في الفصول العمادية \* واستقرض القرطاس عددا جائز كذا في الخلاصة \* ويجوز استقراض الجوز كيلا وكذا استقرض الباذنجان عددا هكذا في المحيط \* وفي الفتاوى العتابية عن ابن سلام رح قرض اللبن والآجر عددا يجوز ان الم يتفاوت كذا في التاتارخانية \* ويجوز استقراض اللحم وهو الاصح كذا في محيط السرخسى \* واستقرض اللحم وزنا يجوز كذا في الصغرى \* واستقرض العجين في بلادنا يجوز وزنا والمختار كذا في مختار الفتاوى \* واستقرض الزعفران يجوز وزنا ولا يجوز كيلا كذا في التاتارخانية \* واستقرض الجمد وزنا يجوز ولو استقرض في الصيف وسلم في الشتاء يخرج من العهدة والجمد من ذوات القيم ولو قال صاحب الجمد لا آخذ العام منك قال ابو بكر الاسكاف لا اعلم ههنا بد يله سوى ان يدفع الذي عليه الجمد مثل وزنه جمد او يطرح في مجمدة صاجبه حتى يبرأ عما عليه وقال القاضي الامام فخر الدين رح المخرج عندي ان يرفع الامر الى القاضي حتى يجبره على قبول مثل ما كان عليه كما لو استقرض من آخر حنطة فاعطى مثلها بعد ما تغير سعرها فانه يجبر المقرض على القبول كذا في مختار الفتاوى \* ويجوز استقراض الذهب والفضة وزنا ولا يجوز عددا كذا في التاتارخانية \* قال محمد رح في الجامع اذا كانت الدراهم اثني عشرة وثلاثا صفرا فاستقرض رجل منها عددا وهي جارية بين الناس عددا فلا بأس به وان لم يجرب بين الناس الا وزنا لم يجز استقراضها

الاوزنا وان كانت الدراهم ثلثاها فضة وثلثها صفرا لا يجوز استقراضها الاوزنا وان تعامل الناس  
 التبايع بها مددا وان كانت الدراهم نصفها فضة ونصفها صفرا لا يجوز استقراضها الاوزنا كذا في المحيط \*  
 سئل من السرقين الذي يجوز بيعه هل يجوز استقراضه ام هو من ذوات القيم فقال الذي يجوز  
 بيعه من هذا الجنس يجوز استقراضه وذكر في واتعات حسام الدين ان السرقين من ذوات القيم  
 يجب على متلفه القيمة وعلى هذا لا يجوز استقراضه وفي التجريد لو اقترض مؤجلا او شرطا التا حيل  
 بعد القرض فالاجل باطل والمال حال بخلاف ما اذا اوصى بقرض من ماله فلا نا الى شهر هكذا في  
 التاتارخانية \* ولا فرق بين ان يؤجل بعد استهلاك النرض او قبله هو الصحيح كذا في فتح القدير \*  
 والحيلة في لزوم تأجيل القرض ان يحيل المستقرض على احد بدنيه فيؤجل المقرض ذلك الرجل  
 المحتال عليه فيلزم كذا في البحرا لرائق \* قال محمد رح في كتاب الصرف ان ابا حنيفة رح  
 كان يكره كل قرض جر منفعة قال الكرخي هذا اذا كانت المنفعة مشروطة في العقد بان اقترض غلة  
 ليرد عليه صحاحا او ما اشبه ذلك فان لم تكن المنفعة مشروطة في العقد فاطاه المستقرض اجود  
 مما عليه فلا باس به وكذلك اذا اقترض رجلا دراهم او دنانير ليشتري المستقرض من المقرض متاعا  
 بثمن غال فهو مكروه وان لم يكن شري المتاع مشروطا في القرض ولكن المستقرض اشترى  
 من المقرض بعد القرض بثمن غال فعلى قول الكرخي لا باس به وذكر الخصاص في كتابه وقال  
 ما احب له ذلك وذكر شمس الائمة الحلواني انه حرام وذكر محمد رح في كتاب الصرف ان السلف  
 كانوا يكرهون ذلك الا ان الخصاص لم يذكر الكراهة انما قال لا احب له ذلك فهو قريب من الكراهة  
 لكنه دون الكراهة ومحمد رح لم يرب ذلك بأسا فانه قال في كتاب الصرف المستقرض اذا اهدى  
 للمقرض شيئا لا باس به من غير فصل فهذا دليل على انه رفض قول السلف قال شيخ الاسلام  
 خواهر زاده رح ما نقل من السلف محمول على ما اذا كانت المنفعة وهي شري المتاع بثمن غال  
 مشروطة في الاستقراض وذلك مكروه بخلاف وما ذكر محمد رح محمول على ما اذا لم تكن  
 المنفعة وهي الهدية مشروطة في القرض وذلك لا يكره بخلاف هذا اذا تقدم القرض على البيع  
 فاذا تقدم البيع على القرض وصورة ذلك رجل طلب من رجل ان يعامله بمائة دينار فباع  
 المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوبا قيمته عشرون دينارا باربعين دينارا ثم اقترض مئتين دينار  
 حتى صار للمقرض على المستقرض مائة دينار وحصل للمستقرض ثمانون دينارا ذكر الخصاص



ان هذا جائز وهذا مذهب محمد بن سلمة امام بلخ فانه روى انه كان له مبيع وكان اذا استقرض انسان منه شيئاً كان يبيعه او لا مبيعة بثمن خال ثم يقرضه بعض الدنانير الى تمام حاجته وكثير من المشايخ كانوا يكرهون ذلك وكانوا يقولون هذا قرض جرنفعا ومن المشايخ من قال ان كان في مجلس واحد يكره وان كانا في مجلسين مختلفين لا بأس به وكان الشيخ شمس الائمة الحلواني يفتي بقول الخصاف ويقول محمد بن سلمة كذا في المحيط \* ولا بأس بهدية من عليه القرض والا فضل ان يتورع من قبول الهدية اذا علم انه يعطيه لاجل القرض وان علم انه يعطيه لاجل القرض بل لقربة او صداقة بينهما لا يتورع عنه وكذا لو كان المستقرض معروفا بالجد والسخاء كذا في محيط السرخسى \* وان لم يكن شيئاً من ذلك فالحالة حالة الاشكال فيتورع عنه حتى يتبين انه اهدى لاجل الدين قال محمد بن حنبل لا بأس بان يجيب دعوة من كان عليه دين قال شيخ الاسلام هذا جواب الحكم فاما الا فضل ان يتورع عن الاجابة اذا علم انه لاجل الدين او اشكل عليه الحال قال شمس الائمة ما ذكر محمد بن حنبل على ما اذا كان يدعوه قبل الاقراض اما اذا كان لا يدعوه او كان يدعوه قبله في كل عشرين يوماً وبعد الاقراض جعل يدعوه في كل عشرة ايام او زاد في الباجات فانه لا يحل ويكون خبيثاً وان ارجح في بدل القرض ولم يكن الرجحان مشروطاً في القرض فلا بأس به كذا في المحيط \* رجل له على رجل درهم فظفر بدراهم مديونه كان له ان ياخذ دراهم المديون اذا لم يكن دراهم المديون اجود او لم يكن مؤجلاً وان ظفر بدنانيره في ظاهر الرواية ليس له ان ياخذها وهو الصحيح المديون اذا قضى الدين اجود مما عاينه لا يجبر رب الدين على القبول كما لو دفع اليه انقص مما عليه وان قبل جاز كما لو اعطاه خلاف الجنس وهو الصحيح ولو كان الدين مؤجلاً فقضاه قبل حلول الاجل يجبر على القبول وان اعطاه المديون اكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جازوا جمعا على ان الدانق في المائة يسير تجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين كثير لا يجوزوا ختلفوا في نصف الدرهم قال ابو نصر الدبوسي رح نصف الدرهم في المائة كثير يرد على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجرى بين الوزنين ان لم يعلم المديون بالزيادة يرد الزيادة على صاحبها وان علم المديون بالزيادة فاعطاه الزيادة اختياراً هل يحل الزيادة للقباض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة او صحاحداً لاضرره التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقباض هكذا في فتاوى قاضي خان \* واما اذا كانت الدراهم صحاحداً

يضرها الكسر فان كان الرجحان زيادة يمكن تمييزها بدون الكسر بان كان يوجد فيها درهم خفيف يكون مقدار الزيادة لا يجوز وان كان الرجحان زيادة لا يمكن تمييزها بدون الكسر يجوز بطريق الهبة ولو اقرضه بالكوفة على ان يوفيه بالبصرة لا يجوز كذا في المحيط \* ويكره السفنجة الا ان يستقرض مطلقا ويوفي بعد ذلك في بلد آخر من غير شرط كذا في فتاوى قاضي خان \* في المنتقى ابراهيم من محمد رح رجل قال لآخر اقرضني الفاعلى ان اعيرك ارضى هذا تزرعها مادامت الدراهم في يدي فزرع المقرض لا يتصدق بشيء واكره له هذا كذا في المحيط \* ولو استقرض الفلوس او العدلى فكسدت قال ابو حنيفة رح عليه مثلها كاسدة ولا يغرم قيمتها وقال ابو يوسف رح عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد رح عليه قيمتها في آخر يوم كانت راحة عليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \* وبعض مشائخ زماننا افتوا بقول ابي يوسف رح وقوله اقرب الى الصواب في زماننا كذا في المحيط \* رجل اقرض الدراهم البخارية ببخارا ثم لقي المستقرض في بلدة لا يقدر على تلك الدراهم قال ابو يوسف رح وهو قول ابي حنيفة رح يمهله قدر المسافة ذهابا ورجوعا ويستوفى منه بكفيل والا ياخذ قيمتها وقيل هذا اذا لقيه في بلد ينفق فيه تلك الدراهم لكنها لا توجد فانه يؤجله قدر المسافة ذهابا ورجوعا وما اذا كانت لا تنفق في هذه البلدة فانه يغرم قيمتها كذا في فتاوى قاضي خان \* وان اقرض النصراني نصرانيا خمر اثم اسلم المقرض سقطت الخمر ولو اسلم المستقرض فعن ابي حنيفة رح سقوطها وعنه ان عليه قيمتها وهو قول محمد رح كذا في البحر الرائق في المتفرقات \* استقرض وزنبا او كيليا فانقطع ذلك من ايدي الناس يجبر المقرض على التأخير حتى يدرك الحرث على قول ابي حنيفة رح هو المختار وبه يفتى كذا في مختار الفتاوى \* رجل له على رجل جيات فاخذ منه زيوفا ونهجرة او ستوفة ورضى بها جاز فان انفقها كره وعنه ابي يوسف رح انه يكره استقراض المزيفة والنهجرة وعلى المستقرض مثلها فان كسدت كان عليه قيمتها رجل استقرض من رجل طعاما في بلد الطعام فيه رخيص فلقية المقرض في بلد الطعام فيه غال فاخذ الطالب بحقه فليس له ان يحبس المطلوب ويؤمره بالطلب بان يوثق له حتى يعطى طعامه اياه في البلد الذي استقرض فيه كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل اقرض رجلا الف درهم وقبضها المستقرض ثم ان المقرض قال للمستقرض اصرف الدراهم التي لي عليك بالدنانير فان عين له شخصا بان قال له مع فلان ففعل جاز

فعمل جاز بالاجماع وان لم يعين شخصا ففعل قال ابو حنيفة رح لا يجوز على المقرض وقال يجوز فان اراد الطالب ان ياخذ الدنانير من المستقرض ودفع اليه المستقرض باختياره جاز ذلك وهذا عندهم جميعا كذا في المحيط \* رجل له على رجل الف درهم قرضا فصالحه على مائة منها الى الاجل صح الخط والمائة حالة وان كان المستقرض جاحدا للقرض فامائة الى الاجل رجل اقترض رجلا كرا من الحنطة ثم ان المشتقرض اشترى القرض من المقرض بدراهم جاز سواء كان القرض قائما في يد المستقرض او لم يكن كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا جاز الشراء ان نقد الدراهم في المجلس فالشراء ماض على صحته وان لم ينقدها في المجلس بطل وهذا بخلاف ما اذا وجب للمستقرض على المقرض كرحنطة ثم ان كل واحد منهما باع ماله على صاحبه بما لصاحبه عليه حيث يجوز وان اختلفا ثم اذا نقد المشتري الدراهم في المجلس ثم وجد بالكر عيبا لم يرد به بالعيب ولكن يلزمه مثل المقبوض ويرجع بنقصان العيب من الثمن ولو كان القرض المقبوض مستهلكا كان الجواب كما قلنا من ذلك وكذا الجواب في كل مكيل وموزون غير الدراهم والفلوس اذا كان قرضا كذا في المحيط \* ولو اشترى ما عليه بكر مثله جاز ان كان عينا ولا يجوز ان كان دينا الا اذا قبضه في المجلس فان وجد بالمقرض عيبا لا يرجع بنقصان العيب كذا في محيط السرخسى \* ولو اقترض كرا من طعام فقبضه المستقرض ثم اشترى المستقرض هذا الكر بعينه من المقرض فالبيع باطل ولا يتضمن نقض الاقراض اما لو باع المستقرض من المقرض كرا القرض بعينه صح كذا في خزنة الاكمل \* رجل اقترض من رجل مائة درهم على انها جياذ فقبضها ثم اشتراها المستقرض من المقرض بعشرة دنانير صح ثم ان اصبح الشراء هنا لو اختلفا عن المحاسن من غير قبض البدل وهو الدنانير يبطل الصرف وان قبض الدينار قبل ان يتفرقا فالعقد ماض على الصحة فان وجد المستقرض الدراهم القرض زيوفا او نهرجة لم يرد لها ولا يرجع بنقصان العيب ولو وجدها ستوفة او رصا صا يرد لها على المقرض وبعد هذا ان لم يتفرقا عن المجلس وقد نقد الدنانير واستوفى مائة درهم جياذ في المجلس يصح العقد وان تفرقا عن المجلس بطل الصرف وكان للمستقرض ان يسترد دنانيره هكذا في المحيط \* ولو كان الدين على المستقرض دنانيرا وقلوسا فاشترى بدراهم ثم وجدها زيوفا او نهرجة او ستوفة نفى الدنانير الجواب ما ذكر في جميع الاحوال وكذا لك الجواب في الفلوس ان كانت زيوفا او نهرجة اما اذا وجد الفلوس ستوفة وقد تفرقا بعد قبض الدراهم كان العقد جائزا

كذا في المحيط \* في الفتاوى الخلاصة التصرف في القرض قبل القبض الصحيح انه يجوز كذا في التاتارخانية \* ولا يجوز اقراض العبد التاجر والمكاتب والصبي والمعتوه لانه تبرع وهؤلاء لا يملكون الشيء واذا اقترض الرجل صبيا او معتوها فاستهلكه لاضمان عليه هكذا اطلق في نسخ ابى حفص رح وفي نسخ ابى سليمان رح قال وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح اما في قول ابى يوسف رح فهو ضامن لما استهلك وهو الصحيح وان اقترض عبدا محجورا عليه فاستهلكه لم يأخذه به حتى يعتق وهو على الخلاف الذي بينا وان لم ينص عليه وعند ابى يوسف رح يواخذ به في الحال كما في الوديعه وان وجد المقرض ماله بعينه عند احد من هؤلاء فهو احق به كذا في المبسوط \* رجل قال لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور وقبض وقال دفعتها الى الأمر فان المال يكون على المأمور ولا يصدق المأمور على الأمر ولو بعث رجل بكتاب مع رسول الى رجل ان ابعث الي كذا درهمي قرضا لك علي فبعث مع الذي اوصل الكتاب روى ابو سليمان عن ابى يوسف رح انه لم يكن ذلك من مال الأمر حتى يصل اليه ولو ارسل رجل رسولا الى رجل وقال ابعث الي بعشرة دراهم قرضا قال نعم وبعث بها مع رسوله كان الأمر ضامنا لها اذا اقران رسوله قبضها كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو بعث رجلا ليستقرضه الف درهم فاقترضه فضايع في يده ان قال الرسول اقترض لفلان المرسل فهي للمرسل وعليه الضمان ولو قال الرسول اقترضنى لفلان المرسل فاقترضه وضاع في يده فعلى الرسول فالحاصل ان التوكيل بالاقراض يجوز وبالاستقراض لا يجوز والرسالة بالاستقراض لا مرجأة وان اخرج الوكيل بالاستقراض الكلام مخرج الرسالة يقع القرض للأمر وان اخرج مخرج الوكالة بان اضاف الى نفسه يصير مستقرضا لنفسه ويكون ما استقرض من الدراهم له ولما ان يعنها من الموكل ولو دفع المرسل اليه شيئا ليرهن يصير الوكيل راهنا بدينه ولا يصير ضامنا للرهن كذا في الفصول العمادية \* استقرض عشرة دراهم وارسل عبده ليأخذها من المقرض فتنازل المقرض دفعتم اليه وقر العبد به وقال دفعتها الى مولاي وانكر الموالي قبض العبد العشرة فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد كذا في البحر الرائق \* استقرض رجل من رجل كراخطة وامره ان يزرعه في ارض المستقرض فقد صح القرض وصار المستقرض تائضا بابطاله الى ملكه كذا في التاتارخانية \* رجل استقرض من رجل دراهم فأتاه المقرض بالدراهم فقال له المستقرض القها في الماء قال محمد رح لا شيء

على المستقرض كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا أقرض على أن يكفل فلان جازحاً صراً كان  
او غائباً كفل اولم يكفل كذا في الفصول العمدية \* رجل أقر فقال استقرضت من فلان الفازيونا  
او قال الغائبهجرة وانفقها وادعى المقرض انها كانت جيداً قال ابو يوسف رح القول قول  
المستقرض في النبههجرة والزيوف اذا وصل ولا يصدق اذا فصل كذا في فتاوى قاضي خان \*  
رجل اشترى كر حنطة بعينه ثم قال للمبايع اترضني ففيمز حنطة او قال اقرضني هذا القفيز واخلط  
به الكرا الذي اشتريته منك ففعل وصب الشراء على القرض او القرض على الشراء قال  
ابو يوسف رح يصير قابضاً بهما جميعاً وهكذا روى عن محمد رح كذا في الفصول العمدية \*  
وعارية لشيء يجوز قرضه قرض وعارية كل شيء لا يجوز قرضه عارية كذا في محيط السرخسي \*  
رجل عليه ألف لرجل فدفع الى الطالب ديناراً فقال اصرفها وخذ حقك منها فاخذها فهاكت قبل  
أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهاكت الدراهم في يده  
قبل أن يأخذ منها حقها هلكت من مال الدافع وان اخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال  
الدافع اليه ولو دفع المطالب الى الطالب الدينار وقال خذها قضاء لحقك فاخذ كان داخلاً  
في ضمانه ولو دفع المطالب الى الطالب ديناراً وقال بعها بحقك فباعها بدراهم مثل حقه واخذها  
يصير قابضاً لحقه بالقبض بعد البيع كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اراد المقرض أن يأخذ حقه بعينه  
من المستقرض ليس له ذلك وللمستقرض أن يعطيه غيره كذا في خزائن الاكمل \* عشرون رجلاً  
جاءوا واستقرضوا من رجل وامروه أن يدفع الدراهم الى واحد منهم ودفع ليس له أن يطلب  
منه الا حصته وحصل بهذا رواية مسألة اخرى ان التوكيل بقبض القرض يصح وان لم يصح  
التوكيل بالاستقراض كذا في القنية \* الاستصناع جائز في كل ما جرى التعامل فيه كالنملنسوة  
والشيف والاراني المتخذة من الصفرو النحاس وما اشبه ذلك استحساناً كذا في المحيط \* ثم لما  
جاز الاستصناع في مال الناس فيه تعامل اذا بين وصفاً على وجه يحصل التعريف اما في مال التعامل  
كالاستصناع في الثياب بان يأمر حائكاً ليحكي له ثوباً بغزل من عند نفسه لم يجز كذا في المحامع الصغير  
وصورته ان يقول للخفاف اصنع لي خفاصاً اديمك يوافق رجلي ويريه رجله هكذا او يقول  
للمصائغ اصنع لي خاتماً من فضك وبين وزنه وصفته بكذا وكذا لو قال لسفاه اعطني شربة  
ماء بفلس او احتجم باجر فانه يجوز التعامل بالناس وان لم يكن تدريماً يشرب وما يحتجم

من ظهره معلوما كذا في الكافي \* الاستصناع ينقذ اجارة ابتداء ويصير بيعا انتهاء قبل التسليم  
بساعة هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \* ولا خيار للصانع بل يجبر على العمل ومن ابخنيقة رح  
ان له الخيار كذا في الكافي \* وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* والمستصنع بالخيار ان شاء  
اخذه وان شاء تركه ولا خيار للصانع وهو الاصح هكذا في الهداية \* والاصح ان المعقود عليه  
المستصنع فيه ولهذ الرجاء به مفروفا عنه لانه من صنعة او من صنعة قبل العقد جاز كذا في الكافي \*  
ولا يتعين الا بالاختيار حتى لو باعه الصانع قبل ان يراه المستصنع جاز هذا هو الصحيح هكذا  
في الهداية \* وان ضرب الاجل في مال الناس فيه تعامل صار سلما عند ابي حنيفة رح حتى لا يجوز  
الابشراط السلم ولا يثبت فيه الخيار وعند ما يبقى استصناعا ويكون ذكر المدة للتعجيل وان  
ضرب الاجل في مال تعامل فيه صار سلما بالاجماع كذا في الجامع الصغير \* هذا اذا كان ضرب المدة  
على وجه الاستعمال بان قال شهرا او ما اشبه ذلك اما اذا ذكر على وجه الاستعجال بان قال  
على ان تفرغ منه فدا او بعد غدا يصير سلما في قولهم جميعا كذا في الصغيرى \* رجل استصنع  
رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل ما امرتك وقال الصانع بل فعلت  
قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر ولو ادعى الصانع على رجل انك استصنعت الى  
في كذا وانكر المدهى عليه لا يخلف كذا في البحر الرائق \* الباب العشرون في البياعات \*  
المكروهة والارباح الفاسدة \* العريئة التي فيها الرخصة هي العطية دون البيع وتفسير العريئة  
ان يهب الرجل ثمرة نخلة من بستانه لرجل ثم يشق على المعري دخول المعري له في بستانه  
كل يوم لكون اهله في البستان ولا يرضى من نفسه خلف الوعد والرجوع في الهبة فيعطيه مكان  
ذلك تمرا مجذوزا به بالخوص ليدفع ضرورة عن نفسه ولا يكون مخرقا للوعد وهي جائزة عندنا  
كذا في المبسوط \* اختلف المشايخ في تفسير العينة التي ورد النهي عنها قال بعضهم تفسيرها  
ان ياتي الرجل المحتاج الى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرضى المقرض على الاقراض  
طمعا في الفضل لا يناله في القرض فيقول ليس يتيسر على الاقراض ولكن ابيعك هذا الثوب  
ان شئت باثني عشر درهما وقيمته في السوق عشرة لتبيع في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض  
فيميعه المقرض منه باثني عشر درهما ثم يبيعه المشتري في السوق بعشرة ليحصل لرب الثوب ربح  
درهمين

درهمين بهذه التجارة ويحصل للمستقرض قرض عشرة وقال بعضهم تفسيرا لها ان يدخلا بينهما ثالثا  
 فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض باثنى عشر درهما ويصلم اليه ثم يبيع المستقرض من الثالث الذي  
 ادخله بينهما بعشرة ويسلم الثوب اليه ثم ان الثالث يبيع الثوب من صاحب الثوب وهو المقرض  
 بعشرة ويسلم الثوب اليه وياخذ منه العشرة ويدفعها الى طالب القرض فيحصل لطالب القرض  
 عشرة دراهم ويحصل لصاحب الثوب عليه اثنا عشر درهما كذا في المحيط \* وعن ابي يوسف رح  
 العينة جائزة ما جور من عمل بها كذا في مختار الفتاوى \* البيع الذي تعارف اهل زماننا  
 احتيالا للربوا وسموه بيع الوفاء هو في الحقيقة رهن وهذا المبيع في يد المشتري كالرهن  
 في يد المرتهن لا يملكه ولا يطلق له الا انتفاع الابان ما لكه وهو ضامن لما اكل من ثمره  
 واسنهلكه من شجره والدين ساقط بهلاكه في يده اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه  
 في الزيادة اذا هلك من غير صنعه وللبائع استرداده اذا قضى دينه ولا فرق عندنا بين الرهن  
 في حكم من الاحكام كذا في الفصول العمانية \* وعليه فتوى السيد ابوشجاع السمرقندي  
 وفتوى القاضي على السغدري ببخارا وكثير من الائمة على هذا كذا في المحيط \* وصورته  
 ان يقول البائع للمشتري بعث منك هذا العين بدين لك علي على اني متى قضيت الدين  
 فهو لي او يقول البائع بعثك هذا بكذا على اني متى دفعت لك الثمن تدفع العين الى كذا  
 في البحر الرائق \* والصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا  
 ثم ينظر ان ذكر شرط الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظا بلفظ البيع  
 بشر الوفاء او تلفظا بالبيع الجائز ومندهما هذا البيع عبارة من بيع غير لازم فكذلك وان ذكر البيع  
 من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جازا لبيع ويلزم الوفاء بالوعد كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* وفي النسفة سئل ممن باع داره من آخر بثمن معلوم بيع الوفاء وتلفظا  
 ثم استاجرها من المشتري مع شرائط صحة الابارة وفبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجر قال لا  
 كذا في التاتارخانية \* باع كرمه من آخر ببيع الوفاء وتلفظا بثمن باع المشتري من آخر بيعا باثنا وسلم  
 وغاب فللبائع ان يحاصصه المشتري الثاني ويسترد منه الكرم وكذا اذا باع البائع والمشتريان  
 ولكل ورثة فلورثة المالك ان يستخلصه من ايدي ورثة المشتري الثاني ولورثة المشتري الثاني  
 ان يرجعوا بما ادى من الثمن الى بائعه في تركته التي في ايدي ورثته ولورثة المشتري الاول



ان يستردوه ويحبسوه بدين مورثهم الى ان يقضوا الدين كذا في جواهر الاخلاطى \*  
 في فتاوى ابي الفضل سئل من كرم بيد رجل وامرأة باعت المرأة نصيبها من الرجل واشترطت انها  
 متى جاءت بالثمن رد عليها نصيبها ثم باع الرجل نصيبه هل للمرأة فيه شفعة قال ان كان البيع  
 بيع معاملة ففيه الشفعة للمرأة سواء كان نصيبها من الكرم في يدها او في يد الرجل كذا في المحيط \*  
 وفي العتابة بيع الوفاء وبيع المعاملة واحد كذا في التاتارخانية \* التلجئة هي العقد الذي ينشئه  
 لضرورة امر فيصير كالمذموم اليه وانه على ثلاثة اضرب احدها ان يكون في نفس المبيع  
 وهو ان يقول لرجل اني اظهر اني بعت دارى منك وليس ببيع في الحقيقة ويشهد على ذلك ثم يبيع  
 في الظاهر فالبيع باطل والثاني ان يكون التلجئة في البدل نحو ان يتفقا في السران الثمن الف  
 ويتبايعان في الظاهر بالعين فالثمن هو المذكور في السرو يصير كأنهما هزلا في الزيادة وروى ابو يوسف رح  
 ان الثمن هو المذكور في الظاهر والثالث ان يتفقا في الباطن ان الثمن الف درهم ويتبايعان  
 في الظاهر بمائة دينار قال محمد رح القياس ان يبطل العقد وفي الاستحسان يصح بمائة دينار  
 كذا في الحاوى \* وعن ابي حنيفة رح بيع التلجئة موقوف ان اجازاه جاز وان رده بطل كذا  
 في التهذيب \* ولو اتفقا ان يقرأ ببيع لم يكن فاقرا بذلك فهو باطل ولا يجوز باجازهما كذا في الحاوى \*  
 ادعى احدهما التلجئة وانكرا لآخر فالبيعة على المدعى واليمين على المنكر كذا في التهذيب \*  
 بيع الزنا من النصارى والقلنسوة من المجوس لا يكره وبيع المكعب المفضض من الرجل اذا علم انه  
 اشتراه لللبس يكره وبيع الغلام الامرد ممن يعلم انه يعصى الله يكره كذا في الخلاصة \* من يبيع  
 ويشترى على الطريق ولم يضر قعوده للناس لسعة الطريق لا بأس به وان اضربهم فالمختار انه لا يشتري  
 منه لانه اذا لم يجد مشتريا لا يقعد فكان الشراء منه امانة على المعصية كذا في الغيانية \* رجل اشترى  
 من التاجر شيئا هل يلزمه السؤال انه حلال ام حرام قالوا ينظران كان في بلد وزمان كان الغالب فيه  
 هو الحلال في اسواقهم ليس على المشتري ان يسأل انه حلال ام حرام ويبنى الحكم على الظاهر  
 وان كان الغالب هو الحرام او كان البائع رجلا يبيع الحلال والحرام يحتاط ويسأل انه حلال ام حرام  
 رجل مات وكسبه من الحرام ينبغي للورثة ان يتعرفوا فان عرفوا اربابها ردوا عليهم وان لم يعرفوا  
 تصدقوا به كذا في فتاوى فاضل خان \* رجل اراد ان يبيع السلعة المعيبة وهو يعلم يجب ان يبينها فلو لم يبين  
 قال بعض مشائخنا يصير فاسقا مردود الشهادة قال الصدر الشهيد لا ناخذ به كذا في الخلاصة

رجل اشترى شيئاً بعشرة دراهم صغار فدفع اليه العشرة وبعضها كباراً وهو لا يعلم لا يحل للبائع ان يأخذها ويصرفه الى حوائج سئل مشائخ بلخ من بيع الطين الذي يؤكل قال لا يعجبني بيعه اذا لم ينتفع به الا للاكل لانه يضر ويقتل كذا في المحيط \* في الاشربة للامام السرخسي بيع العصير ممن يتخذ خمر الايكة عندا ببحنيقة رح وعندهما ايكة ويجوز البيع \* بيع العنب ممن يتخذ الخمر على هذا الخلاف كذا في الخلاصة \* رجل باع شاة من كافر يقتله خنقاً او يضرب على الرأس حتى يموت قالوا لباس ببيعه رجل استام من رجل شيئاً بثمن المثل فزاد رجل آخر في الثمن لا يريد شراءه وانما يفعل ذلك ليرغب المشتري في الزيادة فذلك مكروه وهو النجش المنهى عنه وان كان الذي استام يطلب الشراء باقل من قيمته فلا بأس لغيره ان يزيد حتى يرغب المشتري في الزيادة الى تمام قيمته وهو ما جور في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا اذا اراد الرجل ان يبيع ماله لخاصته فطلب منه بدون قيمته فزاد رجل الى تمام قيمته فلا بأس بذلك وهذا محمود غير مذموم كذا في السراج الوهاج \* ولا بأس ببيع من يزيد وهو يبيع الفقراء وبيع من كسدت بضاعته والاستيلاء على سوم الغير مكروه والفرق بين المزايدة وبين الاستيلاء على سوم الغير ان صاحب المال اذا كان ينادي على سلعته فطلبه انسان بثمن فكف عن النداء وركن الى ما طلب منه ذلك الرجل فليس للغير ان يزيد في ذلك وهذا استيلاء على سوم الغير وان لم يكف عن النداء فلا بأس لغيره ان يزيد ويكون هذا بيع المزايدة ولا يكون استيلاء على سوم الغير وان كان الدلال هو الذي ينادي على السلعة وطلبه انسان بثمن فقال الدلال حتى اسأل المالك فلا بأس للغير ان يزيد بعد ذلك في هذه الحالة فان اخبر الدلال المالك فقال بعه بذلك راقبض الثمن فليس لاحد ان يزيد بعد ذلك وهذا استيلاء على سوم الغير كذا في المحيط \* وكذا بيع الحاضر للبادي وهذا اذا كان اهل البلدة في قحط وهو ان يبيع من اهل البلد رغبة في الثمن العالي فيكره فان لم يكن كذلك فلا بأس به كذا في الكافي \* وقيل صورته ان يجيء البادي بالطعام الى مصر فيتوكل الحاضر من البادي ويبيع الطعام ويغالي السعرو في المجتبى هذا التفسير اصح كذا في فتح القدير \* وكذا بيعه عند اذان الجمعة والمعتبر الاذان بعد الزوال كذا في الكافي \* من اشترى جارية بيعاً فاسداً او تقاضا وباعها وربح فيها يتصدق بالربح وان اشترى البائع بالثمن شيئاً وربح فيه طاب له الربح لان الجارية

مما يتعين بالنعميين فينعلق العقد بها فيؤثر الخبث في الربح والدرهم والدينار لا تتعينا في العقود فلم يتعلق العقد الثاني بعينها فلم يؤثر الخبث فيه وهذا إنما يهتمم على الرواية الصحيحة وهي أنها لا تتعين كذا في العناية \* هذا في الخبث الذي لفساد الملك وإن كان الخبث لعدم الملك كالغصب والامانات إذا خان فيها المؤمن فانه يشمل ما يتعين وما لا يتعين عند أبي حنيفة ومحمد رحم كذا في التبيين \* ولو ادعى على آخر ألف درهم فقضاه الألف وتصرف القابض فيه وربح ثم تصادقا انه لم يكن عليه دين طاب له ربحه كذا في الكافي \* من استقرض من آخر ألفا على أن يعطى المقرض كل شهر عشرة دراهم وقبض الألف وربح فيها طاب له الربح في نوادر هشام قال سألت محمد بن أحمد عن رجل باع من آخر حنطة ثم ان البائع باعها من آخر فقبضها المشتري الثاني واستهلكها والمشتري الأول بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذ الثاني فان اخذه بمثلها فباعه باكثر من رأس المال قال طاب له الفضل قلت ان ابا يوسف رحمه يقول يتصدق بالفضل فابى محمد رحمه ان يقبل ذلك وقال إنما يتصدق بالفضل اذا اخذ قيمته درهم قال ابو يوسف رحمه رجل اشترى عبدا وتبضه ومات عنده فاقام رجل بينة انه اشترى قبله قال له ان يضمه قيمته ويتصدق بفضل القيمة على الثمن وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه رجل امر رجلا ان يشتري له متاعا بالف درهم فاشترى بنقد البلد فاعطاه الأمر وضحا ونقد المشتري في ثمن المتاع فله هل يطيب له الفضل قال ان علم الأمر بذلك وحلله منه فهو طيب له وان لم يعلم فان في نفسه ما فيها من هذا ولم يجب بشيء كذا في المحيط \* غصب من رجل عبدا وباعه بعبد ثم باع العبد الثاني بعرض ثم باع العرض بدرهم فعلى قول الامام يتصدق بالفضل عما ضمن من قيمة العبد المغمصوب وكذا لو اغتصب الف درهم واشترى بها عبدا فباعه بالغبين ثم اشترى بهما عرضا وباعه باكثر من ذلك قال القاضي في المسئلتين يطيب له الفضل ولو اشترى امة شراء فاسدا وباعها بامة فانه يحل له وطو هذه الامة ولم يكن له وطو الامة الاولى قال القاضي لو باع هذه الامة الثانية يتصدق بما زاد على قيمة الاولى التي ضمن فيصتها ووافق الامام في البيع الفاسد فانه يقول لو باع المبيعة بيعا فاسدا بعرض ثم باع ذلك العرض بفضل عما ضمن من قيمة المبيع بالبائع الفاسد انه يتصدق بالفضل وجعل البيع الفاسد من الغصب كذا في جوابه للاخلاق \* من محمد رحمه

من محمد رح لو اشترى دارا وقد أجرها للبائع من رحل فقال المشتري انى اسكت حتى يتم  
الاجارة فهو جائز والاجر للبائع يتصدق به كذا في الحاوى \* اشترى دجاجة بخمس بيضات  
بعينها فلم يقبضها حتى باضت الدجاجة خمس بيضات يأخذ المشتري الدجاجة والبيضات  
ولا يتصدق بشيء ولو استهلك البائع البيضات وقيمة الدجاجة تبلغ عشر بيضات يأخذ المشتري  
الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضة ولو اشترى الدجاجة بخمس بيضات بغير عينها وباضت خمسا  
قبل القبض يتصدق بالزيادة ولو استهلك البائع البيضات يأخذ الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث كذا  
في محيط السرخسى \* لو اشترى نخلا بمد من رطب بغير عينه ولم يقبض النخل حتى حملت  
رطبه فان الثمن يقسم على قيمة النخل والرطب الحادث يسلم له من الرطب الحادث قدر ما يصيبه  
من الثمن ويتصدق بالزيادة وان كان اشترى النخل برطب بعينه فهو جائز ولا يتصدق  
بشيء كذا في فتاوى قاضى خان \* بشر من ابنى يوسف رح لو باع درهمين من نصرانى  
بدرهمين ثم اسلم قال ان عرف صاحبه فليرد عليه الفضل وان لم يعرف يتصدق به رجل  
اشترى امة يبعها فاسدا وقبضها فباعها ثم قضى عليه القاضى بالقيمة للبائع الاول فاذا هال اليه وابراه  
البائع الاول من الثمن وفى الثمن الثانى فضل على القيمة التى اداها فانه يتصدق بذلك  
الفضل في قول ابنى حنيفة وابى يوسف رح وانما طاب للمساكين على قيام اللقطة وقال  
هذا الربيع لا يطيب لهذا المشتري وان كان فقيرا لانه يكتسبه بمعصية ويطيب للمساكين  
وهو اطيب لهم من اللقطة \* وان لم يتصدق بالربيع حتى عمل بالثمن وربيع ربحا وتبعته فيها ميوع  
كلها ربح قال يتصدق بالفضل في جميع ذلك ولو غصب مالا او عمل بوديعة او مضاربة وخالف فيها  
وربح يتصدق بالفضل في قول ابنى حنيفة رح وقال ابو يوسف رح يطيب له الفضل ولو اشترى بغير  
الغصب ونقد الغصب او اشترى بالغصب ونقد غيره فانه كذلك في قول ابنى يوسف رح وقال ابو حنيفة  
رح لا يتصدق في هذا كذا في المحيط \* من ابنى يوسف رح في رجل اشترى امة بالف درهم فولدت  
في يد البائع ولدائم قبضها وفيهما زيادة وفضل كثير على الثمن فذلك له طيب ولو قاتل في يد البائع  
فاختار المشتري ان يتبع القيمة وينقد الثمن فانه يتصدق بالفضل ولو قاتل الراد وحده فانه انما يتصدق

على قيام اللقطة

كذا في النسخ الحاضرة كلها والظاهر تذكرها الضمير وتنبيته

بفضل قيمته على حصته من الثمن من قبل ان الفضل لم يقع في ضمانه كذا في الحاوي \*  
ولو اشترى عبدا بالف درهم فقتله مبد قبل القبض فمدفع به واخذ المشتري وفي قيمته فضل على الثمن  
فليس عليه ان يتصدق به ولو باع هذا العبد بفضل اكثر مما كان فيه او اقل فانه يتصدق بالفضل ولا يجاوز  
ما كان فيه وانما يتصدق بالاقل من الربح الذي صار فيه من الفضل في القيمة يوم قبض هذا العبد  
ولو باع هذا العبد بعرض لا يتصدق بشيء وان كان فيه فضل فان باع ذلك العرض بالدرهم  
او دنانير فيها فضل فاني انظر الى قيمة العبد المدفوع بالجناية يوم قبضه فان لم يكن فيه فضل يومئذ  
لم يتصدق بشيء وان كان في قيمته فضل يومئذ نظرا الى ذلك الفضل والى هذا الربح الذي  
صار في يده فيتصدق بالاكثر منهما كذا في المحيط \* الحسن من ابي حنيفة رح في البيوع غصب  
من آخر كرا حنطة يساوي خمسين وباعه بمائة ثم ضمنه صاحب الكرم مثله تصدق بالفضل  
وان كان ثوبا طاب له كذا في التا تاريخانية \* ولو اشترى عبدا بالف وقيمته الفان يقتل في يد البائع  
فاختار المشتري اخذ القيمة وهي الفاد درهم ولم يتصدق باحد الالفين حتى ضاع احد الالفين وبقى  
الالف الاخر لا يتصدق بشيء ولو لم يضع حتى اشترى بما ربح تصدق باحد الالفين وحصته  
من الربح عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح لا يتصدق بربح الالف فان هلك الف درهم  
منها بعد ما تصرف فيها فعليه التصديق بالالف ولو كان صالحا مع القاتل من القيمة على عبد  
واعتق العبد لم يلزمه التصديق بشيء فان كان اعتقه على مال او كاتبه على مال فكذلك  
لا يتصدق بشيء الا في خصلته ان يكون العبد يوم قبضه يساوي اكثر من رأس ماله ويكون الذي  
اعتقه عليه مثل قيمته او اكثر فيتصدق بذلك الفضل الذي في القيمة على رأس ماله كذا  
في المحيط \* فصل الاحتكار \* الاحتكار مكروه وذلك ان يشتري طعاما في مصر ويمتنع  
من بيعه وذلك يضر بالناس كذا في الحاوي \* وان اشترى في ذلك المصر وحبه ولا يضر  
باهل المصر لا بأس به كذا في التا تاريخانية ناقل من التجنيس \* واذا اشترى من مكان قريب من المصر  
فحمل طعاما الى المصر وحبه وذلك يضر باهله فهو مكروه هذا قول محمد رح وهو احدى الروايتين  
من ابي يوسف رح وهو المختار كذا في الغيائية \* وهو الصحيح هكذا في جواهر الاطلا \*  
وفي جامع الجوامع فان جلب من مكان بعيدواحتكر لم يمنع كذا في التا تاريخانية \* وان اشترى  
طعاما في مصر وجلبه الى مصر اخر واحتكر فيه فانه لا يكره هكذا في المحيط \* وكذا لك لزوع

## كتاب البيوع ( ٢٧٠ ) الباب العشرون \* فصل الاحتكار

ارضه وان خرطعامه فليس بمحتكر كذا في الحاوي \* لكن الافضل ان يبيع ما فضل من حاجته اذا اشتد حاجة الناس اليه كذا في التاتارخانية نافلا من المضمرة \* وان اقلت المدة لا يكون احتكارا وان اطالت المدة يكون احتكارا ومن اصحابنا انهم قدروا الطويلة بالشهر فما دونه قليل ثم يقع التفاوت في الاحتكار بين ان يتربص للغلاء وبين ان يتربص للمحيط فبالثاني اعظم من وبال الاول وفي الجملة التجارة في الطعام غير محمود كذا في المحيط \* والاحتكار في كل ما يضر بالعامّة في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح الاحتكار بما يتقوت به الناس والبهاائم كذا في الحاوي \* قال محمد رح للامام ان يجبر المحتكر على البيع اذا خاف الهلاك على اهل المصر ويقول للمحتكر ببيع ما يبيع الناس وبزيادة يتغابن الناس في مثلها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يسعر بالاجماع الا اذا كان ارباب الطعام يتحملون ويتعدون عن القيمة وعجز القاضى من صيانة حقوق المسلمين الا بالتسعير فلا بأس به بمشورة اهل الراى والبصر هو المختار وبه يقتضى كذا في الفصول العمادية \* فان سرفباع الخبز باكثر مما سرفع ببيع كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو باع منهم بما قدر الامام من الثمن جاز ببيع كذا في التاتارخانية \* واذا رفع امرا للمحتكر الى الحاكم فالحاكم يا مرة ببيع ما فضل من قوته وقوت اهله على اعتبار السعة وبنيهاة عن الاحتكار فان انتهى فيها ونعمت وان لم ينته ورفع الامر الى القاضى مرة اخرى وهو مصر على ما دته ومظه وهدده فان رفع اليه مرة اخرى حبسه وعزرة على ما يرى ذكر القدرى في شرحه وان خاف الامام الهلاك على اهل المصر اخذ الطعام من المحتكرين وفرق بين المحتكرين فان اوجد واردا ومثله وهذا صحيح كذا في المحيط \* وفي المضمرة وهل ينبغى للقاضى ان يبيع على المحتكر طعاما من غير رضاه قيل هو على الاختلاف وقيل يبيع بالاتفاق في الملتقط لو خيف الهلاك على الناس امر الجالب ان يبيع مثل ما امر المحتكر كذا في التاتارخانية \* والتلقى اذا كان يضرب اهل البلدة فهو مكروه وان كان لا يضر فلا يكره اذا كان لا يلبس على اهل القافلة سعة اهل البلدة ولا يغرمهم بان اخبرهم ان قيمة الطعام في المصر كذا او صدق وان البس عليهم سعة اهل البلدة فهو مكروه كذا في المحيط \* من ابي يوسف رح ان امر ابا قدموا الكوفة وارادوا ان يمتاروا منها ويضر ذلك باهل الكوفة يمنهم من ذلك كما يمنع اهل البلد من الشراء السلطان اذا قال للخبازين بيعوا عشرة امناء بدينهم ولا تنقصوا

من ذلك شيئاً فاشترى رجل من أحد عشر أمناً بدرهم والخباز يخاف أن نقص بضربه السلطان لا يحل أكله لأنه في معنى المكره والحيلة أن يقول المشتري للخباز بعني الخبز كما تحب فيصم البيع ويحل الأكل فلو اشترى عشرة أمناً كما أمر به السلطان ثم قال الخباز اجزت ذلك البيع جاز وحل للمشتري أكله كذا في الفتاوى الكبرى \* ويكره أن يلقي في النحاس دواء فيبيضه ويبيعه بحساب الفضة وكذا ضرب الدراهم في غير دار الضرب وإن كانت جباراً وأما لو صاغ الفضة لا هلك ويلقي فيه النحاس فلا بأس به ويجوز أن يرش البزاز للثوب ليلينه كمن غسل وجهه جاريته وبزينةا لبيعهها ويكره أن يلبس الجيد بالردىء وأن يصبغ اللحم بالزعفران ولا بأس ببيع المغشوش إذا كان الغش ظاهراً كالحنطة بالتراب وإن طحنه لم يجز حتى يبينه ويكره أن يضع عند الخباز أو القصاب أو نحوه دراهم ليأخذ منه ما شاء ولكن يودعه ويأخذ منه ما شاء بشيء مسمى من ذلك وإن دفعها إليه على وجه البيع ضمن ولا يحلف لترويح السلعة ومن أبى بكر الباغي يأنم الفقهاء بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند فتح الفقاع وكذا الحارس بقوله لا اله إلا الله عند الحراسة كذا في التاتارخانية \* صبي جاء إلى الغامى بفلس أو بخبز وطلب منه شيئاً ينتفع به في البيت كالملمح والأشنان ونحو ذلك جاز أن يبيع ذلك منه وإن طلب منه جوزاً أو فستقاً أو نحو ذلك مما يشتري الصبي لنفسه عادة لا يبيع صبي يبيع ويشتري وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك لست ببالغ فإن كان حين أخبر من البلوغ يحتمل البلوغ بأن كان سنه اثني عشر وأكثر لا يعتبر جحوده وإن كان سنه دون ذلك لا يصح إخباره بالبلوغ فيصم جحوده كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل في يديه ثوب قال وكلني فلان ببيعه وأنا لا أنقص من عشرة فطلب إنسان بتسعة أن وقع في قلبه أنه قال ذلك ليروج السلعة بعشرة وسعه أن يشتري وإن لم يقع ذلك في قلبه لا يسعه الشراء منه كذا في الخلاصة \* اشترى ثوراً أو فرساً من خرف لاستيناس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن متلفه كذا في القنية \* اكتسب مالاً من حرام ثم اشترى شيئاً منه فإن دفع تلك الدراهم إلى البائع أو لأم اشترى منه بتلك الدراهم فإنه لا يطيب له ويتصدق به وإن اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفعها فكذلك في قول الكرخي وأبي بكر خلافاً لأبي نصر وإن اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفع غيرها واشترى مطلقاً ودفع



ودفع تلك الدراهم واشترى بدراهم اخرى ودفع تلك الدراهم قال ابو نصر يطيب ولا يجب عليه ان يتصدق وهو قول الكرخي المختار قول ابي بكر الا ان اليوم الفتوى على قول الكرخي كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل اشترى دارا فوجد في جذومها دراهم قال بعضهم يردها على البائع فان لم يقبل البائع يتصدق بها وهذا اصوب كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اشترى ستر الكعبة من بعض السدنة لا يجوز ان نقله الى بلدة كان عليه ان يتصدق به على الفقراء حصير المسجد ان اصار خلقا جازا ن يباع ويزاد في ثمنه ويشترى به آخر رجل دخل كرم صديقه فاكل منه شيئا وكان صديقه باع الكرم وهو لا يشعر به قالوا الاثم منه موضوع وينبغي ان يستحل من المشتري او يضمن له كذا في فتاوى قاضيخان \* لا يعجبنا ان يدخل الرجل السوق ليشتري فاكهة ان ياكل منها ما له قيمة حتى يستاذن كذا في التا تاريخانية \* التفريق بين الصغير والكبير وبين الصغيرين من المحارم بالرحم بالبيع والهبة ونحوهما مكروه والبيع جائز في الحكم ولو كان احدهما له والآخر لولده الصغير او لعتبة لا يكره ولو كان كلاهما له فباع احدهما لولده الصغير يكره كذا في الخلاصة \* وكذا لك ان كان كل واحد منهما لولد من اولاده له ان يفرق بينهما بالبيع ولو كان له من كل واحد منهما شقص لم اكره له ان يبيع شقصه من احدهما دون الآخر كذا في المبسوط \* ولا يكره ان لم يكن بينهما محرمة كابنى عم وابنى خال او كان بينهما محرمة من الرضاعة والصهرية ولا يكره التفريق بين الزوجين وله رد احدهما بالعيب والدفع بالجناية والدين فان استولدا احدهما او دبره لا يكره بيع الآخر ولا بأس ان يكتب احدهما او يبيعه نسمة بان قال ان اشتريتك فانت حرة فباعته منه جاز كذا في محيط السرخسي \* واذا كان احدا المملوكين له والآخر لزوجه او لمكاتبه فلا بأس بالتفريق بينهما وكذا لك ان كان احدهما لعبد له تاجر وعليه دين وان كان مضاربة فلا بأس بان يبيع المضارب من عنده منهما كذا في المبسوط \* ولو باع الام على انه بالخيار ثم اشترى الولد يكره التفريق ولو اشترى الام بالخيار والولد في ملكه كان له ردها اتفاقا كذا في النهر الفائق \* حربى اخرج اخوين من دار الحرب فله التفريق بينهما ولو اشترى بهما من ذمى لم يجز التفريق واجبر على بيعهما معا كذا في محيط السرخسي \* وان كان مالهما كافرا لا يكره التفريق سواء كان المالك حرا ومكاتب او مازنا وعليه دين او لا دين عليه صغيرا وكبيرا وسواء كان المملوك مسليما او كافرا او احدهما

مسلمًا ولو دخل حربى دار الاسلام بامان ومعه صبدان صغيران او احد هما صغير والآخر كبير او اشترىهما في دار الاسلام من صاحبه الذى دخل معه بامان فاراد ان يبيع احد هما فلا باس للمسلم ان يشتريه ولو اشترىهما من مسلم في دار الاسلام او حربى دخل بامان من ولاية اخرى غير ولايته يكره للمسلم ان يشتري احد هما هكذا في البدائع \* ولو كان في ملكه ثلثة احدهم صغير جاز بيع احد الكبيرين كذا في النهر القائق \* ولو اجتمع من الصغير قريبان له فان استويا في القرب ان كانا مختلفين في الجهة كالأبوين والعمّة والخالة لا يبيعهم الا جميعا ككفار الكنوا او مسلمين وكذلك الاختلاب والاختلام وان كانا متساويين في القرب والجهة كالأخوين والاختين لاب وام جاز بيع احدهما استحسانا واما ان كان احدهما اقرب كثلث اخوات متفرقات او ام وعمّة او خالة فلا باس ببيع الابدع وهو غير الام وغير الاخت لاب وام وكذا جدته وعمته وخالته لاباس ببيع العمّة والخالة ادعيا ولد جارية بينهما وهما كفار في دار الحرب ثم اسروا وملكوا الا يباع احد الابوين امرأة معها صببية فقالت هي ولدى كره التفريق وان لم يثبت النسب هكذا في محيط السرخسى \* ويكره للمكاتب والعبد التاجر من التفريق ما يكره للحرك كذا في الحاوى \* وان كان المالك كافرا فلا يكره التفريق هكذا في العناية \*

## كتاب الصرف

وفيه ستة ابواب \* الباب الاول في تعريفه وركنه وحكمه وشرائطه \* اما تعريفه فهو بيع ما هو من جنس الاثمان بعضها ببعض كذا في فتح القدير \* واما ركنه فما هو ركن كل بيع كذا في البحر الرائق \* واما حكمه شريعة فوقع الملك لكل واحد من المتصارفين في ما اشترى من صاحبه ابتداء كما في بيع العين كذا في محيط السرخسى \* واما شرائطه فمنها قبض البدلين قبل الافتراق كذا في البدائع \* سواء كانا يتعينان كالمصوغ اولا يتعينان كالمضروب لو يتعين احد هما ولا يتعين الآخر كذا في الهداية \* وفي فوائد القدورى المراد بالقبض ههنا القبض بالبر لجم لا بالتخلية يريد باليد كذا في فتح القدير \* وتفسيرا لافتراق هو ان يفرق العاقدان بابدانهما عن مجلسهما بان ياخذ هذا في جهة وهذا في جهة لو ذهب احد هملو يبقى الآخر حتى لو كانا في مجلسهما لم يبرحاه منه لم يكونا متفرقين وان طال مجلسهما الا بعد الافتراق بابدانهما وكذا اذا ناما في المجلس او اغمى عليهما وكذا اذا قاما من مجلسهما معا وزهبا في جهة واحدة وطريق واحد وعشيا ميلا لو اكثر

ولم يفارق احدهما صاحبه فليسا بمتفرقين كذا في البدائع \* ولو كان لاحدهما على صاحبه  
الف درهم ولآخر عليه دينار فنادى احدهما لصاحبه من وراء الجدار ومن بعيد فقال بعثك  
مالى عليك بما لك على لم يجز وكذلك لو تصارفا بالرسالة لانهما مفترقان باء انهما كذا  
في محيط السرخسى \* ولا اعتبار بالمجلس الا في مسئلة وهي ما اذا قل الاب اشهد وانى  
اشريت هذا الدينار من ابنى الصغير بعشرة درهم ثم قام قبل ان يزن العشرة فهو باطل كذا  
روى من محمد رح لان الاب هو العاقد ولا يمكن اعتبار التفرق بالابدان فيعتبر المجلس كذا  
في البحر الرائق \* ثم فرق بين بيع الدرهم بالدرهم والدنانير بالدنانير وبين بيع الفلوس  
بالدرهم او بالدنانير حيث لم يشترط في بيع الفلوس بالدراهم او بالدنانير قبض البدلين قبل  
الافتراق ويكتفى بقبض احد البدلين كذا في المحيط \* ومنها ان لا يكون في هذا العقد  
خيارا لشرط لاحدهما ومنها ان لا يكون في هذا العقد اجل هكذا في النهاية \* واذا شرط الاجل ثم تقابضا  
قبل الافتراق كان ذلك اسقاطا للاجل وصح ولو شرط الخيار ثم ابطلا قبل الافتراق او ابطله  
الذى له الخيار جاز البيع استحسانا ولو كان فيه اجل فابطله صاحب الاجل قبل التفرق جاز  
استحسانا كذا في الحاوى \* ولو شرط النساء في احد البدلين في بيع الدرهم بالدنانير واشباه  
ذلك ثم ان المشروط له النسبة نقد البعض دون البعض فسد البيع في الكل في قول ابي حنيفة رح  
وذلك بان يشتري دينار بعشرة درهم الى شهر فنقد خمسة ثم افتراق لا يجوز بحصة الخمسة  
فان اشتراه بخمسة نقد وخمسة نسبة فنقد الخمسة فافتراقا فالصرف فاسد كله ولو نقد العشرة  
جاز كذا في الذخيرة \* ثم شرط الخيار والاحل يفسد الصرف من الاصل لانه فساد مقترن بالعقد  
وفوات القبض يفسد العقد بعد الصحة لان القبض شرط لبقاء العقد على الصحة عند بعضهم  
وعند بعضهم شرط الصحة ابتداء والاول اصح وثمرة الخلاف تظهر في ما اذا فسد العقد في ما هو صرف  
لعدم القبض يفسد في ما ليس بصرف عند ابي حنيفة رح على قول الآخرين ولا يفسد على قول الاولين  
وهو الاصح حتى لو اشترى جارية وفي عنقها طوق فضة بفضة وتفرقا قبل القبض بطل البيع في حصة  
الصرف لعدم القبض ولم يفسد في الجارية ولو اشترىها مع طوق فضة بفضة بشرط الخيار والاجل فسد  
الصرف والبيع عند ابي حنيفة رح وعند ما لا يفسد البيع كذا في محيط السرخسى \* اذا فسد الصرف  
بسبب الافتراق من المجلس قبل القبض لا يخرج المشتري عن ملك المشتري قبل الرد على البائع

بيانه في مسئلة ذكرها محمد رح في الجامع اشترى ابريق فضة بدينارين وقبض الا ابريق ونقد دينارا واحدا ثم تفرقا قبل ان ينقد الدينار الآخر فسد البيع في نصف الابريق ولا ينعدى الفساد الى النصف الآخر فان غاب البائع فادعى انسان نصف الابريق لنفسه كان المشتري خصما له كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات \* ويحتاج الى شرط رابع في عقد الصرف اذا كان المعقود عليه من جنس واحد وهو التساوى في الوزن كذا في خزائنة المفتين \* وان لم يكونا من جنس واحد بان باع الذهب بالفضة يشترط التقابض فيه ولا يشترط التساوى كذا في التبیین \*

الباب الثاني في احكام العقد بالنظر الى المعقود عليه \* وفيه خمسة فصول \* الفصل الاول في بيع الذهب والفضة \* الدرهم والدنانير لا تتعینان في عقود المعاوضات عندنا ولا يجوز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الا مثلا بمثل تبرأ كان او مصوغا او مضروبا ولو بيع شيء من ذلك بجنسه ولم يعرفا وزنهما او عرفا وزن احدهما دون الآخر او عرف احدهما متصارفين دون الآخر ثم تفرقا ثم وزنا وكانا سواء فالبيع فاسد فاما اذا وزنا في المجلس قبل الافتراق وكانا سواء جاز البيع استحسانا كذا في الحاوى \* ويجوز بيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب اذا اعتدل البدلان في كفة الميزان وان لم يعلم مقدار كل واحد منهما كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات \* ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازفة ومفاضلة كذا في محيط السرخسى \* ابن سمانة عن ابي يوسف رح اشترى من آخر الف درهم بمائة دينار وصدق كل منهما صاحبه بالوزن وتقابض اعنى قبل الوزن فهذا جائز وينتفع كل واحد منهما بما اشتراه ولو قال بعني هذه الدراهم التي في يدك بهذه الدنانير التي في يدي ولم يسميا عددا ولا وزنا وتقابضا جاز لكل واحد منهما ان ينتفع بما اشترى قبل الوزن والعقد هذا بيع مجازفة وان قال بعني الف درهم بالف درهم وباعة وتقابضا بغير وزن وصدق كل واحد منهما صاحبه ان هذا المقبوض الف درهم ثم وزن كل واحد منهما قبل التفرق او بعده فوجداهما سواء بسواء فهذا جائز ولو لم يصدق كل واحد منهما الا آخر وتفرقا ثم وزنا فكانا سواء لم يجز من قبل انهما قد تفرقا على غير علم بانهما قد استوفياه كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* ولو باع قلب فضة محشوا بدراهم لم يعلم وزنها فالبيع باطل كذا في الحاوى \* وبيع النهرجة والزيوف بالجياد لا يجوز الامتساويا ولو باع الستوفة بالجياد لا يجوز الا ان يكون الجياد

اكثر من الفضة في الستوفة كذا في محيط السرخسى \* وان اذا بيعت الفضة السوداء والحمراء بالبيضاء كانت المماثلة شرطا كذا في الحاوى \* وان اذا كان الغالب على الدراهم الفضة فهي فضة وان كان الغالب على الدينار الذهب فهي ذهب ويعتبر فيهما من تحريم التفاضل ما يعتبر في الجياد حتى لا يجوز بيع الخالصة بها ولا بيع بعضها ببعض الامتساويا في الوزن وكذا لا يجوز استقراضها الا وزنا لا عددا وان كان الغالب عليهما الغش فليسا في حكم الدراهم والدينار وكانا في حكم العروض قال في المستصفى وهذا اذا كانت لا تخلص من الغش لانها صارت مستهلكة اما اذا كانت تخلص منه فليست بمستهلكة فاذا بيعت بفضة خالصة فهو كبيع نحاس وفضة فيحوز على وجه الاعتبار فاذا بيعت بحسنها متفاضلا جاز وهي في حكم شيئين فضة وصفر ولكنه صرف حتى يشترط القبض في المجلس لوجود الفضة فاذا شرط القبض في الفضة شرط في الصفر وان كانت الفضة او الغش سواء لم يجز بيعها بالفضة الا وزنا كذا في السراج الوهاج \* ولو اشترى دينار او درهمين بدرهمين ودينارين فهو جائز ويكون الدينار بالدراهمين من ذلك الجانب والديناران بالدراهمين من هذا الجانب كذا في الحاوى \* ويجوز بيع درهم صحيح ودراهمين خلة بدرهمين صحيحين ودراهم خلة كذا في الهداية \* ومن باع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار جاز وكانت العشرة بمثلها والدينار بالدراهم كذا في السراج الوهاج \* ولو اشترى ثوبا ونقرة فضة بثوب ونقرة فضة فالثوب بالثوب والفضة بالفضة فان كان في احدي النقرتين فضل فهو مع الثوب بذلك الثوب فان تفرقا قبل التقابض انتقض من ذلك حصة الصرف وجاز من الثوب بما يقابل كذا في الحاوى \* اشترى ثوبا ودينارا بثوب ودراهم ثم افترقا قبل التقابض بطل في الصرف وجاز في ما بقي لانها اشياء مختلفة فلم يجب اعتبار المماثلة فانقسم الدينار والثوب على الدرهم والثوب باعتبار القيمة فما اصاب الدينار من الدرهم يكون صرفا وبطل لعدم القبض والباقي يكون بيعا فلم يفسد بترك القبض كذا في محيط السرخسى \* ولو باع سيفا محلي بفضة بثوب وعشرة دراهم وقبض العشرة والثوب ولم يقبض السيف حتى افترقا بطل البيع كله كذا في الحاوى \* وان اشترى الرجل من الرجل الف درهم بمائة دينار وليس عند واحد منهما درهم ولا دينار ثم استقرض كل واحد منهما مثل ما سمي ودفعه الى صاحبه قبل ان يتفرقا جاز وكذلك شراء تبرالذهب بتبرالفضة او تبرالفضة بتبرالذهب وهذا اذا كان التبرير يروج بين الناس

رواج النقود كذا في المبسوط \* وإذا اشترى ديناراً بدرهم وليس عندهما درهم ولا دينار فنقد  
 أحدهما وتفرقائم يجوز من اشترى شيئاً بدين وهما يعلمان أنه لا دين عليه لا يجوز الشراء ويكون  
 هذا بمنزلة الشراء بغير ثمن ولو اشترى بدين مظنون ثم تصادفاً على أنه لا دين عليه فالشراء صحيح  
 بمثل ذلك الدين كذا في المحيط \* وإذا اشترى الرجل ألف درهم بعينها بمائة دينار والدراهم  
 بيض فاعطاه مكانها موداً ورضى بها البائع جاز وكذا لو قبض الدراهم فإراد أن يعطيه ضرباً آخر  
 من الدنانير سوى ما عينته لم يجز الأبرضاه كذا في المبسوط \* تصارفاً ولم يذكر النقد فإن كان في البلد  
 نقد واحد يصرف إلى نقد البلد ووزنه وإن كانت نقود البلد مختلفة فإن كان الكل في الرواج  
 سواء ولا يصرف لبعضها على البعض جاز البيع وإن كان لبعضها صرف على البعض لا يجوز البيع  
 وإن كان لبعضها فضل على البعض إلا أن واحداً منها أروج فإنه يجوز كذا في محيط السرخسي \*  
 وإن كان نقد من ذلك معروفاً وشرطاً في العقد نفداً آخر فالعقد ينعقد على النقد المشرط فإن اختلفا  
 فقال أحدهما شرطت لي كذا أفضل من النقد المعروف وقال الآخر لم اشترط ذلك فعليهما اليمين  
 فإيهما نكل لزمه دعوى صاحبه وإن تحالفاً ترادوا وإن قامت لهما بينة أخذت بينة الذي  
 يدعي الفضل منهما كذا في المبسوط \* ومما يتصل بهذا الفضل بيع الحد يد بالحد يد والصغر  
 بالصغر وما يجري فيه الربوا بمنزلة الذهب والفضة في اعتبارهما ثلثة لا في وجوب التقابض كذا  
 في محيط السرخسي \* والحد يد كله نوع واحد جيدة وردية سواء لا يجوز البيع إلا وزناً بوزن  
 فإن اختلفا قبل التقابض لا يبطل البيع ولكن يشترط أن يكون عينا بعين وكذلك هذا الحكم  
 في سائر الموزونات كذا في الذخيرة \* والرصاص والقلعي والاسرب رصاص كله من الوزني  
 وإن كان البعض أجود من البعض فلا يجوز بيع البعض بالبعض الامتلا بمثل كذا في المحيط \* ولا بأس  
 بالنحاس الأحمر بالشبه الشبه واحد والنحاس اثنان يدا بيد من قبل أن الشبه قد زاد فيه الصنع  
 فيجعل زيادة النحاس من أحد الجانبين بزيادة الصنع الذي في الشبه ولا خير فيه نسيئة لأنه نوع  
 واحد وبزيادة الصنع في الشبه لا يتبدل الجنس ولأنه موزون في المعنى متفق والوزن بهذه الصفة  
 يحرم النساء ولا بأس بالشبه بالصفر الأبيض يدا بيد الشبه واحد والصفر اثنان لما في الشبه من الصنع  
 ولا خير فيه نسيئة كذا في المبسوط \* وكذلك لا بأس بالصفر الأبيض بالنحاس الأحمر والصفر واحد  
 والنحاس اثنان يدا بيد ولا خير في هذا نسيئة لأن الجنس والوزن يجمعهما وبأحد الوصفين

يحرم النساء في مجموعهما أو في كذا في المحيط \* ولو اشترى مثقال فضة ومثقال نحاس بمثقال فضة وثلاث مثاقيل حديد كان جائزا بطريق أن الفضة بمثلها وزنا وما بقي من الفضة والنحاس بالحديد فلا يتمكن فيه الربوا وكذلك مثقال صفر ومثقال حديد بمثقال صفر ومثقال رصاص بالصفر بمثله والرصاص بما بقي كذا في المبسوط \* وفي التجريد الألوان المتخذة من الصفر والحديد تصير مادة مدنية بالتعامل يجوز بيع بعضها ببعض كيفما كان كذا في التاتارخانية \* لو تعارفوا ببيع هذه الألوان بالوزن لا بالعد لا يجوز بيعها بجنسها الامتساويا كذا في النهر الفائق \* وأن اشترى اناء من نحاس برطل من حديد بغير عينه ولم يضرب له اجلا وقبض الاناء فهو جائز ان دفع اليه الحديد قبل ان يتفرقا وان تفرقا قبل ان يدفع اليه الحديد فان كان ذلك الاناء لا يباع في العادة وزنا فلا بأس به وان كان الاناء يوزن فلا خير فيه ولو قبض الحديد في المجلس ولم يقبض الاناء حتى تفرقا لم يفسد العقد وكذلك ان اشترى رطلا من حديد بعينه برطلين من رصاص جيد بغير عينه وقبض الحديد وتفرقا قبل قبض الرصاص فسد البيع فان كان كل واحد منهما بغير عينه فالعقد فاسد تقابضا في المجلس او لم يتقابضا كذا في المبسوط \* الفصل الثاني في بيع السيوف المحلاة وما شابهها مما يبيع فيه الفضة او الذهب مع غيره وفي بيع ما يباع وزنا فيزيد او ينقص \* ولو اشترى سيفا محليا بالفضة او لجا ما مفضضا بفضة خالصة وزنها اكثر من المحلية جاز وان كان وزنها اقل من المحلية ومثلها او لا يدري لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* وان لم يعلم مقدار الدراهم وقت البيع ثم علم بعد ذلك فكانت اكثر من الفضة التي في السيف فان علم وهما في مجلس العقد جاز البيع وان علم بعدما افتراقا عن المجلس لم يجز البيع قال القدوري وكذلك لو اختلف اهل العلم فيه فقال بعضهم الثمن اكثر من الفضة التي في السيف وقال بعضهم لا بل هو مثلها لا يجوز البيع كذا في المحيط \* واذا كانت الدراهم اكثر فترقا قبل التقابض فان كانت المحلية لا تخلص من السيف الا بضر وانتقض في الكل وان كانت تخلص بغير ضرر بطل في المحلية وجاز في السيف وان كانت المحلية ذهبا والتمن دراهم جاز البيع كيفما كان ولو شرط تأجيل الثمن وهو من جنس المحلية او من غير جنسها بطل البيع في السيف كله سواء كانت المحلية تتميز بضرر او بغير ضرر وكذا لو تفرقا ولا حد هما خيرا للشرط وان كان في البيع اجل فنتد المشتري قدرا لمحلية من الثمن جاز استحسانا وان لم ينص ان المقبوض من حصة المحلية كذا في الحاوي \* والدار فيها صفائح ذهب او فضة يبيعها بجنسها



كالسيف المحلى كذا في محيط السرخسى \* وإذا باع الرجل من آخر حلى ذهب فيه لؤلؤ وجوهر بدنانير وقبض المشتري الحلى فان كانت الدنانير مثل الذهب الذى فى الحلى او اقل او لا يدري لا يجوز البيع اصلا فى الذهب ولا فى الجوهر سواء امكن تخليص الجوهر من غير ضرر او لم يكن واما اذا كانت الدنانير التى هى ثمن اكثر من ذهب الحلى فانه يجوز البيع فى الذهب والجوهر ثم بعد ذلك ان نقد الثمن كله قبل ان يتفرقا فالعقد ماض على الصحة وكذلك ان نقد حصة الذهب الذى فى الحلى وان لم ينقد شيئا حتى تفرقا فالعقد فى ما يخص الحلى من الذهب يفسد وفي ما يخص الجوهر ان كان الجوهر بحيث لا يمكن تخليصه الا بضر يفسد وان امكن تخليصه من غير ضرر لا يفسد العقد فى الجوهر هكذا فى المحيط \* وان باعه بدنانير نسبية لم يجز لان فى حصة الحلية العقد صرف فيفسد بشرط الاجل واللؤلؤ والجوهر لا يمكن تخليصه وتسليمه الا بضر فان افسد العقد فى بعضه فسد فى كله كذا فى المبسوط \* وان امكن تخليصه من غير ضرر يجب ان تكون المسئلة على الخلاف على قول ابى حنيفة رح لا يجوز البيع فى الجوهر وعندهما لا يفسد العقد فى حصة الجوهر كذا فى المحيط \* اشترى سيفاً محلى بفضة وزنها اكثر من الحلية ونقد من الثمن قد رخص الحلية وقال هذا من ثمنها او من ثمن السيف او لم يبين فهو من ثمن الحلية وجاز البيع فى الكل كذا فى محيط السرخسى \* ولو قال هذا من ثمن النصل خاصة ينظر ان لم يمكن التمييز الا بضر يكون المنقود ثمن الصرف ويصح ان جميعا وان امكن تمييزها بغير ضرر بطل الصرف كذا فى النهر الفائق ناقلا عن المحيط \* ولو قال خذ هذا نصفه من ثمن الحلية ونصفه من ثمن السيف لا يبطل ايضا ويجعل المتبوض من ثمن الحلية كذا فى التبيين \* هشام قال ابو يوسف رح اذا باع حلية السيف بدنانير لم يجز الا ان يبيعه على ان يقلعه المشتري فيقلعه قبل ان يتفرقا وان باعه ولم يقل على ان يقلعه ثم قال له البائع قبل ان يتفرقا قد اذنت لك فى قلعه فقلعه قال ان قلعه قبل ان يتفرقا جاز وان افرقا قبل ان يقلعه فهو باطل قال قلت له وان كان المشتري قد قبض السيف قال لم يجز

قوله لم يجز انما وجد فى نسخة واحدة واما ما سواها من النسخ الحاضرة ففى كلها ولم بدون لفظ المضارع والظاهر سقوطه من قلم الناسخ والله اعلم بحقيقة الحال

لانه لا يكون قابضا لحليته حتى يقطعها من السيف كذا في المحيط \* ومن باع جارية قيمتها الف مثقال فضة وفي منقها طوق فضة فيه الف مثقال فضة بالف مثقال فضة ونقد من الثمن الف مثقال ثم افترقا فالذي نقد ثمن الفضة وكذا لو اشترى بها بالف مثقال الفانسيئة والغانقدا فالنقد ثمن الطوق وكذا لو قال خذ منهما صرف الى الطوق وصح البيع فيهما بخلاف ما لو صرح فقال خذ هذه الالف من ثمن الجارية فاذا قبضه ثم افترقا بطل في الطوق كذا في البحر الرائق \* ولو اشترى القلب مع ثوب بعشرين درهما وقبض القلب ونقد عشرة دراهم ثم افترقا كان المنقود ثمن القلب خاصة استحسانا ولو نقد العشرة وقال من ثمنهما جميعا فهو مثل الاول وان قال هي من ثمن الثوب خاصة وقال الآخر نعم او قال لا وتفرقا على ذلك ينتقض البيع في القلب وان كان قلب فضة لرجل قيمته عشرة دراهم وثوب الآخر قيمته عشرة دراهم فباعا من رجل بعشرين درهما فباع كل واحد منهما الذي له الا ان البيع صفقة واحدة ثم نقد المشتري صاحب القلب عشرة فلوله خاصة ولا شركة بينهما في المقبوض ولو باعا جميعا الثوب وباعا جميعا القلب فنقد صاحب القلب عشرة ثم تفرقا انتقض البيع في نصف القلب كذا في المبسوط \* اشترى سيفا محلي بدنانير وقبضه وباعه من آخر قبل ان ينقده الدنانير وقبضه الثاني ولم ينقد الثمن حتى افترقا بطل البيعان ورجع السيف الى الاول وان تقابض الاوسط والثالث دون الاول صح البيع للثاني وغرم المشتري الاول لبائعه قيمة السيف وكذلك لو باع الاوسط نصفه صح في نصفه ورد نصفه الى الاول وليس للاول ان يمتنع من القبول بعيب التبعض ويضمن قيمة النصف الثاني كذا في محيط السرخسي \* وان كان السيف المحلي بين رجلين فباع احدهما نصيبه وهو النصف بدينار من شريكه او من غيره وتقابضا فهو جائز وان باعه من شريكه ونقده الدينار والسيف في البيت ثم افترقا قبل ان يقبض السيف انتقض البيع كذا في المبسوط \* واذا اشترى سيفا محلي فيه مائة درهم من الحلية بمائتي درهم ثم علم ان فيه مائتي درهم فهذا على وجهين فان علم ذلك بعد ما تقابضا وتفرقا بطل العقد في الكل وان علم ذلك قبل ان يتفرقا فاما اشترى بالخيار ان شاء زاد في الثمن مائة اخرى وان شاء فسخ العقد في الكل وان علما في الابتداء ان وزن الحلية مائتا درهم وقد تباعا بالسيف بمائتي درهم ثم اراد المشتري ان يزيد مائة اخرى قبل ان يتفرقا فان العقد لا يجوز كذا في الذخيرة \* واذا باع قلب فضة على انها مائة درهم بمائة فوزنوه قبل الافتراق فوجدوه اقل

فالمشتري بالخيار ان شاء زاد في الدراهم فاخذ بمثل وزنه وان شاء ترك وان كان ناقصا فكذلك  
ولو افترقا فوجدوه مائة وخمسين فهو بالخيار ان شاء اخذ ثلثيه بمائة وان شاء ترك وكذلك  
ان كان ناقصا ان شاء اخذه بمثل وزنه وان شاء ترك كذا في الحاوي \* وان اشترى نقرة فضة  
بمائة درهم على ان فيها مائة وتقابضا فاذا فيها مائتا درهم كان للمشتري نصفها لا خيار له  
كذا في المبسوط \* هذا اذا حصل الشراء بالجنس اما اذا حصل بخلاف الجنس بان اشترى  
هيفاصحلي على ان حليته مائة درهم بعشرة دنانير واشترى ابريق فضة على ان فيه الف درهم بمائة  
دينار فاذا فيه الفان او اشترى نقرة فضة على انها الف درهم بمائة دينار فاذا فيه الفان فالعقد  
جائز في المسائل كلها واذا جاز العقد فالزيادة على المسمى من الوزن في مسئلة النقرة لا تسلم  
للمشتوي من غير شيء وفي مسئلة الابريق تسلم للمشتري من غير شيء كذا في المحيط \* ولو كان  
الثمن دنانير فوجد الاناء ناقصا فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ بكل الثمن وان شاء ترك هكذا  
في الحاوي \* اشترى لؤلؤة بدرهم على ان وزنها مثقال فزادت فهي سائلة له ولو باع كل مثقال  
بكذا فزادت رد الكل او اخذ الزيادة بحصتها كالذراع في الثوب والدراهم ولو باع قلب فضة  
بدراهم وقال كل درهم بكذا اولم يقل فزاد ولم يتفرقا فله الخيار في اخذ الزيادة بحصتها ولم يسلم  
له الزيادة كذا في محيط السرخسي \* ولو كان السبي مموها بالذهب او الفضة فاشتراه بجنسه  
جاء البيع بكل حال ولا عبوة للتمويه لكونه مستهلكا فيه كذا في المضمرات \* واذا اشترى لجاما  
مموها بفضة بدراهم باقل مما فيه او اكثر فهو جائز وكذلك لو اشترى دارا مموهة بالذهب  
بثمن مؤجل فانه يجوز وان كان لسقوفها من التمويه بالذهب اكثر من الثمن كذا في الحاوي \*

الفصل الثالث في بيع الفلوس \* الفلوس بمنزلة الدراهم اذا جعلت ثمنالا تتعين في العقد  
وان عينت ولا يفسخ العقد بهلاكها كذا في الحاوي \* اذا اشترى الرجل فلوسا بدراهم  
ونقد الثمن ولم يكن الفلوس عند البائع فالبيع جائز وان استقرض الفلوس من رجل ودفع اليه  
قبل الافتراق او بعده فهو جائز اذا كان قد قبض الدراهم في المجلس وكذلك لو افترقا بعد قبض  
الفلوس قبل قبض الدراهم كذا في المبسوط \* وروى الحسن بن ابي حنيفة رح اذا اشترى فلوسا  
بدراهم وليس عند هذا فلوس ولا عند الآخر درهم ثم ان احدهما دفع وتفرق جاز وان لم ينقد  
واحد منهما حتى تفرقا لم يجز كذا في المحيط \* ولو باع الفلوس بالفلوس ثم افترقا قبل التقابض

بطل البيع ولو قبض احدهما ولم يقبض الآخر او تقابضاتم استحق ما في يدي احدهما بعد الافتراق  
 فالعقد صحيح على حاله كذا في الحاوي \* وان اشترى خاتم فضة او خاتم ذهب فيه فص او ليس فيه  
 فص بكذا فللسا ولا يست الفلوس عنده فهو جائز تقابضا قبل التفريق او لم يتقابضا لان هذا بيع وليس  
 بصرف كذا في المبسوط \* ولو باع تبر فضة بفلوس بغير اعيانها وتفرقا قبل ان يتقابضا فهو جائز وان لم يكن  
 التبر عنده لم يجوز كذا في المحيط \* ولو اشترى شيئا بنصف درهم فلوس صح وعليه فلوس تباع بنصف درهم  
 وعلى هذا لو قال بثلاث درهم او بربعة كذا في التبیین \* وان اشترى بدانق فلسا او بغيراط فلس  
 فهذا جائز استحسانا هكذا ذكر في الاصل قال شمس الائمة المحلواني رح هذا اذا كان الدانق  
 والغيراط معلوما في ما بين الناس لا يختلف في معاملاتهم وان كان مختلفا ياخذ بعضهم عشرة وبعضهم  
 تسعة لا يجوز العقد لمكان المنازعة ولم يذكر شيخ الاسلام خواهر زاده وشمس الائمة السرخسي رح  
 هذا التفصيل في شرحهما كذا في المحيط \* ولو قال بدرهم فلوس او بدرهمين فلوسا فكذلك  
 عند ابي يوسف رح يجوز وعند محمد رح انه لا يجوز ويجوز في ما دون الدرهم قال الوارثون ابي يوسف رح  
 اصح هكذا في الهداية \* واذا اعطى رجل رجلا درهما وقال اعطني بنصفه كذا فلوسا بنصفه درهما  
 صغيرا فهذا جائز فان تفرقا قبل قبض الدرهم الصغير والفلوس فالعقد قائم في الفلوس منتقضا  
 في حصة الدرهم وان لم يكن دفع الدرهم الكبير حتى افترقا بطل البيع في الكل كذا في الذخيرة \*  
 ولو قال اعطني بنصفه كذا فلوسا وبنصفه الباقي درهما صغيرا وزنه نصف درهم الاحبة فسد الكل  
 عند ابي حنيفة رح وعندهما بطل في الدرهم الصغير خاصة كذا في محيط السرخسي \* ولو كثر  
 لفظ الاعطاء كان جوابه كجوابه بهما وهو الصحيح كذا في الهداية \* رجل باع درهما زائفا لا ينفق  
 من رجل وقد علم عينه بخمسة دنانق فاس فهو جائز وكذلك ان باعه بنصف درهم فلوس ودرهم  
 صغير وزنه دنانق اذا تقابضا قبل التفارق وان باعه اياه بخمسة دنانق فضة او بدرهم غير قيراط  
 فضة لم يجوز لو قال بعني بهذه الفضة كذا فلوسا فهو جائز وان باعه اياه بخمسة اسداس درهم او بنصف  
 درهم لم يجوز كذا في المبسوط \* لو اشترى مائة فلس بدرهم فقبض الدرهم ولم يقبض الفلوس حتى  
 كسدت لم يبطل البيع قياسا ويتخير المشتري ان شاء قبضها كاسدة وان شاء فسخ البيع وهو قول  
 زفر رح ويبطل البيع استحسانا ولو قبض خمسين فلسا فكسدت الفلوس بطل البيع في النصف ورد  
 نصف الدرهم كذا في محيط السرخسي \* ولو لم تكسده ولكنها رخصت او غلت لم يفسد البيع والمشتري

ما بقي من الفلوس كذا في الحاوي \* وان اشترى بدرهم فلوسا وقبضها ولم ينقد الد رهم حتى كسدت الفلوس فالبيع جائز والد رهم دين كذا في المبسوط \* اشترى بالدرهم التي غلب عليه الغش او بالفلوس وكان كل منهما نافعا حتى جاز البيع ولم يسلمها المشتري الى البائع ثم كسدت بطل البيع والانقطاع من ايدى الناس كالفساد ويجب على المشتري رد المبيع ان كان قائما ومثله ان كان هالكا وكان مائيا والافقيمتة وان لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع اصلا وهذا عند الامام وقال لا يبطل البيع واذا لم يبطل البيع وتعذر تسليمه وجبت قيمته لكن عند ابي يوسف رح يوم البيع وعند محمد رح يوم الكساد وهو آخر ما يتعامل الناس بها وفي الذ خيرة الفتوى على قول ابي يوسف رح وفي المحيط والينبئة والحقائق بقول محمد رح يفتى رفقا بالناس كذا في البحر الرائق \* اشترى متاعا بعينه او عرضا بعينه او فاكهة بعينها بفلوس ليست عنده فهو جائز واذا اشترى متاعا بعينه بفلوس بعينه فله ان يعطى غيرها مما يجرى بين الناس ولو اعطى تلك الفلوس وافترقا ثم وجد فيها فلسا لا ينفق فردة فاستبدله هل ينتقض العقد ففي هذه الصورة وهي ما اذا كان الفلوس ثمن متاع لا يبطل العقد سواء كان المردود قليلا او كثيرا استبدل او لم يستبدل وان كانت الفلوس ثمن الدراهم فهذا على وجهين اما ان كانت الدراهم مقبوضة او لم تكن مقبوضة فان كانت مقبوضة فرد الذي لا ينفق واستبدل او لم يستبدل فالعقد باق على الصحة وكذلك لو وجد الكل في هذه الصورة لا ينفق وردها واستبدل او لم يستبدل فالعقد باق على الصحة وان لم تكن الدراهم مقبوضة ان وجد كل الفلوس لا ينفق فردها بطل العقد في قول ابي حنيفة وزفر رح استبدل في مجلس الرد او لم يستبدل وقالوا ان استبدل في مجلس الرد فهو صحيح على حاله وان لم يستبدل انتقض العقد وان كان البعض لا ينفق فردها فالقياس ان ينتقض العقد بقدره قليلا كان او كثيرا استبدل في مجلس الرد او لم يستبدل في قول ابي حنيفة رح وهو قول زفر رح لكن ابا حنيفة رح استحسن في القليل اذا رده واستبدل في مجلس الرد ان لا ينتقض العقد اصلا واختلف الروايات عن ابي حنيفة رح في تحديد القليل فقال في رواية اذا زاد على النصف فهو كثير ومادونه قليل وفي رواية اذا بلغ النصف فهو كثير وفي رواية قال اذا زاد على الثلث وقالوا اذا ردها واستبدل في مجلس الرد لا ينتقض العقد قليلا كان المردود او كثيرا وهذا اذا كان الفلوس فلوسا قد تزوج وقد لا تزوج فاما اذا كانت الفلوس فلوسا لا تزوج

فلوسا لا تزوج بحال وقد تفرقا نرد الفلوس ينتقض العقد استبدل في مجلس الرد او لم يستبدل فان  
وجد بعض الفلوس بهذه الصفة فردة ينتقض العقد بقدره استبدل في مجلس الرد ولم يستبدل كذا  
في الذخيرة \* ولو اشترى فلوسا بدرهم واكثر قائم وجد شيئا من الفلوس مستحقا ولم يجزه المستحق  
فان كان مشتري الفلوس نقد الدرهم فانه يستبدل مثله ويجوز العقد وان لم يكن نقد الدرهم  
فالعقد ينتقض بقدر المستحق ان كان المستحق بعض الفلوس وفي الكل ان كان المستحق جميع الفلوس  
كذا في المحيط والله اعلم \* الفصل الرابع في الصرف في المعادن و تراب الصواغين ويدخل فيه  
الاستيجار لتخليص الذهب والفضة من تراب المعدن \* لو اشترى تراب ذهب بذهب او تراب  
فضة بفضة لا يجوز الا اذا علم ان مافيه مثل ما يعطى وكذا الربا بذهب وفضة لا يجوز ولو اشترى  
تراب الذهب بفضة او الفضة بذهب جاز بعد ان يكون يدا بيد وهو بالخيار ان ارأى مافيه وان لم يخلص  
شيء من الذهب لم يجز البيع ويسترد الثمن كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى قفيزا من التراب  
بغير عينه بعرض او ذهب او اشترى عرضا بقفيز من التراب بغير عينه لا يجوز البيع لان المعتقد مافيه  
مجهول كذا في خزنة المفتين \* ولو اشترى نصفه او ربعه جاز ويكون ما خالص مشتركا بينهما على قدر  
ملكهما كذا في محيط السرخسي \* ان كان التراب تراب ذهب وفضة ان بيع بذهب او فضة لا يجوز وان  
بيع بذهب وفضة يجوز ويصرف الجنس الى خلاف الجنس وان كان لا يدري ان فيه ذهبا  
اولا يدري ان فيه كليهما واحد هما ان بيع بذهب او فضة لا يجوز وكذلك اذا بيع بذهب وفضة  
هكذا في المحيط \* ولو اشترى بتراب مثله لا يجوز ولو اشترى بتراب خلاف جنسه جاز  
ويكون صرفا ان خالص منهما شيء وان لم يخلص منهما او من احد هما شيء بطل البيع كذا  
في محيط السرخسي \* ولو اشترى بثوب او بعرض من العروض فالشراء جائز ولا يراعى فيه شرائط  
الصرف كذا في شرح الطحاوي \* وكذلك تراب الصواغين كذا في محيط السرخسي \*  
عن الشعبي قال لا خير في بيع تراب الصواغين وهو فرر مثل السمك في الماء وبه نأخذ ولكن هذا  
اذا لم يعلم هل فيه شيء من الذهب والفضة ام لا كذا في المبسوط \* ابن سامة عن ابي يوسف رج  
اذا اشترى تراب الصواغين بعرض فلم يكن فيه ذهب ولا فضة فالبيع فاسد من قبل انه اشترى  
مافيه وليس البيع على التراب بدون مافيه واذا كان فيه ذهب او فضة جاز البيع وليس ينبغي للمصانغ  
ان يأكل من ثمن ما باع من تراب الصباغة من قبل ان مافيه متاع الناس الا ان يكون قد زاد

كتاب الصرف ( ٢٩٠ ) الباب الثاني \* الفصل الرابع

في متاعهم حين اوفاهم بقدر ما سقط من مالهم في التراب فان كان كذلك طاب له الاكل من ثمنه قال واكره للمشتري ان يشتريه حتى يخبره الصائغ انه قد اوفى الناس متاعهم من قبل ان علم المشتري محيط بان الصائغ لا يملك ذلك كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* اشترى دارا فيها معدن ذهب بذهب لا يجوز وبفضة جاز كذا في محيط السرخسي \* ولو كان تراب معدن الذهب والفضة بين رجلين فاقسما مجازنة بينهما لا يجوز لان القسمة كالبيع ولا يدري تساويهما مالهم يخلص فاذا خاص فاقسما بالوزن جاز كذا في شرح الطحاوي \* واذا كان لرجل على رجل دين فاعطاه ترابا بعينه يدا بيد فان كان الدين فضة واعطاه تراب فضة لم يجوز وان اعطاه تراب ذهب جاز وله الخيار اذا رأى ما فيه كذا في الحاوي \* واذا استقرض الرجل من آخر تراب ذهب او تراب فضة فانما عليه مثل ما خرج من التراب لانه هو المقصود والقول للمستقرض في مقدار ما خرج ولو استقرضه على ان يعطيه ترابا مثله لا يجوز كذا في المحيط \* ولو حفر في المعدن ثم باع تلك الحفيرة لا يجوز لانه باع مالا يملكه لانه لم يقصد تملك تلك الحفيرة بل قصد تملك ما فيها فلم يصير الحفيرة ملكا له بخلاف ما لو احتفر حفيرة في الارض الموات فانه يملكها فانه بالاحتفار قصد تملكها استنا جراجيرا بتراب معدن بعينه جاز وهو بالخيار اذا علم ما فيه فان رده رجع على المواجه جاز بجر مثله فان استاجر بوزن من التراب بغير عينه لا يجوز استاجره ليحفره في المعدن بنصف ما يخرج منه لم يجوز له اجر مثله كذا في محيط السرخسي \* ومن استاجر انسانا يخلص له ذهبا او فضة من تراب المعادن او من تراب الصواغين فهذا على ثلاثة اوجه اما ان يقول استاجرته لتخلص لي الف درهم فضة من هذا التراب او قال الف مثقال ذهب من هذا التراب ولا يدري ان هذا المقدار هل يخرج من هذا التراب المشار اليه او لا يخرج وانه لا يجوز واما ان يقول استاجرته لتخلص لي الذهب او الفضة من هذا التراب بكذا وانه جائز واما ان يقول استاجرته لتخلص لي الف درهم فضة من التراب ولم يشر الى التراب وانه لا يجوز ايضا بمنزلة ما لو استاجرته ليخيط له قميصا بدرهم ولم يعين الكبراس كذا في المحيط \* واذا دفع لهما او جرزا الى رجل ليموهه بفضة وزناه معلوما يكون قرضا على الدافع ويعطيه اجرا معلوما فهو جائز ويلزمه الاجر والقرض وان اختلفا في مقدار ما صنع من الفضة فالقول قول رب اللجام مع يمينه ويحلف على علمه فان قال موهه بمائة درهم فضة على ان اعطيك



ثم منها واجر مملكه ذهبا عشرة دنانير بذ لك كله وتفرقا على ذاك فهو فاسد وقد تعذر رد عينها فعليه رد مثلها وكان له اجر مثل عمله من الدنانير لا يجاوز به ما سمي كذا في المبسوط \*

الفصل الخامس في استهلاك المشتري في عقد الصرف قبل القبض \* اشترى قلب فضة بدينار وهشمة انسان قبل قبض المشتري فقال انا آخذ القلب واتبع المفسد بضمان القلب فله ذلك كذا في المحيط \* ولا يشترى قلب فضة بدينار ودفع الدينار ثم ان رجلا احرق القلب في المجلس فللمشتري الخيار فان اختار امضاء العقد واتبع المحرق بقيمة القلب من الذهب فان قبضه منه قبل ان يفارق المشتري البائع فهو جائز ويتصدق بالفضل على الدينار ان كان فيه وان تفرقا قبل ان يقبض القيمة بطل الصرف وعلى البائع رد الدينار واتباع المحرق بقيمة القلب في قول محمد رح وهو قول ابي يوسف رح الاول ثم رجع وقال لا يبطل الصرف فاقرافهما بعد اختيار المشتري تضمين المحرق قبل القبض منه وقول ابي حنيفة رح كقول ابي يوسف رح الآخر كذا في المبسوط \* اشترى سيفا محلي فيه خمسون درهما بمائة درهم او بعشرة دنانير ونقد الثمن ولم يتقبض السيف حتى افسد انسان شيئا من حمائله او جفنه فاختر المشتري اخذ السيف وتضمن المفسد قيمة ما افسد فله ذلك فان قبض السيف ثم فارق البائع قبل ان يقبض من المفسد ضمان ما افسد لا يضره ذلك وان لم يتقبض السيف وفارق البائع فالتعد يفسد في الكل عندهم جميعا هذا اذا افسد شيئا منه واما ان افسد الكل بان احرقه بالنار فاختر المشتري اتباع المحرق ان اخذ منه قيمة الكل او قيمة حصة الحلية قبل ان يفارق البائع فالتعد جائز في الكل وان لم يقبض قيمة الحلية حتى فارق البائع فالمسئلة على الخلاف في قول ابي يوسف رح آخر وهو قول ابي حنيفة رح لا يبطل العقد اصلا وعلى قول ابي يوسف رح اولاهو قول محمد رح يبطل كذا في المحيط \* رجل اشترى سيفا محلي فيه خمسون درهما فضة بمائة درهم فاحرق رجل بكرة من حليته فاختر المشتري امضاء البيع وتضمن المحرق ونقد الثمن وقبض السيف ثم فارق قبل ان يقبض قيمة البكرة فالبيع ينتقض في البكرة خاصة دون السيف عند محمد رح وفي قول ابي يوسف رح الآخر لا ينتقض البيع في البكرة ايضا كذا في المبسوط \*

الباب الثالث في احكام تصرفات المتصارفين بعد العقد \* وفيه فصول \* الفصل الاول في التصرف في بدل الصرف قبل القبض وفيما يكون قصاصا يبدل له وما لا يكرن \* اشترى ببدل الصرف شيئا منه او من غيره او استبدل به قبل قبضه لا يجوز وبقي الصرف على حاله يقبضه ويتم العقد كذا

## كتاب الصرف ( ٢٩٢ ) الباب الثالث \* الفصل الاول

في محيط السرخسي \* وإذا اشترى الرجل عشرة دراهم بدينار وتغابضا الا درهم واحد باقى من العشرة وليس عند بائعها الدرهم العاشر فإراد الذى اشترى الدراهم ان ياخذ عشر الدينار فله ذلك وهذا الجواب على هذا الاطلاق الذى قاله محمد رح يستقيم بعد ما تفرقنا عن مجلس العقد تبيل نقد الدراهم العاشر فاما قبل التفرق اذا اراد ان ياخذ عشر دينار من مشترىه فليس له ذلك الا ان يرضى به مشترى الدينار فاما اذا قال له بعنى بعشر الدينار فلوسا مسماة او عرضا مسمى فباعه به كان جائزا سواء باعه قبل التفرق او بعد التفرق وهذا بخلاف ما لو قال بائع الدينار بعنى بالدراهم شيئا فباعه فانه لا يجوز سواء باعه به قبل التفرق او بعده كذا فى المحيط \* وإذا اشترى الرجل الف درهم بعينها بمائة دينار والدراهم بيض فاعطاه مكانها سودا ورضى به البائع جاز ذلك ومراعاة من السود المضروب من النقرة السوداء لا الدراهم البخارية حتى لو باع دينارا بدراهم بيض وقبض مكان الدراهم البيض البخارية فانه لا يجوز وكذلك لو قبض الدراهم فإراد ان يعطيه ضربا آخر من الدينار سوى ما عينه لم يجز ذلك الا برضاه فان رضى به كان مستوفيا لا مستبدا لا قيل هذا اذا اعطاه ضربا دون المسمى فان اعطاه ضربا هو فوق المسمى فلا حاجة الى رضى مشترى الدينار به لانه اوفاه حقه وزيادة كذا فى المبسوط \* ولو اخذ الدراهم اجودا وادأ مما يخالفه فى الوصف وذلك المقبوض يجرى مجرى الدراهم الواجبة بالعقد فى معاملات الناس جاز وكان اقتضاء لا استبداد كذا فى المحيط \* وفي كتاب الصرف اذا اشترى الف درهم بعينها بمائة دينار والدراهم بيض فإراد مشترى الدراهم ان يتبرع على بائعه بالجودة وابى بائعه بتبرعه فله ذلك قال شيخ الاسلام رح وهو نظير ما لو ابراه عن شيء من المقدار ورد من عليه كان له ذلك قال رحمه الله ايضا وهو نظير ما ذكر فى الجاهع اذا كان لرجل على آخر الف درهم فانه بالف جياذ وابى صاحب الدين ان يقبل ذلك لا يجبر عليه وان اتى بجنس حقه وزيادة لانه تبرع عليه وكان له ان لا يقبل تبرعه ومنته مكذا هنا قال وكذا لو اشترى منه ضربا من الدينار وقال للبائع اعطنى دينارا غير هالم يكن له ذلك وان كان ما طلب دون حقه الا ان يرضى الآخر وفى المنتقى وللذى عليه السود ان يؤدى بيضا مثل السود او اجود منه ويجبر من له على القبول وكذا من عليه البيض اذا ادبى سودا مثلها يجبر على القبول عند علمائنا الثلاثة رح كذا فى الذخيرة \* ولو ابرأ احد المتصارفين صاحبه او وهبه منه فقبل انتقض

الصرف

الصرف وان لم يقبل لم يفسخ ولو وهب فلم يقبل واى الراهب ان ياخذ الموهوب اجبر على القبض كذا في محيط السرخسى \* في المنتقى رجل باع من آخر قلب فضة وزنه عشرة دراهم بعشرة دراهم فدفع القلب ولم يقبض الدراهم حتى وهب مشرى القلب القلب منه ينظر ان دفع مشرى القلب ثمن القلب قبل ان يتفرقا صح البيع وجازت الهبة وان تفرقا قبل ان يدفع ثمنه انتقض البيع وبطلت الهبة ورجع القلب الى بائعه وصار ذلك من قبضة رضى نوادر ابن سماعة رجل اشترى من آخر دينارا بعشرين درهما وقبض الدينار ولم ويدفع الدراهم حتى وهب الدينار لبائعه ثم فارقه قبل ان يدفع اليه الدراهم قال الهبة في الدينار جائزة ولبايع الدينار على مشريه دينار مثله كذا في المحيط \* اشترى دينار او له على بائع الدينار عشرة دراهم فجعلها فصا صاجاز استحسانا كذا في محيط السرخسى \* ومعنى المسئلة اذا باع بعشرة مطلقة كذا في الهداية \* وان حدث الدين بعد الصرف فان لم يتقاصا لم تقع المقاصة وان تقاصا لا يصح في رواية وفي رواية تصح وهو الاصح كذا في الكافي \* الحسن بن زياد عن ابي يوسف رح رجل له على آخر الف درهم فاشترى منه مائة دينار بالف درهم ثم تقاصا بما عليه قال ابو يوسف رح ان تعاصا قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل ان يتقاصا بطل وهو قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* ونال العقبه ابو الليث رح في شرح جامع الصغير اذا استقرض بائع الدينار عشرة من المشتري او غصب منه فقد صار قصاصا ولا يحتاج الى التراضي لانه قد وجد منه القبض كذا في البكر الوائق \* ومما يتصل بمسائل المتقاصات وان لم تكن من هذا الباب ما ذكر في المنتقى وصورتها رجل له مئذ رجل وديعة والمودع على صاحب الوديعة دين هو من جنس الوديعة لم تصر الوديعة قصاصا بدين قبل ان يجتمعا عليه وبعد ما اجتمعا عليه لا يصير قصاصا ايضا ما لم يرجع الى اهله فياخذها وان كانت في يده فاجتمعا على جعلها قصاصا لا يحتاج الى شيء غير ذلك ومتى صار دينار صار قصاصا به وحكم المغصوب اذا كان المغصوب قائما في يد رب الدين وحكم الوديعة سواء وحكم الدينين اذا كانا مؤجلين انه لا يقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصا وكذا ان كان احدهما مؤجلا والآخر حالا او كان احدهما غلة والآخر صحيحا كذا في الذخيرة \* الفصل الثاني في المراجعة في الصرف \* اذا اشترى ذهبا بعشرة دراهم فباعه بربيع درهم جاز كذا في الحاوى \* وان باع قلب فضة وزنه عشرة دراهم بدينار وتقابضا ثم باعه بربيع درهم او بربيع نصف دينار جاز اما اذا باعه بربيع

## كتاب الصرف ( ٢٩٢ ) الباب الثالث \* الفصل الثاني

نصف دينار فلانه يصير بائعا قلب فضة وزنه عشرة دراهم بدينار ونصف دينار لان الجنس مختلف فلا يظهر الربح واما اذا باعه بربح درهم فما ذكر من الجواب ظاهر الرواية لانه يصير بائعا للقلب بدينار ودرهم وانه جاز لانه يجعل بازاء الدرهم من القلب مثله والباقي من القلب بازاء الدينار ومن ابي يوسف رح انه لا يجوز لان الدرهم يقابله مثل وزنه من القلب على ما عليه الاصل ولجوزنا ذلك كان الدينار بمقابله تسعة اشرار القلب والدرهم بمقابله عشر القلب فيكون بعض ماسمياه رأس المال ربحا في تسعة اشرار القلب وبعض ماسمياه ربحا رأس المال في عشر القلب وذلك تصحيح على غير الوجه الذي صرحا به كذا في المحيط \* وفي مختصر خواهرزاده وان اشترى ذهبا بذهب او فضة بفضة لم يجز مرا بحة اصلا كذا في التاتارخانية \* ولو اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بعشرة وضم معه ثوبا قد قام عليه بعشرة دراهم وقال يقوم على بعشرين درهما وباعهما بربح درهم او بربح ده يازده فانه يجوز في الثوب بحصته ولا يجوز في القلب في قول ابي يوسف ومحمد رح ولا يجوز شيء من ذلك في ثياب قول ابي حنيفة رح كذا في شرح الحاوي \* وكذلك لو اشترى جارية وطوق فضة فيه مائة درهم بالف درهم وتقابضائم باعهما مرا بحة بربح ده يازده فالحقد فاسد في قول ابي حنيفة رح وعندهما يجوز في الجارية دون الطوق وقد ذكر الكرخي رجوع ابي يوسف رح الى قول ابي حنيفة رح في مسألة الطوق واستدل به على رجوعه في نظائره كذا في المحيط \* وان اشترى سينا محلى بمائة درهم وعليته خمسون درهما وتقابضا ثم باعه المشتري مرا بحة بربح عشرين درهما او بربح ده يازده او بربح ثوب بعينه او بوضيعة نحو ذلك لم يجز كذا في المبسوط \* ولو باع السيف بربح درهم فيما سوى الحلية جاز كذا في محيط السرخسي \* واما اللجام المصنوع فلا باس بالمرا بحة فيه كذا في الحاوي \* ولو اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بعشرة واشترى هو او غيره ثوبا بعشرة دراهم ثم باعهما بربح ده يازده جازت حصته الثوب ولا يجوز حصته القلب وهذا قولهما اما عند ابي حنيفة رح يفسد العقد كله كذا في المبسوط \* ولو باعهما بوضيعة ده يازده فالجواب فيه كالجواب فيما اذا باعهما مرا بحة كذا في المحيط \* ولو اشترى فضة بخمسين درهما رزنها كذلك واشترى سيفا بخمسين درهما بجفنه وحمائله ثم انفق عليه خمسة دراهم وعلى الصياغة خمسة دراهم ثم قال يقوم على بمائة وعشرة وباعه مرا بحة بربح ده يازده او بربح عشرين درهما كان ذلك كله فاسدا كذا في الحاوي \* ولو اشترى فضة بخمسة دنانير واشترى سيفا وجفنا وحمائل

بخمسة دنانير وانفق على صياخته وتركيبه ديناراً ثم باعه مرابحة على ذلك بربح ده يارده وتقابضا  
كان حائزاً وكذلك لو كان قلب فضة يقوم عليه بدينار و ثوب لا خري يقوم بدينارين فباعهما بربح  
دينار فان الربح على قدر رأس مال كل واحد منهما كذا في المبسوط \* الفصل الثالث  
في الزيادة والخط في الصرف \* ولو ابتاع قلب فضة وزنه عشرة عشرة دراهم وتقابضا ثم حط منه  
درهما فقبل الخط وقبضه بعده افترقا من مقام البيع او قبل ان يفترقا ففسد البيع كله في قول ابي حنيفة ربح  
وفي قول ابي يوسف ربح الخط باطل ويرد الدرهم عليه وتنعقد الاول صحيح وفي قول محمد ربح  
العقد الاول صحيح والخط بمنزلة الهبة المبتدأة فله ان يمتنع منه ما لم يسلم ولو زاده في الثمن درهما  
وسلمه اليه فسد العقد في قول ابي حنيفة ربح وعندهما الزيادة باطله والعقد الاول صحيح كذا  
في المبسوط \* ولو اشتري قلب فضة و ثوبا بعشرين درهما وفي القلب عشرة دراهم وتقابضا  
ثم حط البائع درهما من ثمنهما جميعا فان الخطوط يكون عنهما نصفه في الثوب فيصح البيع في الثوب  
بنصفه من العشرين ويحط عن ثمنه نصف درهم وهذا بخلاف وكذا يصح نصف الخط  
في حصة القلب عند ابي حنيفة ربح حتى يفسد العقد في كل القلب الا ان هذا فساد طارئ فلا يفسد  
به العقد في حصة الثوب وعلى قولهما الا يصح الخط في حصة القلب الا ان محمدا ربح يجعله هبة مبتدأة و  
هذا بخلاف ما لو قال حط طتك درهما من ثمنها ولم يتل جميعا فان الخط يصح كله ويصرف الى الثوب  
ويبقى العقد في القلب جائزا كذا في الذخيرة \* واذا اشترى الرجل سيفاً محلياً بمائة درهم  
وحالته خمسون وتقابضاً ثم ان بائع السيف حط عن ثمنه درهما جاز كذا في المحيط \* ولو تبايعا الجنس  
بخلاف الجنس بان تصارا ديناراً بعشرة دراهم زاد احدهما صاحبه درهما وقبل الآخر حط منه  
درهما من ثمن الدينار جازت الزيادة والخط بالاجماع الا ان في الزيادة يشترط قبضهما قبل الافتراق  
حتى لو افترقا قبل القبض بطل البيع في حصة الزيادة وما الخط فجائز سواء كان قبل التفريق  
او بعده ووجب عليه رد الخطوط ولو حط مشتري الدينار قبضاً طامته فبائع الدينار يكون شريكاً له  
في الدينار كذا في البدائع \* واذا اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بدينار ثم ان احدهما  
زاد صاحبه شيئاً ينظر ان زاد بائع القلب وكانت الزيادة ثوباً ورضى به مشتري القلب فالزيادة  
جائزة ولا يشترط قبض الثوب في الجنس وان كانت الزيادة ذهاباً وكانت من قبل البائع  
ينظر ان كانت الزيادة ديناراً او اكثر صحت الزيادة عند ابي حنيفة ربح وبطل العقد فاما على قولهما

لا يصح الزيادة ويبقى العقد على الصحة وان كانت الزيادة نصف دينار فهو جائز الا انه يشترط قبض الزيادة في مجلس الزيادة هذا اذا كانت الزيادة من بائع القلب ثوبا او ذهبا وان كانت الزيادة من بائع القلب فضة فانه يجوز الزيادة وان كثرت وان كانت الزيادة من قبل مشتري القلب فان كانت الزيادة ثوبا يصح ولا يشترط قبضه في المجلس وان كانت الزيادة ذهبا فان كانت دينارا او اكثر جازت الزيادة الا انه يشترط قبض الزيادة في مجلسها وان لم يغبضها بطل العقد في القلب بحصة الزيادة وان كان مشتري القلب زاد فضة فان كانت الفضة مثل القلب او اكثر لا يجوز وان كانت الفضة اقل من القلب يجوز كذا في الذخيرة \* ولو اشترى سيفا محلي بمائة درهم وحليته خمسون درهما وتقا بضائم زاد مشتري السيف درهما او دينارا فهو جائز وان تفرقا قبل القبض ولو كان بائع السيف زاد دينارا او فضة قبل الافتراق جاز وان فارقه قبل ان يقبض انتقص من الثمن بحصة الديار كذا في المبسوط \* ولو انه حط عنه شيئا من الدراهم فهو جائز والحط ليس من الفضة كذا في الحاوي \* قال في الجامع واذا اشترى ابريق فضة بمائة دينار وتقا بضما وتفرقا ثم التقياف زاد المشتري البائع في الثمن عشرة دنانير يصح الزيادة ويشترط قبضها في مجلسها ولا يشترط قبض الا بريق في الحال وان كانت الزيادة تقابل الا بريق في الحال الا انها لا تقابل الا بريق حقيقة وانما تفا بله تسمية كذا في المحيط \* الفصل الرابع في الصلح في الصرف \* اشترى ابريق فضة وزنه الف درهم بمائة دينار وتقا بضما فوجد الا بريق عيبا وانه قائم بعينه حتى كان له ردة فصالحه البائع على دنانير وقبضه المشتري او لم يقبض حتى تفرقا فالصلح ما مضى ذكر المسئلة في الاصل من غير ذكر خلاف وهو على قولهما مستقيم وكذا لك على قول ابي حنيفة رج على قول من يقول من المشائخ رج بان الصلح وقع من حصة العيب من الثمن لان حصته منه دنانير وبطل الصلح دينار ايضا فيكون هذا الصلح واقعا على جنس حقه فلا يكون صرفا وان وقع الصلح على عشرة دراهم فان قبضها المشتري قبل ان يتفرقا فالصلح جائز وان لم يقبضها حتى تفرقا بطل الصلح لانه وقع على خلاف جنس الحق فيعتبر صرفا فان كانت الدراهم التي وقع عليها الصلح اكثر من حصة العيب فالصلح جائز لان الصلح وقع من حصة العيب عند الكل مند بعض المشائخ وحصة العيب دينار وشراء الدينار درهم اكثر من قيمة الدينار جائز وعند بعض المشائخ الصلح وقع على الجزء الفائت وشراء الجزء الفائت بدراهم اكثر من قيمته يجوز

يجوز كذا في المحيط \* أشترى ابريق فضة بمائة دينار ووجدته معيبا فصالح من العيب على دينار وقيمة العيب اقل منه بما لا يتغابن الناس فيه جاز عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يجوز الا بقدر ما يتغابن الناس بمثله كذا في محيط المصرح \* أشترى عبدا بمائة دينار وتقاضاهم وجد بالعبد ميبا وخاصم بائعه فنية فافر البائع بالعيب او جمده وصالح المشتري من العيب على دينار فانه على وجهين الاول ان يكون بدل الصلح اقل من حصة العيب من الثمن بان كان حصة العيب من الثمن عشرة دنانير ووقع الصلح على اقل من عشرة دنانير وانفترقا قبل التقابض فالصلح جائز من مشائخنا رح من قال ما ذكر من الجواب على قولهما اما على قول ابي حنيفة رح ينبغي ان لا يجوز الصلح اذا افترقا قبل التقابض ومن مشائخنا من قال لا بل ما ذكرهنا قول الكل والثاني ان يقع الصلح على اكثر من حصة العيب من الثمن فان كانت الزيادة بحيث يتغابن الناس في مثلها يجزى وان كانت بحيث لا يتغابن الناس في مثلها بان وقع الصلح على اثني عشر دينارا فعلى قول ابي حنيفة رح يجوز وعلى قولهما لا يجوز كذا في المحيط \* ولو صالحه على دراهم مسماة وقبضها قبل ان يتفرقا جاز وان افترقا قبل القبض انتقض الصلح فاذا بطل الصلح استقبل الخصومة في العيب كما كان عليه قبل الصلح وكذلك ان ضرب الدراهم اجلائم فارقه قبل ان يقبضها او شرط في الصلح خيارا ثم افترقا قبل ان يبطل صاحب الخيار خياره كذا في المبسوط \* واذا ادعى على رجل مائة درهم فانكر المدعى عليه ذلك او اقر ثم صالح منها على عشرة دراهم حاله او الى اجل ثم افترقا قبل القبض فالصلح جائز وكذا لو كان فيه خيارا للشرط لواحد منهما فانفترقا قبل التقابض لا يبطل الصلح وان كان صالحه على خمسة دنانير وانفترقا قبل التقابض بطل الصلح وان افترقا بعد القبض فالصلح صحيح كذا في الذخيرة \* وان فارقه بعد ما نقد البعض برى من حصة ما نقد ويلزمه حصة ما بقى وان صالحه من المائة على ذهب تبرا و مصوغ لا يعلم وزنه جاز ان قبضه قبل الافتراق كذا في الحاوي في الفصل الخامس في القرض والصرف فيه \* واذا ماتت امرأة وتركت ميراثا من رقيق وثياب وذهب وفضة وحلي فيه جواهر و لآل وغير ذلك وتركت زوجها واباها وميراثها كله عند ابيها فصالح الاب زوجها على مائة دينار فهذا على وجهين الاول ان يعلم نصيب الزوج من الذهب المتروك وفي هذا الوجه ان كان بدل الصلح اكثر من نصيب الزوج من الذهب يجوز وان كان مثله او اقل لا يجوز الثاني



ان لا يعلم ذلك فلا يجوز الصلح وكذلك اذا صلحه على خمسمائة درهم فهو على هذين الوجهين  
ايضا وان كان صلحه على مائة درهم وخمسين ديناراً جاز الصلح كيفما كان فان وجد التقابض  
بقى الصلح في الكل على الصحة وان لم يوجد التقابض يبطل الصلح هكذا ذكر في الكتاب  
ويجب ان يقال بان الصلح في حصة الصرف يبطل وكذلك في حصة الآلى والجواهر التي  
لا يمكن نزعها الا بضر واما في ما عدا ذلك من الثياب والمتاع والعروض فالصلح يبقى على الصحة  
وان قبض الزوج الدراهم والدنانير التي هي بدل الصلح وكان الميراث في بيت الاب ولم يكن  
حاضرا في مجلس الصلح فان الصلح يبطل بحصة الذهب والفضة هكذا ذكر في الكتاب وهذا  
اذا كان الاب مقرا للزوج بما عنده حتى يكون نصيب الزوج امانة في يده وقبض الامانة  
لا ينوب عن قبض الشري فيحصل الانتراق من غير قبض فيبطل حصة الصرف وحصة ما لا يمكن  
تسليمه الا بضر كالجواهر المرصع واللؤلؤ المرصع فاما اذا كان جاحدا للزوج ما عنده كان الاب فاصبا  
نصيب الزوج وقبض الغصب ينوب عن قبض الشري فاذا قبض بدل الصلح فالانتراق حصل  
بعد التقابض فلا يبطل الصلح في حصة الصرف وكذلك اذا كان الاب مقرا للزوج بما عنده  
الا ان الميراث كان حاضرا في مجلس الصلح فالصلح جائز في الكل هكذا في المحيط \* واذا ادعى  
الرجل سيفاً محلياً بغضه في يدي رجل فصالحه منه على عشرة دنانير وقبض منها خمسة دنانير  
ثم افترقا واشترى بالباقي منه ثوبا قبل ان يتفرقا وقبضه فان كان نقد من الدنانير بقدر الحلية  
وحصتها فالصلح ماض وان كان نقد اقل من حصة الحلية فالصلح فاسد وشراء الثوب فاسد ايضا  
كذا في المبسوط \* اذا ادعى عليه عشرة دراهم وعشرة دنانير وانكر المدعى عليه او اقر ثم صالحه  
المدعى عليه على خمسة دراهم من ذلك كله فهذا جائز سواء كان نقدا او نسيئة كذا في المحيط \*  
وان اشترى قلب ذهب فيه عشرة مثاقيل بمائة درهم وتقابضا واستهلك القلب او لم يهلكه  
ثم وجد به ميبا قد دس له فصالحه على عشرة نسيئة فهو جائز ولو صالحه على دينار لم يجز الا ان يقبضه  
قبل التفرق كذا في الحاوي \* وان اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بد دينار وتقابضا ثم وجد  
في القلب هشما ينقصه فصالحه من ذلك على قيراطي ذهب من الدينار على ان زاده مشتري القلب  
وبع كرحنطة وتقابضا فهو جائز وان كان الحنطة بعينها وتفرقا قبل التقابض فهو جائز ايضا وان تقابضا  
ثم وجد في الحنطة ميبا ردها ورجع بثمنها ومعرفة ذلك ان يقسم القيراطان على قيمة الحنطة وقيمة العيب

فما يخص قيمة الحنطة فهو ثمن الحنطة يرجع به كذا في المبسوط \* وفي المنشئ اذا كان لرجل  
على رجل دراهم بخارية واصطلمحامنها على دراهم لا يعرف وزنها قال انى انظر البخارية فان كان  
الغالب فيها النحاس فهو جائز على القليل والكثير وان كان الغالب فيها الفضة لا يجوز الصلح  
الا على مثل وزنها وان صالح على اجل لا يجوز من قبل ان هذا ليس على وجه الخط الا يرى  
لو كان له عليه الف درهم غلة فصالح منها على تسعمائة بيض لا يجوز ولو كان الدين الفايضا فصالح  
على تسعمائة سود جاز وكان هذا طاولا وصالحه على تسعمائة وام يشترط بيضا فاعطاه بيضا جاز ذلك وقال  
ابو يوسف رح ان كان السودا فضل لم يجز الصلح على سودا قل من وزن البيض وان كان سواء  
جاز الصلح من احدهما على الآخر باقل من وزنه كذا في المحيط \* الباب الرابع في انواع الخيارات  
في الصرف \* اذا اشترى الرجل من رجل الف درهم بمائة دينار واشترط الخيار فيه يومان اطل  
الخيار قبل ان يتفرقا جاز البيع وان تفرقا قبل ان يبطله وقد نقض البيع فاسد وكذلك اذا كان الخيار  
للبيع اولهما طالت المدة وقصرت وذلك اذا ناء المصوغ والسيوف المحلى والطوق من ذهب فيه  
لؤلؤ وجوهر لا يتخلص الا بكسر الطوق واما اللجام المموه وما اشبهه فان شرط الخيار في بيعه صحيح  
كذا في المبسوط \* واذا اشترى جارية وطوق ذهب فيه خمسون دينارا بالف درهم واشترط الخيار  
فيهما يوما فسد في اهل في قول ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يجوز في الجارية بحصنها  
من الثمن وكذلك اذا اشترى بها بمائة دينار كذا في الحاوى \* ولو اشترى بها بمائة دينار وشرط الاجل  
فاشترط الاجل كاشترط الخيار كذا في المبسوط \* وان اشترى بها بحنطة او عرض جاز اشترط الخيار  
يوما او اكثر كذا في الحاوى \* وان اشترى رطلا من نحاس بدرهم واشترط الخيار فيه فهو جائز لانه  
ليس بصرف كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رح ان اشترى فلوسا بدرهم  
على ان بائع الدراهم بالخيار فدفع الدراهم ولم يقبض الفلوس حتى افترقا فالبيع فاسد وان كان  
الخيار لبائع الفلوس وقد قبض الدراهم فالبيع جائز وعلى قول ابى حنيفة رح ينبغي ان لا يجوز  
هذا العقد كذا في المحيط في فصل المنفركات \* وليس في الدراهم والدنانير وسائر الديون  
خيار الرؤية وله خيار الرؤية فيما ينبى كالتبر والحلى كذا في محيط السرخسى \* واما خيار الاستحقاق  
فان كان العقد ورد على الدراهم والدنانير نحو ان يشتري دينارا بعشرة دراهم فاستحق نصف الدينار  
رجع بنصف الدراهم وله نصف الدينار ولا خيار له كذا في الحاوى \* وان استحققت الدراهم

واخذها المستحق بطل القبض وله ان يرجع بمثلها ولا يبطل العقد وان اجاز المستحق ذلك فانه ينظر ان حصلت اجازته بعد القبض جاز القبض وليس للمستحق على المقبوض سبيل وله ان يرجع على الناقد وان حصلت اجازته قبل القبض فوجود الاجازة وعدمه سواء فله ان ياخذ دراهمه ولا يبطل العقد وله ان ياخذ مثلها هذا اذا كان قبل الافتراق كذا في شرح الطحاوى \* واما اذا وجدها او بعضها مستحقة وكان ذلك بعد الافتراق باءد انهما ان اجازا للمستحق وكانت الدراهم قائمة جاز واذا رد بطل الصرف كله ان كان الكل مستحقا وان كان البعض مستحقا بطل الصرف بقدره قل او اكثر كذا في المحيط \* اشترى عشرة دراهم بدينار وتقا بضائم وجد زيوفا بعد الافتراق فاستبدل فاستحق تلك الدراهم الزيوف لم ينتقض الصرف عندهما وكذلك عند ابي حنيفة رح ان كانت الزيوف قليلة ولو وجد الكل زيوفا انتقض الصرف استبدل ام لا كذا في محيط السرخسى \* وان ورد العقد على شيء بعينه بحوان يشترى قلبا فاستحق بعضه كان المشتري بالخيار ان شاء رد الباقي وان شاء امسكه بحضته فان استحق فلم يحكم به للمستحق حتى اجاز البيع جاز البيع وكان الثمن فيما اجاز للمستحق باخذ البائع ويسلمه اليه كذا في الحاوى \* لو اشترى اناء مصوغا او قلب فضة بذهت او بفضة تبرثم استحق الاء او القلب بطل البيع وان كانا في المجلس وهذا اذا لم يجز المستحق العقد واما اذا اجاز العقد كذا في المبسوط \* رجل له على آخر اناء درهم غلة فاخذ بها تسعمائة وضح ودینارا فافتراقهم استحق الدينار فانه يرجع على الغريم بمائة درهم غلة وان استحق الدينار قبل ان يفتري فارجع عليه بدینار مثله وكذلك الجواب فيما اذا كان مكان الدينار مائة فلمس كذا في المحيط في فصل المنفقات \* واما خيار الرد بالعيب فانه يثبت لمن يجد عيبا فيما صار له بعقد الصرف كذا في الحاوى \* واذا باع دينارا بعشرة دراهم او مصوغا من الذهب وتقا بضائما ثم ان قابض الدراهم وجدها زيوفا او نبه رجة فله ان يرد ها فان ردها بعد الافتراق بطل الصرف عند ابي حنيفة وزفر رح وقال ابو يوسف ومحمد رح اذا استبدلها في مجلس الرد جاز وان استبدلها قبل الافتراق جاز اجماعا وان وجد البعض زيوفا ان كان يسير الا يبطل العقد استحسانا كذا في السراج الوهاج \* وان وجدها ستوفة وكان ذلك في مجلس العقد ليس له ان يتجاوز بها فان ردها وقبض الجيد في المجلس جاز ورجل كانه اخر القبض الى آخر المجلس كذا في المحيط \*

وكذلك

وكذلك لو علم ذلك وقت القبض وقبضها لا يجوز له ان يردّها ويأخذ الدراهم الجيدة ولو علم  
 انها ستوقه او رصاص وقت العقد فانه ينظر ان علم بالبيان والتسمية نحو ان يقول 'شريت منك  
 هذه الدنانير بهذه الدراهم المستوقه والرصاص فالبيع جائز ويتعلق العقد بعينها وان لم يسم انها  
 مستوقه او رصاص لكنه قال اشتريت منك هذه الدنانير بهذه الدراهم وأشار الى المستوقه والرصاص  
 فان كانا يعلمان انها ستوقه او رصاص ويعلم كل واحد منهما ان صاحبه يعلم فان العقد يتعلق بها  
 بعينها وان كانا لا يعلمان ذلك او يعلم احدهما ولا يعلم الآخر او يعلمان جميعا ولا يعلم كل واحد  
 منهما ان صاحبه يعلم ذلك فالعقد لا يتعلق بها بعينها ولكن يتعلق العقد بذلك القدر من الدراهم  
 الجيدة كذا في شرح الطحاوى \* واما اذا وجدها او بعضها ستوقه وكان ذلك بعد الافتراق  
 بائدا نهما ان وجد الكل ستوقه بطل الصرف كله وان وجد البعض ستوقه بطل الصرف  
 بقدره تجوز به اورده واستبدل مكانه آخر او لم يستبدل كذا في المحيط \* ولو وجد الدراهم  
 مستوقه بعد الافتراق وقد هلك في يد المشتري فعليه قيمتها والصرف باطل ويرجع بالدنانير  
 كذا في التاتارخانية نافلا من التجريد \* هذا كله اذا كان بدل الدينار دراهم لا يتعين  
للعقد واما اذا كان بدله مما يتعين للعقد نحو ان يشتري قلب فضة بد دينار او اذن فضة او تبراً  
 من فضة بد دينار فتقايضا ثم وجد المصوغ او التبر معيبا فان رضى بعيبه جاز وان لم يرض ورده  
 بطل العقد سواء كان قبل الافتراق او بعده وقا بض الدينار بالخيما وان شاء رد عين المقبوض  
 وان شاء رد مثله الا اذا ظهر فساد العقد من الاصل نحو ان يستحق المبيع او وجده بخلاف جنس  
 ماسماه فلما فسد العقد استرد منه عين الدينار اذا كان قائما ومثله اذا كان هالكا كذا في شرح الطحاوى \*  
اشترى سيفاً محلياً بدراهم فوجد في شيء منه عيباً يرد الكل دون البعض لانه شيء واحد والعيب  
 في البعض يؤثر في الكل فان رد الكل بغير قضاء ثم افتراق قبل القبض بطل الرد لان الرد بالتراضي  
 بيع جديد في حق ثالث والقبض في الصرف وجب حقاً للشرع وهو ثالث فكان افتراقه من قبض  
 في حقه وبقضاء لا يبطل لانه فسخ في حق الكل كذا في محيط المرخسى \* وان تقايلا والمبيع انا  
 فيما عه الذي ملكه بالاقالة من المشتري او غيره قبل القبض لم يجز في قول ابي يوسف رح وقال  
 محمد رح في الجامع الكبير ان باعه من المشتري جاز وان باع من غيره لم يجز كذا في الطحاوى \*  
 ولو اشترى ابريق فضة غيرة الف درهم بالف درهم او بمائة دينار فتقا بضا وافتراقا ثم وجد الدراهم

رصاصا أو مستوفة فردا عليه كان له أن ينارقه قبل قبض الثمن وقبل استرداد الأبريق وكذلك  
الزيوف في قول أبي حنيفة رح وصندهما في الزيوف يستبدله قبل أن يتفرقا من مجلس الرد كذا  
في المبسوط \* لو اشترى حلي ذهب فيه جوهر فوجد بالجوهر ميبا فإراد أن يردّه دون الحلي  
لم يكن له أن يردّه إلا أن يردّه كله أو يأخذ كله وكذلك لو اشترى خاتم فضة فيه فص  
ياقوت فوجد بالفص أو بالفضة ميبا كذا في الحاوي \* وإذا اشترى الرجل طستا أو أناة  
لا يدري ما هو ولم يشترط له صاحبه شيئا فهو جائز وإن اشترى أناة فضة فإذا هو غير فضة فلا بيع  
بينهما ولو كان فضة سوداء أو حمراء فيها رصاص أو صغرو وهو الذي أفسدها فهو بالخيار إن شاء  
أخذها وإن شاء تركها كذا في المبسوط \* ولو اشترى قلب فضة بذهب فوجد فيه ميبا فله أن يردّه  
فإن هلك في يده أو حدث فيه عيب آخر كان له أن يرجع بنقصان العيب وللمائع أن يقول أنا  
أقبله كذلك وإن كان الثمن فضة لم يرجع بالنقصان كذا في الحاوي \* وإن لم يجد به عيبا ولكن  
استحق نصفه ولم يرد النصف الباقي حتى انكسر لزمه النصف الباقي ورجع بنصف الثمن كذا  
في المبسوط \* ولو اشترى دينارا بعشرة دراهم وتقابضا والدراهم زيوف فابفقها المشتري وهو لا يعلم  
فلا شيء له على البائع في قول أبي حنيفة رح وقال أبو يوسف رح يرد مثل ما قبض ويرجع بالحياب  
وقال القدوري في شرحه والظاهر من قول محمد رح أنه مع أبي يوسف رح وذكر أبو الحسن الكرخي  
رح قول محمد رح مع أبي حنيفة رح كذا في الذخيرة \* وذكر في الإسلام وغيره أن قدهما قيا من  
وقول أبي يوسف رح استحسان كذا في فتح القدير \* وعلى هذا الاختلاف إذا كانت العشرة من قرض  
أو ثمن مبيع كذا في الحاوي \* ولو اشترى فضة فوجد هاردية بغير عيب لا يردّها كذا في محيط السرخسي \*  
ولو قال بائع الدراهم لمشتريها برئت إليك من كل عيب ثم وجدها مستوفة لم يبرأ وإن وجدها  
زيوفا برئ كذا في الحاوي \* ومن محمد رح في من قال أبيعك هذه الدراهم وأراها إياه ثم وجدها  
زيوفا قال يبدلها إلا أن يقول هي زيوف أو يبرئ من عيبها كذا في المحيط \* ومن محمد رح  
في من اشترى دنانير بدراهم وقبض الدنانير بها من ثالث ثم وجد بها عيبا فردّها على الأوسط  
بغير قضاء كان للأوسط أن يردّها على الأول ولا يشبه هذا العروض كذا في محيط السرخسي \* اشترى  
خاتما من فضة فيه فص بدراهم أو دنانير وتقابضا فلع المشتري الفص من الفضة والقلع لا يضر  
بواحد منهما ثم وجد باحدهما عيبا رده وأخذ بحصته من الثمن وكذلك لو وجد باحدهما ميبا

قبل ان يقلع الفص من الفضة واراد ردهما جميعه اليه له ذلك ولكنه يقلع الفص من الفضة ثم يرد الذي به العيب منهما وان كان المشتري قد قبضهما ولم يدفع الثمن حتى وجد باحدهما عيبا فان شاء اخذهما وان شاء ردهما وان لم يجد باحدهما عيبا وليكنهما افترقا قبل قبض الثمن بطل البيع في الفضة ولزم المشتري الفص بحصته لان الذي بطل فيه البيع انما بطل بترك المشتري دفع الثمن وذلك لا يوجب له الخيار ثم قال والفص والفضة اذا كانا ميزان لم يضر لك بواحد منهما بمنزلة السمن في الزق يباعان جميعا وبمنزلة الدقيق في الجواب وكذلك السيف المحلى والمطقة المحلاة او ما شبه ذلك من الجواهر يكون في الذهب فكل شئ من ذلك يكون نزع لا يضر بواحد منهما فكانهما شيان متباينان في جميع ما وصفت لك كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* ومما يتصل بهذا الباب اذا اشترى دينار بعشرة دراهم وتقابضا ثم جاء بائع الدينار بدراهم زيوف وقال وجدت بها في تلك الدراهم وانكر مشتري الدينار ان يكون هذه الدراهم من دراهمه فالمسئلة على وجوه اما ان اقربائع الدينار قبل ذلك فقال قبضت الجياذ او قبضت حقى او قال قبضت رأس المال او قال استرقيت الدراهم او قال قبضت الدراهم او قال قبضت ولم يزد عليه ففي الوجه الاول والثاني والثالث والرابع لا يسمع دعوى بائع الدينار حتى لا يستخلف مشتري الدينار على ذلك وفي الوجه الخامس وهو ما اذا قال قبضت الدراهم القبول قول بائع الدينار وعلى مشتري الدينار البينة انه اطاع الجياذ استحسانا وكذلك الجواب في الوجه السادس وهو ما اذا قال قبضت ولم يزد على هذا ولو قال وجدت بها ستوتة او رصاصا لا شك ان لا يقبل قوله في الوجوه الاربعة وكذا في الوجه الخامس لا يقبل قوله وفي الوجه السادس يقبل قوله كذا في المحيط \*

الباب الخامس في احكام العقد بالمظرا الى احوال العاقلين \* وفيه ستة فصول \* الفصل الاول

في الصرف في المرض \* قال محمد رح وادبام المريض من وارثه دينار بالف درهم وتقابضا لا يجوز في قول ابي حنيفة رح الا باجازه با في الورثة ويعتبر وصيته للوارث بالعين وكذلك اذا باعه بمثل قيمته او اقل وعندهما اذا باعه بمثل قيمته او باكثر يجوز من غير اجازة بقية الورثة ولو اشترى المريض من ابنه الف درهم بمائتي دينار وتقابضا وله ورثة كبار فعلى قول ابي حنيفة رح لا يجوز الا باجازه الورثة سواء كان قيمة الف درهم او اكثر او اقل وعندهما ان كان قيمة الف درهم نانيرة الف درهم او اقل يجوز من غير اجازة باقى الورثة وان كان قيمة الف درهم اكثر من الف درهم فان اجاز باقى الورثة

ذلك جازوان لم يجيزوا بخير ابن المشتري ان شاء نقض البيع ورد الدينار واخذ درهمه وان شاء اخذ من الدينار مثل قيمة درهمه ورد الفضل كذا في المحيط \* واذا باع المريض من اجنبي الف درهم بدينار وتقابضاتم مات المريض والدينار عنده ولا مال له غير ذلك فللورثة ان يردوا ما زاد على الثلث فاذا ردوا كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ ديناره ورد الالف وان شاء اخذ من الالف قيمة الدينار واخذ ايضا ثلث الالف كاملا وان كان المريض قد استهلك الدينار كان للمشتري ان ياخذ قيمة الدينار من الالف وثلث ما بقي من الالف كذا في الحاوي \* ثم ان محمدا رح خير مشتري الدراهم بعد ذلك الدينار في يد المريض وقرق بين هذا وبين ما اذا هلك الالف في يد مشتري الالف ولم يجز الورثة ما صنعته المريض فان هناك لا يخبر مشتري الالف بين الفسخ والاجازة بل ياخذ قدر قيمة الدينار وثلث جميع الالف ويرد الباقي على الورثة كذا في المحيط وكذلك ان باع المريض سيفاً قيمته مائة درهم وفيه من الفضة مائة درهم وقيمة ذلك كله عشرون ديناراً وديناراً وتقابضاً فايت الورثة ان يجيزوا كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ قدر قيمة الدينار من السيف وحليته وثلث السيف تاماً بعد ذلك وان شاء رد كله واخذ ديناره وهذا وما سبق في التخرجين سواء وما يختص به هذه المسئلة ان قيمة الدينار له من السيف والحليته جميعاً وان كان المريض قد استهلك الدينار كان المشتري بالخيار ههنا ان شاء اخذ ديناراً مثل ديناره ورد البيع ويكون ذلك ديناراً في تركة الميت يباع السيف حتى ينقد الدينار وان شاء كان له من السيف وحليته قيمة الدينار وثلث ما بقي وان كان المشتري ايضا قد استهلك ما قبضه جازاه منه قيمة الدينار وثلث الباقي وغرم ثلثي الباقي للورثة كذا في المبسوط \* مريض له نسعاً مائة درهم لا مال له غيرها باعها بدينار قيمته تسعة دراهم وقبض المشتري الدينار وقبض الآخر مائة درهم واقترا ثم مات المريض والدينار قائم في يده والدراهم كذلك فاجازة الورثة ههنا وعدم اجازتهم سواء ويسلم المشتري الدراهم مائة درهم يتسع الدينار وان كان قيمة المائة اكثر من تسع الدينار ويرد الورثة عليه ثمانية اتساع الدينار وكذلك لو كان مشتري الدراهم قبض من الدراهم مائتي درهم او ثلثمائة درهم فاجازة الورثة وعدم اجازتهم سواء ويسلم للمشتري مائتا درهم يتسع الدينار او ثلثمائة بثلاثة اتساع الدينار وان كان مشتري الدراهم قبض من الدراهم اربع مائة فلهنا يحتاج الى اجازة



الى اجازة الورثة وان اجازت الورثة ذلك سلم للمشتري اربع مائة درهم وسلم للورثة اربعة اشباع الدينار ولزم الورثة خمسة اشباع الدينار على المشتري وان لم يجز الورثة ذلك فاشترى بالخيار ان شاء نقض البيع ورد ما قبض من الدراهم واخذ ديناره وان شاء اخذ مما قبض من الدراهم قدر اربعة اشباع الدينار وثلاث جميع المال وذلك ثلث مائة ورد الباقي على الورثة وان لم يقبض مشتري الدراهم شيئا من الدراهم يرد الورثة ديناره وهل يجب على المشتري رد ذلك الدينار بعينه ام لا فالمسئلة على روايتين ولولم يتفرقا ولم يموت المريض فزاده المشتري تسعة وخمسين دينارا وتقابضا فهو جائز كله ان كان قيمة كل دينار عشرة دراهم وان كان المريض وكل وكيلان فيها من هذا الرجل بدينار ثم مات المريض قبل ان يتقابضا فقال المشتري انا اخذ تسع مائة بتسعين دينارا فهو جائز ان ارضى به الوكيل قالوا تاويل هذه المسئلة ان المريض وكل هذا الرجل ببيع الدراهم وفوض الراى اليه بان قال اعمل فيها برأيك او قال ما صنعت فيها من شئ فهو جائز حتى يكون بيع الوكيل جائزا على المريض مع المحاباة فيكون بمنزلة بيع المريض فاذا زاد المشتري ورفع المحاباة يجوز فاما اذا لم يفوض اليه الراى لم يجز وان زاد المشتري على اختلاف المذهبين اما على قولهما فلان الوكيل بالصراف وكيل بالبيع من وجه وبالشراء من وجه وبأى ذلك اعتبرناه لا يتحمل منه المحاباة الفاحشة ولا يجوز بيعه على المريض واما على قول ابى حنيفة رح فلانه وكيل بالبيع من وجه وبالشراء من وجه فمن حيث انه وكيل بالبيع ان جاز تصرفه مع المحاباة على المريض فمن حيث انه وكيل بالشراء لم يجز تصرفه مع المحاباة على المريض فوقع الشك في جواز تصرفه على المريض فلا يجوز بالشك هكذا في المحيط \* واذا اشترى من المريض الف درهم بمائة درهم وتقابض مات المريض من مرضه فهذا ربوا وهو باطل من الصحيح او المريض جميعا والذي اعطى المائة ان يمسك المائة من الالف بمائة ويرد الفضل ولا وصية له هناك في المبسوط \* قالوا وهذا على الرواية التى يقول فيها ان المقبوض من الدراهم بحكم مقد فاسد لا يتعين للرد فاما على الرواية التى يقول فيها ان المقبوض من الدراهم بحكم مقد فاسد يتعين للرد على الذى اعطى المائة ان يرد جميع الالف المقبوضة على ورثته الميت ويرجع عليهم بمائة ان كانت قائمة بعينها كذا في المحيط \* فان كان اعطى على المائة ثوبا او دينارا كان ذلك بيعا صحيحا فان مات المريض وابت الورثة ان يجيزوا ويخير صاحب الدينار والاثوب فان شاء نقض البيع وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقيمة الدينار والعرض بطريق المعاضدة

وثلاث آلاف بطريق الوصية اذا كان الدينار والاخ تائما في ايدي الورثة كذا في المبسوط \* وثلاث ما بقي ان كانا هالكين كذا في المحيط \* واذا كان للمريض ابريق فضة فيه مائة درهم وقيمته بالدينارين ودينارا فباعه بمائة درهم قيمتها عشرة دنانير ثم مات المريض وابت الورثة ان يجيزوا فالمشتري بالخيار ان شاء رد البيع وان شاء اخذ ثلثي الابريق بثلثي المائة وثلثه للورثة كذا في الحاوي \* الفصل الثاني في الصرف مع مملوكة وقرابته وشريكه ومضاربه وصرف القاضى وامينه ووكيله وصرف الوصي \* ليس بين المولى وعبده ربوا فان كان على العبد دين فليس بينهما ربوا ايضا ولكن على المولى ان يرد ما اخذه على العبد سواء كان اشترى منه درهما بدرهمين او درهمين بدرهم كذا في المبسوط \* وكذلك ام الولد والمدير كذا في الحاوي \* ولو باع من مكاتبه درهما بدرهمين او درهمين بدرهم لا يجوز وكان ربوا ومعتق البعض عند ابي حنيفة رح بمنزلة المكاتب وعندهما بمنزلة حر عليه دين كذا في المحيط \* والوالدان والزوجان والقرابة وشريك العنان في ماليس من تجارتهما في الربوا بمنزلة الاجانب والمماليك بمنزلة الاحرار في ذلك فاما المتفاوضان اذا اشترى احدهما درهما بدرهمين من صاحبه فليس ذلك منهما بيعا وهو مالهما كما كان قبل هذا البيع كذا في المبسوط \* قال القدوري ولا يجوز فعل القاضى وامينه لليتيم وفعل الاب لابنه الصغير والوصى الاما يجوز بين الاجنبيين وكذلك ان اشترى الاب من مال ابنه لنفسه او المضارب باع من رب المال لم يجز الاما يجوز بين الاجنبيين كذا في المحيط \* واذا كان لليتيم درهم فصره الوصى بدنانير من نفسه بسعر السوق لم يجز وكذلك لو كان اثناء فضة فباعه من نفسه بوزنه ولو كان في حجرة يتيمان لاحد هما دراهم والاخر دنانير فصرهما الوصى بينهما لم يجز كذا في الحاوي \* واذا اشترى من مال اليتيم شيئا لنفسه نظرت فيه ان كان خير اليتيم امضيت البيع فيه والا فهو باطل وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الآخرون في قوله الاول وهو قول محمد رح لا يجوز اصلا للآثر الذي روينا من ابن مسعود رض كذا في المبسوط \* قال وحكم القاضى في الصرف وحكم وكيله وامينه كحكم سائر الناس يريد به انه يشترط التقابض في المجلس ويكون التقابض اليه اذا فعل ذلك في مال الغائب او اليتيم ولو باع مال اليتيم من نفسه او صرف دراهمه بدرهم نفسه او بدنانير نفسه لا يجوز كذا في الحاوي \* الفصل الثالث الثالث في الوكالة في الصرف \* اذا تصارف الوكلاء لم يسع لهما ان يتفرقا

جنى يتقاضيا ولا يضرهما غيبة الموكلين منهما كذا في الحاوي \* تصارفا ووكلا بقبضه فتقاضى  
الوكيلان قبل افتراق الموكلين جازو بعدا فتبرا قهما لا يجوز كذا في محيط السرخسى \* وإذا  
وكل الرجل رجلاين بدراهم يصرفانها فليس لأحدهما أن يصرف دون الآخر وإن مقدما جميعا  
ثم ذهب أحدهما قبل القبض بطل حصته الذاهب وهو النصف وبقيت حصة الباقي وهو النصف  
كذا في الذخيرة \* وإن وكلا جميعا رب المال بالقبض أو الاداء وذهب باطل الصرف كذا  
في الحاوي \* وإن وكله بأن يصرف له دراهم بدنانير فصرفها وتقاضى وأقر الذي قبض الدراهم  
بالاستيفاء لم وجد فيها درهما يزيف قبله الوكيل وأقر أنه من دراهمه وجعل الموكل فهو لازم  
على الوكيل كذا في المبسوط \* ولو وجد الوكيل أن هذا من تلك الدراهم فأقام مشتريها بينة  
أنه منها ولم يكن أقره بالاستيفاء تقبل بينته ويرد الدراهم على الوكيل ويلزم الأمر فمن  
مشائخنا رح من قال هذا الذي ذكر في الكتاب خطأ لأن هذه الصورة ليست موضع إقامة البينة  
فالقول لمشتري الدراهم استحسانا كما إذا جاء المسلم إليه بدراهم زيف يدعي أنه من رأس المال  
ولم يكن أقر بالاستيفاء وكما في بيع العين إذا جاء البائع بزيف يدعي أنه من الثمن ولم يكن  
أقر بالاستيفاء فالقول قوله استحسانا نكذاهمنا وإلى هذا مال شمس الأئمة السرخسى وشيخ الإسلام  
خواهر زاده رح صحح ما ذكر محمد رح في الكتاب وقال بل القول للمشتري استحسانا ولكن  
مع اليمين فهو بهذه البينة اسقط اليمين والبينة لا سقط اليمين مقبولة كما إذا أقامها المودع على الرد  
أو الهلاك وكان الشيخ الإمام الزاهد أبو عبد الله بن الحسين بن أحمد رح يقول ليس  
في الكتاب أن يشتري الدراهم يكلف بإقامة البينة وإنما فيه أنه لو أقامها قبلت ولعله  
أقامها لدفع اليمين من نفسه فكان كالمودع قال وكذلك إذا استخلف الوكيل على ذلك  
فنكل فردها عليه بنكوله لزم الموكل هكذا ذكر محمد رح وبعض مشائخنا قالوا هذا خطأ أيضا  
لأنه لا يمين على الوكيل في هذه الصورة وإنما اليمين على المشتري لأن القول قوله شرعا ومن جعل  
القول قوله شرعا يتوجه عليه اليمين فهو ما يرد إذا حلف على ذلك أما أن يحلف الوكيل  
فلا وإنما هو الصحيح من الجواب وكذلك إذا حلف مشتري الدراهم رد على الوكيل ويكون ذلك  
ردا على الأمر لأنه رد على الوكيل بغير اختياره بما هو حجة في حق الأمر فيظهر ذلك في حقه  
والمحققون منهم صححوا المذكور في الكتاب وقالوا هذا الذي ذكرتم على طريق الاستحسان وما ذكر

محمد ربح على طريق القياس فان القياس ان يكون القول قول الوكيل مع يمينه كما في بيع العين كذا في المحيط \* واذا وكله بان يصرف له هذه الدراهم بدنا نيرفصر فيها فليس للوكيل ان يتصرف في الدنانير كذا في المبسوط \* واذا وكل الرجل رجلا بان يشتري له ابريق فضة بعينه بدراهم فاشترائه بدراهم كما امره ونوى ان يكون المشتري لنفسه كان المشتري للآمر ولو اشتراه بدنانير او عرض كان المشتري للوكيل ولو كان وكله ان يشتري ابريق فضة بعينه ولم يسم له الثمن فاشترائه بدراهم او دنانير كان المشتري للموكل ولو اشتراه بعرض او بشيء من المكيل او الموزون فالمشتري للوكيل كذا في المحيط \* ولو وكله ببيع فضة بعينها ولم يسم ثمنها فباعها بفضة اكثر منها لم يجز ولم يضمن الوكيل والموكل احق بهذه الفضة من الوكيل يقبض منها بوزن فضته والباقي في يد الوكيل حتى يرده الى صاحبه كذا في خزائن الاكمل \* قالوا تاويل ما قاله محمد ربح ان الموكل احق بالفضة التي قبضها الوكيل ان الموكل اذا كان بحال لا يقدر على اخذ فضته بعينها بان غاب قابضها او كان حاضرا وقد استهلكها فمضى كانت الحالة هذه كان له ان ياخذ مما في يد الوكيل مثل فضته وزنا فاما اذا كان قادرا على اخذ فضته بعينها فانه ياخذها لا غير كذا في المحيط \* واذا وكل الرجل رجلا ببيع تراب فضة فباعه بفضة لم يجز فان علم المشتري ان الفضة في التراب مثل الثمن فرضي جاز ذلك وله الخيار فيه فان رد بغير حكم جاز على الامر وان تغرقا قبل ان يعلم ذلك فالبيع فاسد كذا في الحاوي \* وان باعه بعرض وقد علم ان في التراب ذهبا او فضة او كليهما جاز البيع عندا بيمينه ربح خلافا لما وان لم يعلم ان فيه احدهما او كليهما فباعه بالعرض جاز عند الكل كذا في المحيط \* ولو وكله بان يبيع له سيفا محلى فباعه نسيئة فالبيع فاسد ولا ضمان على الوكيل وكذا لك ان اشترط فيه الخيار او باعه باقل مما فيه نقدا فهو فاسد ولا ضمان على الوكيل ولو وكله بحلى ذهب فيه لؤلؤ وياقوت يبيعه له فباعه له بدراهم ثم تغرقا قبل قبض الثمن فان كان اللؤلؤ والياقوت ينزع منه بغير ضرر بطل البيع في حصصه الصرف وجاز في حصصه اللؤلؤ وان كان لا ينزع الا بضرر لم يجز شيء منه كذا في المبسوط \* ولو وكله بان يشتري له فلوسا بدراهم فاشترها وقبضها فكسدت قبل ان يسلمها الى الامر فهي للآمر وان كسدت قبل ان يقبضها الوكيل كان الوكيل بالخيار ان شاء ردها وان شاء اخذها فان اخذها فهي لازمة له دون الامر الا ان يشاء الامر ان ياخذها كذا في الحاوي \* واذا وكل الرجل

وكل الرجل رجلا ان يشتري له طوق ذهب بعينه بالف درهم، وبيع اليه الالف فاشترى الوكيل الطوق بالف درهم ونقد الثمن فقبل ان يقبض الوكيل الطوق كسر رجل الطوق في يد السائع كان للوكيل الخيار ان شاء امضى العقد واتبع الكسر بقيمة الطوق مصوفا من خلاف الجنس وان شاء فسخ العقد ودفع اليه البائع ان شاء عين تلك الدراهم وان شاء مثلها فان امضى الوكيل العقد واخذ من الكسر قيمة الطوق ليس للموكل ان ياخذ تلك القيمة من الوكيل وانما ياخذ منه تلك الدراهم التي دفعها اليه كذا في المحيط \* فاذا اخذ الوكيل الضمان من الكاسر تصدق بالفضل ان كان فيه كذا في المبسوط \* واذا وكل رجلا بطوق ذهب ببيعه فباعه ونقد الثمن وسلم الطوق الى المشتري فجاء المشتري بعد ذلك وقال وجدت الطوق صفرا مموها بالذهب فانكرا الامر فالمسئلة على وجهين الاول ان يحسد الوكيل ذلك فاقام المشتري عليه البيعة بذلك ولم يكن للمشتري بينة فحلف الوكيل فنكل ورد القاضي الطوق عليه وفي هذين الوجهين الطوق يلزم الموكل الوجه الثاني ان يقرأ الوكيل وفي هذا الوجه المسئلة على وجهين ايضا ان رد عليه بغير قضاء كان ذلك ردا على الوكيل وليس له ان يتخاصم الموكل في ذلك وان رد عليه بقضاء قاض لزم الوكيل ايضا ولكن للوكيل حق مخاصمة الموكل كذا في المحيط \* واكره للمسلم توكيل الذمي او الحر به بان يصرف له درهم او دنانير واجيزه ان فعل كذا في المبسوط \* وان وكله بدراهم يصرفها له فصرفها مع عبد للموكل فهذا على وجهين الاول ان لا يكون على العبد دين ففي هذا الوجه لا يجوز صرف الوكيل مع العبد كما لو فعل الموكل ذلك بنفسه ولكن لا ضمان على الوكيل وان كان على العبد دين يجوز كما لو فعل المولى ذلك بنفسه ولكن لا يسلم الوكيل المبيع الى العبد حتى يستوفي منه الثمن كذا في المحيط \* وان وكله بالف درهم يصرفها له فباعها بدنانير وحط عنه ما لا يتغابن في مثله لم يجز على الامر وان صرفها بسعرها عند مفاوض الوكيل او شريك له في الصرف او مضارب له في المضاربة لم يجز وان صرفها عند مفاوض الامر لم يجز كما لو صرفها الامر بنفسه وان صرفها عند شريك الامر في الصرف غير مفاوض فهو جائز وكذلك مضاربه كذا في المبسوط \* وان وكله بالف درهم يصرفها وهما بالكوفة ولم يسم مكانا ففي اي ناحية من الكوفة صرفها جاز فان خرج بها الى الحيرة وصرفها فهو جائز ولا ضمان على الوكيل هذا اذا لم يكن لما وكل به حمل ومؤونة فاما اذا كان له حمل ومؤونة كالعبد والطعام واشباه ذلك فباعها في بلد آخر غير الكوفة

## كتاب الصرف ( ٣١٠ ) الباب الخامس \* الفصل الثالث

ان لم ينقلها الى ذلك البلد جازا لبيع قيا سا واستحسانا وان نقلها الى بلد آخر وباع ذكر  
في كتاب الصرف في رواية ابي سليمان رح اذا نقل الى مكة واستاجر بذلك فان ضاع او سرق منه  
فهو ضا من وان سلم حتى باع اجزت البيع ولم الزم الامر من الاجر شيئا وذكر في رواية ابي حفص  
اجزت البيع اذا باعه بمثل ثمنه في الموضع الذي امره فيه ببيعه وذكر هذه المسئلة في كتاب الوكالة وقال  
استحسن ان اضمنه ولا اجيزا لبيع اتفق عليه رواية ابي سليمان ورواية ابي حفص فكان ما ذكر  
في كتاب الصرف في رواية ابي سليمان انه اذا سلم حتى باع انه يجوز لبيع جواب القيا من  
لاجواب الاستحسان فصار حاصل المسئلة ان في ماله حمل ومؤنة ان اباعه الوكيل في مصر آخر  
جاز قيا سا ولا يلزم الامر شي من الاجر وفي الاستحسان لا يجوز لبيع كذا في الذخيرة \* وهو الاصح  
كذا في المبسوط \* ومن وكل غيره بالف درهم يصرفها له ثم ان الموكل صرف تلك الالف فجاء  
الوكيل الى بيت الموكل فاخذ الفها وصرفها فهو جائز وكذا لك لو كانت الاولى باقية  
فاخذ الوكيل غيرها وصرفها فهو جائز وكذا لك الدنانير والفلوس كذا في الحاوي \* ولو دفع الموكل  
تلك الالف الى الوكيل فسرقته منه او هلك في يده بطلت الوكالة كذا في المحيط \* واما امره ببيع  
فضة بعينها او ذهب بعينه فباع غير ذلك لم يجز كذا في الحاوي \* واما وكله بدراهم يصرفها له  
بدنانير وهما بالكوفة فصرفها بدنانير كوفية مقطعة فهو جائز في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف  
ومحمد رح لا يجوز الا اذا صرفها بدنانير شامية واعلم بان الوكالة تنصرف الى نقد البلد وقد كان  
نقد البلد في زمن ابي حنيفة رح الكوفية المقطعة والشامية فانتفى على ما شاهد في زمنه وفي زمن  
ابي يوسف ومحمد رح كان نقد البلد الشامية لا غير فانتفى على ما شاهد في زمنهما فهذا في الحقيقة  
اختلاف عصر وزمان واذا وكله ان يشتري له بهذه الدنانير دراهم فله ولم يسم فله الكوفة او غلة بغداد  
فهذا على غلة الكوفة يريد به اذا كان التوكيل بالكوفة فان اشترى بها غلة بغداد او غلة البصرة  
فان كان مثل غلة الكوفة او فوقها جاز وان كان دون غلة الكوفة لا يجوز ولو وكله بان يبيع هذه  
الدراهم بكذا دنانير شامية فباع بدنانير كوفية فان كانت الكوفية غير مقطعة وكان وزنها مثل وزن  
الشامية يجوز على الامر قال وليس الدنانير في هذا كالدراهم يريد ان في الدراهم لا يعتبر  
زيادة الوزن بزيادة جودة وفي الدنانير يعتبر زيادة الوزن بزيادة جودة حتى قال لو وكله  
بان يبيع هذه الدراهم بكذا دنانير شامية فباع بكذا دنانير كوفية فان كانت الكوفية وزنها مثل



وزن الشامية جاز على الأمر ومالا ولا وقال في من وكل رجلان يبيع هذه الدنانير بكذا دراهم  
 خلة الكوفة فباعها بغلة بغداد أو بغلة البصرة قال إن كان خلة البصرة مثل خلة الكوفة جاز ولم يشترط  
 أن يكون مثل وزن خلة الكوفة ولو قال بعها بدنانير متق فباعها بشامية لا يجوز على الأمر وإذا  
 اقترض الرجل رجلاً ألف درهم وقبضها المستقرض ثم إن المقرض قال للمستقرض اصرف الدراهم  
 التي لي عليك ولا يبين مع من يصرف لا يصح التوكيل عند البيع خفية رح ويقع الصرف للمستقرض  
 وعلى قول أبي يوسف ومحمد رح يصح التوكيل ويقع الصرف للمقرض وأما إذا قال اصرفها  
 ولم يزد عليه لا يصح التوكيل عندهم جميعاً كذا في المحيط \* رجل عليه ألف درهم لرجل فدفع  
 إلى الطالب دنانير فقال اصرفها وخذ حنك منها فاخذها فهلك قبل أن يصرفها هلك من مال  
 الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلك الدراهم في يده قبل أن يأخذ منها حقه هلك  
 من مال الدافع وإن أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفوع إليه ولو دفع المطلب  
 إلى الطالب دنانير وقال خذها قضاء لحقك فاخذ كان دخلاً في ضمانه ولو دفع المطلب  
 إلى الطالب دنانير فقال بعها بحقك فباعها بدراهم مثل حقه وأخذها يصير قابضاً حقه بالقبض  
 بعد البيع كذا في فتاوى قاضي خان \* وإن أكل رجلاً ببيع قلب له ووكله آخر ببيع ثوب له  
 فباعهما جميعاً صغفة واحدة بدنانير وعشرة دراهم على أن الدنانير ثمن القلب والدراهم ثمن الثوب  
 كان جائزاً فإن دفع القلب وقبض ثمنه فهو جائز ولا يشركه صاحب الثوب ولو باعهما بعشرين  
 درهماً ثم نقد عشرة دراهم كانت من ثمن القلب وكان البيع جائزاً ويجوز كلها لصاحب القلب  
 ولا يشركه صاحب الثوب فيها كذا في الحاوي \* الفصل الرابع في الرهن والحوالة  
 والكفالة في الصرف \* قال محمد رح إذا اشترى الرجل من آخر عشرة دراهم بدنانير فنقد الدينار  
 وأخذ بالدراهم رهناً فهو جائز كذا في المحيط \* فإن هلك وهو في المجلس هلك بما فيه وجاز العقد  
 وإن هلك بعد الافتراق بطل الصرف ولا يكون مستوفياً هكذا في البحر الرائق \* ولما افتراق المتعاقدان  
 والرهن قائم بطل الصرف وإذا بطل الصرف با لافتراق بقي الرهن مضموناً على المرتهن بما قل  
 من قيمته ومن الدين وإن برى الراهن من الدين لما فسد الرهن بالافتراق بخلاف ما لو أبرأ المرتهن  
 الراهن من الدين حيث يبطل ضمن الرهن قال وإذا اشترى الرجل من آخر سيفاً محلياً بدنانير  
 وقبض السيف ودفع بالدنانير رهناً فالحكم ما ذكرنا في المسئلة المتقدمه أنه إن هلك الرهن قبل افتراقهما



بقي الصرف على الصحة وان افترقا والرهن قائم بطل الصرف وبقي الرهن مضمونا بالاقل من قيمته ومن الدين وان حصل الارتقاء بالسيف بان نقد المشتري الدينار واخذ بالسيف رهنا فهلك الرهن عنده قبل ان يتفرقا فان باع السيف بعمره من السيف على مشتري السيف ولا يصير مشتري السيف مستوفيا للسيف بالهلاك ويضمن المرتهن للراهن الاقل من قيمة السيف ومن الرهن كذا في المحبط \* وكذلك لو كان مكان السيف منطقة او سرج مفقوض او اناه مصوغ او فضة تبر كذا في المبسوط \* ويجوز الحوالة والكفالة بنمن الصرف فان سلم الكفيل او المحيل او المحتال عليه في المجلس قبل ان يفرق المتعاقد بن صم العقد وان افترق المتعاقدان او احدهما وبقي الكفيل او المحتال عليه بطل الصرف كذا في السراج الوهاج \* الفصل الخامس في الصرف في الغصب والوديعة \* رجل غصب رجلا قلب فضة او ذهب فاستهلكه فعليه قيمته مصوغا من خلاف جنسه عندنا والقول في الوزن والقيمة قول الغاصب مع يمينه كذا في المبسوط \* ثم اذا ضمنه القاضى قيمته من خلاف جنسه صار القلب ملكا له بالضمان فبعد ذلك ينظر ان قبض المغمصوب منه القيمة قبل ان يتفرق بقي التضمين صحيحا بالاجماع وان تفرقا قبل قبض القيمة فكذلك لا يبطل التضمين مند علما لنا الثلاثة وكذلك ان اصطلمحا على القيمة ولو اضر القيمة منه شهرا جاز مند علما لنا الثلاثة ايضا كذا في الذخيرة \* وكذلك الرجل يكسرا ناء فضة او ذهب لرجل فعليه قيمته من خلاف جنسه سواء قل النقصان بالكسرا وكثر كذا في المبسوط \* وان اقصب الرجل من آخر الف درهم ثم اشتراها منه بمائة دينار وقبض المائة الدينار قبل ان يتفرقا جاز وان لم يكن الدراهم في يده وقت الشراء وكذلك ان صالح منها على مائة دينار وقبض مائة دينار قبل ان يتفرقا ثم يستوى في هذا ان تكون الدراهم قائمة في منزل الغاصب او كانت مستهلكة ففي الحالتين جميعا يجوز الشراء بالمائة الدينار اذا قبض المائة في المجلس كذا في المحبط \* وكذلك لو كان الذي غصبه اناه فضة ثم اشتراها الغاصب من المغمصوب منه او صالحه على جنس حقه او على خلاف جنس حقه وقبض المغمصوب منه البدل قبل ان يتفرقا واما ان اتفرقا قبل ان يقبض المغمصوب منه المائة الدينار والشراء لا يجوز فيما سوا ذلك من المغمصوب فلما او مستهلكا واما الصمغ فلو كان المغمصوب منه حقه في حرفة الغاصب او حكمة كان

معيًا ومعلق الغاصب وتفرقا قبل قبض البدل القياس ان يبطل الصلح وفي الاستحسان لا يبطل ولو كان المغصوب قائما في يد الغاصب وهو مقر به ولا يمنع المالك من اخذه لا يجوز الصلح قيا ما واستحسانا كذا في الذخيرة \* ولو اشترى المودع الوديعة بخلاف جنسها وتفرقا قبل ان يجدد المودع قبضها في الوديعة يبطل الصرف كذا في النهر الفائق \* وان اودعه ميقما محليا فوضعه في بيته ثم التفتيا في السوق فاشتراه منه ثوب وعشرة دراهم ودفع اليه الثوب والعشرة ثم افترقا انتقض البيع كله وكذلك لو اشتراه بمقيف محلي فدفعه اليه ولم يقبض الوديعة من بيته حتى افترقا وان تقابضا قبل ان يتفرقا جازوا كانت فضة كل واحد منهما بفضة الآخر وحمايل كل واحد منهما ووصله بحمايل الآخر ونصله كذا في الحاوي \* فان كان في الحلية فضل اضيف الفضل الى الحمايل من الجانب الآخر والنصل كذا في المبسوط \* واذ كان لرجل من آخر الف درهم وديعة فاشترى المودع بها مائة دينار واجاز صاحب الوديعة الشراء قبل ان يتفرقا جازوله على المستودع الف درهم وان اجازة بعد ما افترقا فان شاء صاحب الوديعة ضمن ماله المستودع ويتحوز البيع وان شاء ضمنه بائع الدينار وانتقض الصرف كذا في المحيط في فضل المتفرقات \* واذ كانت الدراهم او الدنانير وديعة عند رجل فباع الدراهم بالدنانير او الدنانير بالدراهم وتقابضا فجاء صاحبها فاخذها من البائع فان كانا لم يتفرقا كان عليه مثلها وان كانا قد افترقا يبطل الصرف اذا اخذها المستحق وان لم يقبضها المستحق ولكنه اجاز البيع بخلاف ذلك عندنا وكان له مثلها على المودع كذا في المبسوط \* الفصل السادس في الصرف في دار الحرب \* دخل مسلم او ذمي دار الحرب بامان او بغيره ومقد مع الحربى فهدى الربوا بان اشترى درهما بدرهمين او درهما بدرينار الى اجل معلوم او باع منهم خمرا او خنزيرا او ميتة او دها بمال فذلك كله جائز عند الطرفين وقال القاضي لا يجوز بين المسلم والحربى ثمه الا ما يجوز بين المسلمين كذا في جواهر الاخلاص \* والصحيح قولهما ورأيت في بعض الكتب ان هذا الاختلاف في ما اذا اشترى منهم درهمين بدوهم اما اذا اشترى منهم درهما بدرهمين لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط \* وان دخل حربى البنا بامان فباعه مسلم على هذا الوجه لم يجز كذا في محيط السر منسى \* ولو قاعد المسلم الذي دخل بامان رجلا اسلم هناك ولم يهاجر فباع درهما بدرهمين لم يجز كذا في الحاوي \* واما التاجران من المسلمين في دار الحرب لا يجوز بينهما الا ما يجوز في دار الاسلام كذا في المبسوط \* اسلم

حربيان في دار الحرب فتبايعا بالربوا او بالخمر او الخنزير ونحوه جاز ويكره مند ابى حنيفة رح  
وعندهما لا يجوز ويرد الفضل وان خرجا الينا قبل التقابض بطل العقد وصم في ما كان مقبوعا  
كذا في محيط السرخسى \* ولو ان تاجرا من المسلمين اعطى رجلا من اهل الحرب الف درهم  
بالف درهم نسيئة كان جائزا كذا في المحيط \* لو دخل تجار اهل الحرب دارنا بامان فاشترى  
احدهم من صاحبه درهما بدرهمين لم اجزالا ما اجيز بين اهل الاسلام وكذلك اهل الذمة  
اذا فعلوا ذلك كذا في المبسوط \* وكذا الا سيران منا في دارهم هكذا في محيط السرخسى \*  
ولو ان حربيا باع من حربى درهما بدرهمين ثم خرجا الى دار الاسلام مسلمين او ذميين واختصما  
الى القاضى فان كان ذلك بعد التقابض فالقاضى لا يتعرض لذلك ولا يبطله وان كان ذلك  
قبل التقابض فان القاضى يبطله وكذلك لو ما قد اعد الربوا في دار الحرب ثم خرجا الى  
دار الاسلام قبل ان يتقابضا ثم تقابضا في دار الاسلام وترافعا الى القاضى فالقاضى يرد ذلك ايضا كذا  
في المحيط \* وكذلك المسلم تبايع الحربى بذلك في دار الحرب ثم اسلم الحربى وخرج  
الى دارنا قبل التقابض فان خاصمه في ذلك الى القاضى ابطله وان كانا تقابضا في دار الحرب  
ثم اختصما لم انظر فيه كذا في المبسوط \* الباب السادس في المتفرقات \* في المنتقى رجل صارف  
غيره دينار بعشرين درهما وتقابضا ثم ان بائع الدراهم وجد الدينار الذى قبضه ينقص قيراطا  
قال له ان يرجع بدرهم حصه القيراط لان كل دينار عشرون قيراطا قال وله ان يرد الدينار  
ويأخذ دراهمه لانه تعيب وان شاء امسكه ولا شيء له غير الدينار بعينه واما في قول ابى يوسف رح  
فانه يرجع بنقصان الدينار ثم ان شاء امسك الدينار بعينه وان شاء رده ورجع عليه بنسعة عشر جزء  
من مشرين جزء من دينار فيكون لبائع الدينار جزء ولهذا تسعة عشر فيكون الدينار بينهما على ذلك  
كذا في المحيط \* وقال محمد رح اذا اشترى الرجل من آخر عشرة دراهم فبعضه بعشرة دراهم وزاد عليها  
دنانقا فوهبه له ولم يدخله في البيع فهو جائز يريد بقوله لم يدخله في البيع ان الهبة له تكن  
مشروطة في الشراء ان لو كانت مشروطة في الشراء لافسدت الشراء قالوا وانما تصح منه  
هبة الدائق اذا كان الدرهم بحيث يضره الكسر واما اذا كان الدرهم بحيث لا يضره لا يجوز الهبة  
كذا في الذخيرة \* ابو سليمان من ابى يوسف رح ان اتصارف الرجلان دراهم بدنانير وتقابضا  
وتفرقا فوجدت الدراهم من صنف غير الذى اشترط له ففي قول ابى يوسف رح له ان يستبدلها ٢

اذا كانت دون شرطه وان كانت خيرا من شرطه فليس له ان يستبدلها وكذلك اذا كانت مثل الذي شرط تنفق في جميع البلدان والبيوع كما ينفق الذي شرط في البيع وان كانت لاتنفق في بعض البيوع او في بلد من البلدان فله ان يستبدلها وان شاء تجوز بها واما في قياس قول ابى حنيفة رح ان كان فيها هذا النقصان فهي بمنزلة النهرجة وان كانت اكثر من الثلث انتقض بحساب ذلك كذا في المحيط \* هشام قال سألت ابا يوسف رح عمن باع درهما بدرهم فرجم احدهما فحمله صاحب الرجحان قال هذا جائز لانه لا يقسم كذا في الذخيرة \* اذا اشترى خاتم فضة فيه فص بدرهم او دنانير ثم قبضها وميزها قبل الافتراق او بعده والتميز يضربه وافتراق قبل ان يدفع الثمن فالبيع فاسد في ذلك كله ويرد المشتري على البائع الفص وما نقصه وان كانت الفضة نقصت مع ذلك وانقصت هي وحدها لا يقدر المشتري على ردها ولكنه يغرم قيمتها صوفة من الذهب الا ان يشاء البائع ان ياخذها وحدها ولا يغرم المشتري نقصانها كذا في المحيط \* لو اشترى خاتم فضة فصه يا قوت بمائة دينار فذهب الفص عند البائع فهو بالخيار ان شاء تركه وان شاء اخذ الحلقة بمائة دينار كذا في خزنة الاكمل \* ولو كان اشتراه بدرهم كان له ان ياخذ الحلقة بوزنها من النضة كذا في المحيط \* واذا اقرض الرجل رجلا الف درهم واخذ بها كفيلا ثم ان الكفيل صالح الطالب على عشرة دنانير وقبضها فهو جائز ويرجع الكفيل على الاصيل بالدراهم ولو ان الكفيل صالحه على مائة درهم لايرجع على الاصيل الا بمائة درهم هو الذي ذكرنا اذا صالح الكفيل مع الطالب واما اذا صالح الكفيل مع الاصيل على عشرة دنانير وذلك قبل ان يؤدي الكفيل شيئا الى الطالب صح الصلح اذا قبض الكفيل الدنانير من الاصيل ثم صالح الكفيل مع الاصيل لايوجب سقوط مطالبة الطالب لا من الكفيل ولا من الاصيل فيطالب الطالب ان شاء الاصيل وان شاء الكفيل فان طالب الكفيل واخذ منه الالف لايرجع الكفيل على الاصيل وان طالب الاصيل واخذ منه الالف كان للاصيل ان يرجع على الكفيل بالالف الا ان يشاء الكفيل ان يعطى الاصيل الدنانير التي اخذها منه كذا في الذخيرة قوله الا ان يشاء الكفيل معناه اذا قال الكفيل للاصيل حين اراد ان يرجع عليه بالالف درهم انا اعطيك الدنانير التي اخذتها منك ولا اعطيك الف درهم فللكفيل ذلك لان الكفيل يقول للاصيل انا اخذت منك الدنانير بطريق الصلح ومبنى الصلح على الاتهام والتجوز بدون الحق وانما رخصت انا بالتجوز بدون حقي بشرط ان يكون انا المباشر بقاء دين الطالب لعلمي

ان الطالب يرضى مني بدون الحق فاذا باشرت انت و اردت الرجوع على جميع الالف  
 فقد فات فرضي من هذا الصلح فلا ارضى به وهذا يصلح حجة للكفيل فلهذا كان له الخيار بين  
 ان يعطى الطالب الف درهم وبين ان يعطيه العشرة الدنانير كذا في المحيط \* النواذر باع عشرة دراهم  
 صحاح باثنى عشر درهما مكسورة لا يجوز لانه ربوا والحيلة فيه ان يستقرض منه اثنى عشر درهما  
 مكسرة فيقضيه عشرة صحاح ثم يبرئه من درهمين ولو باع ثوبا بعشرة مكسورة الى اجل فلما  
 حل الاجل جاء المشتري بنسعة صحيحة وقال هذه تلك العشرة لا يجوز وحيلته ان يدفع  
 هذه النسعة ثم يبرئه البائع من الدرهم الباقي فان خاف المشتري ان لا يفعل البائع ذلك فحيلته  
 ان يدفع هذه التسعة وفسلا او شيئا قليلا وصالحه على ذلك ومن محمد رح انه قال لو باع الدرهم  
 بالدرهم وفي احدهما فضل من حيث الوزن وفي الآخر فلرس جاز ولكن اكرهه لان الناس  
 يعتادون التعامل بمثل هذا ويستعملونه في ما لا يجوز وقال ابو حنيفة رح لا باس به لانه امكن تصحيحه  
 بان يجعل الفضل بازاء الفلوس كذا في محيط السرخسي \* وفي المتن رجل اشترى منطقة  
 بمائة درهم على ان يهبها خمسين درهما حليتها وتقاضا وقد شرط له ان حليتها فضة بيضاء فكسرت الحلية  
 فاذا هي سوداء جاز ذلك عليه ولم يرجع شيء وان وجد بعض الحلية رصا صا فالبيع فاسد  
 وان كان قد استهلك الحلية ضمن قيمتها من الذهب وضمن قيمة الرصاص ورد السيروان كان  
 نقص السيروان ما نقص السيروان ولم يجد نيبها رصا صا ولكن فيها اربعين درهما حليتها فانه بالخيار  
 ان شاء ردها وان شاء رجع بعشرة دراهم وان وجد فيها ستين درهما حليتها فالبيع فاسد اذا كانا قد تفرقا  
 وان لم يتفرقا فان شاء المشتري زاد العشرة وجاز البيع وان شاء نقض البيع ولو كان الثمن دنانير  
 فتفرقا والمسئلة بحالها فالبيع جائز كانه باع قلب فضة بدينار على انه عشرة دراهم فاذا هو عشرون درهما  
 كذا في المحيط \* من الجرد قال محمد رح صير في باع الف درهم بمائة دينار وليس عند الصير في  
 دراهم اجبرنا الصير في على ان يشتري له او يستقرض له الغبن حيث شاء حتى يوفيه اياه  
 وكذلك ان لم يكن عند الآخر الدنانير اجبرنا على ان يدفع الى الصير في مائة دينار  
 ما لم يتفرقا فاما اذا تفرقا بطل الصرف كذا في خزائن الاكمل \* باع انسان من صير في الف درهم  
 خلة بنسعمائة وضح ومائة فلس وتعاضا ثم استحققت الالف الغلة من يدى الصير في بعدما تفرقا  
 رجع الصير في

رجع الصيرفي على الذي اشترى منه الغلة بالتسعمائة الوضوح الذي امطاه ويرجع عليه بمائة درهم غلة ثمن الفلس الذي امطاه وان لم يتفرقا حتى استحققت الغلة رجع الصيرفي عليه بالف غلة مثلها وان لم يستحق شيء من ذلك حتى افتراقا ثم استحققت المائة الفلس رجع على الصيرفي بمائة فلس مثلها وان لم يستحق الفلوس ولكن استحققت التسعمائة الوضوح بعد ما افتراقا رجع على الصيرفي بتسعمائة غلة ثمن الوضوح وان استحققت التسعمائة الوضوح والمائة الفلس بعد ما افتراقا رجع على الصيرفي بتسعمائة غلة ويرجع عليه بمائة فلس بدل الذي استحق وان استحق ما في يدي الرجل من الوضوح والفلوس واستحق ما في يدي الصيرفي من الغلة فان كان بعد ما افتراقا فقد انتقص البيع بينهما في جميع الدراهم والفلوس وان كانا لم يتفرقا يرجع كل واحد منهما على صاحبه بمثل ما استحق من يده والبيع تام كذا في المحيط \* الحسن بن زياد من ابى حنيفة رح لاباس ببيع خاتم فيه فص بخاتمين فيهما فسان وكذلك السيف المحلى بسيفين كذا في الذخيرة \* ابن سماعة من ابى يوسف رح اذا باع عشرة دراهم وضوح بعشرة دراهم مكحلة لم يصح لان هذه تنقص وما فيها من الكحل ليس له ثمن فيكون بما زاد من وزن البيض كذا في المحيط \* قال ابو حنيفة رح لاباس ببيع المغشوش اذا بينه او كان ظاهرا يرى وهو قول ابى يوسف رح وقال في رجل حمل الفضة على النحاس لا يبيعهما حتى يبين قال ولا باس بان يشتري بستوقه اذا بين وارى للسلطان ان يكسرها لعلها تقع في يدي من لا يبين كذا في الذخيرة \* بشرى الاملاء من ابى يوسف رح اكره للرجل ان يعطى الزبوف والنهرجة والمستوقة والمكحلة والبجارية وان بين ذلك وتجوز بها منه الاخذ من قبل ان انفاها ضبر بالعوام وما كان ضررا عاما فهو مكروه وليس يصلحه تراضى هذين الحاضرين من قبل ما يتجوز فيه من الدلسة على الجاهل به ومن الفاجر الذي لا يتخرج قال فكل شيء لا يجوز بين الناس فانه ينبغي ان يقطع ويعاقب صاحبه اذا انفق وهو يعرفه كذا في المحيط \*

## كتاب الكفالة

وفيه ابواب \* الباب الاول في تعريف الكفالة وركنها وشروطها \* اما تعريفها قيل هي ضم الذمة الى الذمة في المطالبة وقيل في الدين والاول اصح كذا في الهداية \* اما ركنها فالاجاب والقبول مند ابى حنيفة ومحمد رح وهو قول ابى يوسف رح ولاحق ان الكفالة لا تتم بالكفيل وحده سواء كفل بالمال او بالنفس مالم يوجد قبول المكفول له او قبول الاجنبى منه في مجلس العقد وخطاب



للمكفول له او خطاب اجنبي منه بان قال الطالب لآخر اكفل بنفس فلان لي فقال كفلت او قال رجل اجنبي لغيره اكفل بنفس فلان او بمال من فلان لفلان فيقول ذلك الغير كفلت بصح الكفالة وتقف على ما وراء المجلس على اجازة المكفول له وللكفيل ان يخرج نفسه من الكفالة قبل ان يجيز الغائب كفالته اما اذا لم يوجد شيء من ذلك بان قال الكفيل كفلت بنفس فلان لفلان او بما لفلان على فلان من الدين فانها لا تقف على ما وراء المجلس حتى لو بلغ الطالب فقبل لم تصح ثم رجع ابو يوسف رح وقال الكفالة تتم بالكفيل وحده وجد القبول او الخطاب من غيره اولم يوجد كذا في المحيط \* واختلفوا على قول ابي يوسف رح فقيل عنده يجوز بوصف التوقف حتى لو رضى به الطالب ينفذ ولا يبطل وقيل جائز عنده بوصف النفاذ ورضاء الطالب ليس بشرط عنده وهو الاصح كذا في الكافي \* وهو الاظهر كذا في فتح القدير \* وفي البزازية وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق \* وهكذا في البحر الرائق \* وان وجد الخطاب او القبول من المكفول عنه بان قال المطلوب لرجل اكفل عني لفلان بنفسى او بماله علي او كفل رجل بمال من مطلوب او بنفسه وقبل عنه المطلوب ان وجد الخطاب او القبول من المطلوب في صحته فانه لا يصح الكفالة عند ابي حنيفة ومحمد رح وهو قول ابي يوسف رح او لا ويكون خطاب المكفول عنه او قبوله بمنزلة العدم وان كان الخطاب من المطلوب في مرضه ان خاطب وارثه بذلك بان تكفل عنه بما لمال الذي لفلان عليه ثم مات من مرضه فالقياس ان لا تصح الكفالة عندهما وفي الاستحسان تصح حتى اذا مات اخذت الورثة بذلك بحكم الكفالة وان كان المكفول له فائبا هكذا في المحيط \* ولو مات لامن تركه لا يؤخذ الورثة باذنه كذا في محيط السرخسى \* وان قال ذلك لاجنبي فضمن الاجنبي المختلف المشائخ فيه فقال بعضهم لا يصح هذا الضمان لان الاجنبي غير مطالب بقضاء دينه بدون التزام فكان المريض والصحيح في حقه سواء وقال بعضهم يصح هذا الضمان لان المريض قصد به النظر لنفسه والاجنبي اذا قضى الدين بامره يرجع في تركته فيصح هذا من المريض على ان يجعل قائما مقام الطالب لضيق الحال عليه لكونه على شرف الهلاك ومثل ذلك لا يوجد من الصحيح فيؤخذ فيه بالقياس كذا في الكافي والتبيين والكفاية والنهاية والعينى \* وهو الوجه كذا في فتح القدير \* ولو قالت الورثة للمريض صمنا للناس كل دين لهم عليك ولم يطلب المريض ذلك منهم والغرماء فيب لم تصح ولو قالوا ذلك بعد موته صحت الكفالة استحسانا كذا في فتاوى قاضى خان \* واما شرائطها فاقسام اربعة القسم الاول



اما يرجع الى الكفيل فمنه العقل والبلوغ وانهما من شرائط الانعقاد فلا تنعقد كفالة الصبي والمجنون الا اذا استدان الولي ديناً في نفقة البتيم وامره بان يضمن المال منه فانه صحيح ولو امره بكفالة نفسه منه لم يجز كذا في البحر الرائق \* واذا كفّل الصبي بنفسه او مال ثم بلغ واقر بالكفالة لا يؤخذ بها لانه اقرب كفالة باطلة فان وقع الاختلاف بين الصبي بعد البلوغ وبين الطالب فقال الطالب كفلت وانت رجل وقال الصبي كفلت وانا صبي فالقول قول الصبي ولو قال كفلت وانا مجنون او مغمى عليه او مبرم وانكر الطالب ذاك وقال كفلت وانت صحيح ان كان ذلك معهودا من المقر فالقول قول المقر وان لم يكن ذلك معهودا فالقول قول الطالب كذا في المحيط \* ومنه الحرية وهي شرط نفاذ هذا التصرف فلا تجوز كفالة العبد المحجور والمأذون له في التجارة ولكنها تنعقد حتى يواخذ به بعد العتاق واما صحة بدن الكفيل فليس بشرط لصحة الكفالة فتصح كفالة المريض من الثالث كذا في البدائع \* القسم الثاني ما يرجع الى الاصيل فمنه ان يكون قادراً على تسليم المكفول به اما بنفسه واما بذائبه عند ابي حنيفة رح فلا تصح الكفالة بالدين من ميت مفلس عنده وعند ابي يوسف ومحمد رح تصح كذا في البدائع \* والصحيح قول ابي حنيفة رح كذا في الزاد \* ولو ترك مالا جاز بمقداره كذا في محيط السرخسي \* ومنه ان يكون معلوماً اذا كانت الكفالة مضافة حتى ان من قال لغيره كفلت لك بما بايعت احداً من الناس كانت الكفالة باطلة ولو قال كفلت لك بما لك على فلان او بمالك على فلان آخراً زو يكون للكفيل الخيار وان كان المكفول عنه مجهولاً لعدم كونها مضافة هكذا فهم من الذخيرة والمحيط في فصل الكفالة مع الجهالة ومن النهاية ولا يشترط ان يكون حراً ما قلنا بالغاً كذا في البحر الرائق \* فاذا ادعى رجل على صبي او مجنون شيئاً وكفل رجل بنفسه او بما عليه يهيران وليه فانه يصح الكفالة سواء كان الصبي مآذوناً له في التجارة او غير مآذون وسواء كان مآلاً او غير مآل فان اخذ الكفيل باحضاره فاراد الكفيل ان يحضر الصبي فان حصلت الكفالة باذن من يلي عليه يجبر وان حصلت من غير ان من يلي عليه ومن غير ان الصبي لا يجبر الصبي على الحضور وان كان الصبي هو الذي طلب ذلك من الكفيل هل يؤمر بالحضور فان كان مآذوناً في التجارة يؤمر واذا كفّل منه بمال وادى في هذه الصورة كان له ان يرجع على الصبي وان كان محجوراً لا يجبر الصبي على الحضور واذا ادى الكفيل ما كفّل منه لا يرجع على الصبي كذا في المحيط \* القسم الثالث ما يرجع

الى المكفول له فمَنه ان يكون معلوما كذا في البدائع \* فاذا قال الرجل لرجلين كفلت لهذا بماله  
فلان وفلان درهم اول هذا بماله عليه فهو باطل لجهالة المكفول له هكذا في الذخيرة \* لو قال لقوم  
ما با يعنموه انتم وغيركم فعلى صح في حق مخاطبين دون غيرهم كذا في محيط السرخسى \* ولو قال  
من بايعك من هؤلاء و اشار الى قوم معدودين فانا كفيل منك بشمته جاز لان المكفول له معلوم كذا  
في خزنة المفتين \* ومنه وهو تفريع على قولهما ان يكون ما فلا فلا يصح قبول المجنون والصبي  
الذى لا يعقل ولا يجوز قبول وليهما منه واما حرية المكفول له فليس بشرط هكذا في البدائع  
القسم الرابع ما يرجع الى المكفول به فمَنه ان يكون مضمونا على الاصيل بحيث يجبر الاصيل  
على تسليمه كذا في الذخيرة \* فيجوز الكفالة بتسليم المبيع وبالديون والاعيان المضمونة  
كالغصوب والمهور في يد الزوج وبدل الخلع في يد المرأة وبدل الصلح من دم العمد والمبيع  
بيعا فاسدا هكذا في التبيين \* وتجوز الكفالة بالمقبوض على موم الشراء ان كان الثمن  
مسمى والا فهو امانة هكذا في النهر الفائق \* ولا يجوز الكفالة بالامانات كالودائع واموال  
المضاربات والشركات لان هذه الاشياء غير مضمونة لامينها ولا تسليمها كذا في الذخيرة \*  
وكذا بعين المرهون والمستعار والمستاجر هكذا في الكافي \* واما الكفالة بتمكين المودع من الاخذ  
فصححة كذا في الذخيرة \* وكذا بتسليم الرهن بعد القبض وبتسليم المستاجر الى المستاجر هكذا  
في الكافي \* اما الكفالة بتسليم العارية فقد نص محمد رح في الجامع ان الكفالة به صححة كذا  
في الذخيرة \* والكفالة بتسليم الشاهد ليحضر مجلس القاضي فيشهد لا تجوز كذا في الفصول العمادية \*  
ومنه ان يكون مقدورا لتسليم من الكفيل وعن هذا قلنا ان من يقبل من رجل  
بناء دار معلومة او كراب ارض معلومة واعطاه كفيلا بذلك فان كان شرط العمل مطلقا جازت الكفالة  
وان شرط على هذا الرجل بعينه فان كفل بنفس العمل لا يجوز وان كفل بتسليم نفسه فهو جائز  
وكذا اذا تكارب ابل الى بلد من البلدان واخذ من المكاري كفيلا فان كانت الابل بغير اعيانها  
صححت الكفالة كفلا بالحمولة وهو الحمل او بتسليم الابل وان كانت الابل باعيانها صححت الكفالة  
بالتسليم ولا تصح بالحمل عليها كذا في الذخيرة \* وكذا من استاجر عبدا للخدمة فكفل له رجل  
خدمته فهو باطل كذا في الهداية \* وكذلك لا تصح الكفالة بالقصاص والحدود وكذا لو كفل  
بنفس رجل

بنفس رجل غائب لا يعرف مكانه لا تصح الكفالة كذا في الذخيرة \* وَمِنْهُ أَنْ يَكُونَ الدِّينُ صَحِيحًا فَلَا تَجُوزُ  
بِبَدْلِ الْكِتَابَةِ هَكَذَا فِي النِّهَايَةِ \* وبَدَلِ السَّعَايَةِ كِبَدْلِ الْكِتَابَةِ فَلَا تَصَحُّ كِفَالَتُهُ أَحَدٌ عَنْهُ لِأَنَّهُ كَأَمَّا كَتَبَ عَنْهُ  
 وَمِنْهُمَا هُوَ حَرَمٌ عَلَيْهِ دِينَ فَتَصَحُّ كَذَا فِي الْكَافِي \* وَلَا يَشْتَرُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الْقَدْرِ هَكَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ \*  
الْبَابُ الثَّانِي فِي الْفَاطِ الْكِفَالَةِ وَأَقْسَامِهَا وَأَحْكَامِهَا وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا \* وفيه فصول \* الفصل الاول في الالفاظ  
الَّتِي تَقَعُ بِهَا الْكِفَالَةُ وَلَا تَقَعُ \* وللكفالة الفاظ ضمان وكفالة وحمالة وزمانة وخرامة او يقول علي  
 اواني كذا في شرح الطحاري \* الْفَاطُ الْكِفَالَةُ كُلُّ مَا يَنْبَغِي مِنَ الْعَهْدَةِ فِي الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ كَذَا فِي التَّائِيخَانِيَةِ  
نَافِلًا مِنَ التَّفْرِيدِ \* وتصح بكفالت منه وبما عبر من البدن حقيقة كنفسه وجسده او صرفا كوجهه ورأسه  
 ووجهه وبجزء شائع كنصفه وثلثه وجزئه كذا في الكافي \* وَلَوْ قَالَ كَعَلْتُ بِيَدِهِ وَرَجَلَهُ أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا  
لَا تَصَحُّ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَيْهِ لَا تَصَحُّ الكفالة كذا في فتاوى قاضي خان \* وَلَوْ كَفَلَ بِعَيْنِهِ لَمْ يَذْكُرْهُ  
فِي الْكِتَابِ وَحَكِيَ الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرٍ الْبَلْخِي انه قال لا تصح الكفالة ولو نوى البدن صححت النية واما  
 من غير نية فيصرف الى العضو الفرد وهو عين الباصرة كذا في محيط السرخسي \* وَذَكَرَ  
فَصْلُ الْفَرَجِ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ وَلَمْ يَذْكُرْ هُنَا قَالُوا ينبغي ان يصح اضافة الكفالة اليه متى  
 كان الفرج مضافا الى المرأة كذا في المحيط \* أَنَّا إِذَا أَضَافَ الْجُزْءَ إِلَى الْكَفِيلِ بَانَ قَالَ الْكَفِيلُ كَفَلَ لَكَ  
نِصْفِي أَوْ ثُلُثِي فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ذِكْرُ الْكَرْخِيِّ فِي بَابِ الرِّهْنِ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ \* وَلَوْ قَالَ عَلِيٌّ  
أَنْ أَوْفَيْكَ بِهِ صَارَ كَفِيلًا فَهَذَا وما لو قال علي ان اسلم نفسك سواء وكذلك اذا قال علي ان الفاك  
 به صار كفيلًا وهذا وما لو قال علي ان آتيك به سواء كذا في المحيط \* وَفِي أَجْنَاسِ النَّاطِقِي رَح  
إِذَا قَالَ لَكَ مَنَدِي هَذَا الرَّجُلُ أَوْ قَالَ دَعَهُ إِلَى فَهَذَا كِفَالَةٌ رَأَيْتُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ان لم اوافك  
 به ضد افعددي لك هذا المال فلم يراف به ضد الزمة المال كذا في الذخيرة \* وَأَمَّا إِذَا قَالَ هُوَ لَدِي  
فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَفِيلًا لان قوله لدي بمنزلة قوله مندي كذا في المحيط \* أَنَّا كَفَلَ رَجُلٌ بِنَفْسِ  
رَجُلٍ وَدَفَعَهُ إِلَى الطَّالِبِ وَبَرِي مِنْهُ ثم ان الطالب لزم المطلوب فقال له الكفيل دعه وانا على  
 كفالتي او قال دعه وانا على مثل كفالتي ففعل فهو لازم له وهو كفيل بنفسه على ما كان عليه  
 وهذه كفالة مبتدأة لوجود القبول منه دلالة لانه ترك الملازمة بعد قوله دعه وانا كفيل هكذا  
 في الذخيرة \* وَلَوْ لَمْ يَتْرَكِ الطَّالِبُ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ كَفِيلًا لان الكفالة لا تصح بدون الطالب  
 ولم يوجد كذا في الفصول العمدية \* وَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ مَا يَابَعْتَ فَلَنَا فَهُوَ عَلَى جَازٍ لانه اضاف الكفالة

الى سبب الوجوب وهو المبايعة والكفالة المضافة الى وقت في المستقبل جائزة لتعامل الناس في ذلك كذا في محيط السرخسى \* **ابن ادمي** فانكر المدمي عليه فقال رجل ما ادعيت على فلان فعلى نضامن ولو قال ما دمى فلا كذا في التاتارخانية \* **ولو قال** لا خردفع الى فلان كل يوم درهما فانا ضامن لك فاعطاه حتى اجتمع عليه مال كثير فقال الامر لم ارد هذا كله يلزمه جميع ذلك كذا في خزائن المفتين \* **ولو قال هو على حتى يجتمع** او يوافيا او يلتقيا فهو كفيل الى الغاية التي ذكرها هـ كذا في الظهيرية \* **ولو قال** انا ضامن حتى يجتمع او قال يلتقيا لا يكون كفالة لانه لم يبين المضمون انه كفيل بنفس او مال كذا في فتاوى قاضي خان \* **ولو قال** (أشنائي فلان برمن) قال الفقيه ابو جعفر يكون كفيلة بالنفس وقال الفقيه ابو الليث لا يكون كفيلة وما قال الفقيه ابو جعفر رح انرب الى عرف الناس كذا في فتاوى قاضي خان \* **وفي** الواهات الفتوى على انه يصير كفيلة كذا في الظهيرية \* **ولو قال** (فلان آشنای من است) او قال (فلان آشناست) قالوا يكون كفالة بالنفس كذا في فتاوى قاضي خان \* **وفي** الكبرى وبه يفتي كذا في التاتارخانية \* **ولو قال** انا ضامن لمعرفته او بمعرفته فانه لا يصير كفيلة وكان بمنزلة ما لو قال انا ضامن لك على ان ادلك عليه او افك عليه كذا في المحيط \* **ولو قال** معرفة فلان على قالوا يلزمه ان يدل عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* **إذا قال** (انچه ترا بر فلان است من بدهم) فهذا وعد بكفالة وبعض مشائخنا رح قالوا في قوله (انچه ترا بر فلان است من جواب كويم) ان هذا كفالة بحكم العرف وكان الشيخ الامام ظهير الدين يفتي بانه لا يكون كفالة وكذا كان يفتي في قوله (جواب مال تو بر من) او (جواب مال تو من بكويم) انه لا يكون كفالة كذا في المحيط \* **ولو قال** (بذرفتم) هذا ضمان صحيح **ولو قال** (قبول كردم) قد اختلف المتأخرون فيه قيل لا يكون كفالة وقيل ان اراد به الكفالة يكون كفالة وان لم يرد يكون وعدا لضمانا **ولو قال** (هرچه ترا بروي ايد بر من) لا يكون كفالة **ولو قال** (هرچه ترا بر فلان بشكنند) فهو على لا تصح كذا في خزائن المفتين \* **لو قال** (بذرفتم فلان را كه فردا بتو تسليم كنم) هذه كفالة مطلقة لان قوله (بذرفتم فلان را) كفالة تامة وقوله (فردا بتو تسليم كنم) لم يدخل في الكفالة بخلاف ما لو قال كفلت بنفس فلان ضدا فعلى قياس هذه المسئلة **لو قال** (بذرفتم تن فلان را كه هرگاه طلب كنى بتو تسليم كنم) يكون كفالة

كذا في الفصول العمادية واربع نسخ من الفتاوى العالمية وفي نسختين منها تصح مكان قوله لا تصح

مطلقة حتى لو سامة اليه قبل ان يطالبه منه يبرأ ولو قال (هراكه كطلب كنى فلان راتن او رايند رقتم) قيل ينبغي ان لا يكون كفلا قبل ان يطالبه منه وان المسئلة هذه كانت واقعة الفتوى لو قال (اكر مال تو بر فلان فرورود من جواب كويم) لا يكون كفالة ولو قال (اكر فلان تا آن وقت مال تر نكذارد من جواب كويم) اوقال (تانتواند كذاردن من جواب كويم) لا تصح الكفالة كذا في الفصول العمادية \* ومن القاضي الامام زكن الاسلام على السعدي انه قال اذا قال (اكر من فلان كس را حاضر نتوانم كردن جواب آن مال بر من) هذا لا يكون كفالة وفي فتاوى النسفي انه من قال اخبره ان الدين الذي اك على فلان انا ادفعه اليك انا اسلمه اليك انا اقصيه لا يصير كفلا ما لم يتكلم بلفظ يدل على الالتزام نحو قوله كفلت ضمننت علي الى وكان الشيخ الامام ظهير الدين الحسن بن علي المرعيني يقول اذا اتى بهذه الالفاظ منجز لا يكون كفالة واذا اتى بها معلقا بان قال ان لم يؤد فلان مالك عليه فانا اؤدي فانا انفع يصير كفلا كذا في المحيط \* لو قال لا قوام باعيانهم (هرجه شما را از فلان آيد بر من) الاشياء عليه بهذا الضمان لان قوله (از فلان آيد) لفظ مجمل كذا في خزائن المفتين \* وفي نوادر ابن سماعة من محمد رح رجل له على رجل مال فقال للطالب ضمننت لك ما على فلان انا قبضه منه واودعته اليك قال ليس هذا على ضمان المال ان يدفعه من عنده انما هذا على ان يتقاضاه ويدفعه اليه وعلى هذا معاني كلام الناس وفيه رجل غصب من رجل الف درهم فقاتله المصوب منه واراد ان ياخذها منه فقال رجل لا تقا تلها فانا ضامن بها آخذها واودعها اليك لزمه ذلك ولا يشبه هذا الدين ولو كان الغاصب استهلك الالف وصارت دينا كان هذا الضمان باطلا وكان على ضمان القاضي كذا في المحيط \* ومن محمد رح في من ادهى على انسان انه غصب عبدا فقال رجل انا ضامن بالعبد الذي تدعى قال هو ضامن حتى ياتي بالعبد فيقيم البينة فان لم يات به واستحققه ببينة فهو ضامن بقيمته واودع من انه غصبه عبدا ومات في يده فقال خله فانا ضامن بقيمته العبد فهو ضامن ياخذ به من ساقته ولا يحتاج الى الاثبات بالبينة كذا في الخلاصة \*

الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال \* الكفالة بالنفس جائزة لانه يقدر على تسليمه بطريقة بان يعلم الطالب مكانه فيحتمل بينه وبينه هكذا في الهداية \* اوبوا فقه اذ ادعاه او بكرهه بالحضور الى مجلس الحاكم وان لم يقدر عليه استعان باصوان القاضي كذا في التبیین \* من اخذ من رجل

كفيلة بنفسه ثم ذهب فاخذ منه كفيلة آخر فهما كفيلان كذا في الهداية \* والمضمون بها احضار المكفول به فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه احضاره ان طلبه في ذلك الوقت رعاية لما التزمه فان احضره فيها وان ابى حبسه الحاكم كذا في الكافي \* هذا اذا لم يظهر عجزه واما اذا ظهر عجزه فلا معنى لحبسه الا انه لا يحال بينه وبين الكفيل فيلزمه ويطالبه ولا يحول بينه وبين اشغاله كذا في التبيين وان اضربه ملازمته استوثق منه بكفيل كذا في النهر الفائق \* ولا يحبس اول مرة انما يحبس بعد الدفع مرتين او ثلث مرات هذا اذا كان مقربا للكفالة اما اذا كان منكرا فقامت البينة عليه او حلفه القاضي فنكل يحبس في اول مرة كذا في الظهيرية \* وهذا ظاهر الرواية هكذا في النهر الفائق \* وليس هذا في هذا الموضع خاصة بل في عامة الحقوق كذا في الظهيرية \* ولو غاب المكفول بنفسه امهله الحاكم مدة ذهابه ومجيئه فان مضت ولم يحضره يحبس كذا في الهداية \* وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به وان اختلفا فقال الكفيل لا امر ف مكانه وقال الطالب تعرف ينظر فان كانت له خرجة معروفة يخرج الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالقول قول الطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع وان لم يعرف منه ذلك كان القول قول الكفيل وان اقام الطالب بينة انه في موضع كذا امر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع واحضاره كذا في التبيين \* ولو لحق المكفول به بدار الحرب مرتدا ينظر فان كان الكفيل قادرا على رده بان كان بيننا وبينهم مواعدة على ان من لحق بهم مرتدا يردونه اليانا اذ اطلبنا فيمهل الكفيل قدر ذهابه ومجيئه وان لم يكن قادرا على رده بان لم يتقدم مواعدة على الوجه الذي قلنا فالكفيل لا يؤخذ به كذا في الذخيرة \* وفي كل موضع قلنا انه يؤمر بالذهاب اليه للطالب ان يستوثق الكفيل بكفيل آخر حتى لا يغيب الآخر فيضيع حقه كذا في التبيين \* وبجارت الكفالة بالنفس في القصاص وحد القذف والسرقة عند ابي حنيفة رح ولكن لا يجبر بل اذا سمحت وطابت نفسه باعطاء الكفيل كذا في محيط السرخسي \* واما الحدود الخالصة لله تعالى كحد الشرب والزنا وحد السرقة على قول بعضهم فلا يجوز الكفالة فيها وان طابت نفسه كذا في الكفاية \* واذا لم يجبر على اعطاء الكفيل فالمدعى لازم الى ان يقوم القاضي من مجلسه فان جاء ببينة والاخلى سبيله كذا في المحيط \* ذكر شمس الائمة السرخسي رح في ادب القاضي ان في دعوى جراحة الخطاء وقتل الخطاء وشيء من الجراحات التي لا قصاص فيها وكل شيء



وكل شيء يجب فيه التعزير يجبر المطلوب على اعطاء الكفيل فان هذه الدعاوى ودعوى المال على السواء كذا في النهاية \* ولا يحبس في الحدود والقصاص حتى يشهد شاهدان مستوران او شاهد عدل يعرفه القاضي بالعدالة كذا في الكافي \* الكفالة بالمال جائزة معلوما كان المال او مجهولا بامر المكفول عنه او غيرا مرة والطالب ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب الكفيل كذا في السراجية \* ولو طالب احدهما ان يطالب الآخر وله ان يطالبهما كذا في الهداية \*  
 الفصل الثالث في البراءة من الكفالة \* قال اصحابنا رح الكفالة بالنفس متى صححت فالبراءة عنها انما تكون باحد الاشياء الثلاثة اما بتسليم المكفول به الى الطالب وامابا براء المكفول له اياه عنها واما بموت المكفول عنه كذا في المحيط \* اذا حضره وسلمه في مكان يقدر المكفول له ان يخاصمه كمصر برى الكفيل من الكفالة كذا في الكافي \* سواء قبله الطالب اولا كذا في فتح القدير \* وان سلمه في برا وسواد لم يبرأ كذا في الكافي \* ولو كفل به في مصر فسلم في مصر آخر برى عندها بيمينه رح وعندهما لا يبرأ كذا في الهداية \* وقولهما اوجه كذا في فتح القدير \* وهذا اذا لم يشترط التسليم في مصر كفل فيه وان شرط فلا يبرأ عندهما وعلى قوله اختلف المشايخ فيه كذا في الكفاية \* ولو كفل على ان يسلمه في مجلس القاضي وسلمه في السوق برى كذا في الكافي \* قال الامام السرخسي المتأخرون من مشايخنا قالوا هذا بناء على ما دلتهم في ذلك الوقت اما في زماننا اذا شرط التسليم في مجلس القاضي لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك الموضع كذا في غاية البيان شرح الهداية \*  
 وفي الكبرى وبه يفتى كذا في التاتارخانية \* وان شرط على الكفيل ان يدفعه اليه عند الامير فدفعه اليه عند القاضي او شرط ان يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامير وشرط عليه الدفع عند هذا القاضي فاستعمل قاض آخر فدفعه اليه عند الثاني برى كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 سألت ابا حامد عن رجل كفل بنفس رجل وكان المكفول له جالسا مع قومه في خانقاه فجاء الكفيل بالمكفول عنه وسلم المكفول عنه على الجماعة وقال له الكفيل هذا هو المكفول عنه ولم يجلس المكفول عنه بل مروا خرج الى باب آخر هل يكون هذا القدر تسليميا قال نعم كذا في التاتارخانية \* رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به في وقت كذا فعليه المال الذي للطالب على المكفول به وشرط الكفيل في الكفالة انه برى من الكفالة اذا وافاه المسجد الاظم فوافاه به في ذلك المكان يومئذ واشهد على ذلك وتغيب الطالب برى الكفيل من الكفالة بالنفس والمال جميعا وكذا لو كان ذلك



في الكفالة بالنفس وحدها ولو كفل بنفس رجل الى الغد على انه ان لم يواف به غدا في المسجد فعليه المال الذي له عليه وشرط الكفيل على الطالب انه ان لم يواف الطالب غدا في المسجد الا عظم فيقبضه منه فهو منه بري ثم التقيا بعد الغد فقال الكفيل قد تغيبت وقال الطالب فدوافيت لا يصدق احدهما على الآخر والكفالة على الكفيل على حالها والمال لازم على الكفيل وان اقام كل واحد منهما البينة على الموافقة في المسجد ولم يشهدوا ان الكفيل دفع المكفول به كانت الكفالة بالنفس على حالها ولا يلزم المال على الكفيل ولو اقام الكفيل البينة على الموافقة في المسجد ولم يقيم الطالب بينة بري الكفيل من المال والنفس ولا يصدق الطالب على الموافقة رجل كفل بنفس رجل والمكفول به مجبوس عند القاضى فدفع الكفيل الى الطالب في السجن بري الكفيل وان كفل بنفس رجل وهو مجبوس ثم اطلق ثم اعيد الى الحبس فدفعه اليه قالوا ان كان الحبس الثانى بشىء من التجارة او غير هاصح الدفع وبري الكفيل وان كان الحبس الثانى بشىء من امور السلطان لا يبرأ الكفيل كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا حبس المكفول بنفسه بدين او غيره يراخذه الكفيل هكذا اطلق في الاصل قالوا وهذا اذا كان مجبوسا في مصر آخر فاما اذا كان مجبوسا في المصر الذى وقعت فيه الكفالة في سجن القاضى الذى تخاصم اليه لا يطالب بالتسليم ولكن القاضى يخرج به من السجن حتى يجيب خصمه ثم يعيده الى السجن فاما اذا كان مجبوسا في المصر الذى وقعت فيه الكفالة ولكن في سجن قاض آخر بان كان في المصر قاضيان او حبس في سجن الوالى فالقياس ان يواخذ الكفيل بالتسليم وفي الاستحسان لا يواخذ به ويكون الحكم فيه كالحكم في ما اذا كان في سجن هذا القاضى كذا في الذخيرة \* وفي المتنقى اذا كان المكفول بالنفس مجبوسا في سجن قاض آخر في هذا المصر فالقاضى يامر الطالب ان يذهب الى القاضى الذى حبسه ويكون خصومه منده كذا في المحيط \* اذا حبس المكفول بالنفس بعد الكفالة وسلم الكفيل المكفول بنفسه في السجن لا يبرأ قال مشائخنا هذا اذا كان مجبوسا في سجن قاض آخر ما اذا كان مجبوسا في سجن القاضى الذى وقعت الخصومة اليه فقد اختلفوا في ما بينهم قال بعضهم لا يبرأ وعامتهم على انه يبرأ وهو الصحيح وعلى قياس المسئلة المتقدمه ينبغي ان يبرأ اذا كان مجبوسا في المصر الذى وقعت الكفالة فيه استحسانا وان كان مجبوسا في سجن قاض آخر وفي سجن الوالى وقالوا ايضا وهذا اذا كان مجبوسا من جهة غير الطالب فاما اذا كان مجبوسا من جهة الطالب يبرأ

بالتسليم في الحالين لامحالة وفي الفتاوى إذا سلمه في السجن بناء على طلب الطالب يبرأ هكذا  
 في الذخيرة \* ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوس ثم حبس فخاصم الطالب الكفيل إلى القاضي  
 الذي حبسه فقال الكفيل كفلت به وانت حبسته بدين فلان آخر عليه عن محمد ر ح إن القاضي  
 يأمر باحضار المطلوب حتى يسلمه الكفيل إلى المكفول له ثم يعاد إلى الحبس كذا في فتاوى  
 قاضيخان \* المكفول به محبوس بدين عليه فاخرجه القاضي لخصومة الطالب فقال الكفيل  
 قد دفعته إليك فان قال ذلك قدام القاضي برى من الكفالة وان قال في غير مجلس القاضي  
 وهو ممنوع منه مع رسول القاضي لا يبرأ من الكفالة قال محمد ر ح إذا تكفل بنفس رجل وسلمه  
 إليه في المجلس مع من احضره من الحبس في مجلس القاضي لا يبرأ ولو حبس الكفيل في الكفالة  
 فلم يكن المكفول به محبوساً في الدم فلا سبيل على الكفيل بالنفس ولو حبس الكفيل في الكفالة  
 ثم علم ان المكفول به غائب ببعض الامصار يأمر القاضي الطالب ان يأخذ منه كفيلاً بنفسه  
 ويخرجه من السجن حتى يجيء بالمكفول به وكذلك لو حبسه دين عليه فسأل منه فلم يوجد له  
 في هذا المصرمال وكان ماله بخراسان فانه يخرجه ويأمره ان يأخذ منه كفيلاً بنفسه على قدر المسافة  
 فيبيع ماله ويقضي دينه كذا في محيط السرخسى \* من كفل بنفس آخر ولم يقل إذا دفعت إليك  
 فانا برى دفعه إليه فهو برى كذا في الهداية \* ثم لا يلحوا ما ان يسلم بعد طلب الطالب منه وقبله  
 فان سلمه إليه بعد ما طلب منه يبرأ وان لم يقل سلمت إليك بحكم الكفالة وان سلمه من غير طالب  
 الطالب لا يبرأ مالم يقل سلمت إليك بجهة الكفالة كذا في محيط السرخسى \* ولو سلم الكفيل المكفول عنه  
 إلى الطالب فابى ان يقبله يجبر على القبول كذا في التبيين \* ولو كفل بنفسه إلى شهر ثم دفعه  
 إليه قبل الشهر برى وان ابى المكفول له ان يقبله كذا في الخلاصة \* وبرى بتسليم المطلوب نفسه  
 من كفالته وتسليم وكيل الكفيل ورسوله كذا في الكنز \* وشرط براءة ان يقول كل واحد من هؤلاء  
 سلمت إليك بحكم الكفالة كذا في التبيين \* ثم ان محمد ر ح شرط في هذه المسئلة التسليم من كفالة  
 فلان قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة قال مشائخنا شرط التسليم من الكفالة شرط لازم  
 فاما شرط التسليم من كفالة فلان فانما يحتاج إليه اذا كان بنفسه كفيلان كل واحد منهما بعقد  
 على حدة فاما اذا كان بنفسه كفيل واحد فلا حاجة الى ذكر فلان كذا في المحيط \* لو ان رجلاً  
 اجنبياً ليس بما مورس المكفول به إلى الطالب وقال سلمت من الكفيل ان قبل الطالب برى

الكفيل وان سكت الطالب ولم يقل قبلت لا يبرأ الكفيل ولو اخذ القاضى من المدمى عليه او امين القاضى كفيلا بالنفس بطلب المدمى او بغير طلبه وسلم الكفيل الى القاضى برى وان سلمه الى الطالب لا يبرأ هذا اذا لم يصف القاضى او امينه الكفالة الى الطالب فان اضاف وقال له القاضى او امينه ان المدمى بطلب منك كفيلا بالنفس فاعطه كفيلا بنفسك فسلم الكفيل الى القاضى او الى امينه لا يبرأ وان سلمه الى الطالب برى كذا في فتاوى قاضيان \* اذا وكل الطالب رجلا بان ياخذ له كفيلا من المطلوب بنفسه فهذا على وجهين اما ان اضاف الوكيل الكفالة الى نفسه ففي هذا الوجه حق مطالبة الكفيل للموكل فان دفع الكفيل المطلوب الى الموكل برى في الوجهين جميعا استحسننا كذا في الذخيرة \* اما اذا سلمه الى الوكيل فان اضاف الى نفسه برى وان اضاف الى الموكل لا كذا في التاتارخانية \* لو كفل جماعة بنفس رجل كفالة واحدة فاحضروا اقدمهم برئوا جميعا وان كانت الكفالة متفرقة لم يبرأ الباقيون كذا في البدائع \* واما اذا مات المكفول به برى الكفيل بالنفس من الكفالة كذا في الهداية \* ولا فرق في ذلك بين كون المكفول به حرا او عبدا كذا في فتح القدير \* وكذا اذا مات الكفيل كذا في الهداية \* الكفيل بالنفس اذا اعطى الطالب كفيلا بنفسه فمات الاصيل برى الكفيلان وكذا الوصيات الكفيل الاول برى الكفيل الثاني كذا في فتاوى قاضيان \* رجل كفل بنفس رجل فمات الطالب فالكفالة بالنفس على حالها فبعد ذلك ان دفع الكفيل المكفول به الى وصى الميت برى من الكفالة سواء كان في التركة دين او لم يكن وان دفع الى وارث الميت ان كان في التركة دين لا يبرأ سواء كان الدين مستغرقا او لم يكن وان لم يكن في التركة دين يبرأ من حصة المدفوع اليه خاصة ولو كان في المال فضل على الدين وقد كان الميت اوصى بثلث ماله فدفع الكفيل المكفول به الى الوارث او الى الموصى له او الى الغريم لا يبرأ ولو دفع الى هؤلاء الثلاثة هل يبرأ قال شمس الاثمة السرخسى الاصح هندي انه لا يبرأ كذا في الظهيرية \* فان ادعى الوارث الدين والوصية جاز ذلك الدفع الى الورثة ويبرأ الكفيل كذا في المحيط \* رجل كفل لرجل بالف درهم ثم مات الطالب والكفيل وارثه برى الكفيل من الكفالة ويبقى المال على المكفول عنه على حاله وان كانت الكفالة بغير امره برى المطلوب

في  
موت  
الطالب

المطلوب ايضا لانه لما مات الطالب صار ذلك المال ميراثا لورثته ولو ملك الكفيل المال في حال  
الحياة بالقضاء او بالهبة يرجع على المكفول منه ان كانت الكفالة بامره وان كانت بغيره  
لا يرجع على المكفول منه وكذا اذا ملك الكفيل المال بالارث هذا اذا مات الطالب والكفيل  
وارثه وان مات الطالب والمكفول عنه وارثه برى الكفيل لان المطلوب وهو الاصيل ملك  
ما في ذمته فيبرأ وبراءة الاصيل توجب براءة الكفيل فان كان للطالب ابن آخر مع المطلوب برى  
الكفيل من حصة المطلوب وبقي عليه حصة الابن الآخر كذا في فتاوى فاضى خان \* وبرى الكفيل  
بإداء الاصيل وبإبراء الطالب الاصيل كذا في الكافي \* ويشترط قبول الاصيل \* وموته قبل القبول  
والرد يقوم مقام القبول كذا في النهر الفائق \* ولورده ارتد ودين الطالب على حاله واختلف  
مشائخنا رح ان الدين هل يعود الى الكفيل ام لا قال بعضهم يعود وقال بعضهم لا يعود كذا  
في شرح الطحاوى \* ولو وهب الطالب المال من المطلوب فمات قبل الرد فهو برى وان  
لم يمت فرد الهبة فردة صحيح والمال على المطلوب وعلى الكفيل على حاله كذا في المحيط \* ولو كان  
الابراء والهبة بعد موته وقبل ورثته صح ولورده ورثته ارتد وبطل الابراء في قول ابى يوسف رح  
لان الابراء بعد الموت ابراء للورثة وقال محمد رح لا يرتد بردهم كما لو أبرأه في حال حياته  
ثم مات قبل القبول والرد كذا في شرح الطحاوى \* ولو أبرأ الكفيل صح الابراء قبل اولم يقبل  
ولا يرجع على الاصيل ولو وهب الدين له او تصدق عليه يحتاج الى القبول فاذا قبل كان له  
ان يرجع كذا في غاية البيان شرح الهداية \* نفى الكفيل حكم ابرائه والهبة له مختلف ففي الابراء  
لا يحتاج الى القبول وفي الهبة والصدقة يحتاج الى القبول وفي الاصيل اتفق حكم الابراء  
والهبة والصدقة فيحتاج الى القبول في الكل كذا في شرح الطحاوى \* ولو أبرأ المريض  
وارثه من الكفالة بالنفس جاز لان المريض مرض الموت بمنزلة الصحيح في ما لم يتعلق به حق الغرماء  
والورثة وحقهم لا يتعلق بالكفالة بالنفس لانها ليست بمال ولهذا لو كان الكفيل بالنفس  
اجنبيا فابراه المريض لم يعتبر من الثلث وكذلك لو كان الكفيل بالنفس غير وارث وعلى المريض  
دين محيط فابراه الكفيل ثم مات من مرضه ذلك فهو جائز كذا في محيط السرخسي \* ولو أبرأ الكفيل  
برى هو لا الاصيل لو صالح الكفيل مما استوجب بالكفالة لا يبرأ الاصيل كذا في الكافي \* لو صالح  
الكفيل او الاصيل الطالب على خمسمائة من الالف التي عليه فاما ان يذكر في الصلح براءتهما

فيبرء ان جميعا او براءة الاصيل فكذلك الحكم اولم يشترط شيء فكذلك او شرط ان يبرأ الكفيل  
لاغير فيبرأ هو وحده من خمسمائة والالف على الاصيل كذا في التبيين \* فالطالب بالخيار  
ان شاء اخذ جميع دينه من الاصيل وان شاء اخذ من الكفيل خمسمائة ومن الاصيل خمسمائة  
ويرجع الكفيل على الاصيل بما ادى ان اصطحا با مرة وان كان بغير امره فلا كذا  
في شرح الطحاوي \* لو ان الكفيل احال المكفول له على رجل فقبل المكفول له والمحتال عليه  
برى الكفيل والمكفول عنه كذا في السراج الوهاج \* واذا كفل رجل بنفس رجل ثم اقر الطالب  
انه لاحق له قبل المكفول به له ان ياخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأ ولو اقر وقال لاحق قبل المكفول به  
لامن جهته ولا من جهة غيره ولا بولاية ولا بوصاية ولا بوكالة برى الكفيل من الكفالة كذا  
في الخلاصة \* ولو قال لاحق لى قبل الكفيل يبرأ الكفيل وصار المنفى بهذا الاقرار الحقوق  
النا بتة كلها للطالب قبل الكفيل كذا في الذخيرة \* ضمن له الف على فلان فبرهن فلان انه كان  
قضاة اياها قبل الكفالة فانه يبرأ الاصيل دون الكفيل ولو برهن انه قضاة بعد ها يبرء ان كذا في  
البحر الرائق \* لو ابرأ الكفيل الاصيل قبل الاداء الى الطالب من الدين او هبة منه يجوز حتى  
لو ادى الكفيل الى الطالب بعد ذلك لم يرجع به على الاصيل كذا ذكره الامام قاضيخان  
والامام المحبوبي كذا في النهاية \* قال محمد رح في الاصل الكفيل بالنفس اذا قضى الدين الذي  
على المكفول بنفسه على ان يبرئه من الكفالة بالنفس ففعل جاز القضاء وجازت البراءة كذا  
في المحيط \* لو قضى المطلوب دين الطالب لا يبرأ الكفيل بالنفس اذا كان يدعي عليه حقا آخر كذا  
في التاتارخانية \* والكفيل بالنفس اذا صالح على مال لاسقاط الكفالة لا يصح اخذ المال وهل  
تسقط الكفالة بالنفس فيه روايتان في رواية تسقط كذا في الفصول الاستروشنية \* وبه يفتى كذا  
في الذخيرة \* ولو كان كفيلا بالنفس والمال فصالح بشرط البراءة من الكفالة بالنفس برى كذا  
في الفصول الاستروشنية \* ولو قال المكفول له للكفيل برئت التي من المال فهو اقرار منه بالايفاء  
حتى يرجع الكفيل على الاصيل اذا كفل بامره ولو قال للكفيل ابرأتك فهو ابراء لا اقرار منه  
بالقبض من الكفيل حتى لا يكون للكفيل ان يرجع بالمال على الاصيل وان قال الطالب للكفيل  
برئت ولم يقل الى فهو ابراء عند محمد رح وعند ابي يوسف رح هو اقرار بالقبض كذا في الكافي \*  
وتيل ابو حنيفة رح مع ابي يوسف رح في هذه المسئلة وهو مختار صا حبا الهداية

وهو اقرب الاحتمالين فالمصير اليه اولى كذا في العناية \* هذا كله اذا غاب الطالب اما اذا كان حاضرا يرجع اليه في البيان لانه هو المفضل كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا خلاف بينهم انه لو كتب في الصك برى الكفيل من الدراهم التي كفل بها كان اقرا را بالقبض كذا في النهر الفائق \* ولو قال الطالب للكفيل انت في حل من المال فهو كقوله ابرأتك باجماع من الائمة الاربعة لان لفظ الحل يستعمل في البراءة بالبراءة دون البراءة بالقبض كذا ذكره المحبوب كذا في معراج الدراية \* لو كفل بالثمن فاستحق المبيع برى الكفيل وكذا لو رده بعيب بقضاء او بغير قضاء او بخيار رؤية او شرط ولو كفل المشتري بالثمن لغريم البائع ثم استحق المبيع برى الكفيل ولو رده بعيب بقضاء او بغيره لا كذا في البحر الرائق \* لو ان رجلا تزوج امرأة وكفل بالمهر رجل من الزوج ثم سقط كل المهر بالفرقة الكائنة من قبلها قبل الدخول بها او سقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول بها برى الكفيل من كل المهر في الفصل الاول وعن نصف المهر في الفصل الثاني حكما لبراءة الزوج ولو ان امرأة تزوجت نفسها من رجل على الف درهم وامرت زوجها حتى يضمنها لغريم او حالته بها عليه او كفل بها عنه ثم وقعت بينهما من جهتها فرقة قبل الدخول بها حتى سقط كل المهر فان الزوج لا يبرأ من الكفالة وان بقيت الكفالة حتى ادى الزوج رجع بما ادى على المرأة وكذلك لو طلقها الزوج قبل الدخول بها ضمن مثل ذلك الا انه يرجع عليها بقدر النصف كذا في المحيط \* ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشرط كذا في الهداية \* وهذا هو الظاهر كذا في غاية البيان \* ويرى انه يصح كذا في الهداية \* وهذا اوجه كذا في فتح القدير \* قيل في وجه اختلاف الروايتين ان عدم الجواز انما هو اذا كان الشرط شرطاً محضاً لا منفعة للطالب فيه اصلاً كقوله ان اجاء غد ونحوه لانه غير متعارف بين الناس واما اذا كان بشرط فيه نفع للطالب وله تعامل فتعلق البراءة به صحيح كذا في العناية \* ولا يجوز تعليق براءة الاصيل بالشرط فلو قال للمطلوب ان اجاء غد وانت برى من الدين لا يجوز كذا في محيط السرخسى \* رجل له دين على رجل فقال الطالب للمطلوب ان لم اقبض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فمات المطلوب كانت البراءة باطلة ولو قال الطالب ان مت انا فانت في حل فهو جائز لانها وصية كذا في فتاوى قاضى خان \* ومن ابنى يوسف رح لو قال الطالب للمطلوب اذا خرج فلان من السجن او اذا قدم من سفرة فانت برى من الدين فهذا باطل ولو كان المطلوب كفيل بالافى من المسجون جاز البراءة كذا



في محيط المرضي \* رجل كفّل من رجل بمال فقال الكفيل للمكفول له ان وافيتك بنفسه  
 خدا فانا برى ومن المال جازو برى من المال لمكان التعامل كذا في فتاوى قاضي خان \* روى  
 هشام عن ابي يوسف رح اذا ضمن مهراً امرأة ابنة علي انه ان مات الابن او امرأته قبل البناء  
 فهو برى والضمان لازم والشرط باطل كذا في الفصول العمادية \* ولو قال الكفيل بالنفس  
 انابري ومنه ما رآه الطالب اولقيه فهذا جائز ويبرأ اذا رآه الطالب اولقيه في موضع يقدر على طلب  
 حقه فيه كذا في محيط السرخسي \* وفي المجرد من ابي حنيفة رح اذا قال الرجل لغيره انا كفيل لك  
 بنفس هذا اليوم فاذا مضى اليوم فانا برى قال اذا مضى اليوم فقد برى كذا في المحيط \*  
 كفّل بمال علي رجل علي انه متى سلم نفس المطلوب الى الطالب فهو برى من المال وان اخذ الطالب  
 المال من الضامن قبل ان يدفع الضامن اليه نفس المطلوب رجع ثم ان الضامن جاء بنفس المطلوب  
 ودفع الى الطالب رجع الضامن على الطالب بالمال الذي دفع اليه كذا في الذخيرة \* الطالب اذا ملق  
 براءة الكفيل بالنفس بشرط فهو على وجه ثلثة في وجه يجوز البراءة وبطل الشرط نحو ان تكتل  
 رجل بنفس رجل فابراه الطالب من الكفالة على ان يعطيه الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة  
 وبطل الشرط وان صالح الكفيل المكفول له على مال ليبرئه عن الكفالة لا يصح الصالح ولا يجب  
 المال على الكفيل ولا يبرأ الكفيل من الكفالة في رواية الجامع واحدى روايتي الحوالة والكفالة  
 وفي رواية اخرى يبرأ من الكفالة وفي وجه يجوز البراءة والشرط وصورة ذاك رجل كفّل  
 بنفس رجل وبما عليه من المال فشرط الطالب على الكفيل ان يدفع المال الى الطالب ويبرأ به  
 من الكفالة بالنفس جازت البراءة والشرط وفي وجه لا يجوز كلاهما وصورة ذلك رجل كفّل  
 بنفس رجل خاصة فشرط الطالب على الكفيل ان يدفع اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب  
 فانه يكون باطلا كذا في فتاوى قاضي خان \* الفصل الرابع في الرجوع \* رجل قال لغيره اكفل  
 لفلان بالف درهم مني او قال انقد فلانا الف درهم مني او قال اضمن مني الف درهم او قال اضمن  
 له الف التي علي او قال افضه ما له علي او قال افضه مني او قال اعطه الف التي له علي  
 او قال اعطه مني الف درهم او قال اوفه مني او قال ادفع اليه الف التي له علي او قال ادفعه  
 عني الف درهم ففعل المأمور فانه يرجع على الآمر في هذه المسائل بما دفع في رواية الاصل كذا  
 في فتاوى قاضي خان



في فتاوى قاضي خان \* كل موضع صحت الكفالة فيه لو أدى الكفيل ما كفله من عنده رجع على المكفول منه ولا يرجع قبل الأداء وإذا أدى المال من عنده رجع بما كفله ولا يرجع بما أدى حتى لو أدى الزیوف وقد كفله بالحياد يرجع بالحياد ولو أدى مكان الدنانير الدراهم وقد كفله بالدنانير أو شيئاً مما يكال أو يوزن على سبيل الصلح رجع بما كفله به كذا في المحيط \* والرجوع على الأمر أن يكون إذا كان الأمر ممن يجوز إقراره على نفسه بالديون حتى أن المكفول منه إذا كان صبياً محجوراً أو امرراً جلابان يكفل منه فكفل وأدى لا يرجع وكذا العبد المحجور إذا أمر رجلاً بأن يكفل منه فكفل وأدى لا يرجع عليه إلا بعد العتق وإذا كفله عن الصبي المأذون بأمرة وأدى كان له أن يرجع بذلك هكذا في العناية \* لو قال أدفع أو ضمن أو اكفل له ولم يقل عني أو له على فان كان خليطاً له بان كان يأخذ الرجل منه ويدأينه ويضع عنده المال أو يكون في عياله يرجع على الأمر والأمر والأفلا كذا في محيط السرخسی \* ذكر في الأصل إذا أمر حر يفاله من الصغار أن يعطى رجلاً ألف درهم قضاء عنه أو لم يذكر قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع الصغير في الأمر في قول أبي حنيفة رح وإن لم يكن حر يفاله لا يرجع إلا أن يقول عني ذكر في الأصل رجل قال لغيره وليس بخليط له أدفع إلى فلان ألف درهم فدفع المأمور لا يرجع به على الأمر لكن يرجع به على القابض قال لانه لم يدفع إليه على وجه يجوز دفعه كذا في فتاوى قاضي خان \* لو أن رجلاً كفله من رجل حاضر بمائة درهم بغير أمره فقال المكفول عنه قد رضيت بكفالتك إن كان رضاه قبل قبول المكفول له كان للكفيل أن يرجع بما أدى على المكفول منه كما لو أمره قبل الكفالة أن يكفل عنه وإن كان رضاه بعد قبول المكفول له لا يكون للكفيل أن يرجع بما أدى على المكفول عنه ولا يكون لرضاه صبرة كذا في الذخيرة \* كفله عبد من سيده فعتق فاداه أو كفله سيده عنه بأمرة فاداه بعد عتقه لم يرجع واحد منهما على الآخر كذا في الكافي \* إذا تزوج امرأة والمرأة ساكنة في منزله بعلمها فنزل بها وضمن عنها الأجر فاداه لا يرجع عليها سواء كان بأمرها أو بغير أمرها نظير هذا ما لو ضمن الأب المهر من الابن الصغير لا يرجع على الابن والرواية محفوظة في الأب إذا شرط وقت الضمان والأداء أنه أنما ضمن وأدى ليرجع على الابن إن له أن يرجع على الابن ففي المرأة يجب أن يكون الجواب كذلك كذا في الذخيرة \* ولو كفله للبائع بالثمن فوهب البائع الثمن من الكفيل فقبضه الكفيل من المشتري ثم وجد المشتري بالمبيع ميباً قال رده على البائع

كتاب الكفالة ( ٢٢٢ ) الباب الثاني \* الفصل الرابع

ويرجع عليه بالنمن وليس لواحد منهما على الكفيل سبيل كذا في محيط السرخسى \* ولو أدى الكفيل الثياب في السلم رجع بقيمة ولو شرط في السلم التسليم في المصرو به كفيل فسلم الكفيل المسلم فيه خارج المصربضاء ر ب السلم يرجع على المسلم اليه في المصركذا في التاتارخانية نقلا من العتابية \* في نواد رابن سماعة من ابي يوسف رح رجل ادى على رجل الف درهم وضمنها رجل بامر المدعى عليه ودفعها الضامن الى المدعى ثم ان المدعى مع المدعى عليه تصاد فاعلى انه لم يكن علي شيء فادعى يدع مع ما تبض الى المدعى عليه ثم الضامن يرجع بها على المدعى عليه وفي المنتقى رجل له على رجل الف درهم فامر الطالب المطلوب ان يضمن عنه لرجل الفاحالة او الى اجل قال ابو يوسف رح ان كانت الالف التي للأمور على المأمور حالة وضمن المأمور عنه الف الى اجل فللا مران يرجع عليه بالالف حلت او لم تحل وان كانت الالف التي للأمور مؤجلة فضمن عنه الف مؤجلة الى مثل ذلك الاجل ثم حلت لم يكن له ان يأخذه بهاء كذلك لو كانت له عنده ودیعة وامره ان يضمن لغريمه عنه الف ليس له ان يأخذ كذا في المحيط \* قال محمد رح في الاصل المعير اذا اخذ كفلا برد المستعرا او المغمصوب منه اذا اخذ كفلا برد المغمصوب ثم ان الكفيل حمل المكفول به الى المالك كان للكفيل الرجوع على المستعير والغاصب بقيمة الحمل وهو جرم مثل عمله وهذا استحسان ولو كان مكان الكفالة وكلة بان وكل المستعير والغاصب وكلاهما في ذلك في منزل المعير والمغمصوب منه او حيث وقع الغصب او العارية فهو جائز ايضا وكن لا يجبر التوكيل على النقل بخلاف الكفيل فان الكفيل يجبر على النقل كذا في الذخيرة \* روى ابو سليمان من ابي يوسف رحمه الله في رجل كفل بالف درهم من رجل بامر ثم ان الذي عليه الاصل اداها بمحض من الكفيل ثم جحد الطالب ذلك وحلف فاخذ من الكفيل فالكفيل ان يرجع به على المكفول عنه ولو كان الكفيل هو الذي دفع بمحض من عليه الاصل ثم جحد الطالب القبض وحلف واخذ المال من الكفيل فليس للكفيل ان يرجع بما ادى على الاصيل كذا في المحيط \* ولو ضمن الوصى دين الميت يرجع في تركته كذا في التاتارخانية نقلا من العتابية \* رجل اشترى عبدا بالف درهم وكفل رجل بالنمن من المشتري فنقد الكفيل البائع الثمن وقبض المشتري العبد ثم غاب الكفل قبل ان يرجع على المشتري بما نقد منه من الثمن ثم جاء مستحق فاستحق العبد من يد المشتري فاداه المشتري ان يرجع على البائع بالنمن لم يكن له ذلك حتى يحضر الكفيل

ثم اذا حضر الكفيل كان للكفيل الخيار ان شاء رجع بما ادى على البائع وان شاء رجع على المشتري  
واذا اختار تضمين احدهما لا يكون له ان يضمن الآخر فان ضمن البائع فليس للبائع ان يرجع  
على المشتري وان كان الكفيل ضمن المشتري من الابتداء فللمشتري ان يرجع على البائع بما دفع  
ولو كان الكفيل حين نقد الثمن رجع على المشتري وغاب ثم ظهر الاستحقاق كان للمشتري  
ان يرجع على البائع بالثمن وكذلك لو لم يستحق العبد ولكن ظهر انه كان حرا او مكاتباً او مدبراً  
او كان المشتري جارية وظهر انها كانت ام ولد له كان الجواب فيه كالجواب في فصل الاستحقاق  
قال محمد ربح واذا اشترى الرجل من آخر عبداً بالف درهم وكفل بالثمن كفيل عن المشتري  
بامره ونقد الثمن وغاب فمات العبد في يد البائع قبل ان يقبضه المشتري كان للمشتري ان يرجع  
على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بالثمن اولا يرجع فلو لم يموت العبد ولكن  
وجد المشتري به عيباً ورده بقضاء او بغير قضاء اورده بشيأ روية او بخيار شرط كان للمشتري  
ان يرجع على البائع بالثمن ولا سبيل للكفيل عليه قال ولو ان رجلاً اشترى من رجل عبداً  
بالف درهم وكفل رجل بالثمن من المشتري بامره ثم ان الكفيل صالح البائع من الاف على  
خمس مائة ديناراً والكفيل يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فان استحق العبد والكفيل  
غائب فالمشتري لا يرجع على البائع وان حضر الكفيل اتبع البائع بالدنانير ولو اراد الكفيل  
ان يرجع على المشتري لم يكن له ذلك بخلاف ما اذا ادى الكفيل الدرهم فان هناك للكفيل  
ان يرجع على المشتري ولو كان مكان الصلح بيع بان باع الكفيل خمسين ديناراً من البائع  
بالف ثم استحق العبد كان البيع في ذلك والصلح سواء و اراد محمد ربح بهذه التسوية بين البيع  
والصلح التسوية فيما اذا استحق به العبد بعد افتراقهما فان هناك البيع يبطل كما ان الصلح يبطل  
واما اذا استحققت الدراهم وهما في المجلس بعد فالبيع لا يبطل والصلح يبطل ولو لم يستحق العبد  
ولكنه مات في يد البائع قبل التسليم وقد كان الكفيل باع من البائع خمسين ديناراً بالدراهم  
وقبض البائع الدينار كان للمشتري ان يرجع على البائع بالدراهم ولا سبيل للكفيل على البائع  
ولو كان مكان البيع صلح بان صالح الكفيل البائع من الدراهم على خمسين ديناراً ثم مات العبد  
قبل التسليم الى المشتري فهو نظير مسألة البيع الا انه فرق ما بين الصلح والبيع ففي الصلح للبائع  
العبد الخيار ان شاء رده خمسين ديناراً وان شاء رد الف درهم وفي البيع لا يتخير بل يرد الف درهم

لا محالة ثم في مسئلة الصلح اذا اختار البائع الدنانير فالكفيل هو الذي يقبض الدنانير من البائع وان اختار رد الدراهم فالمشتري هو الذي يقبضها من البائع فلو كان الكفيل مأمورا من جهة المشتري بان يقضى البائع الثمن فباع المأمور من البائع خمسين دينارا با لثمن او صالحه من الثمن على خمسين دينارا يجوز ولو كان الكفيل كفل من المشتري بغير امر المشتري ثم ان الكفيل باع من البائع خمسين دينارا با لثمن او صالحه من الثمن على خمسين دينارا فالبيع لا يجوز على كل حال واما الصلح ان صالح على ان يكون الثمن الذي للبائع على المشتري للمبترع فالصلح باطل ايضا وان صالح بشرط براءة المشتري من الثمن جاز الصلح وان اطلق الصلح اطلاقا ولم يشترط شيئا صح الصلح فلو مات العبد قبل التسليم الى المشتري او استحق نفى ما اذا اطلق الصلح اطلاقا لا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل هو الذي يرجع على البائع ويتخير البائع بين اعطاء الدراهم وبين اعطاء الدنانير كذا في الذخيرة \* ان قضى نائبة غيره بامره رجع عليه وان لم يشترط الرجوع كما لو قضى دين غيره كذا في معراج الدراية \* قال شمس الانفة هذا اذا امر به لا من اكره اما اذا كان مكرها في الامر فلا يعتبر امره في الرجوع كذا في العناية \* ذكر في السير المسلم اذا كان اسيرا في يداهل الحرب فاشتره رجل منهم ان اشتراه بغير امره يكون متطوعا لا يرجع بذلك على الاسير فيحلى سبيله وان اشتراه بامره في القياس لا يرجع المأمور على الامر وفي الاستحسان يرجع سواء امره الاسير ان يرجع بذلك عليه او لم يقل على ان يرجع بذلك على وهو كما لو قال الرجل لغيره انفق من مالك على عيالي او انفق في بناء داري فانفق المأمور كان له ان يرجع على الامر بما انفق وكذا الاسير اذا مر رجلا ليدفع الغداء وياخذه منهم فهو بمنزلة ما لو امره بالشراء كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل تكرر ابلا بغير اعيانها محامل وزامل واخذ بها كفيلا ثم غاب الجمال وحمل الكفيل يرجع على المكاري باجر مثله يوم ضمن وكذلك في الكفالة بالخياطة واذا احال الكفيل صاحب الحق بدينه وبراءة صاحب الحق كان للمحيل وهو الكفيل ان يرجع على الذي عليه الاصل في قول ابي يوسف رح وقال ابو حنيفة وزفر رح ليس له ان يرجع عليه رجل له على رجل الف درهم فامر رجلا حتى كفل بها منه للطالب ثم قال من عليه الاصل لرجل اكفل بنفس هذا الكفيل ففعل ثم اخذ الطالب الكفيل بالنفس لم يكن للكفيل

بالنفس على الذي امره بذلك سبيل ولو كان امر رجلا حتى كفّل من الكفيل بالمال ثم ان الطالب اخذ الكفيل الثاني واخذ منه المال كان له ان يرجع على الذي امره بذلك هكذا ذكر المسئلة في المنتقى كذا في المحيط \* رجل قال لاخر هب لفلان عني الف درهم فوهب المأمور كما امر كانت الهبة من الأمر ولا يرجع المأمور على الأمر ولا على القابض وللأمر ان يرجع في الهبة والدافع يكون متبرعا ولو قال هب لفلان الف درهم على اني ضامن ففعل جازت الهبة ويضمن الأمر للمأمور وللأمر ان يرجع في الهبة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال اقرضه عني او اعطه عني حيث يرجع وان لم يقل على اني ضامن ولو اعطى غير ما امره لم يرجع كذا في التاتارخانية فالا من العتابة \* ولو قال اقرض فلانا الف درهم فاقرضه لم يضمن الأمر شيئا سواء كان خليطا له او لم يكن ولو وهب رجل مالا لاجنبي ثم ان الموهوب له امر رجلا ليعوض الواهب من هبته من مال نفسه ففعل جاز ولا يرجع على الأمر الا اذا قال له الأمر في الأمر على ان ترجع بذلك على فحينئذ يرجع وكذا لو قال كفر من يميني بطعامك او اذ زكوة مالي بمال نفسك او اجمع عني رجلا بكذا او اعتق عني عبدا من ظهاري كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال الرجل لغيره هب لي الفاعلى ان فلانا ضامن لها وفلان حاضر فقال نعم ثم وهبه المأمور الف درهم فالهبة من الضامن ويكون المال قرضا للدافع على الضامن كذا في الذخيرة \* قال محمد ربح في الجامع رجل له علم رجل الف درهم دين فامر الغريم رجلا ان يقضى صاحب المال ماله فقال المأمور قد قضيت صاحب المال ماله فانا ارجع عليك فصدقه الغريم في ذلك وقال صاحب المال ما قضيت شيئا فالقول قول صاحب المال مع يمينه ولا يرجع المأمور على الأمر بشيء وان صدقه الأمر وكذلك لو كفّل رجل من رجل بمال فامر المكفول عنه فقال الكفيل بعد ذلك قضيت صاحب المال ماله وصدقه المكفول منه بذلك وكذبه صاحب المال وحلف واخذ ماله من المكفول منه لم يرجع الكفيل على المكفول عنه ولو ان الأمر جحد القضاء ايضا فاتام المأمور بينة انه قضاء صاحب المال رجع المأمور على الأمر وتقبل هذه البينة على الطالب ايضا وان كان الطالب فائبا ولو ان الأمر قال للمأمور ان لفلان على النافعة صبدك بها كان هذا جائزا فان باعه العبد بهائم اختلفا فقال صاحب المال باعني الا اني لم اقبض العبد حتى هلك في يده وقال الأمر والبائع لابل قبضته فالقول قول صاحب المال مع يمينه فاذا حلف ثبت هلاك الجميع قبل القبض

وذلك بوجوب انفساخ العقد من الاصل فيبطل به حكم المقاصة وكان لصاحب المال ان يرجع على فريضة وهو لا مرد ولا يرجع المأمور على الأمر وان صدقه وان جحد الأمر قبض الطالب فاقام المأمور بينة على الأمر على قبض الطالب قبلت بينته ويكون هذا قضاء على الغائب ولو كان الأمر قال له صالح فلانا من الالف التي له علي على عبدك هذا فصالحه فقال الطالب ثم قبض فهذا والاول سواء الا ان صاحب العبد يرجع على الأمر بقيمة العبد وفي فصل البيع يرجع بالدين كذا في المحيط \* واذا ادعى على رجل انه كفل بنفس رجل بالف درهم له عليه ان لم يواف به غدا وشهد بذلك شاهدان وشهد ان المكفول به امر الكفيل بذلك والكفيل والمكفول منه ينكر ان المال والأمر فتنقض القاضي بتلك الشهادة على الكفيل ولم يواف به غدا فاخذ بالمال واذا كان الكفيل يرجع بذلك على المكفول به وان كان في زعمه انه لا يرجع له على الاصيل وان لم يكن بينهما كفا له الا ان القاضي كذبه في ذلك كذا في الظهيرية \* او دعه الفا او عبدا واذن المودع للمودع ان يقضى بالف الوديعه دينه او يصالح فريضة من دينه على العبد فقال فعلت وكذب فريضة واخذ حقه من المديون بعد ما حلف ضمن المديون الوديعه ولو اذن رب العبد للغريم ان يبيعه بدينه فقال بيعت وسلمت وكذب به رب الدين وحلف عليه فان المودع لا يرجع على المديون كذا في الكافي \* واذا كان للرجل على رجل الف درهم فقال المديون للرجل ادفع الي هذا الرجل الف درهم ليقبضها من الالف التي له علي اني ضامن لك فقال المأمور دفع وصدقه الأمر بذلك وكذبه الطالب كان القول قول الطالب ورجع المأمور على الأمر بالالف ولو كان المديون قال له ادفع الي فلان الف درهم قضاء مما له علي اني ضامن بما تدفع فقال المأمور دفع وصدقه الأمر بذلك وكذبه الطالب وحلف ورجع على الغريم بدينه ثم يرجع المأمور على الغريم ولو جحد الأمر الطالب الدفع واقام المأمور بينة على الدفع والقضاء فان المأمور يرجع على الأمر بما دفع ويرجع الطالب على الأمر بدينه في المسئلة الاولى وفي المسئلة الثانية يرى الأمر من بين الطالب كذا في المحيط \* الفصل الخامس في التعليق والتعميل \* يصح تعليق الكفالة بالشروط كما لو قال ما بايعت فلا ناعلي وما ذاب لك عليه فعلي وما قضيتك فلا نفعلي ثم ان كان الشرط ملائما بان كان شرطه الوجوب التحق كقوله اذا استحق المبيع اولا مكان الاستيفاء كقوله اذا قد مزيد وهو مكفول منها ولتعذرا الاستيفاء



كقوله ان اغاب عن البلد يصح وان لم يكن ملائماً كقوله ان هبت الريح وان جاء المطر وان دخل زيد الدار لا يصح والكفالة مما يصح تعليقها بالشرط فلا تبطل بالشرط الفاسدة كالطلاق والعناق كذا في الكافي \* رجل قال لغيره ان ابعت فلانا شيء فهو علي فباعه شيئاً ثم باعه شيئاً آخر لزم الكفيل المال الاول دون الثاني كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال الرجل لغيره بايع فلانا فما بايعت من شيء فهو علي فهذا جائز استحساناً فاذا باعه شيئاً باي جنس باعه وباي قدر باعه لزم الكفيل ذلك فان جحد الكفيل وقال لم تبع شيئاً وقال الطالب بعته متاعاً بالف درهم وقبضه مني وصدقه المكفول عنه هل يلزم الكفيل هذا المال فهذا علي وجهين الاول ان يكون المتاع الذي ادعى انه باعه قائماً في يده او في يد المشتري وفي هذا القياس ان لا يلزم الكفيل شيء وهكذا روى اسد بن عمرو عن ابي حنيفة رح وفي الاستحسان يلزمه ويثبت في حقه الوجه الثاني ان يكون المتاع هالكاً وفي هذا الوجه لا يلزم الكفيل شيء ما لم يقم الطالب البينة على البيع قياساً واستحساناً ولو قال الكفيل بعته بخمس مائة وقال الطالب بعته بالف واقر المكفول عنه بذلك فانه يواخذ الكفيل بالف درهم وهذا على جواب الاستحسان ولو قال ما بايعته اليوم فهو علي فباعه المبيعين اليوم ازم الكفيل الما لان جميعاً وكذلك اذا قال كلما بعته ولو قال ان بعته متاعاً او ان بعته متاعاً فاننا ضامن لثمنه فباعه متاعاً نصفين كل نصف بخمس مائة احدهما قبل الآخر لزم الكفيل الاول دون الثاني ولو قال ما بايعته من زطي فهو علي فباع ثياباً يهودياً او كر حنطة لا يلزم الكفيل شيء كذا في المحيط \* رجل قال لآخر بايع فلانا علي ان ما اصابك من خسران فهو علي او قال ان هلك مبدك هذا فاننا ضامن به لانصح هذه الكفالة كذا في فتاوى قاضي خان \* لو قال ما بايع فلانا اليوم يبيع فهو علي فباعه غير واحد لا يلزم الكفيل شيء روى بشر عن ابي يوسف رح رجل قال لغيره بع خادمك هذا فلانا بالف درهم علي اني ضامن لهذا الالف فباعه بالالفين لم يضمن الكفيل الا الالف ولو باعه اياه بخمس مائة ضمن خمس مائة ولو باع نصفها بخمس مائة ضمن خمس مائة كذا في المحيط \* وفي الفتاوى العنابية ولو قال ما دابنته فهو علي القرض والمبايعة ولورجع من الضمان قبل المبايعة او نهاه من المبايعة معه لم يضمن كذا في التاتارخانية \* ولو قال ما اقرضته اليوم فهو علي فباعه متاعاً لا يلزم الكفيل ثمنه كذا في المحيط \* ان قال تكفلت لك بما عليه فقامت البينة بالف عليه ضمنه الكفيل وان لم تقم البينة فالقول للكفيل مع يمينه في قدر ما اقر به فان اقر المكفول عنه



بما كثر منه لم يصدق على كفيله ويصدق في حق نفسه كذا في الكافي \* رجل كفّل في صحته فقال ما اقربه فلان لفلان فهو علي ثم مرض الكفيل و عليه دين يحيط بما له فاقرا المكفول منه ان لفلان عليه الف درهم لزم المريض جميع ذلك في جميع ما له وكذا لو اقرا المكفول منه بذلك بعد ما مات الكفيل لزم الكفيل وبخا صم المكفول له فزماء الكفيل كذا في فتاوى قاضيخان \* ان قلنا ما ذاب لك علي فلان فهو علي او ما ثبت او ما قضى عليه فاقرا المطلوب بمال لزم الكفيل الا في قوله ما قضى عليه لم يلزمه الا ان يقضى القاضى ولو قال ما لك او ما اقر لك به امس فقال المطلوب اقررت له بالف لم يلزم الكفيل فان قال ما اقرا ترفي الحال يلزمه ولو قامت بينة انه اقره قبل الكفالة بالمال لم يلزمه لانه لم يقل ما كان اقر لك ولو ابى المطلوب اليمين فالزمه القاضى لم يلزم الكفيل كذا في خاتمة البيان شرح الهداية \* رجل قال لآخر ما ذاب لك علي فلان فهو علي ورعى به الطالب فقال المطلوب للطالب علي الف وقال الطالب لي عليه الفادهم وقال الكفيل مال الطالب على المطلوب شيء ذكر في الاصل ان القول قول المطلوب ويجب الالف على الكفيل كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كفّل بامرء بما ذاب عليه فقضى عليه بعد موت الكفيل اخذ من تركته وضرب الطالب مع غرمائه ان كان الاصيل ميّنا وما اخذ وارث الطالب من تركته الاصيل بضرب نية الطالب بما بقي من دينه وان شاء الطالب ضرب في تركه الاصيل مع غرمائه ثم يرجع بما بقي في تركه الكفيل كذا في التاتارخانية نقلا عن العناية \* ولو ان رجلا كفّل عن رجل بالف درهم بامرء علي ان يعطيه المكفول منه هذا العبد رهنا ولم يشترط ذلك على الطالب ثم ان المكفول منه ابى ان يدفع العبد كان له ذلك ولا يتخير الكفيل بين ان يمضى في الكفالة وبين ان يفسخ وان لم يسلم له شرط لان هذا الشرط جرى بين الكفيل وبين المكفول منه ولم يجز بينه وبين الطالب فلو ثبت له الخيار اذ لم يسلم له شرط لثبت له هذا الخيار من جهة المكفول منه والمكفول عنه ليس له هذا الخيار بخلاف ما لو شرط ذلك على الطالب بان قال للطالب اكفل لك بهذا المال علي ان يعطيني المطلوب بهذا المال عبده هذا رهنا فكفل علي هذا الشرط فابى المطلوب ان يعطيه الرهن فان الكفيل يتخير بين ان يمضى في الكفالة وبين ان يفسخها لان هناك ثبت له الخيار من جانب الطالب وللطالب هذا الخيار فان له ان يبرئه فبفسخ الكفالة وله ان لا يبرئه فبمضى الكفالة فجاز

الكفالة فجاز ان يثبت للكفيل هذا الخيار ومن جهته وكذلك لو قال للطالب اكفل لك بهذا المال على ان يعطيني المطلوب عبده هذا رهنا فان لم يعطني فانا برى من المال وكفل بهذا الشرط فابى المطلوب ان يعطيه الرهن فانه يبرأ من الكفالة اذا قال للمطلوب اكفل منك بهذا المال على ان تعطيني كفيلا لا يتخيرا لكفيل بين ان يمضى في الكفالة وبين ان يفسخها ولو شرط على الطالب انه ان لم يعطيني كفيلا بالمال فانا برى من الكفالة فلم يعطه كفيلا فهو برى كذا في المحيط \* قال محمد رح اذا كفل رجل من رجل بالف درهم على ان يعطيها اياه من وديعة المطلوب عنده فالضمان جائز ويجبر المودع على ايفاء الدين من الوديعة وهذا استحسان فان هلك الوديعة فلا ضمان على الكفيل كذا في الذخيرة \* وكذلك لو ان صاحب الوديعة طلب من المودع ان يضمن الوديعة حتى يدفعها الى فلان قضاء بدينه هذا ففعل كان جائزا وهذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء وفي المنتقى لو ان هذا الضامن رد دراهم الوديعة على صاحبها او اخذها صاحبها منه فالمال على الضامن كذا في المحيط \* ولو ضمن له الف درهم على ان يعطيها اياه من ثمن هذه الدار فلم يبيعها لم يكن على الكفيل ضمان كذا في الذخيرة \* قال ولو ضمنها على ان يقضيها من ثمن هذه الدار فباع الدار بعبد لم يلزمه المال ولم يجبر على بيع العبد في الضمان فان باع العبد بعد ذلك بدراهم جعلت عليه ان يقضيه من تلك الدراهم استحسنت ذلك كذا في المحيط \* ولو ضمن من رجل مالا على ان يعطيه من ثمن هذا العبد والعبد للكفيل فمات العبد قبل ان يبيعه بطل الضمان من الكفيل وان باع العبد بمائة درهم وهي قيمته والدين الف لم يلزمه من الضمان الا بقدر قيمة العبد وقال ابو يوسف رح اذا ضمن على ان يعطيه من ثمن هذا العبد وليس العبد له فالضمان باطل ولو ضمن على ان يعطيه من ثمن عبده ولا عبده فالضمان لازم كذا في الذخيرة \* رجل ضمن لرجل مائة درهم على ان يعطيه نصفها ههنا ونصفها با لري ولم يوقت فله ان ياخذها حيث شاء وان كان المضمون شيئا له حمل وموثة ياخذها حينما شرط وان اقال لغيره ضمننت لك الف درهم على ان لا يؤديها اليك فهو باطل ولو قال على ان لا يؤديها اليك في حيوتى فهو جائز ويؤخذ المال من ميراثه بعد موته كذا في المحيط \* ولو كفل بنفسه على انه ضامن لما قضى عليه قاضى الكوفة وقضى عليه قاض غير قاضيه يلزمه ولو قال ما وجب لك على فلان بحكم فلان الحكم فهو على فوجب عليه بحكم غيره لا يلزمه وهذا

اذا كان كلا الغاضيين حنفى المذهب فما اذا كان المذكو حنفى المذهب فتقضى به قاض  
شفعى المذهب لا يؤخذ به وفي زماننا يجب ان يصح التعيين كذا في محيط السرخسى \* رجل  
ادمى على رجل انه فصبه ثوبا فاخذ من المدمى عليه كفيلة بنفسه وقال للكفيل ان لم تدره على  
خدا فعليك من قيمة الثوب عشرة دراهم فقال الكفيل لابل عشرون درهما نسكت المكفول له  
قال محمد رح في قياس قول ابي حنيفة رح وقولنا لا يلزمه الا عشرة دراهم كذا في فتاوى قاضى خان \*  
رجل له على رجل مائة درهم فجاء انسان وكفل بنفس من عليه المائة على انه ان لم يواف به  
خدا فعليه المائة التى له عليه صحت الكفالتان ثم اذا لم يواف به خدا صير كفيلة بالمائة ويبقى الكفالة  
بالنفس على حالها فان ادى الكفيل المائة بعد ذلك الى الطالب لا يبرأ من الكفالة بالنفس كذا  
في خزائن المفتين \* لو كفل بنفس رجل وجاء آخر وكفل بنفس الكفيل على انه ان لم يواف  
بنفس الكفيل في وقت كذا فالمال الذى للطالب على المكفول به الاول عليه صحت الكفالتان  
بلا خلاف اذا كفل بنفسه على انه ان لم يواف به خدا فالالف التى للطالب على المكفول به على  
والطالب يدمى على المكفول به مائة دينار ولا يدمى عليه الدراهم فلم يواف به خدا لا يجب  
على الكفيل شىء من المال كذا في الذخيرة \* وفي المنتقى اذا كفل رجل بنفس رجل على ان المكفول  
بنفسه ان غاب عنه فالكفيل ضامن لما عليه فغاب المكفول بنفسه الى الكوفة ثم رجع ودفعه الكفيل  
الى الطالب فالمال على الكفيل كذا في المحيط \* رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به  
خدا فعليه ما ادمى الطالب عليه ولم يواف به الغدوا دى الطالب عليه الف درهم وصدقة المطلوب  
وجدها الكفيل كان القول قول الكفيل مع اليمين على العلم كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو اقام  
الطالب البينة على ذلك او نكل الكفيل لزم الكفيل الالف هكذا في المحيط \* ولو كفل بنفس رجل  
على انه ان لم يواف به خدا فعليه من المال ما اقربه المطلوب ولم يواف به الغدوا فاقرب المطلوب ان له  
عليه الف درهم كان الكفيل ضامنا لما اقر كذا في فتاوى قاضى خان \* والفرق ان في مسئلة الاقرار  
الكفالة اضيفت الى ما هو سبب الوجوب من كل وجه وهى جائزة للتعامل اما في مسئلة الدوى  
الكفالة اضيفت الى ما هو سبب الوجوب من وجه دون وجه لان الدوى ان كانت سبب  
الوجوب في حق المدمى ليست بسبب الوجوب في حق المدمى عليه ولا تعامل في اضافة الكفالة  
الى ما هو سبب الوجوب من وجه فيرد الى ما يقتضيه القياس ولا يمكن تصحيح هذه الكفالة

ليجعلناها مضافة الى مجرد الدعوى فجعلناها مضافة الى دعوى يثبتها الطالب بالحجة حتى يصير سببا للوجوب من كل وجه حتى لا يلغوا هذه الاضافة اصلا كذا في الذخيرة \* لو كفّل رجل بنفسه رجلا بان لم يواف به غدا فعليه ما عليه فلقي الرجل الطالب فخاصمه الطالب ولازمه فاما على الكفيل وان لازمه الى آخر اليوم لانه لم يوجد من الكفيل امانة به ولو قال الرجل للطالب قد دفعت نفسي اليك من كفالة فلان برى الكفيل من المال سواء كانت الكفالة بالنفس بامره او بغير امره كذا في البدائع \* اذا شرط في الكفالة ان لم اوافك به غدا فعلي مالك عليه من المال ولم يسم مقدار المال صححت الكفالة الثانية ايضا فاذا لم يواف به غدا ان توافقوا على مقدار من المال اوقامت البينة لزم الكفيل ذلك وان اختلفوا في مقدار ما على المكفول بنفسه من المال فالقول قول الكفيل لانكاره الزيادة اذا شرط في الكفالة بالنفس ان لم اوافك به غدا فعلي مائة درهم ولم يقل فعلي المائة التي عليه فلم يواف به غدا ينظر ان اقر الكفيل ان له عليه مائة درهم وقد كفّل عنه بذلك يصير كفילה وهذا ظاهر وان قال الكفيل لم يكن للطالب عليه شيء وكان هذا منى اقرارا للطالب بمائة درهم وقال الطالب كان لي عليه مائة درهم وقد كفّلت لي عنه بذلك معلقا بعدم الموافقة فالقياس ان لا يلزم الكفيل شيء ويكون القول قول الكفيل وبه اخذ محمد رح وهو قول ابي يوسف رح الاول وفي الاستحسان لزم الكفيل المال وهو قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر كذا في المحيط \* اذا قال ان لم اواف به مائة درهم فعلي الالف التي له عليه ثم ان الطالب دماه به فدفعه اليه مكانه فهو برى من المال قال شمس الائمة السرخسي رح معنى قوله دفعه اليه مكانه سلمه في المجلس الذي دماه به وقال شيخ الاسلام معناه انه كما دماه به اشتغل باحضاره وبما هو اسباب تسليمه حتى دفع اليه كذا في الذخيرة \* رجل قال لآخر ان لم يعطك فلان مالك فهو علي فتقاضاه الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة تقاضاه لزم الكفيل استحسانا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال ان لم اوافك به غدا فعلي مائة درهم سوى المائة التي لك عليه فلم يواف به غدا فهذه المسئلة لا تنافي على قول محمد رح وانما تنافي على قولهما وقد اختلف المشايخ فيها على قولهما قال بعضهم لا يصير كفילה من فريم آخر ولا يلزمه المال اصلا وقال بعضهم يصير كفילה من فريم كذا في المحيط \* اذا قال ان لم اوافك به غدا فامائة الدرهم التي لك علي فلان آخر على الكفالة الثانية جائزة بالاتفاق ان كان ذلك الرجل شريك المكفول بنفسه في الدين بان كان الدين

وجب عليهما بسبب واحد وكل واحد منهما كفيل من صاحبه وان كان ذلك الرجل اجنبيا من المكفول بنفسه فالكفالة الثانية جائزة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح حتى لو لم يواف به فدا لزمه المال وعلى قول محمد رح الكفالة الثانية باطله بخلاف ما اذا قال ان لم اوافك به فدا فاما الذي لك عليه على فلان وفلان حاضر وتيل فانه يجوز اذا قال ان لم اوافك به فدا فعلى المائة درهم التي لك عليه والطالب يدعى عليه مائة دينار لامية درهم فلو لم يواف به ما لا يلزمه المال بخلاف كذا في الذخيرة \* اذا قال ان لم اوافك به فدا فاما الذي لفلان على فلان آخر على لا تصح الكفالة الثانية اذا قال ان لم اوافك به فدا فاما الذي لفلان آخر على هذا المكفول به على لا تصح الكفالة الثانية بخلاف هكذا ذكر الشيخ الامام شيخ الاسلام اذا قال ان لم اواف به فدا فانا كفيل بنفس فلان سمي رجلا آخر للطالب عليه حق فالكفالة الثانية جائزة حتى انه اذا لم يواف به فدا يصير كفيلا بنفس الثاني كذا في المحيط \* رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به في وقت كذا فعليه المال الذي له عليه فتغيب الطالب عند محل الاجل فطلبه الكفيل ولم يدفعه الى الطالب واشهد على ذلك فاما لزم على الكفيل وكذا لو شرط على الكفيل مكانا فجاء الكفيل بالمكفول به في ذلك المكان فطلب الطالب ليدفعه اليه فتغيب الطالب كان المال لازما على الكفيل وعلى قول المناخرين من المشايخ وهو قول ابي يوسف رح اذا تغيب الطالب يرفع الكفيل الامر الى القاضي لينصب القاضي وكيفا للغائب ويسلم الكفيل الى الوكيل كذا في فتاوى قاضيخان \* في الجامع الصغير رجل لزم رجلا وادعى عليه مائة دينار اولم يدفع المائة الدينار بل ادعى عليه حقا مطلقا او مالا مطلقا او دنانير مطلقة ولم يبين قدرها فقال رجل دعه وانا كفيل بنفسه فان لم اوافك به فدا فعلى مائة دينار ورضى به الطالب فلم يواف به فدا فعليه مائة دينار في الوجهين عند ابي يوسف رح اذا ادعى صاحب الحق المائة الدينار وهو قول ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة \* واذا كفل بنفس فلان على انه ان لم يواف به فدا فاما الذي عليه للطالب عليه فمات المكفول به قبل مضى الغد ثم مضى الغد يصير كفيلا بالمال فان مات الكفيل قبل مضى الاجل فان وافى ورثة الكفيل بالمكفول به الى الطالب قبل مضى الاجل لا يلزم الكفيل المال وكذا اذا دفع المكفول بنفسه نفسه الى الطالب من جهة الكفالة قبل انقضاء

قبل انقضاء الاجل لا يلزم الكفيل المال كذا في الظهيرية \* ان لم يواف به حتى مضى الغد  
لزم الكفيل المال كذا في الذخيرة \* ولو كفل بنفس رجل لرجل على انه متى طال به بتسليمه  
سلمه اليه فان لم يسلمه فعليه ماله عليه فمات المكفول بالنفس فطالب الكفيل المكفول له بالتسليم  
حتى مجز عن التسليم هل يلزمه المال قال رضى الله عنه كان والدى يقول لارواية لهذه المسئلة  
وينبغي ان لا يلزمه المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت غير صحيحة فلم يوجد الشرط فلم تنتجز الكفالة  
بالمال كذا في الظهيرية \* قال ابو حنيفة رح لو قال لرجل ان قتلك فلان فانا ضامن لديتك وقال المضمون له  
قد رضيت فهو جائز ولو قال ان شجك او قطع يدك او قتل مبدك او فصبك فانا ضامن لقيمتك  
ورضى المضمون له فهو جائز ولو قال من قتلك من الناس او من فصبك فانا ضامن لديتك  
فهو باطل كذا في محيط السرخسى \* ان اكفل بنفس رجل على انه ان لم يواف غدا فهو وكيل  
بخصومته ضامن لما ذاب عليه ورضي به المطلوب فذلك جائز كله فان وافى به في الغد فهو برى  
من ذلك كله وان لم يواف به في الغد صار كفيلاً بالمال وكيلاً بالخصومة فان سلم المكفول به  
بعد ذلك برى من الكفالة بالنفس وهل يبرأ من الوكالة بالخصومة ومن الكفالة بالمال فلا شك انه  
لو لم يشترط براءته عنهما متى وافى به انه لا يبرأ وان اشترط براءته عنهما يبرأ من الكفالة بالمال  
ولا يبرأ من الوكالة بالخصومة ولو كفل بنفسه على انه ان لم يواف به غدا ففلان رجل آخر وكيل  
في خصومته فما قضى به عليه ففلان رجل آخر ضامن له ورضوا به فهذا جائز لانه اتحد الطالب  
والمطلوب في الكفالتين انما اختلف الكفيل وذلك غير مانع ولو كفل بنفس رجل على انه  
ان لم يواف به غدا فهو وكيل في خصومته ورضى الطالب بذلك ولم يواف به في الغد وهو وكيل  
بالخصومة فان قضى عليه بشيء لا يلزم الكفيل فان قضى الكفيل الطالب حقه فللطالب ان لا يقبل  
ذلك منه لانه متبرع في الاداء ومتى قبل منه لا يرجع على المطلوب بذلك ولو كفل بنفس رجل  
الى اجل مسمى على انه ان لم يواف به فهو ضامن لما ذاب عليه ووكيل في الخصومة  
ورضى الطالب بذلك فاراد الطالب ان ياخذ الكفيل بالكفالة بالنفس قبل الاجل فليس له ذلك  
وهذا على ظاهر الرواية وليس له ان يخاصمه قبل مضى الاجل ايضا ولو كفل رجل بنفس رجل  
وجعله المكفول به وكيلاً بالخصومة ضامناً لما ذاب عليه ورضى الكفيل بذلك ثم مات الكفيل  
فلا خصومة بين الطالب وبين ورثة الكفيل فان وجد الطالب المكفول به وخاصمه الى القاضي



فما قضى له عليه بشىء كان في مال الكفيل ولكن لا بد من خصومة الطالب مع المطلوب في اثبات الطالب حقه بالحجة وقضاء القاضي بذلك ويكون بعد ذلك بالخيار ان شاء اتبع المطلوب وان شاء اتبع تركة الكفيل فان اختار اتباع المطلوب فادى المطلوب المال والمطلوب لا يرجع بماله على احد وان اختار اتباع تركة الكفيل وادى وارجعوا بما ادوا على المطلوب كذا في المحيط \*  
 لو قال ان مجز فريمك من الاداء فهو على العجز يظهر بالحس ان حبسه ولو لم يؤد لزم الكفيل كذا في الفصول العمادية \* اذا قال المطلوب للطالب ان لم اوافك بنفسى فدا فعلى المال الذى تدعى فلم يواف لا يلزمه شىء ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع الصغير في كتاب الصلح رجل قال لغيره اسلك هذا الطريق فان اخذ مالك فانا ضامن فسلكه فاخذ ماله كان الضمان صحيحا والمضمون منه مجهول ومع هذا جوز الضمان ولو قال له ان اكل ابنك سبع او اتلف مالك سبع فانا ضامن لا يصح كذا في الفصول الاستروشنية \* رجل كفل من رجل بدين على ان فلانا وفلانا يكفلان منه بكذا وكذا من هذا المال فابى الآخرون ان يكفلا قال الفقيه ابو بكر الباقى الكفالة الاولى لازمة ولا خيار له في تركه الكفالة كذا في فتاوى قاضى خان \* لو قال الطالب المطلوب احلى على فلان بمالى عليك على انك كذا لك ضامن ففعل فهو جائز وله ان ياخذ ايهما شاء وهذا بمنزلة الكفالة ولا يبرأ الاصيل لان الحوالة بشرط الضمان على الاصيل تنقلب كفالة كذا في محيط السرخسى \* رجل قال لاخر ضمنت لك مالك على فلان على ان احبلك به على فلان مرضى الطالب فان احواله الضامن على فلان فهو جائز وان ابى فلان ان يقبل الحوالة فالضامن ضامن على حاله ان شاء الطالب اخذه وان شاء اخذ الذى عليه الاصل ولو قال ضمنت لك مالك على فلان على ان احبلك بها على فلان الى شهر فهذا على ان يحيله بها على فلان متى شاء ويكون على المحتال عليه الى شهر كذا في المحيط \* ويجوز تأجيلها الى اجل معلوم والجهالة البسيرة فيها متحملة كذا في التبيين \* وجميع الآجال في ذلك على السواء وهل يثبت الاجل ان كان من الآجال المتعارفة يثبت سواء كان اجلا يتوهم حلوه للحال او لا يتوهم كما لو كفل بنفس رجل الى ان يقدم المكفول له من سفره وان لم يكن من الآجال المتعارفة ان لم يتوهم حلوه للحال اصلا كما لو كفل الى القطاف او الى النبر وازا الى الحصاد او الى الديار س جاز ويثبت الاجل وان كان يتوهم حلوه للحال لا يثبت الاجل كما لو كفل



بنفس فلان الى ان يهبّ الريح او الى ان يمطر السماء كذا في الظهيرية \* قال محمد رح في الاصل اذا كفّل رجل بنفس رجل الى شهر او الى ثلاثة ايام وما شبه ذلك فهو جائز واذا صحّت الكفالة فانما يطالب الكفيل بعدمضى شهر ولا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية من اصحابنا كذا في المحيط \* وفي السراجية وهو الاصح وفي الصغيرى وبه يفتى كذا في التآثر خانية \* لو قال كفّلت بنفس فلان من هذه الساعة الى شهر تنتهي الكفالة بمضى الشهر بلا خلاف ولو قال كفّلت بنفس فلان شهرا او قال ثلاثة ايام لم يذكر محمد رح هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رح فيه قال بعضهم هذا ما لو قال الى ثلاثة ايام سواء ومنهم من قال ان الكفيل في هذه الصورة يطالب في المدة ويبرأ بمضى المدة واليه مال الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني رح كذا في الظهيرية والمحيط \* روي عن محمد رح في من قال لغيرة كفّلت لك بما لك على فلان على انك متى طلبته على اجل شهر فهو جائز فمتى طلب منه فله اجل شهر فاذا مضى شهر كان له ان يأخذ متى شاء بالطلب الاول ولو شرط هذا الشرط بعد الكفالة فهو باطل فلا يطالبه متى شاء بالطلب الاول كذا في محيط السرخسى \* وفي المنتقى رجل كفّل بنفس رجل على انه كلما طالبه منه فله اجل شهر فمتى طلب منه فله اجل شهر من يوم طالبه واذا مضى شهر من ذلك الوقت فله ان يأخذه متى شاء بالطلب الاول ولا يكون له بالطلب الثاني اجل شهر آخر واذا دفعه اليه ان قال حين دفعه اليه برئت اليك منه فهو برى منه في ما يستقبل ولو دفعه ولم يبرأ منه فله ان يطالبه منه ثانيا ولا يكون ذلك براءة له في ما يستقبل فاذا دفع اليه مرة ولم يبرأ فطالبه بعد ذلك فلكفيل اجل شهر آخر ايضا من يوم طالبه منه كذا في الذخيرة \* ولو كان له دين مؤجل على آخر فاخذ منه كفيلا ثبت على الكفيل مؤجلا ولو كان الدين عليه حالا وكفّل به رجل مؤجلا صحّت الكفالة وتاخر منهما جميعا الا ان يشترط الطالب وقت الكفالة الاجل لاجل الكفيل خاصة فلا يتاخر الدين حينئذ من الاصيل كذا في خزانة المفتين \* اذا تكفل من رجل بالف مؤجلة فمات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا يرجع ورثته على المكفول منه الا بعد حلول الاجل وان مات الاصيل حل الدين في حقه ويبقى مؤجلا في حق الكفيل حتى لو اختار المكفول له متابعة الكفيل دون ورثته الاصيل ينتظر حتى يحل الاجل كذا في السراج الوهاج \* واذا كان لرجل على رجل الف درهم حالة من ثمن بيع فكفّل بها رجل الى سنة فهذا على وجهين ان اضاف

الكفيل الاجل الى نفسه بان قال اجلني يثبت الاجل في حق الكفيل وحده وان لم يضاف اليه  
 الاجل الى نفسه بل ذكره مطلقا ورضى به الطالب يثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل  
 جميعا واذا كان للرجل على رجل الف درهم موجد فكفل بها كفيل الى اجل مسمى ذلك  
 الاجل او دونه او اكثر منه فهو جائز والمال على الكفيل الى الاجل الذي سمى ولو كان المال  
 حالا على الاصيل فاخر الكفيل المكفول منه الى اجل صحح التاخير في حق الكفيل والمكفول منه  
 ولا يصح في حق الطالب وان اخر الطالب المطلوب الى اجل صحح التاخير في حق المطلوب  
 والكفيل جميعا واذا اخر الكفيل الى اجل صحح التاخير في حق الكفيل خاصة كذا في المحيط \*  
 ولورد الكفيل التاخير ارتد كذا في خزائن المفتين \* فان أدى الكفيل في ما اذا اخر الطالب الكفيل  
 خاصة قبل مضي الاجل لا يرجع على الاصيل ما لم يمض الاجل كذا ذكر في عامة الروايات  
 كذا في المحيط \* ذكر في المبسوط واذا كان المال من ثمن بيع او غصب وبه كفيل فاخر الطالب  
 من الاصيل الى سنة فابى ان يقبل ذلك فالمال عليه وعلى الكفيل حال كما كان كذا في النهاية \*  
 واذا كفل بالمال رجل فكفل من الكفيل رجل آخر ثم الطالب اخر المال من الاصيل كان ذلك  
 تاخيرا من الكفيل ولو اخره من الكفيل الاول فهو تاخير من الكفيل الآخر والمال على الاصيل  
 حال كذا في المحيط \* ولو كفل رجل من رجل بالف درهم الى سنة ثم ان الكفيل باع الطالب بها  
 عبدا قبل الاجل وسلمه اليه ثم استحق العبد فالمال على الكفيل اذا اجله وكذا لورده المشتري  
 بعيب بقضاء وان كان الرد بعيب بغير قضاء او تقايلا البيع لا يعود الاجل ولولم يبعه الكفيل عبدا  
 ولكن قضاها وعجلها فوجدها ستوفة فردها كان المال على الكفيل الى اجله وكذا لك لو وجدها  
 زيوفا او نبهرجة ورد بها بقضاء او بغير قضاء وان كان حين امطاه المال اعلمه انها زيرف وقبض  
 مع ذلك فهو جائز كذا في الذخيرة \* واذا كفل الرجل بمال وباع الاصيل من الطالب عبدا  
 بذلك المال وسلمه اليه حتى برى الكفيل من الكفالة حكما ببراءة الاصيل ثم استحق العبد  
 من يد الطالب اورد الطالب بالعيب بقضاء القاضي ما دام المال الى الكفيل ولورده بغير قضاء  
 لا يعود المال على الكفيل كذا في المحيط \* واذا كفل بالقرض مؤجلا الى اجل مسمى فالكفالة  
 جائزة والمال على الكفيل الى الاجل الذي سماه وعلى الاصيل حال كذا في الذخيرة \*  
 واذا اخر

وإذا أخرج الكفيل والاصل شهر اثم آخره سنة دخل الشهر في السنة فالأجل اذا اجتمعت انقضت بمدة واحدة كذا في المحيط \* وذكر محمد ربح في اقرار الاصل في باب الخيار في الكفالة والاقرار بالدين شرط الخيار في الكفالة صحيح صورة ما ذكره محمد ربح اذا اقر الرجل انه كفيل لفلان بالف درهم على انه بالخيار وثلاثة ايام ان صدقه الطالب ينبت الخيار وان جحد الطالب لا ينبت الخيار ما لم يقم البينة عليه كذا في ذخيرة \* الباب الثالث في الدعوى والخصومة \* رجل كفيل من رجل بالف ثم ادعى الكفيل ان الالف التي كفيل بها قمارا وثمان خمر او ما شبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل قوله ولو اقام البينة على المكفول له بذلك والمكفول له يسجد لا يقبل بينته ولو اراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اقام الكفيل البينة على اقرار الطالب بذلك لا تسمع البينة كذا في المحيط \* ولو كان الكفيل ادعى المال الى الطالب وا اراد ان يرجع بذلك على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قمارا او ثمن مبيته وما اشبه ذلك وا اراد ان يقيم البينة على الكفيل لا تقبل بينته ويؤمر باداء المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخاصمه فان حضر الطالب قبل ان ياخذ المال من الكفيل فافر الطالب منه القاضي ان المال كان ثمن خمر او ما اشبه ذلك برى الاصيل والكفيل جميعا فلو ان القاضي ابرأ الكفيل ثم حضر المكفول منه فاقر ان المال من قرض او ثمن بيع وصدقه الطالب لزمه المال ولا يصدق ان على الكفيل والحوالة في هذا بمنزلة الكفالة كذا في فتاوى قاضي خان \* ثلثة نفر لكل واحد منهم على رجل الف غير مشترك بينهم فشهد اثنان منهم للثالث على رجل انه كفيل بنفس المطلوب تقبل وان كان الدين مشتركا بينهم لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي \* اذا ادعى رجل على رجل كفالة بنفس او مال وجاء به شاهدان شهدا واختلفا في الزمان او في المكان فالقاضي يقبل هذه الشهادة وان اتفقا في الزمان والمكان واختلفا في الاجل وكانت الدعوى في الكفالة بالمال فقال احدهما كفيل به الى شهر وقال الآخر الى شهرين فان كان المدعى يدعى اقرب الاجلين فالقاضي يقبل شهادتهما وان كان يدعى ابعد الاجلين لا يقبل شهادتهما كذا في المحيط \* واذا شهد الشاهدان على رجل انه كفيل به فادعى فلان بالف درهم غير ان احدهما قال الى سنة وقال الآخر الى سنة والطالب يدعى انها حالة وجحد الكفيل الكفالة واقربها وادعى الاجل فالمال عليه حال في الوجهين كذا في خزائن المفتين \* وان كانت الدعوى

في الكفالة بالنفس فشهد احدهما باجل شهر والاخر باجل شهرين ذكر شيخ الاسلام في شرحه هذه المسئلة على التفصيل ايضا ان كان المدعى يدعى اقرب الاجلين قبلت الشهادة وان كان يدعى ابعد الاجلين لا تقبل وذكر شمس الائمة السرخسي في شرحه من غير تفصيل ان هذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط \* واذا شهد شاهد على الكفالة معاينة وشهد الآخر على اقرار الكفيل بالكفالة قبلت شهادتهما واذا شهد شاهدان على الكفالة بالف درهم واختلفا في اللفظ فقال احدهما كفل بها وقال الآخر ضمنها او قال احدهما انه قال هي التي وقال الآخر انه هي على فالشهادة جائزة كذا في الظهيرية \* اذا ادعى على رجل مالا معينا بسبب كفالته من رجل ولم يبين نسب المكفول منه هل يصح دعواه حكى فتوى شمس الائمة الا وزجندى رح انه لا يصح الدعوى وهكذا كان يفتى ظهير الدين المرغيناني وذكر محمد رح في باب الشهادة في الكفالة ولو شهد شاهدان ان هذا الرجل كفل لهذا الرجل بنفس رجل لا نعرفه باسمه ولكننا نعرفه بوجهه فهو جائز ويؤخذ به الكفيل وكذلك اذا قال لا نعرفه بوجهه ايضا يؤخذ الكفيل ويقال للكفيل بين فان اتى الكفيل رجلا وقال المكفول به هذا وصدقه الطالب في ذلك فيها ونعمت ولم يكن عليه يمين وان كذبه يعتبر فيه الدعوى والانكار فهذه المسئلة دليل على ان في دعوى الكفالة لا يشترط تسمية المكفول منه وذكر نسبة وقد قيل هذه المسئلة تصلح دليلا لان وضع هذه المسئلة ان الكفالة وقعت من شخص معين الا ان الشهود لا يعرفونه ولا يذكرون نسبه فتكون هذه الكفالة واقعة من شخص معلوم في نفسه وموضوع ما حكى من شمس الاسلام ان المدعى قال ان هذا الرجل كفل من رجل فتكون الكفالة من شخص مجهول في نفسه فلا تصح كذا في الذخيرة \* واذا شهد شاهدان على رجل بالكفالة بالنفس فغير ان احدهما قال المكفول به زيد وقال الآخر المكفول به عمرو ولا تقبل الشهادة ادعى الطالب كفالة احدهما او كفالتهما واذا ادعى رجل قبل رجل كفالة بنفس رجلين واقام الشاهد بين فشهدا على كفالة احدهما واختلفا في الآخر فشهد احدهما على كفالته وسكت آخر فيه فقال لا ندري اهوام غيره فان الكفيل يؤخذ بكفالة الذي اجمعا على كفالته ولا يقضى بكفالة الآخر واذا شهد شاهدان على رجل انه كفل لابيها ولفلان بنفس فلان كانت الشهادة باطلة لانهما شهدا بلفظ واحد وقد بطلت بشهادتهما في حق ابيهما فبطل في حق الآخر ايضا واذا شهد شاهدان على رجل انه كفل لفلان بنفس فلان على انه

ان لم يوافق به ضد فعلية ماعليه وهو الف درهم فالشهادة جائزة فان شهد له شاهدان بالايفاء في ذلك اليوم فهو برى عن الكفالة وان اختلفا في المال فشهد احدهما بالف درهم وشهد الآخر بخمسمائة واتفقا على الكفالة بالنفس فالقاضي يقضي بالكفالة بالنفس لانهم لم يختلفا فيها وفي الكفالة بالمال اختلفا واختلاف الشاهدين في المال على هذا الوجه يمنع قبول الشهادة مندا بيمينه رح سواء ادعى الطالب اقل المالين او اكثرهما فان اختلف الشاهدان بالمال فشهد احدهما بدرهم وشهدا الآخر بدنانير لم يجز شهادتهما في شيء من ذلك ادعى الطالب احدا الصنفين او جميعا وان اتفقا في المال انه الف درهم الا انهما اختلفا فقال احدهما قرض وقال الآخر ثمن مبيع وادعى المدعي انه ثمن مبيع فانه لا يقضى له بشيء الا ان يوفق ويقول كان لي عليه من ثمن بيع الا انه اقرب من يدعي شهاد آخر انه من قرض هذا اذا ادعى المدعي احدا الصنفين وان ادعى الصنفين جميعا قبلت شهادتهما وقضى له بالف درهم ولو كان الشاهدان كفيلين بالمال من صاحب الاقل لم يجز شهادتهما كذا في المحيط \* هشام قال سالت محمد ارح من رجل ادعى على رجل انه كفيل بنفس فلان فانكره فانام المدعى بينة على الكفيل انه كفيل له بنفسه والزمه الكفالة ثم ان الكفيل اقام بينة انه كفيل بنفسه بامرارة قال لا قبل بينته كذا في الظهيرية \* قال محمد ارح في الجامع رجل ضمن من رجل بما قضى له عليه ثم غاب المكفول به فاقام الطالب بينة على الكفيل ان له على الغائب الف درهم فانه لا يقضى له بذلك لاعلى الكفيل ولا على الاصيل لانه ادعى كفالة غير لازمة لان لزومها معلق بالقضاء على الاصيل ولم يثبت ذلك بعد حتى لو قال الطالب اني قدمت المطلوب الى فلان القاضي واقمت عليه البينة بالف درهم بعد الكفالة وقضى لي عليه بذلك وانكر الكفيل فاقام الطالب البينة عليه بذلك قضى القاضي عليه بالف كذا في الذخيرة \* ولو برهن رجل على رجل ان له على فلان الغائب الف درهم وان هذا كفيل له منه بامرارة يقضى القاضي بالمال على الكفيل والمكفول منه ونبت امره فيرجع الكفيل بما ادعى على الامر وان ادعى الكفالة بغير امره قضى القاضي بالمال على الكفيل دون الاصيل ولو قال كفلت لي من فلان بكل مالي عليه وانه كان عليه الف درهم وبرهن على المال والكفالة قضى عليه وعلى الغائب ادعى الامر والا لانه اذا كان بامر يرجع والا لا كذا في الكافي \* اذا شهد شاهدان ماى شهادة شاهدين ماى الكفالة

وقالا لانعرف الكفيل والمكفول عنه ولكن اشهدنا فلان وفلان على شهادتهما ان فلان بن فلان الفلاني  
كفل لهذا الرجل بنفس فلان بن فلان الفلاني قبلت شهادتهما فبعد ذلك ان اقر المدعي عليه  
الكفالة انه فلان بن فلان بن فلان هو اخذ به وان انكر يحتاج المدعي الى شهود ويشهدون  
ان المدعي عليه فلان بن فلان الفلاني كذا في المحيط \* **الباب الرابع في كفالة الرجلين \***  
رجلان عليهما الف درهم لرجل ثمن متاع او قرض وكفل كل واحد منهما من صاحبه فما ادعى  
احدهما فهو عنه ولا يرجع على شريكه حتى يزيد ما يؤديه على النصف فان زاد المؤدى على  
النصف رجع بالزيادة كذا في الكافي \* ولو قال هذا مما كفلت من صاحبي لم يقبل قوله ما لم يجاوز  
المؤدى حصته كذا في المحيط \* اذا كان ماى رجل الف فتكفل رجل من الالف كله ثم جاء آخر  
فتكفل من جميع الالف ايضا ثم تكفل كل واحد من الكفيلين من الآخر بجميع الالف فما اداه  
احدهما وقع شائعا منهما فيرجع على شريكه بنصفه كذا في شرح النافع \* ثم يرجعان على الاصيل  
ان شاء رجع بالجميع على المكفول منه فاذا ابرأ رب المال احدهما اخذ الآخر بالجميع كذا  
في الهداية \* واذا اوجب على رجلين الف درهم بالشراء فكفل احدهما من صاحبه ولم يكفل الآخر عنه  
فادى الكفيل شيئا وقال هذا مما كفلت به من صاحبي قبل قوله رجلا ان اشترى من رجل عبدا  
بالف درهم على ان كل واحد منهما كفيل من صاحبه ثم ان البائع اخبر ما على احد المشتريين  
خاصة ثم ان هذا الذى اخبر عنه ادعى نصف المال وقال هذا مما كفلت به من صاحبي قبل قوله  
رجل له على رجل الف درهم من قرض اقرضه او من ثمن مبيع باعه وكفل له رجل بنصف المال  
وكفل رجل آخر بنصف الآخر كفالتين متفرقتين او كفالة واحدة فادى الاصيل خمسمائة  
ولم يقل شيئا كان المؤدى منهما ولو قال هذا مما كفل فلان فهو على ما قال وكذلك اذا كان الالف  
متفرقا على الاصيل بان كان من قرضين او بيعين او كانا مالين وجبا بسببين مختلفين بان كان  
احدهما من قرض والاخر من ثمن مبيع وكفل احد الكفيلين باحد المالين وكفل الكفيل الآخر  
بالمال الآخر فادى الاصيل خمسمائة وقال هي من التى كفل بها فلان وفلان فهو على ما قال  
واذا كان باحدى الخمسمائتين كفيل فادى الاصيل خمسمائة وقال ادبتها من الكفالة قبل قوله  
كذا في المحيط \* اذا اوجب عليه الالف من بيع ثم ان صاحب المال جعل نصف المال الى سنة



او وجب نصف الالف من الابتداء حالاً ووجب النصف الآخر من الابتداء مؤجلاً الى سنة وكفل بكل نصف كفيل على حدة ثم ان الاصيل ادعى خمساً ولم يقل شيئاً فهو من الكفيل الذي كفل من الحال كذا في الذخيرة \* واذا قال هي من الكفيل الذي كفل باموئل قبل قوله كذا في المحيط \* اذا كفل رجلان من رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل من صاحبه على ان المال على احدهما الى سنة وعلى الآخر الى سنتين فهو جائز فان حل على صاحب السنة فاداه رجع به على الاصيل ولا يرجع به على الكفيل الاخر كذا في المحيط \* المتنا وضان اذا افترا فلا صحاب الديون ان يأخذوا ايها شاءوا بجميع الدين ولا يرجع احدهما على صاحبه حتى يؤدي اكثر من النصف فيرجع بالزيادة المكاتبان كناية واحدة اذا كفل كل واحد منهما من صاحبه القياس ان لا يصح وفي الاستحسان يصح ثم لو ادعى احدهما شيئاً رجع على صاحبه بنصفه وان لم يؤد شيئاً حتى اعتق المولى احدهما جازا لعتق وهرى من النصف وللمولى ان يأخذ بحصة الذي لم يعتق ايها شاء فان اخذ الذي اعتق رجع على صاحبه وان اخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشيء كذا في شرح الجامع الصغير المصدر والشهيد حسام الدين \* كفل ثلثة من رجل بالف درهم فادى احدهم برئوا جميعاً ولم يرجع احدهم على صاحبه بشيء ولو كان كل واحد كفيلاً من صاحبه فاداهما احدهم رجع المؤدي عليهما بالثلثين ولصاحب المال ان يطالب كل واحد منهما بالف هذا اذا ظفر بالكفيلين فان ظفر باحدهما رجع عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث بالثلث فان ظفرا بالغائب رجع كل واحد بالسدس ثم رجعوا جميعاً على الاصيل بالالف فان ظفر بالاصيل قبل ان يظفر بصاحبه رجع عليه بجميع الالف قال ابو يوسف رح اذا اقر رجلان لرجل الف درهم على ان يأخذ بهذا المال ايها شاء فهذا بمنزلة كفالة كل واحد منهما من صاحبه بامره كذا في محيط السرخسي \* الباب الخامس في كفالة العبد والذمي \* لا تجوز كفالة العبد بالنفس والمال بغير اذن المولى الا ان يعتق فيؤخذ به كذا في محيط السرخسي \* والاذن بالتجارة لا يكون اذا نال الكفالة كذا في الذخيرة \* اذا اذن المولى في الكفالة فكفل من المولى او من اجنبى بمال صح الكفالة سواء كان العبد تاجراً او كان محجوراً عليه اذا لم يكن عليه دين وكذلك الامانة والمدبرة وام الولد كذا في المحيط \* ويباع رقبة بالكفالة بالدين الا ان يغديه المولى كذا في البدائع \* وان كان على العبد دين وتكفل من المولى او من اجنبى بمال باذن



المولى لا يلزمه شيء مادام رقيقا فاذا اعتق لزمه ذلك كذا في المحيط \* أما كفالة المولى من العبد  
تصح سواء كانت الكفالة بالنفس او بالمال وسواء كان على العبد دين او لم يكن كذا في النهاية \*  
ولا يجوز كفالة المكاتب من الاجنبي سواء ذن له المولى او لم يذن لكنه ينقذ حتى يطالب  
بعد العتاق ولو كفل المكاتب من المولى جاز كذا في البدائع \* من ضمن من عبد ما لا يؤخذ به  
بعد صفة فان اقر باستهلاك مال وكذبه سيده او اقرضه سيده او باعه وهو محجور ولم يسم حالا  
او غير حال يؤخذ به الكفيل حالا كذا في الكافي \* وكذا اذا اودعه شيئا فاستهلكه او وطئ امرأة  
بشبهة بغير ان المولى فانه لا يؤاخذ به في الحال واذا ضمنه انسان ولم يبين انه حال ولا غيره  
كان على الكفيل حالا كذا في البحار لرائق \* ثم اذا ادعى منه يرجع به بعد العتق ان كان بامره  
كذا في التبيين \* قال محمد بن روح في الجامع الصغير ادعى على عبد رجل دينا وكفل رجل بنفس  
العبد ثم مات العبد برى الكفيل كذا في الذخيرة \* وان ادعى على ذي اليد رقبة العبد  
فكفل بنفس العبد رجل ثم مات العبد فاقام المدعى البينة انه كان له ضمن الكفيل قيمته واوثبت  
ملك المدعى باقرار ذي اليد او بنكوله من الحلف وقد مات العبد في يد ذي اليد قضى بقيمة  
العبد على المدعى عليه ولا يلزم على الكفيل شيء مما يلزم على الاصيل الا اذا اقر الكفيل  
بما اقر به الاصيل وذكر الامام التمر تاشي ولا يصدق ذواليد في موت العبد ويحبس هو والكفيل  
فان طال الحبس ضمن القيمة كذا في النهاية \* يجب ان يعلم بان اهل الذمة واهل الاسلام  
في حكم الكفالة على السواء الا في الخمر والخنزير فاذا كان للذمي خمر على ذمي من فرض  
او فصب فكفل به ذمي جاز فان اسلم احدهم فهذا على وجوه اما ان اسلم الطالب ففي  
هذا الوجه برى الكفيل من الخمر ومن قيمتها عندهم جميعا واما ان اسلم المطلوب ففي هذا الوجه  
يبرأ من الخمر ومن قيمتها ويبرأ الكفيل ببراءته وهذا قول ابي يوسف رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح  
وروى زفر عن ابي حنيفة رح ان على المطلوب قيمة الخمر والكفيل على كفالته وهو قول محمد بن  
واما ان اسلم الكفيل خاصة ففي هذا الوجه يسقط الخمر اصلا من الكفيل لا الى بدل في قول  
ابي حنيفة رح آخر وهو قول ابي يوسف رح وعند محمد بن الطالب بالخيار ان شاء رجع على الكفيل  
بقيمة الخمر وان شاء رجع على الاصيل بعين الخمر وان اسلموا جميعا سقط الخمر لا الى بدل  
وكذلك ان اسلم الطالب والكفيل واسلم الطالب والاصيل سقط الخمر لا الى بدل وان اسلم

الكفيل والاصليل سقط الخمر لا الى بدل عند ابى حنيفة رح آخره و قول ابى يوسف رح وعند محمد رح  
لطالب ان يطالب ايها شاء واذا كان الخمر من ثمن مبيع واسلم الطالب والمطلوب فقد برئ  
الكفيل من الخمر وقيمتها بالاجماع وان اسلم الكفيل فالطالب يطالب المطلوب بعين الخمر  
ويمرأ الكفيل من الخمر وقيمتها عند ابى حنيفة رح آخره و قول ابى يوسف رح وعلى قول محمد رح  
يتحول الخمر الى القيمة في حقه وكان للطالب ان يطالبه بقيمة الخمر وان كان الخمر واجبا بسبب السلم  
ثم اسلم الطالب والمطلوب بطل السلم واذا انفسخ السلم برئ الاصيل وبراءة الاصيل توجب براءة  
الكفيل وان اسلم الكفيل برئ الكفيل بلا خلاف وبقي الخمر للمطالب قبل المطلوب على حاله كذا  
في المحيط \* والاصل ان اسلم الطالب يبطل الخمر اصله لان امتناع التسليم جاء من قبله لا سلامه  
واسلام المطلوب كذلك عند ابى يوسف رح لتعذر التسليم وعند محمد رح لا يبطل بل يحول الى  
القيمة لان الامتناع ما جاء من قبل صاحب الحق بل جاء من قبل من عليه الحق باسلامه والكفيل  
مطلوب في حق الطالب طالب في حق المطلوب نصراني خالع نصرانيتين على خمر على ان كل  
واحدة كفيلة فاسلم او اسلم معا برئنا من الكفالة ويتحول ما عليهما الى القيمة وان اسلمت احدهما  
بتحول ما عليها قيمة وبقي ما على الاخرى خمر فان ادت المسلمة القيمة لا ترجع على صاحبتها  
وان ادت الكافرة جميع الخمر ترجع على المسلمة بقيمة ما ادت عنها من الخمر فان اسلمت معا  
ولم يسلم الزوج يتحول ما على كل واحدة قيمة للكفالة والاصالة جميعا وايتهما ادت كل القيمة  
لا ترجع على صاحبتها بشيء ولو تعا قبتا يتحول ما عليهما قيمة وان ادت المسلمة الثانية ترجع على  
صاحبتها بما ادت عنها وان ادت المسلمة الاولى لا ترجع على صاحبتها ولو اسلمت احدهما  
ثم الزوج ثم الاخرى تحول كل ما على الاولى قيمة ولا ترجع على صاحبتها بشيء وتحول  
قيمة ما على الاخرى اصالة وبطل حق الزوج في ما عليها كفالة نصراني صالح نصرانيتين من دم  
له عليهما على خمر وكفل كل من الآخر نفى كالحلع في ما مر بلا تفاوت كذا في الكافي \* ولوان  
ذميا ادعى على ذمي خمر او خنزيرا وكفل بنفس المدعى عليه مسلم وجعله وكيفا في خصوصه  
ضامنا لما قضى له عليه جازت الكفالة بالنفس وجازت الوكالة ايضا ولكن يكره فان اقيم عليه البينة  
وقضى بالخمر والخنزير هل يلزم الكفيل ذلك فهو على وجهين ان كفل به قبل هلاك الخمر  
والخنزير نفى هذا الوجه لا يلزم الكفيل شيء وان كفل بعد هلاك الخمر والخنزير نفى الخمر

لا يلزمه شيء وفي الخنزير ان يقضى القاضي على الاصيل بقيمته دراهم او ذنانير لزم الكفيل ذلك وان لم يقض لم يقض القاضي عليه بالقيمة فعلى قول ابي حنيفة رح لا يلزم الكفيل شيء لان الحق لا ينتقل من العين الا بقضاء القاضي فيصير كفيلًا بالخنزير وعلى قولهما الحق ينتقل من العين الى القيمة بنفس الاستهلاك فيصير كفيلًا بالقيمة وذلك جائز كذا في المحيط \* وكفالة المرتد كسائر تصرفاته موقوفة والمرتدة كفالتها جائزة بالاتفاق كسائر تصرفاتها فان لحقت بدار الحرب ومسيبت فان كانت الكفالة بالنفس تبطل وان كانت بالمال ولها مال تنتقل الى المال كفل حربي بمال او بنفس ثم لحق بدار الحرب ثم خرج مستأمنًا لزمه كفل مسلم المرتد بنفس او مال ثم لحق المرتد بدار الحرب فورثته على حقه في الكفالة وان رجع واستوفى ورثته بقضاء الكفيل بريء وان لم يكن فله ان ياخذ الكفيل كذا في محيط السرخسي \* مسائل شتى \* الكفالة بالدرك جائزة وهي التزام تسليم الثمن عند استحقاق المبيع ولو كفل بالدرك فاستحق المبيع لم ياخذ الكفيل حتى يقضى به على البائع كذا في محيط السرخسي \* وتجوز الكفالة بنفس البائع في الدرك كذا في التاتارخانية نافلا من العناية \* وضمان العهدة باطل على ظاهر الرواية كذا في ذابحة البيان شرح الهداية \* وصورتها ان يشترى عبدا من رجل مثلا فضمن للمشتري رجل بالعهدة وانما لا يجوز لان العهدة اسم مشترك فديقع على الصك القديم ويطابق على العقد وعلى حقوق العقد وعلى الدرك وعلى خيار الشرط فتعذر العمل بها قبل البيان فبطل الضمان للجهالة كذا في التبيين \* وضمان الخلاص باطل ايضا عند ابي حنيفة رح لان تفسيره منعه تخليص المبيع من المستحق وتسليمه الى المشتري لامحالة وهو باطل لانه ضمن بما لا يقدر الوفاء ولو ضمن تخليص المبيع اورد الثمن صح الضمان لانه ضمن بما يمكنه الوفاء وهو تسليم المبيع ان اجاز المستحق ورد الثمن ان لم يجز المستحق كذا في الكافي \* اذا باع رجل دارا مثلا وكفل رجل للمشتري من البائع بالدرك فكفالتها تسليم المبيع واقرار منه انه لاحق له فيها حتى لو ادعى ان الدار ملكه او ادعى الشفعة او الاجارة لا يسمع دعواه كذا في التبيين \* ولو شهد وختم ولم يكفل لم يكن تسليما وهو على دعواه كذا في الهداية \* قال مشائخنا مناهج كرم من الجواب معمول على ما اذا كتب شهد فلان البيع والشراء او كتب جرى البيع بمهدي او كتب اقر بالبيع والشراء مهدي اما اذا كتب في الشهادة ما يوجب صحة البيع ونفاذه بان كان

بان كان في صدك البيع باع فلان كذا وهو يملكه وكتب هو شهد بذلك لا بصح دعواه بعد ذلك  
 كذا في النهاية \* وان أخذ الكفيل بالدرك رهنا فالرهن باطل ولا ضمان كذا في المحيط \*  
 ومن كفّل عن رجل بالف بأمرة فأمرة الاصيل ان يتعين عليه حريه انفعّل بالشراء للكفيل والرجح  
 الذي ربحه البائع عليه معناه الامر ببيع العينة مثل ان يستقرض من تاجر عشرة فيتاين عليه  
 ويبيع منه ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر مثلاً يبيعه المستقرض بعشرة ويتحمل خمسة كذا في الهداية  
 وهو مكروه كذا في الكافي \* رجل كفّل عن رجل بأمرة بالف عليه فقتضى الاصيل الكفيل فلا يشترط ان  
 قضاء على وجه الاقتضاء بان دفع المال اليه وتال اني لا آمن ان ياخذ الطالب منك حقه فيخذها قبل  
 ان يؤدي فقبضه او على وجه الرسالة وهو ان يقول الاصيل للكفيل خذ هذا المال وارفع الى الطالب  
 فليس للاصيل ان يسترد في كلا الوجهين فان تصرف الكفيل في ما قبض على وجه الاقتضاء  
 ورجح فيه فالرجح له لا يجب عليه التصديق الا ان فيه نوع خبث على مذهب ابي حنيفة رح  
 ان انى الاصيل الدين واما اذا اقتضاه الكفيل فلا خبث فيه اصلا في قولهم جميعا وان اقبضه  
 على وجه الرسالة فالرجح لا يطيب له في قول ابي حنيفة ومحمد رح وفي قول ابي يوسف رح  
 يطيب فاما اذا كانت الكفالة في ما يتعين ككرحطة قبضها الكفيل من الاصيل قبل ان يؤدي  
 الى الطالب وتصرف فيها فالرجح له في القضاء قال ابو حنيفة رح واحب الى ان يرد الى المكفول منه  
 وهذا اصح ان ارد عليه بان كان فقيرا طاب له وان كان غنيا ففيه روايتان قال الامام فخر الاسلام  
 الاشبه ان يطيب له هذا ان اقبضه على وجه الاقتضاء وان اقبضه على وجه الرسالة فعلى ما تقدم  
 من الاختلاف في الايتعين من ابي حنيفة ومحمد رح لا يطيب له وعند ابي يوسف رح يطيب  
 كذا في العناية \* ان اراد انسان ان يكفل بنفس انسان ولا يصير كفيلاً اصلاً فالحيلة فيه  
 على ظاهر الرواية ان يقول الكفيل عند الكفاية كفلت بنفس فلان الى شهر على ان لا اكون كفيلاً  
 بعد الشهر فانه لا يكون كفيلاً اصلاً لانه لا يصير كفيلاً بعد الشهر لنفيها في ما وراء الشهر فلا يكون كفيلاً  
 للحال في ظاهر الرواية لانه اذا كفّل الى شهر يصير كفيلاً بعد الشهر فاذا كفّل الى شهر على ان لا يكون  
 كفيلاً بعد الشهر لا يكون كفيلاً اصلاً كذا في الفصول العمادية \* وفي مجموع النوازل رجل له على رجل  
 الف درهم وكفل بها كفيل فقال اطلبوب للطالب ان فلا نأخذ كفّل لك عنى بهذه الالف وابرأني منها  
 لا اخرج من البين ويبقى لك الخصومة مع الكفيل فابرأ منها ببر الكفيل ايضا لان براءة الاصيل توجب

براءة الكفيل وهذا ضرب من الحيل فيجب على الرجل ان يعلم بذلك حتى لا يبطل حقه واذ اكفل الرجل من رجل بمال بامره ورهنه المكفول منه رهنا فهو جائز فان هلك الرهن في يد الكفيل صار مستوفيا لما وجب له على المكفول منه حكما هلاك الرهن ويكرن الجواب فيه كالجواب في ما استوفاه حقيقة كذا في المحيط \* لو كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به الى سنة فعليه المال الذي عليه وهو الف درهم ثم اعطاه المكفول منه بمال رهنا الى سنة كان الرهن باطلا لانه لم يجب المال للكفيل على الاصيل بعد وكذا لو كان الكفيل قال للطالب في الكفالة ان مات فلان ولم يؤدك المال فهو ملي ثم اعطاه المكفول منه رهنا لم يجوز لو ابراه الطالب عن هذه الكفالة لا يجوز ويحوز الابراء على الاصيل وكل حق لا يجوز الرهن به لا يجوز الا براء عنه كذا في فتاوى قاضي خان \* وكل رجل بان يعطى فلانا كفيلا بنفس الموكل ضامنا لاذاب عليه فاعطى فمضى على الموكل بمال للطالب ان ياخذ الكفيل وليس للكفيل ان ياخذ الوكيل لان الوكيل ههنا بمنزلة الرسول لانه لم يوجد منه ايجاب العقد ولا قبوله وانما وجد منه مجرد الامر بالكفالة عن المطلوب والامر بالعقد لا يواخذ بحقوق العقد كذا في محيط السرخسي \* وفي المنتقى من محمد روح برواية ابراهيم ان قال ضمانت لفلان من فلان ما في هذا الكتاب او قال ما في كتاب القاضي فهو باطل ولو قال ضمانت لفلان من فلان ما عليه في هذا الكتاب فهو جائز كذا في الذخيرة \* ومن باع لرجل ثوبا وضمن له الثمن او مضارب ضمن ثمن متاع فالضمان باطل لان الكفالة التزام المطالبة وهي اليهما فيصير كل واحد منهما ضامنا لنفسه وكذلك الرجلان با ما بعد اصفة واحدة وضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن كذا في الهداية \* وان با ما صفتين بان باع كل واحد نصفه بعقد على حدة ثم ضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن صح الضمان والوكيل بالنكاح اذا ضمن المهر للمرأة والرسول في باب البيع اذا باع وضمن الثمن من المشتري صح الضمان كذا في الكافي \* ولو ضمن لامرأة من زوجها بنفقة كل شهر جاز وليس له الرجوع من الضمان في رأس الشهر ولو ضمن اجرة كل شهر في الاجارة فله ان يرجع في رأس الشهر والفرق ان السبب في النفقة لم يتجدد منذ رأس الشهر بل يجب في الشهر وكلها بسبب واحد وسبب الاجرة في الاجارة يتجدد في كل شهر لتجدد العقد فله ان يرجع من الكفالة المستقبل كذا في الاختيار شرح المختار \* فان مات الكفيل ثم سكن المستاجر شهر بعد ذلك فما لزم للمستاجر لزم ترك الكفيل ولا يبطل الكفالة بالموت كما لا يبطل

كفالة الدرك بخلاف كفالة النفس كذا في خزائن المفتبين \* وأيسر للكفيل بالأجران ياخذ المستاجر قبل ان يؤدي فاذا أدى الكفيل كان له ان يرجع بذلك على المستاجر ان كانت الكفالة بامره رجل دفع الى صبي محجور عشرة دراهم فقال له انفقها على نفسك فجاء انسان وضمن للدافع هذه العشرة لا يصح الضمان لانه ضمن من الصبي ما ليس بمضمون عليه ولو ضمن قبل الدفع الى الصبي فقال ادفع الى هذا الصبي هذه العشرة على اني ضامن لك منه بهذه العشرة صح ذلك ويكون الضامن مستقرضا للعشرة من الدافع امراه بدفعها الى الصبي ويصير الصبي نائباعنه في القبض او لا وكذلك الصبي المحجور اذا باع شيئا وقبض الثمن فجاء انسان وكفل للمشتري بالدرك ان كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا تصح كفالته وان كفل قبل ذلك صححت الكفالة كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا كان اخرس يكتب ويعقل وكتب كفالة على نفسه بنفسه او مال او كفل له رجل بشيء من ذلك وقبل هو في كتاب فذلك جائز كذا في المحيط \* كفل برطب وقضي بالقيمة على اصيله لانقطاع وانه بقي على الكفيل عمن الرطب ولا يتحول منه لعدم المنبر وان اخذ القيمة من الاصيل برمي الكفيل وان أدى الرطب رجع على الاصيل كذا في الكافي \* المريض مرض الموت اذا كفل عن رجل بمال فان كان عليه دين يحيط بماله فالكفالة بأكملها باطلة وان لم يكن عليه دين جازت الكفالة بقدر الثلث وان كفل لوارث او من وارث لا يصح اصلا وان كفل المريض من رجل بالف درهم ولاديين عليه ثم افر بدين يحيط بماله لاجنبى ثم مات الكفيل كان المقتول اولى بتركه الكفيل من المكفول له واذا كان تركته اكثر من الدين الذي اقر به ينظر ان كانت الكفالة تخرج من ثلث ما بقى بعد الدين صححت كلها وان لم يخرج كلها من ثلث ما بقى صح بقدر ثلث ما بقى كذا في المحيط \* سئل عن ضمن مال الاجارة ثم انفسخت وتعاقدا عقدا جديدا بذلك المال قال لا يبقى كفيلا كذا في التاتارخانية \* رجل له على رجل الف درهم مؤجل وطلب بالدين من المديون كفيلا فالتقاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل في ظاهر رواية اصحابنا وذكر في المنتقى ان يطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا وذكر بعد هذا ان في الدين المؤجل لو اخذ القاضي كفيلا من الخصم الذي يريد ان يغيب ينفذه استدلالا بالمرأة اذا طلبت الكفيل بنفقتها مندادة الزوج السفر فالتقاضي ياخذ منه كفيلا بنفقة شهر عند ابي يوسف رح استحسننا رفقا بالناس قال الصدر الشهيد في وانعائه الفتوى في مسئلة النفقة



على قول أبي يوسف رح' رفقا بالناس ففي مائر الديون لو ائتمى مغت بذلك كان حسنا رفقا بالناس  
 كذا في الذخيرة \* اذا كفّل رجل من رجل بمال عليه ثم اختلف الكفيل والمكفول له والمكفول منه  
 فاقرا الكفيل بمائة درهم وادعى المكفول له مئتين ديناروا قرا المكفول منه بكر حنطة بلا شيء على الكفيل  
 والمكفول منه وليا كان كذلك يحلف كل واحد منهما فان حلفا برئ من الدعوى وان حلف احدهما  
 ونكل الآخر الذي نكل يلزمه والذي يحلف يبرأ من الغرم كذا في المحيط \* لو قال الا خر كنت  
 كفلت لك بالدين الذي لك على فتن الى شهر وبعد الشهر لابل فان ابرئ من المطالبة وقال صاحب  
 المال بل تكفلت بان لا اطالبك الى شهر وبعد الشهر اطالبك به فالقول قول صاحب المال ولا يقبل  
 قول الكفيل كذا في التاتارخانية \* دا قال الرجل لغيره كفلت لك بنفس فلان ولم يكن المكفول له  
 بدعى على المكفول به شيئا فالكنالة جائزة ويجعل في حق الكفيل حضور المكفول به مجلس الحكم  
 مستحقا عليه للطالب فتكون الكفالة واقعة بحق مستحق على الاصيل في زعم الكفيل والمدعى  
 وكان بمنزلة ما لو كفّل من رجل بمال والمكفول منه ينكر المال لان المال واجب في زعم الكفيل  
 والمدعى فان خاصم الطالب الكفيل بالنفس الى القاضى فقال الكفيل انه لاحق له قبل المكفول به  
 فالقاضى لا يلتفت الى قوله كذا في المحيط \* رجل امر رجلا ان يقضى المأمور به منه من مال نفسه  
 فامتنع المأمور من القضاء لا يجبر الا اذا قبل وكفل فحينئذ يجبر على القضاء كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 في المنتقى رجل قضى رجلا الف درهم في كيس فخاف ان ينقص من الالف فضمن له رجل  
 ما نقص من الالف فوجدها وافية الا انها زيرف فلا ضمان عليه في قياس قول ابي حنيفة رح من قبل انه  
 لو انفقها لم يرجع بشيء وفي قول ابي يوسف رح يضمن الفاجيء او يرد الزهوف على الغريم اذا كان  
 الدين بين رجلين فكفل احد الرجلين لشريكه بحصته فالكفالة باطلة واذا كان لامرأة على زوجها  
 الف درهم من صداقها فكفل لها رجل من الزوج ثم ماتت المرأة نورثها زوجها واخوها فانه يبرأ الكفيل  
 من النصف وبقي كفيلا بنصف الاخ واذا ادعى مسلم على مسلم مالا وجده وادعى الطالب كفالة  
 رجل من اهل الذمة عنه بمال بامره وجده الكفيل فشهد له بذلك ذميان جازت شهادتهما  
 على الذمى ولم تجز على المسلم حتى لو ادعى الكفيل المال لا يرجع به على الاصيل هكذا  
 ذكره في عامة روايات كفالة الاصل وذكر في بعض الروايات انه لا تقبل هذه الشهادة اصلا كذا



في المحيط \* الكفيل بالتفليس او المال اذا اخرج نفسه عن مهدة الكفالة بحضرة المكفول له واما المكفول منه فلا يخرج ويبقى كفيلا كما كان والوكيل اذا اخرج نفسه عن الوكالة بين يدي الموكل يخرج عن الوكالة و اشار في كتاب العميل الى ان له ان يخرج عن الكفالة وصورة ما ذكرتمه اذا كان للرجل على رجل مال مؤجل او منجم قال رجل للطالب اذا حل مالك على فلان فانا كفيل لك بنفسه او قال كل مالك نجم من هذه النجوم على فلان فانا كفيل بنفسه لك عند كل نجم ثم اراد الكفيل ان يخرج من الكفالة قبل حلول المال فليس له ذلك قيد المسئلة بما قبل حلول المال فهذا اشارة الى ان المال لو كان حالا كان له ان يخرج من الكفالة كذا في الذخيرة \* الكفالة والرهن جائزان في الخراج كذا في الهداية \* قيل المراد به الخراج الموظف كذا في الكفاية \* واما النوائب فان اريد بها ما يكون بحق ككرب النهر المشترك للعامة واجر الحارس للمحلة والموظف لتجهيز الجيش وفي حق فداء الاسارى اذا لم يكن في بيت المال شيء فالكفالة به جائزة بالاجماع وان اريد بها ما ليس بحق كالجبليات الموظفة في زماننا على الخياط والصباغ وغيرهما للسلطان في كل يوم او شهر فانها ظلم اختلف المشايخ في صحة الكفالة بها كذا في فتح القدير \* والفتوى على الصحة كذا في شرح الوقاية \* وممن يميل الى الصحة الشيخ الامام على البزدوي كذا في الهداية \* وقال النسفي وشمس الائمة قاضي خان مثل قول فخر الاسلام لانها في حق توجه المطالبة فوق سائر الديون والعبرة في باب الكفالة للمطالبة لانها شرعت لالتزامها ولهذا قلنا ان من قام بتوزيع هذه النوائب بالقسط يوجروا ان كان الآخذ في الاخذ ظالما كذا في معراج الدراية \* العقود التي يشترط فيها الكفالة اقسام ثلاثة قسم اذا كان الكفيل غائبا قبل الكفالة ولم يقبل او كان حاضرا ولم يقبل انه يفسد قياما واستحسانا واذا كان حاضرا وقبل بصح استحسانا وذلك كل عقد تبطله الشروط الفاسدة نحو البيع والاجارة والسلم وقسم لا يفسد شرط الكفالة فيه سواء كان الكفيل حاضرا او غائبا قبل او لم يقبل وذلك كل عقد لا تبطله الشروط الفاسدة نحو القرض والعتق على مال والنكاح والصلى من دم العمد الا انه اذا لم يقبل الكفيل الكفالة لم تثبت الكفالة واذا قبل تثبت فاما العقد لا يفسد باشتراط الكفالة في الاحوال كلها وقسم اذا شرط فيه الكفالة وقبل الكفيل بصح سواء كان الكفيل حاضرا او غائبا واما اذا لم يقبل لم يصح ذلك رجل له على رجل الف درهم حاله من ثمن بيع او سلم وسأله ان ينجمه نجوما على ان يكفل له فلان فقبل ان قبل الكفيل صح التأخير سواء كان الكفيل حاضرا او غائبا

وان لم يقبل لا يصح التأخير كذا في المحيط \* رجلان في سفينة انتهى الى مكان قليل الماء فقال  
احدهما لصاحبه الق متاعك في الماء على ان متاعى بينى وبينك فهو فاسد ويضمن لصاحبه  
نصف قيمة متاعه كذا في محيط السرخسى \* وطريقه انه يصير مشترىيا متاع الملقى بنصف متاعه  
كذا في التا تاريخانية نافلا عن فتاوى ابى الليث \* لو ادعى على آخر (كه غلام توكة بهن بضاعت  
دادى وكفتى كه اكروى خيانتى كند در مال تركه بضاعت كيرنده من در ضمانم وعهده ان  
بر من است ووى چندين از مال من خيانت كرده است بر تو واجب است كه بدهى) يصح هذه  
الدعوى كذا في الفصول العمادية \* ولو طلب المدعى ان ياتيه المدعى عليه كفيلا بالمدعى به  
فلا يخلوا ما ان كان منقولا او عقارا او دينا فان كان منقولا ينظر ان كان مثليا كالمكيل والموزون  
لا يجبر على اعطاء الكفيل بالمدعى به لانه ليس عليه احضاره في مجلس الحكم وان لم يكن مثليا  
كالعبد والداية والثوب يجبر على اعطاء الكفيل بالمدعى به فاما اذا كان المدعى به عقارا او دينا  
لم ياخذ منه كفيلا كذا في محيط السرخسى \* وذكر ابن سماعة في نوادره عن ابى يوسف رح  
لو ان رجلا ذبح شاة لرجل فاكلها فضمن رجل تلك الشاة لم يكن عليه الشاة عند ابى حنيفة رح  
لانه ليس عليه شاة انما عليه قيمتها وكذلك لو اترض رجل رجلا شاة وقبضها واستهلكها فضمنها  
رجل عنه لم يلزمه الضمان لانه ليس عليه الشاة وكذلك كل شىء لم يتعاضد فيه الناس في ما بينهم  
فهو مثل الشاة في قياس قول ابى حنيفة رح فهذه المسائل نص عن ابى حنيفة رح ان حق المصنوب منه  
بعد ذلك المصنوب في القيمة لافي العين وفي صلح الاصل عن ابى حنيفة رح ان حق المستهلك عليه  
في العين حتى قال يجوز الصلح عن المصنوب بعد الهلاك على اكثر من قيمته وقال  
ابو يوسف رح فاما انا فاقول اذا فصب شاة غيره وذبحها فضمنها له آخر منه انا الزمه الضمان  
و ادع فيه القياس قال وكذلك الحيوان كله وكذلك لو فصب عبدا ومات عنده فضمن له  
رجل اضمنه اياه الا ترى انه لو ابراه من عنده برئى من قيمته فهذه المسائل نص عن ابى يوسف رح  
ان حق المصنوب منه بعد هلاك العين في عين المصنوب لافي قيمته كذا في الذخيرة \* قال في الاصل  
اذا فصب رجل عبدا من رجل او امته او شىء من الحيوان او من العروض وكفل به كفيل صححت  
الكفالة ووجب على الكفيل رد عينه ما دام قائما ورد قيمته ان هلك كما يجب على الاصيل  
والقول في مقدار قيمته اذا وقع الاختلاف في ما بين الطالب والكفيل قول الكفيل وان اقر

الغاصب بقيمته اكثر مما اقربه الكفيل لزمه ولم يلزم الكفيل وان قامت بينة على زيادة القيمة اخذ الكفيل بالزيادة ولم يذكر في الكتاب ان الاصيل اذا حلف ونكل حتى لزمه الزيادة هل يلزم الزيادة الكفيل قالوا يجب ان يكون المسئلة على التفصيل ان سبق من الاصيل اقرار بخلافه بان قال كانت قيمته خمسمائة والمغصوب منه يقول لابل كان الفا فاستحلف الاصيل فابى ان يحلف حتى لزمه الالف لا يلزم الكفيل الالف وان لم يسبق منه اقرار بخلافه بان كان ما كتاحين ادعى المغصوب منه ان قيمته الف درهم فاستحلف فابى فانه يلزم الكفيل الالف كذا في المحيط \* القاضي ياخذ من المدعى عليه كفيلة ثقة اذا اطلب وقال لي بينة حاضرة والتقدير بثلاثة ايام لانهم كانوا يجلسون للقضاء في كل ثلاثة ايام ولو امتنع المدعى عليه من اعطاء الكفيل ياامر القاضي بالملزمة ولا يحبس كذا في الخلاصة \* والثقة من يكون معروف الدار او معروف الحانوت لا يمكنه ان يخفي نفسه وما وراء ذلك من كون الكفيل تاجرا او ما اشبهه من شهوات النفس فلا يلتفت اليه القاضي ومن يسكن بيتا او حجرة بكراء فليس بشقة فلو قال لا آخذ كفيلة ثقة فالقول قوله وياامر المدعى ان يلازمه كما يلازم الغريم غريمه كذا في المحيط \* ولو قال بينتي غيب او اقام شاهدا واحدا او قال الآخر غائب لا ياخذ الكفيل كذا في الخلاصة \* هذا اذا كان المدعى عليه مقيما في المصر ما اذا كان مسافرا لا يجبر على اعطاء الكفيل لكن يؤجله الى وقت قيامه في مجلس الحكم فان اتى المدعي ببينته والاخلي سبيله كذا في محيط السرخسي \* وان ادعى الخصم انه مسافر وانكر المدعى ذلك كان القول قول المدعى لان الاقامة في الامصار اصل كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال انا اخرج غذا او الى ثلاثة ايام يكفلد الى وقت الخروج وان انكر الطالب خروجه ينظر الى زيه او يبعث من يثق به الى رفقائه يسألهم من ذلك فان قالوا نعم اعد للخروج معنا يكفله الى وقت الخروج كذا في فتح الاجارة بعد السفر كذا في الخلاصة \* شرط في الكتاب لاخذ الكفيل طلب المدعى ذلك من القاضي قالوا هذا اذا كان الرجل عالما يهتدى الى المحصومات اما ان كان جاهلا فلقاضي يا امر المدعى عليه باعطاء الكفيل وان لم يطلب المدعى ذلك كذا في المحيط \* واذا اعطى كفيلة بنفسه وامتنع عن التوكيل لا يجبره القاضي ولا يامر به بالملزمة وان اعطاه وكفلا بالخصومة وامتنع من اعطاء الكفيل يجبر على اعطاء الكفيل كذا في الخلاصة \* رجل عليه دين وبه رهن وكفيل كفل باذن المديون

ففضى الكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن في يد الطالب ذكر في النوازل ان الكفيل يرجع على الاصيل بما كفل وهو كما لو باع شيئاً واخذ بالثمن كفيلاً بامر المشتري فادى الكفيل الثمن ثم هلك المبيع عند البائع فان الكفيل لا يخاصم البائع ولا يرجع عليه وانما يخاصم المشتري ثم المشتري يرجع على البائع بما دفع الكفيل اليه رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فاخذ الطالب من الكفيل رهناً ومن الاصيل رهناً احدهما بعد الآخر وبكل واحد من الرهنيين وفاء بالدين فهلك احد الرهنيين عند المرتهن قال ابو يوسف رح ان هلك الرهن الثاني ان كان الرهن الثاني علم برهن الاول فان الثاني يهلك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك يهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن كذا في فتاوى قاضي خان \* في كتاب الرهن عديد بن نصرانييں كاتبه كتابه واحدة على خمر فاسلم احدهما صار الكل قيمة وبقيت الكتابة وكذا لو كان العبد لواحد فمات واسلم احده ورثته وكذا لو كاتب عبديه كتابة واحدة وكفل كل من صاحبه فاسلم المولى او احدهما نظيره كاتبهما او كاتب عبدا لهما على رطب فانقطع اوانه وقضى القاضى بالقيمة على احدهما صار ما على الآخر قيمة ان لوبقى رطباً لتفرقت الكتابة كذا في الكافي \* وكرة السفاتج وهو قرض استعاده المقرض سقوط خطر الطريق وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرض جر نفعا وصورته دفع الى تاجر عشرة ليدفعها الى صديقه وانما يدفع على سبيل القرض لا على سبيل الامانة ليستفيد به سقوط خطر الطريق فان لم تكن المنفعة مشروطة ولا كان فيه صرف ظاهر فلا بأس به كذا في الكافي في كتاب الحوالة \* لو قال الرجل لغيره اكتب لى سفنجة الى موضع كذا على ان اعطيك هنا الى ايام فلا خير فيه كذا في الذخيرة \* لو جاء بكتاب سفنجة الى رجل من شريكه او خليطه فدفعه اليه فقرأه ثم قال كتبها لك عندي او قال له الدافع اضمنها لي فقال قد اثبتتها لك عندي او قال كتبها لك عندي فهو باطل كذا في الذخيرة \* وان شاء دفع اليه المال وان شاء لم يدفع ذكر الطحاوى اذا قبل المدفوع اليه كتاب السفنجة وقرأ ما فيه لزم المال والاعتماد على الاول انه لا يلزمه المال ما لم يضمن او يقول كتبها لك على او قال اثبتها لك على كذا في فتاوى قاضي خان \* والفتوى على ما تقدم كذا في الذخيرة \* ومن الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل رح رجل انفذ

رجل انفذ اجيرا له الى مدينة من المدن ثم انفذ الى الاجير بعد خروج الاجير من المدينة شيئا من السود زيان ثم كتب الرجل الى اجيره سفتجة باسم رجل فلما وصلت السفتجة الى الاجير قبلها وادى بعض المال وبذل الى صاحب السفتجة خطأ بالباقي ثم ورد الى الاجير كتاب من الاستاذ ان لا تقبل السفتجة النى كتبها اليك باسم فلان وان كنت قبلتها فلا توفه المال ورد عليه كتاب السفتجة فقد بدأ الى في ذلك وقد تبدل الامر فهل للاجير ان يمتنع من اداء الباقي قال رح ان كان المكتوب له وهو صاحب السفتجة دفع المال الى الذى كتب له السفتجة وضمن له المكتوب اليه صح ضمان الاجير عنه ولا يكون للاجير ان يمتنع عن اداء الباقي وان لم يكن صاحب السفتجة دفع المال الى الكاتب لا يصح ضمان الاجير عنه وكان للاجير ان يمتنع من اداء الباقي ولا يكون له ان يسترده ما دفع اليه هذا اذا كان الاجير ضمن المال لصاحب السفتجة وان لم يضمن كان له ان يمتنع من دفع المال الى صاحب السفتجة في الوجهين قال وبذل الخط بالباقي لا يكون ضمانا منه الا ان يقر باللسان او يكتب لفلان على من المال كيت وكيت يشهد على ذلك شهود اكدافي فتاوى قاضيهان \* في دمرى الفضلى اورد سفتجة من آخر الى بعض التجار فوفى عليه من جملة المال بعضه وبقيت منه بقيته ان كان للذى كتب مال قبل المكتوب اليه وكتب اليه ان يدفعه الى صاحب الكتاب وافر المكتوب اليه بالكتاب وان المال دين عليه اجبر على دفعه وان لم يقربه لا يجبر وان لم يكن للذى كتب قبل المكتوب اليه مال لا يجبر على دفعه الا ان يكون ضمن المال لصاحب الكتاب كذا في الذخيرة \* تم كتاب الكفالة ويتلوه كتاب الحوالة

## كتاب الحوالة

وهي مشتملة على ابواب \* الباب الاول في تعريفها وركنها وشروطها واحكامها \* اما التعريف فهو نقل الدين من ذمة الى ذمة هو الصحيح كذا في النهر الفائق \* اما ركنها فهو الايجاب والقبول الايجاب من المحيل والقبول من المحتال عليه والمحتال له جميعا فالايجاب ان يقول المحيل للطالب احلتك على فلان بكذا والقبول من المحتال عليه والمحتال له ان يقول كل واحد منهما قبلت ورضيت او نحو ذلك مما يدل على القبول والرضاء وهذا عند اصحابنا كذا في البدائع \* اما شروطها فانواع بعضها يرجع الى المحيل وبعضها يرجع الى المحتال له وبعضها الى المحتال عليه وبعضها الى المحتال به اما الذى يرجع الى المحيل فتمنه ان يكون مافلا فلا يصح حوالة المجنون والصبي الذى لا يعقل ومنه

ان يكون بالغاً وهو شرط النفاذ دون الانعقاد فينعقد حوالة الصبي العاقل موقوفاً نفاذه على اجازة وليه واماً حرة المحيل فليست بشرط لصحة الحوالة حتى يصح حوالة العبد فان كان ماذونا في التجارة يرجع عليه المحتال عليه في الحال اذا ادعى ولم يكن للعبد عليه دين مثله ويتعلق برقبته وان كان محجوراً يرجع عليه بعد العتق وكذا الصبي ليست بشرط لصحة الحوالة فيصح من المريض كذا في البدائع \* فاما رضا من عليه الدين وامره فليس بشرط لصحة الحوالة حتى ان من قال لغيره ان لك على فلان كذا من الدين فاحتل به على ورضى بذلك صاحب الدين صحت الحوالة فان ادعى المال لا يرجع بذلك على الذي عليه الاصل ويبرأ كذا في النهاية \* واما الذي يرجع الى المحتال له فمنه العقل لان قبوله ركن وغير العاقل لا يكون من اهل القبول ومنه البلوغ وانه شرط النفاذ دون الانعقاد فينعقد احتياله موقوفاً على اجازة وليه ان كان الثاني املاً من الاول كذا في البدائع \* ويجوز قبول الحوالة بمال اليتيم من الاب والوصى على املاء من الاول وان كان مثله في الملا ءة اختلفوا على قولين كذا في البحر الرائق ناقلاً عن المحيط \* ومنه الرضاء حتى لو احتال مكرهاً لا يصح ومنه سجنس الحوالة وهو شرط الا نعتاد عندنا بى حبيبه ومحمد رح وعندها بى يوسف رح شرط النفاذ حتى ان المحتال له لو كان حائزاً عن المجلس ببلغة الخبر فاجاز لا ينعذ عندهما والصحيح قولهما كذا في البدائع \* الا ان يقبل رجل الحوالة للغائب هكذا في فتاوى قاضى خان \* واما الذي يرجع الى المحتال عليه فمنه العقل فلا تصح من المحنون والصبي الذي لا يعقل قبول الحوالة اصلاً ومنه البلوغ وانه شرط الانعقاد ايضاً فلا تصح من الصبي قبول الحوالة اصلاً وان كان عاقلاً سواء كان محجوراً او ماذوناً في التجارة وسواء كان الحوالة بغير امر المحيل او بامره وان قبل وليه منه لا يصح ايضاً كذا في البدائع \* ومنه رضاه وقبول الحوالة سواء كان عليه دين او لم يكن عند علمائنا رح كذا في المحيط \* ولا يشترط حضرته لصحة الحوالة حتى لو حاله على رجل فائب ثم علم الغائب فقبل صحت الحوالة كذا في فتاوى قاضى خان \* واما الذي يرجع الى المحتال به فمنه ان يكون ديناً لا زمافلاً يصح الحوالة بالاميان القائمة ولا بد من غير لازم كبدل الكتابة وما يجري مجراه والا صل ان كل دين لا يصح الكفالة به لا يصح الحوالة به كذا في البدائع \* اما احكامها فمنه براءة المحيل من الدين كذا في محيط السرخسى \* فتوابعاً المحتال المحيل من الدين او وجهه له لا يصح عليه الفتوى كذا



في الظهيرية \* وإذا أقال الراهن المرتهن بالدين على فيه يسترد الرهن كذا في محيط السرخسى \*  
وكذا لو أقال بدينه فرهن لا يصح كذا في الكافي \* ولو أقال الزوج المرأة بصداقها لم تحبس نفسها  
هكذا في البحر الرائق \* ولم يرجع المحتال على المحيل إلا أن ينوى حقه فأنشأ عليه عاد الدين  
إلى ذمة المحيل وأنشأ عند أبي حنيفة رح أحد الأمرين أما أن يجحد المحتال عليه الحرالة  
ويحلف ولا بينة للمحيل ولا للمحتال له أو يموت مفلساً بأن لم يترك مالا مينا ولا ديناً ولا كفيلاً كذا  
في التبیین \* سواء كانت الكفالة بامره أو بغير امره كذا في خزائن المغنين \* ولو أقال الحويل الطالب  
على الاصيل لم يعد عليه بالتوى كذا في التاتارخانية \* ولو مات المحتال عليه مفلساً ومنذ المحتال له  
رهن بالمال لغير المحتال عليه بأن استعار المحتال عليه من آخر مينا فرهنه عند المحتال له أو رهن  
رجل عند المحتال له رهناً بالمال تبرعاً وجعل المحتال عليه مسلطاً على بيعه أو لم يجعل يعود المال في  
ذمة المحيل كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو أن صاحب الرهن لم يأخذ الرهن بعد مامات المحتال  
عليه مفلساً حتى هلك في يده الرهن هلك بدين الذى هو مضمون به وإن سقط الرهن عن المحتال  
عليه بموته مفلساً ثم إذا هلك الرهن بدين الذى هو مضمون به ينظر بعد ذلك أن كان الراهن تطوع  
في الرهن لا يرجع على أحد بشيء وإن رهن بامر المحتال عليه أو استعار المحتال عليه شيئاً ورهنه  
اتبع صاحب الرهن المحيل بالمال فيأخذ منه وصار ذلك تركة للمحتال عليه فيقضى منها دين  
فرمائه والراهن من جملة فرمائه كذا في المحيط \* ولو مات المحتال عليه وقال المحتال له مات مفلساً  
وقال المحيل بخلافه ففى الشافى القول قول المحتال له مع اليمين على العلم وفى المبسوط كما  
فى الشافى كذا فى النهاية \* ولو ظهر للميت مال كان له على ملىء أو ودعة عند رجل أو مدفون  
ولم يعلم القاضى به يوم موته حتى قضى بطلان الحوالة وبعود الدين إلى المحيل رد القاضى  
قضاءه فبعد ذلك أن لم يكن المحتال له أخذ شيئاً من المحيل رجع بدينه فى المال الذى ظهر للمحتال  
عليه وإن كان قد أخذ شيئاً من المحيل رد عليه ما أخذه ولو كان القاضى يعلم أن للميت ديناً  
على المفلس فعلى قول أبى حنيفة رح لا يقضى بطلان الحوالة كذا فى المحيط \* رجل أقال رجلاً  
بدين له عليه فغاب المحتال عليه من البلد بحيث لا يدري أين هو بعسرتة وعجزه فاراد المحتال  
أن يرجع لحقه على المحيل لم يكن له أن يرجع بالدين عليه ما لم يثبت موته كذا فى فتاوى الجواهر \*  
وإذا أدى المحيل ولم يقبل المحتال له يجبر على القبول كذا الخلاصة \* ولا يكون متبرعاً إذا تبرع



من يقصد الاحسان الى الغير من غير ان يقصد دفع الضرر عن نفسه وبهذا الاداء قصد دفع الضرر  
من نفسه حيث اسقط عن نفسه المطالبة والحبس حال افساره كذا في الكافي \* ومنه ثبوت  
ولاية المطالبة للمحتال له على المحتال عليه بدين في ذمته ومنه ثبوت حق الملائمة للمحتال عليه  
على المحيل اذا لازمه المحتال له فكلما لازمه المحتال له فله ان يلزم المحيل ليخلصه من ملازمة  
المحتال له واذا حبسه له ان يحبسه اذا كانت الحوالة بامر المحيل ولم يكن على المحتال عليه دين  
مثله للمحيل وان كانت الحوالة بغير امره او كان للمحيل على المحتال عليه دين مثله والحوالة  
مقيدة بالدين لم يكن للمحتال عليه ان يلزم المحيل اذا لزم ولا ان يحبسه اذا حبسه كذا  
في البداية نفع \* الباب الثاني في تقسيم الحوالة \* وهي نوعان مطلقة ومقيدة فالمطلقة منها ان يرسل  
الحوالة ولا يقيد هابشى مما عنده من ودعة او غصب او دين او يحيله على رجل ليس له عليه شيء  
مما ذكرنا كذا في التبيين \* فلو احال مطلقة لا يتعلق حق المحتال له بالدين الذي للمحيل على المحتال  
عليه ولا بالودعة ولا بالغصب اللذين عنده بل بذمة المحتال عليه ويجب عليه اداء دين المحتال له  
من مال نفسه وللمحيل ان يقبض دينه وودعته وغصبه منه ولا يبطل الحوالة باخذه فلو مات  
المحيل تسم دينه وودعته وغصبه الذي قبل المحتال عليه بين فروائه دون المحتال له كذا  
في الكافي \* ثم المطلقة على نوعين حالة ومؤجلة فالحالة منها ان يحيل المديون الطالب على  
رجل بالف درهم فيجوز ويكون الالف على المحيل حالة والمؤجلة منها رجل له على رجل  
الف درهم من ثمن مبيع الى سنة فاحاله بها على رجل الى سنة فالحوالة جائزة ويكون المحتال عليه  
الى سنة ولم يذكر محمد رح ما اذا حصلت الحوالة مبهمة هل يثبت اجل في حق المحتال عليه  
قالوا وينبغي ان يثبت كما في الكفالة فان مات المحيل لم يحل المال على المحتال عليه وان مات  
المحتال عليه قبل حلول الاجل والذي عليه الاصل حتى حل المال على المحتال عليه فان لم يكن  
وفاء رد المحتال له بالمال على الذي عليه الاصل الى اجله كذا في النهاية \* واذا كان المال حالا  
على الذي عليه الاصل من قرض فاحاله بها على رجل الى سنة فهو جائز وان كان هذا  
تاجيلا في القرض فان مات المحتال عليه قبل مضي الاجل مفلسا عاد المال الى المحيل حالا وكذلك  
لو كان المال حالا على المحيل من ثمن مبيع او غصب فاحاله بها على رجل الى سنة ومات المحتال عليه  
قبل مضي

قبل مضي الاجل مفلسا فانه يعود المال الى المحيل حالا كذا في الذخيرة \* رجل عليه الف حالة  
 لرجل والمديون له على رجل آخر الف درهم حالة فاحال المديون الاول صاحب دينه على  
 المديون الثاني حوالة مقيدة بماملية صحت الحوالة فلوان المحتال له اخرا المحتال عليه الى سنة  
 لا يكون للمحيل ان يرجع على مديونه مما كان له عليه فلوان المحتال له بعد التاخير ابراء المحتال عليه  
 من دين الحوالة كان للمحيل ان يرجع على مديونه بدينه حالا كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 رجل له على آخر الف درهم فاحال عليه فيريما له الى سنة ثم ادعى المحيل المال الى المحتال له قبل  
 السنة فله الرجوع على المحتال عليه حالا كذا في السراجية \* اذا احتال رجل بالمال الى اجل  
 ثم المحتال عليه احاله على آخر الى اجل مثل ذلك او اقل او اكثر لم يكن له ان يرجع على الاصيل  
 حتى يقبض الطالب كذا في التاتارخانية \* ولو احتال الاب والوصى بدين الصبي الى اجل  
 لم يجز لكونه ابراء موقتا فيعتبر بالابراء المؤبد وهذا اذا كان دين ورثة الصغير وان وجب بعقد هما  
 جاز التاجيل عند ابى حنيفة وابى يوسف رح كذا في البحر الرائق \* وليس للمحتال عليه ان يرجع  
 على المحيل قبل ان يؤدى لكن اذا لزم فله ان يلزم واذا حبس كان له ان يحبس الاصيل  
 حتى يخلصه من ذلك كما في الكفيل كذا في المحيط \* وان ادعى المحتال عليه الى المحتال له  
 او وهبه له او صدق به عليه او مات المحتال له فورثه المحتال عليه يرجع في ذلك كله على المحيل  
 ولو ابراء المحتال له المحتال عليه برئى ولم يرجع على المحيل كذا في الخلاصة \* واذا قال للمحتال  
 عليه قد تركته لك كان للمحتال عليه ان يرجع على المحيل كذا في خزائن الفتاوى \* رجل عليه  
 دين لرجل فاحال الطالب على رجل ليس للمحيل عليه دين فجاء فضولي وقضى المال  
 من المحتال عليه تبرعا كان للمحتال عليه ان يرجع على المحيل كما لو ادعى من مال نفسه وليس  
 عليه دين ولو كان للمحيل دين على المحتال عليه فاحال الطالب على مديونه بذلك المال ثم جاء  
 فضولي وقضى دين المحتال له من المحيل الذي عليه اصل المال كان للمحيل ان يرجع بدينه  
 على المحتال عليه ولو اختلف المحيل والمحتال عليه كل واحد منهما يدعى ان الفضولي قضى منه  
 والفضولي لم يبينه عند القضاء احدهما بعينه يرجع الى قول الفضولي من ايها قضيت  
 فان مات الفضولي قبل البيان او غاب كان القضاء من المحتال عليه كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ويرجع المحتال عليه بالمحتال به لا بالمؤدى حتى لو كان المحتال به ذراهم فتقد المقتال عليه

فنانيرا او بالعكس فتضارفا وتراعي شرائط الصرف وصحت المصارفة والمحتال عليه يرجع على المحيل  
بمال الحوالة لا بالمؤدى وكذا اذا باعه بالدرهم او الدنانير مرضا يرجع بمال الحوالة لا بالمؤدى  
وكذا اذا اعطاه زيوفا مكان الجياد وجوز المحتال له رجوع ذلك على المحيل بالجياد ولو صالح  
المحتال له المحتال عليه فان صالحه على جنس حقه وبراءه من الباقي رجوع على المحيل بالقدر المؤدى  
لانه ملك ذلك القدر من الدين فيرجع به وان صالح على خلاف جنس فان صالحه من الدراهم  
على الدنانير او على مال آخر يرجع على المحيل بكل الدين هكذا في البدائع \* والمقيدة  
على نوعين احدهما ان يقيد المحيل الحوالة بالدين الذى له على المحتال عليه والثانى ان يقيد  
الحوالة بالعين الذى له في يد المحتال عليه بالغصب او بالوديعة كذا في النهاية \* اما المقيدة  
بالعين فصورتها رجل له من درجل الف درهم وديعة او غصب وعلى صاحب الوديعة او الغصب  
لرجل الف درهم دين احوال صاحب الوديعة او الغصب الطالب على المودع والغاصب  
بالف على ان يعطيه من الالف التى هى له منده وديعة او غصب فليس للمحيل ان ياخذ  
من المحتال عليه بعد الحوالة فان دفعها المودع الى المحيل صارضا منا لها فان اخذ المحيل ماله  
من المحتال عليه ثم ان المحتال له اخذ ماله من المحتال عليه كان للمحتال عليه ان يرجع على المحيل  
كذا في الذخيرة \* واذا كانت الحوالة مقيدة بالوديعة فقال المودع ضاممت الوديعة بطلت  
الحوالة ولو كانت مقيدة بالغصب لا تبطل الحوالة كذا في الخلاصة \* ولو استحق الوديعة او الغصب  
بطلت الحوالة كذا في الذخيرة \* اما الحوالة المقيدة بالدين الذى كان للمحيل على المحتال عليه  
فصورتها رجل له الف درهم احوال المطلوب الطالب بالالف على رجل للمطلوب عليه  
الف درهم دين على ان يؤديها من الالف التى للمطلوب عليه كذا في النهاية \* واذا كانت  
الحوالة مقيدة بالعين التى هى للمحيل في يد المحتال عليه ثم ان المحتال وهب للمحتال عليه  
ملكها عليه كذا في خزائن المفتين \* ولو أبرأ المحتال له المحتال عليه من الدين وقبدا حاله بدينه مقيدا  
للمحيل ان يرجع على المحتال عليه ولو وهب من المحتال ليس للمحيل ان يرجع على المحتال عليه  
والهبة كبا لاستيفاء ولو ورث المحتال عليه من المحتال له لا يرجع المحيل على المحتال عليه  
بدينه وان لم يكن للمحيل على المحتال عليه دين ففى الهبة والارث يرجع المحتال عليه  
على المحيل كذا في الكافي \* المحتال اذا اخذ المال من المحيل بطريق التغلب وقال ان المحتال عليه

مفلس والحوالة مقيدة بالدين الذي للمحيل على المحتال عليه الصحيح انه يرجع المحيل على المحتال عليه بالدين الذي له على المحتال عليه كذا في خزائنة المفتين \* ولو مات المحيل في ما اذا كان بالدين الذي على المحتال عليه او بالعين الذي يد المحتال عليه وعليه ديون كثيرة ولم يدع شيئاً سوى الدين له على المحتال عليه او العين الذي له في يد المحتال عليه فالمحتال له لا يكون اخص بذلك استحساناً هكذا في الذخيرة \* ويكون اسوة لغرماء المحيل هكذا في الهداية \* ولو كانت الحوالة مقيدة بوديعة كانت عندا لمحتال عليه فمرض المحيل فدفع المحتال عليه الوديعة الى المحتال له ثم مات المحيل وعليه ديون كثيرة لا ضمن المودع شيئاً لغرماء المحيل ولا يسلم الوديعة للمحتال له بل يكون بينه وبين غرماء المحيل بالحصص كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا حبس المودع الوديعة وادى من مال نفسه لم يكن متبرعاً استحساناً كذا في الكافي \* رجل عليه الف درهم دين فاحال الطالب به على رجل له عليه الف درهم على ان يؤد بها من الالف التي له عليه فلم يؤد المحتال عليه حتى مرض المحيل فادى المحتال عليه ثم مات المحيل من مرضه وعليه ديون ولا مال له سوى ذلك الالف التي على المحتال عليه سلم الالف للمحتال له وليس للغرماء في ذلك حق كذا في الخلاصة \* لو كانت الحوالة مقيدة بثمن عبد كان للمحيل على المحتال عليه ثم انفسخ بيع العبد بخيار رؤية او شرط او عيب قبل القبض او بعده بقضاء قاض او هلك العبد المبيع قبل التسليم بطل الثمن من المحتال عليه ولا تبطل الحوالة استحساناً كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو استحق العبد المبيع او استحق الدين الذي قيد به الحوالة من جهة الغرماء او ظهر ان العبد المبيع كان حراً تبطل الحوالة بالاجماع كذا في الذخيرة \* اذا حال المولى فريماً من غرمائه على المكاتب فان اطلق الحوالة لا يجوز لان ضمان العبد باطل وان قيد الحوالة ببذل الكتابة يجوز بان يصير غريم المولى وكيلاً عن المولى والتركيب بقبض بدل الكتابة جائز ولا يعتق المكاتب قبل الاداء فان مات المولى قبل الاداء وعليه ديون كثيرة فالمحتال له يحاص سائر الغرماء في ما على المكاتب ولو ان المولى اعتق المكاتب حتى سقط بدل الكتابة لا تبطل الحوالة استحساناً وبه اخذ علماءنا الثلاثة واذا لم تبطل الحوالة وادى المكاتب بدل الكتابة الى المحتال له رجع بها الى المولى هكذا في المحيط \* ولو كاتب المولى ام ولد ثم احوال فريماً من غرمائه ببذل الكتابة ثم مات المولى فاعتق ام الولد ولا تبطل

الحوالة استحسننا كذا في فتاوى قاضي خان \* مكاتب احال سيده ببدل الكتابة على رجل مطلقه بطلت كذا في الكافي \* ولا يعتق كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الحوالة مقيدة بدين او ودعة او غصب صححت ويكون توكيلاً للمحتال عليه باداء بدل الكتابة من مال المكاتب الذي عنده او عليه واذا صححت الحوالة برئ المكاتب او عتق فان تروى ما على المحتال عليه او عنده قبل الاداء بطلت الحوالة وما د بدل الكتابة على المكاتب وبقي العتق كذا في الكافي \* لو احال الطالب غريمه بالمال على الكفيل يبرأ الكفيل من الطالب وللطالب ان يطالب المكفول عنه وللكفيل ان ياخذ المكفول منه حتى يخلصه من الحوالة كذا في محيط السرخسي \* فان استوفى المحتال له المال من الكفيل برئ المكفول عنه ولا يرجع بما ادعى على المحيل ولكن يرجع على المكفول منه كذا في المحيط \* وان ادعى المكفول منه المال الى المحيل قبل ان يؤدي الكفيل الى المحتال له لم يكن للكفيل على المكفول منه سبيل لكنه ياخذ المحيل حتى يخلصه من الحوالة ولا يبرأ الكفيل من حق المحتال له فان ادعى الكفيل الى المحتال له بعد ذلك كان له ان يرجع على المحيل دون الاصيل كذا في محيط السرخسي \* اذا احال الطالب غريمه على الاصيل حوالة مقيدة جازت الحوالة ولا سبيل للمحتال له على الكفيل وبرئ الاصيل والكفيل من مطابقة المحيل فان اراد الطالب بعد ذلك ان يحيل غريماً من غرمائه على الكفيل حوالة مقيدة بذلك الدين لا يجوز كذا في المحيط \* رجل له على رجل الف درهم وبها كفيل وعلى رب الدين لرجلين الف درهم ودين كل واحد منهما الف درهم احال رب الدين احد غريميه على الكفيل حوالة مقيدة بذلك الدين واحال غريمه الآخر على الاصيل حوالة مقيدة بذلك الدين فهذا على وجهين اما ان حصلت الحوالتان على التعاقب وانهما على وجهين اما ان بدأ بالحوالة على الكفيل او بدأ بالحوالة على الاصيل فان بدأ بالحوالة على الكفيل صححت الحوالتان فاذا ادعى الكفيل شيئاً لا يكون له ان يطالب المكفول منه بما ادعى ولكن يرجع على المحيل فلوان الكفيل لم يؤدي شيئاً ولكن ادعى المكفول عنه بنفسه برئ المكفول عنه بالاداء وبرئ الكفيل من دين الكفالة وصارت الحوالة مطلقة عند علمائنا الثلاثة وان ادعى الكفيل المال الى المحتال له لا يكون له ان يطالب المكفول منه ولكن يطالب المحيل وان برئ بالحوالة من الاصيل ثم بالحوالة

ثم بالحوالة على الكفيل فالحوالة على الاصيل صحيحة وعلى الكفيل باطله ولو وقعت الحوالتان معا جازتا كذا في الذخيرة \* رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فاحال الكفيل الطالب بالمال على رجل وقبل المحتال عليه برى الاصيل والكفيل جميعا كذا في فتاوى قاضي خان \* فان توى المال على المحتال عليه بموته مفلسا عاد الامر على الذي عليه الاصل وعلى الكفيل وباخذ الطالب ايهما شاء ولو كان الكفيل احال الطالب بمأنة على ان ابرأه منها فللطالب ان ياخذ الذي عليه الاصل والمحتال عليه فان مات المحتال عليه مفلسا في هذه الصورة فللطالب ان ياخذ الكفيل ايضا ولو ان رجلا قال للطالب متطوعا احتل على بهذا المال ففعل فالحوالة من الاصيل والكفيل جميعا ولو قال احتل على ان يبرأ الكفيل كانت الحوالة من الكفيل فلا يبرأ الذي عليه الاصل كذا في المحيط \* رجل احال الطالب بدينه على رجل وقبل منه ذلك الرجل ثم ان الطالب احاله على رجل له عليه دين وقبل ذلك الرجل انتفضت الحوالة الاولى بالثانية ولا يبقى للطالب عليه شيء وللثاني ان يطالبه بدينه على مقتضى الحوالة كذا في خزائن المفتين \* احال بمال عن رجل على ان يعطيه من ثمن دارة هذه فالحوالة حائزة ولا يجبر المحتال عليه على بيع دارة ولا على اطعام ماله حتى يبيع دارة واذا باع دارة جبر على ان يعطيه ماله منها ولو احال على ان يعطيه ماله من ثمن دار المحيل بغير امرة فالحوالة باطلة كذا في محيط السرخسي \* ولو امر المحيل بذلك حتى لا يجبر المحتال عليه على الاطعام قبل بيع الدار وهل يجبر على البيع ينظر ان كان البيع مشروطا في الحوالة يجبر عليه ولو باع المحتال عليه دار نفسه في الاول ودار المحيل في الثاني وادى الثمن فلا ضمان بعد ذلك لانه الزم الاداء من الثمن وقد ادى الثمن بكامله هكذا في المحيط \* اذا كان لرجل على رجلين الف درهم وكل واحد منهما كفيل من صاحبه فاحاله احدهما على رجل بالف درهم فالمحتال له بالخيار ان شاء اخذ المحتال عليه بجميع الالف وان شاء اخذ منه بخمسائة ومن الذي لم يحله خمسمائة وليس له ان ياخذ الذي لم يحله بالزيادة على خمسمائة ورجع المحتال عليه على المحيل بخمسمائة وان اخذ منه الالف كلها رجع على المحيل بجميع الالف ثم المحيل يرجع على صاحبه بنصف ذلك قال في الجامع رجل له على رجل مائة درهم نبهجة وامديون على رجل مائة درهم جيا د فاحال الذي عليه النبهرجة على الذي عليه الجيا د بدراهم جيا د مكان الدراهم النبهرجة



على ان ياخذ هـ من الدراهم الجياد التي له عليه بدراهم النبهرجة والمحتال عليه فائب  
فبلغه الحوالة فاجازها فالحوالة باطلة قياسا واستحسانا وان كان المحتال عليه حاضرا او قبل الحوالة  
جازا استحسانا كذا في المحيط \* فان دفع قبل مفارقة المحتال له من المحيل جاز والابطل  
وينتقض الحوالة وعادت الدراهم النبهرجة كذا في محيط السرخسى \* فان افترقا ثم ادى المحتال عليه  
الجياد صم لان الحوالة وان بطلت بقي الامر بالاداء وبرئ المحتال عليه من دين المحيل للمقاصة  
ويرجع المحيل على المحتال له بالجياد بقبضه بعد فساد الصرف ثم يرجع المحتال له على المحيل  
ددينه وهي النبهرجة كذا في الكافي \* وكذا اذا قضى المحتال عليه المحتال له من الدراهم الجياد  
في الحوالة الاولى برئ المحتال عليه والمحيل ان يرجع على المحتال له في اخذ الجياد ويعطيه النبهرجة  
وان لم يكن المانة على المحتال عليه وباقي المسئلة بحالها فللمحتال عليه ان يرجع على المحيل بالمانة  
الجياد هكذا في المحيط \* رجل له على رجل الف درهم نقد بيت المال وعليه زيوف فاحال رب الزيوف  
على الذي عليه الجياد على ان يعطيه الجياد او على ان يعطيه الزيوف والجياد له بطلت  
كذا في الكافي \* سواء كان المحتال عليه حاضرا او غائبا قبل قياسا واستحسانا كذا في المحيط \* فان ادى  
رجع على المحيل لانه ادى بامر او على المحتال له لانه ادى عليه بحكم حوالة فاسدة كذا في الكافي \*  
وان ارجع على المحتال له بالنبهرجة فالمحيل يرجع عليه بالجياد كذا في المحيط \* ولو صالح  
المحيل المحتال عليه من الجياد على زيوف على ان يحيل بها عليه صاحب الزيوف صم كذا  
في الكافي \* وبرئ المحتال عليه من الجياد وصار عليه الف درهم نبهرجة للمحتال له فان مات المحيل  
في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة سوى دين المحتال له يؤخذ من المحتال عليه الالف النبهرجة  
ويقسم بين المحتال له وبين سائر الغرماء لو كانت الجياد عند المحتال عليه فصبا او ودعة وهي قائمة  
فاحال المحيل صاحب النبهرجة على المستودع او على الغاصب فقال المحيل للمحتال عليه احلته  
عليك بالجياد وعطيتها بالنبهرجة فالحوالة جائزة ان قبضها المحتال له قبل ان يفارق المحيل وكذا ان  
اذا قال المحيل للمحتال له قد احلته بدراهمك النبهرجة على فلان لتعطيك بها دراهم جيادا  
عنده فالحوالة جائزة ان قبضها المحتال له قبل ان يفارق المحيل وان افترقا قبل القبض  
بطلت المصارفة وان لم يفترقا ولو كن فارقهما المودع او الغاصب فالحوالة جائزة لانه ليس بعاقدة  
كذا في المحيط \* له زيوف وعليه جياد فاحاله على ان ياخذ الزيوف صم وكذا الوصالح المحيل



المحتمل له من الجهاد على الزيف على ان يحيل بها على فلان جاز فان مات المحتمل عليه  
مفلما زجع بالزيف الى المحيل على المحيل دراهم ودين المحيل دنانير فاحاله على ان يعطيه الدنانير  
او على ان يعطيه دراهم من الدنانير التي عليه بطلت الا ان تكون وديعة او غصبا وهي قائمة  
كذا في الكافي \* الباب الثالث في الدعوى في الحوالة والشهادة \* زعم المديون انه كان احوال الدائن  
على فلان وقبله وانكره الطالب ثم مثل المديون من البينة على الحوالة ان احضرها والمحتمل عليه  
حاضر قبلت وبرى المديون وان غاب قبلت في حق التوقيف الى حضور المحتمل عليه  
فان حضر واقربما قال المديون برى والا امر باعادة البينة عليه وان كان الشهود غابوا او ماتوا  
حلف المحتمل عليه وان لم يكن للمديون بينة وطلب حلفا حلف بالله ما احتال على فلان بالمال  
فان نكل برى المطلوب كذا في البحر الرائق \* غاب المحيل وزعم المحتمل عليه ان ما على المحيل  
كان ثمن خمر لا تصح دعواه وان برهن على ذلك كما في الكفالة ولو دفع المال المحتمل عليه  
الى المحتمل واراد الرجوع على المحيل فقال المحيل المال المحتمل به كان ثمن خمر لا يسمع  
وان برهن ويقال للمحيل ادبه الى المحتمل عليه ثم خاصم المحتمل فان برهن على المحتمل  
ان ذلك كان ثمن خمر تقبل ثم المحتمل عليه بالخيار بين الرجوع على المحيل والمحتال كذا  
في الوجيز للكردي \* ولو ان المحتمل اقرب من يدى القاضى ان ماله من ثمن خمر فلا خصومة  
للمحتمل له مع المحتمل عليه فان حضر المحيل وقال لا بل المال قرض لزمه المال ان صدقته المحتمل  
في ذلك ولكن لا يلزم المحتمل عليه شيء كذا في المحيط \* لو احوال امرأته بصدقاتها وقبل الحوالة  
ثم غاب الزوج فاقام المحتمل عليه بينة ان نكاحها كان فاسدا وبين لذلك وجهها لا تقبل بينته  
ولو ادعى انها كانت ابرأت زوجها من صداقها وان الزوج اعطاها المهر او باع بصدقاتها  
منها شيئا وقبضت قبلت بينته وان كان المبيع غير مقبوض لا تقبل بينته كذا في فتاوى فاضليخان \*  
لو ان مسلما باع من مسلم خمر بالف درهم ثم ان البائع احوال مسلما على المشتري حوالة  
مقيدة بان قال اقلت فلانا عليك بالالف التي عليك ثم اختلفوا فقال المحتمل عليه وهو المشتري  
الالف كان من ثمن خمر وقال المحيل وهو البائع كان من ثمن مناع فالقول قول البائع  
المحيل فان اقام المحتمل عليه بينة على المحيل بذاك قبلت بينته وان لم تكن الحوالة مقيدة  
بل كانت مطلقة بان قال البائع للمشتري اقلت فلانا مائة الف درهم لا تبطل الحوالة وان اثبت

المشتري على المحيل ان الالف عليه كان ثمن خمر كذا في المحيط \* رجل له مئتي رجل  
الف درهم فاحال صاحب الدين رجلا على المديون بالالف التي له عليه نقبض المحتال له  
المال من المحتال عليه فقال المحيل للقابض ما كان لك على شيء وانما امرتك لنقبض المال منه  
بطريق الوكالة وطالبه بدفع المقبوض اليه وقال القابض بل كان لي عليك الف فاحلتني بها  
عليه كان القول قول المحيل كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو ادعى المحتال عليه الدين ثم اختلفا  
فقال المحيل احلت بما لي عليك فقال المحتال عليه ليس لك على دين فارجع عليك بالقول  
قول المحتال عليه كذا في محيط السرخسي \* واذا كان المحتال له فائبا فاراد المحيل ان يقبض ماله  
من المحتال عليه وقال احلته بوكالة ولم يكن له على دين قال ابو يوسف رح لا اصدقه ولا اقبل  
بينته لانه قضاء على الغائب وقال محمد رح يقبل قول المحيل انه وكله كذا في فتاوى قاضيهان \*  
شهدا أحدهما انه احال بما له على رجل وشهد الآخر انه ضمن له على ابراء الاصيل  
اولم يذكر البراءة والطالب يدعي الحوالة برئ الاصيل لانهما اتفقا على كون المحتال عليه  
ضامنا بشهادتهما الا ان براءة الاصيل تثبت باقرار الطالب بالحوالة فان قال الطالب ضمن  
بغير حوالة لم يبرأ الاصيل وياخذا بهما شاء كذا في محيط السرخسي \* واذا كان لرجل على  
رجلين الف درهم فاحالها على رجل لهما عليه مال فجحد الطالب الحوالة فشهد عليه ابناه  
او ابواه بالحوالة فشهادتهما جائزة وان شهدا بنا المطلوبين الاولين لا تقبل شهادتهما اذا ادعى  
المطلوبان ذلك وان جحد تقبل شهادتهما كذا في المحيط \* مسائل شتى \* الكفالة بشرط  
براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرط مطالبة الاصيل كفالة كذا في السراجية \* رب الدين اذا  
احال رجلا على ضميمه وليس للمحتال له على المحيل دين فهذه وكالة وليست بحوالة كذا في الخلاصة \*  
احال عليه مائة من منحنطة ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيء ولا للمحتال له على المحيل  
فقبل المحتال عليه ذلك لاشيء عليه كذا في القنية \* دفع السمسار دراهم نفسه الى الرستاقى ثمن  
دبس او قطن او حنطة لياخذ ذلك من المشتري فعجز السمسار عن اخذها من المشتري لانه لا  
يسترد هامن الاخذ استحسنا جري العادة في بلادنا ان السمسار يدفعه من مال نفسه حتى يرجع  
على المشتري فصاركما لو احال البائع على المشتري نصا قال رضي الله عنه والسما سرقة  
في بخارا قوم

في بخار اقوم لهم جوانبت معدة للتمسرة يضع فيها اهل الرسا تيق ما يريدون بيعها من الحبوب والفواكه ويتركونها فيبيعها السمسار ثم قد يتعجل الرستاقى الرجوع فيدفع اليه السمسار الثمن من ماله ليأخذ من المشتري كذا في القنية \* رجل احال على آخر بقدر من الغلة ثم باع المحتمل له من المحتمل عليه الغلة ان لم يقبض الثمن لم يصح لانه بيع كذا في جواهر الفتاوى \* لو اشترى من رجل ديناً را بعشرة درهم ودفع بائع الدينار اليه الدينار ولم يقبض الدراهم حتى كفيل بالدراهم رجل بامر او بغير امره جازت الكفالة فان لم يتفرقا حتى ابرأهما صاحب العشرة من العشرة برئ الكفيل سواء قبل او لم يقبل لانه في حقه ابراء محض وامام المكفول منه فان قبل الابراء يصح والا فلا وان لم يتكفل احد لكن بائع العشرة احال بها صاحبه على رجل حاضر وقبل يجوز ويشترط القبض في مجلس العاقدين كما في الكفالة فان لم يتفرقا حتى ابرأ المحتمل المحتمل عليه من الدين صح الابراء وانتقض الصرف قبل الابراء ولم يقبل ولو كانت الحوالة بغير امر من عليه الدراهم برئ المحتمل عليه لانه في حقه ابراء محض ويتوقف في حق بائع العشرة على رضاه وقبوله كذا في خزائن المفتين \* في الموضع الذي كانت الحوالة فاسدة اذا ادى المحتمل عليه المال هو بالخيار ان شاء رجع على القابض وان شاء رجع على المحيل كذا في الخلاصة \* اذا احال الرجل رجلاً بمال عليه على ان المحتمل له بالخيار فهو جائز وله الخيار ان شاء مضى على الحوالة وان شاء رجع على المحيل وكذا لك ان احال عليه علمي ان المحتمل له متى شاء رجع على المحيل فهو جائز وللمحتمل له الخيار يرجع الى ايها شاء كذا في المحيط \* باع بشرط ان يحيل على المشتري بالثمن فريماً له بطل لانه شرط لا يقتضيه العقد ولو باعه بشرط ان يحال بالثمن صح لانه يوكد موجب العقد كذا في الكافي \* البائع اذا احال فريماً بماله على المشتري حوالة مقيدة بالثمن لا يبقى للبائع حق الحبس والمشتري اذا احال البائع على فريم له كان للبائع حق الحبس في ظاهر الرواية رجل اشترى من رجل دابة بمائة وقبضها فاحال البائع بالثمن على رجل ثم ان المشتري وجد عيباً بالدابة فرداها بقضاء قاض لم يكن للمشتري ان يرجع بالمائة على البائع ولكن البائع يحيله بها على المحتمل عليه شاهد اكان المحتمل عليه اوفاءً او يكون القول قول البائع انه لم يأخذ المائة من المحتمل عليه وكذا لو كان رد بغير قضاء فانه لا يوجب المال من البائع وان كان البيع فاسداً

فابطله القاضي ورد الدابة رجع المشتري بما كان له على المحتال عليه كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 اذا اخذ الخط من المحتال عليه بعد ما قبل الحوالة ثم قال للمحيل انه مفلس فقال له المحيل ابعت  
 الى الخط الذي اخذته منه واترك الحوالة فبعت الخط ولم يقل بلسا نه شيئا انفسحت الحوالة  
 ولم يقل ابعت الخط لكن اخذ المال منه بالتغلب لو ادعى المحيل باختباره يرجع المحيل بماله  
 على المحتال عليه كذا في الخلاصة \* لو احوال المشتري البائع بالثمن على رجل لم يملك  
 حبس المبيع وكذا لو احوال المرتهن الراهن لا يحبس الرهن هكذا في البحر الرائق \* المشتري  
 اذا اعطى بالثمن كفيلاً ثم ان الكفيل احوال البائع بالمال على انسان فاراد البائع اخذ المال  
 من المشتري دون المحتال عليه ليس له ذلك كذا في الذخيرة \*

## كتاب ادب القاضي

وهو مشتمل على ابواب \* الباب الاول في تفسير معنى الادب والقضاء واقسامه وشرائطه ومعرفة  
 من يجوز التقليد منه وما يتصل بذلك \* الادب هو التخلق بالاخلاق الجميلة والخصال الحميدة  
 في معاشره الناس ومعاملتهم وادب القاضي التزامه لما نذب اليه الشرع من بسط العدل ودفع  
 الظلم وترك الميل والمحافضة على حدود الشرع والجري على سنن السنة والقضاء لغة  
 بمعنى الالزام وبمعنى الاخبار وبمعنى الفراغ وبمعنى التقدير وفي الشرع قول ملزم يصدر  
 عن ولاية عامة كذا في خزائن المفتين \* والاصل ان القضاء فريضة محكمة وسنة مقضية قد باشره  
 الصحابة والتابعون ومضى عليه الصالحون ولكنه فرض كفاية كذا في الكافي \* والقضاء على  
 خمسة اوجه واجب وهوان يتعين له ولا يوجد من يصلح غيره ومستحب وهوان يوجد من يصلح  
 لكنه هو اصلح واقوم به ومخير فيه وهوان يستوي هو وغيره في الصلاحية والقيام به وهو مخير  
 ان شاء قبله وان شاء لا ومكروه وهوان يكون صالحاً للقضاء لكن غيره اصلح وحرام وهوان يعلم  
 من نفسه العجز عنه وهدم الانصاف فيه لما يعلم من باطنه من اتباع الهوى ما لا يعرفونه فيحرم عليه  
 كذا في خزائن المفتين \* ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة كذا  
 في الهداية \* من الاسلام والتكليف والحريّة وكونه غير اعمى ولا محدود في قذف ولا اصم  
 ولا اخرس واما الاطرش وهو الذي يسمع القوى من الاصوات فلا يصح جواز توليته كذا  
 في النهر الفائق \* ويكون من اهل الاجتهاد والصحيح ان اهلية الاجتهاد شرط الاولوية

كذا في الهداية \* حتى لو قلد جاهل وقضى هذا الجاهل بفتوى غيره يجوز كذا في الملتقط \*  
 لكن مع هذا لا ينبغي ان يقلد الجاهل بالاحكام وكذلك العدالة عندنا ليست بشرط جواز التقليد  
 لكنه شرط الكمال فيجوز تقليد الفاسق وينفذ قضاياه اذا لم يجاوز فيها حد الشرع لكن لا ينبغي  
 ان يقلد الفاسق كذا في البدائع \* ولو قلد وهو عدل ثم فسق يستحق العزل ولكن لا ينعزل به  
 وبه اخذ عامة المشايخ ويجب على السلطان ان يعزله كذا في الفصول العمادية \* ولو شرط  
 السلطان انه منى فسق ينعزل انعزل كذا في البرازية \* ويجوز تقلد القضاء من السلطان  
 العادل والجاهل ولكن انما يجوز تقلد القضاء من السلطان الجائر اذا كان يمكنه من القضاء  
 بحق ولا يخوض في قضاياه بشراً ولا ينهاء من تنفيذ بعض الاحكام كما ينبغي اما اذا كان لا يمكنه  
 من القضاء بحق ويخوض في قضاياه بشراً ولا يمكنه من تنفيذ بعض الاحكام كما ينبغي لا يتقلد منه  
 وفي السغناقي ولا يجوز طاعته في الجور وذكر في الملتقط والاسلام ليس بشرط فيه اى في السلطان  
 الذى يقلد كذا في التناثر خانية \* ويجوز تقلد القضاء من اهل البغى فانه ذكر في باب الخوارج  
 من سير الاصل اذا غلب اهل البغى على مدينة واستعملوا عليها قاضيا فقضى بها شياء ثم ظهر اهل  
 العدل على تلك المدينة فرفعت قضاياه الى قاضى اهل العدل فانه ينفذ منها ما كان عدلا وكذلك  
 لو قضى بشيء مما رآه الفقهاء يمضيه اذا كان مختلفا فيه كما في سائر القضاة وذكر الخصاص رح  
 في ادب القاضي اذا كان القاضي من اهل البغى ايضا لا ينفذ قاضى العدل قضاياه وأشار في الانضبة  
 الى انه ينفذ فانه قال هم بمنزلة فاسق اهل العدل والفاسق يصلح قاضيا على اصح الاقاويل  
 وذكر الفقيه ابو الليث رح في ادب القاضي من النوازل المتغلب اذا ولى رجلا قضاء بلدة  
 وقضى ذلك القاضي في مختلف فيه ثم رفع الى قاض آخر مان وافق رأيه امضاه وان خالف  
 ابطله وهو بمنزلة حكم المحكم وذكر في الفتاوى والتقليد من اهل البغى يصح وبمجرد  
 استيلاء الباغي لا ينعزل قضاة العدل ويصح عزل الباغي لهم حتى لو انهزم الباغي لا ينفذ  
 قضاياه بعد ذلك ما لم يقلد هم سلطان العدل ثانيا وذكر في الفتاوى ايضا يجوز صلوة الجمعة  
 خلف المتغلب الذى لامه له اى لا منشوره من الخليفة اذا كان سيرته في رعيته سيورة الامراء  
 يحكم في ما بين رعيته بحكم الولاية لان بهذا يثبت السلطنة فيتحقق الشرط ثم لا بد من معرفة اهل  
 البغى فاهل البغى هم الخوارجون من الامام الحق بغية حق بيانه ان المسلمين اذا اجتمعوا

على امام وصاروا آمنين به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فان كان خروجهم عليه بظلم ظلمهم فليسوا من اهل البغي وعليه ان يترك الظلم وينصفهم ولا ينبغي للناس ان يعينوا الامام عليهم لان فيه اعانة على الظلم ولان يعينوا تلك الطائفة على الامام ايضا لان فيه اعانة لهم على خروجهم على الامام وان لم يكن خروجهم عليه بظلم ظلمهم ولكن ادموا الحق والولاية فقالوا الحق معنا فهم اهل البغي فعلى كل من يقوى على القتال ان ينصر امام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم ملعونون على لسان صاحب الشرع فانه عليه السلام قال الفتنة نائمة لعن الله من ايقظها فان كانوا تكلموا بالخروج لكن لم يعزموا على الخروج فليس للامام ان يتعرض لهم وفي زماننا الحكم في الغلبة ولا يدري العادلة والباغية لان كلهم يطلبون الدنيا كذا في الفصول العمادية \* نصب القاضي فرض كذا في البدائع \* وهو من اهم امور المسلمين واقوى واجوب عليهم فكل من كان اعرف واقدر واجه واهيب واصبر على ما اصابه من الناس كان اولي وينبغي للمولى ان يتمحض في ذلك ويولى من هو اولي لقوله عليه السلام من قلد انسان عملا وفي رعيته من هو اولي منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين كذا في التبيين \* قالوا يستحب للامام ان يقلد القضاء من له ثروة وفضيلة لكيلا يطمع في اموال الناس كذا في محيط السرخسي \* قال القاضي الامام ابو جعفر رح وهو صاحب كتاب الاضية بعدما بين اهل القضاء ولا ينبغي لاحد ان يفتي الا من كان هكذا ويريد ان المفتي ينبغي ان يكون مدلا عالما بالكتاب والسنة واجتهاد الرأي الا ان يفتي بشيء قد سمعه فانه يجوز وان لم يكن عالما بما ذكرنا من الادلة لانه حايك بما سمع من غيره فهو بمنزلة الراوي في باب الحديث فيشترط فيه ما يشترط في الراوي من العقل والضبط والعدالة والفهم كذا في المحيط \* قد استقر رأي الاصوليين على ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد ممن يحفظ اقوال المجتهد فليس بمفتي والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد كابي حنيفة رح على جهة الحكاية وعرف ان ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي لياخذ به المستفتي وطريق نقله لذلك من المجتهد احدا الامرين اما ان يكون له سند فيه او ياخذه من كتاب معروف تداولته الابدان نحو كتب محمد بن الحسن رح ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر والمشهور هكذا انكر الرازي فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النوادر



بعض نسخ النوادر في زماننا لا يحل مزوما فيها الى مجمد رح ولا الى ابى يوسف رح نعم اذا وجد النقل من النوادر مثلا في كتاب مشهور معروف كالهداية والمبسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب كذا في البحر الرائق \* اجمع الفقهاء على ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد كذا في الظهيرية \* ذكر في الملة تطوانا كان صوابه اكثر من خطائه حل له ان يفنى وان لم يكن من اهل الاجتهاد لا يحل له ان يفنى الا بطريق الحكاية فيحكى ما يحفظ من اقوال الفقهاء كذا في الفصول العمادية \* والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا يصلح قال العيني واختاره كثير من المتأخرين وجزم به في المجموع وشرحه لا اختلاف في اشتراط اسلام المفتي وعقله وشرط بعضهم تيقظه نعم لا يشترط ان يكون حرا ولا ذكرا ولانا طفا فيصح افتاء الاخر من حيث فهمت اشارته بل الناطق ان قيل له آيجوز هذا فحرك رأسه اي نعم جاز ان يعمل باشارته وينبغي ان يكون متنزها من خوارم المروءة فقيه النفس سليم الذهن حسن التصرف والصحيح ان الافتاء غير مكروه لمن كان اهلا وعلى والى الامر ان يبحث ممن يصلح للفتوى ويمنع من لا يصلح كذا في النهر الفائق \* ومن شرائط الفتوى كون المفتي حافظا للترتيب والعدل بين المستفتين لا يميل الى الاغنياء واهوان السلطان والامراء بل يكتب جواب من يصبق غنيا كان او فقيرا حتى يكون ابعد من الميل ومن آدابه ان ياخذ الكتاب بالحرمة وقرأ المسئلة بالبصيرة مرة بعد اخرى حتى يتضح له السؤال ثم يجيب ومن شرطه ان لا يرمي بالكاذب كما اعتاده بعض الناس لان فيه اسم الله تعالى وتعظيم اسمه تعالى واجب واذا اجاب المفتي ينبغي ان يكتب عقيب جوابه والله اعلم او نحو ذلك وقيل في المسائل الدينية النى اجمع عليها اهل السنة والجماعة ينبغي ان يكتب الله الموفق او يكتب وبالله التوفيق او يكتب بالله العصمة كذا في جواهر الاخلاطى \* وكان بعضهم لا ياخذ الرقعة من يدا امرأة ولا صبي وكان له تلميذ ياخذ منهم ويجمعها ويرفعها فيكتبها تعظيما للعلم والا حسن اخذ المفتي من كل واحد تواضعا ويجوز للشاب الفتوى اذا كان حافظا للروايات واقفا على الدرايات محافظا على الطامات مجانب للشهوات والشبهات والعالم كبير وان كان صغيرا او الجاهل صغير وان كان كبيرا كذا في البحر الرائق \* يجب ان يكون المفتي حليما وزينا ليس القول منبسط الوجه كذا في العراجية \* ولا ينبغي له ان يحتج للفتوى اذا لم يسأل عنه واذا اخطأ رجع ولا يستحى ولا يأنف كذا في النهر الفائق \* وفي اشتراط معرفة الحساب لتصحيح مسائله وجهان ويشترط ان يحفظ مذهب امامه ويعرف قواعد واصالته



وليس للاصولي الماهر وكذا الباحث في الخلاف من ائمة الفقه وفحول المناظرين ان يغنى في الفروع الشرعية ولا يجب الافتاء فيما لم يقع ويحرم التساهل في الفتوى واتباع الحيل ان فسدت الاغراض وسؤال من صرف بذلك ولا يفتى في حال تغير اخلاقه وخروجه من الامتثال ولو بفرح ومدافعة اخبين فان انتهى معتقدا ان ذلك لم يمنعه من درك الصواب صحت فتواه وان خاطر والاولى ان يتبرع بالفتوى ولا يأخذ اجرة ممن يستفتى فان جعل له اهل البلد رزقا جازوا ان استوجروا جازوا والاولى كونها باجرة مثل كتبه مع كراهة وعلى الامام ان يفرض لمدرس ومفت كفايته واكمل اهل بلد اصطلاح في اللفظ فلا يجوز ان يفتي اهل بلد بما يتعلق باللفظ من لا يعرف اصطلاحهم كذا في البحر الرائق \* ثم الفتوى مطلقا بقول الامام ثم بقول ابي يوسف ثم بقول محمد ثم بقول زفر ثم بقول الحسن بن زياد رحمهم الله وقيل اذا كان الامام في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار والاول اصح اذا لم يكن المفتي مجتهدا وفي الحاوي للقدسسي الاصح ان العبرة لقوة المدرك كذا في النهر الفائق \* وللمفتي والامام قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة كذا في خزائن المفتين \* ومن ابي يوسف رح انه استفتى في مسألة فاستوى وارتدى وتعم ثم انتهى تعظيما لا مرا لا فتاء كذا في التبيين \* الباب الثاني في الدخول في القضاء \* اورد الخصاف في ادب القاضي احاديث في كراهة الدخول في القضاء وفي الرخصة فيه قال وقد دخل فيه قوم صالحون وامتنع منه قوم صالحون وترك الدخول امثل واسلم واصلم في الدين وهذا فصل اختلف فيه المشايخ ان بعد استجماع شرائط القضاء في شخص هل يجوز له تقلد القضاء قال بعضهم يكره له التقليد كذا في المحيط \* لما روى عن النبي صلعم انه قال عليه السلام من ابتلي بالقضاء فكا نماذج بلا سكين وروى عن عبد الله بن وهب رح انه استقضى فلم يقبل وتجان ودخل منزله وكان كل من يدخل عليه يحدش وجهه ويمزق ثيابه فجاء واحد من الصحابة من راس الكوفة فقال يا ابا عبد الله لو قبلت القضاء وعدلت كن خيرا فقال يا هذا او مقلك هذا ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول القضاء يحشرون مع الحلاطين والعلماء يحشرون مع الانبياء والمشهور ان ابا حنيفة رح كلف القضاء فابى حتى ضرب تعيين سوطا فلما خاف على نفسه شاور اصحابه فسوغ له ابو يوسف رح وقال لو تقلدت لنفعت الناس فقال ابو حنيفة رح لو امرت ان اصبر البحر مباحة لكنك اقدر عليه وكاني بك قاضيا فنكس رأسه ولم ينظر اليه بعد ذلك كذا في خزائن المفتين \*

ودعى محمد رح الى القضاء فابى حتى قيد وحبس فاضطر ثم تقاد كذا في العناية شرح الهداية \*  
قال الكرخي والخصاف وعلماء العراق وعليه اختيار صاحب المذهب انه لا يسوغ مالم يجبر عليه  
قال مشايخ ديار البأس بقبوله لمن كان صالحاً بأمن نفسه الجور والامتناع لغيره اولى فان الصحابة  
رض ومن تلاهم قبلوه بلا كراهة كذا في الوجيز للكردي \* وكراهة التقليد لمن يخاف الحيف فيه  
وان امن لا يكره كذا في الكافي \* وفي البنا بيع ولا ينبغي ان يطلب الولاية ولا يسأ لها فالطالب  
ان يقول للامام ولنى القضاء والسؤال ان يقول للناس لو لانى الامام قضاء مدينة كذا لا جنته  
الى ذلك وهو يطمع ان يبلغ ذلك الى الامام فيقلده وكل ذلك مكروه وقال بعضهم من قلده بغير  
مسئلة فلا بأس بالقبول ومن سأل يكره له ذلك والذي عليه عامة المشايخ رح ان الدخول  
في القضاء رخصة والامتناع منه مزيمة وفي السراجية هو المختار كذا في التاتارخانية \* ولا يطلب  
القضاء لابقلبه ولا بلسانه الا اذا لم يكن غيره يصلح للقضاء فانه يفترض عليه صيانة لحقوق المسلمين  
كصلوة الجنائز كذا في الشمني \* اذا كان في البلد قوم يصلحون للقضاء وامتنع واحد منهم لا ياتم  
كذا في المحيط \* ولو امتنع الكل حتى قلده جاهل اشتركوا في الاثم كذا في العناية شرح الهداية \*  
وفي البنا بيع وان وجد اثنان واما من اهل القضاء ولكن احدهما افقه والآخر اروع فهو اولى  
من الافقه كذا في التاتارخانية \* ولو قلده السلطان من لا يصلح للقضاء وفي تلك البلدة من يصلح  
لذلك كان الاثم على السلطان كذا في شرح كتاب ادب القاضي للخصاف \* القاضي اذا اخذ  
القضاء بالرشوة الصحيح انه لا يصير قاضياً ولو قضى لا ينفذ قضاؤه من تقلد القضاء بالرشوة او بالشفعاء  
اذا قضى في مختلف فيه ثم رفع الى قاض آخر فان وافق رأيه امضاه وان خالف رأيه ابطله بمنزلة  
حكم المحكم والاصح ان الذي طلب القضاء بالشفعاء فهو الذي قلده سواء في حق نفاذ القضاء  
في المجتهدات والقاضي اذا ارتشى وحكم لا ينفذ قضاؤه في ما ارتشى ونفذ في ما لم يرتش وهو  
اختيار السرخسي والخصاف وان ارتشى ولد القاضي او كاتبه او بعض اموانه فان كان بامر  
ورضاه فهو مالور تشي القاضي سواء ويكون قضاؤه مردوداً وان كان بغير علم القاضي نفذ قضاؤه  
وكان على المرتشى رد ما قبض منه كذا في خزائن المفتين \* الباب الثالث في ترتيب  
الدلائل للمعمل بها \* قال ينبغي للقاضي ان يقضى بما في كتاب الله تعالى وينبغي ان يعرف  
بما في كتاب الله تعالى من النسخ والمسنوخ وينبغي ان يعرف من النامخ ما هو محكم وما هو منشا به

في تأويله اختلاف كالأقراء فان لم يجد في كتاب الله تعالى يقضي بما جاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي ان يعرف الناصح والمنسوخ من الاخبار فان اختلف الاخبار ياخذ بما هو الاشبه ويميل اجتهاده اليه ويجب ان يعلم المتواتر والمشهور وما كان من اخبار الآحاد ويجب ان يعلم مراتب الرواة فان منهم من عرف بالفقه والعدالة كالخلفاء الراشدين والعبادلة وغيرهم ومنهم من عرف بطول الصحبة وحسن الضبط والاخذ برواية من عرف بالفقه اولى من الاخذ برواية من لم يعرف بالفقه وكذلك الاخذ برواية من عرف بطول الصحبة اولى من الاخذ برواية من لم يعرف بطول الصحبة وان كانت حادثة لم يرد فيها سنة رسول الله عليه السلام يقضى فيها بما اجتمع عليه الصحابة رضى الله تعالى عنهم لان العمل باجماع الصحابة واجب فان كانت الصحابة فيها مختلفين يجتهد في ذلك ويرجع قول بعضهم على بعض باجتهاده اذا كان من اهل الاجتهاد وليس له ان يخالفهم جميعا باختراع قول ثالث لانهم مع اختلافهم اتفقوا على ان ما عدا القولين باطل وكان الخصاف رح يقول له ذلك لان اختلافهم يدل على ان الاجتهاد فيه مجال والصحيح ما ذكرنا وان اجتمعت الصحابة على حكم وخالفهم واحد من التابعين ان كان المخالف ممن لم يدرك عهد الصحابة لا يعتد خلافه حتى لو قضى القاضي بقوله بخلاف اجماع الصحابة كان باطلا وان كان ممن ادرك عهد الصحابة وزاحمهم في الفتوى وسوغوا له الاجتهاد كشرية والشعبي لا ينعقد الاجماع لمخالفته وان جاء من بعض التابعين ولم ينقل عن غيره فيه شيء فعن ابي حنيفة رح روايتان في رواية قال لا اقلدهم وهو ظاهر المذهب وفي رواية النوادر قال من كان منهم افتى في زمن الصحابة وسوغوا له الاجتهاد مثل شريعة ومسروق بن الاعدع والحسن فانا اقلدهم كذا في المحيط \* فان كان شيء لم يأت فيه من الصحابة قول وكان فيه اجماع التابعين قضى به وان كان فيه اختلاف بينهم رجح قول بعضهم وقضى به وان لم يجز شيء من ذلك فان كان من اهل الاجتهاد قامه على ما يشبهه من الاحكام واجتهد رأيه فيه وتحرى الصواب ثم يقضى به برأيه وان لم يكن من اهل الاجتهاد يستفتى في ذلك فياخذ بفتوى المفتى ولا يقضى بغير علم ولا يستحيى من السؤال ثم لا بد من معرفة فصلين أحدهما انه اذا اتفق اصحابنا في شيء ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح لا ينبغي للقاضي ان يخالفهم برأيه

برأيه والثاني اذا اختلفوا فيما بينهم قال عبد الله بن المبارك يؤخذ بقول ابي حنيفة رح لانه كان من التابعين وزاحمهم في الفتوى كذا في محيط السرخسي \* ولولم يوجد الرواية عن ابي حنيفة واصحابه رح ووجد من ائمة آخرين يقضي به ولو اختلف المناخرون فيه يختاروا احدا من ذلك ولولم توجد من ائمة آخرين يجتهد فيه برأيه اذا كان يعرف وجوه الفقه ويشاور اهل الفقه فيه وفي شرح الطحاوي ثم اذا قضى بالاجتهاد فان خالف النص لا يجوز قضاؤه وان لم يخالف النص لكنه رأى بعد ذلك رأيا آخر لا يبطل ماضى ويقضى في المستأنف بما يراه وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح ان قضى في اول المرة بالاجتهاد ثم رأى غيره خيرا منه كان كما قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله فان اختلف المتقدمون على قولين ثم اجمع من بعدهم على احد هذين القولين فهذا الاجماع هل يرفع الخلاف المتقدم فقد قيل على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح لا يرفع وعلى قول محمد رح يرفع وذكر شيخ الاسلام شمس الائمة السرخسي رح انه يرفع الخلاف المتقدم بخلاف بين اصحابنا رح وانما يخالفنا في ذلك بعض العلماء وان اتفق اهل مصر على قول وانقرضوا فخرج هذا القاضي من قولهم وقضى بخلاف قولهم لما رأى الصواب بخلافه فان كان قد سبق هذا الاتفاق اختلف العلماء فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يسعه الخلاف وبعضهم قالوا يسعه الخلاف فان لم يسبق هذا الاتفاق لا يسعه الخلاف بالاتفاق وفي الفتاوى العتبية قاض استغنى في حادثة وافتى ورأيه بخلاف رأى المفتى انه يعمل برأى نفسه ان كان من اهل الرأى فان ترك رأيه وقضى برأى المفتى لم يجز عندهما كما في التحرى وعند ابي حنيفة رح ينفذ لمصادفته فصلا مجتهدا فان لم يكن له رأى وقت القضاء وقضى برأى المفتى ثم حدث له رأى بخلافه قال محمد رح ينقضه هو وقال ابو يوسف رح لا ينقضه كما لو قضى برأيه ثم ظهر له رأى آخر كذا في التاتارخانية \* وفي مالا نص فيه بخلافه ولا اجماع لا يحملوا ما ان كان القاضي من اهل الاجتهاد واما ان لم يكن من اهل الاجتهاد فان كان من اهل الاجتهاد وافضى رأيه الى شيء يجب عليه العمل برأيه وان خالف رأى غيره من اهل الاجتهاد والرأى لا يجوز ان يتبع رأى غيره لان ما أدى اليه اجتهاده هو الحق عند الله تعالى ظاهرا ولوا قضى رأيه الى شيء وهناك مجتهد آخر افقه منه له رأى آخر فاراد ان يعمل برأيه من غير النظر فيه ويرجح رأيه لكونه افقه منه هل يسعه ذلك ذكر في كتاب الحدود ان عند ابي حنيفة رح يسعه ذلك وعند ابي يوسف

ومحمد رح لا يسعه الا ان يعمل برأى نفسه وذكر في بعض الروايات هذا الاختلاف على العكس وان  
اشكل عليه حكم الحادثة استعمل رأيه في ذلك وعمل به والافضل ان يشاور اهل الفقه في ذلك فان  
اختلفوا في حكم الحادثة نظروا في ذلك فاخذ بما يؤدي الى الحق ظاهر وان اتفقوا على رأي يخالف رأيه  
عمل برأى نفسه ايضا لكن لا ينبغي ان يعجل بالقضاء ما لم يقض حق التأويل والاجتهاد وينكشف  
له وجه الحق فاذا ظهر له الحق باجتهاده قضى بما يؤدي اليه اجتهاده ولا يكون خائفا في اجتهاده  
بعد ما بذل مجهوده لاصابة الحق حتى لو قضى مجازا لم يصح قضاؤه في ما بينه وبين الله تعالى  
وان كان من اهل الاجتهاد الا انه اذا كان لا يدري حاله يحمل على انه قضى برأيه ويحكم بالصحة  
حملا لامر المسلم على الصحة والسداد ما امكن هذا اذا كان القاضي من اهل الاجتهاد فاما ان لم يكن  
من اهل الاجتهاد فان عرف اقاويل اصحابنا وحفظها على الاحكام والاتقان عمل بقول من يعتقد  
قوله حقا على التقليد وان لم يحفظ اقاويلهم عمل بفتوى اهل الفقه في بلده من اصحابنا وان لم يكن  
في البلد الانقيبه واحد من اصحابنا يسعه ان ياخذ بقوله ونرجوان لا يكون عليه شيء كذا في البدائع \*  
والاجتهاد بذل المجهود لنيل المقصود وشرط صيرورة المرأ مجتهدا ان يعلم من الكتاب والسنة  
مقدار ما يتعلق به الاحكام دون المواظ وقيل اذا كان صوابه اكثر من خطائه حل له الاجتهاد  
والاول اصح كذا في الفصول العمادية \* واصح ما قيل في حدا المجتهدان يكون قد حوى  
علم الكتاب ووجوه معانيه وعلم السنة بطرقها ومتونها ووجوه معانيها وان يكون مصيبا في القياس  
ما لم يعرف الناس كذا في الكافي \* قال واذا كان في البلد قوم من اهل الفقه شاورهم في ذلك  
فاذا شاورهم واتفق رأيه ورأيهم على شيء حكم به وان وقع الاختلاف بين هؤلاء الذين شاورهم  
نظرا الى اقرب الاقارب من عند من الحق وامضى على ذلك باجتهاده اذا كان من اهل الاجتهاد  
ولا يعتبر في ذلك كبر السن وكذا لا يعتبر كثرة العدد فلو اختلفوا في الصواب  
ما لا يوفق الجماعة وينبغي ان يكون هذا قول ابي حنيفة رح اما على قول محمد رح  
يعتبر كثرة العدد وان لم يقع اجتهاده على شيء وبقيت الحادثة مختلفة ومشكلة عليه كتب الى  
فقهاء غير المصر الذي هو فيه والمشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية فان اتفق  
الذين كتب اليهم القاضي على شيء ورأي القاضي يوافق رأيهم وهو من اهل الرأي  
والاجتهاد امضى ذلك برأيه وان اختلفوا ايضا في ما بينهم نظرا الى اقرب الاقوال من عند من الحق

اذا كان من اهل الاجتهاد وأن لم يكن القاضي من اهل الاجتهاد في هذه الصورة وقد وقع الاختلاف بين اهل الفقه اخذ بقول من هو افقه واورع عنده وان كان القاضي شاور قوما من اهل الفقه فاتفقوا على شيء ورأى القاضي بخلاف رأيهم لا ينبغي للقاضي ان يترك رأيه نفسه ويقضي برأيهم وان شاور القاضي رجلا واحدا كفى ولكن مشاورة الفقهاء احوط وان اشار ذلك الرجل الى شيء ورأى القاضي بخلاف رأيه فالقاضي لا يترك رأيه نفسه فان اهتم القاضي رأيه لما ان ذلك الرجل افضل وافقه عنده لم يذكر هذه المسئلة هنا وذكر في كتاب الحدود وقال لو قضى برأي ذلك الرجل ارجو ان يكون في سعة من ذلك وان لم يهتم القاضي رأيه لا ينبغي له ان يترك رأيه نفسه ويقضي برأي غيره كذا في المحيط \*

الباب الرابع في اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجوز للصحابي المجتهد ان يجتهد في عصر النبي صلى الله عليه وسلم قبل الاجتزاء وقال اكثر العلماء يجوز لمن كان يبعد منه ولا يجوز لمن كان يقرب منه وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* اختلفوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هل كان يجتهد في مالهم يوح اليه ويفصل الحكم باجتهاده بعضهم قالوا ما كان يجتهد بل كان ينتظر الوحي ومنهم من قال كان يرجع فيه الى شريعة من قبله لان شريعته شريعة لنا مالهم يعرف نسجه ومنهم من قال كان لا يعمل بالاجتهاد الى ان ينقطع طمعه عن الوحي فاذا انقطع حينئذ كان يجتهد فاذا اجتهد صار ذاك شريعة له فاذا انزل الوحي بخلافه يصير ناسخا له ونسخ السنة بالكتاب جائز عندنا وكان لا ينقض ما مضى بالاجتهاد وكان يستأنف القضاء في المستقبل كذا في المحيط \* الباب الخامس في التقليد والعزل \* اذا قلد السلطان رجلا قضاء بلدة كذا لا يصير قاضيا في سواد تلك البلدة مالا يقلد قضاء البلدة ونواحيها وهذا الجواب انما يستقيم على رواية النوادر لان على رواية النوادر المصر ليس بشرط لنفاذ القضاء اما على ظاهر الرواية فالمصر شرط لنفاذ القضاء فلا يصير مقلدا على القرى وان كتب في منشوره ذلك اذا ملق السلطان الامارة والقضاء بالشرط وادها الى وقت في المستقبل بان قال اذا قدمت بلدة كذا فانت قاضيا اذا اتيت مكة فانت امام مكة او قال جعلتك قاضيا لرأس الشهر جعلتك اميرا لرأس الشهر فذلك جائز كذا في المتنقط \* بالاجماع كذا في الخلاصة \* ويجوز تعليق منزل القاضي بالشرط ايضا واذا قلد السلطان رجلا قضاء يوم يجوز ويتأقت واذا قيد بالمكان يجوز ويتعقد بذلك المكان



فعلى هذا الوعيد القاضي اذابة نائبه في مسجد معين لا يكون للنائب ان يقضي في مسجد آخر  
 كذا في المنقذ \* وتعليق التحكيم لانسان بين اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل لا يصح  
 وعليه الفتوى وكذا يجوز استثناء مماع بعض الحكومات كدعوى التلجنة في زماننا او دعوى  
 شيء سأل له او مماع خصومة رجل بعينه ولا يصير قاضيا في المستثنى وكذا لو قال لا تسمع خصومة  
 فلان حتى ارجع من سفري لا يحوز له ان يسمع ويقضى حتى يرجع ولو قضى لا ينفذ كذا  
 في خزائن المفتين \* القاضي اذا قضى في حادثة في حق ثم امر السلطان ان يجمع هذه الحادثة  
 ثانيا بمشهد من العلماء لا يفترض على القاضي ذلك كذا في الخلاصة \* والامر شرط لنفاذ القضاء  
 في ظاهرا الرواية وفي النوادر ليس بشرط وهو المختار كذا في خزائن المفتين \* السلطان اذا قال  
 جعلتك قاضيا ولم يذكرك في اي بلدة لا يصير قاضيا في البلد الذي هو فيه والمختار انه يصير قاضيا  
 لجميع بلاد السلطان كذا في الخلاصة \* وهو الاظهر والاشبه واذا اجتمع اهل بلدة على رجل  
 وجعلوه قاضيا يقضي في ما بينهم لا يصير قاضيا ولو اجتمعوا على رجل ومقدوا معه مقدار السلطنة  
 او مقدار الخلافة يصير خليفة وسلطانا كذا في المحيط \* السلطان اذا قال لرجل جعلتك قاضيا ليس له  
 ان يستخلف الا اذا اذن له في ذلك صريحا او دلالة بان يقول له جعلتك قاضيا للقضاة لان قاضي  
 القضاة هو الذي يتصرف في القضاة تقليدا او مزا كذا في الدخيرة واجاب نجم الدين  
 النسفي رح من محضر انه غير صحيح لانه ذكر فيه ان هذا القاضي مقلد من جهة قاضي القضاة  
 وليس فيه ان قاضي القضاة ما دون بالاستخلاف من جهة السلطان كذا في الفصول العمادية \*  
 وكان القاضي الامام شمس الائمة الا وزجندى يقول اذا كتب السجل من الحاكم ينبغي  
 ان يكتب فيه خليفة الحكم من قبل فلان وفلان ما دون بالاستخلاف بحكم المثال الصحيح  
 من جهة فلان اذا قال السلطان لرجل جعلتك نائبا في القضاء بشرط ان لا ترشي ولا تشرب  
 الخمر ولا تمثل امرا احد على خلاف الشرع فالتقليد صحيح والشرط صحيح واذا فعل شيئا  
 من ذلك لا يبقى قاضيا كذا في المحيط \* ولو قلد ثم وصل اليه ان لا تسمع خصومة فلان انزل  
 في حق فلان كذا في الخلاصة \* في الحانية لو ان الامام قلد رجلا للقضاء وان له بالاستخلاف  
 فامر القاضي رجلا لسمع الدعوى والشهادة في حادثة ويسأل عن الشهود ويسمع الاقرار  
 ولا يحكم



ولا يحكم هو بذلك لكن يكتب الى القاضي ويُنهي اليه حتى يقضى القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة ان يحكم وانما يفعل ما امره القاضي واذ ارفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه ويأمر باعادة البيعة فان اشهدوا بذلك بحضور الخصمين فحينئذ يقضى القاضي بتلك الشهادة قال هذه منسئلة يغلط فيها القضاة فان القاضي يستخلف رجلا ليسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب اليه بكتاب نفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي انهم شهدوا عندي بكذا او يكتب الفاظ الشهادة او يكتب ان المدعى عليه اقر عندي بكذا فقضى القاضي بذلك من غير اعادة البيعة عنده فلا يصح هذا القضاء لان القاضي لم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باخبار الخليفة الا ان يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على اقراره ويكون فائدة هذا الاستخلاف ان ينظر الخليفة هل للمدعى شهودا ويكذب فلعل له شهودا الا انهم غير مدول وقد لا يتفق الفاظهم فيفوض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة السلطان اذا قال قلدت قضاء بلدة كذا زيدا او عمروا لا يصح لان هذا تقليد للمجهول كذا في التاتارخانية \* القاضي اذا لم يكن ما زونا في الاستخلاف واستخلف غيره لا ينفذ قضاء خليفته سواء كان الاستخلاف في صحته او مرضه او سفره وان استخلف غيره باذن الامام يكون خليفته قاضيا من جهة الامام حتى لا يملك القاضي عزله الا اذا قال له الخليفة ول من شئت واستبدل من شئت فحينئذ يملك عزله بخلاف المأمور باقامة الجمعة فان له ان يستخلف غيره وان لم ياذن له الامام القاضي اذا لم يكن ما زونا بالاستخلاف فاستخلف فحكم الخليفة في مجلس القاضي بين يديه جاز ولو ان الخليفة لم يحكم بين يدي القاضي وحكم في غيبته فرفع قضاؤه الى القاضي فاجاز نفذ قضاؤه عندنا كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذلك القاضي اذا اجاز حكم المحكم في المجتهدات كذا في الظهيرية \* اذا استنقضى الصبي ثم ادرك ليس له ان يقضى بذلك الامور والعبدان استنقضي ثم عنق كان له ان يقضى بذلك الامور في فتاوى النسفي مثل من سلطان مات واتفقت الرعية على ابن صغيره وجعلوه سلطانا ما حال القضاء والخطباء وتقليده اليهم مع عدم ولايته قال ينبغي ان يكون الاتفاق على وال مظيم فيصير سلطانا لهم ويكون التقايد منه وهو يعد نفسه تبعا لابن السلطان ويعظمه لشرفه ويكون السلطان في الحقيقة هو الوالي كذا في الذخيرة \* السلطان امر عبده بنصب القاضي في بلدة ونصب يصح بطريق النيابة من السلطان ولو حكم بنفسه لا يصح كذا

في البرازية \* واذا قال الخليفة لوالى بلدة (هركرامى بايدت قضا تفليدكن) وعريته قلد من شئت  
صح ولو قال (كسى را قضاى تفليدكن) وعريته قلد احد الايصح اذا قال السلطان لامير من امرائه (فلان  
ولايت بنودام) او قال (ترادام) لا يملك تقليد القضاء وان جعله اميرا على بلدة وجعل خراجها  
له واطلق له التصرف فى الرعية على العموم كما يقتضيه الامارة فله ان يقلد وان يعزل كذا  
فى المحيط \* الامام اذا لم يكن عدلا جاز احكامه وحكامه ولا يجوز تولية السلطان اذا كان صغيرا  
وينبغي ان يكون الامام ترشيا ولا يشترط ان يكون هاشميا وان لم يوجد من قريش فالاولى  
ان يكون عدلا امينا عالما بشرائط القاضى السلطان المولى اذا كان صبيا فبلغ هل يبقى سلطانا  
ام يحتاج الى تجديد الاصح انه يحتاج الى تقليد جديد السلطان اذا قلد رجلا قضاء بلدة وفيها  
قاض ولم يعزله صريحا الاشبه ان لا يصير الاول معزولا كذا فى المتنقط \* السلطان اذا قلد قضاء ناحية  
الى رجلين فقضى احدهما لا يجوز كالوكيلين ولو قلد هما على ان يتفرد كل منهما بالقضاء يجوز  
كذا فى خزائن المفتين \* وللسلطان ان يعزل ويستبدل مكانه آخر برتبة وبغير رتبة وقد صح  
عن ابي حنيفة رح انه قال لا يترك القاضى على القضاء اكثر من سنة كذا فى التاتارخانية \*  
ومن حق السلطان ان ينظر الى هذا القاضى اذا مضى عليه حول يقول لافساد فيك ولكن  
اخشى عليك ان تنسى العلم فعدوا درس العلم ثم عد اليها حتى تقلدك ثانيا كذا فى النهاية \*  
السلطان اذا عزل قاضيا لا يعزل ما لم يصل اليه الخبر حتى لو قضى بقضايا بعد العزل قبل وصول  
الخبر اليه جاز قضايه وهو نظير الوكيل لا يعزل قبل وصول الخبر اليه ومن ابنى يوسف رح  
لا يعزل وان علم بعزله حتى تقلد غيره مكانه صيانة لحقوق العباد واعتبره بامام الجمعة اذا عزل  
وهذا اذا حصل العزل مطلقا فاما اذا حصل العزل معلقا بشرط وصول الكتاب اليه لا يعزل  
ما لم يصل اليه الكتاب علم العزل قبل وصول الكتاب اليه اولم يعلم كذا فى التاتارخانية \* واذا مات  
الخليفة وله قضاء ولاية فهم على حالهم وليس هذا كالوكالة وفي هداية الناطقى لومات القاضى  
او عزل يعزل خلفاءه من القضاء وكذلك اذا مات امير الناحية انعزل قضاته بخلاف ما اذا  
مات الخليفة كذا فى المتنقط \* وفى جامع الفتاوى اذا ورد الكتاب من الامام الى عامل خراسان  
ان يجمع الفقهاء او قوما سماهم لينظروا فى امر القاضى فان رضوه فاقراره والا فاعزله فاجتمعوا  
فلم يرضوا فاخذوا عامل الرشوة وكتب انهم رضوه وترك على ذلك حتى يحكم صح لانه لم يعزله

ولو كان في ابتداء التقليد اذا قلده فكتب انهم قد رضوا وقلده لا ينفذ حكمه كذا في النظار خانية \*  
القاضي اذا امسى ثم ابصر فهو على قضائه كما لو اسلم بعد الردة ولكن قضاءه لا ينفذ في حال  
صماه وردته اربعة خصال اذا حصلت بالقاضي صار معزولا ذهاب البصر وذهاب السمع وذهاب  
العقل والردة كذا في خزنة المفتين \* اذا مزل القاضي قبل ينزل نائبه واذا مات لا والفتوى  
على انه لا ينزل بعزل القاضي لانه نائب من السلطان او العامة وبعزل نائب القاضي لا ينزل القاضي  
كذا في البزازية \* السلطان اذا قلده رجلا فرد القاضي ذلك ان قلده مشافهة ليس له ان يقبل  
بعد ما رد وان قلده مغايبة بان بعث اليه منشورة فردة ثم قبله فله ذلك وان كان التقليد بالرسالة  
فردة كان له ان يقبل بعد ذلك ما لم يعلم السلطان بالرد القاضي اذا قال عزلت نفسي او اخرجت  
نفسى من القضاء وسمع السلطان ينزل اما بدون سماع السلطان فلا وكذلك اذا كتب كتابا  
الى السلطان انى عزلت نفسي واتى الكتاب السلطان صارا القاضي معزولا كذا في خزنة المفتين \*  
الباب السادس من في حكم السلطان والامراء وما يقع للقاضي لنفسه \* في النوازل السلطان اذا حكم  
بين اثنين لا ينفذ وفي ادب القاضي للمخصاف ينفذ وهو الاصح وبه يفتى كذا في الخلاصة \*  
اذا كان القاضي من قبل الخليفة لا من قبل الامير فليس للامير ان يقضى ولو قضى لا ينفذ قضاؤه  
قال هشام سمعت ابا يوسف رح يقول اذا كان القاضي من الاصيل يعنى من الخليفة ثم مات  
فليس للامير ان يولى قاضيا وان كان اميرا بعشرها وخراجها وان حكم هذا الامير لم يجز حكمه  
وكذا ان ولى هذا الامير قاضيا من قبله لم يجز حكمه فان جاء هذا القاضي الذى ولاه هذا  
الامير كتاب الخليفة من الاصيل لا يكون ذلك امضاء للقضاء كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل  
سئل شيخ الاسلام ابو الحسن عن القاضي اذا كانت له خصومة على انسان فخاصم عند خليفته  
في الحكم فقضى له هل ينفذ قضاؤه قال لا لان قضاء الخليفة له كقضائه لنفسه بنفسه قال ابو الحسن  
رح لمن ابتلى بمثل هذا ان يطلب من السلطان الذى ولاه ان يولى قاضيا آخر حتى يختصما اليه  
فيقضى بينهما او يتحاكما الى حاكم محكم ويتراضيا بتقضائه فيقضى بينهما وينفذ ومن المشائخ رح  
من جوز ذلك وقال بنفاد حكم خليفته له وعليه وفي النوازل ما يدل عليه فقد ذكره رجل  
خاصم السلطان الى القاضي فجلس السلطان مع القاضي في مجلسه والخصم على الارض قال ينبغي  
للقاضي ان يقوم من مكانه ويجلس خصم السلطان فيه ويقعد على الارض ثم يقضى بينهما وقد صح

ان يهوديا ادعى على هارون الرشيد دهرى في زمن ابي يوسف بين يدى ابي يوسف رح  
 فسمع ابو يوسف رح خصومته على هارون الرشيد وذكر الخصاف في ادب القاضي ان عليارض  
 قلد شريحا و خاصم عنده في حادثة قال الخصاف لو ان قاضيا قضى للامام الذى ولاة بقضية  
 او قضى عليه بقضية جاز وكذلك لو قضى لولد الامام او والده او زوجته وكذلك قاضى القضاة  
 لو خصم الى قاض ولاة فقضى له او عليه جاز وكذلك لو ان الامام ولى قاضيا على مثل خراسان  
 فامره ان يولى قضاة على الكور ففعل ثم خاصم القاضي الاعلى الى بعض من ولاة فقضاؤه  
 جائز له وعليه والذى يدل على القول الاول ما ذكر هشام في نوادره قال سألت محمدا رح  
 عن قاض وجبت له شفعة جوار قبل رجل فلم يعطها اليه وجحدوا لى الذى في بلدة ليس  
 ممن يولى القضاء كيف يصنع قال ينبغي للوالى ان يقول لهما اختارا رجلا يحكم بينكما قلت فان  
 ابنى الرجل ذلك يجبر عليه قال نعم فقد اشار الى التحكم ولم يقل بان خليفة القاضي يحكم بينهما  
 وجوار التحكيم من القاضي هرف بائر ممرض فانه حكم زيد بن ثابت في خصومة كانت بينه وبين  
 ابي هريرة رض وحكم شريحا في خصومة اخرى كذا في الذخيرة \* قال هشام سألت محمدا رح  
 عن قاضى البلدة اذا مات واليها ممن لا يولى القضاء ايجبر الخصوم على رجل محكم بينهم  
 قال اما كل شىء يحتاج فيه الى ان يرجع المقضى عليه الى آخر فلا يجوز ولا يجبر عليه واما ما كان  
 من قرض او غصب يجبر عليه وفي المنتقى اذا خاصم ابن القاضي غيره اليه او خاصم غيره ابنه  
 اليه ينظر فيه فان توجه القضاء على ابنه ينضى على ابنه وان توجه لابنه يتركهما ويقول لهما  
 اختصما الى غيرى كذا في المحيط \* ويجوز قضاء القاضى للامير الذى ولاة وكذلك قضاء القاضي  
 الاسفل للقاضى الاعلى وللقاضى الاسفل ويجوز قضاء القاضي لامرأته بعد ما ماتت امرأته  
 ولا يجوز ان كانت امرأته حية وكذا لو قضى لامرأة ابيه بعد ما مات الاب جاز وان كان الاب  
 حيا لا يجوز كذا في فتاوى قاضى خان \* الامام يقضى بعلمه بعد القذف والعصا والتعزير  
 كذا في السراجية \* الباب السابع في جلوس القاضى ومكان جلوسه وما يتصل بذلك \* الحاكم  
 يجلس للقضاء جلوسا ظاهرا في المسجد كبلا يشبه مكانه على الغرباء وبعض المقيمين كذا في العناية \*  
 والمسجد الجامع اولى ثم الذى يقام فيه الجماعات وان لم يصل فيه الجمعة كذا في النهر الفائق \*

قال الشيخ فخر الاسلام على البزدوى رح هذا اذا كان الجامع في وسط البلد اما اذا كان في طرف من البلدة ينبغي ان يختار مسجدا آخر في وسط البلدة كيلا يلحق لبعض الخصوم مشقة بالذهاب الى طرف البلدة وان جلس في مسجد حيه فلا بأس به هكذا روى عن بعض السلف انهم كانوا يجلسون في مسجد حيهم قال فخر الاسلام هذا اذا كان مسجد حيه في وسط البلدة ويختار مسجد السوق لانه اشهر كذا في المحيط \* فاذا دخل القاضي المسجد فاحب اليه ان يبدأ فيصلي ركعتين او اربعا والا ربع افضل لانه صلوة النهار ثم يدعو الله تعالى ان يوفقه ويسدده للحق ويعصمه من معاصيه ثم يجلس للحكم واذا اراد ان يجلس معه قوما من اهل الفقه والكرامة اجلسهم قريبا منه وكذلك اهل الامانة يكونون بقرب منه ولا بأس بان يجلس وحده اذا كان عالما بالقضاء كذا في محيط السرخسي \* وان كان جاهلا يستحب له ان يقعد معه اهل العلم كذا في التبيين \* ويشاورهم كذا في النهر الفائق \* ولا يشاورهم عند الخصومة كذا في البزازية \* ويضع القمطر الى جانبه من يمينه لان فيه السجلات والمحاضر والصكوك فيجب ان يكون معدا بين يديه ويجلس كاتبه ناحية عنه حيث يراه حتى لا يتخذه بالرشوة فيزيد في الفاظ الشهادة او ينقص كذا في محيط السرخسي \* لو جلس في دارة لا بأس به ويأذن للناس بالدخول فيها ويجلس معه من كان يجلس قبل ذلك كذا في الهداية \* والا ولي ان يكون الدار في وسط البلدة كالمسجد كذا في النهر الفائق \* ذكر في المبسوط ولا بأس بان يقضى في منزله او حيث احب لان عمل القضاء لا يختص بمكان كذا في التاتارخانية \* ولو جلس في بيته لا بأس به عندنا لو كان في وسط البلدة كذا في البزازية \* وفي الخانية فاجلس القاضي في المجلس او في دارة ياخذ بوابا ليمنع الخصوم من الازدهام ولا يباح للبواب ان ياخذ شيئا ليأذن بالدخول كذا في التاتارخانية \* ثم اذا قضى في المسجد خرج للحائض والدابة ولا يضرب في المسجد حدا ولا تعزيرا كذا في النهر الفائق \* ولا بأس بان يقعد على الطريق اذا كان لا يضيق على المارة كذا في التبيين \* اذا دخل القاضي المسجد فلا بأس بان يسلم على الخصوم يريد به تسليما عامئا ثم اختلف المشايخ فيه منهم من قال ان سلم عليهم فلا بأس به وان ترك وسعه ليبقى الهيبة ويكثر الحشمة ولهذا جرى الرسم ان الولاة والامراء اذا دخلوا لا يسلمون ومنهم من قال عليه ان يسلم ولا يسعه الترك وهكذا الوالي والامير اذا دخل عليه ان يسلم ولا يسعه الترك هذا هو الكلام وقت الدخول فما اذا جلس ناحية من المسجد

للفصل والحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه ومن هذا قال بعض مشائخنا من هذا جرى  
الترسم ان الناس متى دخلوا على الولاة والامراء لا يسلمون عليهم وهم لا يسلمون على الناس  
لان القاضي متى جلس للحكم لا يسلم ولا يسلمون عليه فالوالي والامير اولى وليس الا مركما ظنوا  
والصحيح ان الناس يسلمون عليهم وهم يسلمون على الناس بخلاف القاضي والفرق ان الوالي والامير  
انما جالس للزيارة لا للفصل والحكم والسلام تحية الزائرين فاما القاضي انما جلس للفصل والحكم  
لا للزيارة فلا يسلمون عليه وان سلموا مع هذا في مجلس الحكم فلا بأس بان يرد عليهم السلام وهذا اشارة  
الى ان لا يجب عليه رد السلام بل يتخير ان شاء رد وان شاء لم يرد كذا في ادب القاضي للخصاف \*  
وان اراد القاضي جوابه ينبغي ان لا يزيد على قوله وعليكم ويسلم الشاهد على القاضي ويرد عليه  
كذا في التاتارخانية \* وحكى عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل البخاري رح انه  
كان يقول من جلس لتفقه تلاميذه فدخل عليه داخل وسلم وسعه ان لا يرد السلام وكذا كان يقول  
في من جلس للذكر اى ذكر كان فدخل عليه داخل وسلم وسعه ان لا يرد السلام واذا جلس القاضي  
لفصل الخصومات ينبغي ان يقوم بين يديه رجل يمنع الناس من التقدم بين يديه في غير وقتهم  
ويمنعهم من اساءة الادب ويقال له صاحب المجلس وله اسامى الشرطى والعريف والجلواز  
وينبغي ان يكون معه سوط الادب وينبغي ان يكون امينا وينبغي ان لا يكون طماعا حتى لا يرتشى  
فلا يميل الى بعض الخصوم ولا يترك تاديبه اذا اساء الادب واذا جلس الخصمان بين يدي  
القاضي ورأى القاضي ان يامر صاحب المجلس ليقوم ببعده منه حتى لا يعرف ما يدور بين الخصمين  
وبين القاضي فلا يعلم به احد الخصمين ولا يلقنه شيئا فعل ذلك وان كان مامونا وتركه بقرب منه  
فلا بأس والحاصل ان القاضي يعمل ما فيه النظر والاحتياط في امور الناس ولا ينبغي لهذا الرجل  
ان يسار باحد الخصمين كذا في المحيط \* والاولى ان يبعث امينا الى موضع جلوسه قبل مجيئه  
فيحفظ من جاء اولا فاولا فيقدمهم على ذلك ولا يقدم واحدا على من جاء قبله لفضل منزلته  
او سلطنته وان رأى ان يبدأ بالغرباء فعل وان كانت فيهم كثرة بحيث يشغلونه من اهل المصر  
قدمهم على منازلهم مع الناس ويقدم النساء على حدة والرجال على حدة وان جعل للنساء  
يوما على حدة فهو استر لهن كذا في الحاوي \* فقه حنفى قال محمد رح الذي يرجع من ليله  
الى اهله بمنزلة المقيم والذي يبيت في غير اهله بمنزلة الغريب الا ان الغريب يعنى المسافر اشد



حالا كذا فى المحيط \* وَاذا رأى التقديم لاجل الغربة لا يصدق فى قوله انى فريب عازم على الرجوع الى وطنى لكنه يسأله البينة على انه فريب هكذا روي عن محمد رح لكن لا يشترط العدالة فى هذه الشهادة وشهادة المستور تكفى ومن اصحابنا من قال ان القاضى يسأله مع من يرهو السفر فيسأل الرفقة انهم متى يخرجون وان فلانا هل يخرج معهم فان قالوا نعم حينئذ يتحقق العذر واذا اجتمع على باب القاضى ارباب الشهود والايمان والغرباء والنساء فقدم القاضى ارباب الشهود فله ذلك وان قدم الغرباء فله ذلك وان قدم النساء فله ذلك كذا فى محيط السرخسى \* وينبغى للقاضى اذا تقدم اليه الخصمان ان يسوى بينهما فى المجلس ويجلسهما بين يديه كذا فى المحيط \* ويسوى بينهما فى النظر والكلام ولا يساو احدىهما ولا يشير اليه كذا فى خزائن المفتين \* بيده ولا برأسه ولا بحاجبه كذا فى العناية \* ولا يضحك فى وجه احدىهما كذا فى خزائن المفتين \* ويجتنب المزاح مطلقا معهما او مع احدىهما او مع غيرهما فى مجلس الحكم ولا يكثر فى غيره لانه يذهب بالمهابة كذا فى التبيين \* وكذلك لا ينبغى له ان يطلق بوجهه الى احدىهما فى شيء من المنطق ما لا يفعل بالآخر مثله كذا فى المحيط \* ولو كان ميل قلبه الى احد الخصمين واجب ان يظهر حجته لا يوضحه لانه لا اختيار له فيه كذا فى الخلاصة \* والحاصل ان القاضى مأمور بالتسوية فى ما يقدر على التسوية وفى ما فى وسعه وكل شيء يقدر على التسوية بينهما فيه لا يعذر بتركها فيه وما لا يقدر على التسوية فيه لا يواخذ بترك التسوية فيه كذا فى المحيط \* فان كان احدىهما سلطانا او عالما فجلس السلطان مجلسه والخصم على الارض ينبغى للقاضى ان يقوم من مكانه ويجلس على الارض ويجلس خصمه فى مكانه كيلا يكون تفضيلا على الآخر كذا فى الخلاصة \* ولا يضيف احد الخصمين الا ان يكون خصمه معه كذا فى النهاية \* ولا ينكلم احدىهما بلسان لا يعرفه الآخر كذا فى البدائع \* وفى مختصر خواهر زاده ولا يخلو باحد الخصمين فى منزله كذا فى التآثر خانية \* ولا ينبغى للقاضى ان يفعل ما يؤدى الى التهمة كذا فى خزائن المفتين \* ويكره ان ياتى منقه على احد الخصمين اى يعرض عنه بعدما كان مقبلا عليهم وهذا منهى شرما ويكره ان ياذن لاحد الخصمين بان يدخل فى منزله ومن لم يكن له خصومة فلا بأس بان ياذن له القاضى بالدخول عليه للسلام او لاجبة تعرض كذا فى محيط السرخسى \* ولا يفعد احد هما من جانب اليمين والآخر من جانب اليسار لان جانب اليمين افضل فيكون

تقدم له على صاحبه يفعل ذلك بين الكبير والصغير حتى يجب عليه ان يدعو فيه بين الادب والدين وبين الخليفة والرمية وبين الذمي والشرع كذا في التبيين \* قال صاحب الاضية وينبغي ان يكون جلوسهما بين يدي القاضي على قدر راحتهن او نحو ذلك بحيث يسمع كلاهما من غير ان يرفعوا اصواتهما وينبغي للقاضي ان يجلس في المجلس ان يستند ظهره الى الحراب وكان الرسم في زمن الخصاف وغيره ان يجلس مستقيل القبلة بوجهه ورسم زماننا ان يجلس ويقف امام القاضي بين يدي القاضي ليكون اصيل في اعين الناس ويجب ان يكون قيامهم ببعدهم من القاضي حتى لا يسمعوها ما يدور بين القاضي وبين من تقدم اليه من الخصوم ولا يعرفون رأي القاضي في بعض ما يقع لهم من المسائل ولا يحتالون لابطاله كذا في المحيط \* انا تقدم خصمان سأل المدعي من دعواه هكذا ذكر الخصاف رح وصاحب كتاب الاضية ابو جعفر وهذا فصل اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا ليس للقاضي ان يسأل المدعي من دعواه ولكن يمكنه ويسمع ما ادعاه المدعي وقال بعضهم يسأل منه اخذ الخصاف رح وصاحب كتاب الاضية وهكذا ذكر في محاضرات سماحة وهكذا ذكر في المنتقى وذكر الشيخ الامام فخر الاسلام على البزدوى رح ان على قول ابي يوسف رح القاضي يسأل وعلى قول محمد رح لا يسأل بل يسكت وفي الخانية واذا جلس الخصوم بين يديه قال ابو يوسف رح يستنطقهم فيقول ايكما المدعي فاذا عرف المدعي يقول له ماذا تدعي وقال محمد رح لا يفعل ذلك وقول ابي يوسف رح ارفق كذا في التاتارخانية \* فاذا حضرا فهو بالخيار ان شاء بدأهما بالكلام فقال مالكما وان شاء تركهما حتى يبدأ ابا لنطق وهو احسن كيلا يكون مهتجا للخصومة كذا في التبيين \* ثم اذا سأل اولم يسأله ولكن ادعى بنفسه سأل القاضي المدعي عليه عن دعوى المدعي هكذا ذكر صاحب الاضية وذكر الخصاف رح في ادب القاضي ان القاضي يكتب دعوى المدعي في صحيفة وينظر فيه اصحيم هوام فاسد فان كان فاسدا لا يقبل على المدعي عليه ولكن يقول للمدعي قم فصم دعواك هكذا ذكر الخصاف في موضع من ادب القاضي وفي موضع آخر ان القاضي لا يقول له ذلك ويأخذ بعض مشايخنا رح ولكن يقول دعواك هذه فاسدة فلا يلزم مني سماعها وهذا ليس بتلقين بل فتوى بالفساد وان كانت دعواه صحيحة فالقاضي يسأل للمدعي عليه ويقول ان خصمك ادعى عليك كذا وكذا فماذا تقول هكذا

هكذا ذكر الخصاص في رح وصاحب كتاب الاقضية وفيه اختلا في المشائخ رح ايضا على نحو ما ذكرنا في جانب المدعى فان عند بعض المشائخ رح لا يسأل القاضي الجواب ولكن ينظر اليه ليأتي بالجواب كذا في المحيط \* فاذا تكلم صاحب الدعوى اسكت الآخر واستمع من صاحب الدعوى حتى يفهم حجة لانهما اذا تكلموا معاً لا يتمكن من ان يفهم كلام واحد منهما قال ثم يا مرة بالسكوت بعد ذلك ويستنطق الآخر وهذا اللفظ يدل على انه يستنطق الآخر وان لم يسأل المدعى ذلك واختار بعض القضاة انه لا يفعل ذلك الا عند سؤال المدعى والا صرح عندنا انه يستنطق الآخر وان لم يلتمس المدعى ذلك كذا في السغفاني \* ولا يلحق الشهود بقوله اتشهد بكذا واستحسنه ابو يوسف رح في ما لا تهمة فيه كما اذا كان اميناً مما لا يكسب بتلقيه صلماً وربما يحصر من الكلام لحشمة القاضي ومهابة المجلس فكان في تلقيه احياء حق المسلم في القنية والحزاة ان المسائل التي تتعلق بالقضاء الفتوى فيها على قول ابي يوسف رح ان حصل له زيادة علم بالتجربة كذا في شرح ابي المكارم \* لا ينبغي للقاضي ان يلحق احدا الخصمين حجة ولكن اذا طلب يمينه فحينئذ جاء او ان الاستحلاف ان لم يكن للمدعى يمينه حاضرة فيسأله عند ذلك الك يمينه وفي التوازل سئل ابو نصر من رجلين تقدم ما الى القاضي فقال احدهما ان لي على هذا الرجل الف درهم ولم يزد على هذا قال سأل المدعى عليه في ذلك وقال ابو بكر تقدم رجلان الي يحيى بن اكرم فقال احدهما ان لي على هذا الف درهم فقال له يحيى قد اخبرتنى خبراً فماتت شاة يعني ان هذه الدعوى غير صحيح ما لم يقل مرة ليعطى حقى او نحو ذلك قال ابو نصر وهذا عندنا ليس بشيء وهذا مما لا يجحد عليه لانهم لم يتقدموا الى اللطلب ثم اذا سمع جواب المدعى عليه كتب جوابه في قرطاس او امر الكاتب ان يكتب ذلك بين يديه بسم الله الرحمن الرحيم حضر القاضي فلان بن فلان يوم كذا بكذ اليلة خلت من شهر كذا من سنة كذا ثم ان كان القاضي يعرف المدعى عليه والمدعى اثبتهما في رقعة معرفة وكتب حضر فلان وا حضر معه فلان وان لم يعرفهما ارسل الكتابة ارسلها وكتب حضر رجل ذكرانه فلان بن فلان ينسبه الى ابيه وجده او الى مواليه فيكتب ذكرانه فلان مولى فلان بن فلان فان كان له تجارة او صناعة يعرف بها ينسب اليها زيادة في التعريف وكذلك يحل في زيادة في التعريف ولكن يحل بهما يزينه لا بما يشبهه وا حضر رجل ذكرانه فلان على نحو ما ذكرنا في جانب المدعى ثم يكتب فادى فلان بن فلان يعني المدعى الذي حضر

على فلان بن فلان بمعنى المدعى عليه الذى احضره معه كذا او كذا يكتب دعواه من غير زيادة  
ونقصان ثم يكتب فيسأل القاضي المدعى عليه فلان بن فلان عما ادعى عليه فلان بن فلان  
من الدعوى الموصوفة في هذا الكتاب فان كان قد اقربه كتب اقراره وفي الخاتمة ويأمر المدعى عليه  
بإيفاء الحق كذا في التاتار خاتمة \* وان كان قد جحد يكتب جحوده ليعلم بعد ذلك انه هل ينبغي  
له ان يسأل البيعة عليه ام لا وينبغي ان يكتب الجحد بلفظه ولا يحوله الى لسان العربية الا اذا امكن  
ان يحول من غير زيادة ونقصان ومن غير ان يدخل فيه كلمة مبهمه مشتركة فان الجحد  
يختلف حكمه باختلاف انواعه فان المودع اذا جحد الايداع اصلا ثم ادعى الرد  
او الهلاك لا يسمع دعواه ولو قال ليس على تسليم ما ادعى من الهلاك او الرد  
تسمع دعواه فيكتب عبارته بلسانه من غير زيادة ونقصان حتى يبنى عليه حكمه وهذا الذى  
ذكرنا رسم قضاة ديار الخصاص وصاحب كتاب الاقضية وعرف زمانهما والقضاة في زماننا على رسم  
احسن من هذا فان المدعى في زماننا ياتى كاتب باب القاضي حتى يكتب دعواه في بياض  
فيكتب حضر القاضي يكتب اسم القاضي الذى يرفع اليه الحادثة ويترك موضع التاريخ ثم يكتب  
اسم المدعى ونسبه ويكتب اسم المدعى عليه ونسبه ويكتب دعواه بشرائطه ثم يترك موضع الجواب  
فاذا جلس المدعى او وكيله للخصومة يدعى وكيله من ذلك الكتاب ويسأل القاضي المدعى عليه  
الجواب من دعواه فاذا اجابه بالاقرار وبالاكذار فع البياض الى القاضي حتى يكتب التاريخ  
في اوله والجواب في آخره بعبارة المدعى عليه ثم ان كان الجواب بالاقرار امره القاضي بالخروج  
من مهدة ما اقربه وان كان بالجحد والقاضى يقول للمدعى ان خصمك قد جحد دعواك فماذا  
تريد هكذا ذكر الخصاص وصاحب الاقضية وهو اختيار بعض المشائخ وانه على الاختلاف  
فان قال المدعى حلفه فالقاضى يقول للمدعى الك بيعة على ما هو رأي الخصاص وصاحب  
كتاب الاقضية وهو قول بعض المشائخ فان قال لاحلف القاضي المدعى عليه وان قال نعم لى  
بيعة فالقاضى يأمره باحضارها ويكتب اسماء الشهود فيه وانسابهم وحلهم محالهم او يأمر الكاتب  
حتى يكتب ذلك فاذا حضر المدعى شهوده يكتب الكاتب لفظ شهادتهم من غير زيادة ونقصان  
فاذا جلس الشهود بين يدي القاضي وجاءوا ان الشهادة اخذ القاضي البياض وسألهم  
عن شهادتهم وان كتب القاضي لفظ شهادتهم بنفسه فهو وثق واحوط ثم يقابل القاضي

لفظ شهادتهم بالدعوى فان كانت موافقة للدعوى وعرف القاضي الشهود بالعدا فيقول للمدعى عليه هل لك دفع فان قال نعم ولكن لم مهلنى حتى آتى به امهله وان قال لا وجه عليه القضاء وان لم يعرف القاضي اياهم بالعدا لة يتوقف وان قال المدعى لى بينة حاضرة الا انى اطلب يمين المدعى عليه ان قال حاضرة فى المجلس فالقضى لا يجيبه ولا يحلف المدعى عليه بالاجماع كذا ذكره القدورى فى شرحه وان قال حاضرة فى بلدة فالقضى لا يحلف المدعى عليه فى قول ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف رح بجيبه وقول محمد رح مضطرب واذا كانت المسئلة مختلفة فان كان يرى استحلاله حلفه واذا حلفه وحلف وطلب من القاضى ان يعطيه رقعة ان فلانا ادعى على فلان كذا وحلفه وحلف حتى لا يقدمه الى هذا القاضى ثانيا او الى فاض آخر فيحلفه مرة اخرى اعطاه نظرائه والقاضى بالخيار ان شاء كتب ذلك فى رقعة على حدة وان شاء كتب ذلك فى البياض الذى كتب فيه الدعوى والانكار وكتب فيه التاريخ واعطاه ثم الدعوى لاتحلوا ما ان تقع فى العين او فى الدين فان وقع فى الدين والمدعى مكيل فانما يصح الدعوى اذ انكر المدعى جنسه اى انه حنطة او شعير ويذكر نوعه انه سقى او برى او خريفى او ربيعى وصفته انه وسط او جيد او ردى ويذكر الحمراء او البيضاء فى الحنطة ويذكر قدره فيقول كذا ففيز الان الحنطة تكال بالففيز ويذكر بففيز كذا الان الففيز تتفاوت فى ذاتها ويذكر سبب الوجوب لان احكام الديون تختلف باختلاف اسبابها فانه اذا كان بسبب السلم لا يجوز الاستبدال به ويحتاج الى بيان مكان الايفاء ليقع التكرز من موضع الخلاف وان كان من ثمن مبيع جاز الاستبدال به وبيان مكان الايفاء فيه ليس بشرط وان كان من قرض لا يجوز التاجيل فيه بمعنى لا يلزم ويذكر فى السلم شرائط صحته من اعلام جنس راس المال ووزنه ان كان وزنيا وانتقاده فى المجلس حتى يصح عندا ببحنيفة رح وتاجيل المسلم فيه شهرا او اكثر حتى يخرج من حد الاختلاف وكذا ما سوى ذلك من شرائط السلم ويذكر فى القرض القبض وصرف المستقرض الى حاجته لان عندا ببحنيفة رح لا يصير دينا عليه الا بالاستهلاك وينبغى ان يذكر فى دعوى القرض ايضا انه اقضه كذا من مال نفسه لجواز ان يكون وكىلا فى الاقراض والوكيل فى الاقراض سفير ومعبر ولا يكون له حق الاخذ ولاحق المطالبة بالاداء وكذلك فى كل سبب من الاسباب يذكر شرائطه ايضا لان كل احد لا يهتدى الى العلم بشرائط الاخذ فينبغى ان يبين ذلك للقاضى حتى يتامل فيه القاضى

ان وجده صحيحا عمل به والارده وان كان المدهى به وزنيا يذكر جنسه فان كان ذهبا وكان مضروبا  
 يذكر كذا دينار او يذكر نومه انه نسبيا بورى الضرب او البخارى الضرب او ما شبه ذلك ويذكر  
 صفته انه جيد او ردي او وسط واذا ذكر البخارى او النيسابورى لا يحتاج الى ذكر الاحمر لان البخارى  
 او النيسابورى لا يكون الا احمر ولا بد من ذكر الجيد عليه عامة المشائخ وفي فتاوى النسفى  
 اذا ذكر احمر خالص كفى ولا يحتاج الى ذكر الجيد ولا بد ان يبين انه من ضرب اى وال  
 عند بعض المشائخ رح وبعضهم لم يشترطوا ذلك وانه اوسع ويذكر المثل مع ذلك ويذكر نوع  
 المثل وان لم يكن مضروبا لا يذكر كذا دينار بل يذكر كذا مثقالا فان كان خالصا من الغش  
 يذكر كذلك وان كان فيه غش ذكر كذلك نحو الاله نوهى او الاله هشتى او الاله ششى وما شبه  
 ذلك فان كان المدهى به نقرة وكان مضروبا ذكر نوعها وهو ما يضاف اليه وصفها انها جيد او ردي  
 وكذا ذكر قدرها كذا درهم او وزن سبعة وهو الذي كل عشرة منها سبعة مثاقيل وان كانت فضة غير مضروبة  
 ذكر فضة خالصة من الغش ان كانت خالية ويذكر نوعها كنقرة طمغاجى ويذكر صفتها انها جيد او ردي  
 او وسط ويذكر قدرها كذا او كذا درهم او قيل اذا ذكر كذا طمغاجى كفى ولا يحتاج الى ذكر الجيد  
 وان كان المدهى به درهم مضروبة والغش فيها خالص فان كان يعامل بها وزنا يذكر نوعها وصفها  
 ومقدار وزنها وان كان يعامل عددا يذكر عددها وان كان الدعوى فى العين فان كان المدهى به  
 منقولا وهو الهالك فى الحقيقة الدعوى فى الدين وهو القيمة فيشترط بيان القدر والصفة والنوع  
 والجنس على ما بينا وان كان قائما فان كان بحال يمكن احضاره مجلس الحكم فلا بد من الاحضار  
 مجلس الحكم فلا بد من الاشارة اليه فى الدعوى والشهادة وان وقع الدعوى فى عين فائب  
 لا يعرف مكانه بان ادعى رجل على رجل انه فصب منه ثوبا او جارية لا يدري انه قائم او الهالك  
 فان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وبينته مقبولة وان لم يبين القيمة بان لم يعلم قيمته  
 اشار فى عامة الكتب الى انها مسموعة فانه ذكر فى كتاب الرهن اذا ادعى رجل على رجل  
 آخر انه رهن عنده ثوبا وهو ينكر قال يسمع دعواه وقال فى كتاب الغصب رجل ادعى على غيره  
 انه فصب منه جارية واقام بينة على ما ادعى يسمع دعواه ويسمع بينته وبعض مشائخنا قالوا  
 انما يسمع دعواه اذا ذكر القيمة وهذا القائل يقول ما ذكر فى الكتاب هذا وكان الفقيه ابو بكر الامش  
 يقول



يقول تاوريل المسئلة ان الشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه بالنصب فيثبت فصب الجارية  
 باقراره في حق الحبس والقضاء جميعا وعامة المشائخ على ان هذه الدعوى صحيحة والبيئة مقبولة  
 ولكن في حق الحبس واطلاق محمد رح في الكتاب بدل عليه قال فخر الاسلام على البزدوى  
 اذا كانت المسئلة مختلفة ينبغي للقاضي ان يكلف المدعى بيان القيمة فاذا كلفه ولم يبين يسمع  
 دعواه وهذا لان الانسان قد لا يعرف ماله فلو كلفه بيان القيمة فقد اضربه او يتعذر عليه الوصول  
 الى حقه واذا سقط بيان القيمة من المدعى سقط من الشهود من الطريق الاولى وان وقع الدعوى  
 في العقار فلا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار المدعى به ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة  
 بدأ بالاعم وهو البلد او بالاخص وهذا فصل اختلف فيه اهل الشروط قال بعضهم يبدأ بالاعم وقال  
 بعضهم يبدأ بالاخص وعند عامة اهل العلم له الخيار ان شاء بدأ بالاعم وان شاء بدأ بالاخص ولا بد من  
 ذكر حدود الدار بعد هذا قال جماعة من اهل الشروط ينبغي ان يذكر في الحد لزريق دار فلان ولا يذكر دار  
 فلان لانه حينئذ يصير دار فلان مدعى به لان الحد يدخل في المحدود وعندنا كلا اللفظين على السواء  
 فان ذكر حدين لا يكفي في ظاهر رواية اصحابنا وان ذكر ثلث حدود كفاء كذا في المحيط \*

الباب الثامن في افعال القاضي وصفاته \* وينبغي للقاضي ان يتقى الله ويقضى بالحق ولا يقضي  
 لهواه يضله ولا لرغبته لغيره ولا لرغبة تزجره بل يؤثر طاعة ربه ويعمل لمعاد طمعا في جزيل ثوابه  
 وهر با من اليم مذا به فيتبع الحكمة وفصل الخطاب كذا في محيط السرخسى \* القاضي هل يفتي  
 فيه اقاويل والصحيح انه لا بأس به في مجلس القضاء وضميره في المعاملات والديانات كذا في الخلاصة \*  
 واتفقوا على انه لا يفتي للخصوم حتى لا يفتقوا على رأيه فيشتغلون بالتلبس وروى ابن سماعة عن  
 ابي يوسف رح في رجلين تقد ما الى القاضي في امر وطن القاضي انهما تقد ما اليه ليعلما ما يقضى به  
 في ذلك اقامهما من عند نفسه قال محمد رح في الاصل لا ينبغي له ان يبيع ويشترى في مجلس القضاء  
 لنفقه قال شمس الائمة السرخسى رح ففي قوله لنفسه اشارة الى انه لا بأس بان يبيع ويشترى لينيم  
 او ميت مديون ولو باع واشترى لنفسه في غير مجلس القضاء فلا بأس به عندنا وفي الخانية والصحيح  
 انه لا يفعل لافي مجلس القضاء ولا في غيره لان الناس يساهلون لاجل القضاء وينبغي ان يولى  
 لذلك غيره ممن يثق به ولا ينبغي له ان يستقرض الا من صديق او خليط له كان قبل ان يستقرض  
 فلا يخاصم اليه ولا يتهمة انه يعين خصما وكذلك الاستعارة ويشيع الجنازة ويعود المريض ولكن لا يطيل

مكثه في ذلك المجلس ولا يمكن احدا من الخصوم يتكلم معه في ذلك المجلس بشيء من الخصومات وفي السفناني وانما يعود المريض اذا لم يكن المريض من المتخاضمين اما اذا كان منهم فلا ينبغي ان يعود كذا في التاتارخانية \* ولا ينبغي للقاضي ان يكون فظا غليظا جبارا عنيدا وينبغي ان يكون موثوقا به في صفاته وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجه الفقه ويكون شديدا من غير عنف لينا من غير ضعف كذا في التبيين \* ويأمر امرأته بالرفق كذا في البزازية \* وفي الينابيع ويكره ان يقضي بين الناس وهو غضبان كذلك لا يقضي اذا دخله نعاس ولا يقضي وهو جائع او عطشان وهذا اذا لم يكن جهة القضاء بينا فاما اذا كان وجه القضاء بينا فلا بأس ان يقضي وعن هذا قال مشائخنا رح لا ينبغي له ان يتطوع بالصوم في اليوم الذي يريد الجلوس فيه للقضاء كذا في التاتارخانية \* ولا يقضي حال شغل قلبه بفرح او حاجة الى الجماع او برد او حر شديد او مدافعة الاخبيين كذا في النهر الفائق \* لا ينبغي للقاضي ان يجلس للقضاء وهو ضجر او كظيظ من الطعام فان مرض له هم او غضب او نعاس كف حتى يذهب ذلك عنه فيكون جلوسه عند اعتدال امرة ويجعل سمعه وبصره وفهمه وقلبه الى الخصوم غير معجل لهم ولا يخوف اياهم فان الخوف يقطع حجة الرجل كذا في الحاوي \* فقه حنفى ويخرج في احسن ثياب كذا في الظهيرية \* ويقضي وهو جالس متكئا او مترعيا كذا في البزازية \* ولكن القضاء مستويا افضل تعظيما لا مرا القضاء كذا في التبيين \* ولا ينبغي له ان يتعب نفسه في طول المجلس ولكن يجلس في طرفي النهار او ما اطاق وكذلك الفقيه والمفتي كذا في المحيط \* وان كان القاضي شابا ينبغي ان يقضي شهوته من اهله قبل ان يجلس للقضاء كذا في السراجية \* ولا يقضي وهو يمشى او يسير على الدابة وكذلك قال مشائخنا رح في المفتي لا ينبغي له ان يفتي وهو يمشى لكن يجلس في موضع واذا استقر فيه افتى ومنهم من قال لا بأس بان يفتي في الطريق اذا كانت المسئلة واضحة كذا في المحيط \* وفي العيون وينبغي للقاضي اذا اختلف اليه الاخوة او بنو العم ان لا يعجل بفصل القضاء بينهم ويدافعهم قليلا لعلهم يصطلحوا وفي الكبرى وهو لا يختص بالا قارب بل ينبغي ان يفعله ذلك اذا وقعت الخصومة بين الاجانب كذا في التاتارخانية \* الباب التاسع في رزق القاضي وهديته ودموته وما ينصل بذلك \* ان كان القاضي فقيرا محتاجا الاولى ان ياخذ رزقه من بيت المال بل يفترض عليه فان كان ضنيا نكلموا فيه والاولى ان لا ياخذ من بيت المال كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يأخذ الرزق الا من بيت مال الكورة التي

يعمل فيها لانه يعمل لاهل هذه الكورة فيكون رزقه في مال بيت هذه الكورة كذا في العتابة \*  
 كما يجوز كفاية القاضي من بيت المال يجعل كفاية عياله ومن يمونه من اهله واصوانه  
 في مال بيت المال ولم ينقل من محمد رح ان القاضي هل ياخذ الرزق في يوم العطلة اختلف  
 المتأخرون فيه والصحيح انه ياخذ كذا في التاتارخانية \* القاضي اذا كان ياخذ من بيت المال  
 شيئاً لا يكون عاملاً بالاجر بل يكون عاملاً لله تعالى ويستوفي حقه من مال الله تعالى  
 وكذا الفقهاء والعلماء والمعلمون الذين يعلمون القرآن وروى ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه  
 لما استخلف كان ياخذ الرزق من بيت المال وكذا عمر و علي رضى الله تعالى عنهما  
 واما عثمان رضى الله تعالى عنه كان صاحب ثروة وبسار فكان يحتسب ولا يأخذ كذا  
 في الخلاصة \* وينبغي للامام ان يوسع عليه وعلى عياله كيلا يطمع في اموال الناس وروى  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث عتاب بن اسيد الى مكة وولاه امرها رزق قدر بعانة درهم  
 في كل عام وروى ان الصحابة رضوا اجر والابى بكر رضى الله تعالى عنه مثل ذلك من بيت المال  
 وكان لعلي رضى الله عنه من بيت المال كل يوم قصعة من ثريد وروى ان عليا رضى الله تعالى عنه  
 فرض له خمساً مائة درهم في كل شهر كذا في البدائع \* واما اجر كاتب القاضي واجر  
 قسامه فان رأى القاضي ان يجعل ذلك على الخصوم فله ذلك وان رأى ان يجعل  
 ذلك في مال بيت المال وفيه سعة فلا بأس به وعلى هذا الصحيفة التي يكتب فيها دعوى المدعى  
 وشهادتهم ان رأى القاضي ان يطلب ذلك من المدعى فله ذلك وان كان في بيت المال سعة  
 ورأى ان يجعل ذلك في بيت المال فلا بأس به وفي التنازل قال ابراهيم سمعت ابا يوسف رح  
 سئل عن القاضي اذا اجرى له ثلثون درهما في ارزاق كاتبه وثمان صحيفته وفراطيسه واعطى  
 الكاتب مشربين درهما وجعل عشرة لرجل يقوم معه وكلف الخصوم الصحف بسعة ذلك قال  
 ما احب ان يصرف شيئاً من ذلك عن موضعه الذي سمى له كذا في التاتارخانية \* الهدية  
 ما يعطيه ولا يكون معه شرط والرشوة مال يعطيه بشرط ان يعينه كذا في خزائن المفتين \*  
 ولا يقبل هدية الا من ذى رحم محرم او من جرت عادته قبل القضاء بمها داته لكن هذا اذا  
 لم يكن للقريب او لمن جرت عادته بمهاداته خصومة وحاصل ذلك ان هدايا القاضي انواع هدية  
 ممن له خصومة وليس له ان يقبلها سواء كان بين القاضي وبين المهدي مهادة قبل القضاء

اولم يكن وسواء كان بينهما قرابة اولم تكن هدية ممن لخصومة له وانها على نوعين اما ان يكون بينهما مهادة قبل القضاء بسبب قرابة او صداقة اولم تكن ان لم تكن لا ينبغي له ان يقبلها وان كان بينهما مهادة قبل القضاء فان اهداه بعد القضاء بمثل ما كان يهديه قبل القضاء فلا بأس بان يقبلها فيحمل ذلك على المباشرة السابقة بينهما حملا لا مراعاة المسلمين على السداد والصلاح بالقدر الممكن وان كان اهداه زيادة على ما كان يهديه قبل القضاء فانه لا يأخذ الزيادة قال الشيخ الامام فخر الاسلام البزدوى رح الا ان يكون مال المهدى قد ازداد فبقدر ما ازداد ماله اذا ازداد في الهدية فلا بأس بقبولها ثم ان اخذ الهدية ولم يكن له اخذها اخذ المشايخ بعضهم قالوا يضعها في بيت المال وعامتهم قالوا بانه يردّها على اربابها ان عرفهم واليه اشار في السير الكبير كذا في النهاية \* وكذا في كل موضع ليس له ان يقبل كذا في الخلاصة \* وان لم يعرف مهديها او عرفه الا انه كان بعيدا حتى تعذر الرد عليها يضعها في بيت المال وحينئذ يكون حكمها حكم اللقطة كذا في النهاية \* فان كان المهدى يتأذى بالرد يقبل ويعطيه مثل قيمة هديته كذا في الخلاصة \* ويقبل الهدية من الوالى الذى ولاه ولو كان للخليفة خصومة لم يقبل هديته الا بعد الحكم كذا في العتابة \* ولو اهدى الرجل الى وامط شيئا كان له ان يقبل ويختص به كذا في المحيط \* ويجوز للامام والمفتى قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة واما الكلام في دعوة القاضي قال محمد رح فى الاصل لا بأس للقاضى ان يجيب الدعوة العامة ولا يجيب الدعوة الخاصة كذا في فتاوى قاضى خان \* والصحيح ان المضيف لو علم ان القاضى لا يحضرها لا يتخذها فهي خاصة وان كانت يتخذها فهي عامة كذا في الكافي \* ولم يفصل بين الدعوة الخاصة بين القريب وبين الاجنبى وكذا لم يفصل بينهما اذا كان بين القاضى وبين صاحب الدعوة مباشرة قبل القضاء وكان يتخذ الدعوة لاجله اولم يكن وذكر القدورى ان القاضى يجيب الدعوة الخاصة في المحرم وهكذا ذكر شمس الائمة الحلوانى في شرح ادب القاضي وذكر الطحاوى في مختصره ان على قول ابي حنيفة وابى يوسف رح لا يجيب الدعوة الخاصة من القريب وعلى قول محمد رح يجيب وذكر شمس الائمة السرخسى وشيخ الاسلام ان صاحب الدعوة ان كان ممن لا يتخذ الدعوة للقاضى قبل تقلد القضاء لا يجيب دعوته القريب والاجنبى فيه سواء

مراء واذا كان يتخذ الدعوة قبل القضاء في شهر مرة وبعد القضاء في كل اسبوع مرة فالقاضي لا يجيب دعوته الا في كل شهر مرة وكذلك اذا كان صاحب الدعوة زاد في الباجات بعد القضاء على ما كان قبل القضاء فالقاضي لا يجيب الدعوة الا ان يكون مال صاحب الدعوة قد زاد فبقدر ما ازداد من ماله ازداد في الباجات فالقاضي يجيبه وهذا كله اذا لم يكن لصاحب الدعوة خصومة فاما اذا كان لصاحب الدعوة خصومة لا يجيب دعوته وان كان بينهما قرابة او مباسطة قبل القضاء كذا في المحيط \* واما الدعوة العامة فان كانت بدعة كدعوة المبارزة ونحوها لا يحل له ان يحضرها لانه لا يحل لغير القاضي اجابتها فالقاضي اولى وان كانت سنة كوليمة العرس والختان فانه يجيبها لانه اجابة السنة ولا تهمة فيه كذا في البدائع \* ومما يتصل بهذا الفصل الرشوة واعلم بان الرشوة انواع منها ان يهدي الرجل الى رجل مالا لا بتغاء التودد والتحبب وهذا النوع حلال من جانب المهدى والمهدى اليه ونوع منها ان يهدي الرجل الى الرجل مالا بسبب ان ذلك الرجل قد خوفه فيهدى اليه مالا ليدفع الخوف من نفسه او يهدي الى السلطان مالا ليدفع ظلمه من نفسه او من ماله وهذا نوع لا يحل الاخذ لاحد واذا اخذ يدخل تحت الرعي المذكور في هذا الباب وهل يحل للمعطي الاعطاء عامة المشايخ على انه يحل لانه يجعل ماله وقاية لنفسه او يجعل بعض ماله وقاية الباقى نوع منها ان يهدي الرجل الى رجل مالا ليسوى امره في ما بينه وبين السلطان يعينه في حاجته وانه على وجهين الوجه الاول ان يكون حاجته حراما وفي هذا الوجه لا يحل للمهدى الاعطاء ولا للمهدى اليه الاخذ الوجه الثاني ان يكون حاجته مباحا وانه على وجهين ايضا الاول ان يشترط انه انما يهدي اليه ليعينه عند السلطان وفي هذا الوجه لا يحل لاحد الاخذ وهل يحل للمعطي الاعطاء تكموا فيه منهم من قال لا يحل ومنهم من قال يحل والحيلة في حل الاخذ وحل الاعطاء عند الكل ان يستاجر صاحب الحادثة يوما الى الليل ليقوم بعمله بالمال الذي يريد الدفع اليه فيصم الاجارة ويستحق الاجر ثم المستاجر بالخيار ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في عمل آخر قالوا وهذه الحيلة انما تصح اذا كان العمل الذي يستاجر عليه عملا يصح الاستيجار عليه كذا في المحيط \* كتبليغ الرسالة ونحوه وان لم يبين المدة لا يجوز كذا في الخلاصة \* وهل يحل للمعطي الاعطاء بدون هذه الحيلة تكموا فيه قيل لا يحل وقيل يحل وهو الاصح هذا اذا اعطاه قبل ان يسوى امره اما اذا اعطاه بعد ان يسوى امره ونجاه عن ظلمه

يحل للمعطي الاعطاء ويحل للأخذ الاخذ وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* الوجه الثاني اذ الم يشترط ذلك صريحا ولكن انما يهدي اليه ليعينه  
 عند السلطان وفي هذا الوجه اختلف المشائخ رح وما متهم على انه لا يكره هذا اذ الم يكن بينهما  
 مهارة قبل ذلك بسبب من الاسباب واما اذا كان بينهما مهارة قبل ذلك بسبب صداقة او قرابة  
 فاهدى اليه كما كان يهدي قبل ذلك ثم ان المهدي اليه قد قام لاصلاح امره فهذا امر حسن لانه مجازاة  
 الاحسان بالاحسان ومقابلته الكرم بالكرم نوع آخر ان يهدي الرجل الى سلطان فيقلدا لقضاء له  
 او عملا آخر وهذا النوع لا يحل للأخذ الاخذ ولا للمعطي الاعطاء كذا في المحيط \* الهاب العاشر في بيان  
 ما يكون حكما وما لا يكون وما يبطل الحكم بعد وقوعه صحيحا وما لا يبطل \* قال مشائخنا رح ينبغي  
 للمقاضي اذا اراد الحكم ان يقول للخصمين احكم بينكما وهذا على وجه الاحتياط حتى انه اذا كان  
 في التقليد خلل يصير حكما بتحكيمهما واذا قال القاضي ثبت عندي ان لهذا على هذا كذا وكذا  
 هل يكون هذا حكما من القاضي كان القاضي الامام ابو واصم العامري يفتي بانه حكم وهو اختيار  
 شمس الائمة الحلواني واختيار الصدر الشهيد رح \* وفي الخانية وعليه الفتوى وكان القاضي شمس الاسلام  
 محمود الاوزجندی رح يقول لا بدوان يقول القاضي قضيت او يقول حكمت او يقول انفذت  
 عليك القضاء وهكذا ذكر الناطقي في واقعاته والمذكور ثمة اذا ادعى رجل دارا في يد رجل فقال القاضي  
 للمدعى عليه لا ارى لك حقا في هذه الدار فهذا الا يكون حكما وهكذا كان يفتي الشيخ الامام  
 ظهير الدين المرغيناني رح وكان يقول اذا ظهرت عدالة الشهود في دعوى عين محدودة  
 فقال القاضي للمدعى عليه ( اين محدود باين مدعي ده ) فهذا الا يكون حكما من القاضي وينبغي  
 ان يقول ( حكم كردم باين محدود مراين مدعي را ) والصحيح ان قوله حكمت وقضيت ليس بشرط  
 وان قوله ثبت عندي يكفي وكذلك اذا قال ظهر عندي او قال صح عندي او قال علمت  
 فهذا كله حكم واذا قال القاضي بعدما تضي في حادثة رجعت من قضائي او بدأ لي غير ذلك  
 وفي الخلاصة او قال ابطلت حكمي وفي المحيط او قال وقفت على تلبيس الشهود وارا  
 ان يبطل حكمه لا يعتبر هذا الكلام منه والقضاء ماض على عاله اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة  
 مستقيمة وعدالة الشهود ظاهرة وفي فتاوى النسفي رح عباد عن حرية نفسه وقضى القاضي بها بينة  
 اقامها العبد ثم قال العبد كذبت انا عبده هذا الرجل هل يبطل القضاء بالحرية فلا رواية لهذه المسئلة



في شيء من الكتب قال وينبغي ان لا يبطل القضاء وهذا بخلاف ما لو ادعى رجل على رجل مالا وقضى القاضي بالمال للمدعى بالبيينة ثم قال المدعى كنت كاذبا في ما ادعيت حيث يبطل القضاء واذا قال المدعى بعد القضاء المقضى به ليس ملكي لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكي لان قوله ليس ملكي يتناول الحال وليس من ضرورة نفى الملك للحال انتفاؤه من الاصل بخلاف قوله لم يكن ملكي المقضى له اذا قال ما قضى به لي فهو حرام لي وامرانا باليشترى ذلك له من المقضى عليه فهذا يبطل الحكم كذا في التا تاريخانية \* لو اتهم رجل البيينة على ان هذا العين له بسبب الشراء او الارث ثم قال لم يكن لي قط اولم يقل قط لم يقبل بيئته ويبطل القضاء اما لو قال هذا ليس ملكي لا يبطل القضاء كذا في الخلاصة \* تكذيب المشهود له الشهود وتفسيقه اياهم قبل القضاء يمنع القضاء وتكذيبه وتفسيقه اياهم بعد القضاء يبطل القضاء على ما هو اشارات الاصل والجامع وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يقول تفسيق المشهود له الشهود بعد القضاء لا يبطل القضاء وظن بعض مشائخنا رح ان ما قاله القاضي الامام مخالف لاشارات الجامع وائس كذلك لان المراد مما ذكر في الجامع تفسيق ينشأ من تكذيب المشهود له وانه يوجب بطلان القضاء كما يمنع جواز القضاء والمراد مما قاله القاضي الامام نفس التفسيق بان قال هم زناة هم شاربوا الخمر لا تفسيق ينشأ من التكذيب ونفس التفسيق لا يمنع القضاء كما لا يبطل القضاء كذا في الملمنقط \* قال محمد رح في الجامع واذا قضى القاضي بالدار للمدعى ببيئته اقامها فاقرا المقضي له بالدار ان الدار دار فلان لاحق له فيها وصدقه فلان في ذلك فقال المقضي عليه للمقضي له قد اكدت شاهدك حين اقررت انها لفلان لاحق لك فيها واقررت بخطاء القاضي في قضائه فرد الدار على قيمتها والقضاء ماض على حاله ولا سبيل للمقضي عليه لا على الدار ولا على المقضي له ولو لم يقل على هذا الوجه ولكن قال بعد القضاء هذه الدار لفلان ولم يكن لي قط بدأ بالاقرار لفلان ثم بالنفي من نفسه او بدأ بالنفي من نفسه ثم بالاقرار لفلان بان قال هذه الدار لم يكن لي قط وانما هي لفلان فان صدقه المقر له في جميع ذلك يرد الدار على المنضي عليه في جميع ذلك ولا شيء على المقر للمقر له واما اذا صدقه المقر له في الاقرار وكذبه في النفي بان قال المقر له الدار كانت للمقر وهبالي بعد القضاء وقبضتها منه ذكر في الكتاب ان الدار يدفع الى المقر له وهذا الجواب ظاهري ما اذا بدأ بالاقرار ثم بالنفي لانه يدعي بطلان الاقرار بعد صحته ظاهرا المقر له كذبه في بطلان اقراره فلم يبطل اقراره

ويضمن قيمة الدار في هذا الوجه للمقضى عليه لان في زعمه انه صاحب الدار وقد عجز عن تسليمها بسبب اقراره الاول فيضمن قيمتها كما لو انه دمت مشكل في ما اذا بدأ بالنفي وفي هذا الوجه ينبغي ان لا يصح اقراره لانه لما بدأ بالنفي فقد اكد بشهودة في ما شهدوا به لانهم شهدوا ان الدار من الاصل له وقد اقر انها ليست له من الاصل واقر بطلان القضاء وان الدار ملك للمقضى عليه فاذا قال بعد ذلك وان كان فلان جعل مقرا بملك النير فينبغي ان لا يصح اقراره والجواب ان تصحيح اقراره واجب ما امكن وامكن تصحيح اقراره بتقديم اقراره على النفي والتقديم والتأخير شائع في الكلام فقد منا اقراره تصحيحا ولكن يجب ان يكون قوله ولكنها فلان موصولا بالنفي لانه انما يقدم الاقرار ويؤخر تصحيحا اذا كان الكلام بعضه موصولا ببعض قالوا ما ذكر محمد رح في الكتاب ان المقر له اذا قال وهبها لى بعد القضاء قبضتها منه فهو لى بالهبة انما يصح هذا اذا غابا عن مجلس القضاء حتى امكن للقاضى تصديق المقر له في ما ادعى من الهبة فاما اذا قال هذا في مجلس القضاء فقد علم القاضى بكذبه لانه لم يجري بينهما هبة فينبغي ان لا يصح اقرارا لمقر في هذا الوجه قالوا ايضا قول محمد رح في الكتاب ان القاضى يقضى بقيمة الدار للمقضى عليه على المقضى له قول محمد رح وهو قول ابى يوسف رح الاول ومنهم من قال هذا قول الكل ولو قال المنضى له هذه الدار ليست لى انما هى لفلان فهذا او ماله قال هذه الدار لفلان لاحق لى فيها سواء حتى لا يبطل قضاء القاضى بالدار للمقضى له وفي الجامع ايضا رجل في يديه دار جاء رجل وادعى انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له واقام على ذلك بينة وقضى القاضى له بالدار ثم جاء رجل آخر وادعى انها داره اشتراها من اب المقضى له في حال حيوته وصدقه المقضى له بذلك فان الدار ترد على المقضى عليه ويبطل القضاء ويقال لمدمي الشراء اقم البينة على المقضى عليه انها كانت لاب المقضى له وانك اشتريتها منه فان اقام البينة على هذا الوجه قضى بالدار له والا فلا كذا في المحيط \*

الباب الحادى عشر في العدوى وتسمير الباب والهجوم على الخصوم وما يتصل بذلك \*

فاذا تقدم رحل الى القاضى وادعى على رجل حقا والقاضى لا يعرف انه محق او مبطل فاراد الاعداء على خصمه يريد انه طلب من القاضى ان يحضر خصمه فهذا على وجهين الاول ان يكون

ان يكون المدعى عليه فى المصر وانه على وجهين ايضا الاول ان يكون المدعى عليه رجلا صحيحا او امرأة صحيحة برزة مخالطة الرجال وفى هذا الوجه القياس ان لا يعديه وفى الاستحسان يعديه والاعداء على نوعين احدهما ان يذهب القاضى بنفسه والثانى ان يبعث من يحضره ورسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كلا النوعين الا ان فى زماننا القاضى لا يذهب بنفسه الوجه الثانى من هذا الوجه وهو ما اذا كان المدعى عليه فى المصر الا انه يكون المدعى عليه مريضا او امرأة مخدرة وهى التى لم يعهد لها الخروج فالقاضى لا يعديهما وتكلم المشايخ فى مقدار المرض الذى لا يعديه القاضى قال بعضهم ان يكون بحال لا يمكنه الحضور بنفسه وان كان يمكنه الحضور بالركوب وحمل الناس من غير ان يزداد مرضه وهذا القول ارفق واصح ثم اذا لم يحضرهما يعنى المريض والمخدرة ماذا يصنع القاضى فالمسئلة على وجهين ان كان القاضى مازونا بالاستخلاف يبعث خليفته اليهما فيقضى بينهما وبين خصومهما وان لم يكن القاضى مازونا بالاستخلاف يبعث القاضى اليه امينا من امانته فقيها ويبعث معه شاهدين عدايين حتى يخبر القاضى بما جرى كذا فى الذخيرة \* وانما يبعث شاهدين ممن يعرفان المرأة والمريض كذا فى المحيط \* وينبغى للقاضى اذا بعث الامين ان يبين له صورة الاستخلاف وكيفيته حتى اذا انكر المدعى عليه حلفه على ما هورأى القاضى والناس مختلفون فى كيفية الاستخلاف ولهذا قال بيمين له ذلك ثم اذا ذهبوا الى المدعى عليه فالامين يخبره بما ادعى عليه فان اقر بذلك اشهد عليه شاهدين بما اقر به وامره ان يوكل وكيله يحضر معه مجلس القاضى ليشهد عليه شاهدان بما اقر به بحضرة وكيله فيقضى القاضى عليه بحضرة وكيله وان انكر فالامين يقول للمدعى الك بينة فان قال نعم يامر المدعى عليه ان يوكل وكيله يحضر مع خصمه مجلس القاضى ويقام عليه البينة بحضرة وكيله وان قال ليس لى بينة فالامين يحلف المدعى عليه فان حلف اخبر الشاهدان القاضى بذلك حتى يمنع المدعى من الدعوى الى ان يجد بينة وان نكل عن اليمين ثلث مرات امره الامين ان يوكل وكيله يحضر مع خصمه مجلس الحكم ويشهد عليه الشاهدين بنكوله ويقضى القاضى عليه بالنكول هكذا ذكر الخصاص فى ادب القاضى هذا اذا كان المدعى عليه فى المصر فاما اذا كان المدعى عليه خارج المصر وهو الوجه الثانى من هذا الفصل وانه على وجهين ايضا الاول ان يكون قريبا من المصر والجواب فيه كالجواب فى ما اذا كان فى المصر فيعديه بمجرد

الدموي استحسننا وان كان بعيدا من المصر وهو الوجه الثاني لا يعديه والفصل بين القريبت  
والبعيد انه اذا كان بخيث لو ابتكر في اهله امكنه ان يحضر مجلس الحكم ويجيب خصمه وبييت  
في منزله فهذا قريب فان كان يحتاج الى ان يبيت في الطريق فهذا بعيد كذا في الذخيرة \* ثم اذا  
كانت المسافة بعيدة اذا ادعى المدعى كيف يصنع القاضي اختلف المشايخ فيه منهم من قال بامر  
المدعى باقامة البينة على موافقة دعواه ولا يكون هذه البينة لاجل القضاء وانما تكون لاجل الاحضار  
والمستور في هذا يكفي فاذا اقام امرا ناسنا ان يحضر خصمه فاذا حضره امر المدعى باعادة البينة  
فاذا اعاد فظهرت عدالة الشهود قضى بها عليه ومنهم من قال يحلفه القاضي فان نكل اقامه  
من مجلسه وان حلف امرا ناسنا ان يحضر خصمه والاول اصح وعليه اكثر القضاة كذا  
في شرح ادب القاضي للخصاف \* وان ارسل القاضي الى المدعى عليه من يحضره فلم يجده  
فقال المدعي للقاضي انه توارى عني وسأل التسمير والختم يعني الى باب دارة القاضي  
يكلفه باقامة البينة على انه في منزله فان جاء بشاهدين يشهدان انه في منزله فالتقاضي يسألهما  
من اين علمتما فان قال رأيناه فيه اليوم او امس او منذ ثلاثة ايام قبل القاضي ذلك ويسمروا به  
بالتختم كذا في المحيط \* ويجعل بيته عليه سجنًا ويسد عليه اعلاه واسفله حتى يضيق عليه الامر  
فيخرج كذا في الظهيرية \* وان كانت الرؤية قد تقادمت لا يقبل ذلك منهما ثم جعل ما زاد  
على ثلاثة ايام متقادما قال شمس الائمة الحلواني الصحيح ان ذلك مفوض الى رأى القاضي وان  
تقادمت رؤية الشاهدين الا انه كان لا يمكن للمدعى الدموي لتأخر خروجه قرعته بان كان القاضي  
اقرع بين الخصوم ليعلم كل واحد به دعواه يقبل ذلك منه فان قال الخصم للقاضي بعدم اختم الباب  
ومضى ايام انه قد جلس في الدار ولا يحضر فانصب الى منه وكيلًا اقيم عليه البينة وان ابا يوسف رح  
كان يقول القاضي يبعث رسولا ينادي على بابهم ومعه شاهدان فينادي الرسول على باب الخصم  
ثلاثة ايام كل يوم ثلث مرات يا فلان بن فلان ان القاضي يقول احضر مع خصمك فلان بن فلان  
مجلس الحكم والا نصبت عنك وكيلًا وقبلت البينة عليك بحضرة وكيلك فاذا فعل ذلك  
ولم يحضر نصب القاضي عنه وكيلًا وسمع البينة عليه وامضي الحكم عليه بحضرة وكيله قال الخصاف  
في ادب القاضي وقال غير ابي يوسف رح لا يرى ان انصب عنه وكيلًا فقد بين هنا مخالفا  
لابي يوسف رح ولم يذكر المخالف فقبل المخالف ابو حنيفة رح لا محمد رح فقد روى ابن سمامة

من محمد رح مثل قول ابي يوسف رح وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يقول رأيت في بعض روايات النوادر من ابي حنيفة رح مثل قول ابي يوسف رح وفي الكبرى وكان هذا فعلا متفقاً عليه ان القاضي ينصب له وكيلاً ويقضى بمحض من وكيله وفي الخانية قال ابو يوسف رح وكذا لو كتب القاضي الى القاضي كتاباً في حادثة فلم يقدر القاضي المكتوب اليه على الخصم فان القاضي يوكل منه على نحو ما قلنا كذا في التاتار خانية \* في نوادر هشام سألت محمداً رح ما تقول في سلطان لانسان قبله حق ولا يجيبه الى القاضي فاخبرني ان ابا يوسف رح كان يعمل بالاعداء وهو قول اهل البصرة قال وصورة ذلك ان يبعث القاضي رسولا اليه من قبله ينادي على بابها ان القاضي يقول اجب ينادي بذلك اياماً فان اجاب والاجعل القاضي لذلك السلطان الذي ابي ان يجيب وكيلاً فيخصم هذا المدعى فقلت له فهل انت تجعل له وكيلاً قال نعم فقلت افلا تكون قضيت على الغائب فقال لا وكان ابو حنيفة رح لا يعمل بالاعداء كذا في الذخيرة \* واما الهجوم على الخصم وصورته ان يكون لرحل على رجل دين فتوارى المديون في منزله وتبين ذلك للناضي فيبعث امينين من امثاله ومعهما جماعة من اصوان القاضي ومن النساء الى منزله بغته حتى يهجموا على منزله ويقف الاعوان بالباب وحول المنزل وعلى السطح حتى لا يمكن الهرب ثم تدخل النساء المنزل من غير استئذان وحشمة فيامر من حرم المطلوب حتى يدخلن في زاوية ثم يدخل اصوان القاضي ويقتشون الدار غرفها وما تحت السرر حتى اذا وجدوه اخرجوه واذا لم يجدوه يامرون النساء حتى تقتش النساء فرما تزيماً بزي النساء فهذا هو صورة الهجوم واذا طلب المدم ذلك من القاضي هل يفعل القاضي قال صاحب القضية وسع فيه اصحابنا رح قالوا اراد به ابا يوسف رح فقد روى عنه انه كان يفعل ذلك في زمن قضائه وقد روى هشام من محمد رح مثل هذا ايضا واصل ذلك ما روى من عمر رضى الله تعالى عنه انه هجم على بيت رجلين احدهما قرشي والآخر ثقفى بلغه ان في بيتهما شراً بافوجد في بيت احدهما دون الآخرو عن هذا قال اصحابنا رح لا باس بالهجوم على بيت المفسدين والدخول فيه من غير استئذان اذا سمع منه صورت فساد الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال شمس الاثمة الحلواني ظاهر المذهب عندنا انه لا يجوز الهجوم للقاضي كذا في المحيط \* وان رأى القاضي ان يعطى المدم طيناً او خاتماً او قطعة فرطاس لاحضار الخصم جاز كذا في الذخيرة \* وهذا في خارج المصر وفي المصر

يبحث الاشخاص وقال الخصاف رح على قلب هذا كذا فى الخلاصة \* والقضاة فى هذا مختلفون بعضهم اختاروا دفع طينه وبعضهم اختاروا قطعة قرطاس وبعضهم اختاروا دفع الخاتم ولو اعطاه القاضي طينه او خاتما وذهب به الى الخصم واره ينبغي له ان يقول للخصم هذا خاتم القاضي فلان يد موك اتعرفه فان قال نعم اعرفه ولكن لا احضر شاهد المدعى على ذلك شاهدين حتى يشهدا عند القاضي بتمرده فاذا شهدا بذلك بعث القاضي من يحضره او يستعين فى ذلك بالوالى واختلف العلماء فى اجرة الشخص بعضهم قالوا هى فى بيت المال وبعضهم قالوا على المتمرد كذا فى الذخيرة \* هو السحيم كذا فى فتاوى قاضى خان \* اما مؤنة الموكل وهو الشخص الذى امره القاضي بملازمة المدعى عليه لاجراجه ذكر القاضي الامام صدر الاسلام انها على المدعى عليه وعليه بعض القضاة وبعض مشائخنا على انه على المدعى وهو الاصح ثم اذا حضر المدعى عليه مجلس القضاء والقاضى يامر المدعى باعادة البيعة على تمردة فاذا اعاد البيعة عاقبه على ما صنع من التمرد واساءة الادب وكذلك لو كان المدعى عليه فى الابتداء قال احضر ثم لم يحضر الا انه يعاقب فى هذه الصورة دون ما يعاقبه فى الصورة الاولى ثم لا يشترط التعديل فى هذه الشهادة يعنى فى الشهادة على التمرد والمستور يكفى وهذا قول الخصاف ومن ابى حنيفة رح انه يشترط التعديل وهكذا روى عن محمد رح كذا فى الذخيرة \* وفى الخاتمة وكذا اذا سكنت المدعى عليه بعد ما رأى الخصم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر تغنته وفى الفتاوى العتابة وانا حضرة بضرب او حبس على حسب حاله على ما يرمى ولو كان القاضي من الابتداء امر المدعى انه ياخذ طينه من عند الامير لا حضار المدعى عليه فذلك جائز وفى الفتاوى من اراد ان يستوفى حقه فى باب السلطان ولا يذهب الى باب القاضي فهو مطلق فيه شرعا ولكن لا يقتضى به وبعض مشائخ زماننا على انه انما يطلق له فى ذلك اذا ذهب الى القاضي اولا وعجز عن استيفاء من جهة اصابوا راى الذهاب الى باب السلطان اولا لا يطلق له فى ذلك وبه يفتى وانا ذهب الى باب السلطان والتمس جوب دار لا حصار خصمه واخذ جوب دار من خصمه زيادة على الرسم هل للخصم ان يرجع بالزيادة على المدعى ينظر ان ذهب المدعى الى القاضي اولا وعجز عن استيفاء حقه من جهة القاضي لا يرجع الخصم بالزيادة على المدعى وان لم يذهب الى القاضي اولا يرجع واذا كان المديون يسكن



يسكن في دار باجر وطالبه الغريم بالخروج الى باب الحاكم فامتنع فاقاضى هل يسمر الباب  
 اختلف المشايخ رح فيه والصحيح انه يسمر وفي مجموع النوازل واذا كان المديون يسكن  
 في دار زوجته وابى الخروج الى الحاكم فالقاضى يسمر الباب عليه لان العبرة في هذا الباب  
 للمساكنة حتى لو نبت عند القاضى انه نقل الامتعة عنها ولم يبق ساكن فيها لا يسمر الباب وفي الجامع  
 الصغير وسئل عن دار بالشركة بين ورثة ولا خرد عوى على احد الشركاء فاستغاث الطالب بالسلطان  
 حتى سمر الباب هل لسائر الشركاء ان يرفعوا الى الحاكم ليرفع المسمار قال ابو القاسم الصغار  
 يرفع لان التسمير على باب دار مشترك لاجل واحد منهم بمعزل عن العدل وفي الخانية  
 ولو ادعى على صبي محجور حق فان لم يكن له بينة على ما ادعى لا يحضره القاضى كذا  
 في التاتارخانية \* الباب الثانى عشر في ما يقضى القاضى بعلمه وما لا يقضى فيه بعلمه  
 وفي القضاء ما قل من شهادة الاثنين \* القاضى اذا علم بحادثة في البلدة التى هو فيها قاض في حال قضائه  
 ثم رفع اليه تلك الحادثة وهو في قضائه بعد يقضى بعلمه في حقوق العباد قيا ما واستحسانا  
 في الاموال وغيرها كالنكاح والطلاق وغير ذلك على السواء ثم ان صاحب القضية ذكر  
 في هذه المسئلة اذا علم بحادثة في حال قضائه وفي مجلس قضائه وذكر الخصاف في هذه المسئلة  
 اذا علم في البلدة التى هو فيها قاض في حال قضائه في مجلس قضائه او في غير مجلس قضائه  
 كذا في المحيط \* اما في الحدود الخالصة لله تعالى وفي الولوالجية نجوحد الزنا والسرقه وشرب  
 الخمر يقضى بعلمه قياسا ولا يقضى بعلمه استحسانا وفي شرح الطحاوى الا في السرقة بانه يقضى  
 بالمال دون القطع كذا في التاتارخانية \* وفي الفصا ص وحد القذف يقضى بعلمه كذا  
 في الخلاصة \* الا انه اذا اتى بالسكران فالقاضى يعزره لاجل النهمة لما فيه من امارات السكر  
 ولا يكون ذلك حدا واما اذا علم بحادثة قبل ان يقضى ثم استيقضى ورفعت اليه تلك الحادثة  
 وهو قاض فعلى قول ابى حنيفة رح لا يقضى بذلك العلم وعلى قول ابى يوسف ومحمد رح  
 يقضى وعن محمد رح انه يرجع الى قول ابى حنيفة رح ولو علم بحادثة وهو قاض ولكن هو في مصر هو  
 ليس بقاض فيه ثم حضر مصره الذى هو قاض فيه ثم رفعت اليه تلك الحادثة واراد ان يقضى  
 بذلك العلم فهو على الخلاف الذى مر ولو علم بحادثة وهو قاض ولكن في رساتيق المصر الذى  
 هو فيه قاض ثم دخل المصر ورفعت اليه تلك الحادثة لاشك ان على قولهما يقضى بذلك العلم

(د) كذا في جميع نسخ نسخة الطاهر لفظ التاتارى

فاما على قول ابي حنيفة رح اختلف المشائخ رح فيه بعضهم قالوا اذا لم يكن مقلدا على القرى حتى كان له ان يقضى في المصر وليس له ان يقضى في القرى لا يقضى بمنزلة ما لو علم بحادثة في مصر هو ليس بقاض فيه ثم رجع الى مصره الذي هو قاض فيه واما ان كان مقلدا على القرى بان كان في منشوره تقليد البلدة ونواحيها كان له ان يقضى وهذا القول يرجع الى ان المصر ليس بشرط لنفاذ القضاء وهو رواية عن ابي يوسف رح وقال بغض مشائخنا رح وان كان مقلدا على القرى ليس له ان يقضى بذلك العلم على قول ابي حنيفة رح وهذا القول يرجع الى ان المصر شرط لنفاذ القضاء وهو ظاهر الرواية من اصحابنا رح وفي المنتقى وما سمع خارجا من المصر في اى وجه خرج لم يحكم به الا ان يكون خرج للعبدین وکانه سمع في مجلس قضائه وهذا على قياس قول ابي حنيفة وزفر رح واما اذا علم وهو قاض في مصر ثم عزل من القضاء ثم اعيد اليه بعد ذلك هل يقضى بذلك العلم لا شك ان على قولهما يقضى واما على قول ابي حنيفة رح لا يقضى وفي نوادر ابن سمانة عن محمد رح في حاكم اخبر با متاق رجل عبده او بطلاق رجل امرأته فلما قال ان اخبره بذلك مدلان فينبغي ان يجتهد في طاب ذلك اشد الطلب وينظر في امرة يريد بهذا اخبر ان فلانا متق عبده ثم امترق او طلق امرأته فلما ولا يعزل منها وان كان المخبر واحدا مدلا وكان اكبر رايه انه صادق فالافضل في ذلك طلبه وان لم يفعل رجوت ان يكون في سعة منه كذا في المحيط \* الباب الثالث عشر في القاضي يجد في ديوانه شيئا لا يحفظه وفي سبانه قضاء وفي الشاهد يرى شهادته ولا يحفظ \* اذا قضى القاضي بقضية واتى على ذلك زمان ثم احتاج المقتضى له الى تلك القضية فشهد شاهدان عند ذلك القاضي انك قد قضيت لهذا على هذا بكذا والقاضي لا يتذكر ذلك قال ابو حنيفة رح القاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضى الا بما يحفظ وكان ابو يوسف رح اولا يقول القاضي يقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال لا يقبل واجمعوا على انهما اذا لم يبين المقتضى عليه بان شهدا عند القاضي انك قضيت لهذا بكذا ولم يقولوا على من قضيت ان القاضي لا يقبل شهادتهما كذا في المتن \* اذا وجد القاضي شهادة شهود في ديوانه اى في خريطة محتومة بخطهم القاضي والشهادة مكتوبة بخطه او بخط نائبه الا انه لا يتذكر تلك الشهادة فعلى قول ابي حنيفة رح لا يقضى بتلك الشهادة وعلى قولهما يقضى وكذلك اذا وجد سجلا في خريطة او الخريطة محتومة بخطه والسجل مكتوب بخطه او بخط نائبه فلا يقضى لا يمتضي ذلك السجل .

عند ابىحنيفة رح وعندهما بمضى كذا في المحيط \* لو تقدم رجل الى القاضي ومعه رجل فقال  
انك قضيت لي على هذا الرجل بكذا من المال او ببيعة كذا وبحق من الحقوق والقاضي  
لم يذكر فقام عنده شهود اعدوا لا يشهدون ان القاضي اشهدهم انه قضى لهذا المدعي على  
هذا الرجل الذي معه بالحق الذي ادعاه لا ينفذ لك ولا يقضي به عند ابى يوسف رح رواه  
عنه الحسن بن زياد وبسربن الوليد كذا في محيط السرخسي \* والا وجد الشاهد شهادته مكتوبة  
بخطه ولا بتذكر الحادثة فعمامة المشائخ رح ان هذا الفضل على الخلاف الذي مر ذكره وهو اظهر  
وزكر شمس الاثمة السرخسي ان على قول ابىحنيفة وابى يوسف رح لا يسعة ان يشهد وعلى  
قول محمد رح يسعه ان يشهد وفي جامع الفتاوى ولا يحل له ان يشهد في قولهم جميعا وفي الولوالجية  
والصحيح ان في هذه المسئلة ابى يوسف مع ابىحنيفة رح والمخالف في هذه المسئلة محمد رح  
في النوازل وسئل ابوالقاسم عن شاهد على اقرار رجل يقول اعرف خطي واعرف الرجل غير اني  
لا اذكر الوقت والمكان قال اذا علم انه شاهد على ذلك وصرف المقر فعليه ان يشهد وفي جامع الفتاوى  
واوكان امياً وكتب له لا يجوز ان يشهد ما لم يتذكر ومن هذا الجنس رواية الاخبار من رسول الله  
صلعم اذا وجد الرجل سماعة مكتوباً في موضع امكن لا يتذكر ذلك لا يحل له ان يروي عند ابىحنيفة  
رح وعندهما له ان يروي بشرط الرواية عند ابىحنيفة رح ان يحفظ الحديث من حين سمع الى  
ان يروي وعندهما الحفظ ليس بشرط كذا في التناثر خانية \* ذكر الخصاص قال محمد رح لوضع  
محضر رجل من ديوان القاضي وفيه شهادة شهود له بحق من الحقوق والقاضي لا يذكر  
ذلك فشهد كما تباه على قضائه بشهادة شهود شهدوا عنده فانه لا يقبل فرق بين هذه وبين ما اذا ضاع  
سجل من ديوان القضاء فشهد كما تباه عند القاضي انه انضى ذلك فللقاضي ان يقبل وكذا  
اذا اقر رجل لرجل فشهد الكايمان عند القاضي ان هذا اقر عندك لهذا بكذا وقد سمعناه قبل  
القاضي وقضى بشهادتهما وما وجد للقاضي في ديوان قاض قبله من اقرار او بينة فانه  
لا يعمل بشيء من ذلك ولا ينفذه حتى يستقبلوا الخصومة عنده كذا في محيط السرخسي \*  
واجمعوا انه لا يعمل بما يجد في ديوان قاض قبله وان كان مختوما كذا في البزازية \* ولو ان قاضيا  
هزل من القضاء ثم رد بعد ذلك على القضاء فانه لا ينقض بشيء مما كان في ديوانه الاول  
من القضاء لانسان على انسان اذا لم يذكر بالاجماع وان ذكره فكذلك عند ابىحنيفة رح خلافا لهما

فاما اذا قامت البينة بحق عنده لانسان على انسان فقبل ان يقضى بها عزل ثم اعيد الى القضاء  
 فرفعت اليه تلك الخصومة فان المدعى يكلف اعادة البينة تذكر اولم يتذكر كذا في محيط السرخسي \*

الباب الرابع عشر في القاضى يقضى بقضية ثم بدأله ان يرجع عنها وفي وقوع القضاء بغير حق \*

اذا قضى القاضى بقضية ثم بدأله ان يرجع عنها فان كان الذى قضى به خطأ لا يختلف فيه الفقهاء  
 رده لامحالة وان كان ذلك مما يختلف فيه الفقهاء امضاه لامحالة وقضى في المستقبل بما يرى  
 كذا في المتنقط \* واعلم بان التحول من رأى الى رأى في المجتهدين جائز ثم قضاء القاضى  
 اذا وقع بخلاف الواقع لا يخلو من وجهين اما ان اخطأ في ما قضى او تعمد الجور في ما قضى واقر  
 بذلك فان اخطأ في ذلك وذلك على وجهين اما ان يكون ذلك في حق الله تعالى او في حقوق  
 العباد فان اخطأ في حقوق العباد ان امكن التدارك والرد بان قضى بمال او صدقة او بطلاق او صفاق  
 ثم ظهر خطأه بان ظهر ان الشهود عبدا وكفار او محدودون في القذف فانه يبطل ذلك القضاء ويرد العبد  
 رقيقا ويرد المرأة الى زوجها ويرد المال الى من اخذ منه وان اخطأ في ما لا يمكن رده بان كان  
 قضى بالقصاص واستوفى لا يقتل المقضى له بالقصاص وان تبين انه قتل به بغير حق ويصير صورة  
 القضاء شبهة مانعة من وجوب القصاص ولكن يجب الدية في مال المقضى له وهذا كله اذا ظهر خطأ  
 القاضى بالبينة او باقرار من المقضى له فاما اذا ظهر ذلك باقرار القاضى لا يظهر ذلك في حق المقضى له  
 حتى لا يبطل قضاؤه في حق المقضى له وهو نظير الشاهد اذا رجع من شهادته لا يعمل رجوعه  
 في حق المقضى له حتى لا ينقض القضاء ولكن الشاهد يضمن كذا هنا وان اخطأ وكان ذلك  
 في حقوق الله تعالى بان قضى بحد الزنا او بحد السرقة او بحد شرب الخمر واستوفى القطع والرجم  
 والحد ثم ظهر ان الشهود عبدا وكفار او محدودون في القذف فضمن ذلك في بيت المال  
 وان كان القاضى تعمد الجور في ما قضى واقربه فالضمان في ماله في هذه الوجوه كلها بالجناية والاتلاف  
 ويعزر القاضى على ذلك لارتكابه الجريمة العظيمة قال ويعزل من القضاء ولم يقل وينعزل  
 من القضاء فهذا اشارة الى ان القاضى بمجرد الفسق لا ينعزل ولكن يستحق العزل كذا  
 في المحيط \* الباب الخامس عشر في اقوال القاضى وما ينبغي للقاضى ان يفعل وما لا يفعل \*

ذكر ابن سماعة من محمد رح انه قال لا يجوز للقاضى ان يقول اقر فلان مندى بكذا يقضى به  
 عليه من قتل

عليه من قتل او مال او طلاق حتى يشهد معه على ذلك رجل عدل قال ولا اقيم حدا على احد بقول قاض اقر عندي بكذا حتى يقول معه الرجل العدل فاذا كان القاضي عندي مدلا والشاهد معه على ذلك عدلا ينبغي ان اقيم عليه وان اكانا غير عدلين لم يصدق قولهما ولو كان هذا الحاكم هو الذي لم قطع يد هذا بقرار زعم منه منده كان في القياس ان اقطع يده بيده ولكني ادرا عنه القصص لا اختلاف الفقهاء في ان قول القاضي اقر عندي بكذا نافذ عليه قال واجعل الديّة في ماله عليه هذا جملة ما ذكره ابن سماعة عن محمد رح وأعلم ان اخبار القاضي من اقرار رجل بشيء لا يخالو اما ان يكون الاخبار من اقراره بشيء يصح رجوعه كالحد في باب الزنا والسرقة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضي بالاجماع واما ان يكون الاخبار من اقراره بشيء لا يصح رجوعه منه كالقصاص وحد الغذف وسائر الحقوق التي هي للعباد وفي هذا الوجه قبل قوله في الروايات الظاهرة من اصحابنا رح وروى ابن سماعة عن محمد رح انه لا يقبل قوله قال شمس الائمة الحلواني ما ذكر في ظاهر الروايات قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ومحمد رح الله اولو امارو و ابن سماعة فهو قوله آخر ائمة في بعض النسخ وتعر رواية ابن سماعة مطلقة وفي بعضها مقيدة نفى بعضها لا يقبل قوله وفي بعضها لا يقبل قوله ما لم ينضم اليه عدل آخر وهو الصحيح وكثير من مشائخنا اخذوا بهذه الرواية في زماننا وذكر بعض مشائخنا رجوع محمد رح من هذه الرواية وكان شيخ الاسلام الزاهد امام الهدى ابو منصور الماتريدي يجعل هذه المسئلة على وجوه ان كان القاضي عالما عد لا يقبل قوله وان كان عدلا غير عالم يستفسر ان احسن ذلك قبل قوله وان كان جاهلا فاسقا او فاسقا غير جاهل لا يقبل قوله الا ان يعاين السبب وانكر بعض مشائخنا رح ذلك وقال مع جهله اوفسقه لم يقبل قوله اصلا هذا اذا اخبر القاضي عن ثبوت الحق بالاقرار واما اذا اخبر عن ثبوت الحق بالبينّة بان قال قامت بذلك بينة مندي ومدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك قبل قوله انه ان يحكم بها بخلاف الاقرار لان رجوع الخصم ثم يعمل وهنار رجوع الخصم لا يعمل هذا الذي ذكرنا اذا اخبر القاضي عن شيء وهو قاض فاما اذا اخبر عن شيء بعد العزل وصورته اذا عزل القاضي فجاء رجل وخاصمه الى القاضي المقلد وقال انه دفع مالي وذلك كذا وكذا الى هذا بغير حق او قال انه قتل وليي فلانا وهو قاض بغير حق وقال العزل فعلت ما فعلت بقضاء قضيت عليه باقرار او بينة فعلى رواية ابن سماعة لا يقبل قوله وهو قاض فاولى ان لا يقبل قوله بعد العزل واما على الروايات الظاهرة فالمسئلة على وجهين

أما أن كان العين الذي وقع فيه الخوض قائما أو هالكا وفي الوجهين جميعا لاضمان على القاضي وكذا لك إذا قال القاضي المعزول لرجل قضيت عليك لفلان بالف واخذتها منك ودفعتها اليه حين ما كنت قاضيا وقال الرجل لابل اخذتها بعد العزل ظاهرا فالقول قول القاضي على الروايات الظاهرة وهل ينزع ذلك الشيء من يد المقتضي له ان كان قائما فهو على وجهين ان كان صاحب اليد يقول هذا العين ملكي من الاصل لم آخذها من هذا ولم يقض القاضي المعزول لي به لا ينزع من يده وان كان صاحب اليد يقول هذا العين ملكي لان القاضي المعزول قضى لي به على هذا الرجل حال كونه قاضيا ينزع من يده ويسلم الى المقتضي عليه قال في ادب القاضي وللقاضى ان يقرض اموال اليتامى وهذا مذهبنا كذا في المحيط \* وينبغي ان يقرض قوما ثقات قال وشرط الثقة شيان الملاءة وحسن الخروج من معاملة الناس وحقوقهم وان لا يكون لجوجا وبعض مشائخنا شرطوا شرطا ثالثا وهو ان يكون من اهل المصر وله دار يسكنها ولا يكون خريبا صاحب حجرة وان كان ذا مال وقال في كتاب الاقضية وانما يملك القاضي الاقراض اذا لم يجد ما يشتري به لليتيم ما يكون لليتيم منه غلة اما اذا وجد لا يملك الاقراض بل يتعين عليه الشراء هكذا روى من محمد رح وكذلك اذا وجد من يدفع اليه ماله مضاربة قال هشام فذكرنا عند محمد رح في اموال تجتمع للايتام عند القاضي اى ذلك افضل للقاضي دفعها ودفعه او بضمان فاخبرنا ان ابا حنيفة وابن ابي ليلى وابا يوسف رح كانوا يرون ان يدفعها بضمان قال وكذلك يقول محمد رح اذا كان الذي يضمن يوفي في المحيىء والمات كذا في الذخيرة \* وليس للقاضي ان يستقرض ذلك لنفسه وفي الفتاوى العتابية لا يشتريه وروى انه ان كان فيه خير جاز وفي المنتقى لو ان قاضيا باع مال اليتيم بنفسه او ادع مال يتيم او باع ماله باصره وهو يعلم بذلك من رجل ثم مات هذا القاضي واستقضى غيره فشهد عنده قوم انهم سمعوا القاضي الاول يقول استودعت فلانا مال فلان اليتيم او يقول بعث فلانا مال فلان اليتيم بكذا او كذا فجحد فلان ذلك قال يقبل القاضي الثاني هذه الشهادة ويأخذ المستودع والمشتري بالمال وان لم يكن الاول اشهد هم انه قضى بذلك قضاؤه بذلك وقوله عليه مواء وفي مختصر خواهر زاده ولودفع القاضي مال اليتيم الى تاجر فجحد التاجر قضى عليه بالمال وصدق القاضي عليه وكذلك اذا باع مال ميت فجحد المشتري امضى عليه البيع واذا قبض القاضي مال يتيم او غائب ووضعه في بيته ولا يعلم ابن هو



فهو ضامن وان علم انه دفعه الى قوم ولا يدري الى من دفعه فلا ضمان عليه وكذلك اذا قال  
القاضي دفت الى ولي من اولياء الايتام ولا ادري الى من دفته فلا ضمان عليه كذا  
في التا تاريخانية \* ولو شهدوا انهم سمعوا من القاضي انه قال اودعت مال اليتيم فلانا وبعته منه  
بكذا اخذه به ولو ادعى المودع الرد عليه وانكر القاضي فلا يمين عليه وكذا في البيع اذا اراد  
المشتري رده بعيب فادعى القاضي البراءة يصدق بغير يمين ولو بلغ الصغير وضمن له القاضي  
ثمن ما باع جاز وكذا الوبايع امينه وضمن الثمن بخلاف الوكيل لان الحقوق ترجع اليه ولو باع الاب  
او الوصي وضمن الثمن للقاضي او اليتيم بعد بلوغه لم يجز كذا في العتانية \* وفي القنية القاضي  
اذا خلط مال الصغير بماله لا يضمن وقال رض للقاضي ان يأخذ ماله من والده اذا كان مسرفا  
ويضعه عند عدل الى ان يبلغ كذا في شرح ابي المكارم \* وفي الذخيرة ذكر في اول كتاب اللقطة  
ان للقاضي ولاية اقراض اللقطة من الملتقط وذكر شيخ الاسلام ان للقاضي ولاية اقراض مال الغائب  
وللقاضي ولاية بيع مال الغائب اذا خاف التلف ولكن اما يبيعه اذا لم يعلم بمكان الغائب وفي الابانة  
اما اذا علم فلا وفي جامع الفتاوى قال محمد راج القاضى يبيع مبد المفقود ومنقول له ولا ينبغي  
ان يبيع عفا ره ولو باع جاز والقاضي اذا باع على الايتام ما يساوى خمسة آلاف بالى وكبر  
الورثة ورفعوا الى آخروا قاموا البينة يفسخ البيع ولو فسخ وكتب اليه القاضي الاول ان قيمته  
يوم البيع الف درهم لا يعتبر بعد الفسخ ولو كان الكتاب قبل الفسخ وهو قاض يقبل ولا يعتبر بينة الايتام  
بعد ذلك وفي التا صرى ولومات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره يجوز ولو ظهر الوارث  
فالبيع ماض كذا في التا تاريخانية \* اذا وكل القاضي رجلا ببيع دار او غير ذلك فانه لا يقضى  
لو كيله ولا لو كيل ابيه وجده وكذا كل من لا يقبل شهادته له والقضاء لنفسه وعلى نفسه لا يجوز  
كذا في الخلاصة \* وفي المنتقى ذكر في الاصل وسبيل القاضي ان يرد المحصومة الى الصلح  
ان لم يستبين له فصل القضاء واذا استبان له فصل القضاء ذكر شمس الاثمة السرخسى  
انه يقضى ولا يرد هم الى الصلح وذكر شيخ الاسلام انه اذا طمع فى الصلح حال استبانته وجه  
القضاء ردهم الى الصلح ولا يقضى ما لم يثس من الصلح وذكر في آخر ادب القاضي واذا طمع القاضي  
فى اصلاح الخصمين فلا باس بان يرد هم ولا ينفذ الحكم عليهم ولا ينبغي ان يرد هم باكثر من  
مرتين فان لم يطمع فى الصلح انفذ القضاء بينهم وان انفذ القضاء بينهم من غير ان يرد هم

فهو في سعة منه يريد به وان طمع في الصلح وفي فتاوى النسفى اذ اكان القاضي يتولى القسمة بنفسه حل له اخذ الاجرة وكل نكاح باشره القاضي وقد وجب مباشرته عليه كندكاح الصغار والصغار فلا يحل له اخذ الاجرة عليه ومالم يجب مباشرته عليه حل له اخذ الاجرة عليه كذا في المحيط \* واختلفوا في تقديره والمختار للفتوى انه اذا عقد بكراياً اخذ ديناً راو في الثيب نصف دينار ويحل له ذلك هكذا لو اكد في البرجندى \* واذا اذن ببيع مال اليتيم لمصلحة اليتيم لا ينبغي له ان ياخذ الاجر من مال اليتيم لاجل هذا الاذن ولو اخذوا من بالبيع لا ينفذ بيعه قريب مات في بلدة وترك اموالاً فقضى البلدة ينربص مدة يقع في قلبه انه لو كان له وارث لحضر في هذه المدة فاذا تربص مثل هذه المدة ولم يحضر له وارث يضعها في بيت المال ويصرفها الى القناطير ونفقة الايتام واشباه ذلك واذا حضر الوارث بعد ما صرفها الى هذه المصارف يقضى حقه من مال بيت المال قال في الاصل اذا ارتاب القاضي في امر الشهود فرق بينهم ولا يسعه غير ذلك ويسألهم ايضاً اين كان هذا ومتى كان هذا يكون هذا السؤال بطريق الاحتياط وان كان لا يجب هذا على الشهود في الاصل فاذا افرقهم فان اختلفوا في ذلك اختلفا فافسد الشهادة ردها وان كان لا يفسدها لا يردّها وان كان ينهمهم فالشهادة لا ترد بمجرد التهمة في نوا د رابن سماعة من ابي يوسف رح قال ابو حنيفة رح اذا اتهمت فرق بينهم ولا يلتفت الى اختلافهم في لبس الثياب وعدد من كان معهم من الرجال والنساء ولا الى اختلاف المواضع بعد ان يكون الشهادة على الاقوال وان كان الشهادة على الافعال فالاختلاف في المواضع اختلاف في الشهادة قال ابو يوسف رح اذا اتهمتهم ورأيت الريبة فظننت انهم شهود الزور افرق بينهم واسألهم عن المواضع والثياب ومن كان معهم فاذا اختلفوا في ذلك فهذا عندي اختلاف ابطال به الشهادة كذا في المحيط \*

الباب السادس عشر في قبض المحاضر من ديوان القاضي المعزول \* ومن قلد القضاء يسأل اي اول ما يبدأ به من الاعمال هذا وهو ان يسأل اي يطلب من القاضي المنعزل ديوانه وينظر في حال المحبوسين ويبعث الى السجن من يحصيهم ويأتيه باسمائهم واخبارهم كذا في فتح القدير \* القاضى المقلد يبعث رجلين من ثقاته وواحد يكفي والاثنان احوط فيقبضان من المعزول ديوانه كذا في محيط السرخسى \* وديوان القاضي خريطته التي فيها الصكوك والمحاضر ونصب

ونصب الاوصياء والقوام في الاوفاف وتقدير النفقات وما يشاكله كذا في المحيط \* ثم اذا قبضت ديوان القاضي المعزول فنسخ السجلات تجمع في خريطة والصكوك تجمع في خريطة والمحاضر في خريطة وكذلك نصب الاوصياء ونسخة قيم الاوفاف فيجمعان كل نوع من هذه الانواع في خريطة ويسألان القاضي المعزول شيئاً فشيئاً لينكشف لهما ما اشكل عليهما ومتى قضى ذلك ليمتحلان على ذلك احترازاً عن الزيادة والنقصان وبأخذ أن ذلك بحضرة القاضي المعزول وان لم يحضر لا يجبر عليه لكنه يبعث امينين ليسلما الديوان الى امينى المقلد وسأل امينا المقلد من امينى المعزول شيئاً فشيئاً لينكشف لهما ما اشكل عليهما كذا في محيط السرخسى \* واذ قبض ديوانه يقبضان الودائع واموال اليتامى ايضا ويكون عند المقلد يأخذان اسماء المحبوسين ايضا فالقاضي اذا حبس رجلاً بحق ينبغى ان يكتب اسمه واسم ابنته وجده والسبب الذى لاجله حبسه وتاريخ الحبس وينبغى ان يذكر في تذكرته تاريخ الحبس من الوقت الذى اثبتته القاضي المعزول لامن وقت صمله ويسألان القاضي المعزول عن المحبوسين واسباب الحبس ويسأل المحبوسين من اسباب الحبس ويجمع بينهم وبين خصومهم وان كان في المحبوسين جماعة لم يحضر لهم خصم وقالوا حبسنا بغير حق فالقاضي المقلد لا يطلقهم ويأمر منادياً بالنباء انا وجدنا فلاناً وفلاناً محبوسين فمن كان له عليهم حق فليأتنا فان حضر رجل فصل المحبوسين بينهم على وجهه والا اطلقهم بكفيل وتقدر برمدة النداء والمدة التى يسمع فيها الاطلاق موكلاً الى رأى القاضي قيل ما ذكرهنا من اخذ الكفيل قولها اما على قول ابى حنيفة رح لا يأخذ قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسى ياخذ الكفيل ههنا على قول الكل كذا في المحيط \* الصحيح ان اخذ الكفيل ههنا بالاتفاق كذا في العناية \* ثم اعلم بان الحبس انواع احدها الحبس بالدين وانه يشتمل على فصول الاول اذا قال المحبوس حبست بدين فلان اقررت به عند القاضي المعزول فالقاضي المقلد يجمع بين المحبوس وبين خصمه فلان صدقه في ذلك اعاده الى الحبس اذا طلب خصمه ذلك واما اذا انكر المحبوس الدين وقال ان هذا يدعى على شيئاً بغير حق وقد حبسنى ظلماً وخصمه يقول لى عليه كذا وقد حبسه بحق فالقاضي يأمر خصمه باقامة البينة على ما ادعى فاذا اقام وعرفهم القاضي بالعدالة ادا م حبسه وان لم يعرفهم ليلعد الة واحتاج الى السؤال اخذ كفيلاً بنفسه ويطلقه وان قال بعض المحبوسين انا محبوس بدين فلان فمرة

يأخذ منى كفيلاً ويطلقنى فالقاضى يامر باحضار خصمه فاذا حضر وصدق المحبوس في اقراره والقاضى يعرف المقر له باسمه ونسبه او ام يعرفه ولكن شهد الشهود بذلك اولم يشهد الشهود بذلك وفي الوجوه كلها القاضى يامر المحبوس باداء المال اليه ولا يطلقه لتهمة المواجهة ويامر مناديا بالنداء على ما بينا فان لم يحضر له خصم آخر اطلقه في الوجوه كلها ولم يذكر الخصاف اخذ الكفيل في الوجه الاول والثانى وذكره في الوجه الثالث وبعض مشائخنا ذكر واخذ الكفيل في الوجوه كلها وكذلك اذا لم يحضر المحبوس بالمال لكن قال المقر له انا اختار الوقف وامهله واطلقه فالقاضى لا يطلقه ويحتاج بالطريق الذى تلنا ثم يطلقه بكفيل وان قال لا كفيل لى او قال لا يجب على امطاء الكفيل ان ليس لى خصم يطلب منى الكفيل فالقاضى يتأنى في ذلك ولا يعجل باطلاقه حتى يتأدى فان لم يحضر له خصم بعد ذلك اطلقه النوع الثانى الحبس بسبب العقوبات الخالصة حقاً للعبد كالقصاص اذا قال بعض المحبوسين انما حبست لانى اقررت بالقصاص لفلان وجمع القاضى بينه وبين خصمه وصدق خصمه في ما اقر ولا يخلو ذلك من احد وجهين اما ان يكون القصاص في النفس او في الطرف فان كان القصاص في النفس يخرج القاضى من السجن ويمكن خصمه من الاستيفاء ولا يتأنى وان كان القصاص في الطرف يخرج القاضى من السجن ايضا ويمكن خصمه من الاستيفاء ولكن لا يعجل في اطلاقه بجواز ان يكون لرجل آخر عليه حق في نفسه فيبواضع مع هذا الرجل فيقر له بطريقه لينخلص من السجن فيبطل حق الآخر في النفس الثالث الحبس بسبب العقوبات الخالصة حقاً لله تعالى نحو الزنا والسرقة وشرب الخمر اذا قال بعض المحبوسين انما حبست لانى اقررت بالزنا عند القاضى المعزول اربع مرات في اربع مجالس فحبسنى ليقيم على الحد فالقاضى المقلد لا يقيم عليه الحد بتلك الاقارير فان اقر عنده اربع مرات في اربع مجالس اقام عليه الحد تقادم العهد اولم يتقادم فيرجعه ان كان محصناً ويجلده ان كان غير محصن ولكن لا يعجل في اطلاقه لجواز ان يحجى خصم في نفسه وان رجع من الاقرار صرح رجوعه كما الورج عند القاضي الاول ولكن لا يعجل القاضي في اطلاقه لتوهم الحيلة وان قال انما حبست لانه قامت البينة على بالزنا فحبسنى القاضي المعزول ليقيم على الحد فنقول البينة القائمة عند القاضي المعزول غير معتبر في حق هذا القاضي فلا يقيم عليه الحد بتلك البينة ولو شهد الشهود عند هذا القاضي بزناه لا يقيم عليه الحد ايضا اذا كان العهد قد تقادم ولا يعجل في اطلاقه لتوهم الحيلة بل يتأنى ويطلقه بعد ذلك بكفيل

لما ذكرنا فان قال بعض المحبوسين انما حبست لاني اقررت بشرب الخمر عنده اولانه قامت  
البينة على شرب الخمر فحبسني ليقيم على الحد فهذا القاضى لا يقيم عليه الحد عند ابي حنيفة  
وابي يوسف رح وان قال انما حبست لاني قد اقررت بالسرقة من فلان اولانه قامت البينة  
على السرقة من فلان فهذا القاضى يجمع بينه وبين خصمه ولا يقضى عليه بالقطع لابلذالك الاقرار  
ولا تلك البينة ولكن لو اقر عند هذا القاضى يقضى عليه بالقطع تغادم العهد ولم يتقدم ولا يعجل  
في اطلاقه ولو قامت عليه البينة ثانيا لا يقضى عليه بالقطع اذا تقدم العهد فحد الزنا وحد السرقة  
في حق هذا الحكم على سواء الرابع الحبس بسبب عقوبة هي بين حقوق الله تعالى وبين  
حقوق العباد وهو حد القذف اذا قال بعض المحبوسين انما حبست لاني قد قدفت  
هذا الرجل بالزنا وصدقه هذا الرجل في اقراره استوفي منه حد القذف ولا يعجل القاضى  
في اطلاقه ولو رجع مما اقر لا يصح رجوعه بخلاف الرجوع من الحدود والحالصة لله تعالى اذا  
قال القاضى المعزول ظلى يدى فلان كذا وكذا من المال دفعته اليه وهو فلان بن فلان  
فان صدقه الذى في يديه المال في جميع ذلك امر بالتسليم الى المقر له وهذا ظاهر وان قال دفع  
الى فلان القاضى المعزول هذا القدر من المال لكنه لا يرى انه لمن وفى هذا الوجه امر بالتسليم  
الى المقر له ايضا وان كان صاحب اليد كذب القاضى المعزول في جميع ما قال فالقول قوله  
وهذا ظاهر ايضا وان كان صاحب اليد قال دفع الى القاضى المعزول هذا القدر من المال وهو  
لعلان آخضر في الذى اقر له القاضى فهذا على وجهين احدهما هذا وفي هذا الوجه يؤمر بالتسليم  
الى الذى اقر له القاضى الوجه الثانى اذا بدأ بالاقرار بالملك بان قال المال الذى في يدى  
لعلان في الذى اقر له القاضى المعزول دفعه الى القاضى المعزول امر بالتسليم الى الذى اقر له  
صاحب اليد فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن للثانى وان دفع بقضاء فكذلك عند محمد رح  
وعند ابي يوسف رح لا يضمن وان قال القاضى المعزول فى يد فلان الف درهم اصابه فلان اليتيم  
من تركة ابيه وصدقه ذواليد فى ذلك فان لم يدع احد من باقى الورثة ذلك المال فهو لليتيم  
وان قال باقى الورثة لم يستوف منا احد حقه من تركة الميت كان ذلك المال مشترك بين جميع  
الورثة واليتيم من جملتهم الا انه ينبغي للقاضى المقلدان ينظر لليتيم ويحلف باقى الورثة بالله  
ما استوفيتكم حقوقكم من تركة والدكم فلان وان قال القاضى المعزول هذا المال لعلان اليتيم

ولم يقل اصابه من تركه والده وادعى باقى الورثة انه من تركه والدهم وانهم لم يستوفوا حقوقهم من تركه والدهم فالمال لليتيم لان القاضي المعزول هنا ما اقر بالملك لوالد اليتيم ليصير مقر الكونه ميراثا لورثته بل اقر لليتيم بالملك مطلقا وليس من ضرورة كونه مملوكا لليتيم ان يكون من تركه والده فبعد ذلك باقى الورثة يدعون لنفسهم حقا فى هذا المال ولا يصدقون بالحجة وان كان ما لا بصك على رجل قد كان القاضي بين فى الصك سببه واشهد فى الصك انه فلان اليتيم واصابه من تركه والده فلان وان سائر الورثة استوفوا حقوقهم فنقول مجرد الصك ليس بحجة وكذلك قول القاضي المعزول على استيفاء باقى الورثة حقوقهم ليس بحجة وانما الحجة شهادة شهود يشهدون على اشهاد القاضي عليهم بالاستيفاء او على اقرارهم بالاستيفاء فان شهد الشهود بذلك كان هذا المال لليتيم والا فهو كسائر الورثة واذا قال القاضي المعزول ثبت عندى بشهادة الشهود ان فلانا وقف ضيعة كذا على كذا وحكمت بذلك ووضعتها على يدى فلان وامرته بصرف غلاتها الى السبيل المشروطة فى الوقف وصدقه بذلك صاحب اليد فان كان اقروا لورثة الواقف بذلك انفذ القاضي المقلد هذا الوقف وان كانت الورثة قد جحدوا ذلك ولم يقيم عليهم بينة كان ميراثا بينهم ولكن يستحلف الورثة على علمهم فان حلفوا فالامر ما مضى وان نكلوا قضى عليهم بالوقفية باقرارهم وان قامت البينة عليهم بذلك قضى القاضي عليهم بالوقفية كما لو قامت البينة على الواقف حال حيوته وان قال القاضي المعزول انه وقف على الارباب او قال على المسجد او بين وجه آخر من وجوه البر ولم يقل وقفها على فلان فالقاضي المقلد ينفذه ولا يسأل له عن التفصيل وهذا هو السبيل فى كل موضع يقع الاستفسار صار القاضي المقلد يتركه ويكتفى بالاجمال وينبغى للقاضي ان يحاسب الامناء ما جرى على ايديهم من اموال اليتامى وغلاتهم كل سنة اشهر او كل سنة على حسب ما يرى حتى ينظر هل ادى الامانة فى ما فوض اليه او خان فان ادى الامانة قرره عليه وان خان استبدل غيره وكذلك يحاسب القوام على الاوقاف ويقبل قولهم فى مقدارا ما حصل فى ايديهم من الغلات والاموال الوصى والقيم فى ذاك على السواء قال والاصل فى الشرع ان القول قول القابض فى مقدار المقبوض وفى ما يخبر من الانفاق على اليتيم او على الضيعة وما صرف منها فى مؤنات الراضى ان كان وصيا يقبل قوله



قوله في المحتمل وان كان في ما لا يحتمل لا يقبل قوله هكذا ذكر المحصاف في ادب القاضي  
وفرق بين الوصى وبين القيم فالوصى من فوض اليه الحفظ والتصرف والقيم من فوض اليه الحفظ  
دون التصرف واذا عرفت الفرق بين الوصى وبين القيم فاذا ادعى الوصى الانفاق فقد ادعى  
ما دخل تحت ولايته فيقبل قوله في المحتمل واذا ادعى القيم ذلك فقد ادعى ما لم يدخل تحت  
ولايته فلا يقبل قوله وكثير من مشائخنا سوا بين الوصى وبين القيم في ما لم يكن للضيعة منه بد قالوا  
يقبل قول القيم في ذلك كما يقبل قول الوصى وقاسوا على قيم المسجد او واحد من اهل المسجد  
اذا اشترى للمسجد ما لا بد منه نحو الحصير والحشيش والدهن او صرف شيئاً من غلات المسجد  
الى اجر الخادم لا يضمن لكونه ما ذونافيه دلالة فانه لو لم يفعل ذلك يتعطل المسجد كذا ههنا ومشائخ  
زماننا قالوا لا فرق بين الوصى والقيم والقيم في زماننا من فوض اليه التصرف والحفظ جميعاً كالوصى قال  
وان اتهم القاضي واحداً منهم يريد به واحداً من الاوصياء في ما ادعى من الانفاق على اليتيم او على الوقف  
حلفه القاضي على ذلك وان كان اميناً كما مودع اذا ادعى هلاك الوديعة او ردها قال بعض  
مشائخنا انما يستحلف اذا ادعى عليه شيئاً معلوماً لان الاستحلاف يصح على دعوى صحيحة  
ودعوى المجهول لا تصح وقال بعضهم يحلف على كل حال لانه انما يحلف نظر اليتيم واحتياطاً له  
وفي مثله يستحلف على كل حال وان اخبروا انهم انفقوا على الضيعة واليتيم من اموال الاراضى  
وغلاتها كذا وبقي في ابد بنا هذا القدر فمن كان منهم معروفاً بالامانة فالتقاضى يقبل منه الاجمال  
ولا يجبره على التفصيل ومن كان منهم متهماً فالتقاضى يجبره على التفصيل شيئاً فشيئاً ولا يقبل منه  
الاجمال وليس تفسير الجبر ههنا الحبس وانما تفسيره ان يحضره القاضي المقلد يومين او ثلثاً يخوفه  
ويهدده ان لم يفسر احتياطاً في حق اليتيم فان فعل ذلك ومع هذا لم يفسر فالتقاضى يكتفى منه باليمين  
وبنكوله قال وان قال الوصى للقاضى المقلد ان القاضى المعزول حاسبنى فالتقاضى المقلد لا بدعه  
الابينة وان قال الوصى او القيم انفق على اليتيم او قال على الوقف كذا من مالى واراد ان يرجع بذلك  
في مال اليتيم والوقف لا يقبل قوله الابحجة بخلاف ما اذا ادعى الانفاق من مال اليتيم او من مال  
الوقف حيث يقبل قوله في المحتمل قال واذا ادعى القيم او الوصى ان القاضى المعزول اجرني مشاهرة  
في كل شهر كذا وكذا او مسانحة في كل سنة كذا وكذا وصدقه القاضى المعزول في ذلك او لم يصدقه فالتقاضى  
المقلد لا ينفذ ذلك فان قامت له بينة على فعل القاضى في حال قضائه قبلت وانفذ القاضى المقلد

ذلك نبعد هذا القاضي المقلد ينظر في ذلك ان كان ذلك مقدا راجر مثل عمله او دونه انفذ ذلك كله وان كان اكثر انفذ مقدا راجر مثل عمله وابطل الزيادة وان كان القيم قد استوفى الزيادة امره القاضي بالرد على اليتيم قال في الاصل وما وجدته القاضي في ديوان القاضي المعزول من شهادة او قضاء او اقرار فهو باطل لا يعمل به القاضي المقلد الا ان يقوم بينة انه قضى به وانفذه وهو قاض يومئذ كذا في المحيط \* الباب السابع عشر في ما اذا وقع القضاء بشهادة الزور ولم يعلم القاضي به \*

الكلام في هذا الفصل في العقود والفسوخ وفيها اختلاف على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الاول قضاء القاضي في العقود والفسوخ بشهادة الزور ينفذ ظاهره او باطنا وعلى قول محمد وابي يوسف رح الآخر ينفذ ظاهره الا باطنا صورة المسئلة في العقود كثيرة من جعلتها رجل ادمى على امرأة نكاحا وهي تجحد واقام عليها شاهد زور وقضى القاضي بالنكاح بينهما حل للرجل وطؤها وحل للمرأة التمكين منه عند ابي حنيفة وابي يوسف رح الاول وعند محمد وابي يوسف رح الآخر لا يحل لهما ذلك من مشائخنا رح من قال انما يثبت نكاح مبدأ بقضاء القاضي ان كان القضاء بمحضر من الشهود ومنهم من قال حضرة الشهود وقت القضاء في هذه الصورة ليست بشرط كذا في الذخيرة \* واجمعوا على ان قضاء القاضي بالنكاح بشهادة الزور في معتدة الغير ومنكوحته انه لا ينفذ كذا في النهاية \* وصورة المسئلة في الفسخ كثيرة من جعلتها امرأة ادمت على زوجها انه طلقها ثلثا واقامت على ذلك شهود زور وقضى القاضي بالفرقة بينهما وتزوجت بزواج آخر بعد انقضاء العدة فعلى قول ابي حنيفة رح وهو قول ابى يوسف رح الاول لا يحل للزوج الاول وطؤها ظاهره او باطنا ويحل للزوج الثاني وطؤها ظاهره او باطنا علم بحقيقة الحال ان الزوج الاول لم يطبقها بان كان الزوج الثاني احد الشاهدين اولم يعلم بحقيقة الحال بان كان الزوج الثاني اجنبيا وما على قول ابى يوسف رح الآخر وهو قول محمد رح لا يحل للثاني وطؤها اذا كان ما لما بحقيقة الحال وان لم يعلم بحقيقة الحال يحل له وطؤها هكذا ذكر شيخ الاسلام في كنب الرجوع وهل يحل للاول وطؤها على قول ابى يوسف رح الآخر لا يحل له مع انه لا تقع الفرقة عنده باطنا وذكر شيخ الاسلام في كتاب الرجوع من الشهادات ان على قول ابى يوسف رح الآخر يحل للاول وطؤها سرا وعلى قول محمد رح يحل للاول وطؤها ما لم يدخل بها الثاني فاذا دخل بها الثاني الا ان لا يحل للاول وطؤها سواء كان الثاني يعلم

بحقيقة الحال اولم يعلم وهذا الجواب على قول محمد رح ظاهر في ما اذا لم يعلم الثاني بحقيقة الحال لان الثاني تزوجها وهي في الباطن منكوحة الاول عند محمد رح الا ان الثاني لم يعلم به فكان نكاح الزوج الثاني فاسدا عنده فاذا دخل بها الثاني وجب عليها العدة من الثاني فلا يحل للاول وطؤها وان كانت امرأة الاول حتى ننقضي عدتها من الثاني مشكل في ما اذا كان الثاني عالما بحقيقة الحال لانه اذا كان عالما بحقيقة الحال لا يجب العدة من الثاني بهذا الدخول لانه تزوجها وهو يعلم انها منكوحة الاول فوقع نكاحه باطلا وكان هذا الوطؤ زنا ومنكوحة الانسان اذا زنت لا تجب عليها العدة ولا يحرم على الزوج وطؤها ومن جملة صورة الفسخ صبي وصبيبة سبيا وهما صغيران فكبروا واعتقائهم تزوج احدهما الآخر ثم جاء حربى مسلما واقام بينة انهما ولداه فالعاضى يقضى بينهما ويفرق بينهما فان رجع الشاهدان من شهادتهما حتى تبين انهما شهدا بزور لا يسع للزوج وطؤها عند ابي حنيفة رح لانه مقضى عليه بالحرمة وقد نفذ القضاء ظاهرا وباطنا وكذلك على قول محمد رح لا يسع للزوج وطؤها لانه لا يعلم بحقيقة كذب الشهود ومن جملة صورة العقد اذا قضى العاضى بالبيع بشهادة الزور وانتهى على وجهين احدهما ان يكون الدموى من جانب المشتري بان ادعى رجل على غيره انك بعيت منى هذه الجارية بكذا واقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بالجارية للمشتري نفذ قضاؤه باطنا عند ابي حنيفة رح حتى يحل للمشتري وطؤها خلافا لمحمد رح وبعض مشائخنا قالوا يجب ان يكون مسئلة البيع على التفصيل عند ابي حنيفة رح ان كان الثمن المذكور مثل قيمة الجارية او اقل مقدار ما يتعاهن الناس فيه ينفذ قضاؤه باطنا وهكذا ذكر في المنتقى نصا من ابي حنيفة رح وان كان اقل مقدار ما لا يتعاهن الناس فيه لا ينفذ قضاؤه باطلا لان طريق نصحيح القضاء باطنا عند ابي حنيفة رح في العقود والفسوخ ان القاضي بقضائه يصير منشأ لذلك التصرف وانما يصير القاضي منشأ في ماله ولاية الانشاء للبيع وله ولاية الانشاء بمثل القيمة او اقل مقدار ما يتعاهن الناس فيه وامما ما ليس له ولاية البيع باقل من القيمة قدر ما لا يتعاهن الناس فيه لانه تبرم بمقدار الغبن فليس للقاضي ولاية انشاء التبرم وبعضهم قالوا لا يهل بنفذ القضاء على كل حال لان البيع وان كان بغبن فهو مبادلة كذا في المحيط \* الوجه الثاني ان يكون الدموى من جانب البائع وصورته رجل ادعى على آخر انك اشتريت منى هذه الجارية واقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي

بذلك حل للمشتري وطو الجارية عند ابجنيقة رح واما على قول محمد رح ان مزم المشتري على ترك الخصومة حل له وطوها هذا اذا اقام المدعي شهود زور ولو لم يقم المدعي شهود او حلف المشتري ورد الجارية على البائع ان عزم البائع على ترك الخصومة حل له وطوها ثم اختلف المشائخ في تفسير العزم على ترك الخصومة قال بعضهم من العزم بالقلب وقال بعضهم تفسيره ان يشهد بلسانه على العزم بالقلب ولا يكتفى بمجرد النية بالقلب ومن جملة صورة العقد رجل ادعى على رجل هبة مقبوضة فاقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك للمدعي فعلى قول محمد رح ينفذ القضاء ظاهرا لا باطنا حتى لا يتل للمقضى له الانتفاع به ومن ابجنيقة رح فيه روايتان في رواية لا ينفذ ان ليس للقاضي ولاية انشاء التبرع وفي رواية اخرى ينفذ باطنا لان للقاضي ولاية انشاء التبرع في الجملة كذا في الذخيرة \* في الصدقة روايتان من ابي حنيفة رح كذا في الكافي \* واما الا ملاك المرسله فالقضاء فيها بشهادة الزور لا ينفذ باطنا بالاجماع كذا في الذخيرة \* واجمعوا ان الشهود لو ظهر واصبدا او محدودين في قذف او كفار ينفذ ظاهر الا باطنا واجمعوا انه لو اقر بالطلقات الثلاث ثم انكرو وحلف وقضى له به لا يحل له وطوها الكل في شرح الجامع الصغير للقاضي الامام فخر الدين قاضي خان رح كذا في الخلاصة \* واما قضاء القاضي بالنسب بشهادة الزور فقد قيل انه على الخلاف وقيل انه لا ينفذ باطنا بخلاف صورة المسئلة امة ادعت على مولاهما انها ابنته وانه اقر بذلك واقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك حرم على المولى وطوها عند ابي حنيفة رح خلافا لمحمد رح عند بعض المشائخ وعند بعضهم لا يحرم بالاجماع فان مات الاب وترك ميراثا هل يحل لها اكله ذكر في كتاب الرجوع من الشهادة انه يحل لها اكله من غير ذكر خلاف واختلف المشائخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا هذا على الخلاف وبعضهم قالوا لا يحل لها اكله بخلاف وبعضهم قالوا يحل لها اكل ميراثه بخلاف وان ماتت المرأة ذكر محمد رح هذه المسئلة في كتاب الرجوع وذكر انه يحل له اكل ميراثها قال شيخ الاسلام رح وهذا الجواب على قول الكل لان الحال لا تخلو اما ان كانت امته وابنته فان كانت امته فهذا كسب امته فيحل له بالاجماع وان كانت ابنته كان ميراثها حلالا له بالاجماع قال محمد رح في الجامع اذا شهد شاهدان على رجل في شوال انه اعتق عبده في رمضان بقيمة العبد يوم الشهادة الغادرهم وكانت قيمته في رمضان الفان لم يعد لاحسن صارت

صارت قيمته ثلثة آلاف درهم ثم عدلاً فقصي بشهادتهم رجعا صمنا قيمة العبد يوم مثقه القاضي وذلك ثلثة آلاف كذا في الذخيرة \* وفي الفتاوى العتابية واذا قضى بعق امة ثم رجع الشهود فالعق ثابت ولاحد الشاهد بين ان يتزوجها وفي المنتقى شرط على قولهما ان يكون ذلك بعد القضاء بالقيمة على الشاهد بين كذا في التاتارخانية \* واذا ادعت المرأة على زوجها انه ابانها بثلث او بواحدة فجمد الزوج فحلفه القاضي فحلف فان علمت ان الامر كما قالت لايسعها الاقامة معه ولا ان يأخذ ميراثها كذا في النهاية \* الباب الثامن عشر في القضاء بخلاف ما يعتقده المحكوم له او المحكوم عليه وفيه بعض مسائل الفتوى \* رجل قال لامرأته انت طالق البتة وهو يراها واحدة رجعية فراجعها ورافعتها الى قاض يراها ثلثا فجعلها ثلثا وفرق بينهما او كان الزوج يراها واحدة باثنته فتزوجها ورافعه الى قاض يراها ثلثا وفرق بينهما نفذ هذا القضاء ظاهرا وباطنا حتى لا يحل له المقام معها ولا يسعها ان يمكثه من نفسها وان كان الزوج يراها ثلثا فوافعتها الى قاض يراها واحدة باثنته او واحدة رجعية فجعلها واحدة باثنته او واحدة رجعية نفذ هذا القضاء باطنا عند ابى حنيفة ومحمد رح حتى يسعه ان يراجعها وان يتزوجها وعند ابى يوسف رح لا ينفذ هذا القضاء باطنا ذكر الخلاف على هذا الوجه في آخر استحسان الاصل والحاصل ان المبتلى بالحادثه ان كان ماميا لا رأي له فعليه ان يتبع حكم القاضي في ما يقضي في تلك الحادثه سواء حصل الحكم له بان حصل الحكم بالحل او حصل الحكم عليه بان حصل الحكم بالحرمة وان كان المبتلى بالحادثه فقيها له رأي وحكم القاضي بخلاف رأيه ان حصل الحكم عليه بان كان هو يعتقد الحل وقضى القاضي بالحرمة فعليه ان يتبع حكم الحاكم ويترك رأي نفسه بلا خلاف وان حصل الحكم له بان كان هو يعتقد الحرمة وقضى القاضي بالحل ذكر في بعض المواضع انه يتبع حكم القاضي ويترك رأي نفسه من غير ذكر خلاف وذكر في الاستحسان ان على قول ابى يوسف رح لا يترك رأي نفسه ولا يلنفت الى اباحه القاضي في ما يعتقده حراما وجه قولهما انا اجمعنا على ان المبتلى بالحادثه اذا كان ماميا وقضى القاضي له ينفذ قضاؤه فكذا اذا كان عالما لان قضاء القاضي ملزم في حق الناس كافة توضيحه ان القاضي يقضي بامر الشرع وما يصير مضافا الى الشرع فهو بمنزلة النص فلا يترك ذلك بالرأي كما لا يترك النص بالاجتهاد و ابو يوسف رح يقول الازام في جانب المقضى عليه فاما في حق المقضى له

فلا الزام ولهذا لا يقضى القاضي بدون طلبه وفي زعمه ان القاضي مخطىء في هذا القضاء فلا يتبعه في ذلك كذا في المحيط \* وفي نوا د رهشام عن محمد رح رجل تزوج امرأة ثم جن جنونا مطبقا وله والد فادعت المرأة انه كان حلف قبل التزوج بطلاق كل امرأة يتزوجها ثلثا قال نصب القاضي والده خصما فان نصبه ورأى ان هذا القول ليس بشيء فابطله وامضى النكاح ثم يبرأ الزوج وهو يرى وقوع الطلاق بهذا القول هل يسعه المقام معها قال نعم وعلى قياس قول ابي يوسف رح لا يسعه المقام معها لان الحكم وقع له وفي التحاوي ان كان الزوج عالما ونوى وقوع الطلاق بهذا القول فلا يسعه المقام معها وهو قول ابي يوسف رح وقال ابو حنيفة ومحمد رح العالم والجاهل في ذلك سواء يتبع رأى القاضي وفي الخانية ثم شرط محمد رح اكون الوالد خصما ان يكون جنون الزوج مطبقا اختلفت الروايات في المطبق وانفقت الروايات الظاهرة ان الجنون اذا كان يوما او يومين لا يعتبر ولا يصير فيه خصما عنه وينفذ تصرفاته في حالة الالافاة كما في الاضواء فذكر الناطقى والشيخ الامام المعروف بخواهر زادة ان الجنون المطبق في قول ابي حنيفة رح مقدر بشهر وعليه الفتوى كذا في التاتار خانية \* ولو ان فقيها قال لامرأته انت طالق البتة وهو يراها ثلثا فامضى رأيه في ما بينه وبينها وعزم على انها حرمت عليه ثم رأى بعد ذلك تطليقة رجعية امضى رأيه الذي كان مزما عليه ولا يردّها الى ان تكون زوجته برأى حدث من بعد بخلاف ما اذا قضى القاضي بخلاف رأيه الذي مزم عليه وكذلك لو كان في الابتداء يرى تطليقة رجعية فعزم على انها امرأته ثم رأى بعد ذلك انها ثلث تطليقات لم تحرم عليه ولو كان في الابتداء لم يعزم ذلك ولم يمض رأيه حتى رآها ثلثا لم يسعه المقام معها وكذلك لو كان في الابتداء يرى انها ثلث تطليقات الا انه لم يعزم عليه ولم يمض رأيه حتى رآها واحدة رجعية بعد ذلك فامضى رأيه وجعلها واحدة رجعية وسعه ذلك ولا يحرمها رأى آخر بعد ذلك وفي اول المنتقى لو ان فقيها قال لامرأته انت طالق البتة ويرى انها واحدة يملك الرجعة وعزم على انها امرأته فراجعها ثم قال لامرأة اخرى له انت طالق البتة وهو يرى يوم قال ذلك انها ثلث حرمت عليه المرأة الاخرى بهذا القول فيكون للرجل امرأتان قد قال لهما تولا واحدا تحل احدهما له وتحرم الاخرى عليه واذا كان المبتلى فقيها له رأى فاستغنى فقيها آخر قاتناه بخلاف رأيه يعمل برأى نفسه واذا كان المبتلى جاهلا فانه يأخذ بفتوى افضل الرجال



هذه عامة الفقهاء ويكون ذلك بمنزلة الاجتهاد له فان افتاء مفتي في تلك الحادثة وهو جاهل وقضى قاض في تلك الحادثة بخلاف الفتوى والحادثة مجتهد فيها ان كان القضاء عليه يتبع رأي القاضي ولا يلتفت الى فتوى المفتي وان كان المفتي اعلم من القاضي في تلك الحادثة عند العامة وان كان القضاء له فهو على الاختلاف الذي مر ذكره لان قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فصارت هذه المسئلة عين تلك المسئلة وفي نوادر داود بن رشيد عن محمد رح في رجل امس بفتية ابتلى بنازلة في امرأة فسأل عنها فقيم فافتاه بما مر من تحريم او تحليل فعزم عليه وامضاه ثم افتاه ذلك الفقيه بعينه او غيره من الفقهاء في امرأة اخرى له في عين تلك النازلة بخلاف ذلك فاخذ به وعزم عليه وسعه الامر ان جميعا ولو كان هذا الرجل سأل بعض الفقهاء من نازلة فافتاه بحلال او بحرام فلم يعزم على ذلك في زوجته حتى سأل فقيه آخر فافتى بخلاف ما افتى به الاول فامضاه على زوجته وترك فتوى الاول وسعه ذلك ولو كان امضى قول الاول في زوجته وعزم عليه في ما بينه وبين امرأته ثم افتاه فقيه آخر بخلاف ذلك لا يسعه ان يدع ما عزم عليه ويأخذ بفتوى الآخر قال محمد رح وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف رح وقولنا وفي القدوري ان الم يكن الرجل المبلى بالحادثة فقيها واستفتى انسانا وافتاه بحلال او بحرام فان لم يعزم على ذلك حتى افتاه غيره بخلافه فاخذ بقول الثاني وامضاه في منكوحته لم يجزله ان يترك ما امضاه فيه ويرجع الى ما افتاه به الاول كذا في الذخيرة \* اذا حلف الرجل بطلاق كل امرأة ويستفتي فقيه مدلا من اهل الفتوى وافتاه ببطلان اليمين وسع اتباع فتواه وامسك المرأة وفي النوازل اذا استفتى فقيها فافتاه ببطلان اليمين فنزوج امرأة اخرى ثم استفتى فقيها آخر فافتى بصحة اليمين يفارق الاخرى ويمسك الاولى عاملا بقولهما كذا في التاتارخانية \* الباب التاسع عشر في القضاء في المجتهدين \* قضاء القاضي الاول لا يخلوا ما ان وقع في فصل فيه نص مفسر من الكتاب والسنة المتواترة او اجماع واما ان وقع في فصل مجتهد فيه من ظواهر النصوص والقياس فان وقع في فصل فيه مفسر من الكتاب والخبر المتواتر او اجماع فان وافق قضاؤه ذلك نفذه الثاني ولا يحل له النقص وان خالف شيئا من ذلك رده وان وقع في فصل مجتهد فيه فلا يخلوا ما ان كان مجمعا على كونه مجتهدا فيه واما ان كان مختلفا في كونه مجتهدا فيه فان كان مجمعا على كونه محل الاجتهاد فاما ان كان المجتهد

هو المتقضى به وما ان كان نفس القضا فان كان المجتهد فيه هو المتقضى به فرفع قضاؤه الى قاض آخر لم يرد به الثانى بل ينفذه فان رده القاضى الثانى فرفع الى قاض ثالث نفذ قضاء القاضى الاول وابطل قضاء الثانى وان كان نفس القضاء مجتهدا فيه انه يجوز ام لا كما لو قضى بالحجر على الحر او قضى على الغائب يجوز للقاضى الثانى ان ينقض الاول اذا مال اجتهاده الى خلاف اجتهاد الاول هذا اذا كان القضاء في محل اجمعوا على كونه محل الاجتهاد فاما اذا كان في محل اختلفوا انه محل الاجتهاد ام لا كبيع ام الولد انه هل ينفذ فيه قضاء القاضى عند ابي حنيفة وابي يوسف رح ينفذ لانه محل الاجتهاد عندهما لا يختلف الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين في جواز بيعها وعند محمد رح لا ينفذ لوقوع الاتفاق بعد ذلك من الصحابة وغيرهم على انه لا يجوز بيعها فخرج عن محل الاجتهاد في نظر ان كان من رأى القاضى الثانى انه مجتهد فيه ينفذ قضاءه ولا يرد وان كان من رأى انه خرج من حد الاجتهاد وصار متفقا عليه لا ينفذ بل يرد كذا في البدائع \* اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه بان قضى القاضى بحق على الغائب او للغائب هل ينفذ فيه روايتان من اصحابنا في رواية لا ينفذ وهكذا ذكر الخصاف وهو الصحيح كذا في محيط السرخسى \* قال ابن سماعة في نوادره كل امر جاء عن النبى صلعم انه فعل وجاء عنه غير ذلك الفعل او جاء من احد من الصحابة وجاء من ذلك الرجل او من غيره من الصحابة خلافة وعمل الناس باحد الامرين دون الآخر وعمل باحد القرلين ولم يعمل بالآخر ولم يحكم به احد فهو متروك منسوخ فان حكم به من اهل زماننا لم يجز اثاره الى انه وان قضى بالنص لكن ثبت باجماع الامة انتساخت حيث لم يعمل به احد من الامة والعمل بالمنسوخ باطل غير جائز قال وانما يجيز من ذلك ما اختلف فيه الناس وحكم به حاكم من حكام اهل الامصار فاخذ بعضهم بقول واحد وبعضهم بقول الآخر يعنى بعض الحكماء اشار الى انه بمجرد خلاف بعض العلماء لا يصير المحل محل الاجتهاد مالم يعتبر العلماء ولم يسوغوا له الاجتهاد فيه الا ترى ان عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما كان من فقهاء الصحابة ثم لما لم يسوغوا له الاجتهاد في ربوا النقد حتى انكر عليه ابو سعيد الخدرى رضي الله تعالى عنه لم يعتبر خلافة حتى لو قضى قاض بجواز بيع الدرهم بالدرهمين لم يجز قضاؤه ثم قوله وانما يجيز من ذلك ما اختلف فيه الناس يشيز

يشير الى ان العبرة بالحقيقة الاختلاف في صيرورة الحل مجتهدا فيه وهو اختيار الخصاف الا انه لم يعتبر الخلاف بيننا وبين الشافعي انما اعتبر الخلاف بين المتقدمين والمراد من المتقدمين الصحابة رض ومن معهم ومن بعدهم من السلف والقاضي الامام علي السعدي اعتبر خلاف الشافعي رح في مسألة مذكورة في آخر السير الكبير وصورة تلك المسئلة لوان اماما رأى مشركى العرب فسباهم وقسمهم جاز وليس للامام الآخر بعد ذلك ان يبطله لان هذا موضع الاجتهاد لان الشافعي رح يقول بجواز استرقاق مشركى العرب وكذلك شيخ الاسلام الاجل شمس الائمة السرخسي ذكر في قضاء الجامع قول الشافعي رح في مسألة وخلافه واعتبره وحكم القاضي في الخلع انه فسخ او طلاق نظير حكمه في سائر المجتهادات وانه مختلف في ما بين الصحابة رض وفي المنتقى يشير الى ان العبرة لاشتباه الدليل للحقيقة الاختلاف وهكذا ذكر محمد رح في الجامع وفي السير الكبير وهكذا ذكره صاحب الاضية صورة ما ذكر في السير لورأى امام من ائمة المسلمين ان يقبل الجزية من مشركى العرب وقبل جاز وان كان هذا خطأ عند الكل لانه موضع الاجتهاد كذا في الذخيرة وكما يصح ان يكون المسئلة مجتهدا فيها لوقوع الاختلاف فيها كذلك تصير مجتهدا لوقوع الاختلاف في مثلها كذا في البزاية \* قضاء القاضي في المجتهادات نافذ لكن ينبغي ان يكون عالما بمواضع الخلاف ويترك قول المخالف ويقضى برأيه حتى يصح على قول جميع العلماء وان لم يعرف مواضع الاجتهاد والاختلاف ففي نفاذ قضائه روايتان والاصح انه ينفذ كذا في خزائنه المفتين \* ولو ادعى المدعى في مسألة الصلح عن الانكار بدل الصلح وقال المدعى عليه لا يارضني اداؤه بسبب فساد الصلح لانه كان عن انكاره لانه لا يصح على قول ابن ابي ليلى والشافعي رح فان اذ اضى عليه بصفة الصلح وابطل قول المخالف نفذ قضاؤه على قولهم جميعا باتفاق الروايات كذا ذكر ظهير الدين رح في شروطه وذكر في شرح الطحاوى والجامع الفتاوى القاضي اذا لم يكن مجتهدا ولكنه قضى بتقليد فقيه ثم تبين انه خلاف مذهبه ينفذ وليس لغيره نقضه وله ان ينقضه هكذا روى عن محمد رح وقال ابو يوسف رح ما ليس لغيره ان ينقضه ليس له نقضه والقاضي اذا كان مجتهدا وهو يعلم برأى نفسه وقضى برأى غيره قال ابو حنيفة رح ينفذ قضاؤه وهو الصحيح من مذهبه وقال لا ينفذ قضاؤه واذا نسي رأيه وقضى برأى غيره ثم تذكر رأيه قال ابو حنيفة رح ينفذ قضاؤه وقال لا يرد قضاؤه كذا في الفصول العمادية \* والفتوى على قولهما كذا في الهداية \* وذكر

في الفتاوى الصغرى ان الفتوى على قول ابي حنيفة رح فقد اختلف الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يفتى بقولهما لان التارك لمذنبه عمدا لا يفعله الا لهوى باطل لا لقصد جميل هذا كله في القاضي المجتهد فاما المقلد فانما ولاه ليحكم بمذهب ابي حنيفة رح مثلا فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم هذا كذا في فتح القدير \* وان قضى في حادثة هي محل الاجتهاد برأية ثم رفعت اليه ثانيا فتحول رأيه يعمل بالرأى الثاني ولا يوجب هذا نقض الحكم بالرأى الاول ولو رفعت اليه ثالثا فتحول رأيه الى الاول يعمل به ولا يبطل قضاؤه بالرأى الثاني بالعمل بالرأى الاول كما لا يبطل قضاؤه الاول بالعمل بالرأى الثاني كذا في البدائع \* قال صاحب الاقضية واذ ازنى رجل بام امرأته ولم يدخل بها فجلده القاضي ورأى ان لا يحرمها عليه فاقرها معه وقضى بذلك نفذ قضاؤه وذكر القدورى رح في شرحه فيمن تزوج امرأة زنى بها ابوه او ابنه وقضى القاضي بتنفيذ هذا النكاح في نفاذ هذا القضاء خلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فقال على قول ابي يوسف رح لا ينفذ قضاؤه وعلى قول محمد رح ينفذ قضاؤه كذا في المحيط \* القاضي اذا قضى بجواز نكاح التى زنى بها او بابنتها نفذ عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح كذا في الفصول العمانية \* واذا قضى قاض بجواز بيع امهات الاولاد لا ينفذ قضاؤه واعلم بان جواز بيع امهات الاولاد مختلف فيه في الصدرا الاول فعمر وعلى رضى الله تعالى عنهما كانا لا يجوز ان بيعهما وهكذا روى عن عائشة رضى الله تعالى عنها وقال على رضى الله تعالى عنه آخر بجوز بيعها ثم اجمع المتأخرون على انه لا يجوز بيعها وتركوا قول على رضى الله تعالى عنه آخر بعد هذا قال الشيخ الامام شمس الائمة التحلوا لى ما ذكر في الكتاب انه لا ينفذ قضاؤه قول محمد رح اما على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ينبغي ان ينفذ وكأنه مال الى قول من قال ان المتقدمين اذا اختلفوا في شيء على قولين ثم اجمع من بعدهم على احد القولين فهذا الاجماع هل يرفع الخلاف المتقدم عن محمد رح يرفع خلافا لابي حنيفة وابي يوسف رح واذا ارتفع الخلاف المتقدم عند محمد رح لم يكن قضاء هذا القاضي في محل مجتهد فيه وحندا بى حنيفة وابي يوسف رح اذا لم يرتفع الخلاف المتقدم كان هذا قضاء في فصل مجتهد فيه فينفذ وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسى رح يقول لا خلاف بين اصحابنا ان الاجماع المتأخرون يرفع الخلاف المتقدم فكان القضاء في غير

محل الاجتهاد عند الكل فلا ينفذ عند الكل فكان ما ذكر في الكتاب انه لا ينفذ قضاؤه قول الكل  
 وذكر الخصاص في ادب القاضي انه لا ينفذ من غير ذكر خلاف وفي الباب الاول من افضية  
 الجامع الكبير ان قضاء القاضي يجوز بيع ام الولد يتوقف على امضاء قاض آخر وهو الاصح فان  
 امضاء قاض آخر بعده لا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله وان ابطال قاض آخر بطل ولا يكون لاحد بعد ذلك  
 امضاءه وكذلك هذا الحكم في كل حادثة اختلف الناس فيها انها مختلفة وليست بمختلفة  
 ان قضاء القاضي فيها يتوقف على امضاء قاض آخر ان امضاء قاض آخر ينفذ وليس لاحد  
 بعد ذلك ابطاله وان ابطاله قاض آخر بطل وليس لاحد بعد ذلك امضاءه وفي الزيارات  
 لوان المسلمين اسروا اسارى من اهل الحرب واهرزوهم بدار الاسلام ثم ظهر عليهم المشركون  
 ولم يحرزوهم بدار الحرب حتى ظهر عليهم قوم آخرون من المسلمين واخذوهم من ايديهم  
 في دار الاسلام فانهم يردون على الفريق الاول اقتسم الفريق الثاني اولم يقتسموا قال في الكتاب  
 الا ان يكون الذي قسم بين الفريق الثاني اما ما يرى ما صنعه المشركون تملكا واحرازاً فحينئذ  
 كان الفريق الثاني اولي كذا في المحيط \* ذكر في السير الكبير ان الاستولى المشركون على متاع  
 المسلمين واحرزوه بعسكرهم في دار الاسلام ثم استنقذه منهم جيش من المسلمين قبل الاحراز  
 بدار الحرب فذاك مردود على صاحبه وكذلك لو لم يعلم الامام بذلك حتى قسم المتاع  
 بين من اصابه بالقسمة باطله والمتاع مردود على صاحبه فلن علم الامام الحال ورأى احرازهم  
 بالعسكر احرازاً تاماً فخمسه وقسمه مع ضنائم المشركين بين من اصابه من المسلمين ثم رفع الى قاض  
 يرى ذلك غير احراز جاز ما صنع الاول ولم يبطله ونظيرهذا ما قلنا فيمن قضى بشهادة الفساق  
 على الغائب او بشهادة رجل وامرأتين بالنكاح على الغائب ينفذ قضاؤه وان كان من يجوز  
 القضاء على الغائب يقول ليس للنسوان شهادة في باب النكاح وليس للفاسق شهادة اصلاً ولكن  
 قيل كل واحد من الفصلين مجتهد فيه فينفذ القضاء من القاضي باجتهاده فيهما وما ذكر في السير  
 الكبير نص على ان قضاء القاضي بالملك للكا فر بمجرد الاستيلاء قبل الاحراز بدار الحرب نافذ  
 قيل وقد ذكر في شرح الجامع الكبير انه لا ينفذ كذا في الذخيرة \* قال ولو قضى قاض بشاهد ويمين  
 لا ينفذ قضاؤه وذكر في كتاب الاستحسان ان على قول ابي حنيفة وسفيان الثوري رح ينفذ قضاؤه  
 وعلى قول ابي يوسف رح لا ينفذ وفي افضية الجامع من تعليلتي ان القضاء بشاهد ويمين يتوقف

على امضاء قاض آخر ولو قضى بحل متروك التسمية عمدا ذكر في النوادر ان على قول ابي حنيفة  
ومحمد ربح ينفذ وعلى قول ابي يوسف ربح لا ينفذ ولو قضى في جد او قصاص بشها دة رجل وامرأتين  
ثم رفع الى قاض آخر يرى خلاف رأيه فانه ينفذ قضاؤه ولا يبطله وفي السير الكبير اشترى  
رجل دابة وغزا عليها فوجد بها عيبا في دار الحرب فان كان البائع معه في العسكر خاصمه وان لم يكن  
ينبغي له ان لا يركبها ولكن يسوقها معه حتى يخرجها الى دار الاسلام ولوركبها لحاجة نفسه او حمل  
امتعته عليها سقط حقه في الرد ووجد دابة اخرى اولم يجد فان اتى الامام واخبره فامره بالركوب فركب  
سقط حقه في الرد ولو اكرهه على الركوب لما انه كان يخاف عليها الهلاك فركب ولم ينقصها ركوبه  
فله الرد وان لم يكرهه الامام على الركوب ولكن قال اركبها وانت على ردك فركبها سقط حقه  
في الرد فان ارتفع الى قاض بعد ذلك وردها با لعييب على طريق الاجتهاد لما قال له الامير  
من ذلك ثم رفعت الى قاض آخر يرى ما صنع الاول خطأ فانه يمضى قضاء الاول ولو قضى با بطل  
طلاق المكره نفذ قضاؤه واذا قضى القاضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك اختلف المشائخ  
فيه بعضهم قالوا ينفذ قضاؤه واليه اشار محمد ربح في كتاب الاكراه وهكذا روى الحسن عن ابي حنيفة ربح  
وعا منتهم على انه لا يجوز واليه اشار في السير الكبير فقد ذكر في السير الكبير في ابواب الفداء  
ان امات الرجل وترك رقيقا وعليه ديون فباع القاضى رقيقه وقضى ديونه ثم قامت البينة لبعضهم  
ان مولاه كان دبره كان بيع القاضى فيه باطلا ولو كان القاضى عالما بتدبيره فاجتهد وابطل تدبيره  
ثم ولي قاض آخر يرى ذلك خطأ ينفذ قضاء الاول وهكذا ذكر في كتاب الرجوع من الشهادات  
والمذكور ثمه واذا شهد محدودان في قذف ولم يعلم القاضى بذلك حتى قضى بشهادتهما ثم علم  
فان كان من رأيه ان شهادة المحدود في القذف بعد التوبة حجة امضى قضاؤه وان لم يكن من رأيه  
ذلك نقض قضاؤه ولو علم القاضى بكون الشاهد محدودا في القذف في حال ابتداء الشهادة  
ان كان من رأيه انه حجة يقضى بها وما لا فلا فهذا تنصيص على ان قضاء القاضى في المجتهد  
انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه والى هذا القول اشار في الجامع ايضا وهكذا ذكر الحصاص  
في كتابه كذا في المحيط \* اذا قضى القاضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك الاصح انه لا يجوز  
قضاؤه وانما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه قال شمس الائمة وهذا هو ظاهر المذهب كذا في خزنة المفتين \*  
وفي الخلاصة



وفي الخلاصة ان هذا الشرط يعنى كونه مالم بالاختلاف وان كان ظاهر المذهب لكن يفتنى بخلافه كذا في البحر الرائق \* وهنا شرط آخر لنفاذ القضاء في المجتهدات ان يصير الحكم حادثة في ترى فيها خصومة صحيحة بين يدى القاضى من خصم الى خصم كذا في الذخيرة \* اذا قضى القاضى بشهادة المحدود في القذف بعد التوبة وهو يرى ان شهادته حجة انما ينفذ قضاؤه لان هذا فصل مجتهد فيه وفي القضية الجامع من تعلقي من الشيخ الامام الزاهد عبد الله الخيز اخزى اذا قضى القاضى بشهادة المحدود في القذف بعد التوبة ورفع قضاؤه الى قاض آخر انما لا يبطل الثاني قضاء الاول اذا كان الاول يراه حقا وعلم الثاني ان الاول يراه حقا بان اظهر الاول ذلك للثاني ولم يعرف الثاني ان الاول هل يراه حقا ام لا اما اذا علم الثاني ان الاول لم ير ذلك حقا بان قال الاول الصحيح قول ابن عباس رض ان شهادته لا تقبل وان تاب كان للثاني ان يبطله كذا في المحيط \* المحدود في القذف اذا قضى قبل التوبة فالقاضى الثاني يبطل قضاؤه لا محالة حتى لو نفذ ثم رفع الى قاض ثالث فله ان ينقضه لانه لا يصلح قاضيا بالاجماع فكان القضاء من الثاني مباحا للالاجماع فكان باطلا واما اذا كان بعد التوبة فلا ينفذ قضاؤه عندنا لكن لقاض آخر ان ينفذه حتى لو نفذ قاض آخر ثم رفع الى قاض ثالث ليس للثالث ان يبطله كذا في ادب القاضى للخصاف \* والفاسق اذا قضى فرفع الى قاض آخر فابطله ليس لقاض ثالث ان ينفذه كذا في محيط السرخسى \* لو كان القاضى اعمى فقضى يتوقف نفاذه على امضاء قاض آخر واذا امضى لا يبطله الثالث وان لم يمضه الثاني لكنه ابطله وهو يرى بطلانه بطل اذا قضى بشهادة احد الزوجين مع آخر لصاحبه او بشهادة الوالد لولده او الولد لوالده نفذ حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى بطلانه كذا في التاتارخانية \* ولو فرق القاضى بين الزوجين بشهادة امرأة واحدة برضا ع يرد قضاؤه كذا في الفصول العمادية \* والقاضى المطلق اذا قضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو يرى جوازه نفذ لان الاختلاف في صحة القضاء ومن الناس من يجوز ذلك وهو شريح كذا في التاتارخانية \* في فتاوى قاضى ظهير الدين رح ولو قضى بشهادة النساء في حد او قصاص نفذ قضاؤه وليس لغيره ان يبطله اذا طوب من ذلك فانه روى من شريح وجماعة من التابعين رض انهم جوزوا ذلك كذا في الفصول العمادية \* ولو ان قاضيا قضى بشهادة شاهدين ثم علم انهما كافران يرد قضاؤه اذا ظهر ان قضاؤه وقع بخلاف الاجماع وان علم انهما عبداً فكذلك الجواب

ولو علم انهما اعميان فقد ذكر شمس الائمة السرخسى في شرح كتاب الرجوع ان الجواب فيها  
 كالجواب في المحدود في القذف وذكر شيخ الاسلام رح ان الجواب فيها كالجواب في العبدین  
 وظاهر ما ذكر في المختصر يدل عليه عبد آو صبي او نصراني استقضى وقضى بقضية ثم رفع قضاؤه  
 الى قاض آخر فامضاه فانه لا يجوز له امضاؤه وهذا الجواب ظاهر في حق الصبي والنصراني مشكل  
 في حق العبد بناء على ما ذكرنا ان القضاء معتبر بشهادته والصبي لا يصلح شاهد الاصل والنصراني  
 لا يصلح شاهد في حق المسلم فلا يصلح قاضيا فاما العبد يصلح شاهدا عند مالك وشريح فيصلح قاضيا  
 فاذا اتصل امضاؤه قاض آخر ينبغي ان ينفذ كما في المحدود في القذف ولو ان امرأة استقضيت  
 جاز قضاؤها في كل شيء الا الحدود والقصاص فان قضت في الحدود والقصاص ثم رفع قضاؤها  
 الى قاض آخر فامضاه نفذ امضاؤه وفي الخانية ولا يكون غيره ان يبطله ذكر الشيخ الامام فخر الاسلام  
 على البزدوي في مقدمة قضاء الجامع انه لا ينفذ وهكذا ذكر في وقف فتاوى الفضلى رح كذا  
 في التواريخ انية \* اذا قضى القاضي بقتل في قسامة لا ينفذ قضاؤه وصورته قتيل وجد في محلة  
 وادعى اولياء القتل على رجل انك قتلت قال بعض العامة وهو قول مالك وقول الشافعي رح  
 في القديم اذا كان بين المدعى عليه وبين القتل عداوة ظاهرة ولا يعرف له عداوة مع غير المدعى عليه  
 وبين دخوله في المحلة ووجوده قتيلا مدة قريبة فالقاضي يحلف ولي القتل على دعواه فاذا حلف  
 قضى له بالنصاص وعند نافية الديّة والقسامة كذا في المحيط \* واذا قضى بالقود ثم رفع الى قاض  
 آخر ينقضه لان هذا القضاء مخالف للاجماع لان ما لكالم يكن موجودا في الصحابة فلم يكن  
 قوله معتبرا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \* وذكر في الذخيرة سئل شيخ الاسلام  
 ابو الحسن السغدري رح عن غاب عن امرأته غيبة منقطعة ولم يخلف لهذه المرأة نفقة فرفعت  
 الامر الى القاضي فكتب القاضي الى عالم يرى التفريق بالعجز من النفقة ففرق بينهما هل  
 يقع الفرقة قال نعم اذا تحقق العجز من النفقة قيل له فان كان للزوج هنا مقار وملاك هل يتحقق  
 العجز قال نعم اذا لم يكن من جنس النفقة لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء للنفقة لانه بمنزلة القضاء  
 على الغائب قال صاحب الذخيرة وفي هذا الجواب نظروا الصحيح انه لا يصح قضاؤه فان رفع  
 هذا القضاء الى قاض آخر فاجاز قضاؤه الصحيح انه لا ينفذ ذكر في مجموع النوازل سئل  
 شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن اب الصغيرة زوجها من صغير وقيل ابوه وكبر الصغيران وبينهما

غيبه منقطعة وقد كان التزويج بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضي ان يبعث الى شاعى المذهب ليبتل هذا النكاح بسبب انه كان بشهادة الفسقة قال نعم وللقاضى الحنفى ان يفعل ذلك بنفسه اخذا بهذا المذهب وان لم يكن مذهبه وهى مسئلة القضاء على خلاف مذهبه وكذا فى النكاح بغيرولى لو طلقها ثلثا ثم تزوجها قبل دخول الزوج المحلل اذا قضى بصحة هذا النكاح وان لا يقع الطلاق اخذا بقول محمد رح وقال نجم الدين رح كان استاذى رح لا يرى ذلك ولكن لو بعث الى شاعى المذهب ليعتد بينهما ويقضى بالصحة يجوز اذا لم يأخذ الكاتب والمكتوب اليه فيه شيئا وبهذا القضاء لا يظهر ان النكاح الاول حرام اوفيه شبهة وهكذا ذكر فى فتاوى النسفى وذكر فى الذخيرة ولو قضى بجواز النكاح بغير شهود نفذ قضاؤه وهكذا ذكر فى الجامع الفتاوى وذكر فى نكاح الملتقط لو قالت امرأة فى محفل (اين شوى من است) وقال الرجل (اين زن من است) اختلفوا فى انعقاد هذا النكاح ولو قضى بالنكاح صار متفقا عليه اذا تزوج امرأة عشرة ايام فاجازه قاض من القضاة جاز لان عند زفر رح اذا تزوج امرأة الى شهر يصح ويبطل ذكر الوقت فلم يقضى بجواز هذا النكاح ينفذ ولو قضى بجواز متعة النساء لا يجوز وصورته اذا قال لامرأة اتمتع بك كذا مدة بكذا المال بخلاف ما لو قال بلفظة الزوج بان قال تزوجتك الى شهرا والى عشرة ايام فانه لو قضى بذلك قاض يجوز ولو قضى برى نكاح المرأة بعيوب حمى او جنون او نحو ذلك ينفذ قضاؤه لان عمر رض كان يقول برى المرأة الزوج بعيوب خمسة ولو قضى برى المرأة الزوج الواحد من هذه العيوب نفذ لان هذا مختلف بين اصحابنا رح محمد رح يقول بالرد ولو قضى بابطال المهر من غير بينة ولا اقرارا خذ بقول بعض الناس ان قدم النكاح يوجب سقوط المهر لان الظاهر سقوطه اما بالايفاء او بالابراء فهذا القضاء باطل ولو قضى بان العنين لا يوجبل يبطل قضاؤه ويوجبل وفى الصغرى وحكم القاضى فى الخلع انه فسخ كالحكم فى سائر المجتهديات فان خواهر زاده رح ذكر فيه اختلاف الصحابة رضى الله عنهم اجمعين فاذا قضى بكونه فسخا نفذ قضاؤه ولو قضى ببطلان الطلاق قبل النكاح او بالسلم فى الحيوان يجوز كذا فى الفصول العمادية \* اذا رجع الرجل امرأته بغير رضاها ورفع الامر الى قاض يرى رضا المرأة شرطا كما هو مذهب الشافعى رح فابطل الرجعة هل ينفذ قضاؤه وهل يكون هذا الفصل مجتهد فيه قيل ينبغى ان لا ينفذ قضاؤه لان اشتراط رضا المرأة ليس ظاهرا مذهب الشافعى رح ولم يذكر فى كتبهم

ذلك واصحابنا رح يدعون الاجماع في ان رضا المرأة ليس بشرط لصحة الرجعة ويستدلون به على ان الرجعة استدامة النكاح وليست بانشاء للنكاح الا ان اصحاب الشافعى رح في سؤالهم يمنعون هذا الفصل وبهذا لا يصير المحل مجتهدا فيه فلا ينفذ قضاؤه كذا في الذخيرة \* اذا طلق امرأته وهى حبلى او حائض او طلقها ثلثا قبل الدخول فقضى قاض ببطلان طلاق الحامل او الحائض وببطلان ما زاد على الواحدة كما هو مذهب البعض لا ينفذ قضاؤه وكذا لو قضى ببطلان طلاق من طلقها ثلثا بكلمة واحدة او في طهر جا معها فيه فقضاؤه باطل ولو قضى ببطلان طلاق المكره نفذ قضاؤه ولو رفع الى قاض آخر يمضى قضاء الاول ذكر في فتاوى رشيد الدين رح ولو قضى بعدم وقوع طلاق السكران نفذ لانه مختلف بين الصحابة وذكر في باب دعوى النكاح من فتاوى رشيد الدين الزوج الثانى اذا طلقها بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا وهى في العدة ثم طلقها قبل الدخول فتزوجها الاول قبل انقضاء العدة وحكم حاكم بصحة هذا النكاح نفذ قضاؤه لان للاجتهاد في هذه الصورة مساهمة مذهب زفر رح ولو قضى بجواز خلع الاب على صغيرته نفذ ولو قضى بمضى عدة ممتدة الطهر بالشهر حكى في حيض منهاج الشريعة من مالک رح انه قال في المرأة اذا طلقها زوجها ومضى عليها ستة اشهر ولم ترفيها الدم يحكم باياسها حتى تنقضى عدتها بعد ذلك بثلاثة اشهر وروى عن ابن عمر رضى الله عنهما مثل ذلك فعلى هذا في ممتدة الطهر تبلى ان تبلغ حد الاياس وهو خمس وخمسون سنة اذا انقطع الدم على الخمسين او انقطع قبل ذلك بسنة او بسنتين في ما اختاره جدي شيخ الاسلام برهان الدين اذا طلقها زوجها ومضت عليها ستة اشهر ثم اعتدت بثلاثة اشهر وقضى بذلك قاض ينبغى ان ينفذ لانه مجتهد فيه وهذا مما يجب حفظه فانها كثيرة الوقوع ولو قضى بنصف الجواز لمن طلق امرأته قبل الدخول وقد قبضت المرأة المهر منه وتجهزت لا ينفذ قضاؤه لانه خلاف الجمهور ولو قضى بالقرعة في رقيق اعتق الميت واحدا منهم نفذ قضاؤه لانه مجتهد فيه فما لك والشافعى رح يقولان بالقرعة كذا في الفصول العمادية \* رجل اعتق نصف عبده او كان العبد بين اثنين اعتقه احدهما وهو معسر وقضى القاضى للآخر في بيع نصيبه فباع ثم اختصما الى قاض آخر لا يرى ذلك ذكر الخصاف ان القاضى الثانى يبطل البيع والقضاء وذكروا شمس الائمة الحلوانى حاكيا من المشايخ رح ان ما ذكره الخصاف قبل الخصاف وليس في هذا شيء من اصحابنا

من اصحابنا ولولا قول الخصاص لقلنا انه ينفذ قضاؤه لانه قضى في فصل مجتهد فيه كذا في الظهيرية \* القاضي اذا قضى في مسألة الخمسة ينفذ قضاؤه لانه مختلف فيه وفي فتاوى رشيد الدين رح ولوقضى بجواز رهن المشاع ينفذ قضاؤه وكذا ذكر في شروط ابي نصر الدبوسي رح فانه قال واذا وقع الرهن مشاعا ينبغي ان يلحق به حكم حاكم حتى يصح ولوقضى بجواز بيع الماء ليس لغيره ان يبطله وان ابطله ليس لغيره الاجازة في الجامع الفتاوى وفي السير الكبير ولوقضى بجواز بيع فسد بسبب اجل مجهول ينفذ قضاؤه اذا خرصم اليه في ذلك وحل للمشتري امساكه ولوقضى بجواز بيع المدبر ينفذ قضاؤه واما بيع المكاتب برضاه فيصيح في اظهر الروايتين ولوقضى في الماذون في النوع انه لا يصير ماذونا في الالواع كلها ينفذ كذا في الفصول العمادية \* وما يفعل القضاة من التفويض الى شافعي المذهب في فسح اليمين الاضافة وبيع المدبر وغير ذلك انما يجوز اذا كان المفوض يرى ذلك بان قال لاح لي اجتهاد في ذلك اما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقيل يصح التويض وان كان لا يرى ذلك وهو المختار كذا في خزائن المفتين \* وان فوض الى شفعري ليقضى برأيه او ليقضى بما هو حكم الشرع ينفذ ذلك التويض عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ان قاضيا قضى بخلاص في دار استحققت من يدا المشتري واخذ الضامن بدار مثلها ثم رفع الى قاض آخر ابطله وصورة المسئلة رجل باع دارا له وضمن البائع للمشتري الخلاص او ضمن اجنبى له الخلاص وتفسيره ان يقول الضامن للمشتري ان استحققت الدار المشتراة من يدك فانا ضامن لك استخلاص الدار احتال حتى استخلص لك الدار با لبيع والهبه واسلمها اليك وان عجزت عن تسليمها واستخلاصها اشتريت دارا مثلها واسلمها اليك فهذا الضمان باطل عندنا وعند بعض الناس يصح هذا الضمان ثم ما ذكرنا من تفسير ضمان الخلاص قول ابي حنيفة رح وهو اختيار صاحب الاقضية فاما على قول ابي يوسف ومحمد رح فتفسير ضمان الخلاص والعهدة والدرك واحد وهو الرجوع بالثمن عند الاستحقاق وعند ابي حنيفة رح تفسير ضمان الخلاص ما ذكرنا وتفسير ضمان الدرك ما قالا وتفسير ضمان العهدة ضمان الصك القديم الذي عند البائع ثم عندهما تفسير هذه الاشياء اذا كان واحدا وهو الرجوع بالثمن عند الاستحقاق كان هذا الضمان صحيحا واذا استحق المبيع من يدا المشتري رجع بالثمن على الضامن فتمت قضى قاض بصحة هذا الضمان واثبت للمشتري حق الخصومة مع الكفيل بنفذ هذا القضاء فاذا رفع الى قاض آخر

لا يبطله فاما اذا ضمن تسليم الدار الى المشتري فلا يصح ضمانه فلا يصح القضاء لما ذكرنا ولو ان امرأة رجل او ابنته هفت من دم العمد وابطل ذلك قاض لما ان من رأيه انه لا مغل للنساء لانه لاحق لهن في القصاص كما هو مذهب بعض العلماء وقضى بالقود للرجل فقبل ان يقاد الرجل رفع الى قاض يرى مغو النساء صحيحا فالقاضي ينفذ ذاك العفو ويبطل القضاء بالقود وان كان هذا الرجل قد قتل نفذ فالقاضي الثاني لا يتعرض بشيء هكذا ذكر المحصاف وصاحب كتاب الاقضية \* قالوا وينبغي ان يقال ان كان المقضى له بالقصاص عالما يقتص منه وان كان جاهلا يقضى عليه بالدية كذا في المحيط \* وفي الفتاوى الخلاصة ولو قضى بجواز بيع المرهون والمستاجر ينفذ وفي الجامع الفتاوى ولو قامت عليه بينة زور ان امته بنته وقضى بذلك فانها ابنته في الحكم ولا يحل له ان يطأها ولا يحل له ان يأكل من ميراثها شيئا عند ابي يوسف رح وقال ابو حنيفة رح لا بأس بان يأكل ميراثها واذا قضى بالشهادة على الشهادة في مادون مسيرة سفر نفذ قضاؤه واذا قضى بشهادة شاهد على خط ابنه لا ينفذ قضاؤه واذا قضى بشهادة شهود على وصية مختومة من غير ان قرئ عليهم امضاه الآخر وكذلك اذا قضى بما في ديوانه وقد نسي او قضى بشهادة شهود على صدك لا يذكرون ما فيه الا انهم يعرفون خطوطهم وخاتمهم امضاه الآخر ولم يكن ينبغي للاول ان يفعل ذلك وهذا كله قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف وزفر رح وفي الخانية رجل حلف بطلاق او عتاق ان لا يأكل لحما فاكل المرأة الى القاضي ففرق بينهما ثم رفع ذلك الى قاض آخر لا يرى السمك لحما فان الثاني يمضى قضاء الاول كذا في التاتارخانية \* فاذا قال الغريم للطالب ان لم اقضك مالك اليوم فامرأته طالق ثلثا فتواري الطالب وخشى الغريم ان لا يظهر اليوم فيمينه فاخبر القاضي بالقضية فنصب القاضي من الغائب وكبلا وامرا لوكيل بقبض المال من المطلوب حتى يبر بقبض المال وحكم به حاكم آخر فان ابا يوسف رح قال لا يجوز كذا ذكر في الاقضية وهذا قولهم وان خص قول ابي يوسف رح وذكر الناطقي رح ان القاضي ينصب من الغائب وكبلا ويقبض ما على المطلوب فلا يحث قال الناطقي وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية \* واذا ظهر الامام على بلدة من بلاد اهل الحرب واراد ان يمن عليهم برفق بهم واراضيهم فله ذلك ويضع على رؤسهم الجزية وعلى اراضيهم الخراج ولا يزداد على وظيفة ممرض في الاراضي بزيادة الطاقة عند ابي يوسف رح خلافا لجموعا على انه ينقض من تلك



الوظيفة بنتصان الطاقة وبعد ما نقص من تلك الوظيفة ان اصارت الاراضى بحال تطبيق تلك الوظيفة يعاد اليها فان كان الامام وظف على اراضيهم مثل وظيفة ممرض فليس ينبغي له ان يزيد على تلك الوظيفة وان كانت الاراضى تطبيق الزيادة بالاجماع وكذلك ليس له ان يحولها الى وظيفة اخرى بان كانت الوظيفة الاولى دراهم فاراد ان يحولها الى المقاسمة او كانت الوظيفة الاولى مقاسمة فاراد ان يحولها الى الدراهم فان زاد عليهم تلك الوظيفة او حولهم الى وظيفة اخرى وحكم بذلك عليهم وكان من زاوية ذلك ثم ولي بعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول صنع ما صنع بطيب انفسهم امضى الثانى مانع له الاول وان صنع بغير طيب انفسهم فهو على وجهين ان فتحت الاراضى منوة ثم من الامام بها عليهم امضى الثانى ما فعله الاول وان فتحت الاراضى بالصلح قبل ان يظهر الامام عليهم فحولهم الامام الى وظيفة اخرى او زاد على تلك الوظيفة بغير رضاهم فالثانى ينقض فعل الاول كذا فى الذخيرة \*

الباب العشرون فيما يجوز فيه قضاء القاضى وما لا يجوز \* يجب ان يعلم بان الانسان لا يصلح قاضيا فى حق نفسه فاذا قضى القاضى لنفسه من كل وجه او من وجه لا ينفذ قضاؤه غير انه ان اقضى لنفسه من كل وجه لا ينفذ بامضاء قاض آخر وان اقضى لنفسه من وجه لا ينفذ بامضاء قاض آخر وان اقضى لنفسه من كل وجه فان لم يصلح قاضيا بيقين لا ينفذ قضاؤه وان امضاه قاض آخر وان كان فى صلاحه اختلاف فاذا امضاه قاض آخر نفذ قضاؤه بالاجماع وان وقع الخلاف فى قضاء القاضى انه قضى لغيره من كل وجه او قضى لغيره من وجه ولنفسه من وجه آخر يتوقف على امضاء قاض آخر قال فى كتاب الوكالة واذا وكل القاضى رجلا ببيع دار له او اجارتها او بالخصومة له فى كل حق يطلبه قبل رجل او يطلب حقا قبله رجل فهو جائز وهذا ظاهر ولا يجوز للقاضى ان يقضى لوكيله ولا لوكيل وكيله وكذا لا يقضى لوكيل ابيه وان علا ولا لوكيل ابنه وان سفل فلا يجوز للقاضى ان يقضى لعبده ولا لمكاتبه ولا لعبد من لا يقبل شهادته لهم ولا لمكاتبهم وكذلك لا يجوز له ان يقضى لشريكه شركة مفاوضة او شركة عنان اذ كانت الخصومة فى مال هذه الشركة كذا فى المحيط \* وكل من لا يجوز شهادته القاضى له لا يجوز لقضائه كالأولاد والمولودين والزوجة والزوج عندنا كذا فى شرح الطحاوى \* ولو مات رجل واوصى للقاضى بثالث ماله واوصى الى رجل آخر لم يجز قضاؤه للميت بشىء من الاشياء وكذلك اذا كان

القاضي احد ورثة الميت لا يقضى للميت بشيء وكذلك لو كان الموصى له ابن القاضي او امرأته او غيرهما ممن لا يقبل شهادته لهم او كان عبدا هؤلاء وكذلك لو كان القاضي وكيل الوصي في ميراث الميت لان القضاء يقع له من حيث الظاهر وكذلك لو كان للقاضي على الميت دين لا يجوز قضاؤه للميت بشيء واذا وكل احد الخصمين عبد القاضي او مكاتبه او بعض من لا يقبل شهادته لا يجوز له ان يقضى للوكيل على خصمه لان القضاء يقع للوكيل من حيث الظاهر وان ا وكل رجلا بالخصومة فاستغضى الوكيل فليس له ان يقضى في ذلك لان القضاء يقع للوكيل من حيث الظاهر وليس له ان يقيم وكيل من موكله لانه ان اقام بحكم القضاء كان هذا قضاء للغائب وان اقام بحكم الوكالة فهذا وكيل ولم يقل له الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز فان كان الموكل قال له ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل رجلا بالخصومة جاز فليس له ان يقضى لهذا الوكيل قال في الجامع الكبير اذا مات الرجل وله ديون على الناس بعضها على القاضي وبعضها على من لا يقبل شهادته نحو امرأته وابنه فادعى رجل عند هذا القاضي ان الميت اوصى اليه فاعلم ان هنالك مسائل احدى هذه والحكم فيها ان القاضي اذا قضى بوصايته صم قضاؤه استحانا حتى لو قضى بعض من سمينا الدين الى هذا الوصي يبرأ ولورفع قضاؤه الى قاض آخر فان القاضي الاخر يرضيه ولا ينقضه وبمثله لو ان القاضي لم يقض له بالوصاية حتى قضى هو او بعض من سمينا الدين ثم قضى له بوصايته لا يصح قضاؤه حتى كان للورثة مطالبة بالدين ولورفع قضاؤه الى قاض آخر ابطله ثم ان محمدا رح سوي في الفصل الثاني بين القاضي وبين امرأته وابنه وقال اذا رفع قضاؤه الى قاض آخر ابطله ولو امضاء كان باطلا بعض مشائخنا رح قالوا ينبغي ان يكون الجواب في امرأته وابنه بخلاف الجواب في حق نفسه وبعض مشائخنا رح قالوا ما ذكر من الجواب في حق ابنه مستقيم على قول محمد رح اما ما ذكر من الجواب في حق امرأته غير مستقيم اصلا وقد ذكر في بعض الكتب ان قضاء القاضي لامرأته يتوقف على امضاء قاض آخر ولو لم يدع احدا لا يصح حتى جعل له القاضي وصيا ثم ان القاضي او بعض من سمينا دفع الدين اليه يجوز الا بصاء والنصب ويجوز الدفع اليه وبمثله لو قضى الدين اليه اولا ثم نصب وصيا من الميت برأيه لا يصح النصب المسئلة الثانية مسئلة دعوى النسب ان كان مكان

مكان دعوى الوصاية دعوى النسب في هذه المسئلة بان جاء رجل وادعى انه ابن الميت ووارثه واقام على ذلك بينة فقضى القاضي بنسبه بعد قضاء الدين اليه لا ينفذ قضاؤه وان كان قبل قضاء الدين ينفذ المسئلة الثالثة اذا كان مكان دعوى الوصاية والنسب دعوى الوكالة بان غاب رب الدين ثم جاء رجل واقام بينة ان رب الدين وكله بقبض الدين الذي له على القاضي او على من سميننا من ترابته فقضى القاضي بوكالته لا يجوز سواء كان القضاء قبل دفع الدين اليه او بعد دفع الدين اليه فان رفع قضاؤه بالوكالة الى قاض آخر فان كان القضاء بالوكالة بعد قضاء الدين يرد له لا محالة ولو امضاه لا يجوز امضاؤه وان كان القضاء بالوكالة من الاول قبل قضاء الدين اليه فامضاه الثاني جازا مضاه واذا نصب القاضي مسخر من فائب لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز حكمه عليه وتفسير المسخر ان ينصب القاضي وكيله من الغائب لسمع الخصومة عليه وكذلك لو حضر رجل غيره عند القاضي لسمع الخصومة عليه والقاضي يعلم ان المسخر ليس بخصم فالقاضي لا يسمع الخصومة عليه كذا في المحيط \* وذكر محمد درج في شهادات الجامع رجل غاب فجاء رجل وادعى على رجل ذكر انه غريم الغائب وان الغائب وكله بطلب كل حق له على غرمائه بالكوفة وبها الخصومة فيه والمدعى عليه ينكر وكالة فاقام المدعى بينة على وكالة فقضى القاضي عليه بالوكالة قال شيخ الاسلام هذه المسئلة دليل على جواز الحكم على المسخر فانه قال ادعى رجل على رجل ذكر انه غريم الغائب ولم يقل ادعى رجل على رجل هو غريم الغائب كذا في الذخيرة \* قال مشايخنا المتأخرون انما يجوز اقامة البينة على المسخر اذا لم يعلم القاضي انه مسخر اما اذا علم لا وهو اختيارنا والشيخ الامام الاجل برهان الائمة عبد العزيز رح كذا في التواريخ انية \* وقيل ينبغي ان يكون هذه المسئلة على روايتين لان هذا في الحاصل قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب روايتان في احدي الروايتين لا ينفذ لان نفس القضاء مختلف فيه وفي الرواية الاخرى ينفذ لان نفس القضاء ليس بمختلف فيه والى هذا مال شيخ الاسلام رح وكان الشيخ الامام ظهير الدين رح يقول في القضاء على الغائب يفتى بعدم الجواز والنفاد كيلا يتطرقوا الى قدم مذهب اصحابنا رح فلو ان القاضي حكم على المسخر وامضاه قاض آخر صح الامضاء ولا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله ان اقضى القاضي بعين في يدي رجل والمقضى به ليس في ولايته صح القضاء ولكن لا يصح التسليم صورة المسئلة

بخاري ادمي دارا على سمرقندي عند قاضي بخارا ان الدار التي في يديه بسمرقندي محلة  
 كذا الى آخره ملكي وحقني وفي يديه بغير حق واقام بينة على دعواه فالقاضي يقضي بالدار  
 للمدعي وبصح قضاؤه لان المدعى له والمقضي عليه حاضر الا ان التسليم لا يصح لان الدار ليست  
 في ولايته فيكتب الى قاضي سمرقند لا جل التسليم كذا في المحيط \* اذا خاف صاحب الدين  
 غيبة الشهودا وموتهم واراد اثبات الدين على الغائب قال بعضهم يوكل غيره باثبات حقوقه  
 على الناس وجعل ما يريد اثباته على الغائب من طلاق او عناق او بيع شرطا للوكالة بان يقول  
 ان كان فلان باع عبده من فلان او طلق امرأته او اعتق عبده فانت وكيلي في اثبات حقوقي على  
 الناس اجمعين فقال ان فلانا الغائب تدباع عبده او اعتق عبده وصرت وكيلاني اثبات حقوق موكلي  
 وان موكلي هذا عليك الف درهم فيقول المدعي عليه بلى ان فلانا وكلك على هذا الوجه  
 ولكني لا اعلم ان الشرط قد وجد فيقيم المدعي البينة على الشرط فيقضي القاضي بالشرط الا ان  
 هذا فصل يختلف فيه المشايخ رح ان الانسان هل ينتصب خصما من الغائب في اثبات  
 شرط حقه والصحيح انه لا ينتصب اذ كان شرطا يتضرر به الغير كالطلاق والعناق وما شبهه  
 ذلك والصحيح ما ذكر محمد رح في الجامع وهو ان الرجل اذا اراد اثبات الدين على الغائب  
 ينبغي ان يقول لصاحب الدين كفلت لك بكل مالك على فلان الغائب  
 ثم ان صاحب الدين يحضر الكفيل الى مجلس القاضي ويقول ان لي على فلان الغائب الف  
 درهم وان هذا الرجل كفيل بجميع مالي على فلان ولي على فلان الف درهم قبل كفالة هذا الرجل  
 فيقر الكفيل بالكفالة وينكر المال على الغائب صح انكاره لان قوله كفلت لك بكل مالك على فلان  
 لا يكون اقرارا منه بالمال فاذا اقام المدعي البينة ان له على الغائب الف درهم كانت له عليه قبل  
 الكفالة يقبل بينته ويقضي له بالكفالة والمال لانه اذ دعي على الغائب ما هو سبب لحقه في الحاضر  
 فينتصب الحاضر خصما من الغائب فيكون القضاء عليه مقتصا على الغائب حتى لو حضر  
 الغائب وانكر الدين لا يلتفت الى انكاره ولا يكون قضاء على المسخر لان المدعي في ما  
 ادمي على الكفيل صادق لا يبرئ المدعي الكفيل من المال والكفالة ويبقى المال له على الغائب  
 وكذلك لو كانت الكفالة على هذا الوجه بين يدَي القاضي وسواء فيما ذكرنا دعوى الكفالة  
 عن الغائب بامره او بغير امره كذا في الظهيرية \* ولو ادمي رجل ان له على الغائب الف درهم

وان هذا الرجل كفل لي من الغائب بالالف التي لي عليه بامره فهذه وما تقدم سواء يقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو ادعى ان له على الغائب الف درهم وان هذا الرجل كفل لي عنه بالالف التي لي عليه ولم يقل بامره وانكر المدعى عليه فاقام المدعى البينة على ما ادعى فان القاضي يقضى بالالف على الحاضر فلا يكون ذلك قضاء على الغائب كذا في فتاوى ناضى خان \* اختلف الناس في اخذ القصة منهم من قال لا يأخذ ولا يقرأ في اى حال كان ومنهم من قال لا يأخذ اذا جلس للقضاء اما اذا كان في داره او في فناء داره يأخذ ويقرأ وهو المذهب عندنا فان الخلفاء الراشدين رضوا كانوا يأخذون القصة وكذا من بعدهم من الامراء والخلفاء وهذا لان من الجائز ان يكون الخصم اعجميا لا يعرف لسان القاضي ولا القاضي لسانه فلا بد من ان يستعين لغيره ليكتبه ويدفعه الى القاضي فيصير الحادثة معلومة للقاضي واذا اخذ القصة يقول للخصم اهذه قصتك فان قال نعم يقول انت كتبتها فان قال نعم يقول اهوه كما فيه فان قال نعم يقرأ فان كان فيه اقرار لا يقضى عليه باقراره الا اذا علمه القاضي ما فيه فان علمه واعترف به يقضى عليه باقراره على نفسه ونظيره هذا ما قالوا في مسئلة التوكيل بغير رضا الخصم ان احدا الخصمين اذا وكل بالقاضي ان اتهمه بالتلبيس والتدليس والتغلب على خصمه لا يقبل منه الوكالة وان صرف انه عاجز لا يقدر على البيان بنفسه يقبل وكذا هذا كذا في خزائن المفتين \* سئل القاضي الامام شمس الائمة الاوزجندى عن القاضي اذا سمع الدعوى وسمع النائب الشهادة هل يقضى النائب بالشهادة بدون اعادة الدعوى قال لا الا ان يأمر القاضي بالحكم بملك البينة ومثل من القاضي اذا سمع الدعوى والشهادة ولم يحكم وامرنا به بالحكم وهو ما دون بالاستخلاف هل يصح هذا الامر اذا حكم النائب هل يصح حكمه قال نعم كذا في التاتارخانية \* وفي ادب القاضي للخصاف وفي ابواب الشهادات ان قاضى بلدة حكم بمال على رجل وسجل ثم مات القاضي فاحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر واقام البينة ان قاضى فلان بن فلان حكم عليه بالمال الذى في هذا السجل للقاضى الثانى ان يجبره على اداء المال ان كان الحكم الاول وقع صحيحا ولو قالت الشهود عند القاضي الثانى ان قاضيا من القضاة اشهدنا على قضائه بالمال عليه اهذا فالقاضى الثانى لا يجبره وكذا في سائر الافاويل اذا شهدوا على فعل ولم يذكروا اسم الفاعل ونسبه لا يقبل كذا في الخلاصة \*

الباب الحادى والعشرون فى الجرح والتعديل \* لا يسأل القاضى من الشهود عند الامام غير ان يطعن الخصم فيهم وقال يسأل وان لم يطعن الخصم فيهم والفتوى على قولهما وهذا فى غير الحدود والقصاص اما فيهما فالقاضى يسأل منهم من غير طعن الخصم فيهم بالاجماع اذا طعن الخصم فى الشهود لا يقضى القاضى بظاهارا لعدالة كذا فى جواهر الاخلاطى \* لو ان الخصم عدل الشهود بعد ما شهدوا عليه فهو على وجوه ان قال هم مدول صدقوا فى ما شهدوا به فى هذه الشهادة على او قال هم مدول جائز شهادتهم على او قال شهدوا على بالحق او قال الذى شهدوا به فى هذه الشهادة حق ففى هذه الوجوه الاربعة القاضى يقضى عليه بما شهدوا والان هذه الالفاظ اقرار منه بالمال ويكون القضاء بالاقرار لا بالشهادة وان قال هم مدول الا انهم اخطأوا او قال هم مدول ولم يزد على هذا فان كان المشهود عليه مدلا من اهل التعديل فالقاضى يقضى بشهادتهما عند ابي حنيفة وابى يوسف رح من غير ان يسأل من المزكى بناء على ان العدل فى المزكى ليس بشرط وعند محمد رح ما لم يسأل القاضى من المزكى لا يقضى بشهادتهما كذا فى المحيط \* فان كان المدعى عليه فاسقا ومستورا لا يصح تعديله ولا يقضى القاضى ولا يجعل قول الخصم هم مدول اقرارا على نفسه بالحق واذا لم يصح تعديله اذا كان فاسقا ومستورا يسأله القاضى اصدق الشهود ام كذبوا فان قال صدقوا كان ذلك اقرارا فيقضى القاضى باقراره وان قال كذبوا لا يقضى المشهود عليه اذا عدل الشهود قبل ان يشهدوا عليه فقال هم مدول فلما شهدوا عليه انكر ما شهدوا به فطلب من القاضى ان يسأل من الشهود فان القاضى يسأل منهم وقوله قبل ان يشهدوا هم مدول لا يبطل حقه فى السؤال لانه يمكنه ان يقول كان مدلا قبل الشهادة الا انه تبدل حاله رجل شهد عليه شاهدان بحق فعدل احدهما فقال هو عدل الا انه خلط او اوهم فان القاضى يسأل من الشاهد الآخر فان عدل الشاهد الثانى قضى القاضى بشهادتهما لان قوله خلط او اوهم ليس بجرح فاذا عدل الشاهد الثانى ثبت عدالتهما فجاز القضاء بشهادتهما وان شهد شاهدان على رجل بحق فقال المشهود عليه بعد الشهادة الذى شهد به فلان على حق او قال الذى شهد به فلان على هو الحق فان القاضى يقضى عليه ولا يسأل من الشاهد الآخر لان المشهود عليه اقر بالحق على نفسه فيقضى باقراره وان قال قبل ان يشهدوا عليه الذى شهد به فلان على حق او قال



عليّ حق او قال الذي يشهد به فلان هذا عليّ هو الحق فلما شهدا عليه قال للقاضي سل منهما فانهما شهدا عليّ بباطل وما كنت اظنهما يشهدان عليّ بما شهدا به يلزمه ذلك ويسأل القاضي منهما فان القاضي يسأل من الشاهدين فان عدل القاضي بشهادتهما وان لم يعدل لا يقضى لان قوله الذي يشهد به فلان عليّ ليس باقرار في الحال وانما بصير اقرارا بعد الشهادة فيكون هذا بمنزلة تعليق الاقرار بالشرط والاقرار لا يحتمل التعليق فاذا لم يصير اقرارا لم يوجد التعديل فاذا طلب من القاضي ان يسأل منهما سأل ولا يقضى قبل السؤال كذا في فتاوى قاضي خان \* التزكية نومان تزكية السروتزكية العلانية فتزكية العلانية ان يحضر المعدل مجلس الحكم ويسأله القاضي عن الشهود بحضرتهم فيزكيهم ويقول بحضرتهم هؤلاء عدول والتزكية في السر ان يسأل القاضي المعدل من الشاهد في السرفيعدله او يجرحه كذا في الجواهر الاخلاطى \* ولا بد ان يقول المزكى هو عدل جائز الشهادة لان العبد عدل غير جائز الشهادة كذا في خزائن المفتين \* وفي الظهيرية وعليه الاعتماد وفي الفتاوى العتابية قوله هو عدل في ما اعلم لم يكن تعدى لقوله في علمى او اعلمه عدلا يصح قال في ادب القاضي وان اقال المزكى هم عدول فهذا ليس بتعديل وكذلك ان اقال هم ثقات فالقاضي لا يكتفى به فقد يطلق هذا اللفظ على المستور وبعض مشائخنا قالوا انه تعديل ولو قال لا اعلم منه الاخير انقد ذكر في ادب القاضي انه تعديل وانه موافق لما روى عن ابي يوسف رح ومن المشائخ رح من قال انه ليس بتعديل والاصح انه تعديل ومن محمد رح ان المزكى ان كان عالما بصيرا يكتفى به منه وان كان غير عالم لا يكتفى به منه وان قال لا اعلم منه الاصل من انواع الخير لا يكون هذا تعدى ولا وان قال هو عدل في ما اعلمنا فقد قال بعض العلماء انه تعديل وهكذا روي من شريح والاصح انه ليس بتعديل وان قال هو عدل ان لم يكن شرب الخمر فهذا ليس بتعديل وان قال ان الله تعالى اعلم لا يكون تعدى بل يكون جرحا كذا في التاتارخانية \* وتعديل السر ان يكتب القاضي في الرفعة اسماء الشهود وانسابهم وحلالهم وقبائلهم ومجالهم وسوقهم ان كانوا من السوقية فيدفع الى المزكى في السرفيسأل اهل الثقة والامانة من جيرانهم واما العلانية يأمر القاضي الطالب فيأتى بمقوم يزكيهم في العلانية بلفظة الشهادة في مجلس القضاء ويشترط العدد لانه في معنى الشهادة وبهذا لا يصح ممن هو ليس باهل الشهادة وان كان عدلا ولا بد في تزكية العلانية ان يجمع بين المزكى والشاهد

ويكتفى بتزكية السرفى زماننا لان تزكية العلانية بلاه وفتنة وينبغى للقاضى ان يختار للمسئلة من الشهود  
اوثق الناس واورعهم واعظمهم امانة واكثرهم بالناس خبرة واعلمهم بالتمييز غير معروفين  
بين الناس كيلا يقصدوا بسوء او يخذلوا وينبغى للمزكى ان يسأل عن احوال الشهود ويتعرفها  
من جيرانهم واهل سوقهم فان ظهرت عدالته عنده كتب ذلك في آخر الرقعة هو عدل عندى جائز  
الشهادة والا كتب انه غير عدل وختم الرقعة ورد ها فيقول القاضى للمدعى زوفى شهودك  
ولا يقول جرحوا او يقول لم يحمد شهودك عندى لان هذا اقرب الى الستر والستر على المسلم  
واجب بقدر الامكان كذا في خزانة المفتين \* لوجمع القاضى بين تزكية السرفى وتزكية العلانية  
فذلك احسن وتفسير الجمع ان المزكى اذا عدل الشهود فى السرفى لقاضى يجمع بين الشهود  
والمزكى فى مجلسه ويقول للمزكى هؤلاء الذين زكيتهم قال فى كتاب الانصبة وينبغى ان يكون المعدل  
فى العلانية هو المعدل فى السرفى هذا قول اصحابنا كذا فى المحيط \* اذا احتاط القاضى واراد ان  
يسأل غير الاول فانه يفعل مع الثانى كما فعل مع الاول ولا يعلمه انه سأل من حالهم من غيره  
فان جرحه الاول وقد عدله الثانى تعارضوا وصار كانه لم يسأل احدا فان عدله الثالث فالعدالة  
اولى وان جرحه الثالث صار الجرح اولى والتعريف كالتعديل ويصح كلاهما من المرأة كذا  
فى خزانة المفتين \* تعديل العلانية لا يصح لمن يجوز شهادته ولا يصح تعديل العبد والمكاتب  
والمرأة والمحدود فى القذف ولا تعديل الوالدين والمولودين ويصح تعديل السرفى هؤلاء ويشترط  
لتعديل العلانية ما يشترط للشهادة كذا فى فتاوى قاضى خان \* والشهود الكفار يعدلهم المسلمون فان  
لم يعرفهم المسلمون سأل المسلمين عن عدول المشركين ثم يسأل اولئك عن الشهود وتزكية المدعى ليس  
بشئ ولو شهد جماعة على التزكية واثنان على الجرح فالجرح اولى الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل  
جرحهم ولو عرف فسق الشاهد فغاب غيبة منقطعة سنة او اكثر ثم قدم ولا يدري منه الا الصلاح لا ينبغى  
للمعدل ان يجرحه والشاهدان لو عدلا بعد ما تا فالقاضى يقضى بشهادتهما وكذا لو غابا  
ثم عدلا ولو خرسا او صميا ثم عدلا لا يقضى بشهادتهما كذا فى خزانة المفتين \* وينبغى ان لا يكون  
المعدل فقير او لا طمعا حتى لا يخذل بالمال وينبغى ان يكون فقيها يعرف اسباب الجرح  
واسباب التعديل وان وجد ما لم يقرب او غنيا غير ما لم يختار العالم وان وجد عالما ثقة لا يخالط  
الناس ووجد ثقة غير عالم يخالط الناس يختار العالم لان العالم لا يقدم فى شئ حتى يصح ذلك

عنده فهو يعلمه يقدر على الجرح والتعديل وغير العالم لا يعرف العدل من غير العدل فكان العالم  
اولى من هذا الوجه والا ولي ان لا يكون المزكي مغفلا ولا منزويا لا يخاط الناس لانه  
اذا كان مغفلا ولا يخاط الناس لا يعرف معاملتهم ولا ينكشف له حالهم ولا يمكنه تمييز العدل  
من غير العدل والعدد في المزكي ورسول القاضي الي المزكي وفي المترجم من الاعجمي  
ومن الشاهد او الخصم الاعجمي ليس بشرط عند البيهقي وابي يوسف رح والواحد يكفي  
وعند محمد رح العدد شرط والواحد لا يكفي ويكنيه الاثنان ان كان المشهود به حقا ثبت بشهادة  
رجلين عدلين وان كان حقا لا يثبت الا بشهادة الاربع يشترط الاربعة واجمعوا على ان ماسوى  
العدد من سائر شرائط الشهادة سوى التلغظ بلفظ الشهادة من العدالة والبلوغ والبصيرة وان لا يكون  
محدودا في الغد فشرط الحرية شرط بالاجماع في ظاهر الرواية والاسلام شرط بالاجماع  
اذا كان المشهود عليه مسلما واجمعوا على ان التلغظ بلفظ الشهادة ليس بشرط ثم هذا الاختلاف  
في تزكية السرفا ما في تزكية العلانية فالعدد شرط بالاجماع وذكر ابو علي النسفي رح في كتابه  
عن محمد رح ما يدل على ان العدد في تزكية السر منده ليس بشرط الترجمان اذا كان اعمى  
ذكر في غير رواية الاصول عن البيهقي رح لا يجوز ترجمته لان العمى جرح ومن ابى يوسف رح  
انه يجوز ترجمته والمرأة الواحدة اذا كانت حرة ثقة جاز ترجمتها عندهما كالرجل وهذا  
في الاموال وما يجوز شهادتها فيه وما في ما لا يجوز شهادتها فيه لا يجوز ترجمتها قال في كتاب  
القضية اذا اراد المزكي ان يعدل الشهود ينبغي ان يقول انهم عدول ثقات جائز الشهادة  
قال هو بلغ الالفاظ في التعديل وينبغي للمعدل ان يختار السؤال ممن اتصف بالاوصاف التي  
شرطنا في المزكي قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني انه يسأل من جيرانه اذا لم يكن بينه  
وبينهم عداوة ظاهرة ولا يتحامل هو عليهم يعني لا يكون يده فيه فوق ايديهم نحو ان لا يعطي  
الجباية وما اشبهه وهو اختيار ابى علي النسفي رح ورواه عن محمد رح وذكر من جملة  
من يسأل منه رفيق الشاهد وقريبه وان لم يجد في جيرانه واهل موقفه من يصاح للتعديل يسأل  
اهل محله وان وجد كلهم غير ثقات يعتمد في ذلك تواتر الاخبار وكذلك اذا سأل من غير  
جيرانه واهل محله وهم غير ثقات فاتفقوا على تعديله او جرحه ووقع في قلبه انهم صدقة كان ذلك  
بمنزلة تواتر الاخبار وان اخبر بعضهم بعد الله وبعضهم بجرحه فالحكم فيهم كالحكم في اختلاف

المزكى في التعديل والجرح وان كان الشاهد غريبا لا يعرف اذا سئل منه في السر في لقاضي يسأل الشاهد من معارفه فاذا سماهم سأل من معارفه في المرحى يظهر عنده انهم هل يصلحون للتعريف فاذا مدلوا سألهم عن الشاهد واعتمد على خبرهم في الجرح والتعديل والا توقف فيه وسأل عن المعدل الذى في بلدته انه كان في ولاية هذا القاضي وان لم يكن كتب الى قاضى ولاية يتعرف عن حاله قال هشام سألت محمداً رح من رجل شهد عندا لقاضى وهو على رأس خمسين فرسخا فبعث القاضي امينا على جعل فسأل المعدل من الشاهدنا لجعل على من \* قال على المدعى كذا في المحيط \* في نوادر ابن سماعة من محمد رح ولا ينبغي للقاضى ان يسأل من الشاهد رجلا له على المشهود له مال اذا كان المشهود له مفلسا فلسه القاضي او ميتا قام وصيه على خيرة بينة ونظير هذه المسئلة الشاهد اذا كان له على المشهود له مال وانه مفلس انه لا يقبل شهادته له لهذه التهمة وان لم يكن مفلسا يقبل شهادته له ويصح تعديله للشهود لا نعدم هذه التهمة قال ولو ان غريبا نزل بين ظهرائى قوم وشهد هذا الغريب عند القاضي في حادثة فسألهم القاضي او المعدل من حاله وقد مرفوعه بالصلاح ولم يظهر منه ما يسقط هذا التهمة هل يسعهم ان يعدلوه كان ابو يوسف رح اولا يقول ان مكث بينهم ستة اشهر ولم يعرفوا منه الا الصلاح وسعهم ان يعدلوه وان كان دون ذلك فليس لهم ان يعدلوه ثم رجع وقال اذا مكث بينهم سنة ولم يعرفوا منه الا الصلاح جاز لهم ان يعدلوه ومالا فلا وفي الصغرى وعليه الفتوى وروى هشام عن محمد رح انه على قدر ما يقع في القلب صلاحه وروى ابراهيم انه قال من وقت في التزكية فهو مخطى وهذا على ما يقع في القلب ربما يعرف رجل الرجل في شهرين وآخر لا يعرف في سنة وهذا القول اشبه بالفقه وينبغي ان يكون على قياس قول ابى حنيفة رح كذلك كذا في التاتار خانية \* وقال محمد رح لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو ان صبيا بلغ وشهد بشهادة فحكمه حكم هذا الغريب الذى نزل بين ظهرائى قوم لا يعدلونه حتى يظهر مندهم صلاحه وعدالته والمدة التي يظهر فيها حاله عندهم مقدرة على قياس قول ابى يوسف رح كما بينا ولا يقدر عند محمد رح بل هي على ما يقع في القلب ولو ان نصرانيا اسلم ثم شهد فان كان القاضي مرفعه مدلا في النصرانية يقبل شهادته ولا يتأني

ولا يتأني وان لم يعرفه بالعدالة يسأل ممن عرفه بالعدالة في النصرانية ويسعه ان يعدله من غير تأن وقال بعض مشائخنا الصبى اذا راق الحكم ولم يزل رشيدا حتى بلغ ان شهادته مقبولة ويسع للمعدل ان يعدله وان لم يعرفه منه رشدا الى ان بلغ فانه يتأني فيه ويتربص مدة يظهر صلاحه ويقع في القلب انه عدل كما ذكر في الغريب وهذا القائل سوى بين الصبى وبين النصراني في اعتبار العدالة السابقة هو اختيار ابي على النسفى رح ولكن المشهور ما ذكرنا كذا في الذخيرة \* في كتاب الاقضية من محمد رح في نصرا نيين شهدا على نصراني وعدلا في النصرانية ثم اسلم المشهود عليه ثم اسلم الشاهدان فالقاضي لا يقضى بتلك الشهادة لانهما كافران وقت الاداء فان شهدا بذلك بعد الاسلام يعنى اعاد اشهادتهما بعد الاسلام فالقاضي يسأل المعدل المسلم من حالهما لان ذلك التعديل لم يعتبر حجة على المشهود عليه بعد الاسلام لكونه تعديل الكافر حتى لو كان ذلك التعديل السابق من المسلمين قضى القاضي بشهادتهما لان ذلك التعديل حجة وقع معتبرا قال محمد رح في رجل ارتكب ما يصير به ساقط الشهادة من الكبار ثم تاب وشهد عند القاضي قبل ان يأتى عليه زمان لا ينبغي للمعدل ان يعدله حتى يأتى عليه زمان وهو على توبة يقع في القلب انه صحت توبته كذا في المحيط \* وبعض مشائخنا قدروا ذلك بسنة اشهر وبعضهم قدروا بسنة والصحيح ان ذلك مفوض الى رأى القاضي والمعدل كذا في الظهيرية \* وان كان هذا الفاسق شهد وهو فاسق ثم تاب ومضى عليه زمان وهو على توبته على نحو ما ذكرنا فالقاضي لا يقضى بتلك الشهادة بل يأمر اعادتها فان اعادها وعدله المعدل فالقاضي يقبل شهادته ان كان لم يرد شهادته الشى شهد بها في حال فسقه بفسقه ولو ان فاسقا معروفا فاضاب غيبة منقطعة سنة او سنتين ثم قدم ولا يرى منه الاصلاح فشهد عند القاضي وسأل القاضي المعدل منه فلا ينبغي للمعدل ان يجرحه لما كان رأى فيه من قبل ولا ينبغي له ان يعدله ايضا حتى يتبين عدالته وهو بمنزلة الغريب نزل ظهرا نى قوم وكذلك الذمي اذا اسلم وقد عرف منه ما هو جرح قبل الاسلام لا ينبغي للمعدل ان يجرحه لما رأى فيه من قبل ولا يعدله ايضا حتى يظهر عدالته قال ولو ان رجلا عدلا مشهورا بالرضاء غاب ثم حضرو شهد وسأل المعدل منه فان كانت الغيبة قريبة كان للمعدل ان يعدله وان كانت الغيبة منقطعة مسيرة ستة اشهر ونحوه فان كان رجلا مشهورا بالرضاء والعدالة كشهرة ابي حنيفة

وابن ابي ليلى رح فله ان يعدله وان لم يكن رجلا مشهورا فالمعدل لا يعدله واذا عدل الشهود  
هند القاضي وعرفهم القاضي بالعدالة فشهدوا عنده مرة اخرى فان كان بين التعديل وبين  
الشهادة الثانية مدة قريبة قضى القاضي بشهادتهم من غير سؤال وان طال الزمان وتقادم العهد  
سأل القاضي عنهم كذا في المحيط \* وتكلموا في القريب قال بعضهم مقدور بستة اشهر فمادون ستة اشهر  
قريب وقال بعضهم مادون السنة قريب والصحيح انه يفرض ذلك الى رأى القاضي كذا  
في فتاوى قاضيخان \* وان عرف المزكى الشهود بالعدالة غير انه علم ان دموى المدعى  
كانت باطله وان الشهود ودموا في بعض الشهادة فينبغى ان يبين للقاضي بما صح عنده  
من عدالة الشهود وهمهم في الشهادة وبطلان دموى المدعى ثم القاضي يتفحص مما اخبره المزكى  
غاية التفحص فان تبين له حقيقة ما اخبره المزكى رد شهادة الشهود وان لم يتبين له حقيقة ما اخبره المزكى  
قبل شهادة الشهود وان عرف المعدل من الشهود ما هو جرح فلا ينبغى له ان يذكر جرحه صريحا  
بل يذكره بالتعريض او بالكناية بان يقول الله اعلم او ما شبهه تحرزا من هتك الستر من المسلم  
بقدر الممكن وبعض مشائخنا قالوا لا بد وان يذكر الجرح ويذكر سببه لينظر القاضي فيه فان رآه جرحا  
رد شهادته وما لا فلا كذا في المحيط \* اذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فعليه شاهدان عدلان عنده  
وسعه ان يعدل له لان المعدل في هذا بمنزلة القاضي كذا في فتاوى قاضيخان \* في فتاوى ابي الليث  
شاهدان شهدا عند القاضي والحاكم يعرف احدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر فكاه المعروف  
بالعدالة قال نصير لا يقبل تعديله وعن ابن سامة روايتان ومن الفقيه ابي بكر البلخي رح في ثلثة  
شهودا عند الحاكم وهو يعرف اثنين ولم يعرف الثالث فعليه الاثنان قال يجوز تعديلهما اياه في شهادة  
اخرى ولا يجوز في هذه الشهادة وانه موافق لقول نصير وبه يفتى وفي النوازل اذا سئل المزكى  
عن حال الشاهد فسكت فهو جرح وفيه ايضا الشاهد اذا كان في السرفاسقا وفي الظاهر عدلا فاراد القاضي  
ان يقضي فاخبر عن نفسه انه ليس بمعدل صح اقراره على نفسه ولكن لا يسعه ذلك الكلام في ذلك  
الوقت لانه ينضمّن ابطال حق المدعى وهتك ستر نفسه كذا في المحيط \* وان كانت الشهود شهدوا  
على حد او قصاص سأل عنهم اخبارهم ويبحث عن ذلك بحثا شافيا حتى يستقصى معرفة ذلك  
فاذا استقصى ربما يظهر مبدب ما يوجب سقوط الحد عنه والحدود تدبر بالشبهات ولو قال المدعى  
بعد ما جرح المزكى شهودة انا اتى بمن يعدلهم من اهل الثقة والامانة او قال للقاضي اسمى لك



قوما من اهل الثقة فاسألهم منهم فسمى له قوما يصلحون للمسئلة قال فان القاضي يسمع قوله فان  
 جاءه يقوم وعدلوا وسأل اولئك فعدلو اينبغي للقاضي ان يسأل اولئك الذين طعنوا فيهم بما يطعنون  
 اليه لانه يجوز ان يكونوا جرحوا بشيء يكون جرحا عندهم ولا يكون ذلك جرحا عند القاضي  
 وعند المعدلين فان بينوا جرحا عند الكل فالجرح اولي والا لا يلتفت الى ذلك واخذ بقول الذين  
 مدلوه واذا قال المشهود عليه هذا ان الشاهدان عريان وقالوا نحن حران لم نملك قط فهذا على  
 وجهين ان عرفهما القاضي وصرف خبرتهما لا يلتفت الى قول المشهود عليه وان كان لا يعرفهما  
 وكانا مجهولين قبل قول المشهود عليه ولا يقبل شهادتهما لان الاصل في الناس الحرية الا في اربع  
 مواضع احدها هذا الا ان يقيم المدعى بينة او هما يقيمان بينة انهما حران فحينئذ يقبل شهادتهما  
 فان قالوا سل منا لا يقبل ذلك منهما فان سئل منهما فاخبرا انهما حران فقبل شهادتهما كان  
 ذلك حسنا كذا في خزائن المفتين \* وذكر في شهادات الاصل ان القاضي اذا اكتفى بالاخبار  
 فحسن وان طلب على ذلك بينة فهو احب واحسن كذا في المحيط \* وينبغي للقاضي ان يكتب  
 ذكر اسمي من مدل في السجل ولا ينبغي ان يكتب اسماء جميع الشهود او لائم اسم من مدل  
 والعدل ان يحترز من الفواحش التي فيها الحدود كذا في خزائن المفتين \* الباب الثاني  
والعشرون في ما ينبغي للقاضي ان يضعه على يدي مدل وما لا يضعه \* اذا ادعت المرأة الطلاق  
 على زوجها وطلبت من القاضي ان يضعها على يدي مدل لتجىء بالشهود فالقاضي لا يضعها  
 على يدي مدل بمجرد الدعوى وان جاءت بشاهد واحد وطلبت من القاضي ان يضعها  
 على يدي مدل حتى يأتي بالشاهد الآخر ينظر ان كان الطلاق رجعي لا يحوله بينها وبين الزوج  
 لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح وان كان الطلاق بائنا ان قالت المرأة شاهدي الآخر غائب  
 وليس في المصنف كذا في الجواب لا يحول بينها وبين الزوج وان قالت شاهدي الآخر  
 في المصنف ان كان الشاهد الحاضر فاسقا فكذلك الجواب لا يحول بينها وبين زوجها لان شهادة  
 الفاسق ليست بحجة اصلا لا في حق الله تعالى ولا في حق العبد فصار وجودها والعدم بمنزلة  
 فاما اذا كان مدلا فالقاضي يؤجلها ثلثة ايام وان حال بينهما وبين زوجها فحسن هكذا ذكر في الاصل  
 وذكر في الجامع بخلافه قال في الجامع اذا شهد شاهد واحد فالقاضي يمنع الزوج  
 من الدخول عليها استحسانا واما اذا قامت شاهدين شاهدا على الطلاق البائن او على الثلث

لم يذكر هذا الفصل في الاصل وذكر في الجامع ان القاضي يمنع الزوج من الدخول عليها والخلوة معها مادام مشغولا بتزكية الشهود وهذا استحسان ولا يخرجها القاضي من منزل زوجها ولكن يجعل القاضي معها امرأة امينة تمنع الزوج من الدخول عليها وان كان الزوج عدلا ونفقة الا مينة في بيت المال فان زكيت الشهود فرق بينهما والاردت المرأة على الزوج فان طالبت المدة وطلبت من القاضي ان يفرض لها النفقة او كانت لها نفقة مفروضة لكل شهر فالقاضي يفرض لها النفقة ويأمر الزوج المفروض ولكن انما يفرض لها نفقة مدة العدة لاخير فاذا اخذت قدر نفقة العدة ان عدل الشهود سلم لهما ما اخذت وان ردت الشهادة وردت المرأة على زوجها رجع الزوج عليها بما اخذت كذا في الذخيرة \* قال محمد رح في صفاق الاصل وان ادا دمي العبد والامة العتق على مولاه وليس لهما بينة حاضرة فانه لا يحال بينهما وبين المولى وان اقاما شاهدا واحدا فان قال الشاهد الآخر فائب من المصرف كذلك الجواب وان قال الشاهد الآخر حاضر في المصرف ان كان هذا الشاهد الذي اقاما فاسقا فكذلك الجواب وان كان عدلا ذكر انه لا يحال بينهما ايضا وهذا الذي ذكره صحيح في حق العبد اما في الامة فينبغي ان يقال لو حال بينهما فحسن على رواية الاصل وعلى رواية الجامع يحال بينهما واما اذا اقاما شاهدين مستورين يحال بينهما جميعا الى ان يظهر عدالة الشهود وهذا الجواب في الامة يجري على اطلاقه لان في الامة يحال بشهادة الواحد اذا لم يكن الشاهد فاسقا فشهادة المستورين أولى وفي العبد محمول على ما ان كان المولى مخوفا يخاف منه الاستهلاك ويغيب العبد وكان معروفا بذلك واما ان لم يكن بهذه الصفة فلا يحال بينه وبين العبد وانما يؤخذ منه كفيل بنفسه وبنفس العبد ثم طريق الحيلولة في الامة الوضع على يدي امرأة ثقة والامة تخالف المرأة فان هناك طريق الحيلولة ان يجعل معها امرأة ثقة ولا يخرجها من بيت الزوج فان اوضعت الجارية على يدي العدل وطلبت من القاضي النفقة فالقاضي يأمر المولى بالانفاق عليها وان اخذت نفقتها شهران لم يزك الشهود وردت الامة على مولاه لا يرجع المولى عليها بما انفق وان زكيت البينة فان انفق المولى عليها على وجه التبرع او اكلت في بيت المولى فلا رجوع عليها كما في سائر التبرعات وان اجبر القاضي المولى على ذلك يرجع المولى عليها وان كان

وان كان الشاهدان على متق العبد والامة فاسقين فلا شك ان في الامة يحال بينها وبين المولى  
واما في العبد ففيه اختلاف الروايات ذكر في بعض الروايات انه يحال وفي رواية لا يحال كذا  
في المحيط \* رجل ادعى جارية في يد رجل وادعت الامة انها حرة الاصل فهو على ثلاثة اوجه  
اما ان لم يقم الشهود او اقام شاهدا واحدا او اقام شاهدين مستورين فان لم يقم البينة وسأل القاضي  
التحيلة الى ان يحضر شهوده لا يجيب القاضي الى ذلك وان اقام على ذلك شاهدا واحدا  
ينظر الى ان قال لا شاهد لي سوى هذا الواحد لا يحول بينها وبين ذي اليد وان قال لي شاهد  
آخر في المصر آتى به في المجلس الثاني لا يحول بينهما قياسا ويحول بينهما استحسانا اذا كان الشاهد  
عدلا واما اذا اقام شاهدين مستورين ينبغي للقاضي ان يضع الجارية على يدي امرأة ثقة مأمونة  
يحفظها حتى يسأل عن الشهود ولا يتركها في يدي الذي هي في يديه وسواء فيه ان كان المدعى عليه  
عدلا او غير عدل وهذا اذا سأل المدعى من القاضي ان يضعها على يدي عدل فاما بدون  
سؤاله لا يضعها وهذا اذا كانت الامة في يدي رجل اما اذا كانت في يدي امرأة وادماها رجل  
لا يضعها على يدي عدل وان سأل وكذا لك رجل ادعى على أيم نكاحا فالقاضي يكفلها  
ولا يضعها على يدي عدل لانها حرة مالكة نفسها لا يخاف منها الوطأ الحرام وكذلك لو كانت جارية  
بكر في منزل ابها فالقاضي لا يعزلها امرأة مع رجل ادعت انه تزوجها نكاحا فاسدا او اقامت بهينة  
على ذلك وهو يزعم انه تزوجها نكاحا صحيحا فانه يعزلها ويضعها على يدي عدل وكذلك رجل  
ادعى امة في يد رجل وقال بعثتها من هذا الذي هي في يديه بيعا فاسدا او اقام على ذلك بهينة  
وقال الذي هي في يديه اشتريتها شراء صحيحا او قال هي جاريته لم اشترها منه فالقاضي يعزلها  
كذا في محيط السرخسي \* عبد في يد رجل ادماها رجل انه عبده واقام على ذلك شاهدين  
لا يعرفهما القاضي لم يؤخذ من يد المدعى عليه ولكن ياخذ القاضي من المدعى عليه كفيلا بنفسه  
وبنفس العبد ثم يأمر القاضي المدعى عليه ان يجعل الكفيل بنفسه وكيفا بالخصوصة حتى انه  
اذا غاب ولم يقدر الكفيل على احضاره فالمدعى يحضه الكفيل ويقضى القاضي عليه ولكن  
ان ابى المدعى عليه ان يعطيه وكيفا فالقاضي لا يجبر بخلافه اذا ابى اعطاء الكفيل حيث  
يجبر عليه وان لم يجد المدعى عليه كفيلا فالقاضي يقول للمدعى الزم المدعى عليه والعبد  
فان كان المدعى لا يقدر على ذلك وكان المدعى عليه مخوفا على ما في يده بالاتلاف فرأى

القاضي ان يضع العبد على يدي مدل يضعه صيانة لحق المدمى وكذلك اذا كان المدمى عليه فاسقا معروفا بالفجور مع الغلمان فالقاضي يضعه على يدي مدل ولكن هذا لا يختص بالدموى والبيئة بل في كل موضع كان صاحب الغلام معروفا بالفجور مع الغلمان يخرج القاضي من يده ويضعه على يدي مدل بطريق الامز بالمعروف والنهي عن المنكر ثم اذا وضعه على يدي مدل امره ان يكتسب وينفق على نفسه اذا كان قادرا على الكسب ولم يذكر مثل هذا في الامة لانها عاجزة عن الكسب عادة حتى لو كانت الامة قادرة على الكسب بان كانت فسالمة معروفة بذلك او خبازة تؤمر بالكسب ايضا ولو كان العبد عاجزا عن الكسب لارضة او صغرة يؤمر المدمى عليه بالنفقة فاذا افرق بين العبد وبين الامة هكذا حكى من الفقيه ابي بكر البليخي والفقيه ابي اسحاق الحافظ رح وفي نوادر ابن سامة من محمد رح رجل ادعى جارية في يدي رجل انها له واقام على دعواه بينة فزكيت بينته وقد كان القاضي وضعها على يدي مدل وهرب المدمى عليه قال امرت الذي هي في يديه يعني العدل ان يواجرها وينفق عليها من اجرها فان كان لا يواجرها مثلها امرته ان يستدين في النفقة عليها فاذا حصل الياس من صاحبها امرت ببيعها فبدأت من الثمن بالدين فاديتته ووقفت الباقي من الثمن فاذا جاء الذي كانت في يديه قضيت عليه بقيمة الجارية لاني بعته على الذي هي كانت في يديه فان كان على المقضى عليه دين فمستحق الجارية احق بهذا الثمن من الغرماء لانها بمنزلة الرهن حين وضعها القاضي على يدي مدل دابة او ثوب في يدي رجل ادعاه آخر واقام بينة وطلب المدمى من القاضي ان يضعه على يدي مدل لم يجبه القاضي ولكن يأخذ القاضي من المدمى عليه كفيلا بنفسه وبما وقع فيه الدموى ويجعل الكفيل بالنفس وكيفا بالخصومة اذا طابت نفس المدمى عليه ولا يجبرن واليد على النفقة عندنا بخلاف الرقيق فان قال المدمى عليه لا كفيل لي قيل للمدمى الزم المدمى عليه والمدمى به اثناء الليل والنهار ليصون به حقك فان كان الذي في يديه فاسقا مخوفا على ما في يده واهى ان يعطيه كفيلا وكان المدمى لا يقدر على الملازمة فالقاضي يقول للمدمى ان لا اجبر المدمى عليه على ان ينفق على الدابة لكن ان شئت ان اضعها على يدي مدل فانفق عليها والا لا اضعها كذا في الذخيرة \* قال هشام سالت محمد ارح من رجل في يده رطب او سمك طري او ما اشبه ذلك فادعاه انسان انه له وقد منه الى القاضي وهو مما يفسد

ان تركه وقال المدمى ينتى في المصر اضرهم قال لا اقف الى ذلك ولكن اقول له يعنى للمدمى ان شئت احلفه على ذلك فان حلف لم يكن له ان يتبعه وان قال انا احضر البيعة يعنى اليوم فانى اؤجله الى قيام القاضي فاقول للمدمى عليه لا تبرح الى قيامه فان فسد الشئ في ذلك الوقت لا يضمنه المدمى بحبسه عليه عمرو بن ابي صمر عن محمد رح رجل اشترى من آخر سمكا او لحما طريا او فاكهة او ما اشبه ذلك مما يتسارع اليه الفساد ثم جعده البائع واقام المشتري على ذلك شاهد بن او شاهد او احدا واحدا احتاج القاضي الى ان يسأل الشهود فقال البائع هذا يفسد ان ترك حتى يعدل الشهود قال ان كان شهد للمدمى شاهد واحد وقال الشاهد الآخر حاصرا جل في شهادة الآخر ما لم يخف الفساد فان احضر شاهده الآخر والا خلى بينه وبين البائع ونهى المشتري ان يتعرض له ولو كان اقام شاهدين امر البائع بدفعه الى المشتري اذا خيف عليه الفساد فاذا قبض المشتري اخذه القاضي وامر امينا ببيعه وقبض ثمنه ووضع الثمن على يدي عدل فان زكى البيعة قضى بالثمن للمشتري وامر العدل بدفع الثمن الى المشتري وان لم يزك البيعة سلم القاضي ذلك الثمن الذي على يدي العدل الى البائع ذكر شيخ الاسلام خوارزمية رح اذا كان المدمى به منكولا وطلب المدمى من القاضي ان يضعه على يدي عدل ولم يكتف باطعام المدمى عليه كفيلا بنفسه و بنفس المدمى به فان كان عدلا فالقاضي لا يجيبه وان كان فاسقا اجابه كذا في المحيط \* لو ادمى عقارا في يدي رجل واقام بينة لا يأمره القاضي بالوضع على يدي عدل ولا بالكفيل به الا ان يكون ارضا فيها شجر فيه ثمر فيوضع على يدي عدل كذا في محيط السرخسى \* وفي ادب القاضي للمخصاف في باب ما لا يضعه القاضي على يدي عدل اذا قالت المرأة للقاضي لست آمن على نفسي من زوجي ان يقربني في حالة الحيض فضعني على يدي عدل فالقاضي لا يلتفت الى ذلك آمنه بين اثنين خاف كل واحد منهما صاحبه عليها فقال احدهما يكون منك يوما ومندي يوما وقال الآخر هل تضعها على يدي عدل فاني اجعلها عند كل واحد منهما يوما فلا تضعها على يدي عدل قال مشائخنا رح ويحتاط في باب الفروج في جميع المواضع نحو العتق في الجوارى والطلاق في النساء في الشهادة وغير ذلك الا في هذا الموضع فانه لا يحتاط لحشمة ملكه كذا في الذخيرة \* الباب الثالث والعشرون في كتاب القاضي الى القاضي \* اذا تقدم رجل الى القاضي فسأله ان يقبل بينة على حق على رجل

في بلد آخر ليكتب له كتاب الى قاضي ذلك البلد فالقاضي يسمع شهوده على حقه الذي يدمى  
وذكر الخصاص في ادب القاضي القاضي يكتب عند شطرا لشهادة بان اقام رجل عند القاضي  
شاهد او احدا بحق له قبل رجل او شهدت له امرأة او شهادة على شهادة القاضي يكتب بذلك كذا  
في محيط السرخسي \* يجب ان يعلم ان كتاب القاضي على القاضي صار حجة شرعا في المعاملات بخلاف  
القياس لان الكتاب قد يفعل ويزور والخط يشبه الخط والخاتم يشبه الخاتم ولكن جعلناه حجة  
بالاجماع ولكن انما يقبله القاضي المكتوب اليه عند وجود شرائطه ومن جملة الشرائط البينة حتى  
ان القاضي المكتوب اليه لا يقبل كتاب القاضي مالم يثبت بالبينة انه كتاب القاضي ومن جملة ما ممل  
فيه بالقياس المحدود والقصاص والمنقولات نحو العروص والنياب والعبيد والجواري على قول ابي  
حنيفة ومحمد رح و ابي يوسف رح الاول حتى لم يجوزوا كتاب القاضي في هذه الاشياء ثم رجع  
ابو يوسف رح وقال يجوز في العبيد في الابق ولا يجوز في غيرهم وعنه رواية اخرى انه يجوز في جميع  
المنقولات وبه اخذ بعض المتأخرين من مشائخنا وحكي من القاضي الامام المنتسب الى  بيجاب  
انه كان يفتى ويجوز كتاب القاضي في النكاح والطلاق وفي كل حكم يمكن تحقق شرائط كتاب القاضي  
فيه من اعلام المشهود به وغير ذلك وفي سائر النقلات انما لم يجز كتاب القاضي عندهما لان  
اعلام المشهود به في هذه الاشياء بلاشارة ولا اشارة عند الكتاب فلا يصح الدعوى والشهادة  
فلم يجز الكتاب كذا في الملتقط \* اذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان بن فلان ببلد كذا وزوجني  
وانها تجحد نكاحي وان شهودي على النكاح ههنا فلا يمكنني الجمع بينها وبين شهودي فاكتب  
لي في هذا كذا بان القاضي يسمع شهادة شهوده ويكتب له وكذا لو ادعت امرأة انها امرأة  
فلان الغائب او ادمي ولا عتاقه او لاء مولاة وكذا لو ادعت من نسبها بان قال رجل ان فلان  
بن فلان ابي وهو ينكر نسبي ولي بينة ههنا انه اقرا له ابنة او انه تزوج امي واني قد ولدت على  
فراشه ونسبت اليه فاقام على ذلك بينة فانه يكتب له كتابا وكذا لو ادعت رجل انه ابو فلان الغائب  
واقام البينة فطلب منه الكتاب ولو ادعت من انه اخو فلان الغائب او ادعت من انه عمه وطلب الكتاب  
فان القاضي لا يكتب الا ان يدعي ارثا او نفقة او يدعي من الحضنة والتربية في اللقيط او في الاب  
والابن يقبل البينة سواء كان ذلك في حيوته او بعد وفاته ولو ان رجلا وامرأة ادعيا ابنا او ابنة  
وقالا



وقالا هو معروف النسب منا وهو في يد فلان بن فلان الغائب في بلدة كذا وهو يستترقه وانما على ذلك بينة وطلبا في ذلك كتابا فان القاضي يكتب في قول ابي يوسف رح اما عند ابي حنيفة ومحمد رح وان كان يكتب في النصب الا ان ههنا لا يكتب فالحاصل انه ان كان في دعوى البتة دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول ابي حنيفة ومحمد رح الا ان يدعى فيقول هو ابني فصبه فلان الغائب فانه يكتب في قولهم وفي الداروا لعقار يكتب في قولهم مواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى عليه او في بلدة اخرى او في بلدة القاضي الكاتب وان امضى شهود الكتاب في الطريق ابدأ لهم الرجوع الى وطنهم او ارادوا السفر الى بلدة اخرى فاشهد واقوما على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي وتفسير اشهادهم ان يقولوا هذا كتاب قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلدة كذا فلان بن فلان في دعوى المدعى هذا على غائب هو فلان بن فلان قرأه علينا وختمه بحضورتنا واشهدنا عليه فاشهد وانتم على شهادتنا هذه وكذا لو شهد هذه الشهود شهودا اخرنا لثا ورابعا وعاشرنا وان كان كثيرا كذا في فتاوى قاضي خان \*

العلوم الخمسة شرط جواز كتاب القاضي الى القاضي وهو ان يكون الكتاب من معلوم يعني القاضي الكاتب الى معلوم يعني القاضي المكتوب اليه في معلوم يعني المدعى به معلوم يعني المدعى على معلوم يعني المدعى عليه اما القاضي الكاتب ينبغي ان يكون معلوما واملا منه انما يكون بكتابة اسم القاضي واسم ابيه واسم جده او قبيلته ان لم يذكر اسم ابيه وجده لا يحصل التعريف بالاتفاق وان ذكر اسم ابيه ولم يذكر اسم جده او قبيلته فعند ابي حنيفة رح لا يحصل التعريف وان كان مشهورا اكتفى بالاسم الذي كان مشهورا به وكذلك اذا كتب من ابي فلان اذا كان مشهورا بتلك الكنية كابي حنيفة رح وكذلك اذا كتب من ابن فلان وهو مشهور به كابن ابي ليلى رح يكتفى به ولا يقبل شهادة الشهود على اسم القاضي ونسبه ما لم يكن مكتوبا في الكتاب وكذلك اعلام القاضي المكتوب اليه شرط وانما يصير معلوما بما يوجب تعريفه من ذكر الاسم والنسب ولا يكفي بالشهادة على الاسم والنسب ان لم يكن مكتوبا وكذلك اعلام المدعى عليه شرط ثم عند ابي حنيفة رح لا يحصل التعريف بذكر اسمه واسم ابيه بل يشترط مع ذلك ذكر الجدة وعند ابي يوسف رح ذكر الجد ليس بشرط وقول محمد رح مضطرب وكان القاضي الامام ابو علي السعدي رح في الا بندا علا يشترط ذكر الجد ثم رجع

في آخر عمره وكان يشترط وهو الصحيح وعليه الفتوى وان لم يذكر اسم الجد ونسبه الى القبيلة فان كان ادنى القبائل والافخاذ الذي يعرف بذلك فقد كفى بالاخلاف ويقوم مقام اسم الجد لحصول الاعلام به فانه فلما يتفقا في ادنى الافخاذ في اسمهما واسم ابيهما وان نسبه الى اهل الافخاذ والقبائل بان قال تميمي او ما شبهه لا يكتفى به وان نسبه الى بلدة ولم ينسبه الى جده ولا الى قبيلته فقال كوفي او مصري فذلك لا يكفي له وان نسبه الى حرفته وصناعته ولم ينسبه الى القبيلة والجد لا يكفي عند ابي حنيفة ربح وعندهما اذا كان صناعة يعرف بها لامحالة يكفي وان كان ذكر اسم ابيه ولقبه وانه يعرف بذلك اللقب لامحالة فانه يكفي وبدون ذلك لا يكفي وان ذكر اسمه واسم جده ولم يذكر اسم ابيه لا يكفي وان كتب من قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان فذاك يكفي بالاخلاف عند بعض مشائخنا ربح لان كونه قاضيا من اسباب التعريف فيستغنى به من ذكر الجد ولو كتب من فلان بن فلان قاضي بلد كذا الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم فذلك لا يجوز في قول ابي حنيفة ربح وفي قول ابي يوسف وزفر ربح يجوز والظاهران محمد ارح مع ابي حنيفة ربح وابو يوسف ربح توسع حين ابتلي بالقضاء ورأى احوال الناس واستحسن في كثير من المسائل تسهيلات الامر على الناس من جعلتها هذه المسئلة كذا في المحيط \* وعليه عمل الناس اليوم كذا في الخلاصة \* وان كتب ان لفلان على فلان السندی غلام فلان بن فلان الفلاني كذا او كذا جائز لان تعريف المملوك بالنسبة الى المالك فاذا نسبه الى مالك معروف بالشيعة او ذكر اسم المولى ونسبه الى ابيه وجده او الى قبيلته فقد تم تعريفه بذلك وان ذكر اسم العبد واسم المولى واسم اب المولى ولم يذكر اسم جد المولى ولا قبيلته ذكر شمس الائمة السرخسي ربح ان ذلك لا يكفي وذكر شيخ الاسلام انه يكفي لان التعريف يحصل بذكر ثلثة اشياء كما في الحروق ووجد ثلثة اشياء هو اسم العبد واسم المولى واسم اب المولى وان ذكر اسم العبد واسم المولى ان لم ينسب المولى الى قبيلته الخاص لا يكفي وان نسبه الى قبيلته الخاص فعلى قياس ما ذكره شمس الائمة في المسئلة المتقدمة لا يكفي وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام يكفي وان كتب ان لفلان على فلان وهو لعبد السندی الحائك الذي في يد فلان بن فلان ان اراد الساكن في دار فلان بن فلان لا يكفي لان التعريف انما يقع بالنسبة اللازمة وذلك بالملك دون البذل لانها عسى ان تكون بغير حق كذا في الذخيرة \* ويجب

ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه وليعلمهم به ان لم يقرأ اذ لا شهادة بلا علم ثم يختم بحضورتهم  
ويسلم اليهم لئلا يتوهم التغيير وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رح لان من اصلهما ان علم الشهود  
بما في الكتاب والختم بحضورتهم شرط جواز القضاء بذلك وكذا حفظ ما في الكتاب من وقت  
التحمل الى وقت الاداء شرط عندهما وقال ابو يوسف رح آخر شيء من ذلك ليس بشرط  
والشرط ان يشهد هم ان هذا كتابه وخاتمه وعنه ان الختم ليس بشرط ايضا فسهل في ذلك حين  
ابتلى بالقضاء وليس الخبر كالمعاينة واختار شمس الاثمة السرخسي رح قول ابي يوسف رح  
كذا في الكافي \* ذكر الخصاف وعمل القضاة اليوم انهم يسلمون المكتوب الى المدعي وهو  
قول ابي يوسف رح وهو اختار الفتوى على قول شمس الاثمة رح كذا في النهاية \* اذ ثبت  
من مذهب ابي حنيفة ومحمد رح ان شهادة الشهود بما في الكتاب شرط ينبغي للقاضي الكاتب  
ان يدفع الى الشهود نسخة ما في الكتاب ليكون عندهم فيمكنهم الشهادة على ما في الكتاب  
قبل فتح الكتاب فما قاله ابو حنيفة ومحمد رح احتياط وما قاله ابو يوسف رح توسع ومن الشرائط  
عند ابي حنيفة ومحمد رح ان يكون الكتاب معنونا بان يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان القاضي الى  
فلان بن فلان القاضي حتى انه اذا لم يكتب فيه ذلك وانما كتب فيه ما فانا الله واياك فالقاضي  
المكتوب اليه لا يقبله وعند ابي يوسف رح العنوان ليس بشرط انما الشرط ان يشهد الشهود ان  
هذا كتاب القاضي فلان بن فلان اليك وختمه واذا ثبت ان العنوان شرط عندهما فنقول ان كان  
العنوان في الباطن وعلى الظاهر فالقاضي المكتوب اليه يعمل به وان كان العنوان في الباطن  
لا غير يعمل به وان كان على الظاهر لا غير فالقاضي المكتوب اليه لا يعمل به وبعض المتأخرين  
من مشائخنا رح اكتفوا بعنوان الظاهر كذا في المحيط \* ويكتب الاسماء والا نساب في العنوانين  
جميعا فان ترك ذلك في العنوان الباطن لا يصح وصورة العنوان الظاهر في زماننا ان يكتب قبل  
كتاب التسمية من جانب اليسار من فلان بن فلان قاضي بلد كذا وكذا ويكتب في جانب  
اليمين فوق كتاب التسمية بسم الله الملك الحق المبين ونحو ذلك الى القاضي الامام فلان  
بن فلان قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم ادام الله  
توفيقه وتوفيقهم فان كتب الى قاضي بلد كذا ولم يكن في البلدة الا قاض واحد قال الشيخ الامام  
على بن محمد البزدوى يصح ذلك وان كان في البلدة قاضيان لم يصح ثم يكتب على ظهر الكتاب

من قبل اليسار على الصدر من فلان بن فلان بن فلان قاضي بلدة كذا ونواحيها ويكتب على الظهر من قبل اليمين بسم الله الملك الحق المبين الى قاضي بلدة كذا فلان بن فلان والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم ادام الله توفيقه وتوفيقهم ثم يكتب بعد التسمية كتابي اطال الله تعالى بقاء فلان القاضي الى آخره كما هو الرسم في الكتاب ثم يكتب اما بعد ثم اذا كان القاضي يعرف المدعى بوجهه واسمه ونسبه يكتب في كتابه حضر في مجلس قضائي في بلدة كذا وانا مقيم بها نا فذا القضاء من فلان بن فلان كما هو الرسم فلان بن فلان الفلاني ويد كرحلته كذا في النهاية \* والصحيح ان قوله في مجلس قضائي ليس بامر لازم بل اذا كتب في مجلس الحكم في كورة كذا كفاه الا اذا كان بلدة فيها قاضيان كل قض على ناحية على حدة كذا في الملتقط \* وان كان القاضي لا يعرفه وهو يقول انا فلان بن فلان يسأل عنه البيعة ويدكر في كتابه حضر رجل يزعم انه فلان بن فلان لم امره فسألت عنه البيعة ويدكر اسماء الشهود وانسابهم وحلهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان اولي وان لم يذكر اسماءهم وانسابهم واكتفى بقوله شهود اعد ولا صرفتهم بالعدالة وسألت عنهم فعدلوا وهرقوا بالعدالة جاز ذلك ثم يدكر بعد ذلك فشهدوا انه فلان بن فلان ويستقصي في تعريفه فان ذكر قبيلته مع ذلك كان ابلغ وان ترك ذلك لا يضر ثم يكتب من غير خصم احضره ولا نائب من حضم حضر معه وادعى له دارا في بلدة كذا في محلة كذا حدودها كذا في يدرجل يقال فلان بن فلان يعرف المدعى عليه على وجه التمام وان كان رجلا مشهورا لا يحتاج الى هذا بل يكتب فادعى على فلان بن فلان ولا بد ان يذكر ادعى المدعى انه ضائب عن هذه البلدة مسيرة سفر فلان بين العلماء اختلافا في تقدير المسافة التي يجوز كتاب القاضي فيها وكثير من مشائخنا قالوا لا يجوز في ما دون مسيرة السفر كما في الشهادة على الشهادة كذا في النهاية \* كتاب القاضي الى القاضي في ما دون مسيرة سفر لا يجوز في ظاهر الرواية من ابي يوسف رح انه لو كان بحال لو فدا الى باب القاضي لا يمكنه الرجوع الى منزله في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى كذا في السراجية \* وكتب وقد ثبت غيبته عندي بالبيعة العادلة ليعلم القاضي المكتوب اليه ان كتابه الكتاب كانت بشرائطه ثم يكتب وانه اليوم مقيم بكورة كذا كذا في الملتقط \* ثم يكتب وهو جاد لدعوى المدعى هذا وشهوده على صحة دعواه ههنا ويتعذر عليه الجمع بينهم وبينهم فسألني الاستماع

الاستماع الى شهادتهم لاملئت بما صح عندي من شهادتهم الى القاضي فلان فاجبته اليه  
 فاحضرهم وهم فلان وفلان يكتب اسم كل واحد ونسبه وقبيلته وتجارته ان كان تاجرا ومسكنه  
 ومصلاؤه ومحلته بتمام التعريف وشهد كل واحد من هؤلاء الشهود بعد دعوى المدعي هذا والاستشهاد منهم  
 شهادة مستقيمة متفقة اللفظ والمعنى هكذا روى عن محمد بن روح قالوا ينبغي ان لا يكتب بهذا القدر  
 بل يفسر الشهادة وبينهما فيكتب اما الاول فشهد بكذا ويفسر شهادته ويصححها فان كان المدعي به  
 عقارا يذكر موضعه وحدوده الاربعة وان كان خلا ما يذكر اسم العبد وحليته وصفته وحرفته واسم المولى  
 واسم ابية واسم جده وكذلك في الدين يذكر جنسه وقدره وصفته كما هو المعروف فيكتب شهدوا  
 ان فلان المدعي هذا علي بن فلان بن فلان هذا الذي ذكر اسمه ونسبه في هذا الكتاب في دعوى  
 المدعي هذا وكذا يذكر جنس الدين ونوعه وصفته وجميع ما ذكرنا في الدعوى فواجب على فلان  
 هذا المدعي عليه الذي ذكر اسمه ونسبه في هذا الكتاب اداء هذا المال ليقبضه لنفسه وقد اختلف  
 المتأخرون في انه هل يشترط ذكر هذا والصحيح انه لا يشترط ويشترط بيان سبب الدين لتكون  
 الشهادة موافقة لدعوى المدعي ثم يكتب وشهد كل واحد من الباقيين بمثل شهادته هذه وأشار  
 في جميع مواضع الاشارات ولا يكتب على مثل شهادته ثم يكتب فأتوا بالشهادة على وجهها  
 وساقوها على سنانها وسمعتها واثبتها في محضر المجلد في ديوان الحكم ثم بعد ذلك انصرف القاضي  
 الشهود اثبت ذلك في الكتاب وهم معروفون عندي بالعدالة والرفاء وان لم يعرفهم سال المزكى  
 عن حالهم الواحد يكفي والاثنان احوط فان اتنوا عليهم بالعدالة يكتب ورجعت في التعريف  
 عن حالهم الى من اليه التزكية والتعديل وهم فلان وفلان ونسبناهم الى العدالة والرضا وقبول  
 القول ثم القاضي الكاتب بعد ما ظهرت هذه عدالة الشهود الذين شهدوا عنده بالحق للمدعي  
 يحلف المدعي بالله ما قبضت هذا المال منه ولا تعلم ان رسولك او وكيلك قبض منه واذا كتب  
 الكاتب الكتاب على هذه الصفة التي ذكرنا يكتب في آخر الكتاب يقول القاضي فلان بن فلان  
 بن فلان قاضي بلدة كذا كتب هذا الكتاب على ما مرى ان كان كتب الكتاب غيره وجرى  
 الامر على ما بين فيه منى وعندى وهو كما كتب فيه وهو معنون بعنوانين عنوان على ظاهرة  
 وعنوان في باطنه وهو محتوم بخاتمي ونقش خاتمي كذا وهو مكتوب على ثلاثة انصاف من الكاغذ  
 وهو موقع بتوقيعي وتوقيعي هكذا كتبت التوقيع على صدره واشهدت عليه شهود اوهم فلان

فلان بن فلان وبنو فلان بن فلان بن فلان يذكروا اسماءهم وانسابهم وحلالهم وقرأت الكتاب عليهم واماميتهم بما فيه واختلعت الكتاب بمحضر منهم واشهدتهم على جميع ذلك وكتبت هذه الاسطر في آخره وهي كذا خطأ بخطي في تاريخ كذا ولا يكتب في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى وينبغي ان يكتب بين يدي نسخة في يدي المدعى محتوما بتلك النسخة من غير زيادة ولا نقصان ونسخة اخرى في يد الشهود لان الشهادة بما في الكتاب شرط عنداى حنيفة ومحمد رح كذا في فتاوى قاضيان وامعنى هذا كذا في النهاية \* ولم يكتب في الكتاب تاريخا لم يقبله وان كتب فيه تاريخا ينظر هل هو كائن قاضيا في ذلك الوقت ام لا ولا يكتفى بالشهادة اذا لم يكن مكتوبا وكذا كونه كتاب القاضي لا يثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتابة وكذا الوشيدوا على اصل الحادثة ولم يكتب مكتوبا لم يعمل به كذا في الخلاصة \* ثم اذا انتهى الكتاب الى المكتوب اليه ينبغي للمكتوب اليه ان يجمع بين الذي جاءه الكتاب وعين خصمه بطلبه ولا ينبغي له ان يقبل البيينة على انه كتاب القاضي الاومعه خصمه ثم اذا جمع بينهما فالمدعى يدعى حقه عليه فليسأل القاضي المدعى عليه على دموه فان اقرب الزمه القاضي ذلك باقراره ووقع الاستغناء عن الكتاب وان جحد دموه حتى احتاج المدعى الى اقامة الحجة يعرض الكتاب على القاضي فاذا مرض بالقاضى يقول له ما هذا فيقول كتاب القاضي فلان فيقول له القاضي هات البيينة على ان هذا كتاب ذلك القاضي كذا في المحيط \* فلو قبل الكتاب من غير حضرة خصمه جاز ولو سمع البيينة على ان هذا كتاب القاضي من غير حضرة خصمه لا يجوز فحضرة الخصم شرط قبول البيينة على الكتاب لاشترط قبول الكتاب وقول محمد رح في الشروط وان قبل ذاك وليس معه خصم جاز اراد به قبول الكتاب لا قبول البيينة على الكتاب كذا في الملتقط \* فاذا شهد الشهود انه كتاب القاضي فلان بن فلان اليك وهو محتوم بخاتمه فحينئذ يقبل الكتاب ويقول هل قرأ عليكم وهل ختم بحضرتكم فان قالوا لا او قرأ علينا ولم يختم بحضرتنا او على العكس لا يأخذ الكتاب وان قالوا نعم قرأ علينا وختم بحضرتنا واشهدنا يفتح الكتاب ولا يكتفى بقولهم ختم عندنا وبمشهدنا كذا في النهاية \* لو شهدوا انه كتاب القاضي وخاتمه ولم يشهدوا بما فيه لم يقبل بهذه الشهادة عندهما وعنداى يوسف رح يقبل كذا في محيط السرخسى \* واذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة لما في الكتاب رده وان كانت موافقة ان كان القاضي الكاتب كتب في كتابه عدالة الشهود او عرفهم القاضي المكتوب اليه بالعدالة فيقضي على الخصم بالحق وان لم يكن



كذلك سأل القاضي من عدالة الشهود فان عدلوا قضى بشهادتهم كذا في النهاية \* والاولى ان يكون الفتح بحضرة الخصم وان فتح بغير محضر منه جاز كذا في المحيط \* ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة للفتح حيث قال فاذا شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه الى ان قال فتحه القاضي فلم يقبل فاذا شهدوا وعدلوا فعلم بهذا انه لم يشترط العدالة للفتح والصحيح انه يغض الكتاب بعد ثبوت العدالة لكن هذا الذي اختاره بانه يغض الكتاب بعد ثبوت العدالة موافق لرواية شرح ادب القاضي للصدر الشهيد ومخالف لما اختاره في المغنى حيث قال فيه وذكر الخصاف رح في ادب القاضي ان القاضي لا يفتح الكتاب قبل ظهور عدالة الشهود ثم قال ما قاله محمد رح اصح اى تجوز الفتح عند شهادة الشهود مطلقا بان قال هذا كتاب القاضي وختمه من غير تعرض لعدالة الشهود كذا في النهاية \* ذكر ابن سماعة عن محمد رح ان في قياس قول ابى حنيفة رح اذا جاء بكتاب في حق ينبغي للقاضي ان يحضر المدعى عليه فاذا حضر سأل الذي جاء بالكتاب أهو هذا الذي تدعى عليه فان قال نعم سأل بعد ذلك أو كمل انت في الكتاب أو صاحب الكتاب فان قال صاحب الكتاب سأله البينة على انه كتاب القاضي وان قال انا وكيل الطالب وانا فلان بن فلان فانه يسأل البينة انه فلان بن فلان وان فلانا وكله فان اقام بينة على الكتاب قبل ان يقضى ببينة وكالته القياس ان لا يقبله وهو قول ابى حنيفة رح وفي الاستحسان يقبل وهو قول محمد رح وعن ابى يوسف رح روايتان قال ابن سماعة عن محمد رح اذا سمع القاضي البينة على الوكالة والكتاب فقبل ان يظهر عدالة الشهود مزل الكاتب ثم ظهرت عدالتهم قضى القاضي بالامر من جميعا وان عدلت بينة الوكالة ولم يعدل بينة الكتاب حتى مزل القاضي الكاتب فاراد الوكيل ان يقيم بينة اخرى على الكتاب والختم لا يقبل ذلك منه وان عدلت بينة الكتاب ولم يعدل بينة الوكالة حتى مزل الكاتب فاراد الوكيل ان يقيم بينة على ان فلا ناقد كان وكله يومئذ وعدلت الشهود قبلت البينة وقضى بالوكالة وهذا لتفريع انما يأتي على قول محمد رح لا على قول ابى حنيفة رح ثم ان قبل القاضي الكتاب وفتحها واتى بجميع الشرائط على نحو ما بينا هل يقضى بما في الكتاب ان علم القاضي ان الذي جاء بالكتاب فلان بن فلان الفلاني او اقربه للخصم وشهد الشهود انه صاحب الكتاب يقضى وان لم يكن شيء من هذا سأل البينة انه فلان بن فلان وان سأل البينة قبل ذلك فهو احسن قصر للمسافة كذا

في المحيط \* في الخانية فان اجاء المدعي بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه واحضر خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وخاتمه بحضرة الخصم وفتح الكتاب وقرأه على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا انه لم يحكم حتى غاب الخصم الى بلدة اخرى وطلب المدعي من هذا القاضي ان يكتب الى القاضي الذي خصمه في بلدة لا يكتب في قول ابي يوسف رح ويكتب في قول ابي حنيفة ومحمد رح ويسمع القاضي المكتوب اليه دفع الخصم اذا قال لي دفع ولا يجوز الرسالة مكان الكتاب وان وجد جميع الشرائط ويجوز استعانة القاضي من امير المصر الذي ولاه من غير شرط الكتاب بكتابة او رسالة يبعث معه امينا وان كان لا مير في مصر آخر يعتبر الشرائط من ختم الكتاب والشهادة على انه كتاب القاضي كذا في التاتارخانية ذكر الخصاص في ادب القاضي واذا انكسر خاتم القاضي الذي على الكتاب او كان الكتاب منشورا وفي اسفله خاتم القاضي فان القاضي المكتوب اليه يقبل الكتاب اذا شهد الشهود ان هذا كتاب قاضي فلان وانه قرأ عليهم قال الخصاص عقيب هاتين المسئلتين هذا قول ابي يوسف رح فاما على قول ابي حنيفة ومحمد رح القاضي المكتوب اليه لا يقبل الكتاب اذا لم يكن مختوما غير ان ابا يوسف رح يقول ان كان الكتاب غير مختوم لا يصح الشهادة على الكتاب ما لم يشهد الشهود بما في الكتاب ذكر الفقيه ابو بكر الرازي والشبنج الامام شمس الائمة العلواني ان قبول الكتاب مع كسر الخاتم قولهم جميعا لان هذا مما يمتلي به الناس كذا في الذخيرة \* والصحيح انه قول الكل في الكبرى امرأة وكلت فاثباوا شهدت شهود ابذل لك فشهدوا بين يدي قاضي بلدتها ليكتب الى قاضي بلدة الوكيل ليحكم بالوكالة يقبل هذه الشهادة كذا في التاتارخانية \* وان كان المدعي يدعي دارا بالارث فالقاضي الكاتب يكتب في كتابه وذكرا ان فلان بن فلان بن فلان مات ثم يكتب وترك دارا بالكوفة في بنى فلان بن فلان الى آخر ما ذكرنا وكانت هذه الدار ملكا وحقا فلان بن فلان وفي يده ونحبت تصرفه الى ان توفي وخلف فلان لا وارث له غيره وترك هذه الدار المحدودة ميراثا له ولا ينبغي ان يكتفى بذكر المدعي لا علم له وارثا غيره ثم يذكروا تاني فلان المدعي بفلان وفلان فشهدا ان فلان بن فلان قد توفي الى آخر ما ذكرنا وان وقع الدعوى في العقار وطلب المدعي من القاضي ان يكتب اليه بذلك كتابا فهذا على وجهين اما ان يكون

العقار في بلدة المدعى ويكون المدعى عليه في بلد آخر وأما ان يكون العقار في بلد آخر غير البلدة التي فيها المدعى وأنه على وجهين اما ان يكون في البلدة التي فيها المدعى عليه او يكون في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعى عليه وفي الوجه كلها القاضي يكتب له بذلك كتابا لان العبرة في هذه الغيبة للمدعى عليه فبعد ذلك ان كان العقار في البلد الذي فيه المدعى عليه ووصل الكتاب الى المكتوب اليه فالمكتوب اليه يعمل به بشرائطه على ما بينا ويحكم به للمدعى وامر المحكوم عليه بتسليمه الى المدعى وان امتنع المدعى عليه من التسليم فالعاقبة يسلم بنفسه لان العقار في ولايته فيقدر على تسليمه وان كان العقار في البلد الذي فيه المدعى فالقاضي المكتوب اليه بالخيار ان شاء يبعث المدعى عليه او وكيله مع المدعى الى القاضي الكاتب حتى يقضى له عليه ويسلم العقار وان شاء حكم به لوجود الحجة وسجل له وكتب له القاضي قضية العقار ليكون في يده واشهد على ذلك ولكن لم يسلم العقار لان العقار ليس في ولايته ولا يقدر على التسليم ثم اذا اورد المدعى قضية القاضي المكتوب اليه الى القاضي الكاتب واقام بينة على قضائه فالقاضي الكاتب لا يقبل هذه البينة لانه يحتاج الى تنفيذ ذاك القضاء وتنفيذ القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب اليه انه اذا قضى للمدعى وسجل له بامر المدعى عليه ان يبعث مع المدعى امينا ليسلم الدار الى المدعى فان ابي ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتابا يحكى كيفية كتابه الذي وصل اليه ويخبره بجميع ما جرى بين المدعى وبين المدعى عليه بحضور المدعى ويحكم عليه بالعقار وامره اياه ان يبعث معه احدا ليسلم العقار اليه وامتناعه من ذلك ثم يكتب وذلك قبلك ومأثني المدعى الكتاب اليك واعلامك بحكمي له على فلان بذلك ليسلم اليه هذا العقار فاعمل في ذلك برحمتك الله وايانا بما يحق للدهليك وسلم العقار المحدود في الكتاب الى المدعى فلان بن فلان موصل كتابي هذا اليك فاذا وصل هذا الكتاب الى القاضي الكاتب سلم العقار الى المدعى واخرجه من يد المدعى عليه وان كان العقار في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعى عليه فالقاضي المكتوب اليه بالخيار ان شاء يبعث المدعى عليه او وكيله مع المدعى الى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب اليه كتابا حتى يقضى للمدعى بالعقار بحضور المدعى عليه وان شاء حكم به للمدعى وسجل له ولكن لا يسلم العقار اليه وان اراد القاضي ان يكتب في العبد الا بقى من دابى يوسف رح كيف يكتب صورته اذا كان لرجل بخارى مبدأ بقى الى سمرقند فاخذه رجل سمرقندى فاخبر به المولى وليس للمولى شهود سمرقند

روى عنه غيره، ويحار أو يطلب القاضى بحاراً ان يكتب بما شهد به عنده بالقاضى  
 الخجينة الى ذلك ويكتب له كتاباً الى قاضى سمرقند على ما بينا في الديون فيرانه يكتب شهد عندي  
 هـ لـ ن و كلان ان العبد المسمى الذى يقال له فلان حليته كذا وقامته كذا وكذا فى المحيط \* وسنه كذا  
 وقيمته كذا وكذا الى الله تعالى \* ملك ولان المدعى هذا وتدابى الى سمرقند واليوم في يد فلان بسمرقند بغير  
 سخط وخشع الى كذا وكذا هـ الى سمرقند ويعلم ما فى الكتاب حتى يشهدا عند قاضى  
 سمرقند بالكتاب وبما فيه فاذا انتهى هذا الكتاب الى قاضى سمرقند يحضر العبد مع الذى في يديه حتى  
 يمشيهما عند قاضى سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى يقبل شهادتهما بالاجماع فاذا قبل القاضى  
 الشهادتين ما وثقت عند القاضى عند فتح الكتاب فان وجد حلية العبد المذكور مع القاضى شهد به الشهود  
 عند القاضى الكاتب ان هذا الكتاب اذ اظهر ان هذا العبد غير المشهود به فى الكتاب وان كانت مرافقة  
 قبل الكتاب وفعلى العبد الى المدعى من غير ان يتقاضى له بالعد وبأخذ كفيلاً من المدعى بنفس  
 العبد ويجوز ان يعطى العبد خاتمة من رصاص حتى لا يتعرض له احد فى الطريق انه سرق ويكتب كتاباً  
 الى قاضى بخارا بذلك ويشهد شاهدان على كتابه وختمه وعلى ما فى الكتاب فاذا وصل الكتاب الى  
 قاضى بخارا وشهد الشهود ان هذا كتاب قاضى سمرقند وخاتمة امر المدعى ان يحضر شهوده الذى  
 يشهدوا عنده اول مرة فيشهدون بحضرة العبد انه ملك هذا المدعى فاذا شهدوا بذلك ماذا يصنع قاضى  
 بخارا الختلاف الروايات عن ابي يوسف روح ذكر في بعض الروايات ان قاضى بخارا لا يقضى للمدعى  
 بالعبد ولكن يكتب كتاباً آخر الى قاضى سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده ويشهد شاهدين على كتابه  
 وخاتمة وملف فيه ويبعث بالعبد معه بسمرقند حتى يقضى له قاضى سمرقند بالعبد بحضرة المدعى عليه  
 فاذا وصل الكتاب الى قاضى سمرقند وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والختم وبما فى الكتاب  
 وظهرت عدالة الشاهدين قضى للمدعى بالعبد بحضرة المدعى عليه وأبرأ كفيل المدعى وقال  
 في رواية اخرى ان قاضى بخارا يقضى بالعبد للمدعى ويكتب الى قاضى سمرقند حتى يبرأ كفيل  
 المدعى وعلى الرواية التي جوزا ابو يوسف روح كتاب القاضى في الإماء صورته ما ذكرنا في العبد  
 غير ان المدعى اذا لم يكن ثقة مأموناً بالقاضى المكتوب اليه لا يدفعها اليه ولكن يأمر المدعى  
 حتى يجيء برجل ثقة مأمون في دينه وعقله يبعث بها معه الى الإحصاء في باب الفروج واجب  
 كذا في المحيط \* اذا مات القاضى الكاتب قبل ان يصل الكتاب الى المكتوب اليه فالمكتوب اليه

لا يعمل بهذا الكتاب عندنا وقال ابو يوسف رح في الامالي يعمل وهو قول الشافعى رح ولو قبله مع هذا وقضى به ثم رفع الى قاض آخر امضاء لان قضاءه صادف الاجتهاد وكذا لك الجواب فيما اذا مات بعد وصول الكتاب اليه قبل القراءة واما اذا مات بعد وصول الكتاب والقراءة فان المكتوب اليه يعمل به هكذا ذكر في ظاهر الرواية \* والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية وان مزل القاضى الكاتب فالجواب فيه كالجواب فيما اذا مات كذا في الذخيرة \* لو لم يبق القاضى الكاتب اهلا للقضاء قبل وصول الكتابة اليد لا يقبله كذا في الكافي \* واما اذا مات المكتوب اليه وعزل واستعمل مكانه قاض آخر فوصل الكتاب الى الذى استعمل هل يعمل به ينظر ان كان في الكتاب والى كل من يصل اليه الكتاب من قضاة المسلمين يعمل به وان لم يكن في الكتاب والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لا يعمل به عندنا قال في كتاب الحوالة واذا جاء الرجل بكتاب القاضى الى قاض آخر فلم يجد خصمه ثم فسأل الطالب القاضى المكتوب اليه ان يكتب له الى قاض آخر بما اتاه من القاضى الاول فعل اذا ثبت ذلك عنده وشرائط الثبوت ما ذكرنا وهذا لان شهادة الشهود الذين شهدوا عند القاضى الكاتب صار منقولا الى المكتوب اليه حكما فيعتبر بما لو شهدوا به وعنده حقيقة ولو شهدوا عنده حقيقة وطلب المدعى من القاضى ان يكتب له كتابا الى قاضى البلد الذى خصمه هناك اليس انه يكتب له كتابا كذا هاك الا ان القاضى المكتوب اليه انما يكتب بقدر ما ثبت عنده والاثبات عند كتاب القاضى الاول بالحق على الغائب لا نفس الحق فيكتب وينسخ كتاب القاضى الاول لانه هو اصل الحجة وان شاء حكاة ذلك في كتابه وكذلك ان كان المدعى قال للقاضى الاول انى لا اجد من الشهود من يصحبني الى بلد الخصم فاكتب الى قاضى بلد كذا ليكتب ذلك القاضى الى قاضى بلد الخصم اجابه القاضى الى ذلك ولو كان المدعى قال للقاضى الاول اكتب الى قاضى مرو الى قاضى نيسابور حتى اذهب الى مرو فان وجدت خصمى ثم والاذهبت الى قاضى نيسابور فعلى قول ابى يوسف رح القاضى يجيبه الى ذلك وعند ابى حنيفة ومحمد رح لا يكتب على هذا الوجه فان رجع الطالب الى القاضى الكاتب الاول وقال اكتب الى قاضى بلدة اخرى لاني لم اجد خصمى في تلك البلدة فانه لا يكتب له في ذلك حتى يرد عليه ذلك الكتاب فالذا ردا لان يكتب ولو ان القاضى الكاتب اراد ان يكتب له ثانيا قبل رد ذلك الكتاب اليه مع

انه ليس له ذلك ينبغي ان يبين في الكتاب انه قد كتب له مرة الى قاضي بلدة كذا بهذه النسخة  
ليزول به الالتباس كذا في الذخيرة \* واذا كتب القاضي لرجل يدعي دينا على فائب كتابا  
وختم الكتاب ثم جاء المدعي وقال فقدت الكتاب والنمس كتابا آخر فان كان القاضي يتهمه لا يكتب  
كتابا آخر وان لم يتهمه كتب لكن يذكر في الكتاب الثاني اني كتبت اليك في هذه الحادثة كتابا  
في تاريخ كذا ثم جاءني فقال فقدت ذلك الكتاب فطلب مني وكتبت هذا الكتاب ويذكر  
التاريخ كيلا يأخذ الحق مرتين بكتابين ولو قال المدعي بعد ما كتب له كتابا ان المدعي عليه انتقل  
من تلك البلدة الى بلدة اخرى فاكتب لي كتابا الى قاضي تلك البلدة يكتب ويذكر في كتابه كتب  
كتب له الى قاضي بلدة كذا في هذه الحادثة كتابا آخر ثم قال ان المدعي عليه انتقل من تلك البلدة  
الى بلاد كذا فطلب هذا الكتاب احتياطا كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا كتب كتابا بحق  
لرجل على رجل فلم يخرج الكتاب من يده حتى حضر الخصم الذي اخذ الكتاب عليه فقدمه  
اليه فانه لا ينبغي للقاضي ان يقضى عليه بذلك حتى يعيد المدعي البيعة على ذلك بحضرته  
وان كتب القاضي الى الامير الذي استعمله وهو معه في المصر اصرح الله الامير وقص القصة  
والشهادة وبعث بالكتاب مع ثقة يعرفه الامير فان امضاه الامير فهو جائز وان لم يكن  
معنونا ولا مختوما ولم يشهد عليه الشهود ان هذا كتاب القاضي وختمه وهذا استحسان والقياس  
ان لا يجوز ان الم يكن عليه عنوان باسم القاضي واسم الامير واسماء آبائهما واجدادهما  
ولا يكون مختوما ولا يشهد عليه شاهدان قال في الاصل ولا يقبل كتاب قاضي رستاق او قرية  
ولا يقبل كتاب عاملها وانما يقبل كتاب قاضي مدينة فيها منبر وجماعة وهذا على ظاهر الرواية  
لان على ظاهر الرواية المصر شرط لنفاذ القضاء ولكتاب القاضي حكم القضاء اما على الرواية  
التي لم يشترط المصر فيها النفاذ القضاء فيقبل فيها كتاب عاملها ويقبل كتاب قاضي الرساتيق  
وقاضي القرية ولو ان رجلا في يديه امانة واقام الاخر البيعة انها له قضى بها القاضي له فقال الذي  
في يديه اني اشتريتها من فلان وهو في بلدة كذا وقد دفعت اليه الثمن فاسمع شهودي واكتب لي  
فانه يكتب له ذلك بما يصح عنده ولو ان جارية في يدي رجل ادعت انها حرة الاصل بعدما  
افترت بالرق واقامت البيعة وقضى القاضي بحريتها فان اقام الذي في يديه البيعة على انه اشتراها  
من فلان



من فلان الغائب بكذا او نقد الثمن وطلب من القاضي الكتاب بحجبه الى ذلك لانه يريد الرجوع بالثمن وانه دين ولو انها لم تقم البيينة على حريتها ولكن ادمت الحرية وانكرت اقرارها بالرق ولم يكن لذي اليد بيينة على اقرارها بالرق جعلها القاضي حرة والقول قولها بغير يمين عند ابيحنيفة رح خلافا لهما فانهما يجعلان عليهما اليمين وان قال ذ واليد اني اشتريتها من فلان ونقدت الثمن فاسمع من شهودي لارجع عليه بالثمن لا يحجبه الى ذلك بخلاف المسئلة الاولى وكذلك اذا ادمت حرية الاصل بعدما اقرت بالرق وصدقها صاحب اليد لا يرجع المشتري بالثمن على البائع وكذلك اذا انكرت الرق ابتداء وادعت حرية الاصل حتى كان القول قولها لا يكون للمشتري ان يرجع بالثمن على البائع فان اراد المشتري ان يحلف البائع في هذين الفصلين ما يعلم انها حرة الاصل يريد به الرجوع بالثمن على البائع فله ذلك لانه يدعي عليه معنى لواقربه يلزمه فاذا انكر يستحلف فان حلف لاشيء عليه وان نكل فقد اقر بما ادعاه المشتري فيلزمه رد جميع الثمن ولو ان المشتري في هذين الفصلين لم يطلب تحليف البائع ولكنه اراد ان يقيم البيينة على حريتها يريد به الرجوع بالثمن على البائع سمعت بينته كذا في المحيط \* ولو ان رجلا اورد على قاض كتابا من قاض على رجل بحق فوافي البلد وقدمات المطلوب فاحضر الطالب ورثة المطلوب او وصيه وجاء بالكتاب الى قاض واحضر شهوده على الكتاب بمحض من الوارث او الوصي فالقاضي يقبل الكتاب ويسمع من شهوده على الكتاب بمحض من الوارث او الوصي وينفذ ذلك سواء كان تاريخ الكتاب بعد موت المطلوب او قبله واذا اورد على قاض كتاب قاض آخر بشيء لا يراه هذا القاضي وهو مما اختلف فيه الفقهاء فانه لا ينفذه فرقا بين الكتاب وبين السجل فانه اذا اورد السجل من قاض الى قاض آخر وهو لا يرى ذلك وهو مما اختلف فيه العلماء فانه ينفذه ويمضيه كذا في الملنقط \* ولو ان رجلا اورد على قاض كتابا من قاض بحق على رجل وكان في الكتاب اسم المدعى عليه ونسبه وصناعته وفخذه وفي تلك الصناعة او في ذلك الفخذ اثنان على ذلك الاسم والنسب لم يقبل القاضي الكتاب حتى يقيم البيينة على المطلوب انه هو الذي كتب فيه الكتاب وان لم يكن في تلك القبيلة او الصناعة اثنان على ذلك الاسم انفذ القاضي عليه الحكم فان قال المطلوب في هذا الفخذ او في هذه التجارة رجل آخر على هذا الاسم والنسب لم يقبل منه ولم يدفع عنه الخصومة من غير بيينة وان قال المطلوب انا

اقيم البينة ان في هذا الفخذ او في هذه التجارة رجل على هذا الاسم والنسب فهذا على وجهين  
 ان قال انا اقيم البينة ان في هذا الفخذ او في هذه التجارة رجل على هذا الاسم والنسب يقبل هذه  
 الشهادة ويندفع الخصومة عنه وان قال انا اقيم البينة انه كان في هذا الفخذ او في هذه التجارة  
 رجل على هذا الاسم والنسب وانه مات لم يقبل ذلك منه الا ان يكون موت فلان بعد تاريخ  
 الكتاب وشهادة الشهود بالحق في كتاب القاضي الا ان يقبل ويندفع الخصومة وان كان الكتاب  
 على ميت احضر القاضي بعض ورثته وسمع من الشهود وقبل الكتاب في نواحي راس سماعة  
 من محمد رح رجل له على رجل غائب مال مؤجل وسأل من القاضي ان يكتب له بذلك  
 كتابا فانه يجيبه الى ذلك ويكتب له ويذكر فيه الاجل على ما شهد به الشهود قال واذا ادعى  
 المطلوب ان الطالب قد ابرأني من كل قليل وكثيرا وقال قضيت الدين الذي له على واقام  
 على ذلك بينة وقال للقاضي اني اريد ان اقدم البلدة التي فيها الطالب واخاف ان يأخذني  
 بالمال ويجحد الابرأ والاستيفاء وشهودي ههنا فاسمع من شهودي واكتب لي الى ذلك القاضي  
 فانه لا يسمع من شهوده ولا يكتب له في ذلك على قول ابي يوسف رح وقال محمد رح يكتب  
 واجمعوا على انه لو قال جحدني الاستيفاء مرة وخاصمني مرة فانا اخاف ان يخصمني مرة اخرى  
 فاسمع من شهودي فاكتب الى قاضي ذلك البلد انه يكتب ومن جنس مسئلة دعوى الابرأ  
 على الغائب مسئلتان اريان احدهما مسئلة الشفعة وصورتها رجل قال للقاضي اني اشتريت  
 دارا و فلان الغائب شفعيها وقد سلم الشفعة واخاف اني اذا ذهبت ثمة يأخذني بالشفعة وينكر  
 التسليم وطلب منه ان يسمع البينة على التسليم ويكتب بذلك فهو على الخلاف الذي قلنا الثانية  
 مسئلة الطلاق وصورتها امرأة قالت للقاضي طلقني زوجي ثلثا وهو في بلدة كذا اليوم وانا اريد ان اذهب  
 الى تلك البلدة واخاف ان زوجي ينكر طلاقى فاسمع من شهودي واكتب لي الى قاضي تلك  
 البلدة فالقاضي هل يجيبها فهو على الخلاف الذي ذكرنا فان كان هذا الذي حضر القاضي اخبره  
 من الجحد والخصومة مرة سمع بينته وكتب له بذلك بلا خلاف ولو كان الطالب ابرا المطلوب  
 عند القاضي او كان الشفيع سالم الشفعة عند القاضي يكتب ما سمع منهم وهذا على اصل محمد رح  
 ظاهر قالوا وعلى قياس قول ابي يوسف رح ينبغي ان لا يكتب واذا اراد القاضي ان يكتب بعلمه فاعلم  
 بان كتاب القاضي بعلمه بمنزلة قضائه بعلمه ففي كل موضع جازله ان يقضى بعلمه جازله ان يكتب

بعلمه الا ان في فصل الكتابة اختلف المشايخ رح على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه في صورة وهو ما اذا علم بالحادثة قبل ان استنقضي ثم استنقضي بعضهم قالوا لا يكتب بذلك العلم كما لا يقضى بذلك العلم وبعضهم قالوا يكتب وقال محمد رح في كتاب الوكالة رجل وكل رجلا بالخصومة في دار في غير مصره وبقبضها وباجارتها وارا كتاب القاضي بالقاضي يكتب له في ذلك فبعد ذلك ان كان القاضي عرف الموكل اثبت معرفته وان لم يعرف يكتب وقد سألته البيهقي على انه فلان بن فلان على نحو ما بينا ثم يكتب وقد وكل فلان بن فلان يذكر اسم الوكيل ونسبه على ما قد منا من رسم الكتابة فان وكله بقبض الدار يكتب وكله بقبض الدار التي بها لكوفة في بني فلان واذا وكله بالخصومة فيها يكتب وكله بالخصومة في داره التي بالكوفة فالحاصل انه ينبغي للقاضي ان يذكر في الكتاب ما يوكله به ثم ان كان الوكيل حاضرا حلا في زيادة في التعريف وان ترك لم يضره وان كان غائبا بالكوفة يكتب وكل رجلا ذكره فلان بن فلان الغلاني فهذا اشارة الى ان توكيل الغائب صحيح وهو المذهب لعلمنا نزارح الا انه لا يلزم الوكيل قبل قبوله دفعا للمضرر عنه كما في توكيل الحاضر ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه فالقاضي يحضر الذي في يده الدار ويسأل البيهقي على الكتاب والخاتم يحضرته ويفتح الكتاب بعد ما قامت البيهقي عليه ويقرأه على الشهود حتى يشهدوا على ما عليه وبعد ما ذكر سأل الوكيل البيهقي على انه فلان بن فلان فان اقامها سأل الذي في يديه الدار عن الدار فان اقربها للموكل امره بدفعها اليه وان سأل الوكيل البيهقي على انه فلان بن فلان الغلاني قبل ان يسأل البيهقي على الكتابة فحسن وهذا على قول محمد رح ما على قول ابي حنيفة رح فينبغي ان يسأل الوكيل او لا بيهقي على انه فلان بن فلان ثم يسأله البيهقي على الكتاب وكذا الجواب في الوكالة في الدواب والرقيق والعروض والوديعة والدين قال وللوكيل بالخصومة في الدار ان يخاصم من نازعه صلا باطلاق التوكيل ولو كان الموكل سمى رجلا بعينه فليس له ان يخاصم غيره وليس الموكيل بالاجارة الا ان يواجر الدار ويكون خصما لمن آجره امنه قال اذا وكلت المرأة بمهرها ونفقتها وكيلا وطلبت من القاضي كتابا في ذلك فينبغي للقاضي ان يذكر في كتابه وذكرت ان لها على زوجها فلان بن فلان من المهر كذا او قد وكلت فلان بن فلان بقبض ذلك من زوجها وبالخصومة فيه ان انكروا انه يكتب وبالخصومة فيه تحرزا من قول ابي يوسف ومحمد رح لان عندهما الموكل بقبض الدين لا تملك الخصومة ويكتب ايضا وكلته بطالب نفقتها

من زوجها وبالخصوصة فيها فان اوصل الكتاب الى القاضي يحضر الزوج ويسأل من المهر فان اقربة امره بالدفع الى الوكيل ولو كانت وكلته بمهرها وبالخصوصة في نفقتها حتى يفرض لها كل شهر نفقة مسماة وكل سنة كسوة مسماة فان اوصل الكتاب الى المكتوب اليه لم يقبل البينة الا بحضور الزوج لانه هو الخصم فاذا ثبت ذلك عنده سألته من المهر فان اقربة اخذته منه ويفرض من النفقة والكسوة ما يصلحها كذا في المحيط \* ولان رجلا جاء بكتاب القاضي فقبل ان يسمع القاضي شهادة الشهود على الكتاب تواري الخصم في البلدة قيل على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح يبعث مناديا ينادي على بابه ثلاثة ايام اخرج فان لم تخرج نصبت عليك وكبلا وقضيت على الوكيل وعامة المشائخ رح لم يصحوا هذا القول كذا في فتاوى قاضيخان \* قال في كتاب الاقضية واذا وكل الرجل رجلا بالخصوصة في عيب خادم اشتراه واخذ بذلك كتاب القاضي لم يجز لان الخادم لا يرد حتى يحضر الموكل وهو المشتري فيحلف بالله ما رضى بالعيب وذلك لانه لو لم ينتظر يمين الموكل ورد بالعيب يلحق البائع ضررا لا يمكن تداركه لان الفسخ ينفذ ظاهر او باطنا فلا يقع التدارك بالنكول بخلاف فصل الدين ثم ذكره هنا ان الوكيل لا يملك الرد حتى حضر المشتري ويحلف بالله ما رضى بالعيب وان لم يدع البائع رضا المشتري وهكذا ذكر الخصاص والجصاص وهو رواية الحسن من ابي حنيفة رح وذكر محمد رح في المبسوط ان الوكيل يملك الرد بالعيب الا اذا ادعى البائع رضا المشتري وجه ما ذكره هنا ان على القاضي صيانة قضاائه عن النقض وجميع انواع الشبهة وصيانة حق العباد وذلك بانتظار يمين المشتري واعتباره بما اذا اراد المشتري الرد بالعيب بعد موت البائع فان القاضي يستحلف المشتري بالله ما رضى بالعيب وان لم يدع الوارث ذلك وجه ما ذكر في المبسوط ان القاضي نصب لفصل الخصومات لا لانشائها وفي الاستحلاف بدون طلب المدعى انشاء الخصومة وهذا لا يجوز لا يرمى انه لا يستحلف الاولى في باب القصاص بالله ما عفا بدون طلب القاتل والقصاص مما يندرى بالشبهات فلان لا يستحلف بهذا الاولى لان الاستحلاف لنظر البائع والبائع قادر على النظر لنفسه بان يدعى الرضى على المشتري فاذا ترك المدعى لم ينظر لنفسه فلا ينظر له بخلاف المسئلة التي استشهد بها لان الميت عاجز عن النظر بنفسه والقاضي نصب ناظر الكل من عاجز عن النظر بنفسه فهذا يستحلف له كذا في الذخيرة

في الذخيرة \* والوالي على بلدة من بلاد المسلمين او على ناحية من بلاد المسلمين اذا اراد ان يكتب الكتاب الحكمي فان كان الخليفة قد ولاه القضاء جاز وان لم يوله لم يجوز ولو كان هذا الوالي قلد انسانا واجاز له ان يقضى هل يقبل كتاب هذا القاضي ينظر ان كان الخليفة اذن لهذا الوالي بالتقليد قبل كتابه ومالا فلا ذكر في كتاب الا قضية ان كتب الخليفة الى قضاته ان كان الكتاب في الحكم بشهادة شاهدين شهدا عنده بمنزلة كتاب القاضي الى القاضي لا يقبل الا بالشرائط التي ذكرناها واما كتابه انه ولي فلانا او عزل فلانا يقبل منه بدون تلك الشرائط ويعمل به المكتوب اليه اذا وقع في قلبه انه حق ويمضى عليه وهو نظير كتاب سائر الرعايا بشي من المعاملات فانه يقبل بدون تلك الشرائط ويعمل به المكتوب اليه اذا وقع في قلبه انه حق كذا هنا قال في الاصل ولا يقبل شهادة اهل الذمة على كتاب قاضي المسلمين اذ مسمى على ذمى وفي نوادر ابن سمانة من ابي يوسف رح رجل جاء بكتاب قاض الى قاض آخر وقبل المكتوب اليه الكتاب وشهد الشهود على الكتاب ثم قدم بينة صاحب الحق على اصل الحق مصرا لمكتوب اليه فان المكتوب اليه لا يعمل الكتاب ويأمر الطالب ان يحضرا بينة على اصل الحق ابراهيم من محمد رح اذا غلب الخوارج على بلدة واستقضوا عليها قاضيا من اهل البلدة فكتب هذا القاضي كتابا الى قاضي اهل العدل فان كان المكتوب اليه يعلم ان الشهود الذين شهدوا عند الكاتب من اهل البغي لا يقبل الكتاب وان كان يعلم ان الشهود من اهل العدل قبل الكتاب فان لم يعلم ان الشهود من اهل العدل او من اهل الخوارج لا يقبل الكتاب كذا في المحيط \* الباب الرابع والعشرون في التحكيم \* تفسيره تصيير غيره حاكما فيكون الحكم في ما بين الخصمين كالقاضي في حق كاتبة الناس وفي حق غيرهما بمنزلة المصلح كذا في محيط السرخسي \* يجب ان يعلم بان التحكيم جائز وشرط جوازه ان يكون الحكم من اهل الشهادة وقت التحكيم ووقت الحكم ايضا حتى انه اذا لم يكن اهلا للشهادة وقت التحكيم وصار اهلا للشهادة وقت الحكم بان كان الحكم عبدا فاصتق او ذميا فاسلم وحكم لا ينفذ حكمه وحكم هذا الحاكم يفارق حكم القاضي المولى من حيث ان حكم هذا الحكم انما ينفذ في حق الخصمين ومن رضى بحكمه ولا يتعدى الى من لم يرض بحكمه بخلاف القاضي المولى كذا في الملتقط \* ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي والمحدود في القذف والفاسق والصبي والفاسق اذا حكم يجب ان يجوز عندنا لكل واحد من المحكمين ان يرجع ماله بحكم

عليه لو اذا حكم لزمه ما كذا في النهاية \* ثم المراد من عدم جواز تحكيم الذمي ان لو كان الذمي  
حكمًا بين المسلمين اما لو كان الذمي حكمًا فيما بين الذميين فانه يجوز وذكر في المبسوط وان  
حكم الذمي بين اهل الذمة جاز لانه اهل الشهادة بين اهل الذمة دون المسلمين ويكون تراضيهما  
عليه في حقهما كتقليد السلطان اياه وتقليد حكومة الذمي ليحكم بين اهل الذمة صحيح وتقليده بان  
يحكم بين المسلمين باطل وكذلك التحكيم كذا في النهاية \* ويصح التحكيم في ما يملك فعل ذلك  
بانفسهما وهو حقوق العباد ولا يصح في ما لا يملك فعل ذلك بانفسهما وهو حقوق الله تعالى حتى يجوز  
التحكيم في الاموال والطلاق والعناق والنكاح والقصاص وتضمن السرقة ولا يجوز في حد الزنا والسرقة  
والقذف وذكر الخصاص ولا يجوز حكم المحكم في حد او قصاص وذكر في الاصل انه يجوز التحكيم  
في القصاص وينفذ حكم المحكم في سائر المجتهدات نحو الكنايات والطلاق والعناق وهو الصحيح  
لكن مشائخنا امتنعوا من هذا الفتوى كيلا يتجاسر العوام فيه ولا يجوز حكمه في دم الخطاء لان  
العاقلة لم يرض به وحكم المحكم انما ينفذ على من رضى بحكمه وان قضى بالدية على القاتل  
لا يجوز الا ان يكون القاتل اقربا لقتل خطأ فحينئذ يجوز حكمه بالدية عليه حكم الذميان ذميان  
اسلم احدهما خصم من اخرج من الحكومة فيما بينهما اراد به في الحكم على المسلم لا على الذمي حتى  
لو حكم للذمي على المسلم لا يجوز وان حكم للمسلم على الذمي يجوز نص عليه في مواضع آخر  
من المبسوط فانه قال مسلم وذمي حكمًا ذميًا جاز حكمه على الذمي دون المسلم وكذلك مسلم  
وذمي حكمًا مسلمًا وذميًا فان حكمًا المسلم على الذمي جاز وان حكمًا الذمي على المسلم لا يجوز  
كما لو حكمًا عبدا وحرًا فحكم لم يجز حكمه لان حكم العبد لا يجوز فبقى الحر منفردا بالحكم وقد رخصنا  
بتحكيمهما فلا ينفرد احدهما به حكم ذمي بين مسلمين فاجازاه لم يجز كما لو حكمه في الابتداء  
ذميان حكمًا ذميًا فاسلم الحكم قبل الحكم فهو على حكومته مسلم ومترد حكمًا حكمًا بينهما فحكم بينهما  
ثم قتل المرتد اولحق بدار الحرب لم يجز حكمه عليه ولو اسلم جاز عندا بيمينه فخرج وصندهما جاز بكل  
حال كذا في محيط السرخسي \* ويجوز ان يجعل بينهما امرأة يعني يجوز اذا حكم بينهما امرأة واراد به  
في ما سوى الحدود والقصاص لما ذكرنا ان التحكيم يبتنى على الشهادة والمرأة تصلح شاهدة  
في ما سوى الحدود والقصاص فتصلح حكمًا ولا تصلح شاهدة في الحدود والقصاص فلا تصلح حكمًا وقال  
ابو يوسف رح لا يجوز التحكيم معلقًا بالاخطار ولا مضافًا الى وقت في المستقبل وقال محمد رح



يصح وفي الفتاوى العتابة لا يصح وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية \* صورة التعليق اذا قال للعبد اذا اعتقت فاحكم بيننا او قال الرجل اذا اهل الهلال فاحكم بيننا صورة الاضافة اذا قال الرجل جعلناك حكما فدا او قال راس الشهر واذنا اصطلاحا على حكم يحكم بينهما على ان يسأل فلان الفقيه ثم يحكم بينهما جاز وكذا اذا اصطلاحا على حكم بينهما على ان يسأل الفقهاء ثم يحكم بينهما بما اجمعوا عليه جاز فان سأل ذلك الفقيه في الفصل الاول وحكم بينهما جاز وهذا ظاهر واذ سأل فقيها واحدا في الفصل الثاني وحكم بقوله جاز ايضا واذ اصطلاحا على حكم يحكم بينهما في يومه هذا او مجلسه هذا فهو جائز وان مضى ذلك اليوم او قام عن مجلسه ذلك لا يبقى حكما واذ ارفع حكم الحاكم المحكم الى القاضي المولى فالقاضي ينظر في حكمه فان كان موافقا للرأية نفذه وان كان مخالفا للرأية ابطله وان كان مما يختلف فيه الفقهاء واذ اصطلاحا الرجلان على حكم يحكم بينهما ولم يعلماه ولكنهما قد اختصما اليه وحكم بينهما جاز واذ اصطلاحا على غائب يحكم بينهما فقدم وحكم بينهما جاز كذا في المحيط \* واذ اصطلاحا على ان يحكم بينهما فلان او فلان فايهما احكم بينهما جاز وان اتقدا الى احدهما فقد عيناه للخصومة ولا يبقى للآخر حكما كذا في الملتقط \* واذ اصطلاحا على ان يحكم بينهما اول من يدخل المسجد فذلك باطل ولو سافر الحكم او مرض او اغمى عليه ثم قدم من سفره او برأ وحكم جاز ولو عمى الحكم ثم ذهب العمى وحكم لم يجوز لو ارتد عن الاسلام والعيان بالله ثم اسلم وحكم لا يجوز ولو وجه الحكم للقضاء على احدهما يريد به ان الحكم قال لاحد الخصمين قامت عندي الحجة بما ادعى عليك من الحق ثم ان الذي توجه عليه الحكم عزله ثم حكم عليه بعد ذلك لا ينفذ حكمه عليه واذ وكل احد الخصمين الحكم بالخصومة وقبل الحكم الوكالة خرج عن الحكومة ذكر في القضية بعض مشائخنا رح قالوا هذا الجواب انما يستقيم على قول ابي يوسف رح ولا يستقيم على قول ابي حنيفة ومحمد رح ومنهم من قال لا بل ما ذكرنا هنا قول الكل واذ اشترى الحكم العبد الذي اختصما اليه فيه واشتراه ابنه او احدهم من لا يجوز شهادته له فقد خرج عن الحكومة كذا في المحيط \* ولو اخبر المحكم باقرار احد الخصمين بان يقول لاحدهما اعترفت عندي لهذا بكذا او بعد الله الشهود مثل ان يقول قامت عندي عليك بينة لهذا بكذا فعد لواصدي وقد الزمتك ذلك وحكمت به لهذا عليك فاكرر المقضي عليه ان يكون اقر عنده بشيء او قامت عليه بينة بشيء لم يلتفت الى قوله ومضى القضاء ونفذ

وان اخبر الحكم مثل ان يقول كنت حكمت عليك لهذا بهذا لم يصدق كذا في العناية \* ولو  
 حكما رجلين لا بد من اجتماعهما حتى لو حكم احدهما دون الآخر فان ذلك لا يجوز  
 ولا يصدقان على ذلك الحكم بعد القيام من مجلس الحكومة حتى يشهدا على ذلك فيرهما  
 كسائر الرعايا بعد القيام من مجلس الحكومة فلا يقبل شهادتهما على قول با شراه كذا  
 في المبسوط كذا في النهاية \* حكما رجلا فاجاز القاضي حكومته قبل ان يحكم ثم حكم بخلاف  
 رأى القاضي لم يجز حكما رجلا فنقض لاحدهما ثم حكما آخر ينفذ حكم الاول ان كان جائزا  
 عنده وان كان جورا ابطله حكما رجلا فحكم ثم حكما آخر فحكم بينهما سوى ذلك ولا يعلم بالاول  
 ثم رفعا الى القاضي فانه ينفذ حكمه الموافق لرأيه حكما رجلا ما دام في مجلسه فقلالم تحكم بينهما  
 وقال حكمت فالحكم مصدق ما دام في مجلسه ولا يصدق بعده اقام احدهما البينة على الحاكم  
 انه حكم له وانه يجحد يقبل بينته ولو شهد الحكم انه قضى بالبينة لفلان على فلان جائزا يجوز  
 من القاضي شهد شاهد ان ان الحكم قضى لفلان على فلان بالف وشهد آخر ان الحكم  
 ابرأه من الالف المد عاة والحكم غائب او حاضريقراوينكريتقضى بالبراءة ولو كانت الخصومة  
 في دار فشهد شاهدان ان الحكم قد قضى بها لهذا وشهد آخر ان الآخر بمثله ان كانت الدار  
 في ايديهما يقضى بينهما وان كانت الدار في يدي احدهما يقضى له وان كانت في يدي اجنبي  
 لم يرض بحكمه يترك في يده كذا في محيط السرخسي \* ولو كانت الخصومة بينهما في الف درهم  
 واقام المدعى بينة ان الحكم قضى على المدعى عليه بالالف التي ادعاها يوم السبت واقام  
 المدعى عليه بينة ان المدعى عليه اخرجه من الحكومة قبل ذلك فحكمه باطل قال ولو كان  
 المدعى اقام البينة ان الحكم قضى له بالمال يوم الجمعة واقام المدعى عليه بينة ان الحكم ابرأه  
 من المال يوم السبت او كان المدعى عليه اقام بينة ان الحكم ابرأه من المال يوم الجمعة  
 واقام المدعى بينة ان الحكم قضى له بالمال يوم السبت فان القضاء الاول نافذ والقضاء الثاني  
 باطل ولا يجوز كتاب الحكم الى القاضي وكذلك لا يجوز كتاب القاضي الى حكم حكمه  
 رجلا بشهادة شهود شاهد وامنده كذا في المحيط \* ولا يحكم الحكم بكتاب القاضي الى قاض  
 لانه لم يكتب اليه الا اذا رضي الخصمان ان ينفذ الحكم القضاء بينهما فيجوز ابتداء لانهم ارضا  
 بحكمه

بحكمه كذا في محيط السرخسي \* واذا رد الحكم شهادة شهود شهدوا عنده بتهمة ثم شهدا وليك  
الشهود عند قاض آخر وعند حاكم آخر فانه يسأل منهم فان عدلوا اجازهم وان جرحوا ردهم  
بخلاف ما رد القاضي الموكل شاهدتهم واذا اصطالحا على حكم يحكم بينهما و اجاز القاضي  
حكومته قبل ان يحكم بينهما فهذه الاجازة من القاضي لغوحتى لو حكم الحاكم بخلاف رأى  
القاضي فللقاضي ان يبطله قال شمس الائمة السرخسي رح وهذا الجواب صحيح في ما اذا  
لم يكن القاضي مازونا في الاستخلاف واما اذا كان مازونا في الاستخلاف فيجب ان يجوز  
اجازته ويجعل اجازة القاضي بمنزلة استخلافه اياه في الحكم بينهما فلا يكون له ان يبطل حكمه  
بعد ذلك كذا في المحيط \* وليس للحاكم ان يفوض التحكيم الى غيره لان الخصمين لم يرضيا  
بتحكيمه غيره فان فوض وحكم الثاني بغير رضاها و اجاز الحاكم الاول لم يجز الا ان يجيزه  
الخصمان من مشائخنا من قال بان قوله فان اجازة الحكم الاول لا يجوز مما لا يكاد يصح كالوكيل  
الاول اذا اجاز بيع الوكيل الثاني جاز وكذا قاضي اذا لم ياذن له في الاستخلاف اذا اجاز حكم  
خليفته جاز وذكر في السير اذا نزل قوم على حكم رجل فحكم غيره بغير رضاهم لم يجز ولو اجاز الاول  
حكمه جاز وتاويل قوله ان اجازته باطلة اي اجازته تحكيمه وتفويضه الى الثاني باطلة لان الاذن منه  
بالتحكيم في الابتداء لا يصح فكذا في الانتهاء فاما اجازته حكم الثاني يجوز كانه باشره بنفسه ومنهم  
من فرق بينهما والفرق ان الحكم لا يصح الا بالعبارة فلا يصح منه تنفيذ الحكم عليهما بعبارة غيره بخلاف  
اجازة الوكيل الاول بيع الثاني لان البيع ينقصد دون العبارة بالتعاطي فكان المقصود بالتوكيل حضور  
رأى الوكيل عند البيع لاجارته فاذا اجاز بيع الثاني فقد حضر رأيه ذلك العقد نصم وبخلاف اجازة  
القاضي حكم خليفته لان القاضي يملك القضاء بما قضى خليفته من غير رضى الخصمين فلا يملك  
ايضا اجازة قضاء الغير عليهما من غير رضاها كذا في محيط السرخسي \* واذا حكم رجل بين رجلين  
ولم يكونا حكماء فقالا بعد حكمه رضينا بحكمه واجزناه عليه فهو جائز واذا اصطالح رجلان على ان يبعث  
كل واحد منهما حكما من اهله فهو جائز واذا قضى احدهما على احد الخصمين وقضى الآخر  
على خصم لا يجوز وان اختلف احد الخصمين وكل من اليمين وقضى عليه فقال المقضى عليه  
لا اجيز حكمه على واحلف فحكمه عليه ما غش ولو كان المدعى من الابتداء اقام البينة على دعواه  
وعدلوا وحكم الحاكم بها على المدعى عليه جاز فان انكر المقضى عليه الحكم فانكر التحكيم وادعى

المدعى ذلك كان للمدعى ان يحلفه فان نكل لزمه دعوى صاحبه وان كان المدعى اقام بينة على ما ادعى من التحكيم والحكم ينظر ان كان شهود الذين شهدوا على التحكيم غير الذين جرى الحكم بشهادتهم قبلت شهادتهم وان كانوا هم الذين جرى الحكم بشهادتهم لا يقبل شهادتهم وفي الزبادات اذا رفع حكم الحكم في المجتهدات الى قاض وهو يرى خلافا ما حكم فينفذه مع ذلك ثم رفع الى قاض آخر يرى رد حكم الحكم ايضا فالقاضي الثاني لا يرد كذا في المحيط \* لو ان رجلا ادعى على رجل بالف درهم ونازعه في ذلك فادعى ان فلان الغائب ضمنها له عن هذا الرجل فحكما بينهما رجلا والكفيل غائب فاقام المدعى شاهدين على المال وعلى الكفالة با مرة او بغيرا مرة فحكم المحكم بالمال على المدعى عليه وبالكفالة عنه فحكمه جائز على المال المدعى به لانه رضي بحكمه والكفيل لم يرض فصح التحكيم في حقهما دون الكفيل وكذلك ان حضر الكفيل والمكفول عنه غائب فتراضى الطالب والكفيل والكفالة بذلك بامر المطلوب او بغيرا مرة فحكم المحكم بذلك كان حكمه جائزا على الكفيل دون المكفول عنه كذا في البحر الرائق \* واذا حكم رجلا بينهما فقضى لاحدهما على صاحبه باجتهاذه ثم رجع من قضائه وقضى للآخر فان القضاء الاول ماض والقضاء الثاني باطل واذا اصطلح الرجلان على حكم يحكم بينهما فاقام احدهما البينة عند قاض ان الحكم قضى له على صاحبه هذا والمدعى عليه يجحد او يقر فانه يقبل بينته واذا اصطلح الرجلان على حكم يحكم في ما بينهما فقضى لاحدهما على صاحبه في بعض الدعاوى الذي حكما في ذلك ثم رجع المقضى عليه من تحكيم هذا الحكم في مابقى بينهما من الدعاوى فان القضاء الاول نافذ وما يقضى بعد ذلك لا ينفذ واذا اصطلح الخصمان على حكم بينهما فاقام المدعى شاهدين عنده ان له على هذا الرجل وعلى كفيله الغائب فلان الف درهم فقال المدعى عليه الشاهدان عبادان فانه يسمع طعن المشهود عليه وان اقام الشاهدان عليه بينة ان مولا هما قد كانا عنقهما وصدلت بينة العنق فالحكم يقضى بعنقهما في حق المشهود عليه ويقضى بالمال عليه ولا يقضى به على الكفيل ولا يثبت العنق في حق المولى بحكم الحكم وان كان حصل هذا من القاضي المولى يثبت العنق في حق المولى ويثبت المال على الكفيل فان جاء مولى العبدان وانكر العنق وقد مهما الى القاضي فان شهد هذان الشاهدان اللذان شهدا بعنقهما عند الحكم وقضى القاضي بشهادتهما فشهادتهما جائزة وان لم يكن لهما بينة على العنق وقضى القاضي برفقهما للمولى ابطال حكم الحكم

قال ولو ادعى رجل قبل رجلين انهما فصباه ثوبا او شيئا من الكيلى او الوزنى فغاب احدهما ورعى الحاضر والدمى عليه يحكم بحكم بينهما فاقام المدعى بينة على حقه عليهما فانه يلزم الحاضر نصفه ولا يلزم الغائب منه شيء وكذلك على هذا اذا ادعى رجل على ميت دين او ورثته غيب لا واحدا فاصطالح اذا الوارث مع المدعى على حكم يحكم بينهما فاقام المدعى بينة على الميت بحقه وحكم الحكم بذلك لا يظهر حكمه في حق الغيب غير ان في مسئلة الورثة يقضى على الحاضر بجميع الدين ويستوفي ذلك مما في يده وفي مسئلة الغصب يقضى على الحاضر بالنصف واذا اشترى من آخر عبدا وقبضه ونقد الثمن ثم طعن بعيب واصطالحا على حكم فقضى بالرد على البائع فهو جائز فان اراد البائع ان يحاصم بائعه في ذلك العيب لا يجوز ولو اصطالحوا جميعا على حكم هذا المحكم المشتري الثانى والمشتري الاول والبائع الاول وردد هو العبد على البائع الثانى فاراد البائع الثانى ان يرد على البائع الاول ليس له ذلك قياسا وله ذلك استحسانا وجه القياس ان البائع الاول ليس بخصم للحال اذ لا خصومة معه في العيب قبل الرد على البائع الثانى فلا يصح تحكيمه معنى في العيب قبل الرد على البائع الثانى فصار وجود هذا التحكيم والعدم بمنزلة ولو نقض البائع الاول الحكومة بعد ما رد العبد على الثانى قبل ان يرد عليه صح النقض واذا صح العزل لا يملك المحكم رد العبد على البائع الاول بعد ذلك وان خاصم البائع الثانى البائع الاول بعد ذلك بسبب هذا العيب عند قاض من القضاة فالقياس ان لا يرد القاضى على البائع الاول وفي الاستحسان يرد ولو ان رجلا باع سلعة لرجل بامر فطعن المشتري بعيب فحكم بينهما حكما برضى الامر فردها المحكم على البائع بسبب ذلك العيب باقرار البائع او بنكوله او ببينة قاصب فان كان الرد بالبينة او بنكول الوكيل فله ان يرد على الموكل وان كان الرد باقراره بالعيب وذلك عيب لا يحدث مثله رده على الموكل ايضا فان كان يحدث مثله لم يرد على الموكل حتى يقيم البينة ان هذا العيب كان عند الموكل وان كانت الحكومة بغير رضاء الامر لم يلزم الامر من ذلك شيء الا ببينة او كان عيبا لا يحدث مثله ولو كان هذا الرجل اشترى عبدا لرجل بامر فطعن المشتري بعيب به وحكما في ما بينهما رجلا برضاء الامر ورده ببينة او باقراره او بنكول كان ذلك جائزا على الامر وهذا ظاهر ولو كان التحكيم بغير رضاء الامر ورد ببعض ما ذكرنا فذلك الجواب وكان الرد جائزا على الامر كذا في المحيط في اليتيمة وسئل على بن احمد عن وصى الصغير وعن فريم اب الصغير اذا حكما رجلا فاقام

..الغريم على وصي الصغير بينة عنده هل للحكم ان يحكم على وصي الصغير بتلك البينة ام يكون للقاضي خاصة فقال ليس له ان يحكم بشيء فيه ضرر على الصغير وسئل عنها ابو حامد فقال لا وسئل عنها حمير الوبري فقال ان كان في حكم الحاكم نظر للصبي ينبغي ان يجوز وينفذ حكمه فيكون بمنزلة صلح الوصي كذا في التا تاريخية \* الباب الخامس والعشرون في اثبات الوكالة والورثة وفي اثبات الدين \* قال ولو ادعى رجل ان رجلا وكله بطلب كل حق له بالكوفة وبقبضه والخصومة غيبه وجاء بالبينة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل احد الموكل قبله حق واراد ان يثبت الوكالة فان القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما قال وان حضر رجلا فادعى عليه حقا للموكل والمدعى عليه بذلك مقر او جاحد له فان القاضي يسمع من شهود الوكيل على الوكالة وينفذ له الوكالة قال فان احضر غريبا آخر يدعى عليه حقا للموكل لم يحتج الى اعادة البينة على الوكالة ويحكم القاضي بالوكالة على كل خصم يحضر ويدعى قبله حقا للموكل قال ولو كان وكله وكالة بطلب كل حق له قبل انسان بعينه لا يسمع القاضي من شهوده على الوكالة الا بمحضر من ذلك الرجل ولو كان وكله بطلب كل حق له قبل انسان بعينه ثم حضر واقام البينة قبل انسان بعينه ثم حضر واقام البينة على الوكالة ثم جاء بخصم آخر يدعى عليه حقا فانه يحتاج الى اقامة البينة على الوكالة مرة اخرى بخلاف الفصل الاول قال ولو ان الموكل حضر ليوكل عند القاضي هذا الوكيل فقال وكلت هذا الوكيل بطلب كل حق لي بالكوفة وبالخصومة في ذاك وليس معها احد للموكل قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل ويعلم انه فلان بن فلان الفلاني قبل القاضي وكالته وانفذها للوكيل فان احضر الوكيل احدا يدعى عليه للموكل فقد غاب الموكل كان الوكيل خصم له قال فان كان القاضي لا يعرف الموكل لا يقبل الوكالة كذا في ادب القاضي للخصاف \* وذكر الخصاف رح في ادب القاضي لو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي وادعى ان عليه الف درهم باسم فلان بن فلان الفلاني وان هذا المال لي وان فلان الذي باسمه المال اقران هذا المال لي وان اسمه مارية في ذلك وانه قد وكلني بقبض ذلك منه وبالخصومة فيه فاقضى يسأل المدعى عليه عن هذه الدعوى فان اقر بجميع ذلك امره القاضي بدفع المال الى المدعى وهذا ما صرف ان الديون تقضى من مال المديون فافاراه منه بذلك تصرف منه على نفسه وفي ماله فينفذ



ماله فينفذ نقد شرط الخصاف رح ان يدعى ان فلان الذي باسمه المال وكلني بقبض المال وجعل هذا جواب ظاهر الرواية وروى من ابي يوسف رح ان ذلك ليس بشرط بل اذا اقران المال الذي عليه باسم فلان ملك هذا المدعى امره بالدفع اليه ثم اذا اقر المدعى عليه بجميع ذلك وامره القاضي بدفع المال الى المدعى لا يكون هذا قضاء على الغائب حتى اذا جاء الغائب وانكر التوكيل كان له ان يأخذ ماله من المدعى عليه وان هدد المدعى عليه الدعوى كلها فقال المدعى للقاضي حلفه لي فالقاضي يقول للمدعي الك بينة على ما ادعيت من اقرار الرجل بالمال لك ومن توكيله اياك بقبض ذلك المال ثم شرط في الكتاب ان يقيم المدعى بينة على اقرار ذلك الرجل بالمال وعلى توكيله اياه بالقبض واقامة البينة على المال ليس بشرط لنبوت حق الخصومة وانما الشرط اقامة البينة على الوكالة فيطلب القاضي البينة على الوكالة بعد هذه المسئلة على وجهين ان اقام بينة على الوكالة ثبت كونه خصما فيطلب القاضي منه البينة على المال على نحو ما ادعى فان اقام البينة اخذ المال منه ويتعدى هذا القضاء الى الغائب حتى لو جاء الغائب وانكر التوكيل لا يكون له ان يأخذ المال من المدعى عليه وان لم يكن للمدعي بينة على المال واراد استخلاف المدعى عليه حلفه القاضي بالله ما فلان بن فلان الغلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان ولا شيئا منه هذا اذا اقام المدعى بينة على الوكالة وان لم يكن للمدعى بينة على الوكالة فقال للقاضي ان هذا المدعى عليه يعلم ان فلان الذي باسمه المال قد وكلني بقبض هذا المال فاستحلفه لي على ذلك فالقاضي يستحلفه بالله ما تعلم ان فلان بن فلان الغلاني وكل هذا بقبض المال على ما ادعى هكذا ذكر الخصاف في ادب القاضي و اضاف هذا الجواب الى ابي يوسف ومحمد رح واختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا هذا الجواب على قول الكل الا ان الخصاف خص قول ابي يوسف ومحمد رح بالذكر لانه لم يحفظ قول ابي حنيفة رح لان قوله بخلاف قولهما والى هذا مال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهما وما على قول ابي حنيفة رح فينبغي ان لا يحلف المدعى عليه والى هذا مال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح ثم اذا حلفه اما على الاتفاق او على الاختلاف ان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة فيقتضى القاضي بالوكالة بحكم اقراره ثم سأل القاضي من المال فان اقربا مال على الوجه الذي ادعى امره بالتسليم وان انكر المال صار خصما للمدعى في حق استحلائه على المال واخذ المال ولا يصير خصما له في حق اثبات المال عليه بالبينة حتى

لو اراد المدعى ان يقيم عليه البينة بالمال فالقاضي لا يسمع بينته وكذلك لو كان المدعى عليه اقربا لو كانت من الابتداء صريحا الا انه انكر المال صار خصما للمدعى في حق الاستحلاف واخذ المال لاني حق اثبات المال عليه بالبينة ونظير هذا ما قال اصحابنا رح في رجل ادعى ان فلان بن فلان الفلاني وكله بطلب كل حق له قبل هذا وان له عليه الف درهم فاقر المدعى عليه بالوكالة وانكر المال فقال المدعى انا اقيم البينة بان هذا المال عليه لم يكن خصما له في ذلك ولكن يكون خصما في حق استحلافه وفي حق اخذ المال منه ان اقربا لمال وان كان المدعى عليه اقربا لمال وجمد الوكالة فالقاضي يسأل من المدعى بينة على الوكالة فان اقام ثبتت الوكالة بالبينة وصار خصما مطلقا وان لم يكن له بينة واراد استحلاف المدعى عليه على الوكالة حلفه وهو على الاختلاف الذي قلنا فان حلف فقد انتهى الامر وان نكل ثبتت الوكالة ولكن في حق اخذ المال منه لاني حق القضاء على الغائب قال ولو ان رجلا جاء الى القاضي واحضر معه رجلا آخر فادعى انه وكيل فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له على هذا والخصومة فيه وبقبض العين الذي له في يده هذا وديعة وصدقة المدعى عليه في جميع ذلك فانه يؤمر بدفع الدين الى المدعى ولا يؤمر بدفع العين اليه كذا في المحيط \* رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان فلان بن فلان الفلاني على هذا الف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقبضه واقام البينة على ذلك جملة قال ابو حنيفة رح لا اتبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان اقام البينة على الوكالة والدين جملة يقضى بالوكالة ويعيد البينة على الدين وقال محمد رح اذا اقام البينة على الكل جملة يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وقول ابي يوسف رح مضطرب ظاهر قوله انه يقبل البينة على الكل الا ان القاضي يقضى بالوكالة اولا ثم يقضى بالمال ولا يحتاج الى اعادة البينة على المال ويراه القاضي الترتيب في القضاء لاني البينة وهذا استحسان وعن ابي حنيفة رح انه قال اخذ بالقياس لظهور وجه القياس ومحمد رح اخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصى اذا اقام البينة على الدين والموصى به جملة والوارث اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين صندا بيمينه رح يشترط اثبات الخصومة اولا ثم يقبل البينة على الحق كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا وكله بقبض الدين ولم يتعرض للخصومة وجمد المدعيون الوكالة والمال قبلت بينة الوكيل على الوكالة والمال

جميعا عند ابي حنيفة رح وعندهما يقبل بينته على الوكالة ولا يقبل بينته على المال وقال محمد رح في الزيادات رجل وكل رجلا بالخصومة في كل حق له على الناس فاحضر الوكيل رجلا يدعي قبله حقا للموكل وهو جاحد للوكالة مقر بالحق او جاحد للحق واقام عليه البينة بالوكالة فقبل ان يظهره عدالة الشهود غاب الرجل ثم مدلت الشهود فالقاضي لا يقضي بالوكالة ما لم يحضر فان احضر رجلا آخر يدعي عليه حقا للموكل وهو جاحد للوكالة فنقض القاضي عليه بالبينة الاولى كان المدعي عليه الا ول خصما من جميع الناس في حق سماع البينة عليه لان مدعي الوكالة يحتاج الى اثبات الوكالة على جميع الناس لكون الوكالة واحدة وانتصب الذي احضر خصما من الناس كانه وصار اقامة البينة عليه كاقامة لبينة على الكل ولو اقام على الكل وغاب واحد منهم اليس انه يقضى بها على الحاضر كذا ههنا واعتبر في الكتاب بينة قامت على الوكيل فغاب الوكيل وحضر الموكل او قامت على الموكل فغاب الموكل وحضر الوكيل او قامت على المورث حال حيوته فمات وحضر الوارث او قامت على وارث فغاب هذا الوارث وحضر وارث آخر فان في هذه الفصول يقضى بتلك البينة على الذي حضر ثانيا ولوان رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان ابي فلانا مات ولم يترك وارثا غيري وله علي هذا كذا وكذا من المال فاعلم بان هذه المسئلة على وجهين احدهما ان بدعي دينا او يدعي عينا في يد؛ انه كان لابي غصبه هذا من ابيه او ادعه اياه ابوه او لا يتعرض بشيء فيذكر انه لابي مات ابوه وتركه ميراثا له لا وارث له غيره فان القاضي يسأل المدعي عليه عن ذلك فان اقرب جميع ما ادعاه المدعي صح اقراره او مرتسليم الدين والعين اليه هذا اذا اقرب ذلك واما اذا انكر ذلك كله فان اقام المدعي بينة على ما ادعى قبلت بينته وامر المدعي عليه بتسليم الدين والعين جميعا وينبغي ان يقيم البينة أولا على المورث والنسب حتى يصير خصما ثم يقيم البينة على المال وان لم يكن للمدعي بينة واراد ان يحلف المدعي عليه على ما ادعى ذكر الخصاص انه روى من بعض اصحابنا رح انه لا يحلف قال الخصاص وفيها قول آخر انه يحلف ولم يبين القائل بعض مشائخنا رح قالوا الاول قول ابي حنيفة رح والثاني قول ابي يوسف ومحمد رح قال الشيخ على الرازي والشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح القول الثاني انه يحلف قول الكل ايضا قالوا هو الصحيح وذكر في موضع آخر ان ابا حنيفة رح كان يقول اولالا يستحلف ثم رجع وقال يستحلف ثم اذا استحلف استحلف على حاصل الدوى بالله مال هذا عليك هذا المال الذي

يدعى من الوجه الذى يدعى وانه جواب ظاهر الرواية وان اقام المدعى بينة على النسب والموت دون المال استخلف على المال بخلاف وان اقام البينة على المال دون الموت والنسب لا يقبل بينته وان اقام البينة على النسب دون الموت والمال لا يقبل بينته ثم اذا اقرب دعوى المدعى كله وامر بتسليم الدين والعين الى المدعى لا يكون هذا قضاء على الاب حتى لو ظهر الاب حيا كان له ان يتبع المدعى عليه بحقه والمدعى عليه يتبع الابن ولو اقرب بالوراثة والموت وانكر المال يحلف على المال وهذا الجواب قول ابي حنيفة رح على ما ذكره شمس الائمة السرخسى رح او على قول ابي حنيفة رح اولا على ما ذكره في بعض المواضع اما على قول ابى يوسف ومحمد رح على ما ذكره شمس الائمة السرخسى رح او على قول ابي حنيفة رح آخرا على ما ذكره في بعض المواضع ينبغي ان يحلف على العلم كذا فى المحيط \* ولو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان ابا هذا قدم مات لى عليه الف درهم دين فانه ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات ابيه ولا بآمره بجواب دعوى المدعى اولا فبعد ذلك المسئلة على وجهين اما ان اقر الابن فقال نعم مات ابى او انكر موت الاب فان اقر وقال نعم مات ابى سأل القاضي من دعوى الرجل على ابيه فان اقر له بالدين على ابيه يستوفى الدين من نصيبه ولو انكر فاقام المدعى بينة على ذلك قبلت بينته وقضى بالدين ويستوفى الدين من جميع التركة لاصن نصيب هذا الوارث خاصة ثم انما يقضى القاضي بالدين في تركة الميت بهذه البينة بعد ما يستخلف المدعى على القبض والا براء وان لم يدع الوارث ذلك بخلاف ما اذا وقعت الدعوى على الحي لان الحي قادر على الدعوى فلا يستخلف بدون دعواه له بخلاف الميت هكذا ذكر الخصاص في ادب القاضي وذكر في ادب القاضي من اجناس الناطقى في الجنس الرابع ان من ادعى ديناً في تركة الميت واقام البينة على ذلك فالقاضي لا يحلف على الاستيفاء عند ابي حنيفة رح ما لم يدع ذلك احد الورثة وعلى قول محمد وابى يوسف رح يحلف فما ذكر الخصاص في ادب القاضي قولهما هو اختيار الخصاص ثم اذا اراد الاستخلاف يستخلفه ما قبضته ولا شيأ منه ولا ارتهنت به منه رهناً ولا بشيء منه ولا احتملت به على احد ولا بشيء منه ولا تعلم رسولا او وكيلا لك قبض هذا المال ولا شيأ منه وان ذكر مع ذلك ما وصل اليك بوجه من الوجوه كان احوط وان لم يكن للمدعى بينة واراها

بيئته واراد استخلاف هذا الوارث يستحلف على العلم عند علمائنا رح بالله ما تعلم ان لهذا على ابيك هذا المال الذي ادعى وهو الف درهم ولا شيء منه فان حلف انتهى الامر وان نكل يستوفي الدين من نصيبه وفي الخانية في ظاهر الرواية فان كان هذا الوارث المدعى عليه اقرب بالدين على الاب او انكر فلما حلف نكل حتى صار مقرا بالدين الا انه قال لم يصل الي شيء من تركته الاب فان صدقته المدعى في ذلك فلا شيء له وان كذبه وقال لا بل وصل اليه الف درهم او اكثر واراد ان يحلفه يحلفه على البتات بالله ما وصل اليك من مال ابيك هذه الالف ولا شيء منه فان نكل لزمه القضاء وان حلف لا شيء عليه هذا اذا حلف المدعى على الدين او لا ثم حلفه على الوصول فلوان المدعى من الابتداء حين اراد ان يحلف هذا الوارث على الدين قال له الوارث ليس لك على يمين فانه لم يصل الي من تركته الاب شيء وكذبه المدعى وقال لا بل وصل اليك من تركته الاب كذا وكذا او صدقته في ذلك الا انه مع هذا اراد استخلافه على الدين فالقاضي لا يلتفت الى قول الوارث ويحلفه على الدين وفي الكبرى وكان الفقيه ابو جعفر رح قال في مثل هذا لا يسمع البيئته على المدعى ولا يستحلف الوارث قبل ظهور المال وهو اختيار الفقيه ابي الليث رح وبه يفتى فان انكر الابن الدين ووصول شيء من التركة الى يده وكذبه المدعى في ذلك كله واراد استخلافه على الدين والوصول جميعا لم يذكر الخصاف رح هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رح فيه بعضهم قالوا يحلف يميناً واحدة بالله ما وصل اليك الف درهم ولا شيء من تركته ابيك ولا تعلم ان لهذا الرجل على ابيك ديناً من الوجه الذي ادعى فقد جمع بين اليمينين على البتات وبين اليمينين على العلم وانه جائز كما في حديث القسامة وما متهم على انه يحلف مرتين هذا الذي ذكرنا ان اقرب موت الاب واما اذا انكر موت الاب ووصول التركة اليه واراد الغريم استخلافه فقد وقعت هذه المسئلة في بعض نسخ هذا الكتاب واجاب فيها انه يحلف على الوصول والموت يميناً واحدة لكن على الموت على العلم وعلى الوصول على البتات ما تعلم ان اباك مات ولا وصل اليك شيء من ميراثه وبه اخذ بعض المشايخ على انه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البتات فان نكل حتى ثبت الموت وثبت وصول الميراث اليه يحلف على الدين على علمه ولو انه اقرب بالدين والموت وان هذه الالف تركته الا انه احضر جماعة وقال هؤلاء اخوتي وهذه المسئلة على وجهين اما ان بدأ وقال هذه الالف تركته ثم قال هؤلاء اخوتي

وفي هذا الوجه يؤمر بالتسليم الى رب الدين وان بدأ بالقرار بالاخوة ثم بالتركة والدين فقد اقر لهم بالشركة معه في التركة فصارت التركة مقسومة بينهم بالحصص واذا اقر بالدين والتركة بعده ذلك فانما يعمل باقراره في حقه يستوفي الدين من نصيبه خاصة كذا في التاتارخانية \* قال ولو ان رجلا مات فادعى وارثه على رجل انه كان لابييه عليه الف درهم دين وصار ميراثا له واقر المدعى عليه بالموت وانكر الدين فاراد الوارث ان يحلفه حلفه بالله ما كان لابي عليه الف درهم ولا شيء منه من الوجه الذي ادعى وكذلك اذا اقام الابن بينة على الدين لا يحلف الابن على قبض الاب عندنا وان اقر المدعيون بالدين وادعى ان الاب قبض منه الدين او عرض المديون فقال قد يكون على الانسان دين ثم لا يبقى باعتبار ان صاحب دين يقبض ذلك منه وان لا احب ان اقر بشيء مخافة ان يلزمني واراد استخلافه يحلف الابن حينئذ على العلم بالله ما تعلم ان اياه قد قبض هذا المال قال في الزيارات رجل مات فجاء رجل وادعى انه وارث الميت لا وارث له غيره وان قاضي بلدة كذا قضى بكونه وارث الميت وجاء به شاهدان شهدا ان قاضي بلد كذا شهدنا على قضائه ان هذا وارث فلان الميت لا وارث له غيره وقال الشهود لاندري باي سبب قضى فان القاضي الثاني يجعله وارثا وينبغي للقاضي الثاني ان يسأل المدعى ما سببه من الميت وهذا السؤال ليس بشرط لتنفيذ القضاء حتى لو لم يبين المدعى سببا نفذ القاضي الثاني قضاء الاول ولكن هذا السؤال من القاضي على سبيل الاحتياط ليعلم انه باي سبب يستحق حتى لو ظهر وارث آخر يعرف القاضي الثاني ان ايهما اولي بالميراث فان اخبر المدعى بسبب يكون به وارثا على وجه من الوجوه امضى قضاء الاول بالميراث ودفع المال اليه ولكن لا يقضى بالسبب الذي ادعى فان جاء رجل بعد ذلك وادعى انه اب الميت لا وارث له غيره واقام على ذلك بينة ينظر ان كان الاول بين سببا لا يرث مع الاب بذلك السبب جعل القاضي الميراث كله للثاني وان كان الاول بين سببا يرث مع الاب بذلك بان بين انه ابن الميت جعل القاضي الثاني للاب سدس الميراث وان ذكر الاول انه اب الميت واقام الثاني بينة انه ابن الميت يعطى الثاني خمسة الاسداس وان ذكر الاول انه اب الميت وادعى الثاني انه اب الميت واقام على ذلك بينة وقضى القاضي الثاني بابوته جعل الميراث له لان ابوة الثاني ثبت بالقضاء بالبينة وابوة الاول لم يثبت الا باقراره لوجاء رجل واقام بينة انه ابوه هذا الميت وقضى بابوته جعل الميراث له واقام الثاني بينة انه اب الميت فالقاضي



لا يقبل بينته ولا يدخل مع الاول قال في الكتاب ولو ان القاضي الثاني حين قضي بالميراث للثاني قال الاول انا اقيم البينة عندك اني ابو الميت لا يلفت اليه وان اقام الاول بينة على ان القاضي الاول قضي بابوته جعل القاضي الثاني الميراث للاول ولو ان القاضي لم يقض بابوة الثاني حتى اقام الاول بينة على ابوته قضي القاضي بالميراث بينهما لاستواءهما في الدعوى والحجة والجواب في ولاء العتاقة كالجواب في الابوة بان ادعى الاول انه مولى الميت اعتقه وان القاضي الاول انما قضي به بالميراث لذلك وادعى الثاني انه مولى الميت اعتقه لانه لا يتصور ان يكون الشخص معتقاً من الاثنين من كل واحد منهما على الكمال كما لا يتصور ان يكون ابناً للاثنين لكل واحد منهما على الكمال فصار الولاء كالنسب من هذا الوجه وان سبق الحكم لاحدهما بالميراث بسبب الولاء فهو اولى وان اجتمعما قضي بينهما على نحو ما ذكرنا وان زعم الاول انه ابن الميت وان القاضي الاول قضي بالميراث لذاك واقام آخر بينة بمثله اشترك في الميراث وان سبق الحكم لاحدهما وان زعم الاول انه ابن الميت واقامت امرأة بينة انها بنت الميت فالميراث بينهما اثلاثاً وان تقدم الحكم للاول ولو ادعى الاول انه ابن الميت واقام آخر بينة انه اخو الميت لاشيء للثاني ولو كان المقضي له امرأة زعمت انها زوجة الميت ثم جاء رجل واقام بينة انه اخو الميت اخذ منها ما زاد على الربع ولو اقام بينة انه ابن الميت اخذ منها ما زاد على الثمن وصار الحاصل ان القاضي الاول اذا قضي بوراثه الاول ولم يبين سبب الوراثه واقام الآخر بينة عند القاضي الثاني على نسبه من الميت يسأل القاضي الثاني الاول من نسبه ان ذكر نسباً لا يرث مع الثاني فالميراث كله للثاني وان ذكر نسباً لا يرث الثاني معه فلا شيء للثاني وان ذكر نسباً يرث الثاني معه يجمع بينهما في الميراث قال فان كان المقضي له الاول معتوها او صغيراً لا يعبر عن نفسه فاقام بعض ما ذكرنا بينة انه وارثه وبين نسبه من الميت فان كان الثاني ممن يحتمل السقوط بحال نحو الاخ والعم جعله القاضي ساقطاً للاول وان كان الثاني لا يحتمل السقوط فان القاضي يجعل للاول افضل الاشياء ويقضي للثاني باقل ما يكون بيبانه في ما اذا كان الاول ذكرًا يجعل ابن الميت حتى لو كان الثاني اباً يعطى له السدس لكونه اقل ولو كان الثاني زوجة الميت يعطى لها الثمن لكونه اقل قال ولو ان امرأة اقامت بينة ان قاضي بلد كذا قضي بانها وارث هذا الميت وجعل كل الميراث لها نفذ القاضي الثاني ذلك كما ينفذ للرجل فان اقام بعد ذلك رجل بينة انه ابن الميت او ابوه او اقامت امرأة بينة انها زوجته

سأل القاضي الثاني المرأة الأولى عن سبب القضاء لها فان زعمت انها بنت الميت حامل معها بزوجها وان كانت المرأة الأولى صغيرة لا تعبر عن نفسها وكانت معنوة جعل القاضي لها اكثر ما يكون لها وجعل لهؤلاء اقل ما يكون لهم مع المرأة الأولى حتى لا يتفقد القضاء الاول الا في القدر المتيقن كذا في المحيط \* اذا ادعى رجل على ورثة رجل دينا على الميت وقال ان ابا هذا قد مات ولي عليه كذا وقد اقرب بذلك في حياته طاعا ومات قبل ان يوفي شيئا من ذلك وخلف من التركة في يد هؤلاء ما يفي بالدين المدعى به وزيادة ولم يبين اعيان التركة فالمختار للفتوى ان لا يشترط بيان اعيان التركة لاثبات الدين ولكن انما يأتى من القاضي الوارث بقضاء الدين اذا ثبت وصول التركة اليهم وعندنا نكاهم وصول التركة اليهم لا يمكن للمدعى اثباته الا بعد بيان اعيان التركة في ايديهم بما يحصل به الاعلام رجل ادعى دارا في يد رجل وقال في دعواه هذه الدار كانت لابى فلان مات وتركها ميراثا لي ولاختي فلانة لا وارث له غيرنا وترك مع هذه الدار ثيابا وودا بفقسمنا الميراث ووقعت هذه الدار في نصيبى بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي بهذا السبب وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد ان يقول اخذت اختي نصيبها من تلك الاموال حتى يصح منه مطالبة المدعى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو قال في دعواه فمات ابي وتركها ميراثا لي واختي ثم اقرت اختي بجميعها لي وصدقتها في ذلك فالصحيح ان القاضي لا يسمع دعواه في الثلث لان هذا دعوى الملك في الثلث بسبب الاقرار ودعوى الملك بسبب الاقرار غير صحيحة وعليه فتوى مامة المشائخ كذا في الملنقط \* ومن له الدين الموجد اذا اراد اثباته فله ذلك وان لم يكن له حق المطالبة بالاداء في الحال وكذلك المرأة اذا ارادت اثبات بقية مهرها على الزوج فلها ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة به في الحال سئل القاضي الامام شمس الاسلام الأوزجندی عن ادعى على آخر عينا في يده وقال كان هذا ملك ابي مات وتركها ميراثا لي ولفلان وفلان سمى عدد الورثة ولم يبين حصته نفسه قال صح منه هذه الدعوى واذا اقام على دعواه البينة فلقاضي يسمع ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد ان يبين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال مات ابي وترك هذا العين ميراثا لي ولجماعة سواي وحصتي منه كذا وطالبه بتسليم ذلك قال لا يصح منه هذه الدعوى

الدعوى ولا بد من بيان عدد الورثة لجواز انه لو بين كان نصيبه انقص رجل ادعى على رجل ان له على فلان الف درهم دين وانه مات قبل ان يوديها اليه وان في يدك الف درهم من ماله وطالبه بقضاء الدين من ذلك المال فالقاضي لا يسمع دعواه وان لا يسمع دعواه لا يحلف المدعى عليه ولو اتام بينة لا يسمع بينته كذا في المحيط \* مات نصراني فجاءت امرأته مسلمة فقالت اسلمت بعد موته ولي الميراث وقالت ورثته اسلمت قبل موته ولا ميراث لك فالقول للورثة ولرعات المسلم وله امرأة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول للورثة ايضا كذا في الكافي \* ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة الاستحراق وهي محتاجة اليه اما الورثة فهم الدافعون ويشهد لهم ظاهر الحدوث ايضا ومن مات وله في يد رجل اربعة آلاف درهم وديعة فقال المستودع هذا ابن الميت لا وارث له غيره فانه يدفع المال اليه بخلاف ما اذا اقر لرجل انه وكيل المودع بالقبض او انه اشتراه منه حيث لا يؤمر بالدفع اليه لانه اقرب قيام حق المودع انه هوسي فيكون اقرارا على مال الغير ولا كذا لك بعد موته بخلاف المدعيون اذا اقر بتوكيل غيره بالقبض لان الديون تقضى بما مثاله فيكون اقرارا على نفسه فيؤمر بالدفع اليه ولو قال المودع لاخر هذا ابن الميت ايضا وقال الاول ليس للميت ابن غيري قضى بالمال للاول كذا في الهداية \* في القوائد الظهيرية في فصل الوديعة ان الم يؤمر بالتسليم ومع هذا سلم ثم اراد الاسترداد هل له ذلك ذكر شيخ الاسلام علاء الدين رح انه لا يملك الاسترداد وكان والدي يحكي من استاذة ظهير الدين المرغيناني انه كان يتروى في جواب هذه المسئلة وفي فصل الوديعة اذا لم يؤمر بالتسليم ولم يسلم حتى ضاعت في يده هل يضمن قيل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن وان اقسام الميراث بين الغرماء او بين الورثة قال لا ياخذ من الغريم ولا من الورثة كفيلا وهذا شيء احتاط به بعض القضاة كذا في النهاية \* وهو ظلم وهذا مندا بكنيفة رح كذا في الهداية \* وقال ياخذ الكفيل اي لا يدفع المال اليهم حتى ياخذ الكفيل وهذا الذي ذكره وهو الدفع الى المدعى انما يصح ان لو كان وارثا ممن لا يحجب بغيره واما اذا كان يحجب فالحكم بخلافه ذكر هذه المسئلة في ادب القاضي للمصدر الشهيد رح فقال واذا حضر الرجل وادعى دارا في يد رجل انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له فاقام على ذلك بينة ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يعرفوهم لكن قالوا تركها ميراثا لورثته فانه لا يقبل هذه الشهادة ولا يدفع اليه شيئا حتى

يقيم بينة على عدد الورثة لانهم مالم يشهدوا لا يصير نصيب هذا الواحد معلوما والقضاء بغير المعلوم  
 منعذروه ههنا ثلثة فصول الاول هذا والثاني وهو ما اذا شهد الشهود انه ابنه ووارثه لانعرف له وارثا  
 غيره فان القاضي يقضى بجميع التركة من غير تلوم والفصل الثالث اذا شهدوا انه ابن فلان  
 مالك هذه الدار ولم يشهدوا له على عدد الورثة ولم يقولوا في شهادتهم لانعرف له وارثا غيره  
 فان القاضي بتلوم زمانا على قدر ما يرى فان حضر وارث غيره قسم المال بينهم وان لم يحضر  
 دفع الدار اليه وهل يأخذ كفيلا بما دفع اليه قال ابو حنيفة رح لا وقال ابو يوسف ومحمد رح  
 يأخذ ثم انما يدفع الى الوارث الذي حضر جميع المال بعد التلوم ان كان هذا الوارث ممن  
 لا يحجب بغيره لكن يختلف نصيبه كالزوج والزوجة يدفع اليه اقل النصيبين قال محمد رح  
 او فرقه نصيبين وهو النصف للزوج والربع للمرأة وقال ابو يوسف رح اقل النصيبين وقول ابي حنيفة رح  
 مضطرب والمسئلة في ما اذا ثبت الدين والارث بالشهادة اما اذا ثبت الدين والارث بالاقرار  
 فيؤخذ الكفيل بالاتفاق كذا في النهاية \* واذا كانت الدار في يد رجل واقام الآخر البينة ان اباه  
 مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلان الغائب قضى له بالنصف وترك النصف الآخر في يد الذي  
 هي في يديه ولا يستوثق منه بكفيل وهذا عند ابي حنيفة رح وقال ان كان الذي هي في يديه  
 جا حدا اخذ منه وجعل في يدا ميين وان لم يجد ترك في يده ولو كانت الدعوى  
 في منقول فقد قيل يؤخذ منه بالاتفاق لانه يحتاج فيه الى الحفظ والنزاع ابلغ فيه بخلاف العقار  
 لانها محصنة بنفسها ولهذا يملك الوصي بيع المنقول على الكبير الغائب دون العقار  
 وكذا حكم وصي الام والاع والعم على الصغير وقيل المنقول على الخلاف ايضا وقول ابي حنيفة رح  
 فيه اظهر لحاجته الى الحفظ واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة وقال الشيخ الامام  
 على البزدوى رح وهو الاصح كذا في الكفاية \* ويسلم النصف اليه بذلك القضاء لان احد الورثة  
 ينتصب خصما من الباقيين فيما يستحق له وعليه دينان او مينا لان المقضى له وعليه انما هو الميتم  
 في الحقيقة وواحد من الورثة يصلح خليفة منه في ذلك بخلاف الاستيفاء لنفسه لانه حاصل فيه لنفسه  
 فلا يصلح نائب من غيره فلهذا لا يستوفى الدار الا نصيبه وصار كما اذا قامت البينة بدين الميت الا انه انما  
 يثبت استحقاق الكل على احد الورثة اذا كان الكل في يده ذكره في الجامع كذا في الهداية \*

الباب السادس والعشرون في الحبس والملازمة \* واذا اجام رجل برجل الى القاضي واثبت عليه ماله

ببينته او اقر الرجل له فالقاضي لا يحبس من غير سوال المدعى هذا هو مذهبنا واذنا سأل المدعى ذلك ذكر في كتاب الاقضية ان القاضي لا يحبس في اول الوهلة ولكن يقول له قم وارضه فان صادرة اخرى حبسه ولم يفصل بين الدين الثابت بالاقرار وبين الدين الثابت بالبينته وهو اختيار الخصاص والمذهب عندنا ان في فصل البينة يحبس في اول الوهلة وفي فصل الاقرار لا يحبس في اول الوهلة وفي الفتاوى العنابية حتى يظهر مما طلته ثم في فصل الاقرار اذا لم يحبس في اول الوهلة هل يحبس في المرة الثانية ذكر في بعض الروايات انه يحبس وفي بعضها انه لا يحبس انما يحبس في المرة الثالثة ثم اذا جاء اوان الحبس فان عرف القاضي يساره حبسه وان لم يعرف يساره لا يسأله الك مال هذا هو ظاهر مذهب اصحابنا رح وهل يسأل المدعي اله مال فظاهر مذهب اصحابنا انه لا يسأل الا اذا طلب المدعي عليه ذاك كذا في التاتارخانية \* فان سأل المديون من القاضي ان يسأل صاحب الدين اله مال سأله القاضي بالاجماع فان قال الطالب هو معسر لا يحبس لانه لو اقر بعسره بعد الحبس اخرجه وقبل الحبس لا يحبس فان قال الطالب هو موسر قادر على القضاء وقال المديون انا معسر تكلموا فيه قال بعضهم القول قول المديون انه معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وضمن المبيع القول قول مدعي اليسار مروي ذلك من ابي حنيفة رح وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالمبدل فلا يقبل قوله في زوال تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول قول المديون وقال بعضهم كل ماوجب بعقده لا يقبل قول المديون انه معسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال كذا في فتاوى قاضيخان \* فقد علمت ان الفتوى على انه لا يحبس الا فيما كان بدلا عن مال فلا يحبس في المهر والكفالة على المفتي به وهو خلاف ما اختاره المصنف تبعا لصاحب الهداية وذكر الطرسوسي في انفع الرسائل انه المذهب المفتي به فقد اختلف الافتاء فيما التزمه بعقده ولم يكن بدل مال والعمل على ما هو في المتون لانه اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمتقدم ما في المتون واذا لم يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى كذا في البحر الرائق \* قال محمد رح في كتاب الحوالة ويحبس في الديون كلها كائنا من كان من اخ او عم او خال او زوج او زوجة او امرأة او رجل مسلما كان او ذميا او حربيا مسننا منا او صحيحا اوز منا او مقعدا او اسل لم يقطع ايدى قال الا ان يكون ابا او ما فانه لا يحبس واحد من الابوين بدين الابن وكذلك لا يحبس الجد والجدة وان علوا

ومن ابي يوسف رح انه يحبس قال الا ان يجب عليهما نفقته وكل من اجبره على النفقة وابت  
حبسه ابا كان او اما او جدا او جدة او زوجا او مكاتب والعبد الاجر في الحبس بمنزلة ما  
وصفت لك والعبد لا يحبس لمولاه وكذا لا يحبس المولى لعبد له اذ لم يكن عليه دين وان كان مديونا  
حبس فيه كذا في الذخيرة \* واما الصبي الحر فبعض المشائخ رح مالوا الى الحبس وجعلوه  
كالبالغ وبعضهم قالوا اذا كان له وصى يحبس تاديبا حتى لا يعود لمثله وليضجر الوصى فيتسارع  
الى قضاء الدين وان لم يكن له اب او وصى لم يحبس فاما اذا كان مجورا عليه ذكر في  
بعض المواضع انه ان كان له اب او وصى يحبس بدينه يعنى الاب او الوصى وان لم يكن  
له اب او وصى نصب القاضى قيما ليبيع ماله بقدر الدين ويوفى الغرماء حقهم كذا في المتنقط \*  
واما مكاتب يحبس مولاه الا في ما كان من جنس الكتابة والمولى لا يحبس المكاتب في دين الكتابة  
وغيره في رواية ابن سماعة يحبس في غير مال الكتابة والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضيخان  
ويحبس المسلم بدين الذمى والذمى بدين المسلم وكذا المستأمن كذا في الخلاصة \* وفي الكبرى  
والفتوى على الاول ويحبس في الحد ودوا القصاص اذا قامت البينة حتى يسأل من الشهود فاما  
قبل اقامته البينة فانه لا يحبس فان شهد شاهد عدل بذلك حبسه عند ابي حنيفة رح وعندهما  
لا يحبس في حد القذف والقصاص كذا في التاتارخانية \* وفي كفاية الاصل لا يحبس العاقلة  
في دية ولا ارش ولكن يؤخذ من مطياتهم ولولم يكونوا من اهل العطاء وامتنعوا من الاداء يحبسون  
كذا في الخلاصة \* وان طلب المدمى اليمين في القصاص فامتنع منه المدمى عليه ونكل فانه  
يحبس عند ابي حنيفة رح وكذلك في اليمين في القسامة ويحبس الدمار والذين يخوفون  
على المسلمين واهل الفساد حتى يعرف منهم التوبة والدمار من يقصد اتلاف اموال الناس  
او انفسهم او كليهما فاذا كان يخاف على الناس منه في النفس والمال حبس في السجن حتى يظهر  
منه التوبة وينبغى ان يكون للنساء مجالس على حدة تحرزا عن الفتنة ومن ابي حنيفة رح ان المرأة  
تحبس في محبس النساء ولكن يحفظها الرجل وفي مختصر خواهرزادة يحبس الكفيل بالنفس  
كما يحبس في الدين قال نعم واذا حبس كفيل الرجل باصرة بالمال فللكفيل ان يحبس الذي عليه  
الاصل الا ترى ان الكفيل اذا طو لب بالمال له ان يطالب الاصيل فاذا لزم كان له ان يلزم  
الاصيل



الاصيل فاذا اخذ من الكفيل كان له ان ياخذ من الاصيل كذا في التا تاريخانية \* ولا ياخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على ان رب الدين لو اراد ان يحبس الكفيل والاصيل له ذلك وهي واقعة الفتوى وكذا يحبس كفيل الكفيل وان كثروا كذا في الخلاصة \* فان حبس رجل في دين وجاء آخر يطالبه بالدين فان القاضي يخرج المطلوب حتى يجمع بينه وبين المدعى فان قامت للمدعى بينة هادئة او اقرا عادة الى السجن وكتب في ديوانه انه محبوس بحق هذا المدعى ايضا مع الاول حتى اذا قضى دين احدهما يبقى محبوسا بدين الآخر كذا في المحيط \* لهما على رجل دين لا احدهما القليل وللآخر الاكثر لصاحب القليل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بلا رضاه وان اراد احدهما اطلاقه بعد ما رضيا بحبسه ليس له ذلك كذا في البرازية \* لا ينبغي للقاضي ان يضرب محبوسا في دين ولا غيره ولا يصفد ولا يقيد ولا يغل ولا يمد ولا يجرد ولا يقيمه في الشمس واذا خاف القاضي على المحبوس في السجن ان يفر من حبسه حوله الى حبس اللصوص الا اذا كان يخاف عليه منهم لما بينه وبين اللصوص مداوة وعرف انه لو حوله اليهم لقصدوه ولا يحول كذا في محيط السرخسي \* ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة كذا في الخلاصة \* وان كان هذا المحبوس لا يزال يهرب من السجن يؤدبه القاضي باسواط كذا في الملتقط \* ومتى حبسه القاضي يكتب اسمه ونسبه في ديوانه ويكتب من يحبس لاجله ويكتب مقدار الحق عليه ويكتب التاريخ فيكتب حبس فلان بن فلان بكذا او كذا درهما يوم كذا ومن شهر كذا في سنة كذا كذا في محيط السرخسي \* قال محمد رح في كتاب الحوالة والكفالة اذا حبس الرجل في الدين شهرين او ثلثة سأل القاضي عنه في السراوان شاء سأل عنه في السراول ما بحبسه كذا في المحيط \* ثم اختلف الروايات في تقدير تلك المدة فعن محمد رح انه قدرها بشهرين الى ثلثة وعنه ايضا انه قدرها بربعة اشهر ومن ابى حنيفة رح برواية الحسن انه قدرها بستة اشهر ومنه برواية الطحاوي انه قدرها بشهر وكثير من مشائخنا رح اخذوا برواية الطحاوي وبعض مشائخنا رح قالوا القاضي ينظر الى المحبوس ان رأى عليه زى الفقر وهو صاحب عيال يشكو عياله الى القاضي البؤس وضيق النفقة وكان لينا هند جواب خصمه حبسه شهر اثم يسأل وان كان وقاها عند جواب خصمه وعرف تمرده ورأى عليه اماراة اليسار حبسه اربعة اشهر الى ستة اشهر ثم يسأل وان كان فيما بين ذلك حبسه شهرين الى ثلثة اشهر ثم يسأل وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرفي ناني وهو يحكي من ممة

شمس الائمة الاوزجندی وکثیر من المشائخ رح قالوا ليس في هذا تقدیر لازم کذا في الذخيرة \*  
والصحيح انه مفوض الى رأي القاضي فان مضى ستة اشهر وعلم تعنته يديم الحبس وان مضى  
شهر وظهر عجزه وسرته بان شهد وابا فلاسه خلاه ثم اذا سأل القاضي عنه فانما يسأل اهل الخبرة  
من جيرانه ومن يخالطهم في المعاملة كذا في جواهر الاخلاطي \* وانما سأل من جيرانه واصدقائه  
واهل سوقه من الثقات دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كفى ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \*  
قال الشيخ الامام في شرحه هذا السؤال من القاضي بعد ما حبسه احتياط وليس بواجب فاذا  
سأله عنه فقامت البينة على سرته اخرجته القاضي من الحبس ولا يحتاج الى لفظة الشهادة بل  
اذا اخبر بذلك يكفي وان اخبره بذلك ثقة عمل بقوله واخرجته من السجن والاثنان احوط  
كذا في جواهر الاخلاطي \* قالوا هذا اذا لم يكن الحال حال منازعة بان لم يجربين الطالب والمطلوب  
منازعة بان ادعى المطلوب انه اسر بعد ذلك وقال الطالب انه موثر لا بد من اقامة البينة  
ومتى كانت الحالة هذه فان شهد شاهدان انه معسر خلى سبيله ولا يكون هذه شهادة على النفي  
لان العسار بعد اليسار امر حادث فيكون شهادة بامر حادث لا بالنفي كذا في الذخيرة \* فان اخبره  
عدل او اثنان باعساره قبل الحبس فيه روايتان في رواية يقبل ولا يحبس وفي رواية الخصاف  
لا تقبل ويحبسه واليه ذهب عامة مشائخنا رح هو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وفي الخانية  
وبعد ما خلى سبيله هل لصاحب الدين ان يلزمه اختلافوا فيه والصحيح ان له ان يلزمه وقال الشيخ  
الامام شمس الائمة الحلواني رح احسن الاقويل في الملازمة ما روى من محمد رح انه قال  
يلزمه في مشيئته ولا يمنعه من الدخول الى اهله ولا من الغداء والعشاء ولا من الوضوء والخلاء  
وفي الفتاوى العتابة ويجلس على باب داره حتى يخرج وليس له ان يحبس في موضع لان  
ذلك حبس وليس له حق الحبس قال هشام سألت محمدا رح فان كانت الملازمة تضرب عياله وهو ممن  
يكنسب في سقى الماء في طوفه قال أمر صاحب الحق ان يركل غلامه يكون معه ولا امنعه من طلب  
قدر قوت يومه ولعياله وكذلك ان كان يعمل في سوقه قال وان شاء ترك اياما يعني هذا المفلس ثم يلزمه  
على قدر ذلك قلت له فان كان ماملا يعمل بيده قال ان كان عملا يقدر ان يعمل حيث يلزمه اي حيث  
يجلس لازمه ويعمل هوئمه وان كان عملا لا يقدر الا على الطلب خرج وطلب فان كان في ملازمته ذهاب  
قوته وقوت عياله امرته ان يقيم كفيلا بنفسه ثم يخلى سبيله فليست رزق الله تعالى وفي كتاب الافضية

ان كان العمل سقى الماء ونحوه ليس لصاحب الحق ان يمنعه من ذلك ولكن امان يلزمه او يلزمه  
 ذائبه او اجيره او غلامه الا اذا اكفاه نفقته او نفقة مياله واعطاه حينئذ كان له ان يمنعه من ذلك لانه  
 لا ضرر على الملزوم في هذه الصورة وفيه ايضا ليس لصاحب الحق ان يمنع الملزوم ان يدخل  
 في بيته لغايط او خداء الا اذا اعطاه الغداء واعد موضعا آخر لاجل الغايط حينئذ كان له ان يمنعه من ذلك  
 وفي الخانية فان قال المديون لا اجلس مع فلامك واجلس معك قال بعضهم كان له ذلك والصحيح  
 ان في الملازمة الرأي الى صاحب الدين لا الى المديون ان شاء لازمه بنفسه وان شاء لازمه بغيره  
 وفي الذخيرة قال الفاضل الامام ابو علي النسفي رح المذهب عندنا ان الطالب لا يلزم المطلوب  
 في المسجد لان المساجد بنيت لذكر الله تعالى لا للملازمة وحكى من الفقيه ابي جعفر الهندي ان  
 الطالب لا يلزم المطلوب بالليالي ولو كان الرجل ممن يكتسب بالليالي يلزم في الليالي كذا في  
 التارخانية \* وذكر الخصاص رجل حبس غريماله ثم غاب فسأل القاضي عن المحبوس فوجده معسرا  
 ياخذ منه كفيلا ويخلى سبيله لانه ربما يغيب الطالب ويخفى نفسه ويريد ان يطول حبسه فيضرر  
 كذا في محيط السرخسي \* وعن محمد رح ان للطالب ان يلزم الغريم وان لم يامر القاضي به لازمه  
 ولا فلسه ان كان مقرا بحقه فان قال الغريم احبسني وابى الطالب الا الملازمة قال يلزمه كذا في الذخيرة \*  
 ليس للطالب ان يقيم في الشمس او على الثلج او في موضع يضربه كذا في الخلاصة \* عن محمد رح  
 سئل من ملازمة المرأة قال امر غريمها ان يامر امرأته حتى تلازمها فقبل له ان لم يقدر الغريم على  
 امرأته تلازمها قال اقول لغريمها اجعل معها امرأة فتكون في بيتها وتكون انت على الباب او تكون  
 المرأة في بيت نفسها وحدها ويكون الغريم على الباب قبل له اذا انهربت المرأة وتذهب قال ليس  
 له الا ذلك وذكر ابن رستم من محمد رح يلزمها في موضع لا يخاف عليها الفتنة كالمساجد والاسواق  
 ونحو ذلك ان شاء برجال وان شاء بنساء وهذا في النهار وما في الليل فيلزمها بالنساء لاصحالة  
 فالاحاصل انه يلزم على وجه يقع الامن من الفتنة من كل وجه ذكره لال في كتاب الوقف اذا  
 شهد الشهود بعد مضي المدة انه فقير فالقاضي لا يخلى سبيله حتى يسأل في السروانه حسن فان  
 وافق خبر السرشادة الشهود لا يخلى سبيله ايضا حتى استخلف المحبوس ثم يخلى سبيله وان  
 خالف خبر السرشادة الشهود اخذ بخبر العدل في السر كذا في المحيط \* وذكر الامام قاضي خان  
 في الجامع الصغير وان رأى القاضي ان يسأل بعد الحبس قبل انقضاء المدة كان له ذلك والبينة

على الافلاس قبل انقضاء المدة بعد الحبس مقبولة بالاجماع كذا في التآثر خانية \* وان اقام المحبوس بينة على مسرته واقام صاحب الحق بينة على يساره اخذ بينة صاحب الحق ولم يذكر محمد درج في شيء من الكتب كيفية الشهادة على الافلاس وذكر الخصاص في كتاب الوقف كيفية الشهادة على الافلاس فقال ينبغي للشهود ان يشهدوا انه فقير لا نعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك من حد الفقر وحكى من الفقيه ابي القاسم انه قال ينبغي ان يقولوا انه مفلس معدم لانعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليله وقد اخترنا امره في الهر والعلانية وهذا اتم وابلغ ثم اذا ثبت مسرته فالقاضي لا يحبس به بعد ذلك مالم يعرف له مالا وان قامت البينة على مسرته بعد ما مضت مدة في الحبس وكان الطالب غائبا والقاضي لا ينتظر حضور الغائب بل يخرج من السجن ولكن يأخذ كفيلا كذا في المحيط \* واذا قامت البينة على عسار المحبوس فقبل ان يحكم القاضي بافلاسه اطلق رب الدين المحبوس فطلب المحبوس من القاضي ان يقضى بعسره ببينة اقامها بحضرة رب الدين اجابه القاضي الى ذلك لان فيه فائدة حتى لا يحبس به رب الدين ثانيا من ساعته وحتى لا يحبس دائن آخر كذا في الذخيرة \* وان كان الرجل محبوسا بدين رجائين فادى الى احدهما لا يخرج من السجن حتى يؤدي حق الآخر وهذه المسئلة دليل على ان للمحبوس ان يؤثر بعض الغرماء على البعض وقد نص في فتاوى النسفي على ذلك وصورة المسئلة المذكورة ثمة رجل عليه الف درهم لثلاثة نفر لو احد منهم خمسمائة ولو احد منهم ثلثمائة ولو احد منهم مائتان فاجتمع الغرماء وحبسوه بديونهم في مجلس القضاء وماله خمسمائة كيف يقسم ماله بينهم قال ان كان المديون حاضرا فانه يقضى ديونه بنفسه وله ان يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض على البعض لانه يتصرف في خالص ملكه لم يتعلق به حق احد فيتصرف فيه على حسب مشيئته وان كان المديون غائبا والدين ثابت عند القاضي فالقاضي يقسم ماله بين الغرماء بالخصص وليس للقاضي ولاية تقديم بعضهم على البعض المرأة اذا حبست زوجها او بدين آخر فقال الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موضع في السجن لتكون معي ذكر الخصاص في ادب القاضي في باب المطالبة بالمهر انه لا يحبسها وبعض قضاة زماننا اختاروا الحبس لفساد الزمان هذا الباب المعصية عليها فانها ان لم تحبس وقد حبست زوجها تذهب حيث تريد كذا في الذخيرة \* وفي نوادر

فواد رابن جماعة من محمد رح اذا مات الرجل وفي الورثة صغير وكبير وللميت على رجل دين  
فحبسه الابن الكبير ثم اراد ان يطلقه لم يطلقه القاضي حتى يستوثق للصغار ولا يخرج المحبوس  
في الدين من السجن المحمي شهر رمضان ولا للفطر ولا للاضحى ولا للجمعة ولا للصلوة مكتوبة ولا للحجة  
فريضة ولا لحضور جنازة بعض اهله وان اعطى كفيلا بنفسه كذا في المحيط \* ولا زيادة المريض كذا  
في الخلاصة \* اذا مات للمحبوس والدا وولد ولم يكن بحضرته احد للغسل والتكفين يخرج القاضي  
من السجن هو الصحيح اما اذا كان من يقوم بذلك لامعنى لاجراجه من السجن قيل ان المحبوس  
يخرج بكفيل كان ثمة لاجازة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد ولا يخرج لغيرهم وعليه الفتوى  
كذا في جواهر الاحلاطى \* وقيل في الوالدين والاجداد والجدات والولد لابأس باخراجه اما في  
غيرهم لا يخرج والفتوى على انه يخرج في قرابة الولاد بكفيل كذا في الكبرى \* وحكى من الشيخ  
الامام ابى بكر الاسكاف رح انه قال في المحبوس في السجن اذا جن لم يخرج الحاكم من السجن  
وذكر الخصاص رح في ادب القاضي ان المحبوس في السجن اذا مرض مرضا اضناه ان كان له خادم  
يخدمه لا يخرج من السجن ولا يخرج للمعالجة وهكذا روى من محمد رح حتى قيل له وان مات  
فيها كذا في المحيط \* وفي واتعات الناطقى لو مرض في الحبس واضاه ولم يجد من يخدمه يخرج  
من الحبس هكذا روى من محمد رح هذا اذا كان الغالب هو الهلاك ومن ابى يوسف رح انه  
لا يخرج والهالك في السجن وغيره سواء والفتوى على رواية محمد رح كذا في الخلاصة \*  
قال محمد رح المحبوس ينور في السجن ولا يخرج الى الحمام ولو احتاج الى الجماع لابأس  
بان يدخل زوجته او جاريته في السجن فيطأهما حيث لا يطلع عليه احد وفي الفتاوى العنابية  
وان لم يجد مكانا خاليا لا يجامع وهل يترك ليكتسب في السجن اختلف المشائخ رح فيه  
قال بعضهم لا يمنع من الاكتساب في السجن وقال بعضهم يمنع من ذلك وهو الاصح واليه اشار  
الخصاص رح وفي الكبرى وقال القاضي فخر الدين الفتوى اليوم على انه لا يمنع من الاكتساب  
ولا يمنع المسجون من دخول اهله وجيرانه عليه ولكن لا يمكنون من ان يكتوئهم طويلا وفي السغناقي  
قالوا وينبغي ان يحبس في موضع خشن لا يبسط له فراش ولا وطاء ولا احد يدخل عليه ليستانس  
ليضجر قلبه المحبوس في الدين اذا امتنع من قضاء الدين وله مال فان كان ماله من جنس الدين  
بان كان ماله دراهم والدين دراهم فالقاضي يقضى دينه من راحته بخلاف وان كان ماله من خلاف

جنس دينه بان كان الدين دراهم وماله عروض او عقار او دنانير فعلى قول ابي حنيفة رح لا يبيع العروض والعقار وفي بيع الدنانير قياس واستحسان ولكنه يستديم حبسه الى ان يبيع بنفسه ويقضى الدين وعندهما يبيع القاضي دنانيره وعروضه رواية واحدة وفي العقار روايتان وفي الخانية وعندهما في رواية يبيع المنقول وهو الصحيح ويكون البيع على الترتيب بيع الدنانير اولاً ثم العروض ثم وثم ويقضى دينه كذا في التاتارخانية \* ذكر في كتاب العيّن والدين ان صاحب الدنانير اذا غفر دراهم من عليه الدين او على العكس كان له ان يأخذ هذا ببيان مذهب ابي حنيفة رح واما على قول ابي يوسف ومحمد رح القاضي يبيع مال المدين بدينه ولكن يبدأ بدنانيره اذا كان الدين دراهم فان فضل الدين من ذلك يبيع العروض اولادون العقار فان لم ينف ثمنه بدينه وفضل الدين منه حينئذ يبيع العقار اما بدون ذلك لا يبيع العقار اصلاً وهذا على احدى الروايتين منهما وقال بعضهم على قولهما يبدأ ببيع ما يخشى عليه التلف والتوى من عروضه ثم يبيع ما لا يخشى عليه التلف ثم يبيع العقار واذا كان للمدين ثياب يلبسها ويمكنه ان يجزى بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضى الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقى ثوباً يلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكنه ان يجزى بمادون ذلك المسكن يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكناً لنفسه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه للحال حتى انه يبيع اللبدي الصيف والنطع في الشتاء واذا كان له كانون من حديد او صفر يبيعه ويتخذ كانوناً من طين ثم آى قد يرتك للمدينون من ماله ويباع ما سواه لم يذكر محمد رح هذه المسئلة في شيء من الكتب وقد روى عن حماد بن عبد العزيز ثلث روايات في رواية قال يترك ثيابه ومسكنه وخادمه ومركبه لانه يحتاج الى ذلك كله وفي رواية اخرى يترك ثيابه ومسكنه وخادمه وبهذه الرواية اخذ بعض القضاة وفي رواية قال يباع جميع ماله ويؤاجر ويصرف غلته الى غرمائه وفي ظاهر رواية صاحبنا رح لا يؤاجر الا رواية روى عن ابي يوسف رح ولكن ان آجر هو نفسه واخذ الاجرة يترك له قوت يومه وعياله ويصرف ما سوى ذلك الى رب الدين ومن القضاة من قال انه ان كان في موضع الحر يباع ما فوق الازار وان كان في موضع البرد يترك له ما يدفع به من البرد حتى لا يباع جبته وعما مته ويباع ما سوى ذلك ومن المشايخ من قال يترك له دستا من الثياب ويباع ما سوى ذلك وبه اخذ شمس الاثمة الحلواني ومنهم من قال يترك له دستين من الثياب حتى اذا غسل



احدهما لبس الاخر وهو اختيار شمس الائمة السرخسي رح روى الحسن من ابي يوسف رح اذا  
باع امين القاضي عروض المديون في دينه وقبض الثمن وهلك ثم استحق المبيع رجع المشتري  
على الغريم ويرجع الغريم على المطلوب ولا يرجع المشتري على المطلوب ويجوز اقرار المحبوس  
بالدين لغيره بعد ان يحلف بالله ما اقربه على وجه التلجئة وهذا قول ابي يوسف رح واذا اقر  
المحبوس بالمبيع يحلف المشتري بالله انه اشترى منه صحيحا ودفع الثمن اليه وما كان ذلك تلجئة  
كذا في المحيط \* ولا يزوج المديون ليقضى دينها من مهرها كذا في الملتقط \* وفي نوادر ابن سماعه  
عن محمد رح رجل عليه دين وهو معسر والمدين على رجل ملي فان الحاكم يجبر المعسر حتى  
يتقاضا ماله على غريمه الموسر فان فعل وحبس غريمه الموسر فان الحاكم لا يحبس المعسر بما عليه  
وقال ابو يوسف رح اذا كان للمعسر دين على غريمه اخذ القاضي غريمه بدينه وقضى  
دين غريمه ابن سماعه عن محمد رح في المحبوس بالدين اذا علم انه لامال له في هذه البلدة  
وله مال ببلدة اخرى يؤمر بدين ان يخرج من السجن ويأخذ منه كفيل بنفسه  
على قدر المسافه ويأمره ان يخرج ويبيع ماله ويقضى دينه فان اخرج فلم يخرج الى ذلك  
الموضع حبسه كذا في الذخيرة \* والامال غير مقدرة في حق الحبس حتى انه يحبس في الدرهم  
وفي اقل منه لان مانع الدرهم وما دونه ظالم كذا في الكفالة والحوالة من الميسر كذا في النهاية \*  
تساقط الخصمان عند القاضي ان شاء حبسهما او عزرهما حتى لا يعود الى مثل ذلك القاضي فان عفا  
فحسن وان فعل ذلك احدهما عنده لا يعززه بل يطلب خصمه لئلا يمنع عن ذلك رجل يشتم  
الناس ان كان مرة يوءظ وان كان شاماً ضرب وحبس حتى يترك كذا في البرزانية \* الباب السابع  
والعشرون في ما يقضى به القاضي ويرد قضاؤه وما لا يرد \* ما يجب اعتباره في هذا الفصل شيان  
احدهما ان قضاء القاضي متى اعتمد سببا صحيحا ثم بطل السبب من بعد لا يبطل القضاء ان  
ثبت عدم سبب من الاصل بعد وجوده من حيث الظاهر فكذلك عند ائمة حنيفة رح وابي يوسف رح  
الاخر وعند ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح يبطل القضاء والثاني ان استحقاق المبيع  
على المشتري يوجب توقف البيع السابق على اجازة المستحق ولا يوجب نقضه وفسخه في ظاهر  
الرواية قال محمد رح في الزيادة رجل اشترى من آخر جارية ولم يقبضها حتى استحقها رجل  
بالينة والبائع والمشتري حاضرا وقضى القاضي بها للمستحق ثم ادعى البائع والمشتري

ان المستحق بائعها من هذا البائع وسلمها اليه ثم باعها البائع من المشتري واقام البينة قبلت  
بينته فقد شرط محمد رح في الكتاب للقضاء بالجارية للمستحق حضرة البائع والمشتري  
وانه شرط لازم حتى لو حضر البائع دون المشتري او حضر المشتري دون البائع فالقاضي  
لا يقضى بها للمستحق وان لم يكن لهما بينة على ما ادعيا وطلب المشتري من القاضي ان يفسخ  
العقد بينهما لعجز البائع عن التسليم اجابه القاضي الى ذلك فان فسخ القاضي العقد بينهما  
ثم وجد البائع بينة واقامها على المستحق انه كان اشتراها وقبضها من المستحق قبل ان يبيعها  
من هذا المشتري قضى القاضي بالجارية للبائع وليس له ان يلزمه المشتري وقول محمد رح  
في الكتاب ثم وجد البائع البينة واقامها على المستحق يشير الى ان شرط قبول هذا البينة اقامتها  
على المستحق ولو كان المشتري قبض الجارية من البائع ثم استحقها مستحق بالبينة قضى بها  
للمستحق ويشترط حضرة المشتري لا غير وينقض القاضي البيع بينهما على ظاهر الرواية ان اطلب  
المشتري ويرجع المشتري بالثمن على البائع فان اقام البائع بعد ذلك بينة على المستحق انه  
كان اشتراها منه وقبضها قبل ان يبيعها قضى القاضي بالجارية للبائع وبطل قضاء القاضي حتى  
كان للبائع ان يلزم الجارية المشتري وهذا قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح اما على  
قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الاخر لا يبطل قضاء القاضي بالفسخ ولا يكون للبائع ان يلزم  
المشتري ثم عند محمد رح لما كان للبائع ان يلزم المشتري الجارية وان ابي هل للمشتري ان يأخذها  
من البائع اذا ابي البائع ذلك لم يذكر هذا الفصل هنا قال مشائخنا رح وينبغي ان لا يكون له ذلك  
واليه اشار بعد هذا في هذا الباب هذا اذا فسخ القاضي العقد بينهما فلو ان القاضي لم يفسخ العقد بينهما  
ولكن البائع مع المشتري اجتمعا على الفسخ حين استحققت الجارية من يدى المشتري ثم اقام البائع  
بينته على المستحق وقضى القاضي له بالجارية لا يكون له ان يلزم المشتري بلا خلاف وان اراد  
المشتري ان ينقض البيع بعد الاستحقاق بلا قضاء ولا رضاء ليس له ذلك فالمدح ان لا بد لصحة النقص  
ههنا من قضاء او تراض منهما وان كان المشتري لم يطلب من القاضي فسخ العقد بعد الاستحقاق  
ولكن طلب من البائع ان يرد الثمن عليه فرده عليه ثم اقام البائع بينة على المستحق على ما ذكرنا  
واخذ الجارية من المستحق ليس له ان يلزم المشتري اياها ولو كان البائع لم يرد الثمن حتى خاصمه  
المشتري

المشتري الى القاضي فسخ العقد بينهما والزم البائع الثمن للمشتري فأخذه منه ولم يأخذه حتى  
اقام بينة على المستحق على ما قلنا واخذ الجارية كان له ان يلزم المشتري عند محمد رح وابي يوسف رح  
الاول رجل اشترى من آخر عبدا بمائة دينار وقبضه وباعه من آخر وقبضه المشتري الثاني  
ثم استحقه رجل على المشتري الثاني فاقام المشتري الثاني بينة على المستحق انه كان باعه  
من البائع الاول بكذا وسلمه اليه او البائع الاول باعه من بائعه وسلمه اليه قبلت بينته في ظاهر  
الرواية فان لم يقم المشتري الآخر بينة على ذلك ولكن خاصم بائعه وهو المشتري الاول في الثمن  
وقضى عليه بذلك ثم ان المشتري الاول اقام بينة على ان المستحق باعه من البائع الاول فسلمه اليه  
قبل ان يبيعه منه واخذ الغلام منه هل له ان يلزم المشتري الثاني على قول محمد وابي يوسف رح  
له ذلك وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ليس له ذلك فان لم يجد المشتري الاول بينة  
على ذلك ورجع البائع الاول بالثمن وقضى له به عليه فاقام البائع الاول بينة على ذلك  
المستحق على ما ذكرنا واخذ العبد من المستحق كان له ان يلزم المشتري عند محمد وابي يوسف رح  
الاول وهل للمشتري الاول ان يلزم المشتري الثاني عند محمد وابي يوسف رح الاول ذكرانه  
ليس له ذلك رجل اشترى من آخر غلاما وقبضه ونقد الثمن فجاء مستحق واستحقه من يد المشتري  
بالبينة وقضى القاضي بالغلام للمستحق ثم اقام المشتري بينة على المستحق انه كان امر البائع  
ببيعه فباعه بأمره قبلت بينته فان لم يقم المشتري البينة على ذلك ورجع على بائعه بالثمن وقضى  
له به ثم ان البائع اقام بينة على المستحق انه كان امر ببيع هذا العبد قبل ان يبيعه ينظر ان كان  
مادفع الى المشتري عين ما قبضه منه او امسك المقبوض ورد مثله او استهلك المقبوض وضمن  
مثله لا يقبل بينته وان كان الثمن قد هلك عند الوكيل وضمن الوكيل للمشتري مثله من ماله  
قبلت بينته فان قبلت بينته يسترد من المشتري مادفع اليه فيأخذ الغلام من المستحق ويدفعه  
الى المشتري عند محمد رح وابي يوسف رح الاول وان كان المشتري باع الغلام من آخر  
فاستحق من يد المشتري الاخير ورجع المشتري الاخير على المشتري الاول وقضى له به فاقام  
المشتري الاول بينة على امر المستحق للبائع بالبيع قبلت بينته ويأخذ العبد من يد المستحق ويلزم  
المشتري الاخير عند محمد وابي يوسف رح الاخير قلوان المشتري الاول لم يجد بينة على ذلك  
ولكن رجع على بائعه بقضاء او بغير قضاء فاقام البائع الاول بينة على امر المستحق فهو على الوجه

التي ذكرنا في المسئلة الاولى كذا في المحيط \* قال محمد رح رجل رهن من آخر جارية بالف درهم عليه للمرتين وقبضها المرتين ثم اخذها الراهن بغير ان المرتين وباعها من انسان وسلمها اليه ثم ان المرتين اقام بينة على الرهن قبلت بينته وهل يتمكن المرتين من فسخ هذا البيع روى من محمد رح انه يتمكن والصحيح انه لا يتمكن والمشتري بالخيار ان شاء فسخ وان شاء صبر حتى يفتكها الراهن فيأخذها فان اختار المشتري فسخ العقد وفسخ القاضي العقد وقضى له بالثمن على البائع ثم ان البائع قضى المرتين المال واسترد ما ليس له ان يلزم المشتري ولو كان الراهن قد قضى الدين وقبض الجارية ثم باعها من هذا المشتري ثم ان المرتين جحد القضاء وقضى القاضي له بالجارية رهنا وطلب المشتري من القاضي ان يفسخ العقد وفسخ ورد الثمن على المشتري ثم اقام البائع بينة على قضاء الدين واسترد ما قبل البيع واخذها واراد ان يلزم المشتري هل له ذلك وقع في بعض نسخ محمد رح ان المسئلة على التفصيل ان كان المشتري لم يقبضها حتى استحقها المرتين ليس له ذلك وان كان المشتري قبضها فله ان يلزم المشتري عند محمد رح وابي يوسف رح الاول خلا لا يبي حنيغة وابي يوسف رح الآخرو وقع في بعض النسخ ان له ان يلزم المشتري عند محمد رح وابي يوسف رح الاول مطلقا من غير تفصيل فهذا اطلاق يدل على ولاية الالزام عند محمد رح وابي يوسف رح الاول سواء كانت الجارية مسلمة الى المشتري او لم تكن وهو الصحيح كذا في الملتقط \* الباب الثامن والعشرون في بيان حكم ما يحدث بعد اقامة البينة قبل القضاء \* قال محمد رح في الجامع مديدي رجل جاء رجل وادعى انه عبده وانكر صاحب اليد مواده فذهب المدعي ليأتي بالشهود فباع صاحب اليد العبد من رجل وسلمه اليه ثم اودع المشتري العبد من البائع وغاب ثم ان المدعي امار صاحب اليد عند القاضي هذا ليقوم عليه البينة بحقه فهذه المسئلة على وجوه اما ان علم القاضي بما صنع ذواليد ولم يعلم ولكن اقر المدعي بذلك وفي الوجهين جميعا لاختصومة للمدعي مع صاحب اليد وكذلك اذا اقام صاحب اليد بينة على اقرار المدعي بذلك وان لم يكن شيء من ذلك ولكن صاحب اليد اقام بينة على ما صنع فذكر انه ودعة في يده لفلان بشري كان بعد الاختصومة فان القاضي لا يقبل بينته ولا يندفع منه الاختصومة وان لم يندفع عنه خصومة المدعي وقضى القاضي عليه ببينة المدعي لو حضر المشتري بعد ذلك و اقام البينة على الشراء من صاحب اليد لا يسمع بينته كذا في المحيط \* والهبة والصدقة في هذا بمنزلة البيع اذا اتصل بهما القبض

اكذا في الكبرى \* ولو كان القاضي لم يقض بشهادة شهود المدعى حتى حضر المشتري دفع ذواليد  
العبد اليه ويجعل القاضي المشتري خصما للمدعى ولا يكلف المدعى اعادة البينة واذ اقضى  
القاضي على المشتري للمدعى يبطل البيع الذي جرى بينه وبين ذواليد ويرجع المشتري عليه  
بالثمن وكذلك لو شهد على صاحب اليد واحد ثم حضر المشتري ودفع العبد فاقام المدعى  
شاهدا آخر على المشتري قضى له بالعبد ولا يكلف اعادة الشاهد الاول وكذلك لو ان ذاليد باع  
العبد من غيره ولم يسلمه الى المشتري حتى حضر المدعى واقام الذي في يديه البينة انه باع العبد  
من فلان ولم يسلم اليه لابلتفت الى بينة ذى اليد ويكون الجواب فيه كالجواب في ما اذا اقام بينة  
على البيع والقبض ثم الايداع منه قال محمد رح في الجامع رجل في يده عبدا قام رجل بينة على انه  
عبده اشتراه من الذي في يديه بالف درهم ونقده الثمن واقام ذواليد البينة انه عبدا فلان اودعه  
فان الخصومة لا يندفع عنه ويقضى بالعبد للمدعى فلو لم يقض القاضي بالعبد للمدعى حتى حضر  
المقر له وصدق ذواليد في ما اقر له به فالقاضي بأمر ذاليد بدفع العبد الى المقر له ثم يقضى القاضي للمدعى  
الشراء بالعبد ولا يكلفه اعادة البينة على المقر له فان قال المدعى انا عبدا البينة على المقر له كان له ذلك  
وكان المقضى عليه في هذه الحالة المقر له لا ذواليد بخلاف ما اذا قال المدعى انا لا اعبدا البينة  
فان المقضى عليه في هذه الصورة ذواليد لا المقر له ولو ان القاضي لم يقض بالعبد للمدعى على الذي  
حضر حتى اقام الذي حضر بينة انه عبدي اودعته من صاحب اليد ولم يقم البينة على الايداع  
قبلت بينته وبطلت بينة مدعى الشراء ثم ان اقام مدعى الشراء البينة على رب العبد انه كان للذي  
في يديه وانه اشتراه منه بالف درهم ونقده الثمن فهذا على وجهين اما ان اعاد البينة على رب العبد  
بعد ما قضى القاضي لرب العبد ببينة وفي هذا الوجه لا يقبل ببينته وان كان قبل القضاء يقبل ببينة  
مدعى الشراء متى امارها على المقر له ثم هنا ثلث مسائل احدها ما ذكرنا ان مدعى الشراء اقام شاهدين  
فقبل القضاء له اقر صاحب اليد بالعبد لفلان الغائب ثم حضر وصدق المقر في اقراره فانه يومر بدفع العبد  
الى المقر له فان اقام مدعى الشراء شاهدا آخر على الشراء قضى بالعبد ولا يكلف القاضي  
اعادة الشاهد الاول على المقر له ويكون المقضى عليه ذواليد دون المقر له المسئلة الثالثة مدعى  
الشراء اذا لم يقم البينة على ذى اليد حتى اقر ذواليد ان العبد لفلان الغائب اودعه اياه ثم حضر

المقر له وصدقه ودفع العبد اليه ثم اقام مدعى الشراء البينة على المقر له وقضى القاضي بذلك كان المتضي عليه في هذه الصورة المقر له وفي آخر دعوى الجامع رجل في يديه دار جاء رجل وادعى انها داره وطلب القاضي من المدعى البينة فقاما من عند القاضي وباع المدعى عليه الدار من رجل فبيعه صحيح حتى لو تقدم ما بعد ذلك الى القاضي وجاء المدعى بشهود يشهدون ان الدار له وقد علم القاضي ببيع المدعى عليه واقر المدعى بذلك فلا خصومة بينهما وان كانت الدار في يد المدعى عليه وكذلك لو اقام المدعى شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي فباع المدعى عليه الدار من رجل فبيعه صحيح حتى لو تقدم ما بعد ذلك الى القاضي وجاء المدعى بالشاهد الآخر فالقاضي لا يسمع خصومة المدعى اذا علم القاضي بالبيع او اقر المدعى بذلك ولو كان المدعى اقام شاهدين فعلا فلم ينقض القاضي بشهادتهما ثم قاما من عند القاضي وباع المدعى عليه الدار من المدعى لا يصح حتى لو تقدم ما بعد ذلك الى القاضي فالقاضي يقضى عليه بتلك البينة وان اقر المدعى ببيعه او علم القاضي بذلك فرق بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين وروى ابن سماعة عن ابي يوسف رح انه سوي بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين وابطل بيع المدعى عليه وبينته في الفصلين جميعا ووجه الفرق على ظاهر الرواية انه باقامة الشاهدين ان لم يثبت حقيقة الملك للمدعى في المدعى به لكن ثبت حق الملك لوجود الحجة بكمالها وحق الملك للمدعى في المدعى به يمنع صحة بيع المدعى عليه صيانة لحق المدعى فالمدعى انما اقر ببيع باطل والقاضي علم بيعا باطلا فلا يصلح ذلك دافعا لخصومة المدعى اما باقامة الشاهد الواحد كما لم يثبت حقيقة الملك للمدعى لم يثبت حق الملك لنقصان في الحجة فكان تصرف المدعى عليه حاصلا في خالص ملكه فصح فالمدعى اقر ببيع صحيح والقاضي علم بيعا صحيحا فصلح دافعا لخصومة المدعى قال رجل في يديه عبد ادماه رجلان كل واحد منهما يقيم البينة انه عبده او دعه الذي هو في يديه ون واليد يجحد ذلك او لا يجحد ولا يقر بل سكت فلم يقضى القاضي بشهادة الشهود لعدم ظهور عدالتهم حتى اقر ن واليد لاهما بعينه انه عبده او دعه فان القاضي يدفع العبد الى المقر له فاذا عدلت الشهود قضي بالعبد بينهما نصفين وكان ينبغي ان يقضى بجميع العبد لذي لم يقر له ن واليد لان المقر له لما صدق ن واليد فيما اقر واخذ العبد صار العبد ملكا له رقبة ويدا نصارا المقر له مع صاحبه بمنزلة الخارج مع ن واليد اذا اقام البينة على الملك



على الملك المطلق فيقضى بكل العبد للخارج واعتبره بما لو اقر ذواليد لاحدهما قبل ان يقيما البينة ثم اقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى. كان العبد كله للذي لم يقر له ذواليد لما قلنا فهنا كذلك والجواب هو الفرق بينهما قبل اقامة البينة وبينهما بعدها ان التزكية لا تجعل البينة حجة بل يظهر من ذلك الوقت ان كونهم احجة بينة الاستحقاق من ذلك الوقت فمتى كان الاقرار بعد اقامة البينة فعند ظهور العبد لا يظهر الاستحقاق قبل الاقرار فيظهر ان الاقرار كان باطلا لصدوره من شخص ظهر انه ليس بملك ومتى بطل الاقرار بطل التصديق فضرورة لانه مبني عليه فصار وجود الاقرار وعدمه بمنزلة فاما ان كانت الشهادة بعد الاقرار فظهور العبد لا يظهر الاستحقاق قبل الاقرار فلا يتعين بطلان الاقرار وان لم يبطل الاقرار صار المقر له صاحب يد وغير المقر له خا رجاء فيقضى ببينة الخارج ولو اقام كل واحد من المدعين شاهدا او احدا على ما ادعاه ثم اقر ذواليد بالعبد لاحدهما يدفع العبد اليه ولا يبطل ما اقام كل واحد منهما من الشاهد الواحد فان اقام غير المقر له شاهدا آخر قضى بالعبد له فان لم يقض له حتى جاء المقر له بشاهد آخر قضى بالعبد بينهما نصفين الا ان يقول الذي لم يقر له ذواليد قبل ان يقضى بالعبد بينهما نصفين اني اعيد شاهدي الاول وقيمها مع شاهدي الآخر على المقر له فحينئذ يقضى بكل العبد له ولو قال غير المقر له قدمت شاهدي الاول او غاب يقال له هات بشاهد آخر على المقر له ويقضى لك بكل العبد فان اقام شاهدا آخر يضم الثاني مع الاول فيقضى بالعبد كله له الا ان يقيم المقر له شاهدا آخر مع الشاهد الاول او يقيم شاهدين مستقلين فيكون بينهما عبد بين يدي رجل اقام رجلا كل واحد منهما البينة على انه عبده او دعه اياه وذواليد جاحدا وساكت فيقضى بالعبد بينهما نصفين ثم ان كان احدهما اقام على صاحبه تلك البينة او غيرها ان العبد عبده لم ينتفع بتلك البينة ولا يقضى له على صاحبه بشيء ولو دلت بينة احدهما ولم يعدل بينة الآخر ولم يقر الآخر شاهدا اصلا او اقام شاهدا واحدا فتقضى به لمن عدل بينته ثم جاء الآخر ببينة ما دلته قضى له به لانه لم يصرم مقضيا عليه به من جهة صاحبه لانه لم يكن له في المقضي به لاحقية الملك ولاحق الملك لعدم الحجة الموجبة للقضاء على الانسان بازالة الاستحقاق الثابت له فان لم يكن الحق ثابتا له كيف يتصور ازالته فعلم انه لم يصرم مقضيا عليه فيسمع دعواه وبينته بعد ذلك ولو اقام احدهما البينة فلم يرك بينته حتى اقر ذواليدان العبد للذي لم يقر له البينة او دعه اياه ودفع القاضي العبد الى المقر له ثم زكيت بينة الذي اقامها واخذ صاحب البينة العبد من المقر له

ثم ان المقر له اتى ببينة انه عبده اودعه اياه تبليت بينته وقضى له بالعبد فان قال المدعى وهو في المقر له انا اعيد شهودي على المقر له هل تقبل بينته فهذا على وجهين ان كان ذلك بعد ما قضى ببينته لا تجمع بينة المدعى وان كان ذلك قبل القضاء ببينة المقر له قبلت بينة المدعى كذا في المحيط \* الباب التاسع والعشرون في بيان من يشترط حضوره لسماع الخصومة والبينة وحكم القاضي وما يتصل بذلك \* قال محمد رح ان استحق العبد من يد مشريه بالملك المطلق وقضى القاضي بالعبد للمستحق وقصر يدا لمشري من العبد ورجع المشري على بائعه بالثمن فاقام البائع بينة ان هذا العبد نتج في ملكي من امتي وان القضاء للمستحق وقع باطلا وليس لك حق الرجوع على الثمن قبلت بينته ان اقامها بحضرة المستحق كذا في الملتقط \* وكذا اذا قام البائع بالبينة على ان هذا العبد نتج في ملك بائعي من امته قبلت بينته ان اقامها بحضرة المستحق فان قبل كيف تقبل ببينة البائع في هاتين الصورتين وان البائع صار مقضيا عليه بالقضاء على المشري لما مر ان القضاء بالملك المطلق على ذي اليد قضاء على من تلقى ذو اليد الملك من جهته قلنا نعم البائع صار مقضيا عليه ولكن بالملك المطلق لا بالنتاج والبائع ههنا لا يقيم البينة على الملك المطلق وانما يقيم البينة على النتاج والمقضى عليه بجهة انما لا تقبل ببينته في الجهة التي صار مقضيا عليه لاني جهة اخرى الا يرى ان من ادعى دابة في يد انسان ملكا مطلنا وصاحب اليد يدعى النتاج فلم يجد بينة على النتاج حتى قضى القاضي بالدابة للمستحق ثم وجد صاحب اليد بينة على النتاج واقامها قبل بينته وقضى بالدابة له وان صار ذو اليد مقضيا عليه لانه صار مقضيا عليه بالملك المطلق لا بالنتاج فقبلت بينة على النتاج لهذا اليه اشار في السير الكبير ثم ان محمد رح شرط حضرة المستحق لقبول هذه البينة من البائع وبعض المسائخ ابوا ذلك قالوا ينبغي ان لا يشترط حضرة المستحق وهكذا حكم الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح بفرغانة وبعض مشائخنا قالوا لا بل حضرة المستحق شرط كما اشار اليه محمد رح وفي الذخيرة وقيل على قياس قول محمد وابي يوسف رح الآخر يشترط حضرة المستحق وعلى قياس قول ابى حنيفة وابي يوسف رح الاول لا يشترط حضرته وهذا القول اظهر واشبه وفي دعوى المستأجر يشترط حضرة الأجير والمستاجر لان الملك للأجير وللدل للمرتين واذا اراد الشفيع الاخذ بالشفعة وكان ذلك قبل قبض المشتري

يشرط حضرة البائع والمشتري للقضاء بالشفعة فاذا استحق المستعار رجل بالبينة يشترط للقضاء له حضرة المعير والمستعير جميعا وفي دعوى الضياع يشترط حضرة المزارعين اختلف المشائخ رح بعضهم اشترطوا وبعضهم لم يشترطوا وبعضهم قالوا ان كان البذر من قبلهم يشترط حضرتهم وان كان البذر من قبل رب الارض لا يشترط حضرتهم واذا ادعى رجل نكاح امرأة وله زوج ظاهر يشترط حضرة الزوج الظاهر لا سماع الدعوى والبينة واذا مات الرجل وترك اشياء يمكن نقلها وعليه دين مستغرق لتركته وليس له وارث ولا وصي فالقاضي ينصب له وصيا لبيع تركته ولا يشترط احضار التركة لخصم الوصي وهل يشترط احضار الاثبات التركة فقد قيل يشترط وقيل لا يشترط واذا قامت البينة على افلاس المحبوس لا يشترط لسماعها حضرة رب الدين ولكن ان كان رب الدين حاضرا او وكيله فالقاضي يطلقه بحضرتة وان لم يكن احدهما حاضرا فالقاضي يطلقه بكفيل ولو ادعى رجل على صغير شيئا وله وصي حاضر يريد به الصغير المحجور عليه لا يشترط حضرة الصغير هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب القسمة ولم يفصل بينهما اذا كان المدعى به دين او مينا وجب الدين بمباشرة هذا الوصي او وجب لالمباشرة وذكر الناطقي في اجناسه اذا كان الدين واجبا بمباشرة هذا الوصي لا يشترط احضار الصغير وفي ادب القاضي للخصاف رح اذا وقع الدعوى على الصبي المحجور ان لم يكن للمدعى بيعة لا يكون له احضار الصغير وان كان للمدعى بيعة والمدعى يدعى الاستهلاك فله حق احضاره ولكن بحضرة ابوه حتى اذا لزم الصبي شيء يؤدي عنه ابوه من امره وفي كتاب الاقضية ان احضار الصبي في الدعوى شرط وبعض المتأخرين من مشائخنا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعيا او مدعى عليه ومنهم من ابي ذلك اذا لم يكن للصبي وصي وطلب المدعى من القاضي ان ينصب عنه وصيا اجابه القاضي الى ذلك وبشروط حضرة الصغير عند نصب الوصي للاشارة اليه ومن مشائخ زماننا رح من ابي ذلك وقال لو كان الصبي في المهدي يشترط احضار المهدي مجلس الحكم والاول اقرب الى الصواب واشبه بالفقه كذا في المحيط \* ولو وقع الدعوى على مريض او على امرأة مخدرة لا يشترط احضارهما كذا في الذخيرة \* وفي المآذون الكبير اذا لحقه دين التجارة وطلب الغرماء من القاضي بيع العبد فالقاضي لا يبيع العبد الا بحضرة الولي وفي المآذون الكبير ايضا اذا شهد شاهدان على العبد المآذون بغصب افتصبه او بوديعة امتهلكها او جعدها او شهدا عليه باقراره بذلك

وشهدوا عليه ببيع او شراء او باجارة وانكر العبد ذلك ومولاه غائب قبلت شهادتهما ولا يشترط  
 حضرة المولى ولو كان مكان العبد المازون مبد محجور عليه شهد شاهدان باستهلاك مال او  
 غصب اختصبه وجحد العبد ذلك لا تقبل هذه الشهادة الا بحضرة المولى وقول محمد رح في  
 هذه المسئلة ان الشهادة لا تقبل معناه انها لا تقبل على المولى حتى لا يحتاج طب المولى ببيع العبد  
 اما تقبل الشهادة على العبد ويقضى القاضي عليه حتى يواخذ به بعد العتق هكذا ذكر شيخ  
 الاسلام في شرح المازون وان كان المولى حاضرا مع العبد فان كان المدهى ادمى استهلاك مال  
 او غصب قال القاضي يقضى على المولى وان ادمى استهلاك ودية او استهلاك بضاعة  
 على العبد المحجور فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح القاضي لا يسمع هذه البينة على المولى  
 وعند ابي يوسف رح يسمع البينة على المولى والصبي المازون الذى اذن له ابوه او وصي ابيه في التجارة  
 بمنزلة العبد المازون له في التجارة اذا شهد الشهود عليه بما هو من ضمان التجارة قبلت شهادتهم ان كان  
 الذى اذن له غائبا واذا شهد الشهود على العبد المازون بقتل عمدا وقذف امرأة او زنا او شرب  
 خمر والعبد ينكر فان كان المولى حاضرا قضى له بذلك على العبد بخلاف وان كان العبد حاضرا  
 والمولى غائبا فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح القاضي لا يقضى عليه بشىء وعلى قول  
 ابي يوسف رح القاضي يقضى له عليه بالحد والقصاص كما لو قامت البينة عليه بالحد والقصاص  
 قبل الاذن وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبدان شهدوا على اقراره بالحدود الخالصة  
 لله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر لا تقبل هذه الشهادة بالاجماع وان شهدوا على اقراره بالقذف  
 او القتل العمد تقبل البينة حال حضرة المولى ويقضى بالقصاص وحد القذف وان كان المولى غائبا  
 فالمسئلة على الخلاف وان قامت البينة على اقرار العبد ولو شهدا لشهود على صبي مازون او معتوه  
 مازون له بقتل عمدا وقذف او شرب خمر او زنا فصيما عدا القتل لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن  
 حاضرا او غائبا وفيما اذا شهدوا بالقتل الخطأ ان كان الاذن حاضرا تقبل الشهادة ويقضى بالدية  
 على العاقلة وان كان الاذن غائبا لا تقبل الشهادة وقيل لو قامت البينة على قتل الصبي والمعتوه عمدا  
 كان او خطأ ان كان الاذن حاضرا قبلت البينة وقضى بالدية على العاقلة وان كان غائبا لا تقبل وان  
 شهدوا على اقرار الصبي والمعتوه ببعض ما ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن حاضرا او غائبا  
 وان

وان شهدوا على عبد مأذون له بسرقة عشرة دراهم او اكثر وهو محمّد فان كان مولاه حاضرا قطع  
مندهم جميعا وهل يضمن السرقة ان كان استهلكها يضمن وان كانت قائمة ردها على المسروق منه  
وان كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند ابي حنيفة ومحمد رح ويضمن السرقة وعند ابي يوسف رح  
يقضى بالقطع وان كان الشهود شهدوا بسرقة اقل من عشرة دراهم يقضى بالقاضي بالمال ولا يقضى  
بالقطع سواء كان المولى حاضرا او غائبا وان كان الشهود شهدوا على علي بن ابي طالب بسرقة عشرة دراهم  
والمولى غائب فالقاضي يقضى بالمال على العبد ولا يقضى بالقطع في قول ابي حنيفة ومحمد رح  
وقال ابو يوسف رح يقضى بالقطع ولو شهدوا على عبد محمّد بسرقة عشرة دراهم او اكثر فان كان المولى  
غائبا فالقاضي لا يقضى عليه بشيء لا بالقطع ولا بالمال عند ابي حنيفة ومحمد رح وان كان الشهود  
شهدوا على اقرار العبد المحمّد بالسرقه فالقاضي لا يقبل هذه البينة اصلا ان كان المولى غائبا  
وان كان حاضرا لا يسمع البينة على المولى حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى ببيعه لاجل المال  
ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في المحيط \* الباب الثلثون في نصب الوصي والقيم  
واثبات الوصية عند القاضي \* واذا ترك الرجل مالا في البلدة التي مات فيها وورثته في بلدة  
اخرى فادعى عليه قوم حقوقا واموالا هل ينصب القاضي من الميت وصيا ليثبت الغرماء الديون  
والحقوق على الميت ذكر الخصاف رح في ادب القاضي في اثبات الحقوق على الميت  
ان هذه البلدة ان كانت منقطعة عن تلك البلدة ولا يذهب العير من هنا الى ثمة ولا ياتي من ثمة  
الى هنا يعنى في الغالب فالقاضي ينصب منه وصيا كذا في الذخيرة \* وان لم يكن منقطعا لا ينصب  
كذا في البزاية \* واذا هلك الرجل وترك مروضا وعقارا عليه ديون ذكر الخصاف رح  
في نفقاته في باب نفقة المرأة اذا مات الرجل ولم يوص الى احد وله اولاد صغار وكبار فالقاضي ينصب  
وصيا في ماله وقال الشيخ الاجل شمس الائمة الحلواني رح وللقاضي ان ينصب الوصي في مال  
الميت في ثلث مواضع احدها ان يكون على الميت دين او تكون الورثة صغارا او يكون الميت  
او وصي بوصاها ينصب وصيا لينفذ وصاياه فانما ينصب القاضي الوصي في هذه المواضع او في  
ما عداها فلا وما ذكر الخصاف رح في ادب القاضي لا يخالف ما ذكره الشيخ الامام شمس الائمة رح لان  
المراد مما ذكره شمس الائمة نصب الوصي بقضاء الدين والمراد مما ذكر الخصاف نصب القاضي  
لا ثبات الدين واذا هلك الرجل وترك مروضا وعقارا عليه ديون وله ورثة كبار فامتنعت الورثة

من قضاء الدين وهن بيع التركة وقالوا الرب الدين سلمنا التركة ليك فانت اعلم به فالقاضي هل ينصب وصيا للميت فقد قيل ينصب وقد قيل لا ينصب ويأمر الورثة بالبيع فان ابوا حبسهم حتى يبيعوا فاذا حبسهم القاضي ولم يبيعوا الآن يبيع بنفسه او ينصب وصيا للميت لبيع الوصي ايفاء لصاحب الدين بقدر الممكن وان انصب القاضي وصيا في تركة الايتام والايتماء في ولايته ولم تكن التركة في ولايته وكانت التركة في ولايته والايتماء لم يكونوا في ولايته او كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته حكى عن الشيخ الامام شمس الاثمة رح انه قال يصح النصب على كل حال ويصير الرضي وصيا في جميع التركة اينما كانت التركة وقال القاضي الامام ركن الاسلام على السغدري رح ما كان من التركة في ولايته يصير وصيا وما لا كذا في المحيط \* القاضي ان انصب متوليا في وقف ولم يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته حكى عن شمس الاثمة الحلواني رح انه اذا وقعت المطالبة في مجلسه صح النصب وقال القاضي ركن الاسلام على السغدري رح انه لا يصح فان كان الموقوف عليهم في ولايته فان كانوا طلبة العلم اراهل قرية واناسا معدودين او كان خانا اوربا طامسجدا ولم تكن الضيعة الموقوفة في ولايته فنصب متوليا قال شمس الاثمة رح يصح ويعتبر النظام والمرافعة وقال ركن الاسلام ان لم يكن المقضى عليه حاصرا لا يصح النصب وان كان حاضرا يصح النصب كذا في الذخيرة \* رجل جاء الى قاض من القضاة وقال ان ابي فلان مات وعليه ديون وترك عروضا وعقارا ولم يوص الى احد وانا لا استطيع ببيع ما ترك لا قضي دينه لان اهل الناحية لا يعرفونني لا بأس للمقضى ان يقول ان كنت صادقا فبيع المال واقتض الدين ان كان صادقا فوقع موقعتا وان كان كاذبا لا يعمل امر القاضي وادامات الرجل وقد كان اوصى الى رجل اى جعله وصيا وقبل الوصى الوصاية في حيوة او بعد وفاته وجاء الى القاضي يريد اثبات وصايته فالقاضي ينظر فيه ان كان اهلالا وصاية يسمع دعواه اذا حضر مع نفسه من يصلح خصما حتى ان المدعى اذا كان عبدا او صبيا فالقاضي لا يسمع دعواه ما وهل ينقذ تصرفهما المختلف المشائخ رح فيه والاصح انه لا ينبغي ان عتق العبد فالقاضي يسمع دعواه بعد ذلك ويقضى بوصايته وان كبر الصبي فعلى قول ابي يوسف رح يسمع دعواه وعلى قول ابي حنيفة رح لا يسمع والخصم في ذلك وارث او وصى له او رجل للميت عليه دين او رجل له على الميت دين هذه الجملة من كتاب الافضية \* وفي المنتقى رواية ابراهيم رح مات وعليه دين واوصى بثلاث ماله او بدراهم مسماة لرجل وهذه الموصى له ثم جاء الغريم والورثة شهود وغيب وقدم



الموصى له الى القاضى فالموصى له لا يكون خصمه له واما الى ان الوصية متى حصلت بقدر الثلث فالموصى له لا يعتبر بالوارث واذا حصلت الوصية بما زاد على الثلث وصحت الوصية بان لم يكن ثمة وارث فالموصى له خصم الغريم في هذه الحالة ويعتبر الموصى له في هذه الحالة بالوارث لان استحقاق ما زاد على الثلث من خصائص الوارث والوارث ينتصب خصما للغريم ففي حق الموصى له يجب ان يكون الجواب كذلك وصاحب القضية ذكر الموصى له مطلقا من غير فصل بينهما اذا كان الموصى له بالثلث او بالزيادة على الثلث فيحتمل ان يكون المراد منه ما اذا كان الموصى له بالزيادة على الثلث ثم اذا اقام بينة على بعض هؤلاء ان الميـت اوصى اليه وانه قد قبل وصايته نظر القاضى فيه فان كان عدلا مرضى السيرة مهتديا في التجارة جعله القاضى وصيا وقضى بوصايته وان عرفه بالفسق والخيانة لايمضى ايصاؤه وان عرف منه ضعف رأى وقلة هداية في التصرف يمضى وصايته ولكن يضم اليه امينا مهتديا في التجارة حتى يتظاهرا في التجارة ولايتلفا مال الصبى وان لم يظهر منه فسق ولم يعرف بذلك لكن اتهم به فالقاضى يسند به بمشرفه او يضم اليه وصيا آخر حتى لا يتغورا احدهما بالتصرف فيظهر النظر للميتيم كذا في المحيط \* ولو ثبت الوصاية بالبينة وفي كتاب الوصاية اقرار الميـت لانا بديون ووصايا الاناس ووصايا بائرا ع البر وحضر بعض الغرماء وقضى له بحقه ثم حضرا اخر هل يتضى بتلك البينة في الوصية بانواع البر يكتفى بتلك البينة بالاجماع وفي الغرماء والوصايا عند البيـنة ربح لا يتضى بتلك البينة وعند ابى يوسف ربح يقضى كذا في الخلاصة \* قال في كتاب الاقضية واوان رجلا حضر عند القاضى وادعى ان اخاه فلان بن فلان مات وترك من الورثة اباه فلان بن فلان واهـ فلانة بنت فلان ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة وامراته فلانة بنت فلان لا وارث له غيرهم وانه اوصى الى في صحة عقله وجواز تصرفه في جميع تركته واني قبلت منه هذه الوصية وتوليت القيام بذلك وانه كان لـاخي هذا على هذا الرجل الذي حضر كذا من الدين وان اخي هذا مات قبل قبضه شيئا من هذا الدين وان على هذا الذي حضر قضاء هذا الدين الى لاصرفه الى ورثته والى ما امر به الميـت فالقاضى يسمع دعواه ويسأل الخصم اولاعن الموت فان اقر بالموت توجهت عليه المطالبة من جهة الموصى لان حق المطالبة كان ثابتا للميـت وبالموت تحول الى الموصى ثم يسأله من الدين فان اقر بالدين حينئذ يسأله من الوصاية فان اقر بها ايضا لا يؤمر بدفع المال اليه حتى يثبت وصايته بالبينة وذكر المحصاف رح في ادب القاضى رجل ادعى ان

فلان مات وانه كان اوصى اليه بقبض دينه الذي له على هذا الرجل والعين الذي في يديه وصدقه المدعى عليه في جميع ذلك امر بتسليم الدين والعين اليه وفي الجامع الكبير ان على قول محمد رح اولاً يؤمر المدعى عليه بتسليم الدين الى الوصى دون العين كما في الوكالة ثم رجع وقال لا يؤمر بتسليم الدين اليه ولا بتسليم العين فما ذكر في الاقضية يوافق قول محمد رح آخر على ما ذكر في الجامع ولو كان الغريم اقربا لموت وانكر الوصاية والمال كلف المدعى اقامة البينة على الوصية اولاً فاذا ثبت الوصاية بالبينة حينئذ يقيم البينة على المال وكذلك اذا انكر جميع ذلك كلف الوصى اقامة البينة على الوصاية والموت جميعاً لينتصب خصماً فاذا اقامها حينئذ تسمع البينة منه على المال فلما اقام البينة اولاً على المال ثم اقام البينة على الوصاية لا تقبل بينته على المال ويؤمر باعادتها وان كان الشهود على الوصاية والموت والمال فريقاً واحداً فاقام بينة على ذلك كله جملته قال ابو حنيفة رح لا تقبل بينته على المال ويؤمر باعادتها وقال ابو يوسف تقبل بينته عليها ولا يؤمر بالاعادة ولكن اذا آل الامر الى القاضي والقاضي يقضى بالوصاية اولاً ثم بالمال هكذا ذكر الخصاص رح وفي موضع آخر ان القاضي لا يقبل البينة على المال عند ابي حنيفة رح وعند محمد رح يقبل قال ثمة وقول ابي يوسف رح مضطرب واذا اقرب الوصاية والموت وانكر المال ولم تكن للمدعى بينة وطلب من القاضي ان يحلفه على المال اجابه القاضي اليه وان اقرب المال والموت وانكر الوصاية كان للقاضي ان ينصب وصياً ولو لم ينصب ليس له ان يستحلفه وان اقر بالوصاية والمال وانكر الموت هل يستحلفه عليه فالجواب فيه نظير الجواب في الوارث كذا في المحيط \* ادعى الوصى او القيم ان القاضي المعزول آجرهما مسانهة او مشاهدة كل شهر بكذا فان القاضي المولى لا ينفذ ذلك وكذا لو صدقة المعزول فان اقيمت البينة انه حال كونه قاضياً فعل ذلك قبلت البينة ثم ينظر ان كان قد آجر المثل او اقل ينفذ وان كان اكثر ينفذ بقدر آجر مثل عمله وبطل الزيادة وان استوفى ذلك امره بردة الزيادة على التيمم كذا في الخلاصة ولو كان اب الصغير مبدراً متلفاً مال الصغير ينصب وصياً يحفظ ماله ولو اشترى الوارث من مورثه شيئاً ثم اطلع بعد موته على عيب نصب القاضي وصياً حتى يرد عليه وكذا اذا اشترى الاب من ابنه الصغير شيئاً فوجد به عيباً نصب القاضي وصياً حتى يرد الاب عليه كذا في البرازية \*

الباب الحادى والثلاثون فى القضاء على الغائب والقضاء الذى يتعدى الى غير المقتضى عليه  
وقيام بعض اهل الحق من البعض فى اقامة البينة القضاء \* بالبينة على الغائب وللغائب لا يجوز  
الا اذا كان منه خصم حاضر اما قصدى وذلك بتوكيل الغائب اياه واما حكمى وذاك بان يكون  
المدعى على الغائب سببا لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة او شرطاً له على ما ذكر  
الشيخ الامام فخر الاسلام على البزدوى رح وهكذا كان يقضى القاضى الامام شمس الاسلام  
محمود عبدالعزىز الاوزجندى رح وعند عامة المشايخ رح ان يكون المدعى على الغائب سببا  
لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة اليه اشار محمد رح فى الكتب فى المواضع كذا فى التاتارخانية  
ثم سوى الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة بينما اذا كان المدعى على الغائب والحاضر  
شيتين وبينما اذا كان المدعى شيئاً واحداً فيشترط السببية لا انتصاب الحاضر خصماً من الغائب  
فى الفصلين جميعاً وذكر القاضى الامام ابو زيد فى كشف المشكل وعامة المشايخ فى شرحهم  
ان السببية يشترط فيما اذا كان المدعى شيتين وهو الاشبه والاقترب الى الفقه بيان هذا الاصل  
فيما اذا كان المدعى عليهما واحداً اذا دعى رجل داراً فى يد رجل انه داره اشتراها من فلان  
الغائب وهو يملكها وقد غصبها ذواليد منى وقال ذواليد الدار دارى فاقام المدعى بينة على  
دعواه قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الحاضر والغائب وينتصب الحاضر خصماً من الغائب  
اما على ما ذكره شيخ الاسلام فلان المدعى على الحاضر والغائب شيئاً واحداً والمدعى على الغائب  
سبب لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة واما على ما ذكره عامة المشايخ فلان المدعى على الحاضر  
والغائب شيئاً واحداً كذا فى الذخيرة \* اذا دعى على رجل انه كفل من فلان بما يذوب له عليه  
فاقر المدعى عليه بالكفالة وانكر الحق فاقام المدعى البينة انه ذاب له على فلان كذا فانه يقضى  
بها فى حق الكفيل الحاضر وفى حق الغائب جميعاً حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره  
اذا دعى الشفعة فى داره فى يد انسان وقال ذواليد الدار دارى ما اشتريتها من احد فاقام  
المدعى البينة ان ذاليد اشترى هذه الدار من فلان بالف درهم وهو يملكها وانه شفعيها فقضى  
بالشراء فى حق ذى اليد والغائب جميعاً كذا فى الفصول العمادية \* بيان هذا الاصل فيما اذا كان  
المدعى عليهما شيئاً اذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه  
هما عبدان لفلان الغائب فاقام المشهود له بينة ان فلان الغائب اعتقهما وهو يملكها فانه تقبل هذه

البينة وينبت العتق في حق الحاضر والغائب جميعاً والمدعى شيان المال على الحاضر والعتق على الغائب الا ان المدعى على الغائب سبب لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة لان العتق لا ينفك من ثبوت ولاية الشهادة بحال فصار الشىء واحداً من حيث المعنى فينتصب الحاضر خصماً من الغائب ويقضى بالعتق في حق الحاضر والغائب جميعاً كذا في الذخيرة \* اذا قذف محصناً جنى وجب عليه الحد فقال القاذف انا عبد وعلى نصف حد القذف وقال المقذوف لابل امتك مولاك ولى عليك حد الا حراراً واقام بينة على ذلك تقبل ويقضى بالعتق في حق الحاضر والغائب حتى لو حضرا لغائب وانكر العتق لا يلتفت الى انكاره وان ادعى شيئين مختلفين لانه ادعى على الحاضر حداً كاملاً وعلى الغائب العتق لكن لما كان العتق سبباً لثبوت ما يدعى على الحاضر قضى بالبينة في حق الحاضر والغائب جميعاً واذا قتل رجل عمداً وله وليان احدهما غائب فادعى الحاضر على القاتل ان الغائب عفا من نصيبه وانقلب نصيبى مالا وانكر القاتل فاقام المدعى البينة على ذلك تقبل ويقضى به في حق الحاضر والغائب كذا في الفصول العمادية \* واذا كان المدعى شيئين الا ان المدعى على الغائب ليس سبباً لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة بل قد لا يكون سبباً لا ينصب الحاضر خصماً من الغائب بيان هذا الاصل في رجل قال لامرأة رجل غائب ان زوجك فلان الغائب وكلنى ان احملك اليه فقالت المرأة انه قد طلقنى فلما واقامت على ذلك بينة قبلت بينهما في حق قصريد الوكيل منها الا في حق اثبات الطلاق على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر الطلاق فالمرأة نحتاج الى اعادة البينة كذا في الذخيرة \* جاء رجل الى عبد انسان وقال مولاك وكلنى بنقلى اياك اليه فبرهن العبد على انه حررة تقبل في قصريد الحاضر لا في حق ثبوت العتق على المرء كل فلو حضر الغائب وانكر لا بد من اعادة البينة كذا في البززية \* واذا كان المدعى عليهما شيان والمدعى على الغائب سبب لثبوت المدعى على الحاضر باتباع البقاء لا بنفسه فالقاضي لا يلتفت الى دعوى المدعى ولا يقضى ببينة لادعى الحاضر ولا على الغائب بيان هذا الاصل رجل اشترى من آخر جارية ثم ان المشتري ادعى ان البائع قد كان زوجها من فلان الغائب قبل ان اشتريتها وقد اشتريتها ولم اعلم بذلك وانكر البائع دعواه فاقام على ذلك بينة يريد رد الجارية فالقاضي لا يقبل هذه البينة لادعى الحاضر ولا على الغائب لان المدعى شيان النكاح على الغائب والرد على الحاضر والمدعى على الغائب من النكاح نفسه ليس بسبب لما

يدميه على الحاضر من غير اعتبار البقاء فان البائع لو كان زوجها ثم ان الزوج طلقها لا يكون للمشتري الرد وانما السبب بقاء النكاح الى حالة الرد ولم يقم البينة على البقاء ولو اقام البينة على البقاء لا تقبل ايضا ولا يقضى بالرد لان البقاء تبع للابتداء فاذا لم يكن انه يجعل خصما في نفس النكاح لم يكن ان يجعل خصما في اثبات البقاء وكذا المشتري شراء فاسدا اذا اقام البينة انه باع من فلان الغائب يريد ابطال حق البائع في الاسترداد لا تقبل بينته لافي حق الحاضر ولا في حق الغائب وكذلك لو ان رجلا في يديه دار بيعت بجنبها دار فاراد الذي في يديه الداران يأخذ المشتراة بالشفعة فقال المشتري للشفيع الدار التي في يديك ليس بدار لك انما هي لفلان واقام الشفيع البينة ان الدار التي في يديه داره اشتراها من فلان الغائب لا يقضى بالشراء لافي حق الحاضر ولا في حق الغائب ذكر في طلاق الجامع الصغير رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم ان امرأته الحالف ادعت على الحالف ان فلانا طلق امرأته و فلان غائب واقامت المرأة البينة لا تقبل منها هذه البينة ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها وقد اتمى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة وبوقوع الطلاق فان قيل ليس انه لو قال لامرأته ان دخل فلان الدار فانت طالق ثم ان المرأة اقامت البينة ان فلانا دخل الدار و فلان غائب تقبل هذه البينة ويحكم بوقوع الطلاق عليها فلنا ذلك ليس بقضاء على الغائب اذ ليس فيه ابطال حق على الغائب بخلاف مسألة الجامع الصغير لان ذلك قضاء على الغائب لان فيه ابطال نكاح الغائب والحاصل ان الانسان اذا اقام البينة على شرط حقه باثبات فعل على الغائب فان لم يكن فيه ابطال حق الغائب تقبل هذه البينة وينتصب خصما من الغائب وان كان فيه ابطال حق الغائب اتمى بعض المتأخرين انه تقبل البينة ويقضى على الحاضر والغائب جميعا والاصح انه لا تقبل هذه البينة ولا ينتصب الحاضر خصما من الغائب وبه كان يفتى ظهيرا لدين رح مسألة الجامع الصغير تدل على صحة هذا القول وما يفعله الوكلاء على باب القضاة اليوم من اثبات البيع او الوقف او الطلاق على الغائب بجعله شرطا لوكالة الحاضر وصورته ان يقول زيد مثلاً لجعفر ان كان عمرو ومثلاً باع داره او طلق امرأته او وقف ضياعه على سبيل كذا فانت وكيلى في اثبات حقى على الناس والخصومة فيها وقبضها ثم ان جعفر احضر رجلا يدعي عليه ما لا ويدهنى ان زيدا ندوكله بقبض حقوته على الناس واثباتها والخصومة فيها والوكالة معلقة بشرط كائن وهو بيع عمرو وضياعه من فلان او طلاق عمرو وامرأته وان عمرو قد كان باع ضياعه او طلق امرأته قبل توكيل زيد اياى

وقد صرت وكيلاً من زيد بالخصومة في حقوقه وقبضها وان لزيد عليك كذا وكذا فيقول المدمى عليه  
لجعفران زيدا قد كان وكلك على الوجه الذي قلت اني لا اعلم ان هذا الشرط هل كان وهل  
صرت انت وكيلاً فيقيم جعفر البينة على بيع عمرو وداره او على طلاق امرأته فيقضي القاضي  
بالبيع على عمرو ووكالة الحاضر فهذا فتوى بعض المتأخرين ايضاً والاصح ان هذه البينة لا تقبل  
لما ذكر في الجامع الا الصغير لان فيه ابطال حق الغير كذا في الذخيرة \* اذا كمل رجل من رجل بالف  
درهم وغاب المكفول منه وادعى الكفيل على الطالب ان الالف التي كفلت بها من فلان  
ثمن خمر وقال الطالب لا بل كان ثمن عبد فالقول قول الطالب فان اراد الكفيل ان يقيم بينة  
على الطالب بذلك لا تقبل بينته ولا ينتصب الطالب خصم له في ذلك بخلاف ما لو كان المطلوب  
حاضراً واقام البينة على الطالب على ان الالف التي يدعي علي من ثمن خمر حيث قبلت  
بينته كذا في التاتارخانية \* ولو ان رجلين عليهما الف درهم لرجل وكل واحد منهما كفيل عن  
صاحبه ثم جحد المال فاقام المدمى البينة على احدهما بالمال وقضى القاضي عليه بالمال والكفالة  
لم يأخذ الطالب شيئاً حتى غاب ثم قدم الآخر فان القاضي يقضي عليه بتلك البينة بخمس مائة  
كانت عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي نوا در ابن سماعة من محمد رح رجل ادعى على  
رجل الف درهم لنفسه ولغايب من ثمن عبد او ثوب باعاه واقام البينة قال ابو حنيفة رح يقضي  
بنصيب الحاضر دون الغائب حتى لو حضر الغائب كلف اعادة البينة وقال ابو يوسف رح يقضي  
بنصيب الحاضر والغائب جميعاً قال صاحب شرح الاقضية وذكر بعد هذا ما يدل على رجوع  
ابي يوسف رح الى قول ابي حنيفة ومحمد رح في الظاهر وعلى ما عليه عامة الروايات مع  
ابي حنيفة رح وذكر في المنتقى قول محمد رح مع قول ابي يوسف رح قال في المنتقى وان كان  
الالف ميراثاً بينه وبين الغائب لا يكلف الغائب اعادة البينة اذا حضر بلا خلاف ثم على قول  
ابي يوسف ومحمد رح على ما ذكر في المنتقى اذا حضر الغائب وصدق الحاضر فيما ادعى كان  
بالخيار ان شاء يشارك المدمى فيما قبض ثم يتبعان المطلوب وان شاء اتبع المطلوب ويأخذ نصيبه منه  
وان لم يحضر الغائب حتى رجع الشاهدان من شهادتهما فان على قول ابي حنيفة رح يبطل  
حق الغائب ولا يقضى له بشيء ثم يشارك الغائب اذا حضر الحاضر فيما قبض ثم اذا شاركه الحاضر  
لا يرجع



لا يرجع على المطرّب بشيء واذا ادعى رجل انه ولان الغائب اشترينا هذه الدار من هذا الرجل بالف درهم ونقدنا له الثمن واقام البيّنة على ذلك فعلى قياص قول ابي حنيفة رح يقضى للحاضر بنصف الدار فاذا قدم الغائب كلف اعادة البيّنة وعلى قول ابي يوسف رح يقضى بالدار كلها للحاضر والغائب ويدفع الى الحاضر نصف الدار ويوضع النصف الثاني على يدى رجل ثقة قال ابو يوسف رح ولا اقسامها حتى يحضر الغائب قال فى المنتقى فان قدم الغائب وجحد الشراء بطل نصيبه من ذلك وجاز نصيب الحاضر وقال هذا بلا خلاف وذكر اصل المسئلة فى المنتقى على الخلاف وذكر هذه المسئلة فى المبسوط وقال تقبل هذه البيّنة فى حق الحاضر ولا تقبل فى حق الغائب ولم يذكر فيها خلافا وذكر الخصاص رح المسئلة على الخلاف على حسب ما ذكر فى المنتقى وذكرنا ان على قول ابي يوسف رح ينزع نصيب الغائب من يد المدهى عليه بعض مشائخنا قالوا هذا اذا وصل الثمن الى البائع كما هو موضوع المسئلة فان موضوع المسئلة ان المدهى قال ونقدنا له الثمن اما اذا كان لم يصل لا ينزع وبعضهم قالوا نقد الثمن يحتاج اليه للدفع الى المشتري ونحن لاندفعه الى المشتري بل نضعه على يد العدل ويد العدل فى الحبس نظير يد البائع كما ان يد العدل فى الرهن نظير يد المرتهاى فى الحبس كذا فى المحيط \* ذكر فى ديات المبسوط ان احد الورثة اذا اقام البيّنة على القصاص على رجل ثبت ذلك فى حق جميع الورثة حتى لا يكفى بقية الورثة اقامة البيّنة اذا حضروا عند ابي يوسف ومحمد رح وعلى قول ابي حنيفة رح ثبت حق الحاضر بهذه البيّنة ولا يثبت حق الغائب حتى يكلف الغائب اذا حضر اعادة البيّنة كذا فى الذخيرة \* وذكر فى دموى المبسوط دار فى يدى رجل اقام رجل البيّنة ان اياه مات وترك هذه الدار ميراثا له ولاخيه فلان لا وارث له غيرهما واخوه غائب فان القاضى يقضى بحصة الحاضر وينزع نصيبه من يده ويسلمه اليه واما نصيب الغائب فيترك فى يدى ذى اليد حتى يحضر الغائب فى قول ابي حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح ان كان صاحب اليد منكرا كما هو موضوع المسئلة حتى احتج الى اقامة البيّنة يخرج نصيب الغائب من يده ويضعه على يدى عدل وان كان مقرا بترك نصيب الغائب فى يده فان ترك نصيب الغائب فى يدى ذى اليد ثم حضر الغائب هل يكلف اعادة البيّنة لم يذكر محمد رح هذا الفصل فى كتاب الديموى واختلف المشايخ رح فيه على قول ابي حنيفة رح منهم من قال يكلفه اعادة البيّنة كما فى مسئلة القصاص ومنهم من قال لا يكلفه اعادة البيّنة وجعل هذه المسئلة

على الوفاق وهو الصحيح وقيل مسألة دموى الدين بالارث تحتل ان تكون على  
 الخلاف ايضا كمسئلة القصاص وصاحب الاقضية ذكرها مطلقة من غير ذكر خلاف ولكن هذا ليس  
 بصحيح ومن جنس هذه المسئلة مسألة الهبة وصورتها رجل ادمى على رجل انه وهب له هبة  
 وفلان الغائب وسلمها اليهما فان كان الموهوب شيئا لا يحتمل القسمة صحت هذه الدموى وقبلت  
 بينته في حق الحاضر دون الغائب عند ابي حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف رح تقبل بينته في حق  
 الغائب ايضا كما في الشراء وان كان الموهوب شيئا يحتمل القسمة بان كان دارالم تصح هذه  
 الدموى عند ابي حنيفة رح لان عنده هبة الدار من رجلين فاسدة وعندهما هبة الدار من رجلين  
 صحيحة فتصح هذه الدموى ومن هذا الجنس مسألة الرهن وصورتها رجل ادمى على رجل  
 انى وفلان الغائب ارتبنا من هذا الرجل الدار التي في يديه بدين لنا عليه ثم انه استولى عليها  
 وانام البينة على ذلك فعلى قول ابي حنيفة رح لا تقبل هذه البينة لان عنده انما تقبل البينة في نصيب  
 الحاضر لا غير وذلك متعذر رهنا لانه يصير رهن المشاع ورهن المشاع لا يجوز وما يحتمل القسمة  
 وما لا يحتمل فيه على السواء ومن هذا الجنس مسألة الوصية وصورتها رجل مات واوصى بوصايا  
 شتى لانا من مختلفين في كتاب الوصية فحضر واحد منهم ممن اوصى له وقدم بعض الورثة واقام البينة  
 على الوصية فعلى قول ابي حنيفة رح يقضى بنصيب الحاضر دون الغائب وعلى قول ابي يوسف رح  
 يقضى بجميع الوصية حتى اذا حضر الغائب لا يكلف اعادة البينة ثانياً كفي كتاب الاقضية  
 من ابي يوسف رح لو ان رجلا ادمى على رجلين مالا في صدك واحدهما حاضر يجحد والاخر  
 غائب واقام على ذلك بينة فان ابا حنيفة رح قال اقضى بالمال على الشاهد والغائب جميعا قال الشيخ  
 الامام ابو بكر الرازي رح هذا الجواب على اصل ابي حنيفة رح لا يستقيم لان الحاضر لا ينتصب  
 خصما من الغائب عنده في جنس هذه المسئلة قال المصنف ورواية في المنتقى عن ابي حنيفة رح  
 انه قال اقضى على الحاضر بنصف المال وقال ابو يوسف رح اقضى على الحاضر والغائب بجميع  
 المال واعلم ان محمدا رح ذكر هذه المسئلة في المبسوط واجاب في الكل على نمط واحد ان  
 عند ابي حنيفة رح القضاء على الحاضر وللحاضر يقتصر عليه وصاحب الاقضية ذكر في هذه  
 المسئلة ان على قول ابي حنيفة رح يقتصر القضاء على الحاضر وذكر في بعضها انه يتعدى القضاء  
 على الحاضر وذكر في بعضها انه يتعدى القضاء الى الغائب وتارة ذكر قول ابي يوسف رح مثل قول

ابى حنيفة رح وتارة ذكر قوله بخلاف قول ابى حنيفة رح وتارة ذكر قول محمد رح مع ابى حنيفة رح  
وتارة ذكر قول محمد رح مع ابى يوسف رح بخلاف قول ابى حنيفة رح فكان من ابى حنيفة رح  
روايتان في الفصول كلها وكذا من ابى يوسف رح روايتان وكذا من محمد رح روايتان واما الفرق  
فلا وجه له رجل باع عبدا من رجلين بالف درهم على ان كل واحد منهما كفيل من صاحبه ثم ان البائع  
لقى احد الرجلين واقام عليه البيعة ان له على هذا وعلى فلان الغائب الف درهم وكل واحد  
منهما كفيل من صاحبه بامره فانه يقضى له على الحاضر بالف درهم فان حضر الغائب لم يكن له  
ان يأخذه الا بخمس مائة وهي الاصلية عليه يريد به انه اذا حضر الغائب قبل ان يأخذ البائع  
من الحاضر شيئا لا يكون للبائع ان يأخذ الذي حضر الا بخمس مائة وهي الاصلية عليه لان القضاء  
على كفيله بها قضاء عليه والقضاء على المكفول عنه لا يكون قضاء على الكفيل كذا في المحيط \*  
رجل له على رجل الف درهم وبها كفيل بامره ثم ان الطالب لقي الاصيل قبل ان يلتقى الكفيل  
واقام عليه بيعة ان لي عليك الف وفلان كفيل بها بامرك فانه يقضى عليه بالف درهم ولا يكون  
هذا قضاء على الكفيل حتى لو لقي الكفيل ليس له ان يأخذ منه شيئا قبل ان يعيد البيعة عليه  
كذا في الملتقط \* ولو لقي الكفيل اولا وادعى ان لي على فلان الف وانت كفيل بها لي عنه  
بامره واقام البيعة ثبت المال عليه وعلى الغائب وينتصب الكفيل خصما من الاصيل اما الاصيل  
فلا ينتصب خصما من الكفيل كذا في الفصول العمادية \* ولو ادعى رجل على رجل انك كفلت لي  
وفلان الغائب من رجل بالف درهم وكل واحد منكما كفيل من صاحبه واقام على ذلك بيعة  
وقضى عليه بالف درهم ثم حضر الغائب فله ان يأخذ الغائب بجميع الالف لان حين قصى بها  
على الحاضر قضى بها على انه كفيل من المطلوب ومن الكفيل الا يرى اني لو لم اجعله كفילה  
من كل واحد منهما لم يكن له اذا ادعى ان يرجع بها كلها على الذي عليه الاصل وفي نوادر  
بشر بن الوليد عن ابى يوسف رح في رجل ادعى شراء دار من نفر وهي في ايديهم وبعضهم حضور  
وبعضهم غيب والحاضر مقر للغائب بنصيبه جاحد للبيع فاقام المدمى بيعة على دعواه فالقاضي  
لا يقضى الا على الحاضر في حصته عند ابى حنيفة رح وهو قول ابى يوسف رح ايضا هذا اذا كان  
الحاضر مقر انصيب الغائب وان كان جاحدا بنصيب الغائب فالقاضي يقضى بالدار كلها للمدمى  
و اذا ادعى هبة او صدقة او رهنا من رجلين واحد الرجلين غائب والدار في يد الحاضر واقام بيعة

على الهبة وا لقبض او على الصدقة والقبض او على الرهن والقبض فان على قول ابى حنيفة رح لا تقبل هذه البينة في فصل الرهن لان منده القضاء يقتصر على نصيب الحاضر ورهن المشاع باطل دام في الهبة فان كان ممالا يحتمل القسمة قبلت بينته في حق الحاصرون الغائب لان القضاء بنصيب الحاضر ههنا ممكن لان الشبوع فيه لا يمنع جواز الهبة واما على قول ابى يوسف رح فنى فصل الرهن القاضى لا يقبل هذه البينة اصلا وفي الهبة والصدقة ان كانت الهبة والصدقة ممالا يقسم يقضى على الحاضر والغائب جميعا حتى اذا حضر الغائب لا يكفى المدعى اعادة البينة عليه ويقضى عليه يترك البينة وان كانت الهبة والصدقة ما يتقسم بالقاضى يقضى بهه الكلى ولكن ينفذ في النصف في الحال وفي النصف الاخر يتوقف الى ان يحضر الغائب فينفذ عليه قال ابن سامة عن محمد رح رجل ادعى على رجل مالا فقضى القاضى له على المدعى عليه بينة اقامها المدعى ثم غاب المقضى عليه او مات وله ورثة وله مال في المصر في يد اقوام وهم مقرون به للمقضى عليه قال لا ادفع الى المدعى من ذاك شيئا حتى يحضر المقضى عليه ان كان غائبا او ورثته ان كان ميتا لان القاضى نصب ناظرا وليس من النظر في حق الغائب دفع ماله الى المقضى له فلعل انه قضى هذا الدين او وارثه فوفغنا الامر لذا كذا في المحيط\* وفي نوادر ابن سامة عن محمد رح ايضا واذا ابى المدعى عليه او مات بعد اقامة البينة عليه قبل قضاء القاضى وقد زكيت البينة في السر والعلانية لا يقضى حتى يحضر الغائب او نائبه او يحضر وارث الميت فاذا حضر واحد من هؤلاء فالقاضى يقضى بتلك البينة ولا يحتاج الى اعادة البينة للقضاء ولو كان المدعى عليه اقربا الى المدعى ثم غاب فالقاضى يقضى عليه باقراره في حال غيبته بعد هذا ينظر ان كان المقرب به ميتا فالقاضى يأمر من في يديه بالتسليم اذا كان الذي في يديه مقرا انه ملك المقرب وفي الدين اذا طفر بجنس حقه بأمره بالخذ ولا يبيع في ذلك العروض والعنار وهذا قول ابى حنيفة رح وهو قول محمد رح قال محمد رح وقال ابو يوسف رح لا يقضى القاضى حتى يحضر الغائب في البينة والاقرار جميعا ذكر قول ابى يوسف رح هكذا والمحفوظ عن ابى يوسف رح واما ذكر عنه في مائة الكتب في هذا فالذكر عنه في مائة الكتب انه كان يقول او لان القاضى لا يقضى في فصل البينة حتى يحضر الغائب وفي فصل الاقرار يقضى حتى ابتلى بالقضاء وقال يقضى فيها جميعا استحس ذلك حفظا

حفظا لاموال الناس وصيانة لحقوقهم كذا في الذخيرة \* قال محمد روح في الزيارات امة في يدي رجل يقال له عبد الله فقال رجل يقال له ابراهيم لرجل يقال له محمد يا محمد الامة التي في يد عبد الله كانت امني بعثها منك بالف درهم وسلمتها اليك الا ان عبد الله قد فصبها منك وصدفه محمد في ذلك كله وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول الجارية جاريته فاقول في الجارية قول عبد الله ويقضي بالثمن لابراهيم على محمد لانهما تصادقا على البيع والتسليم وتصادقهما حجة في حقهما فلو استحق احد الامة في يد عبد الله بعدما اخذ ابراهيم الثمن من محمد فاراد محمد ان يرجع بالثمن على ابراهيم وقال الجارية التي اشتريتها منك ورد عليها الاستحقاق لا يلتفت الى ذلك لان القضاء بالاستحقاق على عبد الله اقتصر على عبد الله ولم يتعد الى محمد والا صل ان القضاء بالملك المطلق على ذي اليد يكون قضاء على ذي اليد وعلى من تلقى ذواليد الملك من جهته ولا يكون قضاء على الناس كافة وذواليد وهو عبد الله لا يدعى تلقي الملك من جهة محمد فلم يصير محمد مقضيا عليه بالقضاء على عبد الله ومالم يصير محمد مقضيا عليه لا يرجع بالثمن على ابراهيم والدليل على ان محمد لم يصير مقضيا عليه في هذه الصورة ان محمد ا لو اقام بينة على المستحق ان الجارية جاريته اشتراها من ابراهيم وهو يملكها قبلت بينته ولو صار مقضيا عليه لما قبلت بينته وكذلك لو ان الذي استحقها على عبد الله استحقها بالنتاج بان اقام بينة على انها جاريته ولدت في ملكه وقضى القاضي بها للمستحق لم يرجع بالثمن على ابراهيم وان ظهر بينة المستحق ان ابراهيم باع جارية الغير لان القضاء بالاستحقاق اقتصر على عبد الله ولم يصير محمد مقضيا عليه بانه وهو ان النتاج ههنا غير محتاج اليه لان المستحق خارج الا ترى انه لو اقام البينة على الملك المطلق قبلت بينته فسقط اعتبار دعوى النتاج وبقي دعوى الملك المطلق وفي دعوى الملك المطلق لا يصير محمد مقضيا عليه بالقضاء على عبد الله فكذا هنا قال في الكتاب الا يرى ان محمد ا لو اقام البينة على المستحق ان الجارية جاريته اشتراها من ابراهيم بكذا وهو يملكها انه يقضى بها لمحمد ولو صار محمد مقضيا عليه بالقضاء على عبد الله لما قضى له ولو اعاد المستحق البينة على محمد انها امته ولدت في ملكه قضى بها للمستحق وترجعت بينته على بينة محمد لان بينة النتاج لا يعارضها بينة الملك المطلق لان بينة النتاج اكثر ا ثباتا ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم في هذه الصورة لان محمد صار مقضيا عليه بهذا القضاء قال ولو لم يستحق

الجارية احد ولكن لو اقامت الجارية البينة على عبد الله انها حرة الاصل وقضى القاضي بحريتها  
رجع محمد بالثمن على ابراهيم لان محمد اصاب مقتضيا عليه في هذه الصورة والقضاء  
بالحرية وما الحق بها قضاء على الناس كافة لان الحرية تعلق بها احكام متعددة الى الناس من  
اهلية الشهادة والقضاء والولاية وغير ذلك فانتصب ذواليد خصما على الناس كافة فكان القضاء  
على ذواليد قضاء على الناس كافة اما الملك المطلق فلم يتعلق به احكام متعددة الى الناس  
كافة فلم ينتصب ذواليد خصما عن الناس كافة وكذلك لو اقامت البينة على عبد الله انها كانت  
امنه اعتقها وقضى القاضي بذلك رجع محمد بالثمن على ابراهيم هذا والقضاء بحرية الاصل  
سواء كذا في المحيط \* اما القضاء بالتوقيف على ذواليد هل يكون قضاء على الناس كافة حكى عن  
شمس الائمة الحلواني والقاضي الامام ركن الاسلام انه يكون قضاء على الناس كافة حتى  
لو ادعى رجل هذه الارض لنفسه لا يسمع دعواه والحقا به لقضاء بحرية الاصل وفي فتاوى  
ابى الليث انه لا يكون قضاء على الناس حتى لو ادعى رجل بعد ذلك الارض لنفسه ملكا  
مطلقا يسمع دعواه والحقا به لقضاء بالملك المطلق وبه اخذ صدر الشهيد رح كذا في المنقطة \*  
ادعى رجل دارا في يدي رجل ان اياه مات وتركها ميراثا له ولاخيه فلان واخوه منكرد دعواه  
وزعم انه لاشيء له من الدار فانما المدعى بينة على دعواه وقضى له بنصف الدار ثم رجع اخوه  
الى تصديقه لم يقبض له بشيء فان جاء الغريم للميت بعد ذلك واثبت دينه بمحض من الوارث  
ببينته وسأل القاضي ان يقضى للميت بالدار فان القاضي يستقبل القضاء فيقضى للميت بالدار  
كلها بالشهادة الاولى وتباع الدار ويقضى الغريم حقه من ثمنها فان فضل شيء من ثمنها يجعل  
نصفها للابن المدعى ويرد الباقي على المقتضى عليه بالد او لا يجعل للابن المنكر من الفضل شيئا  
كذا في المحيط \* ذكر في شهادات الجامع ان في دعوى العين احدا لورثة انما ينتصب خصما  
من الميت للمدعى في عين هو في يد ذلك الوارث لاني عين ليس في يده حتى ان من ادعى  
هيئا من التركة واحضر وارثا ليس ذلك العين في يد هذا الوارث الذي احضره لا يسمع دعواه  
عليه وفي دعوى الدين احدا لورثة ينتصب خصما من الميت وان لم يصل اليه شيء من التركة  
قال اذا ادعى رجل على غيره انك كفلت لي من فلان بالف درهم لي عليه بامره وجحد المدعى عليه  
بالكفالة واقام المدعى بينة على دعواه فالقاضي يقضى بالمال على الكفيل وهذا ظاهر حتى



لو حضر الاصيل وانكر ما ادعاه المدعى كان للكفيل ان يرجع عليه بالمال من غير ان يحتاج الى اعادة البينة عليه فان حضر الغائب قبل دفع الكفيل المال الى المدعى كان للمدعى الخيار ان شاء يطالب الكفيل بالمال وان شاء طالب الاصيل ومتى ادعى الكفيل يرجع على الاصيل بما ادعى ولا يحتاج الى اعادة البينة ولا يكون للاصيل ان يحتج على الكفيل بانكار الكفالة ولا امر ببطلان جحد لهجران الحكم بخلاف ذلك ولو كان المدعى ادعى الكفالة بالف درهم ولم يدع الامر واقام بينة على دعواه وقضى القاضي على الكفيل بالمال لا يتعدى ذلك القضاء الى الغائب حتى لو حضر لا يكون لاحد عليه سبيل الا بعد اعادة البينة هذا اذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل فقد ادعاه الطالب كفالة مفسرة فاما اذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل وقد ادعاه كفالة مبهمه بان قال كفلت لى من فلان بكل ما لى قبله ولم يعين المال ولم يقدر بتقدير بل ابهمه واطلقه وجحد الكفيل ذلك فاقام المدعى بينة على دعواه ان له على فلان الف درهم كانت قبل الكفالة قبلت بيمينته وقضى بالمال على الكفيل وتعدى القضاء الى المكفول منه الغائب حتى لو حضر كان للطالب ان يطالبه سواء ادعى الطالب الكفالة بامره او بغير امره غير انه ان ادعى الكفالة بامره فالكفيل يرجع بما ادعى على المكفول منه وان ادعى الكفالة بغير امره فالكفيل لا يرجع عليه بما ادعى اما فى حق وجوب المال للطالب فدعوى الامر وعدمه على السواء وكل جواب عرفته فى الكفالة فهو الجواب فى الحوالة هذا اذا كانب الخصومة بين الطالب والكفيل والمكفول منه غائب واما اذا كانب الخصومة بين الكفيل والمكفول منه والطالب غائب بان ادعى رجل وقال انى كفلت منك لفلان بكذا بامرک وقضيته ذلك منك فلتن ارجع عليك بذلك وجحد المدعى عليه دعواه ذلك كله او اقر بالكفالة بالامر ولكن انكر القضاء واقام المدعى بينة على دعواه فالقاضي يقضى بالمال للكفيل على المكفول منه لا ثباته ذلك بالحجة ويكون ذلك قضاء على الطالب الغائب حتى لو حضر وانكر القبض لا يلغى الى انكاره والجواب فى الحوالة نظير الجواب فى الكفالة قال واذا قال الرجل لغيره اضمن لفلان مئى ثمن ما بايعني به او ما دايئني او ما اقرضني ففعل ذلك وغاب المكفول منه ثم اقام المكفول له بينة على مبايعته او مدينته او اقرضه اياه بعد كفالة هذا الكفيل والكفيل يجحد ذلك كله تضى القاضي على الكفيل بالمال ويكون ذلك قضاء على المكفول منه الغائب حتى لو حضر وجحد ما ادعاه

المكفول منه لا يلتفت الى جهوده ويلزمه المال من غير ان يحتاج المكفول له الى اعادة البينة وان غاب المكفول له وحضر المكفول منه فادعى الكفيل على المكفول منه ان المكفول له قد ادانك الف درهم وانى قضيت منك من الكفالة التى امرتني بها وجمدا الاصيل ذلك كله او اقر بالمداينة واكن جمدا القضاء واقام عليه الكفيل البينة بذلك قضى القاضي بالمال للكفيل على المكفول منه لثبوت الاداء من الكفيل بعد المداينة بالبينة العادلة ويكون قضاء على المكفول له كذا في الذخيرة \* ذكر في فتاوى رشيد الدين لوطالب رب الدين الكفيل بالدين فقال الفيل المديون اداه والمديون ذائب فاقام الكفيل بينة على اداء المديون تقبل وينتصب الكفيل خصما من المديون لانه لا يمكنه دفع رب المال الا بهذا فينتصب خصما كذا في الفصول العمادية \* هشام عن محمد رح قال سألت محمدا رح عن قناعة في قوم كثير فيهم الشاهد والغائب والصغير والكبير فاقام رجل البينة على بعضهم انهم احتفروا هذه القناعة في ارضه غصبا وهم قوم كثير لا تقدر على ان تجمعهم قال جعلت لهم وكيلاً وقضيت على وكيلهم كذا في المحيط \* رجل باع من رجل نصف العبد بمائة دينار واورعه نصفه ثم غاب البائع فجاء رجل واقام البينة ان له نصف العبد لا خصومة بينه وبين المشتري اذا قام المشتري البينة على ما كان من البائع لان كل بائع في دار الدنيا اذا باع ينصرف بيعة الى ملك نفسه دون ملك شريكه وظهر ان المستحق شريك البائع والايداع حصل في النصف المقضي به فالاستحقاق ورد على الوديعة والمودع ولا ينتصب خصما كذا في الفصول العمادية \* فصل في المتفرقات واذا كان علول رجل وسفل لا خرف ليس لصاحب السفلى ان يتدفيه وتداول ان ينقب فيه كوة بغير رضا صاحب العلو وليس لصاحب العلوان يبني على علوه ولا ان يضع عليه جذعاً لم يكن ولا يحدث كنيفاً الا برضاء صاحب السفلى عند ابي حنيفة رح وقال اجاز لكل واحد منهما ان يصنع ما لا يضر به وقيل هذا تفسير لقول ابي حنيفة رح يعني ان ابا حنيفة رح انما منع مما منع اذا كان مضر او ما اذا لم يكن فلم يمنع كما هو قولهما فكان جواز التصرف لكل واحد منهما فيما لا يتضرر به الا خرف فلا يجتمع عليه لان التصرف حصل في ملكه فيكون المنع بعلة الضرر لصاحبه وقيل ليس ذلك بتفسير له وانما الاصل عندهما الا باحة لانه تصرف في ملكه والملك يقتضى الاطلاق فلا يمنع منه الا بعراض الضرر فان لم يكن ضرراً لا يمنع بالاتفاق وانما تظهر ثمرة الاختلاف اذا اشكل فعندهما لم يحجز

لم يجز المنع لان الاطلاق متيقن والبقين لا يزول بالشك والاصل عنده الحضر لانه تصرف في محل  
تعلق به حق محترم للغير وهو صاحب العلوان قراره عليه ولهذا يمنع من الهدم اتفاقا وتعلق  
حق الغير بمنع المالك من التصرف كما منع حق المرتهن والمستأجر المالك من التصرف  
في المرهون والمستأجر والاطلاق بعارض وهو الرضى به دون عدم الضرر به فاذا اشكل لا يزول  
المنع على انه لا يعرى من نوع ضرر بالعلوم من توهين بناء او نقضه فيمنع عنه كذا في العناية \*  
والخيار للفتوى انه اذا اشكل انه يضر او لا يملك وان اعلم انه يضر لا يملك كذا في البحر الرائق \*  
وان كانت زائفة مستطيلة تنشعب منها زائفة مستطيلة وهي غير نافذة وكذلك الزائفة الاولى ايضا  
غير نافذة هكذا ذكر الامام التمر تاشي والفقهاء ابو الليث كذا في النهاية \* فليس لاهل الزائفة الاولى  
ان يفتحوا بها في الزائفة القصوى لان فتحه للمرور ولاحق لهم في المرور اذ هو لا هلاها خصوصا  
حتى لا يكون لاهل الاولى فيما بيع فيها حق الشفعة بخلاف النافذة لان المرور فيها حق العامة  
قبل المنع من المرور لان فتح الباب لانه رفع جداره والاصح ان المنع من الفتح لان بعد الفتح لا يمكنه  
المنع من المرور في كل ساعة وان كانت مستديرة قد لزم طرفاها فلمهم ان يفتحوا لان لكل واحد  
منهم حق المرور في كلها ان هي ساحة مشتركة ولهذا يشتركون في الشفعة اذا بيعت دار منها ومن  
ادعى في دار دعوى وانكرها الذي هي في يده ثم صالحه منها فهو جائز وهي مسئلة الصلح على الانكار  
والمدعى وان كان مجهولا فالصلح على معلوم من مجهول جائز عندنا ومن ادعى دارا في يد  
رجل انه وهبها له في وقت كذا فسئل البينة فقال جحدني الهبة فاشتريتها واقام المدعى البينة  
على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لا تقبل بينته لظهور التناقض اذ هو يدعى الشراء  
بعد الهبة وهم يشهدون به قبلها ولو شهدوا به بعده تقبل لوضوح التوفيق ولو كان ادعى الهبة ثم  
اقام البينة على الشراء قبلها ولم يقل جحدني الهبة فاشتريتها لم تقبل ايضا ذكره في بعض النسخ  
لان دعوى الهبة اقرار منه بالملك الموهب عندنا ودعوى الشراء رجوع منه فعد مناقضا بخلاف  
ما اذا ادعى الشراء بعد الهبة لانه تقرر ملكه عندها ومن قال لآخر اشتريت مني هذه الجارية  
فانكرها لآخر ان اجمع البائع على ترك الخصومة وسعه ان يطأها ومن اقرانه قبض من فلان مشرة  
دراهم ثم ادعى انها زوف صدق بخلاف ما اذا اقرانه قبض الجياد او حقة او الثمن واستوفى لافتراده  
بقبض الجياد صريحا او دلالة فلا يصدق والنهجة كالزوف وفي الستوفة لا يصدق لانه ليس من

جنس الدراهم والزيغ ماز يفقه بيت المال والنهرج ما يورده التجار والستوق ما يغلب عليه الغش  
ومعنى قال لأخرك على ألف درهم فقال ليس لي عليك شيء ثم قال في مكانه بل لي عليك ألف درهم  
فليس عليه شيء لأن إقراره هو الأول وقد ارتد برونه لمقرله والثاني دعوى فلا بد من الحجة أو تصديق  
خصمه بخلاف ما إذا قال لغيره اشتريت وإنكر له أن يصدقه ومن ادعى على آخر ما لا يقال ما كان  
لك على شيء قط فاقام المدعى البينة على الألف واقام هو البينة على القضاء قبلت بينته وكذلك  
على الأبراء وكذا لو قال ليس لك علي شيء قط ولو قال ما كان لك علي شيء قط ولا عرفك  
لم تقبل بينته على القضاء وكذا على الأبراء وذكر القدوري رح أنه تقبل أيضاً لأن المحتجب أو المخدرة  
قد تودع بالشغب على بابها فبعض بعض وكلاهما بارضائه لا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق  
ومن ادعى على آخر أنه باعه جارية وقال لم أبعها منك قط فاقام البينة على الشراء فوجد بها أصبعاً  
زائدة واقام البائع البينة أنه برئ إليه من كل عيب لم تقبل بينة البائع ذكر حق كتب في أسفله  
ومن قام بهذا الذكر الحق فهو ولي ما فيه إن شاء الله تعالى أو كتب في الشري فعلن فلان  
خلاص ذلك وتسليمه إن شاء الله تعالى بطل الذكركه عند أبي حنيفة رح وقال إن شاء الله هو  
على الخلاص وعلى من قام بذكر الحق وقولهما استحسان ذكره في الإقرار ولو ترك فرجة فالوا  
لا يلتحق به ويصير كفاصل السكوت كذا في الهداية \* أراد أن ينسب في دارة تنور اللخبز الدائم كما  
يكون في الدكاكين أو رحن للطحن أو مدق القصارين لم يجز لأن ذلك يضر بجيرانه ضرراً  
فاحشاً لا يمكن التحرز منه وله أن يتخذ فيها حماً ما لأن ذلك لا يضر إلا بالنداء والتحرز عنها  
ممكناً بأن ينسب بين نفسه وبين جاره حائطاً بنورة قال الصدر الشهيد والجملة في هذه أن القياس  
له ذاك كله لأنه تصرف في ملكه لكن ترك القياس واخذ بالاستحسان لأجل المصلحة قال  
وكان والدي يفتي إذا أكل ضرراً بينا يمنع وبه يفتي وعن أبي يوسف رح اتخذ دارة حماً ما  
وتأذى الجيران من دكانها فلم يمنعهم إلا أن يكون دكان الحمام مثل دكانهم ولو اتخذ دارة حظيرة  
فلم والجيران يتأذون من نتن السرف من ليس لهم في الحكم منعه ولو حفر في دارة بئر أنزهها حائط جاره  
لم يكن له منعه وقيل إذا أكل يعلم ذلك لا محالة فله منعه وهو خلاف قول أصحابنا سقط حائط بين  
دارين ولا حد هما مورات وطلب من جاره أن يساعده في البناء قال أصحابنا لا يجبر وقال  
الغنية رح يجبر في زهنا وقيل إن كان يقع بصرة في الصعود في دار جاره فله منعه من الصعود حتى

يتخذ ستره وان كان يقع في سطحه فلا كذا ذكر الامام النمر قاضي كذا في النهاية \* شافعى المذهب  
 اذا جاء الى القاضى وادعى الشفعة بالجوار والقاضى هل يقضى له بالشفعة لا ذكر لهذه المسئلة في شىء  
 من الكتب وتختلف المسائل في رح فيها بعضهم قالوا لا يقضى ومنهم من قال يقضى ومنهم من قال  
 اذا تقدم الى القاضى فالقاضى يقول له هل تعتقد وجوب الشفعة بالجوار ان قال نعم يقضى له بها وان  
 قال لا اقامه من ذلك الموضع ولم يسمع كلامه قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلوانى رح هذا وجه  
 الاقوال واحسنها وفي المنتقى قضاة ثلثة ببغداد كل قاض على موضع معلوم فادعى رجل على  
 رجل دوى واختلافهم يختصمان اليه بينهم فان كان منزل المدعى والمدعى عليه في موضع واحد  
 يختصمان الى القاضى الذى هو في موضعهما وان كان منزلاهما مختلفين احدهما من هذا الجانب  
 والاخر من ذاك الجانب قال ابو يوسف رح ذلك الى المدعى حيث شاء وقال محمد رح ذلك  
 الى المدعى عليه يذهب حيث شاء وكذلك اذا كان احدا الخصمين مسكرا يقال نذهب الى  
 قاضى العسكروا الخصم الاخر كان بلدا يقال نذهب الى قاضى البلدة فهو على الخلاف الذى  
 ذكرنا في المسئلة المتقدمة كذا في المحيط \* قال اذا قال القاضى لرجل قد ثبت مندى ان هذا  
 سرق فاطع يده او قال انه زنى فحده او قال وجب عليه القصاص فاقتله فان له ان يقطع يده ويحده  
 ويرجمه ويسعه ذلك عندهما وقال محمد رح لا يسعه ذلك حتى يكون القاضى عنده عدلا وحتى  
 يشهد معه رجل آخر ان كان في حق تقبل فيه شهادة رجلين والى ثلثة اخرى ان كان هذا  
 في الزنا وقال بعض اصحابنا هذا على ثلثة اوجه اما ان يكون القاضى عالما بما لا او عالما بما  
 او عالما بما لا اياهلا اما ان كان عالما بما لا فله ان يأخذ بقوله عندا بنى حنيقة وابى يوسف رح من غير  
 ان يستفسر وان كان عالما بما فانه لا يأتمر بامرءه سواء فسرءه او لم يفسره وان كان عادلا جاهلا فانه  
 لا يأتمر بامرءه حتى يفسره لانه ربما يخطئ في القضاء فيسأله من الحجج والمسئلة عندا بنى حنيقة  
 وابى يوسف رح مصورة في القاضى العالم العادل وكذلك اذا قال القاضى اقر هذا  
 الرجل مندى بالف درهم لهذا المقرينكر فقول القاضى مقبول عندهما وعند محمد رح لا يلزمه  
 قبوله كذا في شرح الطحاوى \* واذا اراد اثبات قضاء الخليفة عند قاضى الاصل يقول النائب  
 عند قاضى الاصل اقر فلان لفلان بكذا حكمت لفلان على فلان بكذا فثبت اقرار فلان وحكم  
 النائب وجميع ما اخبر النائب عند قاضى الاصل لان النائب قاض في المكان الذى الاصل فيه

قاض وقول القاضى فى مكان قضائه مقبول كذا فى الذخيرة \* واذا قضى القاضى بحضرة وكيل الغائب او بحضرة وصى الميت يقضى على الغائب وعلى الميت ولا يقضى على الوكيل والوصى ويكتب فى السجل انه قضى على الميت وعلى الغائب ولكن بحضرة وكيله وبحضرة وصيه ذكر الخصاص فى ادب القاضى فى باب العدوى اذا امر القاضى رجلا بملازمة المدعى عليه لاستخراج المال ويسمى بالفارسية موكل فمؤنته على المدعى عليه كذا ذكره القاضى الامام صدر الاسلام وعليه بعض القضاة وبعض مشائخنا قالوا هى على المدعى وهو الاصح لان منفعته تعود الى المدعى وان اقر رجل لانسان بمال ومات المقر فقالت ورثته بعد موته ان ابانا اقر به اقر كذا فلم يصح اقراره وانت ايها المقر له مالم بذلك وارادوا تحليفه على ذلك لم يكن لهم ان يحلفوه واذا قال المديون ابيع عبدي هذا واقضى حقه ذكر صاحب شرح مختصر العصام رح فى اول مكاتبة القاضى لا يحبس بل يؤجله يومين او ثلاثة ادمى على آخر مالا وانكر المدعى عليه ذلك ثم ادمى عليه فى مجلس آخر انك استمهلتنى مني هذا المال وصوت مقرابا للمال والمدعى عليه ينكر المال والاستمهال جميعا فالقاضى يحلفه على المال او على الاستمهال وقد قيل يحلفه على المال لانه بالاستمهال يعتزم مقر او الاقرار حجة المدمى والمدعى عليه لا يحلف على حجة المدمى فانه لا يحلف بالله مالم يدمى بينة وفى نوادر ابن رستم من محمد رح رجل قال لا خير لي عليك الف درهم فقال ذلك الرجل ان حلفت انها لك علي ادينها فحلف الرجل فاداه اليه ان اداه على الشرط الذى شرط كان له ان يرجع فى مادفع اليه رجل اخرج صكا باقرا ر رجل فقال المقر قد اقررت لك بهذا المال الا انك رددت اقرارى يحلف المقر له كمن ادمى البيع على انسان فقال البائع بعته منك الا انك اقلتنى فانه يحلف مدمى الشراء رجل تزوج امرأة وابنتها فى عقدتين وقال لا ادرى ايتهم الاولى يحلف لكل واحدة منهما ما تزوجها قبل صاحبتهما فالقاضى يبدأ فى التحليف بايتهم شاء فان احلفه لاحدهما وحلف يشبث نكاح الاخرى وان نكل لزمه نكاح هذه وبطل نكاح الاخرى وهذا على قولهما ما على قول ابي حنيفة رح فلا يجزى الاستحلاف فى النكاح المدمى عليه بالدار اذا قال انا بنيت هذه الدار وادمى يعلم بذلك وطلب يمين المدمى لا يحلف المدمى لجواز ان يكون المدمى عليه هو الباني ويكون البناء



البناء للمدعي بان يبنى المدعى عليه بامر المدعي حتى لو قال المدعى عليه بنيت الدار لنفسى بغير  
امر المدعي يحلف المدعى الحاكم المحكم اذا حلف المدعى عليه وحلف ثم ترانعا الى قاض مولى  
خالق القاضى المولى لا يحلفه ما نيا كذا فى المحيط \* وان كان الحاكم ناسقا عندنا كذا فى فتاوى قاضيخان \*  
دار فى يدي رجل ادعاها رجل انه غصبها منه فقال المدعى عليه هذه الدار كانت لى وفتتها على  
كذا وكذا واراد المدعى تحليفه يحلف عند محمد رح خلافا لهما بناء على ان غصب الدار يتحقق  
عند محمد رح وكان فى التحليف فائدة حتى لو نكل يقضى عليه بالقيمة ولو اراد ان يحلفه لياخذ  
العين لا يحلف بالاتفاق لان الدار صارت مستهلكة لصبر ورتها وتغا والغنوى على قول محمد رح  
دفع المحيلة وهذا كرجل فى يديه عبد قال هذا العبد لفلان اغتصبه من فلان فانه يصدق فى اقراره  
انه لفلان ولا يصدق على المقر له انه اغتصبه من فلان ويصدق فى حق نفسه حتى يضمن قيمته  
لثاني رجل فى يديه ضيعة يزعم انها وقف جده وقفه على ابنه واولاد ابنه خاصة فجاء رجل ادعاها  
وقال ان الواقف هذا وقفها على جميع اولاده وانا من جملة اولاده واراد تحليف صاحب اليد  
لا يحلف الا اذا كان فى يد صاحب اليد شيء من فلة هذه الضيعة فم يحلفه على نصيب المدعي  
لانه يدعي ملك ذلك القدر لنفسه وذو اليد ينكر فيحلف على ذلك ولا كذاك الوجه الاول  
وهذا الجواب مستقيم على قول من يقول بان الموقوف عليه حق الخصومة اما على قول  
من يقول ليس له حق الخصومة ينبغى ان تكون الدعوى من المتولى حتى يحلف المدعى عليه  
فى الوجه الثاني قاضى العسكر لاولاده له على غير العسكر ولا ينفذ قضاؤه على غير اهل العسكر الا اذا  
شروط ذلك عند التقايد واذا كان الرجل من اهل العسكر وهو يعمل فى السوق ويحترف فهو من اهل  
العسكر مثل شمس الاسلام الا وزجندى رح ممن وقف ضيعة على علماء خوافند وسلم الى المتولى  
ثم ادعى على المتولى فساد الوقفية بسبب الشيوع بين يدي قاضي خوافند فحكم بصحة الوقفية  
على قول من يرى ذلك وقاضى خوافند من علماء خوافند هل ينفذ قضاؤه قال ينفذ قضاؤه لانه يصلح  
شاهدا فى هذا فيصلح قاضيا وانما يصلح شاهدا فى هذا استدلالا بما ذكره هلال فى وقفه اذ وقف الرجل  
على فقراء جيرانه ثم شهد بعض فقراء جيرانه على الوقف فقلت شهادتهم لان الجوار ليس بلازم القاضى  
لا يملك تزويج الصغار الا اذا كتب فى منشوره ذلك اذ امانت القاضي قبل استيفاء الرزق من بيت  
المال يسقط رزقه ذكره شمس الائمة الحلواتى رح فى اول باب الفتحة من ادب القاضي غي فتاوى

النسفي قاضي كرخ وقاضي خيبر انه اذا التقيا فقال احدهما للآخران فلانا اقر فلان بكذا لا يقضى به حتى يبعث اليه الرقعة اتبعا للسنة في كتاب القاضي الى القاضي قالوا هذا اذا لم يكن كل واحد منهما زمان الاخبار في مكان هو قاض فيه اما اذا كان كل واحد منهما في مكان هو قاض فيه ينبغي ان يقضى به لان القول اقوى من الرقعة كذا في المحيط \* قاض باع مال اليتيم بنفسه او اودعه او باع امينه بامر وهو يعلم بذلك من رجل ثم مات هذا القاضي واستقضى غيره فشهد قوم عنده انهم سمعوا القاضي الاول يقول بعت فلانا مال اليتيم بكذا وكذا فهذه الشهادة تقبل ويؤخذ المشتري بالمال وكذا الوديعة في الملتقط ولو مات احد ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره يجوز ولو ظهر الوارث بعد ذلك فالبيع ماض الفتاوى الخلاصة رجل له على آخر دعاوى متفرقة من الدراهم والدنانير والضياع قال يجمع دعاواه كلها ويحلف بمننا واحدا على ذلك كله رجل ادعى على رجل مالا فانكر المدعى عليه فاخرج المدعى خطأ باقرار المدعى عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعى عليه فانكر المدعى عليه ان يكون خطه فاستكتب وكتب وكان بين الخططين مشابهة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم يقضى بالقاضي على المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم لا يتقضى وهو الصحيح ولو قال المدعى عليه هذا خطي ولكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدرا معنونا لا يصدق ويقضى عليه بالمال وخط الصراف والسمسار حجة مر فا وان لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصك والاقرار فان شهد على نفسه بما فيه يكون اقرارا يلزمه وان كنت الخط بين يدي الشهود وقرأ عليهم كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه سواء قال لهم اشهدوا على او لم يقل فان كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال لهم اشهدوا على بما فيه كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا ان علموا بما فيه وان لم يعلموا لا يحل لهم ان يشهدوا بما فيه العيون رجل مات وله فلام كاتبة على الف درهم وعلى الميت لانسان الف درهم فقضى المكاتب الغريم قضاء من دينه بغير امر القاضي في القياس باطل ولا يعتق المكاتب حتى يعتقه القاضي الخائنة رجل ادعى عبدا في يدي رجل فانكر المدعى عليه فاستحلف فشكل فقضى القاضي عليه بالانكول ثم ان المدعى عليه اقام البينة فشهدوا انه كان اشترى العبد من المدعى قبل ذلك كذا في التاتارخانية \* ومن قال مالي في المساكين صدقة فهو على مائة الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث كل شيء وتدخل فيه الارض العشرية عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح لا تدخل ولا تدخل

ارض الخراج بالاجماع ولو قال ما املكه صدقة في المساكين فقد قيل يتناول كل مال لانه اعم من لفظ المال والمقيد ايجاب الشرع وهو مختص بلفظ المال ولا يختص في لفظ ملك فبقى على العموم والصحيح انهم سواء ثم اذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الايجاب يمك من ذلك قوته ثم اذا اصاب شيئاً تصدق بما امسك لان حاجته هذه مقدمة ولم يقدر بشئ لا خلافاً في احوال الناس فيه وقيل المحترف يمك قوته ليوم فصاحب الغلة لشهر وصاحب الضياع لسنة على حسب التفاوت في مدة وصولهم الى المال وعلى هذا صاحب التجارة يمك بقدر ما يرجع اليه ما له ومن اوصى اليه ولم يعلم بالوصية حتى باع شيئاً من التركة فهو وصي والبيع جائز ولا يجوز بيع الوكيل حتى يعلم ومن ابى يوسف رح انه لا يجوز في الفصل الاول ايضاً ومن اعلمه من الناس بالوكالة يجوز تصرفه لانه اثبات حق لا ازام امر ولا يكون النهي من الوكالة حتى يشهد صنفه شاهدان او واحد عدل وهذا عند ابى حنيفة رح وقاله هو والاول سواء وعلى هذا الخلاف ان اخبر المولى بجناية عبده والشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر اليها وان ابايع القاضي او امينه عبداً للغرماء واخذ المال فضاع واستحق العبد لم يضمن ويرجع المشتري على الغرماء وان امر القاضي الوصي ببيعه للغرماء ثم استحق او مات قبل القبض وضاع المال رجع المشتري على الوصي ورجع الوصي على الغرماء وان ظهر للميت مال يرجع الغريم فيه بدينه قالوا ويجوز ان يقال يرجع بالمائة التي غرمها ايضاً لانه لحقه في امر الميت والوارث ان يبيع له بمنزلة الغريم والله اعلم بالصواب كذا في الهداية \*

## كتاب الشهادات

وهو مشتمل على ابواب \* الباب الاول في تعريفها وركنها وسبب ادائها وحكمها وشرائطها واقسامها اما التعريف فهو اخبار صدق لا ثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء هكذا في فتح القدير \* واما ركنها فلفظ اشهد بمعنى الخبر ون القسم هكذا في التبيين \* واما سبب ادائها فاما طلب المدعى منه الشهادة او خوف فوت حق المدعى اذا لم يعلم المدعى كونه شاهداً \* واما حكمها فوجوب الحكم على الحاكم بمقتضاها كذا في العناية \* واما شرائط فنوعان نوع هو شرط تحمل الشهادة ونوع

هو شرط اداء الشهادة أما الاول فممنه ان يكون ما فلا وقت التحمل فلا يصح تحملها من مجنون وصبي لا يعقل وممنه ان يكون بصيرا فلا يصح التحمل من الاحمى وممنه ان يكون التحمل بمعاينة المشهود به بنفسه لا بغيره الا في اشياء مخصوصة يصح التحمل فيها بالتسامع من الناس هكذا في البدائع \* ولا يشترط للتحمل البلوغ والحرية والا سلام والعدالة حتى لو كان وقت التحمل صبيا او قلا او عبدا او كافرا او فاسقا بلغ الصبي واعتق العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا عند القاضي تقبل شهادتهم كذا في البحر الرائق \* اما الثاني فانواع منها ما يرجع الى الشاهد وهو العقل والبلوغ والحرية والبصر والنطق وان لا يكون محدودا في قذف عندنا وان يشهد لله تعالى ولا يجز الشاهد الى نفسه مغنما ولا يدفع من نفسه مغرما وان لا يكون خصما وان يكون سالما بالمشهود به وقت الاداء ذاك كراهه عند ابي حنيفة رح لا عندهما هكذا في البدائع \* والعدالة وهي شرط وجوب القبول على القاضي لا جواز كذا في البحر الرائق \* والشرط هو العدالة الظاهرة عند ابي حنيفة رح واما الحقيقة وهي الثابتة بالسؤال من حال الشهود بالتعديل والتزكية ليست بشرط وعند ابي يوسف ومحمد رح انها شرط كذا في البدائع \* والفتوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الكافي \* واحسن ما قيل في تفسير العدل ما نقل من ابي يوسف رح ان العدل في الشهادة ان يكون مجتنبيا عن الكبائر ولا يكون مصرا على الصغائر ويكون صلاحه اكثر من فساد وصوابه اكثر من خطئه كذا في النهاية \* واختلفوا في تفسير الكبائر واصح ما قيل فيه ما نقل من الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح انه قال ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى والدين فهو من جملة الكبائر وكذلك ما فيه نبذ المروة والكرم فهو من جملة الكبائر وكذلك الامانة على المعاصي والفجور والبحث عليها من جملة الكبائر وما عداها فمن الصغائر كذا في المحيط \* ومنها ما يرجع الى نفس الشهادة وهي الدعوى في الشهادة القائمة على حقوق العباد من المدعى او نائمه وان تكون موافقة للدعوى والعدد في الشهادة بما يطلع عليه الرجال واتفاق الشاهد بن والذكورة في الشهادة في الحدود والا سلام اذا كان المشهود عليه مسلما وعدم التقادم في الشهادة على العدد وكلها الاحدا نقذ حتى لا تقبل الشهادة عليها اذا تقادم العهد بخلاف الاقرار لما عرف في كتاب الحدود والاصالة في الشهادة على الحدود والقصاص كذا في البدائع \* وتعذر

محصول الاصل في الشهادة على الشهادة هكذا في البحر الرائق \* ومنها ما يرجع الى المشهود به وهو ان يكون بمعلوم فان كان بمجهول لا تقبل لان علم القاضي بالمشهود به شرط صحة قضائه فما لم يعلم لا يمكنه القضاء به وعلى هذا يخرج ما اذا شهد رجلان عند القاضي ان فلانا وارث هذا الميت لا وارث له غيره انه لا يقبل شهادتهما لانهما شهدا بمجهول لجهالة اسباب الورثة واختلاف احكامها هكذا في البدائع \* اما اقسام الشهادة فمنها الشهادة على الزنا وتعتبر فيها اربعة من الرجال ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة رجلين ولا تقبل في هذين القسمين شهادة النساء هكذا في الهداية \* ومنها الشهادة في الولادة والبكارة وعبوب النساء فيما لا يطالع عليه الرجال وتقبل فيها شهادة امرأة واحدة مسلمة حرة عدلة والنننان احوط هكذا في فتح القدير \* وهل تشترط لفظة الشهادة قال مشايخ بلخ ومشايخ بخارا تشترط وقال مشايخ العراق لا تشترط كذا في المحيط \* والقدرى اعتمد على الاول وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* ولو شهد بذلك رجل بان قال فاجأتها فاتفق نظري اليها فالجواب ان لا يمنع قبول شهادته اذا كان عدلا في مثل هذا الموضوع هكذا في المبسوط \* والصحيح انه لا يشترط العدولان شهادة الرجل اتوى من شهادة المرأة فلما ثبت المشهود به ههنا بشهادة امرأة واحدة فبشهادة رجل واحد اولى كذا في النهاية \* ومنها الشهادة بغير الحدود والقصاص وما لا يطالع عليه الرجال وشرط فيها رجلين او رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غير مال كالنكاح والطلاق والعتاق والوكالة والرعاية ونحو ذلك مما ليس بمال كذا في التبيين \* وما يتوقف عليه كمال العقوبة وهو الاحصان من هذا القسم حتى يثبت الاحصان بشهادة رجل وامرأتين مندنا كذا في المحيط \* الباب الثاني في بيان تحمل الشهادة وحداداتها والامتناع من ذلك \* لا بأس للانسان ان يحتزر عن قبول الشهادة وتحملها وفي باب العين من كراهية الوقعات رجل طلب منه ان يكتب شهادته او يشهد على عقد فابى ذلك فان كان الطالب بجذبة جازله الامتناع عنه والا فلا يسعه الامتناع كذا في الذخيرة \* وعلى هذا امر التعديل اذا سئل من انسان فان كان هناك سواء من يعد له يسعه ان لا يجيب والالم يسعه ان لا يقول فيه الحق حتى لا يكون مبطلا للحق كذا في المحيط \* ويلزم اداء العهدة ويأثم بكتمانها اذا طلب المدعي وانما يأثم اذا علم ان القاضي يقبل شهادته وتعين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا يقبل شهادته او كانوا جماعة فادى غيره ممن تقبل شهادته فقبلت

قالوا لا يأتهم وان ادعى غيره ولم تقبل شهادته يأتهم من لم يؤد اذا كان ممن تقبل شهادته كذا في التبيين \* وان كان هوا سمرع قبولاً من آخرين ليس له الامتناع من الاداء كذا في الوجيز للكردى \* وان كان موضع الشاهد بعيداً من موضع القاضى بحيث لا يمكنه ان يفتد الى القاضى لاداء الشهادة ويرجع الى اهله في يومه ذلك قالوا لا يأتهم هكذا في التبيين \* سئل خلف ممن له شهادة ووقعت الخصومة عند قاض غير عدل هل يسعه ان يكتتم الشهادة حتى يشهد عند قاض عدل قال له ذلك كذا في الظهيرية \* والشهادة في الحدود يخبر فيها الشاهد بين السر والظاهر والستر افضل الا انه يجب ان يشهد بما مال في السرقة فيقول اخذ ولا يقول سرق هكذا في الهداية \* ما يتحمل الشاهد على نوعين نوع يثبت حكمه بنفسه بلا اشهاد كالبيع والافرار وحكم الحاكم والغصب والقتل فاذا سمع شاهد البيع والافرار وحكم الحاكم اورأى الغصب والقتل وسعه ان يشهد وان لم يشهد عليه ويقول اشهد انه باع ولا يقول اشهد نى لئلا يكون كاذباً ونوع لا يثبت حكمه بنفسه كالشهادة على الشهادة فاذا سمع شاهداً يشهد بشيء لم يجز ان يشهد على شهادته الا ان يشهد كذا في الكافي \* ولو سمع من وراء الحجاب لا يسعه ان يشهد لاحتمال ان يكون غيره ان النعمة تشبه النعمة الا اذا كان في الداخل وحده ودخل وعلم الشاهد انه ليس فيه غيره ثم جاس على المسلك وليس له مسلك غيره فسمع اقرار الداخل ولا يراه لانه يحصل به العلم وينبغي للقاضي اذا فسر له ان يقبله كذا في التبيين \* اختلف المشايخ في تحمل الشهادة على المرأة كانت متنبهة بعض مشايخنا قالوا لا يصح التحمل عليها بدون روثه وجهها وبعض مشايخنا توسعوا في هذا وقالوا يصح عند التعريف وتعريف الواحد يكفي والمثنى احوط والمال هذا مال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة والى القول الاول مال شيخ الاسلام الاوزجندى والشيخ الامام ظهير الدين ونسب من المعقول يدل على هذا فانا اجمعنا على انه يجوز النظر الى وجهها لتحمل الشهادة ثم قول ابي يوسف ومحمد رح اذا خبره عدلان انها فلانة فذلك يكفي وعلى قول ابي حنيفة رح لا تحل له الشهادة على النسب ما لم يسمع من جماعة لا يتصور روثاً طوهم على الكذب كذا في الظهيرية \* والفقيه ابو بكر الاسكاف كان يفني بقولهما في هذه المسئلة وهو اختيار نجم الدين النسفي وعليه الفتوى فان عرفها باسمها ونسبها عدلان ينبغي للعدلين ان يشهدا على شهادتهما هؤلاء الشهود كما هو طريق الاشهاد على الشهادة حتى يشهدوا عند القاضي على شهادتهما بالاسم



والنسب ويشهدوا باصل الحق بطريق الاصاله فيجوز ذلك بخلاف كذا في المحيط \* وكان الفقيه  
 ابو الليث يقول اذا اقرت المرأة من وراء الحجاب وشهد عنده اثنان انها فلانة لا يجوز لمن سمع  
 اقرارها ان يشهد على اقرارها الا اذا رأى شخصها يعنى حال ما اقرت فحينئذ يجوز له ان يشهد  
 على اقرارها شرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها كذا في الذخيرة \* لو كشفت امرأة وجهها وقالت  
 اذا فلانة بنت فلان لا يحتاجون الى شهود المعرفة فان ماتت يحتاجون الى شاهدين يشهدان انها  
 كانت فلانة بنت فلان واذا لم تسفر وجهها وشهد شاهدان انها فلانة بنت فلان لم يحل لهما ان يشهدا  
 بذلك يعنى على اقرار فلانة اما يجوز ان يشهدا ان امرأة اقرت بكذا وشهد عندنا شاهدان انها فلانة بنت  
 فلان هكذا في المتن \* اذا شهدا على امرأة سمياها ونسباها وكانت حاضرة فقال القاضي للشهود هل  
 تعرفون المدعى عليها فقالوا لا فقال القاضي لا يقبل شهادتهما ولا تحملنا الشهادة الى امرأة نسبها واسمها  
 كذا ولكن لا ندرى ان هذه المرأة هل هي بعينها ام لا صحت شهادتهما على المسماة وكانت على  
 المدعى اقامة البينة ان هذه هي التي سموها وبينوا نسبها كذا في المحيط \* وبصح تعريف من لا يصلح  
 شاهد الها سواء كان الاشهاد لها او عليها ومن المشايخ من قال ان كان الاشهاد لها لا يصح التعريف ممن  
 لا يصلح شهادتها واختار نجم الدين النسفي القول الاول كذا في الفصول العمادية \* وسئل من ابن  
 احمد عن امرأة اقرت عند رجلين انها اعتقت هذه الجارية ولم يريا وجه المعتقة هل لهما ان يشهدا  
 بذلك قال لا مالم يرفاها فان لم يرفاها منذ اعتقتها وسعهما ان يشهدا عليها بالامتناع كذا في التاتارخانية  
 ناقل من اليتيمة \* اذا كان لرجل على رجل حق فيقر في السر ويحشد في العلانية ومجز صاحب  
 الحق من الوصول الى حقه فاحتمل ذلك واخفى قوما من العدول في بيته ثم استحضروه وطلبه  
 الحق واقر ذلك سرا وخرج فسمع الشهود حل لهم ان يشهدوا عند علمائنا لان العلم قد حصل  
 وقيل لا يحل لان فيه تدليسا وفردا ولكن انما يجوز اذا كان الشهود يرون وجهه وان كانوا لا يرون  
 وجهه ولكن يسمعون كلامه لا يحل لهم ان يشهدوا وان شهدوا وفسر والمفادى لم يقبل شهادتهم  
 الا اذا احاطوا به علما كذا في محيط السرخسى \* واذا ما بين المالك دون المالك بان عاين ملكا  
 بحدوده ينسب الى فلان بن فلان ولم يعاينه بوجهه ولا عرفه بنسبه فعلى الاصح ان يشهد وتقبل  
 كذا في خزائن المفتين \* وان لم يعاين الملك والمالك ولكن سمع من الناس قالوا فلان بن فلان  
 في قرية كذا ضيعة حدودها كذا وهو لم يعرف تلك الضيعة ولا يده عليها لا يحل له ان يشهد له بالملك

هذا خبره والظاهر انه  
 صحيح (٥) كذا في المتن

وان عاين المالك دون الملك بان عرف الرجل معرفة تامة وسمع ان له في قرية كذا ضيعة وهو لا يعرف تلك الضيعة بعينها لا يسه ان يشهد كذا في الكافي \* وان ما بين الشاهد المالك والملك بان عرف المالك بوجهه واسمه ونسبه وعرف الملك بحدوده وحقوقه ورآه في يده يتصرف تصرف الملاك ويدعى انه له ويقع في قلبه انه له حل ان يشهد له بالملك هكذا في المحيط \* ذكر في المنتقى اذا رأيت في يد رجل منا ما اودار او وقع في قلبك انه له ثم رأيت بعد ذلك في يده خمره وسعك ان تشهد انه للاول واذا اردت ان تشهد انه للاول فشهد عندك شاهد عدل انه للذي في يده اليوم كان هو اودعه الاول بحضرتهما لم يسعك ان تشهد انه للاول بخلاف ما اذا شهد به عدل واحد الا ان يقع في قلبك ان هذا الواحد صادق ولم يذكر في الجامع الصغير ووقع في قلبه انه له ولم يذكر التصرف مع اليد والصحيح ما ذكر في المنتقى وكذلك كل امر ظاهر يجوز فيه الشهادة بالسمع كالموث والنكاح والنسب اذا وقع في قلبك انه حق ما سمعت من الخبر فشهد عندك عدلان بخلاف ما لو وقع في قلبك لم يسعك ان تشهد بما وقع في قلبك الا ان تستيقن انهما كانا بان وان شهد به عندك عدل واحد وسعك ان تشهد بما وقع في قلبك من الامر الاول الا ان يقع في قلبك ان هذا الواحد صادق فيما يشهد هكذا في فتاوى قاضيخان \* وينبغي ان لا يبين بما استفاد العلم به من معاينة اليد حتى لو بين ذلك تردد كذا في الكافي \* والقاضي الامام يقول اذا رأى شيئا في يد رجل يتصرف فيه والناظر يقولون انه ملكه الا انه وقع في قلب الراي انه ملك غيره لملكه وانه يتصرف بامر ذلك الغير لا يحل له ان يشهد بالملك وعليه فتوى كثير من مشائخنا كذا في المحيط \* واذا عاين العبد والامة في يد انسان يخد مانه فان كان يعرف انهما رقيقان جازله ان يشهد انهما ملكه سواء كانا صغيرين او كبيرين وان لم يعرف رقيتهما فان كانا صغيرين لا يعبران من انفسهما فكذلك وان كانا كبيرين يعبران من انفسهما سواء كانا صبيين ما قليلين او بالغين لا تحل له الشهادة هكذا في فتح القدير \* وفي الوقعات اذا علم الشاهدان ان الدار للمدعي فشهد عندهما شاهدان عدلان ان المدعي باع الدار من الذي في يده قال محمد ربح يشهدان بما علما ولا يلتفتان الى شاهدي البيع كذا في المحيط \* ذكر الناطقي ما بنا نكاحا او بيعا او قتلما اراد ان يشهد اشهد عندنا عدلان بانه طلقها ثلثا او كان البائع امتق العبد قبل بيعه او الولي عفا عنه بعد القتل لا يحل لهما

لهما ان يشهدا بالنكاح وغيره وان كان واحدا عدلا لا يسعه ترك الشهادة كذا في الوجيز للكردي \*

إذا أقر الرجل بمال بين يدي رجل لرجل آخر ثم انكروا طلب المقر له شهادته واخبر شاهدان عدلان بان ذلك الذي اقر به المقر قد صار له ببيع او هبة قال يشهد الشاهد بما كان يعلم من ذلك كذا في الذخيرة \* رجل أقر بين يدي قوم اقرارا صحيحا ان لفلان عليه الف درهم ثم جاء عدلان او ثلثة الى هؤلاء الشهود وقالوا لا تشهدوا لفلان على فلان بالدين فانه قضى جميع ما كان عليه من الدين كان لهم الخيار ان شاءوا امتنعوا عن الشهادة وان شاءوا شهدوا بذلك وذكروا القصة للقاضي كيلا يقضى بالباطل هكذا روى عن محمد رح وعنه في رواية يشهدون انه كان عليه ذلك ولا يشهدوا انه عليه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا شهد عدلان عند الشاهدين ان صاحب المال قد استوفى دينه او انه ابرأ المطلوب من دينه لا يسعهم ان يمتنعوا عن الشهادة على الاقرار بالدين الا ان يكونا سمعا اقرار الطالب بالبراءة او بالاستيفاء وهكذا روى عن ابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان \* وبعض مشائخ زماننا اختاروا في هذه المسائل كلها انه ان شهد عند الشاهد عدلان ووقع في قلبه انهما صادقان ليس له ان يشهد بما علم من اصل الحق وان شهد عنده شاهد واحد او شاهدان الا انه لم يقع في قلبه صدقهما فله ان يشهد بما علم من اصل الحق كذا في الذخيرة \* اذا أقر الزوج عند الشاهد بالطلاق او اقر المولى بالاعتاق ثم دعاه الى الشهادة على النكاح وعلى البيع فانه يمتنع من الشهادة ولا يحل له ان يشهد كذا في فتاوى قاضيخان \* سئل من ابن مقاتل عن اثنين يحاسبان بين يدي جماعة وقالاهم لا تشهدوا علينا بما تسمعون منا ثم اقر احدهما للآخر فان للشاهدان يشهد بما سمع من اقراره وهو قول ابن سيرين قال الفقيه ابو الليث وهكذا روى عن ابي حنيفة رح وبه نأخذ كذا في المحيط \* اذا تزوج الرجل امرأة بشهادة شاهدين على مهر مسمى ومضى على ذلك سنون وولدت اولاد او مضى سنون ثم مات الزوج ثم انها استشهدت بالشهود ان يشهدوا على ذلك المسمى وهم يتذكرون يسعهم ان يشهدوا عليه وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة \* من عاين دابة تتبع دابة ترتضع منها حل له ان يشهد بالدابة المرتضعة لصاحب الدابة الاخرى وبالنتاج كذا في المحيط \* والشهادة بالنتاج بان يشهد بان هذا كان يتبع هذه الدابة ولا يشترط اداء الشهادة على الولادة كذا في التاتارخانية ناقلا من الينابيع \*

امرأة اقرت على نفسها بمال لا يبيها ولا خيرا تريد به الاضرار لبقية الورثة والشهود يعلمون

بذلك قالوا وسعهم ان يتحملوا الشهادة ويشهدوا بذلك ويكروها ان تفعل ذلك كذا في فتاوى قاضي  
 قاضيجان \* اذا كان المقر له سلطانا يقال المقر اقررت خوفا منه ان وقف الشاهد على خوف  
 لا يشهد فان لم يقف شهده واخبر القاضى انه كان في يدهون من اموال السلطان كذا في الوجيز  
 للكردي \* مثل ابوالقاسم من رجل اخذ موق النحاسين مقاطعة من السلطان كل شهر  
 بدراهم معلومة وكتب بذلك صكاهل يجوز ذلك وهل يحل للشهود ان يشهدوا بذلك قال  
 قدضل المقاطع والمقاطع من سبيل الرشاد واما الشهود فلو شهدوا على ذلك حل بهم اللعنة قيل  
 فلو ان الشهود شهدوا على اقراره بالدراهم ولكن صرفوا السبب هل يجوز لهم الشهادة قال ان  
 شهدوا على ذلك بعد معرفتهم بسببه فهم ملعونون ولا يجوز ان يشهدوا بمثل ذلك كذا في النوازل \*  
 وكذا في كل اقرار سببه حرام وباطل كذا في المحيط \* ولو سمعنا قاضيا يقول لرجل قضيت عليك  
 لهذا الرجل بكذا او شهدا على قضائه وبيننا للقاضى وقالا سمعنا قاضيا كذا قال قضيت على هذا  
 الرجل بكذا ولكن لم يشهدنا على قضائه لا يوجب ذلك خلافا في شهادتهما وان بينا انهما سمعا  
 منه في غير البلد الذى هو فيه قاض لا تقبل شهادتهما ولا ينبغي لهما ان يشهدا كذا في الذخيرة \*  
 مثل على ابن احمد وابوحامد عن القاضى اذا شهد شهودا انى قد حكمت لفلان على فلان  
 بمكذا ولم يحضروا مجلسه حين حكم فلو شهدوا عند قاض آخر هل تقبل شهادتهم فقال على  
 ابن احمد هذه شهادة باطلة فلا صبر بها قال ابو حامد الجواب كذا لك والحضور شرط القضاء قال  
 وانه شرط الاشهاد كذا في التاتارخانية نا فلا من اليتممة \* رأى خطه ولم يتذكر الحادثة او تذكر  
 كناية الشهادة ولم يتذكر المال لا يسعه ان يشهد وعند محمد رح يسعه ان يشهد قال الحلواني  
 يفتى بقول محمد رح كذا في الوجيز للكردي \* وفي النوازل اذا عرف خطه والخط في حرره  
 ونسى الشهادة عند ابى يوسف ومحمد رح يسعه ان يشهد قال الفقيه ابوالليث رح وبه نأخذ كذا  
 في الخلاصة \* وان كان الخط في يد المدعى لا يحل له ان يشهد وهو المختار كذا في فتاوى قاضيجان \*  
 قال المتأخرون من اصحابنا اذا لم تكن للشاهد شبهة في الخط يجوز ان يشهد وان لم يتذكر  
 الحادثة سواء كان الصدك في يد الخصم او غيره وعليه الفتوى كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم ان  
 الشاهد اذا اعتمد على خطه على القول المفتى به وشهدو قلنا بقوله فللقاضى ان يسأله هل تشهد  
 من علم او من الخط ان قال من علم قبله وان قال من الخط لا كذا في البحر الرائق \* الشاهد اذا كان

يعرف خطه ويحفظ اقراره ويعرف المقر له الا انه لا يعرف الوقت والمكان حل له ان يشهد كذا في الوقعات الحسامية \* رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية عليهم قال علماؤنا لا يجوز لهم ان يشهدوا بما فيه وهو الصحيح وانما يحل لهم ان يشهدوا باحد معان ثلثة اصحاب يقرأ الكتاب عليهم او كتب الكتاب فيه وقرأه عليه بين ايدي الشهود فيقول هو لهم اشهدوا بما فيه او يكتب هو بين ايدي الشهود وهم يعلمون بما فيه فيقول هو اشهدوا على بما فيه وان كتب بين ايدي الشهود صكا وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو اشهدوا على بما فيه لا يسعهم ان يشهدوا عليه قال الامام ابو علي النسفي هذا اذا لم يكن الكتاب منكوبا على الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين ايدي الشهود والشاهد يعلم بما في الكتاب وسعه ان يشهد وان لم يقل له الكاتب اشهد على بما فيه وانه حسن كذا في فتاوى قاضيخان \* والكتابة على وجوه منها ما هو المستبين المرسوم وهو ان يكتبها على صحيفة وصدرها و عنوان على وجه يكتب الى الغائب فان قال لم انوبه الطلاق او لم ارد به الاقرار دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء حتى يجوز للشاهد ان يشهد عليه وعلى ما فيه سواء قال للشاهد اشهد على ذلك او لم يقل كذا في خزائن المفتين \* وفي المنتقى رجل كتب كتاب رسالة الى رجل فكتب من فلان بن فلان الى فلان بن فلان سلام عليك اما بعد فانك كتبت الى بتقاضى الالف التي كانت لك على وقد كنت قبضت منها خمسمائة وبقي لك على منها خمسمائة انه جاز ان علمه ان يشهد بذلك ما به وان لم يشهد على نفسه بذلك كذا في المحيط \* واما الكتاب الذي هو غير مرسوم نحو ان كتب على الارض او صحيفة او خرقة او لوح او كتبه بغير مداد في صحيفة الا انه يستبين وقال لهم اشهدوا وسعهم ان يشهدوا والا فلا ولو رآه قوم كتب ذكر حق على نفسه لرجل ولم يشهد هم به على نفسه لم يكن ذلك لازما ولا ينبغي لمن علم ان يشهد به لانه يحتمل ان يكون للتجربة بخلاف الكتابة المرسومة وبخلاف خط السمسار والصراف فانه حجة وان جحد الكتاب فقامت عليه بينة انه كتبه او ملأه جاز كما لو ادعى اقراره وجحد وكذا سائر التصرفات على هذا بخلاف الحدود والقصاص المرسوم وغير المرسوم فيه سواء ولو اقر بعرقه في كتاب مرسوم يضمن المال ولا يقطع واما غير المستبين نحو ان كتب على الماء او على الهواء ثم قال اشهدوا على ذلك لا يسعهم ان يشهدوا عليه وان علموا ما اذا يكتب لان الكتاب الذي لا يستبين كاللحم الذي لا يفهم والرجل والمرأة والمسلم والذمي فيه

سواء هكذا في خزانة المفتين \* ولو كتب رسالة عند امينين لا يقرءان ولا يكتبان وامسك الكتاب عندهما وشهدا به لا يجوز عندهما وعند القاضي يجوز كذا في الوجيز للكردي \* اشترى وادعى على البائع ان به عيبا فلم يثبت فباعه من رجل فادعى المشتري الثاني عليه هذا العيب فانكر فالذين سمعوا حل لهم ان يشهدوا على العيب في الحال كذا في الخلاصة \* صب زيتا او سمنا او خلا غيرهما بمعاينة الشهود وقال مات فيها فأرة كان القول قوله مع يمينه في انكاره استهلاك الطاهر ولا يسمع للشهود ان يشهدوا عليه انه صب غير نجس ولوان رجلا عمدا الى طوابق لحم فاستهلكه بمعاينة الشهود ثم قال كانت ميتة لا يقبل قوله في ذلك ويسع للشهود ان يشهدوا على انها كانت زكية كذا في فتاوى قاضيخان \* الشهادة بالشهرة والتسامع تقبل في اربعة اشياء بالاجماع وهي النكاح والنسب والموت والقضاء كذا في محيط السرخسي \* فاذا سمع الرجل من الناس انه فلان بن فلان او رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس ان فلانة زوجة فلان او رأى رجلا قضى لرجل بحق من الحقوق وسمع من الناس انه قاضي هذه البلدة او سمع الناس يقولون ان فلان مات او رآهم صنعوا به ما يصنع بالموتى وسعه ان يشهدوا ان لم يعاين الولادة على فراشه او عقد النكاح او تقليد الامام اياه قضاء هذه البلدة او الموت هكذا في الذخيرة \* وكذا اذا رأى رجلا وامرأة يسكنان بيتا وينبسط كل واحد الى الآخر انبساط الزوج وسعه ان يشهد انها زوجته هكذا في الهداية \* اما الوقف فالصحيح انه نقبل الشهادة بالتسامع على اصله دون شرائطه هكذا في الكافي \* وكل ما يتعلق به صحة الوقف فهو من اصله وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من شرائطه كذا في البحر الرائق \* قال الامام ظهير الدين المرغيناني لا بد في الشهادة على الوقف من بيان الجهة بان يشهدوا انه وقف على المسجد والمقبرة حتى لو لم يذكر ذلك في شهادتهم لا تقبل كذا في الجوهرة النيرة \* اما الشهادة على الدخول بالشهرة والتسامع فتجوز كذا في شرح ادب القاضي للخصاف للمصدر الشهيد وهكذا في الهداية والكنز والكافي \* لان هذا امر مشهور ويتعلق به احكام مشهورة من النسب والمهر والعدة وثبوت الاحصان كذا في النهاية \* واما الشهادة على المهر بالشهرة والتسامع فقد ذكر في نكاح المنتقي انه تجوز كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* والشهادة على العتق بالشهرة والتسامع لا تحل عندنا كذا في المحيط \* اما الولاء فالشهادة بالتسامع فيه غير مقبولة عند



عند أبي حنيفة ومحمد رحم وهو قول أبي يوسف رحم اولانم رجع وقال تقبل والصحيح جواب  
ظاهر الرواية كذا في البدائع \* وينبغي ان يطلق اداء الشهادة ولا يفسر حتى لو فسر للقاضي انه  
يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته كذا في الكافي \* لو شهد احد القاضي وقالنا شهدان فلان مات  
اخبرنا بذلك من نثق به جازت شهادتهما هو الاصح كذا في الخلاصة \* وهكذا في النهاية نقلنا  
من العدة \* اذا شهد الشهود بما يجوز به الشهادة بالسماع وقالوا لم نعاين ذلك لكنه اشتهر عندنا  
جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى رشيد الدين وتقبل الشهادة في الوقف  
بالتسامع وان صرح به لان الشاهد بما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فتيقن  
القاضي ان الشاهد يشهد بالتسامع لا بالعيان فاذا افرق بين السكوت والانصاح اشار ظهير الدين  
المرغيناني الى هذا المعنى كذا في الفصول العمدية \* في الفتاوى الصغرى الشهادة بالاشهرة  
في النسب وغيره بطريقتين الحقيقية والحكمية الحقيقية ان تشتهر وتسمع من قوم كثير لا تصور  
تواطؤهم على الكذب ولا تشترط في هذه العدالة ولا لفظ الشهادة بل يشترط التواتر والحكمية  
ان يشهد عنده رجلان او رجل وامرأتان عدول بلفظ الشهادة كذا في الخلاصة \* هذا اذا شهدا عنده  
من غير استشهاد هذا الرجل فانه ذكر محمد رحم في كتاب الشهادات انه اذا لقي رجلين عدلين  
شهدا عنده على نسبه وصرفا حاله وسعه ان يشهد ولوا قام هذا الرجل عنده شاهدين شهدا على  
نسبه لم يسعه ان يشهد ولوان رجلانزل بين ظهرا نى قوم وهم لا يعرفونه وقال انا فلان بن فلان  
قال محمد رحم لا يسعهم ان يشهدوا على نسبه حتى يلقوا من اهل بلده رجلين عدلين فيشهد ان  
عندهم على نسبه قال الجصاص في شرح هذا الكتاب وهو الصحيح كذا في شرح ادب القاضي  
للصدر الشهيد \* قيل في الموت يكتفى باخبار واحد او واحدة وهو المختار ولا يشترط لفظ الشهادة  
بالاتفاق كذا في فتح القدير \* من شهدانه حضرد فن فلان او صلى على جنازته فهو معاينة حتى  
لو فسر للقاضي قبله كذا في المضمرات \* لو جاء خبر موت انسان فصنعوا ما يصنع عند الموت  
لم يسمعك ان تخبر بموته حتى يخبرك ثقة انه ماين موته كذا في محيط المرخسي \* قال مشائخنا  
اذالم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضي بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك  
عدلا مثله فاذا سمع منه حل له ان يشهد على موته شهد هو مع ذلك الشاهد حتى يقضى القاضي  
بشهادتهما كذا في النهاية \* الباب الثالث في صفة اداء الشهادة والاستماع الى الشهود \* يحتاج

في الشهادة على الحاضر الى الاشارة الى المدعى عليه والمدعى والمشهد به اذا كان المشهود به  
نقلها في الشهادة على الميت او الغائب وقد حضر الوصى او الوكيل يحتاج الى تسمية الشهود  
اسم الميت واسم الغائب واسم ابيهما واسم جد هما شرط الخصاص ذكر الجدة للتعريف وهكذا  
ذكر في الشروط ومن مشائخنا من قال هذا قول ابي حنيفة ومحمد رحم الله عليهما قول  
ابي يوسف رحم الله عليه فذكر الاب يكفي كذا في الذخيرة \* والصحيح ان النسبة الى الجد لا بد منه  
كذا في البحر الرائق \* فاذا قضى قاض بدون ذكر الجدة ينفذ لانه وقع في فصل مجتهد فيه  
كذا في الفصول العمانية \* وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا كابى حنيفة رحم الله عليه ولا  
حاجة الى ذكر الاب والجد كذا في البحر الرائق \* والصناعة لا تقوم مقام ذكر الجدة على قول  
من شرط ذكر الجدة اذا كانت صنعة يعرف بها مهالة كذا في الذخيرة \* وان ذكر اسمه واسم  
ابيه وقبيلته وحرفته ولم يكن في محله رجل بهذا الاسم وهذه الحرفة يكفي وان كان مثله آخر  
لا يكفي حتى يذكروا شيئا آخر يحصل به التمييز كذا ان كرفى ادب القاضى والحاصل ان المعتبر  
انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك هكذا في الفصول العمانية \* ان شهد الشهود على  
اقرار رجل بشراء محدود او بيعه او ما شبه ذلك لا بد وان يذكروا في الشهادة انه اقر على نفسه  
او يقولوا اقر بشرائه بنفسه او بيعه بنفسه كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى الفقيه ابي الليث اذا  
ادعى على آخر انه استهلك دواب له عدد معلوم واقام البينة على ذلك ينبغي ان يبين  
الشهود الذكر والانثى وان لم يبينوا ذلك قال الفقيه ابو بكر اخاف ان تبطل الشهادة ولا يقضى  
للمدعى بشيء من دوايه وان بينوا الذكور والاناث جازت شهادتهم ولا يحتاج الى ذكر اللون  
وهذا القائل يقول مع ذكر الانثى والذكورة لا بد من ذكر النوع بان يقول فرس او حمار  
ونحوه ولا يكتفى بذكر اسم الدابة ومن المشائخ من ابي ذكر الذكورة والانثى والاول اصح  
هكذا في المحيط \* ولو سأل القاضى الشهود من لون الدابة وذكر واثم شهد واصد الدعوى وذكر  
الصفة على خلافه تقبل والتناقض في ما لا يحتاج اليه لا يضر كذا في الخلاصة \* شهد ان هذه  
المرأة وهى فلانة حرام على هذا المدعى عليه بثلاث تطبيقات فوجب عليه الكف منها قال فيه  
خلل لا بد من ذكر الفعل من جهة المدعى عليه ليقع به الحرمة وهوان يقول في الشهادة انه طلقها  
ثلاثا وكذا لا يكتفى بالشاهد بقوله وقد كان حلف بطلاقها وحنت فيها حتى يفسر لفظ اليمين والحنت

كذا في التواريخ نقلنا من الحاوي \* الشهادة على الافلاس ان يشهدوا ويقولوا لا نعلم له ما سوى ثياب ليله ونهاره كذا في السراجية \* رجل جاء الى رجل فساومه ثوبا ودفع الى البائع دراهم واخذ الثوب وانتزعا من غير ان يعقدا بيعا بلسانها جاز ذلك فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومست الحاجة الى الشهادة قالوا ينبغي للشاهدين ان يشهدوا انه دفع اليه دراهم وقبض منه الثوب ولا يشهدان على البيع الا اذا كان بينهما مقدمات يعلم الشهود ان الاخذ والاعطاء كان على وجه البيع والقاضي الذي وقعت الخصومة اليه يعتد جواز البيع بالتعاطي كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا وقع البيع بالتعاطي بين رجلين ووقعت الحاجة الى الشهادة فالشهود كيف يشهدون قيل يشهدون على الاخذ والاعطاء ولا يشهدون على البيع وقيل لو شهدوا على البيع يجوز كذا في المحيط \* ولو قالوا في شهادتهم (ابن مدعى ملك ابن مدعى است) ولم يقولوا (ردست ابن مدعى عليه بناحق است) اختلف المشائخ فيه والصحيح انه ان طلب المدعى من القاضي القضاء بالملك فانه يقبل هذه البينة وان طلب التسليم لا يقضى بها مالم يقولوا (ردست ابن مدعى عليه بناحق است) كذا في الفصول العمادية \* وهو الاشبه والا قرب الى الصواب وهذا القائل يقول لوسأل القاضي عن الشهود اهو في يده هذا المدعى عليه بغير حق فقال الشاهد لا ادري يقبل هذه الشهادة على الملك كذا في الذخيرة \* واذا شهد الشهود ان هذا العين ملك هذا المدعى وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق ولم يقولوا فواجب عليه قصريده عنه وتسليمه الى هذا المدعى حكى عن شيخ الاسلام ابي الحسن على السغدري ان فيه اختلاف المشائخ منهم من قال لا بدوان يقولوا ذلك يعنى للقضاء بالتسليم ومنهم من قال لا حاجة الى ذكره وتكون الشهادة مقبولة ويجبر المدعى عليه على التسليم اذا طلب المدعى ذلك وعليه ادركنا كثيرا من مشائخنا قال شيخ الاسلام هذا وانا افنى ان في الشهادة قصورا كذا في المحيط \* وفي فتاوى النسفي ينبغي للشاهدين يقول في شهادته (ابن عبيد ملك ابن مدعى است وحق وى است) حتى لا يمكن ان يلحق به (وحق وى ني بنفي) وكان السبيح الامام فخر الاسلام على البزدوى يقول اذا قال المدعى (فلان چيز ملك من است وحق من) لا يكتفى به وينبغي ان يقول (وحق من است) ويقول في قوله (وبدست فلان بناحق بدست فلان بناحق است) وكذلك في نظائره حتى لا يلحق به كلمة النفي قال الاحتياط في هذا ولكن هذا الاحتياط في موضع يطالب بالتسليم كذا في الذخيرة \* سئل شمس الاسلام الازجندي عن الشهود اذا قالوا بالفارسية

(ما كواهي دهم كنهين عين مدعى بملك ابن مدعى است) هل تقبل شهادتهم قال نعم وقيل ينبغي ان لا تقبل لان قوله (ما كواهي دهم) في العرف للاستقبال وللحال (ما كواهي میدهیم) كذا في المحيط \* وفي فتاوى النسفي مثل من شهد كان في لفظ شهادة كل واحد منهم (ما كواهي میدهیم) كه فلان چیز آن فلان است) هل يكون هذا بمنزلة قوله (ملك فلان است) قال نعم وكان الامام ظهير الدين المرفي ناني يقول ينبغي للقاضي ان يستفسرهم انهم ارادوا الملك او غيره فان فسروا اخذ بتفسيرهم وان لم يفسروا وادعوا او ماتوا فالقاضي يقضي بشهادتهم بالملك كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى شمس الاسلام الاوزجندی اذا شهد الشهود ان هذا العين حق هذا المدعى ولم يقولوا ملكه قبلت الشهادة وقيل لا تقبل وقيل ينبغي للقاضي ان يستفسر الشهود من الحق ارادوا به الملك او ما هو حقيقة الحق وببنى الامر على ما فسروا وعلى هذا اذا ادعى ان هذه الدار حقى ولم يقل ملكى هل تصح منه هذه الدعوى كذا في المحيط \* فان شهد شاهد وفسر الشهادة على وجهها ثم شهد الآخر فقال اشهد بمثل شهادة صاحبي لا يقبل القاضي حتى يتكلم كل شاهد بشهادته قال الشيخ الامام شمس الائمة ابو محمد عبد العزيز بن احمد الحلواني هذا احتياط من صاحب الكتاب انه لا يقبل من الشهود الاجمال وهذا دابة في هذا الباب اما عندنا فاذا شهد الاول وفسر وقال الثانى اشهد بما شهد به هذا فانه يكفى ثم قال رح المختاران يجعل الجواب على التفصيل ان كان الشاهد فصيحاً يمكنه بيان شهادة الشاهد على وجهها لا يقبل منه الاجمال كما قال صاحب الكتاب وان كان اصحياً غير فصيح يقبل منه الاجمال اذا كان بحال لولا حشمة مجلس القضاء يمكنه ان يعبر بالشهادة بلسانه اما اذا كان بحال لا يمكنه ان يعبر بلسانه فانه لا يقبل ايضا وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن ابى سهل السرخسى رح المختاران يحول الجواب على التفصيل ان احس القاضي بخيانة من الشهود بشهادة الزور كلف كل شاهد ان يفسر شهادته كما قال صاحب الكتاب وان لم يحس بشئ من الخيانة لا يكلف ويحكم في ذلك رأيه كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد \* وقال شمس الاسلام الاوزجندی انما يقبل الاجمال من الشاهد الاخر اذا قال في شهادته لهذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يفتى كذا في الخلاصة \* ثم قال رح هذه الاقاويل فيما اذا قال الثانى انى اشهد بما شهد به الاول او قال اشهد بمثل ما شهد به الاول اما اذا قال اشهد على

على شهادة الاول لا تقبل بالاجماع لان هذه شهادة على الشهادة وليست بشهادة على الحق وكذلك اذا قال اشهد على مثل شهادة الاول وكذلك اذا قال اشهد على مثل ما شهد به الاول لان المثل قد يكون صلة وما قد يكون بمعنى من فيصير كانه قال اشهد على من شهد به الاول كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد \* اذا كتب شهادة الشاهد في بياض وقرئ عليه ذلك فقال اشهد ان لهذا المدعى جميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب على هذا المدعى عليه او قال هذا المدعى به الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يد هذا المدعى عليه بغير حق فواجب عليه تسليمه الى هذا المدعى فهذه شهادة صحيحة وحكى من الشيخ الامام السرخسى في رجل ادعى دارا من نسخة ارسك قرأها فقال الشهود وهم اميون ( ما هم جنين كواهى ميدهيم ) لهذا المدعى على هذا المدعى عليه ان شهادتهم صحيحة كذا في المحيط \* في النوازل اذا شهد احد الشاهدين بنسخة قرأها بلسانه ثم قرأ رجل آخر من النسخة والشاهد الآخر يقرأ معه مقارنا بقراءته فهذا ليس بصحيح كذا في الذخيرة \* سئل على ابن احمد عن الشاهد اذا كان يصف حدود المدعى حين ينظر في الصك واذا لم ينظر لا يقدر على وجهها هل تقبل قال اذا كان ينظر وينقله ويحفظه عن النظر فلا تقبل واذا كان يستعين به نوع استعانة كفارى القرآن من المصحف تقبل كذا في التاتارخانية نقلا عن اليتيمة \* ادعى على آخر عشرة دراهم وشهد الشهود ان لهذا المدعى على هذا المدعى عليه مبلغ عشرة دراهم قيل تقبل وهو الاصح كذا في المحيط \* اذا ادعى بالفارسية ( دوازده درم ) وشهد الشهود ان لهذا المدعى على هذا المدعى عليه ( ده دوازده درم ) لان قيل لمكان الجهالة وكذلك اذا ادعى ( ده دوازده درم ) لاتسمع دعواه وكذلك اذا ذكر التاريخ في الدعوى على هذا الوجه بان قال ( اين عین ملک من است از ده دوازده سال ) فانه لاتسمع دعواه وكذلك اذا ذكر الشهود التاريخ في شهادتهم على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة \* لو ادعى على آخر قبض شيء فشهدوا بهذه العبارة ( اين مدعی علیه چنین گفت که این مدعی این مدعی به را بر من فرستاد ) لا تقبل كذا في الخلاصة \* ثلثة شهدوا في حادثة ثم قال احدهم قبل القضاء استغفر الله قد بذبت في شهادتي فسمع القاضي ذلك وام يعلم ايهم قال ذلك فساءلهم القاضي بعد ذلك فقالوا كلنا على شهادتنا قالوا لا يقضى القاضي بشهادتهم وقيمهم من عنده حتى ينظر في ذلك فان جاء المدعى باثنين منهم في اليوم الثاني يشهدان بذلك جازت شهادتهم كذا

في فتاوى ناصيخان \* اذا شهد في حادثة قبل الدعوى ثم اعادها بعد الدعوى قبلت شهادته  
 كذا في المحيط \* ومن شهد ولم يبرح ثم قال اوهمت بعض شهادتي يعني تركت ما يجب على  
 ذكره او اتيت بما لا يجوز لي ان كان غير مدل ترد شهادته مطلقا قاله في المجلس او بعده في موضع  
 الشبهة او غيره وان كان مدلا قبلت شهادته في غير موضع الشبهة مثل ان يدع لفظة الشهادة او  
 ان يترك ذكر اسم المدعى او المدعى عليه او الاشارة الى احدهما سواء كان في مجلس القضاء  
 او في غيره اما في موضع شبهة التلبيس كما اذا شهد بالف ثم قال خلطت بل هي خمسمائة او بالعكس  
 تقبل اذا قال في المجلس ويقضى بجميع ما شهدا ولا عند بعض المشائخ وبما نفى اوزاد عند  
 آخرين واليه مال شمس الائمة السرخسي واما بعد ما قام من المجلس فلم تقبل وعلى هذا  
 اذا وقع الغلط في بعض الحدود فذكر الشرقي مكان الغربي او في بعض النسب بان ذكر محمد بن  
 احمد بن عمر بدل محمد بن علي بن عمر مثلا فان تداركه قبل البراح من المجلس قبلت والا فلا  
 وعن ابي حنيفة وابي يوسف رجح انه يقبل قوله في غير المجلس في جميع ذلك والظاهر ما ذكرناه  
 في العناية والكافي والبحر الرائق \* من ابن جماعة من ابي يوسف رجح اذا شهد شاهدان على رجل بمال  
 فقبل ان يقضى القاضي بشهادتهما شهد عليهما رجلان بانهما رجعا من شهادتهما ان كان الذي  
 اخبر من رجوعهما ممن يعرفه القاضي ويعدله وقف في امرهما ولم ينفذ شهادتهما كذا في المحيط \*  
 رجل ادعى دارا واقام البينة فابطل القاضي بينته ثم جاء بعد عشرين سنة يشهدانها لا خرف شهادته  
 باطلة وكذا لو قال هذه الدار لفلان لاحق لي فيها ثم شهد انها لفلان آخر لا يقبل كذا في الخلاصة \*  
 واذا قال المدعى للقاضي لا بينة لي وحلف القاضي المدعى عليه بطلب المدعى ثم جاء المدعى  
 ببينة روى الحسن بن زياد انه تقبل بينته ومن محمد رجح انه لا تقبل وعلى هذا اذا قال المدعى  
 كل بينة آتت بها فهم شهود زور ثم اتى ببينة وعلى هذا اذا قال ليس لي عند فلان شهادة فيما  
 ادعى علي هذا فلما حلته القاضي جاء بفلان يشهد وعلى هذا الخلاف اذا قال ما لي عند فلان  
 وفلان شهادة علي هذا ثم ادعى بعد ذلك شهادتهما كذا في المحيط \* لو قال كل بينة اقيمها فهي باطلة  
 فان اقام بينة لا تسمع في قولهم جميعا قال الحلواني اختلفت الروايات من ابي حنيفة رجح في هذا واشهر  
 قوله مثل قول الحسن وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يقول قضاؤنا اليوم على ما قال محمد  
 رجح بانه لا تقبل وقال القاضي الامام فخر الدين الغنوي على انه تقبل كذا في الغياثية \* رجحان قال



لأشهادة لفلان صندنا ثم شهد انه ذكر في المنتقى انه يجوز شهادتهما ومن محمد درج في النوادر اذا قال لا شهادة لفلان صندي في امر او قال لا علم لي بهذائم شهد بعد ذلك جازت شهادته وكذا لو ان رجلين قال كل شهادة نشهد بها لفلان على فلان فهو زور ثم جاءوا وشهدوا قالوا لم نذكر حيث قلنا ثم تذكرنا جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له دوى في عبد في يدي رجل وله على ذلك شهود فقال واحد من الشهود عند القاضي لعبد من عبيد المدعي عليه هذا العبد ليس هو العبد الذي لفلان فيه الدوى ثم ان المدعي ادعى ذلك العبد بعينه لنفسه وشهد بذلك الشاهد الذي قال تلك المقالة بين يدي القاضي فقد قيل يجب ان لا يقبل شهادته وقيل يجب ان يقبل كذا في المحيط \* رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال بعثني هذا العبد بالف درهم ونقدت الثمن فانكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعي شاهدان على اقرار البائع بالبائع وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لنا صدي زيد وشهد شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد او اقر البائع ان اسمه زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف رد الثمن وان نكل البائع من اليمين لزمه البيع بنكوله وان شهد الشاهدان ان البائع اقرانه باعه عبده زيد المولد فنسبوه الى شيء يعرف من عمل او صناعة او حلية او عيب فوافق ذلك هذا العبد قال هذا والا اول في القياس سواء الا اني استحسن ان انسبوه الى معروف ان اجيزه وكذا الامة كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي المنتقى شهد شاهدان ان لهذافي هذه الدار الف ذراع فاذا الدار خمس مائة ذراع او شهدا ان له في هذا القراح عشرة اجربة فاذا القراح خمسة اجربة فالشهادة باطله ولو كان اقرب ذلك اخذ المقر له كلها ولو شهد ان داره في دار هذه ولم يحدد من اى موضع الى اى موضع فالشهادة باطله كذا في المحيط \* ولو شهدوا انها امرأتهم وحلاله ولم يذكر العقد المختار انه يجوز كذا في خزائن المفتين \* ان ادعى انه رهن عنده هذا ثوبا او غصبه منه فشهد الشهود بذلك فقالوا باننا لا نعرف الثوب قبلت شهادتهم وبيان الثوب الى الغاصب والمرتهن كذا في المضمرات اذا شهد على رجل انه اقر ان اسمه مارية في هذا الدين والمال لفلان وفلان يدعيه فذلك جائز كذا في المنتقى \* الباب الرابع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل وهو مشتمل على فصول \* الفصل الاول فيمن لا تقبل شهادته لعدم اهليته لها \* لا تجوز شهادة الاخرس عند علمائنا رح كذا في الذخيرة \* ولا تقبل شهادة الا عمي مطلقا سواء عمي قبل التحمل او بعده فيما تجوز الشهادة فيه بالتسامح

اولا تجوز وقال ابو يوسف رح تجوز فيما طريقه السماع وما لا يكفي فيه السماع اذا كان بصيرا وقت التحمل اعمى عند الاداء اذا كان يعرفه باسمه ونسبه كذا في فتح القدير \* هذا اذا كان المدعى شيئا لا يحتاج الى الاشارة اليه وقت الاداء اما اذا كان شيئا يحتاج الى الاشارة لا تقبل شهادته اجماعا هكذا في البدائع \* ولو عمى بعد الاداء قبل القضاء يمتنع القضاء عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الكافي \* الا عمى اذا شهد وردت شهادته ثم صار بصيرا فشهد في تلك الحالة تقبل كذا في الخلاصة \* لا تقبل شهادة الصبيان والمجانين والمعنوة بمنزلة المجنون اذا كان الرجل يجن ساعة ويفيق ساعة فشهد في حال افاقته تقبل شهادته وقدره شمس الائمة الحوائى بيومين وقال اذا كان جنونه يومين او اقل من ذلك ثم يفيق هكذا فشهد في حال افاقته تقبل شهادته كذا في المحيط \* ولا تقبل شهادة النساء وحدهن الا شهادة القابلة على الولادة في حق النسب دون الميراث هكذا في فتاوى قاضى خان \* وكذا شهادة الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل وان مست الحاجة اليها كذا في الذخيرة \* وكذلك اهل السجن اذا شهد بعضهم على البعض فيما وقع بينهم في السجن لا تقبل اما شهادة النساء بافرادهن على استهلال الصبى وهو صياح الولد بعد الانفصال من الام او على تحرك عضو من اعضائه بعد الانفصال من الام مقبولة في حق الصلوة عليه بالاجماع واما في حق الميراث فقد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رح لا تقبل واشترط شهادة رجلين او رجل وامرأتين وقال ابو يوسف ومحمد رح تقبل شهادة امرأة واحدة اذا كانت عدلة كذا في المحيط \* وهو ارجح كذا في فتم القدير \* اما شهادة تهن على تحرك الولد قبل الانفصال عندهما وشهادة الرجل وامرأتين او رجلين على تحرك الولد قبل الانفصال او على تحركه حالة الانفصال عند الكل لا تقبل كذا في المحيط \* لا شهادة للنساء في السرقة في حق القطع وتقبل في حق الضمان كذا في التاتارخانية نقلا من العتائبة \* رجل قال ان شربت الخمر فمملوكى هذا حر فشهد رجل وامرأتان انه شرب الخمر يعتق العبد ولا يحد وكذا لو قال ان سرقت من مال فلان شيئا فشهد رجل وامرأتان على هذا يعتق العبد ولا يقطع كذا في الخلاصة \* لا تقبل شهادة المملوك قناكان او مدبرا او مكاتب او ام ولد وكذلك معتق البعض في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضى خان \* كل من ردت شهادته

شهادته للرق أو للكفر أو للصبى ثم زالت هذه الموانع فادأها قبلت ولوردت لفسق أو زوجة أو العبد لمولاه أو المولى لعبده ثم زالت فادأها لم تقبل ولو تحمل لمولاه أو أحد الزوجين للآخر فادأها بعد العتق والبينونة قبلت وكذا ان تحملها وهو عبد أو كافر أو صبى فادأها بعد زوال هذه العوارض قبلت لان المعتبر حالة الاداء ولا مانع كذا في خزانة المفتين \* لو شهد لصاحبته حال قيام النكاح فلم يقبل القاضي شهادته ولم يردّها حتى وقعت الفرقة بينهما لم يذكر محمد رح هذا الفصل في الاصل وعن أبي يوسف رح ان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة الا ان يعيدها كذا في المحيط \* الفصل الثاني فيمن لا تقبل شهادته لفسقه \* اتفقوا على ان الاعلان بكبيرة يمنع الشهادة وفي الصغار ان كان معلنا بنوم فسق مستشنع يسميه الناس بذلك فاسقام مطلقا لا تقبل شهادته وان لم يكن كذلك فان كان صلاحه اكثر من فسادِه وصوابه اغلب من خطائه ولا يكون سليم القلب يكون هذا لا تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيخان \* وعن أبي يوسف رح الفاسق اذا كان وجيها في الناس ذا مروءة تقبل شهادته والاصح ان شهادته لا تقبل كذا في الكافي \* لا تقبل شهادة آكل الربوا المشهور بذلك المقيم عليه كذا في المبسوط \* لا تقبل شهادة من اشتهر باكل الحرام كذا في الجوهرة النيرة \* ترد شهادة آكل مال اليتيم باكله مرة هكذا في فتح القدير \* ولا تجوز شهادة مدمن الخمر واراد به الادمان في النية يعني يشرب ومن نيته انه يشرب بعد ذلك اذا وجده قال شمس الائمة السرخسي ويشترط مع الادمان ان يظهر ذلك للناس او يخرج سكران فيسخر منه الصبيان حتى ان شرب الخمر في السر لا تسقط العدالة قال في الاصل ولا تجوز شهادة مدمن السكر واراد به في سائر الاشرية سوى الخمر كذا في المحيط \* وان شرب للتداوى لا تسقط عدالته هكذا في البحر الرائق \* لا تقبل شهادة من يجلس مجلس الفجور والمجانة والشرب وان لم يشرب هكذا في المحيط \* لا تقبل شهادة من يأتي بابا من الكبراء النبي يتعلق بها الحد للفسق كذا في الهداية \* كل فرض له وقت معين كالصلوة والصوم اذا اُخّر من غير عذر سقطت عدالته وماليس له وقت معين كالزكاة والحج روى هشام عن محمد رح ان تأخيرها لا يسقط العدالة وبه اخذ محمد بن مقاتل وقال بعضهم اذا اُخّر الزكاة والحج من غير عذر ذهب عدالته وبه اخذ الفقيه ابو الميثاق القاضي الامام فخر الدين الفتوى على ان بتأخير الزكاة من غير عذر تسقط عدالته وبه اخذ الفقيه ابو الميثاق وبتأخير الحج لا تسقط خصوصاً في زماننا كذا

في المضمرات \* والصحيح ان تأخير الزكاة لا يبطل العدالة وان ترك الجمعة ثلث مرات يصير فاسقا كذا ذكر في بعض المواضع وبه اخذ شمس الاثمة السرخسي وذكر في بعض المواضع انه يبطل العدالة ولم يقدروا لم يذكر العدد وقال شمس الاثمة الحلواني رح وعليه الفتوى وهذا اذا تركها مجانة ورضية منها من غير ذكر كذا في فتاوى فاضيل خان \* وان تركها بعذر كالمريض او بعدد من المصر او بتاويل بان كان يفسق الامام او ما شبهه لا ترد شهادته كذا في الذخيرة \* ان ترك الرجل الصلوة استخفافا بالجماعة بان لا يستعظم تقوية الجماعة كما يفعله العوام او مجانة او فسقا لا تجوز شهادته وان تركها متاولا بان كان الامام فاستأفكره الاقتداء به ولا يمكنه ان يصرفه فصل في بيته وحده او كان ممن يضلل الامام ولا يرى الاقتداء به جائزا فهذا مما لا يسقط العدالة هكذا في المحيط \* رجلان شهدا على رجل انه طلق امرأته ثلثا وهو صاحب فراش وقال انه اشهدنا عليه قبل ذلك الا انه قال اكنما مكنما لا تقبل شهادتهما لانهما اقرا على انفسهما بالفسق والفساق لا قول له كذا في الوقعات الحسامية \* من ابى الفاسم ان اشهد اثنان على طلاق امرأة او عتق امته وقال لا كان ذلك اول ما جازت شهادتهما وتأخيرهما لا يوهن شهادتهما قال مولانا رضي الله عنه ينبغي ان يكون ذلك وهنا ان اعلما انه يمسكها امساك الزوجات والا ما لان الدوى ليست بشرط لهذه الشهادة فاذا اخروها صاروا فسقة كذا في فتاوى فاضيل خان \* قال الشيخ الامام المعروف بحواهر زادة ان في حقوق العباد ان اطلب المدعي من الشاهد ليشهد له فاخر من غير عذر ظاهر ثم ادعى بعد ذلك لا تقبل شهادة هذا الشاهد لان بالتأخير من غير عذر صار فاسقا كذا في الظهيرية \* لا تقبل شهادة المقامر قامر بالشطرنج او باى شيء غيره وان لعب بالشطرنج ولم يقامر ان داوم على ذلك حتى شغله من الصلوة او كان يحلف باليمين الباطلة في ذلك لا تقبل شهادته كذا في فتاوى فاضيل خان \* وفي القنية من لعب بالشطرنج في الطريق لا تقبل شهادته كذا في العيني شرح الهداية \* ومن يلعب بالنرد فهو مردود الشهادته على كل حال وان كان الرجل يلعب بشيء من الملاهي وذلك لم يشغله من الصلوة ولا عما يلزمه من الفرائض ينظر ان كانت مستشعنة بين الناس كالزمير والطنابير لم تجز شهادته وان لم تكن مستشعنة نحو الحدا وضرب القصب جازت شهادته الا ان يتفاحش بان يرقصوا به فيدخل في حد المعاصي والكبائر وح تسقط به العدالة كذا في المحيط \* قال ابو يوسف رح من لعب بالصولجان يرد الفروسة جازت شهادته كذا في الملنقط \* لا تقبل

شهادة الرقاص والمشعوز كذا في العيني شرح الهداية \* ولا شهادة من يلعب بالحمام يطير من فاما اذا كان يمسك الحمام يستأنس بها ولا يطيرها عادة فهو عدل مقبول الشهادة كذا في المبسوط وهكذا في الكافي وفتاوى قاضيهان \* الا اذا كانت تجرح مأمات اخر مملوكة اغيرة فتفرخ في وكرها فيأكل ويبيع منه ولا تقبل شهادة من يغنى للناس ويسمعهم اما لو كان لاسماع نفسه حتى يزيل الوحشة عن نفسه من غير ان يسمع غيره فلا بأس به ولا تسقط عدالته في الصحيح هكذا في التبيين \* ولا تقبل شهادة مغنية تسمع الناس صوتها وان لم تتغن لهم كذا في شرح ابى المكارم \* ولا تقبل شهادة النائحة التي تنوح في مصيبة ضيرها واتخذت ذلك مكسبة كذا في المحيط \* والتي تنوح في مصيبتها فشهداتها مقبولة كذا في السراج الوهاج \* ولا تقبل شهادة المخنث الذي يباشر الردي من الاعمال ويلين كلامه عمدا اما اذا كان في كلامه لين وفي اعضائه تكسر خلقه ولم يشتهر بشيء من الافعال الرديّة فهو عدل مقبول الشهادة هكذا في التبيين \* ولا تقبل شهادة الداعر وهو الغاسق المتهم الذي لا يبالي بما يصنع كذا في الذخيرة \* ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيهان \* والمعروف بالكذب لا عدالة له فلا تقبل شهادته ابدًا وان تاب بخلاف من وقع في الكذب سهوا او ابتلى به مرة ثم تاب كذا في البدائع \* والمعروف بالعدالة اذا شهد بزور وتاب تقبل شهادته وعليه الاعتماد كذا في خزائن المفتين \* الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته مالم يمض عليه زمان بظهر عليه اثر التوبة والصحيح ان ذلك مفروض الى رأى القاضي وغير العدل اذا شهد بزور ثم تاب جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيهان \* المحدود في الزنا والسرقة والشرب تقبل شهادته بالاجماع اذا تاب كذا في البدائع \* لا تقبل شهادة المحدود في الغذف وان تاب كذا في الهداية \* الصحيح من المذهب عندنا انه اذا اقام اربعة من الشهداء على صدق مغلته بعد اقامته الحد عليه تقبل ويصير هو مقبول الشهادة كذا في المبسوط \* ولو ضرب بعض الحد فهرب قبل تمامه ففي ظاهر الرواية تقبل شهادته مالم يضرب جميعه ولو حد الكافر في قذف ثم اسلم تقبل شهادته بخلاف العبد اذا حد ثم اعتق واما اذا كان الغذف في حالة الكفر وحد في حالة الاسلام بطلت شهادته على التايد ولو حصل بعض الحد في حالة الكفر وبعضه في حالة الاسلام في ظاهر الرواية لا تبطل شهادته على التايد حتى لو تاب تقبل كذا في الجوهرة النيرة \* والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في البدائع \* الشاهران كان يهجوام تقبل شهادته وان كان يمدح وكان

أغلب مدحه الصدق قبلت كذا في التاتارخانية \* الرجل الصالح إذا تغنى بشعر فيه فحش لا تبطل عدالته لأنه حكيم فحش غيره والذي تعلم شعر العرب أن كان تعلم لأجل العربية لا تبطل عدالته وإن كان فيه فحش كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل كان يشتم أهله ومواليه وأولاده أن صدر منه ذلك أحيانا لا يؤثر في إسقاط العدالة لأن الإنسان قلما يخلو منه وإن كان ذلك عادة سقطت عدالته كذا في الواقيات الحسامية \* وكذا الشتام للحيوان كذا في فتيم القدير \* ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف الذين هم الصحابة والتابعون وأبو حنيفة وصحابه رضي الله عنهم هكذا في النهاية \* وكذا العلماء كذا في فتيم القدير \* ومن سئل عنه وقالوا نتهمة بشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أقبل ذلك وأجيز شهادته ولو قالوا نتهمة بالفسق والغشور ونظن ذلك أو لم نره قبلت ولم أجز شهادته كذا في المحيط \* وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطا بينة كذا في الهداية \* ذكر شيخ الإسلام شهادة أهل الأهواء مقبولة عندنا إذا كان هو لا يكفر به صاحبه ولا يكون ما جئنا ويكرن عدلا في تعاطيه وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولا تقبل شهادة من يفعل الأفعال المستحقة كالبول على الطريق والأكل عليها كذا في الهداية \* وكذا من يأكل في السوق بين الناس كذا في السراج الوهاج \* من أكل فوق الشبع سقطت عدالته عند الأكثر كذا في الزاهدى \* وفي مناقب أبي حنيفة رح أن شهادة البخيل لا تقبل كذا في المحيط \* ذكر الكرخي لا تقبل شهادة من يمشي في الطريق بسراويل وحده ليس عليه غيره كذا في النهاية \* ولا تقبل شهادة من يدخل الحمام بغير إزار أو الم يعرف رجوعه من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* حكى من أبي الحسن أن شيخا الوصارع الأحداث في المجامع لم تقبل شهادته كذا في غاية البيان شرح الهداية \* ترد شهادة شيخ معروف بالصالح بحاسبة ابنه في النفقة في طريق مكة كذا في الزاهدى \* لا تقبل شهادة الطفيل والمجازف في كلامه والمسخرة بلا خلاف هكذا في البحر الرائق \* شهادة بائع الأكفان لا تقبل قال شمس الأئمة إنما لا تقبل إذا ابتكر لذلك العمل وترصده أما إذا كان يبيع الثياب ويشتري منه الأكفان يجوز الشهادة كذا في الذخيرة \* إذا كان الرجل يبيع الثياب المصورة أو ينسجها لا تقبل شهادته هكذا ذكر في الأقضية هكذا في المحيط \* إذا قدم الأمير بلدة فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون إليه قال خلف بطلت عدالتهم إلا أن يذهبوا للاعتبار فحينئذ



فحينئذ لا تبطل مد التهم والفتوى على انهم اذا اخرجوا لتعظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار  
تبطل مد التهم كذا في الظهيرية وفتاوى فاضيل خان \* تقبل شهادة الاقل الا اذا تركه  
استخفا فاكذا في الهداية \* وشهادة الخصى مقبولة كذا في المحيط \* تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا  
وغيره كذا في فتح القدير \* شهادة الخنثى المشكل جائزة وحكمه حكم المرأة كذا في السراج الوهاج \*  
وينبغي ان لا تقبل شهادة الخنثى المشكل في الحدود والقصاص كالنساء كذا في غاية البيان شرح  
الهداية \* العمال اذا كانوا عدولا ولا يأخذون من الناس بغير حق تقبل شهادتهم وان اخذوا  
بغير حق من الناس ولم يكونوا عدولا فالصحيح من الجواب انه لا تقبل شهادتهم كذا في المحيط \*  
اما شهادة الصكاكين فالصحيح انها تقبل اذا كان غالب حالهم الصلاح كذا في الذخيرة  
والغياثية وفتح القدير \* وذكر الصدر الشهيد حسام الدين في واقعاته ان شهادة الرئيس والجابي  
في السكة او البلدة الذي يأخذ الدراهم في الجبايات والصراف الذي يجمعون الدراهم اليه  
ويأخذها طوعا لا تقبل كذا في المحيط \* اما شهادة اهل الصناعات الدنية كالكساح والزبال  
والحائك والحجام فالصحيح انها تقبل لانها قد تولوا ما قيم صالحون فمالهم بعلم القادح لا يبنون على  
ظاهر الصناعة وكذا النحاسون والدالون كذا في فتح القدير \* الفصل الثالث فيمن لا تقبل شهادته  
للتهمة او لزوم التناقض او لزوم نقض القصاص \* لا تجوز شهادة الوالدين لولدهما وولدو لدهما  
وان سفلوا ولا شهادة الولد لوالديه واجداده وجداته من قبلهما وان ملوا ولا شهادة الزوج لامرأته  
وان كانت مملوكة ايضا ولا شهادة المرأة لزوجها وان كان مملوكا ايضا كذا في الحاوي \* ولا تقبل  
شهادة الرجل لمعتدته من طلاق بائن كذا في الخلاصة \* ان اشهد رجل لامرأة بحق ثم تزوجها  
بطلت شهادته كذا في فتاوى فاضيل خان \* وتجوز شهادة الرجل لولده ولوالديه من الرضاة  
كذا في الحاوي \* وتقبل شهادة الربيب كذا في القنية \* وتجوز شهادة الاخ لاخته كذا في محيط  
السرخسي \* شهادة الاخ لاخته واولاده جائزة وكذا الاعمام واولادهم والاخوان والحالات  
والعمات كذا في فتاوى فاضيل خان \* وتقبل شهادة الرجل لامرأته وابيها ولزوج ابنته وامرأة  
ابيه ولاخت امرأته كذا في الخلاصة \* ان اشهد الرجل لابن ابنه على ابنه جازت شهادته كذا  
في فتاوى فاضيل خان \* شهادة ولد الملا من وولده المولود على فراشه اذا غاب لا تقبل للمثنى  
لان نسب هذا الولد كان ثابتا من الزوج والمولى قبل اللعان والنفي من حيث الظاهر

وباللعان والنفي وان انقطع في حق بعض الاحكام وهو الميراث والنفقة لم ينقطع في حق بعض الاحكام وهو قبول الشهادة وحرمة المناكحة ووضع الزكوة فيه ونسب د عوة الغير حتى لو ادعى انسان آخر هذا الولد لم تصح دعوته وان صدقه الولد الملاصق ولو ادعاه الملاصق يثبت النسب منه وانما ابقينا النسب في حق هذه الاحكام احتياطاً لامر الحرمة لان هذه الاحكام مما يحتاط فيها ولهذا تبطل بالشبهات كذا في محيط السرخسي \* ولا تقبل شهادة اولاد ولد الملاصق له هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولا تقبل شهادة الملاصق لولده الذي نفيه هكذا في فتح القدير \* باع احد التوامين وحرره مشترية فشهد ابا لعه تقبل لان شهادة معتق الانسان له جائزة فشهادة معتق غيره أولى فلو ادعى نسب الولد الذي منده ثبت نسبهما وبطل البيع والعق والقضاء كذا في الكافي \* لا تجوز شهادة الرجل لمملوكه ومدبره ومكاتبه وام ولده كذا في الحاوي \* ولا تجوز شهادة الاجير لاستاذة اراد به التلميذ الخاص وهو الذي يأكل معه وفي هياله وليس له اجرة معلومة اما الاجير المشترك اذا شهد للمستأجر تقبل اما الاجير الواحد وهو الذي استأجره مياومة او مشاهرة او مساهمة باجرة معلومة لا تقبل استحساناً كذا في الخلاصة \* وشهادة الاستاذ مقبولة كذا المستأجر كذا في افتيم القدير \* ولا تقبل شهادة المستأجر للآجر المستأجر والمستعير للمعير بالمستعار كذا في البحر الرائق \* ذكر في المنتقى لو استأجر داراً شهراً فسكن الشهر كله ثم جاء مدع آخر فشهد بها المستأجر ورجل آخر معه فالقاضي يسأل المدعى عن الاجارة اكانت باصرة او بغير اصرة فان قال كانت باصرة لم يقبل شهادة المستأجر لانه مستأجر شهد بالمستأجر للآجر وان قال كانت بغير امرى يقبل شهادته لانه ليس بمستأجر في حقه ولو لم يسكن الشهر كله لم تجز شهادته وان لم يدع المدعى ان الاجارة كانت باصرة ولو شهد المستأجر ان المدعى للذي آجرهما لا ثبات الاجارة او لانسان آخر على الموجد لفسخ الاجارة قال ابو حنيفة رح جازت شهادتهما سواء كانت الاجرة رخيصة او غالية وقال ابو يوسف رح لا تجوز شهادتهما في فسخهما لانهما يدعيان عن انفسهما الاجارة وان كانا ساكنين في الدار بغير آجر جازت شهادتهما كذا في المحيط السرخسي \* اذا شهد الاجير لاستاذة وهو اجير شهر فلم ترد شهادته ولم يعدل حتى مضى الشهر ثم عدل لم تقبل شهادته كمن شهد لامرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن اجيراً ثم صار اجيراً قبل القضاء بطلت شهادته ولو ان القاضي لم يرد شهادته وهو غير اجير ثم صار اجيراً ثم مضت مدة الاجارة لا يقضى بتلك الشهادة

وان لم يكن اجيراً عند الشهادة ولا عند القضاء فلوان القاضى لم يبطل شهادته ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته كذا في فتاوى قاضى خان \* وقد شهد الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما لانها شهادة لنفسه من وجه ولو شهد بماليس من شركتهما تقبل لعدم التهمة كذا في الكافي \* وكذلك اجير احدا الشريكين للشريك الآخر كذا في المبسوط \* قال محمد رح في الاصل اذا شهد رجلان ان لهما ولفلان على هذا الرجل الف درهم فهذا على وجه الاول ان ينصا على الشركة بان شهدا ان لفلان ولهما على هذا الرجل الف درهم مشتركة بينهم وفي هذا الوجه لا تقبل شهادتهما اصلاً الثانى اذا نصا على قطع الشركة بان قال شهدان لفلان على هذا خمسمائة وجب بسبب على حدة ولنا عليه خمسمائة وجب بسبب على حدة وفي هذا الوجه تقبل شهادتهما في حق فلان الثالث اذا اطلقا الشهادة اطلاقاً وفي هذا الوجه لا تقبل الشهادة اصلاً واذا كان لرجل على ثلثة نفر الف درهم شهد اثنان منهم ان صاحب الدين ابرأهما وفلانا عن الف التى كانت عليه وعليهما فان كان البعض كفيلاً عن البعض لا تقبل شهادتهما اصلاً وان لم يكن البعض كفيلاً عن البعض فان شهدا انه ابرأهما وفلانا بكلمة واحدة لا تقبل شهادتهما اصلاً وان شهدا انه ابرأهما على حدة وفلانا على حدة تقبل شهادتهما في حق فلان ونظير هذا ما ذكر في كتاب الحدود وان اشهد رجلان ان فلانا قذف امهما وهذه بكلمة واحدة لا تقبل شهادتهما ولو شهدا انه قذف امهما على حدة وهذه على حدة قبلت شهادتهما في حق هذه كذا في المحيط \* ثلثة نفر لهم على رجل الف فشهد اثنان منهم على الثالث انه ابرأ المديون ثم شهدا انه ابرأه عن حصته لا تقبل شهادتهما وكذا لو قبضا شيئاً من المديون ثم شهدا انه ابرأه عن حصته كذا في فتاوى قاضى خان \* وشهادة الوكيل للموكل بعد العزل ان خاصمه لا تقبل وان لم يخاصمه تقبل وهو قول ابى حنيفة رح كذا في الذخيرة \* ولو وكله بكل حق له قبل فلان بحضوره القاضى فخاصمه في الف فعزل فان شهد بذلك الالف ردت وان شهد بمال آخر لا ترد وان لم يعلم القاضى بوكالته وانكر فلان وكالته واجبتها بالبينة ثم عزل وشهد ردت شهادته للموكل في كل حق قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل كذا في الكافي \* رجل ادعى عند القاضى على رجل ان فلانا وكله بالخصومة في كل حق له قبل هذا المدعى عليه وقبل فلان وفلان واقام البينة على الوكالة بالصفة التى ادعى ونفى القاضى بذلك او لم يقض ثم مزله الموكل فشهد المعزول للموكل بحق قبل هذا الذى

## كتاب الشهادات ( ٥٦٠ ) الباب الرابع \* الفصل الثالث

احضره اوقبل الآخرين لاتقبل شهادته الا ان يشهد بحق حادث بعد التوكيل او على رجل غير  
النفر الثلاثة فتقبل شهادته كذا في صنوان القضاء \* رجل وكل رجلا بالخصومة في كل حق له وقبضه  
من الناس مطلقا او في مصر وقدم الوكيل رجلا واقام البينة وجعله الفاضي خصمائم اخرجته الموكل  
من الوكالة لم تجز شهادته لا على هذا الرجل ولا على غيره ممن كان الموكل عليه حق يوم وكلمه  
ولا ما حدث بعد ذلك على الناس الى يوم اخرجته من الوكالة كذا في الخلاصة \* لو شهد بحق  
حدث بعد العزل قبلت شهادته كذا في المحيط \* الوكيل بقبض الدين تجوز شهادته بالدين  
كذا في الوجيز للكردي \* رجل وكل ثلاثة نفر في خصومة وقال ايهم خصم فهو وكيل فيها فشهد  
اثنان منهم لواحد لم يكن هذا الواحد خصما بشهادتهما وان وكل كل واحد على حدة بالخصومة  
والقبض جازت شهادة الاثنين لصاحبهما بالوكالة في الخصومة والقبض رجلا ن شهدا على  
رجل انه قال لهما ولرجل آخر ايكم طاق امرأتى فهو جائز او قال امرها في ايديكم فايكم طلتها  
فهو جائز والزواج يحدد ذلك لم تجز شهادتهما ولو اقر الزوج بالامر وشهد اثنان على طلاق  
الثالث لم تجز شهادتهما من قبل انهم شركاء في الوكالة فاذا اشتركوا في الوكالة لا تقبل شهادة  
بعضهم على بعض لاله ولا عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* الوكيلان بالبيع والد لالان اذا شهدا  
وقالا نحن بعنا هذا الشيء من فلان لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة \* شهدا ان فلانا امرهما  
بتزويج فلانة منه او بخلعها او ان اشترى له عبدا ففعلنه فاما ان ينكر الموكل الامر والعقد او يقربا لامر  
لا العقد او يقربهما وكل على وجهين اما ان يدعى الخصم العقد مع الوكيل او ينكر فان كان الموكل  
ينكر لا تقبل في الفصول كلها وان كان الامر يقربهما والخصم يقرب العقد قضى بالاقرار الا بشهادتهما  
الخلع والنكاح والبيع فيه سواء وان كان الخصم ينكر العقد لا يقضى بالنكاح والبيع ويقضى في الخلع  
بالطلاق بالامال باقرار الزوج لا بشهادتهما وان اقر الامر بالامر ولكن يحدد العقد فان كان الخصم  
مقرا يقضى بالعقد كلها الا في النكاح عند الامام رح كذا في الوجيز للكردي \* من ابى يوسف رح  
في النوادر ان اشهد شاهدا ان فلانا امرنا ان نبليغ فلانا انه قد وكله ببيع عبده وقد علمناه او امرنا  
ان نبليغ امرأته انه جعل امرها بيدها فبلغناها وقد طلقت نفسها جازت شهادتهما ولو قالان شهدانه  
قال لنا خيرا امرأتى فخبرناها فاختارت نفسها لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط \* شهادة ابني الوكيل  
على

على الوكالة لاتقبل وكذا شهادة ابويه واجداده واحفاده كذا في الخلاصة \* اذا شهدا بنا الوكيل على مقد الوكيل فان كان الموكل والوكيل يقران بالامر والعقد جميعا فان كان الخصم يدعى ذلك كله فالقاضي يقضى بالعقود كلها ولكن بتصادقهم لا بالشهادة وان كان الخصم ينكر ذلك فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح لاتقبل شهادتهما ولا يقضى بشيء من هذه العقود الا في الخلع فان هناك يقضى بالطلاق بغير مال لاقرار الزوج وهو الموكل وان كان الوكيل والموكل يجحدان ذلك كله فان كان الخصم يجحد ايضا لا يلغى الى هذه الشهادة وان كان الخصم يدعى تقبل شهادتهما منذهم جميعا وان كان الوكيل يقربكلا الا امرين والموكل يدعى الامر ويجحد العقد فان كان الخصم يدعى ذلك فانه يقضى بالعقود كلها الا في النكاح على قول ابي حنيفة رح ومندهما القاضي يقضى بالعقود كلها هكذا في الذخيرة \* واذا جعل الرجل امرأته بيد اجنبي وطلقها فشهدا بنا المطلق ان الزوج جعل امرأته بيد ابيهما وانه طلقها والاب حي يدعى ذلك او ميت لاتقبل شهادتهما عند ابي حنيفة رح ومن ابي يوسف رح ان قيمته بمنزلة موته كذا في المحيط \* لو شهدا بنا الموكل ان اباهما وكل هذا الرجل بقبض ديونه لاتقبل اذا جحد المطلوب الوكالة كذا في الخلاصة \* من وكل رجلا بالخصومة في دار بعينها وقبضها فغاب فشهد ابنو الموكل ان اباهما وكل هذا الرجل للخصومة في هذه وقبضها لاتقبل شهادتهما سواء جحد المطلوب الوكالة او اقر بها هذا اذا كان الموكل هو الطالب فان كان الموكل هو المطلوب وقد ادعى الطالب في داره فشهد ابنو المطلوب ان اباهما وكل هذا الرجل بخصومته فان كان الوكيل يجحد الوكالة لاتقبل هذه الشهادة لانها خلت من الدموى وان كان الوكيل يدعى الوكالة لاتقبل شهادتهما ايضا اقر الطالب بالوكالة او جحد ها لان هذه بينة قامت على غير الخصم كذا في المحيط في الفصل السابع في شهادة الرجل على فعل من افعال ابيه \* لو ان رجلين اشتريا ثوبا من رجل نقد الثمن او لم ينقده فجاء رجل وادعى ان الثوب له فشهدا المشتريان له بالثوب او شهدا على اقرار البائع ان الثوب له لم تجز شهادتهما كذا في المحيط في الفصل الثامن في ما يجوز من الشهادات وما لا يجوز \* المشتريان شراء فاسدا اذا شهدا بكون المشتري ملكا للمدعى بعد القبض لاتقبل وكذا لو نقض القاضي العقد بينهما او تراضوا على ذلك والعين في يديهما فان ردا على البائع ثم شهدا تقبل كذا في الخلاصة \* رجل اشترى من رجل جارية شراء صحيحا وتقابضا وتقايلا البيع او ردها المشتري بالعييب بغير قضاء وقبلها البائع

ثم جاء رجل وادعى ان الجارية له فشهد المشتري ورجل آخر ان الجارية للمدعى فشادتهما باطلة سواء كانت هي محبوسة بالنمن عند المشتري او دفعها الى البائع ولو كان الرد بالعيب بعد القبض بقضاء او قبل القبض بغير قضاء او كان الرد بخيار رؤية او بخيار شرط ثم شهد به للمدعى مع غيره جازت شهادتهما واذا حبسها بالنمن فكذلك الجواب ولو حبسها بالنمن فماتت الجارية في يد المشتري ثم شهدا بالجارية للمدعى بطلت شهادتهما كذا في المحيط \* رجل اشترى جارية بعبد وتقايضهم وجد بالجارية عيبا فردها بقضاء وحبس الجارية بالعبد ثم جاء رجل وادعى الجارية بحضرة بائعها فشهد المشتري مع رجل آخر انها للمدعى لا تقبل شهادة المشتري وان شهد بعد ما دفعها الى بائعها جازت شهادته ولو كان العبد هلك في يد بائع الجارية ثم ان مشتري الجارية وجد بها عيبا فردها بعد القبض بقضاء القاضي صح رده ويرجع على بائعها بقيمة العبد فان جاء رجل وادعى الجارية في هذه الحالة فشهد المشتري مع آخر انها للمدعى جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ان رجلا اشترى من آخر عبد او تبرأ البائع من عيوبه فباعه المشتري من رجل آخر ودلس العيب الذي به فخاصم المشتري الآخر المشتري الاول فيه فشهد البائع الاول ورجل آخر ان هذا العيب كان به عند البائع قال اقبل شهادة البائع الاول في رده على البائع الثاني ولا اقبل في تبرئه منه كذا في المحيط \* رجل باع عبد او سلمه الى المشتري ثم ادعى رجل انه اشتراه من المشتري فانكر المشتري ذلك فشهد البائع للمدعى بما ادعى من الشرى لا تقبل شهادته كذا في الظهيرية \* لو ادعى المشتري انه باعه من فلان وفلان يجمع فشهد له البائع لم تقبل كذا في المحيط \* والبائع اذا شهد لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى قاضيخان \* جارية في يد رجل ادعى رجل انه اشترى هذه الجارية من فلان بمائة دينار وان فلانا ذلك اشتراها منك بالف درهم وقبضها قبل ان يبيعها مني وانكر الذي في يديه الجارية والمشتري الاول فشهدا بنا الذي في يديه الجارية بذلك قبلت شهادتهما على ابيهما وعلى المشتري الاول بالبيع واذا قبلت قضى لصاحب اليد على المشتري الاول بالف درهم وقضى للمشتري الاول على المشتري الثاني بمائة دينار وان كان الذي في يديه الجارية يدعى ذلك والمشتري الاول ينكر لا تقبل شهادتهما وكانت الجارية للمشتري الثاني ولا يقضى للذي في يديه الجارية على المشتري الاول بشيء ولا يكون للذي اليد



ان يحبس الجارية من المشتري الآخر حتى يستوفي الثمن منه سواء ادعى المشتري الآخر انه قبض الجارية من المشتري الاول وصدقه صاحب اليد في ذلك او لم يدع ذلك ولو كان المشتري الآخر ادعى انه اشتراها بالف وخمسائة حتى لو كان الثمنان من جنس واحد والمشتري الاول يجمع ذلك والذي في يديه الجارية صدق المشتري الآخر في ما قال فان ادعى المشتري الآخر انه قبض الجارية من المشتري الاول باذنه وصدقه في ذلك لا يكون لذي اليد ان يحبس الجارية من المشتري الآخر ولا يعطيه المشتري الآخر من الثمن شيئاً ولكن المشتري الآخر ان خلى بين المشتري الاول وبين الثمن حتى صار الثمن ملكاً للمشتري الاول بتصادق ذي اليد والمشتري الآخر كان لذي اليد ان يأخذه وان لم يكن خلى لايؤمر المشتري الآخر بالتخليم ولو ان المشتري الآخر اقر انه لم يقبض الجارية في الاستحسان يكون له حق حبس الجارية من المشتري الآخر حتى يستوفي منه الغا فان كان المشتري الآخر اشتراها بالف او بالف وخمسائة وان كان اشترىها بخمسائة يحبسها حتى يستوفي خمسائة ولو تصادق ذو اليد والمشتري الاول على شراء المشتري الاول وتسليم الجارية اليه الا انها جحد اشراء المشتري الآخر فاقام المشتري الآخر ابني ذي اليد وشهدا له قبلت شهادتهما ويثبت البيع الثاني ثم ينظر ان كان المشتري الآخر يدعى القبض يأخذ الامة ولا يكون لذي اليد حق الحبس وان لم يدع القبض فان كان الثمنان من جنسين مختلفين فكذلك الجواب وان كانا من جنس واحد ففي الاستحسان له حق الحبس كذا في المحيط \* رجل اشترى مبددين واعتقهما ثم اختلف البائع والمشتري في الثمن فادعى البائع ان الثمن كان الفا وادعى المشتري انه كان خمسمائة فشهد المعتقان ان الثمن كان الفا لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا في البيع الفاسد اذا اختلفا في قيمتهما يوم قبضهما فشهد هذان العبدان بعد العتق على قيمتهما يوم قبضهما فانه لا تقبل هكذا في المحيط \* ولو لم يختلفا في الثمن ولكن المشتري يدعى الایفاء وانكر البائع فشهد المعتقان للمشتري او شهدا ان البائع ابرأه من الثمن جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نود رابن سماعة من ابى يوسف رح اذا اشترى الرجل مبددين وقبضهما واعتقهما واراد ان يرجع بنقصان عيب قد انكره البائع فشهد العبدان ان هذا العيب كان بهما لا تقبل شهادتهما وكذلك لو شهد الرجل على المشتري انه كان له نصفهما فشهدا بطله كذلك لو شهدا ان المشتري قد كان وهب

نصف كل واحد منهما لرجل قبل ان يعتقهما لم اقبل شهادتهما وكذلك ام ولد الرجل مات عنها او اعتقها فشهدت هي وامرأة ورجل انها كانت بين الميت ورجل آخر لا قبل شهادتهما كذا في المحيط \* باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى العبد ان المشتري اعتقه وانكر المشتري وشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيخان \* لو شهد رجلان ان اباهما باع هذه الجارية من هذا الرجل او قال هذا العبد واعتقه المشتري فان ادعى الاب ذلك لا تقبل شهادتهما ولكن يعتق العبد والولاء موقوف وان انكر الاب وادعت الجارية وانكر المشتري ايضا وهو غائب فشهادتهما جائزة كذا في المحيط \* ولو ان امه لرجل شهد ابناها وهما حران مسلمان ان مولاهما اعتقها على الف درهم فان ادعى المولى ذلك فالعتق واقع باقراره فتمحض هذه شهادة على امهما بالمال فقبلت وان انكر المولى فان ادعت لا تقبل شهادتهما وان انكرت تقبل وان شهد ابنا المولى بذلك فان ادعى المولى لا تقبل وان انكر المولى قبلت شهادتهما ولو كان مكان الجارية غلام وقد شهد ابنا المولى بذلك وانكر المولى والغلام ذلك لا تقبل شهادتهما عند ابي حنيفة رح وعندهما تقبل كذا في الذخيرة \* قال ابن سماعة من محمد رح في رجل اشترى من رجل عبدا فاعتقه فاشترى ذلك العبد عبدا فاعتقه فاشترى ذلك العبد عبدا فاعتقه فمات المولى الاسفل والاولى والاولى على حيان فقام رجل البيعة ان الميت عبده واراد اخذ تركته فشهد ابنا المولى الاعلى ان الاولى اشتراه من فلان وهو يملكه فاعتقه جازت شهادتهما وان كان المولى الاولى مات ايضا ولم يترك وارثا الا المولى الاعلى ثم شهد ابنا المولى الاعلى بما ذكرنا لم تقبل شهادتهما ولو مات المولى الاولى والاولى مات المولى الاسفل ايضا ولم يترك وارثا الا بنتا له والمولى الاعلى وادعى رجل ان المولى الاسفل كان عبدا له واقام البيعة وادعت الابنة انه كان حرا وان المولى الاولى هو يملكه والمولى الاعلى ينكر ذلك فشهد ابنا المولى الاعلى ان الاولى اشتراه من فلان وهو يملكه ثم اعتقه فاني اجيز شهادتهما واجعله حر من المولى الاولى والاولى ويكون الميراث بين ابنته والمولى الاعلى نصفين كذا في المحيط \* في نوادر ابن سماعة من محمد رح رجل شهد عليه شاهدان لرجل انه باع هذه الدار من هذا الرجل بالف درهم على انهما ضمنا للمشتري الدرك قال اذا كان الضمان في اصل البيع لم تجز شهادتهما وان

وان لم يكن الضمان في اصل البيع جازت شهادتهما كذا في الذخيرة \* رجلان شهدا على رجل انه باع داره من هذا المدعى بالف درهم على انهما كفيلا بالثمن قال محمد بن حمران كان ضمانهما في اصل البيع لم تقبل شهادتهما لان البيع يتم بضمانهما فكأنهما باعوا وان لم يكن الضمان في اصل البيع جازت شهادتهما رجل اشترى جارية وكفل له رجلان بما يلحقه فيهما ثم شهد الكفيلان ان البائع انقد الثمن لا تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا ان البائع ابرأه من الثمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ذكر ابن سماعة عن محمد بن حمران في رجل ضمن لرجل ما باع فلانا من شيء فقال الطالب قد بايعت فلانا بيعا بالف درهم فجحد الضامن ذلك فشهد عليه ابنه انه قد بايعه بيعا بالف درهم فان شهادتهما جائزة وكذلك اذا جحد الضامن فشهد ابنه ان فلانا امرك ان يضمن منه وانك ضمننت منه لفلان ما باعه وقد باعه بيعا بالف درهم قال شهادتهما جائزة ويؤخذ بالالف ويرجع بها على الذي امره ان يضمن منه كذا في المحيط \* لا تجوز شهادة الشفيعين بالبيع على البائع الجاحدان طلبا للشفعة وان سلماها جازت شهادتهما للمشتري وان جحد المشتري الشراء وادعى البائع لم تجز شهادتهما ايضا وان طلب الشفعة غير انهما يأخذانها باقرار البائع وشهادة ولد الشفيع ووالده بمنزلة شهادته في ذلك وان شهد ولد الشفيع بالتسليم جازت شهادتهما ولا تجوز شهادة المولى وولده ووالده على البيع للعبد والمكاتب بطلبان للشفعة وتجوز شهادتهما عليهما بالتسليم كذا في الحاوي \* ذكر في شفعة الاصل اذا شهد للبائع اولاده ان الشفيع قد طلب الشفعة من المشتري وينكر والدار في يد المشتري لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان \* في نوادر ابن سماعة عن محمد بن حمران رجل باع دارا ولم يقبضها المشتري حتى جاء شفيع الدار وخصم فيها فشهد ابن البائع ان المشتري قد سلم الدار للشفيع بشفعته ثم اشتراها منه بالثمن لا تقبل شهادتهما وكذلك لو شهدان الشفيع سلم الشفعة في الدار لا تقبل شهادتهما وهذا اذا ادعى الاب ما شهد به اما اذا جحد ما شهد به تقبل شهادتهما ولو كان المشتري قبض الدار من البائع ثم شهد ابن البائع على تسليم المشتري الدار الى الشفيع بشفعته لا تقبل شهادتهما سواء ادعى البائع ما شهد به او جحد ذلك كذا في المحيط \* وروى ابن سماعة لو شهد ابن البائع ان الشفيع سلم الشفعة جاز ولو شهد البائع بذلك لم تجز كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا باع الرجل دارا وعبد المأذون الذي عليه دين شفيعها فشهد

ابنا المولى ان العبد سلم الشفعة للمشتري لم تقبل شهادتهما اذا كانت الدار في يدي المولى  
البائع وكذلك لو باع العبد المأذون والمدون والمولى شفيعها فشهادتنا المولى على العبد  
انه سلم الدار بالشفعة للمولى لا تقبل شهادتهما كذا في الحاوي \* واذا باع المولى داره ومكاتبه  
شفيعها فان شهد ابنا المولى ان المكاتب سلم الشفعة للمشتري فشهادتهما باطلة قيل تاويل هذه  
المحئلة ان الدار في يد البائع بعد ما اذا كانت الدار في يد المشتري فالشهادة تقبل لخلوها من التهمة  
وان كان البائع المكاتب ومولاه شفيعها والدار في يد البائع فان شهد ابنا المولى انه سلم الشفعة  
للمشتري جازت شهادتهما كذا في المبسوط \* واذا كان للدار شفيعان فشهدا هذان ان احدهما  
سلم الشفعة ولا يعلم ان ايهما هو فشهادتهما باطلة وان كان الشفعاء ثلثة فشهد اثنان منهم على احدهم  
انه قد سلم الشفعة وقال قد سلمنا معه فشهادتهما جائزة وان قالنا نحن نطلبها فشهادتهما باطلة وكذلك  
قولا سلمنا معه ولا بن احدهما ولا بيه اولا بيه اولهما بيه اولهما بيه اولهما بيه اولهما بيه  
في الحاوي \* احد الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل آخر على ان الدين كان على الميت فانه  
تقبل وتسمع شهادة هذا المقر كذا في خزنة المفتين \* قال محمد رحمه الله شهادة الوصي للميت بدين او غير  
ذلك باطلة سواء كانت الورثة صغارا او كبارا كذا في المحيط في كتاب الايصاء في النوم الحادي  
والعشرين \* ولو شهد بدين على الميت جازت شهادته على كل حال كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ولو شهد لبعض الورثة على الميت ان كان المشهود له صغيرا لا تجوز بالاتفاق وان كان بالغاً  
فكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما جازت ولو شهد للكبير على الاجنبي تقبل في ظاهر الرواية  
ولو شهد للوارث الكبير والصغير جميعا في غير ميراث لم تجز ولو شهد الرصيان على اقرار الميت  
بدار معينة لو اقرت بالغ تقبل كذا في الخلاصة \* الوصي اذا عزل فشهد للميت او للميتيم لا تقبل وان  
لم يخاصم كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد \* ولو ان الوصي لم يقبل الوصاية بعد موت  
الموصى ولم يرد حتى شهد عند القاضي فالقاضي يقول له تقبل الوصاية ام ترد فان قبل بطلب شهادته  
وان ردا مضى شهادته وان سكوت ولم يجبر به شيء وتوقف القاضي في شهادته هكذا في المتن \*  
والغريمان اللذان للميت عليهما دين اذا شهدا بالوصاية او الوصية او الورثة ان كان الخصم واحدا  
لا تقبل شهادتهما وان كان الخصم يدهي ذلك قبلت شهادتهما سواء كان الموت ظاهرا ولم يكن  
والغريمان اللذان لهما على الميت دين اذا شهدا بالورثة او الوصاية او الوصية فان كان الموت

غير ظاهر لا تقبل شهادتهما وان كان الموت ظاهرا فان كان المشهود له لا يدعى ذلك فكذلك لا تقبل شهادتهما وان كان المشهود له يدعى ذلك نفى الاستحسان تقبل شهادتهما والوارثان اذا شهدا بالموصى اليه وكان الموت غير ظاهر لا تقبل شهادتهما سواء كان المشهود له طالبا لذلك او كان جاحدا وان كان الموت ظاهرا وكان المشهود له طالبا لذلك تقبل استحسانا والموصى اليهما اذا شهد ابووصى آخر معهما فان كان الموت غير ظاهر لا تقبل شهادتهما وان كان الموت ظاهرا وكان المشهود له طالبا لذلك تقبل شهادتهما استحسانا والموصى لهما اذا شهدا بالموصى اليه فان كان الموت ظاهرا والمشهود له يطلب ذلك قبلت شهادتهما وان كان الموت غير ظاهر لا تقبل شهادتهما وفي نوا در ابن سماعة عن محمد بن رح في رجلين شهدا ان الميت اوصى الى ابينا وورثة الميت يقرون بذلك او ينكرون فان كان ابوهما يدعى الوصاية لا تقبل شهادتهما وان جحد الوصاية قبلت شهادتهما هكذا في المحيط \* لو شهد شاهدان ان الميت اوصى الى هذا الرجل وقضى به ثم شهد الغريم ان الوارثان او الموصى لهما بالايصاء الى رجل آخر وهو يدعى ذلك لا تقبل كذا في الكافي \* ولو شهدا قبل القضاء انه رجع عنه واوصى الى هذا الثاني قبل القاضي شهادتهما اذا كان الثاني يدعى ذلك هكذا في المحيط \* رجل مات وترك ثلاثة اصب قيمتهم سواء فشهد شاهدان انه اوصى بهذا العبد لهذا الرجل وقضى بالعبد له وشهد الوارثان بغيره لرجل آخر ردت وان شهدا للثاني قبل القضاء تقبل والعبد للثاني ان ذكر الرجوع من الوصية الاولى ولا شيء للاول وان لم يذكر الرجوع فلكل نصف مبدء هذا اذا شهدا للثاني بعبد آخر فان شهدا بعين العبد الاول للثاني بعد القضاء وذكر الرجوع ردت شهادتهما على الرجوع وتقبل شهادتهما بالوصية للثاني وان لم يذكر الرجوع لا ترد والعبد بينهما فيهما نصفين هذا اذا شهدا بالوصية للثاني فان شهدا بالعنق بعد القضاء بالوصية للاول بالعبد او بالثلث ردت سواء شهدا باصناق عبد آخر او بذلك العبد ذكر الرجوع او لم يذكر كذا في الكافي \* ولكن يعتق العبد ويجب السعاية عليه هكذا في المحيط \* ولو شهد شاهدان بالوصية بالثلث للاول ثم شهد الوارثان بالوصية بالثلث للآخر بعد القضاء للاول ولم يذكر الرجوع تقبل وان ذكر الرجوع تقبل على الوصية دون الرجوع وقسمة القاضي وتسليمه كقضاؤه حتى لو لم يذكر الرجوع ولكن شهدا بعد قسمة القاضي المال بين الموصى له وبين الورثة ترد لان فيه نقض قسمة القاضي وقسمته قضاؤه وكذا ان اقر الوارث

ان الميت اوصى بثلث ماله او بهذا العبد لفلان وقضى به ثم انه شهد مع رجل آخر انه اوصى بثلث ماله او بذلك العبد او بعد آخر لا تقبل وكذا ان اقر الوارث بدين رجل على الميت وقضى به ثم شهد مع رجل آخر بالدين على الميت لرجل آخر ولم تف التركة بهما لا تقبل حتى لو كان القضاء للاول بشهادة شاهدين تقبل الشهادة بالدين للثاني ولهذا يتحصان وان كانت الشهادة للثاني قبل القضاء للاول تقبل في الوجوه كلها الا اذا اقر الوارث بالثلث او بالعبد او بالدين للاول وسلم الى الاول ما اقر به ثم شهد به للثاني لا تقبل وكذا لا تقبل شهادته للثاني اذا وجد التسليم الى الاول من القاضي كذا في الكافي \* ولو شهد الوارث مع اجنبي بالثلث وصية لرجل ثم شهد بالثلث وصية لرجل آخر قبل القاضي شهادتهما سواء شهد للثاني قبل قضاء القاضي للاول او بعد القضاء رجلا شهدا ان الميت اوصى بثلث ماله لهذا الرجل ثم شهد وارثان ان الميت رجع عن تلك الوصية واوصى بالثلث لوارثه فلان وان الشاهدين وجميع الورثة اجازوا ذلك بعد الموت فشهادة الوارثين جائزة والثلث كذلك في قول ابي يوسف رح الاول وعلى قوله الآخر وهو قول محمد رح شهادة الوارثين على الرجوع هكذا في المحيط \* عن محمد رح في رجل مات وترك مالا واخا وادعى رجل انه ابنه واقام بينة فشهدوا انه ابنه لا يعلمونه ترك وارثا غيره وقضى له بالمال فاقر الابن ان اياه اوصى للشاهدين بثلث ماله واقر لهما بدين قال لا تبطل شهادتهما لانه اقر لهما بعد القضاء ولو اقر لهما بذلك بعد ما شهدا قبل ان يقضى القاضي فشهادتهما باطلة كذا في الحاوي \* رجل مات واوصى لفقراء جيرانه بشيء وانكرت الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه هما اولاد يحتاجون قال محمد رح لا تقبل شهادتهما اصلا كما لو شهدا على رجل انه قذف امهما وفلان لا تقبل شهادتهما وانما وقف على فقراء جيرانه نشهد بذلك فقير ان من جيرانه جازت شهادتهما كذا في خزائن المفتنين \* قال فخر الدين الفتوي على انه لا تقبل شهادة من له اولاد يحتاجون في جوار الموصى اذا كان الجيران ممن يحصون وما ذكر في الوقف فتاويله اذا كان فقراء الجيران لا يحصون كذا في التاتارخانية \* لو شهدا انه اوصى بثلث ماله لفقراء اهل بيته وهما فقيران من اهل بيته او ولد لهما فقير من اهل بيته لم تجز الشهادة لهما ولا لغيرهما وان كان غنيين ولا ولد لهما فقير جازت الشهادة كذا في المحيط \* رجل



رجل وقف وقفا على مكتب في قرية وعلى معلم ذلك المكتب فغصب رجل هذا الوقف فشهد بعض اهل القرية ان هذا وقف فلان بن فلان على مكتب كذا وليس لهؤلاء الشهود اولاد في المكتب تقبل شهادتهم فان كان لهم صبيان في المكتب نكذ لك هو الاصح وكذا لو شهد بعض اهل المحلة للمسجد بشيء وكذا شهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا والشهود من تلك المدرسة تقبل وكذا لو شهدوا ان هذا مصحف وقف على هذا المسجد كذا في الخلاصة \* ولو اوصى بشيء من ماله لمسجد حية وانكر ورثته ذلك فشهد بذلك بعض اهل المسجد جازت شهادتهم وكذا اذا شهدوا على وقف لمسجد الجامع او على ابناء السبيل وهما من ابناء السبيل جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان \* ولو شهد بعض اهل القرية على بعض اهل القرية بزيادة الخراج لا تقبل وان كان خراج كل ارض معين او لا خراج للمشاهد تقبل كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى النسفي اهل القرية او اهل السكة الغير النافذة شهدوا على قطعة ارض انها من قريتهم او سكنتهم لا تقبل وان كانت نافذة ان ادعى لنفسه حقا لا تقبل وان قال لا آخذ شيئا تقبل كذا في الوجيز للكردي \* قال محمد رح رجلان في ايديهما مال وديعة لرجل فادعاه رجل فشهد المودعان بذلك جازت شهادتهما ولو ان المدعى اقام شهادتين سوى هذين المودعين ثم شهد المودعان على اقرار المدعى ان هذا العين للمودع لا تقبل شهادتهما سواء كانت الوديعة قائمة او مستهلكة ولو اتبهما كانا ردا الوديعة على المودع ثم شهدا على اقرار المدعى ان الوديعة ملك المودع قبلت شهادتهما وفي المنتقى اذا شهد المودع ان الذي اودعه اقراه صديقه جازت شهادته وكذلك العارية ولو شهد ان الذي استودعها او امارها باءها من هذا المدعى لم تجز شهادته واذا كان العبد وديعة في ايدي رجلين شهدا ان المولى كاتبه او دبره او اعنته والعبد يدعى ذلك جاز ولا يشبه هذا البيع لان العتق خروج من ملك الى غير ملك كذا في المحيط \* رجلان في ايديهما رهن لرجلين فجاء رجل وادعى الرهن فشهد المرتهنان جازت شهادتهما ولو شهد الرادنان لغيرهما بالرهن والمرتهن ينكر لا تقبل شهادة الراهنين الا ان الراهنين يضمنان قيمة الرهن للمدعى ولو كان الرهن جارية فهلكت عند المرتهن وقيمتها مثل الدين او اقل او اكثر فشهد بها المرتهنان للمدعى لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان قيمة الرهن للمدعى لانهما اقرا على انفسهما انهما كانا غاصبين كذا في فتاوى قاضيان \* ولو شهدا على اقرار المدعى بكون المرهون ملك الراهن لا تقبل

فإنما كان أوها لكا إذا شهدا بعد ما رد الرهن على الزامن كذا في الوجيز للكردي \* ولو شهدا  
 الغاصبان بالملك للمدعى لا تقبل وبعد الرد على المنصوب منه تقبل كذا في الخلاصة \* ولو شهدا  
 بعد هلاك المنصوب في أيديهما لا تقبل سواء قضى القاضي بالقيمة أو لم يقض وسواء دفعا القيمة  
 إلى المنصوب منه أو لم يدفع كذا في المحيط \* ولو شهد المستقرضان بكون المستقرض ملك  
 للمدعى لا تقبل لا قبل الدفع ولا بعده وكذا لو رد عينه لأن رد عينه ومثله سواء وشهادة الغريمين  
 بالدين الذي عليهما أن الدين للمدعى لا تقبل وكذا لو قضيا الدين كذا في الخلاصة \* وفي نوادر  
 ابن سماعة عن محمد بن روح في عبد مازون له في التجارة عليه دين شهد رجلان من غرماء العبد  
 أن مولاه أعتقه والمولى ينكر فاما أن يختار الشاهدان اتباع المولى بتضمينهما القيمة ياء أو يختاران  
 استسعاء العبد فإن اختار التضمين لا تقبل شهادتهما وإن أبراها من القيمة واختار اتباع العبد  
 المعتقد بدينهما قبلت شهادتهما كذا في المحيط \* تجوز شهادة رب الدين لمديونه بما هو من جنس  
 دينه ولو شهد مديونه بعد موته بمال لم تقبل كذا في فتاوى قاضيخان \* وتجوز شهادة القاسمين  
 على قسمتهما عند أبي حنيفة رح وهو قول أبي يوسف رح آخرها كذا في المحيط \* وفاسما القاضي  
 وغيرهما سواء كذا في الهداية \* لو أن القاسمين حرزا الأرض وقوماها ثم عرضا ذلك على  
 القاضي ثم حضرت الورثة وقرروا بالتحريز والقسمة فأقرع القاضي بينهم ثم شهدا بالقسمة  
 فشهادتهما جائزة بلا خلاف كذا في الذخيرة \* لو مات رجل وترك مالا على رجلين وترك  
 أخا فشهد الرجلان لغلام يدعي أنه ابن الميت أنه ابنه لا نعلم له وارثا فبيرة اجزت شهادتهما كذا  
 في المحيط \* رجل مات وله على رجلين ألف درهم فشهد الغريمان لرجل أنه ابن الميت لأرث  
 له سواء وشهد آخران سواهما الرجل آخرانه أخو الميت ووارثه لأرث له سواء فإنه يقضى بشهادة الغريمين  
 فإن كان شهود الأخ شهدوا أولا وقضى القاضي للأخ ثم شهد الغريمان لرجل آخرانه ابن الميت لا تقبل  
 شهادة الغريمين وكذا لو قضيا الدين للأخ بأموال القاضي أو بغيره ثم شهد اللابن لا تقبل شهادتهما كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* وكذا لو صار فاه على دنانير أو كان الأخ وهب لهما المال على عوض أو كان اشتريا  
 من الأخ جارية من تركة الميت أو تصدق الأخ عليهما بصدقة على عوض كذا في المحيط \* ولو كان مكان  
 الدين مبدف فصب في أيديهما من الميت ولم يدفع العبد إلى الأخ حتى شهد أنه اللابن لا تقبل شهادتهما  
 وإن دفعاه إلى الأخ بقضاء ثم شهد اللابن جازت شهادتهما ولو كان العبد مبيعة في أيديهما للميت

جازت شهادتهما للابن دفعا العبد الى الاخ او لم يدفعا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو مات من  
 اخ لاب وام وترك ديناً على رجل فابزأ الاخ غريمه او هب ما عليه له او عينا من تركته ثم شهد  
 المديون مع آخر آخر انه ابن الميت تقبل لانه لا نفع له فيه بل فيه ضرر بعود الدين اورد الهبة بخلاف  
 الهبة بعوض لانه متهم المرجوع في العوض كذا في الكافي \* في نوا در ابن سماعة عن محمد بن رجل  
 تزوج امرأة على مهر مسمى ثم ان هذا الرجل شهد مع رجل آخر انها امته هذا الرجل والرجل  
 يدعيها فالقاضي لا يقبل شهادة الزوج سواء قال المدعى امرتها بالتزوج او قال لم امرها دخل بها  
 الزوج او لم يدخل دفع اليها المهر او لم يدفع وان قال قد كنت امرتها بالتزوج واذنت لها في  
 قبض المهر فان كان الزوج لم يدفع اليها المهر لا تقبل شهادته وان كان الزوج قد دفع المهر اليها  
 قبلت شهادته قالوا هذا اذا كان تزوجها على مهر مثلها او اكثر فان حطت من مهر مثلها بما لا يتغابن  
 الناس فيه كانت مخالفة لامر ولا يصح النكاح فينبغي ان لا تقبل الشهادة ثم هذا الذي ذكرنا يحتمل  
 انه قول ابني يوسف ومحمد بن لاقول اني حنيقة رح لان الوكيل بالنكاح عنده يملك النكاح باي  
 مهر شاء وعندهما ينقيد التوكيل بمهر المثل وان كان هذا قول الكل يحتاج ابو حنيقة رح الى الفرق  
 بين امر المولى عبده او امته بالتزوج وبين امره اجنبيا والفرق ان عند ابني حنيقة رح تصرف المأمور  
 بغيب فاحش انما ينفذ على الامر اذا انتفت التهمة والتهمة في حق الوكيل بالنكاح منفية  
 والعبد والامة متهمان فلعلهما تحملا الغيب لتحصيل نفع يعود اليهما هكذا في الذخيرة \* رجل  
 تزوج امرأة ثم شهد مع رجل آخر ان المرأة اقرت انها امته لفلان يدعيها لا تقبل شهادة  
 الزوج الا ان يكون الزوج امطاهامها والمدعى يقول كنت اذنت لها في النكاح وقبض المهر  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا شهد رجلان بالمهر لا ختمهما بسبب تزويجهما فلا انا زوجنا اختنا  
 بالف درهم والزوج يجحد النكاح او قال كان المهر خمسمائة لا تقبل شهادتهما ولو اقر الزوج بالمهر  
 والنكاح وادعى البراءة والاداء فشهدا بذلك للزوج قبلت شهادتهما كذا في المحيط \* رجل تزوج  
 ابنته رجلا بشهادة ابنته فشهدا عند جمود الزوج النكاح ودفعت ابنته ابنتها اياه ردت  
 هذه الشهادة وعند محمد بن رجل ان كانت كبيرة هكذا في الكافي \* رجل وامرأتان شهدوا على  
 الزوج للمراتين انه قال لنسائه انتن طوالق لم تجز الشهادة لا على طلاقهما ولا على طلاق غيرهما  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* قال محمد بن رجل في الجامع رجلان شهدا ان اباهما طلق امهما فان كان

الاب يدعى فلا حاجة الى الشهادة وان كان الاب يجحد فان كانت الام تدعى فلا تقبل شهادتهما وان كانت تجحد تقبل شهادتهما وفي فتاوى مولانا شمس الدين الاوزجندی ان الام اذا ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح قال مولانا وصندی ان ما ذكر في الجامع اصح كذا في المحيط \* ولو ان رجلا تزوج امرأة وطلقها قبل الدخول بها ثم تزوجها مرة اخرى فشهد ابنه انه كان طلقها ثلثا في النكاح الاول فتزوجها ثانيا قبل ان تزوج بزوجة اخرى فان ادعى الاب فان صدقته المرأة تثبت الفرقة وسقط جميع المهر بتصادقهما وان انكرت المرأة لا تقبل شهادتهما وان انكر الاب تقبل شهادتهما ادعت المرأة ذلك او انكرت كذا في الذخيرة \* ولو ان رجلين شهدا ان امرأة ابیهما ارتدت عن الاسلام والمرأة تنكر ذلك فان كانت امهما حية وهی في نكاح ابیهما لا تقبل الشهادة ادعى الاب ذلك او جحد وان كانت امهما ميتة فان ادعى الاب ذلك لا تقبل شهادتهما وان جحد تقبل كذا في المحيط \* وان شهدا ان اباهما خالع امهما على صداقها له فان ادعى الاب ذلك لا تقبل شهادتهما وان جحد الاب فان كانت الام تدعى لا تقبل شهادتهما وان كانت تجحد تقبل شهادتهما وان شهدا ان اباهما خالع امرأته وامهما ميتة فان كان الاب يدعى لا تقبل شهادتهما وان كان يجحد تقبل كذا في الذخيرة \* في نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رح رجل قال لعبده ان دخلت دار هذين الرجلين او قال ان مسست ثوبهما فانت حر ففعل العبد ذلك فجاء الرجلان يشهدان على ذلك فشهادتهما جائزة بخلاف ما اذا قال ان كلمتما عبدي او مسستما ثوبه فهو حر فشهدا انهما فعلا ذلك لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط \* لو شهدا ان فلانا قال لامرأته انت طالق ان كلمت فلانا وفلانا فشهدا انها قد كلمتهما كانت شهادتهما باطلة كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال لعبده ان كلمك فلان فانت حر فادعى فلان انه كام العبد وشهد ابنه بذلك لا تقبل الشهادة عند ابي حنيفة واهي يوسف رح كذا في المحيط \* رجلان شهدا على رجل انه قال ان كلمت ابا كما فعبدی حر وانه قد كلم اباهما قال ان كان الاب غائبا او حاضرا مقرا بما يشهد ان فشهادتهما باطلة وان كان الاب منكر للكلام جازت شهادتهما وكذا لو كان اليمين على الضرب كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال لرجلين ان دخلتما هذه الدار فعبدی حر فماتا فشهدا ابنهما ان ابويهما قد دخلا الدار لا تقبل الشهادة عند ابي حنيفة واهي يوسف رح

وابى يوسف رح ولو انكر الابوان وهما حيان جازت شهادة الابنين على دخولهما بلا خلاف وهذا هو الحكم في كل شيء شهد الابن به واثبت بشهادته فعلا من ابيه من نكاح او طلاق او بيع او غير ذلك انه لا تجوز شهادته ان كان الاب حيا يدعى او كان ميتا عندهما وان كان حيا وهو ينكر تقبل شهادتهما بلا خلاف هكذا في الذخيرة \* وفي العيون ولو ان رجلا حلف بطلاق امرأته ثلثا ان ضرب هذين الرجلين فضر بهما وسعهما ان يشهدا عليه بطلاق امرأته ثلثا ولا يجبران كيف كان وان اخبرا لا تقبل شهادتهما كذا في التاتارخانية \* ولو شهدا انه قال عدى حران ضر بكمما فشهد شاهدان سواهما انه ضربهما لم تجز شهادتهما وكذا ان اقر بالشهود عليه بضر بهما وانكر اليمين كذا في فتاوى قاضيجان \* ان دخل دارى هذه احد فعبدته حر فشهد ثلثة او اربعة انهم دخلوها قال الامام الثانى ان قالوا دخلنا ودخل هو معنا تقبل وان كان اثنين لا تقبل مطلقا شهدا على رجل انه قال ان مسست جسد كما غا مرأته كذا او عبده حر ومس جسدنا لا تقبل ولو شهدا انه قال ان مسست ثيا بكمما وفعل تقبل وفي فتاوى القاضى لو اراد الشهود ان يشهدوا في هذه المسائل يشهدون بالطلاق والعناق مطلقا بلا بيان السبب كذا في الوجيز للكردى \* وكذلك رجل له شهادة على كتاب وصية ميت وله فيه وصية قال الفقيه ابو بكر البلخى ينبغي ان يقول اشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا ويضع يده على ما اوصى له وعن ابى القاسم اذا ادعت امرأة على ورثة الزوج مهرها فانكرت الورثة نكاحها وكان الشاهد تولى تزويجها قال يشهد على النكاح ولا يذكر العقد من نفسه كذا في فتاوى قاضيجان \* رجل قال لرجلين ان رأيتما هلال رمضان فعبدى حر شهدا انهما قد ابصره قال ابو يوسف رح لم اعتق العبد واجزت شهادتهما على الصوم كذا في الذخيرة \* رجل قال عدى هذا حران كان فلان وفلان رأيتما ان ادخل هذه الدار فشهدا وقال رأيتناه دخل لا تقبل حنى يشهد شاهدان سواهما على رؤيتهما وفي ثلثة نفر قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا انه قد مفا عنا لا يجوز ولو شهدا ثلثان منهم انه عفا منا وعن هذا فانى اقبل من هذا الواحد وهو قول ابى يوسف رح كذا في الخلاصة \* روى الحسن بن زياد فيمن حلف بعنق مماليكه ان لا يستقرض ابدا شيئا فشهد رجلان انهما اقرضا لا تقبل شهادتهما ولو شهدا انه طلب ذلك ولم يقرضا قبلت شهادتهما كذا في المحيط \* رجل حلف وقال ان استقرضت من فلان دراهم فعبدى حر ثم ادعى فلان عليه الغرض فشهد

على ذلك ابو العبد مع رجل آخر ذكر في النوازل انه يقضى بالمال للمدعى ولا يقضى بالعنق كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف بعقده ان لا يقرضهما فشهدا انه اقرضهما جازت الشهادة كذا في الخلاصة \* ولو حلف ان لا يهدم دارهذين او لا يقطع ايديهما فشهدا على انه فعل ذلك بهما لم تجز شهادتهما كذا في فتاوى قاضي خان \* لو شهد رجلان ان هذا اعنق عبده فجنى العبد على احدهما نفقاً عينه والمولى ينكر العنق فلا شيء للمجنى عليه ولا تقبل شهادتهما كذا في المحيط \* رجل ادعى داراً في يد رجل فشهد له شاهدان بهما وان المدعى استأجرهما على بنائهما وغير ذلك مما لا يجب عليه الضمان في ذلك جازت شهادتهما وان قالا استأجرنا على هدمها فهدمناها لا تقبل شهادتهما بالملك للمدعى ويضمنان قيمة البناء للمدعى عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل في يده شاة مربة رجل فقال الذي في يده الشاة للمازانج هذه الشاة فذبحها ثم جاء رجل وادعى انه شاته اغتصبها منه الذي كانت في يديه واقام على ذلك شاهدان احدهما اذبح لم تجز شهادة الذابح كذا في المحيط \* ولو كان الشاهد شيخاً لا يقدر على المشي ولا يمكنه الحضور لاداء الشهادة الا راكباً وليس عنده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعث المشهود له اليه دابة فركبها لاداء الشهادة لا تبطل شهادته وان لم يكن كذا له وهو يقدر على المشي او كان يجد دابة فبعث المشهود له دابة فركبها لا تقبل شهادته في قول ابي يوسف رح وان اكل الشاهد طعاماً للمشهود له لا ترد شهادته وقال الفقيه ابو الليث رح الجواب في الركوب ما قال اما في الطعام ان لم يكن المشهود له هياً طعاماً للشاهد بل كان عنده طعام فقد منه اليهم واكلوه لا ترد شهادتهم وان كان هياً لهم طعاماً فاكلوه لا تقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن كذا لك لكنه جمع الناس للاستشهاد وهياً لهم طعاماً او بعث اليهم دواب وخرجهم من المصفر فركبوا واكلوا طعامه اختلفوا فيه قال ابو يوسف رح في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في اكل الطعام وقال محمد رح لا تقبل فيهما والفتوى على قول ابي يوسف رح لان العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصاً في الانكحة فانهم يبذلون السكر والجلاب وينشرون الدراهم ولو كان ذلك قدحاً في الشهادة لما فعلوا ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل لا يحسن الدعوى والخصومة فامر القاضي رجلين فاعلماه الدعوى والخصومة ثم شهدا على تلك الدعوى جازت شهادتهما ان كانا



عدلين ولا بأس بذلك على القاضي بل هو جائز فيمن لا يقدر على الخصومة ولا يحسن الدموى  
 خصوصاً على قول أبي يوسف رح كذا في الظهيرية \* نص في الخلاصة شهادة الجند للامير  
 لا تقبل ان كانوا يحصون وان كانوا لا يحصون تقبل نص في الصيرفي حد الاحصاء مائة ومادونه  
 وما زاد عليه فهو لا يحصون كذا في جواهر الاخلاطى \* ذكر محمد رح في الزيادات لو ان سرية  
 رجعت الى دار الاسلام باسارى وقالت الاسارى نحن من اهل الاسلام او من اهل الذمة  
 اخذناه هؤلاء في دار الاسلام وقالت السرية اخذناهم في دار الحرب كان القول قول الاسارى  
 فان اقامت السرية بينة على دعواهم ان كان الشهود من التجار جازت شهادتهم وان كانوا  
 من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد بعض الجند بذلك جازت  
 شهادتهم لان السرية قوم يحصون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه واما الجيش  
 فجمع عظيم فلا يعتبر حقهم مانعاً من الشهادة كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب الخامس فيما  
 يتعلق بالحدود في الشهادة على المحدود \* لا بد من ذكر الحد وكذا في الخلاصة \* اذا كانت  
 الشهادة بحضرة العقار لا يحتاج الى بيان الحدود كذا في الذخيرة \* اذا انكر الشهود ثلثة حدود  
 قبلت شهادتهم كذا في المحيط في الفصل السابع من كتاب ادب القاضي \* ان لم يكن العقار  
 مشهوراً فشهد الشهود على الحدود الثلاثة وقالوا لا نعرف الرابع جازت شهادتهم استحساناً  
 ويقضى به المدمى ويجعل الحد الثالث محاذاً للحد الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى  
 ارضاً مثلثة وذكر حدين لاخير والشهود ذكر واحد من لاخير يصح الدموى والشهادة كذا في المحيط \*  
 لو ذكر الحدود الاربعة لكن احد الحدود بقى مجهولاً لا يضره هو والترك سواء ولو غلط الشاهد  
 احداً للحدود لا تقبل هكذا ذكر الصدر الشهيد رح في ادب القاضي مطلقاً وذكر شمس الاثمة  
 الحلواني رح انه لا تقبل عند البعض وتقبل عند البعض قال رح والفتوى على ما ورد الصدر  
 الشهيد انه لا تقبل كذا في الخلاصة \* وانما يثبت غلط الشاهد في ذلك باقرار الشاهد انى قد غلطت  
 في ذلك اما لو ادعى المدمى عليه ان الشاهد قد غلط في الحدود او في بعضها لا يسمع دعواه ولو  
 اقام البينة على ذلك لا تسمع بينته هكذا حكى فتوى الشيخ الامام شمس الاثمة  
 السرخسى والشيخ الامام الازجندى رح وكذلك لو ادعى المدمى عليه اقرار المدمى  
 بغلط الشاهد في الحد لا يسمع دعواه وحكى عن شمس الاثمة السرخسى رح انه قال اذا اخطأ

الشاهد في بعض الحدوث تدارك وامداد الشهادة واصاب في ذلك قبلت شهادته عند امكان التوفيق سواء تدارك في ذلك المجلس او في مجلس آخر وتفسير امكان التوفيق ان يقال كان صاحب الحد فلانا الا انه باع داره من فلان ونحن ما علمنا به او يقول كان صاحب الحد ما قلنا الا انه سمي بعد ذلك بهذا الاسم ونحن ما علمنا به وعلى هذا كذا في المحيط \* شهد شهود على رجل بمحدود وبينوا الحدود وذكروها وقالوا اننا نعرفها على الحقيقة والمشهود به في بعض القرى فالتمس المدعى عليه من القاضي ان يأمر الشهود بالخروج الى تلك حتى يعينوا الحدود وبينوا الحدود والقاضي لا يلزم الشهود ذلك هو الصحيح كذا في الذخيرة \* ان شهد الشهود لرجل بدار وقالوا نعرف الدار ونقف على حدودها اذا مشينا اليها لكنها لا نعرف اسماء الحدود فان القاضي يقبل ذلك منهما اذا عدلا وبيعتهما مع المدعى والمدعى عليه وامينين له ليقف الشهود على الحدود بحضور امينى القاضي فاذا وقفا عليها وقالا هذه حدود الدار التي شهدنا بها لهذا المدعى يرجعون الى القاضي فيشهد الا ميان انهما وقفا على الدار وشهدا باسماء الحدود فحينئذ يقضى القاضي بالدار التي شهدا بها بشهادتهما وكذا هذا في القرى والخوانيت وجميع الضياعات كذا في الفصول العمادية \* وهذا اظهر هكذا في المحيط \* ولو شهدان الدار التي في بلدة كذا في محلة فلان تلاصق دار فلان بن فلان الفلاني وهي في يد فلان المدعى عليه هذا هذا ولكن لانعرف حدودها ولا نقف عليها فقال المدعى للقاضي انا آتيك بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار واتي بشاهدين شهدا ان حدودها كذا وكذا اختلف جواب هذه المسئلة في النسخ ذكر في بعضها ان القاضي يقبل ذلك ويحكم بها للمدعى وذكر في بعضها انه لا يقبل ولا يحكم بها للمدعى وكذا القرى والضياعات والخوانيت وجميع العقارات على هذا كذا في الظهيرية \* ذكر ظهير الدين المرغيناني هذه المسئلة في شروطه وقال اختلفت الروايات في هذه المسئلة والظاهر انها تقبل لان تحمل الشهادة غالبا يكون على هذا الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة والارض او الكرم في السوادنا لظاهر ان الشهود لا يعرفون حدود المبيع لكن سمعوا ذكر الحدود فيشهدون على تلك الحدود المذكورة في البيع وان كانوا لا يعلمون الحدود وعلى الحقيقة كذا في الفصول العمادية \* وهو الاصح كذا في القنية \* وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* وان لم يات المدعى

المدعي بشاهدين يشهدان على ان الدار المدعى بها على تلك الحدود فطلب من القاضي ان يبعث اليه اامينين من امانته الى الدار حتى يتعرفا من حدودها واسماء جيرانها اجابة القاضي الى ذلك فاذا بعثهما وتعرفا ان كانت حدود الدار واسماء جيرانها توافق تلك الحدود التي ذكرها الشهود واخبر الاامينان للقاضي بذلك قضى القاضي بالدار للمدعي بشهادتهم كذا في المحيط \* هذا كله اذا لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل نحو درمرو بن حريث بالكوفة ودار زبير بالبصرة وشهد بها الشاهدان لانسان ولم يذكر الحدود لا تقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة رح وتقبل في قول صاحبيه والضيعة اذا كانت مشهورة فهي على هذا الخلاف ايضا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال الشهود نحن نشهد ان الدار التي في كورة كذا في محلة كذا تلاصق مسجد كذا ملك هذا المدعي وحقه ولكننا لانعلم اسماء الجيران فقال المدعي انا اتى بشاهدين يشهدان على الحدود فان القاضي لا يلتفت الى هذا كذا في الفصول العمادية \* الشهود ان لم يعرفوا الحدود وسألوا النقات وفسروا عند الحاكم تقبل شهادتهما على اقرار المدعي عليه بالدار وفسروا الحدود من عند انفسهم ولا يذكرون اقرار المدعي عليه بالحدود تقبل كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال احد حدودها لزيق ارض (میان دیهی) لا تحصل المعرفة بهذا كذا في الخلاصة \* لان (میان دیهی) مجهول جهالة متفاحشة فالارض التي فاب اربابها ومات اربابها ولا وارث لها تسمى (میان دیهی) وكذلك الاراضى التي تركها ملاكها على اهل القرية بالخراج تسمى (میان دیهی) وكذلك الاراضى التي تركت لرمى الدواب ولم تدخل تحت القسمة تسمى (میان دیهی) كذا في المحيط \* والمختار انه ان ذكر اسم ذي اليد ونسبه يكتفى به كذا في الخلاصة \* ولو قال احد حدودها لزيق ارض ورثة فلان قبل القسمة فيل تقبل والاصح خلافه ولو قال لزيق ارض الوقف لابد من ذكر المصروف كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لزيق ارض المملكة يبين اسم امير المملكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة \* رجلا يشهدان على رجل انه نقض حائطاً لفلان ان ذكر الحدود الحائط وبيننا الطول والعرض جازت مها دتهما وان لم يذكر اقيمتة قال رض وعندي لابد من ان يذكر انه من المدر او من الخشب وبيننا موضعه كذا في فتاوى قاضيخان \* قال اذا كان لرجل باب في دار رجل فاراد ان يمر في داره من ذاك الباب فمنعه صاحبه فصاحب الباب هو المدعى للطريق في دار الغير فعليه اثباته بالبينة ورب الدار

منكر فالقول قوله مع يمينه ويفتح الباب لا يستحق شيئاً فان اقام البينة انه كان يمر في دارة من هذا الباب لم يستحق المدعى شيئاً الا ان يشهدوا ان له طريقاً تاماً فتح الثابت كالثابت باقرار الخصم وان لم يحدوا الطريق ولم يسموا اذرع العرض والطول ان يقولوا ان له طريقاً في هذه الدار من هذا الباب الى باب الدار فالشهادة مقبولة ومن اصحابنا رح من يقول تاويله اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك فالجهالة لا تمنع صحة الاقرار فاما اذا شهدوا على البتات لا تقبل شهادتهم والاصح انها مقبولة ويجعل مرض الباب حكماً فيكون مرض الطريق له بذلك القدر وطوله الى باب الدار كذا في المبسوط في كتاب الدعوى \* وكذا لك على هذا اذا كان له باب مفتوح من دارة على حائط في زقاق وانكرا هل الزقاق ذلك واذا كان لرجل ميزاب في دار رجل فهو على هذا وكذا النهر اذا كان في ارض رجل فاختلفا في ذلك الا اذا كان الماء جارياً زمان الخصومة فتح القول قول صاحب الماء وكذلك اذا لم يكن الماء جارياً زمان الخصومة الا انه يعلم انه كان يجري الى ارض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء وكذلك اذا كان الماء جارياً في الميزاب زمان الخصومة فالقول قول صاحب الماء كذا في الظهيرية \* فان شهد الشهود ان له مسيل ماء فيها من الميزاب قبلت الشهادة فان شهدوا انه ماء المطر فهو ماء المطر وان شهدوا انه لمصب الوضوء فيه فهو لذلك وان لم يفسر واثماً من ذلك فالقول قول رب الدار في ذلك مع يمينه كذا في المبسوط \* وذكر الفقيه ابو الليث رح عن المتأخرين من اصحابنا انهم استحسروا في الميزاب اذا كان تصويب سطح صاحب الميزاب والتصويب قديماً يجعل له حق تسييل الماء والتصويب الحدود وهو بالفارسية (نسيب) كذا في الظهيرية \* اذا ذكر في الدعوى او الشهادة احد حدود الارض المدعاة لزيق ارض فلان ولفلان في القرية التي فيها الارض المدعاة ارض كثيرة متفرقة صحت الدعوى وصحت الشهادة وان كان فيه نوع جهالة الا انها تحملت للضرورة كذا في المحيط \* اذا شهدوا بملكية ارض وبينوا حدودها وقالوا هي بمقدار خمس مكائيل بذروا المدعى يدعى ذلك واصابوا في بيان الحدود واخطؤوا في بيان المقدار فظهر انه تسع قد رثلثة مكائيل بذروا من شمس الاسلام ابي الحسن السعدي رح انه قال لا يبطل الدعوى والشهادة واجاب بعض مشايخ زمانه بطلان الدعوى والشهادة وقيل يجب ان تكون المسئلة على التفصيل ان شهدوا بحضرة الارض المدعاة واشاروا اليها تقبل وان شهدوا بغيبة الارض لا تثبت بهذه الشهادة

ملكية ارض تسع فيها خمسة مكائيل بذرو قيل لا تقبل هذه البينة على كل حال وهو الاظهر  
والاشبه بالفقه كذا في الفصول العمادية \* الباب السادس في الشهادة في المواريث \* رجل ادمى  
انه وارث فلان الميت واقام شاهدين فشهدا انه وارث فلان الميت لا وارث له سواء فان القاضي  
يسألهما عن السبب ولا يقضي قبل السؤال لاختلاف اسبابها والقضاء بالمجهول متعذر فان مات  
الشاهدان او غابا قبل ان يسألهما لا يقضي بشيء كذا في فتاوى قاضيهان \* لو شهد اباه ابن  
ابنه او اخوه او جدته او مولاه ترد بلا بيان وذا بان بقول في الاول بانه وارثه وفي الاخ  
اخوه لابيئه وامه اولاديه اولامه ووارثه وفي الجدة ابوابيه او ابوامه وفي الجدة ام امه او ام ابية  
وفي المولى معتقه او معتقه ووارثه لا نعلم له وارثا غيره كذا في الكافي \* وكذا لو شهد وانه عمه  
او ابن عمه لا يجوز حتى ينسبوا الميت والوارث حتى يلتقيا الى اب واحد وبينوا انه عمه او ابن  
عمه لابيئه اولامه اولاديه وامه وانه وارثه كذا في خزائن الفتاوى \* وفي الشهادة بانه ابنه او بنته او امه  
او ابوه لا يحتاج الى قوله ووارثه كذا في الكافي \* وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* ولا يشترط ذكر  
اسم الميت حتى لو شهدوا انه جده ابوابيه ووارثه ولم يسموا الميت تقبل بدون ذكر اسم الميت  
كذا في الوجيز للكردي \* ان شهد الشاهدان ان فلانا اعتق هذا الميت وان هذا الرجل مصبة  
الذي اعتق لا تقبل شهادتهما مالم يبينوا سبب العصوبة انه ابن الذي اعتق او ابوه او اخوه او ما  
اشبه ذلك كذا في المحيط \* ان شهد الشهود بوراثته رجل وبينوا سببه ولم يزيدوا عليه فالشهادة  
مقبولة الا ان القاضي لا يدفع المال الى المشهود له للحال بل يتلوم زمانا لجواز ان يظهر وارث  
آخر للميت مزاحم للمشهود له او مقدم عليه كذا في الذخيرة \* اذا شهدوا بوراثته وبينوا سببه  
وقالوا لا نعلم له وارثا آخر فهذه الشهادة مقبولة ويدفع القاضي المال اليه للحال من غير تلوم وقوله  
لا نعلم له وارثا سوى هذا ليس من صلب الشهادة بل هو لاسقاط مؤنة التلوم عن القاضي كذا  
في المحيط \* ولو قالوا لا وارث له غيره قبل استحسانا وحمل على العلم كذا في الحاوي \* ولو قال  
لا وارث له بارض كذا تقبل عند أبي حنيفة رخص خلافا لهما كذا في الوجيز للكردي \* ثم شهد  
ان شهدوا على وارثه شخص وبينوا سببها وهذا الشخص ممن يستحق جميع المال ولا يصير محجوبا  
بغيره كالابن والابنة والاب ان قالوا لا نعلم له وارثا غيره فالقاضي يدفع جميع المال اليه من غير  
تلوم كذا في المحيط \* فاد شهدا انه ابنه ولم يزيدوا على هذا فالقاضي لا يدفع جميع المال اليه

للحال بل يتلوم زمانا يقع في غالب رأى القاضى انه لو كان معه وارث آخر لظهر في هذه المدة هكذا في الذخيرة \* ان اشهدا انه زوجها او شهدا انها زوجته لانعلم له وارثا غيره دفع الى الزوج النصف والى المرأة الربع واما ان اشهدا انه زوجها او شهدا انها زوجته ولم يزيدا على هذا اجمعوا على ان قبل التلوم لا يدفع اليه اكثر النصيبين واما ان اتلوم زمانا ولم يظهر وارث آخر قال محمد رح في دموى الاصل ان القاضى يدفع اليه اكثر النصيبين ان كان زوجا يدفع اليه النصف وان كانت زوجة يدفع اليها الربع وقال ابو يوسف رح يدفع اليه اقل النصيبين ان كان زوجا الربع وان كانت زوجة الثمن والطحاوى في مختصره ذكر قول ابى حنيفة رح مع ابى يوسف رح والخصاف ذكر قوله مع محمد رح كذا في المحيط \* شهد رجلان لرجل انه اخو الميت لابيه وامه ووارثه لانعلم له وارثا غيره فقضى ثم شهدا لآخرانه ابن الميت لا تقبل ونضمنان للابن ما اخذ الاخ ولو شهد الآخرانه اخوه لابيه وامه ووارثه لانعلم له وارثا غيره وغير الاول تقبل ويدخل الثاني مع الاول في الميراث ولا ضمان على الشاهدين للاول ولم يغرمما للثاني شيئا شهد شاهدان ان فلانا اخو الميت لابيه وامه لانعلم له وارثا غيره وقضى وشهد آخران للآخرانه ابنه ينقض القضاء الاول بالوراثة للاول ضرورة فان كان المال قائما في يده دفع الى الابن وان كان هالك فلا لبس الخيار ان شاء ضمن الاخ وان شاء ضمن الشاهدين فان ضمن الاخ لا يرجع على احد وان ضمن الشاهد ين رجعا على الاخ كذا في محيط السرخسى \* شهدا لرجل انه جد الميت وقضى القاضى بذلك ثم جاء رجل آخر وادعى انه ابو الميت واقام البينة يقضى به وهو احق بالميراث كذا في الخلاصة \* ويجعل الجد ابا لهذا الذى ادعى الابوة فان قال الاب للقاضى ان هذا الذى اقام البينة انه جد ليس بابى فمرة باعادة البينة فالقاضى لا يكلفه كذا في المحيط \* ولو شهدا ان قاضى بلد كذا قضى بانه وارث الميت ولا وارث له غيره قضى بارثه لا بالنسب بين اولاد لوبين وبرهن آخر بنسب يحجبه او يشاركه قبل وحجب او شارك حتى لو بين الاول انه ابن الميت وبرهن الآخرانه ابنه فالارث بينهما ولو برهن الثاني انه ابو الميت جعل للثاني السدس والباقي للاول ولو ذكر الاول انه جد الميت وبرهن الثاني انه ابو الميت فالارث للثاني ولو ذكر الاول انه ابو الميت وبرهن الثاني انه ابن الميت جعل للثاني خمسة اشداس الارث وللاول السدس ولو برهن الثاني انه



انه ابو الميث ايضا فالارث للثاني والجواب في المعتقد كالجواب في الاب ورد بينة الاول على ابوته بعد القضاء للثاني الا اذا برهن الاول على ان القاضي قضى بانه ابو الميث فكان اولي وبطل نسب الثاني ولو برهن الاول على ابوته قبل القضاء للثاني اشترك في الارث حتى لومات احدهما تعين الآخر ابا والحكم في الولاء على هذه الوجوه وان كان الاول معتوها او صغيرا لا يقدر على البيان جعله القاضي ابنا لو كان ذكر ا فان جاء الثاني وبرهن انه ابو الميث جعل للثاني مدهس المال وان برهن انه اخو الميث يجعله محجوبا بالاول وان كان الاول امرأه جعله بنتا للميث وجعل لها جميع المال بالفرض والرد فان جاء آخر وادعى انه اخو الميث يعطيه النصف وان ذكر الثاني انه ابنه يعطيه الثلثين كذا في الكافي \* رجل اقام البينة انه عم الميث ووارثه لانعلم له وارثا غيره ثم اقام الآخر البينة انه اخو الميث ووارثه لانعلم له وارثا غيره ثم اقام البينة انه ابن الميث لانعلم له وارثا غيره واقاموا البينة جميعا معا فانه يقضى بالميراث لابن كذا في محيط السرخسي \* اذا مات الرجل فاقم رجل بينة انه فلان بن فلان الفلاني وان الميث فلان بن فلان الفلاني حتى التقيا الى اب واحد من قبيلة واحدة وهو مصبة الميث ووارثه لانعلم له وارثا غيره قضى له بالميراث فان جاء آخر بعد ذلك واقام بينة انه مصبة الميث فان اثبت الثاني مثل ما اثبتته الاول بان اثبت انه فلان بن فلان الفلاني والميث فلان بن فلان الفلاني حتى التقيا الى اب واحد قبلت بينة الثاني اذا التقيا الى اب واحد من قبيلة واحدة وان كان من قبيلتين بان ادعى الاول انه من العرب وادعى الثاني انه من العجم لا تقبل بينة الثاني وان اثبت الثاني نسبا بعد من الاول بان اثبت الثاني انه ابن ابن صم فالحقضي لا يلتفت الى بينته وان التقيا الى اب واحد من قبيلة واحدة او من قبيلتين وان اثبت الثاني نسبا فوق الاول بان ادعى الثاني ان الميث ابنه وولد على فراشه وانه ابوه لا وارث له غيره فهذا على وجهين ان ادعى الاب نسبه من القبيلة التي ادعاه ابن العم تقبل بينة الاب وينقض القضاء الاول في حق الميراث دون النسب حتى يبقى الاول ابن صم له حتى لومات هذا الاب يرث الاول منه ان لم يكن له وارث اقرب منه وان ادعى نسبه من قبيلة اخرى قبلت بينة الاب ونقض القضاء الاول في حق النسب والميراث جميعا كذا في المحيط \* اذا ادعى دارا في يد انسان انها له ورثها من ابيه وجاء بشهود شهد وانها كانت لابيه الى ان مات وتركها ميراثا لانعلم له وارثا غيره او شهدوا انها كانت لابيه يوم الموت

فالقاضي يقبل هذه الشهادة ويقضى بالدار للمدعى وان لم يشهد وان تركها ميراثا له وكذا اذا شهدوا انها كانت في يدا بيه الى ان مات او شهدوا انها كانت في يدا بيه يوم الموت فالقاضي يقبل هذه الشهادة ويقضى بالدار للمدعى وهو ظاهر الرواية واصح هكذا في الذخيرة \* لو شهدوا ان اباة مات وهو ساكن في هذه الدار تقبل كذا في المحيط \* ولو شهدوا ان اباة مات في هذه الدار او شهدوا ان اباة كان في هذه الدار حتى مات او حتى مات فيها لا تقبل وكذا لو شهدوا ان اباة دخل بهذه الدار ومات لا تقبل كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا شهد الشهود ان اباة مات وهو لابس هذا القميص او لابس هذا الخاتم تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط \* اطلق محمد رح في الجواب في الخاتم وحكى القاضي ابو الهيثم عن القضاة الثلاثة انهم كانوا يفصلون ويقولون ان شهدوا ان الخاتم كان في خنصره او ينصره يوم الموت تقبل الشهادة وان شهدوا انه كان في السبابة او في الوسطى او في الابهام لا تقبل الشهادة ولكن الصحيح ان يجري على اطلاقه كما ذكره محمد رح كذا في الذخيرة \* ولو شهدوا انه مات وهو حامل لهذا الثوب تقبل كذا في المحيط \* ولو شهدوا ان اباة مات وهو راكب هذه الدابة قضى بالدابة للوارث ولو شهدوا ان اباة مات وهو قائم على هذا الفراش او على هذا البساط او با ثم عليه لا تقبل هذه الشهادة ولو شهدوا ان اباة مات وهذا الثوب موضوع على رأسه ولم يشهدوا انه حامل له لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضى للوارث كذا في الذخيرة \* ولو شهدوا انه كان هو الواضع على رأسه يوم الموت تقبل كذا في محيط السرخسي \* والاصل في جنس هذه المسائل ان الشهود اذا شهدوا على فعل من المورث في العين عند موته فهذا على وجهين اما ان يشهدوا بفعل هو دليل اليدا وبفعل هو ليس بدليل اليد فالذي هو دليل اليد في النقلات فعل لا يتصور ثبوته بدون النقل كاللبس والحمل او فعل يحصل مادة للنقل كالركوب في الدواب وفي غير النقلات دليل اليد فعل يوجد من الملاك في الغالب كالسكنى في الدور فهذا النوع من الفعل اذا قامت البينة على وجوده من المورث في العين عند موته يقضى بالمدعى للمدعى والذي ليس بدليل اليد في النقلات فعل يتأتى بدون النقل ولا يحصل في الغالب للنقل كالجلوس على البساط وفي غير النقلات الذي ليس بدليل اليد فعل يوجد من غير الملاك في الغالب كالجلوس والنوم في الدار فهذا النوع من الفعل اذا قامت الشهادة على وجوده من المورث في العين عند موته لا يقضى بالعين للمدعى

كذا في المحيط \* اذا شهدوا انها كانت ملك ابيه او ان اباها كان يسكن هذه الدار او يملكها فان جرو الميراث فقالوا مات وتركها ميراثا له قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجروا لاتقبل في قول ابي حنيفة ومحمد رح وتقبل في قول ابي يوسف رح الآخرون شهدوا على اقرار المدعى عليه بشيء من ذلك يكون اقرارا منه بالملك للمدعى وبأمر بالتسليم كذا في فتاوى قاضيخان \* لو شهد الشهود انها كانت لابيه ولم يجرو الميراث الى المدعى فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة في قول ابي حنيفة ومحمد رح وهو قول ابي يوسف رح اولا كذا في المحيط \* لو شهدوا انها كانت لابيه مات فيها فعلى هذا الخلاف كذا في الفصول العمدية \* ولو شهدوا انها لابيه ولم يقولوا مات وتركها ميراثا له منهم من قال هذا ايضا على الخلاف ومنهم من قال ههنا لاتقبل بالاجماع وهو اختيار الفضلى رح وهو الاصح كذا في الخلاصة في كتاب الدعوى في الفصل العاشر \* وهكذا في الفصول العمدية \* اذا مات رجل فاقام وارثه بينة على دار انها كانت لابيه اعارها او آجرها او اودعها الذي في يده فانه يأخذها ولا يكلف البينة على انه مات وتركها ميراثا له كذا في الكافي \* اذا شهد شاهدان ان فلانا مات وترك هذه الدار ميراثا لفلان ابنه هذا ولا يعلمون له وارثا غيره ولم يدركوا فلانا الميت فشهادتهم باطله كذا في المبسوط \* هذا اذا كان نسب المدعى معروفا من الميت وان لم يكن نسبه معروفا منه فشهدا انه ابن فلان بن فلان الميت وان فلانا الميت ترك هذه الدار ميراثا له ولم يدركا الميت لم يذكرها هذا الفصل ههنا وذكر في المنتقى اجيز شهادتهما في النسب وابطلها في الميراث كذا في المحيط \* لو شهدوا على دار في يد رجل انها كانت لفلان جده هذا المدعى وخطته وقد ادركوا الجد والمدعى يدعى انها كانت لابيه فان جرو الميراث بان شهدوا انها كانت لجده هذا المدعى فلان مات وتركها ميراثا لابى هذا المدعى ثم مات الاب وتركها ميراثا لهذا المدعى تقبل الشهادة ويقضى بالدار للمدعى وان لم يجرو الميراث فان لم يعلم تقدم موت الجد على موت الاب لا يقضى بالدار للمدعى بالاجماع وان علم فكذا الجواب عند ابي حنيفة ومحمد رح وابي يوسف رح اولا وبعض مشائخنا رخص قالوا في هذه المسئلة لاتقبل الشهادة بخلاف ولو شهدوا على اقرار ذي اليد ان هذه الدار كانت لجده هذا المدعى ولم يجرو الميراث فان القاضي يقضى بالدار للمدعى اذا لم يكن له وارث آخر هكذا في الذخيرة \* اذا شهدوا ان هذه الدار لجده

هذا المدعى ولم يقولوا له كانت لجدته فان جروا الميراث تقبل ويقضى بالدار للمدعى وان لم يجروا الميراث فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح لا تقبل واما على قول ابي يوسف رح الآخر فقد اختلف المسائخ رح فيه بعضهم قالوا تقبل ومنهم من قال لا تقبل ولا يقضى بالدار للمدعى ايضا كذا في المحيط \* قال في كتاب الاقضية دار في يدي رجل اقام احد البينة ان ابي اشتراها منه بالف درهم وقد مات ابي والبائع يجحد ذلك فاني لا اكلفه البينة ان اباد مات وتركها ميراثا ولكن اسأله البينة انهم لا يعلمون له وارثا غيره فان اقامها امرته بدفع الدار اليه كذا في الذخيرة \* ولو كانت الدار في يد غير البائع كلف كليهما كذا في محيط السرخسي \* قال في الاصل دار في يدي رجل جاء ابن اخي صاحب اليد واقام بينة ان هذه الدار كانت لجدته مات وتركها ميراثا بين ابيه وبين عمه هذا الذي الدار في يديه نصفان ثم مات ابوه وترك نصيبه ميراثا له فالقاضي يقبل هذه البينة ويقضى بالدار بين المدعى وبين عمه نصفين فان لم يقض القاضي ببينة ابن الاخ حتى اقام بينة ان اخاه وهو ابو هذا المدعى مات قبل موت الجد وورث الجد منه السدس ثم مات الجد وصار جميع الدار ميراثا لي فهذه المسئلة على وجهين الاول ان لا يكون في يد ابن الاخ شيء من تركته ابيه وفي هذا الوجه بينة ابن الاخ اولي والوجه الثاني ان يكون في يد ابن الاخ شيء من ميراث ابيه وباقى المسئلة بحالها وفي هذا الوجه ميراث الجد كله للعم وميراث الاخ كله لابن الاخ ويجعل كأنهما ماتا معا كذا في المحيط \* اذا كانت الدار في يدي رجل وابن اخيه فادعى كل واحد ان اياه مات وتركها ميراثا له لا وارث له غيره قضى بهما بينهما نصفين فان قال العم كانت بين ابي واخي نصفين وصدقة ابن الاخ الا ان العم قال مات اخي قبل موت الجد وصار النصف الذي لاخى بين الجد وبينك اسداسا ثم مات الجد فورثت السدس منه وقال ابن الاخ مات الجد اولا وصار الذي للجد بينك وبين ابي نصفين ثم مات ابي فورثت ذلك منه فان لم يقم لهما ولا لاحدهما بينة يحلف كل واحد على دعوى صاحبه فان حلفا بريئا وصار الحال بعد الحلف كالحال قبله وقبل الحلف كانت الدار بينهما نصفين وان حلف احدهما ونكل الآخر يقضى للمحالف بما دكل له صاحبه وان اقام البينة احدهما قضى له بما شهد له ببينة وان اقاما قضيت بينهما نصفين كذا في الذخيرة \* رجلاان اقام كل واحد منهما بينة على دار في يدي رجل انها كانت لابيه

لابيه مات وتركها ميراثا له ولا يعلمون له وارثا غيره واحد هذين الرجلين ابن اخي ذي اليد ووارثه لا وارث له غيره فلم تزك البينتان حتى مات المدعى عليه نصارت الدار في يد ابن اخيه ولم يوص الى احد فان زكيت البينتان جميعا يقضى بها بينهما نصفين وان صار ابن الاخ ذا اليد فلتواقم الاجنبى البيئنة على ابن الاخ ان الدار دارة ورثها من ابيه لم تسمع ولوان القاضي زكى شهود احدهما بعد موت العم ولم يزك شهودا آخر فقضى بالدار كلها له ثم زكيت بيئنة الآخر لم يقض له بشيء الا اذا اهاد تلك الشهود او شهودا اخر فشهدوا ان الدار دارة بسبب الارث فحينئذ يقضى بجميع الدار له فان قال الذى قضى بالدار له او لاني اعيد البيئنة ان الدار دارة لا يلتفت اليه ولو اقام الاجنبى البيئنة في حيوة العم وابن الاخ بعد موته فزكيت البينتان جميعا قضى بالدار بينهما نصفين ولوان ابن الاخ لم يقم البيئنة حتى قضى بها للاجنبى ثم اقام على الاجنبى قضى بها لابن الاخ ولو اقام ابن الاخ البيئنة في حيوة العم والاجنبى بعد موته فزكيت البينتان يقضى بها للاجنبى ولو اقام كل واحد منهما شاهدا واحدا على العم فمات العم فورثه ابن الاخ ثم احضر كل واحد منهما شاهدا آخر فزكيت البينتان يقضى بالدار بينهما نصفان وان قال احدهما بعد ما قضى بها بينهما انا اقيم البيئنة على صاحبي لا يلتفت الى ذلك ولو اقام كل واحد شاهدا واحدا على العم فلما مات العم اقام الاجنبى شاهدا آخر فزكى شاهداه وقضى له بشها دهما ثم جاء ابن الاخ بشاهد آخر لا يلتفت الى ذلك فان اهاد ابن الاخ شاهدين على الاجنبى قضى بها لابن الاخ هكذا في المحيط \* رجل توفي فادعى رجلان ميراثه يدعي كل واحد منهما ان الميت مولاه واعتقه لا وارث له غيره واقام البيئنة على ما ادعى ولم يوقتوا للعتق وقتا فالميراث بينهما ولو وقتوا للعتق وقتا فصاحب الوقت الاول والى كذا في الذخيرة \* في نوادر بشر من ابي يوسف رح رجلان اخوان لاب في ايديهما دار اقام احدهما بيئنة ان هذه الدار كانت لامي ماتت وتركها ميراثا بيني وبين ابي ارباعا ثم مات الاب وترك ذلك الربع بيني وبينك واقام الآخر بيئنة ان هذه الدار كانت لابي مات وتركها ميراثا بيني وبينك قال اخذ بيئنة الذي ادعى ثلثة ارباع الدار لنفسه ولا قبل بيئنة الآخر كذا في المحيط \* الباب السابع في الاختلاف بين الدعوى والشهادة والتناقض بينهما وفيما يكون اكذابا للشهود وما لا يكون \* الشهادة ان وانقت الدعوى قبلت والا فلا كذا في الكنز \* ثم المعتبر في الاتفاق بين الشهادة والدعوى

هو الاتفاق في المعنى ولا مبرة للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد ابالاقرار بالغصب تقبل هكذا في خاية البيان شرح الهداية \* والموافقة اما المطابقة او كون المشهود به اقل من المدعى به بخلاف ما اذا كان اكثر كذا في فتح القدير \* وفي هذا الباب اصول \* الفصل الاول فيما يكون المدعى به ديناً اذا ادعى الفاو خمس مائة فشهدوا بخمس مائة يقضى بخمس مائة من غير رد سوى التوفيق وكذا لو ادعى الفاو وشهدوا بخمس مائة كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى على رجل خمس مائة وشهد له الشهود بالف درهم لا تقبل شهادتهم الا اذا وفق فقال كان له عليه الف درهم الا انه قضاني خمس مائة او برأته منهما ولم يعلم الشهود بذلك فتقبل ويقضى بالخمس مائة ولا يحتاج الى اقامة البينة على التوفيق كذا في المحيط \* لو ادعى خمس مائة فشهد له الشهود بالف فقال الطالب انما لي عليه خمس مائة وقد كانت الفاو قبضت منها خمس مائة وصل الكلام وافصل فشهادتهما بالخمس مائة جائزة ولو قال لم يكن لي الا خمس مائة بطلت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى الغريم ان صاحب المال ابرأه او حله وجاء بشهود شهدوا على اقرار صاحب المال بالاستيفاء فان القاضي يسأل الغريم من البراءة والتحليل ان كانت بالاستيفاء او بالاستيفاء فان كانت بالاستيفاء قبلت وان قال كانت بالاستيفاء لا تقبل وان سكت ذكر محمد رح في الاصل انه لا يجبره على البيان لكن لا تقبل شهادتهم ما لم يوفق كذا في الذخيرة \* لو ادعى الغريم الايفاء فشهدا ان صاحب المال ابرأه جازت والقاضي يقضى بالبراءة من غير سؤال ويكون الثابت بقضاء القاضي براءة الغريم بالاستيفاء لا البراءة بالاستيفاء حتى لو كان الغريم كفيلا كفلاً بامر المكفول منه فادعى الايفاء فشهد الشهود بالبراءة كان لصاحب المال ان يرجع بدينه على الاصيل ولا يكرن للمكفيل ان يرجع على المكفول منه بشيء هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ادعى الايفاء فشهدا بالهبة او الصدقة او التحلي او الاحلال او ادعى الهبة او الصدقة او التحلي او الاحلال فشهدا بالاستيفاء لا تقبل هكذا في محيط السرخسي \* ذكر في المنتقى رجلان شهدا ان لهذا على هذا الف درهم قد اقتضى منها مائة وقال الطالب لم اقتض منه شيئاً قال ابو حنيفة وابو يوسف رح يقضى بالف ويجعل مقتضياً للمائة كذا في فتاوى قاضيخان \* في العيون اذا شهد الرجلان على آخر بالف درهم وشهدا انه قد قضا خمس مائة وقال الطالب لي عليه الف وما قضاني شيئاً والشهود صدقوا في الشهادة على الف واورهوا في الشهادة على القضاء تقبل شهادتهما ان صدلا



ولو قال شاهد تهم بالالف حق وبالفضاء باطل وزور لا تقبل شهادتهما لانه نسبهما الى الفسق كذا في المحيط \* لو شهدا ان لهذا على هذا الف درهم ولكنه قد ابرأه منها وقال المدعى ما ابرأته وقال المشهود عليه ما كان له على شي ولا ابرأني من شي قال اذا لم يدع شهادتهما على البراءة قضيت عليه بالالف كذا في فتاوى قاضيخان \* لو شهدا على رجل بالف درهم والمدعى يدعى ذلك وشهدا ايضا للمدعى عليه على المدعى بمائة دينار والمدعى ينكر ذلك قبلت شهادتهما كذا في الذخيرة \* ادعى على آخرانه آجر داره منه وقبض مال الاجارة فمات وانفسخت الاجارة بموته وطلب مال الاجارة فشهد الشهود ان الآجر اقرب قبض مال الاجارة تقبل وان لم يشهدوا على مقد الاجارة كذا في الخلاصة \* شاهدان شهدا للرجل بالف درهم من ثمن جارية فقال المشهود له انه قد اشهدهما هذه الشهادة والذي لي عليه من ثمن متاع اجزت شهادتهما قالوا تاويل المسئلة اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالالف من ثمن الجارية فالمسئلة محفوظة انه اذا ادعى على آخر الف درهم من ثمن مبيع وشهد له الشهود بالف من ضمان جارية فصحبها وقد هلكت انه لا تقبل شهادتهم وبمثلها في الاقرار تقبل كذا في المحيط والخلاصة والذخيرة \* ولو قال لم يشهدا لم تقبل كذا في محيط السرخسي \* ادعى على آخر مائة ففيزحنطة بسبب السلم مستجمعا لشرايطه وشهد الشهود ان المدعى عليه اقران عليه مائة ففيزحنطة ولم يزيدوا على هذا فقد قيل لا تقبل شهادتهما وقيل ينبغي ان تقبل والاول اصح كذا في الذخيرة \* ادعى قرضا على رجل وشهدوا ان المدعى دفع اليه عشرة دراهم ولم يقولوا قبض المدعى عليه يثبت قبض المدعى عليه ويكون القول قول ذي اليد اني قبضت بجهة الامانة فان ادعى انه قبض بجهة القرض يحتاج الى اقامة البينة على القرض كذا في خزائن المفتين \* لو ادعى دينار او شهدوا ان المدعى دفع الدينار الى المدعى عليه لا تقبل هذه الشهادة كذا في الفصول العمادية \* ادعى القرض وشهدوا على اقراره بالمال تقبل من غير بيان السبب ولو ادعى عشرة دراهم قرضا وشهدوا له بهذا ( اللفظ او راد اني است ) لا يثبت القرض ولو قال ( دادني است ) بسبب القرض تقبل كذا في خزائن المفتين \* اذا ادعى رجل على رجل ديناً ولم يبين السبب فشهد الشهود بالسبب جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان \* ذكر في شهادات المحيط اذا ادعى الدين بسبب القرض وما اشبه ذلك وشهدوا له بالدين المطلق كان شمس الاسلام الاوزجندی رح يقول لا تقبل هذه الشهادة وذكر في فتاوى قاضيخان والصحيح انها تقبل وفي شهادات المحيط ايضا

إذا ادعى الفاعل خمساً منهن عبداً اشتراه منى وقبضه وخمساً منهن متاعاً اشتراه منى وقبضه وشهدوا بخمساً مطلقاً تقبل الشهادة على الخمساً وذكر السبب ليس بشرط قال وهذه المسئلة تنصيص أن في دعوى الدين بسبب إذا شهدوا له مطلقاً تقبل وذكر السبب ليس بشرط وبه كان يفتى ظهير الدين المرزباني كذا في الفصول العمادية \* الفصل الثاني فيما إذا كان المدعى به ملكاً \* إذا كانت الدعوى بلفظ الدار وشهدوا بلفظ البيت قيل ينبغي أن تقبل في عرفنا وهو الاشبه والظاهر كذا في الذخيرة \* إذا ادعى كل الدار فشهدوا له بنصف الدار جازت شهادتهم ويقضى له بالنصف من غير توفيق كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا ادعى ملكاً مطلقاً فشهدوا بسبب معين تقبل كذا في التبيين \* وينبغي للقاضي أن يسأل المدعى الملك بهذا السبب الذي شهد به الشهود أو تدعيه بسبب آخر أن قال ادعيه بهذا السبب فالقاضي يقبل شهادة شهوده ويقضى له بالملك وإن قال ادعيه بسبب آخر أو قال لا ادعيه بهذا السبب فالقاضي لا يقبل شهادة شهوده كذا في المحيط \* لو ادعى ملكاً مطلقاً وشهدوا على الملك بسبب ثم شهدوا على الملك المطلق لا تقبل شهادتهم ولو شهدوا على الملك المطلق ثم شهدوا على الملك بسبب تقبل شهادتهم كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى النتاج وشهدوا على الملك المطلق تقبل ولو ادعى الملك المطلق وشهدوا على النتاج لا تقبل كذا في خزائن المفتين \* إذا ادعى أولاً الملك في الدابة بالنتاج وشهد له الشهود أنها له اشتراها من ذي اليد لا تقبل شهادتهم إلا أن يوفق فيقول نتجت في ملكي إلا أنني بعتهام منه ثم اشتريتها منه فما لم يدع التوفيق على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم كذا في الظهيرية \* إذا ادعى ملكاً مطلقاً وشهدوا أنه ورثه من أبيه أو أنه اشتراه من فلان وفلان يملكه ولم يقولوا أنه ملكه في الحال تقبل هذه الشهادة ويقضى بالعين للمدعى ولكن للقاضي أن يسأل الشهود هل يعلمون أنه خرج من ملكه كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى أنه له ورثة من أبيه وجاء بشهود فشهدوا أنه له ولاخيه الغائب ميراث من أبيه جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان \* في المنتقى ادعى ملكاً مطلقاً مؤرخاً وقال قبضه مني منذ شهر وشهدوا على مطلق الملك بلاتاريخ لا تقبل وعلى العكس تقبل في المختار ودعوى الملك بالارث كدعوى الملك المطلق كذا في الوجيز للكردي والخلاصة \* ولو ادعى داراً في بدرجل أنها له منذ سنة فشهد الشهود أنها له

انها له منذ عشرين سنة بطلت شهادتهم فلو ادعى المدعى انها له منذ عشرين سنة والشهود شهدوا منذ سنة جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان \* ادعى عينا في يد رجل انه ملكه وان صاحب اليد قبضه بغير حق منذ شهر وشهد الشهود له بالقبض مطلقا لا تقبل شهادتهم وكذا اذا ادعى المدعى القبض مطلقا وشهدوا له بالقبض منذ شهر الا اذا وفق وقال اردت من المطلق القبض من ذلك الوقت الذي شهد به الشهود فحينئذ تقبل وقبل يقبل هذا من غير توفيق كذا في الفصول العمادية \* ادعى انه قبض من مالي كذا قبضا موجبا للرد وشهدا انه قبضه ولم يشهدا انه قبض قبضا موجبا للرد تقبل في اصل القبض فيجب رده كذا في البحر الرائق نقلا من جامع الفصولين \* وكذا لو شهدا على اقراره بالقبض تقبل هكذا في خزائن المفتين \* ادعى انه قبض من مالي كذا رهما قبضا بغير حق وشهد شهوده انه قبضه بجهة الربوا قبلت شهادتهم كذا في الفصول العمادية \* ولو ادعى الغصب فشهدوا على القبض بجهة الربوا لا تقبل ادعى انك قبضت من مالي حملا بغير حق وذكر قيمته وشيئته وشهد الشهود ان هذا الذي هوذ واليد قبض حملا من فلان غير المدعى تقبل هذه الشهادة حتى يجبر على الاحضار كذا في خزائن المفتين \* لو شهدا ان فلانا هذا غصب عبده ولكن قدرده عليه بعد ذلك فمات ممد مولاه وقال المصوب منه لم يرد علي وانما مات عند الغاصب وقال المشهود عليه ما غصبته ولا رده عليه وما كان من هذا شيء اياها القاضي قال ضمنته القيمة هكذا في الظهيرية \* وكذا لو شهدا انه غصب عبدا لغوان مولاه قتله عند الغاصب وقال المصوب منه ما قتلته ولكنه قد غصبته ومات عنده وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا قتل هذا المدعى ابدا له في يدي كان عليه قيمته كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى الاستهلاك وشهد شهوده على القبض ادعى انه استهلك من مالي اقمشة كذا وعليه قيمتها وشهد الشهود انه باع وسلم لفلان تقبل ولو شهدوا انه باع ولم يذكروا التسليم لا يكون شهادة على الاستهلاك كذا في الفصول العمادية \* ادعى انه غصب حمارة وشهد شهوده ان هذا الحمار ملك المدعى وفي يدها بغير حق لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن المفتين \* ادعى عشرة امناء من الدقيق مع النخالة فشهدا لشهود على الدقيق من غير نخالة لا تقبل وكذا لو ادعى دقيقا منخولا فشهدوا على غير المنحول ولو ادعى النقرة الجيدة وبين الوزن فشهدا للشهود على النقرة والوزن ولم يذكروا الصفة انها جيدة او ردية او وسط تقبل هذه الشهادة ويقضى بالرد على هكذا

في الخلاصة \* ذكر في دعوى المنتقى دار في يدي رجل ادمى رجل انها بينه وبين الذي في يديه  
 تصفان ميراثا من ابيه وجمد ذلك الذي في يديه وادمى ان كلها له فجاء المدمى بشهود وشهدوا ان هذه  
 الدار كانت لابي هذا المدمى مات وتركها ميراثا له خاصة لا وارث له فبيرة قال ان لم يدع المدمى  
 ان النصف خرج الى الذي في يده بسبب من قبله فشهادة شهوده باطله وان قال قد كنت بعث  
 نصفها بالف درهم لم يصدقه القاضي على البيع ولم يجعله مكذ بالشهوده قضى له بنصف الدار  
 ميراثا من ابيه وان احضر بينته على انه باع النصف من المدمى عليه بالف درهم او انه صالحه  
 من الدار على ان يسلم له النصف منها قبلت بينته على ذلك وقضى بالدار كلها ميراثا للمدمى  
 من الوالد وقضى بنصف الدار بيعا من المدمى عليه ان ادمى البيع وكان للمدمى على المدمى عليه  
 الثمن وان كان اقام البينة على الصلح ابطلت الصلح وردت الدار كلها الى المدمى كذا في المحيط \*  
 في المنتقى ادمى ان له نصف هذه الدار مشاما والدار في يد رجلين اقتصماها وغاب احدهما  
 فحاصم الحاضرو في يده نصفها المقهومة فشهدا ان له هذا النصف المقهومة في يد الحاضر لا تقبل  
 كذا في الوجيز للكردي \* اذا ادمى مينا في يد انسان انه له واقام على ذلك بينته ثم ان المدمى  
 قال هذا العين لم يكن لي قط بطلت بينته ولم تقبل ويبطل القضاء ان كان قد قضى له به وكذلك  
 اذا لم يقل قط كذا في المحيط \* رجل ادمى عبدا في يد رجل واقام البينة فشهدا على اقراره انه  
 ملك المدمى تقبل ولو شهدا على اقراره انه اشتراه من المدمى وقال المدمى انه اقرب هذا لكن  
 ما بعث منه يا خذ المدمى وكذا الاستيلاء وكذا لو شهدا انه اقربانه آجره بكذا وكذا لو شهدا ان  
 المدمى عليه قال بعته بكذا وكذا لو شهدا انه اودعه ولو شهدا على اقراره ان المدمى دفع اليه لا تقبل  
 ولو شهدا انه اقربانه فصبه او شهدا انه اقربانه رهنه تقبل ويقضى بالعبد للمدمى كذا في الخلاصة \*  
 ادمى رجل جارية في يدي رجل وقال كانت هذه الجارية لي وشهد الشهود انها له هل تقبل  
 هذه الشهادة لان ذكر لهذه المسئلة في الكتب وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا تقبل ومنهم من قال  
 لا تقبل وهو الاصح كذا في المحيط والذخيرة \* لو ادمى انها كانت له وشهدوا انها كانت  
 له لا تقبل كذا في خزائن المفتين \* اذا ادمى المدمى انها له وشهد الشهود انها كانت له تقبل  
 اذا ادمى رجل دارا في يد رجل وجاء بشاهدين شهدا ان هذه الدار كانت في يد هذا  
 المدمى لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضى للمدمى بشيء في ظاهرها رواية كذا في المحيط \*

أدعى دارا واستثنى بيتا منها ومدخلها وحقوقها ومرا فقها فشهدوا بالدار ولم يستثنوا الحقوق والمرافق وما ذكره المدعى لا تقبل الا اذا وافق وقال كان الكل لي الا اني بعث البيت والمدخل منها فحينئذ تقبل كذا في الوجيز للكردي \* اذا شهد الشهود بدار لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذه الدار لفلان لرجل آخر غير المدعى عليه ليس هولي فقد اكدب شهوده ان قال هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا لفلان بشيء وان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي وانما هو لفلان قال ابو يوسف رح اجزت اقراره لفلان وجعلت له البيت واردم ما بقي من الدار على المقضى عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه كذا في فتاوى قاضيجان \* ادعى دارا وبرهن وحكم بالبناء تبعاتهم اقر المقضى له ان البناء للمقضى عليه او برهن المقضى عليه بذلك فالبناء للمقضى عليه ولا يبطل القضاء في حق الارض ولو نص الشهود في شهادتهم على البناء ايضا واتصل به القضاء ثم اقر المدعى بالبناء له بطل فان برهن المقضى عليه ان البناء له لم يقض له به كذا ذكر في الاصل كذا في الوجيز للكردي في كتاب الدعوى \* ذكر في المنتقى اذا شهدوا على دار لرجل فلما زكوا قال المدعى عليه البناء لي انا بنيتة واراد ان يقيم البينة على ذلك فان كان شهود المدعى حضورا يسألهم القاضي عن البناء فان قالوا البناء لمدعى الدار لا يلنفت القاضي الى قول المدعى عليه وان قالوا لا ندرى لمن البناء الا انا نشهد ان الارض للمدعى فليس له ذلك با كذاب منهم لشهادتهم ويقضى للمدعى عليه بالبناء ان اقام بينة ويؤمر بالهدم وتسليم الارض الى المدعى وان لم يحضر المدعى عليه بينة على البناء قضى عليه القاضي بالارض بشهادة شهود المدعى واتبع الارض البناء فان جاء المدعى عليه بعد ذلك بالبينة ان البناء بناؤه اخذه لان القاضي لم يقض على المدعى عليه بالبناء بشهادة شهود المدعى كذا في الفصول العمادية \* وفي المنتقى لو شهدوا بالدار للمدعى ثم ماتوا او غابوا فلم يقدر عليهم فلما اراد القاضي ان يقضي ببنائها قال المدعى عليه انا اقيم البينة ان البناء بنائي انا بنيتة لم يقبل ذلك منه وقضى للمدعى ببنائها كذا في الخلاصة في الاصل الاول في مسائل التناقض من كتاب الدعوى \* لو شهد شهود المدعى ان الدار له ولم يزيدوا على هذا ثم ماتوا او غابوا ثم جاء رجل آخر ادعى بناء هذه الدار لنفسه وشهد له شاهدان آخران بذلك فان القاضي يقضى بالارض للمدعى الذي شهدت شهوده بالدار ويقضى بالبناء بين المدعين نصفين فان اقام المدعى عليه بينة ان البناء بناؤه قبل القضاء

او بعده لم اقبل ذلك منه ولو ان شهود المدمى شهدوا ان الارض للمدمى وقالوا لا ندري لمن البناء قضى بالارض له وقضى بالبناء للمدمى البناء خاصة كذا في المحيط \* والارض التي يكون فيها النخيل والاشجار بمنزلة الدار اذا لم يفسروا بالقاضي يقضى للمدمى بالارض ويتبعها النخيل والشجر من غير ان يكون ذلك شهادة بالنخيل والشجر وكذلك اذا شهدوا ان هذا الخاتم او هذا السيف لفلان ولم يذكروا الفص والحلية فالقاضي يقضى بالسيف والحلية وبالخاتم والفص للمدمى من غير ان تكون الحلية والفص مشهودا بهما حتى لو اقام المشهود عليه بينة ان الفص والحلية له قبلت بينته قضى بذلك القاضي للمدمى اولم يقض هكذا في الفصول العمادية \* امة في يد رجل وابنتها في يد غيره فجاء رجل واقام البينة على الذي في يديه الجارية ان الجارية له وقضى القاضي بالجارية له لا يكون للمقضي له ان يأخذ الابنة بذلك القضاء وبمثلها لو ان رجلا في يده نخلة وثمرتها في يد غيره جاء رجل واقام البينة على الذي في يده النخلة وقضى القاضي له بها كان للمقضي له ان يأخذ الثمر بذلك القضاء هكذا ذكر في المنقلى كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا شهد الشهود على رجل بجارية في يديه انها هذا المدمى وقضى القاضي له بها ثم غاب الشاهدان او ماتا وظهر للجارية ولد في يد المشهود عليه لم يره الشهود اخذه المدمى وكذلك لو كان الولد ظاهرا وشهد الشهود بالجارية للمدمى ولم يتعرضوا للولد فالقاضي يقضى للمدمى بالجارية وبالولد فان قال الذي في يديه الجارية انا اقيم بينة على ان الولد لي لم يلتفت الى بينته ويقضى بالجارية وولدها للمدمى فاذا قضى القاضي بذلك ثم حضر الشهود وقالوا لم يكن الولد للمدمى وانما كان للمدمى عليه فالقاضي لا يقضي بالولد للمدمى عليه وان اقام البينة على الولد ولو كان الشهود حضورا وسألهم القاضي من الولد قبل القضاء فقالوا هو للمدمى عليه او قالوا لا ندري لمن هو فالقاضي لا يقضي في الولد بشيء ويقضى بالجارية للمدمى كذا في الذخيرة \* رجل ادعى دارا في يد رجل انها له واقام البينة وقضى له القاضي ثم اقر المقضي له انها دار فلان لرجل غير المقضي عليه لاحق للمدمى فيها فصدقه المقر له او كذبه لا يبطل قضاء القاضي كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال المقضي له هذه الدار ليست لي وانما هي لفلان وصدقه المقر له في ذلك فالدار للمقر له ولا ضمان على المقر للمقضي عليه كذا في المحيط \* ولو قال المقضي له بعد القضاء هذه الدار لفلان لم تكن لي قط



لي قط فاما ان بدأ بالاقرار وثني بالنفي او بدأ بالنفي وثني بالاقرار فان صدقه المقر له في جميع ذلك بطل قضاء القاضي وترد الدار على المقضي عليه ولا شيء للمقر له وان كذبه في قوله ما كان لي قط وصدقه في الاقرار فقال كانت للمقر الا انه ملكها مني بعد القضاء بسبب وهي داري تكون الدار للمقر له ويضمن المقر قيمة الدار للمقضي عليه سواء بدأ المقر بالاقرار وبالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا اذا بدأ بالنفي وثني بالاقرار موصولا فيصح اقراره اما اذا ثني بالاقرار موصولا لا يصح اقراره هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو ان القاضي لم يقض بالدار للمدعي حتى قال ان هذه الدار لفلان لاحق لي فيها او قال هذه الدار ليست لي انما هي لفلان فالقاضي لا يقضي له بالدار الا ان يقول المقر في هذه الصورة هي دار فلان بعثها منه بعد شهادة الشهود ويقول وهبتها منه وقبضها مني بعدما غاب من مجلس الشهادة قال ذلك موصولا بكلامه فحينئذ القاضي يقضي له بالدار كذا في المحيط \* رجل ادعى قبل رجل دارا فقال المدعي عليه ليست في يدي فاقام المدعي بيعة فشهدوا ان الدار في يد المدعي عليه وفي ملكه قال يسأل القاضي المدعي فان قال كما شهدوا انها في يديه وفي ملكه فقد اقر بالدار وان قال صدقوا انها في يديه ولا اصدقهم انها في ملكه فله ذلك فيجعل المدعي عليه خصما كذا في فتاوى قاضيخان \* الفصل الثالث فيما يكون المدعي به عقدا او يكون سببا من اسباب الملك \* ادعى دارا ارثا او شراء فشهدوا بملك مطلق لا تقبل بيئته كذا في التبيين والذخيرة والمحيط \* والمشهور ان دعوى الارث كدعوى الملك المطلق كذا في فتح القدير \* وجزم به في البرازية هكذا في البحر الرائق \* وفي الاقضية لو ادعى الملك بالدار لشراء وهم شهدوا على الملك المطلق انها لا تقبل اذا ذكر في الدعوى رجلا معروفا فقال ملكي اشتريته من فلان بن فلان وذكر شرائط المعرفة فاما اذا قال ملكي اشتريته من رجل او قال من زيد والشهود شهدوا على الملك المطلق تقبل كذا في الخلاصة \* لو ادعى الشراء من رجل معروف ونسبه الى ابيه وجده غير انه ادعى الشراء مع القبض وهم شهدوا على الملك المطلق تقبل كذا في الوجيز للكردي \* ادعى دارا في يد رجل انها له اشتراها من فلان غير ذي اليد فجاء بشاهدين وشهدا ان فلانا وهبها له وقبضها منه وهو يملكها لا تقبل هذه الشهادة حتى يوفق فيقول اشتريتها منه فحججني ثم وهبها لي بعد ذلك واقام البيعة على ذلك قبلت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادعى دارا في يدي رجل انه وهبها له وان لم يتصدق بها عليه واقام

شاهدين على الصدقة وقال لم يهبها لى قط وقد ادعى الهبة عند القاضي فهذا كذاب منه لشاھديه  
وإنما قضى في الكلام فلا تسمع دعواه ولا تقبل البينة وإن ادعاهما هبة ولم يقل لم يتصدق بها على قط  
ثم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جحدنى الهبة سألتهم ان يتصدق بها على ففعل اجزت  
هذا هكذا في المبسوط \* لو ادعى الوديعة وشهدوا على اقرار المودع بالا بداع تقبل كما في الغصب  
وكذا العارية كذا في الفصول العمادية \* لو ادعى الشراء منذ سنة وهم شهدوا على الشراء  
ولم يذكر التاريخ تقبل وعلى القلب لادعى الشراء لو ذكر تاريخ الشراء شهرين والشهود شهدوا  
على الشراء منذ شهر تقبل وعلى القلب لا كذا في الخلاصة والوجيز للكردي \* عبد في يد رجل  
ادعى رجل ان الذى في يديه تصدق به عليه منذ سنة وقبضه وجحد الذى في يديه فجاء المدعى  
بشهود فشهدوا انه اشتراه من ذى اليد منذ سنتين لا تقبل الا ان يوفق فيقول اشتريته ثم بعته منه  
ثم تصدق به على منذ سنة فاذا وفق على هذا الوجه فشهد الشهود بالبيع منه ثم بالصدقة يقضى له  
ولو ادعى اولا الشراء من ذى اليد منذ سنة فشهد الشهود بالصدقة منذ سنتين وادعى المدعى  
ذلك لا تقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به علي منذ سنتين وقبضته ثم بعته منه منذ سنة ثم  
اشتريته وشهد الشهود له بذلك ولو ادعى الصدقة منذ سنة فشهد شهود انه اشتراه منه منذ شهر لا تقبل  
الا ان يوفق فيقول تصدق به علي منذ سنة وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب وجحد الصدقة  
فاشتريته منه منذ شهر فاذا وفق على هذا الوجه وانبتة بالبينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان \*  
وان ادعى الشراء منه منذ سنة وشهد الشهود انه تصدق به عليه منذ شهر لا تقبل الشهادة الا  
ان يوفق كذا في الذخيرة \* ولو ادعى ميراثا من ابيه منذ سنة وشهد الشهود انه اشتراه من ذى اليد  
بعد ما قام من عند القاضي لا تقبل فان وفق وقال جحدنى الميراث فاشتريته منه الآن قبلت بينته  
لكن اذا ادعى البينة على ذلك ولو ادعى امة في يدى رجل فقال اشتريتها منه بعدي هذا منذ شهر  
فجحد البائع ذلك وجاء المدعى بشهود فشهدوا انه اشتراها منه بالف منذ قام من عند القاضي لا تقبل  
الا ان يقول اشتريتها بالعبد منه منذ شهر ثم جحدنى فاشتريتها منه بالف درهم بعد ذلك فاذا وفق على  
هذا الوجه ولعاد البينة على الشراء بالف يقبل ذلك ولو ادعى اولادها اشتراها منه بالعبد منذ شهر ثم  
جاء بشهود فشهدوا انه اشتراها منه منذ سنة او قبل ذلك لا تقبل الا ان يوفق فيقول اشتريتها منه منذ  
سنة كما شهد به الشهود ثم بعنها منه ثم اشتريتها منذ شهر فاذا وفق على هذا الوجه وشهد الشهود

بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق ويقضى له كذا في فتاوى قاضيه خان \* رجل في يديه عبد  
 آدمي رجل انه اشتراه من ذي اليد ويجحد فجاء المدعي بشاهدين شهدا انه باعه منه  
 ولا ندري اهل البائع ام لاجازت شهادتهما ولو جاء المدعي بشاهدين فقالا للقاضي العبد لنا باعه  
 المدعي عليه من هذا المدعي فان القاضي يقضى بشهادتهما للمدعي كذا في الظهيرية \*  
 آدمي شراء دار من رجل فشهدوا له الشراء من وكيله او شهدوا ان فلانا باع وهذا المدعي عليه  
 اجاز بيعه لا تقبل كذا في خزائن المفتين \* آدمي انها امرأته بسبب انه تزوجها على كذا وشهدا  
 انها منكوحته ولم يذكر انها تزوجها تقبل ويقضى بمهر المثل اذا كان بقدر المسمى او اقل وان كان  
 رائدا لا يقضى بالزينة كذا في الوجيز للكردي \* رجل آدمي على امرأة انها زوجت نفسها  
 منه بخمسين ديناراً والشهود شهدوا على النكاح ولم يذكروا المهر تقبل كذا في الخلاصة \*  
 ن قال هذه امرأة تى او قال هذه منكوحتي وشهدوا انه كان تزوجها ولم يتعرضوا للحال بان  
 لم يقولوا بانها منكوحته تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن المفتين \* وفي الخزائن قال الزوج الكبرى  
 لكن لا ندري الكبرى نكفها باقامة البينة ان الكبرى هذه شهدا انها زوجت نفسها منه ولا نعلم  
 انها هل في الحال امرأته ام لا او شهدوا انه باع منه هذا العين ولا ندري هل في ملكه في الحال  
 ام لا يقضى النكاح والملك في الحال بالاستصحاب والشاهد على العقد شاهد على الحال كذا  
 في الوجيز للكردي \* آدمي ان مولاي اعتقني وشهد الشهود انه حر لا تقبل وقيل تقبل والامة  
 اذا ادعت ان فلانا اعتقني وشهدوا انها حرة تقبل ولو ادعى العبد حرية الاصل وشهدوا انه  
 اعتقه فلان فقد قيل لا تقبل وقيل تقبل كذا في الفصول العمانية \* الباب الثامن في الاختلاف  
 بين الشاهدين يعتبر اتفاق الشاهدين لفظاً ومعنى هندابى حنيفة رح وقالوا الاتفاق في المعنى هو  
 الاعتبار لا غير والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق  
 التضمن كذا في التبيين \* حتى لو ادعى الغصب وشهد احدهما على الغصب والاخر على  
 الاقرار بالغصب لا تقبل ولو ادعى الوديعة وشهد احدهما على الايداع والاخر على الاقرار  
 بالايداع هل تقبل ينبغي ان لا تقبل على قياس مسألة الغصب وعلى قياس مسألة القرض  
 ينبغي ان تقبل كذا في الفصول العمانية \* سواء كان بعين ذلك اللفظ او بمرادفه حتى لو شهد  
 احدهما بالهبة والاخر بالعطية قبلت كذا في فتح القدير \* ان شهدا احدهما بالنكاح والاخر

بالنزويج تقبل شهادتهما ذكره في المحيط ولم يحك فيه خلافا كذا في التبیین \* لو شهد أحدهما أنه قال لها أنت خلية وشهد الآخر أنه قال أنت برة لا تقبل عند الكل وكذا لو شهد أحدهما أنه أطلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الآخر أنه أطلقها ان كلمت فلانا وقد كلمت لا تقبل عند الكل وكذا لو شهد أحدهما أنه أطلقها ثلثا وشهد الآخر أنه قال لها أنت حرام ونوى الثلث لا تقبل عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان \* شهد أحدهما بالف والآخر بالفين لم تقبل بشيء عند أبي حنيفة رح وعندهما تقبل على الالف اذا كان المدعى يدعى الالفين وعلى هذا المائة والمائتان والطلقة والطلقتان والطلقة والثلث كذا في الهداية \* والصحيح قول أبي حنيفة رح كذا في المضمرات \* لو ادعى خمسة عشر فشهد أحدهما بخمسة عشر والآخر بعشرة لا يقضي بشيء عند أبي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان \* وان شهد أحدهما بالف والآخر بالف وخمسائة والمدعى يدعي الفا وخمسائة قبلت الشهادة على الالف ونظيره الطلقة والطلقة والنصف والمائة والمائتان والخمسون كذا في الهداية \* وان قال المدعى لم يكن الا الالف فشهادة الذي شهد بالف وخمسائة باطلة وكذا اذا سكت الا عن دعوى الالف ولو وفق وقال كان اصل حقى الفا وخمسائة كما شهد به ذلك الشاهد ولكنى استوفيت خمسمائة او ابرأته عنها ولا يعلم بذلك الشاهد قبلت هكذا في الكافي \* ولو شهد أحدهما على عشرين والآخر على خمسة وعشرين تقبل على العشرين بالا جماع هذا اذا ادعى المدعى خمسة وعشرين اما اذا ادعى عشرين لا تقبل بالا جماع فلو وفق في هذه المسئلة وفي الالف والالفين فقال كان لى عليه الفان لكنى ابرأته عن الالف تقبل كذا في الخلاصة \* اذا شهد شاهدان لرجل على رجل بالف درهم الا ان أحدهما قال انه سود وقال الآخر ببيض وللبيض فضل على السود فان كان المدعى يدعى السود لا تقبل شهادتهما اصلا الا ان يوفق فيقول كان ما شهد به هذا لشاهد الا انى ابرأته من صفة الجودة علم به ذلك الشاهد ولم يعلم به هذا فاذا وفق على هذا الوجه تقبل شهادتهما على السود وان كان يدعى البيض تقبل شهادتهما على السود لانهما اتفقا على الاقل لفظا ومعنى كذا في المحيط \* وكذا كذا هذا الحكم في جميع المواضع في الجنس الواحد اذا اتفقا على قدر او وصف واختلفا فيما زاد على ذلك تقبل الشهادة في ما اتفقا عليه ان ادعى المدعى افضلهما وان ادعى اقلهما لا تقبل شهادتهما اصلا

أصلاً وأما إذا اختلفا في الجنس لا تقبل شهادتهما إذا اختلفا كيف ما اختلفا بان شهدا أحدهما على كرحنطة والآخر على كرسعير كذا في الذخيرة \* لو شهدا بالف وقال أحدهما قضاء منها خمسمائة تقبل بالف ولم يسمع قوله أنه قضاء إلا أن يشهد معه آخر ويجب عليه أن لا يشهد بالالف كلها إلا إذا علم أنه قضاء منها خمسمائة حتى يقر المدعى أنه قبض خمسمائة كيلا يصير معيناً على الظلم كذا في التبيين والكافي \* لو ادعى رجل على رجل قرض ألف درهم وشهد شاهدان أحدهما على القرض والآخر على القرض والقضاء يقضى بشهادتهما على القرض ولا يقضى بالقضاء في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف رحمه الله لا يقضى بشهادتهما على القرض أيضاً والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في البدائع \* إذا ادعى الغريم الإيفاء فشهد أحد الشاهدين بالقرار بالاستيفاء والآخر بالابراء لا تقبل ولو شهد الذي شهد بالبراءة أن صاحب الحق أقران الغريم برئ إليه من المال قبلت شهادتهما كذا في محيط السرخسي \* رجل عليه ألف لرجل فادعى أنه أوفاه دينه وأقام شاهدين شهد أحدهما بالابراء والآخر على أقرار صاحب المال بالاستيفاء لا تقبل لو ادعى الغريم الإيفاء فشهد أحد شاهديه على أقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر بالهبة أو الصدقة والتحليل لا تقبل كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ادعى الغريم البراءة فشهد أحد الشاهدين بذلك وشهد الآخر أنه وهب له الحق أو تصدق عليه أو تحله أو حلله منه أو أحله له قبلت الشهادة كذا في المحيط \* لو ادعى الغريم البراءة فشهد أحدهما بالهبة والآخر بالصدقة لا تقبل وإذا ادعى الغريم الهبة فشهد أحدهما بالهبة والآخر بالصدقة لم تقبل ولو شهد أحدهما بالبراءة والآخر بالتخلي أو العطية أو التحليل أو الإحلال تقبل كذا في محيط السرخسي \* ادعى الغريم الإيفاء فشهد أحد شاهديه أن صاحب المال أبرأه في بلد كذا وشهد الآخر أنه أبرأه في بلدة أخرى جازت شهادتهما ولو ادعى الكفيل الهبة وشهد أحد شاهديه بالهبة والآخر بالبراءة جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان \*

في الباب الرابع من فتاوى رشيد الدين رحمه الله الصدق بعد الطلاق وادعى الزوج أنها وهبت الصدق وأقام البينة فشهد أحدهما على الهبة والآخر على الإبراء تقبل كذا في الفصول العمادية \* وفي شرح الجامع الصغير هذا إذا لم يدع مقدراً أن كان ذلك في دعوى العقد نهى ثم إنني مسائل البيع والأجارة والكتابة والرهن والعقود على مال والخلع والصالح من دم العمد والنكاح كذا في الجلاصة \* من شهد لرجل أنه اشترى عبد فلان بالف وشهد آخر أنه اشتراه بالف

وخمسة فإلشهادة باطلة وكذا اذا كان المدعى هو البائع ولا فرق بين ان يدعى المدعى اقل المالكين او اكثرهما وكذا لك الكتاب ان كان المدعى هو العبد فظاهر وكذا اذا كان هو المولى لان العتق لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب كذا في الهداية \* ان اطلب الشفيع الشفعة فاقام شاهدين شهدا احدهما انه اشترى بالف درهم وشهدا الآخر انه اشترى بالفين والمشتري يقول اشتريتها بثلاثة آلاف لا تقبل شهدا تهما وكذا لك لو شهد احد هما بالشري بالف درهم وشهد الآخر بمائة دينار لا تقبل الشهادة وكذلك لو شهد احد هما انه اشترى من فلان وشهد الآخر انه اشترى من فلان آخر لا تقبل شهدا تهما كذا في المحيط \* والاجارة ان كانت في اول المدة فهي كالبيع ادعى المستأجر او الاجر وان كانت بعد مضيتها استوفى المنفعة او لم يستوف بعد ان يسلم فان كان المدعى هو المؤجر فهي دعوى المال وان كان المدعى هو المستأجر فهي دعوى العقد بالاجماع وفي الرهن ان كان المدعى هو الراهن لا تقبل وان كان المرتهن فهو كدعوى الدين كذا في الكافي \* وان اوقعت الدعوى في الخلع او في الطلاق على مال او العتق على مال او الصلح من دم العمد على مال فان كان المدعى هو الزوج او المولى او ولي القصاص فهو دعوى مال وان كان هو العبد او المرأة او القاتل فهو دعوى عقد فلا تقبل بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* وفي النكاح يصح باقل المالكين عند ابى حنيفة رح سواء كانت الدعوى من الزوج او من المرأة وقيل ابو يوسف ومحمد رح تبطل الشهادة ولا يقضى بشيء وقيل الخلاف فيما اذا كانت المرأة هي المدعية اما اذا كان المدعى هو الزوج فلا تقبل بينه بالاجماع والاول هو الاصح وهو مستحسن ويستوي فيه دعوى اقل المالكين او اكثرهما في الصحيح كذا في التبيين والهداية والكافي \* رجل ادعى على رجل انه اجر عبده ووجد رب العبد فاقام المستأجر شاهدين احدهما شهد انه استأجره بخمسة وهويدهى اربعة او خمسة وشهدا الآخر انه استأجره بستة فالشهادة باطلة وان ادعى المستأجر انه تكارى دابة الى بغداد بعشرة ليركبها ويحمل عليها واقام شاهدين شهد احدهما انه تكاراها ليركبها بعشرة وشهدا الآخر انه تكاراها ليركبها ويحمل عليها هذا المتاع المعروف بعشرة فالشهادة باطلة ولو شهد انه تكارى دابة بعينها باجر مسمى الى بغداد وشهدا الآخر انه تكاراها ليحمل عليها حمولة معروفة الى بغداد بعشرة را هم لا تقبل هذه الشهادة سواء ادعاها المستأجر او رب الدابة وكذا لك اذا شهدا احدهما انه تكاراها ليركبها وشهدا الآخر انه تكاراها ليحمل عليها كذا



في المحيط \* لو ادعى انه سلم الثوب الى صباغ ووجد الصباغ فشهد احد الشاهدين انه دفعه اليه ليصبغه احمر وشهد الآخر انه دفعه ليصبغه اسود او اصفر لا تقبل هذه الشهادة وكذلك ان وجد رب الثوب فادعاه الصباغ كذا في الفصول العمادية \* لو شهد احد هما على الشراء منع العيب والآخر على اقرار البائع بالعيب لا تقبل كذا في الخلاصة \* اذا شهد رجلان على رجل انه كفل بالف درهم لفلان من فلان فقال احدهما الى شهر كذا وقال الآخر حالفه وادعى الطالب الحلول ووجد الكفيل ذلك كله او اقر بالكفالة وادعى الاجل فالحال حال في الوجهين وان اقام شاهدا واحدا ان فلانا احاله على هذا بالف درهم واقام شاهدا آخرانه احاله بمائة دينار لا تقبل شهادتهما وان شهد احد هما بالف درهم وشهد الآخر بالف درهم ومائة دينار تقبل شهادتهما على الالف اذا كان المدعى الدراهم والدنانير جملة اما اذا كان يدعى الدراهم وحدها لا تقبل الشهادة كذا في المحيط \* لو ادعى الكفالة وشهد احدهما على الكفالة والآخر على الحوالة تقبل على الكفالة ويحكم به لانها اقل كذا في الفصول العمادية \* شهد احد الشاهدين على الكفالة بهذا اللفظ (كواهى ميدهم كه فلان جنين كفت كه اكر فلان شش ماور ابن مال فلان نذ هدم من ضمان كردم من ابن مال رابدهم) وشهد الآخر بهذا (كواهى ميدهم كه فلان جنين كفت كه ابن مال راضمان كردم ابن فلان بن فلان را تا شش ماه) لا تقبل الشهادة كذا في الذخيرة \* ذكر في باب الشهادة على الوكالة من وكالة الاصل لو شهد احد شاهدي الوكالة انه وكله بالخصومة مع فلان في دار سماها وشهد الآخر انه وكله بالخصومة فيها وفي شيء آخر جازت شهادتهما في الدار التي اجتمع عليهما ولو شهدا احدهما انه وكله بطلاق فلانة وحدها وشهد الآخر انه وكله بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى فهو وكيله في طلاق التي اجتمعا عليها ومن جنس هذا صارت واقعة الفتوى وصورتها ادعى الوكالة في شيء معين او في خصومة معينة واقام شاهدين شهدا احدهما انه وكله بالخصومة مع فلان في هذا الشيء المعين وشهد الآخر انه وكله وكيله مطلقا ما في سائر التصرفات هل تقبل هذه الشهادة في الوكالة المعينة ينبغي ان تثبت الوكالة المعينة كذا في الفصول العمادية \* اذا اقدم مدعى الوكالة شاهدين فشهد احدهما ان الطالب وكله بقبض دينه من هذا الرجل وشهد الآخر ان الطالب جراه في ذلك او انه سلطه على قبض الدين من هذا الرجل او انه جعله وصيا له في حيوته جازت شهادتهما وبصير وكيله بالقبض والخصومة في قول ابى حنيفة رح وعلى

قول صاحبيه يكون وكيلاً بالقبض ولا يكون وكيلاً بالخصومة لو شهد أحدهما أنه وكله بقبض دينه  
وشهد الآخر أنه أرسله في اخذ دينه أو أنه أمره بقبض دينه من فلان أو أنه أنابه من باب نفسه أو جعله  
نائب نفسه في قبض الدين جازت شهادتهما ولا يصير وكيلاً بالخصومة عند الكل ولو شهد أحدهما  
أنه وكله وشهد الآخر أنه جعله وصياً ولم يقل في حيوته أو شهد أحدهما أنه جعله وصياً في حيوته  
وشهد الآخر أنه جعله وصياً ولم يقل في حيوته لا تقبل هذه الشهادة كذا في فتاوى قاضيخان \*  
في نوادر ابن سماعة عن محمد بن روح في رجلين شهدا على وصية رجل فشهد أحدهما أنه قال جميع  
مالي لفلان بعد موتى وشهد الآخر أنه قال جميع مالي صدقة على فلان بعد موتى وذلك في مجلس  
أو مجلسين فالشهادة جائزة كذا في الذخيرة \* ولو شهدا بالوكالة وزاد أحدهما أنه مزله جازت  
شهادتهما على الوكالة ولم يجز على العزل كذا في الفصول العمدية \* رجل أدهى على مولى  
العبد أنه أذن لعبده في التجارة وأقام شاهدين فشهد أحدهما على الأذن والآخر على أن مولى  
العبد رآه يشتري ويبيع ولم ينه عنه لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان \* قال محمد بن  
في المأذون الكبير إذا لحق العبد دين فقال المولى عبدي محجور عليه وقال الغريم هو مأذون  
فالقول قول المولى فإن جاء الغريم بشاهدين شهد أحدهما أن المولى أذن له في شري البزوق قال  
الآخر أنه أذن له في شري الطعام فشهدا تهما جائزة وكذلك لو شهدا أحدهما أن المولى قال له  
اشتر البزوق وشهد الآخر أن المولى قال له اشتر الطعام وبع تقبل الشهادة كذا في المحيط \* شاهدان  
شهدا بشيء واختلفا في الوقت أو المكان أو في الانشاء والافرار فإن كان المشهود به قولاً محضاً  
كالبيع والاجارة والطلاق والعناق والصلح والابراء وصورة ذلك إذا ادعى الشراء بالف وشهدا  
أنه اشتراه منه بالف إلا أنهما اختلفا في البلدان أو في الأيام أو في الساعات أو في الشهور أو شهدا  
على البيع بالف فشهد أحدهما أنه باعه وشهد الآخر على إقراره بالبيع جازت شهادتهما وكذلك  
في الطلاق ولو شهد أحدهما أنه طلقها اليوم واحدة والآخر أنه طلقها أمس أو شهد أحدهما على  
إقراره بالف اليوم وشهد الآخر أنه أقر بالف أمس جازت شهادتهما ولا تبطل الشهادة باختلاف  
الشاهدين في ما بينهما في الأيام والبلدان إلا أن يقول كلنا مع الطالب في موضع واحد في يوم  
واحد ثم اختلفا في الأيام والمكان والبلاد إن كان أباحنيغة بن روح قال إباحة الشهادة وعليهم  
أن يحفظوا

ان يحفظوا الشهادة دون الوقت وقال ابو يوسف رح الامر كما قال ابو حنيفة رح في القياس وانا استحسن وابطل هذه الشهادة بالتهمة الا ان يختلفا في الساعتين من يوم واحد بتفاوت فيجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى رشيد الدين رح ادعى انه باع بشرط الوفاء فانكروا واليد فشهد احدهما انه باع بشرط الوفاء وشهد الآخر انه اقر المشتري انه اشترى بشرط الوفاء تقبل كذا في الفصول العمادية \* شاهدان شهدا ان فلانا طلق امرأته فشهد احدهما انه طلقها يوم الجمعة بالبصرة والآخر انه طلقها في ذلك اليوم بعينه بالكوفة لم تقبل شهادتهما لاننا نتيقن بكذب احدهما فان الانسان في يوم واحد لا يكون بالبصرة والكوفة بخلاف ما اذا شهد احدهما انه طلقها بالكوفة والآخر انه طلقها بالبصرة ولم يوقتا وقتا فهناك الشهادة تقبل كذا في المبسوط \* ولو شهدا بذلك في يومين متفرقين من الايام وبينهما قدر ما يسير الراكب من الكوفة الى مكة جازت شهادتهما كذا في البحر الرائق \* اقام شاهدين على الصلح فالجأهما القاضي الى بيان التاريخ فقال احدهما انه كان منذ سبعة اشهر او اقل او اكثر وقال الآخر اظن انه كان منذ ثلث سنين او يزيد لا تقبل لما اختلفا هذا الاختلاف الفاحش وان كانا لا يحتاجان الى بيان التاريخ كذا في القنية \* واذ كان المشهود به فولا كان صيغة الانشاء والاقرار به مختلفا نحو القذف قال في كتاب الحدود اذا شهد احدهما شاهدين على القذف والآخر على الاقرار بالقذف لا تقبل الشهادة بالاخلاف ولو اتفقا على القذف واختلفا في الزمان او المكان قال ابو حنيفة رح تقبل هذه الشهادة وقال ابو يوسف ومحمد رح لا تقبل هكذا في المحيط وفتاوى قاضيخان \* وان كان الاختلاف في فعل ملحق بالقول كالقرض فهو كالطلاق هكذا في الخلاصة \* وان كان المشهود به فعلا حقيقة او حكما كالغصب والجناية واختلف الشهود في المكان او في الزمان او في الانشاء والاقرار لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان المغصوب هالكا فشهدا بالقيمة فشهد احدهما ان قيمته الف وشهد الآخر على اقرار الغاصب ان قيمته الف لا تقبل شهادتهما كذا في الظهيرية \* لو ادعى القتل وشهد احدهما على القتل والآخر على اقراره لا تقبل كذا في الفصول العمادية \* ولو شهدا على اقرار القاتل في وقتين او مكانين جازت كذا في السراجية \* وان اختلفا في آلة الفعل بان شهدا بالقتل غير ان احدهما شهد بالقتل بالعصا وشهد الآخر بالقتل بالسيف لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط \* اذا شهد احدهما انه قتله صمدا وشهد الآخر انه قتله خطأ لا تقبل شهادتهما وان قال احدهما قتله بالسيف وقال الآخر لا احفظ

الذي قتل به لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة \* ولو كان المشهود به قولاً لا يتم إلا بفعل كالنكاح واختلفت الشهود في المكان أو الزمان أو في الانشاء أو الأقرار لا تقبل شهادتهم وإن اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه إلا بفعل القبض كالهبة والصدقة والرهن فإن شهدوا على معاينة القبض واختلفوا في الأيام أو البلد إن جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف روح ولو شهدوا على اقرار الراهن والمصدق والواهب بالقبض جازت الشهادة في قولهم هكذا في فتاوى قاضيخان \*  
لو ادعى الرهن فشهد أحدهما على معاينة القبض والآخر على اقرار الراهن بقبض أمارتهم لا تقبل والرهن في هذا كالعصب كذا في الفصول العمادية \* لو اختلفا في الثياب التي على الطالب والمطلوب أو المركب أو قال أحدهما كان معناه لأن وقال الآخر لم يكن معناه لأن ذكر في الأصل أنه يجوز ولا تبطل هذه الشهادة كذا في الظهيرية \* إذا شهدا بالعصب واختلفا في لون البقرة فإنها لا تقبل كذا في المحيط \* وإذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق بقرة واختلفا في لونها قطع صندابى حنيفة روح خلافاً لما قيل الخلاف في لونين يتشابهان كالسواد والحمر أو الحمر والصفرة لا في لونين لا يتشابهان كالبياض والسراد والصحيح أن الخلاف في جميع الألوان كذا في الكافي \* ولو أن المسروق منه عين لونا حمراء فقال أحدهما سوداء لم يقطع أجما ما كذا في فتح القدير \* وعلى هذا الخلاف فيما إذا اختلفا في ثوب بان قال أحدهما هروى وقال الآخر مروى فإن اختلفا في الزمان أو المكان لم تقبل الشهادة كذا في التبيين \* لو شهد أحدهما أنه سرق بقرة وشهد الآخر أنه سرق ثوراً وشهد أحدهما أنه سرق بقرة والآخر أنه سرق حماراً لا تقبل هكذا في المحيط \* إذا ادعى المالك مطلقاً وشهد أحد الشاهدين بسبب والآخر مطلقاً تقبل ويقضى بالملك الحادث وإن ادعى بسبب وشهد أحدهما به والآخر مطلقاً لا تقبل كذا ذكره رشيد الدين ولو شهد أحدهما على الملك المؤرخ والآخر على الملك المطلق إن ادعى الملك المؤرخ لا تقبل شهادتهما وإن ادعى الملك المطلق تقبل ويقضى بملك مؤرخ هكذا في الفصول العمادية \* ذكر في الجامع إذا ادعى ملكاً فجاء بشاهدين شهد أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه أنه ملك المدعى لا تقبل كذا في فتاوى قاضيخان \* بخلاف ما إذا شهدا أحدهما على الدين والآخر على الأقرار بالدين تقبل كذا في الفصول العمادية \* إذا شهدا أحدهما على اقرار ذي اليدان العبد للمدعى وشهد الآخر على اقراره أن المدعى أودعه أياه قبلت شهادتهما وقضى بالعبد للمدعى

ولو شهدا أحدهما على الآخر أن العبد للمدعى وشهد الآخر على إقراره أنه عبده والمدعى  
أودعه إياه قضى به للمدعى كذا في المحيط \* ولو شهد أحدهما على إقراره أن العبد للمدعى وشهد  
الآخر على إقراره أن المدعى دفع إليه لا تقبل ولا يقضى بالعبد للمدعى كذا في الفصول العمارية \*  
ولكن يؤمر المدعى عليه بالدفع إلى المدعى كذا في الذخيرة \* قال محمد رح في كتاب الغصب  
إذا ادعى رجل جارية في يدى رجل وجاء بشاهد ينشهد أحدهما أنها جاريته فغصبها منه هذا  
وشهد الآخر أنه جاريته ولم يقل غصبها منه هذا قبلت شهادتهما وإن شهد أحدهما أنها جاريته  
وشهد الآخر أنها كانت جاريته تقبل هذه الشهادة أيضاً بخلاف ما لو شهد أحدهما أنها كانت في يده  
وشهد الآخر أنها في يده فإنه لا تقبل هذه الشهادة من أبي حنيفة رح كذا في المحيط \* شهد  
أحد الشاهدين على إقرار ذى البدان العبد للمدعى وشهد الآخر أنه اشتراه من المدعى وقال  
المدعى صاحب اليد أقرب ما قال الشاهد إلا أنى لم أبع منه شيئاً تقبل البينة ويقضى بالعبد للمدعى  
ولو قال المدعى صاحب اليد أقرب أحد الأمرين لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن المفتين \*  
قال أبو يوسف رح رجل ادعى على رجل ألف درهم فشهد شاهدان المطلوب إقراره عليه  
ألف درهم قرضاً وشهد آخران المطلوب إقراره عليه ألف درهم من ثمن متاع اشتراه  
وقبضه وقال الطالب إنما مالى عليه قرض ولم يشهد لى إلا بالقرض فقذا كذب الشاهد  
الذى شهد له أنه ثمن متاع ولو قال قد شهد على هاتين الشهادتين المختلفين لكن أصل مالى  
كان قرضاً قضى له عليه بألف درهم ولو قال مالى من ثمن متاع بعته وقبض منى وقد شهد  
هذين على ما شهد به لا يقضى له بشيء حتى يأتى بشاهد آخر يشهد له بمثل شهادة الذى شهد له  
من ثمن المتاع إذا أقر الطالب أن ماله من ثمن متاع فلا بد من شاهدين على قبضه كذا في المحيط \*  
ولو شهد شاهدان المطلوب إقراره عليه ألف درهم قرضاً وشهد آخران المطلوب إقراره عليه  
ألف درهم من ضمان ضمن له عن فلان بأمرة فإن قال الطالب أشهد لى بهاتين الشهادتين  
على ما وصفنا وإن مالى عليه قرض فإنه يقضى له بالمال وإن قال مالى من ضمان كما شهد به الآخر  
لا يقضى له عليه بشيء والضمن في هذا والبيع مواءم في قياس قول أبى حنيفة رح المال لازم  
في الوجهين جميعاً كذا في الذخيرة \* رجل ادعى عبداً في يد رجل وأقام البينة فشهد أحدهما على  
إقراره أنه وهب منه هذا العبد وشهد الآخر على إقراره أنه اشتراه منه بمائة ديناراً خذه المدعى

وكذا لو شهد أحدهما أنه أقر أنه اشتراه منه بمائة دينار وشهد الآخر أنه أقر أنه اشتراه منه بالف درهم هكذا في الخلاصة \* إذا شهد أحداً الشاهدين أن الذي في يديه العبد أقر أن المدعى وهب العبد منه وشهد الآخر أن ذا اليد أقر أن المدعى تصدق به عليه وقال المدعى صاحب اليد أقر بالامرئين إلا أنني ما وهبته منه وما تصدقت به عليه فإنه يقضى بالعبد للمدعى وكذلك لو شهد أحدهما على أقرار ذي اليد أنه قد استأجره من المدعى بعشرة دراهم وشهد الآخر على أقراره أنه اشتراه منه بالف درهم أو شهد أحدهما أنه سمع ذا اليد أنه يقول للمدعى هب هذا العبد مني والآخر أنه سمعه يقول للمدعى تصدق به على أو شهد أحداً الشاهدين أن ذا اليد قال للمدعى بعني بالف درهم والآخر أنه قال للمدعى بعني بمائة دينار وقال المدعى أقرن واليد بذلك كله إلا أنني ما بعته منه ولا آجرت فالقاضي يقضى في هذه الوجوه كلها بالعبد للمدعى هكذا في الذخيرة \* لو شهد أحد الشاهدين على أقرار ذي اليد أن العبد للمدعى وشهد الآخر على أقراره أنه استأجره من المدعى أو أرتنه منه أو غصبه منه قضى بالعبد للمدعى وهذا إذا قال المدعى أن ذا اليد أقر بما قال الشاهدان إلا أنني ما بعته وما آجرت وما رهنته وما غصب مني كيلا يصير مكذباً أحد الشاهدين فيما يدعى كذا في الفصول العمادية \* لو كان الذي في يديه العبد أقر أن المدعى وادعى أن المدعى أعطاه صلة وجاء بشاهدين شهد أحدهما أن المدعى أقر أنه تصدق بهذا العبد على المدعى عليه والآخر شهد أن المدعى أقر أنه وهب هذا العبد من المدعى عليه فالقاضي لا يقبل شدة الشهادة إلا أن يأتي بشاهد آخر يشهد على الهبة أو على الصدقة وهذا بخلاف ما لو شهد أحدهما أن المدعى أقر أنه وهبه للذي في يديه وقبضه منه وشهد الآخر أنه أقر أنه نحله للذي في يديه وقبضه هكذا في المحيط \* لو شهد أحدهما أنه أقر أنه أخذ منه هذا العبد وشهد الآخر أن هذا العبد له لا تقبل كذا في الخلاصة \* إذا شهد شاهد على رجل أنه أقر أنه أخذ هذا العبد من فلان وشهد آخر أنه أقر أن هذا العبد لفلان لم يقض للمشهود له بشيء كذا في المحيط \* لو شهد أحد هما أنه أقر أنه أخذ منه وشهد الآخر أنه أقر أنه أودعه أياه جازت شهادتهما حتى يؤمر المدعى عليه برده العبد على المدعى ولكن لا يقضى له بالملك وكذلك لو كان الذي شهد بالوديعة لم يشهد بالوديعة إنما يشهد أنه أقر أنه دفعه إليه فلان كذا في الذخيرة \* لو شهد أحدهما أن صاحب اليد أقر أنه اغتصبه من هذا المدعى وشهد



وشهد الآخر انه اقران هذا المدعى اودعه اياه او انه اقرانه اخذ من هذا المدعى قبلت شهادتهما  
وامر المدعى عليه بالرد على المدعى ولكن لا يقضى بالملك للمدعى وبقي المدعى عليه على  
حجته في الملك حتى لو اقام المدعى عليه بعد ذلك بينة ان العين له قضى القاضي له بالعين وذكر  
في المنتقى من مسئلة العبد ووضعها في الثوب وذكر انه اذا شهد احد الشاهدين على اقرار  
صاحب اليد انه فصبه من المدعى وشهد الآخر على اقراره ان المدعى اودعه اياه وزاد ههنا  
زيادة على ما ذكر في مسئلة العبد فقال وقال المدعى قد اقر بما قال اجمعيا ولكنه اختصب مني قبلت  
له الشهادة وجعلت الذي في يديه الثوب مقرا بملكه للمدعى ولم اقبل من صاحب اليد بعد ذلك  
بينته على الثوب ثم قال وان شهد احدهما على اقراره انه اختصبه من المدعى وشهد الآخر على  
اقراره انه اخذه منه قضيت به للمدعى وجعلت المدعى عليه على حجته ثم قال ولو شهد احدهما  
على اقراره ان اليد انه اخذ منه هذا الثوب وشهد الآخر على اقراره انه اودعه اياه وقال المدعى  
قد اقر بما قال لكن اودعه منه قال لا تقبل هذه الشهادة ولو شهد احدهما على اقراره ان اليد  
ان العبد للمدعى وشهد الآخر على اقراره انه اودعه منه تقبل هذه الشهادة وقضى بالعبد  
للمدعى هكذا في المحيط والذخيرة \* لو شهد احدهما انه اقران لهذا المدعى عليه الف درهم قرض  
وشهد الآخر انه اقرانه اودعه الف درهم تقبل هذا اذا ادعى المدعى الف مطلقا اما اذا ذكر احد  
السببين في الدعوى فقد كذب احد الشاهدين فلا تقبل هذا اذا شهد على اقراره واختلغا في الجهة  
اما اذا شهدا احدهما ان لهذا المدعى عليه الف درهم قرض وشهد الآخر انه اقرانه له عنده الف درهم ودبعة  
فلا تقبل كذا في خزائن المفتين \* اذا ادعى الشراء وشهد احد الشاهدين على البيع بهذا القدر  
من الثمن وشهد الآخر (كه بائع ازبن مشترى بهای این بنده طلب میگرد ده دینار) تقبل هذه  
الشهادة ادعت امرأة ارضا وشهد احدهما ان هذه الارض ملكها لان زوجها فلانا دفع اليها هذه  
الارض موصا من الدسنفيمان وشهد الآخر انها ملكها لان زوجها اقرانها ملكها تقبل شهادتهما  
وقيل لا تقبل اما لو شهد احدهما ان زوجها دفع اليها ببجة الدسنفيمان وشهد الآخر ان زوجها  
اقرانه دفعها اليها ببجة الدسنفيمان تقبل هكذا في الفصول العمادية \* ادعى العقار مورا من ابيه  
فشهد احد الشاهدين ان هذا العقار ملكه والآخر ان هذه الضميمة ملكه لا تقبل لان العقار اسم للمعرصة  
المبنية والضميمة اسم للمعرصة لا غير فصاركما لو ادعى العقار وشهدوا على البسمان لا تقبل كذا

في خزانة المفتين \* الباب التاسع في الشهادة على النفي والبيئات يدفع بعضها بعضها \* شاهدان شهدا على رجل بقول او بفعل يلزمه بذلك اجارة او كتابة او بيع او قصاص او مال او طلاق او عتاق في موضع وصفه او في يوم سميها فاقام المشهود عليه بينة انه لم يكن في ذلك الموضع اولا في ذلك اليوم في الموضع الذي وصفه لم تقبل منه البينة على ذلك كذا في المحيط \* وكذا لو اقام المشهود عليه شاهدين انه كان في مكان كذا ذكرنا مكانا آخر سوى المكان الذي ذكره الاولان لا تقبل هذه الشهادة كذا في الذخيرة \* وكذا لك كل بينة قامت على ان فلانا لم يقل لم يفعل لم يقر كذا في المحيط \* وكذا اذا شهدا لشاهدان ان هذا الشيء لم يكن له وكذلك اذا شهدا انه لم يكن لفلان على فلان دين وكذلك اذا اقام بينة على حق فيقضى له به فيقول المقضى عليه انا اقيم بينة انه لي فهذا لا يقبل منه هكذا في المبسوط \* كل بينتين لو اجتمعتا في حالة واحدة سقطتا لوجود الكذب في احدهما فاذا بدأ الحاكم الحكم باحد بهما يتعين الكذب في الاخرى مثاله لو شهدوا انه طلق عمرة يوم النحر بالكوفة وشهد شاهدان انه طلق زينب في هذا اليوم بمكة فشهادتهما باطلة ولو حكم الحاكم باحدى البينتين ثم جاءت الاخرى لا تقبل الشهادة الثانية ولو شهدا بذلك في يومين متفرقين وبينهما من الايام مقدار ما يسير الراكب من الكوفة الى مكة جازت شهادتهما كذا في محيط السرخسى \* لو شهد اثنان انه طلق امرأته يوم النحر بمضى وشهد آخران انه امتق عبده بعد ذلك اليوم بالكوفة فان القاضي يقضى بالطلاق بالوقت الاول فان استقام ان يكون في المكانين جميعا باسرع ما يقدر عليه من السير قضى بشهادتهما جميعا والا بطل الوقت الثاني هكذا في المحيط \* ولو اقامت امرأة البينة ان الميت تزوجها يوم النحر بمكة وقضى القاضي لها ثم اقامت امرأة اخرى البينة انه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بينتهما كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا شهد شاهدان انه قتل زيدا يوم النحر بمكة وشهد آخران انه قتله يوم النحر بكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين فان سبقت احداهما وقضى بها ثم حضرت الاخرى لم يقبل كذا في الهداية \* رجل اقام بينة على انه جرحه يوم النحر بمكة هذا الجرح وقضيت بذلك ثم اقام المدعى عليه الجراحة على احد الشاهدين بينة انه جرحه يوم النحر بكوفة لم اقبل ببينته على ذلك ولو لم يكن قضيت بالاولى حتى اجتمعت البينتان والدعويان ابطهما كذا في المحيط \* في النواذر لو اقام رجل البينة ان هذا قتل ابي يوم النحر

بمكة واقام ابن آخر البينة ان فلانا آخر قتل اباة يوم النحر بكوفة قبلت البينتان ويحكم لكل واحد منهما بنصف الدية ولو كان المقتول اثنين والقاتل واحد ابطلت الشهادة ونظيره ذكر في الجامع لو اقام الابن الاكبر البينة ان الابن الاوسط قتل اباة والاوسط اقام البينة ان الاصغر قتل اباة والاصغر اقام البينة على الاكبر انه قتل اباة فهذه البينات مقبولة ويكون لكل واحد على صاحبه ثلث الدية كذا في محيط السرخسي \* ولو اقام البينة على دار في يدرجل انها كانت لابيه مات ابوه يوم كذا او ورثها عنه المدعى لا وارث له غيره واقامت امرأة البينة ان اباة تزوجها يوم كذا اليوم بعد اليوم الذي ذكر الابن موته فيه وولد له هذا الولد ثم مات بعد ذلك ولها الميراث والمهر فان القاضي يقضي بالمهر والميراث سواء قضى القاضي ببينة الابن او لم يقض فان اقامت امرأة اخرى البينة بعد ما قضى القاضي ببينة الاولى انه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بينتها ايضا ولو ان الوارث اقام البينة على رجل انه قتل اباة يوم كذا وقضى القاضي بذلك ثم اقامت البينة انه تزوجها بعد ذلك اليوم لا يقبل بينتها لان يوم القتل صار مقضيا به كذا في فتاوى قاضيان \* ولو ان الابن اقام البينة ان هذا الرجل قتل اباة عمدا با لسيوف منذ مشرين سنة وانه لا وارث له غيره واقامت امرأة البينة انه تزوجها منذ خمس عشرة سنة وان هو لا عا ولادة منها وهم ورثته قال ابو حنيفة رح تقبل بينة المرأة ويثبت النسب استحسانا ولا تقبل بينة الابن على القتل كذا في محيط السرخسي \* ولو اقامت المرأة البينة على النكاح ولم تات بولد فالبينة بينة الابن والميراث للابن دون المرأة ويقتل القاتل انما استحس في النسب خاصة وهو قول ابيه يوسف ومحمد رح كذا في المحيط \* وفي الاصل اذا اقام رجل البينة على آخر انه قتل اباة عمدا في الربيع الاول فاقام المدعى عليه البينة انهم رأوا اباة حيا بعد ذلك الوقت او انه كان حيا واقترضه الف درهم بعد ذلك الوقت وانها عليه دين واقام الآخر البينة ان اباة مات قبل ذلك الوقت واقامت امرأة رجلين ان فلانا طلق امرأته يوم النحر بالكوفة واقام فلان البينة انه كان في ذلك اليوم حيا بما معنى فالبينة بينة المدعى لا يلتفت الى بينة المدعى عليه الا ان تاتي العامة وتشهد بذلك فيؤخذ بشهادتهم كذا في الذخيرة \* ولو اقام رجل البينة على رجل انه قتل اباة عام اول عمدا واقام آخر البينة انه باعه امس مبد بالف درهم روى عن ابي يوسف رح عن ابي حنيفة رح انه يقضي

بالأفود ويبطل البيع الذي هو الأحدث وهو قول أبي يوسف ربح كذا في محيط السرخسي \*  
إذا شهد أربعة على رجل وامرأة بالزنا فشهادتهما على هؤلاء الشهود أنهم زناة فهذا باطل  
على قول أبي حنيفة ربح وعندهما يحد الفريق الأول بشهادة الفريق الثاني والمشهود عليه الأول  
لا يحد اتفاقا هكذا في المحيط \* لو قال لأمرأتين له ايتكما أكلت هذا الرغيف فهي طالق  
وشهد شاهدان إن هذه أكلت هذا الرغيف وشهد آخران إن الأخرى أكلت هذا الرغيف  
لا تقبل شهادتهما ولو قضى بشهادة أحدا لفريقين لا تقبل شهادة الفريق الثاني كذا  
في محيط السرخسي \* وإن ردا لقاضي الشهود ثم مات أحد الفريقين ثم شهد الفريق الثاني  
بما شهدوا به وأعادوا شهادتهم لا تقبل شهادتهم فإن جاءت الأخرى بشاهدين آخرين قبلت  
شهادتهما كذا في المحيط \* إذا شهد شاهدان أنه قال لعبده إن مت من مرضي فانت حر و قال لا  
لا ندري آت من ذلك المرض أم لا وقال العبد مات من ذلك المرض وقالت الورثة لا بل  
برئ فإن القول قول الورثة مع اليمين وإن قامت لهما بينة أخذت ببينته العبد كذا في الذخيرة \*  
وإن قال إن مت من مرضي هذا ففلان حر وإن برئت ففلان الآخر حر فقال العبد الذي قال له  
إن مت من مرضي هذا فانت حر مات منه وقالت الورثة برئ فالقول قول الورثة مع إيمانهم  
ويعتق العبد الآخر من جميع المال فإن أقام العبد الذي قال له إن مت من مرضي هذا فانت  
حر البينة أنه مات من مرضه ذلك قبلت بينته ويقضى بعقده فيعتق ثلثاه ويسعى في ثلث قيمته  
إن لم يكن للميت مال سوى العبدين وكان قيمتهما سواء فإن قامت البينتان جميعا أخذت بالبينة  
التي شهدت على موته من ذلك المرض ولا تقبل بينة الآخر فإن قالت الورثة مات من مرضه  
قبل أن يبرأ يعتق العبد المقر له من ثلث ماله بعد صق الآخر بشهادة الشهود من جميع المال فيعتق  
ثلثه مجانا ويسعى في ثلثي قيمته إن لم يكن للميت مال غير العبدين هكذا في المحيط \* ولو شهد  
شاهدان أنه دبر عبده فلانا إن قتل وأنه قد قتل وشهد شاهدان أنه مات موتا فاني أجاز العتق  
من ثلثه وكذلك لو شهدا أنه اعتقه إن حدث به حادث في مرضه أو سفره هذا وإنه قد مات في ذلك  
السفر أو المرض وشهد آخران أنه رجع من ذلك السفر ومات في أهله فاني أجاز شهادة شهود  
العتق وإن شهد هذان الآخران أنه قال إن رجعت من سفرى هذا فمات في أهلي ففلان حر  
\* وإنه قد

وانه قد رجع فمات في اهله وجاءوا جميعا الى القاضي فاني لا اجيز شهادة الذين شهدوا على الرجوع واجيز شهادة الذين شهدوا انه مات في سفره كذا في المبسوط في باب الوصية في العتق من كتاب الوصايا \* ان اقامت المرأة البينة ان زوجها طلقها يوم النحر بالرقعة واقام عبده البينة انه اعتقه في ذلك اليوم بمنى وجاءت البينتان جميعا والرجل يحسد ذلك كله فالبينتان باطلتان فان صدق الرجل احدى البينتين وحسد الاخرى قضى عليه بالطلاق والعتاق جميعا كذا في المحيط \* اذا اقام المدعى عليه بينة ان شهود المدعى محدودون في قذف حدهم فاضى بلاء كذا فلان في وقت كذا ذكرنا وقتا كان فلانا قاضيا في ذلك الوقت فقال المشهود عليه بحد القذف انا اقيم البينة على اقرار ذلك القاضي انه ما اجرى حد القذف ولم يوقت واحدة من البينتين وقتا فالقاضي يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يمتنع القاضي من القضاء بكونه محدودا في القذف بسبب بينة الاقرار فان كان شهود القذف قد وقتوا وقتا بان شهدوا ان قاضى كذا حده القذف سنة سبع وخمسين واربع مائة مثلا فاقام المشهود عليه بينة ان ذلك القاضي مات سنة خمس وخمسين واربع مائة او اقام البينة انه كان غائبا في ارض كذا سنة سبع وخمسين واربع مائة فان القاضي يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يلتفت الى بينته الا ان يكون موت القاضي قبل الوقت الذي شهد الشهود باقامة الحد او يكون القاضي غائبا في ارض كذا في الوقت الذي شهد الشهود باقامة الحد فيه مستغيضا ظاهرا فيما بين الناس علمه كل صغير وكبير وعالم وجاهل فحينئذ لا يقضى القاضي بكون الشاهد محدودا في القذف ويقضى على المشهود عليه بالمال ومن هذه المسئلة استخرجنا جواب مسئلة صارت واقعة الغنوى صورتها رجل ادعى على رجل انه كان لابي فلان بن فلان عليك مائة دينار وقد مات ابي قبل استيفاء شيء منها وصارت المائة الدينار ميراثا لي بموته لما انه لا وارث له غيري وطالبة بتسليم المائة الدينار فقال المدعى عليه قد كان لا بيك على مائة دينار كما ادعيت الا اني ادبت منها ثمانين دينارا الى ابيك في حال حيوته وقد اقر ابوك في حال حيوته بقبض ما ادعيت ببلدة سمرقند في بيتي في يوم كذا فقال بالفارسية مخاطبا لي ( ان صد دينار كه مرا از تو مى بايست هشتاد دينار قبض كرده ام از تو و مرا بر تو جز بيست دينار نمانده است ) واقام على ذلك بينة فقال المدعى للمدعى عليه انك مبطل في دعوات اقر را بى بقبض ثمانين دينارا منك لما ان ابي كان غائبا عن بلدة سمرقند في اليوم

الذى ادعت اقراره فيه وكان ببلدة كبيرة واقام على ذلك بينة هل تندفع بينة المدعى عليه  
 ببينة المدعى فقبل لا الا ان تكون غيبة ابي المدعى عن سمرقند في اليوم الذى شهد شهود  
 المدعى عليه على اقراره بالا متيقنا بسمرقند وكونه ببلدة كبيرة ظاهرا مستغنيا يعرفه كل صغير  
 وكبير وكل عالم وجاهل فحينئذ القاضي يدفع ببينته بينة المدعى عليه كذا في الذخيرة \* ذكر  
 في باب اليمين بالحج من الجامع الصغير اذا قال عبده حران لم احج العام فقال حججت فشهد  
 شاهدان انه ضحى العام بالكوفة لم يعتق العبد وقال محمد راجع يعنى كذا في الفصول العمادية \*  
 وقول محمد راجع اوجه كذا في فتح القدير \* لو قال لعبده ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر  
 واقام العبد بينة انه لم يدخلها تقبل قبل فعلى هذا لو جعل امرها بيدها ان ضربها بغير جنانية ثم ضربها  
 وقال ضربتها بجنانية وقد اقامت هي بينة انه ضربها بغير جنانية ينبغى ان تقبل منها بينتها وان اقامت  
 على النفي لكونها قائمة على الشرط حلف ان لم تجئنى صهرتى هذه الليلة اولم اكلمها في كذا  
 فامرأتها طالق ثلثا فشهد شاهدان انه حلف بكذا ولم تجئه صهرته في تلك الليلة اولم يكلمها في ذلك  
 وقد طلقت امرأته بحكم هذا اليمين تقبل هذه الشهادة كذا في الفصول العمادية \* لو شهد اثنان  
 انه اسلم واستثنى في اسلامه وشهد اخران انه اسلم ولم يستثنى في ايمانه تقبل الشهادة على اثبات  
 الاسلام حكى ان مشائخ بخارا سئلوا عن رجل ادعى ان ارضه ليست بخراجية واقام بينة على  
 ذلك وشهد الشهود ان ارضه احرى فاجاب اكثرهم بقبول هذه الشهادة وقال بعضهم لا تقبل  
 هذه الشهادة لان قصدهم من هذه الشهادة نفى الخراج فرجعوا الى قول هذا القائل واتفقوا على  
 انه لا تقبل هذه الشهادة كذا في الذخيرة \* ادعى انها امرأة فانت بالدفع انى محرمة عليه  
 بثلاث طلقات لانه قال (اكر فلان روز بكزرد وآن قماشات بنزدك تونيارم) فانت طالق ثلثا وقد  
 مضى ذلك اليوم ولم يسلم القماشات واقامت البينة على ذلك اندفعت عنها خصومة الزوج  
 رب السلام يدعى السلم الصحيح والمسلم اليه يقول وقع فاسد الانه لم يذكر الاجل واقام البينة تقبل  
 كذا في الفصول العمادية \* ادعى النتاج بانه ملكه وحقه وقد نتج على ملكه وانه لم يزل على ملكه  
 ولم يخرج عن ملكه بسبب من الاسباب قيل لا تقبل وقيل تقبل وبه نأخذ كذا في جواهر الفتاوى \*  
 اذا شرط على الظئر الارضاع بنفسها فارضعت بلبس الاشاة فلا اجر لها فان حدثت ذلك وقالت  
 ما ارضعته بلبس البهائم وانما ارضعته بلبسنى فالقول قولها مع يمينها استحسانا وان قامت لاهل الصبي



بينه على ما ادعى فلا اجر لها قال شمس الائمة الحلواني رح تاويل المسئلة انهم شهدوا انها وضعت  
 بلبس الشاة وما ارضعته بلبس نفسها امالوا كنفوا بقولهم ما ارضعته بلبس نفسها لا تقبل شهادتهم وان اقاموا  
 البينة اخذت بينة الظئر كذا في الفصول العمدية \* اذا شهد على رجل انا سمعناه يقول المسيح  
 بن الله ولم يقل قول النصارى فبانب منه امرأته والرجل يقول وصلت بقولي قول النصارى  
 تقبل الشهادة وتقع الفرقة ولو قال سمعناه يقول المسيح بن الله ولم نسمع منه غير ذلك لا تقبل  
 هذه الشهادة كذا في خزائن الفتاوى \* ادعى على رجل انه امر صبياً ليضرب حماره  
 ويخرجه عن كرمه فضربه الصبي حتى مات واقام عليه بينة واقام المدعى عليه بينة ان ذلك  
 الحمار حي لا تقبل بينته لانها قامت على النفي مقصودا كذا في القنية \* الباب العاشر في شهادة اهل  
 الكفر لا تقبل شهادة الكافر على المسلم كذا في محيط السرخسي \* تقبل شهادة اهل الذمة بعضهم  
 على بعض وان اختلفت مللهم بعد ان كانوا عدولاً هكذا في البدائع \* شهادة اهل الذمة على  
 المستأمنين جائزة بخلاف شهادة المستأمنين على اهل الذمة وشهادة المستأمنين بعضهم على  
 بعض تقبل اذا كانوا من اهل دار واحدة وان كانوا من اهل دارين كالروم والترك لا تقبل  
 كذا في الظهيرية \* اما شهادة المرتد والمرتدة فقد اختلف المشايخ فيها فقال بعضهم تقبل على الكفار  
 وقال بعضهم تقبل على مرتد مثله والا صح انها لا تقبل على كل حال هكذا في المحيط \* اذا شهد  
 كافران على شهادة مسلمين لكافر على كافر بحق او على قضاء قاضى المسلمين على كافر لمسلم  
 او كافر لم يجز شهادتهما ولو شهد مسلمان على شهادة كافر جازت كذا في المبسوط \* كافر في يده  
 امة اشتراها من مسلم فشهد عليه كافران انها لكافرا ولمسلم لم تجز شهادتهما وكذلك لو كان  
 في يده هبة او صدقة من المسلم وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح وقول ابي يوسف رح اولائم  
 رجع وقال اقضى بها على الكافر خاصة ولا اقضى بها على غيره كذا في الحاوى والمبسوط \*  
 ولا تقبل شهادة ذميين على ذمى انه اسلم لانهما يزعمان انه مرتد وشهادة اهل الذمة على المرتد  
 باطلة كذا في محيط السرخسي \* ولو شهد رجل وامرأتان من اهل الاسلام انه اسلم وهو يهودي  
 يجبره الامام على الاسلام ويحبسه ولا يقتله كذا في الظهيرية \* ذمى مات فشهد عشرة من النصارى  
 انه اسلم لا يصلى عليه بشهادتهم وكذا لو شهد فساق من المسلمين ولو كان لهذا الميت ولي مسلم  
 وبقية اولياءه كفار من اهل دينه فادعى الولي المسلم انه اسلم وانه اوصى اليه واراد ان يأخذ

ميراثه وشهد اثنان من اهل الكفر بذلك يأخذ الولي المسلم ميراثه بشهادتهما ويصلي عليه بشهادتهما الولي المسلم ان كان عدلا ولو لم يشهد على اسلامه غير الولي المسلم يصلي عليه بقول وليه المسلم ولا يكون له الميراث كذا في فتاوى قاضيخان \* قال في المنتقى اذا شهد رجل على امرأته مع رجل انها ردت والعياذ بالله وهي تجحد وتقرب بالاسلام فرقت بينهما وجعلت عليه نصف المهر ان لم يكن دخل بها واجعل جحدوها الردة واقرارها بالاسلام توبة ولو شهدا على انها اسلمت وهي تجحد واصل دينها كان هو النصرانية قبلت شهادتهما على الاسلام واجعل جحدوها وثباتها على النصرانية رد ولا يبرأ من نصف المهر كذا في المحيط \* روى عمرو بن ابي عمرو عن محمد بن رح في الاملاء رجل من اهل الذمة مات فشهد مسلم عدل او مسلمة انه اسلم قبل موته وانكرا ولياؤه من اهل الذمة ذلك فميراثه لاوليائه من اهل الذمة بحاله وينبغي للمسلمين ان يغسلوه ويكفنوه ويصلوا عليه وكذلك ان كان المخبر محمد ودا في قذف بعد ان يكون عدلا كذا في الذخيرة \* نصراني مات وله ابنان احدهما مسلم والاخر نصراني فاقام المسلم نصرانيين انه مات مسلما واقام النصراني مسلمين انه مات نصرانيا يقضي بالارث للمسلم كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو اقام النصراني نصرانيين هكذا في الذخيرة \* ويصلي على الميت بقول ابنه المسلم انه مات مسلما بشهادة النصرانيين ولو قال الابن المسلم اسلم ابي قبل موته وناواريه وقال النصراني ابي لم يسلم فالقول للنصراني في الميراث ويصلي عليه بقول ابنه المسلم كذا في محيط السرخسي \* قال في المنتقى فلو لم يقيم الابن المسلم بينة على اسلام ابيه قبل موته حتى ادعى رجل على الميت دينا فاقام بينة من النصارى يقضى له بالمال ثم ان الابن المسلم اقام بينة من النصارى على اسلام الاب قبل موته قال محمد بن رح ان كان الغريم مسلما لم ابطال دينه بشهادة اهل الذمة ولم ارد القضاء وان كان ذميا ردت القضاء وانفذت للابن المسلم جميع الميراث ولو لم يترك الميت مالا واقام الابن المسلم شهادة من النصارى على انه مات مسلما او اراد اخذ اخوته الصغار لم تقبل بينته على ذلك وهذا الحكم لا يخص بهذا الموضع بل في كل موضع شهد قوم من اهل الذمة على اسلام ميت ان كان الميت لم يترك مالا تقام البينة لاجله لا تقبل شهادتهم ولا يحكم باسلامه كذا في الذخيرة والمحيط \* قال ابن سماعة قلت لمحمد بن رح فان كان شهيدا الغريم المسلم

من المسلمين وقضيت بشهادتهم بحضرة الابن النصراني ثم جاء الابن المسلم ببينة من اهل الذمة ان الاب مات مسلماً قال محمد رح هو الوارث في ما كان للنصراني الميت من المال ولا يقضى على الغريم بشيء قال ابن سماعة قلت لمحمد رح فان كان الغريم والابن المسلم اقام كل واحد منهما شاهدين ذميين قال فان اجاؤا معا فالحصم هو الابن المسلم لانه تثبت ورائته بما قام من البينة وانما تقبل بينة الغريم على الوارث فاذا كان الوارث مسلماً فشهادة اهل الذمة ليست بحجة عليه فلا يستحق الغريم بها شيئاً كذا في المحيط \* لو قال احد هما كان ابي مسلماً وانا ايضا قال الآخر بل وانا اسلمت قبل موته وكذبه الآخر فالميراث للمتفق على اسلامه في حال حيوة ابي كذا في محيط السرخسى \* لو قال الابن المسلم لم يزل ابي كان مسلماً وقال النصراني لم يزل ابي كان نصرانياً فالقول قول المسلم وان اقام البينة فالبينة للابن المسلم ايضا ولو ان المسلم اقام بينة من المسلمين على اسلام الاب قبل موته لم اقبل ذلك حتى يصفوا الاسلام وكذا ان اشهد شاهدان من المسلمين على نصراني انه اسلم لا تقبل شهادتهما حتى يصفوا الاسلام وذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السغدي رح في شرح كتاب السير الكبير ان الشاهد ان كان فقيهاً تقبل شهادته من غير ان يصف الاسلام وان كان جاهلاً لا تقبل شهادته ما لم يصف الاسلام كذا في الذخيرة \* مسلمة قالت كان زوجي مسلماً وقال اولاده الكفار لا بل كان كافراً وللمسلم اخ مسلم يصدق المرأة فالميراث للاخ والمرأة ولو ترك ابناً كافراً وابنة مسلمة فقالت الابنة مات ابي مسلماً وصدقها الاخ وقال الابن كان ابي كافراً فالقول للبننت ولو لم تكن زوجة ولكن اخ وابن والاخ يدعى الاسلام دون الابن فالميراث للابن بنت واخ اختلفا فالقول لادعى الاسلام وكذلك الاب مع الابن كذا في محيط السرخسى \* ان امات الرجل وترك داراً فقال ابن الميت وهو مسلم مات ابي وهو مسلم وترك هذه الدار ميراثاً لي وجاء اخو الميت وهو منى فقال مات اخي وهو كافر على ديني وابنة هذا مسلم فالقول قول الابن وله الميراث ولو اقاما جميعاً على مقالتهما بينة اخذت بينة المسلم ولو اقام الاخ بينة من اهل الذمة على ما قال ولم يقم الابن البينة لم اجر بينة الاخ فاما ان اقام الاخ مسلمين على ما ادعى من كفر الميت يقضى بالميراث للاخ كذا في المحيط والذخيرة \* قال ابو يوسف رح نصراني مات وترك ابنين فاسلم احدهما بعد موته ثم اقام نصراني بينة نصرانية انه ابنه فاني اقبل بينته على النصب واجعله

شريك ابنه النصراني في الميراث ولا يشارك ابنه المسلم في نصيبه كذا في محيط المرخصي \*  
وكذلك لو ترك ابنا واحدا نصرانيا فاسلم بعد موت ابيه ثم جاء نصراني وادعى انه ابن الميت  
واقام بينه من النصارى فاني اقضى بنسبه من الميت ولا اعطيه شيئا مما في يد الابن المسلم فان خرج  
للميت مال كان ذلك كله للمسلم فان مات المسلم ورث احاه يريد به ان يعد ما مات الابن المسلم  
فميراث الميت الذمي للابن الذمي قال ابن جماعة انما لا يكون للابن الذمي حق المزاحمة مع الابن  
المسلم في هذه المسئلة اذا اسلم قبل ان يثبت نسب الابن الذمي اما لو ثبت نسبه قبل اسلامه  
بهذه البينة كانت له مزاحمة الابن كذا في المحيط \* نصراني مات فقالت امرأته وهي مسلمة  
اسلمت بعد موته ولي الميراث وقالت الورثة بل قبله ولا ميراث لك فالقول لهم وكذا لو مات مسلم  
من نصرانية وهي مسلمة يوم الخصومة فقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة بعده فالقول لهم  
كذا في التمر تاشي \* ادعى خارجا عن مسلم وادعى دارا في يد ذمي وادعى الميراث وبرهنا قضى بها  
بينهما ان كان شهود الذمي مسلمين والا قضى بها للمسلم وان كان شهوده كفارا هكذا في البحر الرائق  
والمحيطين \* كل شهادة شهيد بها ذمي على ذمي فلم ينفذ الحاكم الشهادة ولم يحكم بها حتى اسلم المشهود  
عليه فان الشهادة تبطل فان اسلم المشهود عليه بعد الحكم فالحكم ما مض عليه ويؤخذ بالحقوق  
كلها الا في الحدود واما القصاص في النفس وما دون النفس فالقياس ان ينفذ القاضي وفي  
الاستحسان لا ينفذ واما في السرقة اذا اسلم السارق بعد القضاء قبل القطع فالقاضي يضمه المال  
ويدرأ عنه القطع وان اسلم المشهود عليه ثم اسلم الشاهدان او اسلم الشاهدان ثم اسلم المشهود عليه  
ان لم يجدد الشهادة لم يقض بها في جميع الحقوق وان جدد في الوجه الاول بعد اسلامهما وفي  
الوجه الثاني بعد اسلام المشهود عليه قضى بها في الاموال والقصاص وحد القذف ولم يقض بها  
في الحدود والحالصة لله تعالى هكذا في شرح ادب الحصاص للمصدر الشهيد \* لو شهد على  
نصراني اربعة من النصارى انه زنى بامة معلومة فان شهدوا انه استكرها احد الرجل وان قالوا  
طاوعته دعى الحد منهما ويعزرا لشهود لحق الامة المسلمة كذا في فتاوى قاضيخان \* قال ابن  
جماعة من محمد رح في نصرانيين شهدا على مسلم ونصراني انهما قتلا مسلما عمدا قال لا يجوز  
شهادتهما على المسلم وادرا عن النصراني القتل واجعل عليه الدية في ماله كذا في المحيط \* قال  
ابن جماعة سمعت محمدا رح يقول في مسلم قطع يد نصراني عمدا وزعم القاطع انه مبد لنصراني

وان صى المقطوعة يده انه حر فاقام رجلا وامرأتين من المسلمين على انه اعتقه مولاه منذ سنة قال  
اجعله حرا واقتص منه وان اقام المقطوعة يده نصرانيين ان مولاه اعتقه منذ شهر واراد ان يقتص له  
فانه يعتق بهذه الشهادة ولا اقتص من القاطع فالواينبغي ان يكون القضاء بالعتق قولهما لا قول  
ابى حنيفة رح فان ابا حنيفة رح لا يرى قبول الشهادة على منق العبد بدون دعواه ولم يوجد  
هنا دعوى العبد فانه منكر اذ اك كذا في الذخيرة \* قال لوان مسلما قال ان طلق فلان النصراني  
امرأته فعبدى حر فشهد نصرانيان ان فلانا طلق امرأته بعد هذا القول انى اطلق امرأته النصراني  
ولا اعتق عبد المسلم هكذا في المحيط \* مسلم قال ان دخل عبدى هذه الدار فهو حر وقال  
النصراني امرأته طالق لثلاثان دخل العبد الدار ثم شهد نصرانيان انه دخل الدار ان كان العبد  
مسلم فشهدتاهما باطلتان وان كان العبد نصرانيا فشهدتاهما على طلاق النصراني جائزة وعلى  
العتق لاجتز كذا في محيط السرخسي \* نصراني في يده طيلسان اقام كل واحد من مسلم ونصراني  
نصرانيين ان النصراني اقربا لطيلسان له قال انى اقضى به للمسلم كذا في المحيط \* نصراني اقام  
بينة على امرأة نصرانية انه تزوجها في وقت كذا فقضيت بهالة ثم اقام المسلم البينة انه تزوجها  
في وقت بعد ذلك لا يقضى بهالة عند ابى يوسف رح وعند ابى حنيفة رح يقضى بهالة فلما اقاما  
معاقضى للمسلم عند ابى حنيفة رح وعند ابى يوسف رح يقضى للنصراني نصراني مات وعليه  
دين لمسلم بشهادة نصراني وعليه دين لنصراني بشهادة نصراني قال ابو حنيفة ومحمد وزفر رح  
ابدأ بدين المسلم هكذا في محيط السرخسي \* فان فضل شيء كان ذلك للنصراني هكذا في المحيط \*  
ولو كان النصراني حيا وفي يده عبد فادماه مسلم ونصراني واقام كل شاهد من نصرانيين فهو  
للمسلم بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* ان مات ذمى عن مائة درهم فاقام مسلم ذميين بدين  
مائة عليه واقام مسلم وذمى ذميين بمائة فثلثا المائة للمنفرد وثلثها للشريكين ولو اقام ذمى ذميين  
واقام مسلم وذمى ذميين فالمائة المتروكة بينهم لكل واحد ثلثها وكذا لو اقام الشريكان مسلمين  
واقام الذمى المنفرد ذميين قسم اثلاثا ولو اقام الذمى المنفرد مسلمين والشريكان ذميين او مسلمين  
فنصف المائة للمنفرد والنصف لهما كذا في الكافي \* نصراني مات وترك ما ثنى درهم وترك  
ابنين نصرانيين فاسلم احدهما ثم جاء رجل فادمى على الميت مائة درهم فاقام شاهد من نصرانيين  
فان القاضي يقضى بذلك في نصيب الكافر ولا يدخل الابن النصراني على اخيه المسلم في نصيبه كذا

في المحيط \* قال محمد بن نصراني توفي وترك مملوكا فاسلم المملوك بعد موته ثم شهد له نصرانيان ان مولاه اعتقه ولا مال له غيره واقام مسلم شاهدين نصرانيين ان له على الميت الف درهم قال اقبل شهادتهما جميعا واعتقه ويسعى الغلام للمسلم كذا في محيط السرخسي \* قال محمد بن نصراني في كتاب الرهن ذمي مات فادعى ذمي بعض متاعه رهنا واقام بينة من اهل الذمة وادعى مسلم عليه ديننا واقام بينة من المسلمين او من اهل الذمة فاتي آخذ ببينة المسلم فابدأ بدينه حتى يستوفي المسلم ماله فان بقي شيء كان للذمي ثم قال ولا يجوز الرهن حتى يستوفي المسلم دينه فان كان شهود الذمي مسلمين وشهود المسلم ذميين او مسلمين كان الذمي احق بالرهن حتى يستوفي دينه كذا في المحيط \* اذا ادعى مسلم على كافر مالا وادعى كفالة مسلم بذلك واقام بينة من الكفار ثبت المال بهذه البينة على الاصيل دون الكفيل وكذلك لو كان اصل المال على كافر فشهد كافران على مسلم وكافرا نهما كفلا عنه بهذا المال وبعضهم من بعض جازت الشهادة على الاصيل وعلى الكفيل الكافر ولا يجوز على الكفيل المسلم واذا ادعى مسلم على مسلم مالا وجده المطلوب وادعى الطالب كفالة رجل من اهل الذمة عنه بمال بأمرة وجده الكفيل وشهداه بذاك ذميان جازت شهادتهما على الكيل ولم يجز على المسلم حتى ان الكفيل اذا ادعى لم يكن له ان يرجع على المسلم بشيء وكذلك لو كان المال عليهما في الصك والمسلم في صدر الصك والذمي كفيل بعده او كان الصك عليهما وكل واحد منهما ضامن من صاحبه فهذه البينة حجة على الكافر ومن المسلم كذا في المبسوط \* ولو ان رجلا مسلما كفلا لكافرا من كافر بالف درهم فقال الكافر الذي عليه الاصل لم أمره ان يضمن حتى فجاء المسلم بشاهدين من اهل الكفر انه قد أمره بالضمن واقرا الطالب انه قد استوفى منه المال كان له ان يرجع عليه واذا كفلا مسلم بنفس ذمي او بمال عليه مسلم او لذمي وشهد عليه اهل الذمة فان جحد المسلم الكفالة لم يجز ذلك عليه وان اقر بها جاز ذلك عليه لا فراره فان ادعى المال وشهد شهود من اهل الذمة انه كفلا بأمرة رجوع به كذا في المحيط \* تجوز شهادة الكفار على المكاتب الكافرو والعبد المأذون الكافرون ان كان مولا مسلما كذا في المبسوط \* لو شهد نصرانيان على العبد المأذون النصراني للمسلم انه قتل هذا الرجل او فرسه لا تجوز شهادتهما على قتل الرجل وتجاوز قتل الفرس عندهما وعند أبي يوسف رح تقبل البينة عليه في الفصاص دون المال



دون المال في الخطاء هكذا في المحيط \* ولو كان العبد المازون له مسلما ومولاه كافرا لم تجز شهادته الكفار على العبد كذا في المبسوط \* لو ان كافرا وكل مسلما بشراء او بيع لم اجز على الوكيل الشهود الا مسلمين ولو ان مسلما وكل كافرا بذلك اجزت على الوكيل الشهود من اهل الكفر كذا في المحيط \* لو مات الكافر وصى الى مسلم فادعى رجل على الميثة ديننا واقام شهودا من اهل الكفر جازت شهادتهم استحسانا وان كان الوصى مسلما كذا في الظهيرية \* قال محمد رح في الجامع مسلم ادعى ان فلانا النصراني مات واوصى اليه واقام شهودا من النصارى فان احضر غريما نصرانيا قبلت الشهادة عليه قياسا واستحسانا ويتعدى الى غيره واما ان احضر غريما مسلما فالقياس ان لا تقبل شهادتهم عليه وهو قول محمد رح اولا وفي الاستحسان تقبل وكذا واقام النصراني بينة من النصارى ان فلانا مات وانه ابنه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره واحضر غريما للميثة كافرا تقبل شهادتهم قياسا واستحسانا وان احضر غريما مسلما فالقياس ان لا تقبل وفي الاستحسان تقبل هكذا في الذخيرة \* لو ان مسلما ادعى وكالة من النصراني بكل حق له بالكوفة واحضر غريما مسلما واقام عليه شهودا نصرانيين لا تقبل وان احضر نصرانيا قبلت شهادتهم وان اقبل القاضي هذه الشهادة وقضى له بالوكالة كان ذلك قضاء على جميع الغرماء من المسلمين وغيرهم حتى لو احضر غريما مسلما بعد ذلك وهو يحد وكالته لم يكلفه القاضي اقامة البينة على الوكالة كذا في المحيط \* مسلما باع عبده من نصراني فاستحقه نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضى له لانه لو قضى لرجع بالنمى على المسلم كذا في الوجيز للكردي \* قال ابن سامة من محمد رح في نصراني اشترى من مسلم عبدا وقبضه وباعه من نصراني آخر ثم ان المشتري الثاني وجد به ميبا بعد ما قبضه واقام بينة من النصارى ان هذا العيب كان عند المسلم قبل ان يبيعه من النصراني المشتري كان له ان يرده على بائعه النصراني وان كان بائعه لا يقدر على رده على بائعه المسلم بهذه البينة كذا في الذخيرة \* قال في المنتقى عبد باعه نصراني من نصراني ثم باعه المشتري من نصراني آخر ثم وثم حتى تداولته مشرايد من الباعة كلهم نصراني ثم اسلم واحد منهم ثم ادعى العبد انه حر الاصل واقام على ذلك شهودا من النصارى قال زفر رح لا تقبل بينته سواء اسلم اولهم او اخرهم او واسطهم حتى يقيم بينة من المسلمين وقال ابو يوسف رح ان كان المشتري الآخر هو الذي اسلم لم تقبل بينته وان كان غيره اسلم قضى.

بعثته وتراد والتمن في ما بينهم حتى ينتهوا الى المسلم فلا يؤخذ برد التمن ولا من قبله من الباعة وان كان العبد اقام البينة على الاتفاق فان كان اقام بينة ان البائع الاول قد اعتقه وقد اسلم الاول والشهود نصارى لا قبل بينته وكذلك ان كان الاوسط هو الذي اسلم لا تقبل بينته لا على متق الاوسط ولا على متق من بعده وتقبل بينته على متق من قبله وهذا قول ابي حنيفة وزفر رح وقال ابو يوسف رح اى الباعة اقام البينة عليه من النصارى انه اعتقه الذي قبل المسلم والذي بعده سواء وتقبل شهادته وقضى بعثته الا ان تقوم البينة على المسلم فلا تقبل وان اقام على غيره يراجعون حتى ينتهوا الى المسلم فلا يرجع عليه ولا على من قبله الا ان يقر بذلك المسلم ويترادون بالتمن حتى ينتهوا الى الذي اعتقه كذا في المحيط \* الباب الحادي عشر في الشهادة على الشهادة \* الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط بشبهة وهذا استحسان فلا تقبل في ما يندرج بالشبهات كالحدود والقصاص كذا في الهداية \* وفي شهادات الاصل لو شهد شاهدان على شهادة شاهدين ان قاضى كذا ضرب فلانا حدا في قذف فهو جائز وذكر في ديات الاصل انه لا يجوز كذا في المحيط \* اما التعزير ففي الاجناس من نوادر ابن رستم من محمد رح يجوز في التعزير الشهادة على الشهادة كذا في فتح القدير \* وكما تجوز في درجة تجوز في درجات حتى تجوز الشهادة على شهادة الفروع ثم وثم صيانة لحقوقهم من الاتواء كذا في الكافي \* لا يجوز على شهادة رجل اقل من شهادة رجلين او رجل وامرأتين وكذا على شهادة امرأة وهذا عندنا كذا في الخلاصة \* رجلان شهدا على شهادة رجلين او على شهادة قوم جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيهان \* لو شهدا احدهما على شهادة نفسه وشهد آخران على رجل آخر تقبل كذا في الخلاصة \* ولو شهدا على شهادة رجل واحد بما يشهد بنفسه ايضا لم تجز كذا في محيط السرخسى \* وصفة الاشهاد ان يقول شاهد الاصل لشاهد الفرع اشهد ان لزيد على بكر كذا فاشهد انت على شهادتي بذلك او يقول اشهد على شهادتي ان فلانا بن فلان اقر عندى بكذا او يقول اشهد انى سمعت فلانا يقول فلان بكذا فاشهد انت على شهادتي بذلك ولا يقول اشهد اعنى بذلك وكذا لا يقول فاشهدا بشهادتي ولا بد ان يشهد كما يشهد عند القاضي لينقل الى مجلس القضاء ولا يحتاج الاصل الى ان يقول اشهدنى فلان على نفسه كذا في الكافي \* لو ان اصلين قال لرجلين اشهدا انا سمعنا فلانا يقول على نفسه فلان بالف درهم فاشهدا علينا

بذلك فشهد الفرعان لا تقبل شهادتهما وكذا لو قال الاصلان نشهد ان فلانا اقران لفلان عليه  
الف درهم فاشهد انا نشهد بذلك او قالوا فاشهد اعلية انا نشهد عليه بذلك او قالوا فاشهدا علينا  
بما شهدنا او قالوا لفلان على فلان الف درهم فاشهدا انا شهدنا عليه او قالوا فاشهدا على ما شهدنا  
وكذا لو قال الاصل للفرع اشهدا نى اشهد على اقرار فلان بن فلان لفلان بن فلان بكذا درهم  
لا يصح الا شهاد في هذه الوجوه كذا في فتاوى قاضيخان \* وان اراد ان يشهد غيره على  
شهادته ينبغي ان يحضر الطالب والمطلوب ويشير اليهما واذا اراد ان يشهد عند غيبتهما ينبغي  
ان يذكر اسميهما ونسبهما الا انه اذا كان المشهود عليه غائبا فذكر الاسم والنسب يجوز لا شاهد  
ولا يكفي هذا القدر للقضاء كذا في المحيط \* ويقول شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد نى  
على شهادته ان فلانا اقر عنده بكذا وقال لى اشهد على شهادتى بذلك لانه لا بد من شهادته  
وذكره شهادة الاصل وذكره التحميل ولها لفظ اطول من هذا واقصر منه وخير الامور ومطها  
كذا في الهداية \* وهو الاصح كذا في الزا هدى \* لو شهد الفرع ولم يقولوا نحن نشهد على  
شهادته هذه لا تقبل شهادتهم كذا في خزائن الفتاوى \* وينبغي ان يذكر الفرع اسم الشاهد الاصل  
واسم ابية وجده حتى لو ترك ذلك فالقاضي لا يقبل شهادتهما كذا في الذخيرة \* لا تقبل  
شهادة شهود الفرع الا ان يموت شهود الاصل او يمرضوا مرضا لا يستطيعون حضور مجلس  
القاضي او يغيبوا مسيرة ثلاثة ايام ولياليها فصاعدا كذا في الكافي \* هذا ظاهر الرواية والفتوى  
عليه هكذا في التاتارخانية \* وعن ابي يوسف رحمه الله ان كان في مكان لو خدا لاداء الشهادة  
لا يستطيع ان يبيت في اهله صحح الا شاهد وبه اخذ الفقيه ابو الليث كذا في الزا هدى والهداية \*  
وكثير من مشائخنا اخذوا بهذه الرواية كذا في المحيط \* وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى السراجية \*  
وفي نوادر هشام سألت محمدا رح من رجل خرج وشيعة قوم وهو يريد مكة او سفرا آخر مما  
ثم ودعه القوم وانصرفوا ثم شهد قوم على شهادته وادعى المشهود عليه انه حاضر فقد شهد البينة  
على ما سمي ولم يزيدوا على ذلك هل تقبل الشهادة على الشهادة في قول من لا تقبل الشهادة  
على حاضر قال بلى لان الغيبة تكون هكذا فان كان ودعهم وهو في منزله ولم يروه حين خرج لا قبل  
شهادتهم كذا في التاتارخانية \* قال الصدر الشهيد حسام الدين لا تجوز الشهادة على الشهادة من الامير  
والسلطان اذا كانا في البلدة كذا في الغنية \* وتجوز شهادة الابن على شهادة الاب دون قضائه في رواية

والصحيح الجواز فيهما كذا في فتح القدير \* ان كان الاصل محبوسا في المصر فاشهد على شهادته هل يجوز للفرع ان يشهد على شهادته واذا شهد عند القاضي فالقاضي هل يعمل بشهادته لا ذكر لهذه المسئلة في شيء من الكتب وقد اختلف مشايخ زماننا بعضهم قالوا ان كان محبوسا في سجن هذا القاضي لا يجوز وان كان محبوسا في سجن الوالي ولا يمكنه الاخراج من الحبس يجوز وقد قيل ينبغي ان لا يجوز كذا في الذخيرة \* الاصل في الشهادة ان كان امرأة محدرة يجوز اشهادها على شهادتها والمرأة التي تخرج من بينها لقضاء حاجتها ولجل الحمام ونحوه تكون محدرة بشرط ان لا تخالط الرجال كذا في القنية \* ان كان الاصل معتكفا قال القاضي بدع الدين لا يجوز سواء كان منذورا او غير منذور كذا في التاتارخانية \* وفي الفتاوى الصغرى الاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالاصول عذر حتى لو حل بهم العذر من مرض او سفر او موت يشهد الفروع كذا في الخلاصة \* لو ان فروما شهدوا على شهادة الاصول ثم حضر الاصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع كذا في فتاوى قاضيخان \* شاهد الاصل اشهد غيره على شهادته ولم يتحملها وقال لا قبل ينبغي ان لا يصير شاهدا كذا في القنية \* رجل اشهد رجلا على شهادته ثم نهاه ان يشهد على شهادته لا يصح نهيه في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح حتى لو شهد على شهادته بعد النهي جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شهدا على شهادة رجلين انه اعتق عبده فلم يقض بشهادتهما حتى حضرا لاصلان ونهيا الفروع من الشهادة صح عند عامة المشايخ وقال بعضهم لا يصح والاول اظهر كذا في الخلاصة \* وان انكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع كذا في الهداية \* لو ان فرعين شهدا على شهادة اصل فحرس المشهود على شهادته او صمى او ارتد او فسق او ذهب مقله وصار بحال لا تجوز شهادته بطل اشهادا على شهادته واذا شهد الفرع على شهادة اصل فردت شهادته لفسق الاصل لا تقبل شهادة احدهما بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيخان والمبسوط \* وهكذا في الخلاصة \* اذا شهد الرجل رجلا على شهادته ثم صار الاصل بحال لا تجوز شهادته ثم صار بحال تجوز شهادته بان فسق ثم تاب ثم ان الفرع شهد على شهادة الاصل جازت شهادتهم وان اشهد رجلان على شهادتهما والفرعان مدلان ثم صارا فاسقين ثم صارا مدلين فشهدا او اشهدا على شهادتهما فهو جائز كذا في المحيط

في المحيط \* أن شهد الفرعان من القاضي فرد القاضي شهادتهما للتهمة في الاولين لا يقبلها بعد ذلك  
 لا من الاولين ولا ممن شهد على شهادتهما وان كان رد شهادة الفرعين لتهمة فيهما فشهادة الاولين  
 جائزة اذا كانا عدلين وكذلك ان اشهدا رجلين عدلين آخرين كذا في الذخيرة \* اذا شهد شاهدان  
 على شهادة صديق او مكاتبين او كافرين على مسلم فردها القاضي بذلك ثم عتق العبدان  
 والمكاتبان واسلم الكافران وشهدا بذلك او اشهداهما او غيرهما على شهادتهما جاز كذا في المحيط \*  
 أن كان الاصل فاسقا عند الاشهاد ثم تاب لم يشهد الفرع الا ان يعاد الا لشهاد كذا في العناية \*  
 لو أن شاهدي الاصل ارتدوا ثم اسلما لم تجز شهادة الفرعين على شهادتهما ولو شهد الاصلان بانفسهما  
 بعدما اسلما تقبل شهادتهما كذا في التاتارخانية \* اذا قال الفروع اشهدنا الاصول على شهادتهم  
 لفلان بن فلان على فلان بن فلان بكذا الا انا لا نعرف فلان بن فلان المشهود عليه بكذا فالقاضي  
 يقبل الشهادة ويأمر المدمى ان يقيم بينة ان الذي احضره فلان بن فلان كذا في المحيط \* فرمان شهدا على  
 شهادة اصلين ان كان القاضي يعرف الاصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهما وان صرف الاصول  
 بالعدالة ولم يعرف الفروع يسأل من الفروع وان صرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول ذكر الخصاص  
 رح ان القاضي يسأل الفروع من اصولهم ولا يقضى قبل السؤال فان عدلا الاصول تثبت عدالة الاصول  
 بشهادتهما في ظاهر الرواية ومن محمد رح انه لا تثبت عدالة الاصول بتعديل الفروع والصحيح  
 ظاهر الرواية وان قال الفرعان للقاضي لا نخبرك لا يقبل القاضي شهادتهما فان قال المدمى انا آتيك  
 بمن يعدلها على قول محمد رح لا يلتفت اليه ولا يقضى بشهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان \* وان قال  
 المدمى للقاضي سل من الاصل فانه عدل لا يقبل ذلك في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي \*  
 اذا قال الفرعان لا نعرف الاصل اعدل ام لا قال شمس الاثمة الحلواني لا يرد القاضي شهادتهما  
 ويسأل من الاصول غيرهما وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان \* وهكذا روى عن ابي يوسف رح  
 وهو الصحيح كذا في المحيط والذخيرة \* لو قال الفرع للقاضي انا اتهمه في الشهادة لا يقبل القاضي  
 شهادة الفرع على شهادته كذا في فتاوى قاضيخان \* وان سكنت الفروع من تعد يلهم صح وينعرف  
 القاضي عدالة شهود الاصل ممن هو من اهل التزكية وهذا عند ابي يوسف رح وعند محمد رح  
 لا يقبل هكذا في الكافي \* ذكر هشام من محمد رح في عدل اشهد على شهادته شاهدين ثم غاب  
 فبينة منقطة نحو مشربين منه ولا يدري اهو على عدلته ام لا فشهدا على تلك الشهادة ولم يجد

الحاكم من يسأله عن حاله ان كان الاصل مشهورا كما بي حنيفة رح وسفيان الثوري قضى  
 بشهادتهما لان مشرة المشهور يتحدث بها وان كان غير مشهور لا يقضي بها كذا في فتح القدير\*  
 قال في الجامع اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على القتل خطأ وقضى القاضي بالدية  
 على العاقلة ثم جاء المشهود بقتله حيا فلا ضمان على الفروع ولكن يرد الولي الدية على العاقلة  
 ولو جاء الشاهدان الاصلان وانكر الشهادة لم يصح اقرارهما في حق الفرعين حتى لا يجب عليهما  
 الضمان والاضمان على الاصلين ايضا وان قال الاصول انا قد شهدناهما بباطل ونحن نعلم يومئذ  
 انا كنا كاذبين لم بضمننا شيئا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح العاقلة بالخيار  
 ان شاؤا ضمنوا الاصول وان شاؤا ضمنوا الولي فان ضمنوا الاصلين رجعا على الولي وان  
 ضمنوا الولي لم يرجع على الاصلين كذا في الذخيرة\* الباب الثاني عشر في الجرح والتعديل  
 لا بد ان يسأل القاضي من الشهود في السر والعلانية في سائر الحقوق طعن الخصم او لا عند ابي يوسف  
 ومحمد رح وعند ابي حنيفة رح يقتصر على ظاهر العدالة في المسلم حتى يطعن المشهود عليه الا  
 في الحدود والقصاص فانه يسأل في السري يزكى في العلانية فيهما بالاجماع طعن الخصم او لم يطعن  
 والفتوى على قولهما في هذا الزمان هكذا في الكافي\* فان لم يطعن الخصم في الشهود بل مد لهم  
 بان قال هم مدول صدقوا فيما شهدوا على او قال هم مدول جائز شهادتهم لي وعلى القاضي  
 يقضي عليه بدوى المدعي ولا يسأل من الشهود لانه اقرب بالحق وان قال هم مدول ولم يزد او قال  
 هم مدول الا انهم اخطاؤا في الشهادة فان كان المدعي عليه مد لا يصلح للتزكية ينظر ان لم يجحد  
 دموى المدعي عند الجواب بل سكت حتى شهد عليه الشهود ثم قال هم مدول قال ابو حنيفة  
 وابو يوسف رح القاضي يقضي للمدعي بشهادتهم ولا يسأل عنهم سواء كان المدعي به حقا ثبتت  
 مع الشبهات او لا ثبتت معها وقال محمد رح القاضي لا يقضى قبل السؤال بل يسأل منهم وان  
 جحد دموى المدعي فلما شهد عليه الشهود قال هم مدول في بعض الروايات جعل هذا على  
 الخلاف الذي تقدم مندهما يقضى القاضي من غير سؤال وعند محمد رح لا يقضى مالم يسأل  
 من غيره وذكر في الجامع الصغير ان في هذا الوجه لا يصح تعديل الخصم في قول ابي يوسف  
 ومحمد رح ويكون تعديله بمنزلة العدم وفي بعض الروايات من محمد رح في هذا الوجه يقول  
 القاضي للخصم ماذا تقول اصدقوا في الشهادة ام كذبوا ان قال صدقوا فقد اقر بما ادعى المدعي



وان قال كذبوا لا يقضى وان كان فاسقا او مستورا لا يصح تعديله ولا يقضى القاضي ولا يجعل قول الخصم هم مدول اقرا علي نفسه بالحق واذ لم يصح تعديله اذا كان فاسقا او مستورا يسأله القاضي صدق الشهود ام كذبوا فان قال صدقوا كان ذلك اقرارا فيقضى القاضي باقراره وان قال كذبوا لا يقضى هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اعد لهما قبل ان يشهدا عليه ثم شهدا عليه فانكر المشهود عليه ما شهدا به فالقاضي لا يكتفى بذلك التعديل كذا في المحيط \* رجل شهد عليه شاهدان بحق فعدل احدهما فقال هو عدل الا انه غلط او وهم فان القاضي يسأل من الشاهد الآخر فان عدل الشاهد الثاني قضى القاضي بشهادتهما لان قوله غلط او وهم ليس بحرج كذا في فتاوى قاضيخان \* ان شهدا عليه فقال بعد ما شهدا عليه الذي شهد به فلان علي حق او قال الذي شهد به فلان علي هو الحق الزمه القاضي ولم يسأل من الآخر وان قال ذلك قبل ان يشهدا عليه بان قال الذي يشهد به فلان علي حق او قال الذي يشهد به فلان علي هو الحق فلما شهدا عليه قال للقاضي سل عنهما فانهما شهدا علي بباطل وما كنت اظنهما يشهدان علي بما شهدا به يلزمه ذلك ويسأل القاضي عنهما فان عدلا مضى بشهادتهما وان لم يعد لالا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* وفي فتاوى ابي الليث شاهدان شهدا عند القاضي والحاكم يعرف احدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر فزكاه المعروف بالعدالة قال نصير لا يقبل تعديله ومن ابي سلمة روايتان ومن الفقيه ابي بكر البلخي في ثلثة شهدوا عند الحاكم وهو يعرف الثالث فعدله الاثمان قال يجوز تعديلهما اياه في شهادة اخرى ولا يجوز في هذه الشهادة وانه موافق لقول نصير وانه يفتى كذا في المحيط \* لو احدى صلح ان يكون مزكيا ورسولا من القاضي الى المزكي و مترجما عن الشاهد عند ابي حنيفة و ابي يوسف رح والاثمان افضل وهذا في تزكية السرا ما في تزكية العلانية فالعدد شرط بالاجماع كذا في الكافي \* اجمعوا علي ان ما يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصر يشترط ذلك في المزكي في تزكية العلانية كذا في فتاوى قاضيخان \* وتزكية السر تقبل من العبد والاعمى والاصبى والمحدود في القذف عند ابي حنيفة و ابي يوسف رح كذا في محيط السرخسي \* والترجمان اذا كان اعمى فعن ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز ومن ابي يوسف رح انه يجوز كذا في الخلاصة \* المرأة الواحدة اذا كانت ثثة حرة جازت ترجمتها

عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح ك الرجل وهذا في الأموال وما تجوز شهادته فيه إما فيما لا تجوز شهادته  
 لأن تجوز تزجمتها كذا في المحيط \* وتصح تزكية السر من الوالد والولد والناسق في قول أبي حنيفة و  
 أبي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيهان \* وكذا كل من لا تقبل شهادته له كذا في الخلاصة \* وقبل تعديل  
 المرأة لزوجها وخبره إذا كانت امرأة بررة تخالط الناس وتعاملهم كذا في محيط السرخسي \* وأجمعوا  
 على أن اسلام المزكي شرط إذا كان المشهود عليه مسلما كذا في الخلاصة \* وأجمعوا على أنه  
 لا يشترط لفظة الشهادة في تزكية العلانية كذا في فتاوى قاضيهان \* وينبغي للقاضي أن يختار للمسئلة  
 من الشهود من كان عدلا صاحب خبرة بالناس وأن لا يكون طماعا وينبغي أن يكون فقيها  
 يعرف اسباب الجرح والتعديل وأن يكون غنيا وأن وجد ما لمافقير أو ضيا ثقة فیرما لم أو ما  
 ثقة لا يخالط الناس وثقة غير عالم يخالط الناس اختار العالم والاولى أن لا يكون المزكى مغفلا  
 ولا يكون منزويا لا يخالط الناس هكذا في المحيط \* قال في كتاب الا قضية وينبغي أن يكون المعدل  
 في العلانية هو المعدل في السر وهذا قول اصحابنا كذا في الذخيرة \* وصورة تزكية العلانية أن يجمع  
 القاضي بين المعدل والشاهد ويقول للمعدل اهذا الذي عدلته او يقول للمزكى بحضرة الشهود  
 آهؤلاء مدول مقبولوا الشهادة كذا في الكفاية \* وصورة تزكية السر أن يبعث القاضي رسولا  
 الى المزكى او يكتب اليه كتابا فيه اسماء الشهود وانسابهم وحلهم ومحالهم وموقعهم ان كان سوقيا  
 حتى يتعرف المزكى فيسأل من جيرانهم واصدقائهم كذا في النهاية \* وينفذ على يدي امينه محتوما  
 بختمه الى ذلك المزكى ولا يطلع احدا على ما في يد صاحبه حتى لا يعلم فيخدع كذا في محيط  
 السرخسي \* ثم القاضي ان شاء يجمع بين تزكية العلانية وبين تزكية السر وان شاء اكتفى بتزكية  
 السر وفي زماننا تركوا تزكية العلانية واكتفوا بتزكية السر كذا في فتاوى قاضيهان \* وقد كانت العلانية  
 وحدها في الصدر الاول ووقع الاكتفاء بالسر في زماننا تحرزا من الفتنة ويروى عن محمد رح تزكية  
 العلانية بلا موفتنة كذا في الهداية \* وينبغي للمعدل أن يختار للسؤال من الشهود من كان موصوفا بالوصاف  
 التي شرطت في المزكى كذا في النهاية \* قال شمس الائمة الحلواني انما يسأل من جيرانه اذا لم يكن بينه  
 وبينهم مداراة ظاهرة ولا تعامل هو عليهم نحو ان لا يعطى الجباية وما اشبهها وهو اختيار أبي على  
 النسفي ورواه عن محمد رح كذا في الذخيرة \* وأن لم يجد في جيرانه واهل سوقه من يصلح  
 للتعديل

للتعديل يسأل اهل محلته وان وجد كلهم غير ثقات يعتمد على ذلك بتواتر الاخبار وكذلك اذا سأل جيرانه واهل محلته وهم غير ثقات فانفقوا على تعديله او جرحه ووقع في قلبه انهم صدقوا كان ذلك بمنزلة تواتر الاخبار كذا في المحيط \* اذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فعده شاهدان عدلان هذه وسعه ان يعد له كذا في فتاوى قاضيخان \* فمن عرفه بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي اليه مدل جائز الشهادة كذا في النهاية \* ويكون تعديلا وعليه الاجتهاد كذا في فتاوى قاضيخان \* وروى من محمد رح انه قال ينبغي ان يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي اليه هو مندى مدل مرضى جائز الشهادة وبه اخذ علماءنا وقال بعضهم هذا اللفظ لا يكون تعديلا لان قوله مندى لفظ موهم الا يرى ان الشاهد اذا قال الحق مندى لهذا المدعى يكون باطلا كذا في الظهيرية \* والفقيه ابو الليث رح زيف هذا القول وقال هذا مندى ليس بشيء لان العالم بالحقيق هو الله تعالى وانما يخبر المكلف مما عنده ووقع اجتهاده كذا في المحيط \* ومن عرفه بالفسق لا يكتب شيئا احترازاً عن الهتك او يقول الله يعلم الا اذا عدله غيره وخاف انه لولم يصرح بذلك يقضى القاضي بشهادته فحينئذ يصرح بذلك كذا في العناية \* ومن لم يعرفه بعدالة ولا نسق يكتب تحت اسمه مستور ثم يرد المستورة مع امين القاضي اليه في السر كيلا يظهر فيخدم المزكى او يقصد بالانذار كذا في فتح القدير \* ينبغي ان يعدله قطعاً ولا يقول انهم مدول مندى لان الثقات اخبروني بعدالتهم ولو قال لا اعلم منهم الاخبار فلا يصح انه تعديل ولو قال هم فيما علمناهم مدول الاصح انه ليس بتعديل كذا في الخلاصة \* وفي ادب القاضي اذا قال المزكى هم مدول فهذا ليس بتعديل وكذلك اذا قال هم ثقات فالقاضي لا يكتفي به ولو قال انه مزكى يكتفي به وان قال لا اعلم منه الاصله من انواع الخبر لا يكون هذا تعديلا كذا في المحيط \* وقيل يكتفي بقوله وهو مدل لان الحرية ثابتة بالدار وهو من اهلها فلا يلزم تلك الزيادة وهذا اصح كذا في فتح القدير \* وهكذا في الكافي \* وان قال هو مدل ان لم يكن يشرب الخمر فهذا ليس بتعديل كذا في النخبة \* ان صرف المزكى الشهود بالعدالة غير انه علم ان دعوى المدعى كان باطلا او ان الشهود او هموا في بعض الشهادة ينبغي ان يبين للقاضي ما صح عنده من عدالة الشهود وايهامهم في بعض الشهادة او بطلان دعوى المدعى ثم القاضي يتفحص مما اخبر به المزكى غاية التفحص فان قيس له حقيقة ما اخبر به المزكى رد شهادة الشهود وان لم يبين له قبل هكذا في المحيط \* رجله

فريب شهد عند القاضي فان القاضي يقول له من معارفك فان ساءلهم وهم يصلحون للمسئلة  
 منهم سأل منهم في السر فان عدلوا سأل منهم في العلانية فان عدلوه قبل تعديلهم اذا كان القاضي  
 يريد ان يجمع بين نزكية السر والعلانية كذا في فتاوى قاضيخان \* وان لم يصلحوا توقف فيه وسأل  
 من المعدل الذي في بلدته ان كان في ولاية هذا القاضي وان لم يكن كتب الى قاضي ولايته  
 يتعرف من حاله هكذا في المحيط \* رجل شهد عند القاضي وهو على رأس خمسين فرسخا من  
 بلد فيه القاضي فبعث امينا على جعل ليسأل المعدل من الشاهد فاجعل على المدعى كذا  
 في محيط السرخسى \* ان كانت الشهود شهدوا على حد او قصاص سأل عنهم احياءهم وبحث  
 عن ذلك بحثا شافيا حتى يستقصى معرفة ذلك لانه اذا استقصى ربما ظهر شيء يوجب سقوط  
 الحد عنه هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف للصدر الشهيد \* اذا اتاه كتاب التعديل واحتاط  
 القاضي واراد ان يسأل من غيره ايضا فينبغي ان يدفع اليه اسماء الشهود ولا يعلمه انه سأل من  
 حالهم من غيره فان اتى الثاني بمثل ما جاء به الاول فقد انفذ ذلك كذا في محيط السرخسى \*  
 وان عدلهم احدهما وجرحهم الآخر قال ابو حنيفة وابو يوسف رح الجرح اولى كما لو عدلهم  
 اثنان وجرحهم اثنان كان الجرح اولى في قولهم وان جرحهم واحد وعدلهم اثنان تثبت  
 العدد في قولهم وان جرحهم اثنان وعدلهم عشرة كان الجرح اولى كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 اذا سأل القاضي عن الشهود وطعن فيهم لا ينبغي للقاضي ان يصرح للمدعى بان شهودك جرحوا  
 بل يقول له زد في شهودك او يقول له لم يحمد شهودك كذا في المحيط \* فان قال المدعى انا  
 آتى بمن يعدلهم من اهل الثقة والامانة او قال للقاضي اسمى لك اقواما من اهل الثقة فاسأل  
 منهم بذلك فسمى له قوما يصلحون للمسئلة فان القاضي يسمع قوله فان جاء بقوم وعدلوا او سأل  
 اولئك فعدلوا ينبغي للقاضي ان يسأل اولئك الذين طعنوا فيهم بم تطعنون عليهم لانهم يجوز  
 ان يكونوا جرحواهم بشيء يكون جرحا عندهم ولا يكون ذلك جرحا عند القاضي وعند المعدلين فبعد  
 ذلك المسئلة على وجهين اما ان يبينوا كذا لك او يبينوا بما يكون جرحا عند الكل ففي الوجه الاول  
 لا يلتفت الى ذلك ويأخذ بقول الذين عدلوا وفي الوجه الثاني الجرح اولى كذا في شرح ادب القاضي  
 للخصاف للصدر الشهيد \* وهكذا في فتاوى قاضيخان والظهيرية والواقعات والمحيط نقلنا عن العيون \*  
 وكذا لو عدل المزكى الشهود وطعن المشهود عليه وقال للقاضي هل منهم فلانا وفلانا وسمى قوما

يصلحون للمسئلة من الشهود فان القاضي يسأل منهم فان جرحوا او بينوا جرحا صالحا كان الجرح  
اولى كذا في فتاوى قاضيخان \* وهكذا في المحيط نقلا من العيون \* وفي نوادر ابن سماعة قلت  
لمحمد رح ايامر القاضي المشهود له ان ياتي من يعدل شهوده قال لا كذا في الذخيرة \* لو ثبتت عدالة  
الشهود عند القاضي وقضى بشهادتهم ثم شهدوا عند القاضي في حادثة اخرى اذا كان العهد قريبا  
لا يشتغل بتعديلهم وان كان بعيدا يشتغل به واختلفوا في الحد الفاصل بينهما والصحيح فيه قولان احدهما  
انه مقدربسته اشهر والناني انه مفوض الى رأى القاضي كذا في محيط السرخسى \* والصحيح انه  
يفوض ذلك الى رأى القاضي كذا في فتاوى قاضيخان \* والشاهدان لو عدلا بعد ماماتا  
فالقاضي يقضى بشهادتهما وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خرسا او عييا ثم عدلا لا يقضى بشهادتهما  
كذا في خزائن المفتين \* لو ان رجلا عدلا مشهورا بالرضاء ثم غاب ثم حضر وشهد وسأل المعدل عنه  
فان كانت الغيبة قريبة كان للمعدل ان يعدله وان كانت متقطعة مسيرة ستة اشهر او نحوه فان كان  
الرجل مشهورا بالرضاء كايحيى وابن ابي ليلى فله ان يعدله وان لم يكن مشهورا فالمعدل  
لا يعدل كذا في المحيط \* رجل نزل بين ظهرا نى قوم لا يعرفونه قبل ذلك فقام بين اظهرهم  
ولم يظهر لهم منه الا الصلاح والاستقامة قال محمد رح لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه  
الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان \* لو ان صبيا بلغ وشهد شهادة فحكمه حكم الغريب الذي نزل  
بين ظهرا نى قوم وهو المشهور ولو ان نصرانيا اسلم ثم شهد فان كان القاضي مرفقه عدلا في النصرانية  
يقبل شهادته ولا يثا نى وان لم يعرفه بالعدالة يسأل ممن مرفقه بالعدالة في النصرانية ويسعه ان يعدله  
من غير تأن كذا في الذخيرة \* في كتاب الاقضية من محمد رح في نصرانيين شهدا على  
نصراني وعدلا في النصرانية ثم اسلم المشهود عليه ثم اسلم الشاهدان فالقاضي لا يقضى بتلك  
الشهادة فان اعاد اشهدا تهما بعد الاسلام فالقاضي يسأل المعدل المسلم من حالهما ولو كان  
التعديل السابق من المسلمين قضى القاضي بشهادتهما لان ذلك التعديل وقع معتبرا كذا  
في المحيط \* لو مرف فسق الشاهد فغيبة منقطعة بسنة او اكثر ثم قدم ولا يدري منه الا الصلاح  
لا ينبغي للمعدل ان يجرحه كذا في الخلاصة \* ولا ينبغي ان يعدله ايضا حتى يتبين عدالته وكذلك  
الذمى لو اسلم ومرف منه ما هو جرح قبل الاسلام لا ينبغي للمعدل ان يجرحه ولا يعدله حتى  
تظهر عدالته كذا في الذخيرة \* قال محمد رح في رجل ارتكب ما يصير به ساقط الشهادة من الكبائر

ثم تاب وهمد عند القاضي قبل أن ياتى عليه زمان لا ينبغي للمعدل أن يعدله حتى ياتى عليه زمان وهو على توبته يقع في القلب انه صحت توبته كذا في المحيط \* ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح المجرد من حق الشرع او العبد وذلك بان يشهدوا ان الشهود فسقة او زناة او آكلة الربوا او شريرة الخمر او على اقرارهم انهم شهدوا بالزور وانهم رجعوا عن الشهادة او على اقرارهم انهم اجروا في هذه الشهادة او اقرارهم ان المدعى مبطل في هذه الدعوى او اقرارهم على ان لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة هكذا في فتح القدير \* ولو اقام المدعى عليه البينة على جرح فيه حق من حقوق العباد او حق من حقوق الشرع بان اقام البينة انهم زنوا وصفوا الزنا او شربوا الخمر او سرقوا منى ولم يتقدم العهدا وانهم عبدا واحدا هم عبدا وشريك المدعى والمدعى مال او قاذف والمقذوف يدعيه او محمد ودون في القذف او على اقرار المدعى انه استاجرهم على اداء هذه الشهادة تقبل كذا في الكافي \* ثم المدعى عليه اذا اقام البينة ان شاهد المدعى محمد ود في القذف فالقاضي يسأل الشهود من حده هكذا في الاصل \* لان اقامة الحدان حصل من السلطان او من فائبة تبطل شهادته وان حصل من واحد من الرعايا لا تبطل شهادته فلا بد من السؤال من ذلك وان قال حده قاضي كورة كذا فالقاضي هل يسأله في اى وقت حده لم يذكره محمد رح في الاصل وفي كتاب الا قضية ان القاضي يسأل ليعلم انه هل كان قاضيا في ذلك الوقت كذا في المحيط \* فان قال المدعى انا اقيم البينة على اقرار ذلك القاضي انه لم يحده او على انه مات قبل الوقت الذي شهدوا او على اقرار ذلك القاضي اني كنت غائبا من المصر في ذلك الوقت لا يقبل الكل كذا في الخلاصة \* لو شهدوا ان المدعى استاجرهم بعشرة واعطاهموها من مالى الذي كان في يده او انى صا لحتهم على كذا من المال ودعت اليهم على ان لا يشهدوا على الباطل وقد شهدوا وطالبهم بردا لمال او على اقرارهم بانهم لم يحضروا ذلك المجلس الذي كان فيه ذلك الامر او على اقرار المدعى انهم فسقة ونحو ذلك من اقراره بما تبطل شهادتهم تقبل هكذا في فتح القدير \* وفي نوادر بن سمان من محمد رح رجل ادعى دارا في يدي رجل فاقام على ذلك شهودا او اقام المشهود عليه شهودا ان هذا الشاهد كان يدعيها وبزمن انهاله فهذا جرح ان عدلت بينته وكذلك لو اقام بيته ان الشاهد كان يدعى الشركة كذا في المحيط \*

واذا



واذا اقام المشهود عليه البينة ان المدعى وكل الشاهد في هذه الخصومة قبل شهادتهم وقد اصرم قبلت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيين \* اذا قال المشهود عليه ان الشاهدين مبدان وقالنا نحن حران لم نملك قط فان عرفهما القاضى وعرف حريتهما لا يلتفت الى قول المشهود عليه وان كان لا يعرفهما وكانا مجهولين قبل قول المشهود عليه ولا يقبل شهادتهما الا ان يقيم المدعى او هما بينة انهما حران فحينئذ يقبل شهادتهما فان قالوا سل منا لا يقبل ذلك فان سأل منهما فاخبرا انهما حران فقبل شهادتهما كان ذلك حسنا كذا في خزائن المفتين \* وان طلب على ذلك بينة فهو احب واحسن ولو جاء انسان وادعى رقية هذا الشاهد بعد ذلك لاذكر له هذه المسئلة في الكنت قال فخر الاسلام على البزدوى وفيه شبهة يجب ان لا يسمع ان اقامت البينة على حريته ويسمع ان لم تقم البينة كذا في المحيط \* وكذا لو قال الشهود كنا عبيد الكنا عتقنا لا يقبل القاضى ذلك الا بينة كذا في فتاوى قاضيين \* وكذلك اذا قالت الشهود نحن احرار الاصل وقال المزكون كانوا عبيد الفلان اعتنقهم فالقاضى لا يقضى بشهادتهم حتى تقوم البينة على العتق وان اقام المشهود له بينة على المشهود عليه ان فلانا اعتنقهم وهو يملكهم وقضى القاضى بعنفهم كان ذلك قضاء على العتق حتى لو حضروا انكر الاتفاق لا يحتاج الى اقامة البينة عليه انتصب خصما من المولى كذا في المحيط \* ومما يتصل بذلك قال صاحب الاضية وشاهد الزور عندنا المقر على نفسه بذلك فيقول كذبت فيما شهدت متعمدا او يشهد بقتل رجل او بموته فيجىء المشهود بقتله او بموته حيا كذا في المحيط \* ولا يحكم به برد شهادته بمخالفة الدعوى او الشاهد الآخر وتكذيب المدعى له كذا في فتح القدير \* ولا اذا قال غلطت او اخطأت او ردت شهادته لتهمة كذا في النهاية \* شاهد الزور يعزرا جماعا اتصل القضاء بشهادته او لم يتصل قال ابو حنيفة رح تعزيره تشهيرة فقط كذا في الكافي \* فان كان سوقيا يبعث به القاضى الى اهل سوقه وقت الضحوة اجمع ما كانوا وان لم يكن سوقيا يبعث الى محله اجمع ما كانوا ويقول امين القاضى ان القاضى يقرأ بكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهدا ورافا خذروه وحذروه الناس كذا في المحيط \* ولا يضرب عند ابى حنيفة رح وعليه الفتوى وقالوا يضرب وجيعا ويحبس تاديبا كذا في السراجية \* ذكر شمس الائمة السرخسى انه يشهر عندهما ايضا كذا في الهداية \* قال الحاكم الامام ابو محمد الكاتب ان رجعا على سبيل التوبة والانابة والندامة لا يغزر من غير خلاف ولو رجعا على سبيل الاضرار يعزربا بالضرب من غير خلاف وان كان لا يعلم فعلى الاختلاف كذا في النهاية \* والرجال والنساء واهل الذمة في شهادة الزور سواء كذا في التبيين \*

## كتاب الرجوع عن الشهادة

وهو مشتمل على ابواب \* الباب الاول في تفسيره وركنه وشرطه وحكمه \* واما تفسيره فهو نفى ما اثبتته كذا في محيط السرخسى \* واما ركنه فهو قول الشاهد رجعت عما شهدت به او شهدت بزور . هكذا في السراج الوهاج \* واما شرطه فان يكون الرجوع عند القاضى كذا في محيط السرخسى \* سواء كان هو القاضى المشهود عنده او غيره كذا في فتح القدير \* ونمرة تظهر اذا ادعى المشهود عليه عند القاضى رجوع الشاهد في غير مجلس القاضى وانكر الشاهد ذلك واراد المشهود عليه اثباته بالبينة او استحلاف الشاهد ليس له ذلك كذا في النهاية \* وكذا اذا ادعى الرجوع مطلقا لا تسمع بينته ولا يستحلف المشهود عليه كذا في الذخيرة \* لو اقام البينة انه رجع عند قاضى كذا وضمنه المال تقبل كذا في الهداية والكافي \* رجع الشاهدان عند قاض آخر يضمنهما كذا في محيط السرخسى \* واذا اقر الشاهد عند القاضى انه رجع عند غيره صح اقراره ويجعل هذا رجوعا مبتدئا من الشاهد هكذا في المحيط \* لو رجعا عند غير قاض وضمننا المال وكتبنا به على انفسهما صكا ونسبا المال الى الوجه الذى هو له ثم جحد اذ لك عند القاضى لم يقض بذلك عليهما وكذلك لو اقر بذلك عند صاحب الشرطة او عامل كورة لبس القضاء اليه كذا في المبسوط \* اذا تصادقا عند القاضى على ان الاقرار بهذا السبب فالقاضى لا يلزمهما الضمان كذا في خزائن المفتين \* واما حكمه فايجات التعزير على كل حال سواء رجع قبل القضاء بشهادته او بعد القضاء بها والضمان مع التعزير ان رجع بعد القضاء وكان المشهود به مالا وقد ازاله بغير عوض كذا في السراج الوهاج \* وان لم يكن المشهود به مالا بان كان قصاصا او نكاحا فلا ضمان على الشاهد عند علمائنا وان صار الشاهد متلفا بشهادته وكذلك ان كان مالا وكان الاتلاف بعوض يعادله وان كان بعوض لا يعادله فبقدر العوض لاضمان ويجب في ما وراه هكذا في المحيط \* وانما يضمنان اذا قبض المدعى المال دينارا كان او عينا كذا في الهداية والكافي \* وفي الذخيرة ومبسوط وشيخ الاسلام ابن كان المشهود به عينا فلم يشهد عليه ان يضمن الشاهد بعد الرجوع قبض المشهود له العيين اولم يقبض بخلاف ما اذا كان المشهود به دينارا كذا في الكافي \* قال البزارى والذى عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالشهادة قبض المال اولا وكذا العاقب يضمن بعد الرجوع ان اتصل القضاء بالشهادة كذا في فتح القدير \*

وهكذا في الخلاصة \* وينظر الى قيمة المشهود به يوم القضاء كذا في المحيط \* فان رجع الشاهدان من شهادتهما قبل الحكم به لم يقض القاضي بشهادتهما ولم يضمنوا وان حكم بشهادتهما ثم رجعا لم ينقض الحكم كذا في الكافي \* اذا رجع الشاهد من شهادته عند غير القاضي الذي شهد عنده فقامت عليه البينة بالرجوع وبقضاء القاضي عليه بالضمن فهذا القاضي ينفذ ذلك عليه نيامره باداء الضمان وكذلك لو شهد عليه الشاهدان عند القاضي انه اقرانه رجع عند قاض من القضاة وقضى عليه بالضمن فهذا القاضي يقضى بهذه الشهادة ويلزمه الضمان كذا في المحيط \*

الباب الثاني في رجوع بعض الشهود \* ان رجع احدهما ضمن النصف والعبرة لمن بقي لا من رجع فان شهد ثلثة ورجع واحد لم يضمن وان رجع آخر ضمننا النصف كذا في الكنز \* ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا فلا ضمان على المرأة كذا في الذخيرة \* ولو شهد رجلان وامرأتان ثم رجعت المرأتان فلا ضمان عليهما ولو رجع الرجلان يضمنان نصف المال ولو رجع رجل واحد لاشيء عليه ولو رجع رجل وامرأة فعليهما ربع المال اثلاثا ثلثاه على الرجل وثلثه على المرأة ولو رجعوا جميعا فالضمان بينهم اثلاثا ثلثاه على الرجلين وثلثه على المرأتين كذا في البدائع \* ولو شهد رجل وامرأتان ثم رجعت المرأة فعليها ربع المال وان رجعت المرأتان فعليهما النصف وان رجع الرجل وحده فعليه نصف المال وان رجع رجل وامرأة فعليهما ثلثة ارباع المال على الرجل النصف وعلى المرأة الربع وان رجعوا جميعا فعلى الرجل نصف المال وعلى المرأتين النصف كذا في المبسوط \* ولو شهد رجل وثلث نسوة ثم رجعوا فعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف ومنده عليه خمسان وعليهن ثلثة الاخماس ولو رجع الرجل وامرأة فعليه النصف كله مدهما ولا يجب على المرأة شيء ومنده عليه وعلى الراجعة اثلاثا كذا في التبيين \* وان شهد رجل ومشر نسوة ثم رجع ثمان فلا ضمان عليهن فان رجعت اخرى كان عليهن ربع الحق وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس من الحق وعلى النسوة خمسة امداسه عند ابي حنيفة رج ومدهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف فان رجعت النسوة العشر دون الرجل فعليهن نصف الحق على القولين كذا في الهداية \* وان رجع مع الرجل ثمانى نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء على النسوة كذا في محيط السرخسى \* ولو رجع الرجل فعليه نصف المال بالاجماع ولو رجع رجل وامرأة فعليهما نصف المال اثلاثا ثلثاه على الرجل والثلث على المرأة

هكذا في شرح الطحاوي \* الباب الثالث في الرجوع من الشهادة في الاموال \* الجامع اربعة  
شهود وعلى آخر باربع مائة وقضى بها فرجع واحد من مائة وآخر عن تلك المائة ومائة اخرى  
والآخر من تينك المائتين ومائة اخرى فعلى الراجعين خمسون درهما اثلاثا فان رجع الرابع  
من الجميع ضمنوا المائة ارباعا وضمنوا سوى الاول خمسين ايضا اثلاثا كذا في محيط السرخسي \*  
في المنتقى رجل مات وترك مائة درهم فادعى رجلان كل واحد منهما على الميت مائة درهم  
واقام شاهدين بمحض من الوارث وقضى القاضي لكل واحد منهما بمائة درهم وقسمت المائة  
المتركة بينهما نصفان ثم رجع شاهدا احد الرجلين عن خمسين درهما وقال لم يكن الا خمسون  
درهما فزما للغيريم الآخر ثلث الخمسين وذلك ستة عشر وثلثان وفيه ايضا رجل مات وترك  
الف درهم فادعى رجل على الميت الف درهم واقام على ذلك بينة وادعى رجل آخر الف  
درهم ايضا واقام على ذلك بينة وقضى القاضي بالالف بين المدعين ثم رجعا ضمن كل شاهدين  
خمس مائة وان رجع شاهدا احد المدعين لم يضمنوا للورثة شيئا ولم يذكر في الكتاب هل يضمنان  
للمدعى الآخر على قياس المسئلة الاولى ينبغي ان يضمنوا وان رجع بعد ذلك شاهدا المدعى  
الآخر فهذا وما لورجعوا جملة سواء كذا في المحيط \* لو شهد رجل وامرأتان على الف درهم و  
رجل وامرأتان عليها وعلى مائة دينار فقضى القاضي بذلك ثم رجع رجل وامرأتان من شهادتهما  
على الدراهم دون الدنانير لم يضمنوا شيئا ولورجعوا جميعا من الدراهم والدنانير فضمن الدنانير  
على الذين شهدوا بها خاصة وضمن الدراهم عليهم جميعا عند ابي حنيفة ر ح ارباعا على كل  
امرأتين ربع وعلى كل رجل ربع وعندهما اثلاثا على كل رجل الثلث وعلى النسوة الثلث  
كذا في المبسوط \* اذا شهد اربعة على رجل بحق فشهد اثنان عليه بخمس مائة وشهد اثنان بالف  
وقضى القاضي بشهادتهم ثم رجع احد شاهدي الالف فان عليه ربع الالف وان رجع معه  
شاهد الخمسمائة فعليه ربع الالف خاصة وعليه وعلى شاهدي الخمسمائة ربع الالف اثلاثا وان  
رجع احد شاهدي الخمسمائة وحده او رجعا فلا ضمان عليهما وان رجعا جملة فعلى شاهدي  
الالف ضمان الخمسمائة التي تفرد بها يحابها والخمسمائة الاخرى ضمانها على الفريقين ارباعا  
وان رجع احد شاهدي الخمسمائة وشاهد الالف فان على شاهدي الالف نصف الالف  
خمس مائة

خمساً مائة وعليهما وعلى شاهدي الخمسمائة ربع الالف اثلاثاً وان رجع احد شاهدي الالف واحد شاهدي الخمسمائة كان على احد شاهدي الالف ولا شيء على احد شاهدي الخمسمائة كذا في المحيط \* ولو كان لرجل على آخر من يشهد انه وهبه له او تصدق به عليه او ابرأه ثم رجعا بعد القضاء ضمنا كذا في الخلاصة \* وكذا ان اشهدا انه اوفاه ثم رجعا بعد القضاء هكذا في محيط السرخسي \* ولو ادعى رجل على رجل الف درهم فاقام بها عليه شاددين واقام المشهود عليه بالالف شاهدين انه ابرأه منها او شهدا انه ابرأه من كل قليل وكثير يدعى عليه فعذر له او اجتمعت البيئتان عند القاضي فانه ينبغي له ان لا يسمع من الشهود الذين شهدوا على المال فان اخذ بشهادة شهود البراءة ففضى بهائم رجعا يكلف المشهود له بالالف البيئتين ثانياً ولا يلتفت الى ما مضى ان اراد ان يضمن شهود البراءة فان اهادهم فخصمه في ذلك شهود البراءة الذين رجعوا فان شهد الشهود على الالف انها على المدمى عليه في الاصل قضى بها على شهود البراءة ولا يرجعان بها على المشهود له بالبراءة وانما يأمر القاضي مدمى المال باعادة شهوده بعد رجوع شاهدي البراءة بمحض منهما لان المال انما وجب عليهما ساعة رجعا وهو مال حادث وجب عليهما فلا يجتري بشهادة الشهود الذين شهدوا به قبل وجوب المال عليهما لانهما كانا فصباً المال ساعة فضى القاضي له ورجعا هكذا في المبسوط \* ولو شهدا انه اجله سنة ثم رجعا بعد القضاء قبل الاجل او بعده ضمنا المال للطالب ورجعا على المطلوب الى اجله كذا في الخلاصة \* ثم هذا يتضم في رجوعهما قبل حل الاجل وكذلك لو رجعا بعد حل الاجل لان الضمان انما وجب بسبب انهما بشهادتهما فوتا عليه حق القبض وبحلول الاجل لم يتبين ان ذلك لم يكن اثلاً فلهذا كان له حق الرجوع عليهما وكان الخيار له ان شاء اخذ المطلوب وان شاء اخذ الشاهد كذا في المبسوط \* فان توى على المطلوب بموته مفلساً لم يرجعا على الطالب كذا في الخلاصة \* ولو اسقط المدين الاجل لم يضمننا كذا في البحر الرائق \* وان اكان الرجوع من الشهادة في مرض الشاهدين وقضى القاضي بالضمان عليهما فذلك بمنزلة اقرارهما بالدين في المرض حتى لو ماتا في مرضهما وعليهما دينون للصحة يبدأ بديون الصحة كذا في الذخيرة \* لو شهدا على مبد في يدي رجل انه لهذا الرجل وقضى به له وهو ابيض العين ثم ذهب البياض منه وازداد حبراً او مات عند المقضى له ثم رجعا من شهادتهما ضمنا قيمته يوم قضى به ولا يلتفت الى ما كان فيه بعد ذلك من زيادة

او نقصان والقرل قولهما في القيمة كذا في الحاوي \* الباب الرابع في الرجوع من الشهادة في البيع والهبة والرهن والعارية والوديعة والبضاعة والمضاربة والشركة والاجارة \* ان شهدا ببيع شيء بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقل من القيمة ضمنا النقصان ولا فرق بين ان يكون البيع باثا وفيه خيار البائع كذا في الهداية \* فان شهدوا انه باع من هذا عبده بالف درهم وشرط الخيار للبائع ثلثة ايام وقيمة العبد الفان فانكر البائع فحكم الحاكم بالبيع ثم رجعوا ان فسخ البائع البيع في الثلثة او اجازة فلا زمان عليهم وان لم يفسخ ولا اجازة حتى مضت الثلثة واستقر البيع ضمنوا الى تمام القيمة وذلك الف درهم كذا في المضمرات \* ولو شهدا على رجل بالشراء فقضى به ثم رجعا فان كان بمثل القيمة او اقل لم يضمنوا للمشتري شيئا وان كان باكثر من قيمته ضمنا ما زاد على قيمته للمشتري وكذا اذا شهدا عليه بالشراء بشرط الخيار للمشتري وجاز البيع بمضى المدة وان جاز باجازه لا يضمنانه كذا في التبيين \* اذا كانت لرجل امة قيمتها مائة فشهد شاهدان عليه انه باع من فلان بخمسمائة وقبض الثمن والبائع يجحد والمشتري يدعى فقضى به ثم رجعا ضمننا قيمتها مائة للبائع ولو شهدا بالبائع او لافقضى به وبالثمن ثم شهدا بقبض الثمن وقضى به ثم رجعا من الشهادتين ضمننا الثمن خمسمائة كذا في الكافي \* ادعى انه اشترى عبدا بالفيين الى سنة وقيمته الف فشهدوا عليه بذلك ثم رجعوا فللبائع الخيار ان شاء اتبع المشتري بالفيين الى سنة وان شاء اتبع الشهود بالف حالة وايهما اختار تضمينه برى الآخر فان اتبع الشهود رجعوا في المشتري بالف درهم عند حلول الاجل وبطيب لهم الالف وينصدقون بالف اخرى هكذا في المضمرات \* فان وجد المشتري بالعبد ميبا فردة فان كان بغير قضاء قاض فهذا بمنزلة بيع جديد فباعه المشتري بالبائع الف درهم ولا سبيل له على الشاهدين وان كان بقضاء القاضي برد العبد على البائع وياخذ من الشاهدين ما دفع اليهما الف درهم ويرجع الشاهدان على البائع بما دفع اليه الف درهم كذا في شرح الطحاوي \* ولو شهد ببيع عبد قيمته خمسمائة بالف درهم حالة وقضى القاضي بشهادتهما ثم شهدا ان البائع اجل المشتري الثمن الى سنة وقضى القاضي بالاجل ثم رجعا من الشهادتين جميعا ضمننا الثمن للبائع وذلك الف درهم ولو كانت الشهادة بالتأجيل مع الشهادة بالعقد يدنعه واحدة وقضى القاضي بشهادتهما كان البائع بالخيار ان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد خمسمائة حالة وان شاء اتبع المشتري بالف درهم الى سنة هكذا في المحيط \* ولو شهدا على البائع بخمسمائة



واتصل به القضاء ثم شهدا ان البائع اخرا الثمن سنة واتصل به القضاء ثم رجعا عن الشهادة تبين  
ضمننا الثمن خمسمائة عند الامام وهو قول الثاني رح اولا كذا في الوجيز للمكروري \*  
لو شهدا على البائع انه ابرأه عن كل تليل وكثير له قبله وقضى بينهم شهدا عليه انه باعه هذا العبد قبل ذلك  
واخذوا العبد فان رجعا عن البيع ضمننا القيمة وان رجعا عن البراءة ضمننا الثمن كذا في العناية \*  
رجلان شهدا لرجل ببيع عبده من فلان بالغين والمشتري بمحمد فقضى بذلك ولم يدر ما فعل  
العبد فشهدا آخران ان المشتري قبض العبد فقضى للبائع على المشتري بالغين ثم رجعا جميعا  
فان شاء المشتري ضمن الثمن شاهدي القبض وبري شاهدا البيع وان شاء ضمن شاهدي البيع  
قيمة العبد الفا فاخذا ورجع على شاهدي القبض بالغين فسلم له الف منهما ويرد على شاهدي  
البيع الفا وكذلك لو قضى بالشهادتين معا او قضى بشهادة البيع اولا كذا في شرح الجامع  
الكبير \* فان مات المبيع وقت الخصومة فلا شيء على شهود العقد لانهم شهدوا على عقد منتقض  
الا ان يتأخرا الحكم بشهادة شهود العقد فيغرمون الزيادة هكذا في الكافي \* رجل ادعى على  
رجل انه باع منه جاريته هذه بالف درهم والمشتري بمحمد ذلك فاقام عليه شاهدين فالزمه  
القاضي البيع والمشتري يعلم انه لم يشتريها ثم رجعا عن شهادتهما لم يصدقا على نقض البيع  
والمشتري في حل من وطئها في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف رح الآخر وهو قول  
محمد رح لا يحل له ان يطأها كذا في المبسوط \* شهدا انه وهب عبده من فلان وقبضه ثم رجعا  
بعد القضاء ضمننا قيمة العبد فان ضمنهما قيمة العبد لم يرجع في هبته ولا يرجع الشاهدان في العبد  
ولو كان ابيض العين يوم القضاء بالهبة ثم رجعا والبياض زائل ضمننا قيمته ابيض كذا في محيط  
السرخسي \* ولو لم يضمن المقضي عليه الشاهد القيمة نل الرجوع في العبد بقضاء القاضي كذا في  
المبسوط \* وكل جواب عرفته في الهبة فهو الجواب في الصدقة الا في فصل الرجوع فانه لا رجوع  
في الصدقة بخلاف الهبة كذا في المحيط \* مبد في يد رجل ادعى رجل انه وهبه له وسلم اليه وبرهن  
عليه وادعى آخر عليه مثله وشهدا آخران له بذلك ولم يدر التاريخ قضى بينهما نصفين فان رجعا  
الغريقان ضمن كل فريق للمواهب نصف قيمته ولا يضمن للموهوب له الا خريشا كذا في الكافي \*  
ولو شهدا بالهبة لرجل وآخران بالهبة لا خرف رجعا احدا الفريقين ضمننا نصفه للمواهب ونصفه للموهوب  
له كذا في العناية \* ادعى من له الف على آخرانه رهنه مبد بها قيمته الف والمطلوب مقر بالدين وشهد

شاهدان بالرهن ثم رجعا لم يضمنوا ولو كان فيه فضل على الدين لم يضمنوا مادام العبد حيا فان مات في يد المرتبه ضمننا الفضل على الدين فلو ادعى الراهن الرهن وانكر المرتبه لم يضمننا الفضل ويضمنان قدر الدين للمرتبه وان رجعا من الرهن دون التسليم بان قال سلم اليه هذا العبد وما رهنه لا يضمنان كذا في محيط السرخسي \* رجل له على رجل الف درهم وهو مقر بها وفي يد الطالب ثوب يساوي مائة درهم يدعى انه له فاقام المطلوب شاهدين انه له رهنه اياه بالمال وقضى به ثم هلك الثوب فذهب بمائة درهم ثم رجعا ضمننا مائة درهم للطالب ولو كان ذو اليد مقر بالثوب للراهن ضمير انه يقول هو عندي وديعة وقال الراهن بل هو رهن عندك واقام شاهدين عليه فقضى به ثم هلك ثم رجعا فلا ضمان عليهما كذا في المبسوط \* وان شهد شاهدان بوديعة في يدي رجل والمودع يجحد ذلك فقضى عليه القاضي بالقيمة ثم رجعا فانهما يضمنان ذلك وكذا لك البضاعة والعارية على هذا كذا في المحيط \* ادعى المضارب نصف الربح فشهدا به ورب المال مقر بالثلث ثم رجعا والربح لم يقبض لم يضمنان قبضه واقتسماه نصفين ثم رجعا ضمننا سدس الربح قيل هذا في كل ربح حصل قبل رجوعهما فاما ربح حصل بعد رجوعهما فان كان رأس المال مرضا فذلك وان كان نقدا قرب المال يملك فسحها فكان راضيا باستحقاق الربح كذا في محيط السرخسي \* ولو شهدا انه اعطاه بالثلث فلا ضمان عليهما في هذا الوجه اذا رجعا لان القول قول رب المال بغير شهود فلم يتلفا على المضارب شيئا بشهادتهما ولو توى رأس المال في الوجهين لم يضمننا شيئا كذا في المبسوط \* في يد رجل مال فشهدا لرجل انه شريكه شركة مفوضة فقضى له بنصف ما في يده ثم رجعا ضمننا ذلك النصف للمشهود عليه كذا في البحر الرائق \* لو شهدا انهما اشتركا ورأس مال كل واحد منهما الف على ان الربح بينهما اثلا ثاو صاحب الثلث بدمي النصف وقد رجعا قبل الشهادة فقسمة القاضي بينهما اثلاثا ثم رجعا من شهادتهما ضمننا لصاحب الثلث ما بين الثلث والنصف وما ربحا فيما اشتريا بعد الشهادة فلا ضمان عليهما فيه كذا في الحاوي \* رجل ادعى على رجل انه آجره منه شهرا بعشرة والمسنأ جريه فشهدا شاهدان على ذلك ثم رجعا فان كان في اول المدة ينظر ان كان اجرة مثل الدار مثل المسمى فلا ضمان عليهما وان كان دونه يضمنان الزيادة وان كان الدموي بعد مضي المدة يضمنان الاجرة كذا في شرح الطحاوي \* ولو ادعى رجل انه استأجر هذه الدار منه من فلان بعشرة

بعشرة دراهم واجرة مثلها مائة درهم والمواجر ينكرن شهد شاهدان وقضى القاضى ثم رجعا لم يضمنا للمواجر شيئا كذا في البدائع \* ولوركب رجل بعيرا الى مكة فعطب فقال رب البعير خصبتنى وقال الراكب استأجرته منك بكذا واقام عليه شاهدين فابراه القاضى من الضمان وانفذ عليه ماوجب من الاجر ثم رجعا من شهادتهما ضمنا قيمة البعير الا مقدار ما اخذه صاحبه من الاجر ولو كان البعير اول يوم ركبه يساوى مائتى درهم وآخر يوم عطب فيه يساوى ثلثمائة درهم لزيادة في بدنه والاجر خمسون درهما فانهما يضمنان مائتى درهم وخمسين درهما بحساب قيمته يوم عطب من اصحابنا رح من يقول هذا في قولهما اما عند ابي حنيفة رح انما يضمنان بحساب قيمته يوم ركب والاصح ان هذا قولهم جميعا كذا في المبسوط \* الباب الخامس في الرجوع من الشهادة في النكاح والطلاق والدخول والخلع \* اذا ادعت امرأة نكاحها على رجل واقامت عليه بينة وقضى بالنكاح ثم رجع الشاهدان فان كان مهر مثلها مثل المسمى او اكثر لم يضمن شيئا وان كان مهر مثلها اقل من المسمى ضمننا الزيادة للزوج كذا في الكافي \* ولو ادعى رجل على امرأة النكاح واقام على ذلك بينة والمرأة جاحدة فنقض القاضى عليها بالنكاح بالبينه ثم رجعا من شهادتهما فانهما لا يضمنان للمرأة شيئا سواء كان المسمى مثل مهر مثلها او اكثر او اقل كذا في الذخيرة \* اذا ادعى رجل على امرأة انه تزوجها على مائة درهم وقالت المرأة لا بل تزوجتنى بالالف ومهر مثلها الف درهم فشهد شاهدان انه تزوجها على مائة درهم فنقض القاضى بذلك ثم رجعا من شهادتهما فان رجعا من شهادتهما حال قيام النكاح او بعد الطلاق بعد الدخول يضمنان للمرأة تسعمائة في قول ابي حنيفة ومحمد رح وان رجعا بعد الطلاق قبل الدخول لا يضمنان للمرأة شيئا عندهم جميعا فيجبت تحكيم المتعة حتى لو زاد ضمنا لها الزيادة على خمسين عندهما هكذا في المحيط \* لو شهدا عليها انه تزوجها على الف ومهر مثلها خمسمائة وانها قبضت الالف وهى تنكر فنقض بشهادتهما ثم رجعا ضمنا لها مهر المثل لا المسمى كذا في التبيين \* ولو شهدا بالنكاح بالالف ولم يشهدا قبض الالف حتى قضى بالنكاح ثم شهدا بقبض الالف وقضى به ثم رجعا من الشهادتين ضمننا المسمى لها وهو الالف كذا في الكافي \* قال محمد رح في الجامع واذا شهد شاهدان لامرأة على رجل انه تزوجها بالالف درهم ومهر مثلها الف درهم فنقض القاضى بذلك وقبضت المرأة الفين ثم شهدا آخران ان الزوج دخل بها وطلقها ثلثا

والزوج يحدد فترق القاضي بينهما ثم رجع الشهود جميعا من شهدا نهم فالزوج بالخيار ان شاء ضمن شهود النكاح الف درهم وان شاء ضمن شهود الدخول والطلاق الف درهم فان ضمن شهود الدخول والطلاق الف درهم ليس له تضمين شهود النكاح وليس لشهود الطلاق والدخول ايضا ان يرجعوا على شهود النكاح وان ضمن شهود النكاح الف درهم يرجع على شهود الدخول والطلاق بالف اخرى وكان لشهود النكاح ان يرجعوا بالف التي ضمنوا للزوج على شهود الدخول والطلاق ثم اختلفت الروايات في حق قبض تلك الالف ذكر في الرجوع من الشهادات من المبسوط ان شهود النكاح هم الذين يقبضون ذلك وذكر في الجامع ان الزوج هو الذي يقبض ذلك ثم يدفعه الى شهود النكاح ولوجاء شهود النكاح وشهود الدخول والطلاق وشهدوا عند القاضي معا كانت العبرة بحالة القضاء فان قضى القاضي بشهادة شهود النكاح اولا بان ظهرت مدالتهم اولا فهذا والفصل الاول سواء وان اتصل القضاء بشهادة شهود الدخول والطلاق اولا بان ظهرت مدالتهم اولا وصورت ان يشهد شاهدان ان هذا الرجل دخل بهذه المرأة امس بحكم النكاح وطلقها وشهد آخران ان هذا الرجل تزوج هذه المرأة اول من امس على الف درهم فعبدلت شهود الدخول والطلاق اولا فقضى القاضي على الزوج بضمان البضع وذلك مهر مثلها وهو الف درهم ثم عدلت شهود النكاح فقضى القاضي عليه بالف اخرى ثم رجعوا جميعا لم يضمّن شهود الدخول والطلاق الا الف ويضمّن شهود النكاح ايضا الف اخرى ولا يرجع كل فريق على الفريق الاخر بشيء وان ظهرت مدالتهم الفريقين معا فقضى القاضي بشهادتهم معا ثم رجعوا جميعا فهذا ومالوقضى القاضي بشهادة شهود النكاح اولا سواء وكذلك لو كان شهود النكاح والدخول شهدوا على اقرار الزوج انه تزوج هذه المرأة ودخل بها وطلقها ثلثا وقضى القاضي على الزوج بمهر مثلها اعتبار الاقرار الثابت بالبيّنة بالثابت ميانا فلو جاءت المرأة بعد ذلك بشاهدين يشهدان على اقرار الزوج انه تزوجها على الف درهم وقضى القاضي عليه بالفصل للمرأة ثم رجع الشهود جميعا عن شهادتهم فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شهدوا على معاينة الدخول والطلاق وعلى معاينة النكاح فلوان شهود النكاح وشهود الدخول والطلاق وكوا معا وقضى القاضي بشهادتهم معا ثم رجع شهود النكاح ضمنهم الف درهم وهو الالف الزائدة على مهر المثل فان رجع شهود الدخول بعد ذلك ضمنهم الف درهم الف من ذلك للزوج والف اخرى يعطيها الزوج

الى شهود النكاح وان رجع شهود الدخول او اضمنهم الزوج الفى درهم فلولم يقبضهما الزوج حتى رجع شهود النكاح فلا ضمان للزوج على شهود النكاح امرأة مرتدة ادمت على رجل انه تزوجها في حال اسلامها على الف درهم ودخل بها وطلقها ثم كانت الردة وانكر الزوج ذلك كله ومهر مثلها الف فشهد لها شاهدان بالنكاح بالفى درهم وقضى القاضى بشهادتهم وشهد آخران على الدخول والطلاق امس وانها ارتدت اليوم وقضى القاضى بشهادتهم ثم رجعوا جميعا عن شهادتهم فشهود النكاح لا يضمنون للزوج شيئا وشهود الدخول والطلاق يضمنون للزوج الفى درهم ولو وقع القضاء بالشاهدين جميعا فهذا وما لو وقع القضاء بشهادة شهود النكاح او الاسواء لان شهود النكاح يجعل متقدما وشهود الدخول يجعل متاخرا كما هو الاصل الا اذا وجد دليل صغير ولم يوجد ولو قضى القاضى بشهادة شهود الدخول او لائم قضى بشهادة شهود النكاح ثم رجعوا جميعا عن شهادتهم ضمن شهود الدخول مهر مثلها ويضمن شهود النكاح الف الاخرى وهو الف الزائدة على مهر المثل ولا يرجع احد الفريقين على الآخر كذا فى المحيط \* اذ شهد شاهدان على رجل انه طلق امرأته والزوج ينكر ثم رجعا بعد القضاء فان كان الطلاق بعد الدخول والزوج مقربه فلا ضمان على الشاهدين وان كان قبل الدخول نقضى بنصف المهر او المتعة ثم رجعا فانهما يضمنان الزوج ذلك هكذا فى شرح الطحاوى \* قال محمد رح فى الجامع رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى شهد شاهدان على الزوج انه طلقها وفرق القاضى بينهما وقضى بنصف المهر ثم مات الزوج ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما فانهما يغرمان لورثة الزوج نصف المهر ولا يغرمان لورثة الزوج قيمة منافع بضعها ولا يغرمان للمرأة ما زاد على نصف المهر ولا ميراث للمرأة ويستوى فى حق هذا الحكم ان يكون الزوج صحيحا او مريضا كذا فى المحيط \* ولو شهد بعد موت الزوج انه طلقها فى حيوته قبل الدخول بهائم رجعا لم يضمنوا للورثة وضمنوا للمرأة نصف المهر والميراث كذا فى الكافى \* وان شهد رجل وامرأتان على طلاق امرأة ورجل وامرأتان على دخوله بها نقضى القاضى بالصداق والطلاق ثم رجعوا فعلى شهود الدخول ثلثة ارباع المهر وعلى شهود الطلاق ربع المهر ولو رجع شاهد الدخول وحده ضمن ربع المهر ولو رجع شاهد الطلاق وحده لم يضمن شيئا ولو رجع شهود الدخول كلهم ضمنوا النصف ولو كان شهود الطلاق هم الذين رجعوا لم يضمنوا شيئا ولو رجعت امرأة من شهود الطلاق وامرأة من شهود الدخول

فعلى الراجعة من شهود الدخول ثمن المهر ولا ضمان على شاهد الطلاق كذا في المبسوط \* ولو شهد رجلان على الطلاق ورجلان على الدخول ونقضى بذلك ثم رجع احد شاهدى الدخول ضمن ربع المهر فان رجع بعد ذلك احد شاهدى الطلاق لم يضمن شيأ ولورجع شاهد الطلاق واحد شاهدى الدخول ضمنوا جميعا نصف المهر على شاهدى الدخول من ذلك نصفه والباقى عليهم اثلاثا كذا في الحاوى \* ولو شهد شاهدان انه طلق امرأته واحدة و آخران انه طلقها ثلثا ولم يكن دخل بها فنقضى بالفرقة ونصف المهر لها ثم رجعوا جميعا فضمن نصف المهر على شهود الثالث ولا ضمان على شهود الواحدة كذا في الظهيرية \* ان شاهد شاهدان على رجل انه طلق امرأته ما م اول في رمضان قبل ان يدخل بها فاجاز القاضى ذلك والزمه نصف المهر ثم رجعا عن شهادتهما فضمنهما القاضى نصف المهر او لم يضمنهما حتى شهد شاهدان على الزوج انه طلقها ما م اول في شوال قبل الدخول بها لم تقبل شهادة الفريق الثانى كذا في المحيط \* ولو اقرا الزوج بذلك يرد على الشاهدين ما ضمنا قبل هذا عند ابى يوسف ومحمد رح خلافا لابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسى \* ولو شهد الفريق الثانى بالطلاق في وقت متقدم على الوقت الذى شهد به الفريق الاول قبلت الشهادة فيسقط الضمان من الفريق الاول كذا في المبسوط \* ولو شهد شاهدان على الطلاق وشاهدان على الدخول ولم يكن سمى لهامهر فنقضى بذلك ثم رجعوا ضمن شاهد الطلاق نصف المتعة وشاهد الدخول بقية المهر كذا في الحارى \* شهد شاهدان انه تزوج هذه المرأة على الف وهو مهر مثلها وقال الزوج بغير تسمية فنقضى ثم طلقها ثم رجعا فعليهما فضل ما بين المتعة الى خمسمائة ولو شهد آخران على الدخول ثم رجعوا فعلى شاهدى الدخول خمسمائة و خاصة وعليهما وعلى شاهدى التسمية فضل ما بين المتعة والخمسمائة نصفان ولو شهد آخران على الطلاق فنقضى ثم رجعوا فعلى شاهدى الدخول خمسمائة وعليهما وعلى شاهدى التسمية ما بين المتعة الى نصف المهر وعلى الفرق الثلث قدر المتعة اثلاثا كذا في محيط السرخسى \* ولو شهد على رجل انه تزوج امرأة على الف درهم والزوج يجحد ومهر مثلها خمسمائة درهم وشهد آخران انه طلقها قبل الدخول بها فنقضى بذلك ثم رجعوا فعلى شاهدى النكاح مائتان وخمسون وعلى شاهدى الطلاق مائتان وخمسون ولو شهد آخران ايضا بالدخول فالزمه



فالزمة القاضى الف درهم قبل رجوع الاربعة ثم رجعوا فعلى شاهدي النكاح خمسمائة الفضل من مهر مثلها وعلى شاهدى الدخول ثلثة ارباع الخمسمائة الاخرى وعلى شاهدى الطلاق ربعها كذا في الحاوي \* ولو شهد شاهدان انه حلف لا يقربها يوم النحر و آخران انه طلقها يوم النحر فابا بها القاضي منه ولم يكن دخل بها والزمة نصف المهر ثم رجعوا فالضمان على شهود الطلاق دون شهود الايلاء كذا في المبسوط \* ولو شهد شاهدان على امرأة لم يدخل بها زوجها انها اختلعت من زوجها على ان ابرأته من المهر والمرأة تجحد والزوج يدمى وقضى القاضي بشهادتهما ثم رجعا عن شهادتهما فانهما يضمنان للمرأة نصف المهر ولو كان الزوج قد دخل بها وباقى المسئلة بحالها ضمننا للمرأة جميع المهر كذا في الذخيرة \* واذا ادعى انه خالها على الف درهم وهى تنكر فشهد وايد لك عليها ثم رجعوا ضمنوا لها الف وان كانت المرأة هى المدعية فلا ضمان عليهم كذا في المضمرات \* الباب السادس في الرجوع من الشهادة في العتق والتدبير والكتابة \* اذا شهدا انه اعتق عبده فقضى بالعتق ثم رجعا ضمننا قيمته سواء كانا موسرين او معسرين والولاء للمولى كذا في فتح القدير \* اذا شهد شاهدان على رجل انه اعتق امته هذه فاجاز القاضي ذلك واعتقها وتزوجت ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا قيمتها للمولى ولم يسع المولى وطوها كذا في الحاوي \* اذا شهد شاهدان على رجل في شوال انه اعتق عبده في رمضان وقيمة العبد يوم الشهادة الفاد درهم وكانت قيمته في رمضان الف درهم فلم يعد لاحتى صارت قيمته ثلثة آلاف درهم ثم عد لا وقضيت بشهادتهما ثم رجعا ضمننا قيمة العبد يوم اعتقه القاضي وذلك ثلثة آلاف درهم كذا في المحيط \* وحكمه في حدوده وجزاء جنايته فيما بين رمضان الى ان اعتقه القاضي حكم الحر كذا في محيط السرخسى \* اذا شهد شاهدان انه اعتق عبده في رمضان فقضى القاضي بذلك ثم رجعا وجب عليهما الضمان ثم انهما اقاما البينة انه اعتقه في شعبان لا يسقط الضمان عنده وعندهما يسقط ولو اقاما البينة انه اعتقه في شوال لا يسقط الضمان بالاجماع كذا في شرح الطحاوى \* ولو شهد انه دبره فقضى القاضي بذلك ثم رجعا ضمننا ما نقصه التدبير فان مات المولى ويخرج العبد من ثلثه عتق وضمن الشاهدان قيمته مدبرا وان لم يكن له مال غيره عتق ثلثه ويسعى في ثلثى قيمته مدبرا ويضمن الشاهدان ثلث القيمة اذا عجل العبد الثلثين ولا يرجعان بذلك الثلث على العبد واذا لم يعجل العبد الثلثين من القيمة وعجز عنهما فللورثة ان يرجعوا به على الشاهدين ويرجع الشاهدان

بذلك على العبد كذا في المبسوط \* اذا شهد شاهدان انه اعتقه البتة وشهد آخران انه اعتقه من دهر منه وقضى القاضي بشهادتهم ثم رجعوا جميعا فالضمان على شاهدي الاعتاق لا على شاهدي التدبير ولو شهد شاهد التدبير اول مرة وقضى القاضي بشهادتهم ثم شهد شاهد الاعتاق بالاعتاق وقضى القاضي بذلك ثم رجعوا فان شاهدي التدبير يضمنان ما نقصه التدبير ويضمن شاهد الاعتاق البات قيمة مدبره وان كان شاهدا الاعتاق البات شهدا انه اعتقه قبل التدبير فاعتقه القاضي ثم رجعوا من شهادتهم ضمن شاهد الاعتاق قيمته ولم يضمن شاهد التدبير قالوا يجب ان يكون هذا الجواب على قول ابي يوسف ومحمد رح اما على قول ابي حنيفة رح فينبغي ان لا يقضى القاضي بشهادة الاعتاق كذا في المحيط \* ولو شهدا عليه انه كاتب عبده على الف درهم الى سنة ففضى بذلك ثم رجعا من الشهادة وهو يساوي الفا والفين فانهما يضمنان قيمته ويتبعان العبد بالكتابة على نحوهما ولا يعتق المكاتب حتى يؤدي والولاء للذي كاتبه وان عجز فرد في الرق كان مولاه ويرد المولى ما اخذ من الشاهدين عليهما كذا في الحاوي \* اذا شهد شاهدان على رجل انه كاتب عبده بالف درهم الى سنة وقيمة العبد خمسمائة وقضى القاضي بالكتابة ثم رجعوا من شهادتهم فان القاضي يحير المولى فان اختار تضمين الشاهدين لا يكون له اختيار اتباع المكاتب ببطل الكتابة ابدان ادى المكاتب الف درهم وقبض الشاهدان ذلك فانه يطيب لهما من ذلك خمسمائة ويتصدقان بالزيادة هذا على قول ابي حنيفة ومحمد رح وان اختار اتباع المكاتب او تقاضاه بلا تخيير القاضي لا يكون له تضمين الشاهدين ابدان ويرجع على الشاهدين بالفضل على المكاتب الى تمام قيمته علم المولى برجوع الشاهدين او لم يعلمه الا ان تكون المكاتب اقل من القيمة فان له ان يرجع على الشاهدين بالفضل على المكاتب الى تمام قيمته هكذا في المحيط \* لو شهدا على رجل انه اعتق عبده على خمسمائة وقيمته الف درهم فاعتقه القاضي ثم رجعا للمشهود عليه مخيران شاء ضمن الشاهدين الف ويرجعان على العبد بخمسمائة وان شاء رجعا على العبد بخمسمائة وايهما اختار ضمانه لم يكن له ان يرجع على الآخر بعد ذلك ابدان بشيء كذا في المبسوط \* اذا ادعى عبدا ان مولاه كاتبه على الف درهم وهي قيمته وادعى المولى انه كاتبه على الفين واقام على ذلك بمئة افقضى القاضي بالفين على المكاتب فاداهما ثم رجعا الشاهدان يضمنان الف درهم للمكاتب ولو كان المكاتب لم يدع المكاتبه ولو قال

المولى كاتبتك على الفى درهم وجمد المكاتب فاقام المولى على ذلك بينة فان القاضى لا يقضى  
 بالكتابة ببينة المولى ويقال للمكاتب ان شئت فامض على الكتابة وان شئت فدعها وكن رفيقا  
 فان كان المكاتب ادعى انه حرف جاء المولى بشاهدين فشهد انه كاتبه على الفين وقضى القاضى  
 عليه بذلك فادى المال ثم رجع الشاهدان فانهما يضمنان المكاتب الفين وان كانت قيمته اقل  
 من ذلك كذا فى المحيط \* الباب السابع فى الرجوع من الشهادة فى الولاء والنسب والولادة  
 والاولاد والمواريث \* اذا ادعى رجل على رجل انى ابنك والرجل يجحد دعواه فاقام الابن  
 البينة انه ابنة وقضى القاضى بذلك وانبت نسبه ثم رجعوا فانهم لا يضمنون شيئا للاب سواء رجعوا  
 حال حيوة الاب او بعد وفاته وكذلك لا يضمنون لسائر الورثة ما ورثه الابن المشهود له وكذلك  
 اذا ادعى رجل لولاء رجل وقال انى امتعقك والمعتق يجحد فاقام المدعى البينة على دعواه  
 ثم رجعوا لا يضمنون شيئا سواء رجعوا حال حيوة المعتق او بعد وفاته كذا فى المحيط \* لو شهدوا انه  
 ابن هذا القتيل لا وارث له غيره والقاتل يقر بالقتل عمدا فقضى بالقصاص وقتله الابن ثم رجعوا  
 فلا ضمان عليهم فى القصاص ويضمنون ما ورثه هذا الابن من القتيل لورثته المعروفين وعليهم  
 التعزير كذا فى محيط السرخسى \* اذا شهدوا بالولاء بعد موت المعتق ثم رجعوا عن شهادتهم  
 فانهم يضمنون جميع ما ورثه المعتق لورثته المعروفين واذا شهدوا بنكاح امرأة ومات الزوج  
 بعد قضاء لقاضى بالنكاح ثم رجعوا عن شهادتهم او كان الرجوع منهم حال حيوة الزوج  
 فلا ضمان عليهم ولو شهدوا بالنكاح بعد موت الزوج ثم رجعوا ضمنوا حصتها من الميراث لسائر  
 الورثة كذا فى المحيط \* لو شهدوا الرجل مسلما كان ابوه كافرا ان اباه مات مسلما وللميت ابن كافر  
 فقضى القاضى بمال ابية للمسلم ثم رجعوا عن شهادتهم يضمنون الميراث كله للكافر كذا فى المبسوط \*  
 اذا اسلم كافر ثم مات وله ابنان مسلمان كل واحد يدعى انه اسلم قبل موت ابية واقام على ذلك  
 شاهدين فورثهما القاضى ثم رجع شاهد الا حد هما ضمنا جميع ما ورثه للآخر وكذلك لو مات  
 رجل من اخ معروف فادعى احد انه ابنة وشهد له بذلك شاهدان وحكم له بالميراث ثم  
 رجعا ضمنا جميع ذلك للاخ ولو كان صبي فى يدي رجل لا يعرف اخر او بعد فشهد  
 شاهدان على اقراره انه ابنة فاثبت القاضى نسبه ثم مات الرجل وقضى له بميراثه ثم رجعا  
 عن شهادتهما له لم يضمننا شيئا كذا فى الحاوى \* ولو ان صبيا وصبية شيئا وكبرا وصغرا وتزوج

احدهما الآخر ثم جاء حربي مسلما واقام بينة انهما ولداه فقضى القاضي بذلك وفرق بينهما  
ثم رجعا عن شهادتهما لم يقبل رجوعهما عن شهادتهما ويمنع الزوج ان يطأها وان علم انهما شهدا  
بزور ولا يضمن الشاهدان شيئا عندنا ولو كانت صبية في يد رجل يزعم انها امته فشهد شاهدان  
انه اقراؤها ابنته وقضى بذلك القاضي لم يسع المولى ان يطأها وان علم انهما شهدا بزور فان رجعا  
ضمنا قيمتها ولومات وتركت ميراثا وسعه ان يأكل ميراثها وكذلك لومات الاب كانت في سعة  
من اكل ميراثه كذا في المبسوط \* رجل مات وترك عبيدين وامته واموالا فشهد شاهدان لرجل  
انه اخوه هذا الميت لابيته وامه ووارثه لا وارث له غيره وقضى له بالعبيدين والامته والاموال ثم شهد  
شاهدان لاحد العبيدين بعينه انه ابن الميت واجاز القاضي شهادتهما واعطاه الميراث وحرّم الاخ  
ثم شهد آخران ان العبد الثاني ابن الميت واجاز القاضي ذلك وجعله وارثا مع الاول وقسم المال  
بينهما نصفين ثم شهد شاهدان ان الميت اعتق هذه الامة في صحته وتزوجها وقضى بنكاحها  
وبالمهر وجعل لها الثمن وكل واحد بمجد صاحبه ان يكون وارثا ثم رجعا شاهد الابن الاول  
فانهما يضمنان جميع قيمة الابن الاول للابن الثاني والمرأة بينهما اثما ناسبة اثمانها للابن الثاني  
وثمنها للمرأة ويضمنان جميع ما ورثه الابن الاول للابن الثاني ولا يضمنان للمرأة من ميراث الابن  
الاول شيئا وكذلك لا يضمنان للاخ شيئا وكذا ان رجعا شاهد الابن الثاني ايضا وان رجعا شاهد  
المرأة ايضا ضمننا قيمة المرأة والمهر وما ورثته بين الابنين نصفين هذا اذا كان يكذب بعضهم  
بعضا يزعم انه هو الوارث دون غيره فاما اذا كان يصدق بعضهم بعضا في كونه وارثا فلا ضمان  
عليهما في شيء من ذلك وكذلك الجواب اذا ثبت ورائة الكل بشهادة شاهدين سواء شهدا بذلك  
في اوقات مختلفة او في وقت واحد بعد ان شهدا بنسب كل ابن بدعوة على حدة بان شهدا انه  
ادعى هذا ثم ادعى الآخر فقضى ثم رجعا عن شهادتهما ولا تفرق بين الفرق والفرق الواحد  
في حق الضمان للابنين والمرأة وانما الفرق بينهما في ضمان الاخ فقيما اذا كان الشهود فرقا  
لا يضمن الراجعان للاخ شيئا وان اقرا الراجعان بورثة الاخ وفيما اذا كان الفريق واحدا ضمننا  
للاخ اذا اقرا بورثته هكذا في المحيط \* لو كان في يد رجل عبد صغير وامته فشهد شاهدان انه  
اقراؤه ابنته وآخران انه اعتق هذه الامة ثم تزوجها على الف وهو بمجد فقضى بجميع ذلك ثم مات  
الرجل

الرجل من بنين سوى الصبي فقضى للمرأة بالمهر وقسم المال بينهم على الميراث ثم رجعوا  
 فشهد الابن يضمنون قيمته الانصبية منها ويضمن شهود الامة قيمتها الاميراث منها ولا يضمنون  
 غير ذلك الا ان يكون المهر اكثر من مهر مثلها فيضمنون الفضل ولكن يطرح من ذلك  
 ميراثها منه هكذا في المبحوط \* رجل له جاريتان لكل واحدة منهما ولد وادته في ملكه فشهد  
 شاهدان لاحد الولدين انه ادماه وهوينكر واخران للآخر بمثلته فقضى بالبنوة وامية الولد  
 ثم رجعوا فان كانت الشهادة والرجوع حال حيوة الوالد ضمن كل شاهدين قيمة الولد الذي  
 شهدا به ونقصان قيمة ام الولد فاذا غرما واستهلك الاب ثم مات ولا وارث له غيرهما وكل  
 واحد من الابنين يحدد صاحبه ضمن كل شاهدين للولد الآخر نصف قيمة ام الوالد الذي شهدا  
 به كذا في محيط السرخسي \* ولا يضمن كل فريق قيمة الولد الذي شهدا به كذا في المحيط \*  
 ويرجع شاهد كل واحد في ميراثه الذي ورثه بجميع ما اخذ منهم الوالد في حيوته كذا في محيط  
 السرخسي \* ولا يرجع كل فريق من الشهود على الابن المشهود له بما غرم لا خيه من نصف  
 قيمة امه بعد النقصان ولا يضمن كل فريق ما ورثه الابن الذي شهدا به الابن الآخر واذا صدق  
 كل واحد منهما صاحبه فالشهود لا يضمنون شيئا للابنين وياخذ كل فريق من الشهود ما ضمن  
 للميت من قيمة الولد المشهود له ومن نقصان قيمة امه مما ورثا عن ابيهما هكذا في المحيط \*  
 واذا كانت الشهادة حال حيوة الوالد والرجوع بعد وفاته ضمن كل شاهد لمن لم يشهدا به  
 نصف قيمة الولد المشهود له ونصف قيمة امه غير ام الولد ولم يضمن الميراث كذا في محيط  
 السرخسي \* ولا يرجع كل فريق من الشهود بما ضمن للابن الذي لم يشهد له على الابن  
 المشهود له هذا اذا كان كل ابن يحدد صاحبه فاما اذا صدق كل ابن صاحبه فالشهود لا يضمنون  
 للابن شيئا كذا في المحيط \* اذا كان كلاهما بعد موته وله اخ لاب وام ضمن كل فريق للذي  
 لم يشهدا به قيمة الولد الآخر وقيمة امه وجميع ما ورثا ولم يضمنوا للاخ شيئا كذا في محيط  
 السرخسي \* ولا يرجع كل فريق بما ضمن في ميراث المشهود له وان كانت الشهادة ثان من  
 فريق واحد بان شهدا ان المولى قال في كلمة واحدة هذان ابناي من هاتين الحاريتين وابناي  
 كبيران يدعيان ذلك مع الحاريتين فقضى ثم رجعوا فان كانتا في حيوة المولى ضمن المشهود له  
 قيمة الولدين ونقصان الاستيلاء فاذا اخذ ذلك واستهلكه ثم مات لم يغرم الشهود شيئا من قيمة

الابنين ويرجع الشهود بما ضمنوا للمولى فيما ورث الولدان من ابيهما ولا يضمن الشهود  
 للآخ شيئاً مما ورثه الابنان ان كان للميت اخ وان كانت الشهادة في حياة المولى والرجوع  
 بعد وفاته لم يغرم الشهود شيئاً للابنين ولا للآخ وان كانت الشهادة والرجوع بعد وفاته فالشهود  
 لا يغرمون للابن شيئاً ويغرمون للآخ قيمة الجاريتين وقيمة الابنين وما ورثه الابنان واذا كان  
 الشهود فريقاً واحداً والولدان صغيرين وقت الشهادة ينتظر بلوغهما فاذا بلغا فان صدق كل  
 واحد منهما الشهود في جميع ما شهدوا به فهذا ومالوكا ككبيرين وقت الشهادة وادعيا جميع  
 ما شهد به الشهود سواء فان صدق كل واحد منهما الشهود فيما شهد والده وكذبهم فيما شهدوا  
 لصاحبه فهذا ومالو شهد لكل ابن فريق على حدة وحمد كل واحد منهما صاحبه سواء ولم يذكر  
 محمد رح في الكبيرين هذا الفصل انه اذا كان الشهود فريقاً واحداً وصدق كل واحد من الابنين  
 الشهود فيما شهد والده وكذبهم فيما شهدوا لصاحبه هل تقبل شهادتهم وحكي عن القاضي الامام  
 ابي علي الحسين بن الخضر النسفي رح انه لا تقبل شهادتهم وعامة المشائخ قالوا بل الجواب  
 في حق الكبيرين والصغيرين واحد حتى يجوز القضاء للكبيرين بهذه الشهادة لان كل واحد  
 من الكبيرين وان كذب الشهود ولكن كذبهم فيما شهدوا عليه لا فيما شهد والده وهذا لا يوجب  
 خلافاً في الشهادة اذ المشهود عليه ابدى يكذب الشهود فيما يشهدون هكذا في المحيط \* رجل شهد  
 عليه شاهدان انه اقران هذا ابنه من امته هذه والرجل يحسد وقضى القاضي به ثم مات المشهود عليه  
 فشهد شاهدان بعد موته لصبي كان في يده من امته له ان الميت اقر صندنا في حال حياته  
 ان هذا الصبي ابنه من امته هذه فان القاضي يقبل هذه الشهادة بمحض من الابن الاول ويثبت  
 نسبه ويعتق امه من جميع المال ويعطيه نصف ما في يد الابن الاول فان رجع الشهود بعد هذا عن  
 شهادتهم ضمن شاهد الابن الثاني الابن الاول جميع قيمة الابن الثاني وقيمة امه وما اخذ من الميراث  
 ويضمن شاهد الابن الاول للثاني نصف قيمة الاول ونصف قيمة امه ولا يضمنان له من ميراثه  
 شيئاً كذا في الذخيرة \* في البدأ نعت شهدا على اقرار المولى ان هذه الامته ولدت منه وهو ينكر فقضى  
 القاضي بذلك ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فرجعا في حياته ضمنان نقصان قيمتها بان تقوم قنة وام ولد  
 جاز بيعها فيضمنان النقصان فان مات المولى عتقت وضمنان بقيمة اللورثة فان كان معها ولد فرجعا في  
 حياته ضمنان قيمة الولد مع ضمان نقصانها فان مات المولى بعده فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث



لم يضمن له شيئاً ورجع على الولد بما قبض الأب منهما من تركته ان كانت ~~والأفلا~~ ضمان عليه وان كان معه اخ ضمن له نصف البقية من قيمتها ويرجعان على الولد بما اخذ الأب منهما لا بما قبض الاخ ولا بضمان للاخ ما اخذه الولد من الميراث فان رجعا بعد وفات المولى فان لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان عليهما والا ضمن للاخ نصف البقية من قيمتها ونصف قيمة الولد لاميرائه ولا يرجعان على الولد هنا وان كانت الشهادة بعد موت المولى بان ترك ولد او عبد او أمة وتركه فشهدا ان هذا العبد ولدته هذه الأمة من الميت وصدقتهما الولد والأمة لا الابن وقضى ثم رجعا ضمنا بقيمة العبد والأمة ونصف الميراث انتهى كذا في البحر الرائق \* ذكر عيسى بن ابيان في نوادره رجل مات وترك اخاه لايبة لا يعلم له وارث فخير فجاء رجل وادعى انه اخو الميت لايبة وأمه واقام شاهدين انه اخو الميت لايبة وشاهدين انه اخ لأمه فان القاضي يقضى انه اخو الميت لايبة وأمه فان رجعا عن شهادتهم ضمن للذان شهدا انه اخوه لايبة ثلثي الميراث والآخران الثلث كذا في الظهيرية والمحيطين \* ولورجع احد الشاهدين اللذين شهدا انه اخ لأب واحد الشاهدين اللذين شهدا انه اخ لام ضمنا النصف بينهما اثلاثا كذا في المحيط \* ولو شهد شاهدان ان اخ لأب فقضى القاضي واعطاه نصف الميراث ثم شهد آخران انه اخ لام فقضى به واعطاه نصفه الباقي ثم رجعا عن شهادتهم ضمن كل فريق نصف المال كذا في محيط السرخسي \* ولو شهد شاهدان انه اخ لام وقضى القاضي له بسدس الميراث ثم شهد آخران انه اخ لأب وقضى القاضي له بباقي الميراث ثم رجعا فعلى اللذين شهدا انه اخ لام سدس المال وعلى اللذين شهدا انه اخ لأب خمسة اسداس المال وكذلك ان شهدوا معا وعدل احد الفريقين وقضى القاضي بشهادتهم ثم عدل الفريق الثاني وقضى القاضي بشهادتهم فانه ينظر في هذا الى القضاء فمن قضى بشهادته او لفعليه ضمان ما قضى بشهادته والباقي على الفريق الآخر ولو ان الذي ادعى انه اخ لأب وام شهد له شاهد انه اخ لأب وام وشهد له شاهد آخر انه اخ لام وشهد له شاهد آخر انه اخ لأب وقضى القاضي بالميراث ثم رجع الذي شهد انه اخ لأب وام فعليه ضمان نصف الميراث وان لم يرجع هو ولكن رجع الذي شهد انه اخ لأب فعليه ضمان ثلث المال وان رجع الذي شهد انه اخ لام فعليه ضمان سدس المال وان رجعا جملة فالضمان عليهما كذلك كذا في المحيط \* وفي نوادر عيسى بن ابيان رجل مات وترك اخا معروفا وعبد بن وأمة فشهد شاهدان لاحد العبد بن انه ابن الميت وشهد آخران للآخر انه

ابن الميت وشهد آخران للاممة انها ابنة الميت وقضى القاضي بشهادتهم وجعل الميراث بينهم ثم رجعوا  
 عن شهادتهم لم يضمنوا الا لاشيأ ويضمن كل فريق من الشهود قيمة الذي شهد وانه وميراثه  
 للآخرين ولو كان الميت ترك اخا معروفا وعبدًا وامه وشهد شاهدان للعبد انه ابنة وشهد آخران للاممة  
 انها ابنته وقضى القاضي بشهادتهم وجعل الميراث كله بين الابن والابنة ثم رجعوا جملة عن شهادتهم  
 فان شاهدي الابن يضمنان للاخ نصف الميراث ونصف قيمة العبد والابنة سدس الميراث ونصف قيمة  
 العبد ويضمن شاهد الاممة قيمتها وميراثها للابن خاصة كذا في الذخيرة \* وفي نوادر عيسى ايضاً رجل مات  
 وترك ابنة واخا لاب فاعطى القاضي البنت النصف والاخ النصف ثم جاء رجل وادعى انه اخو الميت  
 لاب وام فشهد له شاهدانه اخوة لاب وام وشهد آخرانه اخوة لاب وشهد آخرانه اخوة لام وقضى القاضي  
 بنصف الميراث له ثم رجع الذي شهدانه اخوة لابيهم وامه فان عليه ضمان نصف ما صار له من الميراث  
 وان رجع الذي شهد انه اخ لاب فعليه ضمان ثلثة اثمان ما صار له من الميراث وان رجع الذي شهدانه  
 اخ لام فعليه ضمان ثمن ما صار له من الميراث كذا في المحيط \* في نوادر ابن سماعة من ابي يوسف رح  
 رجل مات وترك ابن عم وترك الف درهم في يدي ابن العم فاقام رجل البينة انه اخوة وقضى القاضي  
 له بالالف ثم اقام رجل آخرانه ابنه وقضى القاضي له بالالف ثم رجع شاهدا الاخ من شهادتهما فليس  
 لابن العم ان يضمنهما وان رجع شاهدا الابن بعد ذلك فلا يخاف ان يضمن شاهدي الابن فاذا اخذ الالف  
 من شاهدي الابن فلا ابن العم ان يضمن شاهدي الاخ الالف كذا في الذخيرة \* رجل مات وترك  
 ابنا واخذ ميراثه فجاء رجل آخر وادعى انه ابن الميت واراد ان يشارك الابن المعروف فانكر الابن  
 المعروف ونسبه وانكر ان يكون وصل اليه شيء من الميراث فأتى بشاهدين فشهدا انه ابن الميت  
 وقضى القاضي له بنسبه ثم بشاهدين آخرين فشهدا انه وصل اليه من مال الميت كذا وكذا فقضى  
 القاضي له عليه بنصف ذلك للابن المدعى ثم رجع الشاهدان اللذان شهدا بالنسب ضمنا ما وصل  
 الى المدعى من المال فان ضمنا ذلك ثم رجع الآخران رجع شاهدا النسب عليهما به اضمنوا ولو كانوا  
 رجعوا جميعا فلا ابن المعروف بالخيار ان شاء ضمن شاهدي النسب ف يرجعان على شاهدي المال  
 وان شاء ضمن شاهدي المال كذا في المحيط \* في التاجع مات رجل من وديعة الف عند رجل  
 مقربها فاقام رجل شاهدين على انه ممة لابيهم وامه لا يعلمان وارثا غيره فقضى به له ثم جاء آخر  
 واقام

واقام البينة انه اخو الميت لابيته وامه فانه يقضى به ويسترد المال من العم فيدفع اليه فان اقام بعده  
 آخر البينة انه ابن الميت لا يعلمان له وارثا غيره يقضى له ويرده الاخ على الابن فان رجعا جميعا  
 ضمن شهود الابن للاخ ولا يضمن شهود الاخ للعم وشهود العم لا يضمنون للمودع وكذلك  
 لو جاءوا جميعا وشهدوا بجملة كذا في محيط السرخسى \* رجل مات وترك بنتا واخا لاب وام  
 واخذت البنت نصف الميراث واخذ الاخ نصف الميراث فجاء رجل آخر وادعى انه اخو الميت  
 لاب وام وجاء بشاهدين شهدا بذلك وقضى القاضي بنسبه واشركه مع الاخ المعروف في الميراث  
 ثم رجعا من شهدا دتهما انه اخ لاب وثبتا على شهادتهما انه اخ لام او على العكس ضمنا نصف  
 ما صار في يده من الميراث ولا يضمنان جميع ذلك وكذلك لو رجعا احدهما من شهادته انه اخ  
 لاب وثبت على شهدا دته انه اخ لام ورجعا الآخر من شهادته انه اخ لام وثبت على شهادته  
 انه اخ لاب ضمن كل واحد منهما الربع مما صار في يده لانهم ارجعا من نصف الشهادة وثبتا على نصف  
 الشهادة والشاهدان في هذا على النسبين والفريقان اذا شهدا كل فريق على احد النسبين سواء  
 ولو شهد كل فريق على نسب بان شهد احد الفريقين انه اخوه لابيته وشهدا الفريق الآخر انه اخوه  
 لأمه ثم رجعا احد الفريقين من شهادتهم ضمن نصف المال كذا ههنا كذا في المحيط \* رجل مات  
 وترك اخوين لام واخا لاب وادعى رجل انه اخوه لابيته وامه وشهد له شاهدان انه اخ لاب  
 وشاهدان انه اخ لام فقضى به واخذ الثلثين اللذين في يد الاخ لاب ثم رجعا ضمن اللذين شهدا  
 انه اخ لاب ثلثة ارباع ما اخذوا لآخران ربعة \* ولو ترك اخا لام مكان الاخوين لام ثم ادعى  
 رجل انه اخوه لابيته وامه فشهد له شاهدان انه اخ لام وشاهدان انه اخ لاب واخذ خمسة اسداس  
 الميراث ثم رجعا الشهود فعلى اللذين شهدا انه اخ لاب ثلثة اسداس الميراث وربع سدسه وعلى  
 الآخرين سدس المال وثلثة ارباع سدسه كذا في محيط السرخسى \* رجل مات وترك اخوين  
 لام واخا لاب فامطى القاضي الاخوين لام الثلث واعطى الاخ لاب الثلثين ثم ادعى رجل  
 انه اخوه لابيته وامه وشهد له شاهدان انه اخوه لأمه وقال شاهداى على النسب من الاب غائبان  
 فان القاضي يقضى بانه اخ لام وله ان يدخل مع اخويه لام فان قضى القاضي بذلك واشركه  
 مع الاخوين لام ثم قدم الشاهدان الآخران فشهدا انه اخ لاب فان القاضي يقضى بانه اخ لاب  
 وام ويرجع الاخوة من الام على الاخ لاب بما اخذ منهم فيستكمل الاخوة من الام الثلث

ويأخذ الاخ لاب وام الباقي من الاخ لاب فيستكمل الاخ لاب وام الثلثين فان رجعت الشهود بعد ذلك من الشهادة فلا ضمان على اللذين شهدا انه اخ لام ويضمن اللذان شهدا انه اخ لاب جميع الثلثين للاخ لاب ولو كان اقام اول شاهدين انه اخ لاب وقضى القاضى له بذلك واخذ نصف ما في يدي الاخ لاب ثم جاء بشاهدين انه اخ لام وقضى القاضى بذلك واخذ ما بقى من يدي الاخ لاب ثم رجعوا جميعا فعلى كل فريق نصف الضمان كذا في المحيط \* الباب الثامن في الرجوع من الشهادة في الوصية \* ادعى رجل ان فلانا الميت اوصى له بالثالث من كل شيء فاذا لم يبينه فقضى ثم رجعوا وضمنوا جميعا لثالث وكذا لك لو شهدوا انه اوصى له بالثالث في حيوة الميت فلم يختصموا حتى مات كذا في محيط السرخسى \* لو شهدوا بعد موته انه اوصى بهذه الجارية لهذا المدعى وهي تخرج من ثلثه نقضى له بها فاستولد هائم رجعا من الشهادة ضمنا قيمتها يوم قضى بها ولم يضمنوا العقر ولا قيمة الولد وكذلك لو ولدت من غيره لم يضمنوا للمورثة شيئا من قيمة لولد ومن العقر كذا في المبسوط \* فان وقع الاختلاف بين الشهود وبين الورثة في قيمة الجارية يوم القضاء فقالت الشهود كانت قيمتها يوم القضاء ألف درهم وقالت الورثة لابل كانت ألفي درهم فان كانت الجارية ميتة فالقول قول الشهود وان كانت الجارية فائمة بحكم الحال فان كانت قيمتها في الحال ألفي درهم فالقول قول الورثة وان كانت قيمتها في الحال ألف درهم فالقول قول الشهود فان كانت قيمتها في الحال ألفي درهم واقام الشهود بينة ان قيمتها يوم القضاء كانت ألف درهم واخذ بمبنتهم وكذا اذا كانت قيمتها في الحال ألف درهم واقامت الورثة بينة ان قيمتها يوم القضاء كانت ألفي درهم اخذ بمبنتهم وان اقاموا جميعا البينة فالبينة بينة الورثة كذا في المحيط \* مات رجل من ثلثة آلاف وابن فشهد رجلان ان الميت اوصى لهذا الرجل بثلث ما له وآخران لا خير بمثله وآخران بالثلث بمثله والا بن جاحد والموصى لهم بعضهم يحدد بعضا فقضى القاضى بالثلث بينهم ثم رجعوا جميعا لم يضمنوا الا بن شيئا كذا في محيط السرخسى \* ويضمن كل فريق للموصى لهما اللذين لم يشهد لهما هذا الفريق ثلث الثلث وكذلك لو عدلت شهود الاول اولا وقضى له بكل الثلث ثم عدلت شهود الآخرو وقضى له بنصف ما اخذ الاول ثم عدلت شهود الثالث وقضى له بثلث ما اخذ اثم رجعوا هكذا في المحيط \* لو شهدا بالوصية لواحد فقضى له وشهد آخران انه رجع من هذه الوصية واوصى بالثلث لهذا وقضى بهوا مترد من الاول ثم شهد آخران انه رجع من هذه

الوصية واوصى بالثلث لهذا فقضى به واسترد من الاوسط ثم رجعوا جميعا ضمن الاخيران للاوسط كل الثلث وضمن الاوسطان للاول نصف الثلث ولا يضمن شاهدا الاول شيئا ولم يضمنوا للوارث شيئا كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يرجعوا ولكن وجدا حد شاهدي الاوسط عبدا فالثلث بين الاكبر والا صغر نصفان كذا في المحيط \* مات وترك ثلثة آلاف واوصى بثلث ماله لرجل ودفع اليه فشهدا ثنان انه رجع عن الوصية وقضى به للورثة ثم شهد هذان انه اوصى بالثلث لآخر وقضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمنا الثلث مرتين مرة للورثة ومرة للموصى له الاول ولو شهدا بالرجوع والوصية ثم رجعا بعد القضاء او شهدا بالرجوع وحده ولم يقض به حتى شهدا بالثلث للثاني ضمنا للاول لا للوارث ولو شهدا بهما معا وقضى للآخر ثم رجعا عن الوصية الثانية دون الرجوع من الاول سئلا لينكشف وجه الحكم اترجعان من الشهادة بالرجوع ام لان سكتا او ثبتا على الرجوع ضمنا الثلث للوارث فان رجعا بعده من الشهادة بالرجوع عن الوصية الاول ضمنا للموصى له الاول ثلثا آخر وسلم للوارث ما اخذ منهما وان رجعا من الشهادة بالرجوع حين سئلا ضمنا الثلث للموصى له الاول دون الوارث ولورجعا اولاً من الرجوع دون الوصية ضمنا نصف الثلث للاول وان رجعا بعده من الوصية ضمنا للاول بقيته كذا في الكافي \* رجل مات عن ثلثة اعباد قيمتهم سواء فشهد شاهدان انه اوصى بهذا العبد لهذا وقضى له ثم شهد آخران بالرجوع عنه وبالوصية بهذا العبد الآخر لهذا الآخر وقضى ورد العبد الاول الى الورثة وشهد آخران انه اوصى بهذا العبد الثالث لثالث ورجع عن الثاني وقضى به ثم رجعوا فلا ضمان على شهود الاول لاحد ويضمن شهود الثاني نصف قيمة العبد الاول يضمن شهود الثالث للثاني قيمة عبده ولا ضمان للموارث على احد ولو شهدوا بجملة ومعدلوا بجملة وقضى للثالث فان رجعوا بعد ذلك ضمن شهود الثالث للوارث ولا شيء على شهود الاول والثاني فان اراد الاوسط تضمين شهود الثالث يقيم البينة عليهم بالوصية فيضمنهم ثم يرجع الشهود على الورثة وان اراد الاول تضمين شهود الثاني يقيم البينة على الوصية فيقضى له عليها بنصف قيمة العبد الاول كذا في محيط السرخسي \* وان ترك عبدين قيمة كل واحد الف وثلث ماله الف فشهد كل فريق لرجل بعبد وصية وقضى لكل واحد بنصف عبده ورجعا لا ضمان للوارث ما بهما وضمن كل فريق للموصى له الآخر نصف قيمة عبده وان خرجا من ثلثه ضمن كل فريق الموارث قيمة العبد الذي شهد به وان كان ثلث

ماله العا وخمسمائة قضى لكل واحد بثلاثة ارباع عبده فان رجعا ضمن كل فريق خمسمائة للورثة  
 وضمن كل فريق للموصى له الآخر مائتين وخمسين قيمة ربع العبد ولو كان ثلثه الفين وقيمة  
 احدهما الفان وقيمة الآخر الف قضى لكل واحد بثلاثي عبده فان رجعوا ضمن فريق الالفين الفان  
 للورثة وضمن ثلث الالف للموصى له الآخر وضمن فريق الالف ثلثي الالف للموصى له بالعبد  
 الاربعة ولا شيء للورثة عليهما ولو كان كل واحد يساوي الف وثلث ماله الف وشهد الفريق الثاني  
 بالرجوع والوصية ضمنا للموصى له الاول قيمة عبده فلا شيء للورثة على الاول ولا على الثاني  
 ولو خرجا من ثلثه وثلثه الفان ضمن شهود الثاني الاول قيمة عبده وللورثة قيمة الثاني ولو كان  
 ثلثه الف وخمسمائة ضمن شهود الثاني الاول قيمة عبده وللورثة نصف قيمة الثاني كذا في الكافي \*  
 لو شهدا ان الميت اوصى الى هذا في تركته فقضى القاضي ثم رجعا فلا ضمان عليهما ان استهلك  
 الوصى شيئا انما الضمان على الوصى كذا في الحاوي \* الباب التاسع في الرجوع من الشهادة  
 في الحدود والجنايات \* اذا شهد شاهدان على رجل بسرقة الف درهم بعينها فقطعت يده ثم رجعا  
 ضمنا دية اليد في مالهما ولا قصاص عليهما عندنا وضمننا الالف ايضا لانهما اتلفاه على المشهود عليه  
 وكذلك كل قصاص في نفس اود ونها كذا في المبسوط \* ولو شهدوا عليه بسرقتين فقطعت يده ثم رجعا  
 من احدهما فلا ضمان كذا في العتابة \* اربعة شهدوا على رجل بالزنا وشهد شاهدان عليه  
 بالا حصان فاجاز القاضي شهادتهم وامر برجمه ثم رجعوا جميعا من شهادتهم فان شهود الزنا يضمنون  
 الدية ويحدون حد القذف عند علماءنا المثلث ولا ضمان على شهود الا حصان كذا في المحيط \*  
 ولو شهدا اربعة على رجل بالزنا ولم يحصن فجلده الامام وجرحه السياط ثم رجعوا من الشهادة  
 فعند ابي حنيفة رح ليس عليهم ارش الجراحة خلا فاليهما ولو لم يجرحه السياط فلا ضمان عليهم  
 بالاتفاق وعلى هذا حد القذف وحد الخمر والتعزير كذا في المبسوط \* لو رجع واحد من الشهود  
 قبل ان يحكم بهما احدهما ولو رجع واحد منهم بعد الحكم قبل الاستيفاء قال ابو حنيفة وابو يوسف رح  
 يحدون وقال محمد رح يحد الراجع ولو رجع احدهم بعد استيفاء الجلد فعليه الحد خاصة كذا  
 في الحاوي \* ولو شهدا اربعة على رجل بالزنا والا حصان فقضى القاضي بذلك وامر برجمه  
 فرجعوا من الشهادة وجرحته العجاجة وهو حي فان القاضي يدرا عنه الرجم وهم ضامنون  
 ارش



ارش جراحته كذا في المبسوط \* اذا شهد شاهدان على رجل انه اعتق عبده وشهد عليه اربعة بالزنا والاحصان وقضى القاضى بشهادتهم واعتقه ورجمه ثم رجعوا من شهادتهم فان على شهود العتق قيمته لمولاه وعلى شهود الزنا الدية وتكون الدية للمولى اذا لم يكن للمرجوم وارث اخر من العصبات كذا في المحيط \* ولو كان احد شاهدى العتق احدا الاربعة ضمن حصته من الدية مع حصته من القيمة كذا في الحاوى \* ولو شهد اربعة على العتق والزنا والاحصان فامضى القاضى ذلك كله ثم رجعوا عن العتق ضمنوا القيمة ولا شىء عليهم من الدية ولورجع اثنان من الزنا واثنان آخران من العتق لاشىء على اللذين رجعا من العتق وعلى اللذين رجعا من الزنا نصف الدية وحد القذف كذا في المبسوط \* شهدوا على مورثهم اى ابيهم او اخيهم او عمهم او ابن عمهم المحصن بالزنا رجم ولا تعتبر تهمة استعجال الارث فان رجم ولم يصيبوا مقتلة فرجع واحد غرم ربع دية وورث الراجع فان اصابوا مقتلا فرجع واحد وكذبوه في الرجوع لم يغرم شىء وورث وان قالوا شهدت بباطل لانك ما رأيت زناه ورأيناه غرم ربع الدية لهم ولا يرث وان كذبوه في الشهادة وصدقوه في الرجوع غرموا دية وحد والقذف وجرموا من الارث وصرف الى اقرب الناس اليه كذا في الكافي \* اذا شهد بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمنا الدية ولا يقتص منهما كذا في المضمرات \* لو شهدا انه قتل فلانا خطأ ثم رجعا ضمنا الدية ويكون في مالهما وكذا لو شهدا انه قطع يد فلان خطأ وقضى القاضى ثم رجعا ضمنا دية اليد كذا في البدائع \* ثلثة شهدوا بالقتل عمدا فقاضى للمولى بالقود فضربه فقطع يده ثم رجع واحد منهم فلقود على حاله فان قتله المولى ثم رجع آخر فلا ضمان على المولى ويضمن الراجع الاول ربع دية اليد في ماله ثلثا ذلك في السنة الاولى وثلثه في السنة الثانية ويضمن الراجع الثانى نصف دية النفس في ماله في ثلث سنين في كل سنة ثلثة فان رجع آخر مع ذلك غرم نصف الدية في ثلث سنين في كل سنة ثلثة ويضمن الراجع الاول مضل ما بين ربع دية اليد الى ثلثها فان وجد الشاهد الثالث عبدا كانت دية اليد كاملة على الاول والثانى ودية النفس على ما قلناه المولى في ثلث سنين ثلثة شهدوا بالقتل العمد فقاضى فقطع المولى يده ثم رجع واحد فقطع رجله ثم رجع آخر بطل القود على عامة الروايات فان برى من الجراحين فعلى الاول ربع الدية وعلى الثانى ربع الدية ونصف ارش الرجل فان كان الثالث عبدا كانت دية الرجل على المولى فان مات منهما والثالث عبدا فعلى الراجعين نصف

الدية ونصفها على عاقلة الرلى فان رجع الثالث ولم يظهر انه مبد فان برى منهما فارش اليد عليهم اثلاثا وارش الرجل على الثانى والثالث نصفان فان مات من ذلك كله فالدية عليهم اثلاثا كذا في محيط السرخسى \* رجل آدمى على رجل انه قطع يدولىه خطاء ومات منها وجاء ببينة شهدوا عليه انه قطع يدولىه خطاء ولم يشهدوا انه مات منها وجاء بشاهدين آخرين شهدا انه مات من البدولم يشهدوا على النطع فقضى بالدية على ما قلته ثم رجع الشهود على النطع خاصة فانهما يضمنان جميع الدية ثم ان رجع شاهدا الموت فشهود النطع يرجعون عليهم وكذلك لو ان رجلا آدمى على رجل انه قطع اصبعاه منه من المفصل خطاء وان كفه شلت منها وانكر المدعى عليه ذلك فجاء المدعى بشاهدين شهدا على النطع ولم يشهدا على الشلل وجاء بشاهدين آخرين شهدا على ان كفه شلت منها فقضى على ما قلته القاطع بدية الكف ثم رجع شاهدا النطع فانهما يضمنان جميع ارش الكف ثم ان رجع اللذان شهدا على الشلل فان شاهدى النطع يرجعان على شاهدى الشلل لجميع ارش الكف الارش الاصبع فيكون على اللذين شهدا بالضربة خاصة هكذا في الذخيرة \* شهدا بقتل عبده رجلا خطاء وآخران باصاقة فتضى بهما معا او بالقتل او لافرجعوا ضمن شهود القاتل الغاقيمته وشهود العتق عشرة آلاف الف قيمته وتسعة آلاف تمام الدية فان شهدوا بعتقه ارلا وقضى به ثم شهد آخران انه قتله نبيل العتق والمولى يعلم به ثم رجعوا ضمن شهود العتق قيمته وشهود الجناية عشرة آلاف كذا في الكافي \* ان شهدا بعتق معلق بان شهدا ان عبده قتل ولى هذا الرجل اول من امس وهو يعلم بقيمة العبد الف درهم و آخران انه قال امس ان دخل مبدى الدار فهو حر و آخران انه دخل الدار اليوم وقضى بهائم رجعوا ضمن شهود اليمين ارش الجناية وضمن شهود الجناية الف درهم ولا شىء على شهود الدخول كذا في محيط السرخسى \* ومن محمد رح في الاملاء شاهدان شهدا على رجل انه قتل ابن هذا الرجل عمدا وشهد هذان الشاهدان على هذا الرجل ايضا انه قتل ابن هذا الرجل الآخر عمدا والابولن يدميان ولا وارث لهما من المقتولين غير هذين الابوين فقضى القاضي بالقصاص وقتله الابولن ثم رجعا ضمن احد الابنين وقتلا لم يقتل ابن هذا ضمننا نصف الدية ولو لم يرجعا ضمن شهدتهما ولكن جاء احد الابنين حيا فلولي المقتول ان يضم من نصف الدية ان شاء الشاهدين وان شاء الاب القاتل الذى جاء ابنه حيا ولو كان المقتولان ابني رجل واحد وقضى القاضي له بالقصاص وقتله الاب بابنيه ثم رجع الشاهدان من قتل احد

لابنين فلا ضمان عليهما كذا في المحيط \* الباب العاشر في الرجوع عن الشهادة على الشهادة  
 قال محمد رح في الاصل اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين لرجل ثم رجع الاصول والفروع  
 جميعا قال ابو حنيفة وابو يوسف رح لا ضمان على الاصول وانما الضمان على الفروع وقال محمد رح  
 المشهود عليه بالخيار ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع كذا في الذخيرة \* فان ضمن الفروع  
 والفروع لا يرجعون على الاصول وان ضمن الاصول فلا اصول لا يرجعون على الفروع كذا في المحيط \*  
 ون رجع الفروع وحدهم فعليهم الضمان بخلاف كذا في الذخيرة \* وان قال شهود الفرع كذب شهود  
 الاصل او غلطوا في شهادتهم لم يلتفت الى ذلك ولو قال شهود الفرع رجعنا من شهادتنا وقال  
 شهود الاصل قد غلطنا في شهادتنا كان الضمان على شهود الفرع كذا في التاتارخانية \* وان قال  
 الفرعان للقاضي قد كانا اشهدنا على شهادتهما هذه ولكنهما رجعا عن هذه الشهادة اوقالا قد اخبرانا  
 انهما قد رجعا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما في شيء من هذا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف  
 للصدر الشهيد \* ولو رجع الاصول فقالوا لم نشهد الفروع على شهادتنا فلا ضمان على الاصول  
 بالاجماع وان قالوا اشهدنا هم غالطين او رجعنا عن ذلك فكذلك الجواب عندا بي حنيفة و  
 ابي يوسف رح وقال محمد رح ضمنوا هكذا في العناية \* اذا شهد شاهدان على شهادة اربعة  
 وشاهدان على شهادة شاهدين بحق فقضى به ثم رجعوا فعلى الشاهدين اللذين شهدا على شهادة  
 الاربعة الثلثان وعلى الشاهدين الآخرين الثلث في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح وقال  
 محمد رح الضمان على الفريقين نصفان كذا في المبسوط \* واجمعوا على انه اذا شهد شاهدان على  
 شهادة شاهدين وشهدا اربعة على شهادة شاهدين فقضى القاضي به ثم رجعوا ان الضمان على  
 الفريقين نصفان هكذا في المحيط \* اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على رجل بالف درهم  
 وشهد آخران على شهادة شاهد واحد بنلك الالف بعينها وقضى القاضي بالالف بالشهادتين  
 جميعا ثم رجع واحد من الفريق الاول وواحد من الفريق الثاني كان عليهما ثلثة اثمان للمال الثمنان  
 على احدى الاولين والثمن على احدى الآخرين ولو لم يرجع الا احد الاولين كان عليه ربع الحق  
 ولو رجع الآخران مع احد الاولين ضمنوا نصف المال يكون نصفه على الراجع من الاولين ونصفه  
 على الآخرين كذا في الذخيرة \* ولو شهد كل فريق على شهادة شاهدين ورجع واحد من هذا  
 وواحد من ذلك ضمنا ثمنين ونصفا وذكر في المبسوط النصف والا صان المذكور في المبسوط

جواب القياس والمذكور وفي الجامع جواب الاستحسان كذا في محيط السرخسي \* اذ ارجع المذكور من التزكية ضمنوا وهذا قول ابي حنيفة رح وقالوا لاضمان عليهم والصحيح قول ابي حنيفة رح كذا في المضمرات \* الباب الحادي عشر في المتفرقات \* لو ادعت امرأة على زوجها انه صالحها من نفقتها على عشرة دراهم كل شهر وقال الزوج صالحتك على خمسة فشهد شاهدان انه صالحها على عشرة فقضى بها ثم رجعا فان كانت نفقة مثلها عشرة او اكثر فلا ضمان عليهما وان كانت اقل ضمننا الفضل للزوج فيما مضى كذا في المبسوط \* اذا فرض القاضي على الزوج كل شهر لامرأته نفقة مسماة ومضت لذلك سنة ثم شهد شاهدان انه قد اوفاهما النفقة واجاز ذلك القاضي ثم رجعا عن شهادتهما فانهما يضمنان ذلك للمرأة وكذلك الوالد وكل ذي رحم محرم ممن فرض القاضي له نفقة كذا في الذخيرة \* اذا طلق امرأته قبل الدخول بها ولم يفرض لها مهر افشهد شاهدان انه صالحها من المتعة على مبددة ودفعه اليها وقبضته وهي تنكر ذلك فقضى القاضي عليها ثم رجعا شاهدان عن شهادتهما فانهما يضمنان للمرأة المتعة لقيمة العبد بخلاف ما لو شهدا انه صالحها من المتعة على العبد ولم يشهدا على قبض العبد وقضى القاضي لها بالعبد ثم رجعا عن شهادتهما فانهما يضمنان لها قيمة العبد كذا في المحيط \* ولو شهدا انه صالحه من دم عمد على الف درهم ثم رجعا لم يضمنا شيئا ايهما كان المنكر للصالح ولو شهدا انه صالحه على مشرين الغاو القاتل يحد ثم رجعا عن شهادتهما فعليهما الفضل على الدية وكذلك هذا فيما دون النفس كذا في المبسوط \* اذا شهد شاهدان على رجل انه مفاعن دم خطاء او جراحة خطاء او عمد نيه اersh وقضى القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا الدية وارش تلك الجراحة وتكون الدية عليهما في ثلث سنين وما بلغ من اersh الجراحة خمسمائة فصاعدا الى ثلث الدية نفى سنة وما زاد الى الثمانين نفى سنة اخرى وما كان اقل من خمسمائة ضمننا حالا وان كانت الدية قد وجبت حالا ولم يؤخذ منهما شيء وشهد شاهدان انه ابرأه منها وقضى بالبراءة ثم رجعا ضمننا ذلك حالا كذا في الحاوي \* شاهدان شهدا بمال ثم داهما القاضي الى الصلح فاصطلحا على بعضه ثم رجعا احدهما شاهدين لا يضمن شيئا كذا في القنية \* لو شهد شاهدان على رجل انه مبدل هذا الرجل وقضى القاضي به ثم اعتقه على مال ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمنا للمشهود عليه شيئا كذا في المبسوط \* وفي نوادر ابن جماعة

عن أبي يوسف رحمه الله إذا شهد شاهدان على عبد في يدي رجل لرجل وقضى القاضي بشهادتهما ثم ان المشهود عليه اشترى العبد من المشهود له بمائة دينار ثم رجعت الشهود من الشهادة فالمشهود عليه يرجع على الشهود بالمائة اذا لم يصدقهما ان شهادتهما حق بعد ان يرجعا من الشهادة كذا في الذخيرة \* اذا شهد شاهدان على عبد في يدي رجل انه لفلان فقضى به والذي في يديه العبد يجحد ذلك ثم رجعا من شهادتهما وصنهما القاضي القيمة فادياها او لم يؤدياها حتى وهب المشهود له العبد من المشهود عليه وقبضه فالشاهدين ببرءان من الضمان ويرجعان فيما ادياه فان رجعا الواهب في العبد وقبضه رجعا المشهود عليه بالضمان على الشاهدين ولو مات المشهود له فورث المشهود عليه العبد رجعا الشاهدان ان عليه بما ادياه اليه من القيمة كذا في الحاوي \* وكذلك اذا شهدا عليه بدين او عيى ونضى للمشهود له بذلك ثم رجعا من شهادتهما ثم مات المشهود له وورث المشهود عليه بذلك فقد برى الشاهدان من الضمان كذا في المحيط \* وكذلك لو كان العبد قتل فاخذ المشهود له قيمته فورث المشهود عليه منه تلك القيمة او مثلها من ميراثه وكذلك ان كان معه وارث آخر وفي حصته من ميراثه وفاء بتلك القيمة كذا في الحاوي \* وفي نوادر رعي بن ابان رجل ادمى جارية في يدي رجل وبناتها انهما جاريتاه وانكر الذي في يديه ان تكون الجارية للمدعى وان تكون الصبية بنتا للجارية فجاء المدعى بشاهدين شهدا ان الجارية للمدعى وجاء بشاهدين آخرين ان الصبية بنت الجارية فقضى بالجارية وبنتها للمدعى ثم رجعا اللذان شهدا ان الجارية للمدعى فان القاضي يضمنهما قيمة الامة وقيمة ولد هالان القاضي انما قضى بالولد بشهادتهما ان الجارية جارية لانه استحفاق من الاصل فكل ما كان معها من مال او ولد فهو تبع لها فكأنهم شهدوا بالولد كما شهدوا بالجارية قال رأيت رجل في يديه عبد تاجر كثير المال مات العبد وترك مالا كثيرا فجاء رجل وادعى ان العبد عبده ليأخذ ما تركه العبد وانكر الذي في يديه ان يكون العبد للمدعى وان يكون المال للعبد فجاء المدعى بشاهدين شهدا ان العبد ملك المدعى او دمه الذي كان العبد في يديه وجاء بشهود كثير شهدوا ان المال للعبد وقضى القاضي للمدعى بالعبد والمال ثم رجعا الذين شهدوا ان العبد للمدعى فانهم يضمنون المال للذي كان العبد والمال في يده وبعد ذلك ان رجعا الذين شهدوا ان الصبية بنت الامة فشهود الامة يرجعون على شهود الولد بقيمة الولد وفي المنتقى رجل ادمى امه في يدي رجل

انها امة وقضى القاضي له بالامة وقد كانت للامة ابنة في يد المدعى عليه ولم يعلم القاضي بها فاقام المدعى بعد ذلك بينة انها ابنتها فان القاضي يقضى له بالابنة ايضا تبعاللام فان قضى القاضي بذلك ثم رجع الشهود الذين شهدوا على الام انها المدعى من شهادتهم فانهم يضمنون قيمة الامة وولدها وقد مرت المسئلة من قبل قال ويستوى في هذه المسئلة ان يكون القاضي قضى بذلك معا او قضى بالام ثم بالولد بعد ذلك لان المعنى لا يوجب الفصل هكذا في المحيط \* رجل في يده عبد فشهد شاهدا ان له رجلا آخر وقضى به له ثم شهد آخران على المقتضى له بالعبد لرجل آخر انه له وقضى له ثم شهد آخران على المقتضى له الثاني ان العبد لهذا الثالث وقضى للثالث ثم رجعوا ضمن كل فريق للمشهود عليه جميع قيمة العبد كذا في الكافي \* اذا اشترى رجل دارا بالف درهم وهي قيمتها ونقد الثمن فشهد شاهدا ان هذا الرجل شفعها بدارتلوق هذه الدار المشتراة فقضى له بالسفعة ثم رجعا فلا ضمان عليهما فان كان المشتري قد بنى فيها بناء فامره القاضي بنقضه ضمن له الشاهدان قيمة بناءه حين رجعا ويكون النقص لهما كذا في الحاوي \* وفي المتن شاهدان شهدا على رجل انه اقر لهذا المدعى امس بالف درهم وقضى القاضي عليه وقبضها منه ثم رجعا من شهادتهما فلما اراد القاضي ان يضمهما الالف قالان نحن نجيثك ببينة ان هذا الذي قضيت عليه قد اقر لفلان المقتضى له بهذه الالف منذ سنة قال لا قبل ذاك منهما واضمنهما الالف ولو شهد شاهد على رجل انه اقر بعق عبده منذ شهر وشهد رجل آخر عليه انه اقر بعق عبده منذ سنة وقضى القاضي بعق العبد ثم رجعا من شهادتهما فاراد القاضي ان يضمهما قيمة العبد فقالان نحن نجىء بشاهدين آخرين يشهدان انه اقر بعق عبده منذ عشرين قال لا قبل ذلك منهما استحسانا كذا في المحيط \* لو شهد امس رجل انه وكل هذا الرجل بقبض دينه له على فلان وفلان بقر بالدين فقضى القاضي به للوكيل وقبض واستهلك ثم قدم صاحبه فانكر الوكالة ثم رجعا من شهادتهما فلا ضمان عليهما والوكيل ضامن لما استهلك من ذلك وكذلك لو شهد انه وكله بقبض ودبعة او خلة او ميراث او غير ذلك كذا في الحاوي \* اذا شهد شاهدان ذميان للذمي على ذمي بمال او بخمر او خنزير فقضى بذلك ثم رجعا من شهادتهما ضمنا لمال وقيمة الخنزير ومثل الخمر وان كان الشاهدان اسلما ثم رجعا من شهادتهما ضمنا قيمة الخنزير وفي الخمر عند محمد رح يضمنان القيمة رند ابي يوسف رح لا يضمنان شيئا ولو لم يسلم الشاهدان واسلم



المشهود عليه ثم رجعا ضمنا قيمة الخنزير ولم يضمنوا الخمر كذا في المبسوط \* ان شهد شاهدان انه قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر او قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وهي غير مدخول بها او شهد آخران بوجود الشرط ورجع الفريقان بعد الحكم فالضمان على شهود البمين دون الشرط وهو قيمة العبد او نصف المهر ولو رجع شهود الشرط وحدهم فالصحيح انهم لا يضمنون بحال ولو شهدا بالتفويض وآخران بانها طلقت او امتق فالتفويض كالشرط كذا في الكافي \* لو شهدا انه امره بالتعليق وآخران ان المأمور معلق وآخران على وجود الشرط ثم رجعوا فالضمان على شهود التعليق كذا في البحر الرائق \* ولو شهدوا بالا حضانة ثم رجعوا لم يضمنوا عندنا كذا في الكافي \*

## كتاب الوكالة

وهو مشتمل على ابواب \* الباب الاول في بيان معناها شرعا وركنها وشرطها والفاظها وحكمها وصفتها وما يتصل به \* اما معناها شرعا فهي اقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم حتى ان التصرف ان لم يكن معلوما يثبت به ادنى تصرفات الوكيل وهو الحفظ وذكر في المبسوط وقد قال علماؤنا بيمين قال لا خروك لك بما لي انه يملك بهذا اللفظ الحفظ فقط كذا في النهاية \* ولما ركنها فالالفاظ التي تثبت بها الوكالة من قوله وكنتك ببيع هذا العبد او شرائه كذا في السراج الوهاج \* وقبول الوكيل ليس بشرط لصحة الوكالة استحسانا ولكن اذا ارد الوكيل الوكالة تردده كذا ذكر محمد ربح في الاصل كذا في الذخيرة \* ولو قال شئت تبيع كذا فسكت وباع جاز ولو قال لا اقبل بطل كذا في محيط السرخسى في باب ما تقع به الوكالة \* رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فابى ان يقبلها ثم طلقها لا يقع وان لم يرد ولم يقبل صريحا ولكن طلقها يصح استحسانا ويجعل اقدامه على الطلاق قبولا للوكالة دلالة كذا في المحيط \* واذا وكل رجلا غائبا واخبره رجل بالوكالة يصير وكيله سواء كان المخبر مدلا او فاسقا اخبره من تلقاء نفسه او على سبيل الرسالة صدقة الوكيل في ذلك او كذب به كذا في الذخيرة \* واما شرطها فانواع منها ما يرجع الى الموكل وهو ان يكون ممن يملك نعل ما وكل به بنفسه فلا يصح التوكيل من المجنون والصبي الذي لا يعقل اصلا وكذا من الصبي العاقل ما لا يملكه بنفسه كالطلاق والعناق والهبة والصدقة ونحوها من التصرفات المضارة المحضة ويصح بالتصرفات النافعة كقبول الهبة والصدقة من غير اذن الولي واما التصرفات

الدائرة بين الضرر والنفع كالبيع والاجارة فان كان مأذونا في التجارة بصح منه التوكيل وان كان محجورا ينعقد موقفا على اجازة وليه او على اذن وليه بالتجارة كما اذا فعله بنفسه هكذا في البدائع \* وكل اليتيم واجاز وصيه جاز هكذا في محيط السير خسي \* والجنون الذي يحسن ويفيق اذا وكل في حال جنونه لا يصح وان وكل في حال افاقته يجوز قالوا هذا اذا كان لا فاقتة وقت معلوم حتى تعرف افاقته من جنونه بيقين فاما اذا لم يكن لا فاقتة وقت معلوم لا يجوز والمعتوه المغلوب اذا وكل رجلا يشتري له شيا او يبيع له شيا لا يجوز هكذا في المحيط \* ولا يصح التوكيل من العبد المحجور هكذا في البدائع \* وكل ما جاز للمأذون والمكاتب ان يفعلوا جاز لهما ان يوكلوا به من يفعله وليس للعبد المأذون ان يتزوج ولا يكاتب عبده كذا في المبسوط \* ولو وكل المأذون مولاه بشي من البيع والشراء وغير ذلك جاز وليس للولي ان يوكل به غيره فان وكل غيره وانفذه الوكيل جاز ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين لم يجز كذا في الحاوي \* وليس للعبد ان يوكل وكيله بصحصة او يدعى رقبته او يدعى جراحه جرحها اياه العبد او جرح هو العبد ولا بالصالح في ذلك لان الخصم في هذه الاشياء مولاه وله ان يوكل في خصومته الآخر حتى على عبده من كسبه او جنى عبده عليه او يدعى رقبته لانه في كسبه خصم كذا في المبسوط في باب وكالة المأذون والمكاتب \* عبد بين رجلين كاتب احدهما نصيبه بغير اذن شريكه فوكل المكاتب وكيله بالبيع او الشراء او الخصومة فهو جائز في نصيب الذي كاتبه فان كاتبه الآخر بعد ذلك جاز فعل الوكيل في نصيبهما جميعا استحسانا وان كان مكاتبهما فوكل وكيلان بشي من ذلك ثم عجز عن نصيب احدهما ففعل ذلك جاز في نصيبهما جميعا كذا في الحاوي \* ولو كان المكاتب بين رجلين فوكل احدهما بقبض دين له على آخر او على غيره او ببيع او شراء من الآخر او من غيره فهو جائز وكذلك ان وكله احدهما ببيع عبده من الآخر او من غيره او بالخصومة مع الآخر او مع غيره فهو جائز وكذلك لو كانت الخصومة بينهما وبين موليه جميعا فوكل ابن احدهما بذلك او عبده او مكاتبه او وكله بالبيع او الشراء فهو جائز كما يجوز مع سائر الاجانب كذا في المبسوط \* اما توكيل المرتد فموقوف ان اسلم نفذ والا فان قتل او مات او لحق بدار الحرب بطل هداى حنيقة رح كذا في البحر الرائق \* فلو لحق بدار الحرب ثم جاء مسلمانا كان القاضي قضى بلحاظه خرج وكيله عن الوكالة وان عاد قبل ان يقضى بذلك فالوكيل

فالوكيل على وكالته كذا في الحامى \* وان وكل المرتد وهو في دار الحرب وكىلا ببيع شىء من ماله في دار الاسلام لم يجز لان بلحقه بالدار زال ماله من ملكه كذا في المبسوط \* واما المرتدة فتوكيلها جائز في قولهم جميعا لان ردتها لا تعتبر في حكم ملكها فهي كالمسلمة كذا في السراج الوهاج \* وكذلك ان كان التوكيل قبل ردتها يبقى بعد الرد الا ان يוכל بتزويجها وهي مرتدة فذلك باطل حتى لو زوجها لو كىل في حال الرد لم يجز وان لم يزوجها حتى اسلمت ثم زوجها جاز كذا في المبسوط \* ولو وكلته بالتزويج وهي مسلمة ثم ارتدت ثم اسلمت فزوجها لم يجز وارتدادها اخراج له من الوكالة كذا في الحامى \* ويجوز من الذمى كما يجوز من المسلم لان حقوقهم مرمية مصونة من الضياع كحقوقنا كذا في البدائع \* واذا وكل الذمى المسلم بتقاضي خمر له على ذمى يكره للمسلم ان يقبض فان فعل برى المطلوب كذا في الحامى في فصل الوكالة بتقبض الدين \* واذا وكل الذمى المسلم ان يرهن له عند ذمى بخمرا ويوهن له خمرا بدراهم فان اضاف الوكيل الى الامروا خبره على وجه الرسالة صح وان قال اقرضنى لم يكن رهنا كذا في المبسوط في الوكالة بالرهن \* الاب اذا وكل رجلا ببيع شىء لابنه الصغير او بشراء شىء له او بالخصومة فهو جائز ووصى الاب كلاب في جواز التوكيل منه للصبي هكذا في المحيط \* ويجوز لوصى اليتيم ان يוכל بكل ما يجوز ان يفعله بنفسه من امر اليتيم كذا في السراجية \* فان كان الميتم وصيا فوكل كل واحد رجلا على حدة بشىء قام وكيل كل واحد من الوكيلين مقام موكله عند ابى حنيفة ومحمد رح الا في اشياء معدودة هكذا في المبسوط \* ومنها ما يرجع الى الوكيل وهو ان يكون ما تلا فلا تصح وكالة المجنون والصبي الذي لا يعقل واما البلوغ والحرية فليس بشرط لصحة الوكالة فتصح وكالة الصبي العاقل والعبد ما ذنوبين كانا او محجورين كذا في البدائع \* ولو وكل صبيا او عبدا ان يعتق عبده على مال او غير مال او يكاتبه فهو جائز كذا في المبسوط في باب الوكالة في العتق والكتابة \* الوكيل اذا اختلط عقله بشرب نبيذ ويعرف الشراء والقبض فهو على وكالته ولو اختلط عقله بشرب البنيج لم يجز لانه بمنزلة المعتوه كذا في خزائن المفتين \* واما العلم بالتوكيل في الجملة فشرط بلا خلاف اما علم الوكيل واما علم من يعامله حتى لو وكل رجلا ببيع عبده فباعه الوكيل من رجل قبل علمه وعلم الرجل بالتوكيل لا يجوز بيعه حتى يخبره الموكل او الوكيل بعد علمه بالوكالة واما علم الوكيل على التعيين بالتوكيل فهل هو شرط ذكر في الزيادات انه شرط وذكر في الوكالة انه ليس

بشرط كذا في البدائع \* ان قال الرجل ان هب بثوبي هذا الى فلان حتى يبيعه او اذ هب الى فلان حتى يبيعك ثوبي الذي عنده فهو جائز وهو اذن منه لفلان في بيع ذلك الثوب ان علمه المخاطب بما قاله المالك جاز ببيعة رواية واحدة وان لم يعلمه ففيه روايتان ولو قال ان هب بهذا الثوب الى القصار حتى يقصره او الى الخياط حتى يخيطه فمبصافه اذن منه للقصار والخياط في ذلك العمل حتى لا يصير غامنا بعمله بعد ذلك كذا في المبسوط في باب ما لا يجوز فيه الوكالة \* وفي وكالة الاصل اذا قال اعبدني اذهب الى فلان حتى يعتقك او حتى يكاتبك فاعتقه فلان جاز وبصير فلان وكيل بالعناق علم اولم يعلم كذا في الذخيرة والمحيط \* وكذلك لو قال لامرأته انطلقى الى فلان حتى يطلقك فطلقها فلان ولم يعلم بقع كذا في محيط السرخسى في باب ما تقع به الوكالة \* وحلم الوكيل بالوكالة شرط عمل الوكالة حتى ان من وكل غيره ببيع عبده او بطلاق امرأته والوكيل لا يعلم فطلق او باع لا يجوز بيعه ولا طلاقه هكذا ذكر محمد رح في الجامع الصغير كذا في المحيط والذخيرة \* اذا وكل انسانا لا يصير وكيل قبل العلم وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* وان وكل مسلم حربيا في دار الحرب والمسلم في دار الاسلام فالوكالة باطلة وكذا لو وكل حربى في دار الحرب مسلما في دار الاسلام واذا وكل الحربى مسلما او ذميا او حربيا بتقاضى دين له في دار الاسلام واشهد على ذلك من اهل الاسلام فخرج وكيله من دار الحرب بطلب ذلك فهو جائز وكذا اذا وكل ببيع او شراى او قبض وديعة او ما شبه ذلك واذا وكل المسلم او الذمى حربيا مستأ منا في دار الاسلام بخصومة او ببيع او غير ذلك جاز واذا التحق بدار الحرب بطلت وكالته كذا في الحاوى \* وتجاوز وكالة المرتد بان وكل مسلم مرتدا وكذا لو كان مسلما وقت التوكيل ثم ارتد فهو على وكالته الا ان يلحق بدار الحرب فتبطل وكالته كذا في البدائع \* في نوادر ابن سماعة من ابى يوسف رح ان ابا ع المضارب عبدا اشتراه بمال المضاربة من رجل فوكل المشتري رب المال بقبضه لم يجوز وكذلك لو وكل المشتري شريك البائع بقبضه منه وهو مفاوضة او وكل شريك هنان وهو من نجارتها قال ثمة كل من كنت اجيز ببيعة في العبد لا يكون وكيل للمشتري في قبضه كذا في المحيط \* واذا وكل المستامن مستامنا بخصومة ثم لحق الموكل بالدار وبقي الوكيل بحاصم فان كان الوكيل هو الذى يدعى للحربى الحق قبلت الخصومة فيه وان كان الحربى هو المدعى عليه ففي النكاح تنقطع الوكالة حين يلحق بالدار وانه نأخذ لان المقصود من الخصومة

القضاء وليس للقاضي ولاية الزام على اهل الحرب ولو وكل المستامن ذميا ببيع متاع او تقاضي دين سوى الخصومة ثم لحق بدار الحرب فهو جائز هكذا في المبسوط \* ومنها ما يرجع الى الموكل به اعلم ان الحقوق نوعان حق الله وحق العبد وحق الله نوعان نوع منه يكون الدعوى فيه شرطا كحد الغذف وحد السرقة فهذا النوع يجوز التوكيل فيه عند ابي حنيفة ومحمد رح في الاثبات سواء كان الموكل حاضرا او غائبا ويجوز في الاستيفاء اذا كان الموكل حاضرا ولا يجوز اذا كان غائبا ونوع منه لم يكن الدعوى فيه شرطا كحد الزنا وحد الشرب فهذا النوع لا يجوز التوكيل في اثباته ولا في استيفائه ثم الخلاف انما هو في حق اثبات الحد اما التوكيل باثبات المال في السرقة فمقبول بالاجماع هكذا في السراج الوهاج \* واما حقوق العباد فعلى نوعين نوع لا يجوز استيفاؤه مع الشبهة كالقصاص فيجوز التوكيل باثباته عند ابي حنيفة ومحمد رح واما التوكيل باستيفاء القصاص فان كان الموكل وهو لولى حاضرا جاز وان كان غائبا لا يجوز ونوع يجوز استيفاؤه مع الشبهة كالديون والاعيان وسائر الحقوق فيجوز التوكيل بها للخصومة في اثبات الدين والعين وسائر الحقوق سوى القصاص برضاء الخصم بخلاف ويجوز التوكيل بالتعزير اثباتا واستيفاء بالاتفاق وللوكيل ان يستوفي سواء كان الموكل حاضرا او غائبا هكذا في البدائع \* ويجوز التوكيل بالبياعات والاشريفة والاجارات والنكاح والطلاق والمعاق والخلع والصلح والا حارة والاستعارة والهبة والصدقة والاداء ونقض الحقوق والخصومات وتقاضي الديون والرهن والارتهان كذا في الذخيرة \* ولا تصح الوكالة في المباهات كالا حنطاب والاحتشاش والاستقاء واستخراج الجواهر من المعادن فما اصاب الوكيل شيئا من ذلك فهو له وكذا التوكيل بالتكدي كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يصح التوكيل بالاستقراض فلا يثبت الملك فيما استقرض للموكل الا اذا بلغ على سبيل الرسالة فيقول ارسلني اليك فلان يستقرض كذا فحينئذ يثبت الملك للمستقرض وما استقرض للوكيل وله ان يمنعها من الامر ولو هلك ملك من ماله كذا في الكافي \* ويجوز طلب الشفعة والرد بالعيب والقعدة والاستيهاب كذا في البدائع \* وليس للوكيل في الهبة ان يرجع فيها ولا ان يقبض الوديعة من المودع ولا العارية من المستعير ولا القرض ممن هو عليه ولا الرهن من المرتهن وان كانت هذه الوكالة من الملتزمين لذلك من المالك فوكل رجلا ان يرتهن عند فلان بدينة او يستعيره له او يستوهبه فان الوكيل في ذلك يضيف الى

موكله ولا يضيف الى نفسه فيقول ان زيدا اشترى منك مائة درهم بماله عليك من الدين  
لو يستعبر منك وان اضافته الى نفسه فقال هب لي او امرني او اقرضني فذلك كله للتوكيل  
دون الموكل هكذا في السراج الوهاج \* واما الفاظها فكل لفظ يدل على الاطلاق كقوله وكلتك  
او هويت او احببت او رضيت او شئت او اردت ولو قال لا انهيك من طلاق المرأة لا يكون  
توكيلا كذا في التبيين \* ولو قال واقتني فهذا توكيل وامر هكذا في المحيط \* واذا قال لغيره اجزت  
لك ببيع صدي فهذا توكيل صحيح كذا في الذخيرة \* ولو قال لغيره انت وكيلي في قبض هذا  
الدين يصير وكيلا وكذا لو قال انت حريري وكذا لو قال انت وصيي في حيوتي ولو قال انت  
وصيي لا يكون وكيلا ولو قال انت وكيلي في كل شيء يكون وكيلا بحفظ المال لا غير هو الصحيح  
وكذا لو قال انت وكيلي بكل قليل وكثير ولو قال انت وكيلي في كل شيء جائز امرك يصير وكيلا  
في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلغوا في الاعتاق والطلاق والوقف  
قال بعضهم لا يملك الا اذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه اخذ الفقيه ابو الليث هكذا  
في فتاوى قاضيهان \* ولو قال وكلتك في جميع اموري فقال له طلقت امرأتك او وقفت جميع  
ارضك الاصح انه لا يجوز ولو انفق ماله في عمارة املاكه او في نفقة مياله هل يرجع عليه بذلك  
قليل ينبغي ان يرجع على الموكل بما انفق في عمارة املاكه وبما انفق على اهله ان كان قال له  
جائز ما صنعت كذا في الخلاصة \* قال لغيره وكلتك في جميع اموري واقمتك مقام نفسي لا تكون  
الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع اموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة يتناول  
البياعات والا نكحة وفي الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان كان امرا لرجل مختلفا ليست له صناعة  
معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجرا بتجارة معروفة تنصرف الوكالة اليها لرجل له صيد قال لرجل  
ما صنعت في صيدي فهو جائز فامتنع الكل لا يجوز عند ابي حنيفة رح وعليه الفتوى هكذا في فتاوى  
قاضيهان \* اذا اكره السلطان رجلا ان يوكل بغيره بطلاق امرأته فقال المكروه لذلك الغير انت وكيلي  
فطلق الوكيل امرأته والزوج قال لم ارد به الطلاق طلقت امرأته بخلاف ما لو قال له ابتداء انت  
وكيلي وقال لم ارد به الطلاق كذا في المحيط \* اذا قال لا امرأته (توكل مني هرجه خواهي كن)  
فقال المرأة (اكر من وكيل توام خوشتن رادست بازدا شتم بسه طلاق) فقال الزوج لم ارد به  
الطلاق



الطلاق فان لم يسبق من كلام الطلاق ما يكون هذا جوابا فالقول للزوج ويسعها تصديقه اذا حلف وان سبق يقع واحدة رجعية ان كانت المرأة مدخولا بها قالوا انما يقع واحدة اذا لم يكن السابق دليلا على ارادة الثلث وهذا الجواب على قولهم ارا ما على قول ابي حنيفة رح اذا لم يكن السابق دليلا على ارادة الثلث لا يقع شيء وان كان سابقا لكلام دليل لا يقع الثلث عند الكل هكذا في الذخيرة \* قال لأجنبية هل اخالك من زوجك فقالت (توداني) اذ قال هل ازوجك من فلان او قال لغيره هل اباع عتاك اجابته (توداني) فهو اذن وتوكيل بالخلع والنكاح والبيع كذا في جواهر الاطلاق \* قال لآخر خذ هذا المال (وهو حقه مصلحت بيني بكن) لا يكون توكيلا ولو قال (هذه مصلحت است بكن روا است) فهذا توكيل بملك الاضام وغيره كذا في الوجيز المذكور \* اذا قالت المرأة للزوج في حالة الغضب (ناكروني ميكنم) قال الزوج (چه تواني كردن) فقالت (كنم بدستوري تو) فقال الزوج (بكن) فقالت (خويشتن راسه طلاق دادم) لا تطلق لانه لا يراد بهذا الطلاق مرافا كذا في المحيط \* قال لغيره اشتري جارية بالف درهم او اشتري جارية لا يصير وكبلا ويكون ذلك مشورة ولو قال اشتري جارية بالف درهم لك على شرائك درهم فحينئذ يصير وكبلا ويكون للوكيل اجر مثله ولا يزاد على درهم رجل قال لمدونه شتر لي بما عليك جارية لا يصير التوكيل في قول ابي حنيفة رح ولو قال اشتر لي بما لي عليك جارية فلان او قال هذه الجارية صم التوكيل عند الكل وكذا لو قال اسلم مالي عليك في كذا الا يصح التوكيل في قول ابي حنيفة رح ولو قال اسلم مالي عليك الى ملن في كذا صم التوكيل عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال لغيره ان لم تبع عبدي هذا فامرأتني طابق يصير ذلك الغير وكبلا بالبيع كذا في الذخيرة \* رجل قال لغيره ساطنك على كذ فهو بمنزلة قوله ولكنك كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال مالك المستغلات فوفت اليك امر مستغلاتي وكان آجرها من انسان ملك تقاضي الاجرة وتبضها وكذلك لو قال اليك امورد يوني ملك التقاضي ولو قال فوفت اليك امردوا بي وامر ماليكي ملك الحفظ والرعي والتعليق والنفقة عليهم ولو قال فوفت اليك امر امرأتني ملك طلاقها واقتصر على المجلس بخلاف ما لو قال ملكتك حيث لا يقتصر على المجلس كذا في البحر الرائق \* واما حكمها فعنه قيام الوكيل مقام الموكل في ما وكله به ولا يجبر الوكيل في اتيان ما وكل به الا في دفع اللوديعة بان قال له ادفع هذا الثوب الى فلان فقبله وضاب الامر يجبر المأمور على دفعه هكذا

في محيط السرخسي \* وأن وكله بالعتق فقبل ثم ابى ان يعتق لم يجبر عليه كذا في الحاوي \*  
ومنه ان ليس للوكيل ان يوكل غيره بما وكل الا ان يطلق له الذي وكله او يخبر امره في  
ما وكل به فيكون له ذلك كذا في شرح الطحاوي \* وكل رجلا بالخصومة وقال ما صنعت من شيء  
فهو جائز فوكل الوكيل بذلك غيره جاز توكله ويكون الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول  
لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل الاول او مزله للموكل او جن او ارتد ولحق بدار  
الحرب لا ينزل الوكيل الثاني ولو مات الموكل الاول او جن او ارتد ولحق بدار الحرب  
ينزل الوكيلان ولو عزل الاول الثاني جاز مزله ولو ان الوكيل وكل غيره وقال له ما صنعت  
من شيء فهو جائز لم يكن للوكيل الثاني ان يوكل غيره كذا في فتاوى قاضيخان \* وكل العبد  
التاجر مولا بقبض ديونه فليس للمولى ان يوكل غيره فان وكل المولى مع هذا وباشر  
وكيله هل يجوز ينظر ان لم يكن على العبد دين يجوز وان كان عليه دين لا يجوز كذا في محيط  
السرخسي في توكل العبد المأذون والمكاتب \* واما صفتها فانها من العقود المجازة الغير اللازمة  
حتى ملك كل واحد من الوكيل والموكل العزل بدون صاحبه كذا في النهاية \* ومنه انه امين  
فيما في يده كالمودع فيضمن بما يضمن به المودع ويبرأ به والقول قوله في دفع الضمان من نفسه  
فلو دفع له ما لا وقال افضه فلانا عن ديني فقال قضيته وكذبه صاحب الدين فالقول للوكيل في براءة  
الذمة والدائن في عدم قبضه فلا يسقط دينه كذا في البحر الرائق \* ولا يجب اليمين عليهما وانما يجب  
على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور في الدفع فانه يحلف الا خبر الله ما قبض  
فان حلف لا يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه ويسقط عن الأمر دينه وان صدق الأمر  
لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة لقد دفعه اليه فان حلف برى وان نكل ازمه ما دفع اليه  
كذا في شرح الطحاوي \* ولها ما يتصل بذلك فمنه انه يحتمل الجهالة اليسيرة في الوكالة ولا تبطل  
بالشروط الفاسدة اى شرط كان ولا يصح شرط الخيار فيها لان شرط الخيار شرع في لازم يحتمل  
الفسخ والوكالة غير لازمة كذا في فتاوى قاضيخان \* حتى ان قال انت وكيل في طلاق امرأتي  
على انى بالخيار ثلثة ايام او على انها بالخيار ثلثة ايام فالوكالة جائزة والشرط باطل كذا في المحيط  
في انواع الخيار في الوكالة \* ومنه صحة اضافتها فتقبل التقييد بالزمان والمكان فلو قال بعه هذا  
لم يجز بعه اليوم ولو قال امتق عهدي هذا وطلق امرأتي فدا لا يملكه اليوم ولو قال بع عهدي

اليوم او قال اشتراني مبدا اليوم او قال امتق عيدي اليوم ففعل ذلك فدانيه روايتان بعضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وكله بتقاضي دينه بالشام لميس له ان يتقاضاه بالكوفة كذا في البحر الرائق \* ومنه صحة تعليقه ولو قال اذا حل مالي فاقبض واذا قدم فلان فتقاض واذا اد يته شيئا فانت وكيل في قبضه او اذا قدم الحاج فاقبض د يوني صححت الوكالة كذا في محيط السرخسي \* ومنه ان كل عقد لا يحتاج فيه الوكيل الى اضافته الى الموكل ويكتفى بالاضافة الى نفسه كالبيعات والاشريفة والاجارات والصالح الذي هو معنى البيع فحقوقه راجعة الى الوكيل ويكون الوكيل في هذه الحقوق كالمالك والمالك كالاجنبي كتسليم المبيع وقبضه ومطالبة الثمن وقبضه وتبض المبيع والمخاصمة في العيب والرجوع بالثمن وقت الاستحقاق هكذا في البدائع \* والمالك يثبت الموكل خلافة من الوكيل ابتداء وهو الصحيح حتى لو اشترى ذوى محارمة لا يعتق عليه هكذا في السراج الوهاج \* ولا تنتقل الحقوق الى الموكل فيما يضاف الى الوكيل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا كذا في البحر الرائق \* وكيل البائع هو الذي يطالت بتسليم المبيع اذا نقده المشتري الثمن ولا يطالب الموكل به كذا في السراج الوهاج \* واذا طلب الموكل المشتري بالثمن فله ان يمنعه اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالبه ثانيا كذا في المجوهرة النيرة \* ولو استحق المبيع رجع المشتري بالثمن على الوكيل ان نقده اليه وان نقده الثمن الى الموكل رجع به عليه ولو لم يستحق المبيع ولكن المشتري وجد به عيبا فله ان يخاصم الوكيل واذا ثبت العيب عليه ورده عليه بقضاء قاض اخذ الثمن من الوكيل اذا نقده اليه وان نقده الى الموكل اخذه من الموكل وكذلك الوكيل بالشراء هو المطالب بالثمن دون الموكل وهو الذي يقبض المبيع من البائع دون الموكل واذا استحق المبيع فهو الذي يتولي الرجوع بالثمن على البائع دون الموكل كذا في السراج الوهاج \* ولو ادعى انه رمول وقال البائع انه وكيل فطالبه بالثمن فالقول للمشتري والبيينة على البائع عبد اشترى من رجل شيئا فقال البائع لا اسلم اليك المبيع لانك محجور وقال العبد انا مأذون كان القول قول العهد ولو اقام البائع البيينة على ان العبد اقرا نه محجور قبل ان يتقدم الى القضاء بعد الشراء لم تقبل بينته عبد باع من رجل شيئا ثم قال هذا الذي بعته لمولاي وانا محجور وقال المشتري بل انت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد ولو قيل بالاجارة المخاصمة في اثباتها وقبض الاجر وحبس المستأجرة وان وهب الاجر المستأجرا وبراءه جاز ان لم يكن بعينه وان كان بعينه لا كذا في البحر الرائق \* ومنه ان كل عقد

احتاج فيه الى اضافته الى الموكل فحقوقه ترجع الى الميركل كالنكاح والطلاق على مال والعناق عليه والخلع والصلح من دم العمد والكتابة والصلح من انكاح المدعى عليه كذا في البدائع \* ولا يطالب وكيل الزوج بالصداق ولا يلزم ليكيل المرأة تسليمها وكذلك اذا كان وكيل المرأة فليس له قبض المهر وكذلك الوكيل بالكتابة ليس له قبض بدل الكتابة وكذلك الوكيل بالخلع ان كان وكيل الزوج فليس له قبض بدل الخلع وان كان وكيل المرأة فلا يؤخذ بدل الخلع الا اذا ضمن كذا في السراج الوهاج \* هذا كله ان كان الوكيل من اهل العهدة هكذا في البدائع \* وان اؤكل صبيا محجورا بان يبيع له او وكله بان يشتري له شيئا فباع شيئا او اشترى جازا اذا كان يعقل ذلك ولا مهددة على الصبي وانما العهدة على الامر كذا في الذخيرة \* ولا خيار للمشتري ولا للبائع سواء علما بكونه محجورا او لم يعلم في ظاهر الرواية كذا في السراج الوهاج \* وان كان صبيا ما دون ذلك في التجارة فان كان وكيله بالبيع بثمن حال او بثمن مؤجل فباع جازا ولزمته العهدة فاما اذا كان وكيله بالشراء ان كان وكيله بالشراء بثمن مؤجل لا يلزمه العهدة قياسا واستحسانا بل تكون العهدة على الامر حتى ان البائع يطالب الامر بالثمن دون الصبي واما اذا وكله بالشراء بالثمن الحال فالقياس ان لا يلزمه العهدة وفي الاستحسان تلزمه كذا في الذخيرة \* وان اؤكل الحر عبدا ما دون ان يشتري له عبدا او جارية او طعاما او غير ذلك بالف نقد او بدينع اليه لالف او دفع اليه فاشترى له العبد على ما امر به قاله في جاز والعهدة على المأذون وليركن الامر مراعبدان يشتري له نسيئة فاشترى العبد ذلك كما امره الامر كان جميع ما اشتراه العبد للعبد ولا شيء للامروان وكل المأذون رجلا ببيع شيء مما في يده او شرائه فهو جائز وهو في ذلك بمنزلة الحر وان كان المأمور مرتدا جاز بيعه ولكن يتوقف حكم العهدة عند ابى حنيفة رحمه الله فان اسلم كانت العهدة عليه والافهني على الامر كذا في السراج الوهاج \* فصل في اثبات الوكالة والسهادة عليها وما يتعلق به \* حضر مجلس الحكم بخوارزم عند حاكمها ووكيل بقبض كل حق له بخوارزم فان كان الحاكم يعرف الموكل اسما ونسبا يجعله وكيله فاذا حضر عند هذا الحاكم هذا رجلا او مدعى حقا للموكل وبرهن على الحق حكم به بلا احتياج الى اثبات الوكالة وان كان لا يعرف الموكل لا يجعله وكيله لان معرفة المقضى له وقت القضاء شرط ليعلم ان الحكم لمن يكون وان اراد الموكل ان يبرهن انه فلان بن فلان الفلاني حتى يحصل العلم

يحصل العلم للقاضي فلا يقبل له لعدم الخصم وان اراد ان يبرهن عليه ليكتب الى القاضي الدشت  
بذلك يعنى ان فلان بن فلان الفلانى وكل فلان بن فلان الفلانى بكذا يقبله ويكتب به لان حضرة  
الخصم ليس بشرط لسماع البينة للكتاب الحكمى كذا فى الوجيز للكردرى \* ادعى اى فلانا وكله  
بطلب كل حق له بالكوفة وقبضه والخصومة وجاء بالبينة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر  
احدا قبله للموكل حق فالقاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما جاحدا لذلك او مقرا به  
فحينئذ يسمع وتنفذ له الوكالة فان احضر بعد ذلك غريبا آخر لم يحتج الى اعادة البينة ولو ادعى  
الوكالة بطلب كل حق له قبل انسان بعينه يشترط حضوره بعينه واذا ثبت بحضوره فجاء بخصم آخر  
يقيم البينة على الوكالة مرة اخرى كذا فى البحر الرائق فى باب الوكالة بالخصومة \* وان برهن  
على الوكالة على انسان بعينه فى حق ثم ادعى عليه لموكله حقا آخر لا يحتاج الى اعادة البينة على  
وكالته بخلاف دعواه الوكالة من موكل آخر كذا فى الوجيز للكردرى \* اقام رجل بينة ان فلانا  
وكله وفلان بن فلان بقبض المال الذى له على هذا فقرأ لغريم با الدين وجحدا لوكالة  
او جحدهما جميعا فاقام الوكيل البينة على الوكالة وعلى الدين فان القاضي يقضى بوكالة الوكيلين  
جميعا وليس للحاضر ان يقبض الدين حتى يحضر الغائب لان الحاضرهما انتصب خصما من  
الغائب لانه يدعى لنفسه حقا متصلا بحق الغائب لان احدا الوكيلين بالقبض لا ينفرد بالقبض فان  
حضر الغائب قبضا الدين ولا يحتاج الذي حضر الى اثبات وكالته كذا فى المحيط فى الفصل الثامن  
من كتاب الوكالة \* ادعى انه وكيل فلان بقبض دينه الذى على هذا المحضر وبرهن على الوكالة  
والدين برهانا واحدا قال الامام يقبل على الوكالة ويحكم بها ثم تعاد البينة ثانيا على الدين بعده  
هكذا فى الوجيز للكردرى \* وقال محمد ر ح اذا اقامها على الكل جملة يقضى بالكل ولا يحتاج  
الى اعادة البينة على الدين وهو الاستحسان والفتوى على قوله ه كذا فى جواهر الاخلاطى \*  
رجل وكل رجلا ببيع عين من اعيان ماله فاراد الوكيل ان يثبت وكالته بالبيع عند القاضي حتى  
لوجاء الموكل وانكر لا يلتفت الى انكاره فله وجوه احدها ان يسلم الوكيل العين الى رجل ثم  
يدعى انه وكيل من ماله بالقبض والبيع فسلمه الى فيقول ذو البدلا علم لى بالوكالة فيقيم البينة على  
انه وكيله بالقبض والبيع فيستمع القاضي ذلك ويأمره بالتسليم اليه فيبيعهه وثانيها ان يقول هذا ملك  
فلان ابيعه منك فاذا باعه منه يأمره بقبض المبيع فيقول المشتري لا قبض منك لاني اخاف

ان يجيء المالك وينكر الوكالة وربما يكون المقبوض الكافي يدي او يحصل فيه نقصان فيضمن فيقيم الوكيل بينة انه وكيل فلان بالبيع والتسليم ويجبره على القبض وثالثها رجل ادعى ان الدار التي في يدك ملك فلان وانت وكيله بالبيع وقد بعث مني فقال بعث منك ولكن لست بوكيل من فلان ولم يوكلني بالبيع فاقام مدعي الشراء انه وكيل فلان بالبيع فهو خصم تقبل البينة عليه فيثبت كونه وكيلاً عنه في البيع كذا في البحر الرائق ناقلاً من خزنة المفتين \* رجل وكل رجلاً بقبض ديونه من فلان والخصومة فيها فاحضر الوكيل المديون فاقرا المديون بالوكالة وانكر الدين فاقام الوكيل البينة على الدين لا تقبل البينة لان البينة على الدين لا تقبل الا من الخصم وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصماً الا ترى ان المديون لو اقر بالوكالة فقال الوكيل انا ثبتت الوكالة مخافة ان يحضر الطالب وينكر الوكالة قبلت بينته وان كانت البينة قائمة على المقر كذا في فتاوى قاضيهان \* رجل ادعى على رجل حقاً لعائيب واقام بينة ان الغائب وكله بطلب حقه وخصومته في ذلك فاقام المدعى عليه بينة ان الموكل اخرج هذا من الوكالة بمحضرا وبغير محضر منه قبلت هذه البينة وتبطل الوكالة وكذلك اذا اقام البينة على اقرار الوكيل ان الموكل اخرجه من الوكالة قبلت البينة وكذلك اذا اقام البينة على اقرار الموكل انه لم يوكله قبلت البينة كذا في المحيط في الفصل الثامن من كتاب الوكالة \* ولو دفع الغريم المال الى الوكيل ثم اقام البينة انه ليس بوكيل او اقام البينة على اقراره ان الطالب ما وكله لا تقبل ولو اراد ان يستحلفه على ذلك لا يحلف عليه فان اقام الغريم البينة ان الطالب جحد الوكالة وقبض المال مني تقبل كذا في الكافي في باب التوكيل بالخصومة \* الوكيل بقبض الدين اذا اقام بينة على الدين فنقض القاضي على الغريم بذلك وامره بدفع المال الى الوكيل وقبض الوكيل ذلك وضاع من يده ثم اقام الغريم بينة على انه قضاه الى رب المال فلا سبيل له على الوكيل انما سبيله على الموكل لان يد الوكيل يده كذا في المحيط في الفصل الثامن \* رجل وكل رجلاً بخصومة كل احد فاحضر الوكيل رجلاً يدعى عليه مالا لموكله فافر المدعى عليه بوكالة المدعى فقال الوكيل انا اقيم البينة على الوكالة لتكون حجة على غيره فان القاضي يقبل بينته ويجعله وكيلاً مع المقر ومع غيره كذا في فتاوى قاضيهان \* ادعى على رجل انك وكيل فلان بالخصومة ولي على فلان كذا فقال المدعى عليه ما وكني فلان بالخصومة يبرهن على انه وكيل بالخصومة تقبل كذا في الوجيز للكردي \* وان شهدا بالوكالة والوكيل



لا يدري انه وكله ام لا وقال اخبرني الشهود انه وكلني فانا اطلبه فهو جائز لان بحبر الشاهدين  
يثبت العلم للقاضي فلان يثبت العلم للوكيل اولى وان شهدا على وكالته وهو يحدد فان كان وكيل  
الطالب فليس له ان يأخذ بتلك الشهادة لانه اكدب شهوده وان كان وكيل المطلوب فان شهدا انه  
قبل الوكالة لزمته لانه وكيل المطلوب بعد قبوله بحبر على جواب الخصم وان لم يشهد اعلى قبوله  
فله ان يقبل وله ان يرد لان الثابت من التوكيل بالبينة كالثابت بالمعينة هكذا في المبسوط \* وان كان  
المطلوب غائبا فادعى الطالب في دارة حقا وجاء بائني المطلوب فشهد ان المطلوب وكل هذا  
بالخصومة في هذه الدار والوكيل يحدد او الطالب بطلت والمطلوب اذا دفع المال الى انسان  
وادعى انه وكيل الطالب بقبضه ثم قدم الطالب فحدد وشهد للمطلوب ابنا الطالب بالوكالة جازت  
ولو كان وكيل الطالب يدعى الوكالة والمطلوب يحدد فشهد ابنا الطالب بالوكالة لم تقبل سواء كانت  
الوكالة بالخصومة او بقبض الدين او بقبض العين فان اقرا المطلوب بالوكالة في الدين يومر بدفع  
الدين الى الوكيل لاقراة على نفسه ولو كان بالخصومة لم يجز اقراره لاحتمال انهما توافقا ليقر الوكيل  
انه لاحق له وان كان اقر في قبض العين ففي ظاهرها رواية انه لا يصح اقراره ولا يؤمر بتسليم العين  
كذا في المحيط \* ولو كان مسلم في يديه دار ادعى ذمى فيها ذموى ووكلا وكيله بشهادة اهل الذمة  
لم يجز شهادتهم على الوكالة اقرا مسلم بالوكالة او انكر لان اقراره بالوكالة يلزمه الجواب لانه  
يصادق حق الغير فاذا يلزمه ذلك بشهادة اهل الذمة على المسلم كذا في المبسوط \* رجل وكل  
رجلا بقبض دينه من فلان فاراد الوكيل اثبات الوكالة بالبينة فشهد شاهدان ان اوكل وكله بقبض  
دينه من فلان قال ابو حنيفة رح يصير وكيله بالقبض والخصومة ولو شهد الشهود ان صاحب الدين  
ارسله في اخذ الدين فانه لا يكون وكيله بالخصومة في قولهم وكذا لو شهدوا انه امره باخذ دينه منه  
لا يصير وكيله بالخصومة وكذا لو شهدوا ان صاحب الدين انا به مناب نفسه في قبض الدين  
ولو شهدوا ان اوكل قال له جعلتك حرا في قبض ديني من فلان او سلطتك على قبض ديني  
من فلان او جعلتك وصي في حيوتي في قبض ديني من فلان يصير وكيله بالخصومة وقبض الدين  
في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو شهد احدهما انه وكيله بقبض الدين وشهد  
الآخر انه امره بقبضه او ارسله ليقبضه وهو مقر بالدين فله اخذه وليس له ان يجحد اذا انكر الدين  
كذا في المحيط \* ولو شهد احدهما انه وكله بقبضه وشهد الآخر انه وكله بتقاضيه او بطلبه منه فالشهادة

جائزة وعلى ما استحسن اصحابنا يجب ان لا يقبل كذا في شرح ادب القاضي للخصاف \*  
ولو شهد احدهما انه وكله ببيع هذا العبد مطلقا والآخر انه وكله بالبيع وقال لا تبع حتى تستأمرني  
فباع الوكيل جاز لا تفاهما على الوكالة بالبيع وانفراد احدهما باشتراط الاستيما ولو قال احدهما  
وكل هذا ببيعه وقال الآخر وكل هذا ببيعه لم يكن لهما ولا لاحدهما ان يبيعه وكذا في قبض العين  
ولو كان في الخصومة فللذی اتفقا عليه ان يخصمه لكن لا يقبض هذا وحده اذ قضى له به كذا في المحيط \*  
ولو شهد احدهما انه قال له انت وكيل في قبضه وشهد الآخر انه قال له انت حرمي في قبضه قضى به  
وكذا هذا في الخصومة وقبض العين ولو قال احدهما وكيل وقال الآخر وصي لم يقبل الا ان يقول  
وصي في حيوتي ولو قال احدهما وكله بالخصومة في هذه الدار الى قاضي بلد كذا وقال  
الآخر الى قاضي بلد آخر فهو وكيل بالخصومة كذا في المبسوط \* ولو كان هذا في الفقيهين  
للتكليم لم تقبل وكذا لو ذكر احدهما قاضي كذا و ذكر الآخر فقها للتكليم وان شهد  
احدهما بتوكيله بطلاق فلانة والآخر بطلاق فلانة وفلانة يثبت في حق الاولى وكذا  
في البيع والكتابة والعق ولو قال احدهما وكله بقبضه وقال الآخر سلطه على قبضه فهما سواء في المعنى  
كذا في المحيط \* شهدا على الوكالة ثم قال احدهما وقد كان عزله عنها جازت شهادتهما ولم تجز شهادة  
احدهما على العزل كذا في المبسوط \* ولو شهد ابو وكالة انسان وقضى به ثم رجعا لم يبطل القضاء  
بالوكالة ولم يضمن كذا في المحيط \* ولو وكله بتقاضي دين له بشهود ثم ضاب فشهد ابنا الطالب  
ان اباهما قد عزله من الوكالة وادعى المطلوب شهادتهما جازت شهادتهما فان لم يدع المطلوب  
شهادتهما اجبرته على دفع المال اليه وكذلك شهادة الاجنبيين في هذا فان جاء الطالب بعد دفع  
المال فقال كنت اخرجته من الوكالة فانا ضمن المطلوب فان كان الشاهدان ابني الطالب لم يكن له  
ان يضمن لى شهادتهما الآن لابيهم في بقاء دينه على المطلوب وان كان الشاهدان اجنبيين فقد  
ثبت العزل بشهادتهما وكان للطالب ان يرجع بماله على المطلوب كذا في المبسوط \* ولو شهد ابنا  
الطالب قبل قدوم ابيهما ان اباهما وكل هذا به وعزل الاول فان جحد المطلوب ذاك لم يقبل  
لا على مزل هذا ولا على وكالة هذا وبقي الاول وكذا لا فيؤمر بدفع المال اليه وان اقر المطلوب  
بذلك يثبت العزل بشهادتهما على ابيهما ودفع المال الى الثاني باقرار المطلوب كذا في المحيط \*  
وان اذنى

وإذا أدى الوكيل دموى في دار في يدي رجل لموكله فانكره واليد الوكالة والدموى فشهد  
ابنا ذى اليد على الوكالة بالخصومة فهو جائز لانهما يشهدان على ابينهما هكذا في المبسوط \* ولو شهد  
ابنا الوكيل ان الطالب مزل اباهما وكل هذا الآخر بقبضه جاز فان كان الشاهدان ابني الوكيل  
الثاني لم تقبل على وكالة ابينهما وتقبل على مزل الآخر كذا في المحيط \* وأن كان الطالب ذميا  
فشهد مسلما انه وكل هذا المسلم بقبض دينه على هذا والمطلوب مقروء وشهد الذميان انه مزل  
من الوكالة وكل هذا الآخر لم يجز ذلك على الوكيل الاول ولو كان الاول ذميا جاز عليه كذا  
في المبسوط \* الباب الثاني في التوكيل بالشراء \* الأصل ان الجهالة اذا كانت تمنع الامتنال  
ولا يمكن دركها تمنع صحة الوكالة والا فلا كذا في التبيين \* الجهالة ثلاثة انواع فاحشة وهي جهالة  
الجنس كالتوكيل بشري الثوب والدابة والرقيق وهي تمنع صحة الوكالة وان بين الثمن ويسيرة  
وهي جهالة النوع كالتوكيل بشري الحمار والبغل والفرس والثوب الهروي والماروي  
فانها لا تمنع صحة الوكالة وان لم يبين الثمن ومتوسطة وهي بين الجنس والنوع كالتوكيل بشراء  
عبدا وامة او دار فان بين الثمن او النوع تصح ويلحق بجهالة النوع وان لم يبين الثمن او النوع  
لا تصح ويلحق بجهالة الجنس كذا في الكفاية \* امرة بشراء ثوب هروي او فرس او بغل صمى ثمننا ولا  
وبشراء مبدجان صمى ثمننا وان لم يبين الثمن لم يجز وبشراء ثوب او دابة لا يصح وان صمى ثمننا  
وهذا كله اذا لم يكن فيه دلالة على العموم فان قال ابتع لي ما رأيت جازت الوكالة لانه فوض الامر  
الى رأيه كذا في التبيين \* وكذا لو قال اشتر لي بالف ثيابا او دواب او اشياء او ما شئت او ما رأيت  
او ادنى شيء حضر ك او ما يوجد او ما يتفق صح وكذا لو قال اشتر لي ولم يزد عليه بالف او بغير  
او اجعل الفاس مال ك بضامة لانه تفويض كذا في الكافي \* وكذا اذا قال اي ثوب شئت او اي دابة  
شئت او ما تيسر لك من الثياب والدواب صح كذا في البدائع \* ولو قال اشتر لي اثوابا او الاثواب  
لا يصح لان الاثواب اسم جمع وادناه ثلثة واللام تدل على التكثير واكثر ما يتناول اسم الجمع بهذا  
اللفظ مشرة فان لم يجز في الواحد فلان لا يجوز في هذا اللفظ ولو اذ الجهالة فيه اكثر كذا في  
محيط السرخسي \* ولو قال اشتر لي دارا لا يصح عالم يبين الثمن وهذا بيان ينصرف التوكيل الى  
دار في المصر الذي هما فيه وقيل مع بيان الثمن لا بد من بيان المحلة كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ولو قال اشتر لي دارا بالكوفة بالف صحت اتفاقا ولو قال دارا بالكوفة في موضع كذا وسمى موضعا متقاربا

بعضه من بعض جازت ذكر الثمن اولم يذ كر وكله بشراء دار بياح فاشترى خارجها ان كان الموكل من اهل البلد لا يجوز ان كان من اهل الرستاق جاز كذا في البحر الرائق \* ولو قال اشترى دارا بالشام بالف درهم فهذا فاسد لانه متفاوت كذا في المحيط \* ولو قال اشترى حبة لؤلؤة او فص ياقوت احمر ولم يسم الثمن لم يجز فان اشتراه كان للوكيل دون الموكل هكذا في السراج الوهاج \* ولو وكله بشراء حنطة او مقدار آخر ولم يسم مقدار او اثمانا لاولو سمى كيلا معروفا صرح كذا في الوجيز للمكردرى \* الوكيل بالشراء يجوز ان يشتري بمثل القيمة وزيادة يتغابن الناس في مثلها قال الامام خواهرزاده هذا فيما ليست له قيمة معلومة عند اهل ذلك البلد واماله قيمة معلومة عندهم كالخبز واللحم ان ا زاد لا يلزم الامر قلت الزيادة او كثرت كذا في الجوهرة النيرة \* وان قال اشترى جارية حبشية او مولدة او هندية ولم يسم لها ثمننا جاز شرائها على الصفة التي ذكرها اذا كان بثمان مثلها كذا في السراج الوهاج \* اذا قال لغيره اشترى جارية من جنس كذا وكذا ولم يسم ثمننا فهو جائز على ما يتعامله الناس عليه في ذلك الجنس فان جاء بشيء من ذلك مستثنع كثير الثمن لا يتعامل عليه العامة لم يجز على الامر اذا قال اشترى ثوب خز كوفي ولم يسم ثمننا جاز وكذا لك اذا قال اشترى ثوب خز بمائة درهم ولم يسم الجنس كذا في الذخيرة \* ولو ان رجلا من اهل البادية امر رجلا ان يشتري له جارية حبشية ولم يسم ثمننا جاز له ان يشتري من الضرب الذي يشتري اهل البادية ويشتري لهم وان تعدى ذلك الى ما لا يشتري اهل البادية لم يجز كذا في المحيط \* دفع الى سمسار الفا وقال اشترى بها شيئا ان كان السمسار معروفا بشراء شيء فهو عليه والافساد كذا في الوجيز للمكردرى \* التوكيل بالشراء اذا كان مقيدا يرامى فيه القيد اجما ما سواء كان القيد راجعا الى المشتري او الى الثمن حتى انه اذا خالف يلزمه الشراء الا انه اذا كان خلافا الى خير فيلزم الموكل وان قال اشترى جارية اطأها او اتخذها ام ولد فاشترى جارية محبوسة او اخته من الرضاع او مرتدة لا ينفذ على الموكل وينفذ على الوكيل كذا في البدائع \* ولو قال اشترى جارية بكذا فاطأها فاشترى اخت امرأته او خالتها من رضاع ونسب لا يلزم الامر ويكون الوكيل مشتري بالنفسه وكذا لو اشترى جارية لها زوج او في عدة زوج من طلاق بائن او رجعي او وفاة لا يلزم الامر كذا في فتاوى قاضيخان \* وهكذا في الوجيز للمكردرى \* ولو اشترى رتقاء فان لم يعلم بها الوكيل جاز على الامر وله حق الردوان كان الوكيل علم بذلك لا يلزم الامر وكذا لو لم يعلم بشرط البراءة من كل عيب كذا في فتاوى قاضيخان \*

رجل قال لغيره ان يشتري له جارية يطاها فاشتري صغيرة لا توطأ مثلها فهو مخالف كذا في الذخيرة \*  
واليهودية والنصرانية يجوز على الأمر والصابية يجوز على الأمر في قياس قول الشيخين فخرج وإذا اشترى  
أخت أمه هي عند الأمر وقد وطئها الأمر يلزم الأمر كذا في المحيط \* ولو قال اشتر لي جارتين أطاهما  
فاشترى أختين في عقدة واحدة واشترى جارية وعمتها أو خالتها من رضاع أو نسب في عقدة لا يلزم  
الأمر عندنا ولو اشترى في صفقتين لزم الأمر عندهم وذكر في المنتقى لو اشترى هذا الوكيل له جارية  
وابتها لزم الأمر لأنه قادر على وطئ أحدهما في الحال إنما يحرم عليه وطئ الأخرى بعد وطئ الأولى  
كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن قال اشتر لي جارية تخدمني أو للخدمة أو للخبز أو عبدا للخدمة أو  
لعمل من الأعمال فاشترى جارية عمياء أو مقطوعة اليدين أو الرجلين لم يلزم الموكل إجماعا كذا  
في السراج الوهاج \* ولو وكله ان يشتري له دابة يركبها فاشترى مبرا أو عمياء أو مقطوعة اليد  
لم يلزم الأمر هكذا في الوجيز للكردي \* رجل وكل رجلا وقال اشتر لي جارية اعتقها من ظهاري  
فاشترى عمياء أو مقطوعة اليدين أو الرجلين ولم يعلم بذلك لزم الأمر وكان له ان يرد ولو علم  
الوكيل بذلك لا يلزم الأمر كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا قال اشتر لي جارية تركية فاشترى جارية  
حبشية لا يلزم الموكل ويلزم الوكيل كذا في البدائع \* ولو وكله ان يشتري له ثوبا يهود ياقطعه قميصا  
فاشترى ثوبا لا يكفيه قميصا لا يلزم الأمر كذا في الذخيرة \* ولو وكله ان يشتري ويشترط الخمار  
للموكل فاشترى بغير خمار لزم الوكيل كذا في البدائع \* قال اشتر لي جارية بالف درهم أو اشتر  
جارية بالف درهم من صالي أو بهذه الألف وأضاف الى مال نفسه يكون توكيلا حتى لو اشترى  
الما مور يكون مشتريا للأمر ولو قال اشتر جارية بالف درهم أو هذه الجارية بالف لا يكون توكيلا  
ويكون المأ مور مشتريا لنفسه قال لغيره اشتر لي جارية بهذه الألف الدراهم وأشار الى الدنانير  
كان التوكيل بالدنانير حتى لو اشتراه بالدراهم كان مشتريا لنفسه هكذا في فتاوى قاضيخان \*  
الوكيل اذا خالف من حيث الجنس لا ينفذ على الأمر وان كان المأتي به انفع من المأمور به كما  
اذا امره ان يبيع عبده بالف درهم فباعه بالف دينار وان كان من حيث الوصف أو القدر ان كان  
المأتي به انفع ينفذ على الأمر كما اذا امره ان يبيع عبده بالف درهم فباعه بالف وخمس مائة وان كان  
أضر لا ينفذ على الأمر كما اذا امره ان يبيع عبده بالف درهم فباعه بنعم مائة درهم هكذا في المحيط \*  
وإذا قال اشتر لي جارية بالف فاشترى بأكثر من الألف لزم الوكيل دون الموكل ولو قال اشتر لي

جارية بالف درهم او بمائة دينار فاشترى جارية بما سوى الدراهم والدنانير لا يلزم الموكل اجماعا وكذا اذا وكله بان يشتري له جارية بالف نسبيته فاشترى بالف حالة لزوم الموكل ولو امره بان يشتريه بالف حالة فاشترى بالف نسبيته لزوم الوكيل كذا في البدائع \* ولو وكله بشراء جارية بالف درهم فاشترى جارية بنمان مائة ومثلها يشتري بالف فهو للموكل كذا في الينابيع \* وكله بشراء جارية بعينها بمائة دينار فاشترى بها بدراهم قيمتها مائة دينار لم يلزم الامر في قولهم في المشهور من الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة رح انه يلزم الامر كذا في الحاوي \* رجل وكل رجلا بان يشتري له مبد فلان بالف وقطعت يده فاشترى الوكيل لا يلزم الامر كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا وكله بشراء جارية وسمى جنسها ونمناها فاشترى له جارية مميأة او مقطوعة اليدين او الرجلين او مقعدة او مجنونة جاز عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يجوز والعوراء ومقطوعة احدى اليدين او احدى الرجلين يجوز بالاتفاق هكذا في محيط السرخسي \* واذا اشترى جارية مقطوعة اليد والرجل من خلاف لزوم الموكل هكذا في البدائع \* ولو قال اشترى رقبة لم يجز شرعى العمياء ولا المقطوعة اليدين او الرجلين اجماعا ولو اشترى العوراء او مقطوعة احدى الرجلين لزمت الموكل اجماعا كذا في السراج الوهاج \* ولو وكله بشراء جارية وبين ثمنها وجنسها فاشترى ذات رحم محرم من الموكل او جارية حلف الموكل بعقها ان ملكها صح ومنعت كذا في الذخيرة \* واذا وكله ببيع وضبعة او شرائها فصارت مجوزا فباع ذلك او اشترى يجوز وكذلك الحمل والجدى اذا كبر كذا في الظهيرية والمحيط في فصل العزل \* اذا قال اشترى خادما بالف درهم فان الخادم يكون على العبد والامة كذا في الذخيرة \* ولو وكله ان يشتري له لحما بدرهم فاشترى له لحم ضأن او بقرا او ببل لزوم الامر وان اشترى كرشا او بطونا او كبدا او رؤسا او اكارع او لحما قديدا او لحما الطيور او الوحوش او شاة حية او مذبوحة خير مسلوخة لا يلزم الامر وان اشترى مسلوخة لزوم الامر الا ان يكون المدفوع قليلا هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو امره ان يشتري له لحما بدرهم فاشترى شحم البطن او الالية او الية فاشترى له شحما او شحما فاشترى له الية لم يلزم الامر كذا في السراج الوهاج \* ولو وكله ان يشتري له لحما فاشترى مشويا او مطبوخا لم يجز على الامر الا اذا كان مسافرا نزل خانا ولو امره ان يشتري له سمكا بدرهم فهذا على الطري الكبار ولو امره ان يشتري له رأسا فهو على رؤس الثمن دون غيرها من الابل



من الابل والبقر وهو على المشوى منها دون النى كذا في السراج الوهاج \* والتوكيل بشراء البيض  
ينصرف الى بيض الدجاج خاصة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو امره ان يشتري له لبنا فهذا على  
المتعارف في البلد من لبن البقر والغنم وكذلك العمن وان تساوى فهو محمول عليهما كذا في الحاوي \*  
ولو وكله بشراء دهن فهو على كل دهن يباع في السوق وكذا اذا قال فاكهة فهو على كل فاكهة  
تباع في السوق كذا في الذخيرة \* ولو دفع الى رجل دراهم وامره ان يشتري له بهاء طعاما ذكر في الكتاب  
ان التوكيل ينصرف الى الحنطة ودقيقها قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمية ان كانت الدراهم  
كثيرة بحيث ان تشتري بها الحنطة لا غير لا ينصرف الى الدقيق والخبز وان كانت قليلة بحيث  
لا يشتري بها الدقيق والحنطة فهو على الخبز لا غير وان كانت بين القليل والكثير فهو على الحنطة  
والدقيق ولا ينصرف الى الخبز قالوا هذا في مرفهم اما في مرفنا اسم الطعام ينصرف الى المطبوخ  
كاللحم المطبوخ والمشوى وما يؤكل مع الخبز او وحده كذا في فتاوى قاضيخان \* قال الصدر  
الشهيد وعليه الفتوى وانما لم يدفع اليه دراهم وقال اشترى طعاما لم يجوز على الامر لانه وكله ان  
يشتري له مكبلا ولا يمين مقداره كذا في التبيين \* التوكيل بشراء الكباش لا يملك شري النعجة حتى  
لو اشترى لا يملك الموكل وكذا لو وكله بشراء حناق فاشترى جديا كذا في البدائع \* ولو امره ان يشتري له  
فرسا او برذونا وسمى له ثمننا فاشترى له رمكة من الخيل والبراذين فان هذا لا يجوز على اهل الامصار  
ويجوز في البلدان التي يتخذ فيها الجحود والروماك واما البغال فيجوز فيها الذكر والانثى في الامصار  
وغيرها ما لم يسم انثى فيخالف الى ذكر او ذكر فيخالف الى انثى كذا في السراج الوهاج \* والبقر يقع على  
الذكر والانثى وكذا البقرة في رواية الجامع وهو الصحيح والدجاج على الذكر والانثى والدجاجة  
على الانثى والبعير على الذكر والناقعة على الانثى ولا يقع اسم البقر على الجاموس وان كان  
من جنس البقر كذا في البدائع \* ولو ان قال بيزيا وكل آخر بشراء حمار فاشترى له حمارا مصريا  
يصلح للركوب دون العمل لم يلزم الموكل فان كان سمي له ثمننا فاشترى حمارا بذلك المسمى من  
الثمن وقيمته مثل الثمن او اقل او اكثر قد رما يتغابن الناس في مثله جاز على الموكل وان كان  
خلاف ذلك جاز على التوكيل كذا في السراج الوهاج \* ولو وكله بشراء الاضحية يتقيد بايام النحر  
وبشراء الفهم والحمد بوقته من السنة الاولى حتى لو اشتراه في السنة الثانية في وقته لا يجوز  
وكله بشراء بقرة الاضحية سوداء فاشترى بيضاء او حمراء ازم الا مرو لو بانثى فاشترى ذكرا لا

وكذا الشاة ولو بقر او لم يقل انني ازم الموكل ولو وكله بشراء كبش اقرن ليضحي فاشترى كبشا ليس باقرن لا يلزم الامر هكذا في الوجيز للكردي \* دفع الى رجل عشرة دراهم وامره ان يشتري له بها حنطة يزرعها ودفع اليه الدراهم ليزرعها فاشترى المأمور حنطة قالوا ان كان اشتراها الوكيل في آوان الزراعة وزرعها في غير آوانها يجوز الشراء على الأمر وعلى المأمور مثل تلك الحنطة وان كان المأمور اشترى الحنطة في غير آوان الزراعة كان المأمور مشتريا لنفسه فيضمن دراهم الأمر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو امر انسان ان يشتري له حمرا ينصرف الامر الى ما يركبه الأمر حتى لو كان الأمر هو القاصي فاشترى المأمور حمرا مقطوع الاذنين او مقطوع الذنت لا يجوز بخلاف ما اذا كان الأمر هو الذي يزرى حيث يجوز كذا في خزائن المفتين \* الوكيل بشراء عبد حبشي اذا انفق الدارهم على نفسه واشترى بما امر به من عنده يكون المشتري للوكيل دون الأمر هو المختار ولو اشترى ما امر به ثم انفق الدراهم بعد ما سلم ما اشترى الى الأمر ثم نقد البائع غيرها جاز كذا في الخلاصة في فصل التوكيل بالبيع في بعض النسخ \* وكل رجلان يشتري له دارا بعينها فاشترى نصفها ثم اشترى الموكل النصف الباقي لا يلزم الأمر النصف الذي اشتراه الوكيل ولو كان الموكل اشترى نصف الدار او لائم اشترى الوكيل النصف الباقي جاز فان استحق النصف الذي اشتراه الموكل او لا كان له ان يرد الباقي لان شراء الوكيل كشراء الموكل ولو اشترى الموكل كل الدار ثم استحق نصفها كان له ان يرد الباقي كذا في فتاوى قاضيخان \* الوكيل بشراء عبد بعينه اذا اشترى نصفه فالشراء موقوف ان اشترى باقيه قبل الخصومة لزم الموكل عند اصحابنا الثلاثة ولو خاصم الموكل الوكيل الى القاضي قبل ان يشتري الوكيل والزم القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الباقي يلزم الوكيل اجما ما وكذلك هذا في كل ما في تبعية ضرر وفي تشقيصه عيب كالعبد والامة والداية والثوب وما اشبه ذلك وان وكله بشراء شيء ليس في تبعية ضرر ولا في تشقيصه عيب فاشترى نصفه لزم الموكل ولا يقف لزومه على شراء الباقي نحو ان وكله بشراء كر حنطة بمائة درهم فاشترى نصف الكر بخمسين وكذا لو وكله بشراء عبيدين بالف درهم فاشترى احدهما بخمسمائة لزم الموكل اجما وكذا لو وكله بشراء جماعة من العبيد فاشترى واحد امنها كذا في البدائع \* ولو وكله ان يشتري له عبيدين باعيا نهما بالف فاشترى احدهما بستمائة لم يجوز على الأمر ان اشتراه باكثر من حصته من الالف وان كان اشتراه بحصة منها اوبا قل جاز وكذا اذا اشترى الباقي

بالباقى جاز الكل على الأمر كذا فى الحاوى \* أمرو رجلا ان يشتري له دارا بالف فاشترى نصف دار وورثها الموكل مع اخيه جاز كذا فى خزائن المفتين \* ولو أمرو رجلا ان يشتري له نصف دار غير مقسومة بالف فاشترى وقاسم الوكيل البائع جاز شراؤه وطلبت قسمته وان كان ذلك فيما يكال او يوزن يجوز الشراء والقسمة جميعا كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو وكله بشراء دار فاشترى دارا لانباء فيها جاز لان الدار اسم العرصه هذا اذا اشترى صحراء كانت مبنية فى الاصل ثم خربت فاما اذا لم تكن مبنية فى الاصل فانه يلزم الوكيل لان ما اشترى لا يسمى دارا وفى عرفنا لا يلزم الأمر فى الوجهين لان فى مرفنا لا تسمى الصحراء دارا كذا فى محيط السرخسى \* واذا وكله بشراء عشرة ارطال لحم بدرهم فاشترى عشرين رطلا بدرهم من لحم يباع مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند ابى حنيفة رح اذا كانت عشرة ارطال من ذلك اللحم تساوى قيمته درهما واذا كانت عشرة منه لا تساويه نفذ الكل على الوكيل اجماعا وقال ابو يوسف ومحمد رح يلزم العشرون هكذا فى السراج الوهاج \* دفع الى رجل درهما وضحوا امره ان يشتري له ببعضه لحما وبعضه خبزا قالوا الحكيم له فى ذلك ان يأمر القصاب ليشتري القصاب لنفسه خبزا بنصف درهم ثم يشتري هذا الوكيل منه بنصف درهم لحما وبنصف درهم خبزا ويدفع اليه الدرهم الصحيح او يأمر الخباز ليشتري لنفسه بنصف درهم لحما ثم يفعل ما قلنا كذا فى فتاوى قاضى خان \* أمره بشراء ثوب هروى بعشرة فاشترى ثوبين هرويين بعشرة كل يساوى عشرة لا يلزم الأمر واحد منهما عنده لعدم امكان الترجيح ولو أمره بشراء ثوب بعينه والمسئلة بحالها لزمه ذلك الثوب بحصته من عشرة وكذا لو أمره بشراء حنطة بعينها كذا فى الوجيز للكردرى \* الاصل فى هذه المسائل ان الموكل متى جمع بين الاشارة والتسمية فى ثمن ما وكل بشرائه والمشار اليه خلاف جنس المسمى فاما ان يكونا جاهلين بحال المشار اليه او احد هما او كانا عالمين ولا يعلم احد بعلم صاحبه او عالمين بهما ففى الثلث الاول تتعلق الوكالة بالمسمى لدفع الغرور منهما او من احدهما وفى الرابع تتعلق بالمشار اليه لان الاشارة ابلغ فى التعريف من التسمية من غير مانع الغرور وان كان المشار اليه من جنس المسمى فالوكالة تتعلق بالمشار اليه الا ان كان فيه ضرر بالوكيل بان يتقرر عليه الثمن من غير رضاه قال لغيره اشترى جارية بما فى هذا الكيس من الالف الدراهم ودفع الكيس الى الوكيل فاشترى جارية بالف درهم كما امر به ثم نظرا الى الكيس فاذا فيه الف دينار والالف فلس او تسعمائة درهم فالشراء جائز على

الأمرا إذا كانا جاهلين بما في الكيس أو كان أحدهما جاهلا أو كانا ما لمين إلا أن كل واحد لا يعلم أن صاحبه يعلم به وكذلك لو نظر الوكيل إلى ما في الكيس وعلم به ثم اشترى جارية بألف درهم كان الشراء للموكل لأن الوكالة حال وجودها تعلقت بالمسمى وكذا لك لو كان في الكيس ألف وخمسمائة فاشترى جارية بألف درهم فالشراء نافذ على الموكل وكذا إذا قال اشتر لي جارية بألف درهم نقد بيت المال التي في هذا الكيس فاشترى له كما أمر فإذا في الكيس ألف درهم خلة أو قال اشتر لي جارية بألف درهم خلة النسي في هذا الكيس فاشترى له كما أمر به فإذا في الكيس ألف درهم نقد بيت المال فالشراء جائز على الأمر هكذا في المحيط \* ولو كان الموكل وزن ألف درهم بين يدي الوكيل والوكيل ينظر إليها فقال اشتر لي بهذه المائة الدينار جارية فاشترى جارية كما سمى الموكل كان مشتريا لنفسه ولو اشترى بملك الدراهم جاز على الموكل وتعلقت الوكالة بالمشار إليه ولو دفع إليه كيسا فامر به أن يشتري له جارية بهذه الألف الدراهم التي في هذا الكيس فهلك الكيس بما فيه في يدي الوكيل ثم اشترى الوكيل جارية للأمر بألف درهم وتصادفنا على أن الدراهم كانت ستوقه أو رصاصا فالشراء للموكل وهذا إذا كانا غير عالمين بما في الكيس وقت الدفع أو كان أحدهما غير عالم به أو كانا عالمين ولكن لم يعلم كل واحد منهما بعلم الآخر وأما إذا علمنا في الكيس وعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه تعلقت الوكالة بالمشار إليه وكانت التسمية للمدح والترويح حتى لو اشترى بعد هلاك المشار إليه يصير مشتريا لنفسه ولو أنكر أحدهما العلم بما في الكيس أو العلم بعلم صاحبه فالقول قوله ولو تصادفنا أن الدراهم كانت زبونا أو نبه رجعة وباقى المسئلة بما لها فقيما إن لم يعلم بما في الكيس وقت الدفع أو علم أحدهما دون الآخر أو علمنا أولم يعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه فالشراء للوكيل ولو كانت الزيوف قائمة بعينها في يدي الوكيل فاشترى جارية بألف درهم جيان نفذ الشراء على الموكل فاما إذا علمنا وعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه تعلقت الوكالة بالمشار إليه والمشتري بعد الهلاك للوكيل كذا في الذخيرة \* قال لغيرة اشتر هذا العبد ودفع المال إليه فهو توكيل بشرائه له عرفا وإن لم يقل لي أو بهذا المال وليس للمأمور أن يشتريه لنفسه وإن نواه لنفسه فهو للموكل كذا في القنية \* وإذا وكله بشراء عبد بعينه أو شراء جارية بعينها فاشتره بمكيل أو موزون بعينه أو اشتراه بعرض لا يجوز إلا خلاف بين علما لنا ولو اشترى بمكيل

بمكيل او موزون بغير عينه لم يذكر هذا الفصل في الاصل وقد اختلف المشايخ فيه كذا في المحيط \*  
 اذا وكل ان يشتري له عبدا بعينه بنمن مسمى وقبل الوكيل الوكالة ثم خرج من عند الموكل  
 واشهد انه يشتريه لنفسه ثم اشترى العبد بمثل ذلك الثمن فهو للموكل ولو اشترى الوكيل باكثر  
 من الثمن الاول او بجنس آخر فانه يصير مشتريا لنفسه فان كان قد وكل هذا الوكيل رجلا آخر بشراء  
 هذا الشيء فاشترى الوكيل الثاني فهو للموكل الاول دون الموكل الثاني وهذا اذا قبل الوكالة  
 بغير محضر من الاول فان قبل بمحضر من الاول فان كان الثاني مسمى كجنس آخر من الثمن بان  
 مسمى الاول الف درهم ومسمى الثاني مائة دينار فاشترى بمائة دينار فهو للثاني هكذا في الذخيرة \*  
 وان كان الأمر ان يشتري له هذا العبد بعينه ولم يسم له الثمن ان اشترى المأمور باحد النقدين  
 يصير مشتريا للأمر وان كان نوى الشراء لنفسه او صرح به وان اشترى بشيء آخر غير الدراهم  
 والدنانير يصير مشتريا لنفسه عند علمائنا ولو وكل الوكيل رجلا ليشتري له ذلك الشيء بعينه  
 فان كان الوكيل الثاني اشترى ذلك الشيء بعينه للوكيل الاول يكون للاول قالوا انما ينفذ الشراء  
 على الوكيل الاول في هذه الصورة اذا قال الوكيل الاول للوكيل الثاني اشتر هذا الشيء لي او قال  
 اشتر هذا الشيء فاما اذا قال اشتر لموكلتي فلان فاشترى الوكيل الثاني فهو للوكيل الثاني لا للوكيل  
 الاول فاما اذا اشترى الوكيل الثاني بمحضرة الاول فان اشترى بمثل الثمن الذي هو دخل تحت  
 التوكيل الاول او باقل منه ينفذ على الأمر الاول وان اشترى باكثر من الثمن الاول او بجنس آخر  
 ينفذ على الوكيل الاول لان هذا شري حضرته رأى الموكل فان كان الأمر قال للوكيل الاول امهل  
 برأيك فوكل الاول آخر فاشترى بغيره الوكيل الاول بمثل ذلك الثمن ينفذ على الأمر الاول  
 ولا يكون للوكيل الاول كذا في المحيط \* قال لأخر اشترى جارية فلان فلم يقل المأمور نعم ولم يقل  
 لا ذهب فاشترى ان قال اشترىتها للأمر فهي للأمر وان قال اشترىتها لنفسى فهي له ولو قال اشترىتها  
 ولم يقل للأمر ولنفسى ثم قال اشترىتها فلان ان قال قبل ان تهلك او يحدث بها عيب يصدق  
 وان قال بعد الهلاك او حدوث العيب لا يصدق كذا في الخلاصة \* الوكيل بشراء شيء معين اذا  
 اشترى والموكل لا يرتد بعد ذلك فان البيع لازم وليس له ان يرد البيع كذا في جواهر الفتاوى \*  
 أمر رجلا ان يشتري عبدا بعينه بينه وبين الأمر فقال المأمور نعم ذهب واشترى واشهد انه يشتريه  
 لنفسه خاصة فالعبد بينهما على الشرط كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا قال الرجل لأخر اشترى عبدا فلان

بينى وبينك فقال نعم ثم لقي المأمور رجل آخر وقال اشتر عبد فلان بينى وبينك فقال نعم ثم اشترى المأمور فهو بين الأمرين ولا شىء للمأمور ولو لقيه ثالث قبل الشراء فقال له اشتر عبد فلان بينى وبينك فقال نعم ثم اشترى المأمور فان كان المأمور قبل الوكالة بمحض من الأولين فالعبد بين المأمور والثالث نصفان ولا شىء للأولين وان كان قبل الوكالة من الثالث بغير محض من الأولين فالعبد بين الأولين نصفان كذا في الذخيرة \* ولو وكله بشراء عبد بعينه بخمسمائة فاشتراه مع عبد آخر بالف صفقة واحدة كانا جميعا للوكيل ولم يلزم الموكل منهما احدى عن دأبى حنيفة رح وقال للموكل ما عينه منهما ان كان حصته من الثمن خمسمائة او اقل هذا اذا سمى الثمن عند التوكيل اما اذا لم يسمه يجوز اجماها اذا كان حصته المشتري للأمر من الثمن مثل قيمته او اكثر بما يتغابن الناس فيه كذا في السراج الوهاج \* ولو وكل رجلا ان يشتري له شياً بعينه بثمن سمى فاشتراه بمثل ذلك الثمن حتى يصير مشترياً للأمر ثم وجد بالمشتري عيباً فردّه على بائعه ثم اراد ان يشتريه بعد ذلك لنفسه ان كان الرد بعد القبض بقضاء او قبل القبض او بغير قضاء لا يملك الوكيل ان يشتريه لنفسه الا اذا اشتراه بنفسه آخر او بمثل ذلك الثمن ولكن بالزيادة عليه وان كان الرد بعد القبض بغير قضاء كان له ان يشتريه لنفسه ويصير المشتري له باقى ثمنه اشترى كذا في الذخيرة \* ولو امر رجلاً ان يشتري له عبداً بعينه بالف درهم فاشتراه بالف ومائة ثم حط البائع المائة من المشتري كان العبد للمشتري كذا في البحر الرائق فصل في التوكيل بشراء شىء بغير عينه والاختلاف بين الموكل والوكيل \* وكله بان يشتري له عبداً وكله آخر بمثله ودفع الثمن اليه فاشترى فقال نويت لفلان يقبل وكله كل واحد منهما ان يشتري له نصف عبد من عبد بعينه فاشترى والثمنان من جنس واحد فقال نويت لفلان فالقول قوله وان كان الثمنان من جنسين بان وكله احدهما ان يشتري نصفه بخمسمائة درهم وكله آخر بان يشتري له نصفه بمائة دينار فاشترى نصف العبد بمائة دينار وبالصاحب الدراهم فالشري يقع للوكيل كذا في محيط السرخسي \* ان وكله بشراء شىء بغير عينه فاشترى عبداً فاما ان يضيف العقد الى ثمن معين او الى مطلق من الثمن فان اضافته الى معين كان المشتري لصاحب ذلك الثمن وان نوى خلاف ذلك وان اضافته الى ثمن مطلق اما ان يكون حالاً او مؤجلاً فان كان حالاً فلا يخلو اما ان يتصارفاً على وجود النية لاحدهما او على عدمها او يختلفا فيه فان كان حالاً واتفقا على وجود النية لاحدهما كان لمن نوى له وان اختلفا في النية يحكم النقد بالاحتماع وان اتفقا على انه لم يضره



النية فعند محمد بن حوالة عند أبي يوسف رح يحكم النقد فمن أي المالين نقد فقد عين المحتمل به وإن كان الثمن مؤجلاً فهو للموكيل الوكيل بشراء عبد بغير عينه إذا اشترى عبداً قد رآه الموكل ولم يره الوكيل فـللموكيل خيار الرؤية ولو كان وكيلًا بشراء عبد بغير عينه فاشترى عبداً قد رآه الوكيل فليس للموكيل ولا للموكل خيار الرؤية كذا في المحيط \* ومن وكل رجلاً بشراء أمه بالف دفعها إليه فاشتراها فقال الأمر اشتريتها بخمس مائة وقال المأمور اشتريتها بالف فالقول قول المأمور إذا كانت الجارية تساوي ألفاً وإن كانت تماوي خمس مائة فالقول للأمر فإن لم يدفع ألفاً إليه وباقي المسئلة بحالها فالقول قول الأمر وتلزم الجارية المأمور بعد ما تحالف الكافي \* ولو وكله أن يشتري له جارية بعينها فاشتراها ثم وقع الاختلاف بين الموكل والوكيل فقال الوكيل امرتني بالشراء بالف وقد اشتريتها بالف كما امرتني وقال الأمر امرتك بالشراء بخمس مائة وقد اشتريتها بالف فصرت مشترياً لنفسك فالقول للموكل ولا يتحالفان كذا في المحيط \* ولو وكله بشراء هذا العبد ولم يسم له ثمنًا فاشتراه فقال المأمور اشتريته بالف وصدق الجائع المأمور وقال الأمر اشتريته بخمس مائة تحالفوا وهو اختيار الشيخ أبي منصور وقيل لا تحالف وهو اختيار الفقيه أبي جعفر وكان الأول هو الصحيح كذا في الكافي \* رجل وكل رجلاً بأن يشتري له أخاه فاشترى الوكيل فقال الموكل ليس هذا أخى كان القول قوله مع يمينه ويكون الوكيل مشترياً لنفسه ويعتق العبد على الوكيل لأنه زعم أنه أخو الموكل وعتق على موكله كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا وكل رجلاً بشراء عبد هندي بكذا فاشترى الوكيل عبداً هندياً كما أمره به وجاء بالعبد إلى الموكل فقال الموكل هذا مبدى وقد كان فلان غصبه مني وقال الوكيل هذا عبد فلان وقد اشتريته لك فهذا على وجهين إن كان الثمن مدفوعاً لا يقبل قول الموكل وإن لم يكن الثمن مدفوعاً فالقول قوله وإن لا يكون للموكيل حق الرجوع بالثمن عليه ما لم يقم البينة على ما دعى فإن أقام الوكيل بينة على دعواه فقد نورد دعواه وإن أقام الموكل البينة أن العبد عبده فبينة الوكيل أولى دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له بها الوكيل عبداً فجاء بعبد وقال اشتريته من هذا بالف درهم وقال الأمر لم تشتره وقد أخرجتك من الوكالة فلا تشتري شيئاً فالقول قول المأمور وكذلك لو قال قد اشتريت لك من هذا عبداً أو قبضته فمات فهو جائز ويدفع إليه ألفاً ولو قال قد اشتريت لك بالالف عبداً من رجل ولم ينصبه إلى ما مرأى يعرف وقال له الأمر لم تشتري شيئاً وقد أخرجتك من

الوكالة فلا تشتراني شيئاً كان خارجاً من الوكالة ولا يصدق عليّ ان يقر لرجل بعينه بعد هذا وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف ربح في رجل قال اشتريت هذا العبد بالف درهم من مال فلان فقال فلان انا امرتك بذلك وقال المقر ما امرتني ولكن غصبتك الالف واشتريت بها هذا العبد فالقول قول صاحب الالف كذا في المحيط \* رجل وكل رجلاً بان يشتري له امته بالف درهم فاشترى امته بالف درهم وبعث بها الى الامر فاستولدها الامر ثم قال الوكيل بعد ذلك اشتريتها بالف درهم فان كان الوكيل حين بعثها الى الامر قال هي هذه الجارية التي امرتني بشرائها فاشتريتها لك ثم قال اشتريتها بالف درهم لا يصدق وان اقام البينة على ذلك لم تقبل ولو كان الوكيل حين بعث بها اليه لم يقل شيئاً ثم قال اشتريتها بالف درهم يقبل فولد له ان يأخذ الجارية من الامر وعقرها وقيدته ولدها كذا في فتاوى قاضيخان \* امر رجلاً ان يشتري جارية بالف درهم ودفعها اليه وامره ان يزيد من صنده الى خمسمائة فقال الوكيل اشتريتها بالف وخمسمائة وقال الامر بالف يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويبدأ يمين الوكيل فان حلف الجارية بينهما اثلاً للوكيل ثلثها والباقي للموكل كذا في محيط السرخسي \* وان قال اشتريت للامر وقال الامر اشتريت لنفسك فان كان ما موراه شراء عبد بعينه فان اخبره بشرائه والعبد حتى قائم فالقول للامر موراجما ما منقود كان الثمن او غير منقود وان كان العبد ميتاً حين اخبره فقال هلك عندي بعد الشراء وانكر الموكل فان كان الثمن غير منقود فالقول للامر وان كان الثمن منقود فالقول للامر مع يمينه وان كان العبد بغير عينه فان كان حياً فقال المأمور اشتريتك لك وقال الامر لا لي اشتريته لنفسك فان كان منقود فالقول للمأمور وان لم يكن منقود فالقول للامر عند ابي حنيفة ربح وعندهما القول للمأمور وان كان العبد ميتاً فان كان الثمن منقود فالقول للمأمور وان كان غير منقود فالقول للامر كذا في التبيين \* اذا دفع الى رجل الف درهم وامره ان يشتري له بها جارية او شيئاً آخر بعينه فهلك الدراهم في يد الوكيل ثم اشتراه نفذ الشراء على الوكيل وان هلك بعد الشراء قبل ان ينقده ان هلك قبل الشراء في يد الوكيل فالشراء يكون واقعاً للموكل ويرجع بمثل ذلك على الامر هذا اذا اتفقا على الهلاك قبل الشراء او بعده واما اذا اختلفا فالقول قول الامر مع يمينه على عامه ولو لم تهلك الدراهم حتى نقدها الوكيل فجاء رجل واستحقها من يد البائع رجع البائع على الوكيل ولو كان الوكيل

والوكيل على الموكل ولو هلك في يد الوكيل بعد الشراء ورجع بها على الأمر واخذ منه ثانيا فهلك المأخوذ ثانيا في يد الوكيل لم يرجع على الأمر بعد ذلك وكذلك لو قبض الوكيل الدراهم من الموكل ابتداء بعد الشراء فهلك في يده لم يرجع على الأمر وينقد الثمن للبائع من مال نفسه كذا في الذخيرة \* دفع إلى رجل ألف درهم وامره ان يشتري له بها عبدا فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج إلى السوق واشترى له عبدا بألف درهم وجاء بالعبدا إلى منزله وراى ان يأخذ الدراهم ليدفعها إلى البائع فاذا الدراهم قد هزقت وهلك العبد في منزله فجاء بالبائع وطلب منه الثمن وجاء الموكل يطلب منه العبد قالوا يأخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها إلى البائع والعبد والدراهم هلك في يده على الأمانة قال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا علم بشهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك في يده اما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدق في نفى الضمان من نفسه ولا يصدق في ايجاب الضمان على الأمر كذا في فناوى قاضى خان \* دفع إلى رجل ألف درهم وامره ان يشتري له بها جارية فاشترى ثم وجد الوكيل الدراهم زيوتا ونبه رجلة وستوة او رصاصا وجاء بها إلى البائع ليدفعها اليه فلم يقبلها البائع وضاعت في يد الوكيل ضاقت من مال الأمر ويرجع الوكيل على الأمر باى جيايد يدفعها إلى البائع ولو كان قبض الدراهم من الوكيل ثم وجدها على ما وصفنا وردها على الوكيل فضاقت في يد الوكيل وان وجدها زيوتا ونبه رجلة كان الهلاك على الوكيل فيغرم الفاجيايد من مال نفسه ولا يرجع على الموكل وان كانت الدراهم ستوة او رصاصا كان الهلاك من مال الموكل ثم في الستوة والرصاص اذا هلك في يد الوكيل يرجع الوكيل على الموكل بألف جيايد يدفعها إلى البائع فاذا قبضها لو هلك في يده تهلك من مال الوكيل هكذا في المحيط \* امور جلا ان يشتري له جارية بألف درهم فاشترى الوكيل ولم يقبضها ولم يدفع الثمن إلى البائع حتى اعطى الأمر الوكيل الثمن لينقده ثم ان الوكيل استهلك الثمن وهو معسر للبائع ان يمنع جاريته إلى ان يستوفي الثمن وليس للبائع ان يأخذ الأمر بالثمن وليس للوكيل على الأمر سبيل فان نقدا الأمر الثمن مع انه ليس عليه اخذ الجارية وليس للبائع ان يأبى ثم رجع الأمر على الوكيل بالثمن وان لم ينقد الأمر الثمن فالقاضي يبيع الجارية بالثمن اذا رضى البائع والأمر بالبيع بالاتفاق وان لم يرض كل واحد منهما او الأمر فكذلك الجواب عند ابي يوسف ومحمد رح فاذا باعها القاضي فان كان في الثمن الثانى فصل على الاول فهو الأمر وان كان فيه نقصان فالبائع يرجع بالنقصان على الوكيل لا على الأمر

ثم الأمر يرجع على الوكيل بما كان قبض منه كذا في التاتارخانية \* قال لغيره اشترى بهذه الالف الدراهم جارية واره الدراهم ولم يسلمها الى الوكيل حتى سرقت الدراهم ثم اشترى الوكيل جارية بالف درهم لزم الموكل وكذلك لو لم تسرق الدراهم ولكن صرفها الموكل الى حاجته ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل فسرت من يد الوكيل لاضمان عليه فان اشترى الوكيل بعد ذلك جارية بالف درهم نفذ الشراء على الوكيل ويستوى ان علم الوكيل بهلاك الدراهم او لم يعلم ولو دفع اليه الف درهم وامره ان يشتري له بها جارية فهلك منها خمسمائة في يد الوكيل وبقي خمسمائة فاشترى الوكيل بعد ذلك جارية بالف درهم يصير مشتري بالنفسه وان اشترى جارية بخمسمائة ان كانت تساوي خمسمائة يصير مشتري بالنفسه وان كانت تساوي الف درهم او اقل قد رما يتغابن الناس فيه يصير مشتري للموكل كذا في الذخيرة \* قال لعبد الغير اشترى نفسك من مولاي فقال العبد نعم ثم ذهب الى مولاه واشترى نفسه فان قال بعني نفسي بالف درهم فباعه وقبل العبد فهو حر و عليه الف درهم والولاء للمولى وكذلك لو اطلق الكلام اطلاقا ما اذا اضاف الشراء الى الامر بان قال للمولى بعني نفسي لفلان بكذا ففعله وقبل العبد صح والعبد للأمر والمال في رقبة العبد يرجع بها على الأمر ولو اد البائع ان يحبس العبد حتى ياخذ الثمن لم يكن له ذلك فان وجد الأمر به عيبا فاراد خصومة البائع فان كان ذلك العيب معلوما للعبد يوم اشترى نفسه لم يرد به وان لم يكن العبد عالما بذلك فله ان يرد به وهو الذي يلي الخصومة في ذلك العبد وكان له ان يرد من غير استطلاع رأى الأمر ولو كان اشترى نفسه للأمر بالف الى العطاء كان العقد فاسدا فان مات العبد عقيب العقد ضمن الأمر قيمته بالغة ما بلغت وان لم يمت العبد حتى استعمله البائع في بعض عمله فهذا منه نقض للبيع حتى لو مات بعد ذلك يموت من مال البائع ولو كان العبد اشترى نفسه للأمر بالف وعشرة الى العطاء او الى اجل معروف والأمر كان امره بالف فهو حر حين وقع البيع كذا في المحيط \* ولو وكل العبد رجلا بشراء نفسه من سيده بالف ودفع الالف الى الوكيل فقال الوكيل لسيده وقت الشراء انا اشترى عبدك لنفسه فباعه على هذا متق وولاؤه لهيده وان قال اشتريته ولم يبين انه يشتريه لنفس العبد كان العبد ملكا للوكيل والالف الذي اخذه من العبد كان للمولى فيهما مجانا ويجب على المشتري او على المعتق الالف ثمنا او بدل العتق ثم اذا لم يبين يرجع المولى بالثمن على الوكيل لانه العاقد والمالك للعبد وان بين انه يشتريه للعبد فقد ذكر محمد رح في باب الوكالة

باعتق ان العتق يقع والمال على العبد دون الوكيل وهو الصحيح هكذا في التبيين \* ولو كان هذا العبد مدبراً فالدبر حر حين وقع الشراء سواء كان اشتراه المأمور مطلقاً او اضاف الشراء الى نفسه او الى المدبر ولو كان مسماه الى العطاء فالمال الى ذلك الاجل والمال في هذه الوجوه كلها على المدبر ولا شيء على الوكيل من ذلك بكل حال لان المدبر مما لا يجوز شراؤه ويجوز اعتاقه فعملنا بالمعنى فصار وكيلاً من جهة المدبر لقبول الاعتاق هكذا في المحيط \* الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيباً له الرد من غير استئثار الأمر ان كان المشتري في يده كذا في الخلاصة \* الوكيل بالشراء اذا سلم المشتري الى الأمر ثم جاء بخاصم البائع في العيب لم يكن له ان يردّه الا ان يجيء ببينة ان الأمر امره بالرد كذا في الذخيرة \* وان لم يقبض الأمر المبيع حتى وجد به الوكيل عيباً فامر الأمر بردّه بالعيب فرضى الوكيل بالعيب وبرأ منه البائع فالموكل بالخيار ان شاء اخذ الجارية ولا شيء له غيرها وان شاء الزمها الوكيل بالعيب واخذ منه الثمن فان لم يختر الأمر اخذ الجارية ولا الزامها الوكيل حتى ماتت في يد الوكيل فانها تموت من مال الوكيل ويرجع الموكل على الوكيل بحصة العيب كذا في السراج الوهاج \* ولو لم تمت الجارية لكنها اعورت لزم الأمر وكان للأمر ان يرجع على الوكيل بحصة العيب الذي رضى به ولو لم تعور واختر الأمر الزام الوكيل الجارية فالزامها اياه وقبض الثمن ثم وجد الوكيل بها عيباً آخر غير العيب الذي رضى به وقد كان ذلك العيب عند البائع لم يستطع ردها بذلك العيب على الأمر ولا على البائع كذا في المحيط \* الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيباً ورضى به وقبضه فان كان العيب ليس باستهلاك مثل العمى وغيره لزم الأمر وان كان استهلاكاً مما لا يتغابن الناس في مثله لم يلزم الأمر وكان للأمر ان يلزم المشتري وهذا قولهما وقال ابو حنيفة رحهما سواء ويلزم الأمر ان كان مع ذلك العيب يساوى الثمن الذي اشتراه به او ما يتغابن الناس فيه كذا في الذخيرة \* رجل اشترى لرجل عبداً بأمرة وقبضه فوجد به عيباً فابراً البائع عن العيب فقال له الأمر قد الزمتك العبد ببراءتك عن العيب فلم يقبله المأمور لم يلزمه ذلك الا بقضاء القاضي وان الزمة القاضي ذلك صار بمنزلة المشتري من الأمر فان وجد به عيباً لم يستطع رده على البائع حتى يردّه على الأمر ثم يدنعه الأمر اليه حتى يردّه على البائع كذا في المحيط \* وان كانت الجارية في يد الوكيل بالشراء فاراد ان يردّها بالعيب فادعى البائع رضى الأمر بهذا العيب لم يصدق على ذلك من غير بينة وان اراد البائع استخلاف الوكيل على علمه برضى الأمر

لم يكن له ذلك فان لم يكن للبائع بينة على رضى الأمر بالعيب ورد الوكيل الجارية على البائع بالعيب  
ثم حضرا الأمر وادعى الرضى واراد اخذ الجارية فابى البائع ان يدفعها فقال قد نقض القاضي البيع  
فلا سبيل لك عليها فان القاضى لا يلتفت الى قول البائع ويرد الجارية على الأمر بعض  
مشائخنا قالوا هذا على قول محمد رح وبعضهم قالوا لا بل هذا قول الكل وهو الاصح كذا في الذخيرة \*  
ولو ان الوكيل حين رد الجارية على البائع بالعيب اخذ الثمن من البائع فضاع الثمن من يده ضاع  
من مال الوكيل ويغرم الوكيل للأمر من مال نفسه ثم اذا صدق الأمر البائع في الرضاء بالعيب وقبض  
الجارية يدفع الأمر الثمن الى البائع من مال نفسه والأمر هو الذي بلى دفع الثمن وقبض الجارية وليس  
للموكل ان يقول للبائع انك اقررت مرة بقبض الثمن من الوكيل فليس لك ان تقبض منى مرة اخرى  
فان وجد الأمر بهاميبا آخر كان هو الخصم بالرد دون الوكيل ولو كان الوكيل بعد ما ردها بالعيب وبعد  
ما فسخ القاضي البيع اقر برضى الأمر بالعيب كان للبائع الخيار ان شاء امسك الجارية وان شاء ردها  
على الوكيل ولو اقر الأمر انه كان رضى بالعيب كانت الجارية للأمر يأخذها الوكيل من البائع ويدفعها  
الحال الأمر ويكون الثمن للبائع على الوكيل ان كان الوكيل قبض الثمن من البائع حين رد الجارية  
عليه لو وجد بالجارية عيبا آخر كان هو الخصم فيه كذا في المحيط \* واذا أمر رجلا ان يشتري له جارية  
فاشترى الوكيل ولم يقبضها حتى اطلع على عيب بها فرضى الأمر بذلك العيب فذلك جائز  
وان نقض الموكل العقد لا يعمل نقضه كذا في الخلاصة \* الوكيل بالشراء اذا اشترى عبدا يساوى  
ثلثه الالف درهم بالف درهم فوجد به عيبا فليس له ان يرده ولو كان ذلك في خيار رؤية او خيار شرط  
فله ان يرده كذا في المحيط في نوع الوكيل بالشراء اذا وجد بالمبيع عيبا \* والوكيل بشراء عبد بغير عينه  
اذا اشترى عبدا به عيب قد علمه الموكل ولم يعلم به الوكيل فلو وكيل ان يرده بالعيب كذا في المحيط  
في نوع الخيار في الوكالة \* الوكيل بالشراء اذا مات ثم وجد الموكل به عيبا يرد وارثه او وصيه وان  
لم يكن له وارث او وصى يرد الموكل كذا في الخلاصة \* الوكيل بالشراء يطالب بالثمن من مال  
نفسه وان يدفع اليه الموكل بعد ولو وكيل ان يرجع على الموكل بالثمن قبل ان يؤدي من مال نفسه  
وله ان يحبس المشتري من الموكل الى ان يأخذ منه ما نقد وان هلك المشتري في يد الوكيل قبل  
الحبس هلك على الموكل من غير ضمان على الوكيل وان هلك بعد الحبس يهلك بالثمن كهلاك  
المبيع



المبيع قبل القبض عند أبي حنيفة رح ولم يذكر محمد رح في شيء من الكتب ان الوكيل اذا لم يتقد  
التمن والبائع يسلم المبيع اليه هل له حق الحبس من الموكل الى ان يستوفي الدراهم منه حكمي  
من الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح ان له ذلك وهو صحيح كذا في المحيط \* وان نقد الوكيل  
بالشراء التمن من ماله ثم لقيه الموكل في بلد آخر والمشتري ليس منه وطالب منه التمن فابى الا ان  
يسلم المشتري فان كان الامر طالبة بتسليمه حين كان المشتري يحضرتهما ولم يسلمه حتى يقبض التمن  
له ان لا يدفع التمن حتى يقبل المشتري وان كان الامر لم يطلبه منه حال حضرة المشتري ليس له  
ان يمتنع عن دفع التمن لانه صار دينا في ذمة الامر كذا في البحر الرائق \* الوكيل بشراء جارية  
بالالف اذا اشتراها بالالف كما امر ونقد الف وقبضها ولم يحبسها من الامر حتى نقد الامر خمسمائة  
ثم طلبها منه فمنعها فهلك في يده سلم للوكيل الخمسمائة المقبوضة ويطلب الباقية من الامر ولو كان  
حبسها في الابتداء فعليه رد المقبوضة ايضا كذا في المحيط \* ولو نهبته منه بعد حبسه لم يسقط  
شيء من التمن ويخير الموكل ان شاء اخذه بجميع التمن وان شاء تركه كذا في البحر الرائق \* الوكيل  
اذا اشترى عبدا بالف درهم الى سنة وقبضه فلم يقبضه الامر حتى حل المال واخذ البائع الوكيل به  
فارد الوكيل منعه من الموكل حتى ياتي التمن لم يكن له ذلك ولو منعه صار ضامنا لو قبضه الامر  
ثم حضر الوكيل واخذه بغير محضر من الامر ولم يذكر انه يأخذه حتى يعطيه التمن فمات في يده  
بطل التمن من الامر وجعل الاخذ منعا للعبد كانه منعه حتى يعطيه التمن كذا في الذخيرة \* ولو كان  
الامر امرأة ان يشتري له جارية بمائة درهم وامر ان يشتريها جميعا بالف درهم فاشترىها  
وقبضها ثم الامر طلب منه احدهما بغيرها فمنعها اياه حتى ماتت بطل ثمنها فان قال الامر لا حاجة  
لي في الباقية لا يلتفت الى قوله ولزمته بحصتها فان لم تمت النى منعها اياه الوكيل ولكن ماتت  
الاخرى فالباقية لازمة للامر وعليه ثمنها جميعا ولو كان الامر امرأة ان يشتري له جارين احدهما  
بالف حالي والاخرى بالف درهم الى سنة في صفقة واحدة فاشترىها كما امر به وقبضها وطلبها  
منه الامر فمنعها اياه حتى يعطيه التمن فليس له ذلك ويعطيه الجارية النى ثمنها الى اجل فان منعها  
اياه حتى ماتت فعليه قيمتهما للامر واما الاخرى فله ان يمنعها اياه حتى يعطيه التمن فان منعها اياه  
حتى ماتت فقال الامر لا حاجة لي بالنى ثمنها الى اجل لا يلتفت الى قوله ويلزمها النى ثمنها الى اجل  
وكذلك لو وكله بان يشتريها له بالفين حاليتين فاشترىها كذلك فام بمنعهما من الامر حتى اخذ

البائع المشتري بثمن احدهما كان هذا والا لـ سواء في جميع ما وصفت لك هكذا في المحيط \*  
ولو ادعى الوكيل بالشراء دفع الثمن من ماله وتصدق الموكل وكذب البائع لم يرجع الوكيل على  
الموكل كذا في البحر الرائق \* الوكيل بشراء شيء بعينه اذا اشترى ولم ينقد الثمن حتى اخبر البائع  
الثمن من الوكيل صح وثبت التأخير في حق الموكل حتى لم يكن للوكيل ان يرجع على الموكل  
قبل حلول الاجل وان حط البائع من الوكيل بعض الثمن فانه يحطه من الموكل ولو حط البائع جميع  
الثمن لا يظهر ذلك في حق الموكل حتى لو كان للوكيل ان يرجع على الموكل بجميع الثمن ولو وهب  
البائع بعض الثمن من الوكيل يظهر ذلك في حق الموكل حتى لم يكن للوكيل ان يرجع على الموكل  
بذلك القدر ولو وهب كل الثمن لا يظهر ذلك في حق الموكل ولو ابراء البائع من جميع الثمن  
فالجواب فيه كالجواب في هبة جميع الثمن كذا في المحيط \* ولو وهب البائع منه خمسمائة ثم وهب  
الخمس مائة الباقية لا يرجع الوكيل على الموكل بالخمس مائة الاولى ويرجع بالخمس مائة الثانية لانه هبة  
ولو وهب تسعمائة ثم وهب منه المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل الالبانة وهذا كله قول ابي حنيفة  
وابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان \* الباب الثالث في الوكالة بالبيع \* الوكيل بالبيع يجوز  
بيعه بالقليل والكثير والعرض عند ابي حنيفة رح وقال يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس فيه ولا يجوز  
الا بالدراهم والدنانير كذا في الهداية \* ويفتى بقولهما في مسألة بيع الوكيل بما ضره ان باي ثمن  
كان كذا في الوجيز للكردي \* والخلاف في الوكالة المطلقة اما اذا قال الموكل بعه بالف او بمائة لا يجوز  
ان ينقص بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* الوكيل ببيع العبد بعرض موصوف اذا بامه بعرض بغبن  
فاحش جاز عند ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة \* الوكيل بالبيع يملك البيع بالنسيئة وفي المنتقى قال ابو يوسف  
رح هذا اذا كان للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز كالمراة اذا دفعت عزلا الى رجل لبيعه لها فهذا على  
ان يبيعه بالنقد وبه يفتى كذا في الخلاصة \* الوكيل بالبيع المطلق اذا باع باجل متعارف فيما بين التجار  
في تلك السلعة جاز عند علماءنا وان باع باجل غير متعارف فيما بين التجار بان باع مثلاً الى خمسين  
سنة او ما اشبه ذلك فعلى قول ابي حنيفة رح يجوز وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لا يجوز  
قال مشائخنا وانما يجوز البيع بالنسيئة اذا لم يكن في لفظه ما يدل على البيع بالنقد واذا كان في لفظه  
ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز البيع بالنسيئة وذلك نحو ان يقول بع هذا العبد واقتض دهنى او قال  
بع فان الغرماء يلزموننى او قال بع فاني احتاج الى نفقة هيالى ففى هذه الصور ليس له ان يبيع بالنسيئة كذا

في المحيط \* التوكيل بالبيع نسبيته ينصرف الى التوكيل بالبيع الى شهر وما فوقه لان مادون الشهر ما جل قلو ان هذا التوكيل باعه بالنقد اختلف المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفصل رح ان بابه بالنقد مما يباع بالنسيئة جاز وان يباع بالنقد باقل مما يباع بالنسيئة لا يجوز وقال غيره يجوز مطلقا وكذا لو قال لا تبعه الا بالنقد وكل رجلا يبيع ماله حمل ومؤنة فهو على البلد الذي فيه التوكيل والموكل ان اكانا في بلدة واحدة فان خرج التوكيل بذلك الى بلدة اخرى فسرق او ضاع كان ضامنا ولو لم يخرج به التوكيل الى مكان آخر او خرج هو فبأيه في ذلك اما ان كان عليه تسليمه في مكان البيع وان لم يكن له حمل ومؤنة لا ينقيد الامر بهلك البلدة كذا في فتاوى قاضيخان \* التوكيل بالبيع المطلق اذا باع ببيعان سدا لا يضمن بالبيع والتسليم وللوكيل ان يسنره واما امور بالبيع الفاسد اذا اتى بالبيع الجائز جاز استحسانا كذا في الخلاصة \* التوكيل بالبيع لا يملك شراء لنفسه لان الواحد لا يكون مشتريا وبائعا كذا في الوجيز للكردي \* ولو امره ان يبيع من نفسه او يشتري لم يجز ايضا وكذا لو باع التوكيل من ابن له صغير لم يجز ولو باع من عبده او مكاتبه لا يجوز بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* التوكيل بالبيع اذا باع ممن لا تقبل شهادته له ان كان باكثر من القيمة يجوز بالاخلاف وان كان باقل من القيمة بغبن فاحش لا يجوز بالاجماع وان كان بغبن يسير لا يجوز عند ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة \* وان باع بمثل القيمة فيه روايتان من ابي حنيفة رح والظاهر انه لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* وان امره الموكل بالبيع من هؤلاء اوجاز له ما صنع بان قال بع ممن شئت فانه يجوز بيعه من هؤلاء بالاجماع الا ان يبيعه من نفسه او من ولده الصغير او من عبده ولدين عليه فانه لا يجوز له ذلك قطعا وان صرح له الموكل بذلك وكذلك حكم التوكيل بالشراء اذا اشترى من هؤلاء كذا في السراج الوهاج \* وفي الزيادات في الوكالة بالبيع والشراء لو باع التوكيل من اب الموكل او ابنه او مكاتبه او عبده المأذون جاز وكذا وكيل العبد لو باع من هؤلاء كذا في الخلاصة \* وكله ببيع متاعه فقال بكم ابيعه فقال انت اعلم بذلك ويتمنه فبأيه بمن حقير فله الرد وبه يفتى كذا في القنية \* الموكل اذا شرط على التوكيل شرطا مقيدا بمن كل وجه بان كان ينفعه من كل وجه فانه يجب على التوكيل مراعاته اكده بالنفي او لم يؤكد كما اذا قال بعه بخيار فبأيه بالخيار لا يجوز كذا في الذخيرة \* امر رجلا ان يبيع عبده وامره ان يشترط الخيار للأمر ثلاثة ايام فبأيه ولم يشترط الخيار لم يجز البيع وان بابه وشرط الخيار للأمر نفذ تصرفه عليه ويثبت له الخيار وللأمر ولو كان الأمر ببيع

مطلقاً فباع وشرط الخيار للآمر أو للاجنبي صحيح كذا في المحيط \* وأن شرط في العقد شرطاً لا يفيد أصلاً بل يضره لا تجب على الوكيل مراعاته أكد بالنفي أو لم يؤكد كما إذا قال بعه بالف نسيتُهُ أو قال لا تبعه إلا بالف نسيتُهُ فباع بالف نقد يجوز على الأمر وإذا شرط شرطاً يفيد من وجه ولا يفيد من وجه إن أكد بالنفي تجب مراعاته كما إذا قال بعه في سوق كذا فباعه في سوق آخر فإن لم يؤكد بالنفي ينفذ على الأمر وإن أكد بالنفي لا ينفذ على الأمر كذا في الذخيرة \* لو قال بع مبدى هذا واشهد فباع ولم يشهد كان جائزاً ولو قال لا تبع إلا بشهود فباع بغير شهود لم يجوز وكذا الوقال وكلتك ببيع هذا العبد على أن يشهد فباعه ولم يشهد لم يجوز وكذلك إذا قال بع بشهود كذا في فتاوى قاضيخان \* وكله بالبيع ونهاه عن البيع إلا بمحض فلان لا يبيع إلا بمحضته كذا في الوجيز للكردي \* وإن أمر أن يبيع برهن أو كفيل فباع من غير رهن أو من غير كفيل لم يجوز أكد بالنفي أو لم يؤكد وإذا قال برهن ثقة لم يجوز إلا برهن يكون بقيمته وفاء بالثمن أو تكون قيمته أقل بمقدار ما يتغابن فيه وإذا طاق جاز بالرهن القليل كذا في المحيط \* ولو قال بعه وخذه كفيلاً أو قال بعه وخذره فلا يجوز إلا كذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* فإن اختلفا في الاشتراط فالقول للموكل وكذلك لو قال امرتك بغير هذا الثمن فالقول له كذا في الوجيز للكردي \* ولو وكله بأن يبيعه بالف درهم فباعه بأكثر نفذ البيع وإن باعه بأقل لم ينفذ وكذا لو باعه بغير الدراهم لم يجوز وإن كان قيمة ذلك أكثر من ألف درهم كذا في الصراج الرواج \* أمر رجل ببيع مبدله بالف درهم فباع نصفه بالف درهم ثم باع النصف الآخر بمائة دينار جاز ببيع النصف الأول ولا يجوز ببيع النصف الثاني ولو باع كله بالف درهم ومائة دينار جاز البيع في الكل كذا في المحيط \* وإن باع نصفه بالف درهم إلا درهمين أو كره حنطة بطل وإن باع العبد بالف وكره من طعام بعينه كان الأمر بالخيار إن شاء بطل البيع كله وإن شاء أجاز ويصير الكره للوكيل وعليه حصته من قيمة العبد وإن باعه بالف درهم ثم زاد المشتري كراً بعينه أو بغيره جاز من غير خيار والكره للأمر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وكله ببيع مبدى فباع نصفه أو جزءاً منه معلوماً جاز ببيعته في قول أبي حنيفة رح سواء باع الباقي منه أو لم يبيع وعندهما لا يجوز إلا أن يبيع الباقي وكذلك هذا الاختلاف في كل شيء في تبعية مضرّة ويكون الابتعاض فيه صيباً وما إذا لم يكن في تبعية مضرّة ولا يكون الابتعاض فيه عيباً كالكيلى والوزنى والعدوى المتقارب إذا وكله ببيعة فباع بعضه جاز البيع في قولهم

في قولهم جميعا وكذلك لو وكله ببيع جماعة من العدد في المتقارب فباع واحدا منها جاز البيع في قولهم جميعا هكذا في شرح الطحاوي \* وإذا أمره ان يبيعه من فلان بثلثين دين فباعه من رجل آخر بثلثين دين لا يجوز وان باعه منه ومن الآخر لا يجوز البيع في النصف الذي باعه من آخر ويجوز البيع في النصف الآخر على قول أبي حنيفة ربح وعلى قولهما لا يجوز الا ان يبيع الباقي هكذا في الذخيرة \* الوكيل ببيع جاريتين بالف اذا باع احد بهما بخمس مائة او اقل او اكثر لم يجز الا ان يبيع الاخرى بتمام الالف واكثر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح كذا في المحيط \* ولو قال بعه وبع من فلان كان له ان يبيعه من غيره ولو قال بعه من فلان فباعه من غيره لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا قل بعه بالف نسيمته سنة فباعه بالف او اكثر بالنقد جاز وان باعه باقل من الالف بالنقد لا يجوز فان باعه بالغين نسيمته سنة وشهرا لا يجوز كذا في المحيط \* وكله بالبيع مطلقا لم قال لا تبع اليوم فباعه فذا من غير تجديد الوكالة جاز كذا في الوجيز للكردي \* اذا امر رجلا ان يبيع له عبدا ودفع العبد اليه ونهاه الامر من دفع العبد بعد البيع حتى لا يقبض الثمن قال محمد ربح هذا النهي باطل ولو هلك العهد في يد المشتري هلك على المشتري والوكيل هو الذي يتولى قبض الثمن وللموكل ان يضمن الوكيل الثمن كذا في المحيط \* فان سلم الوكيل قبل قبضه الثمن وتوى الثمن على المشتري فلا ضمان على الوكيل كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو ان الامر دفع العبد اليه وقال لا تبعه حتى تقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ولو لم يدفع العبد اليه فباعه في يد الامر بالف درهم حاله لم يكن له ان يسلم العبد حتى يقبض الثمن سواء كان الامر نهاه عن الدفع الى المشتري قبل قبض الثمن او لم ينهه ولو باعه بالف درهم نسيمته الى شهر والعبد في يد الامر صح البيع وليس للموكل ان يحبس من المشتري لانه داخل تحت الامر فصار بمنزلة بيع الامر بنفسه وهو يجبر على التسليم ببيعه نسيمته هكذا في المحيط \* ولو وكل ببيع العبد ودفع اليه العبد فباعه الوكيل ولم يسلم حتى اخذه الموكل من بيته ونهى الوكيل عن التسليم قبل نقد الثمن صح نهيه ولم يكن له ان يأخذ من بيت الامر ويدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن هكذا في فتاوى قاضيهان \* ولو امره ببيع عبده والعبد في يد الامر ولم يامر الامر بالقبض ولم ينهه عن ذلك فباعه الوكيل ثم قبضه من منزل الامر ليدفعه الى المشتري فمات العبد في يد الامر قبل الدفع الى المشتري فلا ضمان على المأمور لان المأمور حق قبض العبد من منزل الامر لم يمكنه التسليم عند نقد الثمن الا اذا وجد المنع من الموكل

ولم يوجد فان لم يمت العبد وسلم المأمور الى المشتري قبل قبض الثمن فللأمر ان يأخذه من المشتري حتى ينقد الثمن فان استرد الأمر العبد ثم احضر المشتري الثمن فالأمر ان يدفع العبد الى المأمور ويأمره بدفعه الى المشتري ويأخذ الثمن كذا في المحيط \* فان لم يأخذ حتى مات العبد عند المشتري فلا ضمان للأمر على احد الا على الوكيل ولا على المشتري ضمان القيمة لكن الوكيل يأخذ الثمن من المشتري ويدفع الى الأمر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو أمره بالبيع ونهاه عن قبضه فقبضه قبل البيع فمات في يده قبل ان يبيعه فهو ضامن لقيمته وانتقض البيع وان اراد المشتري القيمة وهو الاصح فان لم يمت العبد حين باعه كان بيعه صحيحا وان كان العبد مضمونا عليه ولو لم يمت حتى سلمه الى المشتري فمات في يده لم يضمن البائع القيمة وان صار فاصبا بالقبض قبل البيع لان الأمر بالبيع بعد الغصب باق وهل يضمن الوكيل الثمن للأمر على قياس قول ابي حنيفة ومحمد رح لا يضمن بل يأخذ الثمن من المشتري ويدفع الى الأمر ولو لم يمت العبد في يد المشتري حتى حضر الأمر واخذه من المشتري ثم اخذ البائع من منزل الأمر ليدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن فمات في يد الوكيل قبل ان يدفعه الى المشتري لا ضمان على الوكيل لان له حق القبض بعد البيع وانتقض البيع كذا في المحيط \* ولو أمر رجلا ان يبيع عبده ونهاه عن قبض الثمن الا بمحض من فلان او ببينة لا يصح نهيه حتى كان له ان يقبض الثمن من غير فلان ومن غير بينة ولو باع الأمر العبد بنفسه ووكله بقبض الثمن ثم نهاه عن القبض الا بمحض شهود صح نهيه كذا في الذخيرة \* ولو أمر المكاتب رجلا ان يبيع عبده من فلان فباعه من غيره وليس بوكيله لم يجز كذا في المبسوط \* رجل وكل رجلا ببيع عبده بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه فقال الوكيل بعث العبد وقال الموكل اجزته جاز بالف كذا في الخلاصة \* ولو قال الأمر قد اجزت ما امرتك به لم يجز بيعه بالدراهم كذا في فتاوى قاضيخان \* الوكيل ببيع الدينار اذا امسك الدينار بنفسه وباع ديناره لا يجوز كذا في الخلاصة \* ولو دفع اليه عبدا فقال بعه بالف درهم وزن سبعة فباعه بالف درهم وزن خمسة فهذا جائز لانه باعه باكثر مما سمي له من جنسه كذا في المبسوط \* وكل رجلا بان يبيع عبده بالف درهم وقيمته الف فتغير السعر وصارت قيمته الفين ليس للوكيل ان يبيعه بالف ولو باعه بالخيار فازدادت قيمته في مدة الخيار حتى صارت تساوي الفين له ان يمضي البيع عند ابي حنيفة رح خلافا لابي يوسف ومحمد رح ولو لم يمض الوكيل بالبيع لكنه سكت حتى مضت مدة الخيار



فالبائع باطل عند محمد رح وعند أبي يوسف رح يجوز كذا في الخلاصة \* وكذلك اذا كانت التجارية حاملا فولدت ولدا يساوي الف درهم وكذا اذا اثمر النخيل كذا في المحيط \* ان اقال الرجل لغيره خذ عدي هذا وبعه بعبد او قال اشتر لي به عبدا صح التوكيل فان كان قد وكله بالشراء فاشترى عبدا بغير عينه لا يجوز وان اشترى عبدا بعينه ان كانت قيمة العبد المشتري مثل قيمة هذا العبد او اقل مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز وان كان مقدار ما لا يتغابن الناس لا يجوز وان كان قد وكله بالبائع فباعه بعبد بغير عينه لا يجوز ولو باع بعبد بعينه فان كان قيمة ذلك العبد مثل قيمة هذا العبد او اقل بمقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز وان كان مقدار ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز كذا في الذخيرة \* ولو امره ان يبيع عبده هذا بكر حنطة او بعشرة اناوب هروية فللوكيل ان يبيعه بما سماه معينة موصوفة في الذمة موجلا ويشترط ان يكون الكره على قدر قيمة العبد المأمور ببيعه كذا في المحيط \* ولو وكله ببيع طعام فقال بعه كل كربخمسين فباعه كله فهو جائز كذا في المبسوط \* ولو قال بعه بمثل ما باع به فلان الكره فقال فلان بعت الكره باربعين فباع بهائم وجد فلان باع بخمسين خمسين فالبيع مردود لانه وكله بمثل ما باع به فلان لا بمثل ما اخبره فان كان باع كرا باربعين وكرا بخمسين فباع الوكيل طعامه كله باربعين اربعين اجزاء استحسانا هكذا في محيط المرحسى \* ان افع الى رجل جراب هروى ليبيعه وهما بالكوفة فباعى اسواق الكوفة بامه جاز ولو نقله الى بصرة تصير مغا لفا استحسانا حتى لو هلك هناك يضمن ولو لم يهلك حتى بامه بالبصرة ذكر في وكالة الاصل انه لا يجوز بيعه على الامر وذكر في كتاب الصرف في رواية ابي سليمان انه يجوز قبل ما ذكر في كتاب الوكالة جواب الاستحسان وهو قول ابي حنيفة رح وقيل في المسئلة روايتان واليه مال شيخ الاسلام وان كان قيد الامر بالكوفة بان قال بعه بالكوفة فنقل الى بصرة ضمن قياسا واستحسانا واذا باع بالبصرة عامته المشائخ على انه لا يجوز بيعه على الامر كذا في الذخيرة \* وهو الاصح كذا في المبسوط \* ان اوكل رجلا بعدل زطى او جراب هروى ليبيعه له فان باع العدل جملة صفقة واحدة بمثل قيمته او باقل مما يتغابن الناس فيه يجوز في قولهم جميعا وان باع باقل من قيمته بحيث لا يتغابن في مثله فالمسئلة على الاختلاف واما اذا باع ثوبا ثوبا حتى اتى على جميع العدل ان كان ثمن ما باع بصفقات متفرقة يبلغ ثمن جميع العدل لو باع العدل جملة او اقل من ثمن الكل لو باع جملة بحيث يتغابن الناس في مثله فانه يجوز عندهم جميعا وان كان ثمن ما باع بصفقات متفرقة

بلغ ثمن جميع العدل لوباع العدل جملة او اقل من ثمن الكل لوباع جملة بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا شك انه يجوز على قول ابي حنيفة رح واما على قولهما فقد اختلف المشائخ قال بعضهم بلنه لا يجوز ومنهم من قال يجوز على قولهما واما ان اباع ثوبا واحدا ولم يبيع الباقي ذكر ان على قول ابي حنيفة رح يجوز سواء اضر بالباقي ضررا لا يتغابن الناس في مثله او يتغابن الناس في مثله وعلى قولهما ان كان لا يضر بالباقي او اضر بالباقي ضررا يتغابن الناس في مثله بان كان يدخل تحت تقويم المقومين يجوز وان كان لا يتغابن الناس في مثل ذلك لا يجوز وهذا الذي ذكرنا في الثياب واما اذا امره ببيع مكيل او موزون في وعاء واحد ببيع البعض ولم يبيع الباقي يجوز عندهم جميعا هكذا في المحيط \* وان اذا وكل الرجل رجلا ان يبيع عبده بالف درهم و قيمته الف درهم او خمس مائة فباعه بالف الى العطاء وسلمه الى المشتري فمات في يده او اعتقه فلا ضمان على الوكيل وعلى المشتري القيمة ويكون حق قبض القيمة للوكيل كذا في الذخيرة \* امر رجلا ان يبيع عبده بالف درهم فباعه بخمسمائة الى العطاء و قيمته الف او خمس مائة وقبضه المشتري لا يملكه فلو مات في يد المشتري كان الامر بالخيار ان شاء اخذ القيمة من المشتري وان شاء اخذ من الوكيل فان اخذ القيمة من المشتري لم يرجع بها على غيره وان ضمن الوكيل رجوع بما ضمن وهو القيمة على المشتري ولو وكله ان يبيع عبده بالف درهم الى اول عطاء يكون فباع الى العطاء الثاني وقبضه المشتري فمات في يده لم ينفذ على الامر ولو باعه الى اجل دون العطاء نفذ على الامر حتى لا يضمن الوكيل كذا في المحيط \* وانا امر رجلا ان يبيع عبده بالف درهم فباعه بالف درهم ورطل من خمر بغيره من خمر فمات في يد المشتري فالمشتري ضامن للقيمة ولا ضمان على البائع ولو باعه بالف درهم ورطل من خمر فمات في يد المشتري فعلى قياس قول ابي حنيفة رح ان شاء ضمن المشتري قيمة العبد ولم يرجع على البائع بشيء وان شاء ضمن البائع وعند ذلك يقسم العبد على الف درهم وعلى قيمة الخمر فما اصاب الالف من العبد لم يضمنه البائع ولكن يضمنه المشتري وما اصاب قيمة الخمر فان شاء الامر ضمن البائع ذلك القدر وان شاء ضمن المشتري جميع القيمة فان ضمن البائع يوجع بما تضمن على المشتري وهذا كله على قول ابي حنيفة رح واما على قياس قول ابي يوسف ومحمد رح فللمالك الخيار ان شاء ضمن البائع جميع القيمة وان شاء ضمن المشتري جميع القيمة ولو باعه.

ولو باعه بالف وخنزير بعينه او بغير عينه فالجواب فيه كالجواب فيما اذا باعه بالف وخمير بعينها ولو باعه بالف ومبينة او دم او شيء لاقيمة له ومات عند المشتري فلا ضمان على البائع بالتفاق وعلى المشتري القيمة والوكيل هو الذي يأخذها ويدفعها الى الامر ولو امره ان يبيع كرحنطة له بمائة درهم فباعه من مائة درهم ورطل من خمير بعينها فهلك الطعام في يد المشتري فالجواب عند الكل كالجواب عند ابي حنيفة رح في العبد اذا باعه المأمور بالف وخمير بعينه هكذا في المحيط \* ولو امره ان يبيع عبده بمائة رطل من خمير فباعه بخنزير او امره ان يبيع عبده بخنزير فباعه بمائة رطل من خمير لا يملكه المشتري حتى لو اعتقه بعد ما قبضه لا ينفذ عتقه ولو مات في يد المشتري كان الامر بالخيار ان شاء ضمن البائع القيمة ورجع بها على المشتري وان شاء ضمن المشتري ولا يرجع بها على احد كذا في المحيط \* وكل رجلا ان يبيع عبدا له فباعه فوجد به المشتري ميبا قبل القبض فرده على الوكيل فقبل فانه يلزم الموكل ولو وجد به ميبا بعد القبض فرده على الوكيل وقبل الوكيل يلزم الوكيل هكذا في الذخيرة \* الوكيل بالبيع اذا مات ووجد المشتري بالمبيع ميبا رده على وصي الوكيل او على وارثه وان لم يكن له وصي ولا وارث يرده على الموكل وفي الفتاوى الصغرى الوكيل اذا كان فائضا ام حيا لا تنتقل الحقوق الى الموكل كذا في الخلاصة في فصل الوكالة بالشراء \* ومن امر رجلا ببيع عبده فباعه من رجل ومسلمه وقبض الثمن او لم يقبضه حتى وجد المشتري به ميبا لا يحدث مثله كالا صبيع الزائد ولسن الزائد فرده بقضاء بينة او باليمين او باقرار من المأمور فللمأمور ان يرده على الامر وان كان ميبا يحدث مثله فان رده بالبينه فهو لازم للموكل وكذا ان رده بالنكول وان كان رده باقرار لزم الوكيل وان كان المشتري رده بنفسه بغير قضاء القاصي والعيب مما يحتمل الحدوث لزم الوكيل ولا يكون له ان يخاصم موكله بحال وان كان العيب لا يحدث مثله والرد بغير قضاء باقرار الوكيل يلزم الموكل بلا خصومة في رواية وفي هامة الروايات ليس له ان يخاصم الموكل بل يلزم الوكيل هكذا في الكافي \* وكل رجلا يبيع خبيعة له فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة ارض موقوفة فاراد المشتري ان يردها على الوكيل فافر الوكيل بذلك كان له ان يردها على الوكيل ثم الوكيل لا يرد على موكله فان ردت على الوكيل بالبينه كان للوكيل ان يردها على الموكل وهل يفسد العقد في الباقي قال هامة المشايخ لا يفسد البيع في الباقي وهو الصحيح هكذا في فتاوى فاضلحان \* الوكيل بالبيع اذا باعه العبد بالف درهم كما

امره الموكل وتغايضا وهلك الثمن عنده اود نفعه الى الامر ثم ادعى المشتري بالعبد ميبا يحدث مثله وانكره البائع وهو الوكيل واقرا الامر به لم ينقض البيع باقرار الامر ولم يلزم الامر ولا البائع شيء وكذلك لو حدث عند المشتري به عيب آخر واراد المشتري ان يرجع بنقصان العيب كذا في الذخيرة \* ولو اقر الوكيل وانكر الموكل رده المشتري على الوكيل واقراره صحيح في حق نفسه لافي حق الموكل الا ان يكون ميبا لا يحدث مثله في تلك المدة للقطع بقيام العيب عند الموكل وان امكن حديث مثله في تلك المدة لا يرد على الموكل الا ببرهان على كونه عند موكله او يحلفه فان نكل رده والا لزم الوكيل مادام حيا ما فلان مات ولم يدع خلفا ولم يكن من اهل لزوم العهدة بان كان محجورا يرد على الموكل وليس للموكل ان يخاصم بأعنه كذا في الوجيز للكردرى \* ولو استحق المبيع رجوع المشتري بالثمن على الوكيل ان نقد الثمن اليه وان نقد الثمن الى الموكل رجوع اليه بالثمن ولو لم يستحق المبيع ولكن المشتري وجد به عيبا له ان يخاصم مع الموكل فاذا ثبت عليه العيب ورده عليه بالغضاء اخذ الثمن من الوكيل اذا نقده اليه ولو نقد الثمن الى الموكل اخذ منه كذا في شرح الطحاوى \* وان ادعى المشتري الشراء على الوكيل وانكر الوكيل ذلك واقربه الامر وجعل القاضى العهدة على الامر وتغايضا ثم عاد الوكيل الى تصديقهما تحولت العهدة من الموكل الى الوكيل وبرئ الموكل منها فان ادعى المشتري بعد ذلك عيبا قد دلسه البائع وجدد البائع ان يكون دلسه شيئا وحلف على ذلك وصدق الامر لمشتري ما ادعى من العيب فلا خصومة بين المشتري وبين الامر كذا في المحيط \* الوكيل بالبائع لا يطالب باداء الثمن من مال نفسه كذا في فتاوى قاضيجان \* ولا يجبر على التقاضى والاستيفاء فان تناضى وقبض فيها والا يقال له احل الموكل على المشتري او وكله بالتقاضى فان قال الوكيل بالبائع انا اتقاضى وقال الموكل انا اتقاضى فالتقاضى الى الوكيل ولا يجبر على ان يحيل الموكل على المشتري هذا اذا كان وكيله بغير اجر فاما اذا كان وكيله باجر نحو السمسار والدلال والبيع يجبر على استيفاء الثمن كذا في المحيط \* ولا يملك الموكل وان كتب الصك باسم الموكل كذا في الذخيرة \* الوكيل بالبائع اذا باع وكفل بالثمن من المشتري لا تصح كفالته والوكيل بقبض الثمن من المشتري اذا كفل بالثمن من المشتري جازت كفالته واذا ابرأ المشتري من الثمن لا يصح براؤه هكذا في فتاوى قاضيجان \* ولو ان الموكل احتمل بالثمن على الوكيل كانت

الحالة باطلة ولو صالح الأمر من الثمن الذي على المشتري على عبد للوكيل بعينه أو قضى الوكيل الثمن من المشتري كان ذلك جائزاً ويبرأ المشتري ويصير العبد للموكل ولا يكون للوكيل أن يرجع بشيء على الأمر ولا على المشتري ولو باع الوكيل الجارية من الأمرها لثمن الذي للأمر على المشتري كان البيع باطلاً وكذلك لو صالح الوكيل الأمر على جارية نفسه على أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري للوكيل فذلك باطل وكذلك لو قضى الوكيل الثمن للأمر على أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري للوكيل كان باطلاً أيضاً ولو حال الموكل على المشتري بذلك الثمن ورضى به المشتري صح وكانت هذه وكالة لا حوالة فإن طالب الأمر المشتري بالثمن أجبر المشتري على أدائه إليه وإن طالب الوكيل أجبر على أدائه أيضاً وإن نهى الوكيل المشتري عن الدفع إلى الأمر صح نهيه حتى لا يجب على المشتري دفعه إلى الأمر هكذا في المحيط \* الوكيل بالبيع إذا أخرج الثمن من المشتري وأبرأه منه أو قبل الحوالة أو اقتضى الزيوف وتجاوز به جاز وضمن الثمن للأمر وهو قول أبي حنيفة رح واجمعوا على أن الثمن إذا كان عينا فوهبه الوكيل من المشتري أنه لا يصح وكذلك لو كان الثمن ديناً فقبضه الوكيل ثم وهبه من المشتري لا يصح بالاجتماع كذا في الذخيرة \* ولو أقال الوكيل البيع صححت أقالته عندهما ويكون ضامناً للثمن وعلى قول أبي يوسف رح بالاقالة يصير الوكيل مشترياً لنفسه كذا في فتاوى قاضيخان \* وإذا دفع إلى رجل جارية وامره أن يبيعها فباعها المأمور من رجل له على الأمر دين ألف درهم وسلم الجارية إليه فالبيع جائز والثمن يصير قصاصاً به عندهم جميعاً وإن كان الوكيل باعه من رجل له على الوكيل دين ألف درهم فإن الثمن يصير قصاصاً بدين الوكيل عندهما أبي حنيفة ومحمد رح كذا في الذخيرة \* ولو أن هذا الوكيل لم يسلم ما باع حتى هلك المبيع في يده بطلت المقاصة ولا ضمان على الوكيل لموكله كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن كان الوكيل باعه من رجل له على المأمور وعلى الأمر دين صار الثمن قصاصاً بدين الأمر ولا يصير قصاصاً بدين المأمور حتى لا يرجع الأمر على المأمور شيء من الثمن كذا في الذخيرة \* الأصل أن الوكيل بالبيع متى أقر على موكله بما يوجب براءة المشتري من الثمن وكذبه الموكل في ذلك أن كان ما أقر به شيئاً لو أقر بذلك على نفسه صح إقراره وبرئ المشتري من الثمن ولم يضمن للموكل شيئاً فإذا أقر على موكله كان كذاك وإن كان ما أقر به على الموكل شيئاً لو أقر به على نفسه صح ويبرأ المشتري من الثمن عندهما أبي حنيفة ومحمد رح وضمن للأمر

مثل ذلك وعند أبي يوسف رح لا يبرأ إذا اقربته على موكله كان كذلك لان الوكيل اقر بما يملكه بنفسه مضافا الى غيره واقترار الانسان بما يملكه مضافا الى غيره وذلك الغير مالك له بمنزلة اقراره بذلك على نفسه الا يرى ان من اشترى عبدا فاقتران البائع كان اعتقه قبل البيع كان بمنزلة مالواقر على نفسه انه امتقه للحال كذا هنا هكذا في المحيط \* الوكيل ببيع العبد اذا باع ثم اقر الوكيل ان موكله قبض الثمن من المشتري كان القول قوله مع يمينه ويبرأ المشتري من الثمن فان حلف الوكيل لاضمان عليه وان نكل ضمن الثمن للموكل كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو اقر الوكيل ان الآمر استقرض الفاضل المشتري او اختصب منه العاقل الشراء برى المشتري من الثمن وضمن الوكيل الثمن للآمر في قياس قول ابي حنيفة ومحمد رح ثم يحلف الموكل عندهما فان ابى برى الوكيل وان حلف ضمنه ولو اقران الآمر اختصب او استقرض منه الف درهم بعد الشراء كان القول قوله مع يمينه وكذا لو اقران الموكل جرح المشتري بعد الشراء او قبله جراحة ارشها الف حال يريد به اذا كان عبدا حتى يكون الارش في ماله ويكون حالا فهو كالافرا ربالا براء وكذا لو كان المشتري امرأة فافر الوكيل ان الموكل تزوجها على الف مثل الثمن ودخل بها واقرت المرأة بذلك وانكر الامر وكذا لو اقران الآمر استا جرا المشتري بمال هو مثل الثمن ووافاه المشتري علمه حتى صار الثمن قصاصا بالاجر وكذا لو اقر على الآمر انه اشترى مائة دينار من المشتري بالثمن وانه قبض الدنانير هكذا في المحيط \* جارية بين الرجلين وكل احدهما صاحبه ببيعها فباها بالف فافر الذي لم يبع ان البائع قد قبض الثمن وانكر البائع برى المشتري من حصته المقروءة نصف الثمن الى البائع لانه اقر ببراءة المشتري من الثمن لما اقر قبض البائع الثمن فصم اقراره في حقه هكذا في محيط السرخسي في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يضمن \* ثم يحلف الآمر المقرأ المأمور بالله ما قبض ما ادما الآمر فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمه تسليم نصيب الآمر فان كان المأمور هو الذي اقر على الآمر ان الآمر قبض الثمن من المشتري وصدقه المشتري وانكر الآمر فالمشتري يبرأ من نصف الثمن ايضا وياخذ البائع من المشتري ذلك النصف فلا يسلم له بل يشارك الآمر فيه ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهذا هو الصحيح كذا في المحيط \* الوكيل بالبيع اذا لم يقل له الميركل ما صنعت من شيء فهو جازل يملك التوكيل فان ركل غيره فباع



فباع الوكيل الثاني بحضرة الاول جازو ذكر في الاصل ان المحقوق ترجع الى الوكيل الثاني وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيهان \* وان كان فائبا لم يجوز ان يباعه رجل غير الوكيل فبلغ الوكيل نسلم البيع فهو جائز واذا وكل رجل رجلا ببيع وقال اعمل برائك فوكل الوكيل وكيله وقال له اعمل برائك لم يكن للثاني ان يوكل الثالث كذا في المحيط \* ولو وكله بالبيع وسمى له الثمن وامر الوكيل غيره وسمى له الثمن كان جائزا لانه وجد في عقد الثاني ما اراده الموكل وهو حضور رأى الاول بتسمية الثمن كذا في محيط السرخسى \* العدل وكل ببيع الرهن فباع بمحض العدل جاز وان كان العدل فائبا لم يجوز الا باجازه وان كان العدل مينا فباعه الثاني به ان كان بمحض منه نظاهروا ان كان بغيبته ففي رواية هذا لكتاب جواز حضور راية وفي رواية غيره هذا الكتاب لا بلا اجازة كذا في الوجيز للكردي \* وفي نوادر بن سماء رجل وكل رجلا ان يبيع عبده واجاز امره في ذلك وجعل له ان يوكل بذلك فوكل الوكيل رجلا ثم ان الوكيل الاول اشترى العبد من الوكيل الثاني جاز لان الثاني صار وكيله لمولي العبد رجل باع عبدا غيره بغير امره ثم ان صاحب العبد قال للمشتري وكلتك ببيع هذا العبد وان توكل بذلك من احببت فوكل المشتري رجلا ببيع ذلك العبد واجاز ذلك البيع كان جائزا كذا في المحيط \* الوكيل بالبيع والتكاح وكل عقد هو معاوضة لوفعل غير الوكيل بحضرة الوكيل فاجاز فهو جائز وحال غيبته لا يجوز والوكيل بالطلاق والعتاق بغير المعاوضة لوفعله غيره بغير حضرة الوكيل لم يجوز وان اجازة كذا في محيط السرخسى \* رجل قال لرجل امرتك ان تبيع عبيدي بنقد فبعته بنسيئة وقال امرتني ببيعه ولم تقل شيئا فاقول قول الامر واذا قال لغيره امرتك ان تبيع عبيدي على ان لي فيه الخيار وقال المأمور لم تأمرني ان اشترط لك الخيار فاقول قول المأمور وكذلك لو قال امرتك ان تبيع بيعا فاسدا كذا في المحيط \* امر رجلا بان يبيع عبده و دفع اليه فقال بعته من فلان بالف درهم وقبضت الثمن فهلك عندي او قال دفعته الى الامر وكذبه الامر في البيع او اقر بالبيع لكن انكر قبض الثمن منه فاقول قول الوكيل ولا يمين عليه كذا في الذخيرة \* ويسلم المبيع الى المشتري والثمن على الوكيل لا على المشتري فان حلف الوكيل على ما قاله ببيع هو ايضا وان نكل ضمن الثمن للموكل فان استحق العبد من المشتري رجعا بالثمن على الوكيل ولا يرجع الوكيل على الموكل اذا لم يصدقه في قبض الثمن لانه مصدق في دفع الضمان من نفسه لا في حق الرجوع على الموكل والوكيل تحليف موكله

على مدم ماله بقبضه فان نكل او اقربا لقبض وكذبه في الدفع والهلاك رجع بما ضمن هذا اذا اقر بقبض الوكيل اما اذا اقر بقبض الموكل لا يرجع المشتري على الوكيل ولا على الموكل وان وجد المشتري به صياورده على وكيله بقضاء ان كان الوكيل اقر بقبضه الثمن اخذ منه الثمن ورجع هو على موكله به ان كان صدقة في قبض الثمن والمبيع للموكل وان كذبه لا يرجع وحلف الموكل على العلم فان نكل رجع وان حلف لا وباع العبد واستوفى ثمنه فان فضل رده على الموكل فان نقص فرم ولا يرجع بالنقصان على احد كذا في الوجيز للكردي \* وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* وان كان اقر بقبض الموكل من المشتري لم يرجع على الوكيل والموكل وحلف الموكل باتا فان نكل يرجع عليه والمبيع له وان حلف لا وباع العبد المبيع واستوفى منه الثمن كما امر كذا في الوجيز للكردي \* وان كان الامر لم يدفع الى المأمور فادعى المأمور انه باعه وقبض الثمن وهلك او دفع الى الامر وانكر المالك له ان يحبس المبيع حتى يستوفي الثمن ويقال للمشتري ان شئت فادفع اليه الفا آخروا ان شئت فانقض البيع كذا في الخلاصة \* فان اختار اخذ الجارية وادى اليه الف درهم واخذ الجارية من الامر فامشترى يرجع على الوكيل بالف درهم كذا في المحيط \* فان مات الامر فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته وقبضت الثمن وهلك وصدق المشتري ان كان العبد قائما فالقول قول الوكيل استحسانا وان هالك لا يصدق الا ببينة تقوم على البيع في حيوة الامر كذا في الخلاصة \* امر رجلا ان يبيع عبده ودفع العبد اليه ثم وجد العبد في يدي رجل فقال الوكيل بعته منه وصدقه الذي في يديه وكذبهما الموكل فله ان يأخذ العبد ولا يصدق على ان يضمن الوكيل ان هلك بعد ذلك في يد الرجل واذا وكل رجلا يبيع عبده فقال الامر قد اخرجتك من الوكالة فقال الوكيل قد بعته امس لا يصدق الوكيل وقد خرج الوكيل من الوكالة قالوا هذا اذا كان الشيء قائما بعينه واما اذا كان هالك فالقول قول الوكيل مع يمينه الوكيل بالبيع اذا ادعى انه كان باع بعد موت الموكل وانكرت الورثة ذلك ان كان الشيء قائما فالقول قول الورثة وان كان هالك فالقول قول الوكيل كذا في المحيط \* ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم من قبل رب السلم امام من قبل المسلم اليه لا يجوز ان يارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفارقه الموكل اذا جاء بعد البيع قبل القبض واما ان جاء في مجلس العقد فانه ينتقل العقد الى الموكل ويعتبر مفارقه ولا يصح الصرف بالرمالة ولو تعاقد الرجلان في الصرف ثم امر كل واحد منهما رجلا

ان ينقد الثمن ثم قام الامر من المجلس فذهب بطل الصرف وان كان الوكيل حاضرا مع الاخر وان قام المأمور بالدفع لم يبطل الصرف هكذا في المراج الوهاج \* وكذا بشراء ابريق فضة بعينه ولم يسم الثمن فاشترى بوزنه دراهم اود نانير يجوز ولو وكلة بشراء ابريق فضة بدراهم فاشترى بدنانير كان للوكيل وكلة ببيع تراب الصياغة فباع بغير النقدين جاز على الموكل مند ابى حنيقة رح وصندهما لا يجوز وكلة بصرف الف بعينها فاخذ الوكيل الف الاخرى من مال الموكل قبل قبض المعينة فصرف جاز وان قبض الالف فصرف الف الاخرى لا يجوز امره ببيع مصوغ فضة بعينها فباع غيرها لم يجز وكذلك التبر في احدى الروايتين امره بالكوفة بان يصرف الدنانير بدراهم فصرفها بدراهم كوفية يجوز عند ابى حنيقة رح وصندهما لا يجوز ولو قال بع هذه الدراهم بدنانير شامية فباعها بكوفية وهي في الوزن كهي جاز ولو صارف الوكيل مع عبد الموكل لم يضمن عليه دين ام لا علم انه مبدء ام لا ولو صرف مع مفاوض الموكل او الوكيل او شريك الوكيل او مضارب به لم يجز وان صرف مع شريك الموكل غير مفاوض جاز ولو صارف واسلم الى ابويه او ولده او زوجته لم يجز عند ابى حنيقة رح وقال لا يجوز وكلة بشراء فلوس مكسدت بعد القبض لزم الامر وان كسدت قبل القبض فقبض كانت للوكيل لان الكساد بمنزلة الهلاك فانتقض البيع فاذا اخذها الوكيل انعقد بينهما بيع جديد بالتعاطى فله ان يمنعه من الموكل وان اعطى الامر انعقد بينهما بيع جديد وكل رجلا ليسلم له عشرة في كرحنطة جاز وان اداه من مال نفسه يرجع على الميركل ولو امره ان يأخذ له عشرة في طعام ففعل لزم الوكيل لانه وكلة ببيع ما ليس عنده قال اسلم مالي عليك في كرحنطة فاسلم لا ينفذ على الموكل مند ابى حنيقة رح لانه امره بتسليمك الدين من غير من عليه الدين بخلاف ما لو قال اسلم مالي عليك الى فلان ينفذ على الموكل بالاجماع وكل المضارب رجلا ليسلم له جاز وكلة رجلا كل واحد منهما ليسلم له دراهم في طعام فخلط صار مستهلكا فلم يبق وكلا ولو لم يخلط فاسلم كلها في عقد واحد جاز كذا في محيط العر ضى \* ولو وكلة ببيع خاتم ذهب فيه فضة ياقوتية فباعه بفضة او ذهب اكثر مما فيه او بخاتم ذهب اكثر وزنا منه وليس فيه نص فهو جائز كما لو باعه الموكل بنفسه ولو باعه بخاتم ذهب اكثر مما فيه من الذهب او اقل وفيه نص وتفاضل جاز وان دفع اليه عشرة دراهم يعلمها في ثوب ولم يسم جنسه لم يجز فان اسلمها الوكيل في ثوب موصوف فالسلم للوكيل ثم للموكل ان يضمن دراهمه ايها شاء فان ضمنها الوكيل نقد ملكها بالضمان وتبين انه نقد دراهم نفسه فكان السلم له وان ضمنها المسلم اليه بعدما افترقا

بطل السلم وإن سمى ثوباً يهودياً جاز التوكيل لبيان الجنس كذا في المبسوط \* والوكيل بالسلم يملك  
الاقالة في قول أبي حنيفة ومحمد رحم كذا في فتاوى قاضي خان \* فصل في الوكيل بالهبة \* يجوز للواهب  
أن يوكل بالتسليم وللموهوب له أن يوكل بالقبض وكذلك الصدقة وليس لو وكيل الواهب  
أن يرجع في الهبة وكذلك لو كان هو الذي وهبها بأذن صاحبه ولو أراد الواهب أن يرجع  
فهي في يدي وكيل الموهوب له لم يكن له أن يرجع ولم يكن هذا الوكيل خصماً له فيه كذا  
في الحاربي \* وإذا وهب الذمي خمراً أو خنزيراً أو كل الموهوب له بقبضها مسلماً  
أو وكل الواهب بدفعها إلى الموهوب له مسلماً جاز ولو وكل الموهوب له رجلين بقبض الهبة بقبضها  
أحدهما لم يجوز أن كان الواهب وكلهما بدفعها فندفعها أحدهما جاز على هذا لو وكل الوكيل غيره  
بدفعها جاز ولو وكل وكيل الموهوب له بقبضها لم يجوز إلا أن يكون الموكل قال ما صنعت من شيء  
فهو جائز فله أن يوكل غيره بذلك وإذا وكل رجلاً أن يهب الثوب لفلان على عوض بقبض  
منه ففعل ذلك غير أن العوض أقل من قيمة الهبة فهو جائز في قول أبي حنيفة رحم ولا يجوز في قولهما  
إلا أن يكون العوض مثل الموهوب أو أقل مما يتغابن الناس في مثله وإن قال عوض مني من مالك  
على أني ضامن فعوضه موصى جاز ورجع بمثله إن كان له مثل و بقيمته إن لم يكن له مثل ولو أمره  
أن يعرضه من ملك نفسه ولم يشترط الضمان على نفسه فعوضه لم يرجع على الأمر بشيء كذا  
في المبسوط \* وللواهب أن يوكل وكيلًا في الرجوع في الهبة ولو وهب رجلاً لرجل مبدأ أو داراً  
ثم وكل رجلاً بالدفء إليه فهو جائز وكذا الوكيل رجلين أو وكل واحد منهما رجلاً على حدة  
فإن دفع إليه أحدهما أو قبض هو من غير دفعهما جاز كذا في الحاربي \* وكل الموهوب له  
بلن يعرض ولم يسم فدفع موضه لم يجوز أن قال هو مني من مالي ما شئت جاز لأنه مني عوض  
على مشيئته فإذا عوضه بشيء من ماله ليس للموكل أن يقول ما عنيت هذا فيمكنه الامتنال  
كذا في محيط السرخسي \* ولو وكل رجلين بالرجوع فيهما لم يكن لأحدهما أن يتفرد به دون  
صاحبه كذا في المبسوط \* الباب الرابع في الوكالة بالاجارة وغيرها \* وفيه ثلثة فصول  
الفصل الاول في الوكالة بالاجارة والاستيجار والمزارعة والمعاملة \* الوكيل بالاجارة الدار خصم  
في إثبات الاجارة وفي قبض الاجار وحسب الاستأجر به لأن ذلك من حقوق مقدرة وإذا أبرأ  
الوكيل



وكل رجلا بان يستأجر له دار سنة بعينها بمائة درهم فاستأجرها الوكيل وقبضها ومنعها من الموكل حتى يأخذ الاجرة ان كانت الاجارة مطلقة لم يكن لذلك فان منعها الوكيل بالاجر حتى مضت السنة كانت الاجرة للآجر على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل وكذا لو كان الاجر الى سنة فهذا و الاول سواء هكذا وقعت هذه المسئلة في بعض الروايات وفي بعض الروايات الوكيل لا يرجع بالاجر على الأمر استحسانا قال القاضي الامام جمال الدين جدي هذا هو الصحيح وكذا لو قبض الموكل من الوكيل بالاستيجار ثم مدي عليه الوكيل واخرجهما من يدا الأمر حتى مضت السنة كان للآجر ان يطالب الوكيل بالاجرة ثم الوكيل يرجع بذلك على الموكل فان انهدمت الدار من سكنى الوكيل فلا ضمان عليه ولو ان الوكيل حبس الدار على الموكل ثم جاء اجنبى وفصب الدار من الوكيل ولم يدفع الى الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر من الوكيل والموكل جميعا وإذا شرط الوكيل تعجيل الاجرة صح عليه وعلى الأمر فان قبض الوكيل الدار ودفع الاجر ولم يدفع فله ان يمنع الدار من الأمر حتى يستوفى الاجر فاذا منع حتى مضت السنة والدار في يدا الوكيل فالآجر للآجر على الوكيل ولا يكون للوكيل ان يرجع على الموكل ههنا ولو لم يطلب الأمر الدار حتى مضت السنة لزم الوكيل الاجر ورجع على الأمر وان مضى نصف السنة ثم طالب الأمر الدار فمنع الوكيل منه حتى تمت السنة وجب الآجر كله على الوكيل ويرجع بحصة ما مضى من السنة على الأمر هكذا في الذخيرة \* وللوكيل بالاستيجار ان يأخذ الموكل بدفع الاجرة اليه قبل ان يؤديه الوكيل كذا في الحاوي \* وللوكيل بالاجارة ان يؤجر بالغيب القاش عند ابى حنيفة رح الوكيل بالاجارة اذا آجر الدار لآب الموكل او ابنه جاز كما في البيع ولو آجر من ابنه او ابنة او ممن لا تقبل شهادته لا يجوز عند ابى حنيفة رح ولا يضمن الوكيل بالاجارة الفاسدة ويجب اجر المثل على المستأجر والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بمال الاجارة عند الفسخ وان اخرا لآجر من الوكيل او ابراء صح وللوكيل ان يرجع بالاجر على الأمر كذا في الخلاصة \* واذا كانت الارض بين جماعة فوكل احدهم وكيلا باجارة نصيبه فآجره من جميعهم جاز وان آجره من احدهم لم يجز في قول ابى حنيفة رح وجاز عند هما كذا في الحاوي \* ولو آجره من اجتنبى لم يجز في قول ابى حنيفة رح وجاز عندهما كذا في المبسوط \* والوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستأجر قبل استيفاء المنفعة جازت منا فضته سواء كان الآجر ديننا او مينا الا ان يكون الوكيل قبض الآجر فحينئذ لا يجوز منا فضته



لأن المقبوض صار ملكاً للموكل ونبتت عليه بداء الموكل بيد الوكيل فاما قبل القبض ان كان  
الاجر مينا لم يصير ملكاً للموكل بنفس العقد وعند اشتراط التعجيل لم تثبت عليه بداء الموكل كذا  
في فتاوى قاضيخان \* ولو نأقض وكيل المستأجر رب الأرض الاجارة والأرض في يد المؤجر  
جاز ان يدفعها الى الوكيل او الى الموكل لم يجز استحساناً كذا في الخلاصة في فصل الوكالة بالبيع \*  
الوكيل يدفع الأراضي مزارعة اذا دفعها الى رجل يزرع فيها رطبة او شيئاً من الحبوب يجوز  
وان دفعها الى رجل يغرس فيها الاشجار والنخيل لا يجوز وان وكله ان يدفع أرضه الى رجل  
يغرس فيها النخيل فدفعها الى رجل يغرس فيها اشجاراً او على العكس لا يجوز كذا في المحيط \*  
وكل رجلان يدفع أرضه مزارعة فدفعها بما لا يتغابن فيه لم يجز والخارج بين الوكيل والمزارع  
على شرطهما ولا شيء لرب الأرض منه ويضمن رب الأرض ايها شاء نقصان الأرض مندهما خلافاً  
لابي حنيفة رح وان لم ينقض الزراعة لم يذكره محمد رح نصاً قال عامة مشائخنا المزارعة جائزة  
والخارج بين الوكيل والمزارع ولا شيء للموكل منه فان دفع بما يتغابن فيه جاز والخارج بين  
الموكل والمزارع على الشرط والوكيل قبض نصيب الموكل فان كان البذر من رب الأرض ودفع  
بما يتغابن فيه فرب الأرض هو الذي يلي قبض حصته في رواية المزارعة وكذا في المعاملة صاحب  
النخيل هو الذي يلي قبض حصته وفي رواية الوكالة للوكيل حق القبض ولو دفع بما لا يتغابن  
فالوكيل غاصب للأرض والبذر فرب الأرض تضمين نقصان الأرض ولا يتصدق المزارع بشيء  
مما اصابه في مسائل الخلاف ويتصدق الوكيل بالفضل كذا في محيط السرخسى \* وللوكيل  
بالمزارعة والمعاملة ان يقبض نصيب رب الأرض من الخارج ولو وهبه للعامل او ابراء منه لم يجز  
في قول من يجيز المعاملة والمزارعة كذا في الحاوي \* ولو وكله ان يدفع أرضه مزارعة ولم يبين  
الوقت للوكيل جاز على اول سنة واول مزارعة فان دفعها اكثر من ذلك أو غير هذه السنة  
ولم يدفعها هذه السنة لم يجز استحساناً ولو وكله بان يأخذ هذه الأرض مزارعة هذه السنة على ان  
البذر من الموكل فاخذ بما يتغابن فيه جاز وبما لا يتغابن لا يجوز الا ان يرضى الموكل به ويزرعها  
فيجوز والوكيل هو المأخوذ بحصته رب الأرض حتى يسلمها اليه فان اخذ بما لا يتغابن فيه ولم يجز  
حتى زرهما وامره الوكيل بالزراعة فالخارج للموكل وعلى الوكيل اجر مثل الأرض لصاحبها  
بما اخرجت ولا شيء لرب الأرض على الموكل وعلى المزارع نقصان الأرض لصاحبها ولو كان



مأبى درهم في مدة ينفق مثلها على مثلهم وقال رب المال ما انفقت شيئاً فالقول قول المضارب وقد ذهب من المال ما أتتادهم ولا يضمن الوكيل شيئاً وإنما يصدق المضارب لأن المال في يديه وكذلك وكيل يدفع إليه مال ويؤمر به أن ينفقه على شيء من الأشياء كان مصداقاً على ذلك بالمعروف كذا في الحاوي \* وإن وكل المضارب وكيلًا ينفق على رقيق من المضاربة ولم يدفع إليه مالا فقال الوكيل انفقت عليه كذا وكذا وكذا به المضارب فإن الوكيل لا يصدق وكذا لك لو وكله في مال نفسه ينفق على رقبته فهذا والاول سواء ولو وكله المضارب ببيع عبد من رقيق المضاربة ثم إن رب المال نهى المضارب عن البيع ونقض المضاربة ثم باعه الوكيل وهو يعلم أولا يعلم فبيعه جائز لأن المال بعد ما صار مروضاً لا يملك رب المال فيه نهى المضارب عن البيع وكذا لو مات رب المال ثم باعه الوكيل او وكله بعد موته فباع جاز كذا في المبسوط \* وإذا وكل احد المتفاوضين وكيلًا بشيء هو وليه ثم تفرقا واقتسما واشهدا أنه لا شركة بينهما ثم امضى الوكيل ما وكله به وهو يعلم او لا يعلم جاز ذلك عليهما وكذلك لو كانا وكلاء جميعاً كذا في الحاوي \* وإذا وكل احد شريكه العنان وكيلًا ببيع شيء من شركتهما جاز عليه وعلى صاحبه استحساناً لأن كل واحد منهما في حق صاحبه بمنزله وكيل فوض عليه الأمر على العموم هكذا في المبسوط \* وإن وكله ببيع أو شراء شيء أو اجارة أو تقاضي دين ثم اخبره الشريك الآخر من الوكالة فإنه يخرج من الوكالة في جميع ذلك إلا في تقاضي الدين فإن الموكل لو كان هو الذي ادانته فخرج هذا باطلاً وإن كان الموكل لم يدنه لم يكن توكيله في التقاضي جائزاً كذا في الحاوي \* اشترى احد المتفاوضين عبداً فوجد به عيباً فوكل وكيلًا في رده إذا كان شريكه هو الذي يخاصم فيه لم يكن بدم من أن يحضر الذي اشتراه حتى يحلف ما رضى بالعيب وإن كان الذي اشترى حاضراً يخاصم وطلب البائع به من شريكه ما رضى بالعيب لم يكن عليه وإن وكل احدهما وكيلًا بالخصومة في عبادة فطعن المشتري فيه بعيب وفاب لم يكن على الوكيل فيه يمين وإن اراد المشتري أن يخاصم الشريك الآخر وحلفه على علمه فعل لأن كل واحد من الشريكين في المفاضة قائم مقام صاحبه في ما يدعي عليه كذا في المبسوط \* الفصل الثالث في البضاعة \* إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم بضاعة وقال اشترى بها ثوباً او قال اشترى بها ثوباً او قال ثلثه ثوباً صحت وكذلك إذا دفع إليه ألف درهم بضاعة وقال اشترى بها شيئاً جاز ولو قال له اجعل لي مالك بضاعة ألف درهم فاشترى بها شيئاً ففعل كان جائزاً

واى شيء اشترى فهو للآمر ولو قال خذ هذه الالف بضاعة جاز ويصير ما ذونا بالشراء ولو قال خذ هذا الثوب بضاعة جاز ويصير ما ذونا بالبيع ثم في الثوب ينفذ بيعه بما عروهان وبأى ثمن كان صندا بى حنيقة رح وعند همالا ينفذ بيعه الا بالدرهم والدنانير بما يتغابن الناس وفي الدراهم لا ينفذ شراؤه على الأمر الا بمثل القيمة او بما يتغابن الناس في مثله ولو قال خذ هذه الالف بضاعة واشترى بها وبع لعل الله يرزقنى شيأ كان جائزاً وله ان يشتري بها ويبيع كذا في الذخيرة \* ولو قال رجل لغيره انى اريد ان آتى مصراً فاشترى الرقيق او الثياب فقال له رجل خذ هذه الالف بضاعة لى او قال اجعل لى من مالك بضاعة الف درهم كان جائزاً ويصير ما ذونا بشراء الرقيق والثياب ولو قال خذ هذه الالف بضاعة الى الرأى في الثياب او قال في الرقيق او قال في الطعام فاشترى المستبضع بجميع المال ما امر به ثم حمل ذلك وانفق من ماله حتى اتى به صاحبه كان منطوماً في ذلك وكان الشراء جائزاً على رب المال ولو اشترى ببعض المال ما امر به وحمل ذلك بباقى المال وانفق حتى اتى به صاحبه فهو جائز وان كان رب البضاعة امره ان يشتري له هذه الاشياء في المصر الذي هو فيه فاشترى بالبعض وانفق البعض حتى حملها الى منزل صاحب المال جاز ذلك على صاحب المال واما اذا اشترى هذه الاشياء بجميع المال في المصر وانفق من مال نفسه حتى حملها الى منزل صاحب المال ففي الاستحسان يرجع على رب المال ولو اشترى المستبضع ببعض المال هذه الاشياء وامسك الباقي للانفاق والحمل ولم ينفق حتى مات صاحب المال ثم انفق فان كان يعلم بموته فهو صامناً لما انفق وان لم يعلم بموته ففي الاستحسان قال لا يضمن ولا ينزل ماله يعلم كذا في المحيط \* ولو ان المستبضع لم يشتري بمال شيئاً حتى مات رب المال ثم اشترى فانه يضمن علم بموته او لم يعلم ثم في مسئلة البضاعة اذا علم بموت رب المال او علم بالتهى ويخاف الضيعة على الرقيق او لم ينفق عليهم وقد اشترى ببعض المال رفع الأمر الى القاضي ليامره بما رأى المصلحة من البيع وامسك الثمن على الغائب او الانفاق عليهم بما بقى من المال في يد المستبضع ولكن لا يأمره بشيء ماله يقيم البيئته عليه فان لم يكن له بيئته فرأى القاضي ان يشهد له فيقول ان هذا الرجل ذكر كذا وكذا فان كان الأمر على ما قال فقد اذنت له بالانفاق عليه او في بيعه كان جائزاً كذا في الذخيرة \* ولو اشترى المستبضع ببعض المال ثم مات المبضع ثم اشترى بالباقي او انفق الباقي في الكراء او النفقة ففي الشراء يضمن علم بموت

المبضع لو لم يعلم وفي الانفاق ان علم يضمن وان لم يعلم لا يضمن استعسانا كذا في الصغرى \*  
دفع الى رجل الف درهم بضاعة يشتري له بها متاعا سماه وان يوكل بذلك من احب فدفع الوكيل  
الى رجل وامره ان يشتري بها المتاع الذي امره رب المال ففعل ذلك فللوكيل الاول ان يقبض  
المتاع من المشتري وان مات الوكيل الاول لا تبطل وكالة الثاني ولو ان رب المال حين دفع الدراهم  
قال وكلتك لفلان ان تشتري له بهذه الالف كذا فلهذا او كيل رب المال وليس للذي دفع الدراهم ان يقبض  
المتاع من المشتري وكذلك لو دفع اليه الدراهم وقال وكلتك ان تشتري بهذه الالف لفلان كذا ولم يقل  
وكلتك لفلان وكذا وقال وكلتك بان تشتري بهذه الالف كذا ثم تصادقوا ان المال لفلان وانه انما وكله  
ليشتري لفلان وان فلانا قد امره ان يوكل من احب كذا في المحيطي فصل بيان حكم وكيل الوكيل \*  
رجل دفع الى رجل الف درهم بضاعة ليشتري له متاعا فدفع المنقود اليه الدراهم الى سمسار واشتري  
السمسار المتاع وبعث الى صاحبه فاصيب في الطريق لا يضمن المبعوث اليه فلو لم يقل صاحب  
الدراهم انه بضاعة وباقي المسئلة بحالها يضمن المبعوث اليه الا ان يكون السمسار اشترى بمحض ماله  
كذا في الذخيرة \* الباب الخامس في الوكالة بالرهن \* اذا دفع الى رجل متاعا فقال بعه لي  
وارتبهن به رهنا ففعل فهو جائز فان كان الرهن اقل من الثمن مما لا يتغابن الناس فيه جاز في قول  
ابن حنيفة ربح فان قال بعه برهن ثقة فارتبهن رهنا يكون قيمته اقل من الثمن بما يتغابن الناس فيه  
جاز وبما لا يتغابن لا يجوز ولو قبض الوكيل الرهن ثم رده على صاحبه جاز رده ولم يضمنه للموكل  
والبيع بحاله وان وضع الوكيل الرهن على يدي عدل كان جائزا وليس للموكل قبض الرهن  
واذا دفع الى رجل دراهم وقال ايت بها فلانا فقل له ان فلانا اقترضها على ان تعطيه بها رهنا  
وامرني ان اتقبض الرهن منك فانه ففعل ذلك وقبض الرهن جاز ولأمر ان يقبضه من الوكيل  
فان هلك الرهن عند الوكيل هلك من مال الأمر وان قال له خذ هذه الدراهم واقترضها وخذها  
رهنا ففعل لم يكن للراهن ان يقبض الرهن من الوكيل وان هلك في يدي الوكيل هلك من مال  
الأمر كذا في الحاوي \* واذا دفع الى رجل ثوبا يساوي عشرة دراهم وامره ان يرهنه له بعشرة  
دراهم يستقرضها له فان اخرج الأمر الكلام مخرج الرسالة بان قال اذهب الى فلان وقل له  
ان فلانا يستقرض منك عشرة دراهم ويرهن منك هذا الثوب ان اخرج الأمر بعد ذلك الكلام  
مخرج الرسالة بان اضاف القرض والرهن الى الأمر وقبض الدراهم ودفع ثمن الرهن يكون القرض

للأمر حتى كان له ان يأخذ الدراهم التي اخذها الرسول من المقرض وتكون المطالبة بالدين  
للمقرض على المرسل لا على الرسول واذا ابتاعك الرهن يكون للمرسل لا للرسول فان هلك الدراهم  
بعد ما قبض الرسول من المقرض فانه يهلك على الأمر وان اخرج الرسول الكلام مخرج الوكالة  
بان اضاف القرض والرهن الى نفسه بان قال لفلان اقرضني عشرة دراهم وارتهن هذا الثوب  
مني ففعل المقرض ذلك فان الرسول يصير مستقرضا لنفسه حتى لم يكن للأمر ان يأخذ الدراهم  
من يده ويصير ضامنا للثوب الذي دفع الى المقرض فان هلك الثوب في يد المقرض فضايب  
الثوب بالخيار ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن المقرض قيمة ثوبه بالغته ما بلغت فان ضمن  
الرسول جاز الرهن وسقط دين المقرض وان ضمن المقرض يرجع المقرض على الرسول بدينه  
وبقيمة الثوب وان اخرج الأمر الكلام مخرج الوكالة بان قال وكلتك بان تستقرض لي من  
فلان عشرة دراهم وترهن هذا الثوب منه فان اخرج الكلام الوكيل بعد هذا الكلام مخرج الرسالة  
بان قال لفلان ان فلانا ارسلني اليك يستقرض منك عشرة دراهم ويرهن منك هذا الثوب بالعشرة  
ففعل المقرض فما استقرض من الدراهم يكون للأمر حتى لا يكون الوكيل ان يمنع ذلك منه  
ويكون رهنه جائزا على الموكل حتى لا يصير ضامنا للثوب بالدفع اليه ويكون ابتكاك الرهن للأمر  
وان اخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة بان قال للمقرض اقرضني عشرة دراهم وارتهن هذا  
الثوب مني بعشرة دراهم فبالعشرة للوكيل وله ان يمنعها من الأمر ولا يصير ضامنا للرهن وان صار  
رهنه بدينه فان هلك في يد الرهن ضمن الوكيل الاقل من قيمته ومن الدين هكذا في الذخيرة \*  
وان اذا دفع الى رجل ثوبا وامره ان يرهن له بدراهم قرضا وسمى له الدراهم فاستزاد المأثور على  
ما سمي او نقص فان اخرج الأمر الكلام مخرج الرسالة بان قال ايت فلانا وقل له ان فلانا يقول  
لك اقض هذا الثوب رهنا واعطه عشرة فان اخرج الأمر الكلام مخرج الرسالة وضاف  
القرض والرهن الى الأمر الا انه زاد على ما سماه المرسل او نقص يصير مخالفا وكان ما يستقرض  
له ولا سبيل للأمر على الدراهم التي اخذها الرسول ويصير ضامنا للرهن وكان الصاحب الثوب  
الخيار ان شاء ضمن الرسول وان شاء ضمن القابض قيمة الثوب بالغته ما بلغت زاد او نقص على  
ما سماه فان ضمن الوكيل صح الرهن وان ضمن امرتهن قيمة الثوب فالمرتهن يرجع بما ضمن  
من قيمة



من قيمة الرهن وبدينه على الرمول وان اخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة او زاد او نقص يصير مخالفا او ضامنا للثوب وان اخرج الامر الكلام مخرج الوكالة بان قال وكلتك ان تستقرض لى عشرة دراهم وترهن هذا الثوب به ان اخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة بان قال له اقرضنى وارتهن هذا الثوب فزاد على ما سمى او نقص فما استقرض يكون له وبضمن متى زاده على ما سمى له وكان لصاحب الثوب الخيار متى هلك الثوب ان شاء ضمن الوكيل وان شاء ضمن المرتهن فان ضمن الوكيل ملك الثوب بالضمان فصار راهنا ملك نفسه ولا يرجع اما ضمن على المرتهن وان ضمن المرتهن يرجع بدينه وبما ضمن من قيمة الثوب على الراهن واما ان نقص مما سمى فان كان الدين مثل قيمة الثوب او اكثر فانه لا يضمن واما ان كان الدين اقل من قيمة الثوب فانه يضمن ولصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن المقرض وان اخرج المأمور الكلام مخرج الرسالة فزاد او نقص مما سمى يضمن على كل حال فان جاء الوكيل الى الموكل بدراهم مثل ما سمى الموكل فاعطاها اياه فهو دين له عليه ولا يكون الثوب رهنا والمرتهن ان يرجع على الوكيل بما قبض منه هكذا في المحيط والذخيرة \* وان كان المرتهن صدقه في الرسالة فالوكيل مؤتمن فان هلك الدراهم في يده لم يضمن للمرتهن شيئا فان قال دفعتها الى رب الثوب فالقول قوله في براءة نفسه من الضمان ولا يصدق في ايجاب الضمان على رب الثوب فان قال الوكيل انما امرتنى ان ارهنه بخمسة مشروقال رب الثوب امرتك بعشرة او بعشرين فالقول قول رب الثوب في الوجهين مع بمينه فان حلف كان هذا والفصل الاول سواء ولو وكله ان يرهن له شيئا ولم يسم ما يرهنه فما رهنه به فهو جائز كذا في المبسوط \* وليس للوكيل بالرهن ان يوكل غيره ولا ان يسلط المرتهن على بيعه وان كان قال للوكيل ما صنعت من شئ فهو جائز فان امر الوكيل غيره ان يرهنه فهو جائز ولو رهنه الوكيل بنفسه وسلط المرتهن على بيعه جاز كذا في الحاوي \* وان وكله ان يرهن له ثوبا بدراهم مسماة فرهنه عند نفسه ودفع الدراهم الى المرو لم يبين له الا مروه لم يكن الثوب رهنا وهو امين في هذا الثوب ان هلك لم يضمن والدراهم قرض له على الامر وكذلك ان رهنه عند ابن له صغير وكذا لك ان رهنه عند عبدة ولادين عليه ولو كان رهنه عند ابنه وهو كبير او مكاتبه او عند عبده تاجر وعليه دين كان جائزا فان كان الوكيل في ذلك عبدا تاجرا او غير تاجر او مكاتب او صبيا فان كان قال ان فلانا يقول لك اقرضنى كذا وامسك كذا رهنا فهو جائز فان كان قال اقرضنى وامسك هذا رهنا لم يجز في الصبي والعبد المحجور وجاز في غيرههما ولو كان

العبد تاجر او عليه دين فرهنته عند مولاه جاز وان لم يكن عليه دين فان قال له اقترض فلانا فهو جائز وان قال اقترضني وامسك هذا رهنا لم يكن رهنا كذا في المبسوط \* واذا وكله ان يرهن عبدا له بالف درهم فقال الوكيل قد رهنته عند فلان وقبضت منه المال وهلك وقد دفعت اليه الرهن وقد قلت له اقترض فلانا فانه ارسلني اليك وبذلك امره الموكل وصدقه المرتهن وقال للموكل لم تقبض لي هذا القرض ولم ترهن العبد فالقول قول الموكل مع يمينه كذا في الحاوي \* ولو كان الوكيل هو استقرض المال فرهن العبد وبذلك امره رب العبد كان المال دينا عليه دون الموكل كذا في المبسوط \* وكله ان يرهن فرهنته وكتب شراء والوكيل والمشتري مقران انه رهن وكتب الشراء سمعة فهو رهن استحسانا لانهما تصادقانه رهن وان الشراء كان سمعة ورياء والعقد حقهما لا يعدو هما فيكون القول قولهما في كيفية ما عقد او صار الثابت بقولهما كالثابت معاينة كذا في محيط السرخسي \* واذا اذن الوكيل المرتهن في ركوب الرهن واستخدامه ففعل فهو ضامن وطعام الرهن وحلفه على الموكل وان كان الوكيل استقرض المال لنفسه فيقال له اما ان تنفق لتنفق به او ترده على صاحبه لينفق على ملكه وكذلك سقى البستان واجرمى الغنم على الموكل بخلاف اجرا لحافظ والمكان الذي يحفظ فيه كذا في المبسوط \* الباب السادس في الوكالة بما يكون الوكيل فيه سعييرا ولا يرجع اليه الحقوق كالنكاح والطلاق وفيه فصلان \* الفصل الاول في الوكالة بالنكاح \* منكوحة رجل قالت لآخرائي اريدان اختلع نفسي من زوجي فاذا اختلعت وانقضت عدتي فزوجني من فلان صح كذا في الخلاصة \* الوكيل بالتزويج ليس له ان يوكل غيره فان وكل فزوج الثاني بحضرة الاول جاز رجل وكل رجلا ان يزوج امرأتين في مقدة فزوجه ثلثا في مقدة ذكر في بعض الروايات ان ذلك يتوقف على الاجازة وكذا لو امره ان يزوجه امرأة فزوجه امرأتين في مقدة واحدة وكذا لو امره ان يزوجه ثلثا في مقدة فزوجه اربعا في مقدة واحدة وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو الظاهر وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه امرأة على ان امرها في يدها جاز النكاح ويبطل الشرط اذا وكلت المرأة رجلا ان يزوجه واجازت ما صنع فوصى الوكيل الى رجل ان يزوجه ثم مات الوكيل كان الوصي ان يزوجه كذا في مسائل الوكالات وكل رجلا ان يزوجه امرأة من بلدة فلان او من قبيلة فلان فزوجه من بلدة اخرى او من قبيلة اخرى لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا وكل العبد بلحجور رجلا ان يزوجه له امرأة ثم اذن له المولى في النكاح او متق العبد صار

الوكيل وكيلاً لزوجته امرأة يجوز كذا في الذخيرة \* ولو وكَّله ان يزوجه امرأة بعينها ثم ارتد الأمر  
ولحق بالدار فقال الوكيل زوجته في اسلامه وكذبته الورثة والموكل بعد ما جاء مسلماً فإنه لا يقبل  
قول الوكيل والمرأة لان الوكيل يجبر بما لا يملك استينافه بعدما انعزل بهردة الأمر وان اقاموا  
البينة فالبينة بينة المرأة وان لم تكن لهما بينة تستخلف الورثة على علمهم لانهم لو اقرروا بما ادعت  
لزمهم فان قضى القاضي لهم بما ييرات بعد ما حلفوا ثم رجع المرتد مسلماً فارادت المرأة ان تستخلفه ايضاً  
فلها ذلك لانها تدعى الصداق ديناً في ذمته كذا في المبسوط في الوكالة من اهل الكفر \*  
الفصل الثاني في الوكالة بالطلاق والخلع \* اذا وكل الرجل رجلاً ان يطلق امرأته للسنة وهي  
ممن تحيض وكان التوكيل في حالة الحيض او طهر جامعاً معافيه فطلقها في حالة الحيض اوفي ذلك الطهر  
لا يقع الطلاق كذا في المحيط \* ولا تبطل وكالته حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع طلاقه  
كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا لك لو قال لها في هذه الحالة انت طالق للسنة انت طالق  
اذا طهرت في الصورة الاولى انت طالق اذا حضت وطهرت في الصورة الثانية لا يقع الطلاق  
واذا طهرت في الصورة الاولى او حضت وطهرت في الصورة الثانية فطلقها الوكيل يقع الطلاق  
كذا في المحيط \* رجل قال لغيره طلق امرأتى ثلثاً للسنة فقال لها الوكيل في طهر لا جماع فيه  
انت طالق ثلثاً للسنة يقع للحال واحدة ثم اذا حضت وطهرت لا يقع شيء الا اذا جدد الايقاع رجل  
قال لغيره طلق امرأتى للسنة وقال لرجل آخر مثل ذلك فطلقها معها في طهر واحد لا جماع فيه وقع  
واحدة ولا خيار للزوج في ذلك ثم لا تطلق في الطهر الثاني حتى يطلقها ولو طلقها الوكيل والزوج  
معافى طهر واحد ثم طلقها الوكيل في الطهر الثاني يقع واحدة اخرى رجل قال لغيره طلق امرأتى  
بائناً للسنة وقال لآخر طلقها رجعياً للسنة فطلقها في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج الخيار في تعيين  
الواقع كذا في فتاوى قاضيخان \* وان وكَّله ان يطلقها ثم طلقها الزوج فان طلاق الوكيل يقع عليها  
مادت في العدة وان لم يطلقها الوكيل حتى تنقضي العدة ثم تزوجها فطلقها الوكيل لم يقع  
عليها طلاقه ولو ارتدت او ارتد الزوج فان طلاق الوكيل يقع عليها في العدة وان لحق الزوج  
بها والحرب مرتداً ثم طلق الوكيل وهي في العدة لم يقع طلاقه عليها وكذلك ان طار مسلماً فتزوجها  
كذا في الحاوي \* وكل رجل ان يطلق امرأته واحدة فطلق الوكيل ثنتين لا يقع شيء في قول  
ابن حنيفة رح وقال صاحباه يقع واحدة رجل قال لغيره طلق امرأتى فطلقها الوكيل ثلثاً فان كان

الزوج نوى الثلث يقع الثلث واللام يقع شيء في قول أبي حنيفة رخ وفي قول صاحبيه يقع واحدة وكل رجلان يطلق امرأته تطليقة بآئنة نطقها واحدة رجعية يقع واحدة بآئنة وكذا الزوج كل ان يطلقها واحدة رجعية نطقها واحدة بآئنة يقع واحدة رجعية وهذا اذا قال الوكيل طلقها واحدة بآئنة فان قال ابنتها قالوا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال لامرأته طلقا انفسكما ثلثا فطلقت احداهما نفسها وصاحبها ثلثا طلقنا لكن ينبغي ان تطلق نفسها في مجلسها وتطليق صاحبها يجوز في مجلسها وغير مجلسها اذا وكل رجلان يطلق نساء فطلق واحدة منهن بعينها صم وليس للزوج ان يصرف الطلاق الى غيرها ولو طلق واحدة منهن لابعينها صم ويكون الخيار للزوج كذا في الذخيرة \* اذا وكله ان يطلق امرأته وله اربع نسوة ولم يسم له امرأة بعينها فان اوقع الطلاق على احد من نساؤه جاز وان طلقهن جميعا جاز على واحدة واوقع الزوج على ابنتهن شاء كذا في الحاوي \* ولو قال لهما طلقا انفسكما ثلثا ان شئتما فطلقت احداهما لا يقع مالم تجتمعا على الثلث في المجلس كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال انت وكيلي في طلاق امرأتى ان شئت و ارادت او هويت لم يكن وكيلاً حتى تشاء هي ذلك في مجلسها فان شئت صار وكيلاً وان قام الوكيل من المجلس قبل ان يطلق بطلت الوكالة ولو قال انت وكيلي في طلاقها ان شئت فان شاء ذلك في المجلس جاز وان قام قبل ان يشاء فلا وكالة له هكذا في الحاوي \* رجل قال لغيره اذا تزوجت فلانة فطلقها فتزوج فلانة فطلقها الوكيل صم هكذا في الذخيرة \* الوكيل بالطلاق اذا وكل غيره لا يصح وان وكل غيره فطلقها الثاني بحضور الاول او طلقها اجنبى فاجاز الوكيل لا يقع طلاق القسوى كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل قال لامرأة الغير اذا دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج ذلك فدخلت بعد الاجازة طلق ولود دخلت قبل الاجازة لا تطلق فان مات بعد الاجازة فدخلت طلق كذا في المحيط \* اذا وكل مبدء بطلاق امرأته ثم باع العبد فهو على وكالته كذا في الذخيرة \* رجل قال لرجل طلق امرأتى فنجعلت ذلك اليك يقتصر ذلك على المجلس وكل رجل بالطلاق فطلقها الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة لا يقع طلاقه كذا في فتاوى قاضيخان \* الوكيل بالطلاق اذا خالع على مال ان كانت مدخولة فخلاف الى شروان كانت غير مدخولة فالى خبر وعلمه اكثر المشايخ واختاره الصفا و قال ظهير الدين لا يصح في غير المدخولة ايضا لانه خلاف فيها

خلاف فيها الى شر كذا في الوجيز للكردي \* وكل رجلان يبيع ثلث تطبيقات من المرأة بالف درهم فباعه الوكيل واحدة بثلث الالف لا يقع شيء رجل قال لامرأته اشترى طلاقك مني بما شئت فقد وكلتك بذلك فقالت اشتريت بكذا وكذا كان ذلك باطلا كذا في فتاوى قاضيخان \*

ولو وكله ان يطلقها ثلثا بالف درهم او على الف فطلقها واحدة او ثنتين لم يقع وانطلقها بالف درهم او اكثر جاز كذا في المبسوط \* واذ وكله بالخلع فله ان يخلعها في ذلك المجلس وفي غيره ما لم يعزله كذا في الحاوي \* الوكيل بالخلع لا يملك قبض البدل كذا في فتاوى قاضيخان \* الوكيل بالخلع لا يطلق يملكه بقليل وكثير حنده وعند ما لا يجوز باقل من مهر منبها كذا في التاتارخانية \* اذ وكل رجلا بالخلع وقال له ان امت فطلقها ما بئت الخلع فطلقها الوكيل ثم قالت اختلعت فان خالعهما وهي في العدة والطلاق رجعي جاز الخلع كذا في الحاوي \* وكل رجلان يخلع امرأته ثم خلعها الزوج او بائنت بوجه من الوجوه ثم تزوجها في العدة او بعدها لا يكون للوكيل ان يخلع اذا كان الرجل وكيلا بالخلع من الجانبين فانه لا يلي العقد من الجانبين في احدي الروايتين كذا في فتاوى قاضيخان \* الوكيل بالخلع اذا خالع على انه ضامن يصح وان لم تأمره المرأة بالضمان واذا ادى الوكيل رجوع على المرأة وكذا يرجع ايضا قبل الاداء كذا في السراجية \* ولو وكل الرجل امرأته ان تخلع نفسها منه فخلعت نفسها منه بمال او مروض لا يجوز الا ان يرضي الزوج به امرأة قالت لزوجها اذا جاء فدا فاخلعني على الف درهم كان ذلك توكيلا حتي لو نهنه من ذلك صح ثبها كذا في فتاوى قاضيخان \*

اذا وكلت الذميمة مسلما بخلعها من الذمى على خمر او خنزير جاز ولو كان احدا الزوجين مسلما والوكيل كافرا جاز الخلع ويبطل الجعل كذا في المبسوط \* اذ وكل الرجل ان يخلع امرأته على مال او بطلقها ثلثا بغير مال ثم ارتد الزوج ولحق بالدار او مات وخلعها الوكيل او طلقها فقالت المرأة فعلت ذلك بعد موت زوجي او بعد لحاقه وقال الوكيل والورثة كان ذلك في حيوته واسلامه قال القبول قول المرأة والطلاق باطل ومالها مردود عليها ولها الميراث كذا في المبسوط في الوكالة من اهل الكفر \*

ويجوز التوكيل بالعتق سواء كان العتق على مال او على غير مال وليس للوكيل ان يقبض المال اذا عتق ولا يقصر التوكيل على المجلس الوكيل بالاعتاق مطلقا لا يملك التدبير والكتابة والاعتاق على مال وكذلك لا يملك التعليق بالشرط والاضافة الى الايجاب فلا يبطل التوكيل بالعتق بتدبير الموكل كذا في المحيط \* ولو وكله بعتق عبده فاعتق على دين او على مال او بشرط وقال ان شئت فانت حر لم يجز

لانه بالتخيير وهاتين بالتعليق وهما مخالفان جنسا كذا في محيط السرخسي \* ولو وكله ان يعتق نصف عبده فاعتق كله لا يجوز ولا يعتق شيء \* وقال لا يجوز ويعتق كله ولو وكل رجلا ان يعتق كل العبد فاعتق نصفه متق النصف عنده والكل عندهما كذا في الذخيرة \* ولو ان رجلا لى لكل واحد منهما عبدا فوكل احدهما رجلا ان يعتق عبده ووكل الآخر هذا الوكيل ايضا ان يعتق عبده فقال الوكيل اعتقت احدهما ثم مات الوكيل قبل البيان في القياس لا يعتق احدهما وفي الاستحسان متقا جميعا ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا وكل الرجل رجلا يعتق عبدا بعينه فقال الوكيل اعتقته امس فانه لا يصدق على ذلك من غير بينة كذا في الذخيرة في فصل الوكيل اذا اخبر من مباشرة ما وكل به فيما مضى \* ولو وكله يعتق امته فولدت قبل ان يعتقها لم يكن له ان يعتق ولدها وان وكله ان يعتقه على جعل فاعتقه على خمر او خنزير فاعتق جائز وعلى العبد قيمة نفسه ولو اعتقه على ميتة او دم لم يجوز ولو قال اعتقه على هذا العبد فاعتقه عليه فاذا هو حر جاز العتق وعليه قيمة نفسه ولو اعتقه على مبدنا استحق جاز العتق ومليه قيمة نفسه في قول ابي حنيفة رح الآخر وهو قول ابي يوسف رح كذا في الحاوي \* ولو اعتقه على شاة مذبوحة فاذا هي ميتة لم يجوز ان وكله ان يعتقه على جعل فاعتقه على الف جاز ان كان مثله يعتق على مثله استحسانا كذا في محيط السرخسي \* اذا قال لعبده اعتق نفسك بما شئت فاعتقه على درهم فهو جائز اذا رضى به المولى لان الواحد لا يصلح وكيله من الجانبين اذا لم يكن البدل مسمى وروى ابن سماعة عن محمد رح انه يصلح وكيله من الجانبين وان لم يكن البدل مسمى وبعض مشايخنا صححوا رواية ابن سماعة ولو كان البدل مسمى في هذه الصورة فقال العبد اعتقت نفسي على كذا جاز ولا يشترط رضى المولى بعد ذلك كذا في المحيط \* قال اعتقه على مال فاعتقه على درهم جاز عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في محيط السرخسي \* وان وكله بان يعتقه على شيء فما اعتقه عليه من اصناف المال فهو جائز وان اختلف الوكيل والمولى في جنس ما امر به من البدل او مقداره فالقول قول المولى كذا في المبسوط \* رجل وكله آخربان يكاتب عبده ويقبض بدل الكتابة فقال الوكيل كاتبت وقبضت البدل وانكر المولى فالقول قول الوكيل في الكتابة دون قبض بدل الكتابة ولو كاتبه ثم قال قبضت بدل الكتابة ودفعت اليك فهو مصدق كذا في الخلاصة \* ولو وكله ان يكاتب عبده فكاتبت لم يكن للوكيل ان يقبض المكاتبه لانه في العقد مغير ومعبروان دفعها اليه المكاتب لم يبرأ ولو وكله ان يكاتب



عبد فكتبه على شيء لا يتغابن الناس في مثله جازني قول أبي حنيفة رح وان كاتبه على غنم او صيف او صنف من الثياب او من المكبل او من الموزون جاز ذلك كذا في المبسوط \* ولو وكله ان يكتب عبدين له فكتب احدهما جاز ولو وكله ان يكتبهما مكاتبه واحدة ويجعل كل واحد منهما كفيلا فكتب احدهما لم يجوز ولو وكله ان يكتبه او يبيعه ثم قتل العبد رجلا خطاء ثم فعل الوكيل ذلك وهو يعلم او لا يعلم جاز ما صنعه الوكيل لان استحقاق العبد بجناية لا يمنع الموكل من التصرف فيه بالبيع والكتابة ولا يوجب عزل الوكيل ايضا وعلى الاولى قيمته كذا في المبسوط \* ولو قال بع عبدي هذا او كاتبه او اعتقه على مال فاني ذلك فعل الوكيل جاز ولو قال كاتب هذا او هذا فله ان يكتب ايها شاء كذا في الحاوي \* فان كاتب كل واحد منهما مولى جازت مكاتبه الاول وان كاتبهما معا فكتابتها با طلة ولو وكله ان يكتب عبده يوم الجمعة فقال الوكيل يوم السبت قد كاتبته امس بعد الوكالة على كذا وكذا او كذبه المولى فالقول قول المولى في القياس ولكنه استحس فقال يجوز اقراره لانه كان مسلطا على مبالغة العقد في وقت معلوم وقد اخبر بما سلطه عليه ولو وكله ان يكتبه فقال الوكيل وكنتي امس وكاتبته آخر النهار بعد الوكالة وقال رب العبد انما وكنتك اليوم فالقول قول رب العبد كذا في المبسوط \* ولو قال اي هذين الرجلين كاتبه فهو جائز فأيهما كاتبه جاز ولو وكل رجلا ان يكتب عبده فابى العبد ان يقبل ثم بدله قبول ذلك فكتبه الوكيل جاز كذا في الحاوي \* ولو وكل وكيلًا يعق عبده على مال او غير مال او مكاتبته ثم ارتد الموكل ولحق بدار الحرب او مات فقال الوكيل فعلت ذلك في اسلامه وكذبته الورثة فالقول قول الورثة لان سبب ملكهم في العبد ظاهر فالوكيل مخبر بما يبطل ملكهم من العبد وهو لا يملك انشاءه في حال فلا يقبل قوله كذا في المبسوط \* الباب السابع في التوكيل بالخصومة والصالح وما يناسبه \* التوكيل بالخصومة بغير رضاء الخصم لا يلزم وقال يلزم ثم اختلف المشايخ على قوله بعضهم قالوا رضاء الخصم ليس بشرط لصحة التوكيل بل هو شرط لزومه وهو الصحيح كذا في خزنة المفتين \* حتى لا يلزم الخصم الحضور والجواب بالخصومة الوكيل كذا في المحيط \* والفقيه ابو الليث اختلف قولهما للفتوى كذا في خزنة المفتين \* وقال العنابي وهو المختار وبه اخذ الصغار كذا في البحر الرائق \* والذي يختار في هذه المسئلة من الجواب ان القاضي اذا علم بالمدعى التعنت في اداء التوكيل لا يمكنه

من ذلك ويقبل التوكيل من الخصم وإن أهلك بالموكل القصد إلى الإضرار بما لمدمى في التوكيل لا يقبل ذلك منه إلا برضى الخصم كذا في المبسوط \* أجمعوا على أن الموكل لو كان غائبا أدنى مدة السفر أو كان مريضا في المصر الذي لا يقدر أن يمشى على قدميه إلى باب القاضي كان له أن يوكل مدعيا أو مدعى عليه وأن كان لا يستطيع أن يمشى على قدميه ولكنه يستطيع أن يمشى على ظهر دابة أو ظهرا نسان فإن ازداد مرضه بذلك صح التوكيل وإن كان لايزداد اختلفوا فيه قال بعضهم له أن يوكل وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان \* وهذا القول أصح وأرفق كذا في المحيط \* وأن قال أنا أريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا كان أو مطلوبا ولكن يكفي المطلوب ليتمكن الطالب من استيفاء دينه وإن كذبه الخصم في أرادته السفر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يحلفه القاضي بالله أنك تريد السفر وهو اختيار الخصاف رح وقال بعضهم يسأل عن رفقائه سرا ومن ألهذا را لحيف والنفاس إذا كان القاضي يقضى في المسجد وهذه المسئلة على وجهين إما كانت طالبة أو مطلوبة أن كانت طالبة قبل منها التوكيل وإن كانت مطلوبة أن أخرجها الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل وإن لم يؤخرها قبل منها التوكيل وإن كان الموكل محبوسا في سجن هذا القاضي الذي وقعت الخصومة عنده لا يقبل منها التوكيل وإن كان محبوسا في سجن الوالي وهو لا يمكنه الخروج للخصومة يقبل منه التوكيل هكذا في الظهيرية \* ويجوز للمرأة المخدرة أن توكل وهي التي لم تنحط الرجال بكرا كانت أو ثيبا كذا ذكره أبو بكر الرازي وعامة المشايخ أخذوا به وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيخان \* وإن أعلم القاضي أن الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل كذا في النهاية \* وإن وكلت بالخصومة فوجب عليها اليمين وهي لم تعرف بخروج فان الحاكم يبعث إليها بثلاثة من العدول ليستحلفها أحدهم ويشهد آخران على حلفها وعلى هذا المريض الذي لا يستطيع الحضور لانه معذور كذا في السراج الوهاج \* ولو اختلفا في كونها مخدرة فان كانت من بنات الإشراف فالقول لها بكرا أو ثيبا لانه أظهر لانه هو الظاهر من حالها وفي الأوساط قولها بالبكر أو في الأسافل لا يقبل قولها في الوجهين والخروج للحاجة لا يقدح ما لم يكن بان يخرج بغير حاجة كذا في الوجيز للكردي \* إذا أعلم القاضي بان الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل

التوكيل كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل من الاشراف وقعت خصومته مع رجل وضيع فاراد ان يوكل وكيلا ولا يحضر بنفسه اختلف فيها قال الفقيه ابو الليث نحن نرى ان تقبل الوكالة كان الموكل شريفا او وضيعا كذا في جواهر الاخلاطى \* امرأة مستورة في دار زوجها باهالة لا يمكنها الخروج من دار زوجها اذ هي عليها رجل دهوى من غير شاهدين ليس لهذا المدعى ان يخاصم زوجها وليس للزوج ان يمنعه من الخصومة مع وكيل المرأة او معها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال وكلتك بالخصومة في كل حق لى قبل اهل بلدة كذا فهو وكيل بالخصومة في كل حق له قبل اهل تلك البلدة يوم التوكيل وما يحدث استحسانا ولو قال وكلتك بالخصومة قبل فلان يكون وكيلا بالخصومة في كل حق يكون موجود ا يوم التوكيل كذا في الخلاصة \* اذا قال لغيره وكلتك بالخصومة ولم يزد على هذا لا يصير وكيلا واما اذا قال وكلتك بالخصومة التى بيننا او جعلتك وكيلا بالخصومة بيننا او ما شبه ذلك فقد ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده والشيخ الامام احمد الطواويسى انه يصير وكيلا وذكر شمس الائمة انه لا يصير وكيلا كذا في الذخيرة \* ولو وكله بقبض العين لا يكون وكيلا بالخصومة اجماعا كذا في السراج الوهاج \* والوكيل بطلب الشفعة والرد بالعيب والقسمة وكيل بالخصومة بالاجماع كذا في الحاوى \* حتى ان الوكيل يأخذ الشفعة واذا ادعى المشتري ان الموكل سلم الشفعة واقام البينة على الوكيل بان الموكل سلمها تقبل وكذا المشتري لو وجد بالمبيع عيبا فوكل رجلا بالرد فقال البائع قدرضى المشتري بالعيب وانكر الوكيل فاقام البائع البينة على الرضاء تقبل وكذا الوكيل باسترجاع الهبة اذا اقام الموهب له البينة على ان الواهب اخذ موصوا على ان الهبة زادت قبلت وكذا الوكيل بالقسمة اذا قال احد الشريكين وهو الذى لم يوكل ان شريكى قد استوفى نصيبه وانكر الوكيل فاقام الشريك البينة على الاستيفاء تقبل كذا في السراج الوهاج \* وكله بقبض دين وغاب الطالب وقامت البينة على الخصم بالدين فقال المطلوب اريد يمين الطالب انه ما استوفاه منى يلزمه الاداء الى الوكيل وكذلك الوكيل بطلب الشفعة اذا ادعى تسليم الشفعة على الموكل يؤمر بتسليم الدار الى الوكيل ثم يحلف الشافع منى حضر وكذلك وكيل المستحق بقبض المستحق اذا ادعى المشتري الاجارة على المستحق يؤمر بتسليمه الوكيل ثم يحلف المشتري المستحق متى حضر كذا في محيط السرخسى \* الوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة عند ابي حنيفة رح حتى لو اقيمت عليه البينة على استيفاء الموكل

أو أبرأته تقبل منده وقال لا يكون خصما وهو رواية الحسن من أبي حنيفة رح كذا في الهداية \*  
وإذا جحد الغريم الدين وأراد الوكيل بالقبض أن يقيم البينة على الدين هل تقبل بينته على قول  
أبي حنيفة رح تقبل بينته وعلى قولهما لا تقبل والاصل في جنس هذه المسائل أن التوكيل إذا حصل  
بقبض ماله ملك الموكل فالوكيل لا يصير خصما في الأثبات وإذا حصل التوكيل بقبض ماله ملك  
الغريم من كل وجه بحق للموكل عليه فالوكيل ينتصب خصما في الأثبات كذا في الذخيرة \*  
القاضي إذا وكل رجلا بقبض ديون الغائب لا يكون هذا الوكيل وكيلًا بالخصومة في قولهم  
كذا في فتاوى قاضيخان \* إذا وكل رجلا بالخصومة فهو على وجه الأول أن يوكله بالخصومة  
ولا يتعرض لشيء آخر وفي هذا الوجه يصير وكيلًا بالانكار بالاجماع ويصير وكيلًا بالقرار أيضا عند  
علمائنا الثلاثة وبعد هذا اختلف علماؤنا قال أبو حنيفة ومحمد رح التوكيل بالخصومة توكيل بالقرار  
في مجلس الحكم حتى لو أقر على موكله في مجلس الحكم يصح إقراره ولو أقر في غير مجلس الحكم لا يصح  
وقال أبو يوسف رح التوكيل بالخصومة توكيل بالقرار في مجلس الحكم وفي غير مجلسه غير أن  
عندهما أن أقر في غير مجلس الحكم ولم يصح إقراره لا يبقى وكيلًا حتى يمنع من الخصومة  
بعد ذلك كذا في الذخيرة \* ولو أقر الوكيل بالخصومة في حد القذف والقصاص لا يصح إقراره  
كذا في التبيين \* والثاني أن يوكله بالخصومة غير جائز الاقرار وفي هذا الوجه يصير وكيلًا  
بالانكار والثالث أن يوكله بالخصومة غير جائز الانكار وفي هذا الوجه يصير وكيلًا بالقرار ويصح  
الاستثناء في ظاهر الرواية والرابع أن يوكله بالخصومة جائز الاقرار عليه وفي هذا الوجه يصير  
وكيلًا بالخصومة والقرار حتى لو أقر صح إقراره عندنا على الموكل والخامس إذا قال وكلتك  
بالخصومة غير جائز الاقرار والانكار فقد اختلف المتأخرون بعضهم قالوا لا يصح هذا التوكيل  
اصلا وحكى عن القاضي الإمام ضايد النيسابوري أنه قال يصح التوكيل ويصير الوكيل وكيل  
السكوت حتى حضر مجلس الحكم حتى يسمع عليه البينة كذا في الذخيرة \* والتوكيل بالقرار  
جائز ولا يصير الموكل مقرا بنفس التوكيل ومعنى التوكيل بالقرار أن يقول للوكيل وكلتك  
بالخصومة وبالمذهب منى فإذا رأيت مذمة تلحقني بالانكار واستصوبت الاقرار فافر على فاني  
قد جرت ذلك وإذا وكل بخصوماته وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكيلًا فيما يدعي  
على الموكل فهذا التوكيل جائز كذا في خزانة المفتين \* فلما ثبت التوكيل المال لموكله ثم أراد

المدعى عليه الدفع لا يسمع على الوكيل هكذا فتوى صدر الشهيد برهان الدين كذا في المحيط \*  
 في كتاب الاقضية اذا كان الموكل بالخصومة هو المطلوب فوكل رجلا بخصومة الطالب وقال  
 على ان لا يجوز اقراره فهو جائز في قول ابي يوسف رخ على ما وكله به قال محمد رخ اذا كان  
 المطلوب هو الذى ينصب الوكيل فقال الطالب لا ارضى الا ان تقيم لى رجلا يقوم مقامك  
 ويجوز اقراره كما يجوز اقرارك والا فا حضر و خاصمنى فانه يقال للمطلوب خاصمه او اقم  
 رجلا يجوز اقراره عليك وكذلك لو كان الموكل هو الطالب فقال المطلوب لا ارضى الا ان  
 تخصمنى او توكل من يقوم مقامك لا يمتنع من خصومتى و حجتى اذا جئت بها ويجوز  
 اقراره عليك بقبض المال فله ذلك اذا كان الطالب حاضرا وان كان غائبا و كل وكيل لا يجوز  
 اقراره عليه بان استثنى الاقرار من المطلوب بدفع ما وجب الى الوكيل لا يكون له الامتناع  
 من خصومة الوكيل بان يقول لا اخاصمك حتى يجوز اقرارك على الذى وكلك كذا  
 في الذخيرة \* رجل عليه لرجل دعوى و خصومة فوكل المدعى عليه عند القاضى بطلب خصمه  
 و كيلا بالخصومة والوكيل حاضر فقبل فلما خرجا من عند القاضى قال المدعى عليه للمدعى اخرجت  
 الاول من الوكالة و وكلت فلان بن فلان الفلانى في الخصومة مع هذا الرجل و فلان ذلك غائب كان  
 للطالب ان لا يقبل هذه الوكالة و كل رجلا في خصومة رجل ثم ان الموكل مع وكيله جاء الى  
 القاضى مع رجل آخر فقال الموكل للقاضى قد كنت وكلت هذا في خصومة فلان وان هذا  
 الوكيل يريد السفرو انا اتهمه بان يقر على شىء يلزمنى فاخرجه من الوكالة و وكلت هذا الآخر  
 في خصومته فان القاضى لا يقبل ذلك بامره حتى يحضر الخصم فيخرج الوكيل بمحضته وينصب  
 القاضى من اموانه حتى يطلب الخصم فان لم يجدوه ولم يقدروا عليه حينئذ يخرج الاول  
 من الوكالة و يوكل الثانى ويستوثق منه المدعى عليه كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو وكل رجلا  
 بطلب حقوقه و قبضها و الخصومة فيها على ان لا يجوز صلحه ولا تعديله شاهد يشهد عليه بشىء  
 يبطل حقا فالوكالة على هذا الشرط جائز فان اقر هذا الوكيل ان الطالب قبض هذا الحق  
 من الغريم لم يجز ذلك على الموكل فان قال الوكيل قد قبضت انا هذا الحق من الغريم  
 فضاء او قال دفعته الى الطالب صح اقراره و برئ الغريم كذا في ادب القاضى للمخصاف \*  
 اذا وكل في خصومته ثم اراد ان يمتثنى اقرار الوكيل عليه ان كان بمحض من الطالب جاز

وان كان بغير محضر من الطالب فكذلك عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح وعلى هذا  
 الخلاف اذا اذن المطلوب لو كي له ان يوكل ثم اراد بعد ذلك ان يحجر عليه في حق هذه الزيادة  
 حتى لا يملك الوكيل الاول التوكيل عند محمد رح يصح حجرة وان كان بغير محضر من الطالب  
 كذا في المحيط \* وكل رجلا بالخصومة في دارة وبقبضها فباع الذي في يديه الدار وبقبضها المشتري  
 كان للوكيل ان يخاصم المشتري ولو كان وكيل بالخصومة مع فلان في هذه الدار فباعها من آخر  
 لم يكن للوكيل ان يخاصم المشتري كذا في الذخيرة \* واذا وكل ذوا اليد وكيل بالخصومة ولم يبعها  
 فان لهذا الوكيل ان يخاصم وكيل ذى اليد ولو وكله ان يخاصم فلانا في هذه الدار فاذا ادار  
 في يدى غير فلان لم يكن له ان يخاصم غير فلان ولا فلانا وان لم يسم له احدا كان له ان يخاصم  
 من وجدت الدار في يده ولو كانت الدار في يدى العبد فوكل وكيل بالخصومة فيها بفلان المدعى  
 فادعاه آخر لم يكن الوكيل وكيل في خصومة هذا الثانى وهو وكيل في خصومة الاول وخصومة  
 وكيله كذا في المبسوط في باب وكالة العبد المأذون والمكاتب \* ولو وكله بالخصومة عند قاضى  
 فلان كان للوكيل ان يخاصم الى قاض آخر ولو وكله بالخصومة الى فلان الفقيه لم يكن له ان يخاصمه  
 الى فقيه آخر كذا في المحيط \* رجل قال لرجل انت وكيلى في خصومة كل ضيعة لى يخراسان  
 فقد م الرجل الذي في يديه الضيعة من خراسان الى كوفة له ان يخاصمه بالكوفة وان كانت الوكالة في  
 دين فليس له ان يخاصمه بالكوفة لو قال في كل دين لى بالكوفة فقدم ناس من خراسان الى الكوفة وعليتهم  
 دين الموكل فله ان يخاصمهم بالكوفة وكل رجلا بطلب كل حق له وبالخصومة فيه فغصب انسان  
 دارا من موكله فم للوكيل ان يخاصم فيها ولو بيعت دار وفيها شفعة للموكل لم يكن هذا وكيل  
 في طلبها وله ان يقبض شفعة قد قضى بها للموكل كذا في الحاوى \* عبد في يد رجل يقول انا عبد  
 فلان وادت في ملكه وقد وكلنى بخصومتك في نفسى ليس للذي في يده العبد ان يمنع العبد  
 اذا كان للعبد بينة على الوكالة ولو قال العبد باعنى فلان منك ولم يقبض الثمن فوكلنى بقبض  
 الثمن منك كان للذي في يده ان يمنعه من الخصومة لان هذا العبد مقر بملك ذى اليد وكان له  
 ان يمنع العبد من صرف المنافع الى غيره وفي الوجه الاول العبد منك بملك ذى اليد فلا يكون  
 له ان يمنعه من الخصومة كذا في فتاوى قاضى خان \* وكل المطلوب وكيل في خصومة فلان هذا  
 فيما يدعى



فيما يدعى قبله من الحقوق واجاز له ان يوكل بمثل ما وكله من ذلك من رأى كان ذلك جائزا  
ولن وكل الاول وكيفا فثبت الطالب حقه عليه اولم ينبت حتى يخرج الاول الثاني من الوكالة  
فانه يجوز سواء كان بمحضر من الطالب اولم يكن ولوان الوكيل الاول وكل وكيفا بخصوصة هذا  
الطالب من فلان بمحضر من الطالب وقبل الثاني الوكالة من الوكيل الاول ثم ان الوكيل الاول  
مات فالوكيل الثاني وكيل على حاله في خصوصة الطالب وكذا لو ان المطلوب اخرج الوكيل الاول  
من الوكالة كان خارجا منها وكان الوكيل الثاني على حاله في خصوصة الطالب كذا في ادب القاضي  
للخصافي \* ان اوكل رجلا بالخصوصة على ان للوكيل ان يوكل من احب ثم ان المدعى عليه  
اشهد بغير محضر من المدعى انه حجر على الوكيل ان يوكل غيره جاز حجره عند محمد رح وعليه  
الفتوى هكذا في فتاوى قاضيخان \* ومن احكام الوكيل بالخصوصة ان الحق اذا ثبت على موكله  
لم يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكيفا عاما لانها لا ينتظم الامر بالاداء والضمان كذا في البحر الرائق \*  
وكل رجلا بالخصوصة قال له ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل الوكيل بذلك غيره جاز توكيله ويكون  
الوكيل الثاني وكيل الاول لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل الاول او مزل او جن او ارتد واحق  
بدار الحرب لا ينزع الوكيل الثاني ولو مات الموكل الاول او جن او ارتد ولحق بدار الحرب ينزع الوكيلان  
ولو مزل الوكيل الاول الوكيل الثاني جاز مزله كذا في فتاوى قاضيخان \* فصل في احكام  
الوكيل بتقاضي الدين وقبضه \* اذا وكل رجلا بتقاضي دينه فهو جائز رضي المطلوب او لم يرض  
سواء كان الموكل حاضرا او غائبا وسواء كان صحيحا او مريضا قالوا هذا اذا كان المطلوب مقرا بالدين  
فاما اذا كان جاحدا لا يصح التوكيل عنده ابي حنيفة رح من غير رضي الخصم اذا كان الموكل صحيحا  
حاضرا واليه مال شمس الاسلام الحلواني رح وذكر شيخ الاسلام ان التوكيل صحيح على كل حال  
كذا في المحيط \* والوكيل بالتقاضي وكيل بالقبض لان التقاضي تعامل من الاقتضاء وهو عبارة  
من القبض وكان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالاقتضاء نصا وقال مشايخنا ليس للوكيل بالتقاضي  
القبض لان العادة جرت بخلاف ذلك في بلادنا وهل يملك الخصومة اختلاف المشايخ فيه وقيل  
يجب ان يملك الخصومة عنده ابي حنيفة رح وهو الاصول والاشبه فان محمد رح ذكر مقيب هذه  
المسئلة في كتاب الوكالة الوكيل بالتقاضي وكيل بالخصوصة والوكيل بملازمة غيره بماله عليه  
لا يكون وكيفا بالقبض كذا في محيط المعر خسي \* والتوكيل بالخصوصة توكيل بقبض الدين عنده

اصحابنا الثلاثة وقال زفر رح لا يكون توكيلا بالقبض قال الصدر الشهيد في الجامع الصغير لا يفتى  
 بقول اصحابنا في هذه المسئلة والغنوي على قول زفر رح وفي النوازل اختار الفقيه ابو الليث انه  
 لا يملك القبض قال وهكذا اختاره المتأخرون وبه نأخذ كذا في الخلاصة \* ولو وكله بتقاضي  
 كل دين له او وكله بكل حق له على الناس او وكله بطلب كل حق له في مصر كذا انصرف  
 التوكيل الى القائم والحادث استحسانا ولو وكله بقبض دين له على فلان او وكله بقبض كل دين له  
 على فلان وفلان ذكر في الزبادات انه ينصرف الى القائم لا الى الحادث قياسا واستحسانا كذا  
 في المفخيرة في الفصل الثالث \* ولو قال انت وكيلي في قبض كل دين لي وليس له دين يومئذ  
 ثم حدث له دين كان وكيل في قبضه كذا في الحاوي \* وان وكله بقبض كل حق يحدث له والخصومة  
 فيه جائزا مرة فانه يدخل فيه الدين والوديعة والعارية وكل حق ملكه الموكل اما النفقة فمن الحقوق  
 التي لا يملكها كذا في البحر الرائق \* رجل وكل رجلا بقبض كل حق له على الناس ومنعهم  
 ومعهم وفي ايديهم وبقبض ما يحدث له وبالمقاسمة بين شركائه ويحبس عن يري حبسه وبالتخليفة  
 منه اذا رأى ذلك وكتب في ذلك كتابا وكتب في آخره انه مخاصم ومخاصم ثم ان قوما يدهون  
 قبل الموكل مالا والموكل غائب واقر الوكيل عند القاضي انه وكيله وانكر المال فاحضر الخصوم  
 شهودهم على الموكل لا يكون لهم ان يحبسوا او يكيل كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان المكاتب  
 بين رجلين فوكل احدهما بقبض دين له على آخر او على غيره او بيع او شراء من الآخر او من غيره  
 فهو جائز وكذلك ان وكله احدهما ببيع عبد من الآخر او غيره او بالخصومة مع الآخر او مع غيره فهو جائز  
 وكذلك لو كانت الخصومة بينه وبين موليه جميعا فوكل ابن احدهما بذلك او عبده او مكاتبه او وكله  
 بالبيع والشراء فهو جائز كذا في المبسوط \* التوكيل بقبض الدين ليس له ان يقبل الحوالة كذا  
 في الخلاصة \* وليس للوكيل بقبض الدين ان يهب الدين للغريم او ان يؤخره او ان يبرأ منه  
 او ان يأخذ رهنا ولو اخذ منه كفيلا بالمال جاز فان كان اخذ الكفيل على ان يبرأ الغريم لم تجز البراءة  
 ولو اخذ الطالب منه كفيلا لم يكن للوكيل ان يتقاضي من الكفيل كذا في الحاوي \* فان هلك الرهن  
 في يد الوكيل هل للمطوب ان يضمه الاقل من قيمته ومن الدين فهذا على وجهين الاول ان يقول  
 الوكيل امرني الطالب بقبض الرهن فدفع المطوب اليه رهنا ففي هذا الوجه له ان يضمه ذكر المسئلة  
 في الاصل مطلقا وذكر شيخ الاسلام في شرحه فقال ان كذبه المطوب في الوكالة او سكنت او صدقه وشرط

عليه الضمان له ان يضمنه وان صدقه ولم يضمنه فليس له ان يضمنه الوجه الثاني اذا قال الوكيل  
لم يأمرني بقبض الرهن ومع ذلك دفع المطلوب اليه رهنا وهلك في يد الوكيل لا ضمان على الوكيل كذا  
في المحيط \* اذا وجب لرجل دين باق وجه وجب فوكل وكيلا بقبضه فهو جائز ان يقبضه برمي الذي  
عليه الدين وكان ما قبضه الوكيل ملكا للموكل وامانة في يد الوكيل يضمنه بما يضمن به الوديعة كذا في  
السراج الوهاج \* ولو وكل رجلا ان يقبض له دينامن فلان فيدفعه الى فلان هبة له منه فهو جائز فان قال  
الغريم قد دفعته اليه فصدقه الموهوب له فهو جائز وان كذبه لم يصدق الغريم ولو وكل وكيلا بقبضه منه و  
دفعه الى الموهوب له فقال الغريم قد دفعته الى الوكيل وصدقه الوكيل وقال الوكيل قد دفعته الى الموهوب له  
فالغريم والوكيل بريئان الغريم بتصدق الوكيل له والوكيل باداء الامانة ولكن لا يصدق  
الوكيل على الموهوب له حتى لا يرجع الواهب عليه بشيء وكذلك الرجل يهب ما على مكاتبه  
ويأمر آخر بقبضه ودفعه الى الموهوب له كذا في المبسوط \* الوكيل بقبض الدين اذا قبض الدين ثم حضر  
وكيل آخر بقبض الدين ليس له ان يقبض من الوكيل الاول ولو وكل الثاني بقبض كل شيء له  
ان يقبض من يد الوكيل وليس للوكيل الاول ان يقبض من الثاني شيئا كذا في الخلاصة \* ولو وكل  
المسلم مرتدا بقبض دينه فقبضه او اقر بقبضه وهلك منه ثم قتل على رده جاز قبضه وكذلك  
ان كان الوكيل حربيا فقبضه ثم لحق بدار الحرب كذا في المبسوط \* ولو وكل الدائن العبد المديون  
في قبض دينه من مولاه جاز ولو اقر العبد بالقبض والهلاك برمي المولى ولو وكل الغريم مولى  
العبد المديون بالقبض من عبده لم يحجز توكيله ولا قبضه كذا في البحر الرائق \* المحتال له اذا وكل  
المحيل بقبض الدين من المحتال عليه لا يصح وكذلك رب الدين اذا وكل المديون بقبض الدين  
من نفسه لا يصح وفي نوادر بشر اذا كان بالمال كفيل فوكله الطالب بقبضه من المطلوب فقبض لم يحجز  
قبضه وان هلك عنده فلا ضمان كذا في الذخيرة \* عبد مديون اعتقه مولاه حتى ضمن قيمته  
للمغرماء ويطلب العبد بجميع الدين ان وكله الطالب بقبض المال من العبد كان باطلا كذا في الهداية \*  
وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رح رجل له على رجلين الف درهم وكل واحد منهما كفيل  
عن صاحبه فوكل رب الدين رجلا بقبضه من احدهما بعينه فقبضه من الآخر جاز وكذلك لو ان  
رجلاه على رجل الف درهم وبها كفيل فوكله الطالب رجلا بقبض المال من الذي عليه الاصل  
فقبضه من الكفيل جاز كذا في المحيط \* ولو وكل رجلا بقبض دين له فابى الوكيل ان يقبل ثم ذهب

الوكيل بعد ذلك فقبضه فان الغريم لا يبرأ منه والدين على حاله وصار قبضه كقبض الاجنبى كذا  
 فى السراج الوهاج \* واذا وكل رجلا بقبض دين له على رجل فقبضه الوكيل ووجدها زيوفا  
 او ستوقه او نبهرجة او رصاصا فردها فالقياس ان يضممن وفي الاستحسان لا يضممن والصحيح ان هذا  
 القياس والاستحسان فيما اذا وجدها زيوفا او نبهرجة فاراد ان يردّها فالقياس ان لا يكون له الرد منه  
 من غير استطلاع رأى الموكل واذا ردّها ضمن وفي الاستحسان له الرد من غير استطلاع رأى الموكل  
 فاذا رد لا يضممن واما فى الستوقه والرصاص فله ان يردّها من غير استطلاع رأى الموكل وان اردّها  
 لا يضممن قياسا ولا استحسانا كذا فى المحيط \* الوكيل بقبض الدين ان اخذ العروض من الغريم  
 والموكل لا يرضى ولا يأخذ العروض فللوكيل ان يرد العروض على الغريم ويطالبه بالدين كذا  
 فى جواهر الفتاوى \* رجل له على رجل الف درهم وضح فوكل رجلا بقبضها واعلمه انها وضح  
 فقبض الوكيل الف درهم غلّة وهو يعلم انها غلّة لم يجز على الأمر ان ضاعت فى يده ضمنها الوكيل  
 ولم يلزم الأمر شىء ولو قبضها وهو لا يعلم انها غلّة فقبضه جائز ولا ضمان عليه وله ان يردّها ويأخذ  
 وضمان ضاعت من يده فكانها ضاعت من يده الأمر ولا يرجع بشىء فى قياس قول ابى حنيفة رح  
 وفى قياس قول ابى يوسف رح يرد مثلها ويأخذ الوضح كذا فى الحاوى \* الوكيل بقبض الدين  
 اذا قال قبضت وهلك مندى او قال دفعت الى الموكل وكذبه الموكل يصدق فى حق برأءة المديون  
 لافى حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما اقر الوكيل  
 بقبضه وضمن المستحق الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل كذا فى المحيط \* المديون ان ادفع  
 الى صاحب الدين مينا فقال له بعه وخذ حقك منه فباعه وقبض الثمن وهلك فى يده يهلك من مال  
 المديون مالم يحدث رب الدين فيها قبضا لنفسه ولو قال بعه بحقك فباعه وقبض الثمن يصير  
 قابضا حقه حتى لو هلك بعد ذلك يهلك من مال القابض ولو وكل المديون ببراءة نفسه من الدين  
 صح توكيله ولا يقتصر على المجلس كذا فى فتاوى قاضى خان فى فصل ما يكون وكيله وما لا يكون \*  
 وان اقال لمديونه تصدق بالعشرة التى لى عليك على الفقراء منى او قال كفر يمينى بمالى عليك  
 او قال ادّزكوة مالى من العشرة التى لى عليك تصح الوكالة بالاجماع هكذا ذكر شمس الائمة وذكر  
 فى كتاب الاجارات فيمن استأجر دابة ليركبها من بلدة الى بلدة ثم ان الاجر وكل المستأجر  
 بان يستأجر من الاجرة فلا ما ليسوقها ان الوكالة صحيحة ولم يحك خلافا وذكرتم ايضا اذا استأجر

ذارائهم قال لا جرم للمستأجر جرم الدار من الاجرة التي عليك ان الوكالة صحيحة كذا  
 في الذخيرة في نوع الوكيل بالشراء بالدين \* رجل قال لا خروكلني فلان بقض ما له عليك  
 من الدين لا يخلوا ما ان يصدقه المديون او يكذبه او يسكت ان صدقه يجبر على ان يدفعه اليه  
 وليس له ان يسترد بعد ذلك وان كذبه او سكت لا يجبر على دفعه لكن لو دفعه مع هذا ثم اراد  
 ان يسترد ليس له ذلك بعد ذلك ثم ان جاء الموكل ان اقر بالوكالة مضى الامر كذا في الخلاصة \*  
 وان جحد الوكالة واراها ان يرجع على الغريم فادعى الغريم على الطالب توكيل القابض ويبرهن  
 او استخلف صح التوكيل فان نكل برى الغريم وان حلف واخذ المال من الغريم فليس للغريم  
 ان يضمن الوكيل ولكن ان يسترد المدفوع ان بقى هكذا في الكافي \* وان استهلكه يضمن  
 مثله وان هلك في يده ان صدقه لا يرجع عليه وان صدقه وشرط عليه الضمان او كذبه  
 او سكت فانه يرجع وليس له ان يرجع على الوكيل ثانيا ولو اراد الغريم ان يحلف بالله  
 ما وكلته كان له ذلك وان دفع من سكوت ليس له ان يحلف الطالب الا اذا عاد الى التصديق  
 وان دفع من جحد ليس له ان يحلف الطالب سواء عاد الى التصديق او لم يعدل كنه يرجع على  
 الوكيل ولو وكيل ان يحلف الغريم في الجحد والسكوت بالله ما تعلم انه وكله ان حلف مضى الامر  
 وان نكل لاضمان على الوكيل وان شاء لم يحلف الغريم ولكن يحلف الطالب بالله ما وكله فان حلف  
 استقر الضمان على الوكيل وان نكل يرجع الوكيل على الطالب هذا اذا ادعى انه وكيل فان قال  
 لم يوكلني ولكن ادفع الدين الي فانه سيجب قبضى وعلى ضمانه ليس له ان يدفع الدين وان دفع صار  
 ضامنا ولا يرجع على المدفوع اليه وان شرط عليه الضمان كذا في الخلاصة \* ولو لم يحضر الموكل  
 ولم يعرف جحوده حتى توفي فورثه الغريم فقال الغريم للوكيل ان صاحب المال لم يكن  
 وكلك وقد صرت وارثا له فأبى مقامه وكان له تكذيبك فانا كذبك ايضا واضمنك المال لا يكون  
 له ذلك فان اراد الغريم يمين الوكيل بالله لقد وكلت فلان لا يكون له ذلك فان اقر الوكيل  
 عند القاضى ان فلانا لم يوكله بشيء صح اقراره وكان للغريم ان يضمنه المال وان قال الغريم  
 انا اقيم البينة على ان فلانا لم يوكله بالخصومة او على اقرار الوكيل بذلك فبليت بينته هكذا في المحيط \*  
 وان وهب الموكل للغريم وهو قائم في يد الوكيل اخذه منه في الوجوه كلها لانه ملكه وان كان  
 هالكا ضمنه الا في صورة وهو ما اذا صدقه في الوكالة هكذا في التبيين \* ولو مات الموكل فورثه الغريم

ورجل آخر نصفين فالجواب في نصف الاجنبى كالجواب فيما اذا حضره الطالب وجمد الوكالة  
 فيأخذ بنصف الدين من الغريم ويرجع بذلك على الوكيل والجواب في نصف الغريم ما ذكرنا  
 في الكل لو كان هو الوارث وحده لا يرجع على الوكيل الا اذا كان المال قائما في يد الوكيل فيأخذ  
 منه فان ادعى الوكيل هلاكه ولا يعرف ذلك الا بقوله وادعى الغريم انه لم يهلك كان له ان يحلف  
 الوكيل فان حلف برى وان نكل لزمه ذلك النصف ولولم يمت الموكل ولم يهب المال من الغريم  
 ولكن حضر وجمد الوكالة ولم يقدم الغريم الى القاضى حتى مات والغريم وارثه او هب المال منه  
 فاقام الغريم بينة عند القاضى على جمود الموكل الوكالة لا يقبل ذلك منه ولا يكون له حق تضمين  
 الوكيل فان وجد شيئا مما دفع الى الوكيل قائما في يده بعينه كان له ان يأخذ منه فان كان الموكل  
 جمد الوكالة في مجلس القاضى فلم يقض القاضى له على الغريم بشي حتى مات كان للغريم  
 ان يرجع على الوكيل وعليه رده على الغريم ان كان قائما ورد قيمته ان كان هالكا وان مات الموكل  
 بعد ذلك فورثه الغريم او هب المال للغريم او ابرأه منه كان للغريم ان يأخذ الوكيل بالمال كما كان  
 قبل موته ولكنه يحلف الغريم بالله ما تعلم ان الطالب وكله بقبض المال ولو كان الغريم صدق الوكيل  
 في دعوى الوكالة وضمنه ودفع اليه المال ثم حضر الموكل وجمد الوكالة وحلف وقضى القاضى له  
 على الغريم بما له ثم مات الموكل قبل ان يأخذ من الغريم فورثه الغريم او هب المال من الغريم  
 لا يرجع الغريم على الوكيل بشي ولو كان اخذ المال من الغريم حين حضر ورجع به الغريم على  
 الوكيل بحكم الكفالة ثم مات الموكل وورثه الغريم فللوكيل ان يرجع فيأخذ من ميراث الموكل  
 مثل ما غرمه الغريم ولو ورثه رجلان احدهما الغريم كان للوكيل ان يأخذ من حصته الغريم  
 من الميراث مثل ما غرمه الوكيل ولولم يمت الطالب وباقي المسئلة بحالها ثم هب الطالب  
 للغريم الفا ان وهبه الالف التي اخذها من الغريم رجع على الغريم بما ادى وان وهبه الفا اخرى  
 لا يرجع على الغريم بشي ولو مات الطالب واوصى للغريم بالالف درهم يرجع على الغريم هكذا  
 في المحيط \* ومن وكل وكيله بقبض ماله وادعى الغريم ان صاحب المال قد استوفاه فانه يدفع المال  
 الى الوكيل ويتبع رب المال فيستحلفه ولا يستحلف الوكيل كذا في السراج الوهاج \* واذا وكل  
 رجلا بقبض ماله على فلان ثم الموكل قبض بعض ذلك ثم الوكيل خاصم الغريم فادعى الغريم قضاء  
 بعض ما كان عليه وجمده الوكيل ولا بينة للغريم على ذلك واخذ الوكيل منه جميع المال ثم حضر



الموكل فاقام الغريم بينة بالقضاء فله ان يأخذ الطالب بذلك الا ان يكون ذلك قائما بعينه في يد الوكيل فباخذ من الوكيل وان كان قد ضاع في يد الوكيل او قال الوكيل قد دفعته الى الطالب كان له مطالبة الطالب وكذلك ان اقر الطالب انه قد كان قبضه وان كان قد وكله بعد ما قبض حقه رجع على الوكيل بذلك ان اقام بينة انه قضى الطالب قبل وكالته ولا شيء على الطالب في قولهم وان اقر الطالب بذلك لم يرجع على احد الا ان يكون ذلك المال بعينه في يد الوكيل فيرده عليه اذا وكله بقبض ماله على فلان ودفع اليه الصك وقد كان قبض من قبل والمسئلة بحالها رجع به ان شاء على الطالب وان شاء على الوكيل فان رجع به على الوكيل رجع الطالب على الطالب كذا في المحيط \* ولو احتال الطالب بالمال على آخر لم يكن للوكيل بالقبض ان يقبضه من المحتال عليه ولا من المحيل فانه تولى ماله وما الدين على المحيل فالوكيل يملك الطلب وكذا لو اشترى الموكل بالمال صبا من المطلوب فاستحق في يده او رده بعيب بقضاء بعد القبض او بغير قضاء قبل القبض او بخيار فالوكيل على وكالته وكذا لو قبض الدارهم فوجدها زيوفا كذا في البحر الرائق \* احد ربي الدين اذا وكل اجنبيا بقبض نصيبه فقبض صح حتى لو هلك في يد الوكيل يهلك من مال المروك اذا كان قائما للشريك الاخران يشاركه كما لو قبض احد ربي الدين بنفسه وهلك في يده كان الهالك من نصيبه ولو كان قائما للشريك ان يشاركه فيما قبض كذا في المحيط \* الوكيل بقبض الدين من رجل اذا وجب عليه من جنس الدين للمطلوب وقعت المقاصة كذا في الخلاصة \* رجل وكل رجلا باقتضاء ديونه وحبس الغرماء وكيلا متخاصما ومتخاصما فحبس الوكيل فريما او كله ثم اخرجه من الحبس واخذ منه كفيلا بنفسه ثم مات الوكيل فاراد صاحب المال ان يأخذ الكفيل كان له ان يطلب من القاضي حتى يأمر الكفيل باحضار نفس المكفول منه كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له على رجل الف درهم وقال من له الف لمن عليه الف ادفعها الى فلان ثم قال من له الف لا تدفعها اليه فقال من عليه الف قد كنت دفعت اليه وصدفته المدفوع اليه فهو جائز والغريم بريء كذا في المحيط في الفصل الثامن عشر في الاختلاف الواقع بين الوكيل والموكل \* رجل له على رجل دراهم فقال لغيره خذ زكوة مالي من الدين الذي لي على فلان فاخذ المأمور مكان الدراهم الدنانير لم يجز ولو قال صاحب الدين وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها منه فقبض مكانها دنانير جاز كذا في فتاوى قاضيخان \*

فصل رجل له على رجل دين فبعث الى المديون رسولا ان ابعث الى بالدين الذي اى عليك فان بعث به مع رسول الامر فهو من مال الامر كذا في فتاوى قاضي خان \* قال للمديون ابعث به مع فلان او ارسل به مع ابني او قال مع ابنك او مع غلامي او مع غلامك ففعل المديون فضاع منه فهو من مال المطلوب لانه رسول المطلوب وقوله ابعث مع فلان ليس توكيلا ولو قال ادفع الى ابني او ابنك او غلامي او غلامك ياتيني به فهذا توكيل وان ضاع فمن الطالب كذا في الذخيرة \* رجل له على رجل مائة درهم فارسل اليه ليقبض منه المائة فوزن له المطلوب مائتين صفقة واحدة فقبضها الرسول فصامت فامال على المطلوب كما هو ولا شيء على الرسول واذا ادفع اليه مائة اخرى فخلطها الرسول فهو ضامن للمائة وبرىي المطلوب من المائة كذا في المحيط \* ولو قال ادفع الى رسول فلان الالف التي لي عليك فقال الذي عليه الدين قد دفعت فصدقة الرسول فقال قبضت الا انها ضاعت وكذبهما الموكل في الدفع والقبض يبرأ اليه ويم كذا في الذخيرة \* ولو ارسل رسولا الى رجل ليستقرضه فقال الرسول قبضت وهلك في يدي صدق ولا شيء عليه والضمان على المستقرض كذا في التاتارخانية \* ولو بعث رسولا الى بزاز ان ابعث الى بنوب كذا وكذا بثمن كذا وكذا فبعث اليه البزاز مع رسوله او مع غيره فضاع الثوب قبل ان يصل الى الامر وتصادقوا على ذلك واقروا به فلا ضمان على الرسول في شيء وان بعث البزاز مع رسول الامر فالضمان على الامر وان كان رسول رب الثوب فاذا وصل الثوب الى الامر يكون ضامنا ولو ان رجلا بعث الى رجل بكتاب مع رسول ان ابعث الي ثوب كذا بثمن كذا ففعل وبعث به مع الذي اتاه بالكتاب لم يكن من مال الامر حتى يصل اليه وكذا القرض والاقتضاء في هذا انما الرسول ورسول بالكتاب قال لآخر ان وكيلك حضرنى وادى رسالتك وقال ان المرسل يقول ابعث الي ثوب كذا بثمن كذا او بمن ثمنه فبعثته فانكر المرسل وصول الثوب اليه والوكيل يقول لو صلت قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل ان اقر المرسل بقبض الرسول الثوب منه وانكر الوصول اليه بضمن المرسل فبينة للثوب بغير ان انكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه رجل جاء الى رجل برسالة من آخر ان يدفع اليه خمسمائة فقال لا ادفع حتى القي الامر فبأمرنى بنفسه ثم قال للرسول محمد لم يقبضت فامرني يدفعها اليك ثم امتنع عن الاداء او قال نهاني عن الدفع بعد ذلك قال له ان يمتنع الا ان يكون المال دينا عليه للامر فلا يصدق في التهي من ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \*

فصل اذا اؤكل انما بنا بقضاء دين عليه فهو جائز وترجع الوكيل على الا مربما يؤديه فاما اذا قال لغيره اطعم من كفارة يميني او اذ زكوتي لم يرجع عليه الا ان يقول على اني ضامن كذا في الحاوي \* وان قال لغيره ادفع فلانا الف درهم قضاء له ولم يقل مني او قال اقض فلانا الف درهم ولم يقل مني ولا على اني ضامن او على انها لك على فدفعها المأمور الى فلان ان كان المأمور شريكا للأمر او كان خليطا له وتفسير الخليفة ان يكون المأمور في السوق بينهما اخذ واعطاء وبينهما مواضعة على انه متى جاء رسوله او وكيله يبيع منه او يقرض منه فانه يرجع على الأمر بالاجماع وكذلك اذا كان المأمور بعض من في عياله عيال الأمر او كان المأمور معول الأمر يرجع على الأمر بالاجماع وان لم يقل على اني ضامن اعتبار اللعرف وان لم يوجد شيء من هذا لا يرجع على الأمر عند أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في الذخيرة \* اذا قال لغيره انقد فلانا عنى الف درهم او اقض او ادفع او اعط وذكروني وكذلك ان لم يقل مني ولكن قال الالف التي له على ففعل المأمور ذلك كان له ان يرجع على الأمر بذلك وان لم يشترط الرجوع والضمان وان قال لآخر ادعني زكوة مالي او قال اطعم مني عشرة مساكين او تصدق مني بعشرة دراهم على المساكين او قال هب فلانا عنى الف درهم ففعل لا يرجع على الأمر الا بالشرط او بالضمان هكذا في المحيط \* ولو قال اقض مني هذه الالف فلانا او فلانا فايهما قضى فهو جائز كذا في الحاوي \* قالوا لو وكله بقضاء دينه فحجاء الوكيل وزعم قضاءه وصدقه موكله فيه فلما طالبه وكيله برد ما قضاة لاجله قال الموكل اخاف ان يحضر الدائن وينكر قضاءه وكيلي ويأخذه مني ثانيا لا يلتفت الى قول الموكل ويؤمر بالخروج من حق وكيله فاذا حضر الدائن واخذ من الموكل يرجع على الوكيل بما دفعه اليه وان كان صدقه في القضاء كذا في البحر الرائق \* ولو ان الأمر جحد القضاء فاقام المأمور بينة على القضاء ليرجع بذلك على الأمر ورب الدين غائب قبلت بينته حتى لو حضر وانكر القبض لا يلتفت الى انكاره كذا في المحيط \* ولا يجوز ان يكون الواحد وكيلًا للمطلوب في القضاء وكيلًا للطالب في الاقتضاء كذا في المبسوط \* وان ادفع الوكيل المال بغير بينة ولم يكتب براءة فلا ضمان عليه الا ان يكون الموكل قال لا تدفع الا بشهود فدفع بغير شهود كان ضامنا فان قال الوكيل قد اشهدت وجحد الطالب ولم يكن للوكيل شهود كان الوكيل برياً من الضمان اذا حلف على ذلك ولو قال الموكل لا تدفع الا بمحضر فلان فدفع بغير محضر منه فهو ضامن كذا في الحاوي \* المديون اذا دفع

ماله الى رجل ليقضى دينه وقال له المديون ادفع هذا المال الى فلان قضاء مما له على وخذ الصك فدفع ولم يأخذ الصك فلا ضمان ولو كان قال لا تدفع هذا المال حتى تأخذ الصك فدفع قبل اخذ الصك فهو ضامن كذا في الذخيرة \* واذا دفع الى رجل الف درهم وقال ادفعها الى فلان قضاء عني فدفع الوكيل غيرها واحتبسها عنده كان القياس ان يدفع الالف التي احتبسها عنده على الموكل ويكون متطوعا وجه الاستحسان ان مقصود الامر تحصيل البراءة لنفسه ولا فرق في هذا المقصود بين الالف المدفوعة الى الوكيل وبين مثلها من مال الموكل كذا في المبسوط \* دفع الى رجل دراهم ليقضى عنه دين فلان ثم ان الطالب اراد من الاسلام فقضى الوكيل في حال رده ومات الطالب على الردة ان علم من الفقه ان دفعه اليه لا يجوز فهو ضامن لما دفع للوكيل وان لم يعلم ذلك فلا ضمان عليه ويصير جهله مذرا الا ان هذا يشتبه على كثير من الفقهاء فكيف لا يشتبه على العوام كذا في الوقعات في باب الوكالة بعلامة الواو \* وفي نوادر بن سماعة عن محمد رح رجل امر رجلا بقضاء دينه ثم ان الامر قضى الطالب ماله ثم الامور دفع المال اليه فان المأمور يرجع بما دفع على القابض ولا يرجع به على الامر فقد اثبت العزل بدفع الامر حتى لم يثبت للمأمور حق الرجوع على الامر ولم يشترط علم المأمور بدفع الامر وذكر هذه المسئلة في وكالة الاصل وشرط علم المأمور بدفع الامر وان اقام المأمور بينة على انه كان قضاء بعد الامر قبل اداء الامر فللدفع ان يرجع بماله ان شاء على القابض وان شاء على الامر كذا في المحيط \* المأمور بقضاء الدين اذا قضى اجموع مما امر به يرجع بمثل ما امر به ولو قضى ارضا مما امر به يرجع بمثل ما ادنى كذا في الذخيرة \* وفي نوادر هشام عن محمد رح رجل دفع الى رجل الف درهم وامره ان يعطيها غريمه فاعطاه المأمور غيرهما من عنده او بامه بها نوبها او كان للمأمور عليه الف درهم فجعلها قصاصا من اهل ذكاته جائز ولا يكون متطوعا فيما ادنى وان دفع عليه غلاما وقتل بعه واصطفا فلان ثمنه قضاء له مما على فاعطاه من عنده مثل ثمن الغلام قبل ان يبيعه قضاء بماله على وب الغلام فهو متطوع في هذا كذا في المحيط \* امر غيره بان يقضى دينه الذي لفلان عليه فقضاء ثم جاء الامر ليرجع عليه فقال الامر للمأمور ما كان لفلان علي دين ولا امرتك ان تقضيه ولا انت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فاقام المأمور البينة على الدين والامر بالقضاء فان القاضي يقضى بالمال على الامر للغائب وبالرجوع للمأمور على الامر وان كان صاحب الدين غائبا كذا في الفتاوى الصغرى \* اذا دفع الى رجل مالا يدفعه

الى رجل فذكر انه دفعه اليه وكذبه في ذلك الأمر والمأموره بالمال فالقول قوله في براءة نفسه من الضمان والقول قول الآخر انه لم يقبض ولا يسقط دينه من الأمر ولا يجب اليمين عليهما جميعا وانما يجب على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدقه المأمور في الدفع فانه يحلف الآخر بالله ما قبض فان حلف لا يسقط دينه وان نكل سقط وان صدقه الآخر انه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة لقد دفعه اليه فان حلف برى وان نكل لزمه ما دفع اليه ولو كان المال مضمونا على رجل كالمنصوب في يد الغاصب او الدين فامره صاحب الدين او المنصوب منه بان يدفعها الى فلان فقال المأمور قد فعلت ذلك وقال فلان لم اقبض لا يصدق المأمور على الدافع اليمينه الا اذا صدقه الأمر في الدفع فحينئذ يبرأ من الضمان ولا يصدقان على القابض والقول قوله انه لم يقبض مع يمينه ولو كذب الأمر المأمور انه لم يدفع وطلب المأمور يمينه يحلف على العلم ما يعلم انه دفع فان حلف اخذ منه الضمان فان نكل سقط عنه الضمان هكذا في شرح الطحاوي \* ولو وكل المكاتب بين الرجلين وكيل بدفع نصيب احدهما اليه وقاب لم يكن للآخر ان يأخذ من الوكيل شيئا لانه في نصيبه ليس بوكيل من جهته في الدفع وكذلك لو كان وكل وكيل بقضاء دين عليه ودفع اليه المال فاراد موليا او غيرهما ان يقبضوا ذلك من الوكيل لم يكن لهم ذلك كذا في المبسوط في باب وكالة العبد المأذون والمكاتب \* فصل في الوكيل بقبض العين \* الوكيل بقبض العين لا يكون وكيل بالخصوصه حتى ان من وكل وكيل بقبض عبده فاقامه واليد البيعة ان الموكل باعه اياه وقف الامر حتى يحضر الغائب استحسانا حتى لو حضر تعاد البيعة على البيع وكذلك اذا اقامت المرأة البيعة على الطلاق او العبد او الامه على العتاق على الوكيل بنقلهم تقبل في قصر يده حتى يحضر الغائب استحسانا دون العتق والطلاق هكذا في السراج الوهاج \* وكل انسانا بقبض عين فجاء رجل واستهلك العين قبل القبض ليس للوكيل ان يخاصم المستهلك بقبض القيمة فان كان الوكيل قبض العين فاستهلكه رجل كان للوكيل ان يخاصم المستهلك باخذ القيمة كذا في الذخيرة \* اذا وكل رجلا بقبض امانة له في يدى آخر فقال الذي في يده قد دفعتها الى الموكل فالقول قوله وكذا لو قال دفعنها الى الوكيل فهو مصدق في براءة نفسه كذا في الحاوي \* رجل اودع رجلا الغنم قال في قبيلة الموضع امرت فلانا ان يقبض الالف التي هي ودعته لى هند فلان فلم يعلم المأمور بذلك الا انه قبض الالف من المودع فصاعت فلرب الودعته الخيار ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن القابض

ولو كان المودع علم بالتوكيل والامرو لم يعلم به المأمور فدفع المودع المال الى المأمور فهو جائز ولا ضمان على احدهما بالامرو ولو لم يعلم احدهما بالامرو فقال المأمور للمودع ادفع الى وديعه فلان ادفعها الى صاحبها او قال ادفعها الى يكون هندي فلان وديعه فدفع فضا مت فلرب الوديعه ان يضمن ايها شاء في قول ابي يوسف ومحمد رح كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وكل رجلا بقبض وديعه فقبض بعضها جازا لا ان يكون امره ان لا يقبضها الا جميعا فحينئذ لا يجوز له ان يقبض بعضها ويصير ضامنا وان قبض ما بقى قبل ان يهلك الاول جاز القبض على الموكل كذا في المبسوط \* وكل يقبض صدم من المودع وقتل العبد خطأ للمودع اخذ القيمة ون الوكيل وكذا لك لو جنى عليه واخذ ارشها له اخذ العبد لا الارش وكذلك مهرها واوجرتها ولو قبض الوكيل ثم قتل في يده له ان ياخذ القيمة كذا في محيط السرخسى \* ولو وكله بقبض امته او شاة فولدت كان للوكيل ان يتبض الولد مع الام ولو كانت قبل ان يوكله بقبضها لم يكن له قبض الولد وثمره البستان بمنزلة الولد ولو كان المستودع باع الثمرة في رؤس النخلة بامر رب الارض لم يكن للوكيل ان يقبضها وكذلك ولد الجارية كذا في البحر الرائق \* واذا وكله بقبض وديعه له عند رجل فقبضها الموكل ثم استودعها اياه ثانيا لم يكن وكلا بقبضها علم بذلك او لم يعلم وكذلك لو قبضها الوكيل اولا ودفعها الى الموكل ثم استودعها الاول لم يكن للوكيل ان يقبضها منه فلرب الوديعه ان يضمن ايها شاء فان ضمن الوكيل لم يرجع على المستودع وان ضمن المستودع رجع على الوكيل وهذا اذا لم يصدقه على انه وكيل في المرة الثانية كذا في المبسوط \* وكل يقبض مكيل او موزون وديعه فاستهلكه رجل وقبض المستودع مثله يأخذ الوكيل استحسانا كذا في محيط السرخسى \* ولو وكل رجلا بقبض الوديعه في اليوم فله ان يقبضه غدا ولو وكله ان يقبضه غدا ليس له ان يقبض اليوم وكذا لو قال اقبضها الساعة فله ان يقبض بعد الساعة ولو قال اقبضها بمحضرة من فلان فقبضها وهو غير حاضر جاز وكذا لو قال اقبضها بشهود كان له ان يقبض بغير شهود بخلاف ما لو قال لا تقبضها الا بمحضرة من فلان حيث لا يملك ان يقبض بغير محضرة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والثلاثين \* رجل قال انا وكيل فلان بقبض الوديعه منك فصدقه المدعي عليه في الوكالة والوديعه ثم ابي ان يدفع لم يجبر كذا في المراجعة \* اذا قبض رجل وديعه رجل فقال رب الوديعه ما وكلته



ما وكلته وحلف على ذلك وضمن ماله المستودع رجوع على القابض ان كان قائما بعينه وان قال قد هلك مني او قال دفعته الى الموكل ان صدقته المستودع بالوكالة لم يرجع عليه بشئ وان كذب به او لم يصدقته ولم يكذب به او صدقته وضمنه المالك ان يضمنه واذالم يؤمر بالتسليم ومع هذا سلم او اراد استردادها بعد ما دفعها اليه لم يملك ذلك لكونه ساميا في نفرض ماتم من جهته ولو هلكت الوديعة عنده بعد ما منع قبل لا يضمن وكان ينبغي التضمن لان المنع من وكيل المودع في زعمه بمنزلة المنع من المودع كذا في النهاية \* رجل استودع رجلا متاعا ثم وكل رجلا بقبضه فدفع المستودع الى الوكيل غير متاع الموكل فدفعه الوكيل الى الموكل فهلك عنده فضمانه على الموكل كذا في الذخيرة \* واذ اوكل رجلا بقبض دابة استعارها من رجل فقبضها الوكيل وركبها فهو ضامن ولا يرجع به على موكله لانه في الركوب ما كان ماملا له ولا مأمورا من جهته قالوا وهذا اذا كانت الدابة بحيث تنقاد للسوق من غير ركوب فان كانت لا تنقاد الا بالركوب فقد صار راضيا بركوبه كذا في المبسوط \* وان كان للمديون في يد رجل وديعة فجاء المودع الى صاحب الوديعة فقال له اجعل وديعتك قضاء لفلان من حقه الذي عليك فانه سيجب قبضى لذلك ففعل المديون ذلك وجعلها قضاء لفلان بدينه وامرا او دفع بقبضها لصاحب الدين ثم قدم الطالب وازاد ذلك وقال صاحب الوديعة للمودع لا تدفعها الى الطالب ولا تقبضها له صرح نبيه اذا لم يكن المودع قبضها لصاحب الدين وان كان المودع قبضها لصاحب الدين فقد صارت لصاحب الدين وان كان الطالب قبضها من المودع كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو دفع المودع الوديعة الى رجل وادعى انه قد دفعها اليه بامر صاحب الوديعة وانكر صاحب الوديعة الامر بالقول قوله مع يمينه انه لم يأمره بذلك كذا في البدائع \* وكذا يدفع عبده الى فلان فاتاه فقال ابن فلانا استودعك هذا فقبل ثم رده على الوكيل ثم هلك عنده فلرب العبدان يضمن ايها شاء ولو قال الوكيل ابن فلانا مرك ان تستخدمه او تدفعه الى فلان ففعل وهلك لم يضمن الوكيل لانه لم يوجد من الوكيل الا مجرد الغرور بالقول كذا ومجرد الغرور من غير اخذ البدل لا يوجب ضمانا على الغاروا المستخدم يضمن لانه استخدم بيد غيره بغير امره كذا في محيط السرخسي

**فصل** \* الوكيل بالصلح لا يكون وكيل بالخصومة وليس له ان يوكل آخر بالصلح فان وكل وصالح الوكيل الثاني فان كانت الداهم من مال الآمر رجوع بها وان كان دفع المال

من منده لم يلزم الموكل الاول شيء وجاز الصلح على الوكيل الاول وهو متطوع وكذا الوكيل  
 اثنين بالصلح فصالح احدهما بماله دون مال الموكل جاز ذلك عليه وهو متطوع فيه وكذا الوكيل  
 ان يصالح بالف درهم ويضمن المال فصالح بالغبين او بمائة دينار ونقده من ماله او صالح على  
 شيء من العروض او المكيل او الموزون من منده فالصلح جائز ولا يرجع على الموكل بشيء  
 ولو صالحه على اقل من الف درهم وضمنه جاز على الموكل وكلما خالف الوكيل في جنس  
 ما امره بالصلح او وصفه جاز على الوكيل دون الموكل كذا في الحاوي \* اذا وكل الرجل  
 رجلا ان يصالح منه رجلا دمي عليه شيئا من ميين او دين وان يعمل في ذلك برأيه فصالحه  
 الوكيل على مائة درهم فهو جائز والمال على الامر دون الوكيل كذا في المبسوط \* الوكيل  
 بالصلح من جانب المدمي عليه اذا ضمن بدل الصلح او اضاف الصلح الى ماله حتى لزمه بدل  
 الصلح لو ادنى يرجع بما ادنى الى الموكل وان كان الضمان بغير امر الامر الوكيل بالصلح من دم  
 العمد من جانب المطلوب بمنزلة الوكيل بشراء النفس ان صالح على بدل هو مثل قيمة النفس  
 او اقل من قيمة النفس او اكثر مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز بلا خلاف وان صالح على بدل  
 هو اكثر من قيمة النفس بحيث لا يتغابن الناس فيه لا يجوز بلا خلاف والوكيل بالصلح من جانب  
 الطالب من دم العمد وكيل ببيع النفس ان صالح على بدل هو مثل قيمة النفس او اقل مقدار  
 ما يتغابن الناس فيه يجوز بلا خلاف وان صالح على بدل اقل من قيمة النفس مقدار ما لا يتغابن  
 الناس فيه فعلى الخلاف كذا في المحيط \* وان اوكل بالصلح من دم عمد دمي عليه فصالح  
 اى جنس كان مما يؤخذ في الدية جاز ذلك على الموكل ولو زاد على قدر الدية مما لا يتغابن  
 الناس في مثله وضمن ذلك جاز له عليه دون الامر ولو وكل الطالب بالدم بالصلح فصالح على  
 جنس من اجناس الدية جاز فان صالح على اقل من الدية جاز على الطالب في قول ابي حنيفة رح  
 وعندهما لا يجوز الا ان نقص بقدر ما يتغابن الناس في مثله كذا في الحاوي \* ولو وكله ان يصالح  
 على كره حنطة فصالحه على كره شعير او د رهم جاز على الوكيل دون الامر ولو وكله على عبد  
 بعينه فصالح على انه للوكيل جاز عليه ان يضمن او دفع ولا يجوز على الموكل ولو وكله  
 المدمي عليه ان يصالح على بيت من هذه الدار بعينه فصالح عليه ولا بيت آخر فهو جائز لانه  
 رادة خير ولو وكله ان يصالح من هذا البيت بمائة درهم فصالح منه ومن بيت آخر والوكيل

من جانب المدعى عليه جاز في حصته ذلك البيت كذا في المبسوط \* ولو أمره ان يصالح على كرحنطة بعينه فصالحه على غيره من صنغه اجد منه وضمنه جاز على الوكيل دون الموكل ولو صالحه على كرحنطة وسط ولم يعينه والكر الذي دفع اليه وسط اجزت على الموكل استحسانا وان اوكله بان يصالح في دعوى دار ولم يسم له شيئا فصالح على مال كثير وضمنه فهو لازم للوكيل ينظر في ذلك فان زاد قدر ما يتغابن الناس في مثله جاز على الموكل وان زاد على ذلك لم يجز على رب الدار كذا في الحاوي \* فان كان الوكيل وكيل المدعى فصالح على شيء يسير فهو جائز على المدعى في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح لا يجوز الا ان يحط عنه فيما يتغابن الناس في مثله وان لم يعرف الدعوى فالصالح جائز على كل حال يريد به ان كان الخصم منكرا ولا حجة للمدعى كذا في المبسوط \* وان اقر وكيل المطلوب بالدم عند القاضي ان الطالب يطالب موكله بحق جاز اقراره عليه قياسا وفي الاستحسان لا يجوز وكذلك اذا اشترى شيئا وطعن فيه بالعيب ووكل رجلا بالصالح من العيب فاقر الوكيل ان المشتري ابطال العيب ورضى به لا يجوز اقراره على الموكل ولو صالح وكيل المطلوب على عبد المطلوب ولم يكن المطلوب مسمى شيئا جاز والمطلوب بالخيار ان شاء اعطى مدين العبد وان شاء اعطى قيمته وكذلك كل مدين لا مثل له وان صالحه على مدين له مثل فان شاء المطلوب اعطى مدينه وان شاء ادعى مثله فاذا ادعى رجل مينا في يد رجل فوكل المدعى عليه رجلا بالصالح مع المدعى وامره بالضمان فصالحه على مال مؤجل وضمن فهو للوكيل على الموكل مؤجلا ولو صالح على مال حال فللوكيل على الموكل كذلك وله ان يطالب الموكل قبل ان يؤدي وان اصالح الوكيل الطالب على مال على انه على الموكل دون الوكيل صح ولو ان الطالب وكل وكيل بالصالح والقبض فله القبض ولو وكل الطالب رجلا يصالح المطلوب والمطلوب وكل رجلا يصالح الطالب فالتقى الوكيلان واصطلحا جاز ولو كان دم الخطاء بين ورثة فوكل احدهم بالصالح في حصته فصالح على درهم فقبضها فليس اثرهم ان يشاركون فيما قبض بالحصص ولو هلك المال في الخطاء في يد الوكيل فهو كهلاكه في يد الموكل ولا يضمن الوكيل لهم ولهم ان يأخذوا الموكل بحصصهم لانه كانه قبضه واذا قضى بالابل في الدية فوكل الطالب وكيل بقبضها فقبضها وانفق عليه فهو متبرع في الانفاق واذا قضى بالدية من جنس فقبض الوكيل من جنس آخر لم يجز لكان الخلاف كذا في المحيط \* واذا وكل المطلوب رجلا بالحصصة فادى

الوكيل المال من عند نفسه لم يرجع به على الموكل وإذا دفع المطلوب الدية دراهم الى رجلين وقال اد ياها عنى فصالحا الطالب من المال على دنائير او عروض فهو جائز ولو قضيا الدراهم فيبر الذي اعطاها في القياس يردان دراهمه وفي الاستحسان لهما اداء مثل تلك الدراهم هكذا في المبسوط \* وإذا وكل رجلا بالصلح في شجرة ادعيت عليه وامره ان يضمن ما صالح عليه فصالح الوكيل على اكثر من خمسمائة فان كانت الشجرة خطأ جاز بخمس مائة وبطل الفضل ولو كانت ممدا جازت الزيادة بقدر ما يتغابن الناس فيه وان كانت الزيادة بحيث لا يتغابن فيها لم يجز با لاجماع فان مات المشجوع بطل الصلح في الوجهين على قياس قول ابي حنيفة رح فان كان الوكيل صالحا من الجنابة ثم برأ من الشجرة بطل الصلح عنده وان مات فالصلح جائز على الوكيل خاصة ان ضمن وكيل المشجوع من الموضحة اذا حط شيئا من خمسمائة فان كان قدر ما يتغابن فيه يجوز اجماعا وان كان قدر ما لا يتغابن الناس فيه لم يجز وان كان هذا الوكيل صالحا منها ومن جرح آخر مثلها جاز على الموكل نصفها اذا استوى ارشاهما فان اختلف الارش لزمه بحسابه ان اقسم البديل عليهما والزيادة على الوكيل اذا ضمن كذا في المحيط \* وإذا وكله بالصلح في موضحة وما يحدث منها فصالح من موضعتين وما يحدث منهما وضمن جاز على الوكيل النصف وعلى الموكل النصف سواء مات او عاش كذا في المبسوط \* وإذا وكل الرجل رجلا بالصلح في شجرة يدعى قبله وان يضمن البديل فصالح على وصيفي بغير مينة او عشرة من الغنم او على خمس من الابل فهو جائز وعلى الوكيل من ذلك وسط كما لو كان الموكل صالحا بنفسه ولو وكله المطلوب وكيلا بالصلح في موضحة ممدا فصالح الوكيل على خدمة مبدل الموكل عشر سنين فالصلح جائز ولو صالحه على خمر او خنزير فهو عفو ولا شيء على الشالج ولا على الوكيل ولو قال الوكيل اصالحك على هذا العبد او على هذا الخل فان اخل بغيره والعبد صرف على الوكيل ارش الشجرة ولو صالحه على صديق فان احدثهما حرق فليس للمصالح غير العبد الباقي في قول ابي حنيفة رح ولو صالحه على مبدل فان اهو مدبر او مكاتب او على امته فلناهي لم ولد ضمن الوكيل تعليمه فعليه قيمته في ماله ويرجع بها على الموكل كذا في المبسوط \* وإذا اشج رجلا من موضحة فوكلا وكيلا يصالح منهما فصالح من احدهما على مائة درهم جاز وعلى الآخر نصف الارش وان صالح من احدهما بعينه ولم يعين جازو البيان اليه وكذلك اذا اشج رجلين

رجلين ووكلا بالصلح من اقدمهما بعينه جاز وان صالح من اقدمهما ولم يبين جاز والبيان اليه واذا شح حر وعبد رجلا موضحة فوكلا الحر ومولى العبد وكيلا فصالح منهما على خمسمائة فعلى المولى نصفها وعلى الحر نصفها وان كان قيمة العبد خمسين كذا في المحيط \* ولو قتل رجل حر او عبدا فوكلا مولى العبد ومولى الحر رجلا يصالح مع القاتل فان كان عبدا وقيمة العبد خمسمائة والصلح وقع على احد عشر الف درهم يقسم البديل بينهما يضرب فيه ورثة الحر عشرة آلاف درهم ويضرب فيه المولى بخمسمائة فيصير على احد ومشرين ولو كان كلاهما خطأ وورثة الحر منها عشرة آلاف درهم والباقي يكون لمولى العبد ولو كان قتل العبد عبدا وقتل الحر خطأ فكذلك الجواب لورثة الحر عشرة آلاف درهم والباقي لمولى العبد ولو كان قتل العبد خطأ وقتل الحر عبدا فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كانا مدينين هكذا في المبسوط \* ولو قتل عبد خطأ فوكلا مولاه رجلا بالصلح منه فصالحه على عشرة آلاف درهم جاز ويرون المولى عشرة ولو نقشت مدين العبد فصالح منها على ستة آلاف درهم جاز عند ابى يوسف رح ولو كان مكان فقير العين موضحة فصالح منها على الف درهم جاز عند ابى يوسف رح ولو صالحه عنها على عشرة آلاف درهم نقص منها عشر درهم مائة وعند محمد رح لا يجب في قضاء العين الا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم ولا يجب في الموضحة الا خمسمائة درهم غير نصف درهم كذا في المحيط \* واذا وكل المكاتب بالصلح من جناية ادميت عليه او على عبده ثم رد في الرق ثم صالح الوكيل وهو لا يعلم بعجزه وضمن بدل الصلح فانه لا يجوز على المكاتب في رقبته كما لو صالح بنفسه بعد العجز فيكون الوكيل مطالبا بالمال لانه قد ضمنه ويرجع به على المكاتب اذا امتنع كذا في المبسوط \* ولو قال وكلتك بشجتي ولم يزد على هذا فليس ان يصالح عنها ولا ان يعفو ولا ان يخاصم فيها ولو اخذ ارسها ما فان كانت الشجة خطأ ففي الاستحسان يجوز ولو كانت الشجة ممد افليس له قبض ارسها كذا في المحيط \* ولو قال المشجوج ما صنعت في شجتي من شيء فهو في حل فصالح عليه يجوز ذلك استحسانا ولو ابرأ منها لم يجوز ولو قال ما صنعت فيها من شيء فهو جائز اجزت البراءة والصلح وغيرها كذا في المبسوط \* الباب الثامن في توكيل الرجلين \* اذا وكل رجلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكلا فيه دون الآخر هذا اذا وكلهما بكلام واحد بان قال وكلتكما ببيع عدي هذا اما اذا وكلهما بكلامين بان وكل احداهما ببيعة

ثم وكل آخر ايضا فابهما باع جاز كذا في السراج الوهاج \* وكل رجلا ان يزوجه امرأة وكل  
آخر بذلك فزوجه كل واحد منهما امرأة فاذا هما اختان فان وقع النكاحان على التعاقب  
جاز الاول وبطل الاخرى وان وقع معا بطل النكاحان جميعا وكل رجلين بنكاح امرأة او وكلت  
امرأة بذلك رجلين ففعل احد الوكيلين لا يجوز وان سمى الموكل المهر كذا في فتاوى قاضيخان \*  
الوكيلان بالطلاق والعناق ينفرد احدهما اذا كان بغير المال وكذا الوكيلان برد الودائع والعواري  
والغصبوب والرد في البيع الفاسد كذا في الخلاصة \* ولو وكل رجلين بطلاق امرأته فطلق احدهما  
وابى الآخر ان يطلق فهو جازلان الا يقاتع المفرد لا يحتاج فيه الى رأى وكذلك في احتاق  
عبده واذا وكل وكيلين بالطلاق وقال لا يطلقن احدكما دون صاحبه فطلق احدهما دون الآخر  
او طلق احدهما واجاز الآخر لم يجوز وكذلك الوكيلان بالعنق ولو قال لهما طلقاها جميعا ثلثا فطلق  
احدهما واحدة ثم طلق الآخر تطليقتين لم يقع شيء حتى يجتمعا على ثلث تطليقات وان وكلهما  
بطلاق امرأة بغير عينها او بعنق عبده بغير عينه لم يجوز حتى يجتمعا على ذلك كذا في النهاية \*  
ولو وكل رجلين بالخلع فخلع احدهما لم يجوز وان سمى لهما البدل فكذلك كذا في الذخيرة \*  
وكذا لو خلعها احدهما واجاز الآخر لا يجوز حتى يقول الآخر خلعتها كذا في فتاوى قاضيخان \*  
الاصل في جنس هذه المسائل ان كل تصرف يحتاج فيه الى رأى فاذا وكل به رجلين ففعل  
ذلك احدهما دون الآخر لا يجوز وكل تصرف لا يحتاج فيه الى رأى اذا وكل به رجلين ففعل  
احدهما دون الآخر جاز ولو جعل امرأته بيد رجلين لا ينفرد به احدهما واذا وكل رجلين  
ان يدفعوا الى رجل بضاعة الف درهم ودفع الالف اليهما فدفعها احدهما دون الآخر في القياس  
لان يضمن وفي الاستحسان لا يضمن ولو وكل رجلا ان يدفعها الى فلان الذي سماه المالك ودفعها  
اليه المال فدفعها الوكيل اليه فالقياس ان يضمننا وفي الاستحسان لا ضمان عليهما لان المال  
قد وصل الى من كان مأمورا بالقبض من جهة المالك كذا في المحيط \* رجل وكل  
وجلين بقبض دين له على غيره وغاب الموكل وغاب الوكيلين فجاء الوكيل الحاضر  
بالغريم فأقر الغريم بالدين وحدها لو كالة فاقام الوكيل البيينة ان فلانا وكله بقبض الدين  
الغنى له على هذا فالقاضي يعرض بوكالتهما حتى لو حضر الغائب لا يحتاج الى اقامة البيينة على  
وكالته كذا في الذخيرة في الفصل السادس في التوكيل بالخصوص \* اذا وكل رجلين بالخصوص



في دين ادعاه وبقبضه فلاحدهما ان يخاصم دون صاحبه ولكن لا يقبضان الامعان قبض احدهما لم يبرأ الغريم حتى يصل الى صاحبه فيقع في ايديهما او يصل الى الموكل كذا في الحاروي \*  
 نواد رابن سماعة من ابي يوسف رح رجل وكل رجلين بمصومة رجل في دارها وقبضها منه فخاصماه فيها ثم مات احد الوكيلين قال اقبل من الحي البينة على الدار واقتضى بها للموكل ولا اقتضى بدفع الدار اليه ولكن جعلت للوكيل المبيت وكيل مع هذا الحي ودفعت الدار اليهما وكذا ان كان الوكيل واحدا وانا م البينة على الدار وقضيت بالدار للموكل فمات هذا الوكيل قبل ان يدفع الدار اليه اجعل له وكيل بقبض الدار واما المقضى عليه بدفع الدار اليه ولا اتركها في يد الغاصب الذي قضيت عليه هكذا في الذخيرة \* ولو وكل رجلين بالبيع واحد هما عبد مسجون لم يجز الاخران يتفرد ببيعه لعدم رضاه برأى واحد فان مات احد الوكيلين او ذهب عقله لم يكن للآخران ببيعه اذا وكل رجلين ببيع عبدا او بتاعه ففعل احدهما دون الآخر لم يجز حتى يجيزه الموكل او الوكيل الآخر سواء كان الثمن مسمى او لا وسواء كان الوكيل الآخر غائبا او حاضرا الا ان بين البيع والشراء فرقا فان في الشراء اذا فعله احدهما ينفذ عليه ولا يتوقف بخلاف البيع فانه يتوقف على اجازة الموكل او الوكيل الآخر وكذا الوكيلان بالكتابة والعق على مال اذا فعل احدهما لا يجوز حتى يجيز الموكل او الوكيل الآخر ولو وكل اثنين بتسليم ما وهب الى الموهوب له فسلم احدهما صحبت الهبة ولو وكل اثنين بقضاء الدين وسلم اليهما فقضاء احدهما جاز هكذا في السراج الوهاج \* رجل وكل رجلين ان يخلعا امرأتين له بمال معلوم او يبيعا عبدين له بمال معلوم فخلعا احدي المرأتين او باعا احدهما فخلع الاخرين بمال معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ولو وكل رجلين بان يهباه هذه العين ولم يعين الموهوب له يتفرد احدهما عند الكل كذا في البحر الرائق \* وليس لاحد الوكيلين بالرهن ان يتفرد بذلك كذا في الحاروي \* واذا وكل رجلين باستيجار دار او ارض فاستأجرا احدهما وقع العقد له فان دفعها الوكيل الى الموكل انعقدت بينه وبين الموكل اجارة مبتدأة بالتعاطي كذا في المحيط في الفصل السادس والعشرين في التوكيل بالاجارة \* وان وكل رجلين بقبض ودبعة له وقبضها احدهما بغير امر الآخر فهو ضامن فان قبضها جميعا جاز ولا حدهما ان يستودعها الآخر ولهما ان يستودعها مال احدهما كذا في الحاروي في فصل في الوكالة بقبض الدبعة \* رحل قال لرجلين وكنت احدهما بشراء جار يذلي بالف درهم

فاشتراها احدهما ثم اشترى الآخر فان الآخر يكون مشتريا لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية  
 ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت الجاريتان للموكل وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وإذا وكل رجلا ببيع عبده فوكل آخر ببيع ذاك العبد فباع هذا من رجل وهذا من رجل آخر فان  
 علم الاول فهو له وان لم يعلم الاول كان لكل واحد منهما نصفه بنصف الثمن ويخدمه كل واحد  
 منهما وان كان العبد في يد احد الوكيلين او في يد الموكل فهما سواء وان كان العبد في يد احد المشتريين  
 كان هو اولي الا ان يؤرخ الآخر شراءه قبل شراء هذا ولم يذكر ما اذا باع احد الوكيلين من رجل  
 والموكل من رجل آخر او كان الوكيل واحدا باع الوكيل من رجل والموكل من رجل آخر ولا شك  
 انه اذا علم الاول كان الاول اولي وان لم يعلم روى الحسن بن ابي حنيفة رح ان بيع الموكل كان  
 اولي وروى ابن سماعة عن محمد رح ان المشتري يكون بين المشتريين نصفين كذا في المحيط  
 في الفصل الرابع عشر \* وإذا دفع رجل الى رجلين الف درهم فدفعها الى رجل فدفعها  
 احدهما فهو ضامن للنصف في القياس ولكنه استحس فقال لاضمان لان دفع المال الى  
 الغير لا يحتاج فيه الى الرأي كذا في المبسوط \* ولو قال لرجل اقض عني هذه الالف فلانا  
 او فلانا فأيهما قضى فهو جائز كذا في الحاوي \* رجل وكل رجلا ببيع عبده بعينه وكل وكيل ببيع  
 هذا العبد فباعه احدهما ثم باعه الوكيل الثاني من المشتري باكثر من ذلك قال ابو بكر البلخي  
 جاز بيع الثاني لان الثاني لم يخرج من الوكالة ببيع الاول وبيع الثاني لا يكون فسخا لبيع الاول  
 حتى لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وكل رجلين ببيع عبدين له بالالف درهم فباع احدهما  
 باربعمائة فان كان ذلك حصته من الالف جاز لانه ليس في التفريق بين العبدین اضرار  
 بالموكل وكذلك ان باعه باكثر من حصته ففيه زيادة منفعة للموكل وان باعه باقل من حصته  
 لم يجز وسوى في الكتاب بين النقصان اليسير والكثير وهو قول ابي حنيفة رح فاما عندهما ان كان  
 النقصان يسيرا جاز وان كان النقصان فاحشاً لم يجز كذا في المبسوط \* امر رجلا ان يرهنا ويسلطا  
 على بيعه فرهنا وان احدهما المرتهن في البيع لا يصير المرتهن مسلطا على البيع لان ليس لاحدهما التفرد  
 بالبيع فكذا بالتسليط فان قالان فلانا يستقرض منك ودفعنا اليه الرهن فقال احدهما امرنا المرسل ان  
 يجعل مسلطا على بيعه والآخر سكت يصير مسلطا لان لاحد الرسولين التفرد بالبيع فيتفرد بالتسليط  
 على

على البيع كذا في محيط السرخسى \* الباب التاسع فيما يخرج به الوكيل عن الوكالة منه أن ينصرف الموكل بنفسه فيما وكل به قبل تصرف الوكيل نحو ما إذا وكله ببيع عبده فباعه الموكل أو اعتقه أو دبره أو كاتبه وكذا إذا استحق أو كان حرا الأصل كذا في البدائع \* ولو وهب أو تصدق أو وطى واستولد فالوكيل يخرج عن الوكالة ولو وطى ولم يستولد أو استخدم أو أن له في التجارة كان على الوكالة وإن أراهن أو أجر وسلم ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يخرج من الوكالة وإن باع الأمر أو الوكيل العبد ثم رد عليه بالعيب بقضاء فان للوكيل أن يبيعه وإن باعه الموكل واشترط الخيار لنفسه ثلاثة أيام ثم نقض للوكيل أن يبيعه وإن كان الموكل مختارا في الرد حين كان الخيار له كذا في المحيط \* ولو وكله أن يعتق عبده أو يكاتبه ثم باعه المولى فقد خرج الوكيل عن الوكالة فان رجع إلى ملك المولى فان كان رجوعه بسبب هوفسخ للبيع من الأصل فقد عاد إليه قديم ملكه فكان الوكيل على وكالته وإن كان بسبب هو تمليك مبتدأ من وجه كالرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء أو بالاقالة أو بالميراث لم تعد الوكالة ولو أسره أهل الحرب فادخلوه دارهم ثم رجع إلى الموكل بملك جديد بان اشتراه منهم لم تعد الوكالة واوخذ من المشتري منهم أو ممن وقع في مهمه من الغانمين بالقيمة فهو على وكالته ولو وكله أن يعتق أمته ثم اعتقها المولى فارتدت ولحققت بدار الحرب فأسرت وملكها المولى لم يحجز عتق الوكيل فيها كذا في المبسوط \* ولو وكله أن يهب عبده فوهبه الموكل بنفسه ثم رجع في هبته لا تعود الوكالة حتى لا يملك الوكيل أن يهبه وكذلك لو وكله بشراء شيء ثم اشتراه بنفسه كذا في البدائع \* رجل أمر رجلا بشراء حنطة بعينها أو ببيعها فجعلت دقيقا أو سويقا خرج من الوكالة كذا في الخلاصة \* ولو أمره بشراء دار بعينها وهي أرض بيضاء فبنيت فاشتراها الوكيل لم يجز فان كانت مبنية فزاد فيها حائطا أو حصصها أو طينها لزم الأمر وكذلك الوكالة بالبيع ولو قال اشترى هذه الأرض البيضاء أو هذا القراح أو قال له بعه لي فغرس نخلا أو شجرا أو بنى دارا أو حماما أو حانوتا أو جعلها بستانا لا يجوز ذلك على الأمر في البيع والشراء وكذلك لو زرع حنطة أو غرس كرما كذا في محيط السرخسى \* ولو دفع إليه ما لا يقضى منه دينه ثم قضاه الأمر بنفسه ثم قضاه الوكيل فان كان الوكيل لا يعلم بما فعله الموكل فلا ضمان عليه ويرجع الموكل على رب الدين ما قبض من الوكيل وإن كان عالما بذلك فهو ضامن والقول قول الوكيل مع يمينه في أنه لم يكن عالما كذا في الحاوي \* ولو وكله بأن يكاتب عبده فكاتبه ثم

عجز لم يكن له ان يكاتبه مرة ثانية وكذا الوكيل ان يزوجه امرأة فزوجه وابانها لم يكن للوكيل ان يزوجه مرة اخرى كذا في البدائع \* ولو تزوج الموكل ام تلك المرأة او ذات رحم محرم منها او اربعا سواها انعزل الوكيل كذا في الخلاصة \* وكذا لو امره بخلع امرأته ثم خلعها لان الخلعة لا تحتمل الخلع كذا في البدائع \* ولو وكله ان يزوجه امرأة بعينها ثم ان الموكل تزوج تلك المرأة بنفسه ثم طلقها ثم زوجها الوكيل اياه لم يجز وكت امرأة رجلا ان يزوجه من رجل ثم ان المرأة تزوجت بنفسها فتد خرج الوكيل عن الوكالة علم اولم يعلم كذا في المحيط \* وكل رجلان يطلق امرأته ثم طلق الموكل امرأته باثنا اورجعي وانقضت عدتها فطلقها الوكيل لا يقع وكذا لو زوجها الموكل بعد ذلك لم يكن للوكيل ان يطلقها ولو كان الزوج طلقها واحدة بعد التوكيل ثم طلقها الوكيل في عدة وقع طلاقه عليها كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا وكله ان يطلقها ثم خالعها الزوج يقع طلاق الوكيل ما دامت في عدة لان طلاق الزوج يقع عليها في هذه الحالة فيبقى الوكيل على وكالته هكذا في التبيين \* ولو وكل آخر بالرهن ثم رهنه الموكل بنفسه ثم افتكه لا يرهنه الوكيل ولو وكل آخر بالرهن والاول قدره فافتك الاول كان للثاني ان يرهن لانه لما وكله بالرهن بعد ما رهن الاول فقد وكله بالرهن بعد انفكاك دلالة بخلاف ما اذا لم يكن الاول قدره فوكل آخر ثم رهنه الاول لان الامر الثاني بالرهن صحيح للمحال فصار وكيلين بالرهن فايهما رهن جاز هكذا في محيط السرخسي في الوكالة بالرهن \* الوكيل باداء الزكاة اذا ادبى بعد ما ادبى الموكل بنفسه ضمن عند ابى حنيفة رح علم الوكيل بذلك اولم يعلم وعندهما ان علم بذلك ضمن وان لم يعلم لا يضمن كذا في المحيط في الفصل التاسع في التوكيل بالانفاق والصدقة \* ومنه عزل الموكل اياه ولصحة العزل شرطان احدهما علم الوكيل به لان العزل فسخ للعقد فلا يلزم حكمه الا بعد العلم به كالفسخ فاذا عزل وهو حاضر انعزل وكذا لو كان غائبا فكتب اليه كتاب العزل فبلغه الكتاب وعلم بما فيه انعزل وكذلك ارسل اليه رسولا فبلغ الرسالة وقال ان فلانا ارسلني اليك ويقول اني عزلتك عن الوكالة فانه ينعزل كان الرسول عدلا او غير عدل حرا او عبدا صغيرا او كبيرا بعد ان يبلغ الرسالة على الوجه الذي قلنا وان لم يكتب اليه كتابا ولا ارسل رسولا ولكنه اخبره بالعزل رجلان عدلان كانا او غير عدلين او رجل واحد ينعزل في قولهم جميعا سواء صدقة الوكيل اولم يصدق اذا ظهر صدق الخبر لان خبر الواحد مقبول في المعاملات وان لم يكن عدلا وان اخبره واحد غير مدلل فان صدقة ينعزل بالاجماع وان كذبه لا ينعزل

وان ظهر صدق الخبر في قول ابي حنيفة رح وعندهما ينعزل اذا ظهر صدق الخبر وان كذبه وان عزل  
الموكل واشهد على عزله وهو فائب ولم يخبره بالغزل احد لا ينعزل ويكون تصرفه قبل العلم بعد العزل  
كنصرفه قبل العزل في جميع الاحكام والثاني ان لا يتعلق بالوكالة حق الغير فاما اذا تعلق بها  
حق الغير فلا يصح العزل بغير رضا صاحب الحق كمن رهن ماله وسلط على البيع عند حل  
الاجل ثم عزل الراهن المسلط على البيع لا يصح عزله وكذلك ان اوكل المدعي عليه وكيلاً  
بالخصومة مع المدعي بالتماس المدعي فعزله المدعي عليه بغير حضرة المدعي لا ينعزل كذا  
في البدائع \* رجل امر رجلاً ببيع عبده ثم اخبره من الوكالة وهو لا يعلم فباع العبد وتبض  
التمن فهلك في يده ومات العبد في يده ايضاً قبل التسليم كان للمشي ان يرجع بالتمن  
على الوكيل ويرجع الوكيل على المروك كذا لو كان مولى العبد باعه او دبره او اعتقه ولم يعلم به  
الوكيل وكذا لو استحق العبد او تبين انه كان حراً الاصل كذا في الحاوي \* وكل رجل ببيع  
عين من اعيان ماله ثم اراد اخراجها من الوكالة فله ذلك الا اذا تعلق به حق الوكيل نحو ان  
امر به ان يبيع ويستوفي الدين من ثمنه كذا في الذخيرة \* واذا عزل الوكيل حال غيبة الخصم  
فاما ان يكون الوكيل وكيل الطالب وفي هذا الوجه العزل صحيح وان كان المطلوب فائداً  
واما ان يكون الوكيل وكيل المطلوب فاما ان يكون التوكيل من غير التماس احد وفي هذا  
الوجه العزل صحيح وان كان الطالب فائداً او بالتماس اما من الطالب او القاضى وفي هذا الوجه  
ان كان الوكيل وقت التوكيل غائبا ولم يعلم بالتوكيل صح عزله على كل حال وان كان الوكيل  
حاضراً وقت التوكيل او كان غائبا لكن قد علم بالوكالة ولم يردّها فان كانت بالتماس الطالب  
لا يصح عزله حال غيبة الطالب ويصح حال حضرته رضى به الطالب او سخط وان كان التوكيل  
بالتماس القاضى حال غيبة الطالب فعزله بحضرة القاضى صح وان كان الطالب غائبا وان عزل  
بحضرة الطالب صح العزل ايضاً كذا في المحيط \* رجل اراد سفراً فطلبت امرأته ان يوكل  
وكيلاً بطلاقها لم يحجى الى وقت كذا ففعل ثم كتب الى الوكيل بانى قد اخرجتك من الوكالة  
هل يصح عزله قال نصير بن يحيى يجوز عزله وقال محمد بن سلمة لا يصح عزله كذا في محيط البحر خصى \*  
ومنه موت الموكل لان التوكيل بامر الموكل وقد بطلت اهلية المأمور بها لموت فتبطل الوكالة  
هل الوكيل بموته اولا كذا في البدائع \* ولو مات الطالب ولم يعلم المطلوب فدفع المال الى الوكيل

لا يبرأ وله ان يسترد ولو علم بموته ليس له ان يضمن الوكيل لوضع عنده كذا في الخلاصة \*  
 بآءه جائزا بوكالة ثم مات موكله لا ينزعزل بموته الوكيل والبيع الجائز هو بيع الوفاء كذا  
 في البحر الرائق \* ولو وكل رجلا بالصلح في شجرة ادعيت قبله ثم مات الموكل بطلت الوكالة  
 فان صالح الوكيل وضمن جاز عليه في ماله خاصة وان لم يمت الموكل ومات الطالب فصالح  
 الوكيل ورثة الطالب جاز لان ورثة الطالب بعد موته يقومون مقامه في المطالبة كذا في المبسوط \*  
 ومنه جنونه جنونا مطبقا لانه مبطل لاهلية الا مره كذا في البدائع \* وحد الجنون المطبق شهر عند  
 ابي يوسف رح ومنه محمد رح حول كامل وهو الصحيح كذا في الكافي \* قالوا وما ذكرنا في الجنون  
 الا طبق محمول على ما اذا كانت الوكالة غير لازمة بحيث يملك الموكل منزله في كل ساعة  
 كالوكيل بخصوصه من جانب الطالب واما اذا كانت الوكالة لازمة بحيث لا يملك الموكل منزله  
 كالعدل اذا سلط على بيع الرهن وكان التسلط مشروطا في عقد الرهن لا ينزعزل الوكيل بجنون الموكل  
 وان كان مطبقا واما اذا جن الوكيل فان جن جنونا مطبقا وصار بحال لا يعقل الانابة والبيع والشراء  
 يخرج من الوكالة حتى لو باع او اشترى لا يجوز واما اذا كان يعقل الانابة والبيع والشراء بان كان  
 جنونه في شيء آخر فانه يبقى وكيل ولا ينزعزل فاذا باع او اشترى ذكر في اصل انه يجوز قالوا  
 وما ذكر في الاصل محمول على ما اذا رضى الموكل بذلك فاما اذا لم يرض بذلك لا يجوز تصرفه  
 على الموكل كذا في المحيط \* ومنه لحاقه بدار الحرب مرتدا عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يخرج  
 به الوكيل من الوكالة وان كان الموكل امرأة فارتدت فالوكيل على وكالته حتى تموت او تلحق  
 بدار الحرب اجماعا لان ردة المرأة لا تمنع نفاذ تصرفها كذا في البدائع \* فان قال الوكيل فعلته  
 في حيوتها فما كان من بيع او شراء او تقاضي دين او قضاء فهو مصدق في كل شيء مستهلك ولا يصدق  
 في الغائم بعينه ولو كان قال قبضت دينها من فلان لم يصدق على ذلك الابينة وان كان قائما بعينه كذا  
 في الحاوي \* وان كان قال قد قبضت المال الذي اعطتني فلانة وقد كانت امرته بذلك فهو  
 مصدق اذا كان المال غير قائم بعينه كذا في المبسوط في الوكالة من اهل الكفر \* ولو وكل رجلا  
 ليس يزوج هذه المرأة فارتدت ولحققت بدار الحرب العياذ بالله ثم سببت فاسلمت فزوجها  
 الوكيل من موكله جاز كذا في فتاوى حاضيجان \* ولو وكل الرجلان رجلا ان يشتري لهما جارية  
 بعينها



بعينها ثم ارتدا أحدهما ولحق بالدار ثم اشتراها الوكيل لزم الوكيل نصفها والموكل الثاني نصفها فان قال ورثة المرتد اشتريتها قبل ان يرتد صاحبنا وكذبهم الوكيل فالقول قوله مع يمينه ولو كان الوكيل نقد مال المرتد كان القول قول الورثة فان اقاما البينة فالبينة بينة الورثة ولو قال الوكيل اشتريتها قبل لحاقه بالدار وكذبه الورثة فالقول قول الوكيل اذا كان المال مدفوعا اليه وهوليس بعينه مال قائم في يده او يدفيرة وان لم يكن المال مدفوعا اليه فالقول قول الورثة وكذا ان كان المال المدفوع اليه بعينه في يده او في يد البائع كذا في المبسوط \* ومنه عجز الموكل والعجز عليه بان وكل المكاتب رجلا فعجز الموكل وكذا اذا وكل المأذون انسانا فعجز عليه بطلت اهلية امرة بالتصرف في المال فتبطل الوكالة كذا في البدائع \* واذا وكل المكاتب ثم عجز والمأذون فعجز عليه تبطل الوكالة علم الوكيل او لم يعلم وفي المستصفى الوكالة انما تبطل بالعجز والعجز اذا كان وكيلاً بالبيع والشراء اما اذا كان التوكيل بالتقاضي او بقضاء الدين فلا تبطل كذا في السراج الوهاج \* ومنه افتراق الشريكين وان لم يعلم به الوكيل لانه عزل حكمي والعزل الحكمي لا يشترط فيه العلم هكذا في التبيين \* ومنه موت الوكيل وجنونه المطبق وان لحق بدار الحرب مرتد الم يجوز له التصرف الا ان يعود مسلماً الا ان امرة قبل الحكم بلحاقه بدار الحرب كان موقوفاً فان عاد مسلماً زال التوقف وصار كانه لم يرتد اصلاً وان حكم بلحاقه بدار الحرب ثم عاد مسلماً هل تعود الوكالة قال ابو يوسف رح لا تعود وقال محمد رح تعود وما الوكيل اذا ارتد ولحق بدار الحرب ثم عاد مسلماً لا تعود الوكالة في ظاهر الرواية كذا في البدائع \* ولو وكل مسلم مسلماً بالطلاق وارتد الوكيل ولحق بدار الحرب ثم جاء مسلماً كان على وكالته كذا في الحاوي \* ومنه هلاك العبد الذي وكل ببيعه او بائنته او بهبته او بند بيرة او بكتابته او نحوه لك لان التصرف في المحل لا يتصور بعده لانه كذا في البدائع \* ومنه تغيير الموكل به وكل ببيع الكفر الذي في نخلة فلان او شري الكفر الذي في نخيل فلان فصار الكفرى بسرا او رطباً او تمرًا بطلت الوكالة لتغير الاسم وكذلك البسرا اذا صار رطباً بطلت في البيع والشري وان صار بعض البسر رطباً بطلت الوكالة فيما صار رطباً في البيع والشراء ولم تبطل فيما بقي بسراً الا اذا كان الذي صار رطباً شيئاً قليلاً كرتبين او ثلثة فحينئذ تبقى الوكالة في الكل والرطب اذا صار تمرًا لم تبطل الوكالة في البيع والشري استحساناً بخلاف العنب اذا صار زبيباً والبسر الصغير اذا صار كبيراً لا تبطل الوكالة في البيع والشراء كذا في المحيط \* ولو امرة ببيع بيض او شرائه فخرج

منه فرار يخ او بيع طلع فصار نفرا او بيع فصيرا او غنبا فصار خلا او زبيبا او عصيرا او بيع لبن فصار زبدا او سمنا خرج الوكيل من الوكالة وذكر بن سمانة من محمد رح لو باع ببضا على انه بالخيار ثلثة ايام فخرج الفرج منه في الثلث بطل البيع ابن سمانة من ابي يوسف رح لو امره بشراء لبن حليب بعينه فحمض ثم اشتراه لم يجز على الموكل وان لم يسم حليباً جاز لان يطلق عليه اسم اللبن ولو امره ببيع ابن حليب فحمض ثم باعه جاز لان المحل الذي وكله ببيعه لم يستهلك اذ المقصود من البيع تحصيل الثمن كذا في محيط السرخسي \* واذا وكل الذمي ذمياً بقبض خمر بعينها فصار ت خلا له ان يقبضها كذا في الحاوي \* وكذلك المسلم يوكل المسلم بقبض عصير له بعينه فيصير العصير خلا فله ان يقبضه ولم يذكر اذا صار خمر او الصحيح انه له ان يقبضه كذا في المبسوط \* ولو امره بشراء سويق بعينه فلبت بسمن او زيت او حلى بعسل او سكر لم يجز شراؤه على الامر والبيع يجوز ولو امره بشراء سمسم بعينه فربى بعد ذلك بينفسج او خبث لم يجز الشراء على الامر والبيع يجوز ولو امره بشراء ثوب ابيض بعينه فصبغ لم يجز الشراء على الامر والبيع يجوز وكذا اذا لم ينسبه الى البياض في الامر ولكن اشار اليه في الامر يجوز البيع ولا يجوز الشراء كذا في المحيط \* ولو امره بشراء سمك بعينه طري فاتخذ ما لحائمه اشتراه لم يجز على الامر ويجوز هذا في البيع كذا في محيط السرخسي \* ولو وكل العبد بتقاضي دينه وكيلاً ثم باعه المولى باذن الغريم خرج وكيله من الوكالة سواء علم به اولم يعلم كان على العبد دين اولم يكن ولولم يكن عليه دين فالمولى يتقاضاه وان كان عليه دين نصب القاضي وكيلاً بتقاضي الدين فينقض به حق الغرماء واما اذا اعتق المولى فالوكيل على وكالته وكذلك لو كاتبه باذن الغرماء واذا وكل المكاتب وكيلاً بقبض هبة له فقبضها الوكيل بعد مجز المكاتب او بعد متقه جاز كذا في المبسوط \* واذا وكل العبد التاجر وكيلاً ببيع او شراء او غير ذلك فاخرج المولى الوكيل من الوكالة فليس ذلك بشيء كان على العبد دين اولم يكن كذا في الحاوي \* ولو كان مكاتباً بالرجلين فوكل وكيلاً ببيع او شراء او خصومة ثم مجز في نصيب احدهما ففعل ذلك الوكيل جاز في نصيبهما جميعاً هكذا في المبسوط \* مسائل متفرقة من العزل وغيره \* ولو طلقها ثلثا بعد ما وكلها لم ينعزل كذا في البحر الرائق \* واذا امر رجلاً ببيع مهد له ثم مات العبد والامر ولم يعلم به الوكيل فباع وقبض الثمن وهلك عنده ضمن الوكيل الثمن ولم يرجع على الامر ان كان العبد قد مات ولا في تركه الموكل ان كان الموكل قد مات كذا في المحيط \* واذا وكل الحر في حربها في دار الحرب

ثم اسلما او اسلم احدهما فالوكالة باطلة كذا في المبسوط في اول كتاب الوكالة \* الوكيل اذا ارد الوكالة يرتد هذا  
 ان اعلم الموكل بالرد واما ان لم يعلم لا يرتد حتى ان من وكل غائبا فبلغه الخبر فرد الوكالة ولم يعلم الموكل  
 به ثم قبل الوكالة صح قبوله وصار وكيله وكذلك اذا قبل الوكالة ثم قال له الموكل رد الوكالة فقال رددت يخرج  
 من الوكالة كذا في المحيط في الفصل الثاني في رد الوكالة \* واذا اجمد الموكل الوكالة وقال لم اوكله  
 لم يكن مزلوا وكذا اذا قال اشهد وانى لم اوكل فلانا فهذا كذاب وهو وكيل لا ينعزل من المشائخ  
 من قال في المسئلة روايتان وهو الصحيح هكذا في الذخيرة \* الاب اذا وكل رجلا ببيع متاع الصبي ثم  
 مات الاب او الصبي انعزل الوكيل اذا كان الاب وارث الصبي وهذا عند علمائنا الثلاثة كذا في الخلاصة \*  
 ان بلغ الصبي قبل ان يصنع الوكيل شيئا من ذلك انعزل الوكيل من الوكالة ووكيل الاب ووكيل الوصي  
 على السواء وان وكل وكيل بالخصومة وقال له كلما عزلتكم فانت وكيلى فيها وكالة مسنقة باختلاف المشائخ  
 في جواز هذه الوكالة وقال عامة المشائخ تجوز هذه الوكالة كيف ما كان وبه كان يقول ابو زيد الشروطى  
 كذا في المحيط \* ثم اذا جازت الوكالة بهذا الشرط واراد اخراجها من الوكالة اختلفوا في لفظ الاخراج قال  
 بعضهم يقول الموكل رجعت من قولى كلما اخرجتكم من الوكالة فانت وكيلى فيصير رجوعه ثم يقول  
 بعد ذلك اخرجتكم من هذه الوكالة فان اهل من الوكالة المنجزة لا يصيروكيلا وقال شمس الائمة  
 السرخسى رح الاصح دندى ان يقول مزلتكم من هذه الوكالات فيصير ذلك الى المعلق والمنجز كذا  
 في فتاوى قاضى حان \* اذا وكل رجلا وكالة معلقة بالشرط ثم مزل قبل وجود الشرط عند ابى يوسف رح  
 لا يصح وعند محمد رح صح عليه الفتوى لو قال لآخر كلما مزلتكم فانت وكيلى ثم قال كلما مدت  
 وكيلى فقد مزلتكم اختلف المشائخ رح فيه والمختار انه يملك اخراجه بمحض من الوكيل ما خلا الطلاق  
 والعناق وما خلا توكيله بسؤال الخصم ويقول مزلتكم من الوكالات المطلقة ورجعت من الوكالات  
 المعلقة وبه يفتى هكذا في الخلاصة \* ولو وكل المطلوب وكيله بالخصومة على ان للوكيل ان يوكل  
 غيره ثم حجر من توكيله غيره بغير محض الطالب او قال اخرجتكم من الافرار ان اقررت فلا يجوز  
 على يصح حجره عند محمد رح وعند ابى يوسف رح لا يصح حجره الا بمحض من الطالب كذا  
 في محيط السرخسى \* رجل دفع الى رجل الف درهم وامره ان يشتري له بها جارية وقال ما صنعت  
 من شيء فهو جائز فوكل الوكيل رجلا آخر بذلك ثم ان الامر مزل الوكيل الاول فاشترى الوكيل  
 الثانى جاز شراؤه علم الوكيل الثانى بعزل الموكل الاول اولم يعلم دفع الوكيل الاول الى الوكيل

الثاني اولم يدفع وكذا لومات الوكيل الاول ثم اشترى الثاني جاز شراؤه على الموكل ولوان الموكل اخرج الوكيل الثاني من الوكالة صح اخراجه كان الوكيل الاول حيا او ميتا ولوان الوكيل الاول اشترى قبل انعزاله وقبل ان يشتري الوكيل الثاني جاز شراؤه على رب المال فان اشترى الوكيل الثاني بعد ذلك كان يشتري لنفسه علم بشراء الاول اولم يعلم دفع اليه الاول المال اولم يدفع ولو اشترى كل واحد منهما جارية للآمر على حدة ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت الجاريتان للموكل كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وكل المضارب رجلا بشراء عبد ودفع المال اليه ثم مات رب المال اوجز ثم اشترى الوكيل لزم المضارب خاصة كما لو وكل المضارب رجلا بشراء عبد ودفع المال اليه ثم تناقضا المضاربة والوكيل لا يعلم فاشترى لزم المضارب كذا في محيط السرخسى \* رجل عليه دين لرجل ثم ان صاحب الدين دفع مالا الى رجل ووكله بدفع المال الى الطالب ثم ان الطالب وهب الدين من المديون يضمن بالدفع وان لم يعلم بذلك لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو وكل رجلا بقبض وديعة له عند مولاه او عند غيره فباع المولى العبد او اعتقه او امته فاستولدها فلو وكيل على وكالته لان ما اعترض لاينا في ابتداء التوكيل فلان لاينا في بقائه اولى كذا في المبسوط \* واذا وكل العبد وكيلا في خصومة او بيع او شراء ثم ابق العبد خرج الوكيل من الوكالة ولو كان الوكيل عبدا فابق فهو على الوكالة غير انه لا يلزمه مهدة من شئ كذا في المبسوط \* الباب العاشر في المتفرقات \* الوكيل بالشراء اذا اخذ السلعة على سوم الشراء وصمى الثمن فاداه الموكل فلم يرض بها وردها على الوكيل فهلك عند الوكيل ضمن الوكيل قيمتها للبائع فان امره الموكل بالاخذ على وجه السوم يرجع وان لم يأمره لا يرجع هكذا في المحيط في فصل المتفرقات \* قال لا خرائن وكيل في اقتضاء ديني ووكل من شئت بذلك فوكل الوكيل بذلك فلو وكيل ان يخرج من الوكالة اذا شاء ولو قال انت وكيل في اقتضاء ديني وكل فلانا بذلك فوكل الوكيل بذلك لم يكن للوكيل ان يعزله وقال وكل فلانا ان شئت فوكله كان للوكيل ان يعزله كذا في السجوى \* رجل اشترى عبدا واشهد انه يشترى لفلان وقال فلان رضيت كان للمشتري ان يمنع العبد منه فان دفع المشتري العبد اليه واخذ منه الثمن كان ذلك بيعا بينهما بالتعاطي كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الوكالة بالشراء والبيع \* ومن له على آخر الف درهم فامر

فأمرو بان يشتري بها هذا العبد فاشتره جاز وان امره ان يشتري بها عبدا بغير عينه فاشتره ثم مات في يده قبل ان يقبضه الأمر مات من مال المشتري وان قبضه الأمر فهو له وهذا عند ابي حنيفة رح وقالوا لا يلزم للأمر اذا قبضه المأمور هكذا في الهداية \* من أبى يوسف رح فيمن اعطى آخر دينارا يبيعه فباع الوكيل دينار لنفسه الأمر واحتبس دينار الأمر لنفسه لا يجوز ولو دفع اليه دينارا ليشتري له ثوبا فاشترى بدينار من عند نفسه جاز الشراء للأمر والدينار له كذا في محيط السرخسي \* ولو اشترى بدينار غيره ثم نقد دينار الموكل فالشراء للموكل وضمن للموكل ديناره للتعدي كذا في الخلاصة \* الوكيل بالشراء اذا اشترى ونقد الثمن من مال نفسه وقبض المشتري ودفعه الى الأمر واخذ منه ثمنه ثم استحق المشتري من يدي الأمر فاراد الأمر ان يرجع بالثمن على المشتري قبل ان يقبض المشتري الثمن من البائع فليس له ذلك فلو لم يكن الأمر نقد الثمن كان للوكيل ان يأخذه به فاذا قبضه من البائع يرد عليه رجل امر رجلا ان يشتري له ثوبا مسمى بدراهم دفعها اليه فاشترى الوكيل ذلك ونقد الدراهم ثم ان البائع رد تلك الدراهم على الوكيل وقال انها زيوف وصدقه الوكيل او كذبه وانكرا لأمر ان تكون دراهمه فان للوكيل ان يردّها على الأمر والقول قول البائع في ذلك وكذلك الدنانير وليس العرض كذا هكذا في المحيط \* رجل في يده عبد لانسان وكل صاحب اليد رجلا ان يشتري هذا العبد من مولاه فقال الوكيل بعد ذلك اشتريت ونقدت الثمن من مالي وصدقه الموكل يؤمر الموكل باء الثمن الى الوكيل ولا يلتفت الى قوله اني اخاف ان يجيء صاحب العبد وينكر البيع ويسترد العبد مني كذا في الذخيرة \* رجل تحته امته لرجل فوكل الزوج رجلا ليشتري له امرأته من مولاها فاشترها الوكيل فان لم يكن الزوج دخل بها بطل النكاح وسقط المهر من الزوج لان هذه فرقة جاءت من قبل من له المهر فيبطل المهر هذا اذا علم الموكل ان الوكيل يشتريها لزوجها ولو باعها الموكل من رجل ثم ان الزوج اشتراها من الثاني قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهرها لمولاها الاول لان الفرقة ما جاءت من قبل من له المهر هذا اذا اقر الموكل ان المشتري كان وكيلا من قبل زوجها او عرف ذلك بالبينة فان لم يعرف وكالته الا باقرار الوكيل بعد الشراء كان القول قول البائع مع يمينه على العلم الا ان يقيم الزوج البينة على الوكالة رجل امر رجلا ان يشتري له عبدا فلان بعد للمأمور صريح هذا التوكيل فان اشترى الوكيل كان العبد المشتري للموكل وعلى الموكل للمأمور قيمة عبده كذا في فتاوى قاضي خان \*

رجل اشترى عبدا واشهد قبل الشراء او بعده انه اشتراه لفلان بامره ثم اشهد انه اشتراه لفلان الآخر بامره وماله ثم حضر الآخر ولم يحضر الاول قضي بالعقد له والاول على حجته فاذا جاء وادعاه قضي له به وكذلك لو كان على الامر الاول شهود كذا في المحيط \* ولو وكله ان يشتري له جارية بكذا فاشترى جارية فاستحققت لايضمن الوكيل وان اشترى جارية وظهر انها حرة ضمن الوكيل كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو وكله ان يشتري له دقيقا ودفع اليه الدراهم فارى الوكيل رجل نورة ظن انها دقيق فاشترى ذلك منه على انه دقيق ودفع الثمن فهو ضامن لما دفع وكذلك ما يخالف فيه ان لم يعلم كذا في المحيط في نوع مخالفة الوكيل في الثمن \* اذ وكل الرجل رجلا ان يشتري له كرحنطة فاشتراه له فاستأجر بعيرا فحمله عليه فان وكله ان يشتري له حنطة او طعاما في نواحي مصر الذي هما فيه فالقياس ان يكون متبرعا في النقل ولا يرجع بالاجر وفي الاستحسان لا يصير ضامنا ويرجع بالكراء وان وكله ان يشتري له حنطة في قرية من قرى مصر الذي هما فيها يصير الوكيل متبرعا ولا يرجع بالكراء قياسا واستحسانا وان وكل ان يشتري له حنطة في مصر آخر يصير متبرعا ايضا قياسا واستحسانا وان كان الامر وكله بان يشتري له طعاما وان يستأجر له بعيرا بدراهم ونصف فان الكراء على المستأجر ولو كان استأجر بعيرا بدراهم كما امره جاز على الامر ولم يكن له ان يحبس الطعام بالاجر كما كان له ان يحبس الطعام بالكراء هكذا في الذخيرة في نوع الوكيل بشراء ماله حمل ومؤنة \* وكله بشراء جارية بعينها فاشترها لنفسه ووطئها لا يحد ولا يثبت النسب وتكون الامنة وولدها لأمه ولم يذكر هل يلزم العرق قال مشائخنا ينظر ان كان قبل احداث الحبس الثمن فانه يغرم العقر وان كان بعد احداث الحبس عند ابي حنيفة رح لا يلزمه العقر وعند محمد رح يقسم الثمن على الجارية والعقر فما اصاب العقر يسقط وما اصاب الجارية يبقى كذا في محيط السرخسي \* ولو امره ان يشتري له عبدا بالف درهم فاشتراه بالف الى العطاء ومات العبد في يد الوكيل كان على الوكيل القيمة ثم يرجع بما ضمن من القيمة على الامر وان كان اكثر من الف ولو لم يمت العبد حتى اعتقه الموكل صح ولو اعتقه الوكيل لا يصح فلو ان هذا الوكيل اشترى بالف وعشرة الى العطاء وباقي المسئلة بحالها لا يرجع بما ضمن من القيمة على الامر لانه لم يصير مشتريا لنفسه حتى لو اعتقه الموكل قبل ان يموت لم يصح ولو اعتقه الوكيل صح كذا في المحيط في فصل التوكيل بالبيع \* رجل وكل رجلا بان يشتري له غلاما بالف درهم فاشترى الوكيل بالف غلاما يساوي



الفا على ان الوكيل بالخيار ثلثة ايام ثم ترا جعت قيمة الغلام الى خههانة فاختر الوكيل الغلام كان الغلام للوكيل في قول محمد رح وكذا في قياس قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل اشترى عبدا فلم ينقد الثمن حتى وكل وكلا بعنه فاشتق الوكيل لم يضمن كذا في محيط السرخسى في باب ما يضمن به الوكيل ومالا يضمن \* في المنتقى رواية بشر من ابي يوسف رح رجل وكل رجلا ان يشتري له شيئا مسمى وبين جنسه وصفتة من عبداودار او فرس او ما اشبه ذلك وكان في ملك الامرشيء من ذلك يوم امر فباعه ثم اشتراه المأمور للأمر لا يجوز ولو كان في ملك المأمور فباعه ثم اشتراه المأمور فهو جازي على الأمر كذا في المحيط في الفصل الرابع عشر \* وكل رجلان يشتري له عبدا فلان بالف درهم فجاء الوكيل الى البائع فطلب منه البيع قال بعت عبدي هذا من فلان يعني الموكل بالف درهم فقال الوكيل قبلت لا يلزم العبد الموكل والصحيح ان الوكيل يصير فضوليا فينوقف العقد على اجازة الموكل كذا في المحيط في فصل المتفرقات \* وكله بشراء جارية وبين جنسها دون الثمن فاشترى امته وارسلها اليه فوطئها الا من فعلت منه فقال الوكيل ما اشتريتها لك فالقول له ويثبت النسب من الأمر ولا يثبت الاستيلاء كذا في محيط السرخسى في باب ما يصدق فيه الوكيل ومالا يصدق \* امر رجلا ان يشتري له كرحنطة بمائة درهم من ماله ففعل ولم يقدر على الأمر فرفع الأمر الى القاضي فلقاضي يبيعه ويضع الثمن على يدي المأمور ودية عندة للأمر ولا يدفع اليه قضاء بالثمن الذي اشتراه به الكر كذا في المحيط \* امر رجلا بان يشتري له كرا من طعام بمائة درهم ففعل المأمور ذلك وادى المانة ثم ان المأمور دفع الى البائع خمسين درهما على ان زاده البائع كرا من طعام ففعل ذلك قالوا الكر الاول يكون للأمر والكر الزائد يكون للمأمور ويضمن المأمور الأمر خمسة وعشرين درهما كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا وكله ان يأخذ له درهم في طعام مسمى فاخذها الوكيل ثم دفعها الى الموكل فالطعام على الوكيل وللوكيل على الموكل درهم فرض كذا في النهاية \* اذا كان لرجل عدل زطى قال لرجلين ايكما باعه فهو جائز فايهما باع جاز وكذلك اذا قال ان باعه احد هذين الرجلين فهو جائز فايهما باع كان جائزا ولو قال وكلت هذا او هذا ببيع هذا فباع احدهما جاز استحسانا كذا في المحيط في فصل التوكيل للمجهول \* ولو قال من باعك عبدي هذا فقد اجزته فليس هو وكلا كذا في التاتارخانية نافلا عن العتابة \* ومن قال لرجل بعني هذا العبد فلان فباعه ثم انكر يكون

فلان امره فان فلانا يأخذه لان قوله السابق اقرار منه بالوكالة فان قال لم آمر لم يكن له الا ان يسلمه  
المشتري اليه فيكون بيعا بالتعاطي كذا في السراج الوهاج \* قال بعده او كاتبه او اعتقه فامى ذلك فعل  
الوكيل جاز والاصل ان كل ما يجوز تعليقه بالشروط ينعقد في المجهول لانه تعليق عمله في المعلوم بالبيان  
فيفيد انعقاد العقد في المجهول فائدته وكل ما يجوز تعليقه بالشروط لا ينعقد في المجهول لان العقد في المجهول  
لا يفيد فائدة وكله بان يبيع عبده هذا او هذا او وكله ان يزوج هذه او هذه فبأيهما معا بنمن واحد او بنمنين  
مختلفين او زوجهما معا لا يجوز في احدهما لان المعقود عليه مجهول جهالة توقعهما في المنازعة وكله  
بطلاق احدي امرأتيه او بعثت احده عبديه فطلقهما واعتقهما معا على مال او غير مال يجوز في احدهما  
والخيار الى المولى لانه صحيح تعليقهما بالشروط فيصح تعليقهما بشرط البيان وكذلك الخلع لو وكله  
ان يخالع احدي امرأتيه هذه او هذه فخلعهما معا ببدل مال او ببديلين قيل يجوز الخلع في احدهما  
ويجبر الزوج على البيان ولو قال كاتب عبدي هذا او هذا كاتبهما معا لم يجز ان جعل النجوم واحدة  
وان لم يجعل اختار ايها شاء كذا في محيط السرخسي في باب الوكالة بالعتق \* رجلا ان شهدا  
بعث عبدا فردهما القاضي لتهمة ثم المولى وكل احدهما ببيع العبد فباع من صاحبه صحيح ويعتق  
العبد على المشتري والبائع ضامن للثمن للأمرو والمشتري بريء عن الثمن عند ابى حنيفة ومحمد راجح  
وان باع من رجل آخر صحيح ويقبض الثمن ولا يعتق فان صدقه المشتري بعد ما قبض البائع الثمن صححت  
البراءة وعتق العبد ويضمن البائع من ماله للمشتري ولو صدقه قبل القبض بريء المشتري ويضمن  
البائع للأمرو عندهما كذا في محيط السرخسي في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يضمن \* وكل رجل  
ببيع عبده من نفسه بالف درهم وبأيه من نفسه بالف درهم الى الاطباء او الى الحصاد او الى  
الدياس فقبل العبد جاز وعتق العبد والالف الى ذلك الاجل والمولى هو الذي يلي القبض  
من العبد كذا في المحيط \* واذا باع الوكيل العبد ثم قتله المولى بطل البيع لان الوكيل نائب عنه  
في البيع وعلى هذا لو قطع المولى يده وكان للمشتري ان يأخذ بنصف الثمن ان شاء كما لو باعه  
بنفسه كذا في المبسوط \* ولو باع الوكيل العبد ثم قطع الوكيل يده قبل قبض المشتري فان شاء ادّى  
الثمن كله ويأخذ العبد وضمن الوكيل نصف قيمته وان شاء فسح البيع ويضمن الوكيل للأمرو نصف  
القيمة وينصدق بالفضل كذا في محيط السرخسي في باب ما يضمن به الوكيل \* رجل وكل رجلا

ببيع عبده بألف درهم فباعه فقبض الثمن وسلم العبد إلى المشتري ثم إن الوكيل زاد للمشتري داراً جاز وكانت الدار والعبد للمشتري ويكون الوكيل منبرعاً في الزيادة وكان للشفيع أن يأخذ الدار بحصتها من الألف فإن استحققت الدار رجوع المشتري على الوكيل بحصة الدار من الألف ولا يرجع الوكيل على الموكل بشيء وإن استحق العبد رجوع الوكيل بجميع الألف على الموكل ثم يدفع الوكيل إلى المشتري بحصة العبد وتبقى حصة الدار للوكيل الوكيل بالبيع إذا باع ثم اشتراه لنفسه من المشتري بعد القبض ثم استحق المبيع يرجع الوكيل على المشتري ثم المشتري يرجع على الوكيل ثم الوكيل على الموكل كذا في فتاوى قاضيان \* الوكيل بالبيع إذا قال بعته من رجل لا يعرفه وسلمته إليه ولم أقدر عليه يضمن الوكيل الوكيل بالبيع إذا دفع المبيع إلى رجل ليعرضه على من أحب فهرب ذلك الرجل وذهب بالمبيع أو هلك في يده فالوكيل ضامن كذا في خزائن المفتين وهو الأصح \* قال رضي الله عنه وكان والدي يقول إذا كان الذي دفعه إليه ثقة لا يضمن كذا في الظهيرية \* رجل دفع إلى رجل طستاً فامر أن يبيعه فكسره الوكيل ثم باعه فأن كان كسراً يقضى للامر على الوكيل بالنقصان فبيعه جائز وإن كان كسراً يقال للامر عط الطست وخذ قيمته فبيعه على الموكل باطل كذا في خزائن المفتين \* الوكيل ببيع الثوب إذا سلم الثوب إلى القصار ليقتصره فقصره فهو ضامن فإن رجع الثوب إلى الوكيل برئ من الضمان حتى لو هلك بعد ذلك لا يضمن شيئاً ولو باع الوكيل بعد ذلك جاز والثمن كله للموكل لا يكون للوكيل بازاء القصار شيء ولا يكون له أن يأخذ من الموكل أجر القصار كذا في المحيط \* رجل دفع إلى رجل ثوباً وقال بعه لي فباعه ولم يقبض الثمن حتى لقي الأمر وقال بعث ثوبك من فلان وأنا أقضيك عنه فتضاه منه ثمن الثوب فهو متطوع ولا يرجع على المشتري بشيء ولو كان قال أقضيك عنه على أن يكون المال الذي على المشتري لك لي لم يجز ويرجع الوكيل على الموكل بما أمطاه وكان المال على المشتري على حاله يقبضه منه الوكيل ويدفعه إلى الأمر ولو أن الوكيل باع من صاحب الثوب درهماً مثلاً وزن تلك الدراهم التي له على مشتري الثوب ثم قال له اجعل هذه الدراهم قصاً صاماً لك على فلان ولم يقل على أن مالاً لك على فلان لي فهذا جائز وهو مؤد من فلان متطوع كذا في الذخيرة \* الوكيل ببيع التجارية إذا باعها بألف درهم كما امر به وتقابضها من المشتري بعد

ذلك انه اشتراها على انها كاتبة او خبازة او على انها بكر ولم يجد لها كذا لك وكذبه البائع وصدقه  
 الأمر لم ينقص البيع باقرار الأمر ولو ادعى المشتري ان البائع شرط له الخيار ثلثة ايام وانه قد  
 نقض البيع وهو في الثلث فمحمد البائع ان يكون شرط له الخيار وافر به الأمر فقضى القاضي برد  
 الجارية على الأمر واخذ المشتري الثمن من الأمر وكذلك لو لم يقبض المشتري الجارية حتى  
 وجدها ثيبا فقال المشتري شرط لي البائع انها بكر فوجدتها ثيبا فلا حاجة لي فيها وقد نقضت البيع  
 وكذبه البائع فيما ادعى من الشرط وصدقه الأمر فالجارية للأمر يقضي له بها ويأخذ المشتري  
 الثمن من الأمر وكذلك لو ادعى قبل القبض انه شرط انها خبازة او كاتبة ولم يجد لها كذا لك  
 كذا في المحيط \* ولو وكله ببيع مدل زطى فباعه وقبضه المشتري ثم رده على البائع بخيار الرؤية  
 فقال الأمر ليس هذا عدائي فالقول قول الوكيل ولو باع الوكيل منه ثوبا ولم يبيع ما سواه جاز  
 في قول ابي حنيفة رح ولم يجز عندهما ان كان يضرد لك بالعدل كذا في المبسوط \* الوكيل  
 اذا دفع قممته الى انسان لاصلاحها بامر الموكل ونسى من دفعها اليه لا يضمن كذا في الظهيرية \*  
 رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره ان يتصدق بها فانفقها الوكيل ثم تصدق من الأمر  
 بعشرة دراهم من ماله لا يجوز ويكون ضامنا للعشرة ولو كانت الدراهم قائمة فامسكها الوكيل  
 وتصدق من ماله بعشرة جاز استحسانا وتكون العشرة له بعشرته دفع الى رجل مالا وامره  
 ان يتصدق بذلك المال فتصدق الوكيل على ابن كبير له جاز في قولهم رجل امر وكيله ان يتصدق  
 على فلان بكذا ففيمزا من الحنطة النى في يد الوكيل وامر فلان ذلك الوكيل ببيع الحنطة فباعها  
 يتوقف البيع على اجازة الموكل ولا يصح توكيل فلان اياه بالبيع لان الصدقة لا تملك قبل  
 القبض كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال لغيره انفق الى فانفق رجوع علي الأمر وان لم يشترط  
 الرجوع وكذلك اذا قال انفق على اولادى فانفق كان له ان يرجع عليه وان لم يشترط وفي نوادر  
 ابن سماعه عن محمد رح امر رجلا ان ينفق على اهله كل شهر عشرة دراهم فقال انفقت وكذبه  
 الأمر فاراد المأمور بمين الأمر حلفه القاضي بالله ما نعلم انفق على اهلي كل شهر كذا كذا  
 في المحيط \* الوكيل بالا متقراض قال قد قبضت الغامنة وقال المقرض قد دعتني اليه وانكر الموكل  
 قال محمد رح القول قول الموكل وقال أبو يوسف رح القول قول الوكيل وكله بان يكاتب  
 عبده ويقبض بدل الكتابة فقال الوكيل قد فعلت وانكر الموكل ذلك قال محمد رح يسمع قول

الوكيل في الكتابة لانه لا منفعة فيها ولا يسمع في قبض بدل الكتابة لانه متهم فيه ولو كاتبه ثم قال بعد اثبات الكتابة قبضت بدل الكتابة ودفعت اليك فهو مصدق لانه امين كذا في محيط السرخسى في باب الوكيل مع الموكل اذا اختلفا \* مريض دنا موته فوكل رجلا وقال له اذهب بهذه الدراهم وادفعها الى ابني واخي ولم يبين شيئا فبرهنا فهذا وكيل ولا يحل له ان يدفع ذلك الى الورثة وانما يدفع الى الغرماء كذا في خزائن المفتين \* وفي المنتقى امره ان يقبض من مديونه الفاقه تصدق بالف ليرجع على المديون جازا استحسانا كذا في البحر الرائق \* روى المعلى عن ابي يوسف رح في رجل دفع الى رجل عبدا بيعته فلم يعتقه حتى سأل مولى العبد فوجد ان يكون دفع اليه العبد ثم اعتقه فاعتقه باطل كذا في الظهيرية \* أكثرى حملا وحمل الحملات عليها الى بلخ وامر الحمل بان يسلمها الى الوكيل ويقبض الكراء منه فقبل وكين الحملات وادى بعض الكراء ويمتنع عن اداء الباقي ان كان لصاحب الحملات دين على الوكيل وهو مقر بالدين والآمر يقبض الكراء اجبر على دفع الباقي وان انكر الأمر فللحمل ان يحلفه بالله ما نعلم انه امره بالقبض وان لم يكن له دين لا يجبر كذا في خزائن المفتين \* الوكيل بعد ما قبل الوكالة اذا قال ( لعنت بروكيلي باد ) او قال انا بريء من هذه الوكالة او قال ( كجا افتادم بروكيلي ) وكان ذلك بمحض من الموكل لا يخرج من الوكالة كذا في الظهيرية \*







ص	س	غ	ص	ص	س	غ	ص
١٢	١٦	البائع	١٢٢	١٨	احدها	غ	ص
٢٥	٦	فروى	١٢٣	٢١	فضه	قبضه	احدهما
٢٥	١٢	يعبر	١٢٥	١٧	يمنه	يمينه	
٢٧	٧	الاغصان	١٣١	٧	يهما	ايهما	
ايضا	١٧	يساوى	١٢٩	٢٣	الرر	الضرر	
٥٢	٢	وبين	١٥٤	٢٢	السود	السواد	
٥٨	٢	مدة	١٥٥	١١	فيها	وفيها	
٥٩	١٩	اليائع	١٥٧	٣	الفليق	الفيلق	
٦١	٢٢	المبيع	١٦٨	١٩	بثله	بثائه	
٦٥	٢٠	مباح	١٦٩	١	الذراعان	الذراعان	
٦٦	٢٢	يزيد	١٧٢	١٥	كثر	اكثر	
٦٨	١٢	الفائق	١٨٢	١	استحانا	استحسانا	
٧٢	٢٢	نصف	١٩٥	١٥	يطعيه	يعطيه	
٧٦	١٥	اقبضتنى	٢١٢	٢١	نصفه	نصفه	
٧٩	١١	بعشرة	٢١٦	١٦	لايزيد	يزيد	
٨٢	١٦	اعتقه	٢١٧	١٤	ينشرو	بنشرو	
٨٥	١٩	حتى	٢٢١	٢٣	بايغه	بايعه	
٨٦	٣	البيت	٢٣٠	٧	بمثل	بمثل	
٨٩	٢	رجلا	٢٢٣	٢٢	لايحجز	لايجبر	
٩٨	٥	تتفرق	٢٢٥	١٥	يدفع	بدفع	
١٠٠	٨	يرد به	٢٥٣	١٢	وحد	وجد	
١١١	٢٠	بحصته	٢٦٢	٢٢	دينار	دينارا	
١١٢	١٨	كسر	٢٦٣	١٢	المحيط	في المحيط	
١١٥	٢٠	لا يصح	٢٦٢	١٢	اشام	احلم	
١٢٠	٧	يزد	٢٦٦	١٨	يمعنها	بمعناها	

ص	ص	ص	ص	ص	ص
٢٦٨	٦	الصحيح	٢٨٣	٢٢	المسنوخ
٢٦٩	١٢	الى	٢٠٦	٨	٥
ايضا	١٧	بشرط	٢١٢	١٨	يقتى
٢٧١	٩	كر	٢٣٥	٨	اهرزوهم
ايضا	٢٢	احتكر	٢٣٧	٩	شهادته
٢٧٥	١٠	يقتى	٢٢٠	٢٢	تبل
ايضا	١٢	فيها	٢٢١	١١	التفويض
٢٨٢	١٢	التميز	٢٢٢	٢	الخصمين
٢٨٦	٢٢	بالفلوس	٢٣٦	٨	اجمين
٢٩٦	٩	الدينار	٢٣٨	١٩	الشهاد
ايضا	٢١	فالصحيح	٢٠٢	٨	المشود
٢٩٨	٢٢	جائز	٢٧٢	٨	كتيب
٣٠٠	١١	بخصته	٢٧٨	١٣	بينهما
٣٠١	٦	جميعا	٢٨٢	٢٢	نسته
٣١٢	٢٢	الصحيح	٢٨٧	٨	البينة
٣٢٦	٨	محبوس	٢٩١	٩	اجتماعا
٣٢٧	٢٢	جنبيا	٥٠٠	٢٣	لم تحبس
٣٢٩	١٩	وارثة	٥٠٢	١٩	جميع
٣٣٠	١٩	بشرط	٥٠٢	٧	المشري
٣٣٥	٢٢	لبائع	٥٠٥	١٠	قضا
٣٣٠	٢٣	فيفسخ	ايضا	١٩	بينه
٣٣٣	٢٠	خدا	٥١٢	٢٠	ينفذ
٣٥٢	٩	الكفيلين	٥١٧	٢٢	يملكها
٣٥٣	١٥	بالكفيلين	٥٢٨	٦	الفيل
٣٥٢	٢٢	الى	٥٣٢	١٣	يعتبر

ص	ص	غ	ص	ص	ص	غ	ص	ص	ص
شهادتها	شهادتها	١	٦٢٢	النفقة	النفقة	٢٢	٥٣٣		
يعرفونه	يعرفونه	١٢	٦٢٧	الرائق	الرائع	٦	٥٣٦		
المدمي	المدم	٢	٦٢٩	وجهها	وجهها	١٩	٥٣٨		
المسئلة	المسئلة	٧	ايضا	مكتوبا	مكتوبا	٧	٥٣٣		
فلا ضمان	فلا زمان	٦	٦٣٢	لامحالة	لامهاله	٩	٥٣٦		
اختار	اختيار	١٦	٦٣٢	شهادتهما	شهادتها	١٢	٥٥٢		
الرجوع	لرجوع	١٠	٦٥١	ولم نره	اولم نره	٩	٥٥٦		
اشهدنا	اشهدانا	١٢	٦٥٥	حكى	حك	١٧	ايضا		
الاصح	الاصد	٢٢	ايضا	فتح	افتتح	١٢	٥٥٨		
يجحد	يجحد	١٢	٦٥٦	محيط	المحيط	٢١	ايضا		
امته	امته	١	٦٥٨	محبوسة	محبسومة	٢	٥٦٢		
المال	لمال	٢٢	ايضا	الشفيع	السفيع	٢٣	٥٦٥		
شئت	شئب	٢	٦٦٢	شاهدين	شهاددين	١٣	٥٦٩		
فيه	قيه	١	٦٧٠	وارثه	اورثه	١٠	٥٨٠		
الخبز	الخبيز	١٠	٦٧٧	الثلثة	الثلة	٨	٥٨٢		
الذنب	الذنت	٧	٦٧٨	لا البراءة	لا البروة	١٦	٥٨٦		
واحد	واجد	١	٦٨٠	خمسمائة	خمسائه	١	٥٨٨		
دفعها	دفعها	١٠	٦٨٢	ان قال	ن قال	١٠	٥٩٥		
لم يدفع	يدفع	٢١	٦٨٨	الخصومة	الخصومة	٢٢	٥٩٩		
خزلا	خزلا	١٨	٦٩٠	الشاهدين	الشهاددين	٢٢	٦٠٠		
الزراعات	الزراعات	٥	٧٠٨	شهد	شد	١٩	٦٠٣		
كرحنةطة	حنطة	١٢	ايضا	شهادة	شهاد	٦	٦٠٨		
بمنزلة	بمنزله	١٣	٧٠٩	الكفيل	الكيل	١٣	٦١٦		

( ٢ )

ص	غ	ص	ص	ص	غ	ص	ص
فليس له	فليس	١٨	٧٢٤	خذ	خذ	٢	٧١٠
بالتماس	بالتماس	١٥	٧٢٧	اخرج	اخر	١٨	٧١٢
بدرهم	بدرهم	١٣	٧٥٢	لصاحب	الصاحب	٢١	ايضا
ايضا	ايضا	ايضا	ايضا	فكاتب	فكاتب	٢٣	٧١٨
فتاوى	فتاوى	٧	٧٥٧	الغريم	الغريم	٢٣	٧٢٩







